

رُوضُ الطَّالِبِ

لِلْعَلَمَةِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ ابْنِ الْمُقَرِّي أَيْمَانِي

(المتوفى سنة ٨٢٧ هـ)

وهو مختصر رُوضَةِ الطَّالِبِينَ

لِلإِمَامِ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

قَدَّمَ لَهُ وَحَقَّقَهُ وَحَلَّ الْقَاطِئَةَ فِي

إِتْخَافِ كُنُوزِ الْمُلُوكِ

قاسم محمد دَاغَا النُّوْرِي

لِلْجُلَّةِ الْأَوَّلِ

بِإِذْنِ الشَّيْخِ الْإِسْلَامِيِّ

رُوضُ الطَّالِبِ

لِلْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ ابْنِ الْمُقَرِّي اليمانيِّ
(المتوفى سنة ٨٣٧ هـ)

وهو مختصر روضة الطالبين
للإمام النووي رحمه الله

صِحِّحْ نَجْدَ الْحَقُّودِ بِمَحْفُوظَةِ

الطَّبْعَةِ الْأُولَى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

شركة دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

أسسها الشيخ رزقي رشيدية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بيروت - لبنان ص.ب: ٥٩٥٥/١٤ هاتف: ٧٠٢٨٥٧

فاكس: ٧٠٤٩٦٣ / ٠٠٩٦١١ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

رَوْضُ الطَّالِبِ

لِلْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ ابْنِ الْمُقَرِّي أَلَيْمَانِيٍّ

(المتوفى سنة ٨٣٧ هـ)

وهو مختصر رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ

لِلإِمَامِ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

رَوْضُ جَنَّاتٍ لِلنَّوْزِلِيْنَ مَا
يَا فَوْزٌ مَصْبَاحٌ بَعِثَ كَمَا بَدَى
أَوْجَعُ الْعَيْلَى بَنُوفٍ مَرْقَاةٍ لِسَمَاءِ
نُورٌ لِيُجْلُو عَنِ الْقَلْبِ الْعَمَا

قَدَّمَ لَهُ وَحَقَّقَهُ وَحَلَّ الْفَاطَهُ فِي

إِتْخَافِ هَذِي أَيْلُوا هِبْ

قاسم محمد رَاغَا النُّوْرِي

المجلد الأول

بِإِذْنِ الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ

الإهداء

إلى مَنْ أَخَذَ بيدي نَاشئاً وَيافِعاً ،
فحباني من علومه وتوجيهه ما أدخلني من بوابة
الفقه الكبرى ، وبصّرني بأمور الحياة العملية للدين
والدُّنيا ؛
فضيلة العلامة المربي الكبير للقاصي والداني ،
الشيخ حسن بن مرزوق حَبْنَكه الميداني ،
أَجْزَلَ اللهُ ثَوابه ، وأَعْلَى بَجنَته منزلته .

تلميذك الباس

قاسم محمد رَاغَا التوري

الحمد لله الموجد لنا بقدرته، المرشد إلى معرفته، الذي تعبّدنا بما شاء من عبادته، وخصّ بالفقه الأخيار من خليقته، حيث منحهم إرث أصفياء نبوته، ورضيهم لحمل شريعته، فكانوا أهلاً لخشيته ومحبه.

وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيّد الكائنات حبيبنا محمد صاحب الخلق العظيم، وعلى آله وأصحابه ذوي التكريم، وأتباعه المستمسكين بالمنهج القويم.

أمّا بعد : فيقول الفقير إلى رحمة ربه المنعم الشكور قاسم بن محمد آغا الثوري - ختم الله تعالى بالخيرات عمله ووالاه، وأعطاه في الآخرة خير ما أمّله والمسلمين وأولاه -: لما كان كتاب « روض الطالب » من أوعب المتون في فقه مذهب الشافعي، وأصحّها منطقاً ومفهوماً، وأقربها تناولاً، وأحسنها لفظاً وإيجازاً، مع ما زاده من مسائل مستجدات روماً لتكميله، فتألّق فيه وارتقى، ونال مرتبة لا تُرتقى؛ أعني الإمام المتقن المتفنن إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله بن إبراهيم بن المقرئ، العلامة الفقيه المحقق، الشاعر اليمني المفلّح، صاحب البراعة الفائقة في التصنيف التي لم يسبق لمثلها^(١)، أحد أولئك الأطوآد الأعلام^(٢)، الذين حدثنا عنهم المصطفى ﷺ بقوله: «الإيمانُ يمانٌ، والفقهُ يمانٌ، والحكمةُ يمانية»^(٣) مع قوله ﷺ: «مَنْ يُردِ اللهَ به خيراً يَفْقَهُهُ في الدِّينِ»^(٤)، و: «ما عبَدَ اللهَ تعالى بشيءٍ أفضلَ من فقهٍ في دينٍ، ولفقيهٍ أشدُّ على الشيطانِ من ألف عابِدٍ، ولكلِّ شيءٍ عمادٌ، وعمادُ هذا الدينِ الفقه»^(٥).

نفع الله به المسلمين كما نفع بأصوله آمين، وجعله سبباً للفوزِ بجنتِ النعيم. وإنّي قد دعاني إلى إخراج هذا الكتاب غرضانِ سنيّانِ:

(١) أعني في كتابه الفذّ: «عنوان الشرف الوافي»، ومؤلفاته سيأتي بيانها في ترجمته.

(٢) أذكر منهم صاحب «البيان» أبا الحسين يحيى بن أبي الخير سالم العمراني المتوفى سنة: (٥٥٨) هـ، ومحمد ابن علي الموزعي المتوفى سنة: (٨٢٥) هـ.

(٣) رواه عن أبي هريرة مسلم (٥٢) في الإيمان. والفقه: الفهم في الدين، ثمّ خصّ بإدراك الأحكام الشرعية العملية.

(٤) رواه عن معاوية البخاري (٧١) في العلم، ومسلم (١٠٣٧) في الزكاة.

(٥) رواه عن أبي هريرة الدارقطني في «السنن» (٧٩/٣).

أحدهما: وفاءً لأستاذي وحبي الشيخ حسن حبنكة رحمه الله تعالى الذي كان أوَّل من أقرأ هذا الكتاب في الديارِ الشاميَّةِ ، ولأنه أوَّل ما أطلعتُ عليه دراسة من الفقه الإسلامي .

وثانيهما: إسعاف طالبي فقه مذهب الإمام الشافعي بهذا الورد المحيط بفوائد جليلة وقواعد سديدة ، ولطالما كنتُ منه درجتُ وعليه نشأتُ وبه تخرجتُ فحررتُ النية وأحكمتُ العزم وتجشمتُ المشاقَّ على القيام بتحقيقه ، والله المستعان على إكماله ، ومنه الإمداد وعليه التكلان في إنجازهِ ، وسميت عملي هذا : « إتحاف ذوي المواهب بحلِّ ألفاظ روض الطالب » نفع الله به المسلمين ، وجعله لي عنده ذخراً يوم الدين .

لمحة عن أصول كتاب « الروض » من نشأة المذهب :

ألف الإمام الشافعي المتوفى سنة : (٢٠٤) هـ مذهبه القديم فجمعه في كتاب « الحجة » ونقله أصحابه العراقيون منهم : أحمد ابن حنبل ، وأبو ثور ، والزعفراني ، والكرائسي . ثم خرج إلى مصر فقصده الناسُ من سائر الأقطار ، واطَّلَعَ على كثير من الأخبار ؛ فصنف كتبه الجديدة ، وابتكر مؤلفات لم يسبق إليها ك : « الرسالة » ، و : « القسامة » ، و : « الجزية » ، و : « الأمالي » ، و : « مختصر » كلِّ من المزني ، والريعي ، والبويطي ، وحرملة ، و : « الأم » ، و : « الإملاء » ، و : « السنن » ، و : « المسند » ، وغيرها^(١) . اختصر هذه الكتب علماء كبار كأبي حامد أحمد بن محمد الإسفراييني المتوفى سنة : (٤٠٦) هـ في : « التعليقة » وغيرها .

ثم جاء من بعده أحمد بن محمد ابن المحاملي المتوفى سنة : (٤١٥) هـ في كتبه : « المجموع » و : « المقنع » و : « اللباب »^(٢) .

ثم تابعه علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة : (٤٥٠) هـ في كتابه : « الحاوي »^(٣) .

(١) وقد طبع عدد منها ، قال القاضي حسين المروزي في خطبة « تعليقه » ، وابن النديم بنحوه في « الفهرست » ، ود : فؤاد سزكين في « تاريخ التراث العربي » (١٦٩/٢) وما بعدها : إن الشافعي صنف مئة وثلاثة عشر كتاباً في التفسير والفقه والأدب وغير ذلك .

(٢) طبع منها « اللباب » ونشرته دار البخاري في المدينة المنورة بتحقيق : د . عبد الكريم العمري فأجاد وأفاد .

(٣) وقد طبع في دار الفكر وغيرها .

ثم تلاه إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني المتوفى سنة: (٤٧٨) هـ في كتابه: «نهاية المطلب».

ثم اختصر «نهاية المطلب» حجة الإسلام الإمام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة: (٥٠٥) هـ في كتبه: «السيط» و: «الوسيط» و: «الوجيز» و: «الخلاصة».

ثم جاء العلامة الكبير عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة: (٦٢٣) هـ فشرح «الوجيز» شرحاً صغيراً، ثم شرحاً كبيراً وسمّاه: «العزیز»^(١)، ثم رأى العلماء بعده تسميته ب: «فتح العزیز»، عمل على تخريج أحاديثه وخدمته جماعة فضلاء منهم:

القاضي عز الدين ابن جماعة، والإمام أبو أمانة ابن النقاش، وسراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف ب: ابن الملقن، والمفتي بدر الدين محمد الزركشي، وشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني. كما قام في شرح غريب لغاته أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي في كتابه الشهير: «المصباح المنير» المتوفى سنة: (٧٧٠) هـ.

ثم اختصره عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني المتوفى سنة: (٦٦٥) هـ في كتابه: «الحاوي الصغير»^(٢) بنحو ثمن جزء من أجزائه العشرة.

ثم لخص «الشرح الكبير» العلامة التحرير، محرراً المذهب، وإمام الأئمة الأعلام، يحيى بن شرف النواوي المتوفى سنة: (٦٧٦) هـ في كتابه: «روضة الطالبين» وجرّده من التعليق والتدليل، وحرّره ونقّحه واستدرك على كثير من كلامه؛ ليسهل الانتفاع به مع استيعابه المذهب، فقد ضمّ فيه كلّ ما يخطر بالبال من الأقوال حتى الغريب والمنكر، كما زاد عليه تتمات وتفرّعات، ويعدّ من المراجع المعتمدة

(١) العزیز: هو الذي لا يكاد يوجد لقلته، أو لا يقدر على الإتيان بمثله.

(٢) ثم اختصر «الحاوي الصغير» مؤلف «الروض» ابن المقري في كتابه: «الإرشاد» في أقلّ منه بكثير، فأكب الناس عليه حفظاً وشرحاً، ولمؤلفه عليه شرحان أحدهما: «التشميت» أو «التمشية»، والآخر: «إخلاص النواوي من إرشاد الغاوي في مسالك الحاوي». كما نظم «الحاوي» العلامة ابن الوردي عمر بن مظفر المتوفى سنة: (٧٤٩) هـ في: «بهجة الحاوي» ويقع في خمسة آلاف بيت، وشرح «البهجة» الشيخ زكريا الأنصاري، وهو متداول. كما وقد شرح هذا «الإرشاد» جماعة آخرون بعده أذكر منهم:

١ - محمد بن عبد المنعم الجوجري القاهري المتوفى سنة: (٨٨٩) هـ.

٢ - محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي الصالحي المتوفى سنة: (٩٠٦) هـ وسمّاه: «الإسعاد».

٣ - موسى بن الزين الرداد المتوفى سنة: (٩٢٣) هـ في كتابه: «الكوكب الوقاد في شرح الإرشاد».

٤ - أحمد ابن حجر الهيثمي شيخ الإسلام المتوفى سنة: (٩٧٤) هـ في: «الإمداد» أولاً، ثم في «فتح الجواد» ثم حشّى عليه أيضاً. وهو متداول.

في المذهب، وكذا كتابه: «المنهاج» المختصر من «المحرر» فقد اعتنى بهذين الكتابين جهازة فضلاء فقهاء قديماً وحديثاً لا يحصون، وسأذكر بعد الكلام على «الروض» بعضاً ممن اختصر أو ذيل أو علّق على الأصل.

ثم جاء العلامة الخبير ابن المقرئ المتوفى سنة: (٨٣٧) هـ فاختصر «روضة الطالبين» ب: «روض الطالب» وأدناه للمتعلّمين بعبارة وجيزة ولفظ بيّن، وحذف منه الخلاف، وقطع بالأصحّ المعتمد عليه في الفتوى غالباً، وسأل الله تعالى أن ينفع به المسلمين، وأن يجعله له وسيلةً للنّجاة يوم الدين.

قال ابن حجر: فلمّا ظهر «الروض» رجع أكثر الناس إليه لمزيد اختصاره وتحريّر عبارته، فسَدَّ نهمةً وبلّأوأماً.

وقد اعتنى به عدد من العلماء^(١) أذكر منهم حسب وفياتهم ما يلي:

١ - سراج الدين عمر بن محمد الزبيدي الفتى اليماني المتوفى سنة: (٨٨٧) هـ في كتابه: «الإلهام لما في الروض من الأوهام».

٢ - جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن أحمد البكري الصديقي المتوفى سنة: (٨٩١) هـ في كتابه: «شرح الروض».

٣ - كمال الدين محمد بن محمد ابن أبي شريف شيخ الإسلام وملك العلماء الأعلام المتوفى سنة: (٩٠٦) هـ اختصر «الروض» كما في «الضوء اللامع»، وذكره ابن العماد في «الشذرات» باسم: «الإسعاد».

٤ - زين الدين شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى سنة: (٩٢٦) هـ في كتابه: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب».

٥ - شيخ الشيوخ أبو العباس أحمد الرملي الأنصاري المتوفى سنة: (٩٥٧) هـ عمل «حاشية على أسنى المطالب».

٦ - شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المتوفى سنة: (٩٧٤) هـ اختصر «الروض» في

(١) فائدة: جاء في صفحة اسم الكتاب من نسخة (ق) الآتي بيانها ما يلي: قد وجدت معلقاً في نسخة السيد الشريف عبد الرحمن بن سليمان الأهدل مفتي زيد ما لفظه: جعل صاحب «الروض» رمزاً لخلاف؛ فعلمة القولين: إذا، وعلامة الطريقين: متى، وعلامة الوجهين: إن ولو.

كتابه: « النعيم » وشرحه فجاء نفيساً في بابه ، وفقد عليه في حياته بإتلافه من قبل بعض حُسادِه .

٧ - شمس الدين بن سولة الدميّاطي شرح « الروض » شرحاً مطوّلاً كما في « الضوء اللامع » (٢/٢٩٥) .

٨ - الشيخ المحقق محمد بن أحمد الشوبري المتوفى سنة: (١٠٦٩) هـ وضع حاشية على: « الأسنى » اختصرها من « حاشية الرملي » وغيرها مع زيادات من الشيخ محمد الرملي المتوفى سنة: (١٠٠٤) هـ .

وقد اعتمد عليه ونقل عنه المتأخرون من الشراح والمحشين حتى من المذاهب الأخرى .
أمّا مختصرات « الروضة » فهي كثيرة أذكر منها ما استطعتُ التعرفُ عليه حسبَ الوفیات:

١ - (٧٣٨) هـ لابن المرحّل ، محمد بن عبد الله بن عمر بن مكّي القرشي العثماني العبدي الأموي .

٢ - (٧٤٩) هـ لابن اللّبان ، محمد بن أحمد المصري ، ولم يشتهر لغلاقة لفظه .

٣ - (٧٥٠) هـ لأحمد بن موسى بن خفاجا الصفدي: « العمدة في خلاصة الروضة » .

٤ - (٧٥٠) هـ لنجم الدين عبد الرحمن بن يوسف الأصفهوني .

٥ - (٧٦٩) هـ للبكري الشريشي ، جمال الدين محمد بن أحمد .

٦ - (٧٩٩) هـ للغزي ، عيسى بن عثمان ، وفيه زيادات .

٧ - (٨٣٧) هـ لابن المقري ، إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله اليمني ، وسمّاه : « روض الطالب » وهو كتابنا هذا الذي ينشر لأول مرة مجرّداً عن شرح الشيخ زكريا .

٨ - (٨٤٩) هـ للحجازي القليوبي ، محمد بن محمد بن أحمد شمس الدّين ، وقرأه عليه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري كما ذكر ذلك في مواضع من : « الأسنى » .

٩ - (٩١١) هـ للسيوطي ، عبد الرحمن بن يوسف جلال الدين ، وصل به إلى الصداق ، وسمّاه : « الغنية » أو : « القنية » .

١٠ - (٩٣٠) هـ للمزجّد ، ابن المذحجي أحمد بن عمر في كتابه: « العُباب » وضمّ إليه زوائد وفوائد ، وفرغ من تأليفه سنة: (٩١٦) هـ وهو متداول طبع في دار الفكر لبنان ، وشرحه محمد بن أحمد بن حمزة الرّملي المتوفى سنة: (٩٥٧) هـ ، وشرحه ابن حجر الهيتمي المتوفى سنة: (٩٧٤) هـ في: « الإيعاب » ولم يكمله .

أما المؤلفات على «الروضة» وأصلها فهي كالتالي:

- ١ - (٦٧٦) هـ للإمام النووي: «الإشارات على الروضة».
- ٢ - (٧٢٧) هـ لأحمد بن محمد القمولي القرشي: «زوائد على الروضة».
- ٣ - (٧٤٠) هـ لأبي بكر بن إسماعيل الزنكلوني، وسمّاه: «اللّمع العارضة فيما وقع بين الرافعي والنواوي من المعارضة» ويسمّى أيضاً: «الحكمة العارضة».
- ٤ - (٧٥٧) هـ لأحمد بن عمر النشائي المصري في كتابه: «المنتقى».
- ٥ - (٧٧٢) هـ لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي شرح مواضع من «الروضة» و: «الشرح الكبير» مع التعرض لما وقع بينهما من التناقض، وهو كتاب حافل بالفوائد سمّاه: «المهمّات» أو: «التناقض الكبير»، وله: «جواهر البحرين في تناقض الخبرين».
- ٦ - (٧٨٣) هـ لأحمد بن حمدان الأذري له: «التنبيهات على أوهام المهمّات» في ثلاث مجلدات، و: «التوسط بين الروضة والشرح» ويقع في ثلاثين سرفاً.
- ٧ - (٧٩٢) هـ لمحمد بن سليمان الدّمشقي الصرخدي: «مختصر المهمّات».
- ٨ - (٧٩٤) هـ لمحمد بن بهادر الزركشي: «خادم الروضة» ويقع في عشرين سرفاً.
- ٩ - (٧٩٩) هـ لعيسى بن عثمان الغزي، وسمّاه: «المنصف في الردّ على المهمّات».
- ١٠ - (٨٠٥) هـ لعمر بن رسلان البلقيني، واسم ما ألفه: «معرفة الملمّات برّد المهمّات»، و: «الفوائد المحضة على الشرح والروضة».
- ١١ - (٨٠٦) هـ لعبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ «تتمات المهمّات».
- ١٢ - (٨٠٨) هـ لأحمد بن العماد الأقفهسي في كتابه: «التعقيبات» خطاً فيه الإسنوي.
- ١٣ - (٨١٥) هـ لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شُبهة كتاب: «المصطلحات على المهمّات».
- ١٤ - (٨٢٢) هـ لأحمد بن عبد الله الغزي الدّمشقي كتاب: «مختصر المهمّات»، و«شرحه» في خمسة مجلدات.
- ١٥ - (٨٢٤) هـ لعبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني: «حواش على الروضة».
- ١٦ - (٨٢٦) هـ لأبي زرعة العراقي: «حواش على الروضة»، و: «مختصر المهمّات» نقل منه الشوبري انظر: «الأسنى» (١/ ٥٠).
- ١٧ - (٨٢٩) هـ لأبي بكر بن محمّد الحِصني الدّمشقي: «تلخيص المهمّات» مجلدان.
- ١٨ - (٨٧٤) هـ للشريف عزّ الدّين حمزة بن أحمد الدّمشقي كتاب: «التمتات».

١٩ - (٨٧٦) هـ لمحمد بن عبد الله ابن قاضي عجلون: «التاج في زوائد الروضة على المنهاج».

٢٠ - (٨٨٧) هـ لعمر بن محمد الزبيدي، المعروف بالفتى اليماني: «مهمّات المهمّات»، و: «جواهر الجواهر» جمع فيه زوائد القمولي على «الروضة».

٢١ - (٨٩١) هـ لمحمد بن عبد الرحمن البكري: «بهجة الراغبين بحواشي روضة الطالبين».

٢٢ - (٩٠١) هـ لمحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكنائي، أبو البقاء المقدسي كتاب: «التعليق على الروضة».

٢٣ - (٩١١) هـ لجلال الدين السيوطي: «تحصين الخادم»، أو: «تلخيص الخادم» اختصر فيه «الخادم» للزركشي.

٢٤ - (٩٣٠) هـ لأحمد بن عمر المزجّد ابن المذحجي: «تجريد التجريد» جمع فيه الفروع الزائدة على «الروضة» في مجلدين، واسمه: «تجريد الزوائد وتقريب الفوائد».

ترجمة المؤلف بقلم الحافظ المؤرخ الإمام أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي:

هو إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقرئ^(١) بن إبراهيم بن علي بن عطية بن علي، الشرف أبو محمد الشغلبي - بفتح المعجمة والمهملة بينهما معجمة ساكنة ثم راء قبل ياء النسب - لقب لعلّي الأعلى، الشاوري الشرجي^(٢) اليماني الحسيني - نسبة لأبيات حسين من اليمن - الشافعي الأسوي، ويعرف بـ: ابن المقرئ، وسمّى الخزرجي^(٣) جدّه عبد الله بن

(١) ذكره ابن حجر في: «المعجم المؤسس» (٨٦/٣) و: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٣٠٩/٨)، وابن قاضي شهبة في: «طبقات الشافعية» (١١٠-١٠٩/٤) وفيه: إسماعيل بن محمد بن أبي بكر، والسيوطي في: «بغية الوعاة» (٤٤٤/١) و: «حسن المحاضرة» (٣٤٢/١)، و: «النور السافر» (١١٩/١) وبعدها، وابن العماد في: «شذرات الذهب» (٣٢١-٣٢٢) وفيه كتابه أبا محمد، و: «التحدث بالنعمة» (ص/١٠٩)، والشوكاني في: «اللبدر الطالع» (١٤٥-١٤٢/١)، و: «آداب اللغة» (٢٣٧/٣)، و: «الكواكب السائرة» (٢٥-٢٦/١) و: (١١٣/٢) و١١٤ و١١٩، و: «طبقات صلحاء اليمن» (ص/٣٠٠)، والزركلي في: «الأعلام» (٣١٠/١)، والشماع الجلي في: «القبس الحاوي لفرر ضوء السخاوي» (٢٣٤/١)، و: «هدية العارفين» (١٤٠/١) و (٢١٨/٢)، وابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الكبرى» (٤/١)، وعلوي السقاف في: «الفوائد المكية» (ص/٣٦). وأني قد أثبت ترجمة الحافظ السخاوي له كاملة من: «الضوء اللامع» (٢٩٢-٣٩٥)؛ لأنها أوعب التراجم.

(٢) الشاوري: نسبة إلى بني شاور قبيلة، والشرجي: نسبة إلى شرجة بلدة تقع على الساحل.

(٣) هو علي بن الحسن المتوفى سنة: (٨١٢) هـ له مؤلفات في تاريخ اليمن، منها: «الكفاية والإعلام» و: «طراز أعلام الزمن» و: «المسجد المسبوك» و: «العقود اللؤلؤة» و: «العقد الفاخر» و: «مرآة الزمن».

محمد ولم يزد، كما أنَّ النَفِيسَ العُلُوِيَّ لم يزد أحداً بعدَ جدِّه عبد الله، واقتصر شيخنا^(١) في: «الإنباء» على إسماعيل بن أبي بكر، وفي: «المعجم» قال: إسماعيل بن محمد بن أبي بكر، وتبعه فيه التقى^(٢) ابن قاضي شُهبة.

وأصله من الشرجة - من سواحل اليمن - كما قاله شيخنا في: «إنبائه»، وقال غيره ممَّا لا ينافيه: أصله من بني شاورَ قبيلة تسكن جبال اليمن شرقي المَحَالِبِ^(٣).

ولد - كما كتبه بخطه - في منتصفِ جُمادى الأولى سنة: خمس وخمسين وسبع مئة، وقال الجمالُ ابنُ الحياط: إنه رجع عنه، وصحَّ له أنه: سنة أربع وخمسين بأبيات حُسين ونشأ بها، ثم انتقل إلى زييدَ وتفقهَ بالجمالِ الرِّيمِي^(٤) شارح: «التنبيه» فقرأ عليه: «المهذب»^(٥) وسمعَ غيره في آخرينَ تفقهَ بهم، وأخذ العربيةَ عن علماءٍ وقته ك: محمدِ ابن زكريّا، وعبد اللطيف الشرجيِّ. ومُهرَ فيهما وفي غيرهما من العلوم، وبرزَ في المنطوق والمفهوم، وتعانى النظم فبرع فيه، وأقبلَ عليه ملوكُ اليمن، وصار له ثمَّ حظٌّ عندَ الخاصِّ والعامِّ.

ولاهُ الأشرفُ تدريسَ المجاهدية بتعزٍّ والنَّظامية بزييدَ، فأفاد واستفاد، وانتشر ذكره في سائرِ البلاد، وولي أمرَ المَحَالِبِ، وعيِّنَ للسفارةِ إلى الديار المصرية، ثمَّ تأخَّرَ ذلك لطمعه في الاستقرار في قضاء الأقضية بعدَ المجدِّ الشيرازي اللُّغوي فلم يتمَّ له مناهُ، بل كان يرجوه في حياة المجدِّ ويتحايل عليه بحيث إنَّ المجدِّ عملَ للسلطان الأشرف كتاباً أوَّلَ كلِّ سطر منه ألفاً واستعظمه السلطان، فعملَ الشرفُ كتابه الحسنَ الذي لم يسبق إلى

(١) شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة: (٨٥٢) هـ.

(٢) هو تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الدمشقي المتوفى سنة: (٨٥١) هـ.

(٣) قال الفيروز آبادي في «القاموس»: المَحَالِبُ بلد باليمن، لكن قال ياقوت في «معجم البلدان» (٥/٥٩): بليلة وناحية دون زيد من أرض اليمن.

(٤) محمد بن عبد الله الحثيثي الصردفي أحد كبار الشافعية، نسبته إلى ناحية ريمة، له: «التفقيه في شرح التنبيه» يقع في (٢٤) مجلدًا، توفي سنة: (٧٩٢) هـ. لكن قال في «الشدرات»: وتفقه على الكاهلي وغيره، ثمَّ انتقل إلى زيد فأكمل تفقهه على شارح «التنبيه» وغيره.

(٥) «المهذب» كتاب جليل المقدار، عظيم الاعتبار، استقصى فيه الفروع مع أدلتها الإمام إبراهيم بن يوسف أبو إسحاق الشيرازي، المتوفى سنة: (٤٧٦) هـ، قام بشرحه وخدمته أكثر من ثلاثين من أهل العلم والفضل، أذكر منهم العمراني والنواوي، وكفى بهما مفعرة.

مثاله، المسمّى: «عنوان الشرف الوافي»^(١). والتزم أن يخرجَ مِنْ أوائله وأواخره وأواسطه علومٌ غيرُ العلم الذي وضع الكتاب له وهو الفقه، لكنه لم يتمّ في حياة الأشرف فقدّمه لولده الناصر، ووقعَ عندهُ بل وعندَ سائرِ علماء عصره ببلده وغيرهما موقعاً عظيماً وأعجبوا به، وهو مشتمل مع الفقه على نحوٍ وتاريخٍ وعروضٍ وقوافٍ. وكذا اختصر: «الروضة» وسمّاهُ: «الروض»^(٢) باختصار اسمها أيضاً، و: «الحاوي الصغير» وسمّاهُ: «الإرشاد»^(٣) وشرحه في مجلدين^(٤)، وعمل: «بديعية»^(٥) على نمطٍ «بديعية» الصّفيّ الموصلي^(٦)، وقصيدةً استنبط فيها معاني كثيرةً تزيد على ألف ألف معنى^(٧)، إلى غير ذلك نظماً ونثراً^(٨).

ونظمه كثيرُ التجنيسِ والبديع، حسنُ الترتيبِ والترصيع، حتى إنّ النفيسَ العلويَّ

- (١) وهو مؤلف بديع الوصف دقيق الرصف مجموعته في الفقه، وفيه أربعة علوم أخرى عجيب الوضع قال فيه بعضهم: لهذا كتاب لا يصنّف مثله لصاحبه الجزء العظيم من الحفظ
- عروض وتاريخ ونحو محقق وعلم القوافي وهو فقه أولي الحفظ فأعجب به حسناً وأعجب أنه بطين من المعنى خميص من اللفظ
- وقد طبع عام: (١٣٠٩) هـ بالمطبعة البهية بمصر، ثم أخرى في قطر عام: (١٤٠٧) هـ ملونة فاخرة.
- (٢) بل «روض الطالب» اختصره كغيره من: «روضة الطالبين» لإمام المحققين الإمام محيي الدين يحيى النواوي المتوفى سنة: (٦٧٦)، ويوجد منه نسخة في مكتبة الأسد تحت رقم (٦٩٧٢) نسخت عام: (١٠٢٢) هـ. قال عنه في «بغية الوعاة» (٤٤٤/١): وجرّده من الخلاف. وهو كتابنا الذي نحن بصده.
- (٣) ونعته أيضاً: «إرشاد الغاوي في مسالك الحاوي» اختصر فيه: «الحاوي الصغير» للشيخ عبد الغفار القزويني المتوفى سنة: (٦٦٥) هـ وهو كتاب نفيس في فروع الفقه، رشيّق العبارة، حلّو الألفاظ في غاية الإيجاز مع كثرة المعاني.
- (٤) بل له عليه شرحان: أحدهما في ثلاثة أجزاء سمّاه: «إخلاص النواوي»، والآخر: «الشميت» ونقل عنه جماعة منهم: الشيخ زكريا في «فتح الوهاب»، والشرواني على «تحفة المحتاج»، والرملّي بشرح «الزبد»، وكذا البجيرمي في حاشيته، والبكري في: «إعانة الطالبين» ومرّ الكلام عليهما (ص/٧).
- (٥) سمّاه: «البديعية في مدح خير البرية». منها نسخة في مكتبة الأسد تحت رقم (١٢٤٦) قال في «الشذرات»: وشرحها شرحاً حسناً، التزم في «البديعية» أن يجعل في كلّ بيت تورية، مع التورية باسم النوع البديعي.
- (٦) لكن جاء في «الشذرات»: العزّ، وهو يؤيد ما في «الأعلام» حيث جاء فيه: عزّ الدين الموصلي المتوفى سنة: (٧٨٩) هـ، له «بديعية» سمّاه بعد شرحها: «التوصل بالبديع إلى التوصل بالشفيع». ولعل المراد بالصفى: صفى الدين الحلّي عبد العزيز بن سرايا المتوفى سنة: (٧٥٠) هـ له مؤلفات ومديح وديوان شعر ونواحر، والله أعلم.
- (٧) واسمها: «الفريدة الجامعة للمعاني الرائعة». منها نسخة في مكتبة الأسد تحت رقم (١٨٠١٠).
- (٨) وهي تصانيف أخرى، منها: «ديوانه»، وأرجوزة في: «دماء الحج والعمرة» يوجد نسخة منها في مكتبة الأسد برقم (١٥٢٠٣)، و: «القصيدة الثابتة في التذكير» في التصوف منها نسخة في مكتبة الأسد برقم (١٦٧٠٦)، و: «كتاب في الرد على ابن عربي»، و: «الرحمة في الطب والحكمة» وقصائد وغيرها.

قال: إنه سمع باليمن كلاً من شيخنا وشعبان الأثاري^(١) يقول: ما أعلم أعلم ولا أفصح في الشعر منه، وهو يُربي على أبي الطيّب المُتنبّي، وقال: هو الفقيه الإمام العالم، ذو الفهم الثاقب، والرأي الصائب، بهاء الفقهاء نور العلماء علماً وعملاً، وصاحب الحال المرضي قولاً وفعلًا، المعتكف على التصنيف والتحري، والمقبل عليه ملوك اليمن في الرأي والتدبير، له الحظوظ التامة عند الخاصة والعامة، وهو بذلك جديرٌ وحقيقٌ.

وقال الموفق الخزرجي: إنه كان فقيهاً محققاً، بختاً مدققاً، مشاركاً في كثير من العلوم والاشتغال بالمشور والمنظوم، إن نظم أعجب وأعجز، وإن نثر أجاد وأوجز، فهو المبرز على أترابه، والمقدم على أقرانه وأصحابه، وكان يقول الشعر الحسن مع كراهته أن ينسب إليه^(٢). قلت: حتى إنه قال:

بعين الشعر أبصرني أناسٌ فلمّا ساءني أخرجتُ عنه
خروجاً بعد راءٍ كان رأيي فصار الشعرُ منّي الشرع^(٣) عنه

ثم قال الخزرجي: ويتعاني في غالبه التجنيس واستنباط المعاني الغريبة بحيث يأتي بما يعجز عنه غيره من الشعراء في أحسن وضع وأسهل تركيب. وامتدح الأشرف إسماعيل ابن العباس^(٤) وغيره ولم يزل الأشرف يلحظه ويقدمه وهو جديرٌ بذلك، فقد كان غايةً في

(١) هو زين الدين شعبان بن محمد الموصلّي، أديب شاعر له أكثر من ثلاثين كتاباً، استقر آخرها بالقاهرة، ومات فيها سنة: (٨٢٨) هـ. ولعل المراد بشيخنا: إسماعيل بن عبد الله الشرف العلوي الزبيدي الوزير المتوفى هارباً إلى مكة سنة: (٨٣٥) هـ والله أعلم.

(٢) كإمامه: أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال:

ولولا الشعرُ بالعلماء يُزري لكنتُ اليومُ أشعرَ من لبيدٍ

ومن شعره الذي أورده السيوطي في «بغية الوعاة» (١/٤٤٤):

لم أستطع إنها التي أنهلتِ من أدمعي بعد التي وُلّتِ
هوى وإعراض ولا صبرَ لي مع أَلتي هي الأصل في عِلّتي
ومقلّة شُهلاء مححولةٌ لله ما أشهى أَلتي اشهلّتِ
فلا تلوّموا في خضوع جرى فذلّي أَلتي قد أوجبت ذلّتي
لو أنصف العُزّال لاموا التي صدّت ولم تهجُر ولا ملّتِ

(٣) وحذفها طابع الأصل، فصارت: (الشر) ولكل وجهة.

(٤) أحد ملوك اليمن من الدولة الرسولية، ولي بعد وفاة أبيه الأفضل المتوفى سنة: (٧٧٨) وكان محمود السيرة موصوفاً بالحلم والعطف وحسن السياسة، اشتغل بفنون من الأدب والتاريخ والحساب، وألف كتباً وله نظم. توفي سنة: (٨٠٣) هـ.

الذكاء والفهم لا يوجد له نظير، وله تصانيف في النحو والشعر والأدب وغير ذلك، وقد قرأ عليّ «ديوان المتنبي» فاستفدت بفهمه وذكاؤه أكثر مما استفاد منّي، وكنت أحب أن لو أتممه لكن حصل عائق.

وقال شيخنا في «إنبائه» [٣٠٩ / ٨]: إنه مهر في الفقه والعربية والأدب، وجمع كتاباً في الفقه سمّاه: «عنوان الشرف [الوافي]» يشتمل على أربعة علوم غير الفقه، يخرج من رموز في المتن، عجيب الوضع. اجتمعت به في سنة ثمان مئة، ثم في سنة ست [وثمان مئة] وفي كل مرة يحصل لي منه الودُّ الزائد والإقبال، وتنقلت به الأحوال، وولي إمرة بعض البلاد في دولة الأشرف، وناله من الناصر جائحة تارة وإقبال أخرى، وكان يتشوّف لولاية القضاء بتلك البلاد فلم يتفق له، ومن نظمه: «بديعية» التزم أن يكون في كل بيت تورية مع التورية باسم النوع البديعي، وله مسائل وفصائل، وعمل مرة ما يتفرّع من الخلاف في: (مسألة الماء المشمس) فبلغت آفاقاً، وله: «شرح مختصر الحاوي» في مجلدين، وحجّ سنة بضع عشرة، وأسمع كثيراً من شعره بمكة.

وترجمه في استدعاء ب: أنه إمام فاضل، رئيس كامل، له خصوصية^(١) بالسلطان، وولي عدة ولايات دون قدره، وله تصانيف وحذق تام، ونظم مليح إلى الغاية، ما رأيت باليمن أذكى منه.

وقال في «معجمه»: استفدت منه الكثير، وسمع منّي كتابي: «ضوء الشهاب» المنتخب من نظمي، وأحسن السفارة لي عند السلطان، وطارحني بأبيات رائية، وحجّ وحدث بشيء من شعره، وعين للسفارة إلى القاهرة، ثم تأخر ذلك، وكان يطمع في ولاية

(١) وكذا نقله عن ابن حجر الشوكاني في «البدر الطالع» (١٤٣/١-١٤٤)، ثم قال: والحاصل: إنه إمام في الفقه والعربية والمنطق والأصول، وذو يد طويلة في الأدب نظماً ونثراً، ومتفرد بالذكاء، وقوة الفهم، وجودة الفكر، وله في هذا الشأن عجائب وغرائب، لا يقدر عليها غيره، ولم يبلغ رتبته في الذكاء واستخراج الدقائق أحد من أبناء عصره، بل ولا من غيره، سمع بعض الناس يذكر بيتي الحريري في: «المقامات» اللذين قيل فيهما: إنه قد أمِن أن يعزّزا بثالث وهما:

سِمَ سَمَةً تَحْمَدُ آثَارَهَا	فَأَشْكُرُ لِمَنْ أَعْطَى وَلَوْ سِمْيَمَهُ
وَالْمَكْرَمَ هُمَا اسْتَطَعْتَ لَا تَأْتِيهِ	لَتَقْتَفِي السُّؤْدَدَ وَالْمَكْرَمَهُ

فقال: إن تعزيزهما بثالث غير ممتنع، فوجد ذلك البعض وطال بينهما النزاع، فرجع إلى بيته وعمل على هذا النمط توفية خمسين بيتاً وأرسل بها إلى من جادله وقال: قد صارا خمسين، وأول أبياته:

مَنْ كُلُّ مَهْدِيٍّ دَعَا أَحْمَدًا	أَجِيبْ مَا أَسْعَدَ مِنْ كَلِمِهِ
--------------------------------------	------------------------------------

القضاء فلم يتفق له، وصنف «عنوان الشرف [الوافي]»، وهو مختصر في الفقه أودعه علوماً أخرى تستخرج من أوائل السطور^(١) وأواخرها، لم يسبق إلى مثله، وأجاز لأولادي في سنة: إحدى وعشرين وثمان مئة.

وقال ابن قاضي شُهبة في «طبقاته»: [١١٠-١٠٩/٤]: قال لي بعض المتأخرين: شامخ العرين في الحسب، ومنقطع القرين في علوم الأدب، تصرف للأشرف صاحب اليمن في الأعمال الجليلة، وناظر أتباع ابن عربي فعميت عليهم الأبصار، ودمغهم^(٢) بأبلغ حجة في الأفكار، وله فيهم غرر القصائد، تشير^(٣) إلى تنزيه الصمد الواحد، وله المدح الرائق، والأدب الفائق - إلى أن قال -: ترشح لقضاء الأقضية بعد القاضي مجد الدين^(٤)، ودرس بمدارس منسوبة إلى ملوك قطره، ولم يزل محترماً إلى أن توفي في سنة: سبع وثلاثين في رجب منها ظناً، يعني بزييد.

وقال غيره: إنه حج في سنة: سبع وثمان مئة، وحدث فيها بـ: «بديعته» في سنة: اثنتين وعشرين، ولقي فيها الولي العراقي^(٥) بمكة وقال له: أنت القائل:

مَدَّ الشَّهَابُ ابْنَ عَلِيٍّ بِنِ حَجَرٍ سُوراً^(٦) عَلَى مَوَدَّتِي مِنَ الْغَيْرِ
فَسُورٌ وَدِّيَ فِيكَ قَدْ بَنَيْتُهُ مِنَ الصُّفَا وَالْمَرُوتِينَ وَالْحَجَرَ
فقال: نعم، قال: فأُنشدنيهما، ففعل^(٧).

وفي سنة: ثمان وعشرين أنشدنا^(٨) عنه الموفق الآبي قصيدة سمعها منه أولها:

إلى كم تماد في غرورٍ وغفلةٍ وكم هكذا نومٌ إلى غير يقظةٍ

(١) بل ومن أوساطها.

(٢) في مطبوع «الطبقات»: (ودفعهم بما بلغ حجة في الإنكار).

(٣) في «الطبقات»: (مشيراً).

(٤) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي صاحب «القاموس» و: «بصائر ذوي التمييز» وغيرها المتوفى سنة:

(٨١٧) هـ. قال في «الشذرات» (٨/٣٢١): طمع المذكور في ولاية القضاء فلم يتم له، واستمر على ملازمة العلم والتصنيف والإقراء.

(٥) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة، قاضي الديار المصرية، مولده ووفاته بالقاهرة، توفي سنة: (٨٢٦) هـ.

(٦) في نسختي «الضوء اللامع»: (قل للشهاب ابن علي بن حجر سور). (سور).

(٧) وجاء عند ابن العماد فأجابه ابن حجر بقصيدة أولها:

يا أيها القاضي الذي مراده يأتي على وفق القضاء والقدر

(٨) في النسختين: (وأنشدنا).

والتقي ابن فهد^(١) ما أثبتته في «معجمه»: وكذا عندي من نظمهِ أشياء، وهو شائعٌ فلا نظيل به، وله كتابٌ في الردِّ على الطائفةِ العربيةِ^(٢) وأشياء في ذلك منظومةٌ ومنشورة^(٣)، وآخرٌ من علمته من علماء أصحابه التقيُّ عمر الفتى، المتوفى في سنة: سبعٍ وثمانين^(٤)، وكان يرجح «مختصر الروضة» للأصفوني^(٥) على «الروض» لشيخه؛ لعدم تقيده فيه بلفظ الأصل الذي قد يؤدِّي لتباين ظاهر^(٦) بخلاف الأصفوني فهو متقيّد بلفظ الأصل، ولذا عمل كتاباً سمّاه: «الإلهام لما في الروض من الأوهام».

و: شرح «الروض» شرحاً بليغاً قاضي الشافعية في وقتنا ومحقق الوقت الزين زكرياً الأنصاري^(٧) وقد ختم تحقيقه بين يديه في أوائل سنة: اثنتين وتسعين^(٨)، وكذا شرحه الشيخ شمس الدين بن سولة الدميّاطي شرحاً مطوّلاً، بل اختصر «الروض» نفسه، وشرح «الإرشاد» العلامة المحقق الكمال^(٩) ابن أبي شريف المقدسي وتداوله الفضلاء، والعلامة الشمس الجوجري^(١٠)، وأولهما: اتقنهما وأخصرهما نفع الله بجميع ذلك.

وقال العفيف الناشري - وهو ممن أخذ عنه -: مدقق وقته في العلوم، وأشعر أهل زمانه، قال: وسمعتُ طلبته يذكرون عنه كثرة العبادة والذكر، وقال أيضاً في ترجمة عمّه الموفق: إنَّ صاحب الترجمة كان غايةً في التدقيق إذا غاص في مسألة وبحث فيها اطلع فيها على ما لم يدركه غيره؛ لكون فهمه ثاقباً، ورأيه وبحوثه صائباً، حتى إنه حرّر كثيراً ممّا اختلف فيه أتم تحرير، ومع ذلك فكان غايةً في النسيان، قيل: إنه لا يذكر ما كان

(١) هو محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل الهاشمي العلوي الأصفوني المكي، مؤرخ شافعي، له مؤلفات، توفي سنة: (٨٧١) هـ.

(٢) أي: أتباع محمد بن علي المشهور ب: ابن عربي، المتوفى سنة: (٦٢٨) هـ بدمشق.

(٣) سلف ذكرها.

(٤) هو عمر بن محمد أبو حفص اليمني، سراج الدين الشافعي، له «جواهر الجواهر» ومرّ ذكره.

(٥) هو عبد الرحمن بن يوسف الأصفوني، نجم الدين، المتوفى سنة: (٧٥٠) هـ. وجعله في مجلدين.

(٦) لأنه جرّده من الخلاف، وسبكه بأسلوبه المتميز.

(٧) في كتابه الفاخر النادر: «أسنى المطالب» في أربعة مجلدات كبار، أمّا شيخ الإسلام زكرياً بن يحيى الأنصاري

المتوفى سنة: (٩٢٦) هـ فقد استوفيت ترجمته وأحواله ومؤلفاته وذكرت بعض مآثره وشيوخه وتلاميذه في

مقدمتي لكتاب: «الروض النضير» الجامع بين «تحفة الطلاب» و: «التيسير». نفع الله به المسلمين وبهذا الكتاب

النفع العميم أمين.

(٨) أي: وثمان مئة.

(٩) هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف، أبو المعالي، ومرّ.

(١٠) وشرح «الإرشاد» أيضاً محمد بن عبد المنعم الجوجري، وتقدم ذكره.

في أول يومه، ومن أعجب ما يحكى في نسيانه: أنه نسي مرة ألف دينار بزنبيل، ثم وقع عليه بعد مدة اتفاقاً فتذكره وحاله لا يقتضي نسيان دون هذا القدر فضلاً عنه. انتهى.

وذكره المقرئ^(١) في «عقوده»^(٢) ونسبه: ابن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الله، وساق من نظمه أشياء، وترجمته تحتل كراريس رحمه الله تعالى.

عملي في تحقيق هذا الكتاب:

١ - اعتمدت في إخراج النص على:

آ - نسخة كاملة لمتن «الروض» كان تملكها الشيخ أحمد بن حسن العطاس، كان الفراغ من كتابتها عشية الأربعاء أول شهر ربيع الثاني سنة: (٨٧٣) هـ وذلك في المدرسة الإنشائية ولم يذكر اسم ناسخها، ورمزت لها بحرف (ق)، وتقع بـ (٢٩٥) ورقة.

ب - وكذا على الجزء الأول من «الروض» المختصر من «الروضة» وصل به الناسخ إلى آخر الباب الثاني في الغنيمة، ويليه الجزء الثاني وأوله: كتاب النكاح، قال في آخره: وكان الفراغ من زبره ضحوة السبت لأربعة عشر أو خمسة عشر - للشك - خلت من ربيع الأول أحد شهور الحادية عشر من القرن العاشر بعد الهجرة النبوية على صاحبها السلام، عفى الله عن كاتبه العبد الفقير الحقير، المعترف بكثرة الذنب والتقصير، أحمد بن عبد الله بن عمر بن سعيد مدرك، عرف بأبي صبحي الصيري... وعلى جوانب المقالة أسماء للمقابلين والمالكين، ورمزت لهذه النسخة بحرف (م)، وتقع في (٤٣٥) صفحة، وتمتاز بحواشٍ وتعليقاتٍ وشرحٍ لبعض الكلمات مستقاة من «أسنى المطالب» غالباً وكذا من غيره.

(١) هو أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس، مؤرخ الديار المصرية المتوفى سنة: (٨٤٥) هـ.

(٢) لعله: «درر العقود الفريدة»، ومن أشهر مؤلفاته في التاريخ: «المواعظ والاعتبار»، و: «السلوك في معرفة دول الملوك» وغيرها كثير. ومن شعره الذي ذكره ابن العماد:

يا مَنْ لدمع ما رقي وحييه	ولو جُدد قلب ما انقضى ولهيه
ومتيم قد هذبته يد الهوى	بصحيح وجد غير ما تهذيبه
خاتنه مهجته فما تمشي على	عاداته الأولى ولا تجريبه
وحشاً تعسف الغرام وحله	قسراً وليس بكفه وضريبه
يا هند قد أضمرت من ذكر الجفا	في القلب ما لا يظفسي وغريبه
أنا من عرفت غرامه فاستخبري	عن حال مأخوذ الحجا وسليبه

وتوفي بزييد يوم الأحد آخر صفر رحمه الله تعالى.

- ج - ورجعت لنسخة كاملة في مكتبة الأسد بدمشق الواقعة تحت رقم / ٦٩٧٢ / وكتبت عام: (١٠٢٢) هـ، وتقع في (٣٤١) ورقة.
- د - وكذا لنسخة المكتبة المحمودية الموجودة في مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة تحت رقم عام / ١٣٦٤ / ونُسخت عام (١٢٨٨) هـ .
- أما ما نسخته فكان عن نسخة «الروض» التي اعتمدها في شرحه شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري أولاً وهي ما وضع عليها كتابه الجليل: «أسنى المطالب» وكان أشار في شرحه لنسخ أخرى قد لا تكون من النسخ التي بين يديّ، فإن وجدت حاجة لذكر ذلك قلت: وفي نسخة كذا من غير إشارة إلى أنها من الشرح، وقد عارضت نسختي (ق) و (م) مع نسخة متن «أسنى المطالب» معارضة كاملة ثلاث مرات، وذكرت النسخة المخالفة للنصّ في التعليقات، وحيث أرى اللفظ مجانباً للصواب ألحقه بإشارة استفهام غالباً.
- ٢ - شكلت الألفاظ المبهمة بالحركات، ووضعتُ الشدة على الحرف المشدّد، وضبطت أواخر الكلام بالحركات غالباً.
- ٣ - شرحت الكلمات الغريبة.
- ٤ - رقمتُ النصّ وفصلته بحيث تكون كلُّ فقرة على حدة.
- ٥ - وضعتُ الآيات بين قوسين متركبين ﴿ ﴾ وجعلت بجانبها تخريجها بين معكوفتين.
- ٦ - وضعتُ الأحاديث القولية بين قوسين صغيرين « » وكذا أسماء الكتب إن وردت.
- ٧ - وضعتُ للأحاديث الفعلية وللآثار وللقرأة الشاذة وللفروق النسخ وأسمائها قوسين كبيرين () .
- ٨ - ميّزت الكتاب بخط كبير أوّل صفحة، والباب بخط مغاير ولو في وسط الصفحة.
- ٩ - جعلت كلاً من الفصل والفرع والطرف والركن والواجب والشرط والأمر والسبب والضرب والمسائل المثورة والخصيصة أول سطر وبحرف أسود، ويعقبها نقطتان، وكذا وضعت بالحرف الأسود كلّ مهمّ: كالقولين والوجهين، وأصحاب الأقوال والتصحيح وعدمه متابعاً لناسخ نسخة (م).
- ١٠ - ما كان من لفظ في نسخة واحدة ك: (ق) أو (م) فقط وضعته بين معكوفتين؛ لأن اعتمادي في الغالب عليهما، وما كان في نسخة الشارح فقط وضعته بين قوسين:

- ١١ - جعلت أرقام التعليقات متوالية : (١) (٢) . . .
- ١٢ - لم أدقق في الفرق بين: إن ولو، أو الفاء والواو مثلاً إذا تغيرت النسخ، فلم أشر إلى ذلك مع أن الشارح قد تعقبها، ولا إلى تقديم كلمة أو تأخرها إن كانت بين المتعاطفات غالباً.
- ١٣ - عرّفت بأسماء الأعلام الواردة في النصّ، وكذا بالمؤلفات وهي قليلة.
- ١٤ - حليت الحواشي ببعض التديلات من الكتاب والسنة عند الحاجة، كما ذكرت كثيراً من التعليقات، والمكملات.
- ١٥ - بينت ما لم يذكره المصنف من حال القولين والطريقين والوجهين.
- ١٦ - ذكرت الأوزان بالكيلو غرام، والمكاييل باللتر، والمسافات بالمتراً وهكذا.
- ١٧ - ذيلت ببعض الفوائد والقواعد واللّطائف حسب الإمكان.
- ١٨ - وضعت مقدمةً تعرب عن أصل المذهب والكتاب، وترجمت للمؤلفين السابقين له باختصار، وكذا لمن اعتنى به.
- ١٩ - ترجمت للمؤلف في المقدمة.
- ٢٠ - وضعت فهرس فنيّة تشمل: (الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مع آثار الصحابة والأعلام والموازين والمقاييس والمؤلفات والفوائد والبلدان والمدارس والأشعار) الواردة في الكتاب، وفهرساً لمضامين «روض الطالب» للمجلد الأول والثاني في نهاية كل منهما؛ وذلك تلبيةً وتسهيلاً لطلبة الباحث.
- والله القدير أسأل أن أكون قد سطرت ما قصدت، مخلصاً فيما علّقت، مسدداً موثقاً لما أردت، ملتزماً لمنهج التحقيق الذي قدّمت.

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

وكتبه
قاسم محمد آغا النوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وَبِهِ الْإِعَانَةُ]

الحمد لله الذي جعل الكتاب العزيز روضةً دائيةً قطوفها^(١)، وأوجزَ فأعجز^(٢)، وجمعَ علمَ الأولينَ والآخرينَ في كلمٍ معدودةٍ حروفها^(٣)، أحمدهُ حمدَ مَنْ رتَعَ في روضِ مواهبِهِ^(٤)، وتعاورت^(٥) ربواتُ أرضِهِ هواطلَ سحائبِهِ.

وأُصلِّي على رسولِهِ مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ، فشرَّعَ الشرائعَ^(٦) وفقَّهَ في الدينِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أما^(٧) بعدُ: فهذا كتابٌ اختصرتُ فيه ما في «الروضة»^(٨) المختصرة من «العزيز»^(٩) وقربتهُ على الطالبِ بعبارةٍ بيّنةٍ ولفظٍ وجيزٍ^(١٠)، وحذفتُ الخلافَ، وقطعتُ بالأصحِّ، واختصرتُ اسمَهُ من اسم أصلِهِ، فسميتهُ: «روضَ الطالبِ».

وأرجو أن ينفعَ اللهُ بِهِ المسلمِينَ، وأن يجعلَهُ لي وسيلةً إلى النجاةِ يومَ الدينِ [آمينَ].

(١) قريبة ثمارها.

(٢) عن الإتيان بمثله وعن إدراك معانيه.

(٣) أي: عدد حروف القرآن، قيل: إنها (٣٤٠٧٤٠)، وقيل: (٣٢٣٦٧١) والله تعالى أعلم.

(٤) جمع موهبة وهي العطية.

(٥) تداولت.

(٦) أي: سنّها.

(٧) في (م): (و).

(٨) أي: «روضة الطالبين» للإمام المحدث الفقيه المرجّح في مذهب الشافعي يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة: (٦٧٦) هـ.

(٩) والمراد به «الشرح الكبير» للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى سنة: (٦٢٣) هـ. والعزیز: هو القوي، أو: من عز الشيء: فلا يكاد يوجد له نظير. واختار العلماء بعده تسميته: ب: «فتح العزيز شرح الوجيز» وطبع منير الدمشقي قسماً منه بهامش «المجموع» في «شرح المذهب».

(١٠) أي مختصر من الإيجاز؛ لسرعة وصوله إلى الفهم. وحقيقته: الاختصار على تقليل اللفظ دون المعنى.

كتاب الطهارة

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].
 المطهر للحدث^(١) والخبث^(٢) الماء المطلق^(٣):- وهو العاري عن إضافة لازمة^(٤) -
 ولو ماءً ينعقد بجوهره ملحاً^(٥) أو بخاره^(٦)، لا قليل مستعمل في فرض^(٧) - ولو من
 حنفي بلا نية، وصبي، وغسل بدل مسح^(٨)، أو غسل ميت، وكافرة لمسلم^(٩)،
 ومجنونة لزوج - لا في نفل وتجديد^(١٠)، فإن جمع قلتين صار طهوراً^(١١).
 ولو نوى جنب ولو قبل تمام الانغماس في ماء قليل أجزأه في ذلك الحدث. فلو
 أحدث بعد غسل رجله، ثم تمم الانغماس؛ لزمه غسل الرجلين للوضوء بالنية^(١٢).
 وإن نوى جنباً معاً بعد تمام الانغماس فيه طهراً، أو مرتباً^(١٣) فالأول^(١٤)، أو معاً في
 أثنايه^(١٥) لم يرتفع عن باقيهما^(١٦).

والمرتدّد على عضو المتوضئ والمتنجس وبدن الجنب إن لم يتغير طهوراً، فإن جرى
 (الماء) من عضو المتوضئ إلى عضوه^(١٧) أو تقاطر ولو من بدن الجنب صار مستعملاً،
 ولو غرّف بكفه جنب نوى أو محدث بعد غسل وجهه^(١٨) من ماء قليل ولم ينو الاغتراف
 صار مستعملاً، فلو غسل بما في كفه باقي يده لا غيرها أجزأه.

-
- (١) الحدث: أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص.
 (٢) الخبث: كل مستقذر نجس يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص.
 (٣) لأن اختصاص الطهر به ويدلّ له حديث «الصحيحين» عن أنس - أنه حين بال أعرابي في المسجد - قال ﷺ: «صبوا عليه ذنوباً من ماء». (٤) سواء كانت الإضافة نحوية أو وصفية أو عهدية ك: ماء الورد، و: الماء الدافق، و: «إذا رأيت الماء» رواه عن أم سلمة مسلم. (٥) لأن اسم الماء يتناوله في الحال وكذا المياه الكبرى ونحوها.
 (٦) أي: رشح بخار الماء المغلي لأنه ماء حقيقي وينقص منه بقدره.
 (٧) أي: رفع حدث أو إزالة خبث.
 (٨) كفسل رأسه.
 (٩) أي: كناية لتحل لزوجها المسلم وماء الجميع مستعمل. (١٠) فهو طهور.
 (١١) أي: المستعمل في رفع حدث أو إزالة نجس ولم يتغير؛ لحديث ابن عمر: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» رواه الترمذي، والحاكم وصححه.
 (١٢) أي: بما جديد. (١٣) قبل تمام الانغماس. (١٤) يطهر دون الثاني.
 (١٥) أي: الانغماس. (١٦) لأن ماء كل منهما صار مستعملاً بالنسبة إلى الآخر. (١٧) أي: الآخر.
 (١٨) أي: الغسلة الأولى على رأي الزركشي، وعن العز بن عبد السلام بعد الغسلات الثلاث عملاً بالعادة.

فصل: المتغيّرُ طعاماً أو لوناً أو ريحاً - [ولو] بمخالطة طاهرٍ يستغنى عنه كالمنيّ -
تغيراً يمنعهُ الإطلاق^(١) غيرُ طهورٍ، ولا يَحْنُثُ بشربه^(٢)، فلو لم يغيّرهُ لموافقتهِ
الماء^(٣) فرضناه مخالفاً وسطاً^(٤)، فلو لم يؤثّر^(٥) استعماله كلّهُ ووجبَ تكميلُ الماءِ بهِ إن
ساوى قيمةَ ماءٍ مثلهِ.

ويفرضُ في النجاسةِ^(٦) الأشدّ^(٧).

والمستعملُ كمائعٍ، لا في تكثيرِ الماءِ.

ولا يضرُّ تغيّرُ يسيرٍ ولا كثيرٌ بمجاورةِ كعودٍ ودهنٍ وكافورٍ صلبٍ، ولا بمكثٍ، ولا
بما لا يستغنى عنه في ممرِّه ومقرِّه كطُحلبٍ^(٨) ونُورةٍ^(٩) لم تطبخْ وأوراقِ شجرٍ تناثرتْ
وتفتّتْ، لا إن طُرحتْ، وكذا إن تغيّرَ كثيراً بملحٍ مائيٍّ وترابٍ مطروحٍ.

وكرهَ تنزيهاً استعمالُ متشمّسٍ^(١٠) بمنطبعٍ^(١١) من غيرِ التقدينِ في قُطُرٍ حارٍّ ما لم
يبرُدْ، فلو استعماله في غيرِ البدنِ أو مأْكولٍ غيرِ مائعٍ لم يكرهْ، ولو عدمَ غيره استعماله
ولم يتيّممْ، ووجبَ شراؤه. والمختارُ^(١٢): عدمُ الكراهةِ مطلقاً.

ويكرهُ شديدُ حرارةٍ وبرودةٍ، ومياهُ ثمودَ، لا بثرُ الناقةِ^(١٣).

ولا يكرهُ ماءُ بحرٍ^(١٤)، و[لا ماءً] زمزمَ^(١٥)، و[لا] متغيّرٌ بما لا بدَّ منه،
ومتسخّنٌ (ولو) بنجاسةٍ^(١٦).

(١) لانعقاد الإجماع على ذلك. (٢) أي: الخالف على أن لا يشرب ماءً. (٣) كماء الورد المنقطع الرائحة.

(٤) كلون العصير وطعم الرمان وزبح الصوف أو الشعر المندى. (٥) أي: الخليط حساً.

(٦) الموافقة للماء في الصفات. (٧) ويمثل له لون الخبر وطعم الخل وريح المسك.

(٨) شيء أخضر يعلو الماء من طول المكث في الصيف.

(٩) حجر الكلس، ثم غلب على أخلاط تضاف إلى الزرنخ فتستعمل لإزالة الشعر.

(١٠) في (م): (مشمس). (١١) أي: ممّا يطرق. (١٢) للنواوي دليلاً.

(١٣) ل: (أنه ﷺ أمر الناس النازلين على الحجر أرض ثمود بأن يهريقوا ما استقوا، ويعلفوا الإبل العجين، وأن يستقوا من بئر الناقة). رواه عن ابن عمر الشيطان، ومثله مياه قوم لوط: - البحر الميت - وكل ماء مغضوب.

(١٤) لحديث أبي هريرة: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». رواه أبو داود والترمذي والحاكم وصححه، و: «من لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله». رواه الدارقطني وغيره بإسناد حسن.

(١٥) لقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرُوا مَاءً فَيَسْمَوْا﴾ [النساء: ٤٣] وهذا ماء، ولأن الناس يفعلون ذلك من لدن النبي ﷺ إلى وقتنا هذا من غير إنكار.

(١٦) أي: بوقود نجس، وفي (م): (مسخّن).

باب بيان النجاسة، والماء النجس

الأعيان جمادٌ وحيوانٌ؛ فالجمادُ طاهرٌ، لا خمرٌ - ولو محترمةً - وباطنٌ عنقودٌ ونبذٌ مسكرٌ ولو مثلثاً^(١)، والحيوانُ طاهرٌ، لا كلبٌ^(٢) وخنزيرٌ^(٣) وفرعٌ كلٌّ. وميتةٌ^(٤) وشعرها^(٥) غير آدمي^(٦) وسمكٌ^(٧) وجرادٌ^(٨) وصيدٌ^(٩) لم تدرك ذكاته وجنين مذكاةً^(١٠).

فميتة دودٍ نحو خلٍّ وتفاحٍ نجسةٌ لكن لا تنجسه^(١١)، ويجوزُ أكله معه^(١٢). ولا ينجسُ ماءٌ ومائعٌ بميتةٍ لا نفس^(١٣) لها سائلةٌ وإن طرحت، كـ: زُبُورٍ وعقربٍ - لا حيةٍ وضفدعٍ - ما لم يتغير.

فرع: المَبَانُ من حيٍّ ومشيئته^(١٤) كميئته^(١٥)، لا شعرٌ مأكولٍ وريشه ولو انتفَ ولا مشكوكٌ^(١٦) فيه وسمكٌ وكذا فأرته^(١٧) إن انفصلت من^(١٨) حيةٍ.

وله إيقادٌ بعظمٍ ميتةٍ وإن نجس دخانه. والإناء النجس الجافُ يكره استعماله.

فرع: للترشح حكمٌ حيوانه وهو كدمعٍ ولُعابٍ، فإن سال من فمٍ نائمٍ وكان من المعدة فنجسٌ، لا إن شكَّ ويحتاط^(١٩)، فإن ابتلي به شخصٌ فالظاهرُ العفو، والزبَادُ^(٢٠) طاهرٌ لا شعرٌ سنوره.

فرع: المستحيلُ في الباطنِ نجسٌ كدمٍ - ولو تحلَّب من كبدٍ - وقيحٍ، وماءٍ قُرَحٍ تغَيَّرَ، وقيءٍ وجِرَّةٍ ومِرَّةٍ وعَذِرَةٍ وبولٍ وروثٍ - ولو من سمكٍ وجرادٍ - ومَذْيٍ وودْيٍ،

(١) المغلي من ماء العنب والنبذ حتى صار - كالدبس - على الثلث فإنه نجس. (٢) لقوله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب». رواه عن أبي هريرة مسلم. (٣) لأنه أسوأ حالاً من الكلب، وليس ثم دليل واضح على نجاسته. (٤) وإن لم يكن لها دم؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَاتٌ﴾ [المائدة: ٣]. قاعدة: (تحريم ما ليس بمحترم، ولا مستقذر، ولا ضرر فيه؛ يدل على نجاسته). (٥) وكذا عظمها لأن كلا منهما تحله الحياة. (٦) لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] وقضية التكريم أنه لا يحكم بنجاستهم وسواء في ذلك المؤمن والكافر. (٧) للحديث المار: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». (٨) لأثر ابن عمر: «أحلت لنا ميتتان ودمان: الميتان: الجراد والحوت، والدمان: الكبد والطحال» رواه ابن ماجه بسند ضعيف. (٩) سيأتي بيانه في كتاب الصيد. (١٠) لخبر أبي داود والترمذي وصححه عن أبي سعيد: «فإن ذكاة الجنين ذكاة أمه». (١١) لمشقة الاحتراز منه؛ فيعفى عنه.

(١٢) لعسر تمييزه. (١٣) في (ق): (دم)، ويصح في إعرابها الفتح والنصب والرفع بالتونين فهما على ما في «المجموع». (١٤) وهي غلاف الولد. (١٥) لحديث أبي داود والترمذي وحسنه عن أبي واقد: «ما قُطِعَ من البهيمَةِ وهي حية فهي ميتة» العام الذي خُصَّ بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَاسُهَا وَأَشْعَارُهَا أَشْتَاءُ وَمَسْكَالٌ حِينَ﴾ [النحل: ١٦]. (١٦) أي: من مأكول أو غيره؛ لأن الأصل الطهارة. (١٧) لخبر مسلم عن أبي سعيد: «المسك أطيب الطيب». وفأرته: نافجته. (١٨) ظبية. (١٩) فيغسله ندباً. (٢٠) نوع من الطيب يُجمع من بين أفخاذٍ هرٍّ معروف بالصحراء، يصاد ويطعم ويعرق.

ولبن ما لا يؤكل إلا: الآدمي، فإن مات ففي لبنه وجهان^(١).

والإنفحة^(٢) من سخلة مذبوحة، وهي من التي لم تطعم غير اللبن طاهرة للحاجة. والبيض ولو من غير مأكول، وكذا من ميتة إن تصلب. وبزر القز^(٣)، ومنى غير الكلب والخنزير طاهر، وكذا رطوبة فرج المرأة والعلقة^(٤).

وينجس منى من لم يستنج بماء كدود ميتة وحب رجيع فيه قوة الإنبات. ويعفى عن روث سمك ما لم يغيره، وعن اليسير عرفاً من شعر نجس من غير كلب وخنزير، وعن كثيره من مركوب. ولا يجب غسل البيضة. ولوسخ انفصل من حيوان حكم عرقه.

فصل: كثير الماء قلتان، وهما: خمس مئة رطل بغدادي^(٥) تقريباً، فيعفى عن رطل ورطلين، وبالمساحة: ذراع وربع^(٦) طولاً وعرضاً وعمقاً.

ودونهما قليل، فينجس ورطب غيره بملاقاة نجاسة مؤثرة وإن لم يتغير، لا إن شك في قلته^(٧)، ولا (ينجس) بما لا يدركه طرف كما يحمله ذباب.

ولو تنجس فم حيوان وغاب وأمكن وروده ماء كثيراً ثم ولغ في طاهر لم ينجسه^(٨). ولا ينجس الكثير إلا بتغير وإن قل بنجاسة ملاقية^(٩)، لا بجيفة بقره ولو تغير بعضه. فالمتغير كنجاسة جامدة لا يجب التباعد عنها بقلتين. فإن غرف دلواً من قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة فباطن الدلو طاهر لا ظاهرها. ولو زال التغير بنفسه أو بماء طهر لا بعين سائرة كالتراب.

فرع: لو كوثر قليل لم يظهر حتى يبلغهما بالماء ولو مستعملاً ومتنجساً، لا بمائع وإن استهلك، ويكفي الضم وإن لم يمتزج صاف بكبر، ولا يضر تفريق بعده، ولو غمس كوز [ماء] واسع الرأس في ماء كمله قلتين، وساواه^(١٠) ومكث قدراً يزول فيه تغير لو كان طهر، وإلا فلا.

ولا ينجس أسفل ما يفور بتنجس أعلاه.

(١) أظهرهما: طهارته. (٢) مادة تستخرج من كرش جدي أو عجل رضيع وهي شيء أصفر يستعمل في صناعة الجبن. (٣) أي: بيضه. (٤) دم غليظ يستحيل إليه المنى، وكذا المضغة - اللحم - المتعقدة من ذلك. (٥) الرطل البغدادي: (٤٠٦، ٢٥) غراماً. والقلتان وزن: (١٢٥، ٢٠٣) كغ تقريباً. (٦) وتعاود: (٦٢) سم. (٧) أي: الماء فلا ينجس. (٨) ونحكم بطهارته؛ لأننا لا نجس بالشك. (٩) له للإجماع المخصص لخبر ابن عباس عند الترمذي: «الماء طهور لا ينجسه شيء» كما خصصه مفهوم خبر القلتين. (١٠) بامتلائه.

فرع: إذا قلَّ ماءُ البئرِ وتنجَّسَ لم يطهر بالنزح بل بالتكثير، وإن كثر وتمعَّط فيه فأرةٌ ولم يتغيَّر فهو طاهرٌ لكن يتعدَّر استعمالُهُ إذا لا يخلو كلُّ دلوٍّ منه، فلينزح ما يغلبُ على ظنه خروجهُ فيه، فإن اغترفَ قبلَ النزح ولم يتيقَّن شعراً لم يضرَّ.

فصل: الجاري متفاضل، والمتغيَّر منه نجاسةٌ^(١) كنجاسةٍ جامدةٍ، والجامدةُ إن جرتُ بجريَّةٍ فما قبلها وبعدها طاهرٌ، وجريَّةُ النجاسةٍ - وهي قدرها - في [عرضِ] النهرِ لها حكمُ الراكد: إن بلغت قَلَّتَيْنِ فطاهرةٌ، ولا يشترطُ تباعدُ، وللجريَّةِ الثانيةِ والسبعِ إن كانتُ كلبيةً حكمُ الغسالةِ؛ لأنها تغسلُ محلَّ النجاسةِ في طولِ النهرِ. وإن وقعتُ والجريَّةُ قليلةٌ تنجسَ ما مرَّ عليها وإن امتدَّ فراسخ^(٢). وإن كان أمامَ الجاري ارتفاعٌ يراؤه فله حكمُ الراكد.

وإن كان يتوضأُ من بئرٍ فخرجَ منها دجاجةٌ منتفخةٌ أعادَ ما تيقَّنَ أنه صلاه بالنَّجسِ.

بابُ إزالةِ النجاسةِ

ولا يشترطُ فيها النيةُ. الذكاةُ تحفظُ طهارةَ المأكولِ^(٣) فقط، والدِّبَاغُ - ولو بالقاءِ الريحِ بحرَّيفٍ نازعٍ للفضولِ بحيثُ لا يفسدُهُ ماءٌ، ولو بنجسٍ كذرقِ حَمَامٍ وبغيرِ ماءٍ^(٤)، لا بتمليحٍ وتشميسٍ - يطهرُ جلدَ غيرِ كلبٍ وخنزيرٍ وفرعهما لا شعرةً، ويصيرُ كثوبٍ تنجسُ يَصْلَى فيه إن غسلَ، ويباغُ، ولا يحلُّ أكلُهُ. ويحرمُ ذبحُ ما لا يؤكلُ لجلدهِ أو اصطيادٍ بلحمه^(٥).

وتطهرُ خمرٌ تخللتُ ولو بتشميسٍ، لامعَ عينٍ أو تنجسَ ولو في عصيرها^(٦)، ويتبعها الدُّنْ وإن غلتُ وتشربَ، وإن اختلطَ عصيرٌ بخلٍّ مغلوبٍ ضرٌّ؛ لأنَّهُ يتخمَّرُ، أو^(٧): غالبٌ فلا. ويطهرُ كلُّ نجسٍ استحالةً حيواناً - ولو [دودَ كلبٍ - لا رماداً ومِلْحاً].

ويطهرُ متنجسٌ بعينيةٍ بغسلٍ مزيلٍ للطعمِ، وكذا للونِ وريحٍ سهلين، فإن عَسُرَا وبقيَا معاً لم يطهرُ، أو أحدهما ولو ريحاً طهرَ. ومزيلُ العينِ غسلةٌ وإن تعدَّدَ ولو [من كلبيةٍ. ويطهرُ بالغسلِ مصبوغٌ^(٨) بمتنجسٍ انفصل^(٩) ولم يزدَ وزناً بعدَ الغسلِ، فإن لم

(١) ملاقية له. (٢) الفرسخ: ثلاثة أميال، والميل: ٢ كم. (٣) حتى جلده لما سيأتي من حِلِّ أكله، وفي (م) زيادة: (جلد). (٤) لحديث مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا دُبِغَ الإهاب فقد طهر». (٥) لخبر الشريد عند ابن حبان وصححه وفيه: «لم يقتلني منفعة»؟! (٦) أي: الخمر، وفي (م): (عصيره) أي: الخل. (٧) بخلٌ. (٨) في (م): (مصبوغاً). (٩) أي: عنه النجس، وفي النسختين: (لم ينفصل) أي: المصبوغ، وكل سائغ.

ينفصل لتعقده لم يطهر .

ويطهرُ في الحكمةِ بجريانِ الماءِ عليه ولو لم يُعصرْ، والصَّيْلُ كغيره .

ويبادرُ به عاصٍ بالتَّجَسُّسِ، وإِلَّا فَلِلصَّلَاةِ، وَنَدَبَ تَعَجِيلُ^(١)، وَحَتَّ، وَقَرَضَ^(٢) لم يجبا لنحوِ دمٍ، و: التَّثْلِيثُ، و: لنحوِ ثوبٍ عَصَرَ. وإن أوردَ متنجساً على ماءٍ قليلٍ نجَّسَهُ، والماءُ الواردُ على المتنجَّسِ طهورٌ ما لم يتغيَّرْ أو ينفصلَ عنه، فليدره في الإناء يطهرُ.

ولا يطهرُ مائعٌ ولو دهنًا، وإن صبَّ على موضعٍ بولٍ أو خمرٍ من أرضٍ [ماءٌ غمره]^(٣) طهرَ ولو لم ينضب^(٤)، واللَّبَنُ إن خالط نجاسةً عينيةً (كالروث) لم يطهرَ وإن طبَّخَ، أو حكميةً^(٥) كالبول طهرَ ظاهره بالغسلِ، وباطنه إن نُقع فيه ولو مطبوخاً إن كان رخواً يصله الماءُ، وإلا فمدقوقاً، وإن سُقِيتْ سكينٌ أو طبَّخَ لحمٌ بماءٍ نجسٍ كفى غسلهما مع عصرِ اللحمِ، ويطهرُ الزَّبَقُ بغسلِ ظاهره إن لم يتخلَّلَ تقطُّعٌ، ويكفي غسلُ موضعِ نجاسةٍ وقعتْ على ثوبٍ عقيبَ عصره وكذا لو صبَّ ماءٌ على مكانها وانتشرَ.

وفي (تطهير) بولٍ صبيٍّ لم يطعمَ غيرَ اللَّبَنِ^(٦) - لا صبيَّةً وخُنْثى - نَضَحَ بالماءِ بشرطِ غلبته وإن لم يسَلْ.

فصل: لا يطهرُ متنجَّسٌ بكلِّ وخنزيرٍ وفرعٍ كلٍّ، أو بمتنجَّسٍ بذلك إلا بسبعٍ إحداهنَّ بترابٍ وإن أفسد الثوب وزاد في الغسلاتِ، وليكن الترابُ طاهراً غيرَ مستعملٍ يعُمُّ محلَّ النجاسةِ ممزوجاً بالماءِ، ويسنُّ في غيرِ الأخيرة، والأولى أولى^(٧) وكفتْ وإن تعدد الكلابُ أو لاقى نجساً آخرَ، ويسقط تتريبُ أرضٍ ترائيةً، والغمسُ في راكِدٍ لا جارٍ يحسبُ مرةً وإن مكثَ، ولا ينجسُ كثيرُ الماءِ الطهورِ ولا إناؤه [بولوغه] إن لم ينقصه. ويُلقى سمنٌ جامدٌ تنجَّسَ وما حوله^(٨).

(١) لإزالة المغلظة . (٢) لحديث أسماء رضي الله عنها: «تحتّه ثم تقرصه بالماء . . . متفق عليه . (٣) لحديث أنس: أنه ﷺ أمر بذيئوب من ماء فأهريق عليه) متفق عليه، وفي الشرح: (ما أغمره). (٤) يغور في الأرض . (٥) في هامش (م) والشرح: (أو غيرها). (٦) لخبر: «يغسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام» رواه جماعة وحسنه البخاري والترمذي . (٧) بالترييب لعدم احتياجه إلى تريب ما يترشش من جميع الغسلات .

(٨) لحديث ميمونة رضي الله عنها: «خذوها وما حولها من السمن فاطرحوها» رواه ابن طهمان (٧١) وغيره، ولا بن حبان (١٣٩٤) وصححه: «إن كان جامداً ألقى ما حوله وأكله . . .» .

ونَدَبَ إِرَاقَةَ سُورِ الْكَلْبِ^(١) فوراً.

وَلِلْغُسَالَةِ حَكْمُ الْمَحَلِّ بَعْدَ الْغَسْلِ إِنْ لَمْ تَتَغَيَّرْ وَلَمْ تَزِدْ وَزناً، فَيَغْسَلُ مَنْ رَشَاشِ الْكَلْبِيَّةِ فِي الْأَوَّلَى سَتاً، فَإِنْ بَلَغَتْ قَلْتَيْنِ فَطَهُورٌ، وَغَسَالَةُ الْمُنْدُوبِ كَالْتَثْلِيثِ طَهُورٌ.

بَابُ الْجِتْهَادِ (فِي الْمِيَاهِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْأَعْيَانِ)

يَجِبُ التَّحَرِّيُّ^(٢) لِلتَّطَهْرِ إِنْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِمُتَجَسِّسٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ^(٣)، فَإِنْ هَجَمَ لَمْ يَصَحَّ وَضُوؤُهُ وَإِنْ وَافَقَ، وَسَوَاءٌ رَأَى أَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلُ الرِّوَايَةِ وَلَوْ أَعْمَى لَا صَبِيحاً، وَلَهُ الْجِتْهَادُ وَلَوْ عَلَى الشُّطِّ أَوْ بَلَغَا قَلْتَيْنِ بِالْخُلْطِ. وَهَذَا إِنْ وَجَدَ عِلَامَةً وَتَأَيَّدَ بِأَصْلٍ، وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجْتَهِدْ وَيَتِمِّمُ، وَلَا إِعَادَةَ وَإِنْ بَقِيَ الْآخَرُ^(٤)، وَيَجْتَهِدُ فِي غَيْرِ الْمَاءِ وَلَوْ فِي جَنْسَيْنِ. وَإِنْ اشْتَبَهَ مَاءٌ وَبَوْلٌ، أَوْ مَاءٌ [وَمَاءٌ] وَرِدٌّ، أَوْ مَيْتَةٌ وَمَذْكَاءٌ، أَوْ لَبَنٌ بِقُرَّةٍ وَأَتَانٍ لَمْ يَجْتَهِدْ وَيَتِمِّمُ بَعْدَ الْإِرَاقَةِ^(٥)، وَإِلَّا أَعَادَ^(٦) وَلَزِمَ الْوَضُوءُ بِكُلِّ مَنْ الْمَاءِ وَمَاءِ الْوَرْدِ مَرَّةً إِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتُهُ، فَإِنْ زَادَتْ فَلَهُ التَّيَمُّمُ وَيَعِيدُ إِنْ لَمْ يَرَقْهُ.

وَإِنْ اشْتَبَهَ مُحَرَّمٌ بِغَيْرِهَا فَلَا جِتْهَادَ، لَكِنْ يَجْتَنِبُ الْمُحْصُورَاتِ، وَإِنْ اشْتَبَهَتْ الزَّوْجَةُ اجْتَنَبَ الْكَلَّ، أَوْ شَاتَهُ بِشَاةٍ غَيْرِهِ أَوْ طَعَامُ طَاهِرٌ بِمُتَجَسِّسٍ اجْتَهِدْ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ يُؤْخَذُ بِغُلْبَةِ الظَّنِّ، وَيَجْتَهِدُ الْأَعْمَى فَإِنْ تَحَيَّرَ قَلَّدَ بِصِيرًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ بِصِيرَانٍ أَوْ تَحَرَّى بِصِيرٍ وَتَحَيَّرَ؛ لَزِمَهُ خُلْطُ الْمَائَيْنِ إِنْ بَلَغَا قَلْتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغَا لَمْ تَجِبْ إِرَاقَةُ وَلَا خُلْطٌ بَلْ تَجِبُ الْإِعَادَةُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ.

فَرَعُ: ظَنَّ طَهَارَةَ أَحَدِهِمَا اسْتَحَبَّ أَنْ يَرِيقَ الْآخَرَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْأَوَّلِ شَيْءٌ لَمْ يَجِبِ الْجِتْهَادُ، وَإِنْ بَقِيَ لَزِمَهُ، فَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتَهِدْهُ اجْتَئِبْهُمَا وَيَتِمِّمُ وَأَعَادَ لِبَقَائِهِمَا، وَإِنْ اخْتَلَفَ خَبِرُ عَدْلِي^(٧) فَصَاعِدًا صَدَقًا إِنْ أَمَكْنَ، فَلَوْ تَعَارَضَا صَدَقَ أَوْ ثَقُمَا أَوْ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ اسْتَوِيَا سَقَطَا وَحَكَمَ بِطَهَارَتِهِمَا، وَكَذَا لَوْ عَيَّنَّ أَحَدُهُمَا كَلْبًا وَقَالَ الْآخَرُ: كَانَ حِينَئِذٍ بِلَدٍ آخَرَ^(٨)، وَإِنْ رَفَعَ كَلْبٌ رَأْسَهُ مِنْ إِنَاءٍ وَفَمُهُ رَطْبٌ لَمْ يَضُرَّ إِنْ احْتَمَلَ تَرَطُّبُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ تَحَرَّى فِي إِنَاءَيْنِ وَأَخَذَ كُلُّ وَاحِدًا فَلَاقِدُوه، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً

(١) لحديث أبي هريرة عند مسلم: « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب ».

(٢) التحري: الاجتهاد والتأخي وبذل الجهود في طلب المقصود، أي: وجوباً مضيقاً بضيق الوقت موسعاً بسعته.

(٣) لقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا أَتْلَى الْأَضْلَى ﴾ [الحشر: ٢] لأن الاعتبار سبب يمكن التوصل به إلى الاستدلال.

(٤) لأن في إتلاف أحدهما لا مجال للاجتهاد. (٥) للبول والماء، أو لأحدهما، أو بوضع شيء من كل في الآخر.

(٦) في (م): (ولا إعادة). (٧) في ماء ولغ فيه كلب مثلاً. (٨) صدق وحكم بطهارته.

والنجسُ واحدٌ فلكلِّ الاقتداءِ بواحدٍ فقط، أو أربعةً فبأثنين، أو خمسةً فبثلاثة، وإن كانوا خمسةً والنجسُ اثنانِ صحَّ اقتداؤهُ برجلين، أو ثلاثةً فبواحدٍ، و^(١) (أَنْ) مَنْ تَأَخَّرَ تَعَيَّنَ للبطلانِ، وكذا إذا سمعَ صوتاً مِنْ واحدٍ وأنكروا^(٢).

وإن بَانَ ما تَوْضَأُ به نجساً بخبرٍ عدلٍ أعَادَ وغسَلَ موضِعَهُ، وإن رأى ظبيَّةً تبولُ في ماءٍ فوجدَهُ متغيّراً وشكّاً لاحتمالِ تغيّره به فنَجَسُ، وإن وجدَ قطعةَ لحمٍ في إناءٍ ببلدٍ لا مجوسَ فيه فطاهرةٌ، أو مرميةٌ أو المجوسُ بينَ المسلمينَ فنَجَسَتْ.

فرع: اغترفَ مِنْ دَينٍ في إناءٍ فوجدَ فيه فأرَةً اجتهدَ، فإن ظَنَّها مِنَ الأوَّلِ واتحدتِ المغرَفَةُ حَكَمَ بنجاستِهما.

فرع: اشتبهَ إناءٌ بولٍ بأواني بلدٍ، أو ميتةٌ بمذكياته أخذَ ما شاءَ إلا واحداً.

فرع: إذا غلبتِ النجاسةُ والأصلُ طاهرٌ كثيابِ مدمني الخمرِ ومتدينينَ بالنجاسةِ وصبيانٍ ومجانينَ وقصابينَ حَكَمَ بالطهارةِ، وما عمتْ به البلوى من ذلكَ ك: عَرَقِ الدَّوَابِّ ولعابِها، ولعابِ الصَّبِيِّ، والحنطةِ تداسُ - والثورُ يبولُ - والجوخُ - وقد اشتهرَ استعمالُهُ بشحمِ الخنزيرِ - محكومٌ بطهارتهِ.

والبقلُ النابتُ في نجاسةٍ متنجسٍ لا ما ارتفعَ عن منبِتِهِ.

بابُ الْأَنِيَةِ

يجوزُ استعمالُ كلِّ إناءٍ طاهرٍ إلا من ذهبٍ أو فضةٍ فإنه يحرمُ استعمالُهُ إلا لضرورةٍ^(٣)، والوضوءُ صحيحٌ والمأكولُ حلالٌ، فيحرمُ الاكتحالُ والتجمُّرُ بالاحتواءِ والتطيبُ منهما فليفرغهُ في يدهِ ثُمَّ يستعملُهُ، ويحرمُ اتخاذهُ وتزيينُ به، فلا أجرَةَ لصنعتِهِ ولا أرشَ لكسره، ويكرهُ إناءٌ مِنْ جوهرٍ نفيسٍ^(٤) لا نفيسٍ صنعةٍ، وإن مَوَّهَ إناءٌ نحاسٍ بذهبٍ أو فضةٍ يتحصلُ حرمٌ، أو لا يتحصلُ فلا، وحكْمُ عكسه عكسُ حكمِهِ، وتضييبُ الإناءِ^(٥) بذهبٍ حرامٌ، وكذا^(٦) كبيرةٌ في العرفِ بفضةٍ لغيرِ حاجةٍ، فإن كانت صغيرةً لحاجةِ الإناءِ لم

(١) بذلك يُعلم. (٢) أي: كلُّ واحدٍ منهم وقوعه منه، فيصح الاقتداء بغير الأخير.

(٣) لخبر حذيفة المتفق عليه: «ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة فإنها لهم في الدنيا - زاد البخاري - ولكم في الآخرة».

(٤) كالفيروز، والجزم بالدليل على إباحته. (٥) المنكسر بإصلاحه بما يسكه. (٦) تضييبه بفضة.

تكره، أو فوق حاجته أو كبيرةً لحاجته كرهت، وسمّر الدراهم لا طرْحُها فيه كالتضييب، فإن جعلَ له حلقةً أو سلسلة فضةٍ أو رأسَ جاز^(١).

بابُ صفةِ الوُضوءِ^(٢)، وفروضه ستةٌ

الأوّل: النية^(٣)، وتجبُ عندَ غسلِ أوّلِ جزءٍ من الوجه، وتجزئُ ولو مع المضمضة، ولا تصحُ نيةٌ من كافرٍ، فغسلُ الذمّةِ من الحيضِ والمجنونةِ والمسلمةِ المُكرهةِ يبيحهنَّ للزوجِ فعليها^(٤) وعليهما الإعادةُ عندَ الكمالِ، ويبطلُ برودةُ تيمّمٍ ووضوءٍ نحوٍ مستحاضةٍ ونيةٍ وضوءٍ لا وضوءٍ وغسلٍ، وهل يقطعُ النيةَ نومٌ ممكّنٌ؟ وجهان^(٥)، ولو تيمّمَ صبيٌّ فبلغَ صلّى به الفرضَ، والحدثُ الأصغرُ لا يحلُّ كلَّ البدنِ، ولينو المتوضئُ أحدَ ثلاثة:

الأول: رفعَ الحدثِ، أو الطهارةَ عن الحدثِ لا مطلقاً، فإن فرّقَ النيةَ على أعضائه أو نوى غيرَ حدثٍ غالباً أو بعضَ أحداثه جازَ وإن نفى غيره.

الثاني: استباحةُ الصلاةِ، فإن عيّنَ صلاةً جازَ ولو نفى غيرها، وكذا كلُّ ما الوضوءُ شرطٌ - لا مستحبٌ - فيه ولو طوافاً لبعيدٍ ظنَّ أنه بمكةَ.

الثالث: أداءُ الوضوءِ، أو فرضُ الوضوءِ وإن كانَ صيباً، وكذا الوضوءُ فقط ولو لم يصفه إلى الله تعالى، ولو توضأ الشاكُّ احتياطاً فإن محدثاً لم يجزه، أو: وجوباً أجزأه. ودائمُ الحدثِ يجزئه نيةُ الاستباحةِ لا رفعَ الحدثِ كالمتيمّمِ، وندبَ له الجمعُ بينهما.

فرع: ولو نوى التبرّدَ - ولو في أثناء الوضوءِ - مستحضراً نيةَ الوضوءِ أجزأه كمصلٍّ نواهٍ ودفعَ غريمٍ وإلا تبعضَ الوضوءُ.

فرع: لو نسيَ لُمعةً^(٦) فانغسلت في تثليثٍ أو إعادةٍ وضوءٍ لنسيانٍ لا تجديدٍ واحتياطٍ أجزأه، ولو انغسلَ بعضُ أعضاء من نوى بسقطةٍ في ماءٍ أو غسلها فضوليً - ونيته عازبةٌ - لم يجزه، أو من أمره جاز، وإن كرهه لشدةِ بردهِ لا إن نهاه، وإن نوى قطعَ الوضوءِ

(١) لأنه منفصل عن الإناء لا يستعمل. (٢) الأصل في بيانه وجوبه قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ٦]. (٣) خبر عمر: «إنما الأعمال بالنيات...» متفق عليه. أي: بحصولها قد انحصرت الأعمال المعتدُّ بها شرعاً، وحكمها الوجوب. (٤) أي: الأخيرة.

(٥) الأرجح عدم قطعها. (٦) الموضع الذي لا يصيبه الماء في الوضوء من الجسد.

انقطعتِ النيةُ فيعيدها للباقي، أو أن يصليَ به ولا يصلي؛ لغتُ.

الثاني: غسلُ الوجه، وهو ما بينَ منابتِ شعرِ الرأسِ غالباً وأسفلِ المقبلِ من الذَّقَنِ واللَّحْيَيْنِ وما بينَ أُذُنَيْهِ شَعراً وبشراً كظاهرِ حمرةِ شفتَيْهِ، وما ظهرَ بقطعٍ وموضعِ غَمَمٍ لا صلحٍ ولا باطنٍ لحيةٍ رجلٍ كَثَّةٌ، فإن خَفَّ بعضها فلكلِّ حكمه إن تَمَيَّزَ وإلا غَسَلَ الكلَّ - والكثَّةُ: ما سترتِ البشرةَ عن المخاطبِ - وليسَ النزعتانِ وموضعُ التحذيفِ والصَّدْغانِ من الوجهِ.

ويجبُ غسلُ باطنِ العِذارَيْنِ - وإن كُثُفا -: وهما حذاءُ الأذنينِ، وباطنِ [سائرِ] شعورِ الوجهِ لا العارضينِ الكثيفينِ^(١)، و: غسلُ باطنِ لحيةِ امرأةٍ وخشْي، وغسلُ سِلْعَةٍ^(٢) و: ظاهرِ شَعْرٍ من الوجهِ خارجينِ عن حدِّهِ، و(غسلُ) جزءٍ من الرأسِ والجوانبِ المجاورةِ للوجهِ احتياطاً، ومن له وجهانِ غَسَلَهُما، ويسنُّ غُرفُ ماءِ الوجهِ بالكفَّينِ.

الثالثُ: غسلُ اليدينِ معَ المرفقينِ، فإن قطعتُ من المرفقِ وجبَ غسلُ رأسِ العضدِ، وندبَ غسلُ باقيهِ كأن قطعَ من فوقِهِ، ويجبُ غسلُ شَعْرٍ عليهما - وإن كُثُفا - وظفرٍ - وإن طالَ - ويدٍ زائدةٍ إن نبتتُ بمحلِّ الفرضِ وإلا غَسَلَ ما حاذى محلَّهُ، وفي الرجلينِ كذلك، فإن لم تَمَيَّزِ الناقصةُ بفحشٍ قصرَ ونقصَ أصابعَ وضعفَ بطشٍ ونحوهِ غَسَلَهُما، وإن تدلَّتْ جلدةُ العضدِ منه لم يجبَ غَسْلُها، أو جلدةُ الذراعِ منه وجبَ، أو جلدةُ أحدهما من الآخرِ فالاعتبارُ بما تدلَّتْ منه، فإن التصقتُ بالآخرِ وجبَ غسلُ محاذي الفرضِ، وإن توضعاً فقطعتُ أو تثقبتُ لم يجبَ غسلُ ما ظهرَ إلا لحدثٍ، والعاجزُ يستأجرُ موضعاً بأجرةٍ مثلٍ، فإن تعذَّرَ تيمَّمَ وأعادَ.

الرابعُ: مسحُ الرأسِ، ويجزئهُ ولو بعضُ شعرةٍ بعودٍ لا ما خرجَ بالمدِّ عن الحدِّ أو قدرهِ من البشرةِ ولو من ذي رأسينِ. ولو قطرَ الماءُ أو وضعَ يدهُ أو تعرَّضَ للمطرِ ناوياً - ولم يمسحْ - أجزأهُ، ولو غسَلَهُ لم يكرهْ ولم يستحبَّ، ويجزئُ مسحُ ببردٍ وثلجٍ لا يذوبانِ، وغسلُ إن ذابا وجرياً على العضو، وإن حلقَ لم يعدهُ.

الخامسُ: غسلُ الرجلينِ معَ الكعبينِ، أو مسحُ الخُفِّ.

(١) في (م): (لو كثفا).

(٢) ورم غليظ غير ملتصق باللحم تحرك عند تحريكه، وتقبل التزايد ويجوز قطعها عند الأمن.

السادس: الترتيب، فلو عكسَ ساهياً أو وضأه أربعة بأمره دفعةً حصل الوجه فقط إن نوى عنده، ولو نكسَ وضوءه أربع مراتٍ أجزاءً. ولو اغتسلَ محدثٌ بنية الحدث أو الجنابةً غالباً ورتب أو انغمس أجزاءً ولو لم يمكث، ولو أحدث وأجنب أجزاءً الغسلُ عنهما، فلو اغتسلَ إلا رجله أو يديه ثم أحدث ثم غسلهما توضأً ولم يجب إعادة غسلهما^(١) [والله تعالى أعلم].

فصل: ومن سننه: السواك، وهو سنةٌ مطلقاً، ولا يكره إلا لصائمٍ بعد زوالٍ، ويتأكد لكل وضوءٍ وصلاةٍ وطوافٍ وسجودٍ شكرٍ وقراءةٍ وصفرةٍ أسنانٍ وتغييرٍ فمٍ وعند يقظةٍ ودخولٍ منزلٍ. ولينوبه السنة، ويعوده الصبي^(٢)، ويحصل بكل مزيلٍ كخرقةٍ وإصبعٍ خشنتين لا إصبعه^(٣)، و[بـ] عودٍ من أراكٍ ونحوه ويابسٍ مُندىً بماءٍ أولى. ويستحبُّ عرساً ويجزئ طولاً، ويتيامنُ ويمرُّه على أضراسه وسقفٍ حلقه بلطفٍ، وبسواكٍ غيره كره، وبلا إذن حرَّم.

والتسمية، وتستحبُّ لكل أمرٍ ذي بال^(٤)، فإن تركها أول طعامٍ أو وضوءٍ تدارك^(٥). وغسلُ الكفين: قبل المضمضة، وكره لقائمٍ من نومٍ وشاكٍ في طهارة يده غمسها في قليلٍ قبل غسلها ثلاثاً، فإن لم يجد ما يغرف به فثوبه أو فيه^(٦)، ولا يكره لمن تيقن طهر يده.

ومضمضة، ثم استنشاق: وحصولُ بوصولِ الماءِ إلى الفمِ والأنفِ إن قَدَّمَ المضمضة ولو ابتلعهُ. وكذا ما ترتب من السنن^(٧) وجمعُهما بثلاثٍ أفضل، والمبالغةُ فيهما لمفطرٍ، فيمرُّ إصبعه على وجهي أسنانه، ويوصلُ الماءَ إلى أقصى الحنكِ وخيشومِ الأنفِ، ويخرج أذاها بإصبع اليسرى.

وتثليثُ مغسولٍ وممسوحٍ: ويقتصرُ على الفرضِ لضيقِ وقتٍ وقلةِ ماءٍ، وتكره الزيادة على الثلاث، ولو شكَّ أخذ بالأقل، ولا يجزئ تعدُّدٌ قبل تمامِ عضوٍ ولا بعدَ تمامِ الوضوءِ.

(١) لارتفاع حدثهما بغسلهما عن الجنابة، وكذا لو غسل بدنه إلا أعضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها.
(٢) في (م): (لصبي). (٣) بثليث الهمزة والباء ويقال فيه: الأصبوع. (٤) لخبر أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه.
(٥) في الأثناء؛ لحديث عائشة رواه أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح.
(٦) أي: فمه. (٧) فبعصمهم قال: إنما يحسب منها ما وقع مرتباً.

والتخليل^(١): لما لا يجب غسله من شعر الوجه بالأصابع من أسفله لا لمُحَرَّمٍ .
وتقديم اليمنى: لا من الأذنين والخدَّين والكفَّين إلا لأقطع ولو عكسَ كرهَ .
وتطويلُ العُرَّة: بغسلِ زائدٍ على الواجبِ من الوجه .
والتحجيل^(٢): وغايته المنكبُّ والركبةُ .

واستيعابُ مسح الرأسِ، و^(١) من مُقدِّمه: فليصقْ بينَ سبابتيه وإبهاميه^(٣) في صُدْغيه، ثمَّ يذهبُ بهما إلى قفاهُ، وذو الوفرة يردُّهما، ولا يحسبُ الردُّ مرةً، فإن لم ينقلبْ لضفره^(٤) أو طوله لم يردَّ، ويمسحُ الناصيةَ ويتمُّ على العِمامةِ .
ومسحُ وجهي كلِّ أذنٍ: - لا الرقبة - بماءٍ جديدٍ وغسلهما أيضاً مع الوجه، ومسحهما مع الرأسِ حسنٌ، ثمَّ يأخذُ لصماخيه ماءً جديداً ثلاثاً، و(منها):
تخليل^(٥) أصابعِ الرِّجلين: من أسفلٍ بخنصرِ يده اليسرى، يبدأ بخنصرِ الرِّجلِ اليمنى ويختُمُ بخنصرِ اليسرى . وإيصالُ الماءِ واجبٌ، وندبَ تخليلُ أصابعِ اليدينِ بالتشبيك .
ومنها:

ترك الاستعانة: في صبِّ الماءِ (عليه) لا (ترك) إحضاره، وكراهة في غسلِ العضو بلا عذرٍ .

ويضعُ الماءَ عن يمينه، ويقفُ المعينُ بالصبِّ على اليسار .
وتركُ التشفيفِ، وأما النفضُ (للماءِ) فمباحٌ . ومنها مندوبياتُ أخرى:
أن يقولَ بعد التسمية: الحمدُ لله الذي جعلَ الماءَ طهوراً، واستصحابُ النيةِ، والتلفُّظُ بها سراً، وتقديمُها مع أوَّلِ السننِ لتحصلَ، وتعهدُ الغُضونِ^(٦)، وكذا الموقُّ بالسبابةِ، لا غسلُ باطنِ العينِ . ومنها:

إمرارُ اليدِ على الأعضاء، وتحريكُ الخَاتَمِ، والبداةُ بأعلى وجهه، وبأطرافِ أصابعه، فإن صبَّ عليه فبالمرقِ والكعبِ . ويقتصدُ في الماءِ، ولا ينقصُ في الوضوءِ عن مدٍّ، والغسلِ عن صاعٍ^(٧)، ويستقبلُ، ولا يطمُ وجهه بالماءِ، ولا يتكلَّمُ، ويتوقَّى الرشاشَ .

(١) يبدأ (٢) في (ق): (إبهاماهُ) .
(٣) في النسخ: (لظفره)، وأثبتنا الصواب المشهور .
(٤) ذكر الصيمري هنا تخليل الأسنان من الطعام . من هامش (م) . (٥) الغُضون: ثنيات الجلد وتسمى البراجم .
(٦) خبر أنس عند الشيخين: (كان النبي ﷺ يتوضأ بالمُدِّ، ويغتسل بالصاع . . .) المدُّ: (٧، ٥٤١) غراماً، والصاع: (٨، ٢١٦٦) غراماً .

ويقول بعده: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله^(١)»، «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين^(٢)»، «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك^(٣)». ودعاء الأعضاء لا أصل له.

فرع: التفريق اليسير لا يضر، والكثير - ولو في الغسل بلا عذر كالنسيان - مكروه لا يوجب تجديد النية، وهو^(٤) ما يجف المغسول فيه حال الاعتدال.

فصل^(٥): من لا كعب له ولا مرفق يقدر قدره. ويشترط^(٦) جريان الماء على العضو، فيجب قلع وسخ ظفر وشقوق تمنع ودهن جامد كالشمع لا جار، ولا لون حناء، ولو شك في عضو بعد تمام الوضوء لم يؤثر، ويرتفع حدث العضو بغسله، وندب أن يصلي عقيب وضوئه ركعتين^(٧).

فرع: صلى فريضتين بوضوئين نسي المسح في أحدهما وأشكل؛ مسح وغسل رجله وأعادهما^(٨)، ولو توضأ محدث وصلى ثم نسي فتوضأ وأعاد، ثم علم^(٩) أنه ترك^(١٠) المسح في أحد وضوئيه، وسجدة في إحدى صلاتيه؛ أعاد الصلاة لا الوضوء (لصحته)، ولا يصح وضوء من خفي موضع النجاسة من بدنه إن لم يكتف بغسله^(١١).

باب الاستنجاء، (وآداب قضاء الحاجة)

قاضي الحاجة يبعد في الصحراء ويستتر - ولو بقدر مؤخرة الرجل - ويدنو منه ثلاثة أذرع^(١٢) فأقل، ولو تستر براحتيه أو بوهدة^(١٣) أو إرخاء ذيله كفى، ويعد النبيل^(١٤) أو الماء، ويقدم اليسرى دخولاً و^(١٥) للجلوس بصحراء ويعتمدها، واليمنى خروجاً كالحمام، ويضم فخذه، ولا يدخل (المحل) حافياً ولا حاسراً، ويكفي تقنع بكمه. ويكره حمل قرآن واسم الله والنبي حتى في درهم، فإن نسي ضم كفه عليه، ولا يتكلم إلا لضرورة كالمجامع، فإن عطس حمد بقلبه، ولا ينظر إلى الفرج والخارج

(١) أخرجه عن عمر مسلم (٢٣٤) أي: وهو مستقبل القبلة. (٢) أخرجه عن عمر أيضاً الترمذي (٥٥). (٣) أخرجه عن عمر النسائي في «اليوم والليلة» من «الكبرى» (٩٩٠٩) بإسناد ضعيف؛ لكن له شاهد عن أبي سعيد الخدري عند الطبراني في «الدعاء» (٣٨٨) وهو حديث حسن. (٤) أي: التفريق الكثير. (٥) في (ق): (فرع). (٦) في (ق): (ويجب). (٧) أخبر مسلم عن عثمان. (٨) أي: الفريضتين. (٩) في (ق): (تذكر). (١٠) في (ق): (نسي). (١١) للحدث والخبث. (١٢) الذراع: ٥٠ سم تقريباً. (١٣) حفرة أو منخفض. (١٤) أي: الحصى للاستجمار بها. (١٥) لو.

والسماء، ولا يعبثُ بيده، ويكرهُ له استقبالُ القمرينِ وبَيْتِ المقدسِ واستدبارُها^(١) يبُولُ وغائطٍ، وطولُ مكثٍ.

أما استقبالُ القبلةِ واستدبارُها بلا حائلٍ قريبٍ أو بلا بِنْيَانٍ يُمْكِنُ تَسْقِيفُهُ فحرامٌ، ومعه^(٢) خلافُ الأولى. ولا يكره^(٣) حالُ الاستنجاءِ والجماعِ وإخراجِ الريحِ.

ويكرهُ في طريقِ ومستحمٍّ ومتحدثٍ وعندَ قبرٍ وتحتَ شجرٍ يثمرُ وفي ماءٍ راكدٍ، وكذا (يكرهُ)^(٤) بقره وباللَّيْلِ أَشَدُّ.

ويحرمُ تنجيسه^(٥) ولو بانغماسٍ مستحرمٍ، ويحرمُ (قضاؤها) على قبرٍ وبمسجدٍ ولو في إناءٍ.

ويرفعُ للقعودِ ثوبه شيئاً فشيئاً، ويسبله كذلكَ إن قامَ (قبلَ انتصابه).

ويقولُ عندَ الدُخُولِ: «باسمِ الله»^(٦)، «اللهم إني أعوذُ بك من الخُبْثِ والخبائثِ»^(٧).

وعندَ الخُرُوجِ: «غفرانك»^(٨)، «الحمدُ لله الذي أذهبَ عني الأذى وعافاني»^(٩).

ولا يبُولُ في صُلْبٍ ولا نُقْبٍ وسَرَبٍ^(١٠) ومهبِّ رِيحٍ، ولا قائماً إلا لعذرٍ.

ويستبرئُ من البولِ بتحنُّجٍ ونثرٍ ومشْيٍ، وكرهَ حشوِّ إحليلٍ^(١١)، ولا ينتقلُ مستنجٍ بحجرٍ وآمنٍ من رشاشٍ.

فصل: يجبُ الاستنجاءُ من خارجٍ من معتادٍ، ويجزئُ الحجرُ لا من منفتحٍ ولو انسَدَّ المعتادُ، وإنَّما يجبُ إذا كانَ ملوثاً - ولو نادراً - كدمٍ ومذيٍّ، لا دودةٍ وبعرةٍ جافَّين^(١٢).

ويجزئُ الحجرُ لا في بولٍ خُنْثَى وثِيْبٍ تيقنْتُهُ [و] دخلَ مدْخلَ الذكر^(١٣)، ويجزئُ

في دمٍ حائضٍ تيمَّمتْ ومنتشرٍ متصلٍ لم يجاوزِ الحشفةَ والصفحتينِ، فإنْ تقطَعَ^(١٤) أو

انتقلَ (عن المحلِّ) أو جاوزَهُ أو جفَّ تعيَّنَ الماءُ، وكذا (يتعيَّنُ الماءُ) إنْ لاقى نجساً - ولو

رشاشه - أو بللاً ولو بالحجرِ، وكلُّ جامدٍ طاهرٍ قَالِعٍ^(١٥) كالْحَجَرِ، لا رَطْبٍ ومتنجسٍ

وأملسٍ كزجاجٍ وترابٍ وفحمٍ رخوينِ.

(١) في (م): (استدبارهما). (٢) أي: الحائل. (٣) الاستقبال. (٤) قضاؤها. (٥) أي: الماء.

(٦) رواه عن أنس ابن السكن في «صاححه» وغيره. (٧) وعنه رواه البخاري ومسلم. (٨) رواه عن عائشة

أبو داود والترمذي وحسنه. (٩) رواه عن أنس النسائي وغيره. (١٠) الشق في الأرض الجافة. (١١) مخرج البول

من الذكر. (١٢) في (م): (جافة). (١٣) لانتشاره. (١٤) في (م): (انقطع). (١٥) غير محترم مجزئ.

ويجوزُ بذهبٍ وفضةٍ وجوهرٍ، لا بمحترَمٍ كمطعومٍ، فيجوزُ برمانةٍ (قالعةٍ) لم تكسِرَ ويكرهُ.

و(يجوزُ) بقشرٍ موزٍ يبسَ وبجلدٍ مذكى^(١) دُبْعَ لا عظمٍ و(لا) جزءٍ حيوانٍ متصلٍ، ويجزئُ الحجرُ بعدَ محترَمٍ وزجاجٍ لم ينقلًا^(٢).

ويشترطُ إنقَاءٌ وثلاثُ مسحاتٍ ولو بجوانبِ حجرٍ، أو غُسْلٌ^(٣) وجفٌّ فإن لم ينقُ زاد.

وسُنُّ^(٤) وترأ، وتقديمُ قُبْلٍ، ووضعُ الحجرِ أولاً على مقدَّمِ الصفحةِ اليمنى على طاهرٍ قربِ النجاسةِ ويديرُهُ برفقٍ إلى المبدأ، ويعكسُ الثاني كذلك، ويمرُّ الثالثُ على الصفحتينِ والمَسْرَبَةِ^(٥) وإن أَمَرَ ولم يُدرْ^(هـ) ولم ينقلْ أجزاءهُ. ويمسحُ ويغسلُ بيساره ويحملُ بها الحجرَ لا الماءَ، ويأخذُ بها ذكرهُ إن مسحَ البولَ على جدارٍ أو حجرٍ، ويضعُهُ لصغرٍ تحتَ عقبيه أو بين إبهامي رجلِهِ أو في يمينِهِ ويضعُهُ في موضعين وضعاً^(٦)، وفي الثالثِ مسحاً بيساره، وشرطُ القاضي^(٧): أن لا يمسحَهُ في الجدارِ صعوداً، والأفضلُ إتباعُهُ بالماءِ، فإن اقتصرَ فالماءُ أفضلُ، ويكفي المرأةَ غسلُ ما يظهرُ بجلوسٍ على القدمينِ، وصحَّ وضوءٌ قبلَهُ لا تيمُّمٌ.

ويُسَنُّ للمستنجي بماءٍ أن يدلِكَ يدهُ بعدَهُ، وينضحَ فرجَهُ وإزارَهُ، وأن يعتمدَ في الغسلِ على إصبعِهِ الوسطى، ولا يتعرضُ للباطنِ، فإن غلبَ على ظنِّهِ زوالُها كفى، ولا يضرُّ شُمُّ ريحٍ بيدهِ.

بابُ الأحداثِ: نَوَاقِصُ الوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ

الأولُ: الخارجُ من أحدِ السبيلينِ، ولو ريحاً من قُبْلٍ إلا المنى، ومن قُبْلِي المشكلِ، أمّا من أحدهما فكمنفتحٍ تحتَ المعدةِ وهو لا يثبتُ لَهُ أحكامُ الفرجِ بمسٍّ ولا إيلاجٍ وغيرِهِ، إلا إن خرجَ منه خارجٌ - والمعتادُ منسدٌ - فإنه ينقضُ، فإن لم ينسدَّ المعتادُ أو انسَدَّ وانفتحَ فوقَ المعدةِ أو عليها لم ينقضْ^(٨) وهي^(٩): من السرةِ إلى الصدرِ،

(١) في (م): (مذكاة). (٢) النجاسة. (٣) الحجر. (٤) في (م): (يسن).

(٥) بالفتح لا غير مجرى الغائطِ ومخرجه، سميت بذلك لانسرابِ الخارجِ منها. (٦) لينقلِ البلة.

(٧) أي: حسين. (٨) في (م): (ينقض). (٩) أي: المدة.

ولو أخرجت دودة رأسها انتقض وإن رجعت.

وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان، ولا ينتقض (الوضوء) بقهقهة مصل وأكل مطلقاً.

الثاني: زوال العقل، لا بنوم ممكن مقعده ولو محتبياً، ولو زالت إحدى أليتيه قبل انتباهه ولو كان مستغفراً^(١)؛ نقض، أو معه أو شك فيه أو في أنه ممكن أو نام أو نعس فلا.

الثالث: التقاء بشرته وبشرتها، ولو ممسوحاً لا محرماً (لها) ولو بشهوة، ولا صغيرة لا تشتهى، وتنقض ميتة وعجوز وعضو أشل - ولو ملموساً - لا مقطوع وشعر وسن وظفر ولا أمرد، ولا إن شك في محرمة الملموس، واللسان ولحم الأسنان كالشرة.

الرابع: مس فرج آدمي، لا: بهيمة ولو ميتاً وصغيراً وذكرًا مقطوعاً، ومحله بطن كف - ولو شلاء - وهو ما انطبق عليه الكفان بتحاميل يسير، لا رؤوس الأصابع وما بينهما، ولا حرف الكف. ومن له كفان نقضتا مطلقاً لا زائدة مع عاملية، ولا ينتقض ممسوس فرج، وكالأصابع زائدة سامتتها، وإن مس مشكل فرجي مشكل أو مشكلين أو من نفسه انتقض لا بمس أحدهما. وإن مس أحدهما وصلى ثم الآخر ثم صلى أعاد الأخرى إن لم يتوضأ بينهما، وإن مس رجل ذكر خنثى أو امرأة فرجه لا عكسه انتقض الماس، ولو مس أحد مشكلين ذكر صاحبه والآخر فرجه أو فرج نفسه انتقض واحد^(٢) ولكل أن يصلي، ولا يرتفع يقين حدث أو طهر بظن، وإن تيقن حدثاً وطهراً وجهل السابق نظر فيما قبل، فإن كان محدثاً فهو الآن متطهر، أو متطهراً فهو محدث إن اعتاد التجديد، وإلا فمتطهر، وإن جهل ما قبلهما وجب الوضوء.

وموجب الطهارة: الحدث، أو الوقت، أو هما وهو الأصح.

فرع^(٣): يتضح الخنثى بالبول من فرج، فإن بال منهما فبالسبق، ثم بالتأخر لا الكثرة وتزريق^(٤) وترشيش، ويتضح بحيض أو إماء إن لاق بواحد^(٥) وتكرر، وخرج منه أو منهما^(٦)، وإلا فمشكل، وكذا إن بال أو أمني بذكره وحاض بفرجه، ولا أثر للحية وثدي

(١) أي: واضعاً ما يحفظه من التلوث بين رجليه، وفي النسختين: (مستقراً). (٢) لا بعينه.

(٣) في (م): (فصل). (٤) تزريق، يقال تزرق الرجل إذا ألقى ما في بطنه. (٥) من الفرجين.

(٦) في الشرح: (بواحد وخرج منه أو منهما بشرط التكرار) ليتأكد الظن في جميع ما مر حتى في البول.

وأضلاع^(١)، وإن عدم الدالّ اختبر^(٢) بعد بلوغ وعقل، فإن مالاً إلى النساء فرجل، أو إلى الرجال فامرأة، ويحرم أن يكتّم ما علم من نفسه و^(٣) أن يخبرَ بلا ميل، فإن قال: لا أميلُ أو أميلُ إلى كلِّ فمشكل، ولو حكمَ بذكوريته أو أنوثته بقوله لم ينقضَ برجوعه ولا بظهور علامةٍ إلا إن حبل، ويحكمُ بميله فيما له وعليه^(٤).

فصل: يحرم بالحدث: صلاةٌ وطوافٌ وسجودٌ ومسٌّ مصحفٍ وورقه وجلده وظرفٍ منسوبٍ إليه - ولو (مسّ) من وراء ثوبه أو فقد الطهورين^(٥) - كحمله، لا حمله في أمتعة، ولا: كتبه بلا مسّ، و: قلبٌ ورقه بعود.

ويجوزُ مسُّ توراة وإنجيلٍ وما نسختَ تلاوته وما كتبَ لغيرِ دراسةٍ كالتمايم وما على الدراهم والثياب وكتبِ التفسير، لا^(٦) والقرآنُ أكثرُ منه^(٧) و: كتبُ الحديث، ويستحبُّ التطهّرُ له.

ويحرمُ ما كتبَ بلوحٍ لدراسةٍ على بالغٍ، ولا يُمنعُ صبيٌّ من مصحفٍ أو يتعلّمُ منه. ويكرهُ كتبه على حائطٍ وعمامةٍ وطعامٍ وإحراقٍ خشبٍ نقشَ به، ويجوزُ هدمه ولبسها وأكله.

وحرمَ كتبه بنجسٍ ومسّه به لا بظاهرٍ من بدنٍ تنجّسَ، فإن خيفَ على مُصحفٍ تنجّسٌ أو كافرٌ أو تلفٌ أو ضياعٌ - ولم يتمكّن من تطهّرٍ - حملة. وكرهَ درسه بفمٍ نجسٍ، وجازَ بحمّامٍ، وحرمَ توسّدُ مصحفٍ (وإن خافَ سرقةً)، وكذا علمٌ إلا لخوفٍ.

ويستحبُّ كتبه وإيضاحه ونقطه وشكله، وقراءته نظراً أفضل، وهي أفضلُ من ذكرٍ لم يخصّ.

وندبَ تعوّدُ لها جهراً، وإعادته لفصلٍ لا سجودٍ تلاوةً، وأن يجلسَ ويستقبلَ [القبلة]، ويقرأ بتدبّرٍ وتخشع. و^(٨) تحسينُ صوتٍ وترتيلٌ وإصغاءٌ إليه وبكاءٌ، وحرمٌ بالشواذِّ وبعكسِ الآي، وكرهٌ في السور^(٩).

(١) أي: نقص أحدها من الجانب الأيسر. (٢) في النسختين: (سئل)، وفي نسخة: (أخبر). (٣) يحرم عليه.

(٤) ولا يرد لثمة. (٥) أي: حرم. (٦) التفسير. (٧) يجوز. (٨) ندب. (٩) لفوات الترتيب.

وَنَدَبَ خَتْمُهُ أَوَّلَ نَهَارٍ [أ] وَ لَيْلٍ ، وَالدَّعَاءُ بَعْدَهُ ، وَحَضْرُهُ ، وَالشَّرُوعُ بَعْدَهُ ، وَكَثْرَةُ تَلَاوَتِهِ .

وَنَسْيَانُهُ كَبِيرَةٌ ، وَلِيقْلُ نَدْبًا : أُنْسِيْتُ ، لَا نَسِيْتُهُ^(١) ، وَحَرَمُ تَفْسِيرِهِ بَلَا عِلْمٍ .

بَابُ الْغَسْلِ

مُوجِبُهُ : مَوْتُ ، وَخُرُوجُ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ بِانْقِطَاعِهِ ، وَ^(٢) : وَلَدٍ - وَلَوْ عِلْقَةً وَمُضْغَةً - بَلَا بِلَلٍ ، وَجَنَابَةٌ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :

الأوَّلُ : بِإِدْخَالِ حَشْفَةٍ - وَلَوْ مِنْ أَشْلٍ - أَوْ قَدْرَهَا فِي فَرْجٍ وَلَوْ دَبْرًا وَبَحَائِلٍ - وَهَذَا أَعْنِي^(٣) بِالْحَائِلِ جَارٍ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ - وَمِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيْتٍ ، وَلَا يَعَادُ غُسْلُهُ^(٤) ، وَبِاسْتِدْخَالِ امْرَأَةٍ^(٥) وَلَوْ مِنْ ذَكَرٍ مَقْطُوعٍ وَمِنْ بَهِيمَةٍ ، وَيُجْنَبُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ أَوْلَجٌ أَوْ أَوْلَجٌ فِيهِ ، وَبِكَمَالٍ يَجِبُ غَسْلٌ ، وَصَحَّ مِنْ مُمَيِّزٍ وَيَجْزئُهُ ، وَيُؤْمَرُ بِهِ كَالْوَضُوءِ ، وَدُونَ الْحَشْفَةِ مَلْعَى ، وَإِيْلَاجُ الْخُنْثَى لَا أَثَرَ لَهُ إِلَّا نَقْضُ وَضُوءٍ غَيْرِهِ بِنَزْعٍ مِنْ دَبْرٍ أَوْ قَبْلِ وَاضِحٍ ، وَيُخَيَّرُ الْخُنْثَى بَيْنَ الْوَضُوءِ وَالْغَسْلِ بِإِيْلَاجِهِ فِي دَبْرٍ ذَكَرٍ أَوْ دَبْرٍ خُنْثَى أَوْلَجٍ فِي قُبْلِهِ ، كَمَنْ شَكَّ هَلِ الْخَارِجُ مِنْ ذَكَرِهِ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ^(٦) وَيَعْمَلُ بِمَقْتَضَى اخْتِيَارِهِ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَحَدُهُمَا ، وَإِنْ أَوْلَجَ رَجُلٌ فِي قَبْلِ خُنْثَى فَلَا شَيْءَ ، فَإِنْ أَوْلَجَ ذَلِكَ الْخُنْثَى فِي وَاضِحٍ آخَرَ أَجْنَبَ يَقِينًا وَحَدَّهُ وَأَحْدَثَ الْآخَرَ ، وَمَنْ أَوْلَجَ أَحَدَ ذَكَرَيْهِ أَجْنَبَ إِنْ كَانَ يَبُولُ بِهِ ، وَلَا أَثَرَ لِلْآخِرِ فِي نَقْضِ الطَّهَارَةِ .

الثَّانِي : خُرُوجُ الْمَنِيِّ ، وَلَوْ بَعْدَ غَسْلٍ مِنَ الْمَعْتَادِ أَوْ تَحْتَ الصَّلْبِ ، وَيَعْرِفُ بِتَدْفُقِ أَوْ تَلْدِيزٍ أَوْ رِيحٍ طَلَعٍ أَوْ عَجِينٍ رَطْبًا وَبِيَاضٍ بِيَضٍ يَابَسًا ، وَلَا أَثَرَ لثَخَانَةٍ وَلَوْنٍ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا مَنِيُّهُ وَقَدْ قَضَتْ وَطَرَهَا اغْتَسَلَتْ ، وَإِلَّا فَلَا كَمَنْ اسْتَدْخَلَتْهُ ، وَلَا يَجِبُ بَغْسَلٍ مَيْتٍ وَجَنُونٍ وَإِعْمَاءٍ . وَإِنْ رَأَى فِي فَرَاشِهِ أَوْ ثَوْبِهِ مَنِيًّا لَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْغَسْلُ وَأَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ لَا يَحْتَمِلُ خُلُوقَهَا عَنْهُ ، وَيُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ مَا احْتَمَلَ^(٧) كَمَا إِذَا احْتَمَلَ كَوْنَهُ مِنْ آخَرَ فَإِنَّهُ يَسْتَحَبُّ لِهَمَا الْغَسْلُ .

(١) لَخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي «الصَّحِيحِينَ» : «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ : نَسَيْتَ آيَةَ كَذَا وَكَذَا ، بَلْ هُوَ نَسِيَ» .

(٢) أَيُ : خُرُوجُ . (٣) أَثَرُ الْإِدْخَالِ . (٤) أَيُ : الْمَيْتَ لِانْقِطَاعِ تَكْلِفِهِ .

(٥) حَشْفَةٌ أَوْ قَدْرَهَا . (٦) فِي (ق) : (وَدِي) . (٧) خُلُوقَهَا عَنْهُ .

فصل: يحرم على الجنب ما حرّم على المحدث وشيئان:

أحدهما: القراءة بقصدها ولو بعض آية فلا يضرّ قراءة بنية الذكر كـ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾ الآية [الزخرف: ١٣] للركوب وما جرى به لسانه بلا قصد، وكفاقد الطهورين يقرأ^(١) الفاتحة فقط للصلاة، وله إجراؤه على قلبه ونظر في المصحف وقراءة ما نسخت تلاوته، والحائض والنفساء كالجنب.

الثاني: المكث والتردد في المسجد، ويعذر من أغلق عليه أو خاف ولو على مال فيتمّم إن وجد غير ترابه، ويكره عبور [ه] فيه لا لغرض كقرب طريق، ولا بأس بنوم فيه فإن احتلم (فيه) خرج، ومن أقرب باب أولى، وفضل ماء جنب وحائض طهور لا يكره.

وسنّ غسل فرج ووضوء لجماع ولاكل وشرب ونوم كحائض بعد انقطاعه.

فصل: وأقلّ الغسل: نية رفع الجنابة أو الحدث مطلقاً، فلو نوى الأصغر عمداً فلا، أو: غلطاً ارتفعت عن أعضائه لا الرأس، أو نوت حائض الغسل منه أو من حدثه أو لتوطأ صح، ويجزئ^(٢) فريضة الغسل، لا: الغسل ولا لما يسنّ له، ويجب قرنهما بأول فرض^(٣)، وفي تقديمها على السنن وعزوبها ما في الوضوء.

وتعميم البدن (بالماء) شعراً وبشراً وما ظهر من صماخ وأنف مجدوع ومن ثيب [قعدت] لقضاء الحاجة وما تحت قفلة، ولا تجب مضمضة واستنشاق، فإن تركهما أساء كالوضوء وأعادهما لا هو^(٤).

ولا يجب غسل شعر باطن العين بل لا يسنّ، ولا باطن عقد شعر ولا نقض ضفير^(٥) يصله الماء.

وأكملة: إزالة قدر ونجسٍ أولاً وإن كفى لهما غسلة، ثم الوضوء كاملاً ينوي به سنة الغسل إن تجردت الجنابة وإلا رفع الحدث الأصغر وإن قلنا يندرج، وتجردها^(٦) بنحو لواط وضم بحائل وفكر ونظر، ثم تعهّد معاطفه وأصول شعر، ثم يفيض على رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر بثلاث^(٧) وذلك، وفي راكد ينغمس ثلاثاً، وأتبع أثر الدم مسكاً

(١) وجوباً. (٢) نية. (٣) جزء من البدن يغسله. (٤) أي: الوضوء.

(٥) في النسخ: (ظفر). (٦) أي: الجنابة عن حدث. (٧) لمغسول.

وإلا [فطيباً] (وإلا) [فطيباً] والماء كافٍ ، و(أن) لا ينقص فيه عن صاع: أربعة أمدادٍ ، وفي الوضوء عن مدٍّ: رطلٍ وثلاث^(١) ، ويستصحَبُ النِّيَّةُ ، ولا يغتسلُ في راكِدٍ ، وأن يأتيَ بالشهادتين بعده كما في الوضوء ، وجازَ تكشفُ له في خلوةٍ والسترُ أفضلُ .

ويسنُّ: ترتيبٌ لا تجديدٌ ، فيبدأ بعد الوضوء بالرأس ، ثم أعلى البدن ، وإن أحدث في أثائه أتم وتوضأً ، ونَدَبَ البولُ قبله ، ولو بقيت شعرة^(٢) فنتفها وجبَ غسلُ ما تحتها ، وإن اغتسلَ (جنبٌ) للفرض لم يحصل النفلُ كعكسه ، وإن وجبَ عليه فرضانِ كفاهُ الغسلُ لأحدهما كغليين .

فرع^(٣): الحَمَامُ مباحٌ ، ويكرهُ للنساءِ بلا عذرٍ .

وأدابهُ: قصدُ التتظيفِ لا الترفُّه ، وتسليمُ الأجرةِ أولاً ، والتسميةُ للدُّخولِ ، ثمَّ التعوذُ^(٤) ، ويذكرُ النارَ والجنةَ ، ورجوعُهُ [عن] عُريَانِ^(٥) ، وتركُ الماءِ الحارِّ إلى أن يعرقَ ، والصمتُ ، وإذا خرجَ استغفرَ ، وصلى ركعتين^(٦) .

وكرهَ دخوله قبيلَ المغربِ وبينَ العشاءينِ^(٧) ، وصبُّ الماءِ الباردِ على الرأسِ ، وشربه عندَ الخروجِ ، لا ذلكَ غيره لمباحٍ^(٨) .

(١) المذُّ: ويعادل: (٧، ٥٤١) غراماً ، وهو الحدُّ الأدنى للوضوء ، والرطلُ يزن: (٢٥، ٤٠٦) غراماً .

(٢) لم تغسل . (٣) في الشرح: (فصل) .

(٤) كأن يقول: « أعوذ بالله من الرجس النجس ، الخبيث المخبث ، الشيطان الرجيم » . وكذلك يقدِّم رجله اليسرى دخولاً ، ويمينه خروجاً كما يفعل عند دخول الخلاء .

(٥) فيه فإذا رآه لم يدخله . (٦) شكر الله على نعمة النظافة .

(٧) وكذلك للصائم . (٨) أي: غير عورة .

كِتَابُ التَّيْمِمِ: [و] فِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ

الأوّل: فيما يبيحه وهو سبعة:

الأوّل: فقد الماء، فإن تيقن فقدّه فلا طلبَ (عليه) وإلا وجبَ طلبُهُ في الوقتِ أو مأذونه^(١)، لا غيره فيطلبـ(هـ) بأن ينظرَ حواليه في مستوٍ، ويتأملُ موضعَ الخضرةِ والطيرِ، وفي غيرِ مستوٍ تردّدٌ إن أمن^(٢) ولم يضقِ الوقتُ إلى حدٍّ تسمعُ استغاثتهُ معَ ما الرقعةِ فيه^(٣)، بخلافِ واجِدِ الماءِ لو خافَ الفواتِ إن توضعاً فإنه لا يتيمّمُ، ثم لا يجددُ طلباً لتيمّمٍ آخرَ إلا إن توهّم^(٤)، ويكونُ طلبُهُ أخفَّ، وإن انتقلَ أو طلعَ ركبٌ أو سحابةٌ أعادَ الطلبَ، وينادي في الرُقعةِ مَنْ معه ماءٌ، ويكفي أن تأذنَ الرقعةُ لواحدٍ [ثقة] يطلبُ، فإن تيقنه بحدِّ القُربِ^(٥) -: وهو ما يقصده الرقعةُ للاحتطابِ ونحوه - وجبَ الطلبُ إن أمنَ الفواتِ وإلا فلا، ومن تيقنَ الماءَ آخرَ الوقتِ فانتظارُهُ أفضلُ، وإلا فالتعجيلُ كمريضٍ وعارٍ ينتظرانِ القدرةَ والسترةَ آخره، أما المقيمُ فلا يتيمّمُ وعليه أن يسعى وإن فات به الوقتُ، والأفضلُ للمنفردِ الراجي للجماعةِ^(٦) التأخيرُ إن لم يفحش^(٧)، فإن صلاها التيمّمُ أو المنفردُ أولَ الوقتِ ثم أعادها بالوضوءِ والجماعةِ فهو النهاية^(٨).

وللمسافرِ القصرُ وإن تيقنَ الإقامةَ آخره، وإدراكُ الجماعةِ أولى من تثليثِ الوضوءِ، وإدراكُ الركعةِ الأخيرةِ لا غيرها أولى من الصفِّ الأوّلِ، ولا يلزم البدويُّ النقلةَ للماءِ عن التيمّمِ، ولا ينتظرُ مزاحمٌ على بئرٍ أو ثوبٍ أو مقامٍ نوبةً بعدَ الوقتِ بل يصلّي^(٩) بتيمّمٍ أو عارياً أو قاعداً ولا إعادة^(١٠) وينتظرها^(١١) في الوقتِ، وعليه شراءُ ماءٍ لا يكفيه ليستعملـ[ه] ولو لميتٍ وإن لم يجدْ تراباً^(١٢)، ويقدمُ الماءَ^(١٣).

والمحدثُ يرتّبُ لا الجنبُ وإن كان محدثاً^(١٤)، وأعضاءُ الوضوءِ أولى ثم يتيمّمُ للباقِي، ويجبُ استعمالُ ترابٍ ناقصٍ وماءٍ في بعضِ النجاسةِ لا ثلجٍ لا يذوبُ، ويبطلُ التيمّمُ برؤيةِ الماءِ الناقصِ، وتعيّنُ للنجاسةِ ماءٌ قليلٌ وجدّه محدثٌ متنجسٌ^(١٥)، ويجبُ

(١) لقوله تعالى: ﴿فَلْيَجِدُوا مَاءً يَتَيْمَمُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦]. (٢) نفساً ومالاً وعضواً واختصاصاً محترماً وانقطاعاً عن الرقعة. (٣) من تشاغل، وتعادل مسافة الاستغاثَةِ نحو: (١٥٠) متراً. (٤) وجود الماء. (٥) ويقدر بنحو نصف فرسخ، ويُعادل: (٣ كم)، وما فوق هذه المسافة يسمّى: حدُّ البعد. (٦) في النسختين: (الجماعة). (٧) عرفاً. (٨) يعني في إحرازِ الفضيلة. (٩) فيه. (١٠) عليه؛ لأنه عاجز في الحال. (١١) إذا توقع انتهاء النوبة إليه. (١٢) لخبر أبي هريرة في «الصحيحين»: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». (١٣) وجوباً للآية، وفي هامش (م): «إن كان جنباً». (١٤) لا ندراجه. (١٥) لأن إزالتها لا يبدل لها.

غسلها قبل التيمم، وإن أتلّف الماء في الوقت لغرضٍ كتبرّدٍ وتنظفٍ [أ] وتحبّر مجتهد لم يعصر، أو: عبثاً لا قبل الوقت عصى ولا إعادة.

ولو باعه أو وهبه في الوقت بلا حاجة له ولا للمشتري كعطشٍ لم يصحّ بيعه ولا هبته ولا تيممه ما قدر عليه^(١)، فإن عجز عن استرداده تيمّم وقضى تلك الصلاة، ولا يقضيها بتيمم في الوقت، وإن تلف في يد المتهب فكالإراقة، ولا يضمّنه المتهب، ولو مرّ بماء في الوقت وأبعد ثم تيمّم فلا إعادة.

الثاني: الخوف، فإن خاف على نفسٍ أو عضوٍ أو مالٍ يصحبه أو يفارقه أو من انقطاع رفقته - إن طلبه - تيمّم، وكذا من في سفينة وخاف من البحر لو استقى، ويجب آتهاب الماء في الوقت واقتراضه واستعاره الآلة لا آتهابها، وإن كان معه ثوبٌ إن شقه كفاؤه ولو بعصر مائه لزمه إن لم ينقص (بشقه) أكثر من الأكثر من أجرة الآلة وثمر الماء.

ولا يجب قبول هبة الثمن وقرضه ولو من أبٍ ولو كان موسراً بمالٍ غائب، ويجب شراء الماء وآلة السقاء^(٢)، واستئجارها بعوضٍ المثل هناك في تلك الحال إن لم يكن حال عطشٍ لا بزيادة وإن تغوب بمثلها، فإن بيع نسيئةً بزيادتها وجب إن كان موسراً والأجل يوصله موضع ماله إن فضل عن دينه ومؤنته ذهاباً وإياباً، و: نفقة محترم معه وكسوة عبده. والمحترم: ما يحرم قتله.

الثالث: العطش، فلا يتوضأ به وهو يخاف عطشاً محترماً في الحال [أ] والمال وإن رجا وجوده، ولا^(٣): إن احتاج بيعه لشراء طعام، ولا يخرجه لطبخٍ وبلّ كعكٍ وفتيتٍ، ويقدم شراء الماء لعطشٍ بهيمته وكلبٍ صيده، فلو امتنع البائع إلا بزيادة على القيمة فاشترأ العطشان كارهاً لزمه الزائد^(٤)، وله أخذه قهراً لا من عطشان، وهل يذبح شاة الغير لكلبه؟ وجهان^(٥). ولا يكلف أن يستعمله ثم يشربه، ولا أن يشرب النجس من المائين بخلاف الدابة، ولو عطشوا ولميت ماءً شربوه بقيمته هناك لا مثله، ولو اجتمعوا في ذلك المكان بعد التسليم ويممّوه، فإن أوصى بماءٍ للأولى قدّم العطشان، ثم الميت الأول، فإن ماتا معاً أو جهل السابق أو وجد الماء بعدهما قدّم الأفضل، فإن استويا فالقرعة، ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن، ثم المتنجس، ثم الحائض، ثم الجنب، ولو اجتمع جنبٌ ومحدثٌ فالجنبٌ أولى إلا إن كفى المحدث دونه [ولم يفضل عنه^(٦)]،

(١) لبقاء ملكه. (٢) في (ق) والشرح: (السقي). (٣) يتوضأ. (٤) ولو مضاعفاً. (٥) أحدهما نعم.

(٦) قال الشارح: قيد مضر. أما العطشان فيجب تقديمه، ويظهر أن الترتيب في غيره مندوب.

ولو اغتسلَ إلا عضواً وتيمّمَ له ثمّ أحدثَ وتيمّمَ ثمّ وجدَ [بعد] ما علمَ أنّه لا يزيّدُ على ذلك العضوِ تعيّنَ له ولم يطلُ تيمّمُهُ، ولو انتهوا إلى ما يباحُ استحَبَّ إيشارُ الأحوجِ بإحرازِهِ، فإنّ أحرزوه لم يجزِ الإيشارُ^(١).

الرابعُ: الجهلُ، فإذا نسيَ براً هناك أو ماءً في رحلِهِ أو ثمنه أو أضلَّهُما فيه وتيمّمَ أعادَ وإن أمعنَ في الطلبِ^(٢)، فإنّ أضلَّ رحلَهُ أو أدرجَ فيه ماءً ولم يشعرْ، أو لم يعلمْ بيئِرَ خفيّةٍ هناك فلا إعادة^(٣).

الخامسُ: المرضُ، فيتيمّمُ مريضٌ خافَ تلفَ نفسٍ أو عضوٍ أو منفعتِهِ^(٤) وكذا خوفُ مرضٍ مخوفٍ أو زيادةٍ فيه أو في مدّته أو حصولُ شينٍ قبيحٍ^(٥) في عضوٍ ظاهرٍ إن أخبرَهُ طبيبٌ مقبولُ الروايةِ أو عرف ذلك وإلا فلا^(٦).

ولا يبيحه شينٌ يسيرٌ كآثرٍ جذريٍّ، ولا^(٧) قبيحٌ في مستورٍ، ولا التألُّمُ بقُرحٍ أو بردٍ لا يخافُ معه، أو يخافُ ووجدَ ناراً يسخنُ بها.

السادسُ والسابعُ: الجبيرةُ واللصوقُ^(٨)، فإنّ احتاجَ إلى وضعها لكسرٍ أو إلى لصوقٍ لجراحةٍ^(٩) فليضعهما على طهرٍ ويستترِ قدرَ الحاجةِ، فإنّ خافَ من نزعهما ما ذكرناه غسلَ (وجوباً) ما يمكنُ وما تحتَ أطرافِ الجبيرةِ من صحيحٍ، ببَلِّ خرقَةٍ وعصرِها ونحو ذلك، ويجبُ استيعابُهما^(١٠) مسحاً بالماءِ حينَ يغسلُ المحدثَ العضو، ولا يتقدّرُ المسحُ^(١١)، ثمّ يجبُ التيمّمُ فلو كانت بمحلِّ التيمّمِ لم يمسحَ عليها بالترابِ، وإن وضعَ الجبيرةَ على غيرِ طهرٍ أو على صحيحٍ نزعهما، فإنّ خافَ تركَ وقضى.

ويستحبُّ للجنبِ تقديمُ التيمّمِ، والمحدثُ لا ينتقلُ من عضوٍ حتى يكملهُ غسلًا وتيمّمًا عنه مقدماً ما شاء، واليدانِ كعضوٍ، ويستحبُّ جعلهما كعضوينِ، فإنّ كانَ في أعضائِهِ الأربعةِ جراحةٌ ولم تعمها وجبَ ثلاثُ تيمّماتٍ، فإنّ عمّتِ الرأسَ فأربعةٌ، وإن عمّتِ الجميعَ فتيمّمٌ واحدٌ.

فإنّ لم يحتجْ إلى الجبيرةِ والسترِ في الكسرِ والجرحِ وخافَ من الغسلِ غسلَ الصحيحِ

(١) لأنهم ملكوه مع حاجتهم إليه. (٢) لوجود الماء معه. (٣) لعدم تقصيره. (٤) في (م): (منفعة).

(٥) عيب فاحش. (٦) يتيمّم. (٧) في (م): (أو) بدل (ولا).

(٨) يفتح اللام: ما يلصق على الجرح من الدواء، ثم أطلق على الخرقه ونحوها إذا شدت على العضو للتداوي.

(٩) في (م): (جراح). (١٠) أي: الجبيرة واللصوق، وفي النسختين: (استيعابها). (١١) أي: بمدة الخلف.

بقدر الإمكان ولو بأجرة كالأقطع، ثم تيمم كما سبق، ويمرُّ تراباً تيممه على موضع العلة إن أمكن، ولا يجب مسح العليل بالماء، ولا إلقاء جبيرة عليه لمسح، ولا لبس الخف لحدث أرقه ليكفي الماء، والفصد كالجرح إن خاف الماء وعصابته كالجبيرة، ولما بين حبات الجدري حكم الجرح إن خاف من غسله.

فرع: غسل الصحيح وتيمم عن غيره ثم صلى فريضة ولم يحدث أعاد التيمم وحده للفريضة الأخرى إن كان جنباً، وكذا المحدث..

وإن اغتسل الجنب وتيمم عن جراحة في غير أعضاء الوضوء ثم أحدث بعد فريضة لم يبطل حكم تيممه فيتوضأ ويصلي بوضوئه ما شاء من النوافل، وإن برئ وهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع الجبيرة جنباً كان أو محدثاً، وما بعده إن كان محدثاً، ولا يستأنفان الطهارة، ولو توهم البرء فبان خلافه لم يبطل تيممه.

الباب الثاني: في كيفية التيمم، وله سبعة أركان

الأول: التراب الطاهر الخالص غير المستعمل بأي لون كان، فيصح ببطحاء وسبخ - لم يغله الملح - وتراب أرضية^(١) خرجت من مدر لا خشب ولا أثر للعباءة، وتغير حمأة وطين ولو شوي وتسوّد لا ما صار رماداً أو خزفاً أو آجرأ، ولا برمل بلا غبار، ولا بمعدن كنورة وزرنيخ، وإن انتفض من كلب تراب - ولم يعلم ترطبه - أجزأه، ولا بمتنجس كمقبرة تيقن نشئها، ولا بمختلط بدقيق وزعفران ونحوه ولو قل.

فلو عجن (التراب) بخل فتغير (ثم جف) لم يضر، ولا بمستعمل ولو متناثراً.

(الركن الثاني والثالث: النقل والقصد، فإن مسح بما سفته عليه الريح أو يمه رجل بلا إذن لم يجز (هـ) ولو صمد لذلك وقصده، فلو تلقاه من الريح بكمه أو يده ومسح به وجهه أو تمعك في التراب أجزأه، وإن نقله ولو من عضو تيمم ثم رده إليه جاز^(٢).

(الركن الرابع: النية، ويجب قرنها بالنقل^(٣) واستصحابها إلى مسح شيء من

(١) الأرضة: دوية تأكل الحشب. (٢) لتحقيق النقل.

(٣) في هامش (م): النقل: وهو الضرب، ويعني الضرب بالنية قبل رفع يديه من التراب.

الوجه، ولا يُجزئهِ إِلَّا نِيَّةُ الاستِباحَةِ لا التيممِ وفرضه ولا رفع الحدثِ أو الجنابةِ أو الطهارة عنه.

وإن نوى فرضاً ونفلاً أو فرضاً أو فروضاً صحَّ لفرضٍ ونفلٍ، ولا يشترطُ التعيينُ، فإن عيَّنَ فرضاً وصلَّى به غيره أو في غير وقته جاز، فإن عيَّنَ وأخطأ كمن نوى فائتةً ولا شيء عليه، أو ظهرأً وعليه عصرٌ لم يصحَّ، وكذا: مَنْ شكَّ هل عليه فائتةٌ فتيَمَّمْ ثمَّ تذكرها. ويتنفلُ من نوى فرضاً قبله وبعده، أو نفلاً استباحهُ فقط، وإن تيمَّمَ لصلاةٍ أو مسَّ مصحفٍ^(١) أو حائضٍ لوطءٍ أو جنبٍ لا عتكافٍ فكفَّلَ وكذا لجنازةٍ^(٢)، وإن غلط من الأصغر إلى الأكبر أو عكس ناوياً الاستِباحَةَ صحَّ^(٣)، فلو نسيَ الجنابةَ وكان يتيمَّمُ يوماً ويتوضأُ يوماً أعادَ صلواتِ الوضوءِ.

(الركنُ) الخامسُ: مسحُ الوجهِ وظاهرِ اللِّحية، لا منبتُ شعرٍ وإن خفَّ.

السادسُ: مسحُ اليدينِ معَ المرفقينِ.

السابعُ: الترتيبُ، بتقديمِ الوجهِ فقط، ولا يسقطُ بالنسيانِ^(٤)، ويجبُ النقلُ مرتينِ، وتكرهُ الزيادةُ ولا ترتيبٌ فيه^(٥)، فلو ضربَ يديه معاً ومسحَ بواحدةِ الوجهِ، وبالأخرى اليدَ جاز، ولا يتعيَّنُ الضربُ، وإن نقلَ أو مأذونه فأحدثَ [أو] الأمرُ^(٦) بطلَ كنفلٍ بمسٍّ من بشرةِ امرأةٍ.

فرع: وسننهُ: التسميةُ، والبداةُ باليمينِ، وأعلى^(٧) الوجهِ، وبالكيفيةِ المشهورةِ، وإمرارِ الترابِ على كلِّ العضوِ^(٨)، وكذا الموالاةُ بينهُ وبينَ الصلاةِ، وتجبُ: في تيممٍ دائمٍ الحدثِ ووضوئه وأن لا يرفعَ اليدَ عن عضوٍ قبلَ تمامهِ، وتفريقُ أصابعِهِ في الضربتينِ، والتخليلُ، ويجبُ: إن لم يفرِّقْ في الثانيةِ، ومسحُ إحدى الراحتينِ بالأخرى عندَ الفراغِ، وتخفيفُ الترابِ، ونزْعُ الخاتمِ في الأولى ويجبُ في الثانيةِ، وعدمُ التكرارِ، وأن يأتيَ بالشهادتينِ بعدهُ، وندبُ الاستقبالِ، ولو مسحَ وجهَهُ بيدهِ النجسةِ لم يجزِ كالمسحِ عليها، ويصحُّ تيمُّمُ العريانِ ولو تنجسَ^(٩) لم يبطلْ تيممه.

(١) في هامش (م): ولو تيمم للمس المصحف فيجوز له أن يصلي النافلة على ما صححه النووي في «التحقيق» و«شرح المذهب» اهـ. انظر: «المجموع» (٢٥٥/٢) وفيه: أحدهما يجوز ككسبه، وأصحهما لا. (٢) في هامش (م): أما التيمم للمندورة كالفرس. (٣) لأن مقتضاهما واحد. (٤) للآية. (٥) أي: النقل. (٦) أي: التيمم. (٧) في (م): (أعلى). (٨) في (م) والشرح: (العضد)! (٩) بعد التيمم.

الباب الثالث : في أحكام التيمم، وهي ثلاثة

الأول: أنه يبطله غير الحدث رؤية الماء إن تيمم لفقده، وكذا توهمه برؤية سراب أو غمامة مطبقة أو ركب طلع، لا برؤية ماء دونه مانع كسبيح وحاجة عطش [وإن زال التوهم سريعاً] فلو^(١) سمع قائلاً يقول: عندي ماء لغائب بطل، أو عندي لغائب ماء فلا^(٢)، وإذا أحرَمَ (بصلاة) وصلاته تسقط بالتيمم — كالمسافر — ثم رآه فله إتمامها، وقطعها ليتوضأ أفضل، فرضاً كانت أو نفلاً، وحُرْمَ لضيق وقت^(٣) ولو لم ينو عدداً وجب الاقتصار على ركعتين ويبطل^(٤) تيممه بسلامه ولو علم تلفه قبله، ويسلم الثانية، ولو رأت حائض - تيممت - الماء وهو يُجامعها نزع^(٥) لا إن رآه. وإن كانت^(٦) لا تسقط كصلاة المقيم أو نوى الإقامة أو الإتمام عند رؤيته وهو قاصر بطلت، وشفاء المريض في الصلاة كوجدان المسافر الماء.

الثاني: إنه لا يستباح بالتيمم إلا فريضة واحدة مكتوبة أو طوافاً أو مندورةً ويتنفل ما شاء، والصبي كالبالغ، ويجمع الطواف وركعتيه بتيمم، لا الجمعة والخطبة^(٧)، ثم الجنابة كالنافلة وإن تعينت.

فرع: نسي صلاة من الخمس لزمه الخمس وكفاه تيمم واحد، ولو نسي منها أكثر من واحدة تيمم بعدد ما نسي، فإن اتفقت أو شك في اختلافها صلى بكل الخمس، وإن اختلفت صلى الخمس بخمسة، وإن شاء صلى بعدد غير المنسي وزيادة صلاة لكنه يترك المبدوء بها في كل مرة، فلو نسي صلاتين صلى بالأول الظهر والعصر والمغرب والعشاء، والثاني يبدأ من العصر ويختم بالصبح، فعلى هذا: لو شك هل ترك طواف الزيارة أو صلاة من الخمس صلى الخمس وطاف بتيمم واحد، ولو صلى بتيمم فرضاً وأعاد به استحباباً لا وجوباً جاز.

فصل: والتيمم للصلاة قبل وقتها باطل، وفيه قبل الاجتهاد في القبلة خلاف^(٨)، وتيمم لجمع العصر تقديماً عقيب الظهر في وقتها، فإن دخل وقت العصر قبل أن يصلّيها بطل التيمم ولا جمع^(٩)، ويدخل وقت فائتة بتذكرها، ولو تذكر فائتة فتيمم ثم

(١) في (ق): (كان). (٢) في (ق): (لا عندي لغائب ماء). (٣) أي: قطعها إن كانت فرضاً. (٤) في (م): (بطل).

(٥) وجوباً. (٦) صلاته. (٧) إن تيمم للخطبة فقط لأنها فرض كفاية. (٨) كتب عليها في (م): الأصح لا يصح.

(٩) في (ق): (والجمع).

صَلَّى بِهِ حَاضِرَةً أَجْزَاءَهُ، وَأَوْقَاتُ الرُّوَاتِبِ مَعْرُوفَةٌ، وَوَقْتُ الاسْتِسْقَاءِ عِنْدَ الْجَمَاعِ
بِالصَّحْرَاءِ وَ: الْجَنَازَةِ بَعْدَ الْغَسْلِ، وَلَا يَصِحُّ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ لِغَيْرِ الْمُؤَقَّتَةِ وَذَاتِ
السَّبَبِ، وَلَا يَبْطُلُ بِدُخُولِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ، وَلَوْ طَلَبَ أَوْ أَخَذَ التُّرَابَ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ شَاكَأَ
فِيهِ لَمْ يَجْزِ [هـ].

الثالث: القضاء، ولا قضاء مع العذر العام كالتيمة لعدم الماء^(١) في السفر وإن كان
قصيراً، لا سفر معصية، وكصلاة المريض بالتيمة أو قاعداً، أو الخائف بالإيماء، وأما
النادر فمَنه ما يدوم كالاستحاضة وسلس البول والجرح السائل والريح فكالعام وإن زال
سريعاً، ومنه: ما لا يدوم ولا بدل معه فهذا قد يجب معه القضاء وإن دام، كمن لم يجد
ماءً ولا تراباً فبطل برؤية أحدهما، كمن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها أو حبس
عليها^(٢) ويصلي^(٣) إيماءً وهؤلاء يصلون الفريضة فقط، وكالغريق والمصلوب يومئذٍ،
والمريض^(٤) لم يجد من يحولُّه إلى القبلة. وقد لا يجب معه القضاء كالمصلي عرياناً
لفقد السترة ويتم الركوع والسجود، أو معه بدل وهذا أيضاً قد يجب معه القضاء
كالتيمة^(٥) للبرد والمقيم، فإن أقام في مفازة فكالسافر، أو تيمم المسافر لعدم الماء في
موضع يندر فيه عذمه كقرية فكال حاضر يقضي، وقد لا يجب كمن وضع الجبيرة على
طهرٍ وتيمم إلا في أعضاء التيمم فإنه يعيد ومن^(٦) تيمم لجراحة - وكلُّ مذكورٍ في بابِه -
وفرض من وجبت عليه الإعادة^(٧) الثانية^(٨).

مسائل منثورة: لا يستحب تجديد التيمم للنافلة، ولو وجد ماءً مسبلاً للشرب تيمم
ولم يقض، ولو تيمم عن جنابة أو حيض ثم أحدث انتقض الأصغر لا الأكبر حتى يجد
الماء، وإن منع^(٩) ترتيب الوضوء عكس وتيمم للباقي^(١٠) ولا إعادة.

(١) وضع فوقها في (م): مقرر. أي: لعموم فقده.

(٢) فيلزمه القضاء. (٣) وجوباً. (٤) إذا.

(٥) في (م): (التيمم). (٦) أي: كمن. (٧) هو.

(٨) لأنها المسقط له.

فائدة: جمع أحدهم أحوال الجائز فقال من الكامل:

ولا تُعد والستر قدر العلة
وإن يزد عن قدرها فاعد
أو قدر الاستمساك في الطهارة
ومطلقاً وهو بوجه أو يد

(٩) شخص. (١٠) لعجزه.

بابُ مَسْحِ الْخُضَيْنِ

يُجْزَىٰ مَسْحُهُمَا عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ، وَيَرْفَعُ حَدُّهُمَا بِشَرْطَيْنِ:

الأول: لبسُهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ بَحِثْ لَا يُقَرُّ قَدَمُهُ فِي قَدَمِ الْخَفِّ قَبْلَ غَسْلِ الْأُخْرَى، فَإِنْ قَرَّتْ قَبْلَهُ وَنَزَعَهَا وَحَدَّهَا بَعْدَ^(١) لِبْسِهِمَا وَأَعَادَهَا أَجْزَأَهُ، وَلَوْ غَسَلَهُمَا فِيهِ لَمْ يَجْزْ إِلَّا قَبْلَ قَرَارِهِمَا. وَلَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ اللَّبْسِ وَقَبْلَ قَرَارِهِمَا لَمْ يَمْسَحْ، وَلَوْ أَخْرَجَهُمَا بَعْدَ اللَّبْسِ مِنْ مَقَرِّهِمَا وَمَحَلِّ الْفَرْضِ مُسْتَوْرٌ وَالْخَفُّ مُعْتَدِلٌ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ أَحْدَثَ دَائِمُ الْحَدَثِ غَيْرَ حَدَثِهِ قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَ بِوُضْءِ اللَّبْسِ فَرْضاً مَسَحَ لِفَرِيضَةٍ وَلِنَوَافِلَ، وَإِنْ أَحْدَثَ وَقَدْ صَلَّى بِوُضْءِ اللَّبْسِ فَرْضاً لَمْ يَمْسَحْ إِلَّا لِلنَّفْلِ، وَكَذَا لِابْسِهِ بِوُضْءٍ وَتَيْمُمٍ لَجَرَاخَةٍ، وَكَذَا لَوْ لَبَسَهُ لِمَحْضِ التَّيْمُمِ لِمَرْضٍ لَا لِفَقْدِ مَاءٍ فَأَحْدَثَ ثُمَّ تَكَفَّلَ الْوُضْوءَ لِيَمْسَحَ فَإِنْ شَفِيَ^(٢) فَلَا مَسَحَ.

الثاني: صِلَاحِيَّتُهُ لِلْمَسْحِ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا سَاتِراً مَحَلَّ الْفَرْضِ وَلَوْ مَشْقُوقاً إِنْ شَدَّ شَرَجَهُ^(٣)، وَمُحَرِّماً كَمَغْصُوبٍ وَمِنْ فُضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ لَا مُخَرِّقاً يَصِفُ الْبَشْرَةَ وَلَا لِفَائِفَ وَجِلْدًا لَا يَسْمَى خُفّاً، وَجُورِبٌ صُوفِيَّةٌ [إِلَّا أَنْ يُمْكِنَ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ] فَإِنْ تَخَرَّقَتْ ظَهَارَةُ الْخَفِّ أَوْ بَطَانَتُهُ^(٤) أَوْ هُمَا وَلَمْ يَتَحَازِيَا وَالْبَاقِي صَفِيْقٌ^(٥) أَجْزَأُهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَبِأَنْ يُمْكِنَ التَّرَدُّدُ فِيهِ لِلْحَوَائِجِ^(٦)، وَيُمْنَعُ نَفُوذُ الْمَاءِ وَالْمَطَرِ وَإِنْ كَانَ مَنْسُوجاً، فَلَوْ تَعَذَّرَ الْمَشْيُ فِيهِ لِضَيْقٍ أَوْ سَعَةٍ أَوْ ثِقَلٍ لَمْ يَجْزْ^(٧) وَإِنْ تَأْتَى الْمَشْيُ فِي خَفِّ حَدِيدٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ زَجَاجٍ جَازَ.

وَبِأَنْ يَكُونَ طَاهِراً لَا نَجْساً، فَإِنْ تَنَجَّسَ وَمَسَحَ جِزْءاً مِنْهُ طَاهِراً جَازَ، وَاسْتِفَادَ مَسَّ الْمَصْحَفِ قَبْلَ غَسْلِهِ، وَلَوْ رَأَى الْقَدَمَ مِنْ رَأْسِهِ لَسَعَتِهِ لَمْ يَضُرَّ.

فِرْع: لَوْ وَضَعَ الْخَفَّ عَلَى الْجَبِيرَةِ لَمْ يَجْزْ، أَمَّا الْجُرْمُوقُ -: وَهُوَ خَفٌّ فَوْقَ خَفٍّ - فَإِنْ لَمْ يَصِلْحَا مَفْرَدَيْنِ لَمْ يَجْزْ، وَإِنْ صَلَحَ أَحَدُهُمَا مَسَحَ عَلَيْهِ، فَإِنْ صَلَحَ الْأَسْفَلُ فَمَسَحَ الْأَعْلَى وَوَصَلَ الْبَلَلُ الْأَسْفَلَ بِقَصْدٍ مَسَحِهِ أَجْزَأَهُ، وَكَذَا لَوْ قَصَدَهُمَا أَوْ لَمْ يَقْصِدْ وَاحِداً

(١) فِي (م): (قَبْلَ). (٢) صَاحِبُ دَائِمِ الْحَدَثِ أَوْ الْمُتَيْمِمِ لَا لِفَقْدِ الْمَاءِ. (٣) أَيْ: عُرَاهُ.

(٤) جَاءَ فَوْقَهَا فِي (م): وَلَوْ تَشَقَّقَ ظَاهِرُ الْخَفِّ وَضُفِّ بِحِثِّ لَا يُمْنَعُ الرُّطُوبَةُ لَكِنَّهُ لَمْ يَنْخَرِقْ لَمْ يَضُرَّ. قَالَهُ فِي «الْأَنْوَارِ».

(٥) صَفِيْقٌ: مَتْنٌ، وَفِي (ق): (ضَيْقٌ). (٦) فِي (ق): (الْحَوَائِجُ). (٧) لِأَنَّهَا خِلَافُ الْغَالِبِ مِنَ الْخِفَافِ.

منهما، لا إن قصد الأعلى فقط. فإن صلحا جميعاً^(١) لم يجزَ على الجرْموقِ، فإن أدخلَ يده فمسحَ الأسفلَ جازاً، فإن تخرَّقَ الأسفلُ وهو على طهارة لبسهما مسحَ الأعلى أو محدثٌ فلا، أو على طهارة المسح فوجهان^(٢).

فصل: ويكفي أدنى مسح بأعلى الخفِّ في محلِّ الفرض لا أسفله وعقبه وحروفه بيدٍ أو عودٍ وكذا غسله وتعريضه للمطر.

ويستحبُّ مسحُ أعلاه وأسفله وعقبه خطوطاً، ويكرهُ غسله وتكريرُ مسحه.

فصل: ويستبيحُ المقيمُ بمسحه يوماً وليلةً ما يستبيحُ بالوضوء، و: المسافرُ^(٣) ثلاثةَ أيامٍ لباليها إن طال السفرُ وأبيحَ، فلو عصى به أو بالإقامة كعبدٍ خالف سيِّده فيهما ترخصٌ يوماً وليلةً، وابتداءُ المدة من حين يُحدثُ بعد لبس الخفِّ.

[فرع:] مَنْ ابتدأ [بـ] المسح في السفرِ أتمَّ مسحَ مسافرٍ سواء ألبسَ في الحضرِ وأحدثَ فيه أم لا، وسواء سافرَ بعد خروجِ الوقتِ أو قبله. فإن مسحَ في حضرٍ ثم سافرَ أو عكسَ أتمَّ مسحَ مقيمٍ، وكذا لو مسحَ أحد^(٤) الخفينِ في الحضرِ.

ولو شكَّ هل انقضتِ المدة أو هل ابتدأ في السفرِ أو في الحضرِ أخذَ بما يوجبُ الغسلَ، وإن شكَّ من مسحَ بعد الحدثِ هل صلاته الرابعة أم الثالثة لم يثبت الرابعة وحُسِبَ عليه وقتها، ولو مسحَ شاكاً وصلى بطلت، فإن بان بقاء المدة أعاد المسحَ.

فصل: فإن انقضتِ المدة أو ظهرتِ الرجلُ أو فسدَ الخفُّ أو انفتحَ شَرَجُه وهو مصلٌّ بطهارة المسح بطلت وكفى غسلُ رجله، ولو بقي من المدة ما يسعُ ركعةً أو اعتقدَ طريانَ حدثٍ غالبٍ فأحرمَ بركعتين انعقدت^(٥)، وصحَّ الاقتداءُ به، ويفارق^(٦)، وله الاقتصارُ على ركعة^(٧). فإن وجبَ الغسلُ لجنابةٍ أو حيضٍ وجب النزُعُ لا لنجاسةٍ أمكنَ إزالتها، وللاقطع لبسُ خفٍّ في السالمة^(٨) لا إن بقي بعضُ المقطوعة حتى يُلبسه خفّاً، ولو كانت إحدى رجله عليه لا يجبُ غسلُها لم يجزَ لباسُ الأخرى الخف^(٩).

(١) في (م): (معاً). (٢) والراجع المسح. (٣) في (ق): (للمسافر). (٤) في (م): (إحدى). (٥) أي: صلاته.

(٦) إمامه عند عروض المبطّل. (٧) في النافلة. (٨) ليمسح عليه؛ لأنه يجب عليه التيمم عن العليّة فهي كالصحيحة، كما لو ألبس إحدى الصحيحتين دون الأخرى لم يجز المسح؛ لأنه خلاف المجهود في مقصود الارتفاق باللبس، ولأنهما كعضو واحد خيّر فيه بين خصلتين. فلا يوزع كالكفارة.

كتاب الحيض ، وفيه خمسة أبواب

الأول: في أحكامه ، والصحيح أن أقلَّ سنَّه تسع سنين قمرية تقريباً ، فسامح بما لا يسعُ حيضاً وطهراً ، وأقلُّه يومٌ وليلة^(١) ، وأكثره خمسة عشر كأقلَّ طهرٍ بعده حيضٌ ، وغالبه: ستٌ أو سبعٌ ، وباقي الشهر غالب الطهر ولا حدَّ لأكثره ، ولو استمرت عادةً تخالف الأقل والأكثر لم تعتبر.

فصل: يحرمُ به [وبالنفاس] ما يحرمُ بالجنابة مع زيادة تحريم الصوم وتقضيه لا الصلاة^(٢) ، وذلك بأمر جديدٍ ، ويحرمُ^(٣) الطلاق ، وكذا وطءٌ ، وما^(٤) بين السرّة والركبة ، ووطؤها في الفرج كبيرة يكفرُ مستحلّه لا جاهلاً.

ويستحبُّ للوطاء عمداً عالماً في أولِ الدم وقوته التصدق ، ويجزئُ على فقير بمثقال إسلاميٍّ ، وفي آخره وضعفه بنصفه^(٥) ، فلو أخبرته بالحيض فكذبها لم يحرم ، بخلاف مَنْ علّق به طلاقها ؛ لتقصيره .

ولا يكره طبخها وما مسَّته ، وله الاستمتاع بباقيها ولو تلطخ دماً^(٦) .

ويكره لها عبورُ المسجد ، فإن خشيتُ هي أو ذو نجاسة تلويثه حرماً ، ولا تصحُّ طهارتها^(٧) ، فإن اغتسلت لِمَا لا يفتقرُ إلى الطهارة كالإحرام والوقوف حصلت السنة ، ويرتفع بانقطاعه تحريمُ الصوم والطلاق وسقوط الصلاة لا الباقي حتى تغتسل أو تيمم ، فلو عدمتهما صلت ولم يحلَّ وطؤها .

فصل: كلُّ ما لا يعدُّ حيضاً ونفاساً فهو استحاضةٌ ، وهي: حدثٌ دائمٌ تصلي معه وتصوم وتوطأ والدم يجري ، وتستبيح بالوضوء فرضاً ونوافل كالتيّمم إن احتاطت قبله بغسل الدم والشد والتلجُم ، فإن احتاجت حشوة بقطن وهي مفطرة ولم تتأذ به وجب . وذو السّلس يحتاطُ مثلها فإن كان منياً فبالغسل^(٨) ، وتتوضأ بعد دخول الوقت وتجدد الاحتياط لكلِّ فرض ولو لم تزل العصابة كما لو انتقض طهرها ، وتبادر بالصلاة وتُمهّل لأذانٍ وسترٍ وسائر أسباب الصلاة كانتظار [ال]جماعة ، فلو أخرت بلا سبب بطل ، وخروجُ الدم بلا تقصير لا يضرُّ ، فإن كان بتقصير في الشد ونحوه بطل وضوؤها وصلاتها ، ويبطل بالشفاء^(٩) وبانقطاع يسع الطهارة والصلاة ، فإن انقطع وعادته العود قبل

(١) في النسخين بالنصب على الحال . (٢) لخبر مسلم عن عائشة . (٣) في (م): (تحريم) . (٤) أي: واستمتاع .

(٥) لحديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه ورده النووي . والمقال: الديار ، وزن: (٤، ٢٣١) غ .

(٦) لحديث «الصحيحين» عن عائشة . (٧) بنية التعبد .

(٨) لكل فرض . (٩) في هامش (م): أما لو شفيت بعد الفراغ فقد مضت صلاتها على الصحة وبطلت طهارتها .

إمكان الوضوء والصلاة صلّت، فإن امتدّ أعادت، أو عادته العود بعد إمكانهما أو لم تعتد انقطاعه ولم يخبرها ثقة بعوده أمرت بالوضوء، فلو خالفت وصلّت لم تنعقد صلاتها سواء امتدّ أم لا. فلو عاد فوراً لم يبطل وضوؤها، ومن اعتادت انقطاعه في أثناء الوقت ووثقت لزّمها انتظاره وإلاّ قدّمت، وطهارتها مبيحة لا ترفع حدثاً، ولو استمسك السلس بالعود صلى قاعداً^(١) ولا إعادة.

الباب الثاني: في المستحاضات، وهنّ^(٢) أربع

الأولى: مبتدأة ممّيزة، وهي ذات قويّ وضعيف، فالحيضُ القويّ إن لم ينقص عن أقلّه ولم يجاوز أكثره ولم ينقص الضعيف عن خمسة عشر ولأى، والقوة سوادٌ ثمّ حمرة ثمّ شقرة ثمّ صفرة والثخانة والتّن. فما جمع من هذه القوى^(٣) أكثر فهو القويّ، فإن استويا^(٤) اعتبر السبق، وإن اجتمع قويّ وضعيف وأضعف، فالقويّ مع ما يناسبه منهما حيضٌ بشروطٍ وهي:

أن يتقدّم القويّ، وأن يتصل به المناسب^(٥)، وأن يصلحاً معاً^(٦)؛ ك: خمسة سواداً، ثمّ خمسة حمرة، ثمّ أطبقت الصفرة، فالأولان حيضٌ، وإن لم يصلحاً معاً؛ ك: عشرة سواداً، وستة حمرة، فالحيضُ السوادُ فقط. فإن رأت خمسة عشر حمرة، ثمّ مثلها سواداً؛ تركت الصلاة شهراً، ثمّ إن استمرّ الأسود فلا تميّز لها، وحيضها يومٌ وليلة من أوّل كلّ شهر وقضت الصلاة.

فرع: المبتدأة المميّزة وغير المميّزة والمعتادة يتركن الصلاة بمجرد رؤية الدم، فإن انقطع لدون يومٍ وليلة فليس بحيض في حقهنّ، أو (انقطع)^(٧) لدون خمسة عشر^(٨) (يوماً) فالكلّ حيضٌ ولو قوياً وضعيفاً، فإن جاوز الخمسة عشر ردت كل إلى مردّها^(٩) وقضت ما زاد، ثمّ في الشهر الثاني يتركن التربّص ويصلين، فإن شفّين في دورٍ قبل الأكثر كان الجميع حيضاً، فيعدنّ الغسل. وما فيه خطوطٌ سوادٍ عدّ سواداً.

الثانية: مبتدأة غير ممّيزة، لفقد شرطه أو اتحاد صفته، فإن لم تعرف ابتداءه

(١) في هامش (م): وقيل: قائماً، ولا إعادة على الوجهين جميعاً، ولا يجوز لمن به سلس البول أن يعلّق قارورة ليتقطر فيها بوله؛ لأنه يصير حاملاً لنجاسة. (٢) في (م): (وهي). (٣) الثلاث. (٤) في الصفات. (٥) أي: الضعيف. (٦) للحيض بأن لا يزيد مجموعهما عن أكثره. (٧) ليوم وليلة أو أكثر لكن. (٨) قال الشوبري: في نسخة: أو لخمس عشرة، وهي الصواب. (٩) للأولى الدم القوي، وللثانية يوم وليلة، وللثالثة دمها القوي أو عاداتها.

فكمتحيرة، وإن عرفت فحيضها يومٌ وليلةٌ من أولها، وطهرها تسعةً وعشرون إلا إن طراً تميزٌ فإنها تعودُ إليه.

الثالثة: معتادةٌ غيرٌ مميزة، فتردُّ إليها قدرًا ووقتًا، وتثبتُ بمرّةٍ^(١)، فإن كانت تحيضُ خمسةً فحاضتُ في شهرٍ ستّةً، ثم استحيضتُ في الشهر الثاني فحيضها الستُّ، فإن اختلفت عاداتها وانتظمتُ بأن كانت تحيضُ في شهرٍ ثلاثةً مثلاً، والثاني خمسةً، والثالث سبعةً، والرابع ثلاثةً، والخامس خمسةً، والسادس سبعةً، فهذا الدورانُ يثبتُ بمرّةٍ ويتفقُ ما ذكرناه في ستّة أشهرٍ، فإن استحيضتُ في شهرٍ بنتٌ عليه، فإن لم تدرِ بأن استحيضتُ في الدور الرابع ردتُ إلى السبع.

فلو نسيتُ كيفيةَ الدورانِ فقط حيضناها في كلِّ شهرٍ ثلاثةً وتحتاطُ إلى آخرِ أكثرها، وتغتسلُ آخرَ كلِّ نوبةٍ، ولو كان الاختلافُ غيرَ منتظمٍ ردتُ إلى ما قبلَ شهرٍ الاستحاضةِ إن ذكرتهُ^[هـ]، ثم تحتاطُ إلى آخرِ أكثرها، وإن نسيتُ فكالأولى.

وإن كانت تحيضُ خمسةً أولَ كلِّ شهرٍ فحاضتُ في شهرٍ أربعةً أو أقلَّ أو أكثرَ، ثم استحيضتُ فيما بعده ردتُ إليه.

وإن لم يتغيرَ إلا الوقتُ فحاضتُ الخامسةَ الثانيةَ ردتُ إليها وكان دورها خمسةً وثلاثينَ (إن تنقلتُ^(٢) أو استحيضتُ^(٣)). وإن حاضتُ الخامسةَ الأولى ثم الخامسةَ الأخيرةَ ثم طهرتَ عشرينَ ثم استحيضتُ؛ حيضناها خمسةً^(٤)، وطهرها عشرون بعده^(٥) وهكذا. وإن لم تطهر بل^(٦) استمرَّ الدمُ حيضناها أيضاً خمسةً من أوله وصار دورها خمسةً وعشرينَ، بل لو لم تطهر إلا أربعةَ عشرَ، ثم استحيضتُ كملنا الطهرَ بيومٍ وصار دورها عشرينَ، وحيثُ أطلقَ شهرُ الاستحاضةِ فهو ثلاثونَ.

الرابعة: المعتادةُ المميزة، فيقدمُ التمييزُ على العادةِ وتثبتُ العادةُ بالتمييزِ حالَ الاستحاضةِ كمبتدأةٍ استحيضتُ مميزةً ثم زالَ التمييزُ. والصفرةُ والكدرَةُ حيضٌ ونفاسٌ.

(١) أي: العادة. (٢) أي: عن الدور الثاني بأن حاضت في الدور الثالث الخامسة الثالثة وهكذا.

(٣) كذا في «الأسنى»، وفي النسخين: (فإن تكرر هذا ثم استحيضت بأن حاضت في الدور الأخير الخامسة الثالثة وهكذا ردت إليه فتحيض أول الدم خمسة، وتطهر ثلاثين)، قال الشارح: وهذه النسخة هي الموافقة لكلام الأصل؛ لكنها توهم أن عدم التكرار يخالف ذلك، وهو وجه، والأصح أنه لا فرق، فلو قال: وهكذا إن لم يتكرر لسلم من ذلك ووثق بكلام الأصل. (٤) أي: من أول الدم المستمر. (٥) في (ق): (بعدها). (٦) في (ق): (بأن).

الباب الثالث: في المتحيرة، وهي الناسية للعادة، ولها أحوال

(أحدها): أن تنساها قدراً ووقتاً، فيلزمها ما يلزم الطاهرة، ويحرم عليها ما يحرم على الحائض إلا القراءة في الصلاة، ولها أن تصوم وتصلّي النوافل وتطوف.

ويجب أن تغتسل لكل فريضة في الوقت، ولا يبطل الغسل بتأخير^[ه] كما يبطل الوضوء، فإن كانت تغتسل وتصلّي أول الوقت لزّمها القضاء وكفاها مرة تأتي بها بعد خروج وقت الضرورة. فلو فرض إمكان غسل وابتداء إحرام فيما لا يسع تكبيرة من آخره جاز، ويمتد إلى خمسة عشر يوماً من أول وقت الأولى؛ فتقضي الظهر والعصر بعد المغرب، والعشاءين بعد الفجر، والصبح بعد طلوع الشمس، والأولى أن تبدأ بالحاضرة ليكفيها الوضوء بعدها للقضاء وإلا أعادت الغسل لها وكانت مؤخرَةً لها، وإن كانت تصلّي متى اتفق لزّمها القضاء مرتين بغسلين [بعد وقت الضرورة].

الثانية: من السادس عشر بعد قدر ما أمهلت وصلّت في الأولى^(١)، فإن لم تقض واقتصرت على أداء الفرائض كفاها لكل ستة عشر يوماً قضاء الخمس إن كانت تصلّي أول الوقت^(٢)، وإلا فقضاء العشر وتصوم رمضان وثلاثين يوماً. فيبقى عليها يومان — وإن نقص — لا إن علمت أنه كان ينقطع ليلاً.

والضابط: أن من عليها سبعة [أيام] فما دونها فصومها^(٣) بزيادة يوم متفرقة في خمسة عشر، ثم تعيد صوم^(٤) كل يوم غير الزيادة يوم سابع عشرة، ولها تأخيرها إلى خامس عشرة ثانية، فلقضاء اليومين تصوم يوماً وثالثه وخامسه وسابع عشره وتاسع عشره، فإن صامت مثلاً يوماً ورابعه وسادسه صامت السابع^(٥) عشر^[ة] والعشرين، ولها تأخير السابع عشر إلى الثامن عشر؛ لأنه خامس عشر الثاني.

ومن عليها أربعة عشر فما دونها تصومه ولأمرتين، الثانية من السابع عشر وتزيد يومين بينهما، وأما المتتابع فإن كان سبعة فما دونها صامته ولأمر ثلاث مرات.

الثالثة: من سابع عشر شروعه^(٦) بشرط أن تفرّق يوماً فأكثر، فإن زاد على السبع ونقص عن خمسة عشر صامت له^(٧) ستة عشر ولأمر، ثم تصوم قدر المتتابع أيضاً ولأمر^(٨).

(١) كما سيأتي بيانه. (٢) لأن وجوب القضاء لاحتمال الانقطاع، ولا يمكن في الستة عشر إلا مرة ضرورة تخلل أقلّي

الظهر والحيض بين كل انقطاعين. (٣) في النسختين: (تصومها). (٤) في (م): (تصوم).

(٥) في (م): (من السابع). (٦) في (م): (بشروعها). (٧) في (ق): (صامته و).

(٨) جاء بدله في (ق): (ولما زاد تصومه وستة عشر لكل أربعة عشر فما دونها).

فإن كان^(١) شهرين متتابعين صامت مئة وأربعين يوماً ولأى، فإن أرادت قضاء فائتة أو مندورة اغتسلت وصلتها وأمهلت قدر ما اغتسلت وصلّت، ثمّ تصلّيها بغسلٍ بحيث تقع في خمسة عشر من أوّل الصلاة الأولى، ثمّ تمهل من السادس عشر قدر الإمهال الأوّل ثمّ تعيدها بغسلٍ قبل تمام شهرٍ من المرة الأولى ويشترط:

ألا تؤخر الثالثة عن أوّل السادس عشر أكثر من الزمن المتخلّل بين آخر المرة الأولى وأوّل الثانية، وكذلك في صلواتٍ إلا أنّها [توالي و] يكفيها الوضوء لما بعد الأولى، والطواف كالصلاة، ولها في قضاء الصلوات طريق آخر:

أن تصلّيها - إن لم تختلف - مرة [بالاغتسال] بزيادة صلاة، ثمّ مرة بالزيادة في أوّل السادس عشر من شروعها الأوّل. فإن اختلفت صلّتها ولأى مرتين، [الثانية] بترتيب الأولى حين يمضي من السادس عشر ما يسع الصلاة المفتوح بها منهنّ، وتزيد بينهما صلاتين من كلّ نوع. مثاله: عليها ثلاثة أصباح وظهران تصلّي الكلّ ولأى، ثمّ تزيد صبحين وظهرين فيما دون خمسة عشر، ثمّ تمهل من السادس عشر ما يسع صباحاً بشروطها ففي هذه الطريق تغتسل لكل صلاة.

فرع: المتحيرة يُنفقها^(٢) الزوج ولا خيار له في الفسخ، وعدّتها ثلاثة أشهر [في الحال]^(٣) وإن ذكرت الأدوار فثلاثة منها، ولا تقدّم العصر والعشاء لسفرٍ ونحوه، ولا تؤمّ، ولا تفدي إن أفطرت للرضاع. وشكّها في نيّة صوم يوم بعد الغروب لا يضرّ كغيرها.

الحال الثاني: للناسية أن تذكر الوقت، فهذه تكون حائضاً حين لا يُحتمل الطهر، وطاهر^(٤) حين لا يُحتمل الحيض، وإن احتملتها^(٥) احتاطت للشك كما تقدّم، ولا يلزمها الغسل إلا لاحتمال الانقطاع.

فإن قالت: كنتُ أحيضُ أوّل كلّ (شهر) ثلاثين وعينيتها فيوم ليلة من أولها حيضٌ. ثمّ هي إلى خمسة عشر في شكٍ يحتمل الانقطاع والباقي طهرٌ.

فإن قالت: كان انقطاعه آخرها فالنصف الأوّل طهرٌ واليوم الأخير^(٥) وليتته حيضٌ، وما بينهما شكٌ يحتمل الابتداء.

(١) أي: ما عليها، وفي (م): (كانت)؛ (٢) ينفق عليها.

(٣) في (م): (عقبيه). (٤) في (ق): (احتملها). (٥) في (م): (الآخر).

وإن قالت: كنت أخلطُ شهراً بشهر حيضاً فلحظتانٍ من ملتقى الشهرين حيضٌ، ولحظتانٍ من ملتقى النصفين طهرٌ، والنصفُ الأوّلُ يَحتمِلُ الانقطاعَ، والأخيرُ يَحتمِلُ الابتداءَ.

فإن قالت: - والحالةُ هذه -: وكنتُ في الخامسِ حائضاً، فلحظةً من آخرِ كلِّ شهرٍ إلى آخرِ خمسةِ أيّامٍ من الذي بعدهُ حيضٌ يَيقينٌ ولحظةً من آخرِ الخامسِ عشرَ إلى آخرِ العشرينَ طهرٌ، ثمَّ يَحتمِلُ الابتداءَ..

وإن قالت: كنتُ أخلطُهُما طهرًا فلا حيضَ لها متيقنٌ، واللّحظتانِ من ملتقى الشهرين طهرٌ، ويومٌ وليلةٌ بعدهما لا يَحتمِلُ الانقطاعَ والباقي محتملٌ.

الحالُ الثالثُ: أن تحفظَ قدرَ عاداتها، وهذا لا يفيدُ إلاَّ إن حَفِظْتُ معه قدرَ الدورِ معَ ابتداءه، كأن قالت: [كان] حيضي عشرةً من الثلاثينِ المعينةِ فزمانها شكٌ، وبعد مضي عشرةٍ تغتسلُ لكلِّ فريضةٍ.

فإن قالت: ^(١) إحدى العشراتِ اغتسلتُ آخرَ كلِّ عشرةٍ ^(٢).

وإن قالت: كانَ حيضي عشرةً من العشرينِ الأولى ^(٣)، فالعشرةُ الأخيرةُ طهرٌ والباقي مشكوكٌ فيه، لكن الثانيةُ تحتَمِلُ الانقطاعَ.

وإن قالت: كانَ حيضي خمسةَ عشرَ من العشرينِ الأولى، فالخمسَةُ الأولى شكٌ لا تحتَمِلُ الانقطاعَ، والثانية والثالثة حيضٌ، والرابعةُ تحتَمِلُ الانقطاعَ، وإلى آخرِ الشهر طهرٌ يَيقينٌ.

ولو قالت: كانَ حيضي خمسةً من الشهرِ وكنت طاهراً في الثالثِ عشرَ، فالخمسَةُ الأولى تحتَمِلُ الابتداءَ، ومنها إلى آخرِ الثاني عشرَ تحتَمِلُ [الابتداءَ و] الانقطاعَ ^(٤)، والثالث عشرَ واليومانِ بعده طهرٌ، والخمسَةُ بعدها لا تحتَمِلُ انقطاعاً والباقي محتملٌ، وحيثُ زادَ المنسيُّ على نصفِ المنسيِّ فيه فالزائدُ ومثلهُ حيضٌ في الوسطِ.

(٢) لاحتمال الانقطاع.

(١) كان حيضي.

(٤) والحيض والطهر.

(٣) في (م): (الأولة).

الباب الرابع: في التلفيق

رأت وقتاً دماً ووقتاً نقاء بحيث تخرج القطنَةُ بيضاء ولم يجاوز الأكثر ولا نقصَ مجموعُ الدَّم عن الأقلِّ فكلُّ محتوشٍ^(١) بدمٍ حيضٌ.

فرع: المبتدأة وغيرُها بعدَ يومٍ وليلةٍ تغتسلُ لكلِّ انقطاعٍ، وتستبيحُ الصلاةَ والوطءَ ونحوهما، فإذا انقطعَ قبلَ خمسةَ عشرَ فالحكلُ حيضٌ فلا تصلي في الشهرِ الثاني للانقطاع، وإن جاوزَها ورددناها إلى مردٍّ^(٢) أجزأها في الشهرِ الأول ما صلَّت في النقاء وقضت منه أيامَ الدَّم، فإن كانت عادتُها ستةَ أيامٍ وتقطعَ يوماً يوماً حيضُها خمسةً، لأنَّ السادسَ نقاءٌ لم يحتوشهَ حيضٌ، ولا بدَّ من احتواشه، ولو كانت عادتُها خمسةً من أولِ الثلاثينَ فرأت الدَّم يومَ الثلاثينَ وتقطعَ حيضُها خمسةً متواليَةً أولُها الثلاثونَ، ولو رأتُه في اليومِ الثاني وتقطعَ أيضاً حيضُها من الثاني خمسةً متواليَةً، ويثبتُ انتقالُ العادةِ بمرَّةٍ، وإذا انطبقَ الدَّم في المستقبلِ على أوَّلِ الدورِ فلا إشكال، وإن اختلفَ جعلنا أوَّلَ الدورِ أقربَ النَّوْبِ إليه، فإن استويا فالمتأخِّرةُ.

مثال ذلك: عادتُها العشرةُ الأولى من الشهرِ فرأتَه من أوَّلِهِ وتقطعَ يومينِ يومينِ، فيكونُ اليومُ الأوَّلُ والثاني من الدورِ الثاني نقاءً فيستوي ابتداءُ النوبتينِ في القربِ من أوَّلِ الدورِ وقد قلنا: إنَّ المتأخِّرةَ أولى فنحيضُها من اليومِ الثالثِ لا من التاسعِ والعشرينَ، ثمَّ في الدورِ الذي يليه نحيضُها من أوَّلِ الثلاثينَ، ثمَّ الذي يليه من اليومِ الثالثِ من الشهرِ وهكذا.

ولو تقطَّعَ ثلاثةُ دماءٍ وأربعةُ نقاءٍ حيضُها من التاسعِ والعشرينَ؛ لأنَّه أقربُ إلى الدورِ، وفي الذي يليه نحيضُها من الرابعِ لا من السابعِ والعشرينَ؛ لأنَّ المتأخِّرةَ عندَ الاستواءِ أولى، ولو كانت عادتُها ستةً والتقطعُ ستةً [ستةً] كانَ حيضُها في الدورِ الثاني في الستَّةِ الثانيةِ، ثمَّ في الذي يليه الستةُ الأولى، ولو كانت عادتُها يوماً وليلةً فرأت في شهرٍ يوماً دماً وليلةً نقاءً واستمرَّ هكذا فلا حيضَ لها إذ لم يكنْ مجموعُ دمِ العادةِ حيضاً، ولو رأت يوماً سواداً ويوماً حمرةً فإن انقطعَ الأسودُ لخمسَةِ عشرَ فكلُّها حيضٌ، وإن استمرَّ الجميعُ فمستحاضةٌ.

(١) أي: محاط. (٢) أي: من يوم وليلة للمبتدأة.

البابُ الخامسُ: في النفاسِ

وهو^(١) دُمُ الولادة، وأوّلُ وقتِهِ بعدَ خروجِ الولدِ وإنْ كانَ علقَةً [فقال القوابلُ: إنه مبتدأ خلق آدمي].

وأقلُّهُ لحظةٌ، وأكثرُهُ ستونَ يوماً، وغالبُهُ أربعونَ [يوماً]. ودُمُ الحاملِ حيضٌ ولو تعقبهُ الطلقُ، لكنْ لا يحرمُ الطلاقُ ولا تقضي العدةُ إنْ كانَ له^(٢) حكمُ الحملِ.

والخارجُ معَ الولدِ ودمُ الطلقِ ليسَ بحيضٍ ولا نفاسٍ، والدُمُ بينَ التوأمينِ حيضٌ كما^(٣) بعدَ عضوٍ انفصل^(٤).

فصل: فإن^(٥) جاوزَ الستينَ جرت على عادتيها في النفاسِ، ويفرضُ ذلكَ حيضةً، ثمَّ تمكثُ قدرَ طهرِها منها^(٦) في العادة، ثمَّ نحيضُها كالعادة.

فإذا تَعَوَّدَتِ النفاسَ دونَ الحيضِ جعلنا طهرَها بعدَ عادةِ النفاسِ تسعةً وعشرينَ يوماً وحيضَها يوماً وليلاً واستمرت.

وهكذا مبتدأةً فيهما، إلا أنَّ هذه نفاسُها لحظةً، وكذا من ولدتُ مراراً ولم ترَ نفاساً إلا أنَّها تردُّ إلى عادتيها في الحيضِ والطهرِ.

والمميّزةُ (في النفاسِ) تردُّ إلى القويِّ بشرطٍ أنْ لا يزيدَ على ستينَ، ولو انقطعَ دمُها أو لم ترَ دمًا ولبثتُ طاهرةً خمسةَ عشرَ (يوماً) ثمَّ رأتِ الدمَ؛ حكمنا به حيضاً ولو كانَ في مدَّةِ النفاسِ، وإنْ لبثتُ (طاهرةً) أقلَّ فهو نفاسٌ.

وإنْ نقصَ عن الحيضِ فدمٌ فسادٍ، أو جاوزَ الأكثرَ فهي مستحاضةٌ تردُّ إلى مردِّها. ولو نسيَتِ العادةَ من النفاسِ احتاطتُ سواءً كانتُ مبتدأةً في الحيضِ أو معتادةً، فإنْ ذكرتُ عادةَ الحيضِ فكالناسيةِ لوقتِهِ، وقد سبقَ بيأنُهُ.

وإنْ تطهرتُ - ولم تأمنِ العودَ - سُنَّ أنْ لا يطأها^(٧).

(١) لغة وشرعاً.

(٢) في انقضائها.

(٣) أي: كالخارج.

(٤) من المولود.

(٥) في (م): (فإذا).

(٦) في (م): (منه).

(٧) احتياطاً، فإنْ وطئها لم يكره.

كِتَابُ الصَّلَاةِ، وَفِيهِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ

الأول: في المواقيت^(١)؛ وأول وقت الظهر زوال الظل أو حدوثه، وسائر وقته اختيار^(٢) إلى أن يصير ظل كل شيء مثله غير ظل الاستواء، ثم يدخل [وقت] العصر لا بحدوث زيادة، ويمتد إلى الغروب، والاختيار منه إلى مصير^(٣) الظل مثليه، و: المغرب بسقوط قرص الشمس وإن بقي الشعاع، وذهابه دليل في العمران، ويبقى قدر أذنين وخمس ركعات وسطاً بشروطها كالطلب الخفيف والوضوء والستر بلا إزعاج، وبكسر جوع بلقم، فإن أحرم بها فله مذهبها إلى العشاء، والقديم - وهو المختار - امتداده إلى مغيب الشفق الأحمر، وذلك أول العشاء، ومن لا عشاء لهم يقدرُونَ بأقرب البلاد، والاختيار إلى ثلث الليل، والجواز إلى الفجر الصادق، وهو أول الصبح، والاختيار إلى الإسفار، فله وللعصر أربعة أوقات:

الفضيلة: وهي أوله، ثم الاختيار، ثم الجواز، ثم الكراهة: وهي وقت الاصفرار منهما. وصلاة الصبح نهارية^(٤) وهي عند الشافعي الوسطى، قال النووي عن صاحب «الحاوي»^(٥): «صحت الأحاديث أنها العصر، ومذهب الشافعي الحديث^(٦) فصار هذا مذهبه، ولا يقال: فيه قولان. والأولى أن تسمى صباحاً وفجراً، لا غداة، وتكره تسمية المغرب عشاء^(٧)، والعشاء عتمة^(٨)، ويكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها^(٩) إلا في خير أو لعذر^(١٠)».

فصل: تجب الصلاة بأول الوقت وجوباً موسعاً، ولا يائثم بتأخيرها إن عزم في أوله ومات قبل فواتها، والحج موسع ويائثم بالموت بعد التمكن، فإن غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت تعينت فيه ثم لا يصير في باقيه^(١١) قضاءً، وإن عزم ثم نام حتى

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]. (٢) في (م): (اختياراً).

(٣) في (م): (فيه إلى أن يصير). (٤) جاء في (م) فوقها: وهي صلاة آدم عليه السلام. (٥) أي: «الكبير» وهو للمواردي.

(٦) أي: اتباعه؛ لأنه أمر بالقول بالسنة الثابتة وأن ندع قوله. وقالوا: نعمل بوصيته إذا علمنا أن الشافعي - رحمه الله - لم يطلع على الحديث، أمّا إذا عرف أنه أطلع عليه وردّه أو تأوّلّه بوجه من الوجوه؛ فلا. (٧) روى البخاري عن ابن مغفل: «لا تغلبنكم الأعراب عن اسم صلاتكم المغرب». (٨) خبر ابن عمر عند مسلم (٦٤٤)، والنسائي (٥٤١): «لا تغلبنكم على اسم صلاتكم هذه فإنهم يعمنون على الإبل، وإنها العشاء»، وفي هامش (م): والعشاء هي صلاة يونس، والعصر لسليمان، والمغرب ليعقوب، والظهر لداود، والصبح لآدم عليهم السلام. (٩) خبر البخاري ومسلم عن أبي برزة: (أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها). (١٠) وفيه خبر ابن عمر في «الصحيحين» كما في «الأذكار» (١٠٨٨) وما بعده، وفي (ق): (عذر). (١١) أي: الوقت.

فاتت عصى لا إن غلبه النوم، ولو أدرك في الوقت ركعة لا دونها فالكل أداء^(١)، وإخراج بعضها عن الوقت يائمه لا إن اتسع فطول^(٢) وأتى بركة فيه ولا يكره.

فصل: وتعجيلها أفضل ولو عشاء، فلو اشتغل بالتهيؤ لها أول الوقت والدخول فيها حصلت، ولا يكلف عجلة غير العادة، ولا يضر التأخير لأكل لقمة وكلام قصير، ولتحقق الوقت، وتحصيل الماء، وإخراج خبث يدفعه.

ويستحب في شدة حر بقطر حار إبراد بظهر لجماعة تقصد من بعد في غير ظل حتى يمتد ظل الحيطان^(٣)، لا بالجمعة، ولا تأخير^(٤) فوق نصف الوقت^(٥).

فصل: وللصبر والأعمى - وإن قدرا على اليقين بالصبر - الاجتهاد للوقت في الغيم بمغلب^(٦) ظناً كالأوراد، وصوت الديك المجرب إن لم يخبرهما ثقة عن علم، ومن قدر على الاجتهاد لم يقلد مجتهداً، نعم: للأعمى وأعمى البصيرة تقليد بصير. وأذان العدل العارف بالمواعيت كالإخبار عن علم، وللصبر^(٧) تقليده أيضاً في الغيم، وإن صلى بغير اجتهاد أعاد، وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت، و^(٨) إلى خوف الفوات أفضل، ويعمل المنجم بحسابه ولا يقلده غيره.

فرع: وإن صلى بالاجتهاد ولم يتبين، أو تبين كونها في الوقت أجزأه، وكذا بعده، وتكون قضاء لا قبله، ويحصل التبين^(٩) بخبر عدل عن علم.

فصل - (فيمن تصح صلاته وتجب عليه ومن لا) -: ولا تصح إلا من مسلم، وتجب على كل بالغ عاقل طاهر، فالكافر مخاطب بها وتسقط^(١٠) بإسلامه، لا عن المرتد، ولا صلاة على صبي، وعلى أبويه^(١١) أو القيم^(١٢) امرأة بها، وكذا بالصوم إن [ميز] وأطاق لسبح، وضربه عليهما لعشر، وكذا في أثناء العاشرة، وهل يضرب على القضاء أو تصح منه قاعداً؟ وجهان^(١٣). وعليهم نهية عن المحرمات، وتعليمه الواجبات والشرائع والأجرة من ماله، ثم على الأب، ثم [على] الأم، ومن ماله تعليم القرآن والآداب، أما

(١) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة...».

(٢) بنحو قراءة. (٣) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة...» ويقدر في بلادنا بنحو ثلث ساعة فأكثر. (٤) بالإبراد. (٥) لذهاب معظمه. (٦) في (ق): (بمغلبه). (٧) في (م): (له). (٨) تأخيره.

(٩) في (م): (التبين). (١٠) عنه. (١١) في (ق): (أبوي المميز).

(١٢) في هامش (م): فإن لم يكن ولي يلزم الإمام، فإن انشغل الإمام فعلى المسلمين...

(١٣) الأوجه منهما: أن يضرب، ويؤمر بها كما في الأداء، ولا تصح منه قاعداً وإن كانت نفلًا.

زوال العقل - فإن كانَ بمحرّم كخمر وحشيشة ووثبة عبثاً، ودواء بلا حاجة - فلا يُسقطها، إلا إن جهل كونه محرّماً، أو أكله ليقطع يداً (له) متأكّلاً، فإن علمَ وظنه لا يزيل^(١) لقلته وجبت، وعلى الناسي [والمكره] والنائم الجاهل القضاء، لا الأداء.

فرع: من ارتدّ ثمّ جُنّ قضى أيام الجنون، أو سكر ثمّ جُنّ قضى منها مدة السكر لا الحيض فيهما، ولو استخرجت جنيناً فنفساً لم تقض كمستعجلة الحيض، وإذا زالت الأعذار المانعة وقد بقي من الوقت قدرُ تكبيرة (فأكثر) لزمّت الصلاة مع التي قبلها إن صلحتا لجمع بشرط أن يخلو^(٢) من الموانع قدر ما يسع الطهارة وقضاء ما لزمه [مع] مؤداة وجبت أخف ما يجرى، وإن طرأ المانع أوّل الوقت [بعد] قدر ما يسع تلك الصلاة دون طهارة يمكن تقديمها مخففة ومقصورة للمسافر لزمّت وحدها ولو اتسع للثانية، وإن صلى ثمّ بلغ أو بلغ في أثناءها لزمه إتمامها وأجزأته ولو عن الجمعة، وتستحب له الإعادة^(٣)، ولو زالت^(٤) في وقت العصر وليت^(٥) ما يسع الطهارة وأداء الظهر والعصر ثمّ جُنّ لزمته.

فصل: وتكره تحريماً الصلاة في ثلاثة أوقات:

١- عند طلوع الشمس حتى ترتفع رُمحاً، واستوائها حتى تزول، واصفرارها حتى تغرب، و: بعد فعلين:

٢- بعد صلاة العصر ولو قدمها إلى الغروب.

٣- بعد صلاة الصبح إلى الطلوع^(٦).

ولا تُكره في شيء من ذلك بمكة وسائر الحرم، ولا عند الاستواء يوم الجمعة وإن لم يحضرها، ولا ما لها سبب متقدّم أو مقارن كالجنازة والمنذورة والقضاء حتى النوافل التي أخذها ورداً^(٧)، وكذا ركعتا الوضوء والاستسقاء^(٨)، وليس لمن قضى فيها فاتئة مداومة عليها وجعلها ورداً.

وتكره ركعتا الاستخارة والإحرام فيها. ولو دخل المسجد لا لغرض سوى استباحتها^(٩) لم تصحّ كمن أخر فاتئة ليقضيها وقت الكراهة، ولو أحرم بصلاة أو نذرهما فيه لم تنعقد.

(١) العقل. (٢) كذا في الشرح: أي: الشخص، وفي النسختين: (تخلوا). (٣) ليؤديها حالة الكمال. (٤) الموانع. (٥) في (ق): (ليبت). (٦) للنهي عن الصلاة فيهما في خبر أبي هريرة كما في «الصحيحين». (٧) لوجود السبب، وخبر أنس عند الشيخين: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها»، وخبر «الصحيحين» عن عائشة: أنه ﷺ صلى بعد صلاة العصر ركعتين وقال: «هما اللتان بعد الظهر»، ثمّ مداومته ﷺ عليها بعد العصر فمن خصائصه ﷺ. (٨) والكسوف والطواف وسجود التلاوة والشكر. (٩) في الشرح: (استحبها).

الباب الثاني: في الأذان

وهو والإقامة سنتان في المكتوبات فقط، فليظهر الأذان في البلد بحيث يسمعه كل مصنع إليه فلو تركوه لم يقاتلوا^(١)، ويسنُّ للمنفرد ولو سمعه، ويعلن لا في مسجد أذن فيه أو أقيمت جماعة^(٢). وتقيم المرأة ولا تؤذن، فإن أذنت سرّاً لم يكره، أو جهراً حُرِّم. وينادي لجماعة العيدين والكسوفين والاستسقاء والتراويح: «الصلاة جامعة»^(٣) لا لجنازة.

وإن والى بين فوائت أذن للأولى وأقام للكل، ولو أتبعها بحاضرة بلا فصل لم يعدّه إلا إن دخل وقتها، ويؤذن للأولى فقط في جمع تقديم وتأخير.

فصل: وكلماته مشهورة، فإن زاد منها أو من ذكر آخر لا يؤدي إلى اشتباه، أو قال: الله الأكبر، أو لقن الأذان لم يضر، ويفتح الرءاء في الأولى ويسكن في الثانية^(٤)، قارناً بين كل تكبيرتين، ويفرد باقي الكلمات.

وفي الإقامة يجمع كل كلمتين، وقولهم: الأذان مثني والإقامة فرادي^(٥) يريدون (به) معظمهما.

ويستحب ترتيل الأذان، وإدراج الإقامة، والخفض بها، والترجيع فيه وهو: الأسرار بكلمات الشهادتين بعد التكبير، وهن: أربع ثم يعيدها جهراً، والتثويب في أذاني الصبح^(٦)، ويكره لغيرها، و: القيام، والاستقبال فلو تركهما كره وأجزأه، والاضطجاع أشد كراهة، ويستحب الالتفات - ولو في الإقامة لا بصدريه من غير انتقال ولو بمنارة - يميناً: في حي على الصلاة، ويساراً: في حي على الفلاح حتى يتمهما، والمبالغة في رفع الصوت بلا إجهاد، ولو أسر غير المنفرد لم يجزه، وإسماع النفس يجزئ المنفرد^(٧) ولا يجزئ المقيم للجماعة، ويجب الترتيب، فإن نكس^(٨) بنى على المنتظم، والموالة ولا يضر يسير سكوت أو كلام ونوم وإغماء، ويستحب أن يستأنف^(٩) في الأخيرين^(١٠)،

(١) في هامش (م): الأصح أنهم يقاتلون لأنه من الشعائر الظاهرة كالجماعة، واختاره جمع. (٢) أي: بلا رفع صوت. (٣) أخرجه عن عائشة البخاري ومسلم في الكسوف.

(٤) للوقف، وفتح الرءاء في لفظي التكبير قاله المبرد، وضمها عمل عوام المسلمين.

(٥) لخبر أنس في «الصحيحين»: (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة).

(٦) في هامش (م): قال البغوي: الأصح أنه إذا ثوب في الأول، لا يثوب في الثاني. وفي «التحقيق»: أنه لا فرق.

(٧) في (ق): (للمنفرد). (٨) في (ق): (فلا عكس). (٩) بعيد. (١٠) دون الأولين.

فإذا كثرَ (شيءٌ) أو بنى غيرَ^(١) بطل^(٢).

ويستحبُّ له أن يحمده في نفسه إذا عطسَ، ويؤخرَ ردَّ السلامِ والتشميتَ إلى الفراغِ.
فصل: ويشترطُ كونه مسلماً عاقلاً ذكراً فلو أذنَ كافرٌ، حكمَ بإسلامِهِ بالشهادتينِ إن لم يكنْ عيسوياً^(٣)، ويعتدُّ بأذنيه إن أعادهُ، وإن ارتدَّ ثمَّ أسلمَ قريباً بنى، أو ارتدَّ بعدهُ ثمَّ أسلمَ وأقامَ جاز، والأولى أن يعيدهما غيره، ويشترطُ معرفةَ الأوقاتِ في النصبِ^(٤) لذلك، ولا يصحُّ أذانُ سكرانٍ إلا في أوَّلِ نشوتهِ ولا امرأةٍ وخنثى لرجال، ويكرهُ أذانُ صبيٍّ وأعمى وحدهُ وفاسقٍ ومحدثٍ، والكراهةُ في الجنبِ، ثمَّ في الإقامةِ أشدُّ، ويجزئُ الجنبَ وإن كان في المسجدِ ومكشوفَ العورةِ، فإن أحدثَ في أذنيه استحَبَّ إتمامه، فإن توضأَ ولم يطلْ بنى.

ويستحبُّ كونه حراً، عدلاً، صيتاً، حسنَ الصوتِ، وأن يؤذِّنَ على عالٍ وإصبعاهُ في صماخيه، وأن يكونَ من ولدِ مؤذني رسولِ الله ﷺ وأصحابِهِ، ويكرهُ تمطيُّه، والتغني به، والركوب فيه لمقيمٍ، فإن أذنَ ماشياً أجزأه إن لم يبعدَ بحيث لا يسمعُ آخره من سمع أوله^(٥)، ويتحوَّلُ للإقامةِ، ولا يقيمُ وهو يمشي، ويفصلُ^(٦) بقدرِ اجتماعِ الناسِ وأداءِ السنةِ، وفي المغربِ بسكتةٍ لطيفةٍ، وإن^(٧) دخل وهو يقيمُ فهل يقعدُ ليقومَ وجهان^(٨).
ويستحبُّ: أن يجيبَ المؤذِّنَ وإن كانَ جنباً بمثلِ قوله عقيبَه^(٩) إلا في الحيعلتينِ فإنه يحولُ^(١٠)، وفي التثويبِ [يقول]: صدقتَ وبررتَ، ويصلِّي كلُّ (من المؤذنِ والسماعِ) على النبي ﷺ بعده^(١١) فيقول: «اللهم ربَّ هذه الدَّعوةِ التَّامةِ...»^(١٢) إلى آخره.
ويقول في كلمتي الإقامةِ: «أقامها اللهُ وأدامها»^(١٣) وجعلني من صالحِي أهلها، فإن تركَ المتابعةَ تداركَ إن قُربَ، ولا تشرعُ للأصمِّ وإن علمَ، وغيرُ المؤذِّنِ في الترجيعِ

(١) أي: غير المؤذن على ما أتى به. (٢) لصدوره من شخصين فيورث اللبس. (٣) العيسوية: فرقة من اليهود تنسب إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصبهاني، كان في خلافة المنصور، يعتقد أن محمداً رسول الله إلى العرب خاصة، وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها: أنه حرم الذبائح. (٤) النصب: المراد أن يعين ويرتب مؤذناً. (٥) وفيه نظر.
(٦) أي بين الأذان والإقامة. (٧) في (ق): (فإذا) و(م): (وإذا). (٨) أوجههما لا. (٩) وذلك بأن يقول كقوله: لخبر أبي سعيد في «الصحيحين»: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن». (١٠) الحوالة كالحوالة - وهو قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومعناها: لا حول لي عن المعصية، ولا قوة لي على ما دعوتني إليه إلا بك. - وذلك نحت من قول: حول وقوة. (١١) لخبر ابن عمر وعند مسلم وفيه: «ثمَّ صلُّوا عليَّ...». (١٢) رواه عن جابر البخاري، وزاد فيه البيهقي: «إنك لا تخلف الميعاد». (١٣) رواه عن أبي أمامة أبو داود بسند ضعيف.

مثله، وإن تعددوا وترتبوا أجاب الكلّ والأول أولى إلا في أذاني الصبح والجمعة فهما سواء. ويقطع القراءة للجواب، ويكره في الصلاة، فإن أجاب بالمستحب لم تبطل إلا بصدقت وبررت^(١)، وإن قال: حيّ على الصلاة بطلت، وإن أجابه في الفاتحة أعادها، وندب الدعاء بين الأذان والإقامة، وأن يقول (المؤذن) ومن سمعه بعد أذان المغرب: «اللهم هذا إقبال ليلك...»^(٢) إلى آخره وفي الصبح: «إقبال نهارك (وإدبار)...».

فرع: الأذان أفضل من الإمامة^(٣)، ويستحب الجمع بينهما إن تأهل.

فرع: ويستحب: أن يتطوّع به، فإن تطوّع به (فاسق) وأبى الأمين وكذا الأحسن صوتاً إلا بالرزق رزقه الإمام من سهم المصالح أو من ماله إن شاء قدر حاجته، وإن تعددوا بعدد المساجد، وإن تقاربت، ويبدأ بالأهم كمؤذن الجامع، وأذان الخطبة أهم، ولكل استنجار، وكفي الإمام لا غيره - إن استأجره من بيت المال -: استأجرتك كل شهر بكذا. وتدخل الإقامة ضمناً فيبطل أفرادها بإجارة.

فصل: ويستحب مؤذنان للمسجد ويزاد قدر الحاجة، ويترتبون إن اتسع الوقت، ويقترون للبداة، فإن ضاق الوقت والمسجد كبير تفرقوا وإلا اجتمعوا، فإن أدى إلى تهويش^(٤) أذن بعضهم بالقرعة. ويقيم الراتب ثم الأول، فإن أقام غيره اعتد به، وإن أذنا معاً فالقرعة^(٥)، ولا يقيم إلا واحد إلا أن لا يكفي^(٦).

فروع^(٧) الأذان إلى المؤذن، والإقامة إلى الإمام، ويؤذن للصبح بعد نصف الليل، ويستحب له أذانان: قبل الفجر وبعده، فإن اقتصر فبعده أولى. ولا يصح بالعجمية وهناك من يحسن العربية، وترك المسافر الأذان والمرأة الإقامة أخف كراهة من المقيم والرجل. ويستحب أن يقول - في الليلة المطيرة أو المظلمة ذات الريح - بعد الأذان أو بعد الحيلة: ألا صلوا في رحالكم، ويكره أن يقول: حيّ على خير العمل^(٨).

(١) للخطاب. (٢) رواه عن أم سلمة أبو دوداد والترمذي بسند ضعيف.

(٣) واحتجّ له بقوله تعالى: «وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ» [فصل: ٣٣] قالت السيدة عائشة: (نزلت في المؤذنين)، وصحح الرافعي أن الإمامة أفضل؛ لأنها أشق ولواظبته ﷺ والخلفاء بعده عليها دون الأذان.

(٤) التهويش: النزاع. (٥) في (م) زيادة: (فإن لم يكف واحد أقام اثنان).

(٦) في (م) بقدر الحاجة. (٧) في (م): (فرع).

(٨) لخبر عائشة رضي الله عنها في الصحيح: «مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ» وذلك بعد الحيلتين لا بد لهما. وجاء في «الروضة»: ويُسَنُّ أن يكون الأذان بقرب المسجد.

الباب الثالث: في استقبال القبلة^(١)

وهو شرط في الصلاة إلا ما استثنى من صلاة الخوف ونحوها^(٢)، ونفل السفر المباح، فله أن يصلي - غير الفرائض ولو عيداً وركعتي الطواف في السفر وإن قصر لا الحضر - صوب مقصده راكباً وماشياً إلا راكب سفينة أو هودج فعليه الاستقبال وإتمام الأركان، ولا يشترط استقبال رُبَّان^(٣) السفينة.

فرع: لو ركب سرجاً ونحوه لزمه الاستقبال عند الإحرام فقط إن كانت الدابة سهلة غير مقطورة، أو يستطيع الانحراف بنفسه فلو انحرف عن مقصده إلى القبلة لم يضر أو إلى غيرها عمداً بطلت، وكذا النسيان أو ضلاله^(٤) أو جماح إن طال، وإلا فلا ويسجد للسهو، ولو خرج في معاطف الطريق أو عدل لزيمة أو غبار لم يضر، ولا يلزمه السجود على عُرف الدابة ونحوه، بل يكفي انحناء أخفض من انحناء ركوعه، وإن [نوى] الرجوع فلينحرف فوراً.

فرع: ومن لا مقصد له، أو له مقصد غير مباح لا رخصة له، وإن كان مباحاً وتوجه إليه في غير الطريق لم يضر.

أما الماشي فيستقبل في الإحرام والركوع والسجود ويمشي في القيام والتشهد، فإن بلغ المسافر المحط الذي ينقطع به السير أو طرف بنيان بلد الإقامة لزمه أن ينزل إن لم يستقر في نحو هودج ويتمها مستقبلاً وهي واقفة^(٥)، لا المار ولو بقرية له فيها أهل، وله الركض لحاجة فلو أجرى الدابة أو عدا الماشي بلا حاجة بطلت، ولو أوطأها نجاسة لم يضر، لا إن وطئها الماشي ناسياً وهي رطبة لا يعفى عما يعلق به منها، أو عامداً وإن لم يجد مصرفاً^(٦)، ولا يكلف التحفظ في المشي.

فرع: يشترط في الفريضة الاستقرار والاستقبال وتام الأركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد، فلو صلاها في هودج على دابة واقفة أو سرير يحمله رجال^(٧) أو في الأرجوحة أو الزورق الجاري صححت، ولو صلى مندورة أو صلاة جنازة على الراحلة لم يجز، والمصلوب والغريق ونحوه يصلي حيث توجه ويعيد.

فصل: النافلة وصلاة من لم يرج جماعة داخل الكعبة أفضل، ويكفي استقبال بابها المردود، ومن وقف على سطحها أو عرصتها وهي غير مبنية وبين يديه قدر ثلثي ذراع

(١) في هامش (م): المعتبر بالصدر لا بالوجه. (٢) كالمصلوب، وسيأتي. (٣) رُبَّان: رئيس الملاحين الذي يسيّرهما.

(٤) الطريق. (٥) لانقطاع سفره. (٦) مصرفاً: معدلاً عن النجاسة. (٧) في هامش (م): ولو سائرين.

تقريباً متصل بها كشجرة نابتة وعصاً مسمرة وبقية جدار أجزأه، لا حشيش وعصاً مغروزة، وإن جمع تراها أمامه أو نزل في منخفض منها كفى، وإن وقف خارج العرصة أو على جبل أجزأه (ولو) بغير شاخص.

ولو خرج عن محاذة الكعبة ببعض بدنه بطلت^(١)، وإن امتدَّ صفٌ طويلٌ بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذة بطلت صلاتهم، ولا شك أنهم إذا بعدوا حاذوها [و] صحت صلاتهم. ولو استدبر ناسياً وطال بطلت، لا إن قصر، وإن أميل قهراً^(٢) بطلت ولو قل، ولو استقبل الحجر لم يُجزه، والفرض في القبلة إصابة العين، ولا يُستيقن الخطأ بالانحراف يمنة ويسرة مع البعد عن مكة. ومن داره بمكة ولم يتيقن الإصابة لحائل ولو طارئاً اجتهد، ولا اجتهد في محارِب المسلمين ومحارِب جادتهم^(٣) وقراهم القديمة وإن صغرت وخربت، لا خربة أمكن أن بانيها الكفار إلا تيامناً وتياسراً في غير محراب النبي ﷺ ومساجده التي صلى فيها إن ضبطن. ومن عجز عن اليقين فأخبره مقبول الرواية عن علم بالقبلة أو المحراب لم يجتهد.

ويعتمد الأعمى المحراب باللمس^(٤) ولو لم يره قبل العمى، ولا يجتهد (في القبلة) إلا بصير عارف بالأدلة كالنجوم^(٥) والقمرين، وأضعفها الرياح، وأقواها القطب، وليس له اعتماد ظن بلا علامة، فالقادر على الاجتهاد لا يقلد، وإن حصل غيم وظلمة وتعارض أدلة بل إن ضاق الوقت أو قلد غيره صلى وأعاد، والأعمى ومن لا يعرف الأدلة ويعجز عن تعلمها لبلادة يقلد عارفاً ثقة [يجتهد له] ويجزئ عبد وامرأة لا صبي، فإن قال المخبر: رأيت القطب أو الجم الغفير يصلون هكذا، فهو إخبار عن علم، فلو اختلف اثنان قلد من شاء منهما، لكن الأكمل أولى.

فرع: تعلم الأدلة عند السفر فرض عين، فلو قدر على التعلم لم يجز له التقليد، فإن ضاق الوقت فحكمه حكم مجتهد تحير، ولو صلى فريضة بالاجتهاد في القبلة أو الشوب لزمه إعادته للأخرى في القبلة لا للنافلة. فإن تغير عمل بالثاني إن ترجع ولو فيها، فإن استويا فله الخيار لا فيها، ولا ينقض الأول ولو اتحدت الصلاة وأدى إلى استقبال

(١) صلاته، وحكم الشاذروان والحجر إن استقبل الركن كالقبة في التوجه. (٢) في (م): (كرهاً).

(٣) أي: معظم طريقهم. (٤) في (م): (بالمس).

(٥) في (م): (كالنجم) وهو القطب، معروف في نبات نعش الصغرى، بين الفرقدين والجدي، ويختلف باختلاف الأقاليم؛ فأهل اليمن يجعلونه قبلتهم مما يلي الجانب الأيسر، واليوم يستعان بالبوصله ودليها أو مع المصور الجغرافي لتلك البلدة.

الجهات الأربع بصلاة واحدة، وهذا إذا ظنَّ الصوابَ مقارناً وإلا بطلت. وإن طرأ على المجتهد في أثناء الصلاة شكٌ لم يؤثر، وإذا علم خطأه أو خطأ مَنْ قلَّده الأعمى بعد الصلاة أو في أثناءها بطلت إن تعيَّن الخطأ وأعاد وإن لم يتبين الصواب^(١). وإن اجتهد اثنان وصلى أحدهما بالآخر فتغيَّر اجتهدا واحداً منهما لزمه الانحراف، وينوي المأموم المفارقة وذلك عذرٌ وإن اختلفا تيامناً وتياسراً. ولو قال مجتهدٌ للمقلِّد وهو في الصلاة: أخطأ بك فلانٌ وهو أعرفُ عنده أو قال له: أنت على الخطأ قطعاً تحول إن بان الصوابُ مقارناً، وإلا بطلت. ولو قيل لأعمى: صلاتك إلى الشمس وهو يعلم أن قبلته غيرها استأنف^(٢)، وإن أبصر في أثناءها وعلم أنه على الإصابة أتمها، أو على الخطأ أو تردَّد بطلت، وإن ظنَّ الصوابَ غيرها انحرف.

الباب الرابع: في صفة الصلاة

وهي تشتمل على أركانٍ وسننٍ، فمنها الأبعادُ تجبر بالسجود، وهي ستة:

- ١- القنوتُ الراتبُ، و٢- قيامه، و٣- التشهدُ الأولُ، و٤- جلوسه، و٥- الصلاة على النبي ﷺ فيه، و٦-: على الآل في الأخير.

وأركانها سبعة عشر:

الأول: النية، وتجب مقارنتها للتكبير [ق]، فلو عزبت قبل تمامها لم تصح، ولا يجب استصحابها، فإن نوى الخروج من الصلاة أو تردَّد في أن يخرج أو يستمر بطلت بخلاف الصوم والحج [والاعتكاف]^(٣). ولا أثر للوساوس الطارقة للفكر بلا اختيار، فقد يقع مثلها في الإيمان بالله تعالى ولا مبالاة به، فإن علَّق الخروج من الصلاة بحصول شيء بطلت في الحال ولو لم يقطع بحصوله. ولو شك هل أتى بكمال^(٤) النية، أو هل نوى ظهراً أو عصراً فإن تذكر بعد طول زمانٍ أو بعد إتيانه بركنٍ ولو قولياً كالقراءة بطلت أو قبلهما^(٥) فلا. وإن قنت في سنة الفجر ظاناً أنها الصبح وأطال أو أتى بركنٍ ثم تذكر بطلت، وكذا لو شك في الطهارة وهو جالسٌ فقام إلى الثالثة ثم تذكرها^(٦)، لا إن قام ليتوضأ.

(١) لأنه يتقن الخطأ فيما يأمن مثله في الإعادة، كالحاكم يحكم باجتهاده ثم يجد النص بخلافه.

(٢) لبطان تقليد الأول، وفي (م): (غيره). (٣) وكذا الوضوء؛ لأنها أضيق باباً من الأربعة فتأثرها باختلال النية أشد.

(٤) في الشرح: (بتمام). (٥) أي: طول الزمان وإتيانه بركن. (٦) أي: الطهارة.

فرع: تجبُ نيةُ فعلِ الصلاةِ وتعيينُها كالظهر والعصرِ فلو اقتصَرَ على فرضِ الوقتِ أو صَلَّى الجمعةَ بنيةَ الظهرِ أو المقصورة أو عكسه لم يجزِهِ.
 وتشترطُ نيةُ الفرضيةِ وإن كان صبيّاً، فيُحْضِرُ المصلّي ذلكَ في ذهنِهِ [و] يقصدهُ،
 ولينبُوْ إضافةً إلى الله تعالى وكونُها أداءً أو قضاءً وعددَ الركعاتِ فلو لم ينبو ذلكَ صحَّتْ.
 لكن لو غيّرَ العددَ^(١) بطلتْ. ولو ظنَّ خروجَ الوقتِ فصلاًها قضاءً أو عكسه أجزأهُ.
 ويجبُ تعيينُ الرواتبِ والسننِ بالإضافةِ إلا الوترَ فلا يضافُ إلى العشاءِ، وينوي بجميعِهِ الوترَ، أو يتخيّرُ فيما سوى الأخيرةِ بينَ صلاةِ الليلِ ومقدمةِ الوترِ وسنتِهِ،
 وتكفي^(٢) نيةُ الصلاةِ في النوافلِ المطلقةِ، والصوابُ: أنْ نيةُ النفلِ لا تجبُ في الجميعِ،
 ويستحبُّ النطقُ مع النيةِ^(٣)، فإن نوى الظهرَ وجرى على لسانِهِ العصرَ لم يضرَّ، وإن عَقَّبَ النيةَ بأن شاء الله، أو نواها وقصدَ التبركَّ، أو أنه واقعٌ بالمشيئةِ لم يضرَّ، أو التعليقَ بطلتْ.
 وإذا قلبَ الصلاةَ صلاةً أخرى أو أحرمَ القادرُ بالفرضِ قاعداً أو قبلَ الوقتِ عالماً بلا عذرٍ بطلتْ ولم تنقلبْ نفلاً. فإن كان معذوراً كمن ظنَّ دخولَ الوقتِ فأحرمَ أو قلبه^(٤) ليدركَ جماعةً وهو منفردٌ فسَلَّمَ من ركعتينِ، أو ركعَ المسبوقَ قبلَ إتمامِ التكبيرِ جاهلاً انقلبتْ نفلاً.
 وإن قالَ لِإنسانٍ: صلِّ فرضكَ ولكَ عليّ دينارٌ فصلّي أجزأتُهُ، وكذا لو نوى الصلاةَ ودفعَ الغريمَ لا الفرضَ والنفلَ.
 الثاني: تكبيرةُ الإحرامِ، ولفظُها متعيّنٌ فإن عكسَها بطلتْ، ولو قالَ: اللهُ الأكبرُ أو ألحقَها بأوصافٍ لم يضرَّ وكذا إن تخلّلتْ وقصرتْ كقوله: اللهُ عزَّ وجلَّ أكبرُ لا إن طالَتْ، أو طالَ سكتهُ^(٥) بين كلمتي التكبيرِ أو زاد حرفاً فيه يغيّرُ المعنى^(٦) أو واواً بينهما.
 ويجبُ أن يكبرَ قائماً، ويسمعَ نفسه، ويستحبُّ أن لا يقصرهُ ولا يمططهُ، وقصرهُ أولى، ويجهرُ بالتكبيراتِ الإمام لا غيره، ولا يجزئُهُ بالعجميةِ، وعليه التعلُّمُ ولو بالرحلةِ، فإن ضاقَ الوقتُ عنه بلا تفريطٍ ترجمَ بأي لغةٍ ولا إعادة، وإن فرطَ أعادَ.

(١) في الشرح: (عين عددًا أو أخطأ العدد). (٢) في (ق): (تكفيه). (٣) قبيل التكبير سراً. (٤) نفلاً مطلقاً.

(٥) بالإضافة إلى هاء الضمير من سكت سكتاً وسكوتاً وسكاتاً. وفي (ق): (بسكته)، وفي نسخة: (سكوتة) اهـ. شرح.

(٦) وذلك كمدِّ همزة الله، أو إضافة ألف بعد الباء من أكبر.

والأخرسُ يحرِّكُ لسانَهُ وفمَهُ قدرَ إمكانِهِ، وإن كَبُرَ للإِحرامِ تكبيراتٍ ناوياً بِهِ الافتتاحَ دخلَ في الصلَاةِ بالأوتارِ وخرجَ بالأشْفاعِ إن لم ينوِ بينهما خروجاً أو افتتاحاً، وإن لم ينوِ بغيرِ الأولى شيئاً لم يضرَّ.

فرع: وسُنَّ رَفْعُ يَدَيْهِ ولو مضطجعاً مع التكبيرِ مستقبلاً بكفيه كاشفاً لهما مفرقاً أصابعَهُ وسطاً حتَّى يحاذيَ بأطرافِهما أعلى أذنيه، وبإبهاميه شحمتيهما، وبكفيه منكبیه، فإذا لم يمكنَ الرَفْعُ إلا بزيادةٍ أو نقصٍ^(١) [أتى بالممكن، أو أمكنا فبالزائد]^(٢). وأقطعُ الكفينِ يرفعُ ساعديه، والمرفقينِ عضديه، وإن قرَنَ الرَفْعَ بالتكبيرِ في الابتداء كفى ولو لم ينتهيا معاً، فإن تركَهُ أتى بِهِ في أثنائِهِ لا بعده، وردُّهُما من^(٣) تحتِ الصدرِ أولى من الإرسالِ، ويقبضُ بكفِّهِ اليمنى كوعَ اليُسرى وبعضُ الساعِدِ باسطاً أصابعها في عرضِ المِفْصَلِ، أو ناشراً لها صوبَ الساعِدِ، ويضعُهما بينِ السُرَّةِ والصدرِ.

الثالثُ: القيامُ أو بدلُهُ، وشرطُهُ: نصبُ فقارِ الظهرِ لا الرقبةَ، فلو استندَ [إلى شيءٍ] أجزاءً - ولو تحاملاً عليه - وكرةً، وإن كانَ بحيثُ يرفعُ قدميه إن شاء أو انحنى قريباً من حدِّ الركوع أو على أحدِ جنبیه لم يصحَّ، ولو قدرَ العاجزُ على القيامِ متكئاً أو على ركبتيه أو على النهوضِ بأجرةٍ مثل وجدها لزمه.

ولو تقوَّسَ ظهره كالراعي أجزاءً قيامه، ويزيدُ للركوع انحناءً إن قدرَ، وإن عجزَ عن الركوع والسجودِ فعلَ الممكنِ، ثمَّ أوماً بهما قائماً، ومَن قدرَ على القيامِ أو الاضطجاعِ فقط قامَ وأوماً بالركوع والسجودِ إمكانه، وتشهَّد قائماً ولا يضطجعُ.

ويكرهُ للصحيحِ القيامُ على رجلٍ، وإصاقي القدمينِ، وتقديمُ إحداهما. ونُدبُ التفريقِ بينهما، والتطويلُ في القيامِ، ثمَّ في السجودِ، ثمَّ في الركوعِ أفضلُ، ولو طوَّلَ فالكلُّ فرضٌ، وكذا مسحُ جميعِ الرأسِ، وإخراجُ بعيرٍ^(٤) في الخمسِ. فرع: لو شقَّ عليه القيامُ مشقَّةً شديدةً قعدَ كيف شاء، ومفترشاً أفضلُ، والإقعاءُ مكروهٌ، وحاذى في ركوعِهِ بجبهته قدامَ ركبتيه، والأكملُ موضعَ سجودِهِ ولا ينقصُ ثوابُهُ.

وإن خافَ رقيبُ الغزاةِ أو الكمينِ رؤيةَ عدوٍّ صلُّوا قعوداً ثمَّ أعادوا، لا إن خافوا قصدهم. وإن شرعَ في السورة بعدَ الفاتحةِ ثمَّ عجزَ قعدَ، ولا يكلفُ قطعُها [ليركع]، ولا تركُ جماعةٍ و[إن كان] التركُ^(٥) فيهما أحبُّ.

(١) في (م): (فليرده). (٢) لأنه المأمور به. (٣) بمعنى (إلى) كما في الشرح. (٤) بدل الشاة في فرض زكاتها.

(٥) للقراءة والجماعة.

فرع: لو نالهُ من القعودِ تلكَ المشقةَ اضطجعَ مستقبلاً، وعلى الأيمنَ أفضلُ، ثمَّ مستلقياً كالمحتضِرِ ورأسُهُ أرفعُ، ويركعُ ويسجدُ، فإنَّ قدرَ المصلِّي على الركوعِ فقط كرَّره للِسجودِ، ومَن قدرَ على زيادةٍ [على] أكملَ الركوعَ تعينتُ للِسجودِ.

ولو عجزَ إلا أن يسجدَ بمقدِّمِ رأسِهِ أو صدَّغِهِ وكان بذلكَ أقربَ [لجبهتهِ] إلى الأرضِ وجبَ. فإن عجزَ أو ماً برأسِهِ، والسجودُ أخفضُ، فإن عجزَ فبطرفِهِ^(١) فإن عجزَ أجراها على قلبهِ بسننها ولا تسقط عنه وعقله ثابتٌ.

فرع: لو خافَ العمى إلا مستلقياً صَلَّى كذلك، ومن قدرَ في أثنائِها على القيامِ أو القعودِ أو عجزَ عنه أتى بالمقدورِ، وبنى على قراءتِهِ وتستحبُّ إعادتها، ولا تجزئ^(٢) في نهوضِهِ، وتجبُ في هوي العاجزِ، وإن قدرَ بعدها وجبَ قيامٌ بلا طمأنينةٍ ليركعَ منه، أو في الركوعِ قبلَ الطمأنينةِ [ارتفعَ لها إلى حدِّ الركوعِ، فإن انتصبَ بطلتْ صلاتُهُ، أو في الاعتدالِ قبلَ الطمأنينةِ] قامَ واطمأنَّ، وكذا بعدها إن أرادَ قنوتاً، وإلا فلا. وإن قنَتَ قاعداً بطلتْ.

فرع: للقادرِ فعلُ غيرِ الفرائضِ قاعداً ولو عيداً بنصفِ ثوابِ القائمِ^(٣)، ولو اضطجعَ وركعَ وسجدَ جازاً، لا إن أوماً.

فصل: وليأتِ عُقِبَ التكبيرِ بدعاءِ الاستفتاحِ - لا من خافَ فَوَتْ القراءةِ أو فواتِ الوقتِ أو أدركَ إمامَهُ قاعداً إلا أن يسلمَ قبلَ قعودِهِ، ولا في صلاةِ جنازةٍ - وهو: «وجَّهتُ وجهي» إلى آخره، وليقلَّ آخره: «وأنا من المسلمين»، ويبادرُ به المأمومُ لسمعِ القراءةِ، ويزيدُ المنفردُ ومن علِمَ رضا مقتدٍ به: «اللهم أنتَ الملكُ» إلى آخره كما في الأصل^(٤)، ثمَّ يتعوذُ سرّاً في كلِّ ركعةٍ والأولى أكذُ، وإن تعوَّذَ قبلَ استفتاحِ لم يتدارك^(٥)، فإن فعلَ صحَّتْ، أو أمَّنَ [مسبوقٌ] مع إمامِهِ تداركُهُ.

الرابعُ: قراءةُ الفاتحةِ، في قيامٍ كلِّ ركعةٍ أو بدله، يجهرُ بها في الصبحِ والأوليينِ^(٦) من المغربِ والعشاءِ ولا يتداركُ، والمسبوقُ يتحمَّلُها عنه الإمامُ، ويسرُّ بها المأمومُ بحيثُ يسمعُ السميعُ نفسه، ويسكتُ له الإمامُ بعدَ التأمينِ قدرَ قراءتها، والبسملةُ آيةٌ منها

(١) أي يصره. (٢) يعني القراءة. (٣) لخبر البخاري عن عمران: «مَن صَلَّى قائماً فهو أفضلُ، ومَن صَلَّى قاعداً فله نصفُ أجرِ القائمِ، ومَن صَلَّى نائماً فله نصفُ أجرِ القاعدِ» النائم: المضطجع على جنب. (٤) وتامه: «لا إله إلا أنت، سبحانك وبحمدك، أنتَ ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك» رواه مسلم (٧٧١) عن عليٍّ. (٥) لفوات محلِّه. (٦) في النسختين: (الأولتين).

ومن كل سورةٍ إلا ﴿بَرَاءَةٌ﴾.

فرع: لو خففَ حرفاً مشدداً من الفاتحةِ أو أبدلَ به كظاءٍ بضادٍ بطلتْ قراءتهُ، وإن لحنَ فغَيَّرَ المعنى كضمِّ تاءٍ ﴿أَنعَمْتُ﴾ أو كسرِها فإن تعمدَ بطلتْ صلاتُهُ وإلا فقراءتُهُ. ولغيرِ القراءاتِ السبعِ^(١) حكمُ اللحنِ، ويجبُ ترتيبُ الفاتحةِ، فإن تركَهُ عامداً ولم يغيِّرِ المعنى استأنفَ القراءةَ، أو ساهياً ولم يطلُ بنى.

ولا يجبُ ترتيبُ التشهدِ، فإن أخلَّ بمعناه^(٢) لم يجزه وبطلتْ إن تعمدَ. فروع: تجبُ موالاةُ الفاتحةِ ولا تضرُّ نيةُ قطعِ القراءةِ، فإن سكتَ يسيراً مع نيةٍ قطعِها أو طويلاً يزيد على سكتةِ الاستراحةِ^(٣) استأنفَ القراءةَ، وكذا إن أتى في أثنائها بذكرٍ وإن قلَّ أو آيةٍ أخرى عامداً^(٤)، ولا يقطعُها^(٥) مستحبٌّ فيها ك: التأمينِ والفتحِ على الإمامِ والسجودِ لتلاوتهِ، وسؤالِ الرحمةِ، والاستعاذةِ من العذابِ بقراءةِ آيتها.

فإن عطسَ فحمدَ استأنفَ، ونسيانُ موالاةِ الفاتحةِ لا الفاتحةِ عذرٌ، وإن شكَّ هل تركَ حرفاً بعدَ تمامِها لم يؤثِّرْ، أو قبلَهُ أو هل قرأها استأنفَ. ويجبُ التوصلُ إلى تعلُّمِها حتَّى بشراءِ مُصحفٍ أو استعارتهِ، أو سراجٍ في ظلمةٍ، فإن تركَ أعاد كلَّ صلاةٍ صلاتها بلا قراءةٍ بعدَ القدرةِ^(٦)، ولو لم يمكنهُ قرأ قدرَ حروفِ الفاتحةِ سبعِ آياتٍ فأكثرَ ولو تفرقتْ إن أفادت معنى منظوماً.

ولو عجزَ أتى بقدرها ذكراً كتسبيحٍ وتهليلٍ ونحوه، وفي الدعاءِ المحضِ ترددٌ^(٧). فإن عجزَ فسكوتاً، ولا يشترطُ قصدُ البدليةِ، بل يشترطُ أن لا يقصدَ غيرها، فلو أتى بدعاءٍ الاستفتاحِ ولم يقصدَهُ اعتدَّ به بدلاً. ولو عرفَ بعضَ الفاتحةِ أتى ببدلِ البعضِ موضعهُ، أو: آيةً من غيرها أتى بها ثم بالذكر، فإن لم يعرفَ بدله كرَّره. ولو قدر على الفاتحةِ في أثناءِ البدلِ [لم يجزه البدلُ] وأتى بها، أو بعده وقبل الركوعِ أجزأه.

ويستحبُّ لقارئها أن يقول: «آمين»^(٨)، وحسنُ أن يزيد: ربَّ العالمين، بمدٍّ^(٩) أو قصرٍ

(١) أصحاب القراءات السبع هم: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وحمزة، وكذا حكم باقي العشرة وهم: أبو جعفر، ويعقوب، وخلف؛ لما رجَّحه وارتضاه ابن الجزري في «النشر» ونقله عن السبكي.

(٢) في (م) و(ق): (معناه). (٣) لتنفس أو سعال أو إعياء فإنه لا يؤثِّر؛ لأنه معذور. (٤) من غير الفاتحة لإشعاره بالإعراض ولتغيير النظم بلا عذر، بخلافه مع النسيان. (٥) أي: الفاتحة. (٦) أي: عليها لتقصيره. (٧) الأشبه أجزاء دعاء أخروي. (٨) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «إذا أمَّن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه». (٩) وهو الألفصح وحكي مع الإمالة.

بلا تشديد، فلو شددَ لم تبطل، وأن يفصلَ بينها وبينَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فيجهرُ بها في الجهريةِ حتَّى المأمومُ، ويقارِنُ^(١) تأمينُهُ تأمينَ^(٢) الإمام، فإن فاتهُ أتى به عقبهُ، ما لم يشتغل بغيرهِ.

فرع: يستحبُّ قراءةُ شيءٍ (من القرآن) بعدَ الفاتحةِ في الصبحِ والأولين من غيرها، فلو أعادَ الفاتحةَ أو قدَّمَ السورةَ لم يجزِهِ. وسورةٌ كاملةٌ أفضلُ من قدرِها^(٣)، وتكون الأولى أطولَ وأسبقَ. ويقرأُ في الصبحِ من طَوَالِ المَفْصَلِ^(٤)، وفي الظهرِ قريباً منه، وفي العصرِ والعشاءِ من أوساطهِ، وفي المغربِ من قِصارهِ، ويقرأُ في صبحِ الجمعةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾ [السجدة]، وفي الثانيةِ: ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الدهر] ويستمعُ المأموم ولو لم يسمعه قراها.

وتجهر المرأةُ والخنثى حيث لا يسمعُ أجنبيٌّ، وفي نوافل الليلِ المطلقةِ يتوسَّطُ بين الإسرارِ والجهرِ إن لم يشوَّش على نائم أو مصلٍّ، ويجهرُ بالتراويجِ.

فرع: فإن قرأَ آيةَ رحمةٍ سألها، أو عذابٍ استعاذَ، أو تسييحٍ سبح، أو مثلَ تفكيرٍ، أو كآخرِ ﴿وَالَّذِينَ﴾^(٥) قال: «بلى وأنا على ذلك من الشاهدين»^(٦)، وكقوله: ﴿فَأَيُّ حَدِيثٍ بَعَدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] «أما بالله»^(٧)، وكذا المأمومُ وغيرُ المصلِّي.

وفيفصلِ القراءةَ عن تكبيرهِ قبلَها وبعدها بسكتةٍ^(٨).

الخامسُ والسادسُ: الركوعُ وطمأنينتهُ، وأقلُّهُ: انحناءٌ خالصٌ لا انحناسٌ فيه يوصلُ يدي المعتدلِ ركبتيهِ، فإن عجزَ إلا بمعينٍ أو انحناءٍ على الشَّقِّ لزمهُ، والعاجزُ ينحني قدرَ إمكانِهِ، فإن عجزَ أوماً ثمَّ يطمئنُّ.

وأقلُّهُ: أن تستقرَّ أعضاؤه راکعاً، بحيث يفصل هويهِ عن ارتفاعِهِ، ولا تقومُ زيادةُ الهوي مقامها. ولو هوى بسجودِ تلاوةٍ ثمَّ بدا له فجعله ركوعاً لم يجزِهِ^(٩)، بل ينتصبُ ليركعَ.

وأكملُهُ: أن ينحني حتَّى يستويَ ظهرُهُ و[عنقُهُ] كالصفحةِ، ولا يشني ركبتيهِ، ويأخذهُما بكفيهِ، ويوجَّهُ أصابعَهُما للقبلةِ متفرقةً، ويُجافي الرجلُ مرفقيهِ، وتضمُّ المرأةُ والخنثى.

(١) في (م): (يقرن). (٢) في (م): (بتأمين). (٣) في حاشية (م): وكذا من أطول منها. (٤) جاء فوقها في (م): ك: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾ و: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ و: ﴿الْزَمْنَ﴾ ولو قرأ بقصاره فيكون خارجاً عن السنة ك: ﴿وَالَّذِينَ وَضَعَهَا﴾، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْنُ﴾. (٥) والمراد قوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ لِمَنْ يَكِينُ﴾ [التين: ٨]. (٦) رواه أبو داود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة، وفيه زيادة: «وَمَنْ قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَسْدٍ...﴾ [القيامة: ٤٠] فليقل: أما بالله». (٧) رواه ابن أبي داود كما في «التبيان» (٢٩١). (٨) لا رواه عن سمرة أبو داود (٧٧٧) وإلى (٧٨٠)، والترمذي (٢٥١)، وابن ماجه (٨٤٤) في ذلك. (٩) لأنه لم يقصده.

فيتبدى بالتكبير أول هويّه رافعاً يديه كما تقدّم وهو قائم، ويمدّه إلى الانتهاء فيه وفي سائر الانتقالات، لئلا يخلو جزء من الذكر.

ويقتصر الإمام على: «سبحان ربي العظيم وبحمده»^(١) ثلاثاً، ويأتي المنفرد وإمام من رضي بإقاي الذكر^(٢) وهو معروف. وتكره القراءة فيه وفي السجود^(٣)، والذكر في موضعه أفضل. والأقطع ونحوه لا يوصل يديه ركبتيه حفظاً لهيئة الركوع، بل يرسلهما^(٤)، أو^(٥): واحدة إن سلمت الأخرى، ويحصل الذكر بتسيحة.

السابع والثامن: الاعتدال وطمأنينته، وليس مقصوداً في نفسه بل للعود إلى ما كان فلا يطيله، ويطمئن كما سبق. ولو ركع فسقط قبل الطمأنينة عاد إليه واطمأن، أو بعدها نهض معتداً، وإن سجد وشك هل تم اعتداله اعتدل، ثم يسجد^(٦).

ولو رفع رأسه خوفاً من حية لم يحسب اعتدالاً، ويستحب أن يرفع يديه كما سبق حين يرفع رأسه قائلاً: «سمع الله لمن حمده» ويجهر بها الإمام والمبلغ، فإن استوى قائماً أرسلهما، وقال كل سرّاً: «ربنا لك الحمد»، أو: «ولك الحمد»^(٧)، أو: «اللهم ربنا لك الحمد» أو: «لك الحمد ربنا» والأول أولى إلى قوله: «من شيء بعد»^(٨)، وغير الإمام يزيد: «أهل الثناء والمجد» إلى آخره^(٩)، وكذا الإمام إن رضوا وإلا كره.

ولو قال: من حمد الله سمع له^(١٠) أجزأه، ولو عجز الراكع عن الاعتدال سجد من ركوعه، فلو زال العذر قبل وضع جبهته رجع إليه، أو بعده فلا. فإن عاد جاهلاً لم تبطل، وله ترك الاعتدال من ركوع وسجود في نافلة^(١١).

(١) رواه عن حذيفة مسلم (٧٧٢)، وأبو داود (٨٧١)، والترمذي (٢٦١)، والنسائي (١١٣٣)، وابن ماجه (٨٨٨)، وليس فيها لفظ: «وبحمده» لكن رواها أبو داود (٨٦٩) عن عقبة بن عامر بإسناد حسن. (٢) وهو - ما رواه عن عليّ مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤١٩)، والنسائي (١٠٥٠) -: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، خشع لك سمعي وبصري، ومخي وعظمي وعصبي» زاد فيه أحمد (١١٩/١): «وما استقلت به قدمي لله رب العالمين»، وفي (ق): (بالذكر). (٣) لخبر مسلم (٤٧٩) عن ابن عباس: «ألا وإني فُهِيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً». (٤) إن لم تسلم معاً. (٥) يرسل. (٦) في النسختين: (سجد). (٧) رواه عن أبي هريرة وجماعة البخاري ومسلم، ومعناه: تقبل منه حمده، «ربنا لك الحمد»: استجب لنا، ولك الحمد على أن هديتنا. (٨) أخرجه عن أبي أوفى مسلم (٤٧٦). «ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد». (٩) رواه مسلم (٤٧٧) عن أبي سعيد وتماه: «أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد» أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وإنما ينفعه العمل الصالح. (١٠) في (ق): (سمعه الله).

(١١) قياساً على صلاة المضطجع مع قدرته على القيام، لكن صحح النووي في «التحقيق» عدم صحتها.

فصل: القنوتُ مستحبٌ بعدَ اعتدالِ ثانيةِ الصبحِ وأخيرةِ الوترِ في النصفِ الأخيرِ من رمضانَ، وكذا سائرُ الفرائضِ عندِ النازلةِ، وهو: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي» إلى آخره^(١).

ويسنُّ بعدهُ الصلاةُ على النبي ﷺ^(٢)، ويقول الإمام: اهْدِنَا، بلفظ الجمع، ولا تتعَيَّنُ كلماتُهُ، فلو قُتِلَ بقنوتِ عمر^(٣) فَحَسَنُ، ويؤخَرُهُ لو جَمَعَهُمَا، وفي الجميعِ يَجْهَرُ بِهِ الإمامُ لا المنفردُ، ويؤمنُ المأمومُ، وفي الثناءِ يشاركُ سرّاً أو يستمعُ، فلو لم يسمعْ قُتِلَ. ويستحبُّ رفعُ اليدينِ فيه دونَ مسحِ الوجهِ بعده، ويجزئُهُ آيةٌ فيها معنى الدعاءِ إن قصدهَ بها، ولو قُتِلَ شافعيٌّ قبلَ الركوعِ لم يجزِهِ ويعيدهُ ويسجدُ للسجودِ^(٤).

التاسعُ والعاشرُ: السجودُ وطمأنينتهُ، وأقلُّهُ: وضعُ شيءٍ مكشوفٍ من الجبهةِ لا الجبينِ على الموضعِ^(٥) بتحاملٍ وتنكيسٍ بارتفاعِ أسافلِهِ على أعاليهِ حتى يطمئنَّ. فلو أمكنَ العاجزُ السجودَ على وسادةٍ بلا تنكيسٍ لم يلزمه^(٦)، أو بتنكيسٍ لزمه، ويجبُ وضعُ جزءٍ من الركبتينِ ومن باطنِ الكفينِ وأصابعِ القدمينِ ولو مستوراً^(٧).

ولا يجوزُ السجودُ على ماتحركٍ^(٨) من ملبوسِهِ لقيامِهِ وقعودِهِ^(٩)، وإذا سجدَ على عصابةٍ جرحَ بجبهتهِ للضرورةِ لم تلزمه الإعادةُ، ويجبُ أن لا يهويَ لغيرِ السجودِ، فلو سقطَ من الاعتدالِ لزمهُ العودُ لا من الهويِّ، نعم: إن قصدَ بوضعِ الجبهةِ الاعتمادَ أعادَ السجودَ^(١٠). ولو سقطَ من الهويِّ لجنبِهِ فانقلبَ بنيةُ السجودِ أو بلا نيةٍ أو بنيتهِ و: الاستقامةُ؛ أجزأهُ، لا بنيةُ الاستقامةِ فقط، بل يجلسُ^(١١) ثمَّ يسجدُ. وإن نوى صرفه عن السجودِ بطلتْ^(١٢).

والأكملُ أن يضعَ ركبتيه، ثمَّ يديه، ثمَّ جبهتهِ وأنفه^(١٣) مكبراً من الهويِّ كما سبقَ. ولا يرفعُ اليدَ فيه، ويقولُ الإمام: «سبحانَ ربِّي الأعلى» ثلاثاً^(١٤)، ويزيدُ المنفردُ

(١) «فيمَن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولّيتي فيمن تولّيت، وبارك لي فيما أعطيت، وفي شراً قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذلُّ من واليت، تباركت ربنا وتعاليت» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بالإسناد الصحيح عن الحسنِ البسطِ رضي الله عنهما. (٢) رواه النسائي (١٧٤٦) بإسناد حسن. (٣) وهو قوله: (اللهم إنا نستعينك...) رواه البيهقي (٢/ ٢١٠ و ٢١١) وصححه موقوفاً عليه، ومرفوعاً مرسلاً. (٤) لأنه عمل عملاً في غير محلّه. (٥) أي: المسجود عليه. (٦) لفوات هيئة السجود. (٧) لخبر ابن عباس في «الصحيحين»: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين، ولا أكفّ الثياب ولا الشعر». أكفّ: أجمع وأضم. (٨) في الشرح: (متحرك). (٩) جاء فوقها في (م): نعم لو كان يده عود ونحوه فسجد عليه جاز. (١٠) لوجود الصارف. (١١) ولا يقوم. (١٢) لزيادة فعل عامداً. (١٣) أي: معاً مكشوفين لما رواه أبو داود. (١٤) رواه مسلم عن حذيفة من غير تثليث، وبه أبو داود.

والإمام إن رضوا: «اللهم لك سجدت» إلى آخره^(١)، ويكثر الدعاء فيه، ويفرق بين ركبتيه، ويجافي الرجلُ بطنه ومرفقيه عن فخذه وجنبه، وتضم المرأة والخنثى، ويضع كلُّ يديه على الأرض حذو منكبيه، رافعاً ذراعيه، ويكره بسطهما، ويلصق أصابعه وينشرهما^(٢) قبالة القبلة فيه وفي الجلسات، ويفرجها قصداً في باقي الصلاة، ويفرق بين قدميه بشبر، وينصبهما [موجهاً أصابعهما] إلى القبلة، ويخرجهما عن ذيله مكشوفتين^(٣) حيث لا خف، معتمداً على بطونهما^(٤).

ويكره للمصلي ضم شعره وثيابه لغير حاجة^(٥).

الحادي عشر والثاني عشر: الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه، فيرفع رأسه مكبراً لا بقصد غيره، ويجلس مفترشاً، ويضع يديه على فخذه قريباً من ركبتيه، مستقبلاً بأصابعه، ولا يضر انعطاف رؤوسها على الركبة. وتركهما على الأرض حواليه كإرسالهما في القيام، ويقول: «اللهم اغفر لي»^(٦) إلى آخره^(٧).

ثم يسجد الثانية كالأولى، ثم يرفع (رأسه) مكبراً، ويجلس لحظة للاستراحة مفترشاً^(٨)، ثم ينهض معتمداً على يديه^(٩)، ولا يقدم ناهضاً إحدى رجله معتمداً عليها، وجلسة الاستراحة ليست من الركعة الثانية^(١٠).

الثالث عشر والرابع عشر: التشهد الأخير والجلوس له، وهو معروف.

والسنن منه^(١١): «المباركات الصلوات الطيبات»، وأشهد الثاني، وتعريف السلام فيه أولى، ولا تستحب التسمية قبله^(١٢)، وأما الأول وجلوسه فسنة، وكيف جلس أجزأه.

والأفضل أن يتورك في الأخير، لا المسبوق حال المتابعة، و: من يريد سجوداً سهوً. ويفترش في سائر الجلسات، والافتراش: أن يجلس على بطن قدمه اليسرى وينصب اليمنى، ويضع أصابعها على الأرض موجهاً^(١٣) لها إلى القبلة. والتورك: أن

(١) رواه عن عليّ مسلم والنسائي ونماه: «وبك آمنت، ولك أسلمت، سجد وجهي للذي خلقه وصوره، وشق سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين» أي: تعالى شأنه في إبداع صنعته وحكمته. والخالقين المقدرين تقديرًا. والعرب تقول عن الصانع خالق فالعنى على هذا: أنه أتقن الصانعين، وهي منفية عن الإنسان بمعنى الإيجاد والاختراع من العدم.
(٢) في (ق): (ينشرها). (٣) في (م): (مكشوفاً). (٤) أي: القدمين، وفي الشرح: (بطونها) أي الأصابع.
(٥) الخبر ابن عباس المار. (٦) رواه عن ابن عباس أبو داود والترمذي وبقية: «وارحمني وعافني واهدني وارزقني».
(٧) وتتأدى السنة بأي دعاء كان. (٨) لخبر مالك بن الحويرث عند البخاري وفيه: (فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً). (٩) في (ق): (عليها). (١٠) بل هي فاصلة. (١١) أي: التشهد وفي (ق): (فيه) - كما جاء لفظه في رواية ابن عباس عند الشافعي ومسلم. (١٢) كما في رواية ابن عمر عند مالك والبيهقي بسند صحيح.
(١٣) في (م): (متوجهاً بها).

يُخْرِجَ يَسْرَاهُ بَهِيَّةَ الْاِفْتِرَاشِ عَنْ يَمِينِهِ، وَيُمْكِّنَ وَرَكَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَيَبْسُطُ الْيَسْرَى كَمَا سَبَقَ، وَيَقْبِضُ أَصَابِعَ الْيَمْنَى إِلَّا الْمُسَبَّحَةَ، وَيَقْبِضُ الْإِبْهَامَ بَجَنْبِهَا كَالْعَاقِدِ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ، وَيَرْفَعُ الْمُسَبَّحَةَ فِي إِثْبَاتِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ^(١)، وَلَا يَحْرُكُهَا، فَإِنْ حَرَّكَ لَمْ تَبْطُلْ، فَإِنْ قَطَعْتَ لَمْ يَشْرَ بِالْيَسْرَى، بَلْ يَكْرَهُ.

الخامسَ عشرَ: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَخِيرِ، وَهِيَ فِي الْأَوَّلِ وَعَلَى الْآلِ فِي الْأَخِيرَةِ سَنَةً^(٢)، وَأَقْلَاهَا^(٣): اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَنَحْوِهِ، وَفِي الْآلِ: وَآلِهِ، وَالْأَكْمَلُ مَعْرُوفٌ. وَإِنْ تَشَهَّدَ (الْمُصَلِّي) بِمَا رَوَاهُ عُمَرُ^(٤)، أَوْ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٥) فَحَسَنٌ.

وَيَسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا^(٦) بِمَا شَاءَ، وَبِمَا^(٧) يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرَةِ أَفْضَلُ، وَالدُّعَاءُ الْمَأْثُورُ أَفْضَلُ، وَلِيَكُنْ أَقْلٌ مِنَ التَّشْهَدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

وَيَكْرَهُ لِلْإِمَامِ تَطْوِيلُهُ، وَأَنْ يَزَادَ فِي الْأَوَّلِ [عَلَى] الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ طَوَّلَهُ لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ يَسْجُدَ لِلسَّهْوِ.

فِرْعَ: الْعَاجِزُ عَنِ التَّشْهَدِ وَالتَّصْلِيَةِ وَكَذَا سَائِرِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ وَأَدْعِيَتِهَا الْمَأْثُورَةُ يَتَرَجَّمُ عَنْهَا بِالْعَجْمِيَّةِ، فَإِنْ تَرَجَّمَ (بَهَا) قَادِرًا بَطَلَتْ، وَتَبْطُلُ بَدْعَاءُ مُخْتَرَعٌ بِالْعَجْمِيَّةِ. فَإِنْ فَرَّغَ مِنَ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ قَامَ مَكْبَرًا وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَصَحَّحَ النَّوَاوِيُّ اسْتِحْبَابَهُ^(٨).

السادسَ عشرَ: السَّلَامُ، وَأَقْلَهُ - أَنْ يَقُولَ قَاعِدًا - بَعْدَ التَّشْهَدِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَلَوْ نَكَّرَهُ لَمْ يَجْزِهِ، وَلَوْ عَكَّسَهُ أَجْزَأُهُ، وَكَرَهُ. فَإِنْ قَالَ: سَلَامِي أَوْ سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَوْ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ عَمْدًا بَطَلَتْ، أَوْ عَلَيْهِمْ لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ يَجْزِهِ.

وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَنْوِيَ بِالسَّلَامِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينُ غَيْرِ صَلَاتِهِ^(٩). وَأَنْ يَزِيدَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَأَنْ يَسَلِّمَ ثَانِيَةً، الْأُولَى يَمِينًا، وَالْآخِرَى يَسَارًا، يَبْتَدِئُ بِالسَّلَامِ مُسْتَقْبَلًا، ثُمَّ يَلْتَفِتُ حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْوَاحِدَ^(١٠)، وَيَتِمُّهُ بِتَمَامِ الْاِلْتِفَاتِ، وَيَنْوِيَ السَّلَامَ

(١) يعني عند بلوغه همزة إلا الله. (٢) من الأبعاد. (٣) في النسختين: (وأقله). (٤) كما في «الموطأ» (١/٩٠)، والبيهقي (١٤٤/٢) بأسانيد صحيحة: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». (٥) «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». (٦) (ق): (بعده). (٧) في النسختين: (ما). (٨) لثبوته عنه ﷺ في «صحيح البخاري» وغيره. (٩) أي: خطأ. (١٠) في (م): (خد واحد).

على من التفت إليه من ملائكة ومسلمي إنس وجنّ، والردّ على من سلّم عليه وعلى الإمام حين يلتفت جهته، وإن كان خلفه فبالأولى أولى..

السابع عشر: الترتيب، كما ذكرناه.

ويستحبّ (للمصلّي) أن يذكر الله بعد السلام ويدعو سرّاً، ويجهرُ إمامٌ يريدُ تعليمَ مأمومين^(١)، ويفصلُ النافلة بانتقالٍ إلى بيته^(٢)، ثمّ إلى موضعٍ آخر، ثمّ ينصرفُ بعد انصرافِ النساءِ صوبَ حاجتهِ وإلاّ فيميناً.

وللمأموّم تأخيرُ السلام، وتطويلُ الدعاء بعد سلام إمامه.

و[يستحبّ] الإتيان بالتسليمِ الثانية، وإن تركها إمامه.

ويستحبّ الخشوعُ، ونظرٌ موضعَ سجوده في الصلاة، والدخولُ فيها بنشاطٍ وفراغٍ قلب، ولا يكره أن يغمضَ عينيه إن لم يخفُ ضرراً.

فرع: لو قضى جهريّةً ما بين طلوع الشمسِ إلى غروبها أسراً، وبعبكسه يجهر^(٣)، ويجبُ قضاءُ فوائتِ الفرائضِ^(٤).

ويستحبّ ترتيبها وتقديمها على حاضرةٍ لم يخفُ فوائتها، لا فواتِ جماعتها، بل يصليّ منفرداً.

ويقطعُ فائتةً لحاضرةٍ ضاق وقتها، لا حاضرةً لفائتة، بل يتمّها، ثمّ يصليّ الفائتة، ويستحبّ إعادةُ الحاضرة إن اتسع.

ولو علم أن فوائتَهُ لا تنقصُ عن عشرٍ، ولا تزيدُ عن عشرينَ لزمهُ العشرون^(٥).

ولو جهلَ كونَ الصلاةِ أو صلاته أو الوضوءِ فرضاً، أو علمَ أن فيها فرائضَ وسنناً ولم يميزَ لم يصحّ.

ونقلَ عن الغزالي: أن من لم يميّزَ فرضَ الصلاة من سننها^(٦) تصحّ صلاته بشرط أن لا يقصدَ النفلَ بالفرض، واختاره النواوي. ولو اعتقد أن جميعَ أفعالها فرضٌ صحّت^(٧).

(١) فإذا تعلموا أسراً. ويستحب أن يقبل عليهم في الذكر والدعاء، والأفضل جعل يمينه إليهم ويساره إلى الحراب كالطائف بالبيت. (٢) لخبر «الصحيحين» عن ابن عمر: «صلوا في بيوتكم...». (٣) لاقطاع القدوة بسلامه. (٤) لأن العبرة بوقت القضاء. (٥) لخبر الشيخين عن أنس: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها...». (٦) ليبراً يقيناً. (٧) من العامة. (٨) ولا يؤثر ذلك.

الباب الخامس: في شروط الصلاة (وموانعها) ^(١)، وهي ثمانية

(الأوّل): الاستقبال، و(الثاني): الوقت.

و(الثالث) ^(٢): طهارة الحدث، فتبطل بغير الدائم وإن سبقه بلا اختيار، كمن تنجس ثوبه، أو تخرق خفه، أو أبعدت الريح ثوبه بلا تقصير؛ فإن نحى النجاسة أو رد الثوب فوراً لم ^(٣) يضر، وإن نحّاها بكمه بطلت، أو بعود فوجّهان ^(٤)، ويستحب لمن أحدث أن يأخذ بأنفه ثم ينصرف، ولو فصد ^(٥) فنزل ^(٦) الدم ولم يلوّث بشرته لم تبطل.

الرابع: طهارة النجس، فإن تنجس ثوبه بما لا يعفى عنه، ولم يجد ماءً وجب قطع موضعها، إن لم تنقص قيمته أكثر من أجرة الثوب. وإن جهل مكانها من جميع البدن أو الثوب غسل الجميع، أو ما يراه من بدنه إن علم برؤيته. ومن مسّ بعضه رطباً لم ينجس، ولو شق الثوب نصفين لم يجز التحري، وإن غسل نصفه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما جاوره طهر، ولو اقتصر عليه دون المجاور فالمنتصف نجس من النجس، مجتنب من المتنجس. وإن وقعت النجاسة في موضع ضيق كالبساط والبيت ^(٧) وأشكل وجب غسله، أو واسع كالصحراء اجتهد، ولو تنجس أحد كمي القميص أو إحدى يديه وأشكل فغسل أحدهما بالاجتهاد وصلى لم تصح صلاته. لا إن فصله قبل التحري، وإن اشتبه ثوبان فغسل أحدهما بالاجتهاد فله الصلاة فيهما ولو جمعهما عليه. ولو تحير اجتنبهما، فلو لم يجد غيرهما ولا ماء صلى عرياناً ^(٨)، وأعاد ^(٩).

فصل: تبطل صلاة من لاقى ثوبه أو بدنه نجساً مطلقاً، وكذا محموله ولو لم يتحرك بحركته، كمن قبض على حبل متصل بميتة، أو مشدود بكلب ولو بساجوره، أو بدابة ^(١٠)، أو سفينة تنجر بجره يحملان نجساً، لا إن وضع الحبل تحت قدمه.

فرع: لو جبر عظمه بعظم نجس لا يصلح غيره جاز، وإن جبره وثم طاهر يصلح حرم، وأجبر على نزع إن لم يخف ضرراً يبيح التيمم ولو اكتسى ^(١١) لحماً ^(١٢)، ولا

(١) الشرط لغة: ما يقرر ليلتزم، واصطلاحاً: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. والمانع لغة: الحائل، واصطلاحاً: ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته، مثاله الكلام في الصلاة.
(٢) هذه الكلمات: الأول والثاني والثالث من «الأسنى». (٣) في (ق): (لا إن رده أو نحى نجاسة يابسة). (٤) الأرجح البطلان. (٥) يقال: فصد المريض إذا أخرج مقداراً من دم وريده بقصد العلاج. (٦) كذا الشرح، وفي السختين: (قَنَزَ).
(٧) أي: الصغيرين. (٨) للضرورة. (٩) لتقصيره في تعيين الثوب الطاهر. (١٠) الساجور: خشبة توضع في عنق الكلب. وفي (ق): (أو مشدود بساجور كلب أو بذاته). (١١) في (ق): (ولا أكسى). (١٢) في (م): (لحمه).

مبالاةً بألمه وتبطلُ صلاتُهُ معه، وإن مات لم ينزع وإن خاف الضررَ صحتْ صلاتُهُ. وفي صحة إمامتِهِ وجهان^(١).

وإن خاطَ جرحُهُ، أو داوَاهُ بنجسٍ فكالجبرِ بعظمِ نجسٍ، وكذا الوشم^(٢)، وهو حرامٌ يتنجسُ فيه الصدأُ بالغرزِ فتجبُ إزالته ما لم يخف^(٣).

وإن غسلَ شاربَ الخمرِ فمُ صحتْ صلاتُهُ، ويجبُ أن يتقيَّأه، ويظهرُ بالتطهيرِ ظاهرُ خُفِّ خُرَزَ شعرِ الخنزيرِ، ويُعفى عن باطنِهِ، لعمومِ البلوى، فتصحُّ الصلاةُ فيه.

فرع: وصلُّ الشعرِ بشعرِ نجسٍ أو شعرِ آدميٍّ حرامٌ، وكذا شعرُ غيرِهِما وتجيدهُ، ووشرُ^(٤) الأسنانِ، والخضابُ^(٥) بالسوادِ، وتحميمُ الوجنةِ وتطريفُ الأصابعِ إلا بإذن^(٦) زوجٍ أو سيِّدٍ. ويحرمُ التميمصُ، وهو الأخذُ من شعرِ الوجهِ والحاجبِ، والنتفُ للشيبِ مكروهٌ، وللحيةِ المرأةِ وشاربِها مستحبٌ، كخضبِ الشيبِ بالحناءِ، وكفي المرأةِ وقدميها تعميمًا، ولا بأسُ بتصفيفِ شعرِها.

فرع: وإن صلى على بساطٍ أو سريرٍ في طرفِهِ أو تحتِ قوائمه نجاسةً لم يضرَّ. ولو سجدَ على طاهرٍ وصدْرُهُ محاذٍ للنجاسةِ لم تبطلْ، وكراهةُ. وإن فرشَ ثوباً مهلهلاً على نجاسةٍ وماسَّتهُ بطلتْ، أو على ثوبٍ حريرٍ ففي بقاءِ التحريمِ وجهان^(٧).

فرع: تكرهُ الصلاةُ في المزبلةِ والمجزرةِ والطريقِ والحمامِ وكذا مَسْلُخُهُ، وظهرِ الكعبةِ وأعطانِ الإبلِ ومُراحِها، لا مراحِ الغنمِ، وفي المقبرةِ، ثمَّ ما كان نجساً من ذلك، كالمقبرةِ المنبوذةِ بطلتْ فيه، وإذا شكَّ في ذلك لم تبطلْ. فإن بسطَ على نجسٍ وصلى كُرهَ.

وتكرهُ الصلاةُ في الكنائسِ، والبيعِ، والحشوشِ^(٨)، وموضعِ الخمرِ، والمكوسِ، ونحوها من المعاصي، وفي الوادي الذي نامَ فيه رسولُ الله ﷺ عن الصلاةِ، واستقبالِ القبرِ فيها^(٩).

فصل: يعفى عن أثرِ الاستجمارِ ولو عرقٍ، لا إن لاقى رطباً آخرَ، ولو حملَ المصلِّي مستجمراً، أو من عليه نجاسةٌ معفوٌ عنها، أو حيواناً متنجساً المنفذِ بطلتْ

(١) أولاهما نعم. (٢) الوشم: هو غرز الجلد بإبرة حتى يخرج الدم، ثم يذر عليه الصدأ أو النيلة ونحوهما.

(٣) ضرراً يبيح التيمم. (٤) الوشر: تحديد وترقيق الأسنان، وذلك للتغريض والتعرض للثمة فيهما.

(٥) في (م): (وخضاب الشعر). (٦) في (م): (إلا أن يأذن). (٧) الراجع بقاؤه. (٨) الأخلية.

(٩) أي: في الصلاة لخبر مسلم عن أبي مرثد: «ولا تصلوا إليها»، وكذا استقبال آدمي أو نار، أو خلف نائم أو متحدث كما في خبر ابن عباس عند أبي داود (٦٩٤).

صلاته. لكن لو دخلَ هذا الحيوانُ ماءً عُفي عنه للمشقة، وتبطلُ إن حملَ حيواناً مذبوحاً وإن غُسل^(١)، وأدمياً ميتاً، وبيضةً وعنباً في باطنهما دُمٌ وخمرٌ كقارورةٍ ختمتْ على دمٍ ولو برصاصٍ.

ويعفى عن قليل طينِ الشوارعِ النجسِ، والقليلُ ما لا ينسبُ صاحبه إلى سقطةٍ أو كبرةٍ^(٢) أو قلةٍ تحفظ^(٣).

ولا يجزئ ذلكُ خُفٌ^(٤) تنجسَ بأرضٍ، ويُعفى عن قليلِ دمِ البراغيثِ ونحوها، وونيمِ الذبابِ، وبولِ الخُفَّاشِ، ودمِ بشراتِ المرءِ وإن عصرها، ودما مِلْهُ^(٥) وقيحها وصديدها، وكذا لو كثرتْ ولو بعرقه في ملبوسه، وعن أثرِ (دم) الفصدِ والحِجامةِ، وقليلِ دمِ غيرِ الكلبِ والخنزيرِ وقيحِهِ، لا الكثيرِ في العرفِ فإن [زاد على المعفو عنه] وخشي من غسلِ الزائدِ صُلَّى وأعاد^(٦).

والقليلُ: ما يعسرُ الاحترازُ منه، ويختلفُ (ذلك) باختلافِ الأوقاتِ والبلادِ. وللمشكوكِ في كثرتهِ حكمُ القليلِ، وتصحُّ مع جدريٍّ ولو يبستْ على مِدَّتِهِ^(٧) جلدته، وإذا علِمَ بعدَ الفراغِ بنجاسةٍ أو خرقٍ لا يمكنُ حدوُّهُ في ثوبِهِ أعادَ صلاتَهُ. وماءُ القروحِ طاهرٌ إن لم يتغيَّرْ، كالنفطاتِ، ويُعفى عن دمِ استحاضَةٍ وسلسِ بولٍ وسلاحِ دُمي بحربٍ. الخامسُ: سترُ العورةِ، ويجبُ مطلقاً ولو في خلوةٍ لا عن نفسه، ويكرهُ نظرُهُ^(٨) سوأتِهِ، ويباحُ كشفُها لغسلٍ ونحوه خالياً. وعورةُ الرجلِ والأمةِ وكذا الحرَّةُ عندَ المحارمِ ما بينَ السرةِ والركبةِ لا هما. وعورةُ الحرَّةِ في الصلاةِ وعندَ الأجنبيِّ جميعٌ بدنها إلا الوجهَ والكفينِ، والخنثى كالأنثى. فلو استترَ كالرجلِ وصُلَّى لم تصحَّ.

فرع: لا يكفي سترُهُ تحكي اللونَ ولا يضرُّ أن تحكي الحَجَمَ، ولو طينَ نفسَهُ أو استترَ بماءٍ كثيرٍ جازَ ولو جَدَّ ثوباً، ويلزمُهُ التطيينُ لو عَدِمَهُ. ولا يجبُ السترُ إلا من أَعْلَاهُ وجوانبهِ فليزرَّ قميصَهُ^(٩) إن اتسع، ولو سترَهُ بلحيته، أو خرقاً بكفِّهِ كفى.

ولو كانتْ لا تنكشفُ إلا عندَ الركوعِ صحَّ إحرامُهُ ثمَّ يسترُهُ، ولو وقفَ في حُبٍّ^(١٠)

(١) الدم عن المذبح للنجاسة التي يباطنه. (٢) على وجهه. (٣) وهو ما يتعذر الاحتراز معه غالباً.

(٤) في (م): (ذلك في خف). (٥) في (ق): (دما مِلْهُ). (٦) أي: وجوباً.

(٧) المدة: ما يجتمع في الجرح من القيح. (٨) قميصه: أي جيبه. (٩) حُب: إناء من فخار ويسمى الخاية أيضاً.

(١٠) حُب: إناء من فخار ويسمى الخاية أيضاً.

أو حفرة ضيقي الرأس بحيث يستترَ جاز. لا في [فسطاطٍ أو] زجاج يحكي^(١).

فرع: عَدِمَ السترةَ أو وجدَهَا نجسةً ولا ماءً، أو حبس على نجاسةٍ فاحتاجَ فرشَ السترةَ عليها صلى عرياناً وأتمَّ الأركانَ ولا إعادةَ.

والعراةُ إن كانوا عُمياً أو في ظلمةٍ أو إمامُهم مكتسٍ استحبَّ لهم الجماعةُ، وإلا فهي وانفرادُهم سواءً، ولمكتسٍ اقتداءً بعارٍ، ويقفُ إمامُهم وسُطُهم^(٢) كجماعةِ النساءِ، والنساءُ يتتحنَّ ويستدبرنَ^(٣) حتَّى يصليَّ الرجالُ، وكذا عكسُهُ.

فرع: وجدَ بعضَ سترةٍ لزمَهُ البداءةُ بالسواتينِ، القُبْلُ ثمَّ الدبرُ، والخنْثى يبدأ بما شاء من قبله، والأولى أن يستترَ ذكرُهُ عندَ النساءِ وفرجُهُ عندَ الرجالِ.

فرع: صلَّتْ أمةٌ مكشوفةَ الرأسِ فعتقتُ ووجدتُ خماراً إن مضتُ إليه احتاجتُ أفعالاً أو انتظرتُ من يليقه ومضتُ مدةً بطلتُ صلاتُها. فإن لم تجده بَنَتْ، وكذا إن وجدته قريباً فتناولتهُ ولم تستدبرْ وسترتُ فوراً كعارٍ وجدَ سترةً، ولو لم تعلم بالسترةِ أو بالعتقِ بطلتُ^(٤). فإن قال لأَمَّتِهِ: إن صليتِ صلاةً صحيحةً فأنتِ حرَّةٌ قبلها، فصلتُ بلا خمارٍ عاجزةً^(٥) عتقتُ، أو: قادرةٌ صحتُ صلاتُها ولم تعتقِ للدُّورِ.

فرع: ليس للعارِي غصبُ الثوبِ، ويجبُ قبولُ عاريتهِ، وهبةُ الطينِ لا الثوبِ، واقتراضُهُ كاقتراضِ ثمنِ الماءِ، واستئجارُهُ وشراؤه كشرَاءِ الماءِ، وإن وجدَ ثمنَ الثوبِ أو الماءِ قدَّم الثوبَ، وإن أوصى به للأولى قُدِّمَتِ المرأةُ، ثمَّ الخنْثى، ثمَّ الرجلُ. وإذا صلى في ثوبِ الجماعِ والحائضِ والصبيِّ ونحوهِ جاز، ولو وجدَ ثوباً حريراً صلى فيه، بل يلزمُهُ الستَرُ به، كالمتنجسِ ولو في خلوةٍ.

ويستحبُّ أن يلبسَ للصلاةِ أحسنَ ثيابهِ ويتقَمَّصَ ويتعمَّمَ ويرتدي ويتزَرَّ أو يتسرولَ، فإن اقتصرَ فقميصٌ مع رداءٍ أو سراويلَ، ثمَّ قميصٌ، ثمَّ إزارٌ، ثمَّ سراويلَ. ويلتحفُ بإزاره إن اتسعَ، ويخالفُ بينَ طرفيه، وإلا اتَّزَرَ به وجعلَ شيئاً على عاتقه، ويستحبُّ للمرأةُ قميصٌ سابغٌ وخمارٌ و جلبابٌ كثيفٌ، وعليه عملُ سترةٍ حتَّى من حشيشٍ، وإتلافُ الثوبِ وبيعُهُ في الوقتِ كالماءِ، ولا يباعُ له^(٦) مسكنٌ.

(٢) لكيلا يتأتى نظر بعضهم إلى بعض.

(٤) الصلاة، كمن صلى جاهلاً بالنجس.

(٦) للستر.

(١) أي: اللون فلا يكفي لعدم حصول المقصود وكذا الظلمة.

(٣) أي: القبلة، لكي لا يرين سوءات الرجال.

(٥) عن ستر رأسها.

ويكره أن يصلي متلثماً، والمرأة متقبّةً أو مغطياً فاه^(١)، فإن تثائب سنّ يديه^(٢).

ويكره في ثوب فيه تصوير، وبالاضطباع، واشتمال الصمّاء^(٣)، واليهود^(٤).

السادس: ترك الكلام، فإن نطق بحرفين، أو حرف يفهم، أو ممدود ولو لمصلحة الصلاة بطلت. ولو تنحنح مغلوباً أو للعجز عن القراءة لا الجهر فمعذور، وإلا فإن بان منه حرفان بطلت، ولو تنحنح إمامه لم يفارقه حملاً على العذر.

وتبطل ببيكاء وأنين وتأوه وإن كان للأخرة، وبضحك وسعال ونفخ إن بان مع كل حرفان، فلو تكلم ناسياً أو جاهلاً أو سبق لسانه أو غلبه الضحك أو السعال وكان كثيراً بطلت، أو يسيراً في العرف لم تبطل.

ولو جهل بطلانها بالتحنح فمعذور وكذا تحريم الكلام إن قرب عهده^(٥) بالإسلام [أو ناشٍ ببادية بعيدة]، فإن علم تحريم الكلام وجهل كونه مبطلاً لم يعذر.

وإجابة النبي ﷺ، وإنذار الهالك في الصلاة واجبان، لكن تبطل بالإنذار، وبكلام المكره كما لو أكره أن يصلي بلا وضوء.

فرع: يسبح الرجل وتصفق المرأة، والأولى ببطن كف على ظهر الأخرى إن نأبهما شيء، والتصفقة والخطوة بقصد اللعب مبطلان. فإن عدل عن الكلام إلى القرآن فنبه به أو أذن لم تبطل، فإن لم يقصد معه العدول إليه بطلت، وتبطل إن غير نظمه.

وإن فتح على إمامه بالقرآن أو جهر بالتكبير بالإعلام لم تبطل، ولا تبطل بذكر ودعاء وكذا نذر قربة إلا ما علّق أو تضمن خطاب مخلوق غير النبي ﷺ.

ويرد السلام بالإشارة^(٦)، فلو قال: وعليه السلام، أو لعاطس يرحمه الله لم تبطل.

فرع: لا تبطل بسكوت ولو طال بلا عذر ولا بإشارة، فإن باع بها الأخرس في الصلاة صح^(٧).

السابع: ترك الأفعال الكثيرة، فتبطل بتعمد زيادة ركن فعلي، لا قولي، ولا بزيادة

(١) خبر أبي هريرة عند أبي داود (٦٤٣): (أن رسول الله ﷺ نهى عن السدل في الصلاة، وأن يغطي الرجل فاه). السدل: إرسال الثوب إلى أسفل حتى يصب الأرض. (٢) خبر أبي هريرة عند البخاري (٦٢٢٣) وفيه: «فإذا تشاء أحدكم فليرد ما استطاع، فإن أحدكم إذا تشاء ضحك منه الشيطان». وفي (م): (ستر)، وفي نسخة: (سد).

(٣) هو الالتحاق بالثوب من غير أن يجعل له موضع تخرج منه اليد. (٤) أي: وكاشتمال اليهود بأن يجلس جسده كله بالكساء أو بالإزار بدون رفع طرفه. (٥) في (م) و(ق): (لا بالكلام إلا في قليله من قريب عهد[ه]) والمثبت من الشرح.

(٦) بالأصبع، رواه مالك وأحمد والترمذي والنسائي بإسناد صحيح. (٧) كل من الصلاة والبيع.

شيءٍ من أفعالها ناسياً، والكثير من غير أفعالها لا القليل مبطلٌ ولو سهواً، والرجوعُ إلى العُرفِ. فالإشارة برَدِّ السلامِ واللُّبسِ الخفيفِ وقتلُ قملةٍ ودمُّها عفوٌ، والخطوتان والضربتان قليلٌ، وتبطلُ ثلاثٌ وبواحدةٍ مع نيتها، ولو فرَّقَ الفعلَ بحيثُ تعدُّ الثانيةُ منقطعةً عن الأولى لم يضرَّ، ولو فحشت الفعلُ كثرةً بطلتُ، أو خَفَّتْ الفعلاتُ كعدٍّ^(١) سبحةٍ وعقدٍ وحلٍّ وحكٍّ بأصابعٍ لم يضرَّ، والأولى تركُهُ. ولو فضَّ كتاباً وفهمَ ما فيه أو قرأ في مُصحفٍ وقلَّبَ أوراقَهُ أحياناً لم تبطل. والقليلُ مكروهٌ لا في مندوبٍ كقتلِ حيَّةٍ وعقربٍ. ويكرهُ الالتفاتُ^(٢)، ونظرُ السماءِ^(٣)، وما يليه^(٤)، والتشاؤبُ^(٥)، والنفخُ، ومسحُ الحصى^(٦)، والاختصارُ^(٧)، وتفقيعُ الأصابعِ، وتشبيكها.

فرع: يستحبُّ أن يصليَ إلى سُترةٍ^(٨) ويميلُها عن وجهه ولا يبعدُها عن ثلاثة أذرعٍ^(٩)، فإن لم يجدْ فعصاً يغيرُها، أو متاعَ قدرٍ مؤخرةِ الرحلِ^(١٠)، وإلا افترش مصلياً، أو خطاً خطأ^(١١) نحو القبلةِ طويلاً، [أو لا] فيحرمُ المرورُ حينئذٍ ولو لضرورةٍ، وللمصلي حينئذٍ وغيره الدفعُ، بل يندبُ وإن أدَّى إلى قتلهِ بالتدريج. نعم: لداخلٍ وجدَّ فُرجةً قبلَهُ^(١٢) تخطي صفيين لتقصيرِهم، ولا تبطلُ صلاتُهُ بمرورِ [شيءٍ] بينَ يديه.

الثامن: الإمساكُ، فتبطلُ بإدخالِ مِظطٍ ولو بلا مضغٍ كسكرةٍ تذوبُ وابتلاعٍ ما بينَ أسنانهِ لا إن جرى بغيرِ اختيارٍ [هـ]، ولو أكلَ كثيراً ناسياً أو جاهلاً بتحريمِهِ بطلتُ، والمضغُ وحدهُ فعلٌ يبطلُها كثيرُهُ.

فصل: يعزُّرُ كافرٌ دخلَ مسجداً لا مُصلياً بغيرِ إذنٍ مسلمٍ، وسيجيءُ الكلامُ في الحَرَمِ. فإنْ قعدَ فيه قاضيٌ للحكمِ فللذمِّ دخولهُ للمحاكمةِ ولو جنباً، ويستحبُّ الإذنُ له فيه لسماعِ قرآنٍ ونحوه لا أكلٍ ونومٍ. ويمنعُ الصبيانُ والمجانينُ والسكرانُ دخولهُ.

(١) في (م): (كعقد). (٢) خبر عائشة عند البخاري (٧٥١): «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد».

(٣) خبر أنس عند البخاري (٧٥٠): «ليتنهَّن عن ذلك أول تخطفن أبصارهم».

(٤) لخبر «الصحيحين» عن عائشة: «ألتهني أعلام هذه». (٥) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «التشاؤب من الشيطان».

(٦) خبر معيقيب عند البخاري (١٢٠٧): «لا تمسح الحصى وأنت تصلي»، وفي (ق): (ومسح).

(٧) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً».

(٨) أو جدار لخبر سهل في «الصحيحين»: «كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار ممرٌ الشاة».

(٩) روى أبو داود (٦٩٥) عن ابن أبي حنمة: «إذا صلى أحدكم إلى السترة فليدن منها».

(١٠) رواه عن طلحة مسلم (٤٩٩). (١١) لرواية أبي هريرة عند أبي داود (٦٨٩) و (٦٩٠) بإسناد حسن. وهو

قدر المغزول ليمروا من بعده لا في محل سجوده. (١٢) أمامه.

ويكرهه نقشُ المسجدِ، واتخاذُ الشرفاتِ له، ودخوله لمن أكل ثوماً ونحوه، وحفرُ بئرٍ وغرسُ شجرٍ فيه فيزيلُهُ الإمامُ، وكذا عملُ صناعةٍ فيه، وبصاقٌ فيه خطيئةٌ كفارتها دفنه^(١)، والأولى مسحُه يدي ونحوها^(٢). ولا بأسٌ بإغلاقِه في غير الأوقاتِ، ولا بالنوم والوضوء والأكل [والشرب] فيه إن لم يتأذ به الناسُ. ويقدمُ اليُمْنى دخولاً واليسرى خروجاً، ويأتي بالدعواتِ المشهورة^(٣)، ولحائطه^(٤) مثلُ حرمتِه.

البابُ السادسُ: في السجّادات^(٥)، وهي ثلاثُ

الأولى: سجودُ السهو، وهو سنّةٌ، يقتضيه شيئان:

الأوّلُ: تركُ مأمورٍ به من الأبعاضِ، وقد بينها في صفة الصلاة، فمن تركَ أحدها ولو عمداً جبره بالسجودِ ولا يسجدُ لباقي السننِ، أما الأركانُ فلا بدّ من تداركها.

الثاني: فعلُ المنهي عنه فكلُّ ما يبطلُ عمدهُ الصلاةَ، يسجدُ لسهوهِ إن لم يبطلها. فيسجدُ الساهي بزيادةِ ركنٍ فعليٍّ وكلامٍ قليلٍ ونحوه، لا بخطوةٍ وخطوتين.

فرع: الاعتدالُ ركنٌ قصيرٌ، وكذا الجلوسُ بين السجّتين، وتطويلُهُما عمداً يبطلُ الصلاةَ لا تطويلُ الاعتدالِ بقنوتٍ في موضعه، وتسبيحٌ في صلاة التسبيح. واختار النواوي: جوازَ تطويلِ كلِّ اعتدالٍ بذكرٍ غيرِ ركنٍ، ويسجدُ الساهي بتطويلهما، ولو نقل ركناً قولياً [غيرَ السلام] سجدَ للسهو، ولم تبطلْ إلا بنقل السلامِ عامداً.

فصل: تركُ ركناً ساهياً عادَ إليه إن تذكرَ وإلا لم يعتدّ بما فعله حتّى يأتي بالمتروكِ فتتمُّ به الركعة المختلّة ويسجدُ للسهو، وإن جهلَ عينه وأمكنَ أنَّهُ النيةُ أو التكبيرُ أعادَ، وإن كان هو السلامُ ولم يطلِ الفصلُ سلّمَ ولم يسجدَ، أو لم يمكنَ أنَّهُ النيةُ وجهلَ أخذَ بالأسوأ وبنى، ولو ذكرَ بعد القيامِ أنّه تركَ السجدةَ مع الجلوسِ لزمه أن يجلسَ مطمئناً ثمَّ يسجدَ، فإن كان قد أتى به ولو للاستراحةِ سجدَ من قيامٍ وأجزأه كشهد^(٦) (أخيراً) ظنّه الأوّلَ، ولا تقومُ سجدةُ التلاوةِ ونحوها مقامَ السجودِ، وإن تذكرَ بعدَ السجدةِ الأولى من الركعة الثانية، فإن كان قد سبقَ له جلوسٌ تمتَ بها ركعتهُ ولغا ما بينهما،

(١) لخبر «الصحيحين» عن أنس بذلك. (٢) لأن المسح يذهبهِ والدفن يبقيه. (٣) منها ما روى عن أبي حميد أو أبي أسيد مسلم (٧١٣): «إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي ﷺ، ثم ليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك». (٤) ولو من خارجه.

(٥) أي: التي ليست من صلب الصلاة. (٦) في (م) و(ق): (كمشهد).

وإلا فتمامها بالسجدة الثانية، وكذا في سجدتين فأكثر تذكر مكانهما^(١). فإن جهله أو شك فيه لزمه لترك سجدة ركعة، ولسجدتين وثلاث ركعتان، ولترك أربع سجدة وركعتان، ولخمس وست ثلاث ركعات، ولسبع سجدة وثلاث [ركعات]، ولثمان سجدتان وثلاث ركعات.

قلت: ذكر بعضهم^(٢) اعتراضاً على الجمهور فقال: يلزم بترك ثلاث سجدة وركعتان، لأن أسوأ الأحوال أن يكون المتروك السجدة الأولى من الركعة الأولى، والثانية من الثانية فيحصل منها^(٣) جبر الجلوس لا السجود. فتكمل (الركعة) الأولى بالسجدة الأولى من الثالثة، وتفسد الثانية وتجعل السجدة الثالثة من الرابعة فيلزمه سجدة وركعتان، وهذا يتصور فيمن سجد على طرف ثوبه أو كور عمامته أو لم يطمئن، فإنه قد أتى بجلوس غير محسوب ولا محيص عن هذا، وعلى هذا يلزمه بترك أربع سجدات وخمس ثلاث ركعات، لأننا نقول: إنه ترك السجدة الأولى من الأولى، والثانية من الثانية، فتحصل منهما ركعة إلا سجدة، وثلثين من الثالثة فلا تتم الركعة إلا بسجدة من الرابعة فيلغو ما بعدها. وفي الست والسبع ثلاث وسجدة، لأننا نقول: إنه ترك السجدة الأولى من الأولى، والثانية من الثانية، وثلثين من الثالثة، وثلثين من الرابعة^(٤).

فرع: قام قبل التشهد ناسياً فله العود، ما لم ينتصب قائماً، فإن عاد وهو إلى القيام أقرب سجد للسهو؛ لأنه إذا فعل ذلك عامداً بطلت صلاته وإن انتصب لم يعد. فإن عاد عالماً عامداً بطلت، لا جاهلاً وناسياً، لكن عليه أن يقوم إن ذكره، وإذا قام الإمام وتخلّف المأموم للتشهد بطلت. لا إن نوى مفارقتة وذلك عذر، فإن انتصبا معاً، أو انتصب الإمام ثم عاد لزم المأموم القيام. وله مفارقتة، ولو انتظره قائماً لاحتمال كونه عاد ناسياً جاز، فإن عاد معه عالماً بالتحريم بطلت صلاته.

ولو انتصب المأموم وحده ناسياً لزمه العود، وإن لم يعد بطلت صلاته، أو عامداً فالعود حرام مبطل، قاله الإمام وخولف. ولو ركع قبله ناسياً تخير بين العود والانتظار،

(١) في: (م): (مكانها). (٢) قال الشارح: كالأصفوني والإسنوي. (٣) أي: الثانية.

(٤) قال والد السبكي في «التوشيح» رجزاً في ذلك:

لكنه مع حسنه لا يرد	إذ الكلام في الذي لا يفقد
إلا السجود فإذا ما انضم له	ترك الجلوس فليعامل عمله
وإنما السجدة للجلوس	وذلك مثل الواضح المحسوس

ولو ظنَّ المصليَّ قاعداً أنه تشهدَ فقرأَ للثالثة لم يعدْ، وإن سبقَه لسانُه بالقراءة وهو ذاكرٌ عادَ. وإن نسيَ القنوتَ فعادَ قبلَ وضعِ الجبهةِ جازاً، وسجدَ^(١) إن بلغَ حدَّ الرَّاکِعينَ^(٢).
 فرع: لو تشهدَ بعدَ الركعةِ الأولى، أو قعدَ (سهواً) بعدَ اعتدالِ فتشهدَ أو جلسَ فوقَ جلسةِ الاستراحةِ ثمَّ تذكَّرَ تداركَ وسجدَ للسهوِ^(٣) كمطيلِ الجلوسِ بينَ السجدةَينِ. ومَن مكثَ في السجودِ يتذكرَ هلْ ركعَ وأطالَ بطلتْ صلاتُه، أو هلْ سجدَ الأولى فلا^(٤).
 فرع: قامَ إلى خامسةٍ ناسياً ثمَّ تذكَّرَ عادَ، [فإن كانَ قد تشهدَ أجزأه ولو ظنَّه الأولَ، ثمَّ يسجدُ للسهوِ ويسلمُ]، فإن كانَ لم يتشهدَ أتى به. ولو سجدَ ثمَّ تذكَّرَ أنه لم يركعَ لزَمَهُ أن يقومَ، ثمَّ يركعَ.

فصل في قاعدة مكررة^(٥): ما كانَ الأصلُ وجودَه أو عدمَه وشككنا في تغييره رجعنا إلى الأصلِ و[١] طرَحنا الشكَّ. فإنْ صلَّى وشكَّ هل تركَ مأموراً معيَّناً كالقنوتِ سجدَ، أو غيرَ معيَّن أو شكَّ في فعلٍ منهيٍّ^(٦) كالكلامِ لم يسجدَ. وإنْ تيقَّنَ سهواً ونسيَ عينَه أو شكَّ هلْ سجدَ له سجدَ، أو هلْ سجدَ سجدةَينِ زادَ واحدةً، أو هلْ صلَّى ثلاثاً أو أربعاً أخذَ بالأقلِّ. ولا يقلِّدْ غيرهَ وإنْ كثروا، ولا ينفعُه ظنُّ ولا اجتهدُ، ثمَّ إنْ فعلَ ما يحتملُ الزيادةَ سجدَ ولو تذكَّرَ قبلَ السلامِ.

مثاله: شكَّ هلْ هذهُ ثالثةٌ أو رابعةٌ فتذكَّرَ قبلَ القيامِ إلى ما بعدها لم يسجدَ وإلا سجدَ جبراً لترددهِ في زيادتها، ولو شكَّ هلْ أدركَ ركوعَ الإمامِ قامَ وأتى بركعةٍ وسجدَ لترددهِ فيما انفردَ به ولو تذكَّرَ^(٧) أنه أدركه^(٨).

فرع: لا أثرَ للشكِّ بعدَ السلامِ، فلو تذكَّرَ بعدهُ أنه تركَ ركناً بنى إن لم يطُلِ الفصلُ وإن تكلمَ واستدبرَ، والمرجعُ في طولِهِ إلى العُرفِ.

فصل: لا يتعدَّدُ السجودُ لتعددِ السهوِ، لكنَّهُ لو سجدَ في مقصورةٍ أو جمعه ثمَّ أتمَّها أربعاً أعادَ آخرَها، ولو سها في سجوده (للسهو) أو بعده لم يسجدَ. ولو ظنَّ سهواً فسجدَ ثمَّ بانَ خلافُه أو تركَ تكبيرَ الركوعِ مثلاً فسجدَ جاهلاً سجدَ^(٩). ولو ظنَّ أنه تركَ القنوتَ فسجدَ فبانَ أنه التشهدُ^(١٠) أجزأه^(١١).

(١) للسهو. (٢) لزيادته ركوعاً. (٣) لزيادة قعود طويل. (٤) أي: فلا تبطل صلاته؛ إذ لا يلزمه ترك السجود.

(٥) في (ق): (متكررة). (٦) في (م): (المنهي). (٧) بعد القيام لها. (٨) أي الركوع؛ لأن ما فعله مع تردده محتمل للزيادة.

(٩) أي: للخلل الحاصل بزيادة السجود. (١٠) في (ق): (غيرها). (١١) لأنه قصد جبر الخلل.

فرع: يتحمل الإمام سهو المأموم حال قُدوته، لا عمن سها منفرداً ثم تابعه، فإن ترك المأموم ركناً ناسياً [وتذكر في التشهد] أتى بركعة بعد سلام الإمام ولا يسجد^(١).
ويسجد مسبوقة سلم مع الإمام سهواً، فإن ظنه سلم فقام وأتى بركعة قبل سلامه لم تحسب، فإذا سلم [الإمام] أعادها ولم يسجد، ولو علم في القيام ولو بعد سلامه لزمه أن يجلس ولو جوراً مفرقة الإمام، فلو أتمها جاهلاً لم تحسب فيعيدوها ويسجد^(٢).
فصل: سهو الإمام غير المحدث يلحق المأموم، وإن أحدث بعد ذلك فيسجد له وإن فارقته. وإذا سجد معه المسبوق أعاده في آخر صلاته ويلحقه ولو كان قبل اقتدائه، ولو قام المسبوق فاقتدى به آخر، وبالأخر آخر لحق الجميع سهو الإمام الأول ويسجد كل مع إمامه وفي آخر صلاته، وعلى المأموم موافقة الإمام في السجود وإن لم يعرف سهوه، فإن تخلف عنه عمداً بطلت صلاته. لا إن تيقن غلطه في سجوده كمن علمه سجد لنهوض قليل.

وإن قام إلى خامسة ناسياً لم يجز للمأموم متابعتها وإن كان مسبوقة. فإن سلم الإمام ولم يسجد لسهوه أو سجد واحدة سجد المأموم^(٣) أو تمم^(٤)، فلو تخلف ليسجد فعاد الإمام إلى السجود لم يتابعه بل يسجد منفرداً.
فلو سلم المأموم معه ناسياً فعاد الإمام إلى السجود لزمه^(٥) موافقته، فإن تخلف بطلت صلاته. وإن سلم عامداً لم يوافقه، وإن قام لخامسة ففارقته بعد بلوغ حدِّ الراكعين لا قبله سجد. وإن كان إمامه حنفياً فسلم سجد المأموم ولا ينتظره ليسجد معه، ولو أحرَم منفرداً فسها في ركعته، ثم اقتدى بمسافر يقصر فسها إمامه ولم يسجد، ثم أتى بالرابعة بعد سلامه فسها فيها كفاه للجميع سجدتان وهما للجميع أو لما نواه.

فصل: وهو سجدتان محلّهما قبيل السلام، يجلس مفترشاً بينهما، ويأتي بذكر السجود فيهما^(٦)، ثم يتورك ويسلم ولا يتشهد. فلو سلم قبله عامداً فقد فوّته، أو ناسياً سجد إذا لم يطل فصل، ويكون بسجوده عائداً إلى الصلاة بلا إحرام، فلو أحدث فيه بطلت، ولو خرج فيه وقت الجمعة فاتت، ولو نوى المسافر فيه الإتمام لزمه، فإن خرج وقت الجمعة أو نوى الإقامة بعد السلام وقبل السجود فات وصحت جمعة.

(١) للسهو؛ لأن سهوه كان في حال القدوة، أما لو ترك سجوداً من الأخيرة فيلزمه السجود وما بعده.

(٢) أي: للسهو؛ للزيادة بعد سلام الإمام. (٣) مطلقاً. (٤) السجود إن كان موافقاً.

(٥) في الشرح: (لزمته). (٦) أو يقول: سبحان من لا يسهو ولا ينم.

ومن نسي من صلاة^(١) ركناً وفرغ منها، ثم أحرم عقبها بأخرى لم تنعقد، فإن ذكر قبل طول الفصل بنى على الأولى، لا إن تخلل حدث. ولو تشهد شاكاً في كونه الأول أو الثاني فتبين بعد القيام أنه الأول سجد لتردده في زيادة هذا القيام.

ولو صلى الجمعة أربعاً ناسياً أو أحرم بمقصورة فأتىها ناسياً ونسي من كل ركعة سجدة حصلت له الركعتان، فيسجد للسهر ويسلم ولا يلزمه الإتمام. قلت: تحصل الركعتان إن علم أنه لم يترك الأولى من الأولى، ولا الثانية من الثانية، ولا الأولى من الثالثة، ولا الثانية من الرابعة. ولو أراد القنوت في غير الصبح لنازلة فنسيه لم يسجد، وإن دخل في صلاة وظن أنه لم يكبر للإحرام فاستأنف الصلاة، فإن علم بعد فراغ الثانية تمت بها الأولى، أو قبله بنى على الأولى وسجد للسهر في الحالين.

فصل^(٢): الثانية سجدة التلاوة، وهي سنة في أربعة عشر موضعاً، منها سجدتا: الحج، لا سجدة: ﴿ص﴾ فإنما هي سجدة شكر لتوبة الله تعالى على داود عليه السلام، فلو سجد قبل تمام الآية لم يصح، وتماؤها في ﴿حم﴾: ﴿يَسْمَعُونَ﴾^(٣)، وتستحب في غير الصلاة، فلو سجد لها عامداً عالماً في الصلاة^(٤) بطلت، وإن سجدها إمامه باعتقاد^(٥) فله مفارقتها وانتظاره قائماً ولا يسجد للسهر^(٦).

فرع: يسن للقارئ والمستمع والسامع هذه السجدة ولو لقراءة محدث وصبي وكافر ومصل وتارك لها، لكنها عند سجود القارئ أكد، وهي للمستمع أكد من السامع، وإن قرأها المصلي^(٧) فرقع، ثم بدا له أن يسجد لم يجز، أو هوى ليسجد ثم بدا له فترك جاز. ولو سجد المصلي المستقل لقراءة غير نفسه، أو المأموم لقراءة غير إمامه، أو لقراءته دونه، أو تخلف عن سجوده معه بطلت صلاته.

وإن تركه الإمام ندب للمأموم قضاؤه بعد الفراغ، ولا يتأكد. فإن نسي أو هوى معه فضعف فرفع الإمام رأسه رجع معه. ويكره للمأموم قراءة آية سجدة وإصغاء لقراءة غير إمامه.

(١) في (م): (صلاته). (٢) وفي الشرح: (فرع). (٣) فصلت: ٣٨؛ لتسام الكلام، وكذا في النحل: ٥٠؛ ﴿يُؤْمِرُونَ﴾، وفي النمل: ٢٦؛ ﴿رَبِّ الْعَرْشِ الْأَعْلِيِّ﴾ وفي الانشقاق: ٢١؛ ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ وفي باقي السجديات لاختلاف. (٤) في (م): (صلاته) أي: سجدة ﴿ص﴾. (٥) كحفي. (٦) إذا انتظره؛ لأن الإمام يتحملة عنه. (٧) في (ق): (مصل).

فرع: لو سجد لآية ثم أعادها فوراً سجد وإن كان في الصلاة، وإن لم يسجد كفاهُ
لهما واحدة.

فصل: وهي تفتقر إلى شرائط الصلاة، ولو سجد غير المصلي وجب أن يكبر
للإحرام نائياً، وندب رفع يديه كإحرام الصلاة، ولا يحدث قياماً^(١) ثم يهوي مكبراً بلا
رفع، ويأتي بالذكر المندوب فيه^(٢) ثم يرفع رأسه مكبراً، ويشترط السلام لا التشهد،
فإن كان في الصلاة كبر للهوي وللرفع، ولا يرفع يديه، ولا يجلس للاستراحة، ويجب
أن يقوم ثم يركع، ويستحب أن يقرأ في قيامه شيئاً.

فصل: ينبغي أن يسجد عقب الآية، ما لم يطل الفصل، فإن طال لم يقض، وإن كان
محدثاً فطهر على قرب سجد. وإن قرأها قبل الفاتحة سجد، لا في ركوع وسجود، ولا إن
قرأ بالفارسية، ولا يقتدي في سجودها في غير الصلاة، ولا تستحب القراءة لقصد السجود،
بل تكره لقصده في الصلاة والأوقات المكروهة. وإن سلم المصلي قبل أن يسجد، أو قرأ
بعد آيتها آيات ولم يطل فصل سجد، ولا يسجد بعد السلام لقراءة أجنبي، ويستحب تركها
للخطيب، وتأخيرها في السرية إلى الفراغ، ولا سجود^(٣) لقراءة^(٤) في جنازة.

فصل: الثالثة سجدة الشكر، وتستحب عند هجوم نعمة أو اندفاع نقمة، لا
لاستمرارها، و(تستحب) لرؤية مبتلى ببليّة أو بمعصية، ويظهرها للعاصي، وفي
قضاؤها وجهان^(٥).

ويستحب أيضاً الصدقة والصلاة للشكر، وهي كسجدة التلاوة خارج الصلاة، فإن
سجدتها في الصلاة بطلت. ولو قرأ آية سجدة في الصلاة ليسجد بها للشكر^(٦) لم يجزئه^(٧)
[وبطلت صلاته].

فرع: لو سجد له وللتلاوة بالإيماء على الراحلة في سفرٍ جاز، ولو تقرب إلى الله
تعالى بسجدة من غير سبب حرم^(٨).

(١) أي: لا يسن له أن يقوم لأجل السجود. (٢) وهو قوله: (سجد وجهي للذي خلقه وصوره، وشق سمعه وبصره، بحوله
وقوته، تبارك الله أحسن الخالقين)، وقوله: (اللهم اكتب لي بها عندك أجراً، واجعلها لي عندك ذخراً، وضع عني بها وزراً،
واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود) رواهما الحاكم وصحهما. (٣) في (م): (يسجد). (٤) في (ق): (للقراءة).

(٥) كالنوافل، والأوجه عدم قضاؤها كسجدة التلاوة. (٦) في (ق): (شكراً). (٧) في (ق) زيادة: (لشكر).
(٨) قال الشيخ زكريا: وعلم من كلامه حرمة ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة أو قصده
لله تعالى، وقوله تعالى: ﴿وَحَرِّزُوا لَكُمْ سُجُودًا﴾ [يوسف: ١٠٠] منسوخ أو مؤول.

الباب السابع: في صلاة التطوع

أفضلُ عباداتِ البدنِ الصلاةُ، وتطوُّعُها أفضلُ التطوُّعِ، وهو قسمان: قسمٌ يسُنُّ له الجماعةُ: وهو أفضلُ، وأفضلهُ العیدانِ، ثمَّ الكسوفُ، ثمَّ الخسوفُ، ثمَّ الاستسقاءُ، ثمَّ التراویحُ، وغيرُ الضحی من الرواتبِ أفضلُ من التراویحِ، وهي عشرونَ ركعةً، ينوي بإحرامِ كلِّ ركعتينِ التراویحِ أو قیامَ رمضانَ. فلو صَلَّى أربعاً بتسليمَةٍ لم یصحَّ^(١)، بخلافِ سنَّةِ الظهرِ، ثمَّ الجماعةُ فیها أفضلُ، وبالقرآنِ أفضلُ من تکریرِ سورةِ الإخلاصِ. ویکرهُ القیامُ ب: الأنعامِ فی ركعةٍ منها^(٢).

وقسمٌ لا تسنُّ له الجماعةُ: وهو الرواتبُ وغيرُها، وأفضلُها الوترُ، ثمَّ ركعتا الفجرِ، وهما أفضلُ من ركعتينِ فی جوفِ اللَّیلِ، ثمَّ [یاقي] رواتبِ الفرائضِ، ثمَّ الضحی، ثمَّ ما یتعلَّقُ بفعلِ کرکعتي الطوافِ والإحرامِ والتَّحیةِ، ورواتبِ الفرائضِ عشرٌ: ركعتانِ قبلَ الصبحِ والظهرِ، وركعتانِ بعدَ الظهرِ والمغربِ والعشاءِ. وتسُنُّ زیادةَ ركعتينِ قبلَ الظهرِ وركعتينِ بعدها، وأربعٌ قبلَ العصرِ وركعتانِ قبلَ المغربِ.

والجمعةُ كالظهرِ، ولا تقدِّمُ الرواتبُ اللاحقةُ، وتؤخِّرُ السابقةُ جوازاً^(٣) لا اختیاراً.

فصل: یحصلُ الوترُ برکعةٍ، وبالأوتارِ إلى إحدى عشرة، ولا تصحُّ زیادةٌ، ولو أوترَ بثلاثٍ موصولةٍ فأكثرَ وتشهَّدَ فی الأخيرتينِ أو الأخيرةِ جازاً، لا فی غیرهما، والفصلُ بواحدةٍ، ثمَّ الوصلُ بتشهدٍ أفضلُ. وثلاثُ موصولةٍ أفضلُ من ركعةٍ.

فرع: ووقتُ الوترِ والتراویحِ من بعدِ أن یصلِّيَ العشاءَ إلى الفجرِ الثاني، وإن صَلَّى العشاءَ وأوترَ فبان بطلانُ عِشائه لم یصحَّ وترُهُ وكان نافلاً. ولو أوترَ برکعةٍ لم یتقدمُها نفلٌ صحَّ، والمستحبُّ آخرُ صلاةِ اللَّیلِ ولو نامَ قبلَهُ إن اعتادَ القیامَ وإلا فبعیدٌ^(٤) سنةُ العِشاءِ. فلو أوترَ ثمَّ قامَ لم یعدْه، والوترُ نفسُهُ تهجدٌ، ولا تستحبُّ فیهِ الجماعةُ إلا تبعاً للتراویحِ. ولو قنتَ كالصبحِ فیهِ فی غیرِ النصفِ الأخيرِ من رمضانَ أو تركَهُ فیهِ کرهٌ

(١) خبر «الصحيحين» عن ابن عمر: «صلاة الليل مثنى مثنى».

(٢) لا اعتقاد أنها نزلت جملة وهذا بدعة.

(٣) وأدباً لأنه وقتها.

(٤) في (م) : (فبعيد).

وسجد للسهو، وقنوته كالصبح ويتبعه بقنوت عمر^(١). ويستحب أن يقول: عَذْبُ الكفرة ليعم، وأن يقرأ في الثلاث: ﴿سَبِّحْ﴾، ثم الكافرون، ثم الإخلاص والمعوذتين. وأقل الضحى ركعتان وأكثره ثمان، يسلم من كل ركعتين، ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الاستواء، والاختيار عند مضي ربع النهار. وتحيّة المسجد ركعتان لكل دخول له ولو تقارب، وتحصل بفريضة وورد سنة، لا بركة وصلاة جنازة. ويكره الاشتغال بها عن الجماعة، وعن الطواف لداخل الحرم، وتفوت بجلوسه.

وتسن ركعتان للإحرام وبعد الطواف والوضوء، [و] ينوي بكل سنته.

و: ركعتا الاستخارة، والحاجة، وعند القتل، والتوبة، والخروج من المنزل ودخوله، وفي المسجد للقادم من سفر يبدأ بهما، وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات^(٢)، وصلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء^(٣).

فصل: لا حصر في التطوعات التي لا سبب لها، فله أن يحرم ركعة وبمئة [وتصح] وفي كراهة الاقتصار على ركعة وجهان^(٤)، فإن لم ينو عدداً، أو جهل كم صلى جاز. فإن نوى عدداً فله أن ينوي الزيادة والنقصان، فإن نوى أربعاً وسلم من ركعتين أو ركعة، أو قام إلى خامسة عامداً قبل تغيير النية بطلت.

ولو قام ناسياً وأراد الزيادة لزمه العود وسجد للسهو، وإن زاد ركعتين سهواً ثم نوى زيادة عدد لم تحسباً منه، ومن نوى عدداً فله الاقتصار على تشهد آخر صلاته وهو ركن. وله أن يتشهد بين كل ركعتين، لا في كل ركعة، والأفضل أن يسلم من كل ركعتين، وأن يقرأ السورة فيما قبل الشاهد الأول^(٥).

(١) هو: (اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك ننثي عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفر، ونخلع وترتك من يفجر، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق). اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون أوليائك. اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم، وألف بين قلوبهم، واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أن يوفوا بعهدك الذي عاهدتهم عليه، وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق واجعلنان منهم).

(٢) يقول في كل ركعة منها خمسا وسبعين مرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر.

(٣) وغيرها كسنة الزفاف والغسل وقبل السفر في بيته، وعقبه في المسجد ونحوه، وعقب الأذان ويعد الطلوع والزوال.

(٤) أحدهما نعم. (٥) إن صلاها بتشهدين.

فرع: يُقضى من النوافل ماله وقت كالعيد والضُّحى ورواتب الفرائض، لا ما يفعلُ
 لعارض كالكسوفين والاستسقاء والتحية.
 ويستحبُّ قضاء النوافل في السفر كالحضر. وأن يفصلَ بين سنة الفجر والفريضة
 باضطجاع، وإلا فحديث، وأن يقرأ - في ركعتي الفجر والمغرب والاستخارة وتحية
 المسجد^(١) - الكافرون، و[في الثانية سورة] الإخلاص أو: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة:
 ١٣٦] ثم: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ تَعَالَوْا﴾ [آل عمران: ٦٤] الآيتين في سنة الصبح خاصةً.
 وتطوعُ الليل وفي البيت أفضلُ منه في النهار والمسجد، ونصفه الأخير أو ثلثه
 الأوسط أفضل، وأفضلُ منه السدسُ الرابع و[السدس] الخامس.
 ويكره ترك تهجد اعتاده، وتخصيص ليلة الجمعة بقيام، وقيام كلِّ الليل دائماً،
 وينبغي أن لا يخليه من صلاة، وأن يوقظ من يطمع في تهجده إن لم يخف ضرراً.

(١) وكذا في سنة الإحرام والطواف.

كتاب صلاة الجماعة

هي فرضٌ كفايةٌ في أداءِ مكتوباتِ المقيمينَ لا العرّةِ، سنةٌ في المقضية، لا المنذورة. فيقاتلُ الممتنعونَ عليها حتّى يظهرَ الشعارُ بإقامتها بمكانٍ في قريةٍ، أو: أمكنةٍ في البلدِ الكبيرِ لا وسطَ البيوتِ، ولا تشتَرطُ بجمهورِهِمْ بل تسقطُ بطائفةٍ قليلةٍ، وتلزمُ أهلَ البوادي الساكنينَ، ولا فرضَ فيها على النساءِ، بل تستحبُّ، وفي البيوتِ لهنَّ أفضلُ، ولو تركنها لم يكره.

وتقفُ إمامتهنَّ وسطهنَّ، واقتداؤهنَّ برجلٍ ثمَّ خنثى أفضلُ، لكنَّ خلوةَ الأجنبيِّ^(١) بها حرامٌ. ويكرهُ لغيرِ العجائزِ حضورُ المسجدِ مع الرجالِ، وتصحُّ نافلةٌ ومنذورةٌ في جماعةٍ بلا كراهةٍ.

فصل: ويحوزُ فضيلتها بصلاته في بيته بزوجةٍ أو ولدٍ أو رفيقٍ، وهي أفضلُ من الانفرادِ بمسجدٍ، والمساجدُ وأكثرُها جماعةً أفضلُ وإنْ بعدَ، إلا إنْ تعطلَ (المسجدُ) القريبُ منه لغيبتهِ أو كانَ إمامُ الأكثرينَ لا يعتقِدُ وجوبَ بعضِ الأركانِ، أو مبتدعاً أو فاسقاً بل الانفرادُ هنا أفضلُ، فإن استويا في الجماعةِ فالأقربُ، ثمَّ ما انتفتِ الشبهةُ فيه. فرع: يُدركُ فضلُ الجماعةِ بالإحرامِ قبلَ السلامِ، ولو حضرَ في التشهدِ الأخيرِ جمعٌ أخروا ليصلُّوا جماعةً. قال الروياني^(٢): ولو سبقَ في الجماعةِ ببعضِ الصلاةِ ورجا جماعةً آخرَ ليدركَ الكلَّ مع الأخرى. ويدركُ فضلُ التكبيرةِ بشهودها والاشتغالِ بالمتابعة. فلو أبطأ لوسوسةٍ عذرَ، وإن خشيَ فواتها لم يسع^(٣).

فصل: يستحبُّ للإمامِ التخفيفُ لا بتركِ الأبعادِ والهيئاتِ، فإن رضيَ المحصورونَ وهم أحرارٌ غيرَ أجراءٍ طولَ بهم، وإن طوّلَ الإمامُ لتكثرَ الجماعةُ بمن يلحقه أو لانتظارِ شريفٍ كره. وإذا أحسَّ بداخلٍ في المسجدِ استحبَّ أن ينتظره إن كانَ في الركوعِ أو التشهدِ الأخيرِ ولم يفحشْ ولم يميّزْ وإلا كره وصحت.

فصل: مَنْ صَلَّى مكتوبةً ولو في جماعةٍ ثمَّ أدركَ جماعةً أو وجدَ منفرداً استحبَّ أن يعيدها، والفرضُ منهما الأولى، ولينوي^(٤) بالثانيةِ الوقتَ لا الفرضَ.

(١) في (م): (الخنثى). (٢) عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد صاحب «البحر» المتوفى سنة: (٥٠٢) هـ.

(٣) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون واثوها تمشون وعليكم السكنة والوقار...».

(٤) في النسختين: (فلينو).

فصل: يَرُخَّصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ عَامٍ: كَمَطَرٍ وَثَلَجٍ يَبُلُّ الثَّوْبَ، وَبِالرَّيْحِ الْعَاصِفَةِ لَيْلاً، وَالْوَحْلِ الشَّدِيدِ، وَالسَّمُومِ^(١)، وَشِدَّةَ الْحَرِّ ظَهراً، وَالْبَرْدِ لَيْلاً وَنَهَاراً، وَزَلْزَلَةٍ، أَوْ خَاصٍ: كَشِدَّةِ نَعَاسٍ، وَمَرَضٍ كَمَشَقَةِ الْمَطَرِ وَبْتَمَرِيضٍ قَرِيبٍ، أَوْ يَسْتَأْنَسُ بِهِ أَوْ إِشْرَافِهِ (عَلَى الْمَوْتِ)، ثُمَّ الزَّوْجَةُ وَالصَّهْرُ وَالْمَمْلُوكُ وَالصَّدِيقُ كَالْقَرِيبِ، لَا بَتَمَرِيضٍ أَجْنَبِيٍّ إِلَّا إِنْ خَشِيَ ضِيَاعاً يَتَضَرَّرُ بِهِ، وَبِالْخَوْفِ حَتَّى عَلَى خَبْزِهِ فِي التَّنُورِ، وَمَنْ غَرِمَ بِهِ إِعْسَارُ يَعْسُرُ إِثْبَاتُهُ^(٢)، وَمَنْ قِصَاصٌ وَحْدٌ وَقَذْفٌ يَرْجُو الْعَفْوَ عَنْهُمَا، لَا حَدَّ زِنَا وَنَحْوِهِ، وَبِمَدَافَعَةِ الْأَخْبِشِينَ أَوْ الرِّيحِ بَلَّ يَكْرَهُ، أَوْ^(٣) الْجَوْعُ وَالْعَطَشُ^(٤) وَالْمَطْعُومُ حَاضِرٌ وَنَفْسُهُ تَتَوَقَّ^(٥) إِلَيْهِ، فَيَتَخَلَّفُ لِيَتَفَرَّغَ وَيَكْسِرَ شَهْوَتَهُ فَقَطْ، وَيَأْتِي عَلَى الْمَشْرُوبِ^(٦) فَلَوْ خَشِيَ فَوَاتَ^(٧) الْوَقْتَ صَلَّى مَدَافِعاً وَجَائِعاً، وَبَعَجَزَهُ عَنْ لِبَاسٍ لَائِقٍ، وَخُرُوجِ الرَّفْقَةِ لِمَرِيدِ السَّفَرِ، وَبِالْبَحْثِ عَنْ ضَالَّةٍ يَرْجُوهَا، وَبِالسَّعْيِ فِي اسْتِرْدَادِ مَغْصُوبٍ، وَبِأَكْلِ نِيءٍ^(٨) بِصَلٍّ وَنَحْوِهِ تَعَدَّرَ زَوَالُ رَائِحَتِهِ^(٩).

بَابُ صِفَةِ الْأُئِمَّةِ (فِي الصَّلَاةِ)

لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ كَافِرٍ، وَلَا يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ مَا لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ الشَّهَادَتَيْنِ، وَلَا خَلْفَ مَنْ عَلِمَهُ ارْتِكَبَ مَبْطَلًا فِي اعْتِقَادِهِمَا كَمَحْدَثٍ وَمُتَنَجِّسٍ^(١٠)، وَكَذَا فِي اعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ لَا الْإِمَامَ، فَتَصَحُّ خَلْفَ حَنْفِيٍّ احْتِجَمَ لَا مَاسٌ فَرَجِهِ، وَكَذَا تَارُكُ الْبَسْمَلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ (الْحَنْفِيُّ) كَالْإِمَامِ الْأَعْظَمِ^(١١). فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ تَرَكَ وَاجِباً صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ وَلَوْ شَكَّ، فَإِنْ تَرَكَ الْقَنُوتَ وَأَمَكْنَهُ قَنَتَ وَإِلَّا تَابَعَهُ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ.

وَلَوْ تَرَكَ شَافِعِيٌّ الْقَنُوتَ وَخَلْفَهُ حَنْفِيٌّ فَسَجَدَ لِلسَّهْوِ تَابَعَهُ وَلَوْ تَرَكَ لَمْ يَسْجُدَ^(١٢)، وَلَا قُدُوءَ بَيْنَ مَنْ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمَا فِي الْقِبْلَةِ أَوْ فِي إِنْاءَيْنِ كَمَا سَبَقَ.

فصل: لَا قُدُوءَ لِمَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، كَمَقِيمٍ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ الْمَاءِ، وَمَحْدَثٍ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُ، وَلَا بِمَأْمُومٍ وَمَنْ تَوَهَّمَهُ مَأْمُوماً. وَإِنْ اعْتَقَدَ (كُلُّ) أَنَّهُ إِمَامٌ صَحَّتْ صَلَاتُهُمَا لَا عَكْسَهُ. وَمَنْ شَكَّ أَهْوَ إِمَامٌ أَوْ^(١٣) مَأْمُومٌ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا^(١٤):

(١) السَّمُومُ: - وزان رسول - الريح الحارة المؤذية ليلاً أو نهاراً. (٢) بخلاف الموسر. (٣) بمعنى الواو. (٤) أي: الشديدين. (٥) تتوق: تشتاق. (٦) كاللبن لأنه يشرب دفعة. (٧) في (م): (فوت). (٨) بالمد والقصر. (٩) بغسل ومعالجة وفي الشرح: (ريحه). (١٠) لعدم صحة الارتباط بهما. (١١) كرئيس أو ملك فتصح صلاة الشافعي خلفه - خشية الفتنة - عالماً كان أو عامياً، ورجح آخرون عدم الصحة. (١٢) اعتباراً باعتقاده. (١٣) في (م): (أم). (١٤) أي: قدوة.

بمن يعجزُ عن الفاتحةِ، أو عن إخراج حرف من مخرجه، أو عن تشديدٍ لرخاوةِ لسانه، ولا بمن بان أنه تركَ تكبيرةَ الإحرامِ لا النيةَ وإن سها.

ويصحُّ اقتداءً عاجزٍ بمثله إن اتفقا، لا قارئٌ أوَّلِ الفاتحةِ بقارئٍ آخرها وإن كثر، ولا أُلغِ الرأى بألغِ السينِ.

وتكرهُ خلفُ التمامِ والفأفأ - وهما: المكررانِ الفاءِ والتاء - وخلفَ لَحَّانٍ^(١) لا يغير المعنى، فإن غيَّره لعجزٍ فكالألغ، أو: لتقصيرٍ فقد سبق بيانه وهذا في الفاتحة فقط. ولا يقتدي رجلٌ بامرأةٍ ولا بخنثى، ولا خنثى بهما، ولا تبيينُ الصحةِ إذا بانَ الإمامُ رجلاً والمأمومُ امرأةً^(٢)، وتقتدي المرأةُ بالجميع.

فرع: اقتدى بمن لا يقضي كمستحاضةٍ غير متحيرةٍ [أ] ومستجمِرٍ ومتيمِّمٍ وعارٍ ومضطجعٍ ونحو ذلك صح^(٣).

فرع: إذا بان في أثناء الصلاة حدثُ إمامه أو تنجسُهُ فارقه، أو بعد غير الجمعة لم يقض إلا إن علمه ونسي ولم يحتمل أنه توضأ، وفي الجمعة تفصيل سيأتي، ويقضي إن بان امرأةٌ أو خنثى أو مجنوناً أو أُمياً أو قادراً على القيام أو كافراً ولو زنديقاً ومرتداً إلا إن اقتدى بمن أسلمَ ثم قال بعد الفراغ: كنتُ غيرَ مسلمٍ.

فرع: تصحُّ خلفَ مجهولٍ، فإن أسرَّ في جهرية أعادَ إلا إن قال: نسيْتُ، بل تستحبُّ كمن جهلَ وقتَ جنونه أو رديته، وتصحُّ خلفَ صبيٍّ مميّزٍ وعبدٍ، والبالغ والحرُّ أولى.

فصل: يقدِّمُ العدلُ على الفاسقِ وإن كان أفقه وأقرباً، بل تكرهُ خلفَ الفاسقِ والمبتدع، والأعمى كالبصير إن لم يتدلَّ^(٤).

وتصحُّ خلفَ مبتدعٍ يقولُ بخلق القرآن ولا يكفرُ، والأفقهُ الأقرأ^(٥) أولى، ثم الأفقه، ثم الأقرأ، ثم الأورع -: وهو متقي الشبهات - بعدهما، ثم يقدِّمُ الأسنُّ^(٦) في الإسلام، فيقدم شابٌ أسلمَ أمس على شيخٍ أسلمَ اليومَ، فإن أسلما معاً فالشيخُ، ثم الأنسبُ فيقدمُ القرشيُّ، ثم العربيُّ، ثم العجميُّ، ثم الأقدمُ هو أو أبوه هجرةً، ثم الأنظفُ ثوباً وبدناً وصنعةً، ثم الأحسنُ صوتاً، ثم صورةً، والمقيمُ أولى من المسافرِ.

فرع: الساكنُ بحقٍ مقدِّمٌ على هؤلاءِ وإن كان عبداً، والمالكُ أولى من المستعيرِ، لا من

(١) في نسخة: (لاحن) وهي الموافقة لتعبير أصله: بمن يلحن لحناً. (٢) للتردد عند القدوة. (٣) لصحة صلاتهم.

(٤) يترك صيانة ثيابه من المستقدرات. (٥) في (ق): (والأقرأ). (٦) في (م): (الأسبق).

المستأجر، والمكاتبُ لا القرنُ أولى من السيد فيما يسكنه بحق، ولا بدُّ من إذن الشريكين، وأحدهما لصاحبه، والحاضرُ منهما أحق، وإمامُ المسجد أحقُّ من غيره ويبحثُ له، فإن خيفَ فواتُ أوَّلِ الوقتِ وأمنتِ الفتنةُ أمَّ غيره^(١)، وإلا صلُّوا فرادى، وندبَ (لهم) إعادةُ معه، والوالي أولى من الكل؛ الأعلى فالأعلى، ومن قدَّمه المقدَّمُ بالمكانِ أولى.

فصل: للقدوة شروط^(٢):

الأول: أن لا يتقدَّم المأموم، فإن^(٣) تقدم بطلت، والاعتبارُ بالعقبِ لا الكعبِ، وبالألوية للقاعد، والجنب للمضطجع، وندبَ أن يستديروا حولَ الكعبة، ويقفَ الإمامُ خلفَ المقام، وإن قربوا من الكعبة لا من جهتهِ جاز، ولو وقفا في الكعبة متقابلين أو متدبرين جاز وإن كان المأموم أقربَ إلى الجدار، لا إن جعلَ ظهره إلى وجهه، وكذا لو كان الإمام وحده خارجاً لا يوليه ظهره أو عكسه استقبل منها ما شاء.

فرع: يستحبُّ أن يقفَ الذكرُ عن يمين الإمام ويتأخَّر قليلاً، فإن جاء ذكرٌ آخرُ أحرَمَ عن يساره، ثمَّ يتقدَّم الإمامُ أو يتأخَّران حالةَ القيام وهما أولى إن أمكن، ويصطفُّ الذكرانِ خلفه، وإن صلى بامرأة وقفت خلفه، أو برجل وامرأة وخشى اصطفاً^(٤) وتخلف^(٥) قليلاً، والخشى خلفهما، والمرأة خلفه، فإن كثروا فالرجال، ثمَّ الصبيان، ثمَّ الخنثى، ثمَّ النساء. وهذا مستحبٌّ لا شرط، ولا يحولُ صبيان^(٦) لرجال.

فصل: يكرهُ للمأموم الانفراد، فإن وجدَ سعةً اخترقَ الصفَّ إليها، وإلا أحرَمَ ثمَّ جرَّ واحداً إليه، وندبَ مساعدته.

الثاني: أن يعلمَ المأموم أفعالَ الإمام بمشاهدة بعض الصفوفِ أو سماعِ صوتهِ أو المبلِّغ لمن لا يرى، أو ثقةً بجنبِ أعمى أصم.

الثالث: أن يجمعهما موقفً، فإن كانا في مسجدٍ صحَّ الاقتداءُ وإن بعدت مسافتُهُ واختلفت أبنية^(٧) تنفذُ أبوابها إليه وإن أغلقت، والمساجدُ التي أبوابُ بعضها إلى بعضٍ كالمسجد، إلا إن حالَ نهرٍ قديم لا طارئ، وعُلُو المسجد لأحدهما كسفلهِ، وكذا رجبته. وإن كانا في غيرِ المسجد اشترطَ في الفضاء: أن لا يزيدَ ما بينَ الإمامِ ومَن خلفه، أو على جانبيه، ولا ما بينَ كلِّ صفيْنِ على ثلاثِ مئة ذراعٍ تقريباً^(٨)، ويشترطُ مع ذلك في

(١) ندباً ليجوزوا فضيلة أول الوقت. (٢) وهي سبعة. (٣) في النسختين: (فإذا). (٤) أي: الإمام والرجل.

(٥) أي: ويتأخر الرجل عن الإمام. (٦) حضروا أولاً. (٧) في النسختين: (أبنيته)؟ (٨) وتعادل مسافة: (١٥٠) متراً تقريباً.

البناء ولو مدرسةً ورباطاً: أن لا يحولَ حائلٌ يمنعُ الاستطراقَ أو^(١) المشاهدةَ للإمامِ أو لمن خلفه كمشبكٍ أو بابٍ مردودٍ، وكذا إن كان أحدهما خارج المسجد وبينهما بابٌ، أو كانا في بيتين من غير المسجد اشترطَ أن يقفَ واحدٌ بحذاء المنفذ^(٢) يشاهدُ فتصحُّ صلاةٌ من في البيت الآخر تبعاً له، ويصيرُ في حقِّهم كالإمام لا يحرمون قبله، لكن لو فارقهم بعد لم يضرَّ، ومن تقدَّم عليه منهم بطلت صلاته، ولا يضرُّ حيلولة الشارع والماء وإن احتاجَ إلى سباحةٍ، وإن كان الإمام أو من على المنفذ أو المأموم في علوٍ والآخر في سفلى وقدَّم الأعلى محاذٍ لرأس الأسفل لم يضرَّ، فإن لم يحاذِه بطلت بخلاف المسجد، والاعتبارُ بمعتدلِ القامة، ويفرضُ القاعدُ قائماً. ولو كانا في سفينتين في البحر فكالفضاء وإن لم تشدَّ إحداهما بالأخرى، وإن كانتا مسقوفتين فكالبيتين في اشتراط المسافة وعدم الحائل، والواقف بالمنفذ. ولو كان الإمام في المسجد والمأموم خارجهُ اعتبرت المسافة من آخر المسجد.

الرابع: نية الاقتداء أو الجماعة، وينبغي أن يقرنها بتكبيرة الإحرام، وإلا انعقدت منفرداً، فإن تابعه بلا نية أو هو شاك في النية نظرت: فإن ركع معه أو سجد بعد انتظار كثير بطلت، وإن وقع اتفاقاً أو بانتظار يسير لم يضرَّ، وتجب نية الاقتداء في الجمعة. فرع: لا يشترط تعيين الإمام، فإن التبس بوقوفه في الصف فقال: صليت خلف الإمام منهم صحت، وإن عيَّن رجلاً [منهم] واعتقد أنه الإمام فبان مأموماً لم تصح، ولو عيَّن من في المحراب وظنَّ زيدا فبان عمراً صحت.

فرع: يصح اقتداء مؤدِّ بقاضي، ومفترض بمتنفل.

فرع: لا يشترط نية الإمامة في غير الجمعة، لكن لو تركها لم يحز الفضيلة وبطلت جمعتهم دونهم، فإن نوى وعيَّن المؤتم به فأخطأ لم يضرَّ.

الخامس: توافق الصلاتين في الأفعال الظاهرة، فلو اقتدى في الظهر مثلاً بمن يصلي الجنازة أو الكسوف لم تصح إلا في ثاني قيام ثانية الكسوف، وتصح (الظهر) خلف من يصلي الصبح أو المغرب، ويتخير في مفارقتها عند القنوت والتشهد، وكذا الصبح خلف من يصلي الظهر، ثم الأفضل أن ينتظره ليسلم معه، فلو صلى المغرب خلف من يصلي الظهر لزمه أن يفارقه في الرابعة؛ لأنه يحدث جلوساً لم يفعله الإمام، وتصح العشاء

(٢) في (ق): (المسجد).

(١) في (م): (و).

خلف من يصلي [التراويح، والأولى أن يتم منفرداً، فإن اقتدى به (ناسياً) جاز، وتصحّ الصبح خلف من يصلي] العيد أو الاستسقاء وعكسه، والأولى: أن لا يوافقه في التكبير أو تركه.

السادس: الموافقة، فإن ترك الإمام فرضاً لم يتابعه، أو سنة أتى بها إن لم يفحش كجلسة الاستراحة وقنوت يدرك معه السجدة الأولى.

السابع: المتابعة، فينبغي أن لا يسبقه بالفعل [ولا يقارنه] ولا يتأخر إلى فراغه، فإن فعل لم تبطل، وإن قارنه كره وفاته فضل الجماعة إلا في التكبيرة، فإنه إن قارنه فيها أو بعضها أو شك هل قارنه لم تنعقد.

ويستحب قبل التكبير أن يأمرهم الإمام بتسوية الصفوف، ويلتفت يميناً وشمالاً، وأن يقوموا بعد فراغ الإقامة، ولو تخلف عن المتابعة بلا عذر كالاشتغال بالسورة أو التسيحات بركنين لا بركنٍ بطلت^(١). والتخلف بركنين أن يتمهما الإمام والمأموم فيما قبلهما، كما لو ركع واعتدل ثم هوى إلى السجود والمأموم قائم، فإن كان لعذر كإبطاء قراءة أو اشتغال باستفتاح لزمه إتمام الفاتحة أو قدر ما اشتغل به من دعاء الاستفتاح، ويسعى خلف الإمام على نظم صلاته ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة طويلة، فإن سبقه بها وافقه في الرابع وقضى ما فاتّه (بتخلفه) بعد سلامه كمسألة الزحام، هذا في الموافق، ولو ركع والمسبوق في أثناء الفاتحة تابعه وأجزأه، فإن تخلف لإتمامها وفاته الركوع لغت^(٢) ركعته وتخلف بلا عذر، ولو نسي الفاتحة أو شك في قراءتها، فإن تذكر قبل أن يركع تخلف لقراءتها وله حكم بطيء القراءة، وإلا تابعه وأتى بركعة بعد السلام، ومن الأعذار: التخلف لزحام وخوف وسيأتي، وإن ركع والإمام قائم لم تبطل صلاته ولو تعمّد، وله انتظاره والرجوع (إليه) أفضل إن تعمّد السبق وإلا تخير، فلو سبقه بركن بأن ركع ورفع والإمام قائم [ووقف ينتظره] لم تبطل صلاته، أو بركنين فإن كان عامداً عالماً بطلت صلاته، وإلا فالركعة، ومثله العراقيون: بأن ركع قبله فلمّا أراد أن يركع رفع فلمّا أراد أن يرفع سجّد وهو مخالف لما سبق فيجوز أن يستويا، وأن

(١) لفحش المخالفة بلا عذر، والتخلف بركن ولو طويلاً لا يؤثر؛ لما في خبر معاوية رضي الله عنه: «لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود فإني قد بدئت، وإني مهما أسبقكم حين أركع تدركوني به حين أرفع...» رواه ابن حبان في «الإحسان» (٢٢٣٠) بإسناد حسن. وقال: وفي نسخة: (لاشتغاله بالسورة أو التسيحات ففاته الركوع لغت ركعته).

(٢) في الشرح: (بطلت).

يختصّ هذا بالتقدّم لفحشيه، ولو سبقه بالقراءة والتشهد لم يضرّ.

فرع: وإن أدرك الإمام راعياً كبراً للإحرام ثم للهويّ، فإن اقتصر على تكبيرة فإن نوى بها الإحرام فقط وأتمّها قبل هويّه انعقدت، أو الركوع فلا، ولو نواهما أو لم ينوهما لم تنعقد وفي هذه الصورة وجبت نية التكبير^(١).

فرع: تكره مفارقة الإمام بغير عذر، فإن فارقته صحت صلاته، ويعذر^(٢) بما يعذر [به] في الجماعة وبترك الإمام سنة مقصودة كالقنوت، وكذا لو طوّل القراءة وبه ضعف أو شغل.

فرع: أقيمت الجماعة وهو يصلي صباحاً أو رابعة وقد قام إلى الثالثة أتمّها ودخل في الجماعة وإلا قلبها نفلاً واقتصر على ركعتين، ولا تقلّب الفائتة ليصلّيها جماعة، ويقلّبها إن خشي فوات الحاضرة، ويقطع النافلة إن خشي فوات الجماعة. وإن نوى المنفرد الاقتداء في أثنائها جاز، ويوافقّه في جلوسه وقيامه حتّى تتمّ صلاته، ثم يفارقه ويتمّ لنفسه أو ينتظره في التشهد ليسلم معه.

فرع: تدرك الركعة بإدراك الركوع المحسوب، ولو أدركه فيه والإمام محدث أو في ركعة زائدة سهواً لم يجزه، فإن أتى معه بالركعة كاملةً أجزأه، لا إن علم بحديثه أو سهوه ونسي، وإن هوى المسبوق للركوع فرفع الإمام ولا فاء في حدّ أقلّ الركوع مطمئناً أجزأه وإلا فلا. ولو شك في الاكتفاء^(٣) لم يكن مدركاً كمن أدركه بعد الركوع وعليه أن يتابعه في الفعل الذي أدركه فيه.

فرع: لو أدركه في السجود أو التشهد لم يكبر للهويّ، وإن أدركه معتدلاً فهو مع كبر.

ويستحب موافقته في قراءة التشهد والتسبيحات، وتنتهي القدوة بالسلام، فيلزم المسبوق المبادرة بالقيام، ويحرم مكثه ولا يكبر، فإن كان موضع تشهد كبر ومكث إن شاء.

ويستحب للمسبوق انتظار التسليمة الثانية، فإن قام عامداً قبل تمام الأولى بطلت صلاته، وما يأتي به فهو آخر صلاته يعيد فيه القنوت، ولو أدرك ركعتين من رابعة ثم قام للركعتين قرأ السورة فيهما لثلاثاً تخلو منها صلاته.

(٣) في (م): (الالتقاء).

(١) أي: للتحريم؛ ليمتاز عما عارضه من تكبير الركوع. (٢) أي: في المفارقة.

والجماعة في الصبح ثمّ العشاء ثمّ العصر أفضل.

ويكره أن تقام جماعة في مسجدٍ بغير إذنٍ إمامه، إلا إن كان مطروحاً، وإن كرهه [هـ]
أكثر من نصف القوم لخلقي مذمومٍ شرعاً كرهت له الإمامة لا الاقتداء به، فإن كرهوا
حضوره المسجد لم يكره له.

ويكره أن يرتفع أحدٌ موقفي الإمام والمأموم على الآخر، فإن احتاجه الإمام لتعليم
الصلاة أو المأموم لتبليغ تكبيرة الإمام استحَبَّ،
وأفضل الصفوف أولّها، ثمّ الأقرب، وللنساء مع الرجال آخرها^(١).

(١) لأن ذلك أليق وأستر، ولخبر مسلم: «خير صفوف الرجال أولّها وشرّها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرّها أولّها».

كتاب صلاة المسافر

وله القصرُ بالسفرِ الطويلِ المباحِ لا القصيرِ ولو في الخوفِ إذا كانَ إلى مقصدٍ معلومٍ بمفارقةِ سورِ البلدِ المختصِّ بهِ ولو لاصقهُ بنيانٌ أو مقابرٌ أو احتوى على خرابٍ ومزارعٍ. ولو لم يكن للبلدِ في صوبِ سفره سورٌ اشترط مفارقةَ العمرانِ لا خرابٍ اندرسَ في طرفِ البلدِ^(١)، ولا تشترطُ مجاوزةُ المزارعِ والبساتينِ المحوطةِ، ولو كانت متصلةً بالبلدِ وفيها دورٌ يسكنها ملاًكها أحياناً اشترط^(٢)، والقريةُ كالبلدِ، والقريتانِ المتصلتانِ كالقريةِ، وإن انفصلتا ولو يسيراً فبمجاورةِ قريتهِ، وإن جمعَ السورُ بلدينِ متقاربين^(٣) فلكلِّ حكمه، ومن كانَ في بريةٍ فبأن يفارقَ بقعةَ رحله، أو: ربوةً أو وهديةً أو وادٍ فبأن يهبطَ أو يصعدَ أو يفارقَ عرضَ الوادي إن اعتدلت^(٤)، ويفارقُ خيامَ الحيِّ ومرافقهم ومعاطنَ إبلهم - وإن تفرقتِ الخيامُ - إن اتحدتِ المحلَّةُ باتحادِ النادي واستعارةِ بعضهم من بعضٍ.

فرع: فارقَ البنيانَ ثم رجعَ من قريبٍ لحاجةٍ أو نواهٍ، فإن كانَ وطنه صارَ مقيماً، وإلا ترخَّصَ وإن دخلها ولو كان قد أقامَ بها^(٥).

فصل: ينتهي سفره ببلوغه^(٦) مبدأ سفره من وطنه، وإن كان ماراً في سفره لا [بلوغه] بلدَ مقصده ولا بلدَ له فيها أهلٌ لم ينوِ الإقامةَ بها، وينتهي بإقامةِ أربعةِ أيامٍ صحاحٍ [أو نيتها] أو لِمَا^(٧) لا يتنجَّرُ^(٨) دونها، وإن كان ماکثاً [ولو] في مفازةٍ أو محارباً^(٩).

فلو نوى العبدُ والزوجةُ والجنديُّ الميثب^(١٠) لا غيرهُ الإقامةَ ولم ينوِ المطاعُ فلهُمُ القصرُ^(١١)، وإن كانَ يتوقَّعُ الخروجَ يوماً فيوماً أو حبسهُ الریحُ في البحرِ قصرَ ثمانيةِ عشرَ يوماً وإن كانَ غيرَ محاربٍ، ومتى فارقَ مكانه ثم ردتْ الریحُ استأنفَ المدَّةَ.

فصل: السفرُ الطويلُ ثمانيةٌ وأربعونَ ميلاً هاشميةً^(١٢) غيرَ الإيابِ تحديداً ولو ظناً، وهو ستة عشرَ فرسخاً^(١٣)، وهي أربعة بُرْدٍ^(١٤)، وهي مسيرةُ يومينِ معتدلينِ، والميلُ:

(١) في (ق زيادة): (أو زروع أو هجر بتحويط على العامر).

(٢) مجاوزتها.

(٣) في (م): (مقاربتيين).

(٤) فإن اتسعت فبأن يفارق ما يعد من خلَّة هو منها.

(٥) لانتفاء الوطن فكانت كسائر المنازل.

(٦) في النسختين: (بمجاورة) أي: مبدأ سفره وذلك بدخوله العمران.

(٧) في (أ): (ينجز).

(٨) في (ب): (لأمر).

(٩) فقد يضطر للارتحال.

(١٠) في ديوان المحاربين.

(١١) الميل الهاشمي يعادل: (٢) كم، فالمسافة هي: (٩٦) كم، وفي النسختين: (بالهاشمي).

(١٢) (١٤) البرد جمع البريد = (٤) فراسخ وتعادل: (٢٤) كم.

(١٣) الفرسخ = (٣) أميال أي: (٦) كم.

أربعة آلاف خطوة^(١)، والخطوة: ثلاثة أقدام^(٢).

والمستحب أن لا يقصر لدون الثلاث، ويعتبر البحر بالبر وإن قطعه في ساعة، وإن شك فيه اجتهد.

فرع: متى سلك أبعاد الطريقين لبيع له القصر فقط لم يقصر، ويقصر إن كان له غرض ولو تنزهاً.

فرع: نوى ذو السفر الطويل الرجوع، وذو السفر القصير الزيادة في المسافة ليس لهما الترخُّص حتى يكون من حيث نوى إلى مقصدهما مسافة القصر ويفارقا مكانهما، ولو نوى إقامة أربعة أيام في كل مرحلة لم يقصر.

فصل: وإن لم يعلم مقصده كمسافر لغرض إن وجدته رجع لم يقصر وإن طال سفره، ويقصر بشرطه إن ابتدأ الرجوع، فلو نوى المسافة وفارق البلد ثم عرضت هذه النية، أو نوى^(٣) أن يقيم ببلد قريب أربعة أيام ترخص ما لم يجده أو يدخل البلد، فإن لم يعرف العبد والجندي والزوجة والأسير مقصد المطاع والكفار لم يقصروا^(٤)، فإن نوا مسافة القصر قصر جندي تجوز له المفارقة^(٥)، فإن ساروا معهم يومين قصروا^(٦)، ولو علم الأسير أن سفره طويل ونوى الهرب إن وجد فرصة لم يقصر قبل مرحلتين^(٧).

فصل: المعصية بالسفر لا فيه تمنع الترخُّص، فإن سافر بلا غرض صحيح أو لیسرق، أو هرب عبد أو زوجة أو غريم موسر لم يترخص بقصر وجمع وإفطار وتنفل على راحلة ومسح ثلاث وسقوط جمعة وأكل ميتة. وإن أنشأ مسافر قصد معصية به أتم، أو عاص به قصد مباح اعتبرت المسافة من حينئذ.

فصل: إنما يجوز القصر في رباعية مكتوبة، إمّا مؤداة أو فائتة سفر بسفر، فإن شك هل فاتت في السفر أتم، ولو سافر والباقي من الوقت قدر ركعة قصر، أو دونها فلا.

فرع: للقصر شروط:

(١) تعادل نحو: (٥٠) سم. (٢) قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن تحديد مسافة الميل تعادل: (١٢) ألف قدماً، وبالذراع هو: (٦) آلاف، والذراع: (٢٤) أصبعاً معترضاً، والإصبع: (٦) شعيرات معتدلات معترضات، والشعيرة: (٦) شعرات من شعر البرذون.

(٣) في (م): (ونوى)، وفي الشرح: (نية).

(٤) لاتقاء علمهم بطول السفر. (٥) لمطاعه.

(٦) وإن لم يقصر المتبوعون لتبين طول سفرهم.

(٧) وهي مسافة: (٩٨) كم.

الأول: أن لا يقتدي بمقيم أو متم في جزء من صلاته، فإن صلى الظهر خلف مسافر يصلي صبحاً أتم، ويقصر الظهر خلف من يقصر العصر، وإن شك في سفر إمامه أتم وإن بان مسافراً قاصراً، فإن علم أو ظن سفره لا قصره فعلق صلاته بصلاته صح وله حكمه، فإن أفسد صلاته أتم إلا إن أعلمه بنيته^(١).

فرع: اقتدى بمتم أتم وإن فسدت صلاة الإمام أو بان (الإمام) محدثاً، وتنعقد بخلاف مقيم نوى القصر^(٢)، وإن أفسدها وأعاد أتم، وإن اقتدى بمن ظنه مسافراً فبان مقيماً محدثاً وبان الحدث أولاً أو باناً معاً قصر، وإلا فلا^(٣). وإن تبين حدث نفسه أو أحرم وقد علم بحدث إمامه استأنف وقصر^(٤)، وإن قضى في السفر صلاة حضر سافر في وقتها^(٥) فإن خرج منها لتذكر حدث قصر لا إن خرج لحدث حدث.

فرع: إذا أحدث الإمام أو رُغف فاستخلف مقيماً لزمهم الإتمام دونه إلا إن تطهر واقتدى به، فإن لم يستخلف أو استخلف مسافراً أو استخلفوه قصرُوا.

الثاني: نية القصر عند الإحرام، فإن نوى بعده الإتمام أو تردد أو شك هل نوى القصر أتم وإن تذكر في الحال. وإن أحرم خلف من علمه قاصراً فقام إلى الثالثة فشك في قيامه لزمه الإتمام، فإن علمه ساهياً لكونه حنفياً لا يرى الإتمام لم يلزمه وله انتظاره ومفارقته ويسجد للسهو، فإن نوى الإتمام لم يجز أن يأتي به كالمسبوق لا يأتي بمن علمه ساهياً بالقيام إلى خامسة، وإن قام المسافر إلى ثالثة لغير موجب الإتمام عامداً بطلت صلاته، أو ساهياً لزمه العود ويسجد للسهو، فلو بدى له أن يتم قعد ثم قام، وإن لم يذكر حتى أتم أربعاً ثم نوى الإتمام لزمه أن يأتي بركعتين.

الثالث: دوام السفر، فإن انتهت به السفينة إلى البلد أو سارت به منها أو نوى الإقامة أو شك هل نواها أو هل هذه بلدته في أثناء الصلاة؟ أتم^(٦).

الرابع: العلم بجوازه، فلو قصر جاهلاً بجوازه لم تصح صلاته^(٧).

(١) جاء في (ق) زيادة: (ولو نوى القصر خلف من علمه متماً انعقدت، بخلاف مقيم نوى القصر).

(٢) فلا تتعقد صلاته؛ لأنه ليس من أهل القصر.

(٣) يقصر لالتزامه الإتمام بالاعتداء. (٤) لعدم انعقاد صلاته.

(٥) الثبت من الشرح، وجاء بدله في (م): (ولو شرع فيها مقيماً ثم خرج منها، ثم سافر في الوقت).

(٦) للشك في سبب الرخصة في الأخيرتين ولزواله في الأولى والثالثة وتغلياً للحضر فيهما وفي الثانية. (٧) لتلاعه.

بابُ الجمعِ بين الصَّلَاتَيْنِ

يجوزُ الجمعُ في سفرِ القصرِ لا القصيرِ ولو للمكيِّ بينَ الظهرِ والعصرِ والمغربِ والعشاءِ في وقتٍ إحداهما، وتكونُ أداءً، والأفضلُ التأخيرُ إلى الثانيةِ للسائرِ ولمن باتَ بمزدلفةً، والتقديمُ إلى الأولى للنازلِ والواقفِ بعرفةً.

فرع: وإن^(١) جمع في وقت الأولى اشترط تقديمها، وأن ينوي الجمعَ فيها ولو مع السلام وبعد نية الترك^(٢)، ويشترطُ أن يواليَ بينهما، ولا يضرُ فصلٌ يسيرٌ في العرفِ؛ فللمتيممِ الفصلُ به، وبالطلبِ الخفيفِ، وإقامة الصلاة^(٣).

فإن جمعَ وتذكرَ تركَ ركنٍ من الأولى أعادهما، وله الجمعُ، أو من الثانيةِ قبلَ طولِ الفصلِ تداركه^(٤) وصحَّتْ وإلا تعذرَ الجمعُ، وإن لم يدرِ من أيَّهما هو لزمه إعادتهما^(٥) وامتنعَ الجمعُ تقديماً^(٦).

وأما إن جمعَ في وقتِ الثانيةِ فلا تشترطُ إلا نيةُ التأخيرِ للجمعِ في وقتِ الأولى، فإن أخرجَ حتى فاتَ الأداءُ بلا نيةٍ عصي وقضى.

فرع: جمعَ تقديماً ونوى الإقامة قبل الإحرامِ بالثانيةِ بطلَ الجمعُ، أو في أثنائها لم يبطلْ، وإن جمعَ في وقتِ الثانيةِ ثم أقامَ في أثنائها صارتِ الأولى قضاءً.

فصل: المطرُ يبيحُ الجمعَ في وقتِ الأولى لا الثانيةِ لمن صَلَّى جماعةً في مكانٍ يتأذى في طريقه بالمطر^(٧)، فلو صَلَّى جماعةً في بيته أو مشى في كِنٍ أو صلَّوا فرادى في المسجدِ فلا جمعَ، وإنما يشترطُ وجودُ المطرِ في أوَّلِ الصَّلَاتَيْنِ^(٨)، وعند التحلُّلِ من الأولى^(٩). والشَّفَانُ^(١٠) كالْمَطَرِ — وهو بردٌ ريحٍ فيه ندوةٌ^(١١) — وكذا ثلجٌ وبرْدٌ يذوبان.

فرع: يجمعُ العصرُ مع الجمعةِ في المطرِ وإن لم يكنْ حالَ الخطبةِ.

(١) في الشرح: (إذا). (٢) للجمع. (٣) لأنه لمصلحة الصلاة. (٤) في (م): (يتداركه).

(٥) لاحتمال أنه من الأولى. (٦) لاحتمال أنه من الثانية، فيطول الفصل فيعهدهما أخذاً بالأسوأ.

(٧) لبعده. (٨) ليقارن الجمع. (٩) ليتصل بأوَّلِ الثانية.

(١٠) ريح فيها برد وندوة، أو مطر وبرْد. (١١) ندوة: بَلَلٌ.

فرع: المختار جواز الجمع بالمرض فمن يحم في وقت الثانية قدمها بشرائط جمع التقديم، أو في الأولى أخرها، وإن جمع تقديماً صلى سنة الظهر التي قبلها، ثم الفريضتين، ثم باقي السنن مرتبة، وفي المغرب والعشاء يصلي الفريضتين، ثم [باقي] السنن مرتبة، ثم الوتر^(١).

فصل: إذا بلغ السفر ثلاثة أيام فالقصر أفضل، إلا لملاح يسافر بأهله، ومن لا يزال مسافراً بلا وطن، والغسل^(٢). وترك الجمع أفضل من مسح الخف والجمع^(٣). وكراهة ترك الترخص^(٤) لمن وجد في نفسه كراهته.

وإن نوى الكافر أو الصبي مسافة القصر ثم أسلم أو بلغ في أثنائها قصر في البقية، وإن نوى اثنان إقامة أربعة أيام وأحدهما حفي يعتد القصر فاقتدى به [الأخر]^(٥) كره^(٦)، ويتم بعد سلامه^(٧) ولا قصر.

(١) جاء في أصل «الروضة»: الرخص بالسفر الطويل هي: القصر، والفطر، والجمع، والمسح على الخف ثلاثة أيام.

وفي القصر هي: ترك الجمعة، وأكل الميتة، والتيمم ويسقط الفرض به، والتفعل على الراحلة.

(٢) أي: للرجل.

(٣) لأصالتهما.

(٤) لنحو القصر المجمع عليه فهو كما قال ﷺ: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته» رواه عن يعلى بن أمية مسلم (٦٨٦)، ولحديث ابن عمر: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته» رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان بإسناد قوي.

(٥) كشافعي.

(٦) لظنه إقامة وصحة صلاته. (٧) إذا لم يعلم أنه نوى القصر، فإن علم أنه سينوي فلا تصح صلاته خلقه؛ كمجتهدين اختلفا في القبلة فصلى أحدهما خلف الآخر.

كتاب الجمعة ، وهي فرضُ عينٍ ، وفيه ثلاثة أبواب

(الباب) (١) الأول: في شروط صحتها ، وهي ستة :

الأول: وقت الظهر ، فلا تصلّى في غيره ، بل إن لم يسع الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقائه تعيّن الإحرام بالظهر ، فإن شرعوا في الوقت وخرج أتموها ظهراً ولو لم يجددوا النية ويسر الإمام ، ولو شكّ وأ في خروجه لم يؤثر^(٢) ، وإن سلّموا هم أو المسبوق التسليمة الأولى خارج الوقت عالين بطلت ولو قلبوها نفلاً ، أو جاهلين أتموها ظهراً^(٣) ، وإن سلّم الإمام وتسعة وثلاثون^(٤) في الوقت والباقون خارجة صحت الجمعة الإمام ومن معه^(٥) فقط .

الشرط الثاني: دار الإقامة ، فلا تصح إلا في أبنية مجتمعة ، فإن انهدمت وأقاموا لعمارتها لم يضر ، وسواء البلاد والقرى والأسراب^(٦) التي تتوطن والبناء بالخشب وغيره^(٧) لاخيام ينتقل أهلها ، وكذا إذا لم ينتقلوا ، ويجوز إقامتها في فضاء^(٨) لا تقصر فيه الصلاة .

الشرط الثالث: أن لا يتقدمها ولا يقارنها جمعة في البلد ، نعم: إذا كثر الناس وعسر اجتماعهم في مسجد فالتعدّد جائز للحاجة ، وإذا لم يعسر وصلّوا جمعتين فالصحيحة هي السابقة ولو بانتهاء تكبيرة الإمام^(٩) لا ابتدائها وإن كان السلطان مع الأخرى ، وإذا أخبروا بأنهم مسبقون أتموها ظهراً ، والاستئناف أفضل ، وإن اقترنا بطلتا ، وتستأنف الجمعة ، وكذا لو لم يعلم السبق ، فإن علم ثم نسي لزهم الظهر وكذا إن لم يتعيّن .

الشرط الرابع: العدّد ، فلا تنعقد بأقل من أربعين لا وفيهم أمي^(١٠) ؛ لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض نقله الأذري^(١١) عن البغوي^(١٢) .

فرع: يشترط حضور أربعين ذكوراً مكلفين أحراراً متوطنين لا يظعنون شتاءً ولا صيفاً إلا لحاجة في أركان الخطبتين والجمعة ، وأن يسمعوها . وإن انفصوا في أثناء

(١) أضيف للتناسب . (٢) ويتمونها الجمعة . (٣) لعذرهم . (٤) في (م) : (وَأربعون) .

(٥) في (م) : (والأربعون) . أي : دون المسلمين خارجة ، فلا تصح جمعهم . كالمسلمين فيه لو نقصوا عن أربعين .

(٦) الأسراب ، جمع سرب : بيت في الأرض . (٧) كطين وقصب . (٨) أي : معدود من الأبنية المجتمعة في

البلدة ، لا بخارجها . (٩) في (م) : (الإحرام) ؛ لأن به يتبين انعقاد الجمعة . (١٠) أي : بالأربعين ؛ لأن شأنهم

كاقتداء القارئ بالأمي ، ومحلّه : إذا قصر الأمي في التعلم ، ولا فصّح إذا كان الإمام قارئاً .

(١١) هو أحمد بن حمدان أبو العباس ، له مؤلفات في الفقه ، توفي سنة : (٧٨٣) هـ .

(١٢) هو الحسين بن مسعود ، المفسر الفقيه صاحب التواليف ، توفي سنة : (٥١٠) هـ .

الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو في الركعة الأولى ثم عادوا - ولم يطل فصل - بنى وإلا استأنف، ولو تباطأ المأمومون وأدركوا ركوع الأولى مع الفاتحة صحت وإلا فلا، وإن انقضوا بعد إحرام أربعين لم يسمعوا^(١) أتم بهم الجمعة، أو قبل إحرامهم استأنف الخطبة بهم، وإن أحرم بهم فانقضوا إلا تسعة وثلاثين وكملوا بخنثي فإن أحرم بعد انقضاضهم لم تصح جمعتهم وإلا صحت.

الشرط الخامس: الجماعة، ولا تصح بالعدد فرادى، ولا يشترط حضور السلطان، ويستحب أن لا يطول فصل بين إحرام العدد المعتبر وبين إحرام الإمام، وإن كان الإمام زائداً على الأربعين جاز أن يكون مسافراً أو عبداً أو محرماً بصبح ومقصورة وكذا صيباً ومتنفلاً ومجهول الحدث وإلا فلا، ولو بان الأربعون أو بعضهم محدثين فلا جمعة لأحد. فرع: وإن أدرك المسبوق ركوع الإمام في ثمانية الجمعة أتى بركعة بعد سلامه جهراً، وتمت جمعته إن صحت جمعة الإمام. ومن فارق الإمام في الثانية وأتمها جمعة أجزاءً، وإن أدرك الركعة كاملة في زائدة سهواً فكمصل أدرك أصلية خلف محدث، ولو أدركه بعد الركوع أحرم بجمعة ندباً وأتمها ظهراً، وإن شك مدرك الركعة الثانية قبل السلام هل سجد مع الإمام سجد وأتمها جمعة، أو بعد السلام أتمها ظهراً.

فصل: وإن بطلت للإمام أو أبطلها عمداً جمعة كانت أو غيرها بحدث أو غيره فاستخلف هو أو المأمومون قبل إتيانهم بركن صالحاً للإمامة مقتدياً به قبل حديثه جاز^(٢) وإن كان مسبوقاً إن عرف نظم صلاة الإمام ليجري عليه، فيقتل لهم الخليفة المسبوق في الصبح ويتشهد ويسجد بهم لسهو الإمام قبل اقتدائه وبعده، ثم حين يقوم لهم مفارقتة وانتظاره ليسلم بهم لا في جمعة خشوا فوات وقتها، ويقنت لنفسه ويعيد السجود لسهو إمامه، ويسجدون لسهو بعد الاستخلاف لا قبله، وسهوهم بين^(٣) الخليفة والإمام غير محمول عنهم، ويجوز في غير الجمعة استخلاف غير المقتدي في الأولى والثالثة من الرباعية لا غيرهما، وخليفة الجمعة وهو المقتدي إن استخلف في الأولى أتمها جمعة ولو لم يحضر الخطبة، أو في الثانية ولم يدرك (معه) الأولى أتمها وحده ظهراً^(٤)، فلو دخل مسبوق واقتدى به فيها معهم أتم الجمعة، فإن استخلف في الجمعة غير المقتدي بطلت صلاته وصلاتهم إن اقتدوا به.

(١) أي: الخطبة. (٢) لأن الصلاة بإمامين بالتعاقب جائزة. (٣) في (م): (بعد). (٤) لأنه لم يدرك معه ركعة.

فرع: لو استخلف واستخلفوا فمن عيَّنه أولى، ولو تقدم واحد بنفسه جاز^(١)، فإن لم يتقدم أحدٌ وهم في الأولى من الجمعة لزمهم أن يستخلفوا، أو في الثانية وأتموها جمعةً فرادى جاز^(٢)، ولا تشترط نية الاقتداء بالخليفة.

فرع: أحدث بعد الخطبة أو فيها فاستخلف من سمعها لا غيره جاز^(٣) وكراه^(٤)، ولو أراد المسبوقون أن يستخلفوا لم يجز إلا في غير الجمعة، ولو بادروا أربعون سمعوا الخطبة وأحرموا بها انعقدت لهم^(٥).

فصل: وإذا زُحِم^(٦) عن السجود في الأولى من الجمعة وأمكنه أن يسجدَ بهيئة التنكيس على ظهر إنسان فعل، فلو امتنع فمتخلف بلا عذر، وإذا لم يمكنه لم تجز له المفارقة ولا الإيماء، فإن وجدَ فرجةً فسجدَ وأدركه قائماً قرأ قراءة المسبوق، أو راعياً تابعه وسقطت القراءة، أو بعد الركوع تابعه وأتى بركعة بعد سلامه، فإن سلم الإمام قبل تمام سجوده فاتته، وإن ركع الإمام قبل سجوده فلا يسجد بل يركع ويسجد معه، وفرضه الركوع الأول، فتكون الركعة ملفقةً وتجزئ، فإن لم يركع واشتغل بترتيب نفسه عامداً بطلت صلاته، فإن أمكنه الإحرام بالجمعة لزمه^(٧) أو جاهلاً لم يعتد بسجوده^(٨)، فإن أدركه في الركوع لزمه متابعتُه^(٩)، وإن أدركه في السجود سجد معه^(١٠)، أو في التشهد تابعه وسجد بعد سلامه ولا جمعة له^(١١)، وإن مضى على ترتيب نفسه لغا وعليه بعد سلام الإمام أن يتم الركعة بسجدين ويتمها ظهراً.

فرع: فإن لم يتمكن^(١٢) حتى سجد الإمام في الثانية سجد معه وحصلت له ركعة ملفقة، فإن لم يتمكن حتى تشهد الإمام فإن فرغ من السجود ولو بالرفع قبل سلامه - وإن لم يعتدل - حصلت له ركعة وأدرك الجمعة، وإن رفع بعد سلامه فاتته فيتتمها ظهراً، أما من أدرك معه الركعة الأولى وزُحِمَ عن السجود في الثانية فيتدارك قبل السلام وبعده، فإن كان مسبوقاً بالأولى ولم يتدارك قبل السلام فاتته الجمعة وسهوه في التخلف محمول^(١٣). وإن زُحِمَ عن الركوع ونم يتمكن إلا حال ركوع الثانية حسبت له غير ملفقة.

(١) ومقدمهم أولى. (٢) لإدراكهم مع الإمام ركعة، ولا يلزمهم الاستخلاف. (٣) كما في الصلاة.

(٤) إن اتسع الوقت فيتطهر ويستأنف أو يني بشرطه. (٥) لأنهم من أهلها، وفي الشرح: (بهم).

(٦) في (م): (وإن ازدحم). (٧) في النسختين: (لزمته). (٨) لمخالفته به الإمام.

(٩) فإن تابع فكما لو لم يسجد. (١٠) وحسب، وركعته ملفقة يدرك بها الجمعة.

(١١) لأنه لم يدرك ركعة. (١٢) المزحوم. (١٣) عنه؛ لأنه مقتدر حكماً.

فرع: ليست الجمعة ظهراً مقصوراً بل صلاةً على حيالها^(١)، فإن^(٢) عَرَضَ فيها ما يمنع وقوعها جمعةً انقلبت ظهراً ولو^(٣) لم يقصد قلبها.

فرع: التخلفُ لنسيانٍ ومريضٍ كالزَّحَامِ، وغيرُ الجمعةِ في الزَّحَامِ كالجمعةِ.

الشرطُ السادسُ: تقديمُ خطبتينِ قبلَ الجمعةِ. وأركانُ الخطبةِ خمسةُ:

الأوَّلُ: حمدُ الله، ويتعيَّنُ لفظُ الله وحمدهِ.

الثاني: الصلاةُ على النبي ﷺ، وتتعيَّنُ صيغةُ صلاةٍ^(٤).

الثالثُ: الوصيةُ بالتقوى^(٥)، ولا يتعيَّنُ لفظُها، وكلُّ من ذلك واجبٌ في الخطبتين،

ولا يكفي الاقتصارُ على تحذيرٍ من غرورِ الدنيا إلا بالحملِ على الطاعة، ولو قال: أطيعوا الله، واتقوا الله كفى.

الرابعُ: الدعاءُ للمؤمنينِ بأخرويٍّ في الثانية، وإن خصَّ السامعينَ فقال: رحمكم الله كفى.

الخامسُ: قراءةُ آيةٍ مفهومةٍ ولو في إحدهما، ويستحبُّ قراءة: ﴿قَ﴾ في الخطبة

الأولى^(٦)، ولو قرأ آيةَ سجدةٍ نزلَ وسجدَ، فإن خشي طولَ فصلٍ سجدَ مكانه إن أمكنَ، ولا يجزئُ آياتٌ تشتملُ على الأركانِ كُلِّها، وإن أتى ببعضها ضمنَ آيةٍ لم يمتنعَ وأجزأه عنه، وإن قصدَهما لم يجزِهما^(٧).

ويشترطُ كونُها بالعربيةِ، فإن أمكنَ تعلُّمُها وجبَ وكفى واحدٌ، فإن لم يفعلْ عصوا ولا جمعة، فإن لم يمكنَ ترجمَ، فإن لم يحسنْ فلا جمعة^(٨).

فرع: شروطُ خطبةِ الجمعةِ تسعةُ:

١- وقت الظهر، و٢- التقديمُ على الصلاة، و٣- القيامُ^(٩) للقادر، وتصحُّ خطبةُ العاجزِ قاعداً ثم مضطجعا^(١٠)، فإن بان قادراً فكمن بان جنباً، والأولى أن يستنيبَ العاجزُ^(١١)، و٤- الجلوسُ بينهما بالطمأنينة^(١٢)، فلو خطب جالساً وجبَ الفصلُ بسكتةٍ لا اضطجاعٍ، و٥- الطهارةُ^(١٣)، و٦- السترُ، فلو أحدث استأنف^(١٤) ولو

(١) أي: مستقلة لقول عمر رضي الله عنه: (الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ، وقد خاب من افترى) رواه أحمد وغيره، وحسنه في «المجموع». (٢) في النسختين: (وإذا). (٣) في الشرح: (إن). (٤) في هامش (م): قال المحب الطبري: لا يجزئ إلا أن يقصد بها الدعاء. (٥) في هامش (م): وهي القيام بما أوجبه، والانتفاء عما حرّمه.

(٦) رواه مسلم وكذا سابقة الوصية بالتقوى، وفي هامش (م): (فإن لم يقرأها قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠]. (٧) بل عن القراءة فقط. (٨) لهم لانتفاء شرطها. (٩) لقوله تعالى: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

(١٠) كالصلاة. (١١) قادراً. (١٢) رواه مسلم. (١٣) عن الحديث والخبث. (١٤) أعاد.

سبقه^(١)، و٧- الموالاة^(٢)، و٨- رفع الصوت، بحيث يُسمع أربعين كاملاً^(٣) - وإن لم يفهموا ولو كانوا صُمّاً أو بعضهم لم تصحّ - وينبغي^(٤) أن يقبلوا عليه وينصتوا ويستمعوا، ويكره (للحاضرين) الكلام^(٥)، ولا يحرم^(٦)، ولا تختص بالأربعين، وإن عرض مهمّ كتعليم خير ونهي عن منكر لم يمنع منه، لكن^(٧) يستحب أن يقتصر على الإشارة. وبيّح الكلام قبل الخطبة وبعدها وبينهما وللداخل ما لم يجلس.

والتاسع - ما سبق - وهو كونها بالعريية.

فرع: لو سلّم داخل وهو يخطب^(٨) وجب الرد^(٩)، ويستحب تسميتُ العاطس، وينبغي^(١٠) تخفيف الصلاة عند قيام الخطيب، ولا تباح^(١١) نافلة بعد^(١٢) صعوده وجلسه، والداخل لا في آخر الخطبة يصلي التحية مخففة إن صلى السنة، وإلاّ صلاها^(١٣) كذلك [وحصلت التحية بها].

فرع: يستحب ترتيب الخطبة، وتجب نية فرضيتها، ويستحب أن تكون على منبر على يمين المحراب وإلا فعلى مرتفع، ويكره كبير يضيّق، وأن يسلم عند وصوله المنبر على من عنده، وبعد وصوله الدرجة تحت المستراح يقبل على الناس ويسلم [عليهم]، ثم يجلس حتى يفرغ المؤذن، وندب اتخاذ^(١٤)، ويخطب خطبة بليغة قريبة من الأفهام، متوسطة مقبلاً على الناس، ولا يلتفت ولا يعبث ولا يشير يديه، فلو استقبل أو استدبروا أجزاءه وكره، ويستحب أن يكون جلوسه بينهما [ب] قدر سورة الإخلاص وأن يعتمد سيفاً أو عصاً بيده اليسرى ويشغل الأخرى بحرف المنبر، فإن لم يجد سكن يديه خاشعاً، ويكره له ولهم الشرب إلا لشدة عطش، وبعد الفراغ يأخذ في النزول والمؤذن في الإقامة، ويبادر ليلغ المحراب مع فراغه، ويكره ما ابتدعه الخطباء من الإشارة باليد، والاتلفات في الخطبة الثانية، و: دقّ الدرج في صعوده^(١٥)، والدعاء

(١) لأنها عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين. (٢) أي: بين الأركان والخطبتين والصلاة. (٣) ممن تنعقد بهم.

(٤) ينبغي: أي: يطلب ويستحب للسامعين لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. قال المفسرون: نزلت في الخطبة، وسميت قرآناً لاشتغالها عليه. (٥) للآية والخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «إذا قلت لصاحبك: أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت». (٦) للأخبار الدالة على جوازه، منها خبر أنس في «الصحيحين»: «أن رجلاً دخل والنبي ﷺ يخطب فقال: متى الساعة...». (٧) في (م): (بل). (٨) وهو غير مشروع هنا. (٩) عليه بناء على أن الإنصات سنة، وإلا فيكره. (١٠) وهي هنا بمعنى: يجب، كما صرح به الشيخ نصر المقدسي. «أسنى». (١١) في (ق): (فتصح). (١٢) في (م): (عند). (١٣) في (م): (صلى). (١٤) أي: المؤذن. (١٥) المنبر برجله أو بالسيف، ويدعو حال صعوده بنحو: اللهم ثبت جنائي وألق الحق على لساني وارزقني ما ينفعني وإخواني. من شيخنا.

قبلَ الجلوسِ [للأذان^(١)]، و: مبالغةُ الإسراعِ في الثانية، والمجازفةُ في وصفِ الخلفاءِ، ولا بأس^(٢) بالدعاء للسلطانِ.

ويكرهُ الاحتباءُ^(٣) والإمامُ يخطُبُ، ويستحبُّ له التيامنُ في المنبرِ الواسعِ، وأن يَخْتِمَ الخطبةَ بقوله: أَسْتَغْفِرُ اللهَ لي ولكُم، وإن أغمي عليه استؤنفت^(٤).

البابُ الثاني: فيمنَ تلزمُهُ الجمعةُ^(٥)، ولوجوبها خمسةُ شروطٍ

١- التكليفُ، فتلزمُ السكرانَ ويقضيها ظهراً دونَ المغمى عليه، و٢- الحريةُ، فلا تلزمُ من فيه رقٌّ وإن كوتبَ، ٣- والذكورةُ، فلا تلزمُ الخُنثى، و٤- الإقامةُ، فلا تلزمُ مسافراً، لكن تستحبُّ له وللعبدِ والصبيِّ، و٥- الصحَّةُ [ونحوها]^(٦).

فلا تلزمُ مريضاً وذا عُذرٍ يلحقُ^(٧) به إلا إن حضروا في الوقتِ ولم يتضرروا بالانتظارِ، فإن تضرروا فلهمُ الانصرافُ كغيرِهِم إلا إن أقيمتِ الصلاةُ، فإن أحرَمَ بها المريضُ والمسافرُ وكذا المرأةُ والعبدُ أجزأتهم وحرُمَ الخروجُ منها.

فرع: الأعدارُ المرخصةُ في تركِ الجماعةِ مُرخَّصةٌ في تركِ الجمعةِ، وتلزمُ زمناً وشيخاً هماً وجداً مَرَكوباً لا يشقُّ بملكٍ أو إجارةٍ أو إعارَةٍ كأعمى وجدَّ قائداً.

فرع: قريةٌ فيها أربعونَ تلزمُهُم الجمعةُ فإن صلَّوها في المصرِ سقطتْ وأسأوا، فإن كانوا أقلَّ (من أربعين) أو أهلَ خيامٍ ونداءُ بلدِ الجمعةِ يبلغُهُم لزمتهُم، والمعتبرُ نداءُ صبيِّ [يؤذُن] كعادته وهو على الأرضِ في طرفِها الذي يليهم والأصواتُ هادئةٌ والرياحُ راكدةٌ لا على عالٍ إلا في أرضٍ^(٨) بينَ أشجارٍ، وأن يكونَ المصغي معتدلاً السمعِ فإن سمعَهُ لزمتهُم، وإن لم يسمعوا (النداءَ) لكونهم في وَهْدَةٍ^(٩) أو سمعَهُ الأبعدُ لكونهم على قَلَةٍ لزمَتْ مَنْ في الوهْدَةِ فقط، فإن سمعَ مِنْ بلدينِ فحضورُ الأكثرِ جماعةً أولى، والغريبُ المقيمُ إذا لم يستوطنَ^(١٠) لزمتهُ ولم تنعقدْ به^(١١).

فرع: العذرُ الطارئُ بعدَ الزوالِ يبيحُ تركَ الجمعةِ إلا السفرُ فلا ينشئهُ بعدَ الفجرِ ولو لطاعةٍ، فإن خشيَ ضرراً كانقطاعَ الرُقَّةِ أو أمكنه إدراكُها في طريقهِ لم يحرمَ، وإلا عصى بسفرهِ ولم يترخصْ، ويحسبُ ابتداءُ سفرهِ من فواتِها.

(١) لثلاثِ يتوهم أنها ساعةُ الإجابة. (٢) أي: وهو المختار. (٣) الاحتباء: هو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوبه أو يديه. (٤) أي: وجوباً على ما اختاره في «الروضة». (٥) في الشرح زيادة: (ومن لا تلزمه). (٦) أي: من نحو الخلو من الأعدار الآتية. (٧) في (ق): (ملحق). (٨) في (م): (الأرض). (٩) الوهدة: المنخفض من الأرض. (١٠) بل عزمه الرجوع إلى وطنه. (١١) لعدم استيطانه.

فرع: يستحب^(١) لمن يرجو زوالَ عُذْرِهِ كالعبدِ والمريض تأخيرَ الظهرِ إلى أن يرفعَ الإمامُ رأسَهُ من الركوعِ الثاني، وتصلِّي المرأةُ ومن لم يرجُ زوالَ عُذْرِهِ أوَّلَ الوقتِ. ويستحبُّ لهم الجماعةُ ويخفونها إن خفي عُذْرُهُم، فإن صلُّوا الظهرَ لعذرٍ أو شرَّعوا فيها فزال العذرُ قبلَ فواتِ الجمعةِ أجزأتهم إلا الخُنْثَى^(٢)، لكن يستحبُّ لهم الجمعةُ. فرع: من لا عُذْرَ لَهُ لا يصحُّ ظهْرُهُ قبلَ سلامِ الإمامِ، فإن صلاها جاهلاً انقلبتُ نفلاً، وبعد سلامِهِ يلزمُهُ أداءُ الظهرِ على الفورِ لِعصيانِهِ [ولو تركها أهلُ البلدِ فصلُّوا الظهرَ لم تصحَّ ما لم يضقِ الوقتُ].

البابُ الثالثُ: في كيفية إقامة الجمعة،

وهي ركعتان وتمتازُ بأمورٍ مندوبةٍ

الأوَّلُ: الغسلُ عند الرواح، ويجوزُ بعدَ الفجرِ ويختصُّ بمن يحضرُها، ولا يَبْطُلُهُ الحدثُ والجنابةُ، ويتيمَّمُ العاجزُ عنه، ويلزمُ البعيدُ السعيُّ قبلَ الزوالِ. فرع: من الأغسالِ المسنونةِ أغسالُ الحجِّ، والعِيدَيْنِ، والغسلُ من غسلِ الميتِ سنةٌ كالوضوءِ من مسِّهِ، وكذا غُسلُ كافرٍ أسلمَ لم يسبقْ منه جنابةٌ أو حيضٌ وإلا وجب^(٣)، ووقتهُ بعدُ الإسلامِ. والغسلُ للإفاقةِ من الجنونِ والإغماءِ، ولكلِّ اجتماعٍ، ولتغيُّرِ رائحةِ البدنِ، ومن الحجامَةِ، والخروجِ من الحمامِ، وأكدها غُسلُ الجمعةِ^(٤)، ثمَّ غُسلُ غاسلِ الميتِ^(٥)، وفائدتهُ التقديمُ كما لو أوصى بماءٍ للأولى.

الثاني: البكورُ، لغير الإمامِ من طلوعِ الفجرِ، والساعةُ الأولى أفضلُ، ثمَّ الثانيةُ، ثمَّ الثالثةُ فما بعدها، وليس المرادُ من الساعاتِ الفلكيةِ بل ترتيبُ درجاتِ السابقين، فكلُّ داخلٍ بالنسبةِ إلى من بعده كالْمَقْرَبِ بدنةً، وإلى مَنْ قَبْلَهُ بدرجةٍ كالْمَقْرَبِ بقرةً، وبدرجتين كالْمَقْرَبِ كبشاً، وبثلاثٍ^(٦) دجاجةً، وبأربعٍ بيضةً.

الثالثُ: التزيُّنُ، بأخذِ الشعرِ والظفرِ، والسواكِ والتتظُّفِ واستعمالِ الأفضلِ من طيبهِ وثيابه، وأفضلُها البياضُ، ثمَّ ما صبغَ غزلهُ لا هو^(٧)، ويزيدُ الإمامُ في حُسْنِ الهيئةِ والعِمَّةِ والارتداءِ، وتركُ السوادِ أولى لا إن خشي مفسدةً، ويستحبُّ لطالِبُها:

(١) في (م): (يُسَنُّ). (٢) إذا بان رجلاً. (٣) في هامش (م): ويستحب حلق رأسه نص عليه ويكون بعد غسله.

(٤) لكثرة الأخبار الصحيحة فيه، ويكره تركه، وبخاصة للإمام.

(٥) للاختلاف في وجوبها. (٦) من الدرجات كالمقرب. (٧) أي: المنسوج.

أن يمشي بسكينة ما لم يضق الوقت، ولا يسعى إليها ولا إلى غيرها، ولا يركب في جمعة وعيد وجنازة وعيادة مريض إلا لعذر، فإن ركب سيرها بسكون.

الرابع: يستحب أن يقرأ في الأولى من الجمعة: الجمعة، وفي الثانية: المنافقين، أو: ﴿سَبَّحْ﴾ و: الغاشية، وإن ترك الجمعة في الأولى جمعهما في الثانية، وإن عكس لم يجمع (بينهما).

فرع: يكره تخطي الرقاب إلا للإمام ومن لم يجد فُرجة إلا بتخطي صف أو صفين^(١)، ويحرم أن يقيم أحداً، ويجوز أن يبعث من يقعد له ليقوم عنه، وإذا فُرش لأحد ثوب فله تنحيته لا الجلوس عليه ولا يرفعه فيضمه.

وليشتغل قبل الخطبة بالذكر والتلاوة والصلاة على النبي ﷺ، ويكثر منها عليه في يومها وليلتها، ويقرأ فيهما سورة الكهف.

وليكثر في يومها من الدعاء ليصادف ساعة الإجابة، وأرجاها من^(٢) جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة، ولا يصل صلاتها بصلاة، ويكفي فصل بكلام أو تحوّل^(٣).

فرع: يكره لمن عليه الجمعة البيع ونحوه بعد الزوال، وبأذان^(٤) الخطبة وقد جلس لها يحرم ولا يبطل، فلو تباع مقيم ومسافر أثماً جميعاً، ولو باع وهو سائر إليها أو في الجامع جاز لكن يكره البيع في المسجد.

فرع: لا بأس بحضور العجائز بإذن الأزواج وليحترزن من الطيب والزينة، ويكره تشبيك الأصابع^(٥) والعَبَثُ حال الذهاب والانتظار للصلوات.

ومن قعد في مكان الإمام أو طريقتي الناس، أمر بالقيام، وكذا من قعد مستقبلاً وجوههم والمكان ضيق، وللمستمع أن يرفع صوته بالصلاة على النبي ﷺ^(٦) إن قرأ الخطيب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

(١) فلا يكره لتقصير القوم بسدها. (٢) في (ق): (وهي ما بين).

(٣) لخبر معاوية: (أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نخرج أو نتكلم) رواه مسلم.

(٤) المؤذن أي: بشروعه فيه أمام. (٥) لخبر مسلم (٢٠٦) عن أبي هريرة: «فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة». مع خبر أبي داود والترمذي عن كعب بن عجرة: «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه، ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن يديه، فإنه في صلاة».

(٦) في هامش (م): قال القاضي أبو الطيب: لو صحَّ الناس بالصلاة عليه كره؛ لأنه يقطع الاستماع.

كتاب صلاة الخوف، وهي أربعة أنواع

الأول: صلاة بطن نخل، (وهي): أن يجعل الإمام الناسَ فرقتين يصلي بكل مرة، وتحرسُ الأخرى، وتكون الثانيةُ للإمام نافلة^(١)، وهذه إذا كان العدوُّ في غير جهة القبلة وكثرَ المسلمون وخافوا مكرهم استحبّت.

الثاني: صلاة عُسفان، وهي^(٢): أن يصفّهم صفين يقرأ ويركعُ بهم، ثم يسجدُ بأحدهما ويحرسُ الآخرَ حتّى يقومَ الإمام، ثم يسجدون ويلحقونه وفي الثانية كذلك، لكن يحرسُ من سجد معه أولاً، ويتشهدُ ويسلمُ بهم جميعاً، ولا حراسةَ في الركوع، ويشترطُ في هذا (النوع) كثرةُ المسلمين^(٣) وكونُ العدوِّ في [جهة] القبلة غير مستترين بشيء، وله أن يرتبهم صفوفاً، فإن حرسَ بعضُ كلِّ صفٍّ بالمناوبة جاز، وكذا لو حرسَتْ طائفةٌ في الركعتين، والمناوبة أفضل^(٤).

فرع: لو تقدم الصف الثاني في الثانية ليسجد وتأخر الأول ولم يمشوا أكثر من خطوتين كان أفضل.

الثالث: صلاة ذات الرقاع، وهي أفضلُ من صلاة بطن نخل، فإن كانت ركعتين وقفت إحدى الفرقتين في وجه العدو وانحازَ بالأخرى إلى حيث لا يبلغهم سهامُ العدو، وليصلُ بهم ركعةً ويفارقونه عند قيامه إلى الثانية ويتمونها لأنفسهم ويخرجون إلى وجه العدو، ويستحبُّ للإمام تخفيفُ الأولى، ولهم تخفيفُ الثانية، ويجيءُ الآخرون والإمام قائمً ويطيلُ القراءةَ ويصليُ بهم الثانية، وحينَ يجلسُ للتشهد يقومون ويتمون الثانية وهم غير منفردين، فينتظرهم ليسلمَ بهم، ولو لم يتمها المقتدون في الركعة الأولى بل ذهبوا ووقفوا تجاه العدو سكوتاً في الصلاة وجاءت الفرقةُ الأخرى فصلّى بهم ركعةً، وحينَ سلّم^(٥) ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وأتموها [لأنفسهم] وذهبوا إلى العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وأتموها [جاز]^(٦)، والأولى المختارة وهذا النوع حيث يكون العدو في غير القبلة، أو حال دونهم حائل. وهذه الأنواع مستحبة (لا واجبة) فلو صلّوا فردى أو افردت طائفة عن الإمام جاز.

(١) رواها عن جابر الشخان. (٢) في النسختين: (وهو)، والمثبت من الشرع.

(٣) لتسجد طائفة وتحرس أخرى. (٤) لأنها الثابتة كما في خبر مسلم (٨٤٠) عن جابر.

(٥) في (م): (يسلم). (٦) لخبر صالح بن خوات عند الشيخين.

فرع: تفارقه الأولى حينَ تنتصبُ معه في الثانية، ويجوزُ بعدَ الرفع من السجود، ويقرأ الإمامُ ويتشهد في الانتظارِ، وبعد مجيئهم يقرأ قدرَ الفاتحة وسورة قصيرة ويركعُ بهم، فإن لم ينتظرهم وأدركوه في الركوع أدركوها كالمسبوق. ولو صَلَّى المختارة من هذا النوع في الأمن صحت صلاةُ الإمام والطائفة الأولى لا الثانية إن لم تفارقه حالَ القيام، ولا تصح في الأمن صلاةُ المأمومين في الكيفية الأخرى.

فرع: إذا صَلَّى بهم المغربَ فالأفضل^(١) أن يصليَ بالأولى ركعتين، وينتظر الثانية في القيام، لا التشهد.

فرع: وإن كانت رباعية صَلَّى بكلِّ فرقة ركعتين يتشهدُ بكلِّ، والانتظارُ في القيام أفضل، فإن فرّقهم أربعَ فرقٍ فصلَّى بالأولى ركعةً، ثم فارقه وأتمّت، وجاءت الثانية وهو قائمٌ صَلَّى بها ركعةً وأتمّت، وانتظر الإمامُ الثالثة قائماً وهو أفضلُ أو متشهداً وهكذا إلى الرابعة، فينتظرها في التشهد ويسلمُ بها، وصحت^(٢) صلاةُ الجميع، فإن صَلَّى بفرقة ركعةً وبالثانية ثلاثاً أو عكس كرهَ وسجدَ الإمام والطائفة الثانية سجودَ السهو. قال صاحب «الشامل»^(٣): وهذا يدلُّ على أنه إذا فرّقهم أربعَ فرقٍ سجدوا^(٤) أيضاً للمخالفة.

فرع: تُصَلَّى الجمعةُ في الخوفِ كصلاةِ عُسفان، وكذاتِ الرِّقاع، لا بطنِ نخلٍ. لكن يشترطُ أن يسمعوا خطبته ولو أربعونَ من كلِّ فرقة، فإن^(٥) حدثَ نقصٌ في الأربعينَ (السامعينَ) في الركعة الأولى في الصلاة بطلت، أو في الثانية فلا.

فرع: يتحمّلُ الإمامُ في المختارة من صلاة ذاتِ الرقاع سهوَ المأمومين لا سهوَ الطائفة الأولى في الركعة الثانية، وسهوه في الأولى يلحقُ الكلَّ، وفي الثانية لا يلحقُ الأولينَ.

فرع: حملُ السلاح في هذه الصلوات^(٦) مستحبٌ لا واجبٌ، ويحرمُ متجسّسٌ وبيضةٌ تمنعُ مباشرةَ الجبهة، ويكرهُ رُمحٌ يؤذيهم، فإن تعرّضَ للهلاكِ بتركه وجبَ حملُه أو

(١) في (م): (فالأولى). (٢) في (م): (وتصح). (٣) وهو عبد السيد أبو نصر ابن الصباغ، المتوفى سنة: (٤٧٧هـ) ببغداد صاحب المؤلفات في الفقه. (٤) في (ق): (سجد) أي: الإمام وغير الفرقة الأولى سجود السهو. (٥) في (م): (فلو). (٦) في (م): (الصلاة).

وضعه بين يديه بحيث يسهل تناوله ولم تبطل بإلقائه صلاته، والترس والدرع ليس سلاح، ويكره كونه الفرقة في ذات الرقاع أقل من ثلاثة ويجوز بواحد.

الرابع: صلاة شدة الخوف، فإن التحم القتال أو اشتد الخوف ولم يأمنوا أن يركبهم فليس لهم تأخير الصلاة بل يصلون ركباناً ومشاة، ولهم ترك الاستقبال للعجز لا (تركه) لجماح دابة طال، ويصح اقتداؤهم وإن اختلفت الجهة، والجماعة أفضل من انفرادهم، فإن عجزوا عن الركوع والسجود أو مؤا (بهما)، وبالسجود أخفض (من الركوع)^(١)، ويبطلها الصباح^(٢)، ولو احتاجوا إلى الضرب الكثير جاز.

فرع: يلقي سلاحاً تنجس^(٣) إلا إن اضطر ويقضي^(٤).

فرع: يصلي العيد والكسوف في شدة الخوف^(٥) لا الاستسقاء فإنه لا يفوت.

فرع: ليس للعاصي بالقتال كالبغاة صلاتها، بل^(٦) لأهل العدل ومن دفع عن نفسه وماله وحرمة ونفس غيره، ولا يصليها عاصٍ بفرار ولا طالب^(٧) خاف فوت العدو إلا إن خشي كرتهم أو كميناً.

فرع: لو هرب^(٨) من نحو سيل لا محيص عنه أو سبّع أو غريم لإعسار أو مقتص^(٩) يرجو بسكون غضبه^(١٠) عفو؛ صلاحاً^(١١).

ويؤخرها لخوف فوات الوقوف^(١٢) ولا يصليها^(١٣).

فرع: رأوا سواداً فظنوه عدواً أو كثيراً فبان غيره^(١٤) أو دونه حائل أو شكوا في ذلك قضا، وكذا لو صلوا صلاة عسفان لا غيرها إلا إن بان عدواً ونيتهم الصلح ونحوه.

ولو صلى على الأرض فحدث الخوف الملقى ركب وبنى، وإن ركب احتياطاً أعاد، وإن أمن نزل وبنى إن لم يستدبر في نزوله، وكره انحرافه، فإن أخر النزول بطلت.

(١) لتمييزاً. (٢) وكذا النطق.

(٣) بما لا يعفى عنه؛ لأنه يبطل الصلاة. (٤) لندور عذره.

(٥) خشية فوتها. (٦) جوازها. (٧) لعدو منهزم منه. (٨) وقد ضاق الوقت.

(٩) في (م): (غيظته). (١٠) كصلاة شدة الخوف.

(١١) بعرفة؛ لأن قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة.

(١٢) كصلاة شدة الخوف؛ لأنه يحصلها.

(١٣) في هامش (م): لو أخبرهم بغمه أن العدو بالقرب منهم يطلبهم فخافوا نكابتهم جاز لهم صلاة شدة الخوف.

باب ما يجوز لبسه (للمحارب وغيره، وما لا يجوز)

يحرم على غير المرأة والصبي لبس الحرير وما أكثره منه^(١)، لا إن استويا [وزناً]، ولا أثر للظهور، ويجوز لحاجة كمفاجأة حرب تمنع البحث عن غيره، ولدفع حر وبرد وحيكة وقمل^(٢)، ولمحارب لبس ديباج لا يقي غيره وقايتة.

فرع: يجوز تطريف معتاد به وتطريز وترقيع لا يجاوز أربع [أصابع]، وحشو جبة به وخياطة^(٣) لا تبطين^(٤)، ولا نسج درع بقليل ذهب^(٥).

فرع: افتراش الحرير والتستر به وسائر الاستعمال كلبسه، وللمرأة افتراشه، فإن فرش رجل عليه غيره جلس، ولولي صبي ولو مميزاً إلباسه إياه وتزيينه بالحلي، وكالحرير مزعفر ومعفر، ولا يكره مصبوغ بغيرهما.

ويكره تزيين البيوت بالثياب^(٦)، ويحرم بالحرير والمصوّر.

فرع: يحرم إلباس جلد الكلب والخنزير غيرهما^(٧)، إلا لخوف على نفس^(٨) من حر وبرد وحرب [ونحوه] وعدم غيره، ولا يحرم جلد الميتة وسائر الأعيان النجسة إلا على بدن آدمي وشعره ولو مشط عاج [جاف]، و^(٩) له لبس متجسس، وتسميد أرضه بزل، واستصباح بدهن نجس في غير المسجد لا وذلك كلب وخنزير^(١٠)، ويعفى عما يصيبك من دخان المصباح^(١١).

فرع: يكره المشي في نعل واحدة^(١٢)، وأن ينتعل قائماً^(١٣)، ويستحب أن يبدأ باليمين في اللبس، و[ب] اليسار في الخلع، ويباح خاتم حديد ونحاس ورصاص^(١٤)، ويسن للرجل خاتم الفضة^(١٥)، وفي اليمين أفضل ويجوز فيهما.

ويكره لبس الثياب الخشنة لغير غرض شرعي، ويحرم إطالة العذبة طولاً فاحشاً، وإنزال الثوب ونحوه عن الكعبيين للخيل^(١٦)، ويكره لغيرها.

(١) لخبر حذيفة عند الشيخين: «لاتلبسوا الحرير ولا الديباج» الديباج بكسر الدال وفتحها أعجمي معرب -: الثياب المتخذة من الحرير الخالص. (٢) لخبر أنس رواه الشيخان في الترخيص بذلك. (٣) للثوب به. (٤) بأن يجعله بطانة. (٥) فيحرم ما نسج به أو زربأزاره؛ للخيلاء. (٦) لخبر مسلم (٢١٠٧) عن عائشة: «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الجدران والطين». (٧) في هامش (م): أي: الذي يجوز اقتناؤه. (٨) في نسختين: (نفسه). (٩) في هامش (م): يكره. (١٠) لغلظ نجاستهما. (١١) لقلته. (١٢) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة في ذلك. (١٣) للنهي عنه في خبر جابر عند أبي داود بإسناد حسن. (١٤) لما في خبر «الصحيحين» عن سهل: «التمس ولو خاتماً من حديد». (١٥) للاتباع رواه الشيخان عن أنس. (١٦) لخبر البخاري (٥٧٨٧) عن أبي هريرة: «ما استفل من الكعبيين من الإزار ففي النار».

كتاب صلاة العيدين

هي سنة لا للحاج بمنى، ولا تتوقف على شروط الجمعة، فيصلحها المنفرد والمسافرون، ويخطب إمامهم لا المنفرد.

ووقتها: ما بين طلوع الشمس وزوالها، والأفضل من ارتفاعها قيد^(١) رمح.

فصل: وهي ركعتان بنية صلاة العيد، والأكمل: أن يصلحها جماعة، وأن يأتي بعد الإحرام والاستفتاح بسبع تكبيرات في الأولى، وخمس بعد استوائه قائماً في الثانية، ولا يسجد لسهو بها، ويجهر بها، ويرفع يديه^(٢) ويضعهما تحت صدره بين كل تكبيرتين، ويذكر الله بينهما^(٣) بالمأثور سراً قدر آية معتدلة، ويصل التعوذ للقراءة بالتكبير السابعة أو الخامسة، ثم يقرأ بعد الفاتحة: ﴿قَ﴾ في الأولى و: ﴿أَقْرَبَتْ﴾ في الثانية جهراً، أو: ﴿سَبَّحَ﴾ و: الغاشية وإن شك في عدد التكبيرات أخذ بالأقل، وإن كبر ثمانياً وشك هل نوى الإحرام في واحدة استأنف (الصلاة)^(٤) أو في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن، وإذا صلى خلف من يكبر ثلاثاً أو ستاً تابعه ولم يزد.

فرع: إذا نسي التكبير فقرأ، أو قرأ الإمام قبل أن يتم^(٥) لم يعد إليه ولم يتم^(٦)، وإذا أدركه في الثانية كبر معه خمساً، وأتى في الثانية بخمس، ولا يكبر في قضاء صلاة العيد^(٧).

فصل: ثم يصعد الإمام المنبر بعد السلام ويقبل على الناس ويسلم، ثم يجلس ويقوم بخطبتين كالجمعة وإن خرج الوقت إلا أنه لا يجب القيام فيهما.

ويستحب أن يعلمهم صدقة الفطر في عيده، والأضحية في عيدها^(٨)، وأن يستفتح الخطبة بتسع تكبيرات متواليات، والثانية بسبع، ولو تخلل ذكر جاز، والتكبيرات مقدمة للخطبة لا منها، ومن دخل وهو يخطب في الصحراء جلس ليستمع، وأخر الصلاة، أو في المسجد بدأ بالتحية، فلو صلى العيد - وهو أولى - حصلاً^(٩)، ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها وأساء^(١٠).

(١) في الشرح: (قدر). (٢) فوقها في (م): ولو تركه كره. (٣) (فإن لم يذكره كره). وكذا فوقها في (م).

(٤) لأن الأصل عدم ذلك. (٥) هو أو المأموم التكبير. (٦) من كل: أي الإمام والمأموم.

(٧) لأن التكبير شعار الوقت. (٨) أي: أحكامهما، بل اللائق بالحال أن يبيته قبلها. (٩) في النسختين: (وحصلاً).

(١٠) جاء في الشرح: (فرع: قال أئمتنا: الخطب المشروعة عشر: خطبة الجمعة، والعيدين، والكسوفين، والاستسقاء، وأربع في الحج، وكلها بعد الصلاة إلا خطبتي الجمعة وعرفة قبلها. وكل منها ثنتان إلا الثلاث الباقية في الحج ففرادى).

فصل: وفعلها في المسجد الحرام (في) بيت المقدس أفضل، وسائر المساجد إن اتسعت أو حصل مطرٌ ونحوه أولى، والحيض يقفن ببابه، وإن ضاقت كره^(١)، وخرج إلى الصحراء^(٢)، واستخلف في المسجد من يصلي بالضعفاء.

فصل: يتأكد استحباب إحياء ليلتي العيد بالعبادة^(٣)، ويحصل بمعظم الليل. والدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليلي أول رجب ونصف شعبان مستجاب.

فرع: ويغتسل لها بعد الفجر، ويجوز بالليل لا قبل نصفه، ويتزين له كل بالطيب والنظافة والثياب كالجمعة وإن لم يحضر، وذو الثوب يغسله لكل جمعة وعيد، ويستحب للعجائز مبتذلات، ويتنظفن بالماء فقط، ويكره لذوات الهيئات والجمال.

فرع: المشي إليها سنة ولا بأس بركوبه عاجزاً أو راجعاً، والمستحب إيكارهم بعد الصبح، وخروج الإمام عند الإحرام، ويؤخره في الفطر قليلاً، ويعجله في الأضحى، [ويكره له التنفل قبلها وبعدها لا للمأموم^(٤)، ويستحب الأكل قبل الخروج لصلاة الفطر وتركه في الأضحى^(٥)]، وكونه تمرأ وتراً أولى، وينادى: الصلاة جامعة، ويتوقى ألفاظ الأذان، ويذهب إليها في طريقي، ويرجع في أخرى^(٦)، ويخص^(٧) الذهاب بالطويلة.

فصل: وإن ثبتت الرؤية (لهلال شوال) قبل الزوال صلاها، أو بعد الغروب لم تسمع^(٨) في حق الصلاة، وصلاها في الغد أداءً، أو بعد الزوال قبلت وفاتت، والأفضل قضاؤها في يومهم إن أمكن اجتماعهم، وإلا ففي غد أفضل، والأثر للتعديل^(٩) لا للشهادة.

فرع: لو حضر البادون للعيد يوم الجمعة فلهم الرجوع وتسقط عنهم وإن قربوا.

(١) فعلها فيها للتشويش بالزحام. (٢) لأنه أرفق.

(٣) لأثر رواه الدارقطني موقوفاً بسند ضعيف.

(٤) جاء فوقها في (م): لكن روي أن النبي ﷺ كان إذا رجع إلى بيته صلى ركعتين.

(٥) للاتباع رواه الترمذي وغيره بأسانيد حسنة.

(٦) للاتباع رواه أبو داود ونحوه في البخاري عن جابر: (كان النبي ﷺ إذا كان يوم العيد خالف الطريق).

(٧) في (ق): (يختص). (٨) أي: شهادتهم.

(٩) أي: العبرة بوقت عدالة الشهود؛ لجواز الحكم بشهادتهما.

فصل: التكبير مرسل ومقيّد:

فالمرسل: من غروب الشمس ليلتي العيدين إلى إحرام الإمام، ويرفع به الناس أصواتهم في سائر الأحوال، وتكبير ليلة الفطر أكد^(١)، ولا يكبر الحاج ليلة الأضحى بل يلبي.

والمقيّد: مختص بالأضحى عقب كل صلاة لكل مصل فرضاً كان أو نفلاً أو قضاءً فيها^(٢)، من صبح يوم عرفة إلى عقب عصر آخر أيام التشريق، فإن نسي وتذكر كبر ولو طال الفصل، والحاج من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشريق. وصفته: أن يكبر ثلاثاً نسقاً رافعاً^(٣) به صوته، ويزيد: لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد.

ولو كبر إمامه في غير هذه المدة لم يتابعه.

(١) لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(٢) أي: في أيام التكبير.

(٣) في (م): (يرفع).

كتاب صلاة الكسوف

هي سنة مؤكدة للكسوفين، وأقلها ركعتان بنيتيه، ويزيد في كل ركعة قياماً بعد الركوع، وركوعاً بعده، ولو انجلى أو استدام لم ينقص ولم يزد ولم يكررها، وباقياها غيرها، والأكمل: أن يتعوذ للفتحة ويقرأ في القيامات معها ك: البقرة، و: آل عمران، و: النساء، و: المائدة. وأن يسبح في الركوعات وكذا في السجودات في الأول قدر مئة آية، والثاني ثمانين، والثالث سبعين، والرابع خمسين تقريباً، ولا يطيل^(١) في غير ذلك، وأن يأتي بالتسميع والتحميد في الاعتدالات.

فصل: ويستحب لها الجماعة في الجامع، والنداء ب: «الصلاة جامعة»^(٢)، والخطبة كالجمعة، لكن بعد الصلاة حتى للمسافرين لا المنفرد، ويأمرهم بالتوبة وفعل الخير والعق^(٣)، ويحذرهم الاغترار، وإنما يجهر في خسوف القمر^(٤).

فرع: وتفوت الركعة بالركوع الأول، فلو أدركه في القيام الثاني لم يدركها، وتفوت بالانجلاء التام، فإن حال سحاب أوقال منجماً: انجلت أو كسفت لم يؤثر، وتفوت في الكسوف بغروب الشمس، والخسوف بطلوعها، ولا تبطل به، ولا أثر لحدوثه بعده ولا بطلوع الفجر فيصلحها وإن غاب بعده خاسفاً، وإن اجتمع^(٥) صلوات قدم الأخوف فوتاً، ثم الأكذ، فيقدم الفريضة، ثم الجنازة، ثم العيد، ثم الكسوف، وعند أمن الفوات يقدم الجنازة، ثم الكسوف، ثم الفريضة أو العيد.

فرع: يكفي لعيد وكسوف اجتماع خطبتان بعدهما، يذكرهما فيهما، وإن اجتمع كسوف وجمعة وصلى الكسوف بعد الجمعة خطب له أيضاً، أو قبلها سقطت خطبته وقصد بالخطبة الجمعة فقط، ويتعرض لذكره، ويحضرها العجائز كالعيد، وغيرهن يصلين في البيوت، ولا بأس بجماعتهن ولا يخطبن وإن وعظتهن امرأة فلا بأس. ويستحب لكل أحد: أن يتضرع عند الزلازل^(٦) ونحوها من الصواعق^(٧) والريح الشديدة، وأن يصلي في بيته منفرداً لئلا يكون غافلاً.

(١) في النسخين: (بطول). (٢) رواه عن ابن عمرو الشبان. (٣) لخبر أبي موسى في «الصحيحين»: «فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره». ومثله عن عائشة وفيه: «فإذا رأيتموهما فكبروا، وادعوا الله، وصلوا، وتصدقوا». (٤) لخبر عائشة في «الصحيحين»: (أن النبي ﷺ جهر في صلاة الخسوف بقرائه). (٥) عليه. (٦) في هامش (م): والخروج وقت الزلازل إلى الصحراء. (٧) في حاشية (م): ويقول: «اللهم لا تقتلنا بغضبك، ولا تهلكنا بعذابك، وعافنا قبل ذلك» رواه عن ابن عمر الترمذي (٢٤٥٠).

كتاب صلاة الاستسقاء

الاستسقاء يكون بالدُّعاء مطلقاً^(١)، وخلف الصلوات، وفي خطبة الجمعة، والأفضل أن يكون بالصلاة والخطبة، وذلك سنة للمقيمين والمسافرين إن انقطعت المياه أو احتاجوا إلى الزيادة، ويستسقون لغيرهم أيضاً، ويسألون الزيادة لأنفسهم، فإن لم يسقوا صلّوا اليوم الثاني وما بعده حتى يسقوا، ولا يتوقفون للصيام والأولة أكد.

فرع: وإن تأهبوا للخروج فسقوا صلّوها شكراً وخطب بهم.

فصل: يستحب أن يأمرهم الإمام بصيام ثلاثة أيام^(٢) وبالتوبة والخروج من المظالم وبفعل الخيرات، ثم يخرج بهم [إلى الصحراء] في الرابع صياماً في ثياب بذلة وتخشع بغير طيب متظفين بالماء والسواك وقطع الروائح.

ويستحب إخراج المشايخ والصبيان وغير ذوات الهيئة من النساء، وكذا البهائم، ويكره إخراج أهل الذمة، فلو تميزوا عن المسلمين لم يمنعوا.

ويستحب أن يستشفع بما فعله من خير وبأهل الصلاح لا سيما أقارب النبي ﷺ^(٣).

فصل: ويصلّيها [في الصحراء^(٤)] كصلاة العيد^(٥)، إلا أنها لا تختص بوقت.

فصل: ويخطب بعدها كالعيد مبدلاً للتكبير بالاستغفار^(٦) فيقول: أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، ويكثر من الاستغفار فيها ومن قول: ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] ويدعو في (الخطبة الأولى ويقول: «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً» إلى آخره^(٧) وهو مشهور، ثم يستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية، ويحوّل رداءه وينكسه^(٨)، فيجعل ما على كل جانب من الأيمن والأيسر والأعلى والأسفل على الآخر، هذا في المربع، أما المقوّر^(٩) والمثلث فليس فيه إلا التحويل،

(١) لخبر أبي هريرة المتفق عليه: «يستجاب لأحدكم ما لم يعجل، يقول: قد دعوت فلم يستجب لي».

(٢) لأنه يعين على الخشوع وأقرب للاستجابة لخبر أنس عند الترمذي وحسنه: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حتى يفطر...».

(٣) لما روي أن عمر استسقى بالعباس رواه عن أنس البخاري (١٠١٠).

(٤) في هامش (م): إلا إن كانوا بمكة فلا يخرجون إلى الصحراء. (٥) رواه عن ابن عباس الترمذي (٥٥٨) وقال: حسن صحيح.

(٦) لأنه أليق بالحال. (٧) أخرجه عن ابن عمر الشافعي والبيهقي مطولاً. وعن جابر رواه أبو داود (١١٦٩).

بإسناد صحيح مختصراً. (٨) لخبر عبد الله بن زيد المتفق عليه، وفي هامش (م): يكره تركه قاله العجلي.

(٩) في نسخة: (الدور).

ويفعلون جلوساً بأرديتهم مثله تفاقلاً بتغير الحال، ولا ينزعُهُ إلا مع الثياب، ويبالغ في الدعاء سرّاً وجهراً^(١) ويسرون إن أسرّ ويرفعون أيديهم.

قال العلماء: والسنة أن يشيرَ بظهر كفيه إلى السماء في كلِّ دعاءٍ لرفع بلائ^(٢)، ويبطنهما إن سأل شيئاً، وليكن من دعائه: «اللَّهُمَّ أَنْتَ أَمَرْتَنَا بِدَعَائِكَ» إلى آخره^(٣)، ثمَّ يقبلُ على الناس ويحثهم على الطاعة ويصلي على النبي ﷺ، ويقرأ ما تيسر، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات، ويختتم بالاستغفار.

وإن ترك الإمام الاستسقاء لم يتركه الناس، وإن خطبَ قبل الصلاة أجزأه. وإن تضرروا بكثرة المطر سألوا الله تعالى رفعه فيقولوا: «اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا»^(٤)، ولا تشرع لهذا صلاة^(٥).

ويستحبُّ أن يبرزَ لأوّلِ مطرِ السنة^(٦) كاشفاً ما عدا عورته، ويغتسل في الوادي إذا سأل أو يتوضأ، ويسبِّح للرعْد والبرق^(٧)، ولا يتبعه بصره، و(أن) يقول في المطر: «اللَّهُمَّ صَيِّباً نافعاً»^(٨)، وفي رواية: «سَيِّباً نافعاً» مرتين أو ثلاثاً^(٩)، ويستحبُّ الجمعُ بينهما.

ويكرهُ سبُّ الريح بل يسألُ الله تعالى خيرها، ويستعيذُ من شرّها كما ورد^(١٠). ويكرهُ أن يقول: «مَطَرُنَا بَنُو كَذَا»، بل: «بفضل الله ورحمته»^(١١)، وإن اعتقد أن النوء ممطرٌ فمرتدٌ.

ويستحبُّ الدعاءُ في المطر^(١٢) والشكر^(١٣) [عليه] بعده.

(١) لقوله تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

(٢) لخبر أنس عند مسلم (٨٩٦): (أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كفه إلى السماء).

(٣) أوردته الشافعي في «الأم» (١/ ٢٢٢)، ونقله النووي في «الأذكار» (ص/ ٢٩٧).

(٤) أخرجه عن أنس الشيخان وغيرهما. (٥) لعدم ورودها له. (٦) لخبر أنس في ذلك عند مسلم (٨٩٨) (١٣).

(٧) فيقول: (سبحان الذي يسبح الرعد بحمده، والملائكة من خيفته). رواه عن ابن الزبير مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٩٢).

بإسناد صحيح. (٨) رواه عن عائشة البخاري (١٠٣٢). (٩) أخرجه عنها ابن ماجه (٣٨٨٩).

(١٠) لما روى عن عائشة أبو داود (٥٠٩٧) بإسناد حسن: «الريح من روح الله تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتوها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستعيذوا بالله من شرها». روح الله: رحمته.

(١١) لخبر زيد الجهني عند الشيخين. النوء: النجم مال للغروب أو سقط.

(١٢) لأثار تدل على استجابة الدعاء عند نزول المطر.

(١٣) قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وفي الشرح: (لله تعالى).

كتاب الجنائز

يستحب الإكثار من ذكر الموت، والاستعداد له بالتوبة وردّ المظالم، وللمريض أكد
و: بالصبر وترك الشكوى والأنين، ويستحب التداوي، ويكره أن يكره عليه.
ويستحب عيادة مسلم، وكذا ذمي قريب أو جار، ولغيرهما جوازاً، ولتكن غيباً^(١)،
ويدعوله، ويخفف المكث، ويطيب نفسه^(٢)، فإن خاف عليه رغبه في التوبة والوصية،
وتكره إن شقت عليه.

فصل: وآداب المحتضر أن يستقبل به القبلة مضطجِعاً على الأيمن، فإن لم يتفق
ألقي على قفاه ووجهه وأخمصاه إلى القبلة، ويلقنه غير الوارث، ثم أشفق الورثة،
فيذكر عنده الشهادة بلا زيادة، ويذكرها^(٣) من عنده ولا يأمره بها ولا يلح [عليه]، فإن
قالها لم تعد عليه حتى يتكلم؛ ليكون آخر كلامه لا إله إلا الله،^(٤) ويُقرأ عنده ﴿يس﴾
قل: والرد، وليحسن ظنه بالله تعالى، ويحسنه له الحاضرون ويطمعوه^(٥) في رحمته،
فإن مات فليغمض أرفق محارمه عينيه، ويشدّ لحية^(٦) بعصابة عريضة فيربطها فوق
رأسه، ويُلين مفاصله بالمد والرد وأصابعه، وينزع ثيابه التي مات فيها، ويستتره بثوب
خفيف لا أكثر^(٧)، ويجعل طرفيه تحت رأسه ورجليه، ويضع^(٨) على بطنه ثقبلاً كسيف
ومرأة، ثم طين رطب، ويصان المصحف عنه، ويرفعه على سرير ونحوه، ويُستقبل به
كالمحتضر، والرجال بالرجال أولى، ويبادر بقضاء دينه وإنفاذ وصيته إن تيسر.
ويكره تمنّي الموت، فإن كان متمنياً قال: «اللهم أمتني إن كان الممات خيراً
لي»^(٩)، ولا يكره لمن خشي فتنة في دينه، ويستحب أن يذكر الميت بخير^(١٠).
ويكره نعي الجاهلية، ولا بأس بالإعلام بموته، ولأصدقائه تقبيل وجهه.

(١) فلا يواصلها كل يوم إلا في قريب وصديق يأنس به المريض، أو يشق عليه عدم رؤيته.
(٢) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «قال الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي».
(٣) في (م): (يذكر بها). (٤) لخبر أبي داود عن معاذ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة».
(٥) في (ق): (يطمعوه). (٦) في (م): (لحيه). (٧) لخبر عائشة المتفق عليه: (سجي رسول الله ﷺ حين مات
بثوب حبرة). سجي: غطي. حبرة: بردمني. (٨) وفي (ق) أيضاً: (يجعل).
(٩) لخبر «الصحيحين» عن أنس: «لا يتمن أحدكم الموت من ضرأصابه، فإن كان لابد فاعلاً فليقل: اللهم أحيني ما
كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»، وفي (ق): (أمتنا).
(١٠) لخبر أبي داود والترمذي عن ابن عمر: «اذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساوئهم»، وعند النسائي عن عائشة:
«لا تذكروا هلكاكم إلا بخير».

بابُ غَسْلِ الْمَيْتِ

غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرضٌ كفاية^(١)، فيبادرُ به إن تحقق موته. وأمارته: استرخاءُ قدم [الميت]، وامتدادُ جلدِهِ وجهٍ، وميلُ أنفٍ، وانخلاعُ كفٍّ، وانخفاضُ صدغٍ، وتقلُّصُ خصيةٍ مع تدلِّي جلدتها، ويتركُ إن شكَّ حتى يُتيقَّنَ بتغيُّرِ ونحوه.

فصل: وأقلُّ الغسلِ استيعابُ البدنِ مرةً بعدَ إزالةِ النجسِ وإن كان جنباً ولو بلا نيةٍ ومن كافرٍ، ويغسلُ الغريقُ.

وأكمِّله: أن يقمَّصَ في بال^(٢)، ويغسلَ في خلوةٍ، وللوليِّ الدخولُ وإن لم يُعِنَ، ويغسلَ على لوحٍ أو سريرٍ مستلقياً كالمحتضرٍ، ويرفعُ منه ما يلي الرأسَ، ويدخلُ يدهُ في الكُمِّ، وإن ضاق فحجَّ دَخَارِيصَهُ^(٣) فإن لم يجدْ (قميصاً) أو لم يتأتَّ غَسْلُهُ فِيهِ سترَ ما بينَ سرِّتِهِ وركبَتِهِ، وحُرِّمَ النظرُ إليه.

وكرهَ للغاسِلِ نظرُ البدنِ لغيرِ حاجةٍ، ولا ينظرُ المعينُ إلا لضرورةٍ، ويغسلُ ببارِدٍ ما لم يحتجْ للمسخنِ لوسخٍ وبردٍ ونحوه، ويُعدُّه في إناءٍ كبيرٍ، ويبعدُّه عن الرشاشِ.

فرع: ويعدُّ خرقتينِ نظيفتينِ، ويجلسُهُ برفقٍ مائلاً إلى ورائِهِ ويسندُ ظهْرَهُ إلى ركبَتِهِ اليمنى ويدهُ على كتفه وإيهامُها في نقرةٍ قفاهُ كيلاً يميلُ، ويمرُّ يدهُ اليسرى على بطنِهِ ويبالِغُ لتخرجَ الفضلاتُ والمجمرةُ فائحةً، ويكثرُ المعينُ الصَّبَّ ليخفيَ الرائحةَ، ثمَّ يضعُهُ مستلقياً، ويغسلُ دبرَهُ ومذاكيرَهُ وعانتَهُ بخرقَةٍ منهما، ثمَّ يلقِيها فيغسلُ يدهُ بالأُشنانِ^(٤) إن تلوَّثَ، ثمَّ يتعهدُ ما على بدنِهِ من قذرٍ.

فرع: ثمَّ يلفُ الخرقَةَ الأخرى على يدهُ ويسوِّكُهُ بإصبعِهِ مبلولةً، ولا يفتحُ أُسنانهُ^(٥)، ثمَّ ينظفُ بها مَنْخَرِيهِ، ثمَّ يوضِّئُهُ كالحَيِّ بمضمضةٍ واستنشاقٍ، ويميلُ فِيهِمَا رأسَهُ لكيلاً يدخلَ الماءُ باطنَهُ^(٦)، ثمَّ يغسلُ رأسَهُ، ثمَّ لحيَتَهُ بالسُّدْرِ^(٧) ويسرِّحُهما بمشطٍ واسعٍ الأُسنانِ برفقٍ إن تلبداً^(٨)، فإن سقطتْ شعرةٌ ردَّها^(٩)، ثمَّ يغسلُ شَقَّهُ الأيمنَ ممَّا يلي

(١) للإجماع على ذلك. (٢) في هامش (م): ولا تخرج يده من الكم. (٣) دخاريض القميص: شعبه وتثنياته ليكون طريقاً للخلوص إلى بدن الميت. (٤) الأُشنان: نبت غاسول معروف، ورماده هو مادة الإلي الذي يستعمل للتزيين والصابون، وكذا مع سلق الفول والحمص. وقد حصل الآن أنواع حديثة للتنظيف كالصابون ونحوه.

(٥) المنطبقة والمراد فمه لئلا يسبق الماء إلى جوفه. (٦) في (م): (بطنه). (٧) جمع للسدرة: شجرة النبق، والمراد ورقه المطحون يستعمل كالصابون. (٨) أي: شعر الرأس واللحية، وفي (ق): (تلبد). (٩) أي: فيضعها في كفه.

الوجه، ثم الأيسر (كذلك)، ثم يحوله لجنبه الأيسر فيغسل شقه الأيمن ممّا يلي القفا، ثم للأيمن^(١) فيغسل [شقه] الأيسر كذلك، ولا يعيد غسل رأسه، ويحرم كبه على وجهه، هذه الغسلة بالماء والسدر، ثم يصب الماء من قرنيه إلى قدميه.

ويستحب غسله ثلاثاً، فإن احتاج زاد ويكون وترّاً، وما دام السدر عليه والماء يتغير [به] فلا يحسب (ذلك) من الثلاث، ويجعل في كل واحدة من الثلاث كافوراً، وفي الأخيرة أكد، ولا يفحش التغير به^(٢)، ثم يلبس مفاصله بعد الغسل، ثم يبالغ في تشفيفه. فرع: وليتعهد مسح بطنه كل مرة أرفق ممّا قبلها، فلو خرج بعد الغسل نجاسة كفاه غسلها، ولا يجب ميت.

فصل: الرجال أولى بغسل الرجال، والنساء بالمرأة، وللرجل غسل زوجته وإن تزوج أختها^(٣)، ولها غسله بلا مسّ لئلا ينتقض الوضوء فقط وإن انقضت عدتها وتزوجت^(٤)، لا مطلقة ولو رجعية، وله غسل مدبرته وأمّ ولده ومكاتبته لا أمته المزوجة والمعتدة والمستبرأة، وليس لأميته ونحوها غسله، ولرجال المحارم غسلها.

فرع: لو مات رجل وليس هناك إلا أجنبية أو عكسه يمماً، فلو حضر (الميت) كافر ومسلمة غسله^(٥) وصلت عليه، والصغير الذي لا يشتهي يغسله الفريقان، والخنثى يغسله المحارم من كل، فلو عدموا يمم.

فصل: الرجال مقدّمون على الزوجة، وأولاهم بغسل الرجل أولاهم بالصلاة عليه، ثم الرجال الأجانب، ثم الزوجة، ثم النساء المحارم، والأولى بغسل المرأة نساء القرابة، وأولاهن ذات رحم محرم وإن كانت حائضاً، فإن تساوتا فالتى في محل العصوبة، فالعمة أولى من الخالة، فإن عدمت المحرمة فالأقرب الأقرب، ثم الأجنبية، ثم الزوج، ثم رجال المحارم كترتيبهم في الصلاة، والمسلم الأجنبي أولى من الكافر والقاتل القريبين، وللأقرب إثارة الأبعد من جنسه، وأقارب الكافر بالكفار أولى [به]، ويجزئ لحائض غسل واحد.

فصل: ويكره التقليم وإزالة شعر الميت كما لا يُختن، ويحرم ذلك من المحرم^(٦)، و: تطييبه^(٧) لا المعتدة، وكذا لباس مخيط وستر رأس لرجل ووجه لامرأة، ولا بأس

(١) في (م): (الأيمن). (٢) إن كان صلباً. (٣) لأن حقوق النكاح لا تنقطع بالموت.

(٤) وصورة ذلك: كأن يموت زوجها فتلد، فتعقد على آخر. (٥) أي: الكافر. (٦) قبل تحلله.

(٧) أي: ويحرم؛ لخبر ابن عباس المتفق عليه: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه ولا تحنطوه». الحنوط: الطيب.

بالتجمير عند غسله، ومن طيبه أو ألبسه عصى ولا فدية كمن قطع عضو ميت، ويصر في كفيه ما ينتف من شعره أو قلم من ظفره ويدفن معه.

فرع: وإن كان بحيث لو غسل تهرى يمّم، وإن خيف إسراع فساد بعد الدفن غسل، وإن رأى الغاسل منه ما يعجب ذكره أو ما يكره ستره إلا لمصلحة، ويجعل شعر المرأة ثلاث ذوائب خلفها^(١)، وليكن الغاسل مأمونا^(٢)، ويقرّع بين الزوجات من يبدأ بغسلها إن متن، أو من تغسله إن مات، ومن دفن بلا غسل نبش ما لم يتغيّر.

باب التكفين

يكفن فيما له لبسه إلا المتنجس وهناك طاهر، ويستحب فيه البياض، والمغسول أولى من الجديد، ويستحسن على قدر يسار الميت، ويكون سابغاً صفيقاً نظيفاً، وتكره المغلاة فيه، ويكره تكفين المرأة في الحرير والمعصر والمزعفر.

فصل: وأقله ثوب يعم البدن^(٣)، والواجب ستر العورة، ثم الرأس أولى [من الرجل^(٤)]، وأكملّه: ثلاثة أثواب للذكر، وخمسة للمرأة والخنثى، فإن امتنع الغرماء [والدين مستغرق] أو أوصى بثوب فثوب، وليس للوارث المنع من ثلاثة.

فرع: الكفن في مال الميت غير المرهون والجاني^(٥) والمتعلق^(٦) به زكاة ورجوع لفلس وهو مقدّم على الدين^(٧)، ثم على من تلزمه نفقته من قريب أو سيّد، وعليه تجهيز ولديه الكبير ومكاتبه وكذا زوجة نفسه ولو أيسرت وفي خادميها وجهان^(٨)، فإن أعسر الزوج فمن مالها، فإن لم يكن فمثلها يكفن من بيت المال، ولا يلزم القريب بيت المال إلا ثوب لمن عدمه، فإن لم يكن فعلى المسلمين ثوب.

فرع: من كفن في ثلاثة (من الأثواب) جعلت لفائف متساوية^(٩)، وإن زيد الرجل قميصاً وعمامة جاز، وجُعلا تحت اللّفاف، وإذا كفت في خمسة شدّ عليها إزار ثم قميص ثم خمار ثم تلف^(١٠) في ثوبين، وتكره الزيادة على خمسة، نعم: يشدّ على

(١) لحديث أم عطية عند الشيخين: (فضفرنا شعرها ثلاثة أثلاث: قرننها وناصيتها). (٢) في (ق): (أميناً).

(٣) جاء فوقها في (م): وإذا نبش وأخذ كفته لزم الورثة تكفينه. (٤) لخبر خباب المتفق عليه في قصة دفن مصعب بن عمير يوم أحد: (فأمرنا رسول الله ﷺ أن نغطي رأسه، وأن نجعل على رجله الإذخر). الإذخر: حشيش طيب الرائحة.

(٥) بجنابة توجب مالاً يتعلق بقربته أو وقوداً وعفي على مال. (٦) في (ق): (العلق). (٧) في (م): (الديون).

(٨) أي: وأمتها والأقرب المنع. (٩) لما روى عن عائشة الشبخان: (كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب يمانية بيض، ليس فيها قميص ولا عمامة). (١٠) في (م) نسخة، والشرح: (يلفه).

صدرها ثوبٌ سادسٌ يجمعُ الأكفانَ ويحلُّ عنها في القبرِ .

فرع: تبخرُ الأكفانُ ولو لمُحْدَةً لا مُحَرِّمٍ ، وببسطِ الأوسعِ أولاً ويذرُ (عليه) الحنوطُ ، وكذا الثاني والثالثُ ، ويزادُ^(١) على ما يليه كافرٌ ، ويوضعُ عليها مستلقياً ، ويدسُّ بين أليتيه حليجٌ^(٢) عليه حنوطٌ وكافرٌ ليسدَّ الخارجَ ، ثمَّ يوثقُه بخرقَةٍ مشقوقةٍ الطرفين يُجعلُ وسطُها تحتَ أليتيه ويشدُّ ما يلي ظهرهَ على سَرَّتَيْهِ ويعطفُ الآخرينَ عليه أو يربطُهما في فخذيه ، ويجعلُ على العينينَ والمنخرينَ والأذنينَ وكلَّ منفذٍ وجرحٍ وغيره^(٣) قطناً عليه حنوطٌ ، وكذا على مَسَاجِدِهِ : وهي الجبهةُ والأنفُ وباطنُ الكفينِ والركبتانِ والقدمانِ^(٤) ، ثمَّ يلفُّ عليه الثوبُ الأوَّلُ ، فيضمُّ (منه) شقهُ الأيسرُ ، ثمَّ الأيمنُ لا عكسهُ ، ثمَّ الثاني ، ثمَّ الثالثُ كذلك ، ويجمعُ الفاضلُ عندَ رأسيه جمعَ العِمَامَةِ ، ثمَّ يردُّه على وجهه وصدره ، والفاضلُ من رجله على قدميه وساقيه ، وليكنَ فاضلُ الرأسِ أكثرَ ، ثمَّ يشدُّ الأكفانَ عليه بشدادٍ ، ويحلُّ في القبرِ ، ولا يجبُ الحنوطُ ، ويستوي في الكفنِ الصغيرِ والكبيرِ . ولا يعدُّ لنفسه كفنًا لثلاً يحاسبَ عليه إلا من حلَّ وأثرَ ذي صلاحٍ فحسنُ .

بابُ حملِ الجنائزِ

ليسَ في حملِها دناءةٌ بل برٌّ وإكرامٌ للميتِ ، ولا يتولاهُ إلا الرجالُ ، ويحرِّمُ حملُه بهيئةَ مزريةٍ^(٥) أو يخشى سقوطَه منها ، والحملُ بينَ العمودينِ^(٦) أفضلُ : وهو أن يدخلَ بينهما واحدٌ ، فإن عجزَ أعانه اثنانَ بالعمودينِ واثنانَ بالمؤخرتينِ ولا يدخلَ واحدٌ بينهما^(٧) ، والترجيعُ : أن يحملَ كلُّ بعمودٍ ، والحملُ تارةً كذا وتارةً كذا أفضلُ^(٨) ، ومن أرادَ التبرُّكَ بالجمعِ^(٩) بينَ الأربعةِ بدأ بالعمودِ الأيسرِ من مقدِّمها على عاتقه الأيمنِ ، ثمَّ بالأيسرِ من مؤخرها كذلك ، ثمَّ يتقدَّم لثلاً يمشيَ خلفها فيبدأ بالأيمنِ من مقدِّمها على عاتقه الأيسرِ ، ثمَّ من مؤخرها .

(١) في (م) : (يزيد) . (٢) من : قطن . (٣) بمعنى غائرة ، أي : نافذة . (٤) لخبر النسائي وابن خزيمة في «التوحيد» عن

أبي هريرة أو أبي سعيد : «إن النار تَأْكُلُ كلَّ شيءٍ من ابنِ آدمَ إلا موضعَ السجودِ .» . قال أحدهم :

يارب أعضاء السجود عتقتها

والعتق يسري بالغنى يا ذا الغنى

فامنن على الفاني بعتق الباقي

(٥) كفة وسُلَّم . (٦) في النعش . (٧) لأنه لا يرى ما بين قدميه . (٨) أي : على الحالين .

(٩) كذا في الشرح أي : بين الجوانب ، وفي (م) : (بالحمل من) ، وفي (ق) : (بالإجمال من) .

فصل: والمشي أمامها أفضل وقريباً بحيث يراها إن التفت وكذا إن ركب، ويكره بلا عذر، ثم الإسراع بها بين المشي^(١) والخَب أفضل إن لم يضره، فإن خيف تغير أو انفجار أو انتفاخ زيد في الإسراع، وتستمر المرأة بشيء كالخيمة، وتشيع الجنازة سنة للرجال^(٢)، مكروه للنساء^(٣)، وله تشيع جنازة كافر قريب، ويكره أن تتبع بنار أو مجمرة^(٤)، و: أن يجمر عند القبر، والنوح والصياح حرام^(٥)، وخلفها أشد تحريماً، ويكره للمشي معها الحديث.

ويستحب له الفكر في الموت وما بعده، ويكره القيام للجنازة^(٦).

باب الصلاة على الميت

إنما تصح على مسلم غير شهيد، وإن وجد جزء منه وتحقق موته - ولو ظفراً أو شعراً - وجب غسله والصلاة على الميت - لا شعرة واحدة^(٧) - وكذا موارثه بخرقه ودفنه. ويستحب دفن ما انفصل من حي كيد سارق وظفر وشعر وعلقة ودم فصدي ونحوه، ومن وجد ميتاً مجهولاً أو عضو^(٨) في بلاد الإسلام صلى عليه ونوى الصلاة على الميت لا العضو.

فرع: السقط إن استهل فكالكبير، وكذا إذا اختلج وتحرك وإلا فإن بلغ أربعة أشهر غسل وكفن بلا صلاة^(٩)، و: لدونها ووري بخرقه ودفن^(١٠).

فصل: يجوز غسل الكافر لا الصلاة عليه، ويجب تكفين الذمي ودفنه، لا حربي ومرتد ويغرى بهما^(١١) الكلاب، فإن تأذى^(١٢) بريحهما دفنا، وإن اختلط من يصلى عليهم بغيرهم غسلوا جميعاً، والأفضل أن يجمعهم ويصلى على المسلمين أو غير الشهداء منهم، وإن أفرد كلاً^(١٣) ونواه إن كان مسلماً جاز، ويقول: اللهم اغفر له إن كان مسلماً.

(١) أي: المعتاد دون الخب؛ لثلاث تنقطع الضعفاء لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحاً فخير تقدمونها إليه...». (٢) في (م): (الجناز للرجال سنة). (٣) لخبر «الصحيحين» عن أم عطية: (نهينا عن اتباع الجنائز...). (٤) وكذا إطلاق الرصاص؛ لعموم خبر أبي داود: «لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار». (٥) لخبر «الصحيحين» عن ابن مسعود: «ليس منا من ضرب الحدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»، وهما من الكبار، ومن المتفق عليه عن عمر: «إن الميت يعذب في قبره بما نبح عليه». و: (برئ النبي ﷺ من الصالحة والخالقة والشاقة). الصالحة: التي ترفع صوتها عند المصيبة. (٦) إذا لم يرد السير معها، ويطلب منه الدعاء لها، والثناء عليها إن كانت أهلاً لذلك، وأن يقول: سبحان الحي الذي لا يموت، ونحو ذلك. (٧) لأنه لا حرمة لها، وهي في الحقيقة صلاة على غائب. (٨) أو بعضه. (٩) فلا تطلب لعدم ظهور حياته. (١٠) ندباً. (١١) في (م): (بهم). (١٢) في (م): (كل). (١٣) في (ق): (تؤذي).

فصل: يحرم غسل الشهيد والصلاة عليه ولو كان جنباً: وهو من مات في حال القتال أو لم تبق فيه حياة مستقرة بسبب قتال الكفار ولو بدابته وسلاحه أو سلاح مسلم خطأ أو جهل السبب، فإن بقيت فيه حياة مستقرة فلا وإن قطع بموته^(١)، ولا من مات فجأة فيه أو قتله أهل بغي [أ] و اغتيل.

واسم الشهيد^(٢) - في الفقه - مخصص بمن لا يغسل ولا يصلى عليه، وأما في الأجر فكل مقتول ظلماً فهو شهيد، وكذا مبطون ومطعون وغريق وغريب ومن مات عسقا أو بالطلق^(٣)، وأما قاطع الطريق فيقتل ثم يغسل ويصلى عليه ثم يصلب مكفناً، وتغسل نجاسة شهيد ولو أدى (غسلها) إلى غسل دمه^(٤).

فرع: والأولى تكفينه في ثيابه المطلخة بالدم، فإن لم تكفه ثمم عليها، وإن أراد الورثة نزعها نزعاً، وتنزع آلة الحرب عنه والخف ونحوه.

فرع: وأولى الناس بالصلاة على الميت وإن أوصى لغيره الأب أو نائبه، ثم أبوه وإن علا، ثم الابن، ثم ابنه وإن سفل، ثم العصباء على ترتيب الإرث، ويقدم مراهق أجنبي على امرأة قريبة، ولو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ من أم قدم، كما يقدم الأخ من الأبوين^(٥)، ثم المولى المعتق، ثم عصبائه، ثم السلطان، ثم الأرحام الأقرب فالأقرب، فيقدم أبو الأم، ثم الأخ للأم، ثم الخال، ثم العم للأم.

فرع: لو استوى اثنان في درجة قدم الأسن في الإسلام غير الفاسق والريق والمبتدع على الأفقه، ويقدم الحر على رقيق أقرب كالعم الحر على الأب الرقيق، وكذا على رقيق فقيه، فإن استوا وتشاحوا أقرع.

فصل: يقف الإمام عند رأس الذكر وعجيزة غيره، فإن تقدم على الجنازة الحاضرة أو القبر لم تصح صلاته.

فرع: فإن اجتمع جناز ورصي الأولياء بواحد فله جمعهم بصلاة واحدة، وإفراد كل وهو أولى، فإن رضوا بغير معين منهم فولى السابقة، ثم بالقرعة، فلو جمعهم وضعوا بين يديه واحداً خلف واحد إلى جهة القبلة، فإن جاءوا معاً قرب إلى الإمام الرجل، ثم الطفل، ثم الخنثى، ثم المرأة، وإن حضر خنثى جعلوا صفاً عن يمينه رأساً لرجل^(٦)،

(١) أي: بذلك السبب. (٢) وسمي بالشهيد؛ لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة، أو يبعث له شاهد بقتله وهو دمه وجرحه يتفجر، أو تشهده ملائكة الرحمة لقبض روحه. (٣) ويستثنى منها الحامل من زنى. (٤) لأنها ليست أثر عبادة. (٥) في (م): (الأب). (٦) لتلا تقدم أنثى على ذكر.

فإن اتحد النوعُ قُرْبَ أفضلهم ورعاً وتقوى وإن كانَ رقيقاً، فإن استوتوا أقرعَ، وإن تعاقبوا لم ينحَ سابقٌ إلا لأنوثَةٍ.

فصل: وأركانها سبعةٌ:

الأول: النية، ويجبُ قرئها بالتكبيرِ الأولى، ولو نوى الفرضَ من غيرِ ذكرِ الكفايةِ أجزاءً، ولا يجبُ تعيينُ الميتِ، فيكفي^(١) قصدُ مَنْ صَلَّى عليه الإمامُ، فإن عيَّن فأخطأ بطلت، وتجبُ نيةُ الاقتداءِ.

الثاني: القيامُ، ولا يسقطُ إلا بالعجزِ.

الثالث: التكبيراتُ الأربعُ، فلو كَبَّرَ هو أو إمامه خمساً لم تبطل ولم يتابعه، وله انتظارُهُ، ولا سجودَ لسهوها.

الرابع: السلامُ بعدها، كغيرها.

الخامس: قراءةُ الفاتحةِ بعدَ الأولى، ويجوزُ تأخيرُها إلى الثانيةِ.

السادس: الصلاةُ على النبي ﷺ بعدَ الثانيةِ.

السابع: أدنى الدعاءِ للميتِ بعدَ الثالثةِ. ويسنُّ: رفعُ اليدينِ في كلِّ تكبيرةٍ، ووضعُهما بعدها تحتَ الصدرِ، وتركُ الاستفتاحِ [والسورة]، وأن يتعوَّذَ، ويسرَّ ولو ليلاً، وأن يصليَ على الآلِ في الثانيةِ، ويحمدُ اللهَ قبلَ التصليةِ ويدعوَ للمؤمنينَ والمؤمناتِ بعدها، ويكثرُ الدعاءَ للميتِ بعدَ الثالثةِ، فيقولُ: اللَّهُمَّ هذا عبدُكَ إلى آخره^(٢)، وإن كانت امرأةً قال: أمتُكَ وأنتُ، وإن ذُكِرَ بقصدِ الشخصِ جازَ، ويزيدُ قبلَ ذلك: «اللَّهُمَّ اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأثانا، اللَّهُمَّ من أحْيَيْتَهُ مِنَّا فأَحْيِهِ على الإسلامِ، ومن توفَّيْتَهُ مِنَّا فتوفَّهُ على الإيمانِ»^(٣)، فإن كان صغيراً اقتصرَ على هذا، وزاد: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فرطاً لأبويه، وسلفاً وذُخْراً، وعظَةً واعتباراً وشفيعاً، وثَقُلْ بِهِ موازينهما، وأفرغِ الصبرَ على قلوبهما، ولا تفتنهما بعده، ولا تحرمهما أجره^(٤). وأن يقولَ بعدَ الرابعةِ: «اللَّهُمَّ لا تحرمنا أجره، ولا تفتننا بعده»^(٥)، ويطوِّلُها بالدعاءِ لَهُ.

(١) في (م): (بل يكفي). (٢) التقطه الشافعي عن مجموع أحاديث في «الأم» (١/٢٤٠) ومثله في «المختصر»

(١٨٣/١). (٣) أخرجه عن أبي هريرة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه على شرطهما.

(٤) وكذا اختاره الشافعي من حديث عوف عند مسلم (٩٦٣)، وعن عمر وعلي وابن عباس وعادة وأبي هريرة في غير الصحيح ولخصها بعبارة. الفرط: المتقدم، ذُخْراً: مدخراً لوقت الحاجة. (٥) طرف حديث رواه عن أبي هريرة

أبو داود (٣٢٠١) وفيه بدل: «تفتننا» «تضلنا»، وزاد في «التنبيه» وغيره: (واغفر لنا وله).

فرع: أدركه المسبوق في أثناؤها كبر وأتى بالقراءة والذكر بترتيب نفسه، فإن كبر الإمام قبل قراءة الفاتحة أو في أثناؤها تابعه ويتحملها عنه، ويتدارك ما فاتته من تكبير وذكر بعد السلام، ويستحب: أن لا ترفع^(١) حتى يتم المسبوق، فإن رفعت لم يضر. فرع: لو تخلف المأموم عنه بتكبيره حتى شرع في الأخرى بلا عذر بطلت صلاته. فصل: شرطها تقدم الغسل أو التيمم، فلو وقع في بئر أو انهدم عليه مكان وتعذر إخراجها لم يصل عليه، وتكره قبل التكفين.

ويشترط أن لا يكون بينه وبينها فوق ثلاث مئة ذراع تقريباً^(٢)، وتستحب الجماعة، ويسقط الفرض بواحد ولو صيباً مميزاً لا بامرأة، فإن بان حدث الإمام والمأموم لا أحدهما لغت، فإن لم يكن رجالاً لزمتهما، والخنثى كالمرأة، وصلاتهن فرادى أفضل.

فصل: تجوز الصلاة على الغائب عن البلد لا فيها، وعلى قبر غير النبي ﷺ بعد الدفن لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه يوم موته، ولا يستحب إعادتها قط، ولمن حضر بعد الجماعة أن يقيموا جماعة أخرى وينوون الفرض، وإن دفن قبل الصلاة أثموا وصلوا على القبر، ولا تكره في المسجد بل هي أفضل.

ويستحب ثلاثة صفوف فأكثر، فلو صلى على حاضر والمأموم على غائب أو عكسه، أو على حاضر وغائب جاز، وإن حضرت الجنازة لم ينتظر إلا الولي ما^(٣) لم يخف تغير.

وتصح على من مات وغسل اليوم من المسلمين.

باب دفن الميت

وهو في المقبرة أفضل فيجاب طالبيها، فإن دفنه بعض الورثة في أرض نفسه لم ينقل، وقبله لهم الامتناع^(٤)، أو في أرض التركة للباقيين لا للمشتري منهم نقله، والأولى تركه^(٥)، وله الخيار إن جهل، وهو له إن بلي.

(فرع): وأقل الواجب حفرة تصون جسمه من السباع ورائحته. والأكمل: قبر واسع قدر قامه وبسطة وهما أربعة أذرع ونصف^(٦).

(١) أي الجنازة. (٢) وتعادل: (١٥٠) متراً. (٣) في (م): (إن). (٤) من دفنه لما فيه من المنة. (٥) لما في نقله من هتك حرمة. (٦) أي: نحو: (٢، ٢٥) م.

فرع: ثم يحفر اللحد في جانبه القبلي مائلاً عن الاستواء إلى أسفله ويوسع، فإن كانت^(١) رخوة شق في وسطه وبنى جانبيه وسقفه، واللحد في الصلبة أفضل.

فرع: يوضع الميت عند رجل القبر، ويسل من جهة رأسه برفق، وينزله اللحد أولاًهم بالصلاة عليه، لكن الزوج أحق، ثم الأقفه القريب على الأقرب، ثم الأقرب فلاقرب من المحارم، ثم عبيدها، ثم الخصيان، ثم العصبه، ثم ذو الرحم الذين لا محرمة لهم، ثم صالح الأجانب.

فرع: يستحب أن يكون عددهم وعدد الغاسلين وتراً ويجزى كاف^(٢)، وأن يدخله والقبر مستوراً بثوب وللمرأة أكد قائلاً: «بسم الله، وعلى ملة رسول الله»^(٣)، ويدعو له بالمأثور^(٤)، ثم يضجعه على جنبه الأيمن، ويسند ظهره بلبنة ونحوها من السقوط، ويُدنى من جدار اللحد، والاستقبال به واجب، فإن دُفن مستدبراً نبش إن لم يتغير، لا إن وضع على يساره وذلك مكروه، ولو اختلط مسلمون بكفار أو ماتت كافرة وفي بطنها جنين مسلم قبروا (في) ما بين مقابر المسلمين والكفار، واستدبروا بالمرأة ليستقبل الجنين، وحكي عن النص أن أهل دينها يتولون غسلها ودفنها.

فرع: يرفع رأس الميت بنحو لبنة، ويفضى بخلده مكشوفاً إليها أو إلى التراب، ويكره مِخدة وفرش وصندوق ولا تنفذ وصيته بذلك، فإن احتيج الصندوق^(٥) لندوة ونحوها نفذت وهو من رأس المال.

فرع: ثم يُبنى اللحد باللبن والطين، وتسدُ فرجه، ثم يُحشي كل من دنا ثلاث حثيات بيديه جميعاً^(٦) ويقول (ندباً) في الأولى: ﴿مِنْهَا خَلَقْتَكُمْ﴾، وفي الثانية: ﴿وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾، وفي الثالثة: ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾^(٧) [طه: ٥٥]، ثم يدفن بالمساحي^(٨).

(١) أرض القبر. (٢) أي: ولو كان واحداً إذا أمكن ذلك. (٣) رواه عن ابن عمر أبو داود والترمذي وحسنه.

(٤) عن الشافعي: اللهم سلمه إليك الأشقاء من ولده وأهله وقرباته وإخوانه، وفارق من كان يحب قبره، وخرج من سعة الدنيا والحياة إلى ظلمة القبر وضيقه، ونزل بك، وأنت خير منزل به، إن عاقبته فبذنه، وإن عفوت عنه فانت أهل العفو، أنت غني عن عذابه، وهو فقير إلى رحمتك، اللهم اشكر حسناته، واغفر سيئاته، وأعذه من عذاب القبر، واجمع له برحمتك الأمن من عذابك، واكفه كل هول دون الجنة، اللهم اخلفه في تركته في الغابرين، وارفعه في عليين، وعد بفضلك عليه بفضل رحمتك يا أرحم الراحمين. كما في «الأم» (١/ ٢٤٦). (٥) في (م): (احتاج الصندوق).

(٦) للاتباع رواه عن أبي هريرة ابن ماجه (١٥٦٥) بإسناد جيد. (٧) رواه أحمد. ويزيد من شاء ما قاله المحب الطبري: اللهم لقنه عند المسألة حاجته، وفي الثانية: اللهم افتح أبواب السماء لروحه، وفي الثالثة: اللهم جاف الأرض عن جنبه.

(٨) أي: يسرع بتكميل الدفن بإهالة التراب بالمساحي، وهي جمع مسحاة: آلة من حديد كالجرقة أو بالرفش.

فرع: المستحبُّ أن لا يزيدَ في القبرِ على ترابِهِ، وأن يرفعَ قدرَ شبرٍ، وتسطيحُهُ أفضلُ من تسنيمِهِ، فإن دُفنَ في بلدِ الكفارِ أخفى قَبْرُهُ .

ويكره: تجصيصُ وكتابةُ وبناءُ عليه، بل يهدمُ في المسبلةِ، ولا بأس بتطينِهِ ومشْي متعلِّ بمقبرةٍ .

ويستحبُّ أن يرشَ بالماءِ، وأن يوضعَ عليه حصيٌّ، وعند رأسه صخرةٌ أو خشبةٌ، ويكرهُ رشُّه بماءٍ وردٍ وضربُ مظلةٍ عليه .

فصل: يحصلُ من الأجرِ بالصلاةِ عليه قيراطٌ، وبها وبالحضورِ إلى تمامِ الدفنِ لا المواراةِ قيراطان^(١) .

فرع: يستحبُّ أن يقفَ على القبرِ [بعدَ الدفنِ] ويستغفرَ له^(٢)، وأن يلقنَ الميتَ بعدَ الدفنِ بالمأثورِ^(٣)، و(أن) يقفَ الملقنُ عندَ رأسِ القبرِ، ولا يلقنُ طفلٌ ونحوهُ، وليفردُ كلُّ ميتٍ بقبرٍ، فإن كثروا وعَسَرَ جازَ الجمعُ، ويقدمُ الأفضلُ إلى القبلةِ لا فرعٌ على أصلِهِ [من جنسِهِ]، ولا أنثى على ذكرٍ، والرَّجلُ^(٤) على الصبيِّ، ولا يجمعُ رجلٌ وامرأةً إلا لضرورةٍ، ويحجزُ بينَ الميتينِ بترابٍ ولو اتحدَ الجنسُ .

فصل: يكرهُ الجلوسُ والاستنادُ والوطءُ للقبرِ إلا لحاجةٍ بأنَّ حالَ دونَ مَنْ يزورهُ .

فرع: تستحبُّ زيارةُ القبورِ للرجلِ، وتكرهُ للمرأةُ إلا قبرَ النبيِّ ﷺ، ويقول الزائر: «سلامٌ عليكم دار قوم مؤمنين» إلى آخره^(٥)، وأن يدنو منه دنوهُ منه حيًّا، وأن يقرأ ثم يدعو والأجرُ له^(٦)، والميتُ كالحاضرِ ترجى له الرحمةُ .

فرع: يحرمُ نبشُ القبرِ قبلَ البلى عندَ أهلِ الخبرةِ، فإن بلى الميتُ جازَ، وحرَمَ تجديدهُ في مسبلةٍ، وإن وقعَ في القبرِ خاتمٌ ونحوهُ نبشٌ، أو ابتلعَ مالٌ غيره ولم يضمَّنْهُ أحدٌ (من الورثةِ) نبشٌ وشتقُ جوفُهُ، لا مالٌ نفسِهِ، ولو كفَّنَ في مغصوبٍ أو دُفنَ فيه وشحَّ مالُكُهُ أو في مسبَلٍ أو نداوةٍ نبشٌ، ويشترطُ عدمُ التغيرِ في النبشِ للغسلِ، لا^(٧) بلا

(١) لخبر «الصحيحين» عن أبي هريرة: «من شهد الجنائزة حتى يصلي عليها فله قيراط، ومن شهدا حتى تدفن - وللبخاري حتى يفرغ من دفنها - فله قيراطان، قيل: وما القيراطان؟ قال: مثل الجبلين العظيمين». ولمسلم: «أصغرهما مثل أحد». (٢) لخبر عثمان: «استغفروا لأخيك، واسألوا الله له الثبث، فإنه الآن يسأل» رواه أبو داود بإسناد جيد .

(٣) وهو ضعيف رواه الطبراني وغيره. (٤) أي: يقدم الرجل كما في موقف الصلاة. (٥) وتماه: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» رواه عن أبي هريرة مسلم (٢٤٩). (٦) للقارئ، أما إذا سأل الله أن يجعل للميت مثل أجره فهو من باب الدعاء، والدعاء ينفع، فليس على الله بعزیز أن يكرمه بمثل أجر تلاوته .

(٧) إن دفن .

كفنٍ أو في حريقٍ^(١).

فرع: مات في سفينةٍ وأمكن دفنه لزمهم، وإلا جعلَ بعدَ الصلاةِ عليه بينَ لوحينِ لثلاً ينتفخُ وألقي لينبذه البحرُ إلى من يدفنه، وإن ثقلَ بشيءٍ لينزله لم يأثموا.

وتستحبُّ المجاورةُ بينَ الأقاربِ، ومن سبقَ إلى مكانٍ مسبَّلٍ فهو أولى بالحفرِ فيه، فإن حفرَ فوجدَ عظامَ ميتٍ وجبَ ردُّ ترابِهِ عليه، وإن وجدَها بعدَ تمامِ الحفرِ جعلَها في جانبٍ، وجازَ دفنُهُ معه، ومن ماتَ أقاربه دفعةً بدأ بدفنِ من يخشى تغيُّره، ثم بأبيه، ثم أمِّه، ثم الأقربَ فالأقربَ، ويقدمُ الأكبرُ من أخويه^(٢) ويقرَّعُ بينَ زوجتيه، ولا يدفنُ مسلمٌ معَ كفارٍ ولا عكسه، ويستحبُّ الدفنُ نهاراً، ولا يكرهُ ليلاً ولا في الأوقاتِ المكروهة إن لم يتحرَّها، ويكرهُ المبيتُ في المقبرة.

ويحرمُ حملُهُ من بلدٍ إلى بلدٍ إلا [من] بقربٍ [من] الأماكنِ الثلاثة^(٣)، فإن وصَّى به لم تنفذ وصيته، وإن رجيتَ حياةَ جنينٍ ميتةٍ شقَّ جوفُها في القبرِ وأخرجَ، وإن لم ترجَ لم تدفنِ حتى يموتَ، ولو مرَّ مسافرونُ بميتٍ أو ماتَ أحدهم فتركوه أثموا وعوقبوا إلا إن خافوا، وإن كان بجانب قريةٍ أو جادةٍ فمسيؤون لا يعاقبون، فإن وجدوه مكفناً محنطاً دفنوه؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّه صُلِّيَ عليه، ومن شاءَ صُلِّيَ بعدَ دفنِهِ.

باب التعزية

وهي سنةٌ مؤكدة^(٤)، ويكرهُ الجلوسُ لها، ويعزَّى كلُّ أهلِ الميتِ لا أجنبيٌّ شابَّةً، وتأخيرُها حتَّى يدفنَ (الميتُ) أولى إلا إن أفرطَ جزعهم^(٥)، ولا تعزيةٌ بعدَ ثلاثٍ تقريباً لا تحديداً إلا لغيبةٍ معزٍّ أو مُعزَّى.

والتعزيةُ: هي الحملُ على الصبرِ بالوعدِ بالأجرِ والتحذيرُ^(٦)، ويدعو للميتِ والمصابِ، ففي تعزية كافرٍ بمسلمٍ وعكسِهِ يخصُّ المسلمُ بالدُّعاءِ الأخرى^(٧)، وفي

(١) فلا ينبش؛ لحصول الستر بالقبر وهو أولى من هتك حرمة وكذا لأن حرمة الحرير حق لله تعالى.

(٢) في (م): (إخوانه). (٣) أي: التي تشدُّ الرِّحالَ إليها وهي: مكة، والمدينة، والقدس طهرها الله من دنس المغتصبين.

(٤) لقوله ﷺ: «مَنْ عَزَّى مُصَاباً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ» رواه عن ابن مسعود الترمذي وفيه ضعف.

(٥) فيختار تقديمها ليصبرهم. (٦) أي: عن الوقوع بسبب الجزع بالوزر. وفي (م): (والوعد).

(٧) فيقول المسلم بالمسلم: أعظمَ الله أجركَ، وأحسنَ عزاءكَ، وغفرَ لميتك، ويقال: إن في الله عزاء من كل مصيبة،

وخلفاً من كل هالك، ودركاً من كل فائت، فبالله فتقوا، وإياه فارجوا، فإن المصاب من حرم الثواب.

ذمي بذمي بنحو: أخلف الله عليك ولا نقص عددك.

فصل: يستحب لجيران أهل الميت وأقاربه الأبعد أن يصنعوا لأهله طعاماً يكفيهم يوماً وليلة، ويلحون عليهم في الأكل.

ويحرم صنعه لمن ينوح، ويكره لأهله طعام يجمعون عليه الناس.

فصل: البكاء جائز قبل الموت وبعده، وقبله أولى، والندب حرام، وكذا النوح وضرب الخد ونشر الشعر، ولا يعذب به ميت لم يوص به^(١).

باب تارك الصلاة

فالجاحد لو جوبها مرتد لا جاهل لقرب عهد[ه]، وسيأتي حكم المرتد، ومن ترك (ها) غير جاحد بلا عذر ولو صلاة واحدة، أو جمعة ولو قال: أصلها ظهراً، أو وضوءاً^(٢) لها قتل بالسيف حداً إن أخرجها عن وقت الضرورة بعد الاستتابة في الحال، ثم له حكم المسلم [ين].

فرع: قال: صليت في بيتي، أو تركتها لعذر^(٣): [ثم] إما صحيح كنسيان، أو باطل ككان علي نجاسة يعذر ولا تقتله؛ لأنه لم يتحقق تعمد تأخيرها، ولا بد من أن نأمره بها بعد ذكر العذر، وإن قال: تعمدت تركها بلا عذر قتل ولو لم يقل: ولا أصلها. ومن تركها لعذر كنوم أو نسيان لم يلزمه قضاؤها فوراً^(٤)، أو بلا عذر لزمه (قضاؤها) فوراً^(٥)، لكن لا يقتل بفاتئة.

(١) قال تعالى: ﴿لَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

(٢) أي: ترك وضوءاً.

(٣) في (ق): (بعذر) في الموضعين.

(٤) بل يسنُّ لقوله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا» رواه عن أنس البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤).

(٥) لتقصيره.

كِتَابُ الزَّكَاةِ

هي أحد أركان الإسلام، يكفرُ جاحِذُها كالصلاة، ويقا تلُ الممتنعونَ عليها وتؤخذُ قهراً، وتلزُمُ (الزكاة) كلُّ مسلمٍ حرٍّ - ولو مُبْعَضاً مَلَكٌ بحريَّتِه - فعلى الوليِّ إخراجُها من مالِ الطفلِ والمجنونِ لا الجنينِ، فإن لم يخرجها أخرجها إن كَمَلًا^(١)، ولا يلزمُ الكافرَ إخراجُها ولا تسقطُ بالردَّة، فإن ماتَ مرتدًّا بَانَ أَنَّهُ^(٢) لا مالَ لَهُ، ولا زكاةٌ في مالِ المكاتبِ، فإن زالتِ الكتابةُ انعقدَ حوْلُهُ، ولا مالٌ للَقْنِ فلا تلزمُهُ، وهي ستَّةُ أنواعٍ: النِّعَم، والمُعْشَرَات، والنَّقْدَان، والتِّجَارَةُ، والمعدنُ، والفِطْرَةُ.

بَابُ زَكَاةِ الْمَوَاشِي، وَلِهَا خَمْسَةُ شُرُوطٍ

الأوَّل: النِّعَم، فلا زكاةَ إلا في الإبلِ والبقرِ والغنمِ لا متولِّدٍ منها ومن غيرها.
الثاني: النِّصَابُ، وأقلُّ نصابِ الإبلِ خمسٌ، وفيها شاةٌ، وفي عَشْرٍ شَاتَانِ، وفي خمسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاءٍ، وفي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاءٍ، وفي خمسٍ وعشرينَ بَنْتُ مَخَاضٍ، وفي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وفي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً، وفي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً، وفي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتَا لَبُونٍ، وفي إِحْدَى وَتَسْعِينَ حَقَّتَانِ، وكذا في مِئَةٍ وَعَشْرِينَ، فإن زادت واحدةً لا بعضُها رَجِبَتْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، ولتلك الواحدة قسْطٌ، فيسقطُ بموتِها بين^(٣) الحَوْلِ والتَّمَكُّنِ جُزْءٌ من مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ جُزْءاً من الثَلَاثِ، ثمَّ إلى مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ فيتغيَّرُ^(٤) في كُلِّ عَشْرٍ، ففي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وفي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، ففي مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ بَنْتَا لَبُونٍ وَحَقَّةً، وفي مِئَةٍ وَأَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَحَقَّتَانِ وعلى هذا.
فرع: بَنْتُ الْمَخَاضِ ما لَهَا سَنَةٌ، وبَنْتُ اللَّبُونِ سَنَتَانِ، وَالْحَقَّةُ ثَلَاثُ، وَالْجَذَعَةُ أَرْبَعَةٌ بِالْكَمَالِ فِي الْجَمِيعِ، وَالطَّعْنُ فيما بعدُ، وَالْجَذَعَةُ آخِرُ أَسْنَانِ زَكَاةِ الْإِبِلِ.

فصل: وأوَّلُ نصابِ البقرِ ثَلَاثُونَ ففيها تبيعٌ، له سَنَةٌ كَامِلَةٌ، وفي الأَرْبَعِينَ مِسْنَةٌ لَهَا سَنَتَانِ كَامِلَتَانِ، وفي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، وهكذا في كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وفي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِسْنَةٌ، ففي سَبْعِينَ مِسْنَةٌ وَتَبِيعٌ، وَثَمَانِينَ مِسْنَتَانِ وَهَكَذَا.

فصل: وأوَّلُ نصابِ الغنمِ أَرْبَعُونَ ففيها شاةٌ، وفي مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ شَاتَانِ، وفي مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاءٍ، وفي أَرْبَعٍ مِئَةٍ أَرْبَعُ شِيَاءٍ، ثمَّ في كُلِّ مِئَةٍ مِنَ الضَّأْنِ

(١) لأن الحقَّ توجَّهَ إلى مالهما. (٢) في (ق) والشرح: (أن). (٣) في (ق): (من). (٤) أي: الواجب، وفي (م): (فيتعين).

جَذَعَةٌ [منه] لها سنةٌ أو من المعز فثنية منه لها سنتان كاملتان، ولا تجزئ إحدهما عن الأخرى إلا برعاية القيمة، وكذا سائر أنواع النعم، وما بين النصابين يُسمى وقصاً^(١): لا شيء فيه.

فصل: شاة الإبل كشاة الغنم من غنم البلد أو من مثلها، من أي النوعين شاء ولو ذكراً في إبل إناث.

فرع: تجزئ بنت مخاض^(٢) ثم بدلها^(٣) في خمس من الإبل إلى خمس وعشرين ولو زادت قيمة الشاة عليها^(٤).

فرع: لو كانت الإبل مرضاً وجبت شاة صحيحة بلا تقسيط، فإن عدمت الشاة الصحيحة فدراهم.

فصل^(٥): يؤخذ ابن لبون ولو خنثى ومشتري عن بنت مخاض لم تكن في إبله، وكذا حق لا عن بنت لبون، والمعيبة والمغصوبة والمرهونة بموَجَل كالمعدومة، ولو ملك هو أو وارثه بنت المخاض بين الحول والأداء تعينت، ولو كان له كريمة لم يجزه ابن لبون ولم يكلفها، ولا يكلف عن الحوامل حاملاً.

فرع: صاحب الميتين يلزمه الأغبط للمساكين من أربع حقاك وخمس بنات لبون إن وجدا معه، فلو أخذ غير الأغبط بلا تقصير أجزأه وجبر^(٦) بالنقد أو بجزء من الأغبط، أو بتقصير من المالك أو من الساعي بأن لم يجتهد لم يجزه وعليه ردّه، فإن لم يكن معه كامل إلا أحدهما تعين، وإن كان معه بعض كل ك: ثلاث حقاك وأربع بنات لبون جعل أحدهما أصلاً فيسلم الثلاث وبنت لبون ويعطي جبراناً^(٧)، أو الأربع وحقّة ويأخذ جبراناً، وكذا لو دفع حقّة وثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات، فإن أعطي الثلاث وجدعة وأخذ جبراناً أو الأربع، وبنت مخاض مع الجبران جاز، وإن وجد بعض أحدهما فقط ك: حقتين مثلاً فله إخراجهما^(٨) مع جذعتين ويأخذ جبرانين، فلو جعل بنات اللبون أصلاً وأعطى خمس بنات مخاض وخمس جبرانات جاز، وكذا لو كان الموجود^(٩) ثلاث بنات لبون فله^(١٠) تركها وجعل الحقاك أصلاً، فيخرج أربع جذعات

(١) الوقص - بفتح القاف وإسكانه -: ما بين الفريضتين من نُسب الزكاة، مما لا يجب فيه شيء، ويقال فيه بالسین.

(٢) أشار في الشرح لنسخة: (أو). (٣) كابت لبون. (٤) في (م): (عليه). (٥) في (م): (فرع).

(٦) أي: التفاوت لنقص حق المستحقين. (٧) الجبران: مال يُجبر به نحو نقص نصاب الزكاة.

(٨) أي: الحقتين. (٩) أي: عنده، وفي (ق): (المأخوذ). (١٠) في (م) و(ق): (فلو).

ويأخذ أربع جبراناتٍ، وله إخراجُها مع بنتي مخاضٍ وجبرائينِ، وإن لم يجدْ منهما شيئاً فلهُ تحصيلُ أحدهما، وله جعلُ أحدهما أصلاً، فإن شاء صعدَ عن الحَقاقِ إلى الجِذاعِ، ولا ينزلُ منها، وإن شاء نزلَ عن بناتِ اللبونِ إلى بناتِ المخاضِ بالجبرانِ ولا يصعدُ.
 فرع: بلغتِ البقرُ مئةَ وعشرينَ ففيها أربعةُ أتبعَةٍ أو ثلاثُ مُسناتٍ، وحكمُها حكمُ بلوغِ الإبلِ مئتينَ ولا مدخلَ للجبرانِ فيها.

فرع: أخرجَ صاحبُ المئتينِ حقتينِ وبنتي لبونٍ ونصفاً لم يجزُ^(١) إلا إن أخرجَ ثلاثاً، فلو بلغتْ (إبله) أربعَ مئةٍ فأخرجَ خمسَ بناتِ لبونٍ وأربعَ حَقاقٍ جازَ، إذ لا تشقيصَ.

فصل: ومن وجبَ عليه سنٌّ من الإبلِ ولم يكنْ عندهُ فلهُ الصعودُ إلى الأعلى بدرجةٍ ويأخذُ جبراناً، والهبوطُ ويعطيه^(٢)، والجبرانُ الواحدُ شاتانِ بالصفةِ المتقدمةِ^(٣)، أو عشرونَ درهماً نقرةً^(٤)، وإسلاميةً، والخيرةُ في الصعودِ والهبوطِ إلى المالكِ [إن أخذَ الساعي الجبرانَ] لا إن صعدَ^(٥) وهي مِراضٌ أو معيبةٌ، وفي الشاتينِ والدرهمِ إلى المأخوذِ منه، ويصرفُ الإمامُ الجبرانَ من بيتِ المالِ، فإن تعذرَ فَمِنْ مالِ المساكينِ، وعلى العاملِ العملُ بالمصلحةِ.

فرع: لو لزمتهُ جذعةٌ وفقدَها فأخرجَ ثنيةً وطلبَ جبراناً جازَ، ويجوزُ الصعودُ والنزولُ درجتينِ بجبرائينِ، وثلاثُ بثلاثِ جبراناتٍ عندَ الفقدِ^(٦) فقط، فلو صعدَ درجتينِ مع القدرةِ على القُربى في جهتها لم يجزُ إلا إن قنعَ بجبرانٍ.

فرع: يؤخذُ في جبرائينِ شاتانِ وعشرونَ درهماً لا شاةً وعشرةَ دراهمَ في جبرانٍ إلا إن أعطيهُ المالكُ ورضي، ولو لزمتهُ بنتُ لبونٍ فلم يجدْها فأخرجَ ابنُ لبونٍ وجبراناً وعندهُ حقَّةٌ، أو أرادَ من فقدَ بنتَ مخاضٍ إخراجَ بنتِ لبونٍ ليأخذَ الجبرانَ ومعهُ ابنُ لبونٍ لم يجزُ، ولو وجبتْ جذعةٌ فأخرجَ بدلَها بنتي لبونٍ جازَ؛ لأنهما يجزيانِ عمَّا زاد، ولو ملكَ إحدى وستينَ بنتَ لبونٍ فأخرجَ واحدةً منها لزمهُ جبرانانِ.

فصل: أسبابُ النقصِ خمسةٌ: منها: المرضُ.

ومنها: العيبُ، فمن كانَ نعمهُ مِراضاً أو معيبةً كُلُّها أخرجَ مريضاً أو معيباً

(١) حذرَ من التشقيصِ فإنه عيبٌ. (٢) أي: الجبران كما رواه عن أنس البخاري. (٣) في (ق): (بصفة شاة). (٤) نقرة: أي: فضة صافية من الدراهم الشرعية، أو ما قامَ بدلها. (٥) في (ق): (لا في الصعود). (٦) في (ق): (النقد)؟

متوسطاً، وإن كان فيها صحيحٌ قدرَ الواجبِ فما فوقه وجبَ صحيحٌ لائقٌ بماله. مثاله: أربعون شاةً نصفها مريض أو معيبٌ وقيمةُ الصحيحةِ دينارانِ والأخرى دينارٌ لزمه صحيحةٌ بدينارٍ ونصفِ دينارٍ، فإن لم يكن فيها إلا صحيحةٌ فعليه صحيحةٌ بتسعةٍ وثلاثين جزءاً من أربعين من قيمةٍ مريضةٍ وجزءٍ من أربعين من صحيحةٍ وذلك دينارٌ وربعٌ عُشرِ دينارٍ، وعلى هذا القياسُ. وإذا وجب^(١) شاتان في غنمٍ ليس فيها إلا صحيحةٌ وجبَ صحيحةٌ بالقسطِ ومريضةٌ، والعيبُ ما أثر في البيع لا الأضحية، وإذا لزمته معيبةٌ أخرجَ من الوسطِ لا الخيارِ.

ومنها: الذكورة، فإن تبعضتُ أخرجَ أنثى بذلك التقسيط^(٢) لا ذكراً إلا إن وجب، أو تمحضتُ أخرجَ الذكرَ كالمريضة، لكنه^(٣) يؤخذُ من ستٍ وثلاثين ابنُ لبونٍ أكثرُ قيمةً من ابنِ لبونٍ يؤخذُ في خمسٍ وعشرين بالقسطِ، ويجزئُ في أربعين أو خمسين تبيعانِ. ومنها: الصغرُ، فإن كانت في سنٍّ مفروضٍ أخذَ فرضها منه كما لو كان له إحدى وستون بنتَ مخاضٍ فأخرجَ واحدةً منها لزمه ثلاثُ جبراناتٍ^(٤)، أو^(٥) سنٌ لا فرضَ فيه أخذَ صغيراً، ويتصورُ بأن تماوتتِ الأمهاتُ فيؤخذُ من ستٍ وثلاثين فصیلٌ فوقَ المأخوذِ من خمسٍ وعشرين، وفي ستٍ وأربعين فوقَ المأخوذِ من ستٍ وثلاثين وعلى هذا^(٦)، وإن كان بعضها كباراً فالقسطُ (معتبرٌ)^(٧)، وإن كانت فوقَ سنٍّ فرضه لم يكلفِ الإخراجَ منها بل له تحصيلُ الواجبِ.

ومنها: رداءةُ النوعِ، كالمعزِ والضأنِ من الغنمِ، والمهريةِ والأرحيةِ من الإبلِ^(٨)، فيضمُّ بعضها إلى بعضٍ في إكمالِ النصابِ ويؤخذُ الفرضُ من نوعٍ باعتبارِ القيمةِ والتقسيطِ كمن له (من الإبلِ) عشرٌ أرحيةٌ وعشرٌ مهريةٌ وخمسٌ مجيديةٌ فتلزمه^(٩) بنتُ مخاضٍ بقيمةِ خمستي مهريةٍ أو خمستي أرحيةٍ وخمسٍ مجيديةٍ، ولو أخرجَ عن أربعين من الضأنِ ثنيتين من المعزِ تساويان^(١٠) قيمةَ جذعةٍ من الضأنِ أو عكسه أجزاءً^(١١).

(١) في (م): (وجبت). (٢) في (م): (القسط).

(٣) في (ق): (لكن).

(٤) كانت نعمه في.

(٥) لنزولها عنها ثلاث درجات.

(٦) أي: فقس، ومحل إجزاء الصغير إذا كان من الجنس.

(٧) أي فيجب إخراج كبيرة بالقسط.

(٨) وكذا العراب والجواميس من البقر.

(٩) في (م): (فلزمه).

(١٠) في (ق): (ثنية من المعز تساوي).

(١١) لأن الواحدة المتساوية مجزئة فالثنتان أولى.

بابُ الْخُلْطَةِ

وهي نوعان:

خُلْطَةُ شَرَكَةٍ^(١) حيثُ يكونُ المالُ مشتركاً.

وْخُلْطَةُ جَوَارٍ، ومالُ كلٍّ متميِّزٌ [معينٌ]، لكنَّهما متجاورانِ كمجاورة ملكِ الواحدِ على ما سنذكره، فيزكيانِ زكاةَ المالِ الواحدِ.

والخُلْطَةُ قد توجبُ زكاةً لا تجبُ كخُلْطَةِ عشرينَ بمثلها، وقد تقلَّلها (عليهما) كأربعينَ بمثلها، وقد تكثُرُها كمئةٍ بمثلها وشاةٍ.

فصل: يشترطُ في نوعِ الخُلْطَةِ كونُ المجموعِ نصاباً، فإن ملكَ كلٍّ عشرينَ فخلطاً ثمانيةً وثلاثينَ وميزاً شاتينِ نظرت: فإن لم يفرقاً بينهما وجبتُ وإلا فلا، وأن يكونا من أهلِ الزكاةِ فإن كان أحدهما ذمياً أو مكاتباً فلا خُلْطَةُ، وأن تدومَ سنةً.

وتختصُّ خُلْطَةُ الجوارِ بشروط:

اتحادُ المَراحِ^(٢) والمسرحِ والمشربِ والمرعى والراعي ومكانِ الحلبِ والفحلِ إن اتحدَ النوعُ لا اتحادُ الحالِبِ والإِناءِ ولا نِيَّةُ الخُلْطَةِ^(٣)، فلو افترقتُ زماناً طويلاً بلا قصدٍ أو سيراً إما بقصدٍ^(٤) أو علماً وأقرأه ضرراً، والافتراقُ لا يقطعُ حولَ النصابِ، ومعنى اتحادِ الفحلِ أن يكونَ مطلقاً في الإبلِ وإن كان لأحدهما أو مستعاراً.

فصل: تثبتُ خُلْطَةُ الاشتراكِ والجوارِ في الزروعِ^(٥) والثمارِ والنقدينِ والتجارةِ بشرطِ أن يتحدَ المتجاورانِ زرعاً وثمرأً في الحائطِ والمتعهدِ والناطورِ والجَدَادِ واللِّقَاطِ والجَرِينِ^(٦) وتجارةً في الدكانِ ومكانِ الحفظِ والميزانِ والوزانِ والكيالِ والحمالِ والحارسِ، و^(٧)نقدأً في الصندوقِ للكيسينِ والحارسِ، فإذا اشترى ثمرةَ نخلةٍ بينَ نخلٍ كثيرٍ فلم يقطعها حتى بدا الصلاحُ لزمه عَشْرُ ثمرةِ النخلةِ هكذا نصوا عليه وهو مشكلٌ إلا إن اتحدَ الجَرِينُ ونحوه، وإن وقَّعَ على معينينِ حائطُ فأثمرَ خمسةَ أوسقٍ لزمهمُ الزكاةُ، لا إن وقفتُ عليهمُ أربعونَ شاةً.

فصل: للساعي الأخذُ من أحدهما ولو لم يضطرَّ، والخليطانِ يتراجعانِ، فإن خلطاً^(٨)

(١) وتسمى خُلْطَةُ أعيانٍ و: شيوخ. (٢) ماؤها ليلاً. (٣) لأن خفة المؤنة باتحاد المرافق لا تختلف بالقصد وعدمه، واشترط الاتحاد ليصير المالان كالمال الواحد. (٤) منهما أو من أحدهما. (٥) في (م): (الزروع). (٦) الجرين: موضع تجفيف الثمار، كالبيدر للحنطة، والمريد للتمر. (٧) أي: وأن يتحد المتجاوران. (٨) في (م): (خلط).

عشرين شاةً بعشرين فأخذ الساعي واحدةً لأحدهما رجعَ على صاحبه بنصفِ قيمتها لا بقيمة نصفها، وكذا مئة بمئة فإن أخذَ من كلِّ شاةً فلا تراجعَ وإن اختلفت قيمتهما^(١)، وإن كانَ لزيدٍ ثلاثونَ ولعمروٍ عشرٌ فأخذَ (الساعي) الشاةَ من عمروٍ رجعَ بثلاثةِ أرباعِ قيمتها، أو من زيدٍ رجعَ بالربع، وإن كانَ لزيدٍ مئةٌ ولعمروٍ خمسونَ فأخذَ (الساعي) الشاتينِ من عمروٍ رجعَ بثلثي قيمتهما، أو من زيدٍ رجعَ بالثلث.

وإن أخذَ من كلِّ شاةٍ رجعَ زيدٌ بثلثِ قيمةِ شاتهِ وعمروٌ بثلثي قيمةِ شاتهِ^(٢).

وإن كانَ لزيدٍ أربعونَ من البقرِ ولعمروٍ ثلاثونَ فأخذَ التبيعَ والمسنّةَ من عمروٍ رجعَ بأربعةِ أسباعِ قيمتهما^(٣)، أو من زيدٍ رجعَ بثلاثةِ أسباعٍ، فإن أخذَ من كلِّ (منهما) فرضهُ فلا تراجعَ، فإن أخذَ التبيعَ من زيدٍ والمسنّةَ من عمروٍ رجعَ على زيدٍ بأربعةِ أسباعها، ورجعَ عليه زيدٌ بثلاثةِ أسباعِ التبيع.

فرع: وإن ظلمهُ الساعي لم يرجعَ إلا بقسطِ الواجب، ويستردُّه من الظالم إن بقيَ [في يده] وإلا استردَّ ما فضل، وإن أخذَ القيمةَ أو كبيرةً من السَّخَالِ سقطَ الفرضُ وتراجعا^(٤)، لأنَّهُ مجتهدٌ فيه.

فرع: قد يجبُ التراجعُ في خلطةِ الاشتراكِ، مثل: أن يكونَ بينهما خمسٌ من الإبلِ فيعطي الشاةَ أحدهما^(٥)، فإن كانَ بينهما عشرٌ فأخذَ^(٦) من كلِّ شاةٍ تراجعاً أيضاً، فإذا تساوى تقاصاً، وحيثُ تنازعا في القيمةِ صدَّقَ المرجوعُ عليه بيمينه.

فصل: قد تسلَّم الخلطةُ ابتداءً من الانفرادِ بأن يرثا المالَ أو يبتاعاهُ مختلطاً أو غيرَ مختلطٍ فيخلطانه، ولا يضرُّ تأخيرُ يومٍ أو يومين، أو يكملُ النصابَ بالخلطةِ، فإذا طرأت الخلطةُ والحوْلانِ متفقانِ أو مختلفانِ زكياً في الحولِ الأوّلِ زكاةُ الانفرادِ، وفي الحولِ الثاني (وما بعده) يزكيانِ زكاةَ الخلطةِ كلُّ لحولِهِ، فإن ملكَ كلُّ غرةٍ^(٧) المحرّمِ أربعينَ وخلطاهما في صفرَ وجبَ في الحولِ الأوّلِ شاتانِ، وفي الحولِ الثاني شاةٌ. وإن ملكها أحدهما في المحرّمِ، والآخرُ في صفرَ وخلطا في ربيعٍ لزمهما في الحولِ الثاني شاةٌ؛ نصفُها في (غرةٍ) المحرّمِ ونصفُها في صفرَ، فإذا باعَ أحدهما نصيبَهُ من آخرَ في

(١) في (ق): (قيمتها). (٢) في (ق) بالموضعين: (شاة). (٣) في (ق): (قيمتها).

(٤) قال الشيخ زكريا: الأولى: ورجع. (٥) في (ق): (أحدهما شاة).

(٦) في (م): (أو أخذ). (٧) غرةٌ: أوّل، وهي ثلاث ليال.

الحول الأول وأدام المشتري الخلطة زكى في حوله الأول زكاة الخلطة دون صاحبه، وكذا حكم يهودي مخالط لمسلم إذا أسلم في أثناء الحول.

فرع: إذا اختلف تاريخ أملاك الرجل فلكل بالنسبة إلى ما بعده حكم الانفراد في الحول الأول فقط، وبالنسبة إلى ما قبله حكم الخلطة. مثاله^(١): ملك أربعين غرة المحرم وأربعين غرة صفر وأربعين غرة ربيع ففي الحول الأول يجب غرة المحرم شاة^(٢)، ثم غرة صفر نصف شاة وغرة ربيع ثلث شاة^(٣)، ثم في كل حول بعده شاة في كل شهر ثلثها.

وإذا ملك أربعين غرة المحرم، ثم ملك آخر عشرين غرة صفر وخطاها حينئذ ففي الحول الأول على الأول شاة في المحرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وفيما بعده يجب عليهما شاة، على صاحب العشرين ثلثها.

فرع: ملك أربعين شاة ثم باع نصفها مشاعاً أو معيناً ولم يفرد^(٤) بالقبض لم ينقطع الحول، فيلزم البائع لحوله نصف شاة ولا شيء على المشتري؛ لأن الزكاة تعلقت بالعين فينقص النصاب وإن أخرجها من غيره، لأن الملك فيها عاد بعد زواله، وإن كان لكل أربعون فباع غنمه بغيره في أثناء الحول انقطع.

ولو باع أحدهما نصف غنمه بنصف غنم صاحبه شائعين ولم تسبق خلطة لم ينقطع الحول فيما بقي لكل، فعند تمام حوله يجب على كل نصف شاة؛ لثبوت حكم الانفراد أولاً، وبتمام حول التبايع يلزم كلا ربع شاة، وفيما بعده على كل ربع شاة لحول الملك وربيع لحول التبايع.

فرع: رجلان بينهما أربعون مختلطة ثم خالطهما ثالث بعشرين وميز أحدهما عشرينه^(٥) قبل الحول فلا شيء عليه، ويلزم صاحبه نصف شاة لحوله، و: الثالث نصف شاة لحوله.

وإذا كان بينهما ثمانون مشتركة فاقسمها بعد ستة أشهر وافتراقاً لزماً كلاً عند تمام [باقي] الحول نصف شاة، ثم لكل ستة أشهر نصف شاة، وكذا إذا كان بينهما أربعون فاشتري أحدهما نصيب صاحبه بعد ستة أشهر؛ لزمه لكل ستة أشهر نصف شاة.

(١) في (م): (فرع). (٢) تغليبا للانفراد. (٣) لأن المملوك فيها كان خليطاً للأولين كل الحول.

(٤) يفرد: يميز. (٥) في (ق): (عشره).

فصل: خالطَ ببعضٍ ملكه فللمنفردِ حكمُ المختلطِ، فإذا كان لرجلٍ ستونٌ فخلطَ عشرينَ منها بعشرينَ لآخرَ فعليهما شاةٌ، على صاحبِ الستينَ ثلاثةَ أرباعها. وإذا خلطَ عشرينَ بعشرينَ ولكلٍّ واحدٍ منهما أربعونَ منفردةً فعلي^(١) كلٌّ نصفُ شاةٍ، وإن اختلفَ الحولُ والبلدُ.

فرع: وإذا كانَ له أربعونَ فخلطَ كلَّ عشرينَ بعشرينَ لرجلٍ ولا يملكُ غيرها لزمه نصفُ شاةٍ^(٢)، ثمَّ على كلٍّ من الآخرينَ ربعُ شاةٍ ضمًّا إلى الخليطِ^(٣) وخليطِ الخليطِ^(٤). وإذا كانَ له ستونَ فخلطَ كلَّ عشرينَ (منها) بعشرينَ فعليهِ نصفُ شاةٍ، ثمَّ على كلٍّ من خلطائِهِ سدسُ شاةٍ.

وإذا كانَ له خمسٌ وعشرونَ من الإبلِ فخلطَ كلَّ خمسٍ (منها) بخمسٍ لآخرَ فعليهِ نصفُ حِقَّةٍ، ثمَّ على كلٍّ واحدٍ منهم^(٥) عُشرُ حِقَّةٍ، وإذا ملكَ عشرًا فخلطَ كلَّ خمسٍ بخمسَ عشرةَ لآخرَ فعليهِ ربعُ بنتٍ لبونٍ، ثمَّ على كلٍّ منهما ربعٌ وثمنٌ، وإذا ملكَ عشرينَ فخلطَ كلَّ خمسٍ منها بخمسٍ وأربعينَ لآخرَ لزمه الأغبطُ من نصفِ بنتٍ لبونٍ وخمسي حِقَّةٍ، ولزمَ كلاً من خلطائِهِ تسعةَ أعشارِ حِقَّةٍ، أو بنتُ لبونٍ وثمنها؛ لأنَّ الإبلَ مِثْتانِ وواجبُها الأغبطُ، هذا كله إذا اتفقتِ^(٦) الأحوالُ، فإن اختلفت زكوا في الحولِ الأوَّلِ زكاةَ الأنفرادِ كما سبقَ.

وإذا خلطَ منَ له خمسٌ وستونَ شاةً خمسَ عشرةَ منها بخمسَ عشرةَ لزيدٍ فالواجبُ شاةٌ، على زيدٍ منها ثمنٌ ونصفٌ.

الشرطُ الثالثُ لزكاةِ المواشي: الحولُ، وهو شرطٌ لا في نتاجِ حدثٍ قبل تمامِ الحولِ وبعدَ تمامِ النصابِ، فيزكَّى لحولِ الأمهاتِ وإن لم يبقَ منها شيءٌ والنتاجُ نصابٌ، وما ملكَ بشراءٍ ونحوه يضمُّ إلى النصابِ لا في الحولِ، فإذا ملكَ ثلاثينَ بقرةً اليومَ وعشرًا غداً زكَّى ثلاثينَ لحولِ اليومِ تبعاً، ولغدٍ^(٧) ربعَ مسنَّةٍ، ثمَّ في كلِّ سنةٍ أوَّلَ يومٍ ثلاثةَ أرباعِ مسنَّةٍ وفي غدهِ ربعها.

وإذا ملكَ إبلًا عشرينَ ثمَّ اشترى عشرًا فعليهِ لحولِ العشرينَ أربعُ شياهٍ ولحولِ العشرِ ثلثُ بنتٍ مخاضٍ، ثمَّ [في] كلِّ حولٍ بنتُ مخاضٍ ثلثاها لحولِها وثلثُ لحولِ الشراءِ وقسْ عليه.

(٣) أي: مال الأول. (٤) مال الثاني.

(١) في (ق): (ففي). (٢) لأنه خليط لهما.

(٦) في (م): (اتفق). (٧) في (م): (وبعده).

(٥) أي: الآخرين، وفي (م): (على كلٍّ منهما).

فرع: خروج بعض الجنين قبل انفصاله لا يؤثر، فلو قال المالك: نتجت بعد الحول أو هي شراء صدق، فإن اتهم حلف، وإن هلكت واحدة^(١) ونتجت واحدة معاً، أو شك هل وقعا معاً لم ينقطع الحول.

الشرط الرابع: بقاء الملك، فمن باع الماشية أو بادل بها في أثناء الحول انقطع، وكذا الذهب والفضة وإن كان صيرفاً، ويكره ذلك فراراً من الزكاة، فلو عاوض (غيره) تسعة عشر ديناراً من عشرين زكى الدينار لحوله وتلك لحولها. أما المبادلة الفاسدة فلا تقطع الحول.

فرع: باع النصاب ثم رد^(٢) (عليه) بعيب أو إقالة استأنف، فإن حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال؛ لتعلق الزكاة، والتأخير لإخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن، فإن سارع إلى إخراجها أو لم يعلم به إلا بعد إخراجها نظرت: فإن أخرجها منه أو باع منه بقدرها بني الرد على تفريق الصفقة، فإن قلنا: لا ردّ فله الأرض، أو من غيره ردّ.

فرع: وإن باعه بشرط الخيار وحكمنا بأن الملك للبائع أو موقوف وفسخ العقد لم ينقطع الحول، وإن تم (الحول) في مدة الخيار زكاه، وإن^(٣) كان الخيار للمشتري استأنف.

فرع: ملك المرتد موقوف وكذا^(٤) حوله وزكاته، فإذا مات المالك انقطع الحول واستأنف الوارث من الموت لا السائمة^(٥) حتى يقصد إسامتها، ولا^(٦) لعروض تجارة ما لم يتصرف فيها بقصد التجارة.

الشرط الخامس: السوم، فلو علفها قدرًا إن لم تطعم فيه هلكت أو بان ضررها كثلاثة أيام فأكثر انقطع الحول، ولا أثر لما دونه إلا إن قصد به قطع السوم، ولا لمجرد نية العلف، ولو^(٧) اشترى كلاً ورعاها فيه فسائمة لا إن جزه وأطعمها.

فرع: لا زكاة في العاملة وإن أُسيمت، ولو اعتلفت السائمة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر انقطع الحول، ولو سامت المعلوفة بنفسها أو بالغاصب أو المشتري فاسداً لم تجب الزكاة، وتجب في الضال والمغصوب والمرهون والغائب وما اشتراه قبل القبض، أو حبس دونه بأسر ونحوه، وإنما يجب الإخراج عند التمكن.

(١) من النصاب. (٢) في (م): (ردّه). (٣) في (م): (أو). (٤) في النسختين: (كذلك).

(٥) في الشرح: (كالسائمة) فلا يستأنف الوارث حولها من الموت لكن. (٦) يستأنف. (٧) في النسختين: (وإن).

فرع: تجبُ الزكاةُ في كلِّ دينٍ لازمٍ من نقدٍ وعَرْضٍ تجارةٍ لا ماشيةٍ (ونحوها)^(١)، فإن كان حالاً على مليءٍ باذلٍ أو جاحدٍ عليه بينةٌ لزمه إخراجُها في الحال، وإلا فعند القدرة على القبض كالأضالِّ ونحوه، ولو ضلتْ شاةٌ من أربعين فوجدَها في أثناءِ الحولِ بنى، أو بعده زكى الأربعين.

فرع: زكاةُ اللُّقطةِ على المالكِ ما لم يملكها الملتقطُ، فإن تملكها لزمته زكاتها، وإن لم يقدر على غرم قيمتها من غيرها، ثم المالكُ مستحقٌّ عليه قيمتها، فله حكمُ دينٍ استحقَّه^(٢).

فصل^(٣): مَنْ استغرقَ دينُهُ النصابَ لزمته زكاته وإن حَجَرَ عليه فكالْمَغْصُوبِ، فإن عَيَّنَ لكلِّ غريمٍ شيءٌ ومكَّنَ من أخذه وحالَ الحولِ ولم يأخذه فلا زكاةَ فيه.

فرع: ملكُ أربعينَ واستأجرَ من يرعاها بشاةٍ منها معينةٌ ولم ينقلها فحالَ الحولِ لزمهما شاةٌ؛ على الراعي [منها] ربعَ عشرِها، أو في الذمةِ لم يمنع^(٤) الوجوبَ على المستأجرِ.

فرع: ملكُ نصاباً فنذرَ التصدقَ به أو بشيءٍ منه أو جعله صدقةً أو أضحيةً فلا زكاةَ فيه، وإذا نذرَ في الذمةِ أو لزمه الحجُّ لم تمتنعَ الزكاةُ، وحقوقُ الله كالزكاةِ والكفارةِ (والحجِّ) في التركة، تقدم^(٥) على الدينِ.

فرع: لا زكاةُ في الغنيمةِ قبلَ اختيارِ التملكِ، ومتى اختاروه ثم مضى حولٌ قبلَ القسمةِ - والغنيمةُ صنفٌ زكويٌّ وبلغَ نصيبُ كلِّ واحدٍ، أو نصيبُ الجميعِ بحكم الخلطةِ نصاباً غيرَ الخمسِ - وجبتْ زكاته، فإن كانت أصنافاً لم تجبَ [الزكاةُ].

فصل: وإن أصدقها نصابَ سائمةٍ معينةٍ وحالَ الحولِ لزمها الزكاةُ مطلقاً، فإذا طَلَّقَها قبلَ الدخولِ رجعَ في نصفِ الجميعِ، فإن طالبه الساعي أو كان قد أخذها منها رجعَ أيضاً بنصفِ المُخْرَجِ، وإذا طَلَّقَها قبلَ الدخولِ وقبلَ الحولِ عادَ إليه نصفُها ولزمَ كلاً نصفُ شاةٍ عندَ تمامِ حوله إن دامتِ الخلطةُ وإلا فلا.

فصل: آجر داراً أربعَ سنينَ بمئةٍ دينارٍ وسلَّمها إليه لم يزكُّ إلا ما استقرَّ عليه ملكُهُ، فيزكي في السنةِ الأولى خمسةً وعشرينَ ديناراً، وفي الثانيةِ يزكي خمسينَ لستينَ ويحطُّ عنه ما أدَّى، وفي الثالثةِ يزكي خمسةً وسبعينَ ثلاثٍ ويحطُّ عنه ما أدَّى، وفي الرابعةِ

(١) كالعشرات وشرط وجوبها الزهو.

(٢) عليه فتجب فيها الزكاة وتخرج عند التمكن.

(٣) وفي الشرح: (فرع). (٤) في (ق): (يُمْتَنَعُ). (٥) في (م): (مقدم).

يزكي المنة لأربع سنين ويحط عنه ما أدى، فإن أدى الزكاة من عينه زكى كل سنة ما ذكرناه ناقصاً قدر ما أخرج، فإن اختلفت أجرة السنين فكل بحسابه.

فرع: للثمن المقبوض قبل قبض المشتري المبيع حكم الأجرة بخلاف رأس مال السلم إذ قبضه يستقر ملكه، ثم لو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحدًا زكاتها.

باب أداء الزكاة

أداؤها عند التمكن واجب على الفور، وله تفريق زكاة الأموال الباطنة بنفسه وكذا الظاهرة إن لم يطلبها الإمام، فإن طلبها وجب تسليمها إليه وإن كان جائراً، ويقاثلهم وإن قالوا: نسلّمها بأنفسنا، والتسليم فيهما إلى الإمام أفضل إن كان عادلاً، وإن كان جائراً فتفريقه بنفسه أفضل، ثم بوكيله، فإن أيسر من الساعي وفرق بنفسه ثم طالبه الساعي وجب تصديقه، ويحلف استحباباً، وليس للإمام نظر في الأموال الباطنة، فإن علم برجل لا يؤديها هي أو كفارة ونحوها أجبره^(هـ)، ولا يمنع الواجب ساع طلب أكثر منه.

فصل: تشترط نية زكاة المال أو صدقة المال المفروضة، ولا يشترط النطق ولا يجزئ^(١) [وحده ولا] صدقة المال فقط^(٢)، [ولا فرض المال]^(٣)، ولا يجب تعيين، فإن عينه لم ينصرف إلى غيره، فإن ملك أربعين شاة وخمسة أبعرة فأخرج الفرض عن الأبعرة فبانت تالفه لم يقع عن الغنم، وعند عدم التعيين يقع^(٤).

ولو قال: هذه زكاة مالي الغائب إن كان باقياً أجزأه عنه بخلاف إن كان مورثي قد مات، والفرق عدم الاستصحاب^(٥)، فإن بان تالفه لم يقع عن غيره ولم يسترد إلا إن شرط.

وإذا قال: هذه عن الغائب فإن كان تالفاً فعن الحاضر فإن تالفاً أجزأته^(٦) بخلاف ما لو قال: فعن الحاضر أو صدقة؛ كما لا تجوز^(٧) هذه زكاة مالي أو صدقة.

(١) النطق. (٢) لأنها قد تكون نافلة.

(٣) لأنه قد يكون نذراً أو كفارة. (٤) عن أحدهما.

(٥) لأن الأصل بقاء حياة المورث. (٦) في (ق): (أجزاء).

(٧) أي: عن الغائب؛ لأنه لم يجزم بقصد الفرض.

وإن قال: فإن كان تالفاً فصدقةً فبان تالفاً وقع صدقةً، ولو قال: عن الحاضر أو الغائب أجزأه عن واحدٍ، والمراد بالغائب (الغائب) في البلد أو عنها إن جَوَّزنا النقل.

فرع: صرف الزكاة بلا نيةٍ لا يجزئ ويضمن بذلك وليٌ محجورٍ عليه، ولو دفع إلى الإمام بلا نيةٍ لم تجزئه نيةُ الإمام كالوكيل، فإن امتنع فأخذها الإمام قهراً ونوى عنه أجزأه، وإلا فلا^(١) وأثم الإمام، ولا يأخذ (الإمام) معها شيئاً من مال الممتنع، ولو نوى عند عزلها أو إعطائها الوكيل^(٢) وفرقت بلا نيةٍ أجزأه، وله تفويضُ النيةِ إلى وكيله، ونيتُهما معاً أكمل، ومن تصدَّقَ بماله بعد تمام الحول ولم ينوِ الزكاة لم تسقط زكاته.

فصل: ويبعث الإمام السعاة عند إدراك الثمار والحبوب، ويستحب (للساعي) أن يعيّن للحولي شهراً، والمحرم أولى، ويخرج قبله ليحضر في أوله، فمن تمَّ فيه حوله أذأها وإلا استحبَّ له التعجيل، فإن كره أمهله إلى قابلٍ أو نوبٍ من يطالبه أو فوض إليه إن أمنه. ويأمرهم بجمع الماشية على الماء، فإن لم ترده ففي بيوت أهلها.

ويستحبُّ جمعها في حظيرةٍ وعدّها بحضرة المالك، ويخرجها واحدةً واحدةً ويشير إلى كلِّ واحدةٍ عدّها بقضيبٍ ونحوه، أو يضعه على ظهرها، فإن اختلفا في الواجب أعاد العدد، ويكفي خبر المالك الثقة.

ويستحبُّ للفقير والساعي الدعاء للمالك عند الأخذ^(٣)، ولا يتعيّن دعاء، والأولى أن يقول: آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً، وبارك لك فيما أبقيت^(٤).

ويكره أن يصلّى على غير الأنبياء والملائكة^(٥) إلا تبعاً لهم كالآل: وهم بنو هاشم والمطلب، وكذا على غيرهم، كما لا يقال عز وجل إلا لله تعالى^(٦)، والسلام كالصلاة، لكن المخاطبة به مستحبةٌ للأحياء والأموات^(٧).

(١) لعدم وجود النية. (٢) في هامش (م): وكذا بعد الإعطاء وقبل صرف الوكيل. (٣) لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾

[التوبة: ١٠٣] أي: ادع لهم. (٤) ويقول الدافع: ﴿رَبَّنَا نَقْبَلْ مِنْكَ إِنَّكَ أَسَمِيعُ الْغَلِيظِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

(٥) لأن ذلك شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم. والمكروه: هو ما ورد فيه نهي مقصود، والصلاة مختصة بالأنبياء والملائكة. ويطلب جمع الصلاة مع السلام، ولا يكره إفراذ نحو السلام على لقمان ومريم من غير الأنبياء لذكرهما في القرآن العزيز. (٦) لأنه ثناء صار مختصاً به تبارك ذكره.

(٧) أي: المؤمنين ابتداءً وواجبة جواباً. ويستحب الترضي والترحم على غير الأنبياء من الصحابة والعلماء والآباء.

باب تعجيل الزكاة

وشرطه في الحولي انعقاد الحول، وشرط انعقاده النصاب في السائمة والنقدين لا في عروض التجارة، فإن عجل عن معلوفة سيسيمها أو دون نصاب من سائمة لم يجز^(١)، أو عن عرض تجارة جاز، فلو ملك نصاباً فعجل لعامين أجزأه للأول فقط.

ولو ملك نصاباً فعجل لنصابين لتوقع تمام النصاب الثاني بنتاج لم يجزه عن الثاني بخلاف ربح التجارة، ولو عجل عن الأمهات فتماوتت لم تقع عن السخال، ويجوز التعجيل في الزروع والثمار بعد بدو الصلاح واشتداد الحب، وفي الفطرة بدخول رمضان.

فرع: لا يجوز تقديم كفارة قبل يمين وقتل وظهار وجماع.

ولا^(٢): فدية هريم وحامل ومرضع قبل رمضان.

ولا: أضحية ومنذورة وزكاة معدن وركاز قبل يوم النحر ووجود الشرط^(٣) والحصول^(٤).

فصل: شرط وقوع المعجل زكاة بقاء القابض والمالك أهلاً إلى الحول^(٥)، فإن مات القابض قبله أو استغنى بمال آخر^(٦) أو نقص النصاب أو باعه لم يجزه^(٧)، وإن عرض مانع في القابض ثم زال قبل الحول لم يضر، ولا يضر غناه بذلك المعجل ولا غيره معه^(٨)، ولو مات المعجل لم يقع عن وارثه.

فرع: للإمام فيما يأخذه للفقراء حالان:

الأول^(٩): أن يأخذ [ه] زكاة معجلة، فإن كان بسؤال المساكين فهو من ضمانهم فيقع زكاة إن تلف في أيديهم قبل الحول، أو: يد الإمام إن وجدت شروط^(١٠) [الاستحقاق]^(١١) عند الحول، وإلا استحق (المالك) الرجوع بها عليهم، وليس الإمام طريقاً في الضمان^(١٢) إلا إن جهل المالك كونه أخذها بسؤالهم، وإن أخذها الإمام بسؤال المالك فهي من ضمانه^(١٣)، والإمام وكيله فتلغو^(١٤) إن تلفت في يد الإمام قبل الحول، ولا

(١) إذ لم يوجد سبب الوجوب لعدم انعقاد الحول. (٢) تقدم. (٣) في المنذورة. (٤) للمقصود في الآخرين

(٥) أي: لاستحقاقها في القابض، ولوجوبها في المالك. (٦) لا بمعجل الزكاة. (٧) لخروجه عن الأهلية عند الوجوب.

(٨) كان تاجر فيه فصار غنياً. (٩) في (ق): أحدهما. (١٠) سقط من مصورة (م) ورقة واحدة: (١٠٥-١٠٦).

(١١) أي: والوجوب. (١٢) وإن لم يدفعها إليهم. (١٣) أي: المالك لتفريطه. (١٤) أي: الزكاة.

يضمن الإمام إلا إن فرط، ولو أخذها بسؤال الجميع^(١) فمن ضمان المساكين، أو^(٢) لا بسؤال أحدٍ فهو من ضمانه إلا إن أخذ حاجة طفلٍ لا ولي له غيره، فإن دفع إليهم ما استبد بأخذه وحال الحول ولا مانع^(٣) وقع الموقع، وإلا استرد الإمام ودفعه لغيرهم أو للمالك إن سقطت عنه، فإن تعذر الاسترداد أو تلف في يد الإمام قبل الحول ضمنه من ماله وأخرج المالك الزكاة ثانياً، وحاجة طفلٍ وليه الإمام كسؤال البالغ فيضمن الطفل^(٤).

الحال الثاني: أن يأخذه قرضاً للمساكين وله في الضمان حكم المعجلة إلا أنه لا يقع زكاة، بل يقضيه الإمام من الصدقة أو يحسبه له عن زكاته، والإمام طريق في الضمان إلا إن علم المالك كونه اقترضها بسؤالهم، ويقع القرض للإمام حين يقترض بسؤال أحد، لكنه إذا سلمه إليهم وقد اقترض لحاجتهم بغير سؤالهم ضمنوا والإمام طريق^(٥)، وإن تلف المعجل في يد الإمام بعد الحول وقع زكاة على كل حال، فإن تلف بتفريطه ضمنه للفقراء، وليس انتظار ما يحصل ليفرقه جميعاً تفريطاً، وعبر بالمساكين عن الأصناف، وبسؤالهم عن سؤال بعضهم.

فصل: متى عجل المالك أو الإمام ولم يعلم الفقراء أنه تعجل لم يسترد، فإن علم وحال الحول وقد خرج الفقير أو المالك عن أهلية الزكاة ولو بإتلاف ماله استرد ولو لم يشترط الرجوع^(٦)، وإن قال: زكاتي المعجلة، فإن لم تقع زكاة فهي نافلة لم يسترد، ولو اختلفا في علم التعجيل فالقول قول الفقير بيمينه، وفي تحليف وارثه أنه ما علم وجهان^(٧)، ولا يجوز استرداد بلا سبب.

فرع: دفع الزكاة أو صدقة التطوع وهو ساكت أجزاءه، وليس إعلامه بأنها زكاة كالإعلام بالتعجيل.

فصل^(٨): الفقير يملك المعجلة فينفذ تصرفه فيها، وعند وجوب الرد ردّها هو أو وارثه بالزيادة المتصلة لا المنفصلة، فلو نقصت فلا أرش، وليس له ردّها بدّلها إلا إن تلفت فيرد المثل في المثلي، وفي غيره قيمة يوم القبض، ولو استرد الإمام - ولو قيمتها - وصرقها للفقراء جاز ولو لم يجد المالك إذناً.

(١) أي: المالك والمساكين. (٢) أخذها. (٣) من الاستحقاق والوجوب. (٤) ويقع المأخوذ زكاة.

(٥) في ضمان الزكوات ونحوها. (٦) للعلم بالتعجيل. (٧) أحدهما: نعم. (٨) في الشرح: (فرع).

فرع: والمعجلة كالباقية، فيكمل بها النصاب الثاني^(١) وإن تلفت^(٢) إن كانت منه^(٣) لا مشترأة ومعلوفة. ولو عجل شاة عن أربعين فاستغنى الفقير واستردّها جدد الإخراج ولم يستأنف الحول، ولو تلفت واستردّ عوضها انقطع؛ لأنها صارت ديناً، نعم: إذا وقع مثلها في النقد وجبت وجدّد^(٤).

فرع: وإن عجل بنت مخاض فتوالدت إبله وبلغت بها ستاً وثلاثين لم تجزّه إن كانت باقية وإن صارت بنت لبون^(٥)، فيستردّها ثم يجدّد^(٦) وإن تلفت لم يلزم إخراج ولا تجديد.

باب تأخير الزكاة

إذا حال الحول وجبت الزكاة لا الضمان ما لم يتمكن من الأداء، نعم: إن أتلّفه ضمن، أو أجنبي تعلقت بالقيمة.

فرع: الوقص^(٧) عفو، فإذا ملك خمساً من الإبل فتلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكّن أو تسعاً فهلكت خمس لزمه أربعة أخماس شاة، وإن هلك أربع من التسع لزمه شاة.

فرع: المراد بالتمكّن حضور المال (عند المالك) ومن يجوز الصرف إليه من الإمام أو نائبه أو المستحق لا المستحق^(٨) حيث يجب الصرف إلى الإمام مع الفراغ من مهمات الدين والدنيا، ولو أخر لطلب الأفضل من تفريقه بنفسه أو الإمام حيث كان أفضل أو لانتظار قريب وجار جاز وضمن إن تلف، ولو تضرّر الحاضر بالجوع حرّم التأخير.

فصل: إذا حال الحول تعلقت الزكاة بالعين وصار الفقراء شركاءه حتى في الإبل بقيمة الشاة، فإذا باع النصاب أو بعضه أو رهنه صحّ لا في قدرها، وللمشتري الخيار، ولا يسقط بإخراجها من موضع آخر، ومتى اختار فبقسطه من الثمن، ولو كان البائع اشترط رهنه ففي صحة البيع قولان^(٩).

(١) في (ق): (فيملك بها النصاب الباقي). (٢) لأن التعجيل جاز وفقاً بالمستحق فلا يكون مسقطاً لحقه.

(٣) أي: النصاب. (٤) أي: الإخراج. (٥) لأنه دفعها عن جهة فإذا بطلت استردّها كالأجرة بانهدام الدار.

(٦) الإخراج. (٧) بفتحين وقد تسكّن القاف: ما بين الفريضتين من نصب الزكاة مما لا شيء فيه.

(٨) في الشرح بدله: (كالإمام في الأموال الباطنة لا الفقير).

(٩) الموافق منهما ترجيح عدم الصحة، وعلى القول بالصحة للبائع الخيار، ولا يسقط بإخراج الزكاة من موضع آخر.

وإن باع الثمرة بعد الخرص والتضمين جاز.

فرع: إذا ملك أربعين شاة حولين ولم يزكها ولم تزد لزمه شاة للحول الأول فقط، أو (ملك) خمساً وعشرين من الإبل أخرج للحول الأول بنت مخاض، وللثاني أربع شياه. فرع: رهنه ثم حال الحول وله مال أخذت زكاة المرهون منه، وإلا أخذت من الرهن، ولا يلزمه إبداله إن أيسر.

باب زكاة المعشرات

وهي واجبة في نصاب يقتات حال الاختيار^(١)، وهو ثمر النخل والعنب خاصة، ومن الحبوب: الحنطة والشعير والارز والذرة والدخن^(٢) والعدس والجمص والباقل واللوبيا والماش والهريمان^(٣)، ولا تجب في زيتون وزعفران وورس وعسل وقرطم^(٤) وتُرْمس وحب فجل.

فصل: ونصابها بعد تصفية الحبوب وجفاف الثمار خمسة أوسق^(٥) - وهي ألف وست مئة رطل بالبغدادى - والوسق: ستون صاعاً كيلاً^(٦) وتحديداً^(٧)، ولو لم يأت منه^(٨) - تمر ولا [زيب] - وسق رطباً فيكمل به نصاب ما يجف وبالخلطة، وما ادخِر في قشيره كالارز والعلس^(٩) فنصابه عشرة أوسق، ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى.

فصل: وتجب وإن كانت الأرض مستأجرة أو ذات خراج، والنواحي التي يؤخذ الخراج من أرضها ولا يعرف أصله يحكم بجواز أخذه، ويحكم بملك أهلها لها، ولا يقع الخراج المأخوذ ظمناً بدلاً عن العشر، فلو أخذه السلطان بدلاً عنه وقع كأخذ القيمة، فإن نقص عن العشر تممه.

فصل: لا زكاة فيما يستغل من الوقف للمساجد ونحوها والجهة العامة، بخلاف المعينين كما سبق في الخلطة.

فصل: لا تضم الأجناس، وتضم أنواع الجنس لتكميل النصاب، فالعلس نوع من الحنطة، والسلت^(١٠) جنس منفرد.

(١) آخر ما فات من (م). (٢) الدخن: نوع من الذرة. (٣) الهريمان: الجلبان، ويُقال له: خُر. (٤) القرطم: حب العصفور. (٥) وتعادل وزناً من القمح: (٦٥٠) كغ تقريباً. (٦) أي: لا وزناً.

(٧) أي: لا تقريباً. (٨) أي: الثمر.

(٩) العلس: نوع من الحنطة، وهو قوت صنعاء اليمن. (١٠) السلت: حب يشبه الحنطة لوناً والشعير طبعاً.

فرع: إذا ورثنا نخلاً مثمرًا واقتسما قبل بدوّ الصلاح اشتُرطَ للخلطة شروطها، وإن بدا صلاحُ ثمرها في ملكيهما^(١) قبل القسمة وجَبَتْ زكاةُ الخلطة وإن اقتسما^(٢)، وفي القسمة - وهي بيعٌ بعد بدوّ الصلاح - إشكالٌ، لأنَّ الزكاةَ متعلقةٌ بها^(٣)، ولأنَّ الرطبَ لا يباعُ بالرطبِ^(٤)، وقد تمكَّنَ القسمةُ بعدَ الخرصِ والتضمينِ؛ بأن يشتري كلُّ منهما نصيبَ صاحبه من إحدى النخلتين ثمرةً وجذعاً بعشرة دراهمٍ مثلاً ويتقاصاً^(٥)، أو يبيع كلُّ نصيبه من ثمرتها بنصيب صاحبه من جذعها، فإن فعلاً ذلك قبل بدوّ الصلاح اشتُرطَ القطعُ إلا إن باع كلُّ (منهما) نصيبه من الثمرة والجذع بنصيب صاحبه من الثمرة والجذع [جذعُ هذه ثمرة تلك وعكسه وتقابضا] أو كانت المثمرة بعضَ النخل فاقْتَسَمُوا وجعلوا المثمرَ والثمرةَ قسماً وغير المثمرِ قسماً، فإن كان على الميتِ دينٌ وقد أثمرت (نخلة) قبل موته لزمتهُم^(٦) الزكاةُ إذا بدا صلاحها، فإن كانوا موسرين أخذت من مالهم وصرفت النخلَ والثمرةَ للغرماءِ، أو معسرين قدمت الزكاةُ، ويرجعُ بها الغرماءُ على الورثة.

قال في «التهذيب»^(٧): «هذا إذا قلنا: إنها تتعلقُ بالذمةِ، أما إذا أطلعَ بعدَ الموتِ فلا حقٌّ للغرماءِ في الثمرة»^(٨).

فصل: وإن أثمرَ نخلٌ أو كرمٌ فجَدَّ^(٩) ثمَّ أطلعَ في عامه فلكلِّ حكمه، وإن أطلعَ أحدُ نخليه ثمَّ أطلعَ الثاني قبلَ جدادِ الأولِ وكذا بعده ضمناً في إكمالِ النصابِ إن اتحدَ العامُ وإن اختلفَ قدرُ الواجبِ للسقي، ووقتُ الجَدَادِ^(١٠) كالجدادِ.

فرع: (لو كان) له نخلٌ تهايميةٌ تحمل في العام مرتين، ونجديةٌ تبطئُ فحملت النجديةُ بعدَ جدادِ حملِ الأولَةِ ضمتُ إليه، فإن أدركها الثاني لم يضمَّ إليها.

فصل: وإن تواصلَ بذرُ الزرعِ شهراً أو شهرين متلاحقاً فذلك زرعٌ واحدٌ، وإن تفصلَ واختلفت أوقاته ضمَّ ما حصلَ حصاؤه في سنةٍ واحدةٍ، والمستخلف^(١١) يضمُّ إلى الأصلِ، وما نبتَ من انتشارِ الزرعِ قيل: يضمُّ (إلى أصله)، وقيل: كالزرعين المختلفين.

فصل: يجبُ العشرُ في البعلِ وهو ما يشربُ بعروقه، وفيما سقي^(١٢) بماءٍ مطرٍ أو

(١) في (ق): (ملكهما). (٢) لاشتراكهما حال الوجوب. (٣) أي: بالثمرة. (٤) لما يأتي في الربا.

(٥) أي: ويقع التقاص في الدراهم، وفي (ق): (يتقاصان). (٦) في (ق): (لزمهم). (٧) أي: البنوي.

(٨) في هامش (م): والصحيح أنها تتعلق بالعين ولا رجوع. (٩) جَدَّ: قطع. (١٠) نهاية وقته.

(١١) من أصل كذرة سببت مرة ثانية. (١٢) في (ق): (يسقى).

نهرٍ ونحوه كالعيون، وكذا قناةً وساقيةً احتاجت مؤونةً.

وفيما سقي بمؤونةٍ كالنضح والدواليب^(١) والناعورِ نصفُ العشرِ، وكذا إن اشترى الماءَ أو غصبه أو اتهبه.

فرع: إذا سقيَ الزرعُ بماءِ السماءِ والدواليبِ وجبَ بالقسطِ، فإن كان النصفُ بهذا والنصفُ بهذا وجبَ ثلاثةَ أرباعِ العشرِ، والمعتبرُ نفعُ السقياتِ ولو كان الثاني أكثرَ عدداً، فلو احتاجَ في ستةَ أشهرِ الشتاءِ إلى سقيتين فسقيَ بالمطرِ وفي شهرين من الصيفِ إلى ثلاثٍ فسقيَ بالنضحِ وحصدهُ؛ وجبَ ثلاثةَ أرباعِ العشرِ للسقيتين، وربُعُ نصفه للثلاثِ، فلو سقاهُ بهما وجهلَ المقدارَ وجبَ ثلاثةَ أرباعِ العشرِ، والقولُ قولُ المالكِ في السقي.

فصل: وإن تنوعتِ الحبوبُ والثمارُ أخذها من الكلِّ بالحصّةِ، فلو عسّرَ لكثرتها وقلةِ الثمرِ أخذَ من الوسطِ، فإن أخرجَ (من) الأعلى أو تكلفَ وأخرجَ الحصّةَ من الكلِّ قبلَ.

فرع: يبدأ بالمالكِ فيكيلُ له تسعةً من كلِّ عشرةٍ، أو تسعةَ عشرَ إن وجبَ نصفُ العشرِ، ثم يأخذُ واحداً، أو سبعةً وثلاثين، ويأخذُ ثلاثةَ إن وجبَ ثلاثةَ أرباعِ العشرِ، ولا يهزُّ (الكيالُ) المكيالَ، ولا يضعُ يدهُ فوقه، ولا يمسحُه باليدِ، بل يجعلُ فيه ما يحتملهُ.

فصل: بدوُ الصلاحِ أو الاشتدادِ في بعضِ الثمرةِ أو الحبِّ موجبٌ للزكاةِ في الكلِّ، فإن اشترى نخيلاً وثمرتها بشرطِ الخيارِ فبدا الصلاحُ في مدّتهِ فالزكاةُ على مَنْ له الملكُ وإن لم يبقَ له^(٢)، وهي موقوفة^(٣) إن قلنا بالوقفِ. وإن اشتراها كافرٌ فبدا الصلاحُ معه ثم ردّها بعيبٍ بعدَ (بدو) الصلاحِ سقطتْ زكاتها، أو مسلمٌ^(٤) لم يردّها قهراً؛ لتعلقِ الزكاةِ بها، فإن أخرجها منه أو من غيره فكما سبقَ في النعم، وإن اشترى الثمرةَ بشرطِ القطعِ فبدا الصلاحُ حرّمَ القطعُ لحقَّ الفقراءِ، فإذا لم يرضَ البائعُ بالإبقاءِ فلهُ الفسخُ، ولو رضي به لم يكنْ للمشتري الفسخُ وللبائعِ الرجوعُ في الرضا، وإذا فسخَ لم تسقطِ الزكاةُ عن المشتري، فإذا أخذها الساعي من الثمرةِ رجعَ البائعُ على المشتري.

فرع: مؤنةُ الجفافِ والتصفيةِ على المالكِ، فإن أخذَ الساعي الزكاةَ رطباً ردّها ولو تلفتْ فقيمتها^(٥)، ولو جففها ولم تنقصْ لم تجزِهِ^(٦).

(١) الدواليب: جمع دولا ب، ويقال له: الدالية والمنجنون فارسي معرب، آلة معروفة بمصر، تديرها دابة، تشبه الناعورة إلى حد ما. (٢) كان أمضى البيع في الأولى، وفسخ في الثانية، ثم إن لم يبق الملك له - وأخذ الساعي الزكاة - رجع عليه من انتقلت إليه. (٣) أي: الزكاة. (٤) فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيباً. (٥) أي: إذا فقد المثل. (٦) لفساد القبض.

فصل: لا خرص في الزرع، ويستحب خرص الثمر بعد بدو الصلاح، وعليه أن يشاهد كل واحدة ويقدر ثمرتها، أو ثمرة كل النوع رطباً ثم يابساً، ولا يترك للمالك شيئاً إلا ليفرقه.

فرع: يكفي خارص، ويشترط: عدل، عالم بالخرص، وكذا حر، ذكر.
فرع: الخرص للتضمنين لا للاعتبار، فيشترط تضمين الخارص وقبول المالك،
وحينئذ ينتقل إلى ذمته وينفذ تصرفه في الجميع، وإن ضمنه قبل الخرص ولو في وقته
لم يجز^(١)، وإن ندب خارصان واختلفا ولم يتفقا وقف ونذب غيرهما.

فرع: وإن تلفت الثمرة بعد الخرص وقبل التمكّن من الأداء من غير تقصير لم
يضمن، فإذا بقي منها دون النصاب أخرج حصته، وإذا أتلّفها بعد الخرص ضمنها، أو
قبله لزمه عشر الرطب^(٢) وعزّر^(٣).

فرع: يحرم الأكل والتصرف قبل الخرص، فإن لم يبعث خارص حكّم عدلين
يخرصان.

فرع: ادعى هلاك الثمرة بسبب خفي صدق، أو ظاهر لم يعلم فلا، ولو أمكن
وقوعه أثبت^(٤) بالوقوع وصدق في التلف به، وتحليفه مستحب ولو اتهم^(٥)، وإن أطلق
دعوى الهلاك صدق بيمينه.

فرع: ادعى ظلم الخارص لم تسمع، أو غلطاً وبينه وكان ممكناً صدق وخط عنه،
فإن اتهم حلف ولو كان يسيراً يتفاوت مثله في الكيلين، ولو ذكر غلطاً فاحشاً خط قدر
الممكن.

فصل: يجوز قطع ما يضر بالأصل^(٦) من الثمرة بالإذن، فلو قطع بلا إذن عصي
وعزّر [إن علم]^(٧)، وإذا أراد الساعي القسمة قبل القطع لم يجز، وكذا لو أرادها بعده،
بل يقبض الساعي العشر مشاعاً، وطريقه تسليم الجميع ثم يبيعه من يشاء^(٨)، وهذا
الحكم يجري في رطب لا يتتمر ونحوه، وإن اختلفا في نوع ثمرة تلفت بعد الخرص

(١) التضمن. (٢) أي: قيمته لعدم ثبوته في الذمة. (٣) على إتلافه إن كان عالماً بالتحريم لارتكابه معصية لاحد فيها ولا كفارة. (٤) أي: البينة. (٥) لأنه مؤتمن في ماله. (٦) في (م): (الأصل) وجاء فوقها: وإذا قطع في غير هذه الصورة فإنه يلزمه السرقة. (٧) أي: بالتحريم. (٨) في النسختين: (على من شاء) أي: المالك، أو يبيع هو والمالك ويقسمان الثمن.

بتقصيره فالقول قول المالك إن لم يُقَمْ^(١) بينة، فإن أقام الساعي شاهداً لم يحلف معه^(٢)، وإن قال: أكلت بعضها وتلف البعض بآفة، قيل له: إن لم تبين ما أكلت سلّمت زكاة الجميع^(٣)، وإن زادت الثمرة على الخرص زكى الزائد^(٤).

باب زكاة الذهب والفضة

يجب في مئتي درهم فضة وعشرين مثقالاً ذهباً خالصين بوزن مكة فما زاد ربع العشر بعد الحول، مضروباً كان أم لا، لا فيما دون ذلك، ولا في غيرهما من الجواهر، والمراد بالدرهم الإسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل، والمثقال لم يختلف، فإن نقص النصاب بعض حبة ولو في بعض الموازين لم تجب، ولا يكمل نصاب أحدهما بالآخر، ويكمل جيد نوع برديته^(٥)، ويؤخذ بالقسط إن سهل، وإلا فمن الوسط، ولا يجزئ رديء ومكسور عن جيد وصحيح بخلاف العكس، فيسلم^(٦) الدينار الصحيح إلى من يوكّله الفقراء.

فرع: المغشوشة إن بلغ خالصها نصاباً أخرج زكاته خالصاً أو مغشوشاً خالصه قدرها، ويتعين على ولي الصبي إخراج الخالص حفظاً لنحاسه^(٧)، وإذا أخرج مغشوشاً عن خالص [جيد] لم^(٨) يجزه؛ فله استرداده إن بين عند الدفع أنه عن ذلك^(٩). ولو فرض المغشوش خالصاً وأخرج فالزائد تطوع.

فرع: يكره للإمام ضرب المغشوشة فإن علم عيارها صحت المعاملة بها، وكذا لو لم يعلم^(١٠) [والعقد يعينها]، ويكره لغيره ضرب الدراهم.

فرع: له إناء وزنه ألف ذهباً وفضة، أحدهما ست مئة وأشكل زكى كلاً الأكثر، ولا يجوز فرض كله ذهباً، أو مئز بالنار أو امتحن بالماء فيضع فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه، ثم ألفاً فضة ويعلمه، ثم المخلوط فإلى أيهما كان أقرب فالأكثر منه، ولا يعتمد غلبة ظنه^(١١) ولو تولى إخراجها، ويصدق إن أخبر عن علم.

ولو ملك نصاباً في يده نصفه وباقيه دين مؤجل وأوجبا فيه زكى النصف في الحال.

(١) الساعي. (٢) فلا يقضى له. (٣) إلا ما يتقن تلفه. (٤) ولا عفو كالذهب والنقد. (٥) وعكسه المفهوم بالأولى.

(٦) أي: المخرج. (٧) إذ لا يجوز له التبرع به؛ ذكره السنوي تفقهاً.

(٨) في النسختين: (فلم) والمثبت من «الأسنى»، وفيه: (رديثاً عن جيد). (٩) أي: المال.

(١٠) أي: عيارها؛ لأن المقصود رواجها وهي راجحة. (١١) أي: المالك، وفي (م): (ظن).

فصل: لا زكاة في حُلِيِّ^(١) مباح ولو انكسر إن قصد إصلاحه وأمكن بغير سبك وصوغ، وتجب (الزكاة) فيما حُرِّمَ لعينه كالأواني، ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة، وفيما حُرِّمَ بالقصد كقصد الرجل أن يلبس أو يلبس رجلاً حُلِيَّ امرأة وعكسه، وكذا في حُلِيَّ اتخذ للكنز لا لِلْبَسِ أو تبر^(٢) مغصوب صيغ، فيزكي محرِّم الصنعة من بعضه بالكسر أو بشركة الإشاعة أو بوزنها من نوعه.

فرع: لو لم يقصد بالحلي كنزاً ولا استعمالاً، أو قصد إجارتَه مَمَّنْ لَهُ لبسه فكالمتعمِّل مباحاً، لا إن ورثه وعلم بعد الحول، وكلَّمَا قصد^(٣) الموجب^(٤) ابتداءً الحول، وكلُّ ما غيَّره إلى المسقط انقطع.

فصل: الذهب حرامٌ على الرجل، وله تعويض سنٍّ - لا لخاتم^(٥) - وأنملة وأنف منه^(٦)، لا كف وإصبع، ولا^(٧) تمويه سيف وخاتم بذهب وإن لم يحصل منه شيء، والخنثى في حلي كل كالأخر^(٨).

وللرجل لبس خاتم الفضة لا السوار ونحوه، وله تحلية آلة الحرب بها كالسيف والرمح والدرع والمنطقة والخف ما لم يسرف، ولو حلَّى الرجل والمرأة السرج واللجام والركاب وقلادة الدابة والسكين والكتب والجلم^(٩) والدواة حُرِّمَ.

ويحرِّم على النساء تحلية آلة الحرب، ولبس زيِّ الرجال^(١٠)، ولهن وكذا للطفل لبس حلي الذهب والفضة، وكذا التاج إن تعودنه، واتخاذ النعال منهما، ولبس ما نسج بهما لا إن أسرفن كخلخال وزنه مثقال^(١١)، ولو اتخذ خواتم أو اتخذت خلخال كثيرة للمغايرة في اللبس جاز، ولو تقلدت الدراهم والدنانير المثقوبة زكيت لا المعرأة^(١٢).

ولو حلَّى مصحفاً بفضة أو حلته امرأة بذهب جاز. ولو حلَّى المساجد والكعبة وقناديلها حُرِّمَ فيزكي لا إن جعل وقفاً، ويجوز ستر

(١) واحده حَلْيٌ. (٢) ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضرب دنانير فهو عين. اهـ الجوهري.

(٣) أي: المالك بالحلي المباح الاستعمال. (٤) للزكاة بأن كان يستعمل محرماً أو مكروهاً.

(٥) ليستمسك بها القص لعوم أدلة المنع. (٦) أي: الذهب. (٧) يحلّ.

(٨) فيحرم عليه ما يحرم على كل احتياطاً وعليه زكاته. (٩) الجلم: المقرض.

(١٠) لخبر ابن عباس عند البخاري (٥٨٨٦): (لعن رسول الله ﷺ المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء). وعن أبي

هريرة عند أبي داود (٤٠٩٨) بإسناد صحيح: (لعن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل).

(١١) وتعاود وزن: (٢، ٨٤٦) غراماً. (١٢) المعرأة: التي جعلت لها عرى ولتجعل في سلك قلادة أو أسوار.

الكعبة بالديباج، وما كره استعماله كضبة الإناء^(١) وجبت زكاته، ولا زكاة في حلي مباح موقوف لمباح.

باب زكاة التجارة

ومتى ملك عرضاً بمعاوضة بقصد التجارة تهيأ للزكاة^(٢)، سواء اشتراه بنقد أو عرض قنية أو دين، ولا يحتاج تجديد القصد للتصرف ما لم ينو القنية، فلو لبس ثوب تجارة بلا نية قنية فهو تجارة، فلو ورثه أو اصطاده أو اتهمه نائياً للتجارة، أو اشتراه للقنية ثم نوى التجارة لم يصير للتجارة، ومن المملوك بالمعاوضة ما اتهمه بثواب أو صالح عليه ولو عن دم، وكذا لو أجر نفسه أو ماله أو ما استأجره أو تزوجت أو خالع وقصد التجارة بالعرض صار للتجارة، وليست الإقالة والرد بالعيب معاوضة، فمن اشترى بعرض للقنية عرضاً للتجارة أو عكس ثم رد بعيب أو إقالة لم يصير تجارة وإن نوى^(٣)، بخلاف^(٤) عرض التجارة، بعرض التجارة^(٥)، ولو اشترى لها صبغاً ليصبغ به للناس صار تجارة^(٦) بخلاف الصابون؛ لأنه يستهلك، فلا يقع مسلماً^(٧).

فصل: وإن اشترى عروض التجارة بنقد معين بنى حولها على حوله، كما يبنى حول الدين على حول العين، وإلا فمن يوم الشراء إن اشترى بعرض قنية ولو سائماً أو بنقد في الذمة أو دون نصاب لا يملك باقيه، فإن بلغ (مال التجارة) في آخر الحول^(٨) نصاباً زكاه ولو باعه مغبوناً بدونه، فإن نقص وقد وهب له من نقده ما يتم به نصاباً زكى الجميع لحول الموهوب من يوم وهب^(٩)، وإلا انعقد الحول من حينئذ. ولو باعه بدون النصاب من نقد التقييم في أثناء الحول انقطع^(١٠)، أو من عرض أو نقد آخر بني^(١١) كما إذا باعه بنصاب.

فصل: ربح التجارة إن ظهر^(١٢) من غير نضوض بنقد التقييم زكى لحول الأصل^(١٣)، وإن نض ثمنه^(١٤) في حول الظهور انفرد^(١٥) بحول وإن اشترى به عرضاً^(١٦).

(١) أي: المباحة، كبيرة للحاجة، أو صغيرة للزينة. (٢) أي: لوجوبها بعد مضي حولها. (٣) به التجارة لانتهاء المعاوضة. (٤) الرد بعيب مثلاً. (٥) فإنه يبقى حكم التجارة. (٦) فتلزمه زكاته بعد مضي حوله. (٧) لهم. (٨) بأن قومه قبلت قيمته. (٩) أي: له، لا من يوم الشراء؛ لانقطاع حول تجارته بالنقص. (١٠) لتحقيق النقصان عن النصاب بالتضيض. (١١) حوله على حول مال التجارة. (١٢) خلال الحول. (١٣) كالنتاج مع أمه. (١٤) بنقد التقييم. (١٥) الربح عن الأصل. (١٦) لخبز أبي داود (١٥٧٣) عن علي: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول». وفيه ضعف، لكن اعتمد في الحكم مع الآثار المفسرة الصحيحة على الإجماع.

فرع: اشترى عَرَضاً بعشرين ديناراً، ثم باعه لستة أشهرٍ بأربعين واشترى بها عَرَضاً وبلغ آخرَ الحولِ مئةً زَكًى خمسين؛ لأنَّ رأسَ المالِ عشرونَ ونصيبها من الربح ثلاثون يزكَّى مع أصله؛ لأنه حصلَ في آخرِ الحولِ من غيرِ نضوضٍ، ثم إن كان قد باع العَرَضَ قبلَ حولِ عشرين^(١) الربح زكَّاهَا لحولها، وزكَّى ربحها لحول^(٢) وإلاَّ زكَّاهُ معها^(٣).

وإذا اشترى بعشرةٍ وباعَ في أثناءِ الحولِ بعشرين ولم يشتَرِ بها عَرَضاً زكَّى كلاًَّ لحول^(٤).

فصل: لو كانَ مالُ التجارة حيواناً أو شجراً غيرَ زكويٍّ فللنتاجِ والثمرةِ حكمُ الأصلِ ولا يفردانِ بحول^(٥).

فصل: الواجبُ ربعُ عُشرِ قيمةِ العَرَضِ لا العرضِ، فإنْ أخرجَ بعدَ التمكنِ ونقصتِ القيمةُ ضمنَ، وإنْ زادتْ فلا شيءَ عليه في الحالِ.

فرع: اشترى العَرَضَ بنصابٍ من نقدٍ أو ببعضه قومَ به ولو لم يملك^(٦) باقيه، فإن اشترى عَرَضاً بعشرين ديناراً وباعه بمئتي درهمٍ وحالَ الحولِ وقيمةُ المئتين دونَ العشرين لم تجبْ زكأتُها، وإن ملكه بنصابين من النقدين قومَ أحدهما بالآخرِ يومَ الملكِ، فإن كانتِ قيمةُ المئتين عشرين قومَ بهما نصفين، أو عشرة قومَ ثلثه بالدرهم وثلثاه بالدينارين، وكذا^(٧) لو كان أحدهما أو كلاهما دونَ النصابِ وكملاً نصابين في آخرِ الحولِ وإلا فلا وإن بلغهما المجموعُ لو قومَ بأحدهما^(٨).

وإن ملكه^(٩) أو بعضه بعَرَضٍ قُنيّةٍ أو بخُلجٍ أو نحوهِ أو بنقدٍ ونسيَ جنسَهُ قومناه، أو: البعضَ بغالبِ نقدِ البلدِ. فإنْ غلبَ فيه نقدانِ قومَ بما بلغ به نصاباً، فلو بلغ بهما تخييراً المالكُ، ويجري التقسيطُ في اختلافِ الصفةِ باختلافِ الجنسِ.

فصل: يصحُّ بيعُ عَرَضِ التجارة قبلَ إخراجِ زكاته وإن كان بعرضٍ^(١٠) قُنيّةٍ، لكن هبته وعقَّ عبدَها كبيعِ الماشيةِ، فإن باعه^(١١) محاباةً فقدَرُ المحاباةُ كالموهوبِ.

فصل^(١٢): إذا اشترى للتجارة ما تجبُ الزكاةُ في عينه كنصابٍ سائمةٍ غلبنا حكمَ السائمةِ إن اتفقَ الحولانِ، ومتى اختلفا وسبقَ حولُ التجارة زكَّاهَا لحولها، ثمَّ ينعقدُ حولُ السائمةِ من حينئذٍ، فإذا اتفقَ الحولانِ واشترى بها عَرَضاً استأنفَ الحولَ، أما إذا

(١) في (ق): (العشرين). (٢) وهو ثلاثون بعد ستة أشهرٍ أخرى. (٣) أي: ربحها؛ لأنه لم ينضَّ قبلَ فراغِ حولها.

(٤) كنتاج السائمة، وكذا سائرُ الزوائد. (٥) في (ق): (يمكن). (٦) في (ق): (كذلك).

(٧) إذ لا يضمُّ أحدُ النصابين إلى الآخر، لكن إن بلغ أحدهما نصاباً زكَّاهُ وحده.

(٨) أي: العرض. (٩) في (ق): (لغرض)؟ (١٠) في (م): (باع). (١١) في (م): (فرع).

كان لا يبلغ نصاباً إلا بأحدهما فالحكم لما بلغه به، فلو حدث نقص في نصاب السائمة انتقل إلى التجارة واستأنف الحول، فلو حدث نتاج لم ينتقل؛ لأن الحول انعقد للتجارة.

فرع: اشترى للتجارة نخلاً أو أرضاً وبذراً وزرعها به فأثمرها فللثمرة حكم السائمة، وكذا إن اشتراها بشرط القطع فبدا صلاحها، ومتى زكى الثمرة للعين زكى الأرض وكذا الجدوع والتبن للتجارة، فإن نقصت (قيمتها) عن النصاب لم يكمل به بقيمة الثمر^(١)، وينعقد للتجارة على الثمر^(٢) من الجداد أبداً.

فإن زرع رزعاً للثنية في أرض التجارة فلكل حكمه، ويزكي عبد التجارة ويخرج فطرته^(٣).

فصل: زكاة [مال القراض على المالك وإن ظهر ربح، فإن أخرجها من عنده فذاك، أو من المال حسب من الربح.

باب [زكاة المعدن والركاز

إذا استخرج من معدن نصاباً من ذهب أو فضة لا غيرهما واتصل العمل والنيل وإن أتلفه أولاً فاولاً وكذا إذا انقطع النيل لزمه ربع العشر وإن كان مديوناً^(٤) ويجب في الحال^(٥)، فإن انقطع العمل بعذر كهرب الأجراء وكذا السفر والمرض ضم ولو طال، وإلا فلا. والمراد ضم^(٦) الأول إلى الثاني، وأما الثاني فمضموم إلى الأول وإن كان ملكاً.

فرع: وإن استخرج دون النصاب من معدن أو ركاز وفي ملكه نصاب من جنسه أو (من) عرض تجارة يقوم به زكى المستخرج في الحال، لا إن كان ملكه^(٧) غائباً حتى يعلم سلامته، وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً إلا أنهما جميعاً نصاب فيزكي المعدن في الحال، وينعقد الحول عليهما من حين النيل إن كان نقداً.

أما عروض التجارة فحولها منعقد ولو كان دون النصاب فيزكيها^(٨) لتمايه.

(١) في (ق): (الثمرة). (٢) في (م): (الثمرة). (٣) لأنهما يجبان بسيبين مختلفين فلا يتداخلان.

(٤) لأن الدين لا يمنع وجوب الزكاة. واعتبر النصاب لأن ما دونه لا يحتمل المواساة. (٥) فلا يعتبر فيه الحول، وإنما يعتبر للتمكن من تنمية المال. (٦) في (م): (بضم). (٧) في (م): (ملكاً). (٨) في (م): (فيزكيهما).

فرع: المكاتبُ يملكُ ما يأخذه من المعدنِ ولا زكاةَ عليه، وما يأخذه العبدُ فهو لسيده، ويُمنعُ الذميُّ من أخذِ المعدنِ والركازِ، وإن أخذَه [ملكه] ولا يلزمه شيءٌ. فرع: إذا استخرجَ اثنانِ نصاباً زكياًه للخلطة، والوقتُ للوجوبِ حصولُ النيلِ، وللإخراجِ التنقية، ويجبرُ عليها، ولا يجزئُ قبلها، فإن قبضَهُ الساعي ضمنه^(١)، وصدقَ يمينه في قدره، ولو تلفَ بعضُهُ قبلَ التنقية سقطتْ زكاته، لا زكاةُ الباقي وإن نقصَ عن النصابِ^(٢).

فصل: ويجبُ في الركازِ الخمسُ في الحالِ إن كانَ نصاباً من أحدِ النقيدينِ وإلا فلا، ويصرفُهُ كالمعدنِ مصرفَ الزكاةِ.

فرع: الركازُ: ما دفنهُ جاهليٌّ في مواتٍ مطلقاً^(٣) ما لم يُعمرهُ مسلمٌ ولا معاهدٌ، فلو دفنهُ مسلمٌ فيه أو وجدَ عليه ضربُ الإسلامِ أو قرآنٌ^(٤) فلقطةٌ إن لم يعرفَ مالكهُ، وإن شك فلقطةٌ.

فرع: وجدَ ركازاً في طريقٍ أو مسجدٍ فلقطةٌ، أو في مملوكٍ أو موقوفٍ وادعاهُ المالكُ أو من في يده الوقفُ أخذه بلا يمين، وإن نفاه فلمنْ حصلَ التلقي منه، وتقومُ الورثةُ مقامه، فإن نفاه بعضهم سقطَ حقُّه وهكذا إلى المحيي فهو يملكهُ، وإن لم يدعِهِ^(٥) فیسلمُ إليه، ويؤخذُ منه الخمسُ، وإذا أخذناه ألزمناه زكاةَ الباقي للسنينِ الماضية، وإن ادعاهُ اثنانِ وصدقَ مالكُ الدارِ أحدهما سلمَ إليه، وإن تنازعَ مستعيرُ الدارِ أو مشتريها والمالكُ والبائعُ فيه فالقولُ قولُ صاحبِ اليدِ إن أمكنَ دفنُ مثله في مثله، وإن تنازعا بعدَ رجوعها إلى يدِ المالكِ وادعى دفناً حادثاً فالقولُ قوله، فلو أسندَ الدفنَ إلى ما قبلَ العاريةِ أو البيعِ فالقولُ قولُ المستعيرِ أو المشتري، وإن وجدَ في ملكٍ في دارِ الحربِ فله حكمُ الفبيءِ، لا إن دخلَ (دارهم) بأمانهم فيردُّ، وإن أخذَ قهراً فهو غنيمَةٌ^(٦).

(١) في (ق): (ضمن).

(٢) لأنه كلف بعض المال قبل التمكن.

(٣) في هامش (م): (وكذا الموجود في قبورهم).

(٤) في (م): (قرآنًا).

(٥) لأنه يباحاته للأرض ملك ما فيها ولا يدخل في البيع؛ لأنه منقول.

(٦) كسائر أموالهم.

بابُ زكاةِ الفِطْرِ

تجبُ بغروبِ شمسِ ليلةِ الفِطْرِ ، فما يحدثُ بعدَ الغروبِ منَ ولدٍ ونكاحٍ وإسلامٍ وملكٍ رقيقٍ وغنىٍّ لا يوجبُها ، أو منَ موتٍ وعقٍّ وطلاقٍ ولو قبلَ التمكنِ منَ الأداءِ لا يسقطُها (عنه) إلا إن تلفَ المالُ قبلَهُ ، وتعجَّلَ منَ أوَّلِ رمضانَ كما سبقَ ، ويستحبُّ قبلَ الصلاةِ ، ويحرمُ تأخيرُها عن يومِ العيدِ فيقضي (وجوباً) فوراً.

فصل: كلُّ من وجبتْ نفقتهُ بزوجةٍ أو ملكٍ أو قرابةٍ وجبتْ فطرتهُ ، لكن لا تجبُ (عليه) لكافرٍ^(١) وزوجةٍ أبٍ ومستولديه ، ولا تجبُ فطرةٌ وولدٍ ملكٍ قوتَ يومِ العيدِ وليلتهِ فقط ولو صغيراً ، وتسقطُ عن الولدِ أيضاً لإعساره ، وتجبُ لرجعيةٍ وكذا بائنٍ حاملٍ ، ولو أخدمَ زوجتهَ بأمتها لا أجنبيةً وأنفقها وجب^(٢) (عليه) فطرتهُ^(٣).

فرع: الوجوبُ يلاقي المؤدَّى عنه ثمَّ يتحمُّلهُ المؤدِّي فهو كالضامن ، فتسقطُ عن الزوجِ والقريبِ بإخراجِ زوجتهِ وقريبه ، ولا تسقطُ عن سيِّدٍ فطرةٌ زوجةٍ معسرٍ^(٤) ، وتسقطُ عن غنيةٍ تحتَ معسرٍ ، وتسقطُ عن ولدهِ الغنيِّ بإخراجِهِ ، لا (ولدٍ) كبيرٍ إلا بإذنه [كأجنبيٍّ] وعلى صاحبِ التوبةِ فطرةٌ والدٍ وعبدٍ مشتركٍ أو مُبعضٍ إن تناوبا وإلا فعليهما ، وتسقطُ حصَّةُ مُعسرٍ.

فرع: فطرةٌ زوجةِ العبدِ إن كانتَ حرةً فعليها ، أو أمةً فعلى سيِّدها ، والناشزةُ عليها^(٥) ، وتلزُمُ مالكَ المدبِّرِ وأمَّ الولدِ والمرهونَ والموصى بمنفعتهِ والمغصوبَ والضَّالَّ والأبقَ وإن انقطعَ خبرُهُ ويخرجُ في الحالِ ، وكذا من حيلَ بينهُ وبين زوجتهِ^(٦) ، ولا فطرةٌ في عبدٍ يبيِّتُ المالَ والمسجدَ ولا موقوفٍ ولو على معيَّنٍ.

فصل: لا فطرةٌ على كافرٍ إلا عن مسلمٍ عليه مؤنته ، وتجزئُ بلا نيَّةٍ ، ولا على رقيقٍ ولو مكاتباً ، ولا على سيِّده ، ولا على مَنْ لم يفضلْ عن ثيابه وقوته وقوتِ مَمُونِهِ ليلةَ العيدِ ويومَهُ شيءٌ ، وكذا عن مسكينٍ وعبدٍ خدمةٍ لا دينٍ ، ويباعُ جزءُ عبدٍ غيرِ الخدمةِ فيها ، فإن لزمتِ الذمَّةُ بيعُها عبدُ الخدمةِ ، ولو فضلَ بعضُ صاعٍ أخرجهُ ، فإن اجتمعوا بدأ بفطرةِ نفسه^(٧) ، ثمَّ زوجتهِ ، ثمَّ ولدهِ الصغيرِ ، ثمَّ الأبِ ، ثمَّ الأمِّ ، ثمَّ ولدهِ

(١) وإن وجبت عليه نفقته ؛ لتخصيص خبر ابن عمر : «من المسلمين» رواه الشيخان .

(٢) في (م) : (وجبت) . (٣) كنفقتها ، لا الأجنبية (٤) أي : فطرة أتمه المزدوجة بمعسر حر أو عبد .

(٥) لا على زوجها ؛ لسقوط نفقتها . (٦) وقت الوجوب .

(٧) وجوباً لخبر مسلم : «أبدأ بنفسك فتصدق عليها» . فلو أخرج عن غيره لم يجزه .

الكبير، وإن استوى اثنان تخيّر.

فصل: والواجبُ في الفطرة صاعٌ لكلٍّ واحدٍ، وهو خمسةُ أرطالٍ وثلاثٌ، وهي ست مئة درهمٍ وخمسةُ وثمانونَ درهماً وخمسةُ أسباعٍ درهمٍ، على أن التقديرَ بالوزن يختلفُ باختلافِ الحبوبِ، والمعتبرُ الكيلُ بالصاعِ النبويِّ، وعيارُهُ^(١) موجودٌ، فإن فُقدَ فالوزنُ تقريبٌ ويحتاطُ المُنْخَرَجُ.

فرع: كلُّ ما يجبُ فيه العشرُ صالحٌ لإخراجِ الفطرةِ ك: الحمصِ والعدسِ، وكذا الجبنِ واللبنِ بالزبدِ كالأقطِ، لا مخيضٍ وسمنٍ ولحمٍ.

فرع: لا يجزئُ مسوسٌ ومعيبٌ ودقيقٌ ولا أقطٌ بملحٍ يُعييه، فإن كان ظاهراً لا يعييه فالملح غيرُ محسوبٍ في الكيلِ، ويجزئُ قديمٌ غيرُ متغيّرٍ، ولا تجزئُ الأقواتُ النادرةُ، ثم لو وجدتِ أقواتٌ فالواجبُ غالبُ قوتِ بلدِ المؤدّي عنه، وله العدولُ (عن الغالب) إلى الأصلحِ للاقتياتِ^(٢)، ولو كان الواجبُ أعلى قيمةً فالشعيرُ خيرٌ من التمرِ، والتمرُ خيرٌ من الزبيبِ، ولا يجزئُ صاعٌ من جنسينِ، ولو أخرجَ عن اثنينِ صاعينِ أحدهما من قوتِ البلدِ والآخرُ أعلى جازاً، وكذا إذا ملكَ نصفينِ من عبيدين جازَ تبعضُ الصاعِ، لا^(٣) إن ملكا عبداً، والمبعضُ ومن في نفقةٍ ولديه^(٤) كالعبدِ مع السيدينِ^(٥). ولو ملكا عبداً وأحدهما معسرٌ أخرجَ الموسرُ نصفَ صاعٍ، وإن كان للبلدِ أقواتٌ بلا غالبٍ أخرجَ منها ما شاء، والأعلى أفضلُ، والمعتبرُ غالبُ قوتِ السنةِ، لا: وقتِ الوجوبِ.

فصل: اشترى عبداً فغربت الشمسُ وهما في خيارِ المجلسِ أو الشرطِ ففطرتهُ على مَنْ له الملكُ وإن لم يتمَّ، وإن قلنا بالوقفِ فعلى من يؤوّلُ إليه الملكُ، ومن ماتَ قبلَ الغروبِ ففطرةٌ رقيقه على الورثة ولو استغرقَ الدينُ التركةَ. وإن ماتَ بعده فالفطرةُ عنه وعنهم في التركةِ مقدّمةٌ على الدينِ، وإن ماتَ بعدَ وجوبِ فطرةِ عبدٍ أوصى به وجبت في تركتهِ، أو قبلَهُ وقبلَ الموصى له ولو بعدَ وجوبها فالفطرةُ عليه، وإن ردَّ فعلى الوارثِ، فلو ماتَ الموصى له قبلَ القبولِ وبعدَ الوجوبِ فوارثُهُ قائمٌ مقامه، ويقعُ الملكُ للميتِ وفطرتهُ في التركةِ أو يباعُ جزءٌ منه إن لم يكنْ تركةً، وإن ماتَ قبلَ الوجوبِ أو معهُ فالفطرةُ على ورثتهِ إن قبلوا.

(١) في (م): (عيارها)، ويعادل الصاع أربعة أمداد، وتزن: (٢١٦٦، ٨) غراماً قمحاً.

(٢) قال الغزالي: المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة أو يوم الفطر. (٣) في (ق): (إلا).

(٤) في الشرح: (والديه). (٥) فلا يجوز التبعض في فطرتيهما.

باب قَسَمِ الصَّدَقَاتِ

أهلُ الزكاةِ ثمانيةٌ:

الأولُ: الفقيرُ، وهو الذي لا مالَ له ولا كسبَ يقعُ موقعاً من كفايته، فمن يحتاجُ عشرةً ولا يجدُ إلا درهمين أو ثلاثةً فقيرٌ وإن كان له مسكنٌ وثوبٌ يتجملُ به وعبدٌ يخدمه فيعطى وإن كان صحيحاً أو يسألُ الناسَ.
ومن ماله غائبٌ أو مؤجلٌ أُعطيَ كفايته إلى حضوره أو حلوله، ومن دينه كماله لا يُعطى حتى يصرفه.

فرع: يخرجُ عن الفقرِ بالقدرة على كسبٍ لائقٍ بمروءته يقعُ موقعاً من حاجته، فإن اشتغلَ عنه بعلمٍ شرعيٍّ يتأتى منه^(١)، لا نوافلَ العباداتِ وملازمةَ الخلواتِ حلتَ له الزكاةُ.
فرع: لو اكتفى بنفقةٍ من تلزمه نفقته [وهو فقيرٌ] لم يعطَ من سهم الفقراءِ والمساكينِ، وله الأخذُ من باقي السهامِ إن كانَ من أهلها حتى ممن تلزمه نفقته، لكن لا يعطيه قريبه وهو فقيرٌ من سهم المؤلفة^(٢)، ويعطيه من سهم ابنِ السبيلِ ما زاد على نفقته الواجبةِ لحاجةِ السفرِ، ويعطي الزوجة^(٣) من سهم المكاتبِ والغارمِ وكذا المؤلفةِ ومن سهم ابنِ السبيلِ لا إن سافرتُ معه أو وجدها بلا إذنٍ إلا في الرجوعِ إليه، وإن سافرتُ وحدها بإذنه وأوجبنا نفقتها أُعطيتُ من سهم ابنِ السبيلِ باقي كفايتها وإلا أُعطيتُ كفايتها منه، ومن سافرتُ (وحدها) بلا إذنٍ تعطى هي والعاصي بالسفرِ من سهم الفقراءِ بخلافِ الناشئةِ المقيمةِ فإنها قادرةٌ على الغنى بالطاعة، فإن تركتِ السفرَ وعزمتُ على العودِ إليه أُعطيتُ من سهم ابنِ السبيلِ.

الثاني: المسكينُ، وهو من يملكُ أو يكتسبُ^(٤) ما يقعُ موقعاً ولا يكفيه^(٥)، كمن يحتاجُ عشرةً وعنده ثمانيةٌ لا تكفيه الكفايةُ اللاتقةُ بالحالِ من المسكينِ والملبسِ والإنفاقِ من غيرِ تقييرٍ ولا إسرافٍ، ولا يخرجُه عن المسكنةِ القدرةُ على كسبٍ لا يليقُ وملكُ أثاثٍ يحتاجُه^(٦) في سنته وثيابِ شتاءٍ في صيفٍ ولا كتبٍ وهو فقيهٌ يحتاجُها (للتكسبِ)^(٧) وإن كان في السنة مرةً، فيبقى النسخةُ الصحيحةُ من المتكررة، فإن كان أحدهما [أبسطاً]

(١) أي: تحصيله، وكان الكسبُ بمنه. (٢) في هامش (م): (لأنه يسقط النفقة عن نفسه). (٣) في (م): (المزوجة).

(٤) في (م): (يكسب). (٥) في (ق): (يكفي). (٦) في (م): (يحتاج إليه). (٧) كالمدرس بأجرة.

باعَ الوجيزَ [ة]، والمدرّسُ يُبقيهما، أو [ك] طيبٌ يكتسبُ بها أو لعلاجِ نفسه أو غيرهِ
والمعالجُ معدومٌ، أو^(١): يتعظُّ بها لا ما يُتفرَّجُ فيه ككتبِ التواريخِ والشعرِ، ومَن له عقارٌ
قليلٌ دخله فهو إمّا فقيرٌ أو مسكينٌ.

الثالثُ: العاملُ، وبعثه واجبٌ، ويدخلُ في اسمه الساعي والكاتبُ والقاسمُ
والحاشرُ والعريفُ والحاسبُ والحافظُ، لا الإمامُ والوالي والقاضي، ويزادُ فيهم بقدرِ
الحاجةِ، والكيالُ والوزانُ والعدادُ عمالٌ إن مُيزوا بين الأصنافِ، لا المميزونَ الزكاةَ من
المالِ وجامعوه، فإنَّ أجرَهم على المالكِ^(٢)، و^(٣): الراعي والحافظُ والمخزنُ والناقلُ
على^(٤) السُّهمانِ^(٥).

الرابعُ: المؤلفُ، فإذا كانوا كفاراً لم يُعطوا، وإذا كانوا مسلمينَ أعطوا منها، وهم إمّا
ضعيفُ النيةِ فيعطى ليقوى إسلامُه، أو شريفٌ يتوقعُ بإعطائه إسلامَ نظرائه، أو كافٌ شرٌّ
جيرانه من الكفارِ ومانعي الزكاةِ حيثُ إعطاؤهم أهونٌ من جيشٍ^(٦) يبعثُ^(٧).

الخامسُ: الرقابُ، وهم المكاتبونَ كتابةً صحيحةً، فيعطونَ ما يؤدّونَ إن عجزوا
ولو لم يحلَّ النجمُ، والتسليمُ إلى السيّدِ أو الغريمِ بإذنِ المكاتبِ أو الغارمِ أحوطٌ، إلا
إنَّ كانَ أقلَّ وأرادا أن يتجرا (فيه)، و^(٨): بغيرِ الإذنِ لا يقعُ زكاةٌ وينقضي دينُهما.

فرع: لو أُعتقَ المكاتبُ أو أبرئَ الغارمُ^(٩) أو استغنى استردَّ منهما، ولو أتلّفه قبلَ
الإعتاقِ والبراءةِ لم يغرمَا، أو بعدهما غرمَا، وإن عجزَ [المكاتبُ] استردَّ وتعلّقَ بذمّتهِ
لو كان تالفاً، فلو قبضه السيّدُ ردّه^(١٠)، ولو تلفَ معه قبلَ العجزِ أو بعده غريمٌ^(١١) وإن
كان (التلفُ) ببيعٍ، ولا يفسخُ.

فرع: للمكاتبِ والغارمِ أن يتجرا في المأخوذِ ليربحَا، ولو أرادَ أحدهما أن ينفقَ ما
أخذَه ويؤدي من كسبه منعَ المكاتبُ لا الغارمُ، ولو أعطى مكاتبه لم يُجزِه، ولا يُعطى
من عَجَزَتِ الوصيّةُ بكتابتِهِ عن كلّهِ^(١٢).

فرع: قال لعبدِهِ: أنتَ حرٌّ على ألفٍ فقبِلَ أو اقترضَ المكاتبُ نجومَه وعتقَ أعطيَ

(١) ملكٌ كتب وعظ وهو. (٢) لا من سهم العامل؛ لأنها لتوفية الواجب كأجرة الكيال في البيع فإنها على البائع. وجاء

في (ق) زيادة: (فإن ميزوا ما يخرج فمن سهم العامل). (٣) أجرة. (٤) جملة.

(٥) أي: جميعها، لا في سهم العامل. (٦) في (م): (بعث جيش). (٧) لكثرة المونة وللمشقة. (٨) تسليمه.

(٩) في (م): (الغريم). (١٠) إن كان باقياً. (١١) بدله، وفي (م): (معه وبعد العجز أو قبله غرم).

(١٢) في هامش (م): واستحسن وجهاً: أنه إن كان بينهما مهياة أعطي في نوبته، وإلا فلا.

من سهم الغارمين فقط.

السادس: الغارمون، وهم أرباب الديون فمن أدان لمصلحة نفسه لا في معصية إلا إن تاب أعطي إذا احتاج وكان^(١) بحيث لو قضى دينه تمسكن فيترك (له) ما يكفيه ويتم له الباقي ويعطى ولو قدر بالكسب، وكذا المكاتب^(٢).

ويشترط الحلول في الغارم وإن ضمن لا لتسكين فتنة وهو معسر بمعسر^(٣) أعطي^(٤) ولم يرجع، كموسر^(٥) بلا إذن^(٦)، وصرفه إلى الأصيل المعسر أولى، أو موسر بموسر فلا، أو بمعسر^(٧) أعطي الأصيل^(٨)، والغارم لإصلاح ذات البين^(٩) يعطى مع الغنى ولو في غير دم، فإن قضى الغارم دينه أو سلمه ابتداءً من ماله لم يستحق، وكذا لو مات، وفي إقراء الضيف وعمارة المسجد يعطى^(١٠) (من الزكاة) عند العجز عن النقد.

فرع: وإن بان القابض من المالك غنياً أو غير غارم لم يجزه وإن أعطاه بينة، وإن دفعها لمديونه^(١١) وشرط أن يعطيه إياها عن دينه لم يجزه، لا إن نويا^(١٢)، وإن وعدة الفقير بلا شرط من المالك وأعطاه أجزأه ولا يلزمه الوفاء، ولو قال الغريم: اقض^(١٣) ديني وأردته لك زكاة فأعطاه برئ ولم يلزم إعطاؤه، ولو قال: اکتل مما أودعتك صاعاً وخذه (لك) ونوى (به) الزكاة أو قال: جعلت ديني عليك زكاة لم يجزه، بخلاف قوله: خذ ما اکتلت لي^(١٤)، وإن ضمن عن قاتل يعرف لم يعط مع الغنى إن كان هناك حاكم يسكن الفتنة.

السابع: في سبيل الله، وهم الغزاة المتطوعون ولو أغنياء^(١٥) وإن أيسروا، وتحرم على المرتزق ولو كان عاملاً، فإذا عدم الفيء واضطربنا إلى المرتزق أعانهم الأغنياء لا من الزكاة^(١٦).

الثامن: [ابن السبيل]، وهو من ينشئ سفرًا مباحاً ولو لنزهة، وكذا المسافر الغريب إن لم يجدا شيئاً.

(١) في (م): (كانت). (٢) في هامش (م): يعطى ولو قدر على قضاء النجوم بالكسب. (٣) بما عليه.

(٤) ما يقضي به دينه. (٥) في (م): (كموسر). (٦) من الأصيل فإنه يعطى؛ لأنه إذا غرم لا يرجع عليه.

(٧) بما عليه. (٨) دون الضامن. (٩) كمن تحمل دية. (١٠) المستدين لها.

(١١) في (م): (لمديون). (١٢) ذلك ولم يشترط. (١٣) في الشرح: (أقضي).

(١٤) بأن وكله بقبضه، فقبضه فقال له: خذه لنفسك ونواه زكاة؛ فإنه يجزئ. (١٥) لعموم الآية.

(١٦) كما لا يصرف الفيء إلى مصارف الزكاة.

فصل: تحرم الزكاة على الهاشمي والمطلبي ولو انقطع خمس الخمس، أو كان مولى لهم^(١) أو عاملاً^(٢).

فصل: له إعطاء من علم استحقاقه وتصديق من ادعى فقراً أو مسكنةً أو عجزاً عن كسب بلا يمين ولو اتهم، فلو عرف له مالٌ وادعى تلفه لم يصدق وكذا من ادعى عيلاً، ويصدق في العزم على السفر والغزو، فإن تخلفاً عن الرفقة ولو بعد التأهب استرد. ولا يصدق العامل والمكاتب والغارم إلا ببينة، فلو صدقهما المولى والغريم كفى. والمؤلف يصدق في ضعف النية ويثبت بالشرف والكفاية، والمراد بالإثبات: إخبار عدلين، والاستفاضة كافية.

فصل: يعطى المكاتب والغارم^(٣) ما عجزا عن أدائه، ومن كان فقيراً أو مسكيناً تعود التجارة أعطي كفايته من رأس مال يكفيه ربحه غالباً، فيعطى البقلي^(٤) خمسة دراهم، والباقلاني عشرة، والفاكهي عشرين، والخباز خمسين، والبقال مئة، والطار ألفاً، والبرزاز ألفين، والصيرفي خمسة آلاف، والجوهري عشرة آلاف، ومن له حرفة أعطي ما يشتري به آلتها، ولو لم يحسن شيئاً أعطي كفاية العمر [الغالب] [بأن يشتري له عقار تكفيه غلته].

فرع: يُعطى ابن السبيل ما يكفيه ذهاباً وإياباً لقاصد الرجوع، أو ما يبلغه ماله (نفقة) وكسوة إن احتاج لا نفقة إقامة تخرجه عن السفر، ويعار أو يستأجر له ما يحمله إن عجز عن المشي أو طال السفر وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يطق^(٥) حمله.

فرع: والغازي يُعطى النفقة والكسوة ذهاباً وإياباً وإقامة في الثغر وإن طالت ونفقة عياله وقيمة الفرس وآلة الحرب وتصير ملكه، أو يستأجر له أو يعار إن قل المال. وللإمام أن يشتري من هذا السهم خيلاً ويوقفها في سبيل الله، وحمل زاده ونفسه كابن السبيل.

فرع: إنما يعطى وقت الخروج، فإن مات في الطريق استرد ما بقي، وإن غزا ورجع

(١) في الشرح: (لهما).

(٢) لقوله ﷺ: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» رواه مسلم (١٠٧٢)؛ فلا يكون عاملاً لآية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾، ويصح استجارهم للنقل ونحوه بالأجرة. (٣) في (م): (الغريم). (٤) وهو من يبيع النباتات التي تخضر بها الأرض كالبقلة. (٥) في النسختين: (يلق).

وبقي معه شيءٌ فإن قُتِرَ على نفسه أو كان يسيراً لم يستردَّ وإلا استردَّ.

ويستردُّ فاضلُ ابنِ السَّيْلِ مطلقاً.

فرع: المؤلفُ يعطى ما يراه الإمامُ، والعاملُ يستحقُّ أجره ما عمله، وللإمامِ استتجاره لا بأكثرَ من أجره مثله، فإن زاد بطلت، والزائد على أجرته يرجع للأصنافِ، ومتى نقصَ سهمه عنها كملَ مِنَ الزكاةِ، وإن رأى الإمامُ أن يجعلَ أجره العاملِ من بيتِ المالِ جازَ وبطلَ سهمه.

فرع: متى اجتمعَ في رجلٍ صفتانِ ولو عاملاً فقيراً أخذَ بأبيتهما شاء، فإن أخذَ (فقيراً) مع الغارمينَ فأعطاه غريمه أعطيَ مع الفقراءِ.

فصل: ويجب استيعابُ الأصنافِ إن أمكنَ واختارَ جماعةٌ جوازَ صرفِ الفطرةِ إلى ثلاثةِ مساكينَ، فإن شَقَّتِ القسمةُ جمعَ جماعةٍ فطرتهم وفرَّقوا، فإن فرَّقها المالكُ فلا عاملَ، وعلى الإمامِ استيعابُ الأحادِ وله أن يخصَّ بعضهم بنوعٍ، وإن فرَّق المالكُ وأمكنَ الاستيعابُ لكونهم محصورينَ لزمه، ولا يجزئُ صرفٌ إلى أقلَّ من ثلاثةٍ مِنَ كلِّ صنفٍ إلا العاملَ فقد يكون واحداً، ولو أعطى اثنين والثالثُ موجودٌ غرمَ له أقلُّ متمولٌ، ولو وجدَ (المالكُ) من صنفٍ دونَ الثلاثةِ أعطاه الكلَّ إن احتاجه وإلا ردَّ على الباقيينَ.

فرع: يجبُ التسويةُ بين الأصنافِ، وهي مستحبةٌ في آحادهم إن تساوت حاجتهم، وقيل: تجبُ إن فرَّق الإمامُ، والمستوطنون أولى من الغرباءِ.

فصل: نقلُ الزكاةِ وإن قربت المسافةُ لا يجوزُ ولا تجزئُ معه، بخلافِ الوصيةِ والكفارةِ والنذرِ، فإن عدمتِ الأصنافُ أو فضلَ عنهم نقلُ كلِّ إلى جنسه بأقربِ بلدٍ وعليه المؤونةُ، فإن جاوزته^(١) فهو كما لو نقلَ ابتداءً، ومتى عدمَ بعضهم أو فضلَ عنهم ردَّ على الباقيينَ كما تصرفُ الزكاةُ، فإن أمرَ الإمامُ بنقلها أو أذنَ للساعي في الأخذِ فقط دونَ التفرقةِ وجبَ نقلُها إليه وفرَّقَ حيثُ شاء.

فرع: العبرةُ في الزكاةِ ببلدِ المالِ حالَ الوجوبِ، وفي الفطرةِ ببلدِ المؤدى عنه، فإن وجبتُ وهو بباديةٍ نقلَ إلى أقربِ بلدٍ، ولو ملكَ غنماً ببلدينِ ووجبتَ فيهما شاةٌ أخرجها في أحدهما، ولو وجبَ في كلِّ شاةٌ لم ينقلُ.

(١) أي: الأقرب إلى أبعد منه، وفي النسختين: (زاد عليه).

فرع: أهل الخيام غير المستقرين، إن لم يكن فيهم مستحق نقل إلى أقرب بلد وإن استقرُّوا، لكن قد يظعنون (عنه) ويعودون ولم يتميَّزوا في الحِلِّ^(١) والمرعى وفي الماء صُرفَ فيما دونَ مسافةِ القصرِ، والظاعنينَ معهم أولى، فلو تميزوا فالحِلةُ كالقرية فيحرمُ النقلُ.

فصل: يشترطُ كونُ الساعي عدلاً في الشهاداتِ، فقيهاً بأبوابِ الزكاة، لا المرسلُ لقبضِ معينٍ، ولو استعملَ هاشمياً أو مرتزقاً أعطاهُ من المصالح^(٢).

ويقسمُ ساعٍ قُلْدٌ^(٣) الأخذَ والقسمةَ، وكذا إن أطلقَ تقليدهُ، فإن كانَ جائراً في الأخذِ^(٤) جازَ كتمُّها، أو: في القسمةِ وجبَ [كتمُّها]^(٥) فلو أعطى أجزأتُ.

فصل: يسنُّ وسَمُ نَعَمِ الزكاةِ لتتميَّزَ، و^(٦): في أذانِ الغنمِ وأفخاذِ غيرها أولى لقلَّةِ الشعرِ فيها، ويحرمُ في الوجهِ ولُعْنِ فاعِلِهِ^(٧)، وليكنَ ميسَمُ البقرِ ثمَّ الغنمِ أطفً، فيكتبُ على نَعَمِ الزكاةِ زكاةً أو صدقةً أو لله، و: على الجزيةِ جزيةً أو صغاراً.

فرع^(٨): يجوزُ خصاءُ صغارِ المأكولِ لا غيره.

مسائلُ منشورةٌ: يستحبُّ مع الفراغِ من جمعِ الصدقةِ أن يعرفَ المستحقينَ وقدرَ حاجتهمَ وأن يبدأ بإعطاءِ العاملينَ، فإن تلفت تحت أيديهم فأجرُهم من بيتِ المالِ، ويحرمُ على الوالي بيعُ شيءٍ منها، ولا يصحُّ إلا عند وقوعها في خطرٍ أو لحاجةِ نقلٍ أو جبرانٍ، فإن باعَ بلا عذرٍ ضمنَ، فإن كانوا جماعةً وهي بقرةٌ أخذوها ولا يبيعها ليقسمَ ثمنها، وإن أعطى الإمامُ من ظَنَّه مستحقاً فبان غنياً لم يضمنَ ويجزئ^(٩) بخلافِ المالكِ، وهكذا إن بانَ هاشمياً أو عبداً أو كافراً أو أعطاهُ من سهمِ الغزاةِ فبانَ امرأةً فيستردُّ في الصورِ كُلِّها وإن لم يبيِّنْ أنَّها زكاةٌ بخلافِ المالكِ، ويستحقُّها^(١٠) العاملُ بالعملِ والأصنافُ بالقسمةِ؛ نعم: إن انحصَرَ المستحقونَ في ثلاثةٍ فأقلَّ استحقوها من وقتِ الوجوبِ فلا يضرُّهم حدوثُ غنى ولا يشاركهم قادمٌ.

(١) الحِلِّ: جمع حلة، وهي أبنية مجتمعة ذات مرافق خاصة كمسجد ومستوصف وحديقة ومدرسة ومسؤول... الخ.

(٢) لا من الزكاة لما مرَّ أنها تحرم عليهم. (٣) من تقليد العامل: توليته، فكانه جعل قلادة في عنقه. (٤) عادلاً في قسمتها.

(٥) عنه. (٦) أي: الوسم، وهو التأثير بكي أو غيره في الوجه، فإذا كان في سائر الجسد فيسمى الوشم.

(٧) كما في خبر مسلم. (٨) في الشرح: (فصل). (٩) في هامش (م): عن المالك، وإن لم تجزئ عن الزكاة.

(١٠) في (ق): (يستحقه).

والإمام إن أخرَّ التفريقَ بلا عذرٍ ضمن لا الوكيلُ، ولو أخرجَ^(١) مجهولاً أجزأه زكاةً وإن تَلَفَ في يدِ الفقيرِ، وإن اتَّهمَ ربُّ المالِ لم يجب تحليفُهُ وإن^(٢) خالفَ الظاهرَ بما يدَّعيه.

ويستحبُّ [إظهارُ] إخراجِ الزكاةِ وإن ظنَّ الآخذُ أنه أُعطي ما يستحقُّه غيره من الأصنافِ حرُمَ الأخذُ ولزمه البحثُ ولا أثرَ لما دونَ غلبةِ الظنِّ.

بابُ صدقةِ التطوُّعِ

وهي مستحبةٌ، وتأكَّدُ (الصدقةُ) في رمضانَ، والأوقاتِ الفاضلةِ، والأماكنِ الشريفةِ، وعندَ المهمَّاتِ والمرضِ والكسوفِ والسفرِ.

ويستحبُّ التوسُّعُ على العيالِ والإحسانُ إلى الأقاربِ والجيرانِ في (شهر) رمضانَ لا سيَّما عشرَ آخِرِهِ^(٣).

فصل: وكانت^(٤) حراماً على النبي ﷺ، وتحلُّ لذوي القربى وللأغنياء والكفار، ويكره للغنيَّ التعرُّضُ لها، ويحرُمُ عليه إن أظهرَ الفاقةَ أو سألَ، والأفضلُ أن تكونَ سرّاً، وممَّا يحبُّ، وبشاشة^(٥)، وهي في الأقربِ فالأقربِ رَحِمًا، والأشدُّ منهم عداوةً أفضلُ^(٦) كالزكاةِ، وألحقَ بهم الأزواجُ، ثمَّ الرَّحْمُ غيرُ المحرمِ، ثمَّ رضاعاً، ثمَّ مصاهرةً، ثمَّ ولأءٍ من الجانبينِ^(٧)، ثمَّ جواراً، وقَدَّم الجارُ على قريبٍ بعيدٍ لا تنقلُ إليه الزكاةُ ولو بباديةٍ، وأهلُ الخيرِ منهم والمحتاجونَ أولى، وتكرهُ الصدقاتُ بالردِّيِّ والشبهةِ.

فصل: لو فضِّلَ عن كفايته وكفايةٍ من تلزمه كفايته وعن دينه مالٌ وهو يصبرُ على الإضاعةِ استحبَّ التصدُّقُ بالجميعِ، ولو تصدَّقَ بما يحتاجه لعياله لم يجزُ وكذا لدينه إلا إن ظهرَ حصولُه من جهةٍ أخرى، أو^(٨): لنفسه ولم يصبرُ كُرهَ ولا يأنفُ من التصدُّقِ

(١) أي: لفقرٍ قدرًا من مالِ الزكاةِ. (٢) في النسختين: (ولو).

(٣) لأن فيه ليلةَ القدرِ، وهو أفضلُ مما عداه، وهذه الإضافة من إضافة العام إلى الخاص كشجر لوز.

(٤) صدقة التطوُّعِ.

(٥) وطيب نفس لما فيه من تكثيرِ الأجرِ وجبرِ القلبِ.

(٦) لخبر: «أفضلُ الصدقةِ على ذي الرحم الكاشح». رواه عن أبي أيوب أحمد (٤١٦/٥). الكاشح: العدو الذي يضرُّ عداوته، ويطوي عليها باطنه.

(٨) تصدَّق بما يحتاجه.

(٧) الأعلى والأسفل.

بالقليل، وتستحب الصدقة بالماء، وإن بعث [ب] شيء إلى فقيرٍ ولم يجده استحب أن لا يعود فيه بل يتصدق به، وإن نذر صدقة لا صوماً وصلاة في وقتٍ جازٍ تعجيلها، ويكره أن يملك صدقته أو^(١) زكاته من الفقير لا من غيره، ولا (أن يملكها) بالإرث^(٢).
والمن حرامٌ محبضٌ للأجر، وقبولُ الزكاة فرضٌ كفاية وهو أفضل من التطوع^(٣)، وأخذ الصدقة في المأوى وتركه في الخلاء أفضل^(٤).

(١) في (م): (و).

(٢) خبر بريدة عند مسلم؛ وفيه: «وجب أجرك، وردّها عليك الميراث».

(٣) لأنه إعانة على واجب.

(٤) لما فيه من كسر النفس.

تمّة: يكره أن يسأل بوجه الله غير الجنة، ومن سأل بالله يعطى، وتستحب الصدقة عقب كل معصية، ولا يطمع المتصدق في دعاء الفقير، فلو دعا له استحب إجابته بمثلها، ويطلب لراغب الخير أن يتصدق كل يوم، ويسن أن يسمى عند الدفع للفقير لأنها عبادة.

كِتَابُ الصِّيَامِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِاسْتِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ أَوْ بِالرُّؤْيَةِ، فَإِذَا شَهِدَ بِرَمَضَانَ وَكَذَا بِشَهْرِ نَذَرَ صَوْمَهُ عَدَلَ عِنْدَ الْقَاضِي كَفَى لَا بِطَرِيقِ الرِّوَايَةِ^(١).

وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَنْ شَهَادَتِهِ صَحٌّ وَلَكِنْ لَا تَحُلُّ الدِّيُونُ الْمُؤَجَّلَةَ وَنَحْوَهَا، وَلَوْ صُمْنَا بِشَهَادَةِ عَدْلٍ ثَلَاثِينَ أَوْ [عِدْنَا] بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ وَلَمْ نَرِ الْهَلَالَ أَفْطَرْنَا وَلَمْ نَقْضِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْمٌ، وَلَا عِبْرَةٌ بِالْمَنْجَمِ وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِحَسَابِهِ كَالصَّلَاةِ.

فَرَعَ: رُؤْيٍ^(٢) فِي بَلَدٍ لَزِمَ^(٣) مَنْ فِي غَيْرِهِ مَا لَمْ تَخْتَلِفِ الْمَطَالِعُ، فَإِنْ شَكَّ فِي الْإِتْفَاقِ لَمْ يَجِبْ، وَلَوْ صَامَ بِالرُّؤْيَةِ وَسَافَرَ^(٤) إِلَى بَلَدٍ مَطْلَعُهُ مُخَالَفٌ وَافَقَهُمْ يَوْمَ عِيدِهِ فِي الصَّوْمِ^(٥)، أَوْ بِالْعَكْسِ عِيدَ مَعَهُمْ، وَكَذَا لَوْ عِيدَ فِي بَلَدٍ وَجَرَتْ بِهِ السَّفِينَةُ إِلَيْهِمْ فَوَجَدَهُمْ صَائِمِينَ أَمْسَكَ، أَوْ بِالْعَكْسِ أَفْطَرَ، وَإِنْ لَمْ يَصُمْ إِلَّا ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا قَضَى يَوْمًا.

فَرَعَ: رُؤْيَةَ الْهَلَالَ نَهَارًا لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَلَا يَفْطَرُ وَلَا يَمْسِكُ.

فَصَلَ: وَيَجِبُ نِيَّةٌ جَازِمَةٌ مَعِينَةٌ قَبْلَ الْفَجْرِ فِي الْفَرْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَالْأَكْمَلُ: أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ [غَدٍ] عَنْ أَدَاءِ فَرْضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ تَرَكَ ذِكْرَ السَّنَةِ وَالْأَدَاءِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى جَازًا، وَلَوْ نَوَى صَوْمَ الشَّهْرِ كَفَاءً لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ وَهُوَ يَعْتَقِدُهُ الْاِثْنَيْنِ فَكَانَ الثَّلَاثَاءُ أَوْ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ وَهُوَ يَعْتَقِدُهَا سَنَةً ثَلَاثٍ وَكَانَتْ سَنَةً أَرْبَعَ صَحٌّ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى صَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لَيْلَةَ الْاِثْنَيْنِ أَوْ رَمَضَانَ سَنَةً ثَلَاثٍ فَكَانَتْ سَنَةً أَرْبَعَ وَلَمْ يَخْطُرْ [بِهِ] الْغَدُ وَالسَّنَةُ الْحَاضِرَةُ وَتَصْوِيرُ مِثْلِهِ بَعِيدٌ، وَلَوْ تَسَحَّرَ لِيَصُومَ^(٦) أَوْ امْتَنَعَ عَنِ الْأَكْلِ خَوْفَ (طُلُوعِ) الْفَجْرِ فَهُوَ نِيَّةٌ إِنْ خَطَرَ بِبَالِهِ صَوْمُ فَرْضِ رَمَضَانَ [لَا إِنْ تَسَحَّرَ لِيَقْوَى]^(٧).

وَلَوْ نَوَى قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ لَمْ يَجْزِهِ، أَوْ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَالْأَكْلِ وَالْجَمَاعِ وَالنَّوْمِ أَجْزَأُهُ، وَتَكْفِي نِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ لَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يَسْبِقْ مَنَاقِضُ، وَيُحَكَّمُ بِالصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَصَوْمُ مَا لَهُ سَبَبٌ يَقَاسُ عَلَى الصَّلَاةِ.

(١) لَا شَرْطَ الْعَدَالَةِ الْبَاطِنَةِ الْمَرْجُوعِ بِهَا لِقَوْلِ الْمَزْكِينِ.

(٢) هَكَذَا ضَبَطَهَا شَيْخُنَا حَسَنُ حَبْنَكَةَ الدَّمَشْقِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: (١٣٩٨) هَرَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهِيَ فِي النِّسْخِ: (رَأَى).

(٣) حَكَمَهُ. (٤) فِي (ق): (وَصَارَ). (٥) لِأَنَّهُ بِالِاتِّقَالِ إِلَيْهِمْ صَارَ مِنْهُمْ.

(٦) فَلَا يَكْفِي مُطْلَقًا.

(٧) فِي (م): (لِيَقْوَى).

فرع: لو لم يعتقد غداً أولَ رمضان أو اعتقدَهُ لا بسببٍ^(١) ونوى الصومَ جازماً أو قال: أصومُ غداً إن دخلَ رمضانُ لم تجزِهِ، فإن اعتقدَهُ بخبرِ امرأةٍ أو عبيدٍ^(٢) أو صبيانٍ ذوي رُشدٍ وجَزَمَ أجزأهُ، ولو تردَّدَ لم يجزِهِ، وإن شكَّ هل نوى ثُمَّ تذكَّرَ بعدَ مُضيِّ أكثرِ النهارِ أجزأهُ، فإن جهَلَ سببَ ما عليه كفاهُ نيَّةُ الصومِ الواجبِ، فإن قالَ آخرَ رمضانَ: أصومُ غداً إن كانَ مِن رمضانَ وإلاَّ أفطرتُ أجزأهُ للاستِصحابِ^(٣)، لا إن قالَ: أصومُ غداً أو أفطرتُ أو أَتَطَوَّعُ، ولا أثرَ لارتياحٍ يبقى بعدَ حُكْمِ الحاكمِ، والأسيرُ يَتَحَرَّى فإن وافقَ الشهرَ أو ما بعدهُ أجزأهُ لا ما قبلَهُ، ولو وافقَ شوالاً وكانَ ناقصاً ورمضانُ تاماً قضى يومينِ، أو بالعكسِ فلا قضاءَ، أو الحجَّةُ وهما ناقصانِ أو كاملانِ قضى أربعةَ أيَّامٍ^(٤)، أو الناقصُ رمضانُ ثلاثاً^(٥) أيَّامٍ، أو^(٦) الحجَّةُ فخمسةَ (أيَّامٍ)، ولو تحرَّى لشهرٍ^(٧) نذرٍ فوافقَ رمضانَ لم يَسْقُطْ^(٨).

فرع: نوتِ الحائضُ قبلَ الانقطاعِ ثقةً بالعادةِ [أ]وانقطعَ ليلاً أجزأها، كمن نوتَ في ليلةٍ يتمُّ بها أكثرُ الحيضِ، ولو نوى الصائمُ تركَ الصومِ أو قلبَهُ نفلاً لم يضرَّ كالحجِّ.

فصل: ويفطرُ بالجماعِ عمداً والاستمناءِ ولو بلمسٍ وقُبلةٍ لا فكرٍ ونظرٍ ولا ضمٍّ بحائلٍ، والتقبيلُ مباحٌ إن لم يحركْ شهوتهُ، وتركهُ أولى.

ولو لم يملك معه نفسه حرماً، وباستدعاءِ القيءِ لا إن ذرَعَهُ^(٩) ولا قلعُ النخامةِ مطلقاً.

فرع: يفطرُ بوصولِ عَيْنٍ من الظاهرِ في مَنْفَذٍ مفتوحٍ عَنْ قصدٍ مَعَ ذكرِ الصومِ إلى ما يسمَّى جَوْفاً، ولو لم يُحِلِّ الطعامَ، يفطرُ بوصولِ الدَّواءِ من الجائفةِ^(١٠) والمأمومةِ^(١١) الجوفِ وخريطةِ الدِّماغِ، وبالحقنةِ والسَّعُوطِ^(١٢)، ثُمَّ الحلقُ وما وراءَ الخياشيمِ^(١٣) جوفانٍ^(١٤)، وحُدِّدَ الظاهرُ بِمَخْرَجِ الحاءِ المهملةِ، ثُمَّ داخلُ الفمِ والأنفِ إلى مُنتهى الغَلْصَمَةِ^(١٥) والخيشومِ ظاهرٌ يفطرُ باستخراجِ القيءِ إِلَيْهِ وابتلاعِ النخامةِ منه، [سواءً

(١) أي: بلا دليل على أنه رمضان. (٢) في (م): (عبد). (٣) أي: للأصل، لأنه يجب إبقاء ما كان على ما كان.

(٤) أي: أو التام ذو الحجة. (٥) في الشرح: (قضى ثلاثة). (٦) أو التام رمضان والناقص ذو الحجة.

(٧) في (م): (شهر). (٨) لأن رمضان لا يقبل غيره، ومثله لو كان عليه قضاء يوم من رمضان فقضاه في رمضان.

وعبرة الأصوليين: (رمضان معيار لا يسع غيره). (٩) ذَرَعَهُ: بادره أو غلبه بلا إرادته.

(١٠) الجائفة: الشقُّ ينفذ من خارج إلى داخل. (١١) المأمومة: الجرح الذي يصل إلى أمِّ الرأس أي: الدماغ.

(١٢) السَّعُوط: الدواء يصب في الأنف حتى يصل إلى الجوف. (١٣) الخياشيم: جمع خيشوم وهو أقصى الأنف.

والواصل إليها مفطر. (١٤) فالواصل إليهما مفطر. (١٥) الغلصمة: الموضع النائي في الحلق.

استدعاها أم لا^(١)، فإن جرت بنفسها عاجزاً عن المَجِّ فلا، لا بدخول شيءٍ إليه. فإن تنجَّسَ^(٢) وجبَ غسلُهُ^(٣)، وله حكمُ الباطنِ في ابتلاعِ الريقِ منه وسقوطِ غسلِهِ عن الجنبِ. فرع: لو أدخلَ في أذنيه أو إحليلة^(٤) شيئاً فوصلَ إلى الباطنِ أفطرَ، ولا يفطرُ بالفصدِ والحجامةِ ويكرهان له^(٥)، ولو طعنَ نفسه فوصلتْ جوفهُ لا مخَّ ساقِهِ أفطرَ، ولا: بالكحلِ وما تشربته المسامُ^(٦) وإن وصلَ إلى الجوفِ.

فرع: لو ابتلعَ طرفَ خيطٍ وأصبحَ صائماً فإن ابتلعَ باقيه أو نزعه أفطرَ، وإن تركه بطلتْ صلاتُهُ، وطريقُهُ: أن يُنزَعَ (منهُ) وهو غافلٌ، ويجبُ نزعه أو ابتلاعهُ محافظةً على الصلاة، ولا يفطرُ بغبارِ الطريقِ وغريلةِ الدقيقِ ولو فتحَ فاهُ عمداً. فرع: ابتلعَ ريقَهُ الصَّرْفَ^(٧) لم يفطرَ ولو بعدَ جَمْعِهِ، ويفطرُ به إن تنجَّسَ أو زایلَ^(٨) فمهُ ولو في خيطٍ لا في لسانِهِ.

فرع: لا يفطرُهُ ولا يمنعهُ من إنشاءِ صومٍ نفلٍ سَبَقُ ماءِ المضمضةِ والاستنشاقِ المشروعينِ إن لم يبالغَ فيه، بخلافِ غسلِ التبرُّدِ والرابعةِ، ولا تطهيرِ الفمِ وإن بالغَ فيه، ولا جريِ الريقِ ببقايا طعامٍ^(٩) بين أسنانهِ لم يمكنَ تمييزُهُ ومجُّهُ، ولا^(١٠) بأثرِ (ماءِ) المضمضةِ.

فرع: وإن أوجرَ^(١١) مكرهاً أو مغمىً عليه، أو ضبطتْ فَجُومِعَتْ لم يفطرَ^(١٢) وكذا إذا أكلَ أو وطئَ مكرهاً، ولا يفطرُ الناسيَ والجاهلُ المعذورُ بالأكلِ ولو كَثُرَ، ولا بالجماعِ، ويحرمُ أكلُ الشاكِّ هُجُوماً آخرَ النهارِ، لا آخرَ الليلِ حتى يجتهدَ، فإن غلِطَ فيهما قضى، وإن أشكلَ على الهاجمِ قضى في الأوَّلِ^(١٣) فقط.

فرع: طلعَ الفجرُ وفي فيه طعامٌ فلفظهُ صَحَّ صومه ولو سبقَ منه شيءٌ إلى الجوفِ، وكذا مجامعُ علمٍ بالفجرِ حينَ طلعَ فَنزَعَ، فإن استدامَ أفطرَ وعليه الكفارةُ^(١٤).

(١) أي: الفم. (٢) وبهذا الاعتبار يحكم به من الظاهر. (٣) الإحليل: مخرج البول من الذكر واللين من الثدي.

(٤) لأنهما يضعفان، ونحوهما التبرع بالدم. (٥) مسام، جمع سم - مثناة السين - أفتاب البدن.

(٦) الصَّرْفُ: الخالص. (٧) أي: خرج من. (٨) في (م): (الطعام). (٩) أي: لا يفطر جريه.

(١٠) أوجر: صبَّ. (١١) واحد منهما لا تنفاء الفعل والقصد. (١٢) في (ق): (الأولة).

(١٣) في هامش (م): لكن إن ظن بطلانه واستمر لزمه القضاء لا الكفارة. ذكره الماوردي والرويانى؛ لأنه لم يقصد هتك الحرمة.

فإن لم يعلم حتى طلع أفطر ولا كفارة وإن استدام عالماً، بخلاف من جامع ناسياً ثم تذكر^(١) فاستدام فإنها تلزمه، ولا معول على ما يعلم بالعقل بل بالرؤية.

فصل: وشروطه أربعة:

١- الإسلام، و٢- الطهر من حيض ونفاس، و٣- العقل، و٤- الوقت القابل.

فالأولان يشترطان في جميع النهار. وأما الثالث: فتشترط السلامة من ال جنون في جميع النهار، ومن الإغماء والسكر في جزء منه، ولا يضر استغراق النهار بالنوم، والرابع: الوقت، فيصح إلا في العيدين فحرام^(٢)، وكذا أيام التشريق^(٣) ولو للمتمتع، وكذا يوم الشك^(٤) إلا ما له سبب فلو نذر صومه لم يصح^(٥)، وهو يوم الثلاثين من شعبان الذي يتحدث فيه بالرؤية من يُظن صدقه ولم يثبت.

فصل: الفطر بين الصومين واجب إذ الوصال حرام^(٦)، ويسن تعجيله بتحقيق الغروب^(٧) وكونه على تمر، ثم حلوى، وإلا فماء^(٨)، وأن يتسحر^(٩) ويؤخره ما لم يشك.

ويستحب في رمضان مدرسة القرآن، وكثرة الجود^(١٠)، والاعتكاف لا سيما [في] العشر الأواخر، فيعتكف قبل دخولها لطلب ليلة القدر^(١١) - وأن يقف^(١٢) إلى صلاة العيد - فإنها^(١٣) فيها لا تنتقل^(١٤)، خصت بها هذه الأمة، وهي أفضل ليلة، وباقية إلى يوم القيامة، وأرجاها ليلة الحادي والعشرين أو الثالث والعشرين، فليكثر فيها وفي يومها

(١) في (م): (ذكر). (٢) خبر عمر في «الصحيحين». (٣) خبر كعب بن مالك عند مسلم (١١٤٢): «أيام منى أيام أكل وشرب». (٤) خبر البخاري (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢) عن أبي هريرة: «لا يتقدم أحدكم رمضان...».

(٥) في هامش (م): فرع: لا يصح صوم لاسبب له بعد انتصاف شعبان إلا إن وصله بما قبله.

(٦) أي: نفلًا كان أو فرضًا للنهي عنه في «الصحيحين».

(٧) خبر «الصحيحين» عن سهل: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر»، وزاد أحمد: «وأخروا السحور».

(٨) كذا في الشرح وهو الصواب، وفي النسختين: (ولا فماء ثم حلوى)؛ خبر الترمذي وحسنه: (كان النبي ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات، فإن لم يكن فعلى تمرات، فإن لم يكن حسا حسوات من ماء).

(٩) للخبر المتفق عليه عن أنس: «تسحروا فإن في السحور بركة».

(١٠) خبر «الصحيحين» عن ابن عباس: (كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان، إن جبريل عليه السلام كان يلقاه في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ، فيعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن...).

(١١) خبر عائشة المتفق عليه: (أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل...).

(١٢) يقف: يمكث معتكفاً. (١٣) في (م): (فإنما هي). (١٤) أي: ليلة القدر دوماً في العشر.

مِنَ الدَّعَاءِ وَقَوْلٍ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تَحِبُّ الْعَفْوَ فَأَعْفُ عَنِّي»^(١)، وَعَلَامَتُهَا عَدَمُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ فِيهَا^(٢)، وَتَطْلُعُ الشَّمْسُ صَبِيحَتَهَا^(٣) بِلا كَثِيرٍ شُعَاعٍ^(٤).

وَلَوْ عَلِقَ قَبْلَ^(٥) دُخُولِ الْعَشْرِ طَلَقاً بَلِيلَةَ الْقَدْرِ طُلُقَتْ بِأَوَّلِ آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْهَا، أَوْ فِي أَثْنَاءِ الْعَشْرِ طُلُقَتْ بِأَوَّلِ آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ سَنَةٍ تَمْضِي، وَيَنْبَغِي^(٦) لَهُ كَفُّ اللِّسَانِ عَنِ الْفُحْشِ، وَالنَّفْسِ عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَتَرْكُ السَّوَاكِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَتَقْدِيمُ غُسْلِ الْجَنَابَةِ وَالْحِيضِ، فَإِنْ طَهَرْتُ وَصَامَتْ بِلا غُسْلِ صَحَّ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ»^(٧)، وَأَنْ يُفْطَرَ الصَّائِمِينَ^(٨)، فَإِنْ عَجَزَ فَطَرَهُمْ عَلَى تَمَرٍ أَوْ مَاءٍ، وَيَحْتَرِزُ عَنِ الْعَلَكِ^(٩) وَذَوَقِ الطَّعَامِ.

فصل: وَيَبَاحُ الْفِطْرُ لَخَوْفِ^(١٠) الْهَلَاكِ مِنْ جُوعٍ وَعَطَشٍ، وَ: بِالسَّفَرِ الطَّوِيلِ الْمُبَاحِ، وَبِمَرَضٍ يَجْهَدُهُ^(١١)، أَوْ يَزِيدُهُ الصَّوْمُ فِي مَرَضِهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَنْوِيَ إِنْ خَفَّ مَرَضُهُ قُبِيلَ الْفَجْرِ، وَلَهُ الْفِطْرُ بِحُدُوثِ الْمَرَضِ^(١٢) لَا السَّفَرِ، فَإِنْ نَوَى ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ تَرَخَّصَ، وَكَذَا لَوْ أَصْبَحَ الْمَسَافِرُ صَائِمًا، وَلَمْ يَكِرْهُ^(١٣)، وَلَوْ أَقَامَ أَوْ شُفِيَ - وَهُوَ صَائِمٌ - لَمْ يَفْطَرْ^(١٤)، وَالصَّوْمُ لِلْمَسَافِرِ أَفْضَلُ إِلَّا^(١٥) إِنْ خَافَ ضَرَرًا فِي الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ.

فِرْعَ^(١٦): كُلُّ مَفْطَرٍ بَعْدِ أَوْ غَيْرِهِ يَقْضِي (مَا فَاتَهُ)، لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ، فَيَقْضِي الْمَسَافِرُ وَالْمَرِيضُ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ وَذُو إِغْمَاءٍ وَسَكْرٍ اسْتَعْرَقَا، وَلَوْ جُنَّ فِي سَكْرِهِ^(١٧)، وَيَقْضِي الْمُرْتَدُّ حَتَّى زَمَنِ جَنُونِهِ، وَيَسْتَحِبُّ التَّتَابُعُ فِي الْقَضَاءِ.

فصل: مَنْ تَعَدَّى بِالْفِطْرِ أَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ فِي رَمَضَانَ خَاصَّةً لَزَمَهُ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ^(١٨)،

(١) رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ أَحْمَدُ (٦/ ١٧١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٨) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) لَخْبَرُ رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢٦٨٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. (٣) فِي (م): (صَبَحَهَا). (٤) لَخْبَرُ أَبِي عِنْدَ مُسْلِمٍ (١١٦٩) م (٢٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٧٨). (٥) فِي (م): (قُبِيلَ). (٦) فِي (م): (يَسْتَحِبُّ).

(٧) رَوَاهُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ زَهْرَةَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٨) مَرْسَلًا، وَابْنُ السَّيِّ (٤٧٣)، وَابْنُ هَبَّاشٍ (٤/ ٢٣٩). مُعَاذٌ مُقْبُولُ الْإِسْرَارِ وَيَاقِي رَجَالَهُ ثَقَاتٌ. (٨) لَخْبَرُ زَيْدِ الْجُهَنِيِّ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٠٧) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ». (٩) وَهُوَ مَكْرُوهٌ. (١٠) فِي النَّسَخَتَيْنِ: (خَوْفٌ).

(١١) فِي هَامِشِ (م): وَضَبُّهُ الْإِمَامُ بِمَرَضٍ يَمْنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ مَعَ الصَّوْمِ. (١٢) فِي هَامِشِ (م): وَلَوْ تَسَبَّبَ فِيهِ.

(١٣) لَهُ التَّرَخُّصُ. (١٤) لَاتِنْفَاءِ الْمِيحِ. (١٥) فِي النَّسَخَتَيْنِ: (لَا). (١٦) فِي (ق): (فَصْلٌ).

(١٧) فَإِنَّهُ يَقْضِي. (١٨) لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَلَيْسَ الْمَمْسُكُ صَائِمًا شَرْعًا وَإِنْ قَلْنَا: يَثَابُ عَلَيْهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْإِمْسَاكَ مِنْ خَوَاصِ رَمَضَانَ.

فإن خالفَ أئِمَّ، ويستحبُّ الإمساكُ لمريضٍ شُفي ولمسافرٍ قدمَ مفطرينِ أو لم ينويا، ويستحبُّ لهما إخفاؤه، ولا جناحَ عليهما في جماعٍ صغيرة^(١) وحائضٍ طهرت^(٢).

فرع: إذا ثبتَ يومُ الشكِّ لزِمَهُمُ القضاءُ والإمساكُ، ثمَّ لو بلغَ (الصبيُّ) مفطراً أو أفاقَ مجنون^(٣) أو أسلمَ كافرٌ لم يلزمِ الإمساكُ والقضاءُ بل يستحبَّان، ولو بلغَ صائماً لزمَهُ الإتمامُ والكفارةُ لو جامعَ فيه، ولا يلزمُها الإمساكُ لانقطاع الحيضِ، ومن أبيعَ له الفطرُ في رمضانَ فصامَ غيرهَ فيه لم يصحَّ ولو نفلاً قبلَ الزوالِ.

فصل: ومن أفسدَ صومَهُ في يومٍ من رمضانَ بجماعٍ تامٍّ أئِمَّ به لأجلِ الصومِ؛ لزمتهُ الكفارةُ^(٤)، فمن أفسدَهُ بغيرِ الجماعِ لم تلزمهُ، ولا (تلزُم) من جامعَ ناسياً أو ثانياً إذ لا إفسادَ، أو مسافراً إذ لا أئِمَّ.

وقولنا: صومُهُ؛ احترازٌ من مسافرٍ أفسدَ صومَ امرأةٍ، وقولنا: في يومٍ؛ [يدلُّ] أنها تجبُ لكلِّ يومٍ، وقولنا: من رمضانَ؛ احترازٌ من القضاءِ والنذرِ وغيره، وقولنا: بجماعٍ؛ احترازٌ ممن أفطرَ أولاً بغيره ثمَّ جامعَ فإنه لا كفارةَ في ذلك، وقولنا: تامٌّ؛ احترازٌ من المرأةِ فإنها تَفْطَرُ بدخولِ شيءٍ، والتمامُ بالتقاءِ الختانينِ^(٥)، فإذا مكَّنته^(٦) فالكفارةُ عليه دونها، وقولنا: أئِمَّ به؛ احترازٌ ممن ظنَّ غلطاً بقاءَ الليلِ فجامعَ، ومقتضى الضابطِ وجوبها على مَنْ شكَّ في دخولِ الليلِ^(٧)، ولو أكلَ ناسياً فظنَّ أنه أفطرَ فجامعَ أفطرَ ولا كفارةَ (عليه)^(٨)، وقولنا: لأجلِ الصومِ؛ احترازٌ من مسافرٍ زنى فإنه أئِمَّ لأجلِ الزنا لا لأجلِ الصومِ^(٩)، وللواطِ وإتيانِ البهيمَةِ حكمُ الجماعِ هنا.

فرع: من رأى الهلالَ وحدهُ صامَ وإن ردتْ شهادتهُ فإنَّ جامعَ لزمتهُ الكفارةُ^(١٠)، ومتى رأى شوالاً وحدهُ فإنَّ شهدَ ثمَّ أفطرَ لم يعزَّرَ^(١١)، وإلا سقطتْ شهادتهُ^(١٢) وعزَّرَ، وحقُّه أن يخفيه^(١٣).

(١) مفطرة وكمجنونة وكافرة. (٢) أثناء النهار وقد اغتسلت.

(٣) خبر أبي هريرة المتفق عليه في حديث الأعرابي. (٤) وذلك بمورااة الحشفة.

(٥) في (م): (أمكنته). (٦) فجامع ثم تبين أنه جامع نهاراً.

(٧) لأن إفطاره مباح. (٨) لهتك حرمة يوم من رمضان.

(٩) أي: إن أفطر قبل الشهادة للتهمة في دفع التعزير عنه. (١٠) لثلاثتهم.

(١١) في (ق): (مجنوناً).

(١٢) لأنه جامع معتقداً أنه غير صائم.

(١٣) لعدم التهمة.

فرع: متى جامع ثم سافر لم تسقط الكفارة، وتسقط إذا جن أو مات يوم الجماع لا إن مرض.

فرع: وهي^(١)، ككفارة الظهر: عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع ولو لغلمة^(٢) فإطعام ستين مسكيناً غير أهله ولو كان فقيراً، ويجب القضاء مع الكفارة، وإذا عجز ثبتت في ذمته، وكذا كفارة اليمين والقتل والظهار.

فصل: تجب الفدية بثلاثة طرق:

الأول: بالبدلية، فمن^(٣) مات وعليه صوم قضاء أو نذر أو كفارة بعد التمكن [منه] وجبت الفدية في تركته^(٤)، وهي: عن كل يوم مد من جنس الفطرة للفقراء والمساكين، ولا يختص فقير بمد بل يجوز إعطاؤه أكثر^(٥)، بخلاف أمداد الكفارة^(٦)، فإن صام القريب عنه أو أجنبي بالإذن فالقديم - وهو الصواب - جوازه^(٧) وسقوط الفدية، لا إن استقل الأجنبي، ثم القريب يكفي ولو لم يكن عصباً ووارثاً، ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يقض ولم يفد ولا يصح الصوم عن حي^(٨).

فرع: من عجز عن الصوم لهم أو زمانة أو اشتدت مشقة سقط عنه ولزمته الفدية، فإذا عجز ثبتت في ذمته^(٩)، ولو نذر الهرم والزمن صوماً لم يصح، ولو قدر على الصوم بعد الفطر لم يلزمه^(١٠).

الطريق الثاني: بفوات فضيلة الوقت، فإذا خافت الحامل والمرضع - ولو مستأجرة ومتطوعة - على الأولاد أفطرتا وعليهما مع القضاء الفدية من مالهما، ولا تعدد بتعدد الأولاد، وإن خافتا على أنفسهما فلا فدية، ولا تلزم عاصياً بإفطاره.

فرع: يجب الفطر لإنقاذ هالك وفدى كالمريض.

(١) أي: هذه الكفارة مرتبة. (٢) وهي شدة الحاجة إلى النكاح.

(٣) في النسختين: (بثلاث). (٤) في (م): (فإن).

(٥) في هامش (م): نعم إن فاته غير عذر لزمته الفدية. (٦) لأن كل مد كفارة فجاز.

(٧) فتعطى لستين؛ لأن المد بدل عن صوم يوم فلا يتبعض. (٨) لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» رواه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧) في الصيام. (٩) بلا خلاف مطلقاً.

(١٠) في هامش (م): أصالة لا بدلاً عن الصوم، وله دفع الفدية بعد دخول رمضان عن جميعه. قال في «العباب» [٥٠٤/٢]: وإذا أعسر بالفدية وقت وجوبها ثم أيسر لم يلزمه. (١١) الصوم قضاء.

الطريق الثالث: بتأخير القضاء، فلو أخر قضاء رمضان بلا عذرٍ إلى قابلٍ فعليه مع القضاء لكل يومٍ مُدٌّ، ولو تكررت الأعوامُ تكرَّرَ المدُّ، ولو أخر قضاء يومٍ وماتَ لزمه فديتان، فإن صامَ عنه الوليُّ ففدية^(١).

وتجبُ فديةُ التأخيرِ بتحقيقِ الفَوَاتِ ولو لم يدخلْ رمضان، فلو كانَ عليه عشرةُ أيَّامٍ فماتَ لبواقي خمسٍ من شعبانَ لزمه خمسةُ عشرَ مُدًّا، عشرةُ للأصلِ، وخمسةُ للتأخيرِ؛ لأنَّهُ لو عاشَ لم يمكنه إلا قضاءُ خمسةٍ، ثُمَّ تعجيلُها قبلَ دخولِ رمضانَ الثاني كتعجيلِ الكفارةِ قبلَ الحِنثِ المحرَّم^(٢)، ولا شيءَ على الهمِّ إنْ أخرَ الفدية^(٣).

وليسَ لَهُ ولا للحاملِ تعجيلُ فديةِ يومين^(٤)، فلو عَجَلَ فديةَ يومٍ في ليلةٍ^(٥) أو عَجَّلَتِ الحاملُ قبلَ أَنْ تُفِطَرَ جازَ.

بابُ صومِ التطوُّعِ

ولا يجبُ إتمامُ صومِ التطوُّعِ كصلاتِهِ^(٦)، لكنْ يكرهُ الخروجُ منه إلا بعذرٍ^(٧) كمساعدةٍ ضيف^(٨)، ويستحبُّ قضاؤه، ويحرمُ الخروجُ مِنْ صَوْمٍ وَجَبَ على الفورِ وكذا على التراخي، فمنْ أفطَرَ في رمضانَ بغيرِ عذرٍ لزمه القضاءُ على الفورِ ولو في السفرِ، أو بعذرٍ فقبلَ رمضانَ آخرَ (يلزمه)^(٩).

فصل: يومُ عرفةَ أفضلُ الأيامِ، ويُستحبُّ لغيرِ الحاجِّ صومُه مع ما قبله من الشهرِ، وصومُ عاشوراءَ^(١٠) معَ تاسوعاءَ^(١١)، وإلا فصومُ الحادي عشرَ.

(١) تجب للتأخير؛ لأنها كانت واجبة عليه في حياته.

(٢) فيجوز على الأصح، ويحرم التأخير. (٣) عن السنة الأولى، الهم: الشيخ الفاني، والأثنى همة.

(٤) فأكثر فلا يجوز، كتعجيل الزكاة لعامين. (٥) في (ق): (ليلته).

(٦) لخبر أم هانئ: «الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر». رواه الترمذي (٧٣٢)، والحاكم (٤٣٩/١) وصححه ووافقه الذهبي.

(٧) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْلُوا آعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

(٨) عزَّ عليه امتناع مضيفه من الأكل أو عكسه فلا يكره بل يستحب لخبر: «إن لزورك عليك حقاً» وخبر الشيخين: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه». (٩) يعني يلزمه القضاء مع جواز تأخيره إلى ما قبل رمضان بزمان يسعه.

(١٠) لخبر أبي قتادة عند مسلم (١١٦٢) وأصحاب السنن: «صوم يوم عاشوراء كفارة سنة، وصوم يوم عرفة كفارة سنتين...». (١١) لخبر ابن عباس رضي الله عنهما عند مسلم (١١٣٤) (١٣٣): «فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع»، و(١٣٤): «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع». قال النووي: قال الشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق وآخرون: يستحب صوم التاسع والعاشر جميعاً؛ لأن النبي ﷺ صام العاشر ونوى صيام التاسع.

و: سِتَّةٌ مِنْ شَوَّالٍ^(١)، والأفضلُ تتابعُها متَّصِلَةً بالعِيدِ.

و: ثلاثةَ أَيَّامٍ البِيضِ^(٢)، وأوَّلُها: الثالثَ عَشَرَ، والأحوطُ صَوْمُ الثاني عشرَ أيضاً.

و: الاثنينَ والخميسَ^(٣)، وآخرَ كلِّ شهرٍ^(٤).

ويكرهُ إفرادُ الجمعةِ^(٥) أو السبتِ^(٦) بالصومِ إلا أن يوافقَ عادةً.

فرع: ولا يكرهُ صَوْمُ الدهرِ لمنْ لم يخفْ ضرراً وأفطرَ العيدينِ وأيامَ التشريقِ، بل يستحبُّ.

وأفضلُ الأشهرِ للصومِ الحَرَمُ^(٧)، وأفضلُها المحَرَّمُ^(٨)، ثُمَّ بَاقِيهَا، ثُمَّ شَعْبَانُ^(٩)، ويحرَّمُ بغيرِ إِذْنِ زوجٍ حَاضِرٍ^(١٠).

(١) لخبر أبي أيوب عند مسلم (١١٦٤) وغيره: «من صام رمضان وأتبعه بستٌ من شوال فكأنما صام الدهر كله».

(٢) لخبر أبي ذر عند النسائي (٢٤٢٧): «إن كنت صائماً فعليك بالغرِّ البِيضِ».

(٣) لخبر أبي هريرة عند مسلم (٢٥٦٥) (٣٦): «تعرض الأعمال في كل يوم خميس واثنين فيغفر الله عز وجل...».

وعن عائشة: «كان النبي ﷺ يتحرى صوم الاثنين والخميس». رواه الترمذي (٧٤٥) وحسنه.

(٤) وتسمى الأيام السود؛ لخفاء القمر.

(٥) لخبر الشيخين عن أبي هريرة: «لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده».

(٦) لخبر: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم» رواه الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه على شرطهما.

(٧) وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، لخبر أبي داود: «صم من الحرم واترك...» وكررها.

(٨) لخبر مسلم: «أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرم».

(٩) لخبر عائشة المتفق عليه: (وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً من شعبان).

(١٠) لخبر «الصحيحين»: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه».

كتاب الاعتكاف

وهو سنة مؤكدة، ويستحب في كل الأوقات، وأركانه أربعة:

الأول: المكث، وأقله أكثر من الطمأنينة بسكون أو تردد، ولا يجزئ العبور، فإن نذر اعتكافاً أجزأه لحظة، لكن المستحب يوم، ويستحب كلما دخل المسجد أن ينوي الاعتكاف^(١).

فصل: ويفسده من الجماع ما يفسد الصوم^(٢)، فيحرم به التقيل واللمس بشهوة، فإذا أنزل معهما أفسده كالاستمناء.

فرع: ولا يكره له الصنائع كالخياطة ما لم يكثر، وله أن يرجل شعره ويتطيب ويلبس ويتزوج ويزوج ويأكل (ويشرب) ويغسل يده في المسجد، والأولى في سفرة وطست، وتكره الحرفة كالمعاوضة بلا حاجة وإن قلت^(٣)، ولا يبطل اعتكافه^(٤)، ويجوز نضحه بمستعمل^(٥)، والاحتجام والفضد^(٦) فإن لوث أو بال ولو في طست حرم^(٧)، وإن اشتغل بالقرآن والعلم فزيادة خير.

فصل: يستحب للمعتكف الصوم، فإن نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم فالصوم شرط، ويجزئه يوم من رمضان، فلو نذر أن يعتكف بصوم أو صائماً وكذا عكسه لزمه، والجمع بينهما، كما لو نذر أن يصلي بسورة كذا، فلو اعتكف في رمضان لم يجزه، ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائماً فجامع ليلاً استأنفهما، ومتى نذر أن يعتكف مصلياً أو محرماً بصلاة أو عكس لم يلزمه الجمع وأجزأه ركعتان، ولو نذر اعتكاف أيام مصلياً لزمه لكل يوم ركعتان، ولا يجب الجمع^(٨).

الركن الثاني: النية، فتجب ويجب التعرض للفرص في المنذور، وإن نوى الاعتكاف وأطلق فخرج لا بعد العزم على العود ثم عاد جدد^(٩). ولا يبطل (الاعتكاف) بنية^(١٠) الخروج منه كالصوم، ولو خرج من نوى اعتكاف مدة لقضاء الحاجة ثم رجع لم يجدد وإلا جدد.

الركن الثالث: المعتكف، وشرطه الإسلام والعقل وحل اللبث في المسجد فيصح

(١) لينال فضيلته، فيقول مثلاً: نويت الاعتكاف في هذا المسجد ما دمت فيه. (٢) أي: مع التذكر والعلم والاختيار.

(٣) صيانة له. (٤) لعدم منافاته الاعتكاف. (٥) أي: المسجد كما يجوز بالمطلق؛ لأن النفس إنما تعاف شربه.

(٦) في إناء وهما خلاف الأولى. (٧) خبر أنس عند مسلم (٢٨٥): «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القدر، وإنما هي لذكر الله وقراءة القرآن». (٨) بين الاعتكاف والصلاة وإن لزمه. (٩) النية. (١٠) في (م): (نية).

مِنَ الْمَمِيْزِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ، لَكِنْ يَكْرَهُ لِنَوَاتِ الْهَيْئَةِ.

وَيَحْرَمُ بَغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَالزَّوْجِ^(١)، فَلَهُمَا إِخْرَاجُهُمَا مِنَ التَّطَوُّعِ، وَكَذَا مِنَ النَّذْرِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ^(٢) فِيهِ وَفِي الشَّرْعِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَهُوَ مُعَيَّنٌ وَكَذَا فِي الشَّرْعِ فَقَطْ وَهُوَ مُتَّبَعٌ، وَلَوْ اعْتَكَفَ الْمَكَاتِبُ بِلَا إِذْنٍ جَازٍ، وَمِنْ بَعْضِهِ حَرُّ كَالْقَيْنِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَهْيَأَةً.

فَرَعَ: مَتَى ارْتَدَّ أَوْ سَكَّرَ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ وَتَتَابَعُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ، وَمَنْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ فَأَخْرَجَ (مَنْ الْمَسْجِدِ) بَطَلَ تَتَابَعُهُ^(٣) إِنْ أَمَكْنَ^(٤) حَفْظُهُ فِي الْمَسْجِدِ بِلَا مَشَقَّةٍ^(٥)، وَيَحْسَبُ زَمَنُ الْإِغْمَاءِ لَا الْجَنُونِ، وَمَنْ أَجْنَبَ بِالْإِحْتِلَامِ وَنَحْوِهِ فَلَهُ الْخُرُوجُ لِلْغَسْلِ وَإِنْ أَمَكْنَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَبَادُرُ بِهِ لِلتَّتَابَعِ، وَلَا يَحْسَبُ زَمَنُ الْجَنَابَةِ.

الرَّكْنُ الرَّابِعُ: الْمُعْتَكَفُ [فِيهِ]، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ، وَالْجَامِعِ أَفْضَلُ، وَيَجِبُ إِنْ نَذَرَ أَسْبَوْعاً مُتَتَابِعاً، وَلَا يَشْتَرُطُ^(٦)، وَلَا يَجْزِي الْمَرْأَةُ فِي مَصَلًى بَيْتِهَا^(٧)، وَلَا يَتَعَيَّنُ مَسْجِدٌ لِلْإِعْتِكَافِ بِنَذَرٍ فِيهِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَكَذَا مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى، وَيَقُومُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ مَقَامَهُمَا، وَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مَقَامَ الْأَقْصَى وَلَا عَكْسَ. فُلُو شَرْعَ فِي مَسْجِدٍ تَعَيَّنَ إِلَّا إِنْ عَدَلَ مَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى آخِرِ كَمَسَافَتِهِ^(٨) [جَازَ]^(٩)، وَإِنْ عَيَّنَ زَمَنَ الْإِعْتِكَافِ تَعَيَّنَ^(١٠).

فَصْلٌ: نَذَرَ اعْتِكَافٍ شَهْرٍ يَتَنَوَّلُ اللَّيَالِي لَا التَّتَابَعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ^(١١)، لَكِنْ يَسْنُ، وَلَوْ اسْتَنَى اللَّيَالِي بَقَلْبِهِ لَا لِسَانِهِ لَمْ يُوَثَّرْ، وَيَكْفِيهِ هَلَالِيٌّ، فَإِنْ انْكَسَرَ فَلَاثُونَ يَوْماً، وَلَوْ شَرَطَ التَّفْرِيقَ أَجْزَاءَ التَّتَابَعِ، وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ لَمْ يَجْزِ تَلْفِيْقُهُ مِنْ أَيَّامٍ^(١٢)، فُلُو اعْتَكَفَ ظَهراً وَوَقَفَ^(١٣) إِلَى الظَّهِيرِ أَجْزَاءً^(١٤) لَا إِنْ خَرَجَ لَيْلاً، وَيَجِبُ ذَلِكَ إِنْ نَذَرَ يَوْماً أَوَّلُهُ الظَّهْرُ، وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ، فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْضُهُ لَمْ يَسْتَأْنَفْ وَلَمْ يَجِبِ التَّتَابَعُ فِي قَضَائِهِ إِلَّا إِنْ شَرَطَهُ فِي آدَائِهِ، فَإِنْ قَالَ: أَيَّامَ الشَّهْرِ أَوْ شَهْراً نَهْراً لَمْ تَلْزَمْهُ اللَّيَالِي حَتَّى يَنْوِيَهَا، كَمَنْ [نَذَرَ] اعْتِكَافَ يَوْمٍ، وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمَيْنِ أَوْ عَشْرَةٍ أَوْ عَشْرِينَ يَوْماً لَمْ تَجِبِ اللَّيَالِي الْمُتَخَلِّلَةُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ التَّتَابَعِ أَوْ نَوَاهُ كَعَكْسِهِ، وَإِنْ قَالَ:

(١) لِأَنَّ مَنَفْعَةَ الْعَبْدِ مُسْتَحَقَّةَ لِسَيِّدِهِ وَالتَّمَتُّعُ مُسْتَحَقٌّ لِلزَّوْجِ. (٢) فِي الشَّرْحِ: (أَذْنًا).

(٣) فِي النَّسَخَتَيْنِ: (اعْتِكَافُهُ) قَالَ الشَّارِحُ عَنِ الْمُثَبَّتِ: وَهِيَ الْمَوَافَقَةُ لِلْأَصْلِ. (٤) فِي (م): (إِذْ لَمْ يُمْكِنْ).

(٥) إِذْ لَا عَذْرَ فِي إِخْرَاجِهِ، وَجَاءَ فِي الشَّرْحِ: وَفِي نَسْخَةٍ بَعْدَمَا ذَكَرَ: (وَالْإِفْلَا). (٦) أَيِ: الْجَامِعِ لِمَطْلُوقِ الْإِعْتِكَافِ.

(٧) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ، وَلَا أَنْ يُعْتَكَفَ فِي مَصَلًى الْعِيدِ أَيْضاً. (٨) فِي الشَّرْحِ: (بِمَسَافَتِهِ). (٩) لَا تَنْفَاءَ الْمُحْذَرِ، وَفِي (م):

(وَيَتَعَيَّنُ عَنِ الصَّلَاةِ). (١٠) كَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِثْلًا تَعَيَّنَ الْوَفَاءُ بِهِ. (١١) فِي (م): (يَشْتَرُطُ).

(١٢) بِخِلَافِ أَيَّامِ الشَّهْرِ. (١٣) أَيِ: مَكَثَ. (١٤) لِحَصُولِ التَّتَابَعِ.

العشر الأخيرة دخلت الليالي (فيها)، ويجزئ وإن نقص الشهر، بخلاف قوله: عشرة أيام من آخره، ومن نذر اعتكاف يوم معين لا مطلق^(١) ففضاه ليلاً أجزأه.
 فرع: نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فلا شيء إن قدم ليلاً^(٢)، وإذا قدم نهاراً أجزأه البقية^(٣)، وإن فاتت^(٤) ولو بمرض قضاها^(٥).

فصل: متى نذر اعتكافاً متتابعاً وشرط الخروج لخاص ك: عيادة المرضى^(٦) خرج له، أو عام ك: شغل^(٧) يعرض^(٨) (له) خرج لكل شغل مباح^(٩) [إلا الجماع وإن عيَّنه^(١٠)]، وليس التنزه شغلاً، وزمن الخروج إن كان في نذر مطلق كشهر قضاء، أو معين كهذا الشهر فلا، وإن^(١١) شرط الخروج بالشغل ونحوه في صوم أو صلاة نذرهما أو قال في نذر الصدقة: إلا أن أحتاجه صبح النذر والشرط، أو في الحج صبح وجاز الخروج^(١٢)، وإن شرط قطع الاعتكاف لشغل أو قال: إلا أن أمرض فخرج له أو مرض لم يلزمه العود^(١٣)، ولو قال في الجميع: إلا أن يبدو لي، أو مهما أردت جامعاً لم ينعقد النذر، أو مهما أردت خرجت انعقد، وفي سقوط التابع وجهان^(١٤).

فرع: ينقطع التابع بما ينافي الاعتكاف غير الاحتلام والحيض، فإن خرج بكل البدن عن كل المسجد أو بما اعتمد عليه من الرجلين أو العجز بلا عذر بطل^(١٥) أو بعضاً غير ذلك أو صعد منارة المسجد وبأبها فيه لم يضر^(١٦)، وكذا لو كان خارجاً وهو مؤذن راتب خرج له. ولا يبطل بالخروج لقضاء الحاجة ولو كثر لعارض، ولا يشترط فيها الضرورة، ولا لأكل^(١٧) وغسل الاحتلام، ولا يكلف غير داره^(١٨)، فلو تفاحش بعدها وثم لائق أو ترك الأقرب من داره لم يجز^(١٩).

فرع: لو عاد في طريقه - أو [في] بيت [دار] قضاء الحاجة - مريضاً ولم يُطِلْ أو صلى على جنازة [و] لم ينتظرها جاز، ولو عدل إليهما^(٢٠) قليلاً أو جامعاً سائراً أو تأتى

(١) في (م): (مطلقاً). (٢) لعدم وجود الصفة. (٣) فلا يلزمه قضاء ما فات.

(٤) أي: البقية لو قدم نهاراً، وفي النسختين: (فات). (٥) في النسختين: (قضاء): وجوباً تداركاً لما فات.

(٦) في (ق): (للاجتماع صبح و) زيادة. (٧) في (م): (لشغل). (٨) في (م): (مباحاً).

(٩) لأنه يبطل النذر، وهو شرط مخالف لمقتضى الاعتكاف، وسيؤكد المعنى آخر الاعتكاف.

(١٠) في النسختين: (ولو). (١١) له على الأصح، وفي النسختين: (وفي جواز الخروج قولان).

(١٢) لانقطاع اعتكافه بذلك. (١٣) أحدهما: نعم، عملاً بالشرط كشرطه الخروج لغرض.

(١٤) أي: التابع، قال الشارح: الأنسب بكلامه: انقطع. (١٥) في التابع. (١٦) في (م): (الأكل).

(١٧) لما فيه من المشقة وخرم المروءة وبعض المنة. (١٨) الخروج لها، فلو فعل انقطع التابع. (١٩) في (م): (إليها).

في مشيه غير العادة؛ بطل^(١)، وله الوضوء تبعاً للاستتجاء، ولا يبطل بالخروج للعطش والوضوء إن لم يجد الماء في المسجد.

فرع: الاعتكاف إن لم يسعه الطهر لم يقطع الحيضُ تنبُعَهُ وإلا قطعَهُ، ومن خرج لمرضٍ محوجٍ أو لنسيانٍ أو إكراهٍ أو خوفٍ غريمٍ وهو معسر^(٢) - لا (وهو) غنيٌّ مماطلٌ - أو حمل^(٣)، وأخرج، أو خرج لأداء شهادةٍ تعيّن (عليه) حملها وأداؤها، أو قضاء عِدَّةٍ لا بسببها ولا في مدّةٍ إزنيها لها في الاعتكاف، أو لإقامة^(٤) حدٍّ لا بإقراره؛ لم ينقطع، ويقضي ما عدا زمن قضاء الحاجة، ولا يلزمه تجديد النية إن خرج لما لا بدُّ منه كقضاء الحاجة والغسل، وكذا لو خرج لما لا يقطعُ التتابع^(٥)، وألحق به الخروج لغرضٍ استثنائي.

ولو عيّن مدّةً ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذرٍ ثم عادَ ليمَّ الباقي جدّدَ النيةَ وتلزمه الجمعة، وإن خرج لها بطل لتقصيره. وإن أحرم المعتكف بالحجّ وخشي فوتَهُ قطعَ الاعتكاف ولم يبن. وإن نذر اعتكاف شهرٍ بعينه فبان أنه انقضى لم يلزمه شيء، وإن نذر الاعتكاف على أن^(٦) يجامع فيه لم يصحّ نذرُهُ^(٧).

(١) أي: التتابع لتقصيره، وفي الجامع شدة إعراض عن العبادة.

(٢) في هامش (م): (ولا بينة له)؛ لم ينقطع التتابع لعذره.

(٣) في (م): (وإن حُمِلَ أو).

(٤) في (م): (بإقامة).

(٥) لشمول النية المدة.

(٦) في (ق): (أنه).

(٧) لمناقضته له.

كتاب الحج والعمرة

وهما فرض - ولم يُفرضَا في العمر إلا مرةً وإن ارتدَّ [بعده ثم أسلم]؛ لأنها لا تُحيطُ بعمل من لم يمت [مرتداً] - على كلِّ مسلم بالغ عاقلٍ حرٍّ مستطيعٍ، فيشترطُ الإسلامُ للصحة مع التمييز للمباشرة، ومع التكليف للنذر، ومع الحرية لوقوعه عن حجة الإسلام، ولا يتكرَّر إلا بنذرٍ أو قضاء.

فرع: الاستطاعة تارةً بالنفس وتارةً بالغير، فالأولى تتعلق بخمسة أمور:

الأول والثاني: الزاد والراحلة، فمن فضلَ عن دينه - ولو مؤجلاً أو أمهلَ به^(١) - ونفقته ونفقة من تلزمه نفقتهم وكسوتهم اللاتقة، وكذا عن مسكنٍ وخادمٍ يحتاجه لزمانة أو منصبٍ أو عن ثمنهما ما يصرفه في الزاد وأوعيته ومؤن السفر ذهاباً وإياباً؛ فمستطيع، فإن كان على مسافة القصر أو دونها - وهو ضعيفٌ - فلا بدَّ أن يفضلَ له ما يصرفه في الراحلة.

ويسنُّ لقادر^(٢) لا يجبُ عليه المشي أن يحجَّ، والحجُّ ركباً أفضل^(٣)، ويشترطُ للمرأة ومن يتضرَّر بالراحلة شقُّ محمِلٍ إن وجدَ شريكاً بشراءٍ أو كراءٍ بثمانٍ أو أجرة المثل ذهاباً وإياباً ولو لم يكن له أهل^(٤)، فإن تضرَّر بالمحمِل فكنيسة^(٥)، ويصرفُ لهما^(٦) رأسَ ماله وضيعته، ولو كان له دارٌ وعبدٌ نفيسان لا يليقان به لزمه إن كفاه الزائد على اللاتق. فرع: حاجة النكاح ولو خاف العنت لا تمنع وجوب الحج، لكن تقديم النكاح لخائفة أفضل.

فرع: لو ادَّخَرَ المكتسبُ كفايةً أهله وكان يكتسبُ في يوم كفايةً أيَّامٍ والسفرُ قصيرٌ لزمه الخروجُ وإلا فلا، والذَّيْنُ الحالُّ على مليءٍ مقررٌ أو (منكرٍ) عليه بيَّنة كالحاضر^(٧)، و: المؤجلُ ونحوه^(٨) والمالُ الموجودُ بعدَ خروج القافلة كالمعدوم^(٩).

الأمر الثالث: الطريق، فيشترطُ أمنٌ لائقٌ على النفس والبضع والمال ولو بأبعد

(١) ولو إلى إياه. (٢) على المشي وهو فاقد الراحلة. (٣) اقتداء بالنبي ﷺ، ولأن مهمات العبادة به أيسر.

(٤) أي: في وطنه. (٥) الكنيسة: كالهودج يوضع على الجمل أعواد مرتفعة عليها ستر؛ ليستظل بها الراكب ولها تسمية

أخرى وهي المحارة، مأخوذة من الكنس وهو الستر، ومنه قوله تعالى: ﴿الْجَوَارِ الْكُنْزِ﴾ [التكوير: ١٦]؛ أي: المحجوبات

عن الرؤية. (٦) أي: الحج والعمرة. (٧) فيلزمه الخروج، وفي الشرح: (كالخاضل).

(٨) كالحال على معسر أو منكر لا بيَّنة عليه. (٩) فلا يلزمه الخروج.

الطريقين إن استطاعهُ، ويجبُ ولو على امرأة بغلبة السلامة في البحر، ويحرمُ ركوبُهُ إن غلبَ الهلاكُ وكذا لو تساويا، فإن ركبهُ وما بينَ يديه أكثرُ فله الرجوعُ، أو أقلُّ أو تساويا فلا إن وجدَ بعدَ الحجِّ طريقاً آخرَ، ولا خطرَ في الأنهارِ العظيمةِ كجیحون^(١)، فإن كانَ امرأةً اشترطَ معها زوجٌ أو محرماً^(٢) أو نسوةً ثقات، ولا يشترطُ محرماً لإحداهنَّ^(٣)، ولو سافرتُ لغيرِ فرضِ الحجِّ لم يجزُ مع النسوةِ، فإن كانَ في الطريقِ رصدي^(٤) لم يجبُ وإن رضيَ باليسيرِ، ويكرهُ إعطاؤه.

فإن خافوا قتالَ كفارٍ يطيقونهم استحبَّ الخروجُ^(٥)، أو مسلمينَ فلا، ولو وجدوا خفيراً يأمنونَ معه [أ] و المرأةُ ولياً بأجرةٍ لزمهم^(٦).

فرع: وليسَ غلاءُ الأسعارِ في الطريقِ عُذراً إن باعوا بثمنِ المثلِ اللاتقِ بالزمانِ والمكانِ، ويجبُ حملُ الماءِ والزادِ في المفازةِ المعتادةِ لا علفَ الدابةِ، فإن عدمَ في المراحلِ رجوع^(٧) وإن جهلَ المانعُ^(٨) وثُمَّ أصلُ استئْصَحِبَ، وإلا وجبَ الخروجُ^(٩)، ويتبيَّنُ اللزومُ بتبيُّنِ عدمِ المانعِ.

فرع: يشترطُ خروجُ رفقَةٍ وقتَ العادةِ لا قبلها بالسيرِ المعتادِ إن احتيجتْ.

الرابع: البدنُ، فيشترطُ أن يثبتَ على المركوبِ بلا مشقَّةٍ شديدةٍ، ثمَّ القائدُ للأعمى، وحافظُ النفقةِ للسفيهِ كالمحرَّمِ للمرأةِ، ولا يُحلَّلُ الوليُّ السفيهُ من الفرضِ ولا مِن تطوُّعٍ أحرَمَ به أو نذرَ نذرَهُ قبلَ الحجِّ لا بعده، إلا إن كفَّته نفقةُ الحضرِ أو تمَّمها بكسبه، وإلا منعه وتحلَّل^(١٠) بالصوم، فإن أفسدَ فرضَهُ فهل ينفقُ عليه في القضاءِ قولان^(١١).

الخامس: إمكانُ السيرِ، فيشترطُ أن يبقى زمانٌ يسعِ السيرَ المعتادَ إلى الحجِّ^(١٢).

وأما الاستطاعةُ بالغيرِ فالعاجزُ عن الحجِّ بالموتِ أو عن الركوبِ إلا بمشقَّةٍ شديدةٍ لكِبَرٍ أو زمانَةٍ يُحجُّ عنه، وإن برئَ الزَمَنُ لم يُجزَّه ويقعُ للأجيرِ ولا أجره له^(١٣)، ولا تصحُّ استئْصَابُهُ عَمَّنْ لزمَهُ ثُمَّ جُنَّ، ولا عن مريضٍ وإن اتصلَ (مرضه) بالموتِ، ويصحُّ

(١) وهو نهر بلخ ينبع من شرقها ويجري إلى غربها ماراً ببلاد خراسان، ثم يخرج إلى بلاد خوارزم ويصب في بحيرتها.

(٢) للخبر المتفق عليه: «لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم». (٣) لا تقطاع الأطماع باجتماعهن.

(٤) الرصدي: الذي يرقب الناس ويتنظرهم ليأخذ منهم مالا ظلماً وعدواناً، نسبة إلى الرصد، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث.

(٥) لينالوا ثواب النسك والجهاد. (٦) إخراجها؛ لأنها من أهب النسك.

(٧) إلى وطنه لتبين عدم وجوب النسك. (٨) للوجوب. (٩) لأن الأصل عدم المانع. (١٠) أي: السفيه جوازاً.

(١١) أوجهها أن القضاء فرض. (١٢) وفي الشرح: ويشترط أمر سادس وهو أن يوجد المعتبر في الإيجاب في

الوقت، فلا استطاع في رمضان ثم افتقر قبل شوال فلا استطاعة. (١٣) في هامش (م): ولا ثواب.

كُونُ الْأَجِيرِ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا لَا فِي الْفَرْضِ وَلَوْ نَذَرًا.

فرع: لَا يُحْجُّ عَنِ الْمَعْضُوبِ^(١) بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَيَصِحُّ الِاسْتِنَابَةُ عَنِ الْمَيِّتِ مِنَ الْوَارِثِ وَالْأَجْنَبِيِّ لَا فِي تَطَوُّعٍ لَمْ يَوْصِرْ بِهِ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ دِينِهِ أَنْ يَسْتَنْبِئَ عَنْهُ عِنْدَ اسْتِقْرَارِهِ عَلَيْهِ، وَعَلَى الْمَعْضُوبِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ وَلَوْ أَجِيرًا مَاشِيًّا بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ فَاضِلَةً عَنِ الدِّينِ وَالْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ وَكَذَا الْكُسُوفِ وَالنَّفَقَةِ، لَكِنْ يَوْمَ الِاسْتِئْجَارِ فَقَطْ^(٢)، وَلَوْ وَجَدَ دُونَ الْأَجْرَةِ وَرَضِيَ بِهَا لَزَمَهُ، فَلَوْ لَمْ يَجِدْ وَوَهَبَتْ [لَهُ] لَمْ يَلْزَمْهُ وَلَوْ مِنْ وَلَدٍ، وَإِنْ أَطَاعَهُ فَرَعُهُ وَكَذَا أَصْلُهُ وَالْأَجْنَبِيُّ وَوُثِقَ بِهِمْ لَزَمَهُ، وَعَلَيْهِ أَمْرٌ وَلَدٍ تَوَسَّمَ طَاعَتَهُ، فَلَوْ^(٣) كَانَ الْابْنُ أَوْ الْأَبُ مَاشِيًّا أَوْ مَعْوَلًا عَلَى الْكَسْبِ أَوْ السُّؤَالِ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ مُغَرَّرًا بِنَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْقَبُولُ، وَلَوْ رَجَعَ الْمَطِيعُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ جَازٍ لَا بَعْدَهُ، وَلَوْ امْتَنَعَ مِنَ الِاسْتِئْجَارِ أَوْ اسْتِنَابَهُ الْمَطِيعُ لَمْ يُلْزَمْهُ الْحَاكِمُ، وَإِنْ مَاتَ الْمَطِيعُ أَوْ رَجَعَ عَنِ الطَّاعَةِ بَعْدَ إِمْكَانِ الْحَجِّ اسْتَقَرَّ الْوَجُوبُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ مَطِيعٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَجَبَ.

فصل: يَجُوزُ أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ بِالنَّفَقَةِ، فَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ بِهَا لَمْ يَصِحَّ^(٤)، وَالِاسْتِئْجَارُ ضَرْبَانِ: [اسْتِئْجَارُ عَيْنٍ، وَاسْتِئْجَارُ ذِمَّةٍ].

فالأول: كَاسْتَأْجَرْتُكَ لِتَحْجَّ عَنِّي أَوْ عَنْ مَيِّتِي هَذِهِ السَّنَةَ، فَإِنْ عَيَّنَ غَيْرَهَا لَمْ يَصَحَّ^(٥)، وَإِنْ أَطْلَقَ حُمِلَ عَلَى الْحَاضِرَةِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ [إِلَى] مَكَّةَ إِلَّا لِسَنَتَيْنِ^(٦) فَمِنْ الْأُولَى^(٧). وَيَشْتَرُطُ (لِصَحَّتِهِ): قُدْرَةُ الْأَجِيرِ عَلَى الشَّرْعِ^(٨)، (وَيَشْتَرُطُ) اتِّسَاعُ الْمُدَّةِ، وَلَوْ انْتَظَرُوا خُرُوجَ الْقَافِلَةِ لَمْ يَضُرَّ، وَالْمَكِيُّ يَسْتَأْجِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

والثاني: كَقَوْلِهِ: أَلْزَمْتُ ذِمَّتَكَ تَحْصِيلَ حَجَّةٍ، وَيَجُوزُ^(٩) عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَلَوْ عَجَّلَهُ زَادَ خَيْرًا، وَإِنْ أَطْلَقَ الِاسْتِئْجَارَ حُمِلَ عَلَى الْحَاضِرَةِ، فَيَبْطُلُ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ، وَلَا يَشْتَرُطُ قُدْرَتُهُ عَلَى السَّفَرِ لِإِمْكَانِ الِاسْتِنَابَةِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ، وَإِنْ قَالَ: أَلْزَمْتُ ذِمَّتَكَ لَتَحْجَّ بِنَفْسِكَ فَفِي الصَّحَّةِ تَرَدُّدٌ.

فرع: يَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْعَاقِدِينَ أَعْمَالَ الْحَجِّ، وَلَا يَجِبُ ذِكْرُ الْمِيقَاتِ فَيَحْمِلُ عِنْدَ

(١) الْمَأْيُوسُ مِنْ قُدْرَتِهِ. (٢) كَمَا فِي الْفِطْرَةِ وَالْكَفَّارَةِ. (٣) فِي (م): (فَإِنْ).

(٤) فِي هَامِش (م): وَلَا يَكْرَهُ أَنْ يُؤْجَرَ نَفْسُهُ لِلْحَجِّ، بَلْ ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ الْمَكَاسِبِ. (٥) فِي (م): (بَسْنِينَ).

(٦) يَعْنِي فَالْأُولَى مِنْ سَنِي إِمْكَانِ الْوُصُولِ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ لِذَلِكَ.

(٧) فِي الْعَمَلِ، فَلَا يَصَحُّ اسْتِئْجَارُ مَنْ لَمْ يُمْكِنَ الْخُرُوجُ.

(٨) الِاسْتِئْجَارُ فِي الذِّمَّةِ.

الإطلاق على الشرعي^(١) وليبين^(٢) أنه إفراد أو تمتع أو قران^(٣).

فرع: لو قال المعضوبُ مَنْ حَجَّ عَنِّي فَلَهُ مِئَةُ ذَرَاهِمٍ فَمَنْ حَجَّ عَنْهُ اسْتَحَقَّهَا، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْهُ اثْنَانِ اسْتَحَقَّ الْأَوَّلُ، فَإِنْ أَحْرَمَا مَعاً أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ وَقَعَ عَنْهُمَا، وَلَا شَيْءَ لَهُمَا.

فرع: يشترطُ في إجارة العين أن تكونَ حالَ الخروجِ، فإن لم يشرعْ مِنْ عامِهِ انْفَسَخَتْ، وَمَتَى أُخْرِيَ أَجِيرٌ ذِمَّةً أَثِمَ وَيُثْبِتُ^(٤) الْخِيَارُ لِلْمَعْضُوبِ وَلِلْمَتَطَوِّعِ بِالْاِسْتِجَارِ عَنِ الْمَيْتِ، أَمَّا مَنْ اسْتَأْجَرَهُ بِمَالِ الْمَيْتِ فَيَعْمَلُ فِي الْفَسْخِ بِالْمَصْلَحَةِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ الْمَعْضُوبُ وَمَاتَ أَوْ وصى الميْتُ باستئجارِ رجلٍ واستؤجرَ في الذِّمَّةِ فَأُخْرِيَ عَنْ عامِهِ لم يفسخ، نعم: لو أطلقَ أَجِيرٌ الذِّمَّةَ وَقَلْنَا بتعينِ السنةِ، قال البغوي: لا يَأْثِمُ بِالتَّأْخِيرِ^(٥).

فرع: إذا انتهى الأجيرُ إلى الميقاتِ فَأَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ بِعُمْرَةٍ وَأَتَمَّهَا، ثُمَّ أَحْرَمَ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلَمْ يَعُدْ لَزِمَهُ دَمٌ^(٦)، وَلَا يَنْجِبُ بِهِ^(٧) بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْطُ تَفَاوُتَ مَا بَيْنَ حَجَّتَيْنِ أَنْشَأَتْهُمَا مِنْ بِلَدِ الْإِجَارَةِ أَحْرَمَ بِأَحَدِهِمَا^(٨) مِنَ الْمِيقَاتِ وَالْأُخْرَى مِنْ مَكَّةَ، وَمَتَى عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ لَمْ يَحْطُ^(٩) شَيْئاً.

فرع: جاوزَ الميقاتَ ثُمَّ أَحْرَمَ وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ لَزِمَهُ دَمٌ، وَيَحْطُ التَّفَاوُتُ كَمَا سَبَقَ، وَيَعْتَبَرُ تَفَاوُتُ الْفَرَاسِخِ فِي الْحَزُونَةِ وَالسَّهُولَةِ^(١٠)، وَلَوْ عَدَلَ إِلَى مِيقَاتٍ مِثْلِهِ فِي الْمَسَافَةِ^(١١) جَازَ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ الْآفَاقِيَّ لِيُحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ؛ لِحُرْمَةِ مَجَاوِزَةِ الْمِيقَاتِ، [أ] وَ لِيُحْرَمَ مِنْ دُوَيْرَةٍ^(١٢) أَهْلِهِ أَوْ مِنْ شَوَالٍ أَوْ مَا شِئاً فَأَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ فِي (ذِي) الْحِجَّةِ^(١٣) أَوْ رَكَبَ أَوْ تَرَكَ مَأْمُوراً يَوْجِبُ دَمًا؛ لَزِمَهُ دَمٌ وَحَطَّ التَّفَاوُتُ، وَلَا يَحْطُ إِنْ^(١٤) ارْتَكَبَ مُحْظُوراً^(١٥).

فرع: لو استأجره للقرانِ فَالْذَّمُّ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، فَلَوْ شَرَطَهُ عَلَى الْأَجِيرِ بَطَلَتْ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ مَعْسُراً فَالْصَّوْمُ عَلَى الْأَجِيرِ وَلَا يَحْطُ شَيْءٌ، فَإِنْ خَالَفَ وَأَفْرَدَ وَهِيَ

(١) للمحجوج عنه، وله ميقات معهود فينصرف الإطلاق إليه. (٢) وجوباً. (٣) لاختلاف الغرض بها.

(٤) في الشرح: (ثبت). (٥) عنها، لكن يثبت للمستأجر الخيار، والمعتمد ما قدمه.

(٦) لإساءته بترك الإحرام من الميقات. (٧) أي: بالدم. (٨) في الشرح: (أحديهما). (٩) من الأجرة.

(١٠) لتفاوت السير لهما. (١١) في هامش (م): قال في «العباب»: وهو دون الميقاتين جاز ولا دم، ولم يحط أي:

من الأجرة. (١٢) في (م): (دورة). (١٣) في (م): (الحج). (١٤) في (م): (بأن).

(١٥) كلبس وقلم؛ لأنه لم ينقص شيئاً من العمل، والدم على الأجير.

إجارة عينٍ انفسخت في العُمرة أو إجارة ذِمَّةٍ فلا^(١)، لكن إن لم يعدد للعمرة إلى الميقاتِ لزِمَهُ دَمٌ والخطُّ كما سبق، وإن تمتع^(٢) - وهي إجارة عينٍ - انفسخ في الحج^(٣) ولو كانت في الذِمَّةِ ولم يعدد إلى الميقاتِ فالدَّمُ والخطُّ كما سبق^(٤).

فرع: لو استأجره للتمتع فالدَّمُ على المستأجر، وإن أفرد وهي إجارة عينٍ انفسخت في العُمرة^(٥) أو^(٦) ذِمَّةٍ فكما سبق، وإن قرَنَ وعدَّد أفعالَ النساكين فقد زادَ خيراً، ولو اقتصرَ على أفعالِ الحجِّ خطٌّ وعليه دَمٌ^(٧).

فرع: وإن استأجره^(٨) للإفراد فقرَنَ - وهي إجارة عينٍ - وقعا له^(٩) وانفسخت فيهما، ولو كانت في الذِمَّةِ فللمستأجر، والدَّمُ والخطُّ كما سبق^(١٠).

وإن تمتع في إجارة العين وقد أمرَ بتأخيرِ العُمرة انفسخت فيهما^(١١)، وإن أمرَ بتقديمها أو كانت في الذِمَّةِ لم تنفسخ، وإن لم يعدد إلى الميقاتِ فالدَّمُ والخطُّ كما سبق.

فرع: جماعُ الأجيرِ مفسدٌ للحجِّ، وتنفسخُ به إجارةُ العينِ لا إجارةُ الذِمَّةِ، لكن ينقلبُ^(١٢) للأجيرِ كمطيعٍ المعضوبِ، وكذا قضاؤه^(١٣) وعليه أن يَمْضِيَ في فاسدهِ والكفارة، وللمستأجرِ (فيها) الخيارُ^(١٤)، فإن كان [أجيراً]^(١٥) عن ميتٍ روعيتِ المصلحةُ كما سبق.

فرع: إذا صرفَ الأجيرُ بعدَ الإحرامِ الحجَّ إلى نفسه وظنَّ انصرافَهُ لم ينصرفَ ويستحقُّ المسمًى، وإذا ماتَ الحاجُّ أو تحلَّلَ لإحصارٍ في أثناءِ الأركانِ لم يبطلُ ثوابُهُ^(١٦)، لكن لا يُبنى عليه^(١٧)، فإن كانَ أجيرَ عينٍ انفسخت، أو أجيرَ ذِمَّةٍ فلا، بلُ لورثتهِ^(١٨) والمحصورِ^(١٩) أن يستأجروا من يستأنفُ من عامهم إن أمكنَ وإلا ثبتَ الخيارُ للمستأجرِ، ومتى انفسخت بموتهِ أو إحصارِهِ فإن كانَ بعدَ الإحرامِ لا قبلَهُ استحقَّ القسطُ

(١) تنفسخ في شيء، ولا يطالب بشيء لأنه زاد خيراً. (٢) بدل القران. (٣) لوقوعه في غير الوقت المعين فيحط ما يخصه من الأجرة. (٤) فيجبان عليه، وأما دم التمتع فعلى المستأجر لتضمن أمره بالقران الدم. (٥) لفوات وقتها المعين. (٦) هي إجارة. (٧) لنقصان الأفعال. (٨) للأجير.

(٩) فيجبان على الأجير إلا أن يعدد الأفعال فلا يجب عليه شيء منهما.

(١٠) أي: الإجارة، قال الشارح: الموافق للأصل فيها أي: العمرة لوقوعها في غير وقتها فيحط ما يخصها من الأجرة.

(١١) الحج. (١٢) أي: الحج. (١٣) في الفسخ على التراخي؛ لتأخر المقصود.

(١٤) في الشرح: (كانت) من مستأجر. (١٥) إذ لا تقصير منه.

(١٦) كالصوم بل يجب الإحجاج من مال المحجوج عنه إن كان قد استقر في ذمته. (١٧) أي: الأجير الميت.

(١٨) أي: وللأجير المحصور.

من ابتداء السير ووقع ما أتى به للمستأجر، وإن مات بعد الفراغ من الأركان وقبل تمام الأعمال لم تبطل، بل يحط قسطها وتجبر بدم على الأجير، ودم الإحصار على المستأجر، وإن حصل الفوات مع الإحصار أو بلا إحصار انقلب للأجير ولا شيء له.

فصل: وجوب الحج والعمرة على التراخي، فلو خشي العُضْبُ^(١) حرْمُ التأخير^(٢)، ولو مات مَنْ وجب عليه بعد انتصاف ليلة النحر وإمكان الرمي والطواف صار عاصياً؛ لاستقرار الوجوب [فيحج عنه فوراً]^(٣)، ولو تلف مال الحي قبل إمكان الرجوع لم يستقر، وإن حُصِرَت القافلة لم يستقر، فإن أطلقوا في السنة الثانية وحجوا وماله باقٍ استقر، ولو تمكّن سنين ثم مات أو عُضِبَ فعصيانُه من السنة الأخيرة، فَيُتَبَيَّنُ بعد موته أو عُضِبَ فسقُه فيها، فلا يحكمُ بشهادته بعد ذلك وينتقض ما شهد به في السنة الأخيرة، كما في نقض الحكم بشهود بان فسقهم، وعليه أن يستتب فوراً.

فصل: العبد المفسد للحج يلزمه القضاء، فإن أعتق ثم نذر حجاً قدّم حجة الإسلام، ثم القضاء، ثم النذر، فإن أحرَمَ بغيرها^(٤) مَنْ هي عليه أو على من استأنبها فيها انصرف إليها، وإن قدّم مؤخراً لغا ووقع المقدم، وإن نذر مَنْ لم يحج أن يحج هذه السنة فحجَّ خرج عن فرضه ونذره، ويصح استئجار مَنْ لم يحج للحج في الذمة لا العين، والعمرة كالحج، وإن استؤجر للحج مَنْ عليه عمرة أو بالعكس جاز، فإن قرَنَ هذا للمستأجر وقع عن الأجير، ومن قرَنَ للمستأجر ولنفسه أو أحرَمَ عن المستأجر و^(٥) عن نفسه وقعا جميعاً عن نفسه ولا أجر له، وكذا من أحرَمَ عن اثنين^(٦)، ولو استأجر المعصوب لفرضه ونذره رجلين في سنة جاز.

فرع: لو أحرَمَ المتطوع أو الأجير عن المُسْتَأْجِرِ ثم نذر حجاً قبل الوقوف لا بعده انصرف الحج إلى النذر، ولو أحرَمَ أجير العين بتطوع لم ينصرف إلى المستأجر^(٧). ويسقط فرض من حج بمال حرام^(٨).

(١) العضب: القطع.

(٢) لأن الواجب الموسع يجوز تأخيره بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله، وكذا من خشي هلاك ماله.

(٣) من تركته. (٤) حجة الإسلام.

(٥) في (م): (أو). (٦) فيقع له ولا أجر.

(٧) فيقدم واجب الحج على نفيه لوجوبه. (٨) كمغصوب وإن كان عاصياً.

بابُ مواقيتِ الحجِّ والعُمرةِ

المِقاتُ الزَّمانِيُّ للحجِّ: من شَوَّالٍ إلى فَجْرِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وللعمرة جميعُ السنةِ لا لحاجٍّ^(١) قبلَ نَفَرِهِ، ويستحبُّ الإكثارُ منها^(٢).

فرع: متى أحرَمَ بالحجِّ أو مطلقاً في غيرِ أشهرِهِ انعقدَ عمرةٌ مُجزئةٌ عن الفرضِ^(٣)، ويكرهُ تأخيرُها^(٤) عَنْ سَنَتِهِ.

فصل: المِقاتُ المكانيُّ: للمكِّيِّ مَكَّةُ لا سائرُ الحرمِ، فإنْ فارقَ بَنيانَهَا وأحرَمَ^(٥) أساءَ وَلَزِمَهُ دَمٌ^(٦)، فإنْ عادَ إِلَيْهَا سَقَطَ^(٧)، وإحرامُهُ من بابِ دارِهِ أَفْضَلُ، فيدخلُ المسجدَ مُحَرِّماً، والمتمتعُ الآفاقيُّ إنْ أحرَمَ خارجَ مَكَّةَ ولمْ يَعدْ إلى المِقاتِ أو إلى مَكَّةَ لَزِمَهُ دَمَانٌ^(٨)، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهَا وبين المِقاتِ فَمِقاتُهُ قَرِيبَتُهُ أو حَلَّتْهُ^(٩)، وأَمَّا الآفاقيُّ^(١٠) فلاهْلُ المَدِينَةِ ذُو الحَلِيفَةِ، وللشَّامِ ومِصرَ والمِغربِ الجُحْفَةُ، ولِلْيَمَنِ يَلْمَلَمُ، ولِنَجْدِي الحِجَازِ وَالْيَمَنِ قَرْنٌ، ولِلْعَراقِ وخِراسانَ ذاتُ عَرَقٍ، والعَقِيقُ^(١١) لَهم أَفْضَلُ، والطرفُ الأبعدُ عن مَكَّةَ من كُلِّ مِقاتٍ أَفْضَلُ، وهي لأهلِها ولَمَن سَلَكَها والعبْرَةُ بالبقعةِ لا ما يُنْبِي قَرِيباً منها، وَمَن سَلَكَ غيرَ المِقاتِ أحرَمَ بِمَحاذاتِهِ، فإنْ أَشْكَلَ احتاطَ، ولو حَاذَى مِقاتينِ أحرَمَ من أَقربِهما إِلَيْهِ، فلو استويا في القَرَبِ فأبعدُهما مِنْ مَكَّةَ.

فإنْ قِيلَ: [فإذا] استويا في القَرَبِ فكلَهما مِقاتُهُ.

قلنا: لا، بل مِقاتُهُ الأبعدُ إلى مَكَّةَ، وتَظْهَرُ فائِدَتُهُ فيما لو جاوزَهُما مَرِيداً لِلنَّسكِ ولمْ يَعرَفْ مَوْضِعَ المَحاذاةِ ثُمَّ رَجَعَ إلى الأبعدِ أو إلى مَسافَتِهِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ لا إلى الآخرِ، فإنْ لَمْ يَحاذِ شيئاً أحرَمَ على مَرَحلتينِ من مَكَّةَ^(١٢).

(١) في (م): (للحاج)، فيمتنع إحرامه بعمرة. (٢) ولو في العام الواحد فلا تكره، وفي هامش (م): وبرمضان أكله.

(٣) أي: فرضها. (٤) أي: العمرة. (٥) خارجها ولم يعد إليها قبل الوقوف. (٦) كمجاوزة المِقات.

(٧) الدم. (٨) دم إساءة ودم تمتع. (٩) منزله. (١٠) الذي يأتي من كل أفق فله مواقيت مختلفة بحسب النواحي.

(١١) هو واد فوق ذات عرق.

(١٢) أبعاد مسافات المواقيت عن مكة المكرمة هي:

ذو الحليفة: (٤٣٧) كم، والجحفة وتدعى رابغ: (٢٠٤) كم، ويللم: (٩٤) كم، وقرن المنازل: (٩٤) كم، وذات عرق: (٩٨) كم: ونظم بعضهم ذلك من الكامل فقال:

قرنٌ يَلْمَلَمُ ذاتُ عَرَقٍ كُلُّها
ولذي الحليفةِ بالمراحلِ عَشْرَةٌ
في البُعدِ مرحلتانِ من أُمِّ القُرى
وبها الجحفةُ سِتَّةٌ فَاخْبِرْ تَرى

فرع: ومن جاوزَ [المِقاتَ] ^(١) غيرَ مريدٍ للنسكِ ثُمَّ عَنْ لَهُ فَذَلِكَ مِيقَاتُهُ ^(٢).

فصل: ومن جاوزَ المِقاتَ مريداً للنسكِ غيرَ محرمٍ أساءَ ولزمَهُ العودُ وأُثمَ بتركِهِ إلا لعذرٍ، فإنَّ أحرَمَ قَبْلَ العودِ وإنَّ كانَ معذوراً لزمَهُ دَمٌ ^(٣)، ويسقطُ متى عادَ ^(٤)، لا بعد التلبُّسِ بنسكٍ ولو طوافِ القدومِ ^(٥).

والإحرامُ من المِقاتِ أفضلُ منه مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ ^(٦).

فصل: مِقاتُ العِمرةِ مِقاتُ الحجِّ، إلا لِمَنْ فِي الحَرَمِ؛ فمِقاتُهُ الواجبُ أدنى الحلِّ، والأفضلُ الجِعْرَانَةُ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ، ثُمَّ الحُدَيْبِيَّةُ ^(٧).

وإذا أحرَمَ بِهَا مِنْ مَكَّةَ وَتَمَّمَ وَلَمْ يَخْرُجْ أَجْزَأَهُ وَلَزِمَهُ الدَّمُ ^(٨)، وَمتى عادَ قَبْلَ التلبُّسِ بفرضي سقطَ.

بَابُ بَيَانِ وَجْهِ الإِحْرَامِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

الإِفْرَادُ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ، ثُمَّ الْقِرَانُ أَفْضَلُ.

فَالْإِفْرَادُ: أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ وَحْدَهُ وَيُفْرَغَ مِنْهُ، ثُمَّ يَحْرِمَ بِالْعِمرةِ مِنْ سَنَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَمِرْ فِيهَا فَهُمَا أَفْضَلُ مِنْهُ.

وَأَمَّا الْقِرَانُ: فَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا، أَوْ بِالْعِمرةِ وَلَوْ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَدْخُلُهُ عَلَيْهَا فِي أَشْهُرِهِ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَلَا يَجُوزُ بَعْدَهُ ^(٩)، فَتَنْدَرُجُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْعِمرةِ عَلَى الْحَجِّ ^(١٠)، وَلَوْ قَرَنَ بِمَكَّةَ جَازَ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْحِلِّ ^(١١)، وَعَلَى الْقَارِنِ غَيْرَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ دَمٌ كَالْمَتَمَتِّعِ ^(١٢).

فصل: وَالتَّمَتُّعُ ^(١٣): هُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعِمرةِ مِنَ الْمِقاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيُفْرَغَ مِنْهَا، ثُمَّ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فِي عَامِهِ وَلَوْ كَانَ أَجْبَرًا فِيهِمَا لِشَخْصَيْنِ ^(١٤)، أَمَا حَاضِرَا

(١) إِلَى جِهَةِ الْحَرَمِ. (٢) لَخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ: «... وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ».

(٣) مُجَاوِزَتُهُ وَإِسَاءَتُهُ. (٤) إِلَى الْمِقاتِ. (٥) فَيَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى النِّسْكَ بِإِحْرَامٍ نَاقِصٍ.

(٦) لِأَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ فِي حِجَّتِهِ وَبِعِمْرَةِ الْحَدِيدِيَّةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ.

(٧) فَالْجِعْرَانَةُ: قَرْيَةٌ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ، تَبْعِدُ عَنِ الْحَرَمِ (١٦) كَمْ، وَالتَّنْعِيمُ: هُوَ مَا يَعْرِفُ بِمَسْجِدِ عَائِشَةَ، وَيَبْعِدُ (٦) كَمْ، وَالْحَدِيدِيَّةُ: مَوْضِعٌ بَثْرَ فِي طَرِيقِ جِلْدَةِ الْقَدِيمِ يَبْعِدُ (١٥) كَمْ، وَيَحَاضِيهَا فِي الطَّرِيقِ الْجَدِيدِ الشِّمْسِيِّ.

(٨) لِإِسَاءَتِهِ بِتَرْكِ الْإِحْرَامِ. (٩) بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الطَّوَافِ. (١٠) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ شَيْئًا.

(١١) تَغْلِيظًا لِلْحَجِّ فَتَنْدَرُجُ الْعِمرةُ فِيهِ. (١٢) لِتَرْفَعَهُ بِتَرْكِ أَحَدِ الْعَمَلَيْنِ، وَهُوَ أَكْثَرُ تَرْفَعًا مِنَ التَّمَتُّعِ.

(١٣) الْمَطْلُوقُ، وَفِي (ق): (فَرَعٌ) وَفِي السَّخْنَيْنِ: (الْمَتَمَتُّعُ).

(١٤) لِأَنَّهُ رِيحَ مِقاتَيْنِ، وَاسْمِي تَمَتُّعًا لَتَمَتُّعِ صَاحِبِهِ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَيْنَهُمَا، أَوْ لِسُقُوطِ الْعُودِ إِلَى الْمِقاتِ لِلْحَجِّ.

المسجد الحرام فلا دمَ عليهم، وهُم: مَنْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ^(١) مِنَ الْحَرَمِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَسْكَنَانِ أَحَدُهُمَا بَعِيدٌ اعْتَبِرَ كَثْرَةُ إِقَامَتِهِ، ثُمَّ بِالْأَهْلِ وَالْمَالِ، ثُمَّ بَعْزِمِ الرُّجُوعِ، ثُمَّ بِإِنْشَاءِ الْخُرُوجِ، وَلِلْغَرِيبِ الْمَسْتُوطِينَ حُكْمُ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَيَلْزَمُ الدَّمُ آفَاقِيًّا تَمَتُّعٌ نَاقِصٌ لَاوَياً الْإِسْتِطَانِ بِهَا^(٢) بَعْدَ الْعُمْرَةِ، وَكَذَا لَوْ جَاوَزَهُ غَيْرُ مَرِيدٍ لِلنَّسْكِ ثُمَّ اعْتَمَرَ، وَإِذَا جَاوَزَهُ مُحَرَّمًا بِهَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ وَأَتَمَّهَا فِي أَشْهُرِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ، وَمَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنْ عَامِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٣) وَلَا عَلَى مَنْ^(٤) عَادَ إِلَى مِيقَاتِ عُمَرَتِهِ أَوْ مِثْلِ مَسَافَتِهِ، وَكَذَا إِلَى مِيقَاتِ دُونِهَا وَأَحْرَمَ، وَكَذَا لَوْ عَادَ إِلَيْهِ مُحَرَّمًا قَبْلَ تَلْبِسِهِ (بِنَسْكِ).

فرع: عَوْدُ الْقَارِنِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمِيقَاتِ قَبْلَ الْوُقُوفِ يُسْقِطُ الدَّمَ.

فرع: وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ شَخْصٌ لِحَجٍّ وَآخَرُ لِعُمْرَةٍ أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ فَتَمَتَّعَ بِالْإِذْنِ فَعَلَى كُلِّ نِصْفِ الدَّمِ، وَإِنْ أَعْسَرَ فَالْصَوْمُ عَلَى الْأَجِيرِ، أَوْ بَلَا إِذْنٍ لَزَمَهُ دِمَانٌ لِلتَّمَتُّعِ وَالْإِسَاءَةِ، وَلَا تَشْتَرِطُ نَبْئَةُ التَّمَتُّعِ، فَلَوْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ^(٥) مَرِيدًا لِلنَّسْكِ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ تَمَتُّعًا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ لَزَمَهُ دِمَانٌ^(٦)، أَوْ دُونَهُمَا فِدْمٌ لِفَقْدِ التَّمَتُّعِ، هَكَذَا ذِكْرُهُ فِي «الرُّوْضَةِ» وَفِيهِ إِشْكَالٌ^(٧)، فَإِنْ خَرَجَ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ وَلَمْ يَعُدْ إِلَى الْمِيقَاتِ وَلَا إِلَيْهَا لَزَمَهُ دَمٌ ثَالِثٌ^(٨).

فصل: دَمُ التَّمَتُّعِ كَدَمِ الْأَضْحِيَّةِ، وَيَجِبُ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ، وَإِذَا أَرَاقَهُ بَعْدَ الْعُمْرَةِ وَقَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ جَازَ، لَا قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ، وَالْأَفْضَلُ يَوْمَ النَّحْرِ.

فرع: وَإِنْ عَدِمَ أَوْ غَابَ مَا لَهُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَوَقَّتْهَا مِنَ الْإِحْرَامِ إِلَى النَّحْرِ، لَا إِلَى آخِرِ (أَيَّامِ) التَّشْرِيقِ، ثُمَّ^(٩) يَكُونُ قِضَاءً، وَإِنْ تَأَخَّرَ الطَّوْفُ. وَيَسْتَحِبُّ لَهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ السَّادِسِ لِيَتِمَّهُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَالْمَوْسَرُ (بِالدَّمِ)^(١٠) يَوْمَ التَّرْوِيَةِ^(١١).

فصل: وَيَصُومُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى وَطْنِهِ لَا فِي الطَّرِيقِ، فَإِنْ تَوَطَّنَ مَكَّةَ صَامَ بِهَا وَإِلَّا فَلَا.

(١) ما يعادل مسافة (٩٦) كم. (٢) أي بمكة. (٣) لانتفاء ما مرَّ. (٤) حج من عامه لكن.

(٥) في الشرح: (مِيقَاتًا). (٦) أحدهما للتمتع وآخر للإساءة.

(٧) لما مرَّ من أن العبرة فيما ذكر بالقرب من الحرم لا من مكة. (٨) للإساءة الحاصلة بخروجه من مكة بلا إحرام.

مع عدم عوده. (٩) أي: إن آخر الصوم. (١٠) يُحْرَمُ بِالْحَجِّ.

(١١) ثامن ذي الحجة، ويسمى أيضاً يوم النقلة.

فرع: متى لم يصم الثلاثة في الحج لزمه صوم العشرة، والتفريق بين الثلاثة والسبعة بقدر أربعة أيام ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة، فلو صام عشرة ولاء حصلت الثلاثة، ويستحب التتابع أداء وقضاء.

فرع: لو وجد الهدي بين الإحرام والصوم لزمه، لا بعد الشروع في الصوم بل يستحب^(١)، وإذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدي لم يسقط، أو صوم سقط إن لم يتمكن، وإلا فكم رمضان، فيصام عنه أو يطعم، ولا يتعين لفقراء الحرم^(٢)، ولو أحرم بالحج ليلة السابع وليس به عارض فقد تمكن من الثلاثة، وليس السفر عذراً إلا في السبعة إن أوجبناها بعد الفراغ^(٣).

باب الإحرام

ولينو الإحرام بما يريد، والتلفظ به مستحب، ويُلَبِّي، وينعقد بالنية لا التلبية، فإن نوى حجاً ولَبَّى بعمره انعقد حجاً.

فرع: وإن أحرم بحجة أو حجتين أو عمرة أو عمرتين، أو نصف حجة أو عمرة انعقد حجة أو عمرة، أو بهما انعقدتا، وإن وقت يومين مثلاً انعقد أبداً، وإن أحرم مطلقاً^(٤) في أشهر الحج صرفه^(٥) بالنية إلى ما شاء، ولا يجزئه العمل قبل النية، والتعيين أفضل منه^(٦)، ولا يستحب ذكر ما أحرم به في التلبية^(٧).

فصل: وإن أحرم عمرو بما أحرم به زيد جاز وكان مثله، فلو أحرم زيد مطلقاً وصرفه لحج ثم أحرم عمرو انعقد له مطلقاً والخيرة إليه، وكذا لو أحرم زيد بعمره ثم أدخل الحج انعقد لعمره عمرة لا قرناً إلا أن يقصد^(٨) التشبيه به في الحال، فإن أخبره أنه أحرم بعمره عمل به ولو ظن خلافه، فإن بان محرماً بحج فإحرام عمرو بحج، فإن كان قد فات الوقت تحلل وأراق دماً ولم يرجع به على زيد، وإن كان زيد لم يحرم أو أحرم بفاسد أو كافراً انعقد لعمره مطلقاً وإن علم^(٩)، ومتى تعدر سؤال زيد بموت أو جنون لم يتحرر، وكذا لو نسي المحرم ما أحرم به، بل إن عرض ذلك قبل العمل

(١) كما في الكفارة. (٢) بل يستحب؛ لأنه يدل عن الصوم الذي لا يختص بالحرم. (٣) من الحج.

(٤) كنيته للنسك. (٥) قبل التلبس بالطواف. (٦) للاتباع رواه الشيخان، وهو أقرب إلى الإخلاص، فلو

أفسده ثم عين ما عينه فهو فاسد. (٧) لأن إخفاء العبادة أفضل. (٨) في (م): (قصد).

(٩) أي: حال زيد؛ لأنه قيد الإحرام بصفة فإذا بطلت بقي أصل الإحرام.

فالأولى أن ينوي القرآن فتراً ذمته من الحج ولا تبرأ من العُمرة^(١) ولا دم عليه^(٢)، وإن اقتصر على نيّة الحج أجزاءً عن الحج أيضاً أو على أعماله من غير نيّة العُمرة حصل التحلل لا البراءة من شيءٍ منهما^(٣)، أو^(٤) على العُمرة لم يحصل التحلل أيضاً، وإن عرض (ما ذكر) بعد العمل فإن كان بعد الوقوف وقبل الطواف نظرت؛ فإن كان الوقت باقياً فقرن ووقف أجزاءً عن الحج لا العُمرة^(٥)، وإلا فلا (يجزؤه)^(٦) أو بعد الطواف وقبل الوقوف لم يُجزه عن الحج ولا عن العُمرة^(٧)، فإن أتم أفعال العُمرة وأحرم بالحج أجزاءً الحج لكن لا نفثه بفعله^(٨)، فإن كان آفاقاً لزمه دم إما للتمتع أو^(٩) للحلق فلا يُعَيَّنُه^(١٠)، فإن كان معسراً صام عشرة أيام لا يعين الثلاثة منها احتياطاً، وإن أطمع أو اقتصر على^(١١) الثلاثة ففي البراءة تردد، والمكي لا دم عليه، وإن أمكن أن يكون قارناً لزمه الدم المذكور فقط، وإن كان الشك بعد الطواف والوقوف وأتى ببقية أعمال الحج لم يبرأ من الحج^(١٢) ولا من العُمرة ولو قرن، فإن أتم أعمال العُمرة وأحرم بالحج كما سبق أو عكسه أجزاءً^(١٣).

فرع: أتم المتمتع حجّه ثم ذكر أنه طاف للعُمرة محدثاً بان قارناً وعليه دمان للقران والحلق^(١٤)، وإن تذكّره في طواف الزيارة أعاد الطواف والسعي وبرئ منهما، وكذا إن أشكل لكن الدم [ها] هنا لا ينوي تعيينه ولا تعيين بدله.

وإن جامع بعد العُمرة [أ] و ذكر أن حدثه في طوافها فهو كجامع الناسي لا يفسدُها فيصير قارناً ويلزمه دمان: للقران والحلق، وإن تذكّره في طواف الزيارة لزمه دم التمتع وإعادة الطواف والسعي كما سبق.

وإن أشكل احتاط ولم يتحلل حتى يطوف ويسعى، ولا يبرأ من الحج والعُمرة^(١٥) ولا قضاء إن كان متطوعاً ويلزمه دم تمتع، والاحتياط بدنة، ومن جامع معتمراً ثم قرن انعقد حجّه فاسداً وعليه بدنة ودم قران.

(١) لاحتمال أنه أحرم بالحج ويمتنع إدخالها عليه. (٢) لأنه حصل الحج فقط. (٣) لشكه فيما أتى به.

(٤) اقتصر. (٥) لاحتمال أنه أحرم بحج ويمتنع إدخالها عليه، ولا دم لما مر. (٦) ذلك عنهما.

(٧) لاحتمال إحرامه بأحدهما فلا يدخل الآخر عليه. (٨) لاحتمال إحرامه بحج فيقع حلقه في غير محلّه. (٩) في

النسختين: (وإما)، والمثبت من الشرح. (١٠) أي: الدم عن جهة فريقه عن الواجب عليه؛ لأنه لا يشترط التعيين في

الكفارات. (١١) صوم. (١٢) لجواز أنه أحرم بعُمرة فلا ينفعه الوقوف. (١٣) ما أحرم به آخرأ، ويلزمه في الأول دم.

(١٤) في (م): (للحلق). (١٥) لأن الذمة لا تبرأ بالشك، وهنا يُحتمل وجوبهما عليه إذا كان محدثاً في طواف العُمرة.

فرع: لو قال: إذا أحرم زيداً فأنا محرمٌ لم ينعقد، [أ] و: إن كان زيدٌ محرماً فأنا محرمٌ وكان مُحَرِّماً انعقد وإلا فلا، وإن أحرم كإحرام زيدٍ وعمرو صارَ مثلهما إن اتفقا، وإلا صارَ قارناً.

فصل: يسنُّ الغسلُ للإحرامِ حتَّى الحائض وغيرِ الْمُمَيِّزِ، والأولى: أن تؤخَّرَ الحائضُ إن أمكنَ، والعاجزُ عنه يَتِمُّ مع الوضوءِ [أو بعضه] إن وجدَ ماءً لا يَكْفِيهِ^(١) ولدخولِ مَكَّةَ، وللوقوفِ بعرفةَ، ومزدلفةَ صَبَحَ يومِ النحرِ، وللرميِ في كلِّ يومٍ. وزادَ في القديم: طوافي الإفاضةِ والوداعِ والحلقِ^(٢).

فرع^(٣): يستحبُّ أن يغسلَ رأسَهُ للإحرامِ بسدرٍ^(٤)، وأن يُلبِّدَهُ لدفعِ القَمَلِ، ويَقْصُ الشاربَ، ويأخذَ شَعَرَ الإِبْطِ والعانةِ والظفرِ وَيَتَطَيَّبَ، وجازَ في ثوبِهِ وبما تبقى عَيْنُهُ^(٥)، ولَهُ استدامتُهُ لا شدَّهُ في ثوبِهِ، ولو أخذَهُ من بَدَنِهِ ثُمَّ أعادَهُ بعدَ الإحرامِ أو نزعَ ثوبَهُ ثُمَّ لَبِسَهُ فدى، ولو انتقلَ بالعرقِ لم يلزمهُ شيءٌ^(٦).

فرع: يستحبُّ للمزوجةِ وغيرها مَسْحُ وَجْهها بِالحِنَاءِ للإحرامِ، وخضْبُ كَفَّيها بِهِ تعميمًا لا نقشًا [وتسويدًا] وتَطْرِيفًا، ويكرهُ بعدَ الإحرامِ، وفي باقي الأحوالِ يستحبُّ للمزوجةِ، ويكرهُ لغيرها، ولا يختضبُ الخُنْثَى كالرجُلِ.

فرع: وينزعُ الرجلُ المَخِيطَ، ويلبسُ إزارًا ورداءً أبيضينِ [جديدينِ أو نظيفينِ] ونعلينِ، ويكرهُ المصبوغُ، ثُمَّ^(٧) يصليُّ الركعتينِ لا في وقتِ الكراهيةِ، وتُجزئُ الفريضةُ عنهما، ويقرأُ فيهما سورتي: الكافرون والإخلاص، وصلى في مسجدِ الميقاتِ إن كانَ مَسْجِدًا.

فرع: ثُمَّ ينوي (الإحرامَ) ويلبِّي مستقبلًا، والأفضلُ إذا انبعثَ بِهِ راحِلَتُهُ، أو توجَّهَ الماشي للطريقِ، ويكثرُ المحرمُ من التلبيةِ كُلِّ حينٍ، [و] الحائضُ والطاهرُ سواءٌ، وعندَ تَغَايُرِ الأحوالِ مِنْ صعودٍ وهبوطٍ واجتماعٍ وافتراقٍ ونحوهِ^(٨) أكَّدَ، وتستحبُّ في المسجدِ الحرامِ ومسجدِ الخَيْفِ ومسجدِ إبراهيمَ بعرفةَ وكذا سائرَ المساجدِ، لا في الطوافِ

(١) في الشرح: (أو بعضه إن قدر عليه). (٢) لأن الناس يجتمعون لها، وجرى عليه النواوي في «منسكه الكبير» وهو خلاف الراجح، والمعتمد عدم الاستحباب. (٣) في (م): (فصل). (٤) في (ق): (بالسدر).

(٥) أي: بعد الإحرام؛ لخبر عائشة: (كأنني أنظر إلى ويص المسك من مفرق رسول الله ﷺ وهو مُحَرَّم). رواه الشيخان. الوييص: البريق. المفرق: وسط الرأس. (٦) لتولد من مباح من غير قصد منه.

(٧) في (م): (و). (٨) كركوب ونزول، وعقب الصلوات، وإقبال ليل أو نهار.

والسعي، ويرفعُ صَوْتَهُ بحيثُ لا يتعبُهُ، والمرأةُ تُسْمَعُ نَفْسُهَا فَإِنْ جَهَرَتْ كُرِهَ، وهي: لبيكَ اللَّهُمَّ لبيكَ، لبيكَ لا شريكَ لكَ لبيكَ، إِنَّ الحمدَ والنعمةَ لكَ والمُلْكُ، لا شريكَ لكَ. فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لم يكره، ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِصَوْتٍ أخْفَضَ، ويسألُ رضوانَ اللَّهِ والجَنَّةَ ويستعيذه من النار، ويدعو بما أَحَبَّ، ولا يتكلمُ فيها إلا بِرَدِّ السلام، ويكرهُ التسليمُ عليه، وَإِنْ رَأَى مَا يَعْجَبُهُ^(١) قال: لبيكَ إِنَّ العيشَ عيشَ الآخرة، ويترجمُ العاجزُ.

بابُ دخولِ مَكَّةَ

يستحبُّ للمحرمِ أن يدخلَ مَكَّةَ قَبْلَ الوقوفِ من ثَنِيَّةِ كَدَاءَ^(٢) مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ولو لم تكنْ في طريقِهِ، ويستحبُّ أن يغتسلَ بِذِي طُوًى^(٣)، ويخرجَ مِنْ ثَنِيَّةِ كُدَى^(٤) بِأَسْفَلِهَا، ودخولُهُ نهاراً وماشيئاً أَفْضَلُ^(٥).

فرع: ويستحبُّ حينَ يرى البيتَ أَنْ يدعوَ بالدعاءِ المأثورِ^(٦) - رافعاً يديه - وبما أَحَبَّ، والداخلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ يَرَاهُ مِنَ الرَّدْمِ^(٧)، ثم يدخلُ المَسْجِدَ مِنْ بابِ بني شَيْبَةَ، ويبدأ قبلَ تغييرِ ثيابهِ واكتراءِ مَنْزِلِهِ بطوافِ القُدُومِ أو العمرةِ إِنْ اعتَمَرَ^(٨).

(١) في هامش (م): أو دهمه ما يؤذيه.

(٢) بفتح الكاف والمدّ: طريق ضيق بين جبلين، وهو الثنية العليا عند المقبرة، لا ينصرف للعلمية والتأنيث.

(٣) بفتح الطاء أفصح من ضمها وكسرهما: واد بقرب مكة على بعد (٦) كم ويعرف باسم الزاهر، ويجوز صرفه وعدمه.

(٤) بضم الكاف والقصر والتنوين عند جبل قعيقعان، وهو على طريق الخارج من مكة إلى اليمن.

(٥) من دخوله ليلاً وراكباً ومتنعلاً؛ فلاتباع رواه الشيخان، ولأنه أعون له وأرفق به وأقرب إلى مراعاة الوظائف المشروعة. ويقول: ما روي عن النبي ﷺ وهو: «اللَّهُمَّ الْبَلَدُ بِلْدُكَ، وَالْبَيْتُ بَيْتُكَ، جِئْتُ أَطْلُبُ رَحْمَتَكَ، وَأَوْمُ طَاعَتِكَ، مَتَّبِعاً لَأَمْرِكَ، رَاضِياً بِقُدْرِكَ، مُسْلِماً لَأَمْرِكَ، أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمُضْطَرِّ إِلَيْكَ، الْمَشْفُوقِ مِنْ عَذَابِكَ، أَنْ تَسْتَقْبِلَنِي بِعَفْوِكَ، وَأَنْ تَجَاوِزَ عَنِّي بِرَحْمَتِكَ، وَأَنْ تُدْخِلَنِي جَنَّتَكَ». وعند دخول الحرم يقول: «اللَّهُمَّ هَذَا حَرَمُكَ وَأَمْنُكَ فَحَرِّمْنِي عَلَى النَّارِ، وَأَمْنِي مِنْ عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ، واجعلني من أوليائك وأهل طاعتك).

ويزيد إن شاء: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، جِئْتُكَ تَائِباً، وَعَنْ ذُنُوبِي مَقْلَعاً، وَلِفَضْلِكَ رَاجِئاً، وَلِرَحْمَتِكَ طَالِباً، وَلِفِرْأَضِكَ مُؤَدِّياً، وَلِرِضَاكَ مُبْتَغِياً، وَلِعَفْوِكَ سَائِلاً، فَلَا تَرُدَّنِي خَائِباً، وَأَدْخِلْنِي فِي رَحْمَتِكَ الْوَاسِعَةِ، وَأَعِزَّنِي مِنَ الشَّيْطَانِ وَجَنْدِهِ، وَشَرِّ أَوْلِيَائِهِ وَحَزْبِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

(٦) وإن كان بإسناد منقطع، وهو: «اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفاً وَتَعْظِماً وَتَكْرِماً وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ شَرَفَهُ وَكَرَّمَهُ مِنْ حَجَّةٍ أَوْ اعْتَمَرَهُ؛ تَشْرِيفاً وَتَكْرِماً وَتَعْظِماً وَبِرّاً».

والمنقول عن عمر رضي الله عنه وهو: (اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَنْكَ السَّلَامُ، فَحَيِّتْنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ).

(٧) الردم: مكان مرتفع عند الثنية العليا كان يرى منه البيت. (٨) لخبر الشيخين في فعله ﷺ وهو تحية البيت.

(هذا) إن لم تُقَمْ جماعةُ الفريضة ولم يضقْ وقتُ سنَّةٍ مؤكَّدةٍ .
 (فرع): ولا طوافَ للقدومِ بعدَ الوقوفِ^(١)، وذواتُ الهيئةِ يؤخِّرَنَّهُ إلى اللَّيْلِ .
 ويستحبُّ لمنْ دخلَ الحرمَ أو مَكَّةَ أنْ يُحرِمَ بُسْكَ .
 فصل: وواجباتُ الطوافِ خمسةٌ :

الأوَّلُ: الطهارتانِ والسترُ، فلو أحدثَ أو تنجَّسَ أو عَرِيَ تَطَهَّرَ وسترَ وبنى،
 ويستحبُّ أنْ يستأنفَ .

الثاني: الترتيبُ، وهو أنْ يبدأَ بالحجرِ الأسودِ فلا يُعتدُّ بما بدأ به قبلَهُ، وأنْ يحاذِيَهُ
 أو بعضُهُ بجميعِ البدنِ، ويطوفَ جاعِلاً لهُ عن يسارِهِ، فإنْ عكسَ لم يصحَّ، وكذا لو
 استقبلَهُ وطافَ معترضاً أو جعلَهُ على يمينِهِ ومشى القَهْقَرَى .

الثالثُ: خروجُ جميعِهِ عن جميعِ البيتِ وكذا عن جميعِ الحجرِ، فلو كانَ يطوفُ
 ويمسُّ بيدهِ الجدارَ في موازاةِ^(٢) الشاذروانِ^(٣) لم يصحَّ .

الرابعُ: كونهُ في المسجدِ وإنْ وسعَ وحالَ حائلٍ وعلى سطحِهِ المنخفضِ^(٤) عن
 البيتِ، فإنْ ارتفعَ عنه جازَ^(٥) .

الخامسُ: أنْ يطوفَ سبْعاً .

(فرع): وسننُهُ ثمان:

الأولى: النِّيَّةُ، ولا تجبُ فيصحُّ طوافُ نائمٍ مُمكِّنٍ اكتفاءً بِنِيَّةِ الحَجِّ، فلو صرفَهَا
 لغيرِهِ بطلَ، وتجبُ^(٦) في النفلِ^(٧) كطوافِ الوداعِ .

فرع: وإنْ حملَ مُحَرِّماً صغيراً أو كبيراً أو محرمين^(٨) حلالاً أو مُحَرِّماً قد طافَ عن
 نفسه وقَعَ للمحمولِ، وكذا لو لم يطفُ إنْ قصدهُ للمحمولِ^(٩)، فإنْ قصدَ نفسَهُ أو كليهما
 أو لم يقصدْ شيئاً وقَعَ للحاملِ فقط، ولو طافَ معتقداً أنَّ إحرامَهُ عمرَةٌ فبانَ حجّاً وقَعَ
 عنه .

الثانيةُ: الموالاةُ، وهي سنَّةٌ لا واجبةٌ، فيكرهُ التفريقُ بلا عُذرٍ، وإقامةُ المكتوبةِ

(١) في هامش (م): وكذا المعتمر . (٢) في (م): (موازنة) . (٣) هو الخارج من الأس عن عرض جدار البيت، منحدر

قدر ثلثي ذراع . (٤) في (ق): (بمنخفض) . (٥) كالصلاة على جبل أبي قبيس . (٦) في (م): (النية) .

(٧) إن لم يشمله نسك . (٨) صغيرين، أو أحدهما صغيراً والآخر كبيراً لعذر أو غيره .

(٩) لعدم وقوعه له حينئذ؛ لأنه يعتبر عدم صرفه الطواف إلى غرض آخر، وقد صرفه عنه إليه .

عذرٌ، ويكره قطع الطواف المفروض لجنابة أو رابة.

الثالثة: المشي فيه إلا لعذر، لكن لو ركب^(١) لم يكره.

الرابعة: أن يستلم^(٢) الحجر بيده، ثم يقبله ويضع جبهته عليه، وللزحمة يستلم، وإن عجز فبعود ثم يقبله، فإن عجز أشار باليد لا بالقم ثم لا يقبل غيره^(٣)، نعم: يستلم [الركن] اليماني وحده ويقبل يده فقط، (و) هكذا كل مرة، وفي الأوتار أكد، ولا يستحب للنساء (فيه) استلام ولا تقبيل إلا عند خلو المطاف.

الخامسة: الدعاء المأثور فيه، وهو لا غيره أفضل فيه من القراءة.

السادسة: الرمل للذكر - ويسمى الخبب: وهو خطأ متقاربة بسرعة لا عدو وثب - في الثلاثة الأول، والمشي في الأربعة، وإنما يسن في طواف بعده سعي في حج أو عمره وإن كان مكياً، والرمل لا يقضى.

فرع: القرب من البيت مستحب^(٤) فإن تعدد معه الرمل تباعد إن لم يخش ملامسة النساء، فإن خشي تركه^(٥)، ويتحرك في مشيه عند تعدد الرمل والسعي، ويرمل الحامل^(٦)، ويحرك المحمول دابته.

السابعة: الاضطباع - وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن ويكشفه، وطرفه على عاتقه الأيسر - وهو للذكر سنة في طواف فيه رمل، وفي السعي أيضاً^(٧)، لا ركعتي الطواف^(٨).

الثامنة: ركعتان عقب الطواف بسورتي الكافرون والإخلاص^(٩) ولا تجبان، فتجزئ عنهما الفريضة^(١٠)، وفعلهما خلف المقام أفضل، ثم في الحجر، ثم في المسجد (الحرام)، ثم حيث شاء، متى شاء.

ويستحب لمن صلاهما في غير الحرم إراقة دم^(١١)، ويجهر بهما ليلاً لا نهاراً، ويصليهما عن المستأجر، ولو والى بين أساييع، ثم بين ركعاتها جاز، والأفضل خلافه.

(١) جاء فوقها في (م): (لعذر). وجاء في الشرح: بلا عذر خلاف الأولى.

(٢) الاستلام: مأخوذ من السلام؛ وهي الحجارة، فإذا مس الحجر بيده فقد استلمه وقيل غير ذلك انظر «البيان»

(٣) (٢٨٦/٤). (٣) من الأركان. (٤) فوقها في (م): بقدر ذراع. (٥) أي: التباعد والرمل، والقرب أولى حينئذ.

(٦) بمحموله ندباً. (٧) رواه عن ابن عباس أبو داود (١٨٨٩) بإسناد صحيح - في وقت اعتماؤه ﷺ - بالبيت، وقيس

بالطوف السعي، بجامع قطع مسافة مأمور بتكررها سبعاً. (٨) لأنه لم يرد فيهما.

(٩) (١٠) رواه الشيخان في غير القراءة، ومسلم فيها. (١٠) والرابة كما في التحية. (١١) لتأخيرهما عن الحرم.

فرع: مَنْ عَلَيْهِ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ^(١) أَوْ نَذَرٍ وَلَوْ لَمْ يَتَّعِنَ فَنَوَى غَيْرَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ عَنْ نَفْسِهِ وَقَعَ عَنِ الْإِفَاضَةِ أَوْ النَّذْرِ.

فصل: ثم يعودُ بعدَ ركعتي الطوافِ فيستلمُ الحَجَرَ^(٢)، ثم يخرجُ للسعيِ من باب الصَّفا فيرقى قدرَ قامةٍ على الصَّفا ويشاهدُ البيتَ ويكرِّرُ الذِّكْرَ المأثورَ ثلاثاً، ويدعو بعدَ كلِّ من الأوَّلتين وكذا بعدَ الثالثة^(٣)، ثم ينزلُ (مِن الصَّفا) ويمشي حتى يدنو من الميلِ الأخضرِ المعلقِ بالمسجدِ قدرَ سِتَّةِ أَذْرَعٍ فيسعى الذِّكْرَ جهدهُ، فَإِنْ عَجَزَ تشبَّه^(٤) حتى يحاذي الميلينِ بينَ المسجدِ ودارِ العباسِ قائلاً الذِّكْرَ المأثورَ، ثم يمشي حتَّى يصعدَ قامةً في المروّةِ ويعيدُ الذِّكْرَ والدُّعاءَ هذه مرةً، والرقِيّ والذِّكْرُ والإسراعُ وعدمُهُ سنةٌ، وكذا الموالاةُ [فيه]، وبينَهُ وبينَ الطوافِ، فيجوزُ بعدَ طوافِ القُدومِ ما لم يقفُ.

فرع: يشترطُ أن يكونَ السعيُّ بعدَ طوافِ القُدومِ أو الإفاضةِ، وتكرّهُ إعادتهُ، فإنْ أخَّرَهُ إلى ما بعدَ الوداعِ لم يعتدَّ بوداعِهِ^(٥)، ويشترطُ أن يبدأ بالصَّفا^(٦)، فإنْ عكسَ لم يحسبَ مرّةً، وأن يبدأ في الثانيةِ من المروّةِ، ويحسبُ العودُ أخرى، وهو سَبْعُ مَرَّاتٍ يلصقُ عقبَهُ بما يذهبُ عنه، وأصابعُ قدميه بما يذهبُ إليه، وليستِ الطهارةُ والسترُ شرطاً فيه، والسعيُّ راجلاً، وفي خلوِّ المسعى أفضلُ.

فرع: مَنْ شكَّ أخذَ بالأقلِّ ويعملُ باعتقاده لا بخبرِ غيره، والاحتياطُ أولى، والسعيُّ ركنٌ لا يُتَحَلَّلُ بدونه.

فصل: ويستحبُّ أن يحضرَ الإمامُ أو أميرُ الحجيجِ فيخطبَ هو أو منصوبُهُ يومَ السابعِ بعدَ صلاةِ الظهرِ أو الجمعةِ [بمكة] خطبةً واحدةً يأمرُهُم فيها بالغدوِّ إلى مِنى، ويعلمُهُم المناسكَ، ويأمرُ المتمتعينَ^(٧) بطوافِ الوداعِ^(٨)، ثم يكرِّرُ بهم يومَ الترويةِ، فإنْ كانَ يومَ جمعةٍ خرجَ قبلَ الفجرِ ويصليَ بهم الظهرَ وسائرَ الخمسِ بمنى إلا إنْ حدثَ قريةٌ^(٩) فيصلُّونَ الجمعةَ^(١٠)، ويبيتونَ^(١١)، وحينَ تطلعُ الشمسُ على ثبيرٍ يسيرُ إلى عرفةَ، فيقفُ بنمرةً^(١٢)، ووقتَ الزوالِ يسيرُ إلى مسجدِ إبراهيمَ وبعضُهُ من عرفةَ،

(١) في (ق): (إفاضة). (٢) ويقبل ويسجد، كما في هامش (م). (٣) للاتباع رواه مسلم، وفي (ق): (الثالث).

(٤) بالمسرع. (٥) لأنه يؤتى به بعد الفراغ من النسك. (٦) للاتباع رواه مسلم. (٧) وكذا المكيين قبل خروجهم وبعد إحرامهم، أما المفرد والقارن والفاقين فلا يؤمران بطواف الوداع؛ لأنهما لم يتحللا من مناسكهما ولا مكة محل إقامتهما. (٨) وفي هامش (م): فهو سنة لهم. (٩) واستوطنها أربعون كاملون. (١٠) لتمكنهم من إقامتها. (١١) ندباً. (١٢) موضع المسجد بين طرفي الحل وعرفة، ويستمر إلى أن تزول الشمس، ويقف للوقوف؛ للاتباع رواه مسلم.

فيخطبُ بهم خطبتين خفيفتين يعلمهم المناسك ويحثهم على الذكر والدُّعاء، وحين يقوم إلى الثانية - وهي أخف^(١) - يؤذن للظهر ويفرغان معاً، ويجمعُ بهم الظهر والعصرَ ويقصرون، لا المكيون ونحوهم فيأمرهم بالإتمام.

فرع: ثم يذهبون إلى الموقف وأفضلُه عند الصخرات وبوضوء، ويستقبلون، والركوبُ أفضل، ويكثرون الذكرَ والتهلِيلَ والدُّعاءَ إلى الغروب برفع اليد ولا يجاوزُ بها^(٢) الرأس، ولا يفرطُ في الجهر^(٣) [فيكره]، وحين تغربُ يستحبُّ (له) تأخيرُ الصلاة، ويدفعون طريق المأزمين^(٤) بسكينة، ومن وجدَ فُرجةً أسرعَ إلى المزدلفة، فيجمعُ بهم المغرب والعشاء، ويصلي^(٥) الرواتب، ولا يتنفلون.

فرع^(٦): مَنْ حصلَ في عرفةَ بنية الوقوف أو غيره من طلبِ غريم أو ضائع أو ماراً أو جاهلاً [أجزأه^(٧)]، ويجزئُ النائم، لا المُغمى عليه والسكران^(٨)، والمجنون فيقع^(٩) نفلاً.

فرع: ووقتهُ من زوال يوم عرفة^(١٠) إلى فجر يوم النحر، ولا دم على مَنْ دَفَعَ قَبْلَ الغروب بل يستحبُّ إنْ لم يعدْ بعده، ويجزئُه الوقوفُ ليلاً^(١١).

فرع: وإن غلطَ الجُمُ الغفيرُ لا قليلون فوقفوا يومَ العاشر ولو بعدَ التَّيْنِ كما إذا ثبتَ ليلاً ولم يتمكنوا صبح^(١٢)، لا الثامن ولا الحادي عشر، ولا إن غلطوا في المكان^(١٣)، فيقصون للفوات، ومن رأى الهلال وحده ووقفَ قبلَهُم لا معهم أجزأه^(١٤).

فصل: المبيتُ بمزدلفة نسكٌ ويكفي ساعة، ووقتهُ: بعدَ نصفِ الليل، فمتى دفعَ قبلَهُ ولم يعدْ إليه لزمه دمٌ، ويأخذون منها حصى الرمي ليلاً ليومهم، ويجوزُ (الأخذُ) من غيرها، ويكرهُ من حلٍّ ومسجدٍ وحشٍ^(١٥) ومرمي به، والأولى تقديمُ النساءِ والضعفاءِ بعدَ النصفِ^(١٦)، ويقفُ غيرُهم فيصلُّون الصبحَ بغلسٍ، ويركبون ويقفون

(١) من الخطبة الأولى. (٢) في الشرح: (يجاوزونها). (٣) في (م): (بالجهر).

(٤) المأزمان: جبلان والطريق إلى مزدلفة بينهما. (٥) كل أحد عقبهما. (٦) في (م) (فصل).

(٧) لخبر مسلم: «وقفت هاهنا، وعرفة كلها موقف». (٨) لأنهم ليسوا أهلاً للعبادة.

(٩) حجة كالصبي غير المميز. (١٠) ل: (أنه ﷺ وقف بعد الزوال) رواه عن جابر مسلم.

(١١) لروايته عبد الرحمن الديلي وعروة بن مضر: «من جاء عرفة ليلة جمع - أي: ليلة المزدلفة - قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج». رواهما أصحاب السنن وابن حبان والحاكم بإسناد صحيح.

(١٢) أي: الوقوف؛ للإجماع. (١٣) فلا يصح لندرة ذلك.

(١٤) لأن العبرة للوقت باعتقاده. (١٥) مرحاض؛ لنجاسته. (١٦) أي: من ليلة النحر.

مستقبلين القبلة، والأفضل عند قُزَح^(١)، فيذكرون^(٢)، ويدعون إلى الإسفار^(٣).

فصل: ثم يدفعون إلى منى بسكينة ومن وجد فرجةً بادر، وابلوغ وادي مُحَسَّر يسرعون قدر رمية حجر، ويدخلونها بعد طلوع الشمس، ويرمي كل منهم جمرَةَ العقبة قبل نزول الراكب بسبع حصيات، ويكبرُ مع كلِّ حصاةٍ ثمَّ يحلقون^(٤)، والمُهدي بعد ذبح هديه، ثم يدخلون مكة فيطوفون طواف الإفاضة ويسمى: الزيارة والركن^(٥)، ويسعى بعده إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، ثمَّ يعودون إلى منى للمبيت، فيصلون بها الظهر.

فرع: الحلق في الحج والعمرة ركن لا استباحة محظور^(٦)، ولا تحلل دونه إلا لمن لا شعر برأسه، ولا يفدي عاجز عن أخذه لجراحة بل يصبر (إلى قدرته)^(٧).

ويستحب لمن لا شعر برأسه أن يمرَّ موسى عليه، وأن يأخذ من لحيته وشاربه، ولا أثر لما نبت بعده، ويجزئ التقصير وإن لبَّد رأسه، وهو للمرأة أفضل كالحلق للرجل^(٨)، فإن نذرهُ وجب ولم يجزه القصُّ، ويستحب التيامن والاستقبال في الحلق، والتقصير قدر أنملة من جميع الرأس، ويجزئ ثلاث شعرات دفعةً من الرأس، لا دفعات بقص أو تنف أو إحراق من مسترسل وغيره، ويستحب دفن الشعر.

فصل: أعمال يوم النحر أربعة: ١- رمي الجمرَةِ، و٢- الذبح [للهدي]، و٣- الحلق^(٩)، و٤- الطواف، وترتيبها سنة.

فلو حلق أولاً فلا فدية، ويدخل وقت الجميع بانتصاف^(١٠) ليلة النحر، ويستحب تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس، وما بدأ به منها قطع التلبية معه، ويقطعها في العمرة بالطواف، ويبقى وقت الرمي إلى مغرب يوم النحر، والذبح للهدي إلى آخر أيام التشريق^(١١)، والآخرا لا يتوقتان^(١٢)، فمن نفر قبل الطواف ولم يطف لوداع ولا غيره لم يستحب النساء.

(١) قُزَح: المشعر الحرام، وقال ابن الصلاح والنواوي: هو جبل صغير بآخر المزدلفة، وقيل: في وسطها.

(٢) امتثالاً لقوله تعالى: (٣) للاتباع رواه مسلم. (٤) أي: ويحلق أو يقصر. (٥) والصدر والفرض.

(٦) للدعاء لفاعله بالرحمة وتفضيله على التقصير. (٧) ولا يسقط عنه.

(٨) لخبر ابن عمر عند أبي داود بإسناد حسن: «ليس على النساء حلق إنما عليهن التقصير». (٩) أو التقصير.

(١٠) في الشرح: (ويدخل وقتها - إلا الذبح - بانتصاف)، وجاء في (ق): (بابتداء) وهو غير سائغ. (١١) كالأضحية.

(١٢) الحلق والطواف، فتأخيرهما عن يوم النحر مكروه، وتشتد الكراهة بتأخيرهما عن أيام التشريق، وفي خروجه من مكة أشد.

فرع: للحجّ تحللان، فيحصلُ الأوّلُ باثنين من ثلاثة: الرمي، والحلق، والطواف؛ فإن بقي السعي فهو كالجزء منه^(١)، ويحلُّ به ما سوى الجماع وكذا مقدماته وعقده. ويستحبُّ الطيبُ بينهما، ويحصلُ الثاني بالثالث، ويستحبُّ تأخيرُ الوطءِ عن رمي باقي الأيام، فلو فاتهُ الرمي توقّف التحلُّ على البدل^(٢).

فرع: يحلُّ من العمرة بالطواف والسعي وكذا الحلق، فيفسدُها الجماعُ قبله، ووقتُ الحلق بعد السعي.

فصل: مبيتُ ليالي منى واجبٌ معظمَ الليل فيجبُ بتركه دمٌ، وفي الليلة مدً، والليلتين مدّان، فلو نفرَ مع ذلك^(٣) في الثاني قدم^(٤)، أو في الأول^(٥) قدم^(٦).

ويسقطُ المبيتُ والدمُ عن الرّعاء إن خرجوا قبلَ الغروب^(٧)، وعن أهل السقاية مطلقاً ولو كانت محدثة، ولهؤلاء تأخيرُ الرمي يوماً فقط ويقضونه أولاً، ويعذرُ في المبيت خائفٌ على نفسٍ أو مالٍ أو فوتِ أمرٍ أو ضيعةٍ مريضٍ ومشغولٍ بتدارك الحجّ عن مبيتٍ مزدلفة وكذا من أفاض من عرفة ليطوف.

فصل: [ثم^(٨)] يخطبُ بهم الإمامُ بعدَ ظهرِ النحرِ بمنى خطبةً يعلمُهم فيها حكمَ الطوافِ والرمي والمبيتِ ومن يعذرُ فيه، ثم يخطبُ (بهم) كذلك ثانيَ أيامِ التشريق^(٩)، ويعلمُهم جواز^(١٠) النفرِ ويودّعُهم.

وحصى الرمي سبعون، فإن نفرَ في الثاني قبلَ الغروب سقطَ عنه المبيتُ ورميُ الثالث، وهو إحدى وعشرون حصاةً فيتركها، ولا ينفرُ بها، فلو غربتِ (الشمس) وهو في شغلٍ الارتحالِ فله النفرُ وكذا لو عادَ لحاجةٍ فغربت، بل لو باتَ هذا سقطَ عنه الرمي.

ويدخلُ رمي كلِّ يومٍ من أيام التشريق بزوالِ شمسِهِ ويمتدُّ إلى غروبِها فلا يجوزُ تقديمه^(١١)، والمتروكُ منه وترك^(١٢) رمي يومِ النحرِ يتداركُ أداءً إلى انقضاءها.

والترتيبُ فيه واجبٌ، فإن خالفَ وقعَ عن القضاء، ولا يجوزُ رمي المتداركِ قبلَ

(١) أي: من الطواف. (٢) ولو صوماً. (٣) بتركه مبيت ليلتين. (٤) يلزمه.

(٥) في نسخة: (الليل). (٦) لتركه المبيت بمنى فيها، وفي (ق): (فلو نفر مع ذلك النفر الأول قدم).

(٧) ل: أنه ﷺ رخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت بمنى. رواه الترمذي وقال: حسن صحيح. (٨) في (م): (و).

(٩) للاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح. (١٠) في (م): (يأمرهم بجواز).

(١١) للاتباع، ولأنه شعار هذه الأيام. (١٢) في الشرح: (ولو).

الزوال ولا ليلاً^(١).

فرع: يشترط أن يبدأ بالجمرة الأولى، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، وأن يرمي كلاً بسبع، وإن ترك حصاةً وشكَّ جعلها من الأولى فيرمي بها ويعيد رمي الجمرتين؛ إذ الموالاة لا تجب^(٢)، وصرف النية في الرمي كصرفها في الطواف.

فرع: السنة^(٣) أن يرفع يده بالرمي، وأن يستقبل يوم النحر الجمرة والقبلة على يساره، ويستقبل القبلة في رمي أيام التشريق، وأن يرمي راجلاً في اليومين، وراكباً يوم نفره لينفر عقيبته، وأن يدنو ويدعو ويذكر بعد رمي الجمرة الأولى بقدر^(٤) البقرة وكذا الثانية، لا الثالثة^(٥).

فرع: وإذا ترك رمي يوم النحر وأيام التشريق لزمه دم، وكذا بترك ثلاث حصيات، أو حصاة من غير آخر رمي لبطلان ما بعده حتى يأتي به، وفي (ترك الحصاة والحصاتين منه مدٌّ ومدان).

فرع: وإن أضلَّ حصاتين جعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثالثه وحصل رمي النحر وأحد أيام التشريق.

ولا يجزئ الرمي إلا بالحجر ولو ياقوتاً وحجر حديد لا للؤلؤ والتَّبرين^(٦) والإثمد ونحوه^(٧)، ويجزئ حجر نورة لم يطبخ.

والسنة الرمي بطاهرٍ مثل حصي الخذف ودونه، وفوقه مكروه ويجزئ.

فرع: يشترط قصد الجمرة، ولا يضر كونه فيها، وإصابة المرمى يقيناً لا بقاؤها^(٨) فيه^(٩) بهيأة الرمي باليد لا بالقوس والرجل، ولا بوضع الحجر، وإن رمى فأصاب شيئاً فارتدت إلى المرمى لا بحركة ما أصابه أجزاءه، وكذا لو ردتها الريح أو تدرجت من

(١) قال الشيخ زكريا: وهذان الحكمان تبع فيهما الإسنوي ترجيح «الشرح الصغير»، والأصح فيهما الجواز كما جزم به في الأول الأصل واقتضاه نص الشافعي، وفي الثاني ابن الصباغ في «شامله» وابن الصلاح والنواي في «مناسكهما»، ونص عليه الشافعي، وتعليل المنع بما ذكر ممنوعان في المتدارك، فجملة أيام منى ليلاتها كوقت واحد، وكل يوم لرميه وقت اختيار.

(٢) أي: بين الجمرات، وإنما تسنَّ كما في الطواف. (٣) للرجل فقط. (٤) أي: بزمان تقرأ فيه سورة.

(٥) للاتباع رواء البخاري إلا بقدر البقرة، فرواه من فعل عمر البيهقي. (٦) أي: الذهب والفضة لأنهما لا يسميان

حجراً وللسرف. (٧) كثورة وزرنيخ ومدروجص وأجر وخذف وملح ورصاص مما لا يسمى حجراً.

(٨) أي: الحصاة، وفي الشرح: (بقاؤه) أي: الحجر. (٩) فلو تدرج بعد وقوعه فيه وخرج فلا يضر.

الأرض لا من ظهر بعير ونحوه لإمكان تأثرها به، وأن يرمي الجمرة سبع مرات ولو بتكرير حصاة، فإن رمى حصاتين معاً وترتّباً في الوقوع فواحدة، أو عكس فائتان. فرع: يجوز للعاجز إن يئس من البرء في الوقت أن يستتبع للرمي مَنْ قد رمى وإلا وقع عن نفسه، فيناولهُ الحصى ندباً ويكبرُ إن أمكن، ولا ينعزل نائبه بإغمائه، فيجزئه رميه ولو برئ في الوقت.

فصل: يستحبُّ بعد رمي أيام التشريق أن يأتي المَحْصَبُ^(١) من الظهر ويصلي ويبيت فيه. فصل: طوافُ الوداع واجب وإن نفر من منى جبر^(٢) بالدم، فإن عادَ قبل مسافة القصر وطاف سقط الدم لا بعدها، ولا^(٣) يجب العود^(٤)، ولا يلزم حائضاً طهرت خارج مكة ولو في الحرم، ومن مكث بعده أعاده لا لشراء زادٍ وشد رحلٍ وصلاة جماعة أقيمت، وليس من المناسك، فمن أراد^(٥) الخروج إلى مسافة القصر ودّع.

فرع: ويستحبُّ أن يدعو بعده عند الملتزم بالمأثور، ثم يصلي على النبي ﷺ وينصرف ملتفتاً إلى البيت ما أمكنه، وأن يتضلع من ماء زمزم، ويدخل البيت حافياً ما لم يؤذ أو يتأذ، ويصلي ويدعو في جوانبه، ويكثر الاعتمار، والطواف والصلاة أفضل منه^(٦). ثم يزور قبر النبي ﷺ^(٧).

(١) في هامش (م): ويقال له: الأبطح. (٢) في (ق): (ويجبر). (٣) في الشرح: (لكن لا). (٤) للمشقة. (٥) في (م): (ولو خرج).

(٦) لأن المعروف عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين عدم تكرار العمرة.

تتمة: ويزور بمكة المواضع المشهورة بالفضل وهي ثمانية عشر أو أكثر وهي: مكان ولادته ﷺ، وهي في مكتبة مكة المكرمة) وتجدّها قبيل شارع غزة، وشعب أبي طالب ويدعى بشعب عامر، وشعب علي، ودار الأرقم، وغار ثور، وغار حراء، ويثر ذي طوى، ومسجد عائشة، ودار خديجة وكذا مرقدّها في المعلى وتدعى بالحجون، ودار أبي بكر المسماة بدار الهجرة، ودار الخيزران، ومسجد الراية، ومسجد الجن، ومسجد البيعة، ومسجد أبي قبيس، ومسجد الجعرانة، ومسجد الكعب، ومسجد ذي طوى. ثم أماكن المناسك وهي في منى موضع الجمرات ومسجد الخيف، وبمزدلفة المشعر الحرام، ويعرفه مسجد إبراهيم ومسجد ثمره وجبل الرحمة وقد وقف ﷺ عند الصخرات بجانبه.

(٧) يستحب لداخل المدينة المنورة الإكثار من الصلاة والسلام على رسول الله إذا أبصر أشجارها، وأن يغتسل ويتطيب ويلبس أنظف ثيابه، فإذا دخل المسجد قصد الروضة وصلى تحية المسجد، ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ﷺ ويبعد عنه ويقف مستحضراً الهيبة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا فيصلّي ويسلم على النبي ﷺ من غير رفع صوت، ثم يتأخر صوب يمينه فيسلم على أبي بكر خليفة رسول الله، ثم يسلم على الفاروق عمر رضي الله عنه، ثم يعود إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ويستشفع به إلى ربه، ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء من المسلمين.

وتأكد الزيارة لكل حاج قبل الحج وبعده لا سيما بالمدنية، ويستحب أن يأتي المشاهد فيها وهي تنوف على الثلاثين.

فصل: وأركان الحج ستة: ١- الإحرام، و٢- الوقوف، و٣- الطواف، و٤- السعي، و٥- الحلق، و٦- الترتيب في المعظم.

وهي أركان للعمرة إلا الوقوف، ولا تجبر الأركان بالدم.

والواجبات المجبورة بالدم: ١- ترك الإحرام من الميقات، و٢- الرمي، و٣- كذا المبيت بمزدلفة، و٤- منى، و٥- طواف الوداع. والباقي هيئات لا تجبر.

باب حج الصبي ونحوه

يصح إحرام الصبي المميز بإذن الولي^(١) - وإحرامه عنه^(٢) ولا يستقل^(٣) - : [و] هو الأب^(٤)، ثم الجد، ثم الوصي، أو القيم، لا غيرهم من أم وأخ.

ويُحرّم الولي أو مأذونه عن غير المميز وعن المجنون لا المغمى عليه ولو في غيبتهما حلالاً كان أو محرماً، بأن يقول: أحرمت عنه، أو جعلته محرماً، ويلبي عنه.

فصل: يفعل عنه الولي ما عجز عنه، ويطوف بغير المميز ويركع عنه، فإن أركبه في الطواف فليكن سائقاً أو قائداً، ويشترط أن يحضره المواقف، وإن قدر رمى وإلا استحب^(٥) (للولي) أن يضع الحجر في يده ويأخذها ويرمي عنه بعد رميه عن نفسه.

فصل: الزائد على نفقة الحضر والفدية والكفارة على الولي، وإذا جامع فسد وقضى في الصبا كالبالغ، فإن كان قد بلغ في^(٦) الفاسد قبل الوقوف أجزأه قضاؤه عن حجة^(٧) الإسلام، أو بعده انصرف القضاء إليها^(٨)، وبقي القضاء كما قدمناه^(٩).

فرع^(١٠): وإن خرج بمجنون استقر عليه الفرض نظرت: فإن أفاق وأحرّم وأتى بالأركان مفيقاً أجزأه وسقط عن الولي زيادة النفقة وإلا فلا.

فصل: وإن بلغ فأدرك الوقوف أجزأه عن فرضه، ويعيد السعي بعد الطواف، ولا دم عليه وإن لم يعد إلى الميقات بالغاً، والطواف في العمرة كالوقوف في الحج، والعنق كالبلوغ، ولو أحرّم ذمي من الميقات أو جاوزه مريداً للنسك ثم أسلم وأحرّم ولم يعد لزمه دم^(١١)، ومن طيب أو حلق صبياً لزمته الفدية^(١٢).

(١) لافتقاره إلى المال وهو محجور عليه فيه. (٢) بنفسه أو مأذونه ل: (أن السائب حجّ به أبوه مع النبي ﷺ وهو ابن سبع) رواه مسلم. (٣) الصبي بالإحرام. (٤) في (م): (هو والأب). (٥) قضاء.

(٦) في النسختين: (انصرف إلى حجة). (٧) أيضاً. (٨) أي: كما في فصل العبد المفسد للحج يلزمه القضاء.

(٩) في (ق): (فصل). (١٠) كالمسلم. (١١) ولياً كان أو أجنبياً لإساءته.

بابُ مُحَرَّمَاتِ الإِحْرَامِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ

الأوَّلُ: اللُّبْسُ، فيحْرُمُ سِتْرُ رَأْسِ الرَّجُلِ أَوْ بَعْضِهِ - كَالْبَيَاضِ وَرَاءَ الْأُذُنِ - بِمَا يَعْدُ سَاتِرًا وَلَوْ بِعَصَابَةٍ وَمَرْهَمٍ وَطِينٍ سَاتِرٍ، لَا بِمَاءٍ^(١) وَخِيطٍ وَهَوْدَجٍ وَإِنْ مَسَّهُ، وَلَا بَوْضَعٍ كَقَهْ وَكَذَا^(٢) كَفُّ غَيْرِهِ، وَمَحْمُولٌ عَلَيْهِ^(٣).

ويحْرُمُ مَا يَحِيطُ بِالْبَدَنِ وَكَذَا بِالْعِضْوِ وَنَحْوِهِ كَخَرِيطَةٍ لَحِيَةٍ^(٤)؛ بِخِيَاطَةِ كَالْقَمِيصِ وَ الْخَفِّ أَوْ نَسِجٍ كَالدَّرْعِ أَوْ عَقْدٍ كَجَبَةِ اللَّبْدِ أَوْ اللَّزْزِقِ، وَتَجِبُ الْفَدْيَةُ إِنْ لَبَسَهُ كَالْعَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْيَدُ فِي الْكَمِّ، لَا إِنْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ أَوْ أَتَزَرَ بِهِمَا، وَلَهُ تَقْلُدُ السِّيفِ وَشُدُّ الْمُنَاطِقَةِ وَعَقْدُ الْإِزَارِ بِتَكَةٍ فِي حُجْزَةٍ^(٥)، لَا إِنْ عَقَدَهُ بِشَرَجٍ^(٦) فِي عُرَى أَوْ شَقَّهُ وَلَفَّ كُلَّ نَصْفٍ عَلَى سَاقٍ وَعَقَدَهُ، أَوْ عَقَدَ طَرَفِي رِذَائِهِ أَوْ خَلَّهْمَا بِخِلَالٍ، وَلَهُ أَنْ يَشُدَّ طَرَفَ إِزَارِهِ فِي طَرَفِ رِذَائِهِ، وَلِلْمَرْأَةِ سِتْرٌ مَا سِوَى الْوَجْهِ بِمَخِيطٍ وَغَيْرِهِ، لَا (الْكَفَيْنِ بِقُفَّازَيْنِ)^(٧)، وَيَجُوزُ لَفُّ يَدَيْهَا بِغَيْرِهِمَا، وَيَعْفَى عَمَّا تَسْتُرُهُ مِنَ الْوَجْهِ احْتِيَاطًا لِلرَّأْسِ، وَلَهَا أَنْ تَسْدَلَ ثَوْبًا مُتَجَافِيًا وَإِنْ أَصَابَهُ بِلَا اخْتِيَارٍ (مِنْهَا) فَرَفَعَتْهُ فَوْرًا فَلَا فَدْيَةَ وَإِلَّا وَجِبَتْ، وَلِلْخَنَثَى سِتْرٌ أَحَدُهُمَا فَقَطْ^(٨).

فِرْعَ: مَنْ لَبَسَ لِحَاجَةً حَرًّا أَوْ بَرْدًا أَوْ مَدَاوِةً جَازَ وَفَدَى، وَلَهُ لَبْسٌ مُكَعَّبٌ وَكَذَا خُفٌّ إِنْ قَطَعَ أَصْفَلُ كَعْبِهِ، وَكَذَا سَرَاوِيلٌ لِعَاجِزٍ عَنْ تَحْصِيلِ نَعْلَيْنِ^(٩) وَإِزَارٍ^(١٠) وَلَوْ لَمْ يَجِدْ رِءَاءَ لَمْ يُجْزِ لَبْسُ الْقَمِيصِ، وَلَوْ عَدِمَ الْإِزَارَ فَبِيعَ^(١١) مِنْهُ نَسِيئَةً، أَوْ وَهَبَ لَهُ لَمْ يُلْزَمْهُ قَبُولُهُ^(١٢)، أَوْ أُعِيرَ لَزَمَهُ.

الثَّانِي: التَّطْيِيبُ، فَيَجِبُ الْفَدْيَةُ بِالتَّطْيِيبِ فِي بَدْنِهِ أَوْ مَلْبُوسِهِ قَصْدًا بِمَا تَقْصُدُ مِنْهُ رَائِحَتُهُ كَالْمَسكِ وَالْعُودِ وَالْوَرْدِ وَكَذَا دُهْنُهُ وَالْوَرْسُ، لَا مَا يَقْصُدُ بِهِ الْأَكْلُ أَوْ التَّدَاوِي كَالْتَفَاحِ وَالْأُتْرُجِّ وَالْقُرْنَفْلِ وَالدَّارَصِينِيِّ وَالسَّنْبِلِ وَسَائِرِ الْأَبَارِيرِ الطَّيِّبَةِ وَلَا بِمَا يَنْبَتُ بِنَفْسِهِ كَالشَّيْحِ وَالْقَيْصُومِ وَلَا بِالْعَصْفَرِ وَالْحَنَاءِ وَتَجِبُ (الْفَدْيَةُ) فِي النَّرْجَسِ وَالرِّيحَانِ الْفَارَسِيِّ وَالْبَنْفَسَجِ وَالْبَانِ.

(١) كَمَنْ غَطَسَ تَحْتَهُ. (٢) فِي (ق): (وَلَا). (٣) كَقَهْ. (٤) لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْقَفَّازِ سِوَاءِ أَكَانَ الْحِيطَ.

(٥) أَي: مَقْعَدُهُ لِحَاجَةِ إِحْكَامِهِ. (٦) نَحْوُ إِزْرَارٍ. (٧) فِي النِّسَخَتَيْنِ: (لَا الْقَفَّازَيْنِ).

(٨) أَي: الْوَجْهَ أَوْ الرَّأْسَ. (٩) فِي الْأَوَّلَيْنِ. (١٠) فِي الثَّالِثَةِ. (١١) فِي الشَّرْحِ: (نَبِيعَ).

(١٢) فِي (م): (الْقَبُولَ).

فرع : دهنُ البانِ ودهنُ الوردِ والبنفسجِ طيبٌ، لا دهنٌ تروح سمسمةُ بهما، وفي دهنِ الأترجِ تردُّدٌ.

فرع : وإن استهلكَ الطيبُ في المخالطِ أو استعملهُ في دواءٍ جازَ استعمالُهُ وأكلُهُ، وإن بقي الريحُ فيما استهلكَ ظاهراً أو خفياً يظهرُ برشِّ الماءِ فدى^(١) وكذا الطعمُ لا اللُّونُ.

فرع : إنما يؤثرُ مباشرتهُ صالحاً للاستعمالِ المعتادِ، فإذا مسَّ طيباً يابساً فعَبِقَ به ريحُهُ^(٢) لا عينُهُ أو حملَ العودَ أو أكلَهُ لم يضرَّ، وإن تجمَّرَ به أو حملَ المسكَ ونحوَهُ في ثوبٍ أو حملتهُ المرأةُ في جيبها أو حشَوْ حليها وجبتِ الفديةُ، وكذا لو استعطَ به أو احتقنَ لا إن عبَقَ به بالجلوسِ عندَ عطارٍ ومتجمِّرٍ.

ويكرهُ إن قصدَ^(٣) الشَّمَّ والتطيبَ بالوردِ أنْ يشُمَّهُ^(٤) وبمائِهِ أنْ يمَسَّهُ كالعادةِ، وإن حملَ مسكاً ونحوَهُ في خرقةٍ مشدودةٍ أو فارةٍ^(٥) غيرِ مشقوقةٍ لم يضرَّ^(٦)، أو مشقوقةٍ فدى^(٧)، وإن جلسَ على مكانٍ مطيبٍ أو داسَ طيباً بنعلِهِ فدى؛ [[لا إن فرشَ عليه ثوباً، وإن كان رقيقاً كُرِهَ.

فرع : ولا فدية على الناسي والمكره والجاهلِ بالتحريمِ أو بكونهِ طيباً أو رطباً لا لوجوبِ^(٨) الفديةِ فقط، فإن علمَ وأخرَ إزالتهُ فدى وأثمَ.

الثالثُ: الدهنُ، فيحرَّمُ في شعرِ الرأسِ واللحيةِ بالسمنِ والزُّبْدِ والمعتَصِرِ من الحبوبِ ولو كانَ حليفاً لا أقرعَ وأمرَدَ، وله دهنٌ بدنِهِ وسائرِ شعرِهِ وأكلُهُ وجعلُهُ في شجَّةٍ في رأسِهِ.

فرع : للمحرمِ غسلُ رأسِهِ بالسدرِ من غيرِ نتفِ شعرِهِ والاحتِحالِ لا بمطيبٍ^(٩) والأولى تركُهُما، وله خضْبُ لحيتهِ بالحناءِ والاحتِجامُ ما لم يقطعَ (بهما) شعراً، وإنشادُ الشعرِ المباحِ، وله النظرُ في المرأةِ.

الرابعُ: الخلقُ والقلمُ، فيحرَّمُ وإن قلَّ، ويجبُ ولو على ناسٍ وجاهلٍ بإزالةِ ثلاثِ شعراتٍ دُفْعَةً من الرأسِ وغيرِهِ وثلاثةِ أظفارٍ لا معَ الجلدِ أو العضوِ دمٌ^(١٠)، وفي الواحدِ^(١١)

(١) لأن الغرض الأعظم من الطيب الريحُ. (١) في (م) : (رائحته). (٣) في (ق) : (يقصد).

(٤) بأن يصله إلى أنفه. (٥) أي : نافعة المسك، وفي (م) : (قارورة). (٦) لوجود الحائل.

(٧) لأنه يعدُّ تطيباً. (٨) في (ق) : (بوجوب). (٩) في (م) : (بطيب).

(١٠) للآية وكسائر المتلفات. (١١) في (م) : (الواحدة).

منها أو بعضه مدّ، وفي الاثنين مدّان، ولو شك هل سلّه المشط أو نتفه فلا فدية.

فرع: وإن حلق لأذى قملٍ أو جراحةٍ جازَ وفدى، فإن أزال ما نبت^(١) منه في عينه أو قدر ما يغطيها من شعر رأسه وحاجبه إن كان أو انكسر ظفره فقطع المؤذي فقط فلا فدية.

فرع: يأنثم الحالق والفدية على المحلوق ولو بلا إذن إن أطاق الامتناع منه، أو من نارٍ أحرقت^(٢)، وإلا فعلى الحالق^(٣)، وللمحلوق مطالبته بها، فلو أخرجها المحلوق بلا إذن لم تسقط، وللمحرم حلق شعر الحلال، فإن أمر حلالاً حلالاً بحلقٍ محرمٍ نائمٍ فالفدية على الأمر إن جهل الحالق وإلا لزمته.

الخامس: الجماع، ولو لبهيمه مفسدٌ للحجّ قبل التحللين لا بينهما وللعمرة قبل الفراغ، ويجب المضي في فاسدهما والكفارة؛ وهي بدنة. وإذا جامع بين التحللين أو بعد الإفساد لزمه شاة.

فرع: يجب على المفسد القضاء وإن كان تطوعاً ويقع (القضاء) مثله^(٤)، وليكن من حيث أحرم أو من الميقات وإن جاوزة حلالاً ولو غير مسيء^(٥)، ولا يتعين الزمان^(٦). فإن أفسد القضاء وجبت الكفارة وقضاء واحد، ويتصور القضاء عام الإفساد: بأن [يُحصَر ثم] يتحلل للإحصار ثم يطلق^(٧) والوقت باقٍ^(٨).

فرع: لا يفسد حج (المرأة) المكروهة والنائمة وإن طاوَعته فسد، والكفارة عليه دونها، ولو قضت الزوجة^(٩) لزمه زيادة نفقة السفر^(١٠).

ويستحب افتراقهما^(١١) من حين الإحرام، وفي ذلك المكان أكد.

فرع: ويجب القضاء على الفور، وكذا كل كفارة وجبت بعدوان.

فرع: وإن أفسد مفرد فتمتع في القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه، وإن أفسد القارن لزمه بدنة^(١٢) مع دمه^(١٣) ودم آخر للقارن^(١٤) في القضاء ولو أفرد^(١٥)، وإذا فات القارن

(١) في (م): (نبت). (٢) لتفريطه فيما عليه حفظه. (٣) ولو حلالاً الفدية. (٤) أي: مثل الفاسد.

(٥) فيما إذا لم يرد النسك. (٦) بأن يحرم بالقضاء في الزمن الذي أحرم منه بالأداء بل له التأخير عنه.

(٧) من الإحصار، أو يتحلل لمرض شرط التحلل به، وفي هامش (م): أو لكونه عمرة. (٨) فيشتغل بالقضاء.

(٩) حجها بأن خرجت لقضائه. (١٠) لأنها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة، ولو غضبت لزمته الإنابة عنها من ماله.

(١١) إذا خرجا معاً. (١٢) لانغمار العمرة في الحج. (١٣) أي: دم القارن الذي أفسده لأنه لزم بالشروع؛ فلا يسقط

بالإفساد. (١٤) الذي التزمه بالإفساد. (١٥) لأنه متبرع بالإنفراد.

الحجُّ فالعمرةُ فائتةٌ^(١) لكن يجزئُهُ دمانٌ للفواتِ والقرانِ ، وفي القضاءِ ثالثٌ^(٢) .

فرع : إذا جامعَ جاهلاً أو ناسياً أو مجنوناً أو مكرهاً لم يفسدَ حجُّه ولا دمٌ .

فرع : لو أحرَمَ مجامعاً لم ينعقدُ .

فصل : وإن ارتدَّ فسدَ إحرامُهُ كصومِهِ ولا كفَّارَةً ، ولا يمضي فيه ولو أسلمَ .

السادسُ : مقدماتُ الجماعِ ، فتحرمُ قبلَ التحللينِ وبينهما حتى اللَّمسُ بشهوةٍ لا

بغيرِها ، ويجبُ به دمٌ ، ويسقطُ^(٣) لو جامعَ^(٤) .

ولو استمنى لزمه^(٥) ، ونكاحُ المُحرَّم وإنكاحُهُ لا ينعقدُ^(٦) ، وليتركِ الخطبةَ ندباً .

السابعُ : الاصطيادُ ، فيحرمُ التعرُّضُ لكلِّ بريٍّ وحشيٍّ مأكولٍ أو ما هو أحدُ

أصلِهِ ، ويجبُ به الجزاءُ معَ الغرمِ إن كانَ مملوكاً ، فإن شكَّ استحبَّ^(٧) ، ويضُّه ولبنُهُ

مضمون بالقيمة لا المذرة إلا مِنَ النعم ، وإن كسرَها عن فرخٍ حيٍّ فماتَ فمئلهُ من

النَّعم ، وإن نفَرَ صيداً [عن بيضِهِ] أو أحضنه دجاجةً وفسدَ ضمنه ، وإن تفرَّخَ فهو من

ضمانِهِ حتى يمتنعَ بطيرانِهِ .

فرع : لا يحرمُ الإنسيُّ وإن توحَّشَ وما أحدُ أبويه صيدٌ فحكمُهُ في الجزاءِ حكمُهُ^(٨) .

وصيدُ البحرِ حلالٌ إلا ما عاشَ منه في البرِّ كطيْرِهِ^(٩) ، والمحرَّم في التعرُّضِ لغيرِ

الصيدِ مِنَ الحيواناتِ كالحلالِ ، إلا لقملِ شعرِ الرأسِ واللَّحْيَةِ خاصَّةً فيكرهُ^(١٠) ، ويُفدي

الواحدةَ بلقمةٍ استحباباً ، [وللصَّئبانِ^(١١) حكمُ القملِ] .

فصل : للتسبيبِ^(١٢) حكمُ المباشرةِ ، فمن نصبَ شبكةً وهو محرَّم أو في الحرمِ ضمنَ

ما وقعَ فيها إلا إن نصبها ثُمَّ أحرَمَ ، وإن أرسلَ كلباً أو حلَّ رباطَهُ والصيدُ حاضرٌ أو

غائبٌ [فحضر] فقتله ضمنَ كحلالٍ في الحرمِ ، وكذا لو انحلَّ (رباطُهُ) بتقصيره .

ويكرهُ للمحرَّم حملُ البازي ونحوهِ ، فإن حملَهُ فانفلتَ فلا ضمانَ ، وإن نفَرَ منه

صيدٌ فهو من ضمانِهِ حتى يسكنَ ، لا إن هلكَ بأفةٍ سماويَّةٍ ، وإن حفرَ المحرَّم بئراً أو

(١) تبعاً له . (٢) وإن أفردَهُ كظهيرِهِ في الإفساد . (٣) عنه الدم . (٤) لاندراج الشاة في البدنة ، كما يندرج الحدث في

الجنابة . (٥) دم لو خرج المنى . (٦) أخبر عثمان عند مسلم (١٤٠٩) : « لا ينكح المحرَّم ولا يُنكح ولا يخطب » .

(٧) الجزاء . (٨) أي : حكم الصيد . (٩) فإنه يحرم .

(١٠) التعرض له لئلا يتنفث الشعر ، ولا يلزم بقتله شيء . (١١) يبيض القمل . (١٢) في (ق) : (للسبب) .

حلالٌ في الحرمِ فأهلكْتُ صيداً نظرتَ فإنْ حفرَهَا عدواناً ضَمِنَ، وإلا فكالْمَحْفُورِ] في الحرمِ فقط^(١).

فرع: دلَّ على صيدٍ ليسَ في يدهِ لم يضمن^(٢)، أو فيها والقاتلُ حلالٌ ضمنَ المحرم^(٣)، ولا يرجعُ على القاتلِ^(٤)، [ويأثمُ حلالٌ دلَّ محرماً]، ولو أمسكـه [محرماً فقتلهُ مُحَرَّمٌ آخَرُ ضمنَ القاتلُ الكلَّ، ولو رماهُ قبلَ إحرامِهِ فأصابَهُ بعدهُ أو عكسَ ضمنَ.

فصل: ويضمنُ الصيدُ باليدِ أو بالرُمي^(٥) فيها^(٦)، فيضمنُ صيداً زلقَ بيولَ مركوبِهِ لا بانفلاتٍ بعيرِهِ، وإذا أحرَمَ زالَ ملكُهُ عن الصيدِ ولزمَهُ إرسالُهُ ولو تحلَّلَ^(٧)، و^(٨): لا غرمَ لَهُ إذا قتلَ، ومَن اصطادهُ ملكَهُ^(٩)، ويضمنُهُ إن ماتَ ولو لم يتمكَّنْ من إرسالِهِ، ولا يجبُ إرسالُهُ قبلَ الإحرامِ.

فرع: وإذا اشتراهُ لم يملكهُ^(١٠) وإن قبضَهُ بشراءٍ أو عاريةٍ أو ودیعةٍ لا هبةٍ وأرسلَهُ ضمنَ قيمتهُ للمالكِ، وإن ردَّه سقطتِ القيمةُ إلا الجزاءُ ما لم يرسلْ.

فرع: ويملكهُ بالإرثِ والردِّ بالعيبِ ويجبُ إرسالُهُ، فلو باعَهُ صحَّ وضمنَ الجزاءَ ما لم يرسلْ، ولو أحرَمَ بائعُ الصيدِ ثمَّ أفلسَ المشتري لم يرجعْ فيه، وإذا أخذهُ من سُبُعٍ (أو نحوه) ليدأويَهُ فماتَ (في يدهِ) لم يضمنْ.

فرع: وإن قتلَ الصيدَ لدفعِهِ عَنْ نَفْسِهِ لم يضمنْ، أو لدفعِ راكمِهِ^(١١) ضمنَ ورجع^(١٢) عليه، ويضمنُهُ محرَّمٌ نسيَ، لا إن جُنَّ.

فرع: وإن اضطرَّ وأكلَ الصيدَ ضمنَ، وكذا لو أكرهَ على قتلهِ، ويرجعُ على المكرِهِ. فرع: وإذا عمَّ الجرادُ المسالكَ فوطئهُ أو باضَ صيدٌ في فراشه فنتحاهُ ففسدَ لم يضمنْ. فرع: وإذا ذبحَ [الـ]محرَّمُ صيداً أو حلالاً صيدَ الحرمِ صارَ ميتةً^(١٣)، وعليه الجزاءُ^(١٤) وقيمتُهُ لمالكِهِ، وإن كسرَ بيضاً^(١٥) أو قتلَ جراداً لم يحرمَ على غيره^(١٦).

(١) يضمن به. (٢) ويأثم لإعاقته على معصيته. (٣) كالمودع إذا دلَّ سارقاً على الوديعة.

(٤) لأنه غير مضمون في حقه. (٥) في (م): (بالذي). (٦) كمركوب.

(٧) حيث لا يرتفع اللزوم بالتعدي. (٨) إذا زال ملكه. (٩) في هامش (م): ولو قبل إرساله.

(١٠) لزوال ملكه بالإحرام. (١١) راكمه: الصائل عليه. (١٢) بما غرمه.

(١٣) فيحرم عليه وعلى غيره؛ لأنه ممنوع من ذبحه لمعنى فيه. (١٤) لله تعالى.

(١٥) لصيد. (١٦) وحرم عليه تغليظاً عليه.

فصل : جزاء المثلي^(١) مثله من النعم، ويتخير بين أن يذبحه لمساكين الحرم أو يعطيهم بقيمته في مكة طعاماً، أو يصوم عن كل مد يوماً حيث كان، وعن منكسر^(٢) أيضاً، ولا يجزئه إعطاؤهم قبل الذبح ولا دراهم، وغير المثلي كذلك، إلا أن^(٣)هـ يضمنه بقيمة موضع الإتلاف، والمثلي بقيمته بمكة، وفيهما يعتبر الطعام بسعر مكة.

فرع : والمثل تقريب، ففي الضبع كبش، والنعامة بدنة لا بقرة ولا شاة، وفي الأيل^(٤) وحمار الوحش وبقرة^(٥)، بقرة، والظبي عنز، والثعلب شاة، والأرنب عناق، واليربوع والوبر جفرة^(٦)، والضب وأم حنين^(٧) جدي.

ويحكم فيما لا نص فيه عدلان فقيهان ولو قتلاه لكن بلا عدوان^(٨)، ولو اختلف تمثيل العدول تخير، ويقدم قول مثبتي المثل، وأما الطيور ففي واحد الحمام - وهو ما عب وهدر - شاة، وفي غيره القيمة، ويفدي الكبير والصغير^(٩) والصحيح والمريض بمثله ولو أعور يمين^(١٠) يسار، ويجزئ الذكر عن الأنثى وعكسه، والذكر أفضل، وفي الحامل حامل^(١١) ولا تذبح (الحامل^(١٢)) بل تقوم، فإن ألفت جنيناً ميتاً وماتت فكقتل الحامل، وإن عاشت ضمن نقصها، أو^(١٣) حياً وماتا ضمنهما أو مات دونها ضمنه ونقصها.

فرع : وإذا جرح ظيباً فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة، فإن برئ (من جرحه) فالأرش بالنسبة إليه كالآدمي، وفي غير المثلي أرشه، ولو أزمَن صيداً لزمه جزاؤه، فإن قتله محرم آخر أو هو بعد الاندمال فعليه جزاؤه زمناً، ولو أزال أحد امتناعي^(١٤) النعامة ونحوها اعتبر النقص.

فرع : وإذا جرحه فغاب ثم^(١٥) وجدته ميتاً وشك لم يجب عليه غير الأرش، ويلزم الجماعة والقارن جزاء واحد وإن كان حرمياً^(١٦)، وشريك الحلال يلزمه النصف^(١٧).

فرع : وله أكل ما لم يُصد له إن لم يدل ولم يُعن عليه، وإن فعل حرم أكله ولا جزاء.

(١) في (ق) : (الصيد). (٢) من الأمداد يوماً إذ لا يمكن تبعض الصوم. (٣) الأيل : ذكر الوعل.

(٤) في (م) زيادة : (والوعل). (٥) الجفرة : أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر. (٦) أم حنين : الحرياء.

(٧) كخطأ واضطرار إليه فإنهما يحكمان بالمثل. (٨) في (م) : (الكبيرة والصغيرة). (٩) في (م) : (يميناً).

(١٠) لأن للحمل فضيلة مقصودة لا تهمل. (١١) لنقص لحمها. (١٢) أي : ألقته.

(١٣) أي : قوة العدو والطيوان. (١٤) في (ق) : (و). (١٥) النسبة للحرم حرمي بكسر الحاء

على غير قياس، وإذا نسبوا على لفظه فيقال : ثوب حرمي. (١٦) من الجزاء.

فصل: وللحلال ولو كافراً حُكِمَ المحرم في صيدِ الحرم، ولمالكِ صيدِ الحلِّ ذبحُهُ والتصرفُ فيه في الحرم، وإن أُرسلَ (الحلال) كلباً أو رمى من الحلِّ صيداً في الحرم [هو] أو بعض قوائمه^(١) أو عكسه ضمنه، وكذا لو كانا في الحلِّ ومَرَّ السهمُ لا الكلبُ في الحرم إن لم يتعين^(٢) طريقاً^(٣). ولو دخلَ الصيدُ الحرمَ فقتله السهمُ فيه ضمنه لا الكلبُ^(٤) إلا إن عدمَ الصيدُ مَفْراً غيرَ الحرم، ولا يَأْتُمُ الجاهلُ [بذلك].

فرع: قتلُ في الحلِّ حمامةً ولها في الحرمِ فرخٌ ضمنه، أو عكسه ضمنهما، ولو نَفَرَ محرمٌ صيداً أو نَفَرَهُ حلالٌ في الحرمِ فهلكَ بسببه ضمنه، لا إن أَتلفَهُ محرمٌ أو حلالٌ في الحرم.

فصل: يحرمُ قطعُ شجرِ الحرمِ الرطبِ غيرِ المؤذي حتّى ما يستتبتُ (منه)، ولا يحرمُ اليابسُ ولا ذو الشوكِ، وإن غُرستُ (شجرة) حَرَمِيَّة في الحلِّ أو حَلِيَّة في الحرم لم تنتقلِ الحرمةُ عنها ولا إليها، ولا تضمنُ الحرَمِيَّةُ إن نبتتْ بلْ يجبُ ردُّها إليه، ومَنْ قَلَعَهَا ضمنها ولا يضمنُ غصناً في الحرمِ أصلُهُ في الحلِّ، ويضمنُ صيداً فوقه، وحكمُ عكسه عكسُ حكمِهِ، وتحرمُ شجرةُ أصلها في الحلِّ والحرمِ ولا ضمانَ بقطعِ الأغصانِ المؤذية في الطريق.

فرع: أخذُ غصناً فأخلفَ مثله في سنتِهِ بأن كانَ لطيفاً فلا ضمانَ، وإلا وجَبَ، ثُمَّ إذا أخلفَ لم يسقطُ^(٥)، ويجوزُ أخذُ أوراقها بلا خطبٍ كيلا يضرَّ بها.

فرع: في الشجرةِ الكبيرة بقرةٌ تخيراً وتعديلاً كالصيدِ، وفي الصغيرة ما لم تنقُصْ عن سُبُعها شاةٌ فإن نقصتْ فالقيمةُ، ويحرمُ قطعُ حشيشِهِ الأخضرِ، وقلعُ يابسِهِ، فلو أخلفَ ما قطعَهُ فلا ضمانَ، ويجوزُ رعيُهُ وكذا قطعُهُ للبهائمِ والتداوي، والإذخِرُ مباحٌ.

فرع: نقلُ ترابِ الحرمِ وأحجارِهِ إلى الحلِّ حرامٌ لا ماءٌ زَمْزَمَ، وعكسه مكروهٌ، ويحرمُ أخذُ طيبِ الكعبةِ وستَرِها، فمن أرادَ التبركُ مسحها بطيبِ نفسه ثم يأخذُهُ، ولو فرَّقَ الإمامُ سترَها جازَ بالبيعِ والعطاءِ، ويصرفُها لبيتِ المالِ^(٦).

فصل: ويحرمُ صيدُ المدينةِ وشجرُها ولا ضمانَ فيه، وكذا وَجُ^(٧) الطائفِ.

(١) ولو واحدة. (٢) الحرم. (٣) له لأن له اختياراً، بخلاف السهم. (٤) لأن له اختياراً.

(٥) ضمانه. (٦) في (ق): (وللإمام صرف سترتها في مصارف بيت المال بيعاً وعطاءً).

(٧) هو واد هناك يحرم صيده ونباته، ولا ضمان فيه.

فصل : النقيع حمى لإبل الصدقة، فلو أتلَفَ أحدُ شجره أو حشيشه لا صيده؛ ضمنه بالقيمة لبيت المال.

فصل : المحظورات تنقسم إلى استهلاك كالحلق، واستمتاع كالطيب، وهما أنواع ولا تتداخل إلا إن اتحد النوع والمكان والزمان ولم يتخلل^(١) تكفير، ولم تكن ممّا تقابل بمثل، فإن حلق وقلم أو تطيب ولبس تعددت مطلقاً، لا إن لبس ثوباً مطيباً أو طلى رأسه بطيب؛ لاتحاد الفعل. وإن اختلف مكان الحلقين أو اللبسين أو التطيبين أو زمانهما تعددت^(٢)، وتتعدّد أيضاً بتخلل التكفير، ولا يتداخل الصيد ونحوه وإن اتحد نوعه، والطيب^(٣) كلّهُ نوع وكذا اللباس، وإن نوى بالكفارة بين الحلقين واللبسين الماضي والمستقبل ففي إجرائها وجهان^(٤).

باب موانع إتمام الحجّ، وهي ستة

الأوّل : الإحصار، فإن منعوا من^(٥) الوقوف أو البيت كالمعتمر إلا بقتال أو مالٍ فلهم التحلل ولو منعوا الرجوع أيضاً. ويكره بذل مالٍ [ل]لكفار، والأولى قتالهم عند القدرة، ويلبس الدرع ونحوه ويفدي. والتحلل إن خشي الفوات أولى إلا إن اتسع الوقت.

فصل : ولا يتحلل لمرضى وفقد نفقة وضلال ونحوه إلا إذا شرطه بلا هدي لم يلزمه، وكذا لو أطلق. ولو قال: إن مرضت فأنأ حلالاً فمرض صار حلالاً بالمرض، وإن شرط قلبه بالمرض عمره جاز.

فصل : من تحلل للإحصار ولو مع الشرط لزمه دمٌ فيذبحه^(٦) ناوياً التحلل، ثمّ يحلق فيحصل التحلل بالذبح والحلق مع النية، أو بالنية مع الحلق إن لم يجد دماً ولا طعاماً، فإذا عُدّ الدم فبدله الإطعام، ثمّ الصوم لكلّ مدٍّ يوماً. فيذبح ويفرقّ ويطعم حيث أحصر مع ما لزمه من الدماء^(٧) ولو أمكنه وصول طرف الحرم^(٨)، ويصوم حيث شاء،

(١) بينهما. (٢) لارتكاب محظورات. (٣) في (م): (التطيب).

(٤) بناء على جواز تقديم الكفارة على الحنث المحظور - وهو الأصح - أحدهما: تجزئه.

(٥) في (ق): (عن). (٦) في (ق): (شاة فيذبحها).

(٧) كندر أو بسبب محظور. (٨) فإنه يذبح ويفرق.

ويتوقَّفُ تحلُّله على الإطعام لا الصوم.

الثاني: الحصرُ الخاصُّ، فإذا حبسَ ظلماً أو بدينٍ وهو مُعسرٌ تحلَّلَ وإلا^(١) فلا^(٢)، فإن فاتهُ لم يتحلَّلْ إلا بالعمرة.

الثالث: الرِّقُّ، فإذا أحرَمَ عبده بإذنه لم يحلِّله، ولمشتريه الفسخُ إن جهلَ، أو بغيرِ إذنه فلهُ ولمشتريه تحليله، ولنفسه^(٣) ولو مكاتباً، وكذا لسيِّده^(٤) إن احتاجَ إلى سفرٍ، وإن أذنَ ورجعَ قبلَ إحرامِهِ حلَّله ولو لم يعلم برجوعِهِ. وإن أذنَ له في العمرة فحجَّ حلَّله لا عكسه، وإن أذنَ له في التمتعِ فله الرجوعُ بينهما، فإن قرَنَ لم يحلِّله^(٥)، أو: بالإحرامِ في ذي القعدة فأحرَمَ في شَوَّالٍ حلَّله^(٦) ما لم يدخلْ ذو القعدة، فإن أفسدَهُ لم يلزمَ السيدُ الإذنَ في القضاء. ولو أحرَمَ بإذنه وما لزمه من دمٍ لا يلزمُ السيدُ بل لا يجرُّهُ إذا ذبحَ عنه، وواجبُه الصومُ - وله منعه منه - ولو أذنَ له في الإحرامِ، لا إن وجبَ بتمتعٍ أو قرانٍ (إن أذنَ فيه. وإن ذبحَ عنه السيدُ بعدَ موته جازَ، وإن عتقَ (العبدُ) وقدرَ لزمه الدمُ^(٧)، ومن فيه رِقٌّ كالرقيقِ.

فرع: وتحليلُ السيِّدِ عبده أن يأمرَهُ بالتحلُّلِ فمتى نوى وحلقَ تحلَّلَ، ولا يتوقَّفُ على الصوم، ولو نذرَ الحجَّ بغيرِ إذنِ السيِّدِ انعقدَ وأجزأهُ في الرِّقِّ.

الرابع: الزوجيةُ، فيستحبُّ له أن يحجَّ بامرأته، ويستحبُّ لها أن لا تحرِمَ بغيرِ إذنه، فإن فعلتْ بلا إذنٍ فلهُ تحليلُها كالعبدِ، وعليها أن تتحلَّلَ كالمحصرِ، فإن كرهتْ^(٨) فله وطؤها والإثمُ عليها^(٩)، وتوقَّفَ الإمامُ في جوازِهِ^(١٠).

فرع: له حبسُ المعتدَّةِ ولا يحلُّها إلا إن راجعها، والأمةُ المزوجةُ تستأذنُ (وجوباً) الزوجَ والسيِّدَ.

(١) بأن حبس بحق.

(٢) يجوز له التحلل بل عليه أن يؤدي ويمضي في نسكه.

(٣) أي: يجوز للعبد أن يتحلل عند أمر سيده، ومثله الزوجة.

(٤) أي: المكاتب أن يحلله.

(٥) لأن ما أذن له فيه مساوٍ للقران.

(٦) جوازاً.

(٧) اعتباراً بحالة الأداء.

(٨) فامتنعت.

(٩) لا عليه، كما في الحائض إذا لم تغتسل فإنه يجوز للزوج تغسيلها ووطؤها مع بقاء حدثها.

(١٠) لأن المحرمة محرمة لحقه تعالى.

الخامس: الأبوّة، وليس لأبويه منعه من الفرض. ويسنُّ استئذانُهما، ويمنعانه من التطوُّع، ولهما تحليله.

السادس: الدِّين، وليس لغريمه تحليله، وله منعه [من] الخروج إلا إن كان مُعْسِراً، أو الدِّينُ مؤجَّلاً، فإن كان يحلُّ في غيبته استحبَّ أن يوَكَّلَ مَنْ يَقْضِيهِ.

فصل: لا قضاء على محصرٍ تحلَّل، فإن أحصرَ في قضاءٍ أو نذرٍ فهو [باقٍ] في ذمِّته وكذا حجة الإسلام، أو نذرٍ [إن] استقرت^(١)، وإلا^(٢) فلا حتى يستطيع.

فصل: وإن وجد المحصر طريقاً واستطاع لزمه سلوكه حتى يصل البيت، فإن فاتَه الحجُّ لظوله أو صعوبته تحلَّل بأفعال العمرة ولا قضاء عليه، فإن استويا قضى وإن دام الحصرُ وصابره^(٣) متوقِّعاً زوال الإحصار حتى فات؛ فلا قضاء ويتحلَّل^(٤) بعمرة.

فرع: له التحلُّل بالإحصار قبل الوقوف وبعده، فإن بقي على إحرامه غير متوقِّع زوال الإحصار حتى فاتَه الوقوف؛ لزمه القضاء وتحلَّل بأفعال العمرة إن أمكنه، ولزمه دمٌ للفوات، وإلا تحلَّل بهدي ولزمه دمٌ آخر للفوات، فإن أحصر بعد الوقوف وتحلَّل ثم أطلق فأراد أن يحرم ويبيني لم يجز، فإن لم يتحلَّل حتى فاتَه الرمي والمبيت فعليه الدَّم، فيحصلُ به وبالخلق التحلل الأول، ثم يطوف وتم حجه وعليه دمٌ ثانٍ للمبيت، ولا قضاء بإحصار بعد الوقوف وإن صدَّ عن عرفاتٍ فقط تحلَّل بأفعال العمرة ولا قضاء عليه^(٥).

فصل: من فاتَه الوقوف لزمه التحلل بأفعال العمرة ولا ينقلبُ عمرةً، فلا يعيدُ السعي إن كان قد سعى للقدوم ولا يجزئه عن العمرة^(٦)، ثم إن كان فرضاً فهو باقٍ في ذمِّته أو تطوعاً قضى كالمفسد ولزمه دمٌ للفوات^(٧) وإن كان بنومٍ ونسيانٍ وضلالة^(٨).

(١) كل منهما عليه. (٢) كان أحصر في تطوُّع أو غيره.

(٣) في (م): (و صار). (٤) في (ق): (تحلل).

(٥) لأنه محصر تحلل بعمل عمرة.

(٦) أي: عمرة الإسلام؛ لأن إحرامه انعقد لنسك فلا ينصرف لآخر.

(٧) في (م): (للتفويت).

(٨) للطريق ونحوها.

بابُ الدَّماءِ

حيثُ أطلقنا في المناسكِ الدَّمَ فالمرادُ كدم الأضحية، فتجزئُ البدنةُ عن سبعةِ دماءٍ وإن^(١) اختلفتْ، فلو ذبحها عن دمٍ فالفرضُ سَبْعُهَا فَلَهُ إخراجُهُ وأكلُ الباقي إلا في جزاءِ المِثْلِيِّ^(٢) [بل] لا تجزئُ البدنةُ عن شاتِهِ.

فصل: والدِّماءُ ثمانيةُ أنواعٍ:

أحدها: دُمُ التمتعِ، والقرانِ، وكذا الفواتِ: وهو دُمُ ترتيبٍ^(٣) وتقديرٍ^(٤).

الثاني: جزاءُ الصيدِ والشجرِ: وهو دُمُ تخييرٍ^(٥) وتعديلٍ^(٦).

الثالث: دُمُ الحلقِ والقَلَمِ: وهو دُمُ تخييرٍ وتقديرٍ، فيتخيرُ إمَّا الدم، أو إطعامَ ستَّةِ مساكينَ، كلَّ مسكينٍ نصفَ صاعٍ، أو صومَ ثلاثةِ أيَّامٍ^(٧).

الرابعُ: المنوطُ بتركِ مأمورٍ، كالإحرامِ من الميقاتِ، والرميِ، والمبيتِ: وهو كدمِ التمتعِ.

الخامسُ: دُمُ الاستمتاعِ، كالطيبِ والدَّهْنِ والبُسِ ومقدِّماتِ الجماعِ: وهو دُمُ تخييرٍ وتقديرٍ كالْحَلْقِ^(٨).

السادسُ: دُمُ الجماعِ، وهو دُمُ ترتيبٍ وتعديلٍ، فيجبُ بدنةً، ثم بقرةً، ثم سَبْعُ شياهٍ، فإن عجزَ قومُ البدنةِ دراهمَ، والدراهمَ طعاماً، وتصدقَ به، فإن عجزَ صامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يوماً.

السابعُ: شاةُ الجماعِ، وهي كشاةُ مقدِّماتِهِ.

الثامن: دُمُ الإحصارِ، وهو دُمُ ترتيبٍ وتعديلٍ، فإن عجزَ عَنْ^(٩) الطعامِ صامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يوماً.

فصل: هذه^(١٠) الدِّماءُ لا تختصُّ بوقتٍ وكلِّها تراقُ في النسكِ^(١١)، إلا دمُ الفواتِ فَإِنَّهُ لا يجبُ ولا يجزئُ إلا بعدَ الإحرامِ بالقضاءِ، فإن كَفَرَ بالصومِ صامَ ثلاثةَ أيَّامٍ بعدَ

(١) في (ق): (ولو). (٢) في (ق): (الصيد) و (م): (المثل).

(٣) فيلزمه الذبح ولا يجوز العدول عنه إلى غيره (٤) بما لا يزيد ولا ينقص.

(٥) فيجوز العدول عنه. (٦) فالأمر فيه بالتقويم بحسب القيمة.

(٧) لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شُكْرٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(٨) لا شترارك موجبي الترفه والاستهلاك. (٩) تقديم.

(١٠) في (م): (هذا). (١١) الذي وجبت فيه.

الإحرام بالقضاء، وسبعة إذا رجع، وكلُّ هذه الدِّماء وبذلها تختصُّ بالحرم وكذا الذَّبْحُ^(١)، إلا المحصر كما سبق، فإنَّ عُدَمَ المساكين في الحرم آخره حتى يجدهم؛ كمن نذر على فقراء بلدٍ، ويصوم حيث شاء.

فرع^(٢): أفضل الحرم لذبيحة الحاج منى، والمعتمر المروءة، وكذا الهدى^(٣)، والواجب دفعه إلى ثلاثة^(٤) كالزكاة، والمستوطنون أولى^(٥)، وفي الطعام لا يتعيَّن لكل مدٍّ، فإن ذبح فسرق لم يجزه، وله أن يشتري بدله لحماً ويتصدق به^(٦).
فصل: والأيام المعلومات: عشرُ ذي الحِجَّةِ [الأول]، والمعدودات: أيَّامُ التشريق^(٧).

بابُ الهدْي

يستحبُّ لمن قصدَ مكةَ لنسكٍ^(٨) أن يهدي شيئاً من النعم^(٩)، ولا يجبُ إلا بالنذر، و^(١٠): أن يقلد البدنة والبقرة نعلين [لهما قيمة] ويتصدق بهما، ثم يُشعرها: فيجرح صفحة سنامها اليمنى [بحديدة] مستقبلاً بها القبلة، ويلطخها بالدم لتعرف، فإن قرنَ هديين بجبلٍ أشعر الآخر في الصفحة اليسرى^(١١)، ولا تشعر الغنم^(١٢) بل يقلدها عراً القربِ وآذانها^(١٣) ولا يلزم بذلك ذبحها^(١٤).

فإن عطبَ في الطريق وكان تطوعاً فله التصرف فيه، أو نذراً لزمه ذبحه وإلا ضمنه، ثم يغمسُ تلك النعلَ ويضربُ بها سنامهُ^(١٥)، فإن كان نذراً حلَّ^(١٦) وإن لم يقل: أبحتهُ، ويتوقف التطوعُ على الإباحة ولمن وجدَّه الأكلُ وإن لم يعلم بالإباحة.
وتحرمُ المنذورة على أغنياء القافلة وكذا فقراؤها إن رجي مارةً، ووقته^(١٧) وقت الأضحية، فإن تأخَّرَ وهو واجبٌ قضاءً، وإلا^(١٨) فشاة لحم.

(١) خبر جابر عند مسلم وأبي داود: «منى وفجاج مكة كلها منحر». بالفاظ متقاربة. (١) في (م): (فصل).

(٣) مثلها؛ لأنهما محلُّ تحللها. (٤) فأكثر من مساكين الحرم. (٥) إذا لم تكن حاجة الغرباء أشدَّ.

(٦) لأن الذبيح قد وجد. (٧) رواهما البيهقي بإسناد حسن أو صحيح عن ابن عباس. (٨) في هامش (م): أو غيره.

(٩) يسوقه من بلده، كما في هامش (م). (١٠) أي: يستحب. (١١) خبر عائشة المتفق عليه: (قلت قلائد بدن النبي ﷺ بيدي، ثم أشعرها وقلدتها وبعث بها إلى البيت، وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالاً). (١٢) لضعفها.

(١٣) وكذا خيوط مفتولة؛ خبر مسلم: (أنه ﷺ أهدى مرة غنماً مقلدة). (١٤) إذ لم تصر هدياً واجباً.

(١٥) ليعلم أنه هدي فيأكل منه؛ خبر أبي قبيصة بذلك، رواه مسلم. (١٦) لمن مرَّ به. (١٧) أي: ذبح الهدى.

(١٨) بأن كان تطوعاً وفات وقته فإن ذبحه.

كتاب الضحايا

وهي سنة مؤكدة ولو بمنى، ويحافظ عليها القادر، وتجب بالنذر، فإن قال: الله عليّ إن اشتريت شاة أن أجعلها أضحية واشترى لزمه أن يجعلها، فإن عيّن فيها لزوم جعلها وجهان^(١). ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية.

فصل: ولها شروط:

الأول: كونها من النعم، ولا^(٢) أقل من جذع الضأن وثني المعز والإبل والبقر، والجذع: ذو سنة^(٣)، والمعز والبقر: ذو سنتين، والإبل: ذو خمس سنين تامة^(٤).

فصل: ولا تجزئ ما بها مرض يوجب الهزال، أو عرج بين ولو حدث تحت السكين، ولا ما بها جرب وإن قل، أو عمى أو عور ولو بقيت الحدة^(٥).

وتجزئ العمشاء والمكويّة وكذا العشواء ومشقوقة الأذن^(٦) إلا إن أبين جزء منها ولو سيرا أو فقدت الأذن خلقاً^(٧)، ولا^(٨) هزيلة ذهب مخرجها ومجنونة قل رعيها^(٩).

ويجزئ الفحل والأنثى وإن كثر نزوانه وولادتها، ولو فقدت الضرع والألية أو الذنب خلقاً أجزاء، لا بقطع ولو لبعض أو بعض لسانها، ولا يضر قطع فلقية^(١٠) يسيرة من عضو كبير، ويجزئ خصي ومجوء^(١١)، ولا يضر عدم القرن وكسر لم يعيب اللحم وغيرها أولى^(١٢)، ولا يمنع ذهاب بعض الأسنان، فلو ذهب الكل منع.

فرع: استكثر القيمة أفضل من العدد بخلاف العتق، واللحم خير من الشحم، وأفضلها البدنة، ثم البقرة، ثم الضأن، ثم المعز، وسبع شياه أفضل من بدنة، والبيضاء أفضل، ثم الصفراء، ثم العفراء، ثم السوداء، والذكر أفضل، فإن كثر نزوانه فضله التي^(١٣) لم تلد.

فصل: الشاة عن واحد، فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز.

(١) أحدهما: لا وهو الأقيس تغلياً لحكم التعيين لأنه أوجبها قبل الملك فيلغو. (٢) أي: يجزئ.

(٣) خبر أحمد وغيره: «ضحوا بالجذع من الضأن». وهو سن بلوغها. (٤) خبر مسلم عن جابر: «لا تذبحوا

إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم، فاذبحوا جذعة من الضأن». (٥) لفوات المقصود. (٦) إذ لا نقص فيها.

(٧) لفوات جزء مأكول. (٨) أي: ولا تجزئ، وفي (م): (أو). (٩) لأنه يورث الهزال.

(١٠) في هامش (م): فلذة. (١١) موجوء: مرضوض عروق البيضتين. (١٢) للاتباع كما في خبر أنس المتفق

عليه قال: (ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده، وسمي وكبر). (١٣) في (م): (الذي).

فرع : تجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة ، ولهم القسمة ، ولو اشترك رجلان في شاتين لم يجز ، وإن ضحى ببدنة فالزائد على السبع تطوع ، ويصرفه إلى أنواع التطوع إن شاء .

الشرط الثاني : الوقت ، وهو من حين يمضي قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين من طلوع شمس يوم النحر إلى آخر أيام التشريق ولو مندورة ، وتقضى ^(١) دون المتطوع بها ، فإن ذبح المتطوع بها ^(٢) فهي صدقة ، ويكره الذبح بالليل مطلقاً .

الشرط الثالث : الذابح ، والأفضل أن يذبح المضحى أو يوكل مسلماً فقيهاً ويحضر ، ويجزئ كتابي ، ويكره صبي وأعمى ، والحائض أولى منهما ، والصبي أولى من الكتابي ، ولا بد من نيّة ولو قبل الذبح ، ولو عين شاة للأضحية أو عن نذر في ذمته لم تجز عن نيّة الذبح ، وإن نوى دون وكيله - ولو عند الدفع إليه - كفى ، ويجوز تفويضها إلى الوكيل المسلم ، ولا أضحية لرقيق ، فإن أذن له وقعت للسيد وعن ^(٣) المكاتب ، ولمن بعضه رقيق أن يضحي بما يملكه ، ولا يضحي أحد ^(٤) عن غيره بلا إذن ولو ميتاً ، نعم : تقع عن المضحى معيّنة ^(٥) بالنذر .

الشرط الرابع : الذبح ولا يحل حيوان مقدور عليه غير السمك والجراد إلا بالتذفيف ^(٦) بقطع جميع الحلقوم والمريء محضاً ^(٧) والحياة مستقرّة ، لا بعظم وظفر ^(٨) ، ولا بقطع بالصاق السكين باللحين ، فإن لم يقطعهما أو اختطف رأس عصفور ببندقة أو بقي منهما يسير فميتة ، ويعصي بالذبح من القفا والصفحة وإدخال السكين في الأذن ، فإن وصل المذبح والحياة مستقرّة فقطع حل وإن لم يقطع جلدتهما ^(٩) ، ولا يضر عدم استقرار الحياة بعد الشروع في قطعهما بخلاف ما لو تأنى في الذبح فلم يتمه حتى ذهب استقرارها ، وإن ذبحها وأخرج آخر حشوتها معاً لم يحل ^(١٠) ، والحلقوم : مجرى النفس . والمريء : مجرى الطعام . والودجان : عرقان بعدهما يستحب قطعهما . فإن جرح الحيوان أو سقط عليه سقف ^(١١) وبقيت فيه حياة مستقرّة ولو بشدة الحركة فذبحه حل ^(١٢) وإلا فلا ، ولو شككنا في استقرارها حرم ، فإن لم يصبه شيء بل مرض أو جاع فذبحه

(١) المندورة وجوباً ولو فوات الوقت . (٢) بعد الوقت . (٣) في (ق) : (على) . (٤) في (م) : (آخر) :

(٥) مرفوع بالفاعلية ويجوز النصب بالحالية . (٦) ذف : أسرع . (٧) خالصاً .

(٨) لخبر رافع المتفق عليه : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر . . . » .

(٩) أي : الحلقوم والمريء ، كما لو قطع يد حيوان ثم ذبحه . (١٠) لأن التذفيف لم يتمحض بقطع الحلقوم والمريء .

(١١) في الشرح : (سيف) . (١٢) وإن تيقن هلاكه بعد ساعة .

آخِرَ رَمَقٍ حَلٍّ^(١).

فصل: يسنُّ تحديدُ الشفرة^(٢)، والذَّبُّ بقوة، وكذا الاستقبالُ وبمذبحها، والاستقبالُ في الأضحية والهدي أكد، والتسميةُ والصلاةُ على النبي ﷺ عند الذبح وإرسالِ السهم والجارحة ولو عند الإصابة (والعض)^(٣)، وتركهما^(٤) تعمدًا مكروهًا.

ولا يجوزُ أن يقولَ الذابحُ: باسمِ محمدٍ، ولا باسمِ الله واسمِ محمدٍ للتشريك، فإن قصدَ التبركَّ فينبغي أن لا يحرمَ، كقوله: باسمِ الله ومحمدٍ رسولِ الله - برفعِ محمدٍ - ولا تحلُّ ذبيحةٌ كتابيٍّ للمسيحِ و(لا) مسلمٍ لمحمدٍ أو للكعبة، فإن ذبحَ للكعبة أو للرسولِ تعظيمًا لكونها بيتَ الله أو لكونهم رسلُ الله جاز. وتحرمُ الذبيحةُ تقريبًا إلى السلطان، فإن قصدَ الاستبشارَ بقدومه فلا بأس، أو ليرضي^(٥) غضبانًا جاز، كالذبح للولادة، فإن ذبح للجنِّ حرمٌ إلا إن قصدَ التقربَ إلى الله تعالى ليكفيه شرَّهم.

ويستحبُّ في الإبلِ وما طالَ عنقه النحرُ في اللَّبَةِ بقطعِ الحلقومِ والمريءِ، والبعيرُ قائمًا على ثلاثٍ معقولاً وإلا فباركاً، ويذبحُ البقرُ والغنمُ مضجعةً على الأيسرِ مشدودةً القوائمِ لا الرجلِ اليمنى، فإن نحرها أو ذبحَ الإبلِ حلٌّ^(٦) ولم يكره.

ويستحبُّ أن لا يزيدَ على قطعِهما^(٧)، وأن لا يبينَ رأسها، ولا يسلخها ولا ينقلها ولا يمسكها عن الاضطرابِ حتى تبرد^(٨)، وتساقَ وتضجعَ برفقٍ بعد أن تسقى، ولا تحدُّ الشفرة ولا يذبحَ غيرها قبلَها، ويكبرُ قبلَ التسميةِ وبعدها عند الذبح ثلاثاً، ثم يقول: والله الحمد، [ويقول]: اللهم منك وإليك، فتقبلُ مني.

فصل: [فإن] قال: جعلتُ هذه أضحيةً أو هدياً أو على أن أضحيَ بها أو أهديها أو أتصدقَ بهذا المال أو الدراهمَ تعيَّنَ ولو لم يقل: لله وزالَ ملكه عنها. وإن نذرَ عتقَ عبدٍ بعينه تعيَّنَ عتقه لكن لا يزولُ ملكه إلا بعتقه، وإذا نوى بغيرِ لفظٍ لم تصرْ أضحيةً وإن ذبحها.

ولو عيَّنَ شاةً أو عبداً عمّا التزم من أضحيةٍ وعتقَ تعيَّنَا لا دراهمَ عيَّنَا عمّا التزم التصديقَ به. ومن أراد التضحيةَ فدخلتُ عشرُ ذي الحجةِ كرهَ له أخذُ شيءٍ من أجزاءِ بدنه

(١) لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه، وفي (ق): (جاز). (٢) الشفرة: السكين.

(٣) أي: التسمية والصلاة، وفي (م): (تركها). (٤) في (م): (الرضى).

(٥) أي: الحلقوم والمريء، وكذا الودجان. وفي نسخة: (قطعها) يعني المذكورات. (٦) في (م): (م). (٧) في (م): (م). (٨) بمفارقة الروح.

وشعره حتى يضحى.

فصل : وأحكامها أنواع :

الأول : الإتلاف ، فالمنذورة المعينة من الأضحية والهدي أمانة في يده ما لم يتمكن من ذبحها ، فإن تمكن منه وتلفت ضمنها ، وتجاوز إعارتها لا إيجارها ، فإن تلفت ضمنها المؤجر وعلى المستأجر أجره المثل وتصرف مصرف الأضحية ، وإن باعها استرد ، وإن تلفت استرد أكثر قيمتها من القبض إلى التلف ، والبائع طريق في الضمان ، ويشترى مثلها ، فإن نقصت وقى من ماله ، فإن اشتراه بالقيمة أو في ذمته بالنية صارت أضحية بنفس الشراء ، وإلا فبجعله إياها ، وإن تلفها أجنبي ضمنها بالقيمة ويشترى بها مثلها ، ثم دونها ، بخلاف المنذور^(١) عتقه فإنه يأخذ قيمته لنفسه ، فإن كانت ثنية من الضأن فنقصت القيمة عن ثمنها أخذ عنها جذعة ، ثم (اشترى) ثنية معز ثم دون سن الأضحية ، [ثم] اشترى سهماً^(٢) ، ثم لحماً ، ثم يتصدق بالدرهم ، وإن أتلّفها المضحي لزمه الأكثر من قيمتها ومثلها ، فإن زادت القيمة اشترى كريمة أو أخذ بالزائد أخرى ، وإن لم يف ترتب الحكم كما سبق فيما إذا أتلّفها أجنبي ، واستحب الشافعي أن يتصدق بالزائد ولا يأكل منه شيئاً ، وفي معناه البدل^(٣).

فإن ذبح المنذورة المعينة قبل الوقت لزمه التصدق بجميع اللحم ولزمه البدل أيضاً ، وإن باعها فذبحها المشتري قبل الوقت أخذ منه^(٤) اللحم وتصدق به والأرض وضم إليه البائع ما يشترى به البدل ، وكذا لو ذبحها أجنبي قبل الوقت لزمه الأرض ، فإن قلنا : يعود اللحم ملكاً اشترى به وبالأرض أضحية . أما المعينة عما في الذمة فمضمونة على النادر ، فإن أتلّف فالغرم له وعليه البدل ، فإذا ذبحها^(٥) أو الهدي فضولي في الوقت وأخذ منه^(٦) اللحم وفرقه وقع الموقع^(٧) ولزمه^(٨) الأرض ، وإن كانت معدة للذبح كالمملوكة ومصرفه مصرف الأصل فإن فرقها الأجنب^(٩) وفات^(١٠) ، فكأيتلافه .

النوع الثاني : التعيب ، فإن حدث في المنذورة من الهدي والأضحية عيب قبل التمكّن من الذبح أجزأته ، فإن ذبحها قبل الوقت تصدق باللحم وبالقيمة دراهم أيضاً ، إذ

(١) أي : العبد . (٢) من أضحية صالحة للشركة كبير . (٣) الزائد الذي يذبحه . (٤) البائع .

(٥) أي : الأضحية المنذورة . (٦) أي : المالك . (٧) لأنه مستحق الصرف . (٨) أي : الفضولي .

(٩) يعني الفضولي . (١٠) فات : أي : تعذر استرداده .

مثلها لا تجزئ أضحية، وإن تعيبت بعد التمكن لم يجزه ويذبحها ويتصدق بلحمها ويذبح بدلها لتقصيره^(١)، فإن أتلفها أو عيها هو ملكها وذبح بدلها، ولو ذبح المنذورة في وقتها ولم يفرق لحمها ففسد لزمه قيمته وتصدق بها دراهم، أما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب ولو في المذبح بطل التعيين (لها) وله بيعها وعليه البدل.

ولو عين أفضل مما التزم فتعيب واشترى مثل ما التزم جاز، ولو قال: جعلت هذه أضحية وهي عوراء أو فصيل أو سخلة لا ظبية ونحوها لزمه ذبحها يوم النحر، وكذا لو التزم عوراء في الذمة ويثاب عليها، ولا تجزئ عن المشروع^(٢) ولو زال النقص، فلو ذبحها قبل يوم النحر تصدق بجميع لحمها وبقيمتها دراهم، وإن عين عما التزم معيياً لم يتعين. نعم: لو نذر ذبحها عما في ذمته لزمه ذبحها يوم النحر ولم تجزه وإن^(٣) زال النقص.

النوع الثالث: ضلال المنذورة، فلا يضمنها إن ضلت، فلو وجدها بعد فوات الوقت ذبحها قضاءً و^(٤) كذا الهدي المعين، وعليه طلبها^(٥) لا^(٦): بمؤنة^(٧)، وإن قصر^(٨) طلبها^(٩) بمؤنة وذبح بدلها^(١٠) قبل خروج الوقت إن علم أنه لا يجدها إلا بعده، ثم يذبحها أيضاً، ومن التقصير تأخير الذبح إلى خروج أيام التشريق لا بعضها، فإن عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غيرها ففي إجزائها تردّد، فلو ضلت المعينة فذبح غيرها أجزأته، فإن وجدها لم يلزمه ذبحها بل يتملكها، فلو وجدها قبل الذبح لم يذبح الثانية.

فرع: لو عين عن كفارته عبداً تعين، فإن تعيب أو مات وجب غيره، ولو أعتق غيره مع سلامته أجزأه.

النوع الرابع: الأكل، فلا يجوز الأكل من دم وجب بالحج ولا من أضحية وهدي وجبا بنذر مجازاة^(١١)، فلو وجبا بمطلق النذر أكل من المعينة^(١٢) كالتطوع دون^(١٣) الملتزم في الذمة^(١٤)، فلو أكل ممّا منع [منه] غرم قيمة اللحم، فإن أكل ما ذبح عن التمتع ونحوه [جميعه] لزمه دم.

(١) ولا استقرار وجوب السليمة عليه. (٢) من الأضحية. (٣) في (م): (ولو). (٤) وصرفها مصرف الأضحية.

(٥) أي: الضالة. (٦) إن كان طلبها. (٧) فلا يجب. (٨) حتى ضلت. (٩) وجوباً ولو.

(١٠) وجوباً. (١١) كمن علّق التزامه بشفاء مريض. (١٢) ابتداءً.

(١٣) المعين ولو بالنية عند الذبح. (١٤) فلا يجوز أكله.

فصل : الأكل من أضحية التطوع وهدية مستحب، ويحرم الإتلاف والبيع وإعطاء الجزار أجره منه، ويجب التصدق بشيء منها يملكه الفقراء^(١) نيتاً، ولا يجوز تملك الأغنياء، ويجوز الإهداء إليهم، ولا تغني الهدية ولا الجلد عن الصدقة واللحم، ويجزئ مسكين واحد، فلو أكلها غرم ما ينطلق عليه الاسم^(٢)، ويأخذ به^(٣) شيقصاً إن أمكن وإلا فالحماً، وله تأخيرُهُ عن الوقت، لا الأكل منه^(٤).

فرع : والأحسن في هدي التطوع وأضحية التصدق بالجميع إلا لقمة أو لقماً يأكلها فإنه سنة^(٥)، ويستحب إذا أكل وأهدى وتصدق أن لا يزيد أكله على الثلث، ولا تنقص صدقته عنه، وهي^(٦) أفضل من الهدية.

فرع : ولا يكره الأدخار، وليكن من ثلث الأكل، وقد كان محرماً ثم أبيح.
النوع الخامس : الانتفاع، فله الانتفاع بها وبجلدها كدلو ونحوه وإعارته لا إجارته وبيعهُ ولا إعطاؤه الجزار أجره والقرن مثله، وله جزٌ صوفٍ (عليها) - إن ترك إلى الذبح أضرَّ بها - والانتفاع به، والتصدق (به) أفضل، وللولد حكم الأم، فإن كانت مندورة ولو معينة عما في الذمة لم يملكه، فإن كان ولد هدي وأعيا فليحملهُ على الأم أو غيرها. ولو ذبح الأضحية في الوقت وتصدق بقدر الواجب من الأم وأكل الولد كله جاز، وله شرب لبنها لو فضل عن ولدها وإلا ضمن نقص الولد، وله ركوبها وتحميلها برفق ويضمن إن تلفت، ولا يجوز ردها^(٧) بالعيب، بل يأخذ الأرض لنفسه.

مسائل منثورة : ولو أكل بعضها فله ثواب التضحية والتصدق بالبعض، ولو أعطى المكاتب منها جاز، ويعصي بتأخير المنذورة عن العام المعين ويقضي، ويستحب الذبح في بيته بمشهد أهله وفي يوم النحر وإن تعددت، ونقلها عن بلد كنقل الزكاة، وتستحب للحاج كغيره وإن أهدى^(٨)، و: أن يضحي الإمام من بيت المال عن المسلمين ببذنة في المصلّى و ينحرها بنفسه، وإن لم يتيسر فشاء، وإن ضحى عنهم من ماله فحيث شاء.

(١) في (ق) : (الفقير). (٢) لأنه الذي يجب التصدق به. (٣) بضمنه. (٤) لأنه بدل الواجب.

(٥) عملاً بظاهر الآية : ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الحج : ٢٨]، وللاتباع. (٦) أي : الصدقة. (٧) على البائع.

(٨) لخبر عائشة المتفق عليه : (أنه ﷺ ضحى في منى عن نسائه بالبقر) مع أنه ﷺ : (نحر في يوم واحد مئة بذنة أهداها) رواه عن علي البخاري (١٧١٨)، ومسلم (١٢١٨) (١٤٧). وهذا من مسارعة ﷺ في الخيرات.

بابُ الْعَقِيقَةِ

ويستحبُّ ذبحُها يومَ سابعِ الولادة، فإنْ ولدَ ليلاً لم يحسبْ، وإنما يجوزُ بعدَ الولادة^(١)، ولا تفوت على الوليِّ حتى يبلغَ^(٢)، فإنْ بلغَ فحسنَ أنْ يعقَّ عن نفسه^(٣).

فصل: وإنما تسنُّ لمنْ عليه النفقةُ لا منْ مالِ الصبيِّ، فإنْ أيسرَ الوليُّ بعدَ مدَّةِ النفاسِ لم يؤمِّرَ بها، وفيما بعدُ السابِعُ تردُّدُ.

فصل: وهي كالأضحية في سائرِ الأحكامِ والنية، لكنْ يستحبُّ طبخُها بحلٍ، ولا يكرهُ الحامضُ، والحملُ للفقراءِ أفضلُ، ولا بأسُ ببناء قومٍ.

ويستحبُّ: أنْ لا يكسرَ عظمتها ما أمكنَ، فإنْ كسره^(٤) لم يكره.

فصل: يستحبُّ أنْ يعقَّ عن الغلامِ بشاتين متساويتين ويجزئُ واحدة^(٥)، والجاريةِ بشاةٍ وعن مَنْ مات بعدَ السابِعِ والتمكَّنَ، وصدرَ النهارِ أولى، وأنْ يقولَ الذابحُ بعدَ التسمية: اللَّهُمَّ لك وإليك عقيقةُ فلانٍ^(٦).

ويكرهُ لطحُ رأسِ الصبيِّ بدمِها، ولا بأسُ بالزَّعفرانِ.

ويستحبُّ أنْ يسميه يومَ السابِعِ، ولا بأسُ بها قبلَه حتى السَّقَطَ، وأنْ يحسنَ اسمَهُ^(٧)، وأفضلُها: عبدُ الله وعبدُ الرحمن^(٨)، وتكرهُ القبيحةُ وما يتطيرُ بنفيه ك: نجيحٍ وبركةٍ فلتغير^(٩).

فصل: يستحبُّ أنْ يحلقَ له يومَ السابِعِ بعدَ الذبحِ^(١٠)، ويتصدَّقَ بوزنِ الشعرِ ذهباً وإلا ففضة^(١١)، وأنْ يؤدَّنَ في أذنيه اليُمْنَى^(١٢) ويقيمَ في اليسرى ويقولُ: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَدُرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(١٣) [آل عمران: ٣٦] وأنْ يحنكَ بتمرٍ يمضغُ وإلا فبحلٍ^(١٤)،

(١) لا قبلها لعدم سببها. (٢) الولد. (٣) تداركاً لما فات. (٤) في (م): (كسرها).

(٥) خبر سلمان بن عامر عند البخاري (٥٤٧١): «مع الغلام عقيقةً، فأهريقوا عنه دماً، وأميطوا عنه الأذى».

(٦) خبر عائشة: (أن النبي ﷺ أمرهم بذلك) رواه عبد الرزاق والبيهقي بإسناد حسن.

(٧) خبر أبي داود بإسناد جيد: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم».

(٨) روى مسلم: «أحبُّ الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن».

(٩) وثبت ذلك في صحاح السنة. (١٠) خبر سمرة عند أحمد وأبي داود والترمذي: «كلُّ غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه

يوم السابع، ويحلقُ، ويسمى». (١١) خبر الترمذي (١٥١٩) عن علي: «احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره فضة»

وحسنه وليس بمتمصل. (١٢) رواه عن أبي رافع أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح.

(١٣) استحبه الطبري للآية. (١٤) في (ق): (فحل).

ويهنأ به الوالد^(١)، وتعطى القابلة^(٢) رجل العقيقة^(٣)، ولا يكره الفرع^(٤)؛ وهو ذبح أول ولد للبهيمة^(٥)، ولا العتيرة^(٦)؛ وهي تخصيص أول عشر من رجب بالذبح.

فصل: يستحب لكل [أحد] أن يذهن غباً^(٧)، ويكتحل وترأ لكل عين ثلاثة^(٨)، ويقلم الظفر وينتف الإبط، ويحلق العانة^(٩). ويجوز العكس^(١٠)، ويقص الشارب عند الحاجة حتى يبين حد^(١١) الشفة، ويكره الإحفاء، ويكره تأخيرها عنها^(١٢)، وإلى بعد الأربعين أشد^(١٣)، ويغسل البراجم، ومعطف الأذن وصمآخها، وكذلك الأنف تيامناً في الكل، وأن يخضب الشيب بالحمرة والصفرة، وهو بالسواد حرام إلا للمجاهد، وخضاب اليدين والرجلين بالحناء للرجل حرام إلا لعذر. ويستحب فرق الشعر وترجيله^(١٤)، وتسريح اللحية.

ويكره القزع^(١٥)، ونفها^(١٦)، ونف الشيب واستعجاله بالكبريت^(١٧)، وتنف جانبي العنفقة، وشعر اللحية، وتسعيثها^(١٨)، وتصفيفها طاعة فوق طاعة^(١٩)، والنظر في سوادها وبياضها إعجاباً، والزيادة في العذارين من الصدغ والنقص منهما، ولا بأس بترك سباليه.

ويستحب لولده وتلميذه وغلأمه أن لا يسميه باسمه، وأن يكنى^(٢٠) أهل الفضل الرجال والنساء وإن لم يكن لهم ولد^(٢١)، لا بأبي القاسم، ولا يكنى كافر^(٢٢) إلا لخوف

(١) خبر أبي موسى المتفق عليه: (فسماه إبراهيم، فحنكه بتمر، ودعاه بالبركة، ودفعه إلي) مع أثر الحسن المشهور وهو: (بارك الله في الموهوب، وشكرت الواهب، وبلغ أشده، ورزقت بره). (٢) في (ق): (يعطى للقابلة).

(٣) رواه عن علي أبو داود في «المراسيل» (٣٤٢)، والحاكم (١٧٩/٣). (٤) في (م): (البهيمة).

(٥) أي: وقتاً بعد وقت. (٦) أي: أطراف رواه أبو داود والترمذي وحسنه.

(٧) خبر «الصحيحين»: «من الفطرة خمس: الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، وتنف الأباط».

(٨) إيدال التنف بالخلق. (٩) في (م): (يتبين)، وفي النسختين: (حبل). (١٠) أي: الحاجة، وفي (م): (عنه).

(١١) خبر مسلم عن أنس: (وقت لنا رسول الله ﷺ في قص... أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة).

(١٢) في (م): (ترجله). (١٣) خبر «الصحيحين» في النهي عن ابن عمر.

(١٤) أي: اللحية إثارة للمرودة وحسن الصورة. (١٥) إظهاراً لعلو السن لأجل الرياسة ونحوها.

(١٦) إظهاراً للزهد وقلة المبالاة بنفسه. (١٧) للترين والتصنع.

(١٨) الكنية: ما صدرت بآب أو أم.

(١٩) خبر عائشة عند أبي داود بإسناد صحيح - قالت: يارسول الله كل صواحي لهن كنى قال: «فاكتي بابنك عبد الله».

(٢٠) في (م): (يكنى كافر).

فتنة أو تعريف، ولا بأس بكنية الصغير، وأن يكنى الرجل بأكبر أولاده، والأدب أن لا يكنى نفسه في كتابٍ وغيره إلا إن كانت أشهر من الاسم.

ويحرم تلقيبه^(١) بما يكره وإن كان فيه، ويجوز ذكره بنية التعريف.

ويستحب أن يكف الصبيان أول ساعة من الليل.

وأن تخمر الآنية [ولو بشيء (كعود) يعرض عليها].

ويوكي القرب.

ويغلق الباب مسمياً لله تعالى في الثلاثة.

وأن يطفئ المصباح عند النوم^(٢).

(١) اللقب: ما يدل على مدح أو ذم.

(٢) يدل على هذه الآداب الشرعية والتحسينات البدنية خبر جابر عند البخاري (٥٦٢٣)، ومسلم (٢٠١٢) (٩٧): «إذا كان جنح الليل - أو أمسيتم - فكفوا صبيانكم، فإن الشيطان ينتشر حينئذ، فإذا ذهب ساعة من الليل فخلوهم، وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله تعالى فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً، وأوكلوا قريكم واذكروا اسم الله تعالى، وخمروا آنيتكم واذكروا اسم الله تعالى ولو أن تعرضوا عليها شيئاً، وأطفئوا مصابيحكم». جنح الليل: ظلامه.

وفي رواية: «لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء» فواشيكم، جمع فاشية: ما ينتشر من المال كالبهائم. فحمة العشاء: ظلمتها.

وفي رواية: «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون».

كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

إِنَّمَا يَحِلُّ الْحَيَوَانُ بِالذَّبْحِ فِي [الْحَلْقِ أَوْ] اللَّبَةِ^(١)، وَفِي غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ يَجْزِيُ الْعَقْرُ: وَهُوَ الْجَرْحُ الْمَزْهَقُ الْمَقْصُودُ^(٢)، وَلَهُ أَرْكَانُ:

الأولُ: الذَّبَائِحُ أَوْ الصَّائِدُ، وَشَرْطُهُ: مُسْلِمٌ أَوْ كِتَابِيٌّ يَنَاقِحُ أَهْلَ مِلَّتِهِ، وَتَحِلُّ ذِكَاةُ^(٣) الْأُمَةِ الْكِتَابِيَّةِ وَصَيْدُهَا وَإِنْ حَرَّمَ نِكَاحُهَا، وَتَحْرُمُ ذَبَائِحُ سَائِرِ الْكُفَّارِ وَصَيْدُهُمْ غَيْرَ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ، وَيَحْرُمُ مَا شَارَكَ أَحَدُهُمْ فِيهِ مُسْلِمًا بِذَبْحٍ أَوْ إِسْوَاحٍ سَهْمٍ أَوْ كَلْبِهِ، أَوْ شَارَكَ كَلْبٌ غَيْرُ مُعَلِّمٍ، أَوْ مُعَلِّمٌ عَدَا بِنَفْسِهِ كَلْبًا أَرْسَلَهُ الْمُسْلِمُ^(٤) فِي الْإِمْسَاكِ وَالْعَقْرِ، أَوْ أَمْسَكَ وَاحِدًا^(٥) ثُمَّ عَقَرَ الْآخَرَ أَوْ شَكَّ فِيهِ^(٦) وَعَلَى الْكَافِرِ الضَّمَانُ إِنْ شَارَكَهُ [فِيهِ] وَقَدْ أَزَالَ امْتِنَاعَهُ، فَإِنْ أَكْرَهَ مَجُوسِيٌّ مُسْلِمًا عَلَى الذَّبْحِ أَوْ أَمْسَكَ لَهُ صَيْدًا فَذَبَحَهُ أَوْ شَارَكَهُ بِسَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ وَهُوَ فِي حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ أَوْ فِي رَدِّ الصَّيْدِ عَلَى كَلْبِهِ لَمْ يَحْرَمْ.

فَرَعُ: تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الصَّبِيِّ الْمُمِيزِ وَصَيْدُهُ، وَكَذَا ذَبِيحَةُ الْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانِ وَغَيْرِ الْمُمِيزِ وَالْأَعْمَى وَإِنْ كَرِهَتْ لَا صَيْدُهُمْ، وَتَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْآخَرَسِ وَلَوْ لَمْ يَفْهَمْ الْإِشَارَةَ.

الرَّكْنُ الثَّانِي: الذَّبِيحُ، وَمَذْبُوحٌ مَا لَا يُؤْكَلُ كَمِيتَتِهِ، وَمِيتَةُ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ حَلَالٌ، وَذَبِيحُ كِبَارِ السَّمَكِ مُسْتَحَبٌّ، وَصَغَارُهُ مَكْرُوهٌ، وَلَوْ أَكَلَ مَشْوِيٌّ صَغَارَهُ بَرُوثِهِ أَوْ ابْتَلَعَهُ حَيًّا حَلَّ وَكَرَهُ، كَقَلْبِهِ حَيًّا، وَلَوْ وَجَدَ سَمَكَةً مُتَغَيِّرَةً فِي جَوْفِ سَمَكَةٍ حَرَمَتْ - وَقَدْ بَيَّنَّا ذَبْحَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ فِي الْأَضْحِيَّةِ - وَأَمَّا غَيْرُهُ كَصَيْدٍ وَإِنْسِي نَدٍّ وَلَمْ يَتَيَسَّرْ لِحَقْوِهِ وَلَوْ بِاسْتِعَانَةٍ^(٧) فَجَمِيعُ أَجْزَائِهِ مَذْبُوحٌ فَيَحِلُّ بِالرَّمِيِّ وَإِسْوَاحٍ جَارِحَةٍ، وَمَا تَعَدَّرَ ذَبْحَهُ لَوْ قَوَّعَهُ فِي بَثْرِ يَحِلُّ بِجَرْحٍ وَرَمِيٍّ يَفْضِي إِلَى الزُّهْوَاقِ وَلَوْ لَمْ يُدْفَفْ^(٨) إِلَّا بِكَلْبٍ^(٩) [لَمْ يَحِلَّ].

فَصْلُ: وَإِنْ أَرْسَلَ سَهْمًا أَوْ كَلْبًا عَلَى صَيْدٍ وَأَدْرَكَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ اسْتَحَبَّ ذَبْحُهُ، أَوْ مُسْتَقَرَّةٌ فَلَمْ يَذْبَحْهُ لَتَقْصِيرٍ^(١٠) حَرْمٌ وَإِلَّا فَلَا، وَمَنْ التَّقْصِيرِ عَدَمُ السَّكِينِ وَتَحْدِيدِهَا وَتَشْبِثُهَا^(١١) بِالْغِمْدِ، وَكَذَا لَوْ غَضِبَتْ (مِنْهُ السَّكِينُ)^(١٢)، وَالذَّبْحُ بظْهَرِهَا غُلَطًا لَا إِنْ مَنَعَ سَبْعٌ أَوْ اشْتَغَلَ بِطَلْبِ الْمَذْبُوحِ أَوْ بِتَوَجُّهِهَا لِلْقَبْلَةِ أَوْ بِتَحْرِيفِهَا وَهِيَ مِنْكَبَّةٌ أَوْ

(١) الْحَلْقُ: أَعْلَى الْعُنُقِ، وَاللَّبَّةُ: أَسْفَلُهُ. (٢) فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ. (٣) فِي الشَّرْحِ: (ذَبِيحَةٌ).

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ: (كَلْبُ الْمُسْلِمِ). (٥) مِنَ الْكَلْبَيْنِ صَيْدًا. (٦) أَيُّ: فِي عَاقِرِهِ فَتَغْلِبُ الْحَرَمَةُ.

(٧) فِي النُّسخَتَيْنِ: (بِاسْتِعَانَةٍ). (٨) لَتَعْدُرَ الْوُصُولَ إِلَيْهِ كَالنَّادِّ. (٩) فِي (ق): (لَا بِالْكَلْبِ).

(١٠) فِي (م): (لَتَقْصِيرُهُ). (١١) فِي (ق): (نَشَبَهَا). وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى عُلُوقِهَا فِيهِ. (١٢) لِأَنَّهُ عَذَرَ نَادِرٍ.

بتناول السكين وضاق الزمان^(١)، وكذا تحل لو مشى على هينته^(٢) ولم يأتها عدواً، وإن شك هل قصر أم لا؟ حلت^(٣).

فرع: وإن أبان عضوه بجرح مذفٍ حل وإلا فإن أتبعه بمذفٍ أو تمكّن فذبحه أو لم يتمكّن فمات حرم العضو فقط^(٤).

الركن الثالث: الآلة، وهي كل محدّد يجرح من حديد ورصاص وقصب وزجاج وحجر ونحوها، فتحل ذبيحتها وعقيرتها إلا السن والظفر والعظم، ولو جعل نصل السهم عظماً^(٥) حرم، وما مات بثقل ما أصابه حرم كالبنذقة وصدمة الحجر وعرض^(٦) السهم وإن أنهر الدم وأبان الرأس أو [مات] بانخاق بجبل^(٧)، وكذا (يحرم) إن ذبحه بحديدة لا تقطع فقطع بقوته، وإن خسق^(٨) فيه عصاً محددة تمور^(٩) مور السلاح أو لا تمور إلا بكره وهي خفيفة قريبة من السهم حل، أو ثقيلة فلا، نعم: إذا مات بثقل الكلب حل لا بطول الهرب منه، وإن مات بمحرّم ومبيح ك: حدّ سهم وصدمة عرضه أو رماه فوق على شجرة فصدمة غصنها أو ماء أو جبل فسقط منه حرم، وإن وقع على الأرض أو في بئر بلا ماء ولم تصدمه الجدران أو تدحرج من جبل جنباً لجنب فمات حل، لا إن كسر جناحه أو جرحه جرحاً لا يؤثّر فمات أو وقع بالأرض فمات.

فرع: وإن رمى طير الماء فيه (فأصابه) حل، أو: في هوائه فإن كان الرامي في سفينة حل، أو في البر حرم.

فرع: لو علم كلباً يجرح بقلادة محدّدة في حلقه فجرح بها حل، وأما الجوارح فيجوز^(١٠) بالسباع كالكلب والفهد والنمر والطير كالبازي والصقر ونحوه، ويشترط كون الجارح معلماً؛ ففي الكلب ونحوه: أن يمثل^(١١) إن أمر^(١٢)، ويترك إن زجر، ويمسك ولا يأكل، وفي الطير: الطلب بالإغراء، وكذا عدم الأكل، وأن يتكرّر ذلك

(١) فتحل لعدم تقصيره. (٢) في (م): (هينته). (٣) لأن الأصل عدم التقصير.

(٤) لأنه أبين من حيّ فحكمه حكم ميتة. (٥) فقتل به صيداً. (٦) أي: جانب.

(٧) لانفاء جرحه، لقوله تعالى: ﴿وَالْمَنْخَقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي: المقتولة بالعصا.

(٨) يقال: خسق السهم: إذا نفذ من الرمية. أو إذا ثبت فيه وتعلق.

(٩) تحرك. (١٠) الاصطلياد.

(١١) في (م): (يمسك)، وفي (ق): (يسترسل). (١٢) في (م): (أمره).

حتى يظنَّ تعلُّمَهَا . وإذا أكلَ المعلمُ ولو طيراً من صيدٍ عقيبَ قتله إياه حُرْمٌ وحده^(١) ، واستؤنفَ تعليمُهُ ، ولا يضرُّ لعقُ الدِّمِ ، والحشوةُ كاللَّحْمِ^(٢) ، وعدم انزجارِهِ عن الصيدِ ومنعِهِ الصائدَ منه كالأكلِ .

فصل: ويجب غسلُ معضِّ الكلبِ^(٣) كغيرِهِ^(٤) .

الركنُ الرابعُ: نفسُ الذبيحِ ، وقد سبقَ في الأضحية والعقْرِ ، وقد بيناهُ^(٥) : فلا بدَّ فيهما من قصدِ العينِ بالفعلِ وإنْ أخطأَ في الظنِّ أو الجنسِ وإنْ أخطأَ في الإصابةِ ، فإنْ لم يقصدِ الفعلَ بأنْ سقطتِ السكينُ من يدهِ على مذبَحٍ شاةٍ أو تحككتْ بها حرُمَتُ وإنْ شاركها في الحركةِ ، فإنْ رمى ما ظنه حجراً فكانَ صيداً فأصابهُ أو صيداً فأصابَ صيداً غيرَهُ حلٌّ^(٦) ، وكذا لو أرسلَ كلباً على صيدٍ فعدلَ إلى غيرِهِ ، ولو قصدَ غيرَ الصيدِ كمنْ رمى أو أرسلَ كلبَهُ على حجرٍ [أو عبثاً] فأصابَ صيداً حُرْمٌ ، وكذا لو قصدَهُ وأخطأَ في الظنِّ والإصابةِ معاً ؛ كمن رمى صيداً ظنه حجراً أو خنزيراً فأصابَ^(٧) غيرَهُ (حُرْمٌ^(٨)) ، لا عكسه^(٩) . وكذا يحرمُ لو قصدَهُ توقعاً ؛ كمن رمى لعله يصادفُ صيداً فصادفَهُ .

فرع: رمى شاةً فأصابَ مذبَحَهَا ولو اتفاقاً حلَّتْ ، وكذا لو أحسَّ بهِ في ظلمةٍ فرماه حلٌّ .

فرع: وإن استرسلَ المعلمُ بنفسِهِ فأكلَ من الصيدِ لم يخرجْ عن كونه معلِّماً ولا يحلُّ ، ولو زادَ عدوهُ بإغراءٍ حدث^(١٠) ، ولو أرسلَهُ مسلمٌ فازدادَ عدوهُ بإغراءٍ مجوسيّ حلٌّ ، أو عكسه حُرْمٌ ، ولو أرسلَهُ مسلمٌ فزجرَهُ فضوليٌّ فانزجرَ ثمَّ أغراهُ فالصيدُ للفضوليِّ ، ولو لم يزجرهُ بل أغراهُ فزادَ عدوهُ فهو للمالكِ ، وللأجنبيِّ أخذُ الصيدِ من فمِ معلِّمٍ استرسلَ [بنفسِهِ]^(١١) ، لا^(١٢) غيرِ المعلمِ أرسلَهُ صاحِبُهُ^(١٣) .

(١) لا ما صاده من قبل ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ٤] ، ولخبر «الصحيحين» عن عدي : «ما أمسك عليك ولم يأكل منه فكل . . . » وفي لفظ : «إذا أرسلت كلبك وسميت فكل» قال : فإن أكل ؟ قال : «لا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك ، إنما أمسك على نفسه» . (٢) في (م) زيادة : (لا الدم) . (٣) سبعا مع التعفير .

(٤) مما ينجهس . (٥) هنا ، وتقدم : أنه لا بد من القصد والذبح .

(٦) ولا يضرُّ الخطأ في الحالتين لوجود القصد . (٧) في هامش (م) : صيداً .

(٨) حرم ؛ لأنه قصد محرماً ، فلا يستفيد الحلُّ . (٩) كمن رمى حجراً أو خنزيراً ظنه صيداً فأصابَ صيداً ومات حلٌّ ؛ لأنه

قصدٌ مباحٌ . (١٠) بعد استرساله بنفسه فإنه لا يحل تغليباً للتحريم . (١١) ويملكه بالأخذ .

(١٢) من فم . (١٣) لأن ما صاده ملك لصاحبه تنزيلاً لإرساله منزلة نصب شبكة تعلق بها الصيد .

فرع: وإن قَصَرَ سهمُهُ فأعانتَهُ الرِّيحُ فأصابَ حلَّ، وكذا لو أصابَ الأرضَ أو جداراً فازدلف^(١) أو انقطع الوترُ فصدَمَ الفُوقَ^(٢) فارتَمَى وأصابَ الصيدَ^(٣).

فرع: لو غابَ الصيدُ والكلبُ فوجدهُ مجروحاً ميتاً حُرماً وإن تَضَمَّنَ الكلبُ بالدمِّ^(٤)، فإن جرحه كلبُهُ وغابا وهو مجروحٌ حلٌّ إن لم يجدْ به أثراً آخرَ، أو وجدهُ وكان الأولُ مذففاً^(٥).

فصل: يملكُ الصيدَ بمجرد ضبطه بيده وإن لم يقصد^(٦)، وبأن يرميه فيبطلَ عدوه وطيرانهُ جميعاً، لا إن طردهُ فوقفَ إعياءً أو جرحهُ فوقفَ عطشاً [لعدم الماءِ] لا عجزاً [عن الوصولِ إلى الماءِ] حتى يأخذهُ، وبأن يقعَ في شبكةٍ وقد نصبها^(٧)، ولا يملكهُ مَنْ طردهُ إليها، و هل يعودُ مباحاً إن قطعها فانفلت؟ فيه ترددٌ^(٨)، فإن ذهبَ بالشبكةِ وكان على امتناعه فهو لمن أخذهُ وإلا فهو لصاحبها، وبأن يرسلَ كلبَهُ وكذا^(٩) سباعاً له عليه يدُ فيمسكهُ، ولو انفلتَ على الكلبِ لم يملكهُ، وبأن يلجئهُ إلى مضيقٍ لا ينفلتُ منه كاليبت^(١٠)، وحسبك أن إبطالَ امتناعه وحصولَ الاستيلاءِ عليه حدٌّ جامعٌ.

فرع: لو سقى أرضهُ أو حفرَ فيها (لا للاصطيادِ) فتوحَّلَ أو وقعَ فيها صيدٌ أو عَشَشَ في أرضه لم يملكه ولا يبيضه، لكن يصيرُ أحقَّ به، وإن قصدَ الاصطيادَ بذلكَ ملكهُ كدارٍ بناها لتعشيشِ الطيرِ فيملكُ بيضه وفراخه^(١١). وإن أغلقَ البابَ لئلا يخرجَ ملكهُ، لا إن أغلقَ مَنْ لا يدُلُّه على البيتِ، ولو وقعَ في شبكةٍ ولم ينصبها (له) فلا.

فرع: وإن ألجأ سمكةً إلى دخولِ بركةٍ صغيرة^(١٢) أو دخلتُ فسدَ منافذها ملكها^(١٣)، لا^(١٤) الكبيرة [لكنه أحقُّ بها].

فصل: لو أرسلَ صيداً مملوكاً لم يجز^(١٥) ولم يزُلْ ملكهُ عنه، فلو قال: أبحتهُ لمن يأخذه حلٌّ أكله لا يبيعه، وأما كسرُ الخبزِ والسنابلِ التي يطرَحُها (مالِكُها) معرضاً عنها فالأرجحُ فيها أن يأخذها يملكها، وإن أعرضَ عن جلدِ ميتةٍ فمن دَبَعَه ملكه، ومن وجدَ

(١) ازدلف: اقترب، وكذا لو نفذ فيه. (٢) فُوق السهم: موضع الوتر. يقال: ما ارتد على فُوقه: مضى ولم

يرجع، وفقت السهم: كسرتَه. وفي (ق): (القوس). (٣) يحلُّ في الجميع؛ لأن ما يتولد من فعل الرامي منسوب إليه

إذ لا اختيار للسهم. (٤) لاحتمال موته بسبب آخر. (٥) مذففاً: قاتلاً. (٦) تملكه.

(٧) له، لكن إن قدر على الخلاص منها لم يملكه، ولو أخذه غيره ملكه. (٨) أحدهما يعود.

(٩) في (م): (أر). (١٠) ولو معضوباً لأنه يصير في قبضته، وفي (ق): (فيه). (١١) في (ق): (فرخه).

(١٢) لا يد لغيره عليها. (١٣) لأنه ضبطها. (١٤) أي: البركة. (١٥) لأنه من عمل الجاهلية، وقد يصاد.

أثراً ليد على صيد كالوسم والخضاب (وقص الجناح) لم يملكه.

فرع: الدرة التي توجد في السمكة ملك للصياد أو المشتري، فإن كانت مثقوبة فللبائع إن ادّعاها وإلا فللقطة.

فصل: لو اختلط حمام برجيّهما وجب التراد، فإن تناسلوا فالفرخ لمالك الأنثى، وإن شك في كون المخالط مملوكاً فله التصرف فيه، وإن تحقّقه مملوكاً ولم يتميّز أو اختلطت حنطاهما لم يصح بيع أحدهما نصيبه إلا من صاحبه^(١)، فإن كان العدد أو الكيل معروفاً والقيمة متساوية فباعه من ثالث صح^(٢)، ولو جهل العدد أو الكيل فالحيلة أن يبيع كل نصيبه بكذا، أو يوكل أحدهما الآخر في البيع بثمانٍ ويقتسماه، أو يصطلحا فيه على شيء، واحتملت الجهالة للضرورة، وكذا لو اقتسماه بالتراضي^(٣) كتراضي أكثر من أربع مات عنهن من أسلم قبل الاختيار^(٤).

فرع: وإن اختلط حمام مملوك بحمام بلدٍ مباح أو انصب مأوّه في نهرٍ لم يحرم الاصطياد والاستسقاء، ولو كان المباح محصوراً حرم، ثم الحصر لا يمكن فيه إلا التقريب، وحصر المجتمع أسهل، فما يعسر حصره على الناظر كالألف في صعيدٍ غير محصور، والعشرة والعشرون محصور، وما بينهما يتفاوتت تفاوت الأحوال والاجتماع والفرق فيستفتي فيه القلب، ولو اختلطت دراهم أو دهن حرام بدراهمه أو دهنه فميّز قدر الحرام^(٥) وتصرّف في الباقي جاز للضرورة، كحمامة اختلطت بحمامه يأكله بالاجتهاد إلا واحدة، ولا يخفى الورع.

فصل: في الازدحام للجروح على الصيد وله أحوال (أربعة):

الأول: أن يتعاقب جرحاهما عليه؛ فإن أزمته الثاني دون الأول فالملك للثاني ولا أرش على الأول، وإن أزمته الأول فالملك له، ثم إن ذبحه الثاني حلّ ولزمه الأرش للأول، وإن ذفّف لا بالذبح حرم ولزمه قيمته مجروحاً^(٦)، وإن لم يذفّف ومات قبل أن يتمكن الأول من ذبحه؛ فإن كان من قيمته صحيحاً عشرة ومجروحاً تسعة فمقتضى

(١) فيصح مع الجهل للحاجة، والحاجة تدعو إلى التسامح باختلال بعض الشروط.

(٢) لصحة توزيع الثمن عليهما بالنسبة. (٣) صح مع الجهل للضرورة.

(٤) كما تصح قسمتهن للميراث بالتراضي. وفي (ق): (عن أسلم).

(٥) فصرفه إلى ما يجب صرفه فيه. (٦) لإفساده ماله.

كلامهم: أن يلزمه تسعة، واستدرك صاحب «التقريب»^(١) فقال: ينظر في قيمته مذبوحة، فإن كانت ثمانية فإنما يلزمه ثمانية ونصف؛ لأن فعل الأول وإن لم يكن إفساداً فهو يؤثر في حصول الزهوق، ففوات الدرهم بفعليهما، وإن تمكن من ذبحه وذبحه لزم الثاني الأرش إن حصل نقص، وإن لم يذبح (بل تركه) حتى مات فالأصح: أن الثاني يضمن^(٢)، وأنه لا يضمن الجميع؛ لأن تفريط الأول صير فعله إفساداً، فيصير كمن جرح عبده وجرحه آخر، فنقول مثلاً: قيمة العبد أو الصيد عشرة دنانير، فينقص^(٣) بالجرح الأول ديناراً وبالثاني ديناراً، ثم مات^(٤) فتجمع القيمتان (قبل الجرحين) والمجموع تسعة عشر فيقسم عليه ما فوتاه وهو عشرة، فحصة الأول لو كان ضامناً عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة، ويلزم الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة. وإن كان الجناة ثلاثة وأرش كل جناية ديناراً جمعت القيم، فيكون (المجموع) سبعة وعشرين، فيقسم العشرة عليها.

الحال الثاني: أن يقع الجرحان معاً وكل منهما مذكف أو أحدهما مزمّن فالصيد لهما، وإن كان أحدهما غير مذكف ولا مزمّن فلا شيء له ولا عليه، وإن احتمل كونه منهما أو من أحدهما فهو لهما، ويستحب أن يستحل كل [منهما] من صاحبه، ولو علمنا تأثير أحدهما وشككنا في الآخر وقفنا النصف، فإن تبين (الحال) أو اصطلحا^(٥)، وإلا قسم بينهما.

الحال الثالث: أن يترتبا وأحدهما مزمّن والآخر مذكف وصادف المذبح، فإن جهل السابق فالصيد حلال، فإن ادعى كل (منهما) أنه المزمّن أولاً فلكل تحليف صاحبه، فإن حلفا اقتسماه، أو أحدهما فهو له وعلى الآخر الأرش، وإن صادف غير المذبح حرّم، وإن ادعى كل الإزمان والسبق؛ فإن حلفا فذاك، وإن نكل أحدهما لزمه^(٦) قيمته مزمناً، وإن عرف السابق واختلفا في كون جرحه مزمناً؛ فإن عيّن وعلم كونه مزمناً صدق بلا يمين، وإلا فالقول قول الثاني، فإن حلف فله أكله ولا شيء على الأول، وإن نكل حلف الأول واستحق القيمة وحرّم عليه؛ لأنه بزعمه ميتة وهل للثاني أكله؟ وجهان^(٨).

(١) أي: الشيخ قاسم بن محمد القفال الشاشي الكبير، أحد رجالات مذهب الشافعي، المتوفى سنة: (٤٧١) هـ.

(٢) أي: الزيادة على الأرش. (٣) في (م): (فقص... ديناراً). (٤) أي: بالجرحين.

(٥) في (م): (إن). (٦) على شيء فواضح. (٧) في (م): (لزمته). (٨) أو لهما لا.

وإن سبقت المذففة على المزمة حلّ، وكذا لو شكّ في سبقها^(١) وأدعى كلّ المذففة وحلف اقتسماه، أو أحدهما استحقّه مع الأرض إن نقص.

الحال الرابع: أن يترتبا، ويقع الإزمان بمجموعهما لا بأحدهما فهو للثاني، فإن عاد الأول فذبحه حلّ وضمن (للثاني) أرش النقص، وإن صيره ميتة ضمن قيمته ناقصاً بالجراحتين، فلو تمكّن الثاني من ذبحه فلم يذبحه ضمن الأول أيضاً، وهو^(٢) بالتوزيع كما سبق، والترتيب والمعية^(٣) بالإصابة لا بابتداء الرمي.

فصل: في مسائل منثورة: وقع بعيران في بئرٍ قطعن الأعلى فنفذت إلى الأسفل وشككنا هل مات منها أو بثقل الجمل؟ حلّ، أو هل صادفته حيّاً؟ ففي حلّه وجهان^(٤). وإن رمى غير مقدور عليه فأصابه وهو مقدورٌ عليه أو عكسه فالعبرة بحالة الإصابة^(٥).

وإن أرسل سهمين فحكمهما في الحلّ والحرمة حكمهما من رجلين أو كلبين، فإن أزمته الأول وقتله الثاني حرم وإن صادف المذبح^(٦)، أو^(٧): كلباً وسهماً فأزمته الكلب وذبحه السهم حلّ، أو عكسه حرم.

فإن كان في يده صيدٌ فادعى رجلٌ اصطياده فقال: لا أعلم؛ لم يقبل جواباً، [بل] إما ادّعاه لنفسه، أو سلّمه لمدّعيه.

وإن أخبر فاسقٌ أو كتابيٌّ أنه ذبح الشاة حلّ أكلها، وإن كان في البلد مجوسٌ ومسلمونٌ وجُهل ذابح الشاة لم تحلّ.

(١) في (م): (سبقهما).

(٢) أي: الضمان.

(٣) في الجرحين يعتبران.

(٤) أحدهما يقتضي عدم حلّه.

(٥) في هامش (م): بل العبرة بحالة الرمي.

(٦) في (م) زيادة: (حلّ).

(٧) أرسل.

كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ، وَفِيهِ بَابَانِ

الأوّل: فِي الْمَطْعُومِ حَالَ الْاِخْتِيَارِ، وَالْأَصْلُ الْحَلُّ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ كَالْخَمْرِ وَالنَّبِيذِ وَالْخَنزِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْدِّمِ وَالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَتَحْلُ الْوَحْشِيَّةُ وَالْخَيْلُ وَالْمَتَوَلَّدُ بَيْنَهُمَا وَالْحَامِلُ مِنَ الْخَيْلِ بِنِغْلٍ وَيَعْصِي بِذَبْحِهَا^(١).

وَيَحْرُمُ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ كَالْبِغْلِ وَالسَّمْعِ^(٢)، وَ: مَا يَتَقَوَّى بِنَابِهِ كَالْكَلْبِ وَالْأَسَدِ وَالذَّنْبِ وَالنَّمِرِ وَالذَّبِّ وَالْفَهْدِ وَالْقَرْدِ وَالْفِيلِ وَالْبَبْرِ^(٣) وَسَائِرِ السَّبَاعِ، وَ: مَا يَتَقَوَّى بِمِخْلَبِهِ مِنَ الطَّيْرِ ك: الْبَازِي وَالشَّاهِينَ وَالنَّسْرِ وَالصَّقَرِ وَالْعُقَابِ وَجَمِيعِ جَوَارِحِ الطَّيْرِ. فِرْع: يَحْلُ الضَّبْعُ وَالثَّعْلَبُ وَالْأَرْنَبُ وَالضَّبُّ وَالْيَرْبُوعُ^(٤) وَكَذَا الْوَبْرِ^(٥) وَالْدَّلْدَلُ^(٦) وَالسَّمُورُ وَالسَّنَجَابُ^(٧) وَالْفَنَكُ وَالْقَاقِمُ^(٨) وَالْحَوَاصِلُ^(٩).

وَيَحْرُمُ الْهَرُّ الْوَحْشِيُّ، وَكَذَا ابْنُ آوَى، لَا ابْنَ مَقْرُضٍ^(١٠)، وَيَحْرُمُ مَا أَمَرَ أَوْ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ وَسَيَاتِي.

فِرْع: يَحْرُمُ الْبُغَاثُ^(١١)، وَالرَّخْمُ^(١٢)، وَالنَّهَاسُ^(١٣)، وَالْأَغْرِبَةُ: كَالْأَبْقَعِ^(١٤)، وَالْعَقْعَقُ^(١٥)، وَالْغَدَافُ الْكَبِيرُ^(١٦) وَكَذَا الصَّغِيرُ، لَا الزَّاعُ^(١٧).

فِرْع: وَتَحْلُ أَنْوَاعُ الْحَمَامِ، وَالْوَرَّشَانُ^(١٨)، وَالْقَطَا، وَالْحَجَلُ^(١٩)، وَطَيْرُ الْمَاءِ، لَا اللَّقْلُقُ^(٢٠).

-
- (١) مَا دَامَتْ حَامِلًا. (٢) حَيَوَانٌ مَتَوَلَّدُ بَيْنِ الذَّنْبِ وَالضَّبْعِ. (٣) الْبَبْرُ: حَيَوَانٌ مِنَ السَّبَاعِ يَعَادِي السَّبْعَ، وَيُقَالُ لَهُ: الْفُرَاتِقُ. (٤) الْيَرْبُوعُ: دَوِيَّةٌ تَشَبُّهُ الْفَارَّ، طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ أَيْضُ الْبَطْنِ. (٥) الْوَبْرُ: أَصْغَرُ مِنَ الْهَرِّ، كَحَلَاءِ الْعَيْنَيْنِ، لَا ذَنْبَ لَهَا. (٦) الدَّلْدَلُ: دَابَّةٌ قَدْرُ السَّخْلَةِ ذَاتُ شَوْكٍ تَشَبُّهُ السَّهَامِ، وَتَدْعَى بِالنَّيْصِ فِي بِلَادِ الشَّامِ. (٧) السَّمُورُ وَالسَّنَجَابُ: نَوْعَانِ مِنْ فَصِيلَةِ ثَعَالِبِ التُّرْكِ. (٨) الْقَاقِمُ: دَوِيَّةٌ يَتَخَذُ جِلْدَهَا فِرْوًا. (٩) الْحَوَاصِلُ - جَمْعُ حَوْصَلَةٍ -: طَائِرٌ أَيْضٌ أَكْبَرُ مِنَ الْكَرْكِيِّ، يَتَخَذُ مِنْهَا فِرْوً، وَهِيَ مِنَ الطَّيْبَاتِ. (١٠) ابْنُ مَقْرُضٍ: هُوَ الدَّلَاقُ، وَالْعَرَبُ تَسْتَطِيحُهُ. (١١) الْبُغَاثُ - جَمْعُ بَغَاثَةٍ -: طَائِرٌ أَيْضٌ أَوْ أَغْبَرُ أَصْغَرُ مِنَ الْخُدَّاءِ بَطْنِي الطَّيْرَانِ. (١٢) الرِّخْمُ - جَمْعُ رِخْمَةٍ -: طَائِرٌ أَبْقَعٌ يَشَبُّهُ النَّسْرِ. (١٣) النَّهَاسُ: طَائِرٌ صَغِيرٌ يَنْهَسُ اللَّحْمَ بِطَرَفِ مَنْقَارِهِ. (١٤) الَّذِي فِي لَوْنِهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ. (١٥) وَيُقَالُ لَهُ الْقَعْقَعُ: أَيْضٌ وَأَسْوَدٌ طَوِيلُ الذَّنْبِ قَصِيرُ الْجَنَاحِ عَيْنَاهُ كَالزُّبُقِ، يَشَاءُ مِنْ صَوْتِهِ، وَفِي (ق): (الصَّقَقُ؟) (١٦) غَرَابُ الْجَبَلِ. (١٧) الزَّاعُ: أَسْوَدٌ صَغِيرٌ، أَحْمَرُ الْمَنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ مُسْتَطَابٌ. (١٨) الْوَرَّشَانُ: ذِكْرُ الْقَمْرِيِّ، وَقِيلَ: يَتَوَلَّدُ بَيْنَ الْفَاحِخَةِ وَالْحَمَامَةِ. (١٩) الْحَجَلُ: طَائِرٌ أَحْمَرُ الْمَنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَيُسَمَّى: دَجَاجُ الْبَرِّ. (٢٠) طَائِرٌ طَوِيلُ الْعُنُقِ يَأْكُلُ الْحَيَاتِ، مِنَ الصَّوَفِ، وَحَرَمٌ لِأَثَرٍ: (كُلُّ مَا دَفَّ وَدَغَّ مَا صَفَّ)، فَلَا يَحْلُ لَاسْتِخْبَائِهِ.

ويحلُّ ما على شكلِ العصفورِ ك: الصَّعْوَةِ، والزرزورِ^(١)، والثَّغْرِ، والبُلْبُلِ، وكذا الحُمْرَةُ، والغندليبِ، والنعامِ، والدَّجَاجِ، والكركي^(٢)، والحبارى^(٣)، وكذا الشَّقْرَاقِ^(٤) لا الببغاءُ، والطاووسُ، والبُومُ^(٥)، والضُّوْعُ^(٦) وملاعبُ ظِلِّهِ^(٧).

ويحلُّ كلُّ لَقَاطٍ وما تقوَّتَ بطاهرٍ إلا ما استثنى، ويحرمُ ما تقوَّتَ بنجسٍ^(٨).

فصل: وما لا يعيشُ إلا في الماءِ حلالٌ كيفما ماتَ ولو لم يشبهِ السمكَ، وما يعيشُ فيه وفي البرِّ يحرمُ منه: ذواتُ السمومِ، والضَّفَدَعُ، والسرطانُ، والتمساحُ، والنَّسَناسُ^(٩)، وكذا السَّلْحَفَةُ.

فصل: ما لَانَصَّ فيه يحرمُ منه ما استخبَّئهُ^(١٠) غيرُ ذوي الخِصَاصَةِ^(١١) من العربِ أهلِ القرى والبلدانِ، فإن اختلفوا فالأكثرُ، فإن استوا فجانِبُ قريشَ، فإن اختلفتْ أو لم يكن فشبَّههُ من الحيوانِ صورةً أو طبعاً أو طعماً، فإن أشكلَ (الحالُ) فحلالٌ^(١٢)، ولو جهلَ اسمُ حيوانٍ سئلوا عنه^(١٣) ولا يعتمدُ فيه شرعٌ من قبلنا، فكلُّ الحشراتِ مستخبَّئَةٌ، ذواتُ السمومِ والإبرِ وغيرها^(١٤) صغيرها وكبيرها إلى الذرِّ^(١٥) إلا اليربوعَ والضَّبَّ وكذا أم حَبِينٍ والقنفذُ^(١٦)، إلا الصَّرَّارَةَ^(١٧).

فصل: يستحبُّ قتلُ المؤذياتِ كالحيَّةِ والعقربِ والفأرةِ والكلبِ العقورِ والغرابِ والحِدَاةِ والنَّسَرِ والعقَابِ والسباعِ والبرغوثِ والبقِ والزَّنْبُورِ، إلا الفهدَ والصقْرَ والبازيَّ لنفعها، ولا يكرهُ لضررها. ويكرهُ قتلُ ما لا ينفعُ ولا يضرُّ كالخنَافسِ والجِعْلانِ والرَّخِمِ والكلبِ غيرِ العقورِ.

ويحرمُ ما نهى عن قتله كالنحلِّ والخُطَّافِ والخُفَّاشِ والضفدَعِ، و: كلُّ ما فيه منفعةٌ مباحةٌ ككلبِ الصيدِ.

(١) في (ق): (الزرزفه). (٢) الكركي: طائر كبير. (٣) الحبارى: طائر شديد الطيران.

(٤) الشَّقْرَاقُ، ويقال له: الشقراق: طائر أخضر ملون على قدر الحمام، واختلفوا في حله.

(٥) يقع على الذكر والأنثى معروف. (٦) الضوع: من طيور الليل. (٧) فلا يحلُّ شيء منها لاستخبائها.

(٨) لخبث غذائه. (٩) حيوان يخرج من الماء يشبه الإنسان له رجل واحدة وعين واحدة يوجد منه في جزر الصين وأحياناً في شواطئ اليمن. (١٠) في (م): (ما استخبَّئته).

(١١) الخِصَاصَةُ: الفقر والمجاعة. (١٢) أي: العرب.

(١٣) لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]. (١٤) أي: العرب.

(١٥) كاللوز والخنَافس، وفي (ق): (الإبرة).

(١٦) صفار النمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

(١٧) فتحلُّ وما ذكر لاستطابتها. (١٨) الصَّرَّارَةُ: الصرصار، ويسمى: الجدد، ويحرم كالخنفساء.

فصل: ويحرمُ النجسُ والمتنجسُ لا دودَ فاكهةٍ وخلٌ معه، ويعلفُ^(١) المتنجسُ^(٢) دابتهُ، ويكرهُ لحمُ الجلالةِ^(٣) ولبنها ويبيضُها إنْ ظهرَ نتنٌ ما تأكلُهُ في ريحها وعرقها ولا يحرمُ، فإنْ علفتْ لا إنْ غسلتْ فطاب^(٤) لحمُها لم تكره، ويكرهُ ركوبُها بلا حائلٍ، والسخلةُ المربأةُ بلبنٍ كلبيةً^(٥) كالجلالةِ، ولا يكرهُ بيضُ سُلُقَ بماءٍ نجسٍ^(٦)، وحبٌ^(٧) زرعٍ نبتَ في زبلٍ^(٨).

فصل: وذكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمه إنْ خرجَ ميتاً أو في الحالِ وبه حركةٌ مذبوح، وقال أبو محمد^(٩): إنْ اضطربَ في البطنِ بعدَ الذبحِ زماناً طويلاً ثم سكنَ لم يحلَّ، ولو خرجَ رأسُهُ وفيه حياةٌ مستقرَّةٌ لم يجبُ ذبحُهُ حتى يخرجَ، ولو لم تتخططِ المضغةُ^(١٠) لم تحلَّ، ولو كانَ للمذكاةِ عضوٌ أشلَّ حلَّ.

فصل: ويكرهُ للحرِّ كسبُ الحجَّامِ، ومن يخامرُ النجاسةَ كالجزارِ والزبَّالِ ونحوِهِ، ولو كانتِ الصنعةُ دينئةً بلا نجاسةٍ لم تكره، وكما يحرمُ أخذُ الأجرةِ على الحرامِ يحرمُ إعطاؤه، فإنْ أعطي خوفاً أثمَّ الأخذُ فقط.

فرع: أفضلُ ما أكلتَ (منه) كسبكُ من زراعيةٍ^(١١)، ثمَّ صناعةٍ، ثمَّ تجارةٍ.

فصل: يحرمُ ما يضرُّ كالْحَجَرِ والترابِ والزجاجِ والسَّمِّ كالأفيونِ إلا قليلاً للتداوي إنْ غلبتِ السلامةُ، ويحلُّ أكلُ كلِّ طاهرٍ لا ضررَ فيه إلا جلدَ ميتةٍ دُبَّغَ، وما استقدرَ كالمخاطِ والمنِيِّ وفي يبيضُ ما لا يؤكلُ تردُّدٌ^(١٢)، ويحرمُ مسكرُ النباتِ وإنْ لم يطرب^(١٣) ولا حدَّ فيه^(١٤)، ويتداوى به عندَ فقدٍ غيره وإنْ أسكرَ، وما لا يسكرُ إلا معَ غيره يحلُّ أكلُهُ وحدهُ^(١٥).

(١) جوازاً. (٢) في هامش (م): وكذا نجساً لكن يكره. قال الشارح: لخبر صحيح فيه.

(٣) الجلالة: وهي التي تأكلُ الجلَّةَ - الروث - من نعمٍ وغيره كالذَّجاج. (٤) في (ق): (فإنْ زال تنهها بعلف لا بغسل).

(٥) في هامش (م): (أو لحرام؛ فترك أكلها ورع). (٦) كما لا يكره الماء إذا سخن بالنجاسة.

(٧) في الشرح: لا (حب)، وفي (م) زيادة: (يكره)، قال الشارح: وتعبير أصله: ولا يحرم زرع لا يفيد عدم كراهة الحب.

(٨) في هامش (م): أو سقي بنجس. (٩) هو الإمام الشيخ أحمد بن إدريس المالكي المتوفى سنة: (٦٨٤) هـ مصنف: «أنوار البروق في أنواء الفروق» ويقع في أربعة أجزاء، وهو من علماء صنهاجة، من برابرة المغرب؛ كما أشار لذلك الشارح. (١٠) بأن لم تتشكل صورتها. (١١) لأنه أقرب إلى التوكل وأعم نفعاً والحاجة لها أشد، لما في خبر جابر عند

مسلم: «ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه صدقة، وما سرق منه له صدقة... ولا يرزؤه أحد - أي: ينقصه - إلا كان له صدقة». (١٢) والظاهر المنع وإن قلنا بطهارته. (١٣) كالخشيشة والبنج وجوزة الطيب. (١٤) إن لم يفترط ويطرب بخلاف ما إذا أطرب. (١٥) أي: لا مع غيره، وفي (م) و(ق): (لا يحل أكله إلا للتداوي). قال الشيخ زكريا: والأولى أولى، وإن كانت الثانية أوفق بكلام الأصل. وفي هامش (م): وهذه نسخة صحيحة.

الباب الثاني: [في] المطعوم اضطراراً

وَمَنْ ظَنَّ مِنَ الْجُوعِ الْهَلَكَ أَوْ ضَعْفًا يَقْطَعُهُ عَنِ الرَّفْقَةِ أَوْ مَرَضًا مَخُوفًا - وَكَذَا لَوْ خَافَ - طَوْلُهُ لَزَمَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَطَعَامِ الْغَيْرِ، وَيَحْرُمُ^(١) عَلَى الْعَاصِي بِسَفَرِهِ حَتَّى يَتُوبَ، وَيَحِلُّ^(٢) بِإِجْهَادِ الْجُوعِ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَدْنَى الرَّمَقِ^(٣)، وَتَحْرُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ^(٤) إِلَّا إِنْ خَشِيَ الْهَلَكَ دُونَ قَطْعِ الْبَادِيَةِ، وَلَهُ التَّزَوُّدُ مِنْهَا وَلَوْ رَجَا الْحَلَالَ، وَيَبْدَأُ بِالْقَمَةِ حَلَالٍ ظَفَرَ بِهَا.

فصل: وللمضطرّ قتلُ حربيٍّ ومرتدٍّ ومن له عليه قصاصٌ ليأكله، وكذا الزَّاني المُحَصَّنُ والمُحَارَبُ وتاركُ الصَّلَاةِ ونساءُ أهلِ الحربِ وصبيانهم، لا الذميُّ والمعاهدُ والمستأمنُ ولو لم يجدِ المسلمُ - لا الذميُّ - إلا ميتاً مسلماً غيرَ نبيٍّ حلٍّ^(٥)، ولا يطبخه^(٦)، ويتخيَّرُ في غيره، ويأكلُ المحرَّمُ الصيدَ لا الميتَ المسلمَ، ولهُ أَكْلُ فَلَذَةٍ مِنْ جَسَمِ نَفْسِهِ إِنْ رَجَا السَّلَامَةَ [ولم يجدْ غيرها]، [ويحرمُ قطعُها لغيره]، وشربُ الخمرِ للتداوي وللعطشِ حرامٌ^(٧)، لا غيرها من النجاساتِ إِنْ لم يجدْ غيرها، ولو تبخَّرَ بندُ عُجْنٍ بخمرٍ جازَ، ويشربُ البولُ عندَ فقدِ الماءِ النجسِ.

فصل: وللمضطرِّ أن يؤثِّرَ مسلماً لا ذمياً وبهيمة، وإن بذلَ الطعامَ مالَكُه هبةً لزمَ قبولُه^(٨)، أو بئسَ المثلُ في مكانه وزمانه لزمه شراؤه حتى يبارره ويصليَّ عُرياناً، إلا إِنْ خشيَ التلفَ بالبردِ^(٩)، وفي الذمَّةِ إِنْ كَانَ معسراً، فَإِنْ ائْتَمَعَ المالكُ أو وليُّ الصبيِّ^(١٠) وهو غنيٌّ عنه في الحالِ أثمَّ وَإِنْ احتاجَه في المالِ، ويجوزُ قتالُه ولا يجبُ، لكنَّ على ما يدفعُ ضرورتهُ ولا يقتصُّ منه^(١١)، ويقتصُّ له، فَإِنْ عجزَ وماتَ جوعاً فلا ضمانَ، ولهُ أن يحتالَ في أخذه ببيعٍ فاسدٍ فَإِنْ اشترأه بأكثرَ من ثمنِ المثلِ وهو قادرٌ على قهره^(١٢) لزمه، وكذا لو عجزَ^(١٣)، ولا يلزمه بذله إلا بعوضٍ، ولا أجره لمن خلَّصَ مشرفاً على

(١) ذلك. (٢) في (م): (يحصل). (٣) لما يناله من المشقة ولينفعه الطعام. (٤) لاندفاع الضرر به.

(٥) لأن حرمة الحيِّ أعظم. (٦) أي: الميت المسلم المحترم إِنْ أمكن بدونه.

(٧) في هامش (م): وإِنْ خاف الهلاك. وذلك لخبر مسلم أنه ﷺ لما سئل عن التداوي بالخرقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه

داء». ولخبر أم سلمة عند ابن حبان (١٣٩١): «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِي حَرَامٍ». (٨) ليدفع الهلاك عن نفسه.

(٩) أي: ويلزمه. (١٠) من يبعه. (١١) للممتنع إِنْ قتله. (١٢) في هامش (م): على قمعه.

(١٣) عن أخذه واشترأه بأكثرَ من ثمنه لزمه ذلك.

الهالك لضيق الوقت عن تقدير الأجرة، فإن اتسع لم يجب تخليصه إلا بأجرة.

فرع: وإن أطعمه بلا معاوضة لم يلزمه شيء، فلو اختلفا في التزام عوض الطعام صدق المالك بيمينه، ولو أوجر المضطر قهراً أو وهو مغمى عليه لزمته القيمة.

فرع: [يجب] تدارك حياة البهيمة المحترمة كالآدمي وإن كانت للغير، ويلزمه ذبح شاته لكلبه وتحل، ويأكل من طعام الغائب كالميتة، ويغرم له القيمة.

فصل: وجد ميتة وطعام غائب أو صيداً وهو محرم وجب أكل الميتة^(١)، وكذا لو كان حاضراً وامتنع من البيع [إلا بغبن لكن يستحب شراؤه]، فلو ذبح الصيد صار ميتة، فيتخير^(٢) ولا قيمة للحمه، وفي الصيد وطعام الغير وجوه ثلثها يتخير، وميتة الشاة والحمار سواء، ويقدمان على الكلب، وإن وجد المريض طعاماً يضره فله أكل الميتة.

فصل: يكره ذم الطعام والزيادة على الشبع، ويستحب أن يأكل من أسفل الصفحة، وأن يحمد الله تعالى عقيقه، ويكرم الضيف، والثمار والزرع في التحريم كغيرها^(٣)، فلو جرت العادة بأكل ما تساقط جاز إلا إن حوط عليه أو منع المالك^(٤).

وله الأكل من طعام يعلم رضا مالكه، فإن شكك حرم، وترك التبسط في الطعام مستحب^(٥)، إلا في حق قري الضيف وأوقات التوسعة على العيال^(٦).

ويستحب الحلو، وكثرة الأيدي على الطعام^(٧)، والحديث الحسن^(٨).

(١) لعدم ضمانها، وهي مباحة للمضطر.

(٢) لأن كلا منهما ميتة ولا مرجح.

(٣) فلا تباح بغير إذن مالكها إلا في الاضطرار فيأكل ويضمن.

(٤) بأن كان شحيحاً أو لا يسامح.

(٥) لأنه من أخلاق السلف رضي الله عنهم.

(٦) كأيام العيد والأفراح وعاشوراء، ولا يقصد بذلك التفاخر والتكاثر بل الإكرام للأحبة والأهل وتطيب خاطر.

(٧) لخبر أبي داود (٣٧٦٤) عن وحشي وفيه: «فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله تعالى عليه يبارك لكم فيه».

(٨) من حكايات الصالحين، وروى الربيع عن الشافعي: من الأدب في الطعام قلّة الكلام.

كِتَابُ النَّذْرِ ، وَفِيهِ فَصْلَانِ

الأوّل في أركانه، وهي ثلاثة:

الأوّل: الناذر، وشرطه التكليف والإسلام ولوسكر^(١)، فلا يصح من الكافر^(٢).
ويصح من المحجور عليه في القرب البدنية، ولا حرج على المفلس في ذمته، [ولو نذر عتق مرهون انعقد إن أنفذنا عتقه وإلا فلا].

الركن الثاني: الصيغة، فلا بد منها، وهو: نذر تبرر^(٣) ولجاج^(٤). فالأوّل نوعان: أحدهما: نذر المجازاة، وهو: أن يلتزم قربة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع نقمة، كقوله: إن أغنانني الله أو شفاني فعليّ كذا^(٥).

النوع الثاني: أن يلتزم من غير تعليق، فيصح إن التزم قربة كقوله ابتداء: لله عليّ أن أفعل كذا^(٦)، ويجب الوفاء بالنذر، لا إن علّق بمشيئة الله أو مشيئة زيد^(٧) وإن شاء^(٨). وأما نذر اللجاج^(٩) فهو: أن يمنع نفسه من شيء أو يحثها عليه بتعليق^(١٠) التزام قربة كقوله: إن فعلت كذا أو إن لم أفعل كذا فله عليّ كذا، فإن التزم قربة أو قرباً تخير بين الوفاء بما نذر، وبين كفارة يمين، وإن التزم غيرها^(١١) فعليه إن حث كفارة يمين، فإذا قال: إن فعلته فله عليّ أن أعتقك؛ تخير بين عتقه وكفارة يمين، أو: إن فعلته فله عليّ أن أطلقك، فكقوله^(١٢): إن فعلت فوالله لأطلقك^(١٣)؛ يلزمه كفارة يمين بموت أحدهما^(١٤)، وكذا لو قال: إن فعلت كذا فله عليّ أن أكل الخبز، أو قال: فله عليّ نذر، فالنذر قربة فيتخير بين قربة ما وكفارة يمين. وإن قال: فله عليّ كفارة يمين لزمته، وكذا لو قال: نذرت لله لأفعلن ونوى اليمين^(١٥)، وإن لم ينو فوجهان^(١٦). أو: فله عليّ يمين فلعن^(١٧)، ولو قال ابتداء: لله عليّ أن أدخل الدار؛ فيمين.

(١) في حال النذر لصحة تصرفه. (٢) لعدم تكليفه. (٣) لأنه يطلب به البر والتقرب.

(٤) لوقوعه حالة الغضب. (٥) وكذا قول من شفي من مرضه: لله عليّ كذا.

(٦) في هامش (م): على أن أصلي، أو أهدي هذه الشاة، أو أمشي إلى بيت الله الحرام. (٧) فلا يصح.

(٨) لعدم الجزم باللاق بالتقرب. (٩) والعلق والغضب. (١٠) في (ق): (بتعلق).

(١١) أي: غير القرب. (١٢) في (م): (فقوله). (١٣) في (ق): (لا أطلقك)، وفي الشرح: (لا أطلقنك).

(١٤) قبل التطبيق وبعد الفعل. (١٥) أي: يلزمه إن حث كفارة يمين.

(١٦) فيعد نذر تبرر. (١٧) لأنه لم يأت بلفظ نذر ولا صيغة يمين.

فرع: لو قال: ابتداءً مالي صدقةً فلغو، فإن علقه بدخول مثلاً فنذر لجاج، فإمّا أن يتصدق بكل^(١) ماله وإمّا أن يكفر إلا إن أوجبهُ نذر التبرُّ^(٢)؛ كقوله: إن رزقني الله دخول الدار؛ فتجب الصدقة، وإن قال: في سبيل الله فعلى الغزاة.

فرع: الصيغة إن احتملت نذر اللجاج ونذر التبرُّ رجع إلى قصده فالمرغوب فيه تبرُّ، والمرغوب عنه لجاج، فالإثبات في الطاعة كقوله: إن صليت فعلي كذا يحتملها، والنفي فيها كقوله: إن لم أصل لا يتصور إلا لجاجاً^(٣)، والإثبات في المعصية كقوله: إن شربت الخمر يتصور لجاجاً فقط، والنفي يحتملها^(٤)، ويتصوران في المباح نفيًا وإثباتاً.

فرع: لا فرق في الجميع بين قوله: فعلي كذا، أو قوله: فله علي كذا^(٥).

فرع: وإن قال: إن فعلته فأيمان البيعة^(٦) لازمة لي، فإن نوى طلاق بيعه الحجاج وعتاقها انعقد^(٧)، وإلا فلا.

الركن الثالث: المنذور، فلا ينعقد (النذر) بالتزام المعصية وأمّا الطاعة فشرط^(٨)، لكن لا يصح نذر الواجبات منها، وكذا ترك المحرمات؛ لأنها قد لزمّت، ولا يصح نذر المباحات؛ فلو نذر أن يصلي المكتوبات أو [أن] لا يسرق أو أن يتزوج ويأكل وإن قصد التقوي على العبادة لم يلزمه شيء، ويصح نذر العبادات المقصودة كالصوم والصلاة ولو راتباً وفرض الكفائية^(٩) ولو لم تتعلق بمال^(١٠).

و^(١١): الصفات المستحبة فيها ولو في فرض كتطويل القراءة والسجود والمشي في الحج، والصلاة في المسجد والجماعة، وينعقد بسائر ما يثاب عليه من الأخلاق الحسنة كالسلام والزيارة^(١٢)، فإن نذر الوضوء صحّ وحمل على التجديد حيث يشرع، وهو: أن يكون قد صلى بالأوّل صلاةً ما، وإن نذرهُ لكل صلاة لزمهُ، ويكفيه وضوء الحدث، ولا يصح نذر التيمم والغسل، وفي نذر صوم رمضان بالسفر [وإتمام الصلاة فيه حيث هما أفضل] والقيام في المرض وجهان^(١٣)، ويجريان فيمن نذر القيام في النوافل واستيعاب

(١) في النسخين: (بجميع)، لكن في (ق) ضب عليها. (٢) في النسخين: (النذر). أي: المعلق بما ذكر.

(٣) لأنه لا ير في ترك الطاعة. (٤) أي: التبرر والحجاج. (٥) لأن كلاً صيغة التزام. (٦) ومثلها أيمان المسلمين.

(٧) بينه بهما، كما لو نطق بهما ولأنهما ينعقدان بالكناية مع النية. (٨) لخبر عائشة عند البخاري (٦٦٩٦): «من نذر

أن يطبخ الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه». (٩) في (م): (كفائية). (١٠) كالجهاد وتجهيز الميت والصلاة عليه.

(١١) أي: ويصح نذر. (١٢) للقدام ونحوه. (١٣) أحدهما لا.

الرأسِ بالمسح، [أ] و التثليث، أو سجدتي التلاوة والشكر. وإن نذر الصومَ وشرطَ أن لا يفطرَ في المرضِ لم يلزمه الوفاءُ به في المرض، وإن نذرَ أن لا يفِرَّ عن ثلاثةٍ من الكفَّارِ وقدرَ انعقدَ، ولو نذرَ الإحرامَ بالحجِّ من شوالٍ أو مِن بلدٍ كذا انعقدَ.

فرع: لو عيّن للجِهَادِ جهةً أجزأه مثلها في المسافةِ والمؤنةِ.

فرع: يشترطُ في نذرِ القُربِ الماليّةِ الالتزامُ [لها] في الذمّةِ أو الإضافةُ إلى معيّنٍ يملكُه ك: لله عليّ أن أتصدّقَ بدينارٍ أو بهذا الدينارِ، فإن قال: إن ملكْتُ عبداً أو إن شفى الله مريضِي وملكْتُ عبداً فلله عليّ أن أعتقه؛ انعقدَ، لا إن قال: فهو حرٌّ، وكذا إذا قال: إن ملكْتُ هذا.

فرع: نذر الإمام أن يستسقي لزمه الخروجُ بالناسِ وأن يؤمّهم، وغيره إن نذرَ تلزمه الصلاةُ منفرداً، فإن نذرَ الخروجَ بالناسِ لم ينعقدَ، وإن نذرَ أن يخطبَ وهو من أهلها انعقدَ^(١) ولزمه القيامُ فيها.

فرع: في «فتاوى» الغزالي^(٢): أن قولَ البائعِ للمشتري: إن خرجَ المبيعُ مستحقّاً [غيري] لله عليّ أن أهيك ألفاً لغوً؛ لأن المباحَ لا يلزمُ بالنذر؛ قلتُ: الهبةُ قربةٌ إلا أنّها على [هذا] الوجهِ ليست قربةً ولا مُحَرَّمَةً فكانت مباحةً، والله أعلم.

فرع: لو نذرَ كسوةَ يتيّمٍ لم يجزه يتيّمٌ ذميٌّ.

الفصل الثاني في أحكامه: والملتزماتُ أنواعُ:

الأوّل: الصومُ، فمن نذرَ صوماً أو صومَ دهرٍ أو حينٍ كفاه يومٌ. وإن نذرَ صومَ أيّامٍ فثلاثةٌ.

فرع: ويسلكُ بالنذرِ مسلكَ واجبِ الشرعِ لاجئته، فعلى هذا يجبُ في صومه تبييتُ النيةِ، نعم: لو نذرَ قبل الزوالِ صومَ يومٍ لزمه، ومن نذرَ صلاةً لزمه ركعتان بالقيام، فإن نذرهما من قعودٍ انعقدَ والقيامُ أفضلُ له، ولو نذرَ أن يصليَ ركعتين فصلّى أربعاً بتسليميةٍ ففي الأجزاء تردّدٌ^(٣)، أو ركعةً أجزأته، ولو نذرَ أربعَ ركعاتٍ جازَ بتسليميتين، فإن صلاها بتسليميةٍ فبتشهدين، فإن تركَ الأوّلَ سجدةً للسهو، ولا يجزىءُ على الراحلةِ، فإن نذرهُ عليها أجزأهُ، وعلى الأرضِ أولى، وإن نذرَ الصدقةَ أجزأه ما يتموّلُ، ولو نذرَ عتقاً أجزأهُ

(١) في (م): (انعقدت). (٢) «الفتاوى» (ص/٢٥٦) وما بين الحاصرتين - هنا - منه. (٣) أي: خلاف أصحابهما جوازه.

معيب وكافر، لا إن قال: مؤمنة^(١)، فإن قال: كافرة أجزأت مسلمة، لا إن عيّن.

فصل: وإن نذر صوم يوم أو أيام أو خميس لم يتعيّن واستقرّ بمضيّها، واستحبّ تعجيله^(٢)، فإن عيّن للصلاة أو للصوم لا للصدقة^(٣) وقتاً تعيّن، فإن فات قضى، وأثم إن قصر، وإن نذر صوم يوم من كل أسبوع ونسيه جعله الجمعة لأنها آخره، وإن نذر صوم يوم عن قضاؤه أو إعطاء مسكين زكاته لم يتعيّن.

فرع: ولو نذر صوم يوم بعينه فخالف فصام فيه غيره انعقد. وإن نذر صوم عشرة أيام أجزأته متتابعة ومتفرقة، فإن شرط التتابع لم يجز التفرق، ولو نذرهما متفرقة فصامهما متتابعة حسبت له خمسة^(٤).

فرع: وإن نذر صوم شهر معيّن أو شهر من الآن وقع متتابعاً، لكن لا يستأنف إن أفطر فيه، وله تفرق قضاء ما فات منه، فلو شرط فيه التتابع فأفطر فيه استأنف ويقضيه متتابعاً، وإن لم يعيّن الشهر أجزأه هلالياً فإن انكسر فثلاثون، وتجزئ متفرقة.

فرع: وإن نذر صوم سنة معينة لم يقض رمضان والعيدين وأيام التشريق ولا أيام الحيض والمرض ويقضي أيام السفر، فإذا شرط فيها التتابع فأفطر لمرض أو سفر استأنف كفطره في الشهرين المتتابعين، أو الحيض فلا، ولا يجب قضاء أيامه.

وإن قال في رمضان: لله عليّ أن أصوم هذه السنة كفاه بقيتها إلى المحرم، وإن نذر سنة مطلقة لم يلزمه التتابع فعليه ثلاث مئة وستون يوماً، أو اثنا عشر شهراً، ويتمم المنكسر ثلاثين فشوالاً وعرفة^(٥) منكسران أبداً^(٦)، فإن صامها متوالياً قضى أيام رمضان والعيدين والتشريق والحيض، فإن شرط تتابعها قضى رمضان وأيام العيدين والتشريق لا الحيض، ويجب القضاء متصلاً بآخر السنة ويستأنف بالفطر للسفر والمرض، وإذا شرعت في صوم اليوم المعين فحاضت سقط قضاؤه لا^(٧) المطلق.

فصل: ومن نذر إتمام تطوع^(٨) أو: كل تطوع شرع فيه لزمه^(٩)، ولو نذر ركعة لزمته، ولو نذر بعض ركعة أو صوم بعض يوم لم يلزمه، أو سجدة لم ينعقد، وكذا من نذر الحج في عامه وهو متعذر لضيق الوقت.

(١) أو سليمة فلا يجزئ الكافر والمعيب. (٢) في (م): (تعجيلها). (٣) في (م): (الصدقة).

(٤) ويلغى بعد كل يوم يوم؛ لأن تفريقها لازم. (٥) أي: شهرها وهو ذو الحجة. (٦) بسبب العيد والتشريق.

(٧) اليوم. (٨) من صوم أو غيره. (٩) لأن التطوع صحيح فصح التزامه.

فرع: [و] إذا نذر صوم يوم قدوم فلان انعقد، فإن قديم ليلاً أو يوم رمضان أو عيد أو شريق سقط، وإن أراد باليوم الوقت استحَبَّ أن يقضيه، وإن قديم وهو صائم واجباً غير رمضان أو مفطر لزمه القضاء، وكذا لو كان ممسكاً أو صائماً تطوعاً ويستحب إتمامه، وقضاء الواجب^(١). والوجوب من أول النهار، فلو نذر اعتكافه فقدم ضحوة؛ فقد مر في الاعتكاف وتبين^(٢) وقوع العتق والطلاق المعلق بقدمه من أوله. فإن سبق فيه بيع العبد أو موت أحد الزوجين فلا بيع، وكذا الإرث ولا خلع إن كان الطلاق بائناً، ولو بئت النية عن خبر بقدمه غداً أجزأه.

فصل: ولو نذر صوم الاثنين أبداً لم يقض أثنائي رمضان، وكذا العيدين وأيام التشريق والحيض ويقضيها للمرض، فإن لزمه صوم شهرين للكفارة قدّمهما وقضى الاثنين إن وجبت الاثنين قبلهما لا إن تأخرت. ولو صادف ندران زماناً معيناً كمن نذر صوم الاثنين أبداً ويوم قدوم زيد فقدم الاثنين أو يوم قدوم زيد وثاني قدوم عمرو فاتفقا صامه عن أول النذرين وقضى للثاني.

فصل: ويصح نذر صوم الدهر، فلو نذر صوماً بعده لم ينعقد، ويستثنى رمضان والعيدين والتشريق وكفارة تقدمت، فلو تأخرت صام عنها وفدى عن النذر، ويقضي فائت رمضان وإن كان بلا عذر فدى، ولا يمكن قضاء ما يفطره، بل إن كان لعذر كسفر ومرض فلا فدية وإلا وجبت، ولو أراد وليه الصوم عنه حياً ففيه تردد^(٣)، ولو منعها الزوج بحق سقط ولا فدية، وإن أذن (لها) فيه فلم تصم فدت، ولا ينعقد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك والأوقات المكروهة وإن صح فعل المنذور فيهما.

النوع الثاني: الحج، وإذا نذر الحج ماشياً أو المشي حاجاً لزمه المشي وإن كان الركوب أفضل، فلو صرح بالمشي من دويرة أهله لزمه، وإلا فمن حيث أحرم وانهأؤه التحلل الثاني، وفي العمرة فراغها، وإن بقي رمي ومبيت، وله التردد في حوائجه ركباً، وإن أفسده أو فات وجب المشي في القضاء لا في الفاسد وعمرة التحلل، فإن ركب أجزأه وعليه دم شاة، وأثم إن لم يكن عذر.

(١) في (ق): (وإعادة الصوم الواجب)، وفي (م): (والقضاء واجب).

(٢) في (ق): (تيقن).

(٣) الظاهر جوازه لتعذر القضاء منه.

فرع: [وإنما] يستقرُّ نذرُ الحجَّةِ المنذورةِ باجتماعِ شرائطِ الحجِّ كحجَّةِ الإسلامِ، فإنَّ عَيْنَ سنةٍ تعينتْ ولا يجزئُه الحجُّ قبلَها، فإنَّ انقضتْ ولم يتمكَّنْ فلا قضاءَ بخلافِ مَنْ نذرَ صلاةً أو صوماً ومُنِعَ منهما، وأمَّا مَنْ مَرَضَ وقد أحرمَ فتحلَّلَ لزَمَهُ القضاءُ، وكذا لو فاتَه الحجُّ لخطأً أو نسيانٍ.

فرع: من نذرَ عشرَ حجَّاتٍ وماتَ بعدَ سنةٍ وقد تمكَّنَ مِنْ حجَّةٍ فيها قضيتْ مِنْ مالِهِ وحَدَّها، والمعضوبُ^(١) يستتِبُ في النذرِ فقدَ يتمكَّنَ مِنَ العشرِ في سنةٍ فتقضى^(٢) [بعد موته].

فرع: لو نذرَ الركوبَ فمشى لزَمَهُ دَمٌ، فإنَّ نذرَهُ حافياً فَلَهُ الانتعالُ.

فرع: لو نذرَ حجاً وعمرةً مفردينِ فقرنَ أو تمتعَ فكمنَ نذرَ المشيَ فركبَ، وإنَّ نذرَ القرآنِ أو التمتعَ فأفردَ فهو أفضلُ، وينعقدُ نذرُ الحجِّ ممَّنْ لم يحجَّ ويأتي به بعدَ الفرضِ.

النوعُ الثالثُ: إتيانُ المساجدِ، فإنَّ نذرَ إتيانِ المسجدِ الحرامِ أو بيتِ مِنْ بيوتِ مَكَّةَ أو مكانٍ مِنَ الحرمِ لزَمَهُ إتيانُ الحرمِ بحجٍّ أو عمرةٍ، ولو قال: بلا حجٍّ [أ] و بلا عمرةٍ، ولا يتعيَّنُ الركوبُ ولا المشيُ، وإنَّ نذرَ أَنْ يأتِيَ عرفاتٍ ولم ينوِ الحجَّ أو يأتِيَ بيتَ اللَّهِ ولم ينوِ الحرمَ لم يلزمه شيءٌ، وإنَّ نذرَ أَنْ يمسَّ بثوبِهِ الكعبةَ فكما لو نذرَ إتيانَهَا^(٣)، ومنَّ نذرَ المشيِ إلى الحرمِ لزَمَهُ المشيُ مِنْ بيته، والإحرامُ مِنَ الميقاتِ، وإنَّ نذرَ إتيانِ مسجدِ المدينةِ [أ] و الأقصى لم يلزمه^(٤).

وحكمُ نذرِ الصلاةِ فِي المساجدِ حكمُ الاعتكافِ وقد سبقَ، وإنَّ نذرَ الصلاةِ فِي الكعبةِ فصلَّى فِي المسجدِ أَجزأهُ، ولا تجزئُ صلاةٌ^(٥) فِيهِ^(٦) عَنْ أَكْثَرِ مِنْهَا بِأَنْ نُذِرْتَ^(٧).

فرع: لو قال: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَصَلِّيَ الفرائضَ فِي المسجدِ لزَمَهُ، ولا يتعيَّنُ مسجدٌ، ومن نذرَ زيارةَ قبرِ النبيِّ ﷺ لزَمَهُ^(٨)، وَفِي زيارَةِ قَبْرِ غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ^(٩).

(١) فِي (ق): (المندور). (٢) العشر من ماله. (٣) فِي (م): (لزَمَهُ إتيانها).

(٤) إتيانها ويلغو النذر؛ لأنه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب إتيانها بالنذر كسائر المساجد.

(٥) فِي (م): (صلاتها)، وَفِي (ق): (صلاته). (٦) أي: المسجد الحرام.

(٧) كمن نذر ألف صلاة في مسجد لم تجزه صلاة واحدة في حرم المدينة، وكذا لو نذر أن يصلي في مسجد المدينة صلاة لا تجزئه ألف في غيره؛ وإن عدلت بها. (٨) لأنها قرية من القرب المطلوبة.

(٩) أوجههما: اللزوم للصالحين لأن في ذلك قرية؛ لخبر: «زوروا القبور».

فرع: لو قال: لله عليّ أن أمشي ونوى حاجاً أو معتمراً أو بيت الله [الحرام] لزّمه^(١).

النوع الرابع: الهدايا، ولو نذر ذبيح شاة ولم يعيّن بلداً أو عيّن غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحمها لم ينعقد، ولو نذر الذبيح في الحرم انعقد ولزمه التفرقة فيه، ولو نذر هدي بدنة إلى الحرم لزّمه الذبيح والتفرقة فيه، فإن نذر الذبيح في غير الحرم أو بسكين ولو مغصوباً والتفرقة في الحرم تعيّن مكان التفرقة فقط، أو الذبيح فيه والتفرقة في غيره تعيّن المكانان، ولو نذر الذبيح والتفرقة ببلد غير الحرم تعيّن فيه، أو الأضحية في بلد تعيّن لتضمنها التفرقة، فإن نذر الذبيح بأفضل بلد فمكّة، ومن نذر لمعيّن فأعطاه ولم يقبل برئ وللمنذور له مطالبته إن لم يعطه كالمحصورين من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة.

فصل: ولو نذر أن يضحي بدنة وقيداً بالإبل^(٢)، أو نواها أو أطلق تعيّن منها، فإن عدمت وقد أطلق بقره أو سبع شياه، أو وقد قيد وجب أن يشتري بقيمتها بقره، فإن فضل فأخرى وإلا فشاة أو شقصاً، فإن لم يجد فدراهم، فإن عدمت البقرة فالشياه بقيمة البدنة، ولو وجد بقيمتها^(٣) ثلاث شياه أتمها من ماله سبعاً.

ولو نذر شاة فذبح بدنة جاز، وفي كون كلّها فرضاً وجهان^(٤).

فرع: وإذا قال: لله عليّ أن أضحي أو أهدي ولم يسم شيئاً لزّمه ما يجزى في الأضحية، فإن عيّن عن نذره بدنة أو بقره تعيّن بشروطها، فإن تعيّن^(٥) الهدى^(٦) تحت السكين أجزاءه بخلاف الأضحية، وعليه مؤنة الهدى إلى الحرم وتفرقة لحمه فيه، ولو ذبحه في غيره لم يجزه. ولو نذر أن يهدي مالاً معيّن أو ظيباً أو شاة غير سليمة وجب إيصاله الحرم، ولزمه التصدق بعين المال وبالحيوان حياً، ولو ذبحه لم يجزه وغرم الأرش، وما تعذر نقله كالدار أو تعسر كحجر الرحى فله بيعه^(٧) ونقل ثمنه بنفسه.

فرع: وإن نذر أن يهدي ونوى ذات عيب أو سخله أجزاءه، فإن جعله سليماً فهو أفضل، وإن قال: أنا أهدي هذه نذراً لزّمه إلا إن نوى الاستقبال.

فصل^(٨): وإن نذر ستر الكعبة بالحريز أو تطيبها أو صرف مال فيه جاز، فإن نوى

(١) ما نواه. (٢) في النسختين: (من الإبل). (٣) في (م): (بقيمة البدنة). (٤) أصحهما: نعم.

(٥) في (م): (تعيب). (٦) أي: المنذورة أو المعينة. (٧) في (ق): (باعه). (٨) في مسائل متشورة.

المباشرة بنفسه لزمه وإلا فله بعثه، وفي تطيب مسجد المدينة والأقصى وغيرهما تردّد^(١).

ولو نذر^(٢) الذبح عن ولده لزمه، أو تعجيل زكاة ماله أو قال: لله علي ذبح ولدي فإن لم يجز فشاة مكانه، أو نذر^(٣) صوماً قبل إسلامه فلا. فإن نذر أن يشتري للصدقة بدرهم خبزاً لزمه الخبز لا شراؤه، وإن قال: لله على رجلي الحج ماشياً لزمه إلا إن أراد إلزام رجليه^(٤)، وإن ألزم رقبتَه أو نفسه لزمه، ومن أعتق رقبتين عن كفارة ونذر ولم يعين أجزأه، وإن نذر الصدق بشيء تصدق بما شاء، أو بألفٍ ولم ينو شيئاً لغا، ولو نذر أن لا يكلم أحداً لم يصح، ولو نذر من يموت أولاده عتقاً إن عاش له ولد فعاش أكثر منهم^(٥) قليلاً لزمه.

وإن نذر أضحية على أن لا يتصدق بها لم ينعقد^(٦)، وإن قال: إن شفى الله مريضى [تصدقت] (بدينار) فشفي والمريض فقير لا تلزمه نفقته جاز إعطاؤه^(٧).

وإن نذر الصدق على ولده الغني جاز، وإن نذر عتق عبده لشفاء مريض ثم لقدم زيد انعقد^(٨)، فإن حصل معاً أقرع بينهما، ومن نذر زيتاً أو شمعاً أو وقف ما يشتريان به من غلته لإسراج مسجد أو غيره صحَّ إن كان قد يدخله من ينتفع به، وإلا فلا. والنذر منهي عنه^(٩).

(١) المختار الصحة في كل مسجد. (٢) وفي نسخة في (م): (نوى). (٣) كافر. (٤) خاصة.

(٥) مدة من أولاده الموتى ولو كان الزمن. (٦) أي: نذره؛ لأنه صرح بما ينافيه. (٧) ما لزمه وإلا فلا.

(٨) النذران.

(٩) بقوله ﷺ في خبر «الصحيحين» عن ابن عمر: «إنه لا يرد شيئاً، وإنما يستخرج به من مال البخيل». هذا لفظ البخاري (٦٦٠٨). ولفظ مسلم (١٦٣٩): «إنه لا يأتي بخير». فهذا النهي عنه لتأكيد أمره ﷺ، وأنه لا يجزئ لهم في العاجل نفعا، ولا يصرف عنهم في الآجل ضرراً، ولا يرد عنهم قضاء. وكذا يدل على المعنى قوله ﷺ لابن عباس - عند الترمذي (٢٥١٦)، وابن حميد في «المنتخب» (٦٣٦) بسند فيه ضعف -: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف»، «واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك». قال النووي في «الأذكار» (١٢٢٦): هذا الحديث عظيم الموقع.

وأقول: هذا الحديث أصل كبير في رعاية حقوق الله تعالى، والتفويض إليه، والتوكّل عليه، وعجز الخلق وافتقارهم إلى عونه وعافيته دائماً.

كتاب البيوع

باب ما يصحُّ به البيعُ

ويعتبرُ في صحته ثلاثة أمور:

الأولُ: الصيغةُ بالإيجاب، ك: بعْتُكَ أو مَلَكْتُكَ بكذا، والقبولُ: كاشتريتُ وتملَّكتُ وقبلتُ، وكذا إن بدأ المشتري واختلف اللفظُ، فقال: اشتريتُ منكُ بكذا، فقال البائعُ: مَلَكْتُكَ، أو قالَ البائعُ: ملكْتُكَ، فقال [المشتري]: اشتريتُ، فإنَّ بدأً بقبلتُ لم يصحَّ، ويُسْتَرَطَّانِ^(١) في عقدٍ تولَّى الأبُ طرفيه كالبيع من طفله.

فرع: ولا ينعقدُ بالمعاطاة، واختار النواوي وجماعةُ الانعقاد في كلِّ ما يُعَدُّه الناسُ بيعاً، وبعضهم خصَّصَ جوازَ المعاطاةِ بالمَحَقَّرَاتِ، فعلى الأولِ المقبوضُ بها كالمقبوض بالبيع الفاسدِ، وقال الغزالي: يملكُهُ إن ساوى^(٢).

فرع: لو قالَ [المشتري] بصيغة الأمر: بعني، أو [قال البائع]: اشترِ مِنِّي، فقال الآخرُ: بعْتُكَ أو اشتريتُ أو قد فعلتُ صحَّ، لا^(٣) إن جاء بصيغة الاستفهام، فقال: تبيعني أو بعطني فإنَّ جوابه إيجابٌ يفتقرُ إلى القبول، أو أَتشتري مِنِّي، أو اشتريتَ مِنِّي؟ فقال: اشتريتُ لم يكفِ حتَّى يقولَ بعده: بعْتُكَ.

فرع: بالكناية مع النية تصحُّ العقود ولو لم تقبلِ التعليقَ إلا فيما يجبُ فيه الإشهاد كالنكاح وبيع شُرْطَ على وكيله الإشهاد (فيه)، فقلوه: خذهُ أو تسلِّمهُ أو جعلتُهُ لكُ بكذا، أو باعك الله كأقالك الله في الإقالة، أو بارك الله لكُ فيه، أو سلطتُك عليه بكذا كناية في البيع^(٤)، لا أبحتكُ إيَّاه بكذا^(٥).

فرع: الكتابة^(٦) بالبيع ونحوه - لا على المائع والهواء - إلى الغائب كناية^(٧)، فيشترطُ القبولُ حالَ الاطلاع، فإذا قبلَ فله الخيارُ في مجلسِ قبوله. والخيارُ للكاتبِ إلى أن ينقطعَ خيارُ صاحبه. وإن كتبَ (بذلك) لحاضرٍ ففي الصحة تردُّدٌ^(٨). ولو باعَ من غائبٍ فقبلَ حينَ بلغه الخبرُ صحَّ.

(١) أي: الإيجاب والقبول. (٢) أي: قيمته. (٣) في (م): (إلا). (٤) فينقد مع النية.

(٥) بل ينبغي أن ينعقد به البيع كالهبة مع العوض. (٦) فينقد بها مع النية لحصول التراضي.

(٧) في (ق): (الكتابات). (٨) أي: وجهان، ورجَّح السبكي والزركشي الصحة.

فرعٌ: يشترط في العقدِ القبولُ على الفورِ؛ فلا يصحُّ على التراخي^(١) ولا إن تخلَّلَ كلامٌ أجنبيٌّ عَنِ العقدِ. ولو ماتَ بعدَ الإيجاب لم يقبلْ وارثُهُ، ويشترطُ الموافقةُ (في المعنى) إيجاباً وقبولاً، فإنَّ أوجبَ بألفٍ قُراضَةً فقبلَ بصحاح، أو قال: قبلتُ نصفَهُ بخمسٍ مئةٍ وسكتَ لم يصحَّ، ولو قال: ونصفهُ بخمسٍ مئةٍ صحَّ. ولو قبلَ بألفٍ وخمسٍ مئةٍ لم يصحَّ.

فرعٌ: لو قال: بعْتُكَ إن شئتَ، فقال: اشتريتُ، أو قال المتوسِّطُ: بعْتُ^(٢) بكذا؟ فقال: نعم، وقال للآخر: اشتريتُ؟ فقال: نعم؛ انعقدَ، والأخرسُ يشيرُ أو يكتبُ.

فرعٌ: وإن قال: أعتقُ عبدك عني بألفٍ (مثلاً) ففعلَ حصلَ البيعُ ضمناً.

الأمرُ الثاني: أهليةُ العاقدِ، وشرطُهُ إطلاقُ التصرفِ والاختيارِ فلا يصحُّ بيعُ صبيٍّ وإن قُصدَ اختباره^(٣)، ولا مكرهٌ إلا بحقٍّ كالمتنعٍ من أداءِ الحقِّ عندَ الحاكم، فيكرههُ على البيعِ ونحوه، ويصحُّ بيعُ المصادِرِ^(٤) والسكران.

فرعٌ: وإن أُلِفَ الصبيُّ ما ابتاعَ أو ما اقترضَ من رشيدٍ وأقبضَهُ لم يضمنَ. أو مِن مثلهِ ضمنَ كلُّ ما قبضَ، وإن كانَ بإذنِ الوليِّينِ فالضمانُ عليهما فقط، وعلى البائعِ ردُّ الثمنِ إلى وليِّه، فإن سَلَّمَهُ إلى الصبيِّ ولو بإذنِ الوليِّ وهو للصبيِّ لم يبرأ، أو للوليِّ برئ، وإن قال: سلَّمُ إلى الصبيِّ وديعتي أو قدرَ ديني عليك أو ألقهما في البحر فامتثلَ برئٌ من الوديعةِ لا الدين^(٥). ولو كان لصبيٍّ دينارٌ فأعطاه^(٦) لنقادٍ ينقدهُ ضمنَ إن لم يردهُ إلى وليِّه، أو: لغيره فإلى مالِكِهِ.

فرعٌ: لو أوصلَ صبيٌّ هديةً وقال: هي^(٧) من زيدٍ، أو أخبرَ في الإذنِ بالدخولِ عُمَلَ بخبره مع قرينةٍ أو أَمَّنَ قوله^(٨).

فصل: الكافرُ لا يتملِّكُ مسلماً لنفسه ولا مرتداً إلا إن كانَ إذا ملكَهُ عَتَقَ؛ كأن اشترى فرعه أو أصله أو مَنْ أقرَّ بعَتَقِهِ فيصحُّ، لا إن اشترى مسلماً بشرطِ إعताقه، وإن

(١) لكن لا يضرُّ الفصلُ اليسيرُ؛ لعدم إشعاره بالإعراض عن القبول. (٢) في (ق): (بعْتُك). (٣) أي: به.

(٤) أي: من جهة ظالم بأن باعَ ماله لدفعِ الأذى الذي ناله؛ لا إكراه فيه، ومقصود من صادره تحصيل المال من أي: وجه كان. «أسنى».

(٥) لأنه امتثلَ أمره في الوديعة وحقه فيها متعيّن، أما الدين فلا يتعيّن، إلا بقبض صحيح ولم يوجد.

(٦) في (م): (أعطى، صبي ديناراً)، وفي (ق): (فسلَّمه). (٧) في الشرح: (هذه). (٨) لاعتماد السلف عليه في ذلك.

وَكَلَّهُ مُسْلِمٌ فِي شِرَاءِ مُسْلِمٍ صَحَّ وَوَقَعَ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ، وَلَا يَتَمَلَّكُ مُصْحَفًا وَحْدِيثًا
وَكُتِبَ فَقِهِ فِيهَا آثَارٌ.

فرع: للكافر استتجار المسلم ولو لإجارة عين، ولهُ ارتهانه وأرتهانُ مصحفٍ، وترفعُ
يدهُ فيوضعانِ عندَ عدلٍ، ويؤجر الأجير، ويكره إجارة عينِ المسلم وإعارتهُ مسلماً^(١).

فرع: لو نسخ الكافر مصحفاً أو أسلم عبد[ه] أمرَ بإزالة الملك^(٢) عنه، فلا يكفي
رهنهُ وإجارتهُ، وتكفي الكتابةُ فإن باعهُ معيياً أو بمعيبٍ أو وهبهُ لولده^(٣) أو أفلس
المشتري أو استقال أحدهما فله [أ]و للمشتري الإقالة والاسترداد، وله تعجيزه في
الكتابة، وإن مات ورثه ولده الكافر، فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه ويستكسب^(٤) له
كمستولديه حين تُسلم إذ لا يمكن بيعها.

فرع: ولو اشترى كافر كافرأ فأسلم قبل القبض لم يفسخ، ويقبضُ له الحاكم ثم
يباع.

الأمر الثالث: صلاحية المعقود عليه، ولهُ شروط:

الأول: الطهارة، فلا يصحُّ بيعُ نجسٍ العين كالسرجين والكلب ولو معلماً، ولا مائع
متنجس ولو دهنًا وماءً وصبغاً مع أنه يطهر المصبوغ به بالغسل، ويصحُّ بيعُ القرز وفيه
الدود، وبزر^(٥) القرز وفارة المسك.

ولو تصدَّق بالدهن للاستصباح جاز، ويجوز اقتناء الكلب لمن يصيد أو يحفظ به
نحو الماشية لأقبل شرائها، ويجوز^(٦) تربية الجرو لذلك، واقتناء السرجين للزراعة^(٧).

الشرط الثاني: الانتفاع، فلا يصحُّ بيعُ ما لا نفع به^(٨) إمَّا لقلته كحبتَي حنطةٍ
وزبيبٍ، ويجبُ الردُّ، فإن تلف فلا ضمان، وإما لخسسته كالحشرات والفأرة والنمل لا
العلق للامتصاص^(٩)، وبيعُ غير الجوارح من السباع والطير كالأسد والذئب والحدأة
والغراب باطل، ويصحُّ بيعُ ما ينتفع به كالفهد والفيل والقرد والنحل والعنديل
والطاووس للأنس بصوته ولونه. والعبد^(١٠) الزَّمن لا الحمار الزمن.

(١) صيانة له عن الإذلال. (٢) في (م): (ملكه). (٣) في (م): (لوالده). (٤) في (م): (يكتسب).

(٥) بزر القرز: البيض الذي يخرج منه دود القرز، أي: الذي ينتج الحرير. (٦) أي: مع الكراهة.

(٧) في (ق): (لترية الزرع جائزة). (٨) في (م): (فيه).

(٩) أي: لمنفعة امتصاص الدم سابقاً. (١٠) أي: ويجوز بيع العبد؛ لأنه يتقرب بعقده.

فرع: ويحرم بيع السم، فإن نفع قليله كالسقمونيا والأفيون جاز.

فرع: آلات الملاهي والصور لا يصح بيعها ولو كانت ذهاباً، ولا بيع النرد إلا إن صلح يادق للشطرنج^(١)، ويصح بيع جارية الغناء وكبش النطاح وديك الهراش ولو زاد الثمن لذلك، ويكره بيع الشطرنج، ويصح بيع آنية الذهب والفضة.

فرع: ويصح بيع الماء والحجر والتراب ولو عند النهر والجبل والصحراء وبيع لبن الآدميات.

الشرط الثالث: الولاية، فيبيع الفضولي وتصرفاته والغاصب باطل، وكذا شراء الفضولي للغير [بعين مال الغير] أو في ذمته [باطل]، وإن كان بعين مال الفضولي أو في ذمته وقع له، سواء أذن ذلك الغير وسمّاه أم لا.

فرع: وإذا باع أو أبرأ من مال أبيه أو زوج أمته ظاناً بقاءه فبان ميتاً أو باع عبد نفسه ظاناً بإيقه أو كتابته وبان قد رجع أو فسخ صح، وكذا لو باع هازلاً أو للتلجئة^(٢). وقوله: إن مات أبي فقد زوجتك أمته باطل.

الشرط الرابع: القدرة على التسليم، ولا يشترط اليأس من التسليم بل ظهور التعذر كافٍ فلا يصح بيع المغصوب والآبق وكتابتهما وإن عرف موضعهما بخلاف التزويج والعتيق، فإن اشتراهما قادر^(٣) عليهما صح وله الخيار إن جهل أو علم وعرض مانع.

ولا يصح بيع طائر في الهواء وإن تعود العود إلا النحل الموثوقة أمه ولا بد من رؤيته في الكوراة^(٤) أو حال خروجه، ولا: بيع سمك في ماء ولو في بركة إن شقّ تحصيله^(٥) منها لا إن سهل ولم يمنع الماء رؤيته، وبرج الطائر كالبركة للسمك، ويبطل بيع جزء معين لأشائع^(٦) من نحو سيف وثوب ينقص بقطعه قيمة الباقي، فلو كان ممّا لا ينقص جاز، ويجوز بيع أحد زوجي خف إذ لا قطع، ولا يصح بيع جذع معين في بناء ولا بعض معين من جدار فوقه شيء أو كان قطعة واحدة من نحو طين، فإن كان من لبن أو آجر وجعلت النهاية نصف السمك فكذلك^(٧) وإلا صح، ولا يصح بيع فص في خاتم،

(١) أي: مع الكراهية. (٢) كأن يبيع ماله لصديقه خوف غصب أو إكراه وقد توافقا قبله على أنه يبيعه له ليرده إذا أمن، ويسمى أيضاً: بيع الأمانة. (٣) في (م): (قادرًا). (٤) الكوراة - بتشديد الواو مع تليث الكاف - الخلية، وحكي كسر الكاف مع تخفيف الواو. (٥) في (م): (تخليصه). (٦) في (م): (مشاع). (٧) أي: لا يصح.

ولا يبيع جَمَدٌ وثَلَجٌ وزناً وهو ينماع^(١) قبل وزنه، ولا يبيع مرهون بعد القبض^(٢)، وكذا جان تعلق برقبته مالٌ كسرقة درهم^(٣) فإن لزمه قصاصٌ صحَّ بيعه، وكذا يصحُّ بيعُ مَنْ تعلق برقبته مالٌ بعد اختيار السيد الفداء، وإذا صحَّ البيعُ لزمه المالُ فإن أداه فذاك، وإن تعذر فسخَّ البيعُ وبيع في الجناية، وينفذ عتق الجاني من الموسر لا المُعسر وكذا استيلاء الجناية ولا يتعلّق الأرض بالولد، وللسيد فداء الجاني بالأقلِّ من الأرض والقيمة.

الشرط الخامس: العلمُ بالعين والقدر والصفة^(٤)، فبيع عبدٍ من عبيده أو عبده المختلطٍ بعبيدٍ غيره وجهلاً أو أحدهما أو العبيدَ إلا واحداً باطلٌ، وبيع جزءٍ كالربع مشاعاً أو يبعه إلا ربعاً مشاعاً صحيحٌ ولو بمثله؛ كبيع نصفه من دار^(٥) - بينهما نصفين^(٦) - بنصف صاحبه، أو: نصفه بثلاثي نصف صاحبه فيصير^(٧) أثلاثاً، وفائدته سقوط الرجوع في هبة الولد والصدّق، وإن قال: بعثك الثمرة بثلاثة آلاف إلا ما يخص ألفاً فإن أراد نسبته من الثمن صحَّ^(٨)، أو القيمة فلا.

فرع: وإن باعه ذراعاً (مثلاً) من أرض أو ثوب وذَرَعُه معلومٌ لهما كثمانية مثلاً ملك الثمن ونزل على الإشاعة وإن أراداً معيناً لم يصحَّ، ولو اختلفا فيما أرادا^(٩) صدّق المعين أو غير معلوم لم يصحَّ، فلو عيّن ابتداءً [ابتدأه] من طرفٍ بأن قال: بعثك ذراعاً من هنا في جميع العرض إلى حيث ينتهي في الطول صحَّ.

فرع: وبيع صاعٍ من صبرةٍ صحيحٌ، فإن علمت صيغاتها نزلَ على الإشاعة والشركة، وإن جهلت صحَّ ولهُ أن يعطيه من أسفلها، فلو لم يبقَ غيره تعيّن.

فرع: وإن باعه داراً محفوفةً بملكه صحَّ ولهُ الممرُّ حيث شاء ولو لم يقلْ بحقوقها، فإن شرط الممرُّ من جانبٍ ولم يعيّنهُ بطلَ العقد وكذا لو نفاه، وإن اشترى ما يلي ملكه أو الشارع لم يكن له المرور في ملك البائع إلا إن قال: بحقوقها، وإن استثنى بائع الدار نفسه بيتاً فله الممرُّ، فلو نفاه ولم يمكن (له) تحصيل ممرٍّ لم يصحَّ البيع.

فصل: وما كان من الثمن والمثمن في الذمة اشترط معرفة قدره فبيع ملء هذا البيت

(١) ينماع: يسيل ويذوب. (٢) للعجز عن تسليمه شرعاً. (٣) لأن الجناية تقدم على الرهن.

(٤) فيما في الذمة للنهي عن بيع الغرر، والغرر: ما انطوت عنا عاقبته، أو تردد بين متضادين. (٥) في (ق): (دينار)؟

(٦) في النسختين: (نصفان). (٧) يعني مجموعهما في المسألة الثانية. (٨) وكان استثناءً للثلث.

(٩) في (م): (زاد).

حنطةً والشراء بوزنِ هذا الحجرِ ذهباً أو بألفِ ذهباً وفضةً باطلٌ، وكذا لو باعَ بما باعَ بهِ فلائِ ثوبه^(١) وجهله أحدهما، أو: بمئةِ دينارٍ إلا عشرةَ دراهمٍ إلا إن عرفا قيمةَ الدِّينارِ^(٢) دراهم وقصدا الاستثناء منها^(٣)، ويجبُ تعيينُ نوعِ الدراهم والدنانيرِ لفظاً إن اختلفتِ النقودُ، وإن غلبَ واحداً انصرف إليه^(٤)، وإن كان فلوساً وكذا مكسراً ولم تتفاوت قيمتهُ أو النصفُ صحاحاً والنصفُ مكسرةً. [أو بذاً مرةً وبذا مرةً ولا تفاوت صحَّ وسلَّم أيها شاء وإلا فلا].

ولو كانَ النقدُ مغشوشاً جازتِ المعاملةُ بهِ ولو جهلَ قدرَ الفضةِ فإن قُلْتُ جداً فلهُ الردُّ بالعيبِ، ولو غلبَ التعاملُ بعرضٍ وباعَ بهِ كصاع حنطةٍ انصرفَ إلى الغالبِ أيضاً، وقيمةُ المتلفِ كضمن المبيع، ولو قالَ: بعْتُكَ بألفٍ صحاحٍ ومكسرةٍ لم يصحَّ.

فرع: وإن باعَ^(٥) بدينارٍ صحيحٍ فأعطاهُ صحيحين بوزنه أو عكسهُ فأعطاهُ ديناراً بوزنهما لزمه قبولُهُ لا أكثرَ من دينارٍ لضررِ الشركةِ إلا بالتراضي، وإن باعَ بنصفٍ مثقالٍ أخذَ شقاً إلا إن شرطَ مدوراً، لكن إن نَدَرَ وجودُهُ بطلَ العقدُ، وإن باعَ بنصفٍ^(٦) ثم شيئاً آخر بنصفٍ وشرطَ في الثاني تسليمَ صحيحٍ عنهما بطلَ الثاني وكذا الأوَّلُ إن كانَ قبلَ لزومه.

فرع: وإن باعَ بنقدٍ معدومٍ في البلدِ حالاً لم يصحَّ، أو إلى أجلٍ يمكنُ فيه النقلُ صحَّ، فلو لم يحضرهُ استبدلَ، وكذا يستبدلُ لو باعَ بموجودٍ عزيزٍ فلم يجدهُ وليسَ لهُ إلا النقدُ الواجبُ بالعقدِ وإن أبطلهُ السلطانُ.

فرع: لو قالَ: بعْتُكَ هذه الصُّبْرَةَ أو القطيعَ أو الأرضَ كلُّ صاعٍ أو شاةٍ أو ذراعٍ بدرهم صحَّ، ولا يصحُّ بيعُ عشرِ شياهٍ من هذه المئةِ بخلافِ مثلهِ من الصُّبْرَةِ والأرضِ، ولو قالَ: بعْتُكَ من هذه الصُّبْرَةِ كلُّ صاعٍ بدرهمٍ أو: كلُّ صاعٍ من هذه الصُّبْرَةِ بدرهمٍ لم يصحَّ، أو بعْتُكَها بعشرةِ دراهمٍ كلُّ صاعٍ بدرهمٍ صحَّ إن وافقَ لا إن زادَ أو نقصَ، وبعْتُكَ صاعاً منها بدرهمٍ وما زادَ فبحسابه صحيحٌ، أو بعْتُكَها وهي عشرةٌ كلُّ صاعٍ بدرهمٍ وما زادَ فبحسابه صحَّ في العشرةِ فقط، وبيعُ الصُّبْرَةِ والشراء بها^(٧) جُزافاً مكروءٌ.

(١) في (م): (فرسه). (٢) في (م): (الدنانير). (٣) في (ق): (منهما). (٤) أي: العقد المطلق لأنه المتبادر.
(٥) في (ق): (باعه). (٦) في (م): (بنصف دينار) في الموضعين أي: من دينار صحيح. (٧) في (م): (اشترأوها).

فرع: بيع المشاهد من غير تقدير كصبرة الطعام والبيع به كصبرة الدراهم صحيح، فإن علم أن تحتها دكة أو منخفضاً أو اختلاف أجزاء الظرف بطل، وإن جهل خير، فإن باع الصبرة إلا صاعاً وصيعانها معلومة صح وإلا فلا.

فصل: وأما الصفة فبيع ما لم يره المتعاقدان باطل وإن وصفه بأوصاف السلم، وكذا إجارته ورهنه وإسلامه وهبته والصلح عنه كبيع الأعمى، والأعمى يكتب عبده، ويجوز أن يؤجر نفسه ويشتريها؛ لعلمه بنفسه، وأن يتزوج، فإن زوج أو خالع أو صالح عن دم بمال معين^(١) بطل المسمى ووجب البدل، ويجوز أن يسلم ويسلم إليه إن كان رأس المال في الذمة ولو خلق أعمى، ويوكل في إقباضه أو قبضه رأس المال في المجلس، ويصح توكيله فيما لا يصح منه^(٢) للضرورة.

فروع: الأول: أن للأعمى والبصير العقد على ما رآه قبل العمى والعقد [وهو] ممّا لا يتغير غالباً لا ما يتغير، فإن احتمل الأمرين^(٣) صح، فإن وجدته متغيراً في صورتين فله الخيار، وإن اختلفا في التغير صدّق المشتري بيمينه.

الثاني: تكفي رؤية شيء ممّا يستدل ببعضه على بعض كصبرة الحبوب والأدقة والجوز وأعلى المائعات كالدهن والخل في آنيتهما^(٤)، ورأس وعاء الطعام^(٥) وقوصرة التمر^(٦)، وكذا القطن وكذا رؤية الحنطة من كوة^(٧) أو باب من^(٨) بيت إن عرف عمقه وسعته وإلا فلا، والتمر المتناثر كالجوز واللوز.

الثالث: أراه أنموذج المتماثل^(٩) وباعه صاعاً من مثله [لم يصح]، ولو باعه حنطة بهذا^(١٠) البيت مع الأنموذج لادونه صح.

الرابع: لا يكفي في غير المتماثل كالبطيخ والسفرجل وسلّة العنب إلا رؤية الجميع، وتكفي رؤية الصوان^(١١) ل: رمان وبيض في قشره، وجوز ولوز في قشره الأسفل لبيع اللب منهما؛ لأن تسليمه لا يمكن إلا بكسر القشر فتقص عين المبيع، ولا ماروي من وراء قارورة بخلاف السمك والأرض تحت الماء الصافي إذ به صلاحهما.

(١) في (م): (معلوم). (٢) في (م): (فيه)، أي: العقود. (٣) في النسختين: (احتمل الأمران).

(٤) في (م): (آنيتهما). (٥) ككيس الحبوب. (٦) الوعاء الذي يملأ تمرألياً ويتحمل عليه لينكس بعضه على بعض.

(٧) الكوة: الطاق. (٨) في النسختين: (في). (٩) في (م): (أنموذجاً لمتماثل).

(١٠) في (م): (هذا)، و (ق): (في هذا). (١١) بضم الصاد وكسرها: ما يحفظ فيه الشيء.

الخامس: يشترط رؤية تليق، ففي الدارِ برؤية السقوفِ والسطوح والجدرانِ داخلاً وخارجاً والمستحمَّ والبالوعة، ولا يشترط رؤية مجرى ماء الرّحى، وفي البستانِ رؤية أشجاره وجدرانه ومجرى مائه لا أساسها، وفي العبدِ والأمةِ رؤية ما سوى العورة، وفي الدابةِ رؤية كلّها لا إجزائها، ولا تشترط رؤية اللسان والأسنان في الحيوان، وفي الثوبِ نشره ليرى الجميع، ولو لم ينشر مثله، ورؤية وجهي ما يختلف منه، وفي الكتبِ رؤية جميع أوراق المكتوبِ والبياض، ويتسامح في فقاع الكوز^(١).

فرع: لا يصح بيع اللبن والصوف قبل الحلب والجز أو الذكاة، ولا بيع المذبوح أو^(٢) جلده أو لحمه قبل السلخ أو السمط^(٣)، و[لا] الأكراع قبل الإبانة.

فرع: لا يصح بيع مسكٍ اختلط بغيره كلبن مخلوط بماء أو في فأرتِه^(٤) ولو فتح رأسها، نعم: لو رآها فارغة^(٥) ثم ملئت مسكاً ثم رأى رأسها جاز، وإن باعه السمن وظرفه أو المسك وفأرتِه كل رطلٍ أو قيراطٍ بدرهم صحّ إن عرفا وزن كل واحدٍ وكان للظرف قيمة، ويجوز بيع حنطة مختلطة بشعير كيلاً ووزناً، ويجوز بيع المعجنات والغالية^(٦)، لا تراب معدنٍ وصاغية^(٧).

ولا يشترط الذوق والشم في مثل الخلّ والمسك، ولا لمس الثياب.

فرع: وإن رأى ثوبين مستويين قيمةً ووصفاً وقدراً فسرق أحدهما واشترى الآخر غائباً صحّ^(٨) لا إن اختلفت الأوصاف، وإن اختلفا في الرؤية فالقول قول مدّعيها، ولا يجوز بيع شيء من شجر الحرّم والنقيع ولا نصيبه من الماء الجاري^(٩).

(١) لأنه يسير يتسامح به عادة وليس فيه غرر يفوت به مقصود معتبر.

(٢) في (م): (وكذا).

(٣) السلخ: إزالة الجلد، والسمط: إزالة شعر نحو الرأس والكوارع.

(٤) أي: معها أو بدونها.

(٥) في (م): (خالية).

(٦) وهي مركبة من مسك وعنبر وغيرهما.

(٧) لأن المقصود مستور بما لا مصلحة فيه.

(٨) لحصول معرفته.

(٩) للنهي عن بيع الماء، رواه مسلم، وللجهل بقدره، ولاختلاط المبيع بغيره.

بابُ الرِّبَا

إنَّما يحرمُ في الذهبِ والفضةِ لا الفلوسِ لعلَّةِ الثمنية^(١)، والغالبةِ، وفي المطعومِ لعلَّةِ الطَّعمِ وإن لم يُكَلَّ ويوزنْ، فجميعُ ما يؤكلُ غالباً أو نادراً أو مع غيره أو للتداوي ربويٌّ كالإهليلجِ والسَّقْمُونِ والطَّيْنِ الأرمنيِّ لاسائرِ الطَّيْنِ والماءِ والزعفرانِ والمصطكا والزنجبيلِ ودهنِ البنفسجِ والوردِ والبان^(٢) ربويَّةٌ^(٣) لأحبِّ الكتانِ ودهنه، ولادهنِ سمكٍ وماءِ وردٍ وعودٍ، ولا في الحيوانِ مطلقاً^(٤).

فصل: والربويَّان بعلَّةٍ^(٥) إن اتحدَ جنسُهُما^(٦) كبيعِ الذهبِ بالذهبِ والحنطةِ بالحنطةِ حرُمٌ فيهما التفاضلُ والنِّسَاءُ^(٧)، والتفرُّقُ قبلَ التقابضِ ولو في دارِ الحربِ، ويكفي قبضُ الوكيلِ وهما في المجلسِ، فإن اختلفَ الجنسُ كالذهبِ والفضةِ والحنطةِ والشعيرِ حلَّ التفاضلُ فقط، وإن اختلفتِ العلَّةُ كالذهبِ والحنطةِ أو كان أحدهما أو كلاهما غيرَ ربويٍّ حلَّ التفاضلُ والنِّسَاءُ والتفرُّقُ قبلَ التقابضِ.

فرع: حيثُ اشترطَ التقابضُ فتفرقا^(٨) قبله بطلَ العقدُ إن كانَ عن تراضي، والتخايرُ قبلَ التقابضِ كالتفرُّقِ يبطلُ العقدُ الربويُّ، فإن قبضَ البعضَ ففيه قولانِ تفريقِ الصَّفَقَةِ.

فرع: الحيلةُ في بيعِ ذهبٍ بذهبٍ متفاضلاً أن يبيعهُ من صاحبه بدراهمٍ أو عَرْضٍ ويشترى بها الذهبَ بعدَ التقابضِ فيجوزُ وإن لم يتفرقا ويتخايرا؛ لتضمَّنِ البيعُ الثاني إجازةَ الأوَّلِ بخلافه معَ الأجنبيِّ، أو يقرضَ كلُّ صاحبه ويبرئه، أو يتواها، أو يهبَ الفاضلَ لصاحبه وهذا جائزٌ وإن كُتِرَ قصدهُ.

فرع: وإن اشترى نصفاً شائعاً^(٩) من دينارٍ بخمسةِ دراهمٍ صحَّ، ويسلَّمُهُ إليه ليقبضَهُ ويكونُ النصفُ الثاني أمانةً بخلافِ ما لو كانَ له عليه عشرةُ دراهمٍ فأعطاهُ عشرةً فوجدتْ زائدةُ الوزنِ يضمنُ الزائدَ لأنه^(١٠) قبضَه لنفسِهِ، فإن أقرضَهُ تلكَ الخمسةَ فاشترى بها النصفَ الآخرَ جاز، وإن اشترى الكلَّ بعشرةٍ وسلَّمَ الخمسةَ ثم استقرضَها بطلَ العقدُ في الخمسةِ الباقيةِ، وتُرَاعَى المماثلةُ فيما يكالُ بالكيلِ وفيما يوزنُ بالوزنِ

(١) في (م): (التنمية). (٢) صمغ، وفي (م): (اللبان). (٣) لصدق الضابط فألحق بها ما في معناها.

(٤) أي: ليس فيه رباً؛ لأنه لا يعدُّ للأكل، وقد اشترى ابن عمر بغيراً ببيعين بأمره ﷺ.

(٥) في (م): (الربويات لعلَّة). (٦) في (م): (جنسها). (٧) النِّسَاء: النسيئة وهي الدَّين.

(٨) في (م): (فاتفرقا). (٩) في (م): (مشاعاً). (١٠) في (م): (لأن).

في عهد النبي ﷺ ، فيحرمُ بيعُ البرِّ بالبرِّ وزناً ، والملحُ مكيلاً ، فلو كان قطعاً كبيراً فالمماثلة بالوزن ، ومالم يكن في ذلك العهد أو كان وأشكلاً أو استُعْمِلَ فيه سواءً^(١) وكان أكبر من التمر فالوزن أو مثله ، أو دونَه فعادةً بلد البيع الآن .

فرع : وما لا يقدَّرُ بكيلى ولا وزنٍ يجوزُ بيعُهُ بغيرِ جنسِهِ ، فإن كانَ ممَّا يجفَّفُ [فإن] كان مقدراً كالشمش والخبث والكمثرى الذي يفلق لم يُعَ بَعْضُهُ ببعضِ حالة الرطوبة ، وبيعاً جافاً ، أو ممَّا لا يتجفَّفُ كالقثاء و[كذا] الرطب والعنب من المقدرات التي لا تجفَّفُ^(٢) لا يجوزُ بيعُ بعضِهِ ببعضٍ ، فإن أراد قسمة الربوي لم تجزُ قسمة المكيل وزناً والموزون كيلاً ، والرطب والعنب لا يقسمُ كيلاً ولا وزناً ولا خرصاً لأنَّ القسمةَ بيعٌ .

فرع : لا يجوزُ بيعُ ربويٍّ بجنسِهِ جُزَافاً وتخميناً ولو خرجا سواءً ، فإن باع صبرةً بصبرةً مكيلةً أو موازنةً صحَّ إن تساويا وإلا فلا ، ويصحُّ بيعُ صبرةً بكيلىها من صبرةٍ أكبر منها ، فلو تفرقا بعد قبض الجمليتين وقبل الكيل جاز ، وإن باع صبرةً برُّ بصبرةٍ شعيرٍ جُزَافاً جاز ، فإن باعها بها مكيلةً وتفاضلتا وسمَحَ ربُّ الزائد أو رضي ربُّ الناقص بقدره أقرَّ وإلا فُسَخَ .

فصل : في قاعدة مدَّ عجوة : ولا يجوزُ أن يقعَ في جانبي الصَّفقةِ ربويٌّ شرطُهُ التماثلُ ومعهُ جنسٌ آخرُ فيهما أو في أحدهما أو نوعٌ أو ما يخالفُهُ في الصفة كمدَّ عجوةٍ ودرهمٍ بمثلهما^(٣) أو بمدى عجوةٍ أو بدرهمين ، ومدَّي عجوةٍ بمدَّ عجوةٍ ومدَّ صيحانيٍّ ، وكمثتي دينارٍ جيدهُ أو رديئةٍ ، أو صحاحٍ أو مكسرةٍ تنقصُ بمئة دينارٍ جيدهُ ومئة رديئةٍ ، أو بمئةٍ صحيحةٍ ومئةٍ مكسرةٍ ، نعم : إن قال في الأولى : بعْتُك مدّاً ودرهماً بمدٍّ ودرهمٍ وجعلنا المدَّ بالمدِّ ، والدرهمَ بالدرهم ، أو المدَّ بالدرهم والدرهمَ بالمدَّ صحَّ . وإن باعَ مدَّ حنطةٍ ومدَّ شعيرٍ بمدى تمرٍ أو ملحٍ جازَ .

وشرط التقابض قبل التفرق ، ولو باعَ صاعٌ برُّ جيِّدٍ ورديٍّ مختلطاً بمثلِهِ جازَ ، وكذا بجيِّدٍ أو رديٍّ إذ التوزيعُ شرطُهُ التمييزُ .

فرع : وإن باعَ حنطةً بحنطةٍ فيهما أو في أحدهما زواً^(٤) أو مدراً^(٥) أو شعيرٍ بحيث لو

(١) فالعبرة حينئذ بعرف الحجاز . (٢) في (م) (المقدرات وغيرها لا يجوز) ، وفي (ق) : (والذي لا يجفف) .

(٣) وفي (ق) : (بمثليهما) . (٤) الزَّوَان : حب أسود دقيق . (٥) المَدْرُ : صغار الطين الجاف .

مَيْزَ أَثَرٍ فِي النَّقْصِ لَمْ يَصَحَّ، وَلَا يَضُرُّ قَلِيلُ تَرَابٍ وَدَقَاقُ تَبْنٍ، وَيَضُرُّ مِثْلُهُ فِي الْوَزْنِ، وَإِنْ بَاعَ حِنْطَةً بِشَعِيرٍ^(١) وَفِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا حَبَّاتٌ مِنَ الْآخِرِ لَا يَقْصَدُ إِخْرَاجُهُ لِيَسْتَعْمَلَ شَعِيرًا أَوْ حِنْطَةً لَمْ يَضُرَّ، وَإِلَّا ضَرَّ، وَيَجُوزُ بَيْعُ حِنْطَةٍ بِشَعِيرٍ فِي سُبُلِهِ.

فرع: بَاعَ دَارًا - وَقَدْ ظَهَرَ بِهَا مَعْدُنٌ ذَهَبٌ - بِذَهَبٍ لَمْ يَصَحَّ، فَلَوْ ظَهَرَ بَعْدَ الشِّرَاءِ أَوْ اشْتَرَى دَارًا بِدَارٍ وَفِيهِمَا بَثْرُ مَاءٍ جَازٍ، لَا دَارًا مُوَهَّتَ بِذَهَبٍ يَتَحَصَّلُ (مِنْهُ) بِذَهَبٍ.

فصل: تُشْتَرَطُ الْمُمَائِلَةُ حَالُ الْكَمَالِ بِجَفَافِ الثَّمَارِ وَتَنْقِيَةِ الْحُبُوبِ وَبِقَاءِ الْهَيْئَةِ، فَلَا يُبَاعُ رَطْبُهَا بِرَطْبِهَا مطلقاً (سواءً كَانَ لَهَا حَالَةٌ جَفَافٍ أَمْ لَا)^(٢) وَلَا رَطْبُهَا بِيَابِسِهَا إِلَّا فِي الْعَرَايَا^(٣) كَعَنْبٍ لَا يَتَزَبَّبُ وَرُطْبٍ لَا يَتَتَمَّرُ، وَمَا لَا يَتَفَلَّقُ^(٤) مِنَ الثَّمَارِ وَالرِّمَانِ الْحَلَوِّ وَنَحْوِهَا لَا يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَلَا تَبَاعُ حِنْطَةٌ بِحِنْطَةٍ مَقْلِيَةٍ وَلَا مَبْلُولَةٍ وَإِنْ جُفِّقَتْ، وَيُبَاعُ جَدِيدٌ مِنْهَا لَارُطُوبَةٍ فِيهِ تَوَثَّرَ فِي الْكِيلِ بَعْتِيْقٍ، وَلَا (تُبَاعُ) بِمَا يَتَّخِذُ مِنْهَا كَالدَّقِيقِ وَالْخَبِيزِ وَالْفَالَوْدَجِ وَفِيهِ النَّشَا وَالْمَصْلُ وَفِيهِ الدَّقِيقُ، وَلَا بَعْضُ هَذِهِ بِبَعْضٍ، وَلَيْسَتْ النَّخَالَةُ وَمُسُوْسُ حِنْطَةٍ ذَهَبَ لُبُّهَا بِرَبَوِيَّةٍ.

فرع: قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ حَالَتَا كَمَالٍ ك: السَّمْسَمِ^(٥) وَدُهْنِهِ وَكَسْبِهِ كَامِلٌ لَا طَحِيئَتُهُ، فَيُبَاعُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ وَإِنْ خَالَطَ الدَّهْنَ مِلْحٌ، وَيَضُرُّ مَا رُبِيَ بِالطَّيْبِ^(٦) دُهْنُهُ لَا سِمِسِمَهُ، وَالْعَنْبُ يَكْمَلُ زَيْبًا وَخَلًّا وَعَصِيرًا، فَيُبَاعُ الْعَصِيرُ مِنَ الْعَنْبِ وَالرُّطْبُ وَقَصَبُ الشُّكَّرِ وَالرِّمَانِ وَسَائِرِ الْفَوَاكِهِ بِمِثْلِهِ، وَيَجُوزُ بَيْعُ خَلِّ عَصِيرِي وَعَنْبٍ وَرُطْبٍ كَيْلًا بِمِثْلِهِمَا^(٧)، لَا خَلَّ عَنْبٍ بِخَلِّ زَيْبٍ، وَلَا خَلَّ تَمَرٍ بِخَلِّ رُطْبٍ، وَلَا خَلَّ زَيْبٍ بِخَلِّ تَمَرٍ، وَلَا خَلَّ تَمَرٍ بِخَلِّ تَمَرٍ، وَلَا خَلَّ زَيْبٍ بِخَلِّ زَيْبٍ، وَيُبَاعُ خَلُّ زَيْبٍ بِخَلِّ رُطْبٍ، وَخَلُّ تَمَرٍ بِخَلِّ عَنْبٍ.

فرع: وَيُبَاعُ اللَّبْنُ بِاللَّبَنِ كَيْلًا حَامِضُهُ بِحُلُولِهِ مَا لَمْ يُغْلَ بِنَارٍ، وَيُبَاعُ السَّمْنُ بِالسَّمَنِ وَزَنًا، وَالْمَخِيضُ بِالْمَخِيضِ إِنْ لَمْ يُشَبِّهِ^(٨) الْمَاءَ، لَا الْأَقْطُ وَالْجَبْنُ وَالْمَصْلُ بِمِثْلِهِ، وَلَا يُبَاعُ الزُّبْدُ بِالزُّبْدِ وَلَا [بِالسَّمَنِ].

فرع: وَلَا يُبَاعُ مَطْبُوخٌ بِمَطْبُوخٍ وَلَا نِيءٌ، وَلِلْمَعْقُودِ بِالنَّارِ كَالشُّكَّرِ وَالْفَانِيدِ وَاللَّبَّا

(١) فِي (م): (بِالشَّعِيرِ). (٢) لَعْدَمُ الْمَائِلَةِ وَلِجَهْلِ قَدْرِ النَّقْصِ. (٣) أَيْ: لِرَخْصَةِ الشَّارِعِ فِيهَا؛ لِلْحَاجَةِ.

(٤) فِي (م): (يَتَعَلَّقُ). (٥) فِي الشَّرْحِ: (فَالسَّمْسَمِ). (٦) مَنْ وَرَدَ وَنَحْوَهُ. (٧) فِي (ق): (بِمِثْلَيْهِمَا).

(٨) أَيْ: يَخْلُطُ كُلُّهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا.

حكم المطبوخ، وإنما يباع اللحم باللحم قديداً لارطباً ولا مملوحاً بملح يظهر في الوزن، ولا يضر العرض على النار للتصفية ولو عسلاً ومعيارته الوزن، ولا يباع شهيداً بشهد ولا بعسل، ويباع الشمع بهما.

فرع: ونزع العظم من اللحم شرط في بيعه بمثله، ولا يجوز بيع تمر نزع نواه بمثله لذهاب كماله، ولا يضر نزعُه من خوخ ومشمش جُففاً.

فصل: في معرفة الجنسية المشروط فيها التماثل، فلهوم الأجناس اجناس، وكذا البأنها وبيوضها، والإبل بختيها^(١) وعراؤها جنس، والبقرة والجواميس جنس، وليس منها البقرة الوحشي؛ لأنّ الوحشي والإنسي جنسان، والضأن والمعز جنس، والظبي والأيل جنس، والطيور اجناس، والقمرى والحمام وكل ما عبّ وهدر جنس، والعصافير وإن اختلفت جنس، والسموك جنس، وبقرة الماء وغنمه وغيرهما اجناس، والجراد ليس بلحم، والكبد والطحال والقلب والكرش والرئة والمخ اجناس، وليس الجلد ربوياً فيباع جلد بجلدين، وشحم الظهر والبطن والسنام اجناس، وكذا الرأس والأكارع، والبطيخ المعروف^(٢) والهندي^(٣) والقثاء اجناس، والأدهان اجناس، ودهن السمسم وكسبه جنسان، كالسمن ومخيضه وعصير العنب وخله^(٤).

والسكر والفانيد جنسان، ثم السكر على اختلاف أنواعه جنس.

فرع: لا يباع الحيوان بلحم ولو من سمك، فيستوي فيه الجنس وغيره^(٥)، وسواء كان الحيوان مأكولاً [أ] وغير مأكول ولا بشحم وكبد ونحوهما، ولا بجلد لم يدبغ.

فرع: لا يباع ربوي بما استخرج منه، فيباع اللبن بالسمن والسمسم بالشيرج وبالكسب باطل، وكذا لبّ الجوز بدهنه، ويباع الجوز بالجوز وزناً، واللوز باللوز كيلاً بقشرهما وكذا لبهما بلبهما، ويجوز بيع البيض مع قشره بالبيض وزناً، ولبن شاة بشاة حلب لبها، فإن بقي فيها لبن أو باع ذات لبن بذات لبن لم يصح، ولو باع لبن بقررة بشاة في ضرعها لبن صح، وبيع بيض بدجاجة كبيع لبن بشاة.

(١) في (م): (بختها). (٢) أي: الأصفر. (٣) أي: الأخضر.

(٤) لإفراط التفاوت في الاسم والصفة والمقصود، فيجوز التفاضل بينها. (٥) في (م): (عدمه).

بابُ البيوع المنهي عنها ومقتضى النهي الفسادُ

وقد يحكمُ معه بصحة البيع لكونه ليس لخصوصية البيع بل لأمرٍ آخرَ.

فالقسمُ الأولُ: المفسدُ، كالنهي عن بيع اللحم بالحيوان^(١)، وك: بيع ما لم^(٢) يقبضُ، والطعام حتى يجري فيه الصّاعان^(٣)، والكالى بالكالى^(٤)، ومال الغير، وبيع ما ليس عنده^(٥): وهو بيع الغائب، أو ما سيملكه، وبيع الكلب^(٦) والخنزير^(٧)، وبيع عَسْبِ الفحل، واستنجاره للضّرَاب، فإن أهدى له صاحب الأنثى جاز، وبيع حَبَلِ الحَبَلَةِ: وهو البيعُ بَشْمٍ إلى نتاج النّاج، أو ببيع ولدٍ ما تلده، وبيع الملاقيح: وهو ما في بطون الأمهات، وبيع المضامين: وهو ما في الأصلاب، وبيع الملامسة: وهو أن يكتفي باللمس عن النظر ولا خيار بعده، أو بجعل اللّمس بيعاً، أو قاطعاً للخيار، وبيع^(٨) المنابذة: وهو أن يجعل نَبَذَ المبيع إليه بيعاً، أو قاطعاً للخيار، [وبيع الحصاة: وهو بيعُ ما تصيبه (الحصاة) أو بيعُ مدى رميةٍ من الأرض، أو يجعل الرمي بيعاً أو قاطعاً للخيار]، وبيعَتين في بيعَةٍ^(٩): وهو أن يبيعه العبدَ على أن يشتري منه^(١٠)، أو يبيعه الآخرُ الثوبَ، أو يبيعه إياه بألفٍ نقداً أو بألفين نسيئةً. فإن باعه بألفٍ نقداً [أو بألفين نسيئةً، أو نصفه بألفٍ ونصفه بألفين صحَّ، لأن قال: بعْتُكُ بألفٍ نصفه بست مئة، وبيع المحاقلة، و[بيع] المزانة وسيأتي، وبيع المجر: وهو ما في الرحم^(١١)، وقيل: هو الربا، وقيل: المحاقلة [والمزانة]، وبيع السنين: وهو بيع ثمرة النخل سنين، أو تحديدُ البيع كبعثك سنتين^(١٢)، فإذا انقضتا فلا بيع، وبيع العربون: وهو أن يعطيه بعض الثمن فإن فسخَ كان هبةً، وبيع الثمار قبل أن تنجو من العاهة، وبيع أهل الحرب السلاح لا الحديد، وبيع العنب قبل أن يسود، والحب قبل أن يشتدَّ.

ويجوز بيعُ الهرة^(١٣) والنهي متأوّلٌ على الوحشية، أو الكراهة للتنزيه، و[النهي] عن

(١) رواه سعيد مرسلًا. (٢) في (ق): (لا).

(٣) رواه عن جابر ابن ماجه (٢٢٢٨) وله شواهد انظر «البيان» (٤٤٥/٥).

(٤) رواه عن ابن عمر البزار بإسناد فيه ضعف، وفسر ببيع النسيئة بالنسيئة.

(٥) لخبر حكيم رواه الشافعي وأبو داود والترمذي وحسنه. (٦) لخبر أبي مسعود في «الصحيحين».

(٧) لخبر جابر المتفق عليه. (٨) في (م): (لا بيع). (٩) للنهي عنهما في خبر الترمذي وقال: حسن صحيح.

(١٠) ثوباً أو غيره. (١١) من الأجنة. (١٢) في النسختين: (سنين). (١٣) كما في مسلم.

بيع وسلف^(١): وهو البيع بشرط القرض، وعن بيع وشرط^(٢).

فصل: الشرط إن اقتضاه العقد فوجوده كعدمه، وكذا إن لم يكن فيه غرض^ك: شرط أن يلبسه الحرير أو يطعمه الهريسة. وإن كان فيه غرض لا يقتضيه العقد نظرت؛ فإن كان من مصلحة العقد لم يطله ولزم^(٣)، سواء نفع المشتري أو البائع أو كليهما وإن لم يكن من مصلحة العقد [أصلاً] كاستثناء سكنى الدار شهراً ونحوه ففاسد يفسد البيع لا العتق كما سيأتي، فإذا شرط في البيع رهناً أو ضماناً فاسداً فسد البيع، كالبيع بشرط الأجل إن^(٤) باعه بمعين أو في الذمة وجهلت مدته أو استبعد بقاءه [أ] و بقاء وارثه إلى انتهائها كألف سنة وهو مشكل، وتأجيل بدل المتلف، والحال وعد لا يلزم إلا بالوصية، ولو أسقط المديون الأجل لم يسقط كإسقاط الصحة والجودة، [أ]: الدائن شرط الرهن والضمين سقط، ويصح شرط ضمين بالثمن أو العهدة ورهن معين وإشهاد^(٥)، ولا يجب تعيين الشهود ولو عيّنوا لم يتعيّنوا، ولا^(٦) تعيين حافظ الرهن، بل إن تشاحاً أعطى عدلاً^(٧)، ويكفي وصف^(٨) السلم في الرهن لا الضمين [فتشترط مشاهدته أو معرفة اسمه ونسبه]، ويشترط كون الرهن^(٩) غير المبيع، فإن لم يضمن أو لم يشهد أو تلف الرهن أو بان معيباً قبل القبض فله الخيار، فإن ادعى الراهن حدوث العيب بعد القبض فالقول قوله، ولو علم بالبيع بعد هلاك الرهن أو تعيبه مقبوضاً فلا خيار ولا أرش، ويصح بشرط^(١٠) كونه كاتباً أو خبازاً [أ] و بشرط الخيار وسنذكره.

ويفسد بشرط فاسد كما إذا باعه داراً بشرط أن يبيعه عبداً أو يقرضه ألفاً، فإن فعل فلاوّل باطل وكذا الثاني إن جهل بطلان الأوّل، وإن اشترى زرعاً أو ثوباً بشرط حصده أو خياطته [له] بدرهم لم يصح، فإن قال: اشتريته بعشرة واستأجرتك لحصده أو خياطته بدرهم وقيل صح البيع وحده؛ لأنه استأجره قبل الملك، فإن اشتراه [أ] و استأجره بالعشرة فقولا تفريق الصفقة، وإن اشترى حطباً على دابة بشرط إيصاله منزله لم يصح، وإن أطلق صح، ولو^(١١) اعتيد^(١٢) إيصاله لم يجب.

(١) رواه أبو داود وغيره. (٢) رواه عبد الحق في «أحكامه». (٣) في (م): (لزمه). (٤) في (م): (أو).

(٥) أي: ويصح شرط إشهاد؛ لقوله تعالى: ﴿وأشهدوا إذا تباعتم﴾ [البقرة: ٢٨٢]. (٦) أي: لا يجب.

(٧) فيجعله الحاكم في يد عدل. (٨) في (م): (الوصف في الرهن). (٩) في الشرح: (الرهن).

(١٠) في (م): (شرط). (١١) في الشرح: (إن). (١٢) في (م): (اعتقد).

فرع: بيع العبد بشرط إعتاقه صحيح لا إن شرطه عن غير المشتري، وهو حق لله تعالى، ولو امتنع أجبر وطالبه البائع وولاؤه للمشتري، ولو أعتقه عن كفارة لم يجزه وإن أذن له البائع، وللمشتري استخدامه وقيمه إن قتل قبل العتق ووطء الأمة، ولا يجزئ استيلاؤها عن العتق، ولو باعه المشتري على من يعتقه لم يصح، ولو مات العبد قبل عتقه لم يلزمه إلا الثمن^(١) سواء قلنا: العتق حق الله أو للبائع^(٢).

ولو اشتراه بشرط تدبيره أو تعليق عتقه أو وقفه أو إعتاقه بعد شهر لم يصح، وكذا لو اشترط^(٣) البائع الولاء فيه لنفسه أو كان بعضاً يعتق بالشراء.

وإن شرط عتق حامل فولدت ثم أعتقها ففي عتق الولد وجهان^(٤).

فرع: لا يصح بيع الحمل فإن اشترى الحامل مطلقاً تبعها الحمل، والحمل يعرف^(٥)، ولو باعها بشرط أنها حامل، [أو لبون] صح، لا إن استثنى لبنها أو حملها أو كان الحمل حراً أو لغيره ولو للمشتري، ولو باعها وحملها أو لبن^(٦) ضرعها لم يصح، ويصح بيع الجبة بحشوها، وإن شرط وضع الحمل لشهر أو أنها تدر كل يوم صاعاً لم يصح، كما لو شرط أن يكتب العبد كل يوم عشر ورقات.

فرع: لو شرط حبس المبيع حتى يستوفي الثمن الحال لا المؤجل صح لا إن قلنا: البداءة بالبائع، وإن باعه صبرة كل صاع بدرهم على أن يزيده أو ينقصه صاعاً لم يجز إلا إن كانت صيعانها معلومة عشرة، وأراد أن يأخذ عنها تسعة دراهم أو أحد عشر درهماً، فإن لم يبين أنه أراد أحدهما بطل البيع، وإذا باعه الأرض أو الصبرة على أنها مئة ذراع أو صاع فخرج زائداً أو ناقصاً [صح] والخيار لمن عليه الضرر. فإن قال المشتري: لا تفسخ وأنا أقنع بالقدر المشروط، أو قال: لا تفسخ وأنا أعطيك ثمن الزائد لم يسقط خيار البائع ولا يسقط خيار المشتري بحط [البائع]، وإذا أجاز فبالمسمى لا غير^(٧). ولو قال: بع من زيد بألف وعلي خمس مئة ففعل لم يصح.

(١) في (م): (المسمى). (٢) لأنه لم يلزم غيره فلا يلزمه قدر التفاوت ولا يتخير البائع بين الإجازة بالثمن والفسخ برده على المشتري بقيمة المبيع، وفي النسختين: (للمشتري). (٣) في (م): (شرط). (٤) الأصح المنع. (٥) أي: يعطى حكم المعروف فيقابل بقسط من الثمن. (٦) في (ق): (بلبن). (٧) أي: لا بقسطه؛ لأن المتناول بالإشارة ذلك الموجود لا غير. وفي (ق) زيادة: (ويقاس الثوب والقطيع).

فصل: المقبوضُ بالشراءِ الفاسدِ يضمنه ضمان الغصبِ وعليه ردُّه وليس له حبسهُ لاستردادِ الثمنِ وإن اتفقَ عليه لم يرجعْ ولو جهلَ الفسادُ، وإن وطئها لم يُحدَّ^(١) إلا إن علمَ والثمنُ ميتةٌ أو دمٌ لا خمرٌ، وحيثُ لا حدٌّ يجبُ المهرُ^(٢)، فإن كانتِ بكرةً فمهرٌ بكرٍ وأرشُ البكارةِ، فإن أحبلها ضمنَ ما يحدثُ منه والولدُ حرٌّ ولا تصيرُ به أمٌ وليدٍ وعليه قيمتهُ يومَ الولادةِ إن خرجَ حياً لأميتاً، ولا يرجعُ بها بخلافِ ما لو اشترى بصيغةٍ صحيحةٍ فخرجتْ مستحيقةً فإنه يرجعُ بقيمةِ الولدِ على البائعِ، وإن مات بجنايةٍ فالغرةُ للمشتري، وعليه للمالكِ الأقلُ من قيمتهِ مولوداً والغرةُ، وللمالكِ مطالبةُ الجاني والمشتري.

فرع: يبيعهُ ما اشتراهُ فاسداً كبيعِ الغاصبِ، وللمالكِ مطالبةُ المشتري الأولِ بما نقصَ في يدِ الثاني، ومطالبةُ الثاني أيضاً لا بما نقصَ قبلَ قبضِهِ، والقرارُ على الثاني إن تلفَ.

فصل: لو حذفنا المفسدَ للعقدِ في مجلسِ الخيارِ لم ينقلبَ صحيحاً ولو زادا أو نقصا^(٣) في الثمنِ أو المثلِ أو أحدثا أجلاً أو خياراً أو شرطاً فاسداً أو صحيحاً في مدَّةِ الخيارِ التحقَّ بالعقدِ^(٤).

القسمُ الثاني: من المناهي غيرِ المفسدِ

فيحرم الاحتكارُ^(٥) وهو إمساك ما اشتراه في وقت الغلاءِ لا الرخصِ لبيعه، ولا: غلَّةُ ضيعتهِ لكن في كراهةِ إمساك ما فضلَ عنه تردُّدُ^(٦)، ويختصُّ بالأقواتِ ومنها: التمرُ والزبيبُ.

ويحرمُ التسعيرُ^(٧) ولو في الغلاءِ، فلو سَعَرَ الإمامُ عَزَّ رَ مخالفةً وصَحَّ البيعُ.

فصل: ويحرمُ بيعُ حاضرٍ لبادٍ ولا يبطلُ، وهو أن يمنعه من بيعِهِ لبيعه له تدريجاً والمبيعُ ممَّا تَعُمُّ الحاجةُ إليه لا إن التمسهُ البدويُّ منه^(٨)، وإن استشارهُ ففي وجوبِ إرشادهِ وجهانٍ^(٩).

(١) لشبهة اختلاف العلماء. (٢) ولا عبرة بالإذن المتضمن للتملك الفاسد. (٣) في (م): (زاد أو نقص).

(٤) المقترن به؛ لأن مجلس العقد كنفس العقد. (٥) للتضييق على الناس، وللأخبار عن ابن عمر عند مسلم.

(٦) (١٦٠٥)، وعن أبي أمامة عند الحاكم وغيره، ولحديث الخليفة عمر عند أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح.

(٧) الظاهر المنع، والأولى ببيع. (٨) لحديث أنس رَوَاهُ أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح.

(٩) قوله ابتداء: أتركه عندك لتبيعه بالتدريج، أو انتفى عموم الحاجة إليه.

(٩) أحدهما: نعم، بدلاً للتضيقة، والآخر: لا، توسيعاً على الناس.

و: تلقي الركبان^(١) ليشتري منهم، وكذا البيع في أحد الوجهين^(٢) قبل دخول البلد ويصح، ولهم بعد الدخول الخيار فوراً إن غبنوا، ولو التمسوا البيع منه أو لو يغبنوا فلا خيار لهم. ويعصي بالشراء ولو لم يقصد التلقي.

وكذا: السوم على سوم أخيه^(٣): وهو أن يزيد عليه بعد استقرار الثمن أو يخرج للمشتري أرخص ولو لم يصرح له بالإجابة لم يحرم، فإن أخرج الأرخص أو زاد في الثمن بعد العقد وقبل لزوم فهو بيع على بيعه وشراء على شرائه وكلاهما حرام^(٤) ولو رآه مغبوناً إلا إن أذن له.

والنَجَشُ حرام^(٥): وهو أن يزيد في الثمن بلا رغبة ليغري غيره ولا خيار للمغرور، وكذا لو واطأه البائع أو قال: أعطيت كذا فبان خلافه، والتحريم في جميع المناهي شرطه العلم إلا النجش.

فصل: ويحرم التفريق بين الجارية وولدها المملوكين^(٦) ببيع أو هبة أو قسمة ولو رضيت، لا بفسخ وعتي ووصية، وهذا فيما دون التمييز لا البلوغ، فإذا فرق بطل العقد، ويكره حتى بعد البلوغ، والأب والجدّة من الأم كالأم إن عدمت^(٧)، فإذا بيع مع الأم أو مع الأب بعد موت الأم حل.

وله بيع ولد بهيمة استغنى عن اللبن وذبحه مطلقاً، فلو باع العنب ممن يتخذ خمرأ أو الأمرد من معروف بالفجور ونحو ذلك حرم ويصح، فإن توهّم ذلك أو باع السلاح من البغاة أو بايع من بيده حلال وحرام كره.

ولا يصح شراء لحم مجهول الذكاة بقرية يسكنها مجوس^(٨).

فصل: ويكره بيع العينة: وهو أن يبيعه عبداً بثلثين كبير مؤجل ويسلمها ثم يشتريها^(٩) بنقد يسير ليبقى الكثير في ذمته ونحوه^(١٠) فيصح ولو صار عادة له.

(١) لخبر ابن عباس رواه الشيخان. (٢) لخبر الشيخين عن أبي هريرة: «لا تلقوا الركبان للبيع»، وللبخاري: «لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار». والمعنى فيه الغبن. والراجح وقفه.

(٣) لخبر أبي هريرة المتفق عليه. (٤) لخبر أبي هريرة عند مسلم وغيره. (٥) أخرج النهي عنه عن ابن عمر الشيخان.

(٦) للنهي عنه في خبر أبي أيوب عند أحمد والترمذي وحسنه. (٧) في (ق) زيادة: (الأم).

(٨) في (م): (مجوسي). (٩) في (م): (مؤجلاً بثلثين كثير، ويسلمه ثم يشتريه).

(١٠) كمن يبيعه بثلثين يسير نقداً ويسلمها له ثم يشتريها منه بثلثين كثير مؤجل، سواء قبض الثمن الأول أم لا.

ويجوزُ بيعُ دورٍ مَكَّةَ، والمصحفِ لكن المنصوصُ كراهةُ بيعِهِ، ويكرهُ غَبْنُ المسترسل^(١) والشراءُ مِن مضطَرٍ، ويستحبُّ أن يعانَ^(٢). ولا يصحُّ إفراؤُ ماءٍ بئرٍ ونهرٍ دونَ مكانِهِ^(٣).

بابُ تفريقِ الصفقةِ

ويجوزُ بيعُ عَيْنَيْنِ فأكثرَ صفقةً واحدةً ويوزَعُ الثمنُ في المِثْلِيَّ [المتفقِ القيمة]، والعَيْنِ المشتركةِ على الأجزاء^(٤)، وفي غيرهما باعتبارِ القيمةِ، فإذا بطلَ في واحدٍ منهما ابتداءً^(٥)، وله قيمةٌ، كَمَنْ باعَ عبدهُ وعبداً غيرهَ صحَّ في عبدهُ بالقسطِ، وكذا إن لم يكن له قيمةٌ كالحرِّ والخنزيرِ.

وجوازُ تفريقها في الرهنِ والهبةِ والنكاحِ أولى، فإذا زَوَّجَ أختَهُ وأجنبيةً أو تزوَّجَ مسلمةً ومجوسيةً لزمَ مهرُ المِثْلِ للأختِ والمسلمة^(٦)، وإن تزوَّجَ أختينِ أو خمسَ نسوةٍ بطلَ العقدُ لتحريمِ الجمعِ.

فصل: ومتى حصلَ مقتضى التفريق في الانتهاءِ فإن كانَ بلا اختيارٍ: ك: تلفِ أحدِ العبدَيْنِ قبلَ القبضِ، وانهدامِ الدارِ المستأجرةِ في أثناءِ المدَّةِ، والتفرُّقِ قبلَ قبضِ البعضِ في الصرفِ والسَّلَمِ؛ فالجوازُ أولى. فإن قبضَ (المشتري) أحدَ العبدَيْنِ وتلفا فهلُ لهُ الخيارُ فيما تلفَ في يدهِ؟ وجهان^(٧).

وإن كان باختيارِ ك: ردُّ بعضِ المبيعِ بالعيبِ لم يجزُ إن لم يستقلَّ كأحدِ الخُفَيْنِ، وكذا إن استقلَّ كأحدِ العبدَيْنِ ولو تلفَ أحدهما، فلو رضيَ البائعُ بردهُ جازَ فيقومُ العبدانِ سليمينِ ويقسُطُ المُسمَّى، فإن كانَ السليمُ تالفاً واختلفاً في قيمتهِ للاعتبارِ فالقولُ قولُ البائعِ.

فصل: مَنْ حكمَ بتفريقِ الصفقةِ أثبتَ للمشتري لا للبائعِ^(٨) الخيارَ^(٩) [إن جهلَ] ولا يلزمُهُ إلا القسطُ^(١٠) ولو علِمَ، ويقدرُ الحرُّ في التقسيطِ عبداً، والميتةُ مذكاةً، والخمرُ

(١) المسترسل: من لا يعرف القيمة. (٢) بهبة أو قرض أو استمهال للدين. (٣) للجهالة، أو لو جمع الماء في حوض ونحوه صح بيعه مفرداً وتابعاً. (٤) في (م): (الأخرى). (٥) بأن كان أحدهما حالاً والآخر حراماً.

(٦) أي: لكلٍّ منهما؛ لأنه المردُّ الشرعيُّ. (٧) أحدهما: نعم ويرد قيمته، والثاني: لا وعليه حصته من الثمن لقبضه.

(٨) في النسختين: (البائع). (٩) بين الفسخ أو الإجازة، قال في هامش (م): على الفور. (١٠) أي: من الثمن، لا جميعه.

خلاً، والخزيرُ شاة^(١).

فرع: لو باع معلوماً ومجهولاً بطلَ في الجميع لتعذر التقييط.

فرع: متى اشترى عبيدين من مالكين أو وكيلهما صفقة واحدة بثمن واحد فسَدَ البيعُ.

فرع: لو باع المريضُ عبداً يساوي ثلاثينَ عشرةً ولا ملكَ له غيره ولم تجزِ الورثةُ صحَّ في نصفِ العبدِ بنصفِ الثمنِ ليقى للورثةِ عشرونَ، وطريقه: أن تعرفَ ثلثَ المالِ وقدرَ المحاباةِ^(٢)، فإن كانَ نصفُها صحَّ البيعُ في نصفِ المبيعِ بنصفِ الثمنِ، وإن كانَ أكثرَ فبأكثرَ، أو أقلَّ فبأقلَّ، فثلثُ المالِ في هذه عشرةً والمحاباةُ عشرونَ، والعشرةُ نصفُ العشرينَ فيصحُّ في نصفِ العبدِ وقيمتَه خمسةَ عشرَ، بنصفِ الثمنِ وهو خمسةُ فكأنه اشترى سدسَهُ بخمسةٍ ووصى له بثلثِهِ يبقَى [له] مع الورثةِ نصفُ العبدِ وقيمتُهُ خمسةَ عشرَ ونصفُ الثمنِ وهو خمسةُ، فالمبلغُ عشرونَ وذلك مثلاً المحاباةِ.

ولو باعَ صاعاً يساوي عشرينَ بصاعٍ يساوي عشرةً صحَّ في ثلثي صاعِ المريضِ بثلثي صاعِ المشتري وله الخيارُ^(٣) لا للورثةِ^(٤)، فلو كانَ صاعُ المريضِ يساوي ثلاثينَ صحَّ في نصفِ الصاعِ بمثلِهِ، فإن كانتَ بحالِها وصاعِ المريضِ يساوي أربعينَ صحَّ البيعُ في أربعةِ أتساعِ الصاعِ بأربعةِ أتساعِ الصاعِ، فإن أتلَفَ المريضُ الصاعَ الذي أخذَهُ صحَّ في ثلثِهِ بثلثِ صاعِ صاحبه، قلَّتْ قيمةُ [الصاعِ] [المبيعِ] أو كثرَتْ؛ لأنَّ ما أتلَفَهُ قدْ نقصَ من ماله، فإن كانتْ قيمةُ صاعِ المريضِ عشرينَ وصاعِ المشتري عشرةً فقدْ أتلَفَ المريضُ من العشرينَ عشرةً بقي ماله عشرةً والمحاباةُ عشرةً، فثلثُ ماله ثلثُ المحاباةِ، وثلثُ صاعِ المريضِ ستةٌ وثلثانِ، وثلثُ صاعِ المشتري ثلاثةٌ وثلثُ، فالمحابةُ ثلاثةٌ وثلثُ، يبقَى لثلاثي صاعٍ بثلاثةِ عشرَ وثلثُ للورثةِ، يغرمون منها للمشتري قيمةَ ثلثي صاعِهِ، وهو ستةٌ وثلثانِ يبقَى مثلاً وهو مثلاً المحاباةِ، وهكذا إن كانتْ قيمةُ صاعِ المريضِ ثلاثينَ أو أربعينَ أو أكثرَ، وإنما يصحُّ في ثلثِهِ بثلثِهِ بهذا الاعتبارِ.

فصل: وإذا جمعَ بينَ عقدينِ مختلفي الحكمِ كبيعٍ وإجارةٍ أو سَلَمٍ أو نكاحٍ صحَّ بالتوزيعِ، ويورَّعُ المسمَّى على قيمةِ المبيعِ ومهرِ المثلِ، وأمَّا النكاحُ فيصحُّ قطعاً، وصورةُ الإجارةِ والسَلَمِ: أجرُكَ داري سنةً وبعثكَ كذا سَلماً بكذا.

(١) في «تجريد الشوري» لـ «حاشية الرملي»: (أو بقرة). (٢) المسامحة، مأخوذ من جوتِه إذا أعطيتِه واختصصته.

(٣) لتفريق الصفقة عليه.

(٤) لئلا تبطل المحابة التي هي وصية.

وصورتُها معَ البيعِ: بعْتَكَ عَبدِي وأَجَرْتَكَ دَارِي سَنَةً بِكَذَا.

و: جمعُ النكاحِ والبيعِ: زَوْجُتُكَ جَارِيَتِي وَبَعْتَكَ عَبدِي بِكَذَا، أو: بَنَتِي وَبَعْتَكَ عَبدَهَا، وَهِيَ تَحْتَ حَجَرِهِ أو وَكَلَّتُهُ، وَإِنْ جَمَعَ يَبْعُ وَكَتَابَةً فَقَالَ لِعَبْدِهِ: كَاتِبْتُكَ عَلَى نَجْمَيْنِ وَبَعْتَكَ ثَوْبِي بِالْفِ لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ، وَصَحَّ فِي الْكِتَابَةِ بِالْقِسْطِ.

فصل: وَتَتَعَدَّدُ الصَّفَقَةُ بِتَعَدُّدِ الْبَائِعِ، وَكَذَا الْمُشْتَرِي وَبِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ، فَقَوْلُهُ: بَعْتُكَ هَذَا بِمِئَةٍ وَهَذَا بِخَمْسِينَ صَفَقَتَانِ، وَلَوْ قَالَ: قَبْلَتُهُمَا بِمِئَةٍ وَخَمْسِينَ^(١).

وفائدةُ التَّعَدُّدِ: أَنَّهُ لَوْ وَزَنَ حَصَّةً أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَسْلَمَهُ، نَعَمْ: لَوْ بَاعَهُمَا عَبْدُهُ بِالْفِ فَقَبْلَ أَحَدُهُمَا نَصْفَهُ بِخَمْسِ مِئَةٍ، أو بَاعَهُ عَبْدًا بِالْفِ فَقَبْلَ نَصِيبِ^(٢) أَحَدُهُمَا بِخَمْسِ مِئَةٍ لَمْ يَصَحَّ.

فرع: وَالْإِعْتِبَارُ فِي تَعَدُّدِ الصَّفَقَةِ بِالْعَاقِدِ لَا بِالْمَعْقُودِ لَهُ. فَلَوْ اشْتَرَى لِرَجُلَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا الرُّدُّ بِالْعَيْبِ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى وَمَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا الرُّدُّ بِالْعَيْبِ، وَلَوْ اشْتَرَى لَهُ رَدَّ عَقْدَ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ بَاعَ لَهَا لَمْ يَرُدَّ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا، أو بَاعَا لَهُ رَدًّا، وَحَيْثُ لَا رَدٌّ فَلِكُلِّ الْأَرْشُ وَلَوْ لَمْ يَبْسُ مِنْ رَدِّ صَاحِبِهِ^(٣).

بَابُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ

خيارُ التَّروِّي يَتَعَلَّقُ بِسَبَبَيْنِ:

الأوَّلُ: خِيَارُ الْمَجْلِسِ، فَيُثْبِتُ فِي عَقْدِ كُلِّ مَعَاوِضَةٍ مُحْضَةٍ وَاقِعَةٍ عَلَى الْعَيْنِ وَلَوْ اسْتَعْقَبَ عَقْدًا^(٤)، كَالْبَيْعِ وَالسَّلَمِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالتَّشْرِيكِ وَصَلَحِ الْمَعَاوِضَةِ وَلَوْ فِي عَقْدٍ تَوَلَّى الْأَبَ^(٥) طَرَفِيهِ، كَبَيْعِ مَالِ نَفْسِهِ لَوْلَدِهِ، فَإِنْ فَارَقَ مَجْلِسَهُ أو اخْتَارَ لَهَا^(٦) لَزِمَ، أو لِنَفْسِهِ بَقِيَ لِلْوَلَدِ^(٧)، وَلَا يَثْبِتُ فِي الْعَقُودِ الْجَائِزَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَالشَّرَكَةِ وَالْقِرَاضِ أو أَحَدِهِمَا كَالْكِتَابَةِ وَالرَّهْنِ، وَلَا: فِي الْوَقْفِ وَالْهَبَةِ، وَلَا فِي الشَّفْعَةِ وَالْحَوَالَةِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ [وَالصَّدَاقِ وَالْمَسَاقَاةِ] وَالْإِجَارَةِ أَيْضًا. وَإِذَا اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ فَالْعَقْدُ مَوْقُوفٌ حَتَّى يَنْفَرَقَا، وَيُثْبِتُ (الْخِيَارُ) فِي شِرَاءِ الْجَمْدِ وَلَوْ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، لَا فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ،

(١) فالظاهر الصحة. (٢) في (م): (نصف).

(٣) لظهور تعذر الرد.

(٤) في (م): (استعقبت عتقها)، قال الشارح: ولو لمن يعتق على المشتري كإبيه وابنه، لقوله ﷺ في خبر حكيم عند الشيخين وغيرهما: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» أي: التخايير فإنه ملزم. قال ابن كثير: فهو دال على صحة البيع وإن لم يبين البائع عيب سلعته. (٥) وإن علا.

(٦) أي: اللزوم. (٧) أي: الخيار.

ويثبتُ في قِسْمَةِ الرَّدِّ فقط^(١)، ولو شرطاً نفى خيارِ المجلسِ بطلَ البيعُ، ولو قال: إن بعثك فأنت حرٌّ فباعه عتق؛ لأنَّ عتقَ البائعِ في مدَّةِ الخيارِ نافذٌ.

فصل^(٢): وينقطع إمَّا بالتَّخايرِ نحو: تخايرنا العقدَ أو اخترناه أو ألزمناه، فلو قال لصاحبه: اختر، انقطع خيار القائل ولو لم يختَر صاحبه. والفسخُ مقدَّم على الإجازة [ولو فسخَ في البعض وأجازَ في البعضِ انفسخَ في الجميع]، وتبايعهما في العِوضين بعدَ القبضِ إجازةٌ، ولو أجازا في الربويِّ قبلَ التقابضِ بطلَ العقدُ، وقد سبق في الرِّبَا.

وإمَّا بالتفرُّقِ بأبدانهما فلو أقاما^(٣) مدَّةً أو تماشيا مراحلَ فهما على خيارِهما، فإن كانا في سفينةٍ أو مسجدٍ صغيرٍ فبخروج أحدهما أو صعودِهِ (إلى) السطح، وإن كانا في دارٍ كبيرةٍ فبالخروج من البيتِ إلى الصحنِ، أو من الصحنِ إلى الصُّفَّةِ، وإن كانا في سوقٍ أو صحراءٍ أو بيتٍ متفاحشٍ السَّعةِ فبأن يولِّي ظهرَهُ ويمشي [قليلاً] ولو لم يبعدَ عن سماعِ خطابه، ولا يحصلُ بإقامة سترٍ ولو ببناءٍ جدارٍ.

فرع: لو تناديا بالبيعِ مِنْ بُعْدٍ ثبتَ (لهما) الخيارُ ما لم يفارق أحدهما مكانَهُ.

فرع: وإن مات أحدهما في المجلس قامَ الوارثُ أو الموكلُ أو السَّيِّدُ مقامَهُ، فإن كان الوارثُ في المجلس ثبتَ لَهُ مَعَ العاقِدِ الآخرِ الخيارُ، وإن كان غائباً فإلى أن يفارق مجلسَ الخبر^(٤).

فرع: لو ورثه جماعةٌ حضورٌ لم ينقطع بفراق بعضهم، [أو غائبون ثبتَ لهم الخيارُ إذا اجتمعوا^(٥) في مجلسٍ واحدٍ، ويثبتُ للعاقِدِ الباقي ما دامَ في مجلسِ العقدِ]، وينفسخُ بفسخِ بعضهم ولو أجازَ الباقيونَ.

فرع: متى حُمِلَ مكرهاً وكذا إذا أكره فخرجَ لم ينقطع خيارُهُ ولو لم يُسَدَّ فَمُهُ، فإن زايَلَهُ الإكراهُ في مجلسٍ فَلَهُ الخيارُ حتى يفارقه، أو ماراً فحتى يفارق مكانَهُ ولو لم يخرجَ مَعَهُ صاحِبُهُ بطلَ خيارُهُ لا إن منع، ولو هربَ أحدهما ولم يتبعهُ الآخرُ بطلَ [خيارُهُ] ولو لم يتمكَّنْ منه.

(١) دون قسمتي الإفراز والتعديل سواء جرتا بإجبار أم بتراض . (٢) في (م): (فرع).

(٣) في (م): (قاما في). (٤) لأنه خليفة وارثه فيثبت له ما يثبت له.

(٥) في (ق): (وإن لم يجتمعوا). ونقلها الشوري (٤٩/٢).

فرع: فإن جُنَّ أو أغميَ عليه قام الوليُّ مقامه^(١)، وإن خرسَ ولم تُفهمْ إشارته نصبَ الحاكمُ نائباً عنه، وإن اختلفا في التفرُّق فالقولُ قولُ منكره^(٢)، وكذا لو ادَّعى أحدهما الفسخ قبل التفرُّق، وإن اتَّفقا على عدم التفرُّق فدعوى الفسخ فسخٌ.

السبب الثاني: خيارُ الشرط، ويجوزُ شرطُ الخيارِ ثلاثةَ أيَّامٍ فما دونها معيناً^(٣)، إن لم يفصله عن العقد، لا فيما يتلف في المدة [ولا الربوي والسَّلَم]، فإن أطلق أو ذكرَ مدَّةً مجهولةً بطلَ، ووقتُ طلوعِ الشمسِ معلومٌ، وكذا [غروبها]^(٤) ويجتهدُ في الغيمِ.

فرع: وإن خصَّصَ أحدَ العبدَيْنِ لا بعينه بالخيارِ أو بزيادةٍ فيه لم يصحَّ، فإذا^(٥) عيَّنه صحَّ، وإذا شرطه فيهما لم يكن له [ردُّ] أحدهما ولو تلف الآخرُ، وإن اشتريا عبداً في صفقة بشرطِ الخيارِ فألحدهما الفسخُ كالردِّ بالعيبِ، ولو باعَ على أنه إن لم ينقذه الثمنُ لثلاثٍ فلا يبيعُ لم يصحَّ.

فرع: قوله: «لا خلافة»^(٦) عبارة في الشرع عن خيارِ الثلاثِ، فإن أطلقاها عالمين لا جاهلين بمعناها صحَّ، وإن أسقطَ خيارَ اليومِ الأوَّلَ بطلَ الكلُّ.

فرع: ابتداءُ الخيارِ من العقدِ كالأجلِ، وإن شرطَ في المجلسِ فمن حين شرطَ، فإن شرطَ ابتداءه من التفرُّق بطلَ، وإن انقضتِ المدةُ وهما في المجلسِ بقيَ خيارُهُ فقطً، وإن تفرَّقا والمدةُ باقيةً فبالعكسِ، ويجوزُ إسقاطُ الخيارينِ أو أحدهما، فإن أطلقا سقطا، وله الفسخُ في غيبةِ صاحبه وبلا حاكمٍ.

فصل: يثبتُ خيارُ الشرطِ حيثُ يثبتُ خيارُ المجلسِ، لا في الربويِّ والسَّلَمِ.

فصل: ويجوزُ شرطه لهما ولأحدهما والتفاضلُ فيه، وكذا للأجنبيِّ أو العبدِ المبيعِ، ولا يثبتُ معه للشارطِ^(٧)، فلو مات الأجنبيُّ ثبتَ له، ولو اشترى على أن يؤامرَ فلاناً فيأتي بما يأمره به ولم يقيَّدْ بالثلاثِ فما دونها لم يصحَّ وإلا صحَّ، فإن فسخَ ولم يؤمره لم يفسخ^(٨)، ولو شرطَ الوكيلُ الخيارَ للموكلِ أو لنفسه بلا إذنٍ صحَّ. وإن اشترطه لمن

(١) أي: في الخيار، ويفعل الولي ما فيه الحظ من فسخ وإجازة. (٢) أي: مع يمينه.

(٣) أي: مدة زمنية فلا يصح مطلقاً ولا مجهولاً. (٤) في (ق) والشرح: (طلوعها)، فتعين المدة بهما.

(٥) في (م): (فإن).

(٦) طرف حديث رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما البخاري (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣) في البيوع.

(٧) اقتصاراً على الشرط.

(٨) عملاً بالشرط، وإذا مضت المدة ولم يؤمره أو أمره ولم يشر عليه بشيء لزم العقد قاله البغوي، وهو في هامش (م).

يبايعة بطل العقد، ولو أُذِنَ لَهُ فِيهِ فاشترطه وأطلق ثبتَ لَهُ دُونَ الموكَّلِ، وَلَا يُلْزَمُ بِرِضَا الموكَّلِ، وَلَا يَفْعَلُ الوَكِيلُ إِلَّا مَا فِيهِ حَظُّ الموكَّلِ^(١) بخلاف الأجنبي.

فصل: الملكُ لمن انفردَ بالخيار، وإلا فموقوفٌ والثلثُ للآخر، أو موقوفٌ، فلو حصلتْ زوائد^(٢) فهي لمن له الملكُ، وإلا موقوفٌ-ة]، والحمل الموجود كالأم لا كالزوائد.

فرع: ولمنَ لَهُ الملكُ في المبيع عتقه في زمنِ الخيارِ لا للآخر ولو آلَ الملكُ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ لهُمَا وَأَعْتَقَهُ البائعُ نَفَذَ أَوْ المِشْتَرِي فموقوفٌ.

فرع: ومتى وَطَّئَهَا مِنْ انْفَرَدَ بالخيارِ حَلًّا وإلا فبحرْمٍ عليهما، وَلَا حَدٌّ ثُمَّ لَا مَهْرٌ عَلَى البائعِ وَيَنْفَعُ اسْتِيلَادُهُ إِنْ كَانَ الخيارُ لَهُ أَوْ لهُمَا، فَإِنْ وَطَّئَهَا المِشْتَرِي بِلَا إِذْنٍ والخيارُ للبائعِ دُونَهُ فوطؤه حَرَامٌ وَلَا حَدٌّ^(٣)، ويلزمه المهرُ مطلقاً، وكذا لو كَانَ لهُمَا وَلَمْ يَتَمَّ البَيْعُ، فَإِنْ تَمَّ فَلَا مَهْرٌ^(٤) والولدُ حُرٌّ نَسِيبٌ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَحَيْثُ يُلْزَمُهُ المَهْرُ لَا يَثْبُتُ اسْتِيلَادُهُ وَتَلْزَمُهُ قِيمَةُ الْوَلَدِ، فَإِنْ وَطَّئَهَا البائعُ والخيارُ للمِشْتَرِي دُونَهُ فَكَمَا لو وَطَّئَ المِشْتَرِي والخيارُ للبائعِ فِي المَهْرِ والاسْتِيلَادِ والقِيمَةِ وسقوطِ الحدِّ.

فرع: لو تَلَفَ المِبيْعُ بَعْدَ القَبْضِ والخيارُ للبائعِ انْفَسَخَ^(٥) وَإِنْ كَانَ مودِعاً مَعَهُ^(٦)؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدِ المِشْتَرِي [وَيُرَدُّ الثَّمَنُ، وَلَهُ عَلَى المِشْتَرِي القِيمَةُ كِضْمَانِ المِشْتَعِرِ]^(٧)، وَلَوْ كَانَ الخيارُ للمِشْتَرِي أَوْ لهُمَا فَتَلَفَ [بَعْدَ قَبْضِهِ] لَمْ يَنْفَسَخْ وَلَمْ يَنْقَطِعِ الخيارُ، وَلِزَمَ الثَّمَنُ إِنْ تَمَّ الْعَقْدُ، وَإِنْ فَسَخَ فَالْقِيمَةُ عَلَى المِشْتَرِي والقَوْلُ فِي قَدَرِهَا قَوْلُهُ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ مِثْلُ الخيارِ للبائعِ وَحْدَهُ انْفَسَخَ، وَإِنْ كَانَ لهُمَا أَوْ للمِشْتَرِي وَأَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ لَمْ يَنْفَسَخْ وَتَلْزَمُهُ القِيمَةُ والخيارُ بِحَالِهِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ المِشْتَرِي وَلَوْ قَبْلَ القَبْضِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ، أَوْ^(٨) البائعُ بَعْدَ القَبْضِ فَكَتْلَفِهِ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ المِبيْعِ فِي زَمَنِ الخيارِ [وَالخيارُ للبائعِ انْفَسَخَ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا.

فرع: التسليمُ فِي مَدَّةِ الخيارِ لَا يَجِبُ وَلَا يَبْطُلُهُ، فَلَوْ سَلَّمَهُ فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ.

(١) فِي (م): (للموكَّل). (٢) أَي: مُنْفَصِلَةٌ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ. (٣) أَي: عَلَيْهِ لِلشَّيْءِ.

(٤) فِي الشَّرْحِ: (لَا إِنْ تَمَّ) بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ مُوقُوفٌ فِيهِمَا.

(٥) فِي (ق) زِيَادَةٌ بَعْدَ: (انْفَسَخَ، فَيَسْتَرُدُّ الْمِشْتَرِي الثَّمَنَ وَيُضْمِنُ الْقِيمَةَ لِلْبَائِعِ كِضْمَانِ الْمِشْتَعِرِ).

(٦) فِي (ق): (عِنْدَ الْبَائِعِ). (٧) الْمَثْبُتُ مِنْ (م)، وَالْمَوْدِيُّ وَاحِدٌ. (٨) أَي: أَوْ أَتْلَفَهُ.

فرع: ولو اشترى زوجته بشرط الخيار ثم طلقها فيه والخيار للبائع وقع، وكذا إن فسخ وهو لهما لا إن تم، وإن كان الخيار للمشتري وتم لم يقع^(١)، وإلا فوجهان^(٢)، ويحرم عليه وطؤها في زمن الخيار لجهالة المبيع^(٣).

فصل: يحصل الفسخ بنفسخت، واسترجعت المبيع ونحوه، وقول من له الخيار: لا أبيع ولا أشتري حتى تزيد لي أو تنقص لي في^(٤) [الثلث أو الأجل، وامتناع الآخر] فسخ منهما.

فرع: عتق البائع إن كان الخيار له ووطؤه فسخ؛ لإنكاره البيع ومباشرته فيما دون الفرج. والاستخدام ولو تصرف فيه ببيع وإجارة ونحو ذلك صح وكان فسخاً، وإذنه للمشتري في العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطئه إجازة وصحيح نافذ، ويثبت له بالوطء^(٥) الاستيلاء لا مهر ولا قيمة الولد، وإن علم بذلك وسكت لم يكن إجازة.

فرع: وطء المشتري إجازة وكذا عتقه وتصرفه بغير إذن البائع وإن لم ينفذ، وليس العرض على البيع ولا الهبة والرهن بلا إقباض إجازة ولا فسخاً، ولو باع المبيع في زمن الخيار بشرط الخيار لنفسه [فقريب من الهبة^(٦)] قبل القبض.

فرع: وإن اشترى عبداً بجارية والخيار لهما فأعتقهما معاً عتقت الجارية فقط، ولو كان الخيار له عتق العبد، أو لصاحبه فموقوف، فإن فسخ نفذ في الجارية وإلا ففي العبد، وإن أعتقهما البائع^(٧) فعلى هذا القياس، والعبد له كالجارية^(٨).

باب خيار النقص

يثبت الخيار بفوات ما يظن حصوله بشرط، أو عرف، أو تغيير.

الأول: ما يظن بشرط وفيه غرض فإن شرط كونه كاتباً أو خبازاً أو مسلماً ونحو ذلك وكذا كافراً أو فحلاً أو مختوناً أو خصياً لا أقلف إلا إن كان مجوسياً بين مجوسي يرغبون فيه أو شرط كونها بكرأ أو جعدة الشعر لاعتكسهما فبان خلافه، أو يهودية أو نصرانية فبان مجوسية ونحوه ثبت الخيار.

(١) لأنها ملكه. (٢) أحدهما: يرفع العقد، والثاني: يقع. (٣) احتياطاً للبيع، بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع.

(٤) في (م): (من). (٥) في (م): (في الوطاء). (٦) في (م): (فكالهبة). (٧) أي: والخيار لهما.

(٨) أي: للمشتري في عتقها. وهو من زيادته.

(فزع): ويكفي في الوصف ما يقع عليه الاسم [وخيَارَ الخُلْفَ على الفور]^(١).

الثاني: ما يظنُّ بالعرف وهو السلامة من العيب، ويلزمه وغيره بيانه للمشتري، فمن العيوب الخصاء والجَبُّ، ومرة من الرِّثَا والسرقة والإباق ولو تاب، والبَخْرُ [من المعدلة]^(٢) والصَّنَانُ^(٣) [المستحكم] المخالف للعادة، واعتياد ابنِ سبع بولٍ بالفراش، والمرض، وكونه مجنوناً أو مخبلاً^(٤)، أو أبله أو أشلَّ أو أقرع أو أصمَّ أو أعور أو أخفش أو أجهر^(٥) أو أعشى^(٦) أو أخشم^(٧) أو أبكم^(٨) أو أرت لا يفهم أو فاقد الذوق أو أنملة أو الظفر أو الشعر أو في رقبته لاذمته دين، أو مبيعاً في جناية عمدٍ لم يتب منها، أو مكشراً لجناية^(٩) الخطأ، أو له أصبع زائدة، أو سينٌ شاغيه^(١٠) أو مقلوعة، أو به قروح أو أثليل كثيرة أو أبهق^(١١) أو أبيض الشعر في غير سنِّه ولا تضر حمرة. ومنها:

كونه نماماً أو ساحراً أو قاذفاً للمحصات أو مقامراً أو تاركاً للصلاة أو شارباً للخمر أو مزوجاً أو خنثى مُشكلاً أو واضحاً أو مخنثاً أو ممكناً من نفسه أو مرتدّاً، أو كونها رتقاء أو قرناء أو مستحاضة، أو يتناول طهرها، أو لا تحيض وهي في سنِّه غالباً، أو مزوجة أو حاملاً لا في البهائم، أو معتدة أو مُحَرِّمة بإذن^(١٢)، وكذا كفر رقيق لم يجاوزه كفاراً لقلّة الرغبة فيه، أو كافرة كفرها يحرم الوطء، واصطكاك الكعبين، وانقلاب القدمين إلى الوحشي^(١٣)، وسواد الأسنان، وتراكم الوسخ الفاحش في أصولها، والكلف المُغيّر للبشرة، وذهاب الأشفار^(١٤)، وكبر أحد ثدييها والخيالان^(١٥) الكثيرة، وآثار الشجاج والقروح والكيّ الشائنة^(١٦).

فإن قُطِعَ مِنْ فخذِهِ أو ساقِهِ قطعة يسيرة^(١٧) ولم يورث شيئاً لم يضر، وكون الدّابة جموحاً أو عضوضاً أو رموحاً^(١٨)، أو تشرب لبنها، أو تُسَقَطُ راحبها بخشونة المشي،

(١) فلو تعذّر الردّ بهلاك فله الأرش. (٢) في (م): (الدائم). (٣) الصَّنَان: رائحة ذفر الإبط.

(٤) المخبول: من في عقله فساد. (٥) الأجهر: من لا يبصر في الشمس.

(٦) الأعشى: من يبصر بالنهار دون الليل، وفي الصحو دون الغيم. (٧) الأخشم: لا يكاد يشم شيئاً.

(٨) الأبكم: الأخرس. (٩) في (ق): (لجنايات). (١٠) شاغيه: زائدة تخالف نبتها نبتة بقية الأسنان.

(١١) البهق: يباض يعتري الجلد يخالف لونه، وهو غير البرص. (١٢) من البائع.

(١٣) المراد: انقلاب ظهر الرجل أو اليد إلى الجانب الأيمن أو الأيسر. (١٤) من الأمة.

(١٥) الخيالان، جمع خال وهو الشامة في الوجه وغيره معروف. (١٦) الشين: العيب المفقوت لغرض له اعتباره.

(١٧) في (م): (صغيرة). (١٨) رموحاً: يضرب برجله، أو كان نفوراً.

أو درءاً^(١) لا لكبرٍ، أو قليلة الأكل^(٢).

و: اختصاص الدار بنزول الجند، ومجاورة قصارين يؤذون بالدق أو يززعونها^(٣)، والضيعة بثقل الخراج فوق العادة، وفروء تفسد الزرع، ولا أثر لظنه سلامتها من خراج معتاد، ونجاسة ما ينقص بالغسل، وتشميس الماء، ووجود رمل في باطن أرض البناء، وأحجار في باطن أرض الزراعة والغراس، والحموضة في البطيخ لا الرمان عيب.
فرع: لارد يكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت أو يعتق على الموكل أو سيء الأدب أو ولد زنا أو مغنياً أو حجّاماً أو أكولاً أو قليل الأكل.

ولا: بكونها ثيباً إلا في غير أوانها ولا عقيماً ولا بكون العبد عنيماً^(٤). وليس عدم الختان عيباً إلا في عبد كبير خوفاً عليه، ولو ظن البائع مالكاً فبان وكيلاً ونحوه لم يرد.

والضابط: أن الرد يثبت بكل ما ينقص العين أو القيمة تنقيصاً^(٥) يفوت به غرض صحيح والغالب في أمثاله عدمه.

فصل: وإنما يثبت الرد بعيب وجد قبل البيع أو القبض، فالمرتد يصح بيعه وكذا المتحتم قتله بالمحاربة ولا قيمة على متلفهما، فلو اشتراها أو اشترى الجاني فقتلوا^(٦) في يد المشتري فإن كان جاهلاً انفسخ واسترد جميع الثمن وموئنة التجهيز على البائع، وإن كان عالماً عند العقد أو بعده ولم يفسخ فهو من ضمانه ولا يرجع بشيء، وإن وجب عليه قطع بجناية أو سرقة صح بيعه، فإن قطع في يد المشتري ولم يكن عالماً صح وله الرد وإلا فلا، فلو حدث به قبل القطع عيب امتنع^(٧) الرد ورجع بما^(٨) بين قيمته سليماً وأقطع، وله رد مزوجة اشتراها جاهلاً ولو افتضها الزوج بعد القبض، فلو تعدر الرد رجع من الثمن بما بين قيمتها بكرأ غير مزوجة ومزوجة مقتضة^(٩) ولا رد إن علم.

وإن جهل مرض المبيع فمات في يده وجب الأرش^(١٠) فقط؛ لأن المرض يتزايد فهو من ضمان المشتري.

(١) الدرد: سقوط الأسنان. (٢) أي: ومن العيوب. (٣) ززعها: جعلها تضطرب وتحرك.
(٤) العين: العاجز عن الوطء. (٥) في (م): (نقصاً). (٦) أي: المرتد والمحارب والجاني، وفي (ق): (قتله).
(٧) في (م): (منع). (٨) أي: بنسبة ما بين قيمتيه. (٩) بالفاء: إزالة البكارة أو ثقبها، وبالقاف: جماع البكر.
(١٠) الأرش: هو الفرق ما بين قيمتيه صحيحاً ومريضاً.

الثالث: ما يظن^(١) بالتغريب [أ] والتصرية حرام^(٢)، ويثبتُ بها الخيارُ على الفورِ إذا علمَ (بها) ولو بعدَ مدَّةٍ (هذا) إذا قصدَها وإلا فوجهان^(٣)، فإن زادَ اللَّبَنُ بقدرِ التصرية واستمرَّ فلا خيارَ.

فرع: علمٌ بالتصريةِ بعدَ الحلبِ ردَّها، ولزمه صاعُ تمرٍ بدلَ اللَّبَنِ إن تلفَ اللَّبَنُ أو لم يتراضيا على ردِّه، ويتعيَّن التمرُ والصَّاعُ ولو قلَّ اللَّبَنُ، [فإن تراضيا بغيره جازاً]^(٤) فإن أعوزَه التمرُ فقيمتُهُ بالمدينة.

ولو اشترى مُصرَّةً بصاعٍ ردَّها وصاعُ تمرٍ إن شاء واستردَّ صاعه.

فرع: ردُّ غيرِ المصرةِ بعيبٍ فهل يردُّ بدلَ اللَّبَنِ؟ وجهان^(٥).

فرع: لا يختصُّ هذا بالنعم، بل لو اشترى أتاناً أو جاريةً [مصرةً] ردَّها ولا بدلَ للبيها^(٦). وإن حبسَ ماءَ الفناةِ أو الرُّحى وأرسله عندَ البيعِ أو الإجارة، أو حمراً وجنةَ الجارية، أو ورماً [وجْهها] ليظنَّ سمئها، أو سودَ شعرها أو جعله فله الخيارُ.

ولو لطخَ ثوبه بالمدادِ [أ] و ألبسه زِيَّ الخَبَازِ أو ورَّمَ صِرْعَ الشاةِ فلا.

فرع: متى رضيَ بالمصرةِ ثمَّ وجدَ بها عيباً ردَّها وبدلَ اللَّبَنَ معها.

فرع: الغبنُ لا يوجبُ الردَّ وإن فحشَ كمن اشترى زجاجةً ظنَّها جوهرةً؛ لتقصيره.

فرع: ومتى باعَ بشرطِ البراءةِ من العيوبِ برئَ من كلِّ عيبٍ باطنٍ - في الحيوانِ خاصةً - موجودٍ حالةَ العقدِ لم يعلمْ به البائعُ، ولا يبرأ من غيره، ويصحُّ البيعُ ولو بطلَ الشرطُ، وهكذا لو قال: بعثك على أن لا تردَّ بعيبٍ.

وإن شرطَ البراءةَ ممَّا يحدثُ بطلَ العقدُ، أو من معيَّنٍ لا يشاهدُ كالزُّنا والسَّرقة، أو يشاهدُ كالبرصِ وشاهدِ المشتري برئَ، وإلا فلا.

فصل: وإن هلكَ المبيعُ في يدِ المشتري أو أعتقه أو وقفه أو زوجَه أو استولدها فعلمَ بعيبٍ رجَعَ بالأرش، وهو جزءٌ من الثمنِ نسبتهُ إليه [نسبةً] ما ينقصُ العيبُ من القيمة، ويعتبرُ أقلُّ قيمتي العقدِ والقبضِ^(٧).

(١) حصوله. (٢) لخبر أبي هريرة المتفق عليه: «لا تصروا الإبل والغنم...».

(٣) أحدهما: لا؛ لعدم التدليس، وأصحهما: نعم؛ لحصول الضرر. (٤) في (ق): (ويجوز التراضي بغيره).

(٥) أحدهما: نعم؛ كالمرصاة، وثانيهما: لا؛ لأنه غير معتنى به لقلته. (٦) في (ق): (للبيها) لكن لبن الأتان نجس،

ولبن الجارية لا يعتاض عنه غالباً. (٧) في (م): (القيمتين من يوم العقد إلى القبض).

مثاله: قيمته دون العيب مئة، وتسعون مع العيب، فالتفاوت بالعشر، فيرجع بعشر الثمن، فإذا ثبت الأرش فإن كان الثمن في ذمته برئ من قدر الأرش لكن بعد المطالبة، ويستحق الأرش من عين الثمن، والرجوع في عينه عند الفسخ إن كان في يده ولو زال عن ملكه ثم عاد.

وإن تلف الثمن يرد مثله في المثلي، وقيمه في المتقوّم، لكن في المعين يرد قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض، ويجوز الاستبدال عنه كالقرض، فإن تعيّب بنقص وصف أو زاد زيادة متصلة كالسمن^(١) أخذ له وعليه بلا أرش، والعيب إن لم ينقص المبيع كالخصاء لا أرش له، ولو اشترى معيماً يعتق عليه أو بشرط العتق فاعتقه رجع بأرشه.

فصل: إذا خرج المعيب عن ملكه ولو بلا عوض فلا أرش في الحال؛ لأنه ما أيسر من الرد، فإن [تلف^(٢)] أو عتق قبل العود إليه رجع بالأرش، وإن عاد إليه ولو بهبة رد، ولو عاد بشراء ردّه على من شاء منهما، وليس للمشتري الثاني ردّه على الأول؛ لأنه لم يملك منه، فإن استردّه البائع الثاني وقد حدث به عيب خير الأول بين استرجاعه وتسليم الأرش، ولو لم يقبله البائع الثاني وطولب بالأرش رجع به على بائعه لكن بعد التسليم، بخلاف ما لو تلف عند المشتري الثاني فإن له المطالبة ولو أبرأه الثاني.

فرع: لو باع زيد عمراً شيئاً ثم اشتراه منه وبأن به عيب قديم فإن كان باقياً وكان زيد جاهلاً فله ردّه على عمرو، وإن اشتراه [منه] بمثل ما باعه به ثم لعمرو ردّه عليه إن كان جاهلاً، ولزيد المطالبة بالأرش إن تلف، ثم لعمرو مطالبته أيضاً إن شاء.

فرع: لو علم بالعيب وقد رهن المبيع أو كاتبه أو غصب وكذا إن أجره ولم يرض به [البائع] فلا رد ولا أرش في الحال، ولو رد المبيع بعيب وكان الثمن عبداً رجع فيه ولو دبره البائع.

فصل: وخيار النقص على الفور ولا يتوقف على القاضي وحضور الخصم، فليدار كالشفيع وسيأتي في الشفعة، وله الرد إليه ولو بوكيل إلى وكيل والرفع إلى القاضي وهو آكد، فإن كان غائباً وأثبت بالشراء وتسليم الثمن وبالعيب وبالفسخ وحلف

(١) في (ق): (كسمن). (٢) في (م): (مات).

استظهاراً قضى من ماله إن كان له، وعدل^(١) المبيع (عند عدل) [إن كان له] (مالك) [غيره] وإلا بيع المعيب، ولو أمكنه الإشهاد في طريقه، أو حال عذره لزمه، ولو عجز عن الشهود لم يلزمه التلّفُظُ بالفسخ ولا التملّك في الشفعة.

فرع: إنما تقبل دعوى جهل الرد بالعيب ممن أسلم قريباً أو نشأ بعيداً، وتقبل في جهل كونه فوراً من عامي يخفى مثله عليه.

فرع^(٢): تأخير الردّ تقصير، وكذا الانتفاع بالمبيع وإن خف، كاستدعاء الشرب من العبد يسقط به الردّ والأرث إن سقاه، فإن ناوله الكوز بلا طلب لم يضر، لكن رده إليه انتفاع، كترك إبعاد سرج الدابة وإن كان للبائع لا اللّجام والعذار^(٣)، وكالركوب^(٤) ولو للردّ والسقي، لا لجُمُوحها والإنعال^(٥) إلا إن عجزت عن المشي^(٦)، فإن علم به^(٧) في الطريق راكباً نزل، أو لابساً لم يجب نزعه فيها^(٨).

فرع: لو صالحه بالأرث أو غيره عن الردّ لم يصح ولم يسقط الردّ إلا إن علم البطلان. فصل: وإن حدث مع المشتري عيب آخر لم يملك الردّ قهراً، فإن اتفقا على الفسخ والرجوع بأرث الحادث فذاك، ولو طلبه أحدهما وطلب الآخر الإجازة والرجوع بأرث [القديم] أجيب طالّبها، هذا إن بادر بإعلام البائع بالحادث، فإن آخر بطل الردّ والأرث إلا أن يكون الحادث سريع الزوال كالحمى والرمد، فإن له التأخير في أحد القولين ليرده سليماً.

فرع: لو زال الحادث بعد أخذ أرث القديم أو بعد قضاء الحاكم به لم يفسخ، فإن زال قبل أخذه أو قضاء القاضي للمشتري فسخ ولو بعد التراضي على الأرث، وإن زال القديم قبل أخذ أرثه لم يأخذه، أو بعده وجب رده.

فرع: ما ثبت به الردّ على البائع يمنع الردّ إذا حدث عند المشتري وما لا فلا، إلا في الأقل، فوطء المشتري للثيب لا يمنع الردّ بالعيب وإن حرّمها على البائع لكون المشتري ابنه^(٩)، وكذا إرضاع يحرم الصغيرة عليه بخلاف التزويج، فإن علّق الزوج طلاقها بالردّ فردّها قبل الدخول جاز الردّ، وإقرار العبد بدين معاملة لا يمنع الردّ وكذا

(١) عدل: وضع. (٢) في (م): (فصل). (٣) العذار: ما يجعل على خد الدابة، وهو جزء من اللّجام أو المقدود.

(٤) أي: لها. (٥) فإنه يسقط الردّ والأرث. (٦) للعذر. (٧) بالعيب.

(٨) لأنه لا يعتاد نزعها وخاصة في ذوي الهيئات. (٩) لأن القيمة لم تنقص بذلك.

إتلافٌ إلا إن صدقَ المشتري، وعفو المجني عليه كزوال العيب الحادث.

فرع: حدث عيبٌ مثل القديم ثم زال أحدهما وأشكلَ حلفاً وسقط الردُّ ووجب للمشتري الأرض، وإن اختلفا في قدره وجب الأقل، ومن نكلَ قضى عليه.

فرع: لو اشترى حلي ذهب بوزنه ذهباً فبان معيباً وقد حدث عنه عيبٌ فسخَ وردهُ بأرض الحادث^(١) ولو من جنسه، ولا يمسه ويأخذ الأرض^(٢)، ولو علم به [المشتري] بعد تلف الحلي فسخ واسترد الثمن وغرم القيمة.

فرع: وإن بان العيبُ وقد أنعل الدابة والنزع يعيها فنزع بطل حقه من الرد والأرض، وإن سلمها بنعلها أجبر البائع على قبول النعل، فلو سقطت استردّها، وإن لم يعيها نزعها لم يجبر على قبولها.

فرع: وإن صبغ الثوب أو قصره فزادت قيمته فإن سمح بالصّنع صار ملكاً للبائع بخلاف النعل، ولو ردّ الثوب وطلب قيمة الصّنع أو لبقى شريكاً بالصّنع لم يجب إليه وله الأرض ولو طلب المشتري أرض العيب، وقال البائع: ردّ الثوب لأغرم لك قيمة الصّنع أجيب البائع وسقط أرض المشتري^(٣).

فرع: وما مأكوله في جوفه كالرمان إذا كسره كسراً لا يعرف عيبه بدونه فله ردهُ وإلا فهو عيبٌ حادث، وما خرج فاسداً لا قيمة له كبيض غير النعام المذّر^(٤) بأن فساد البيع فيختص البائع بالقشور^(٥)، وتعرف حموضة البطيخ بالغرز، ولا يعرف تدويدهُ إلا بالتقوير، وقد يحتاج الشق^(٦)، ولا بد من كسر الجوز، وقد تكفي اللقطة^(٧) في البيض.

فرع: إذا اشترى مطوياً وقد جعلوه من صور بيع الغائب، فلعله سبقت رؤيته، أو طوي طاقين وهو^(٨) ممّا لا يختلف، أو نشر مرتين للحاجة فنقص بالنشر المطلع على العيب [به] فله الرد بلا أرض ومؤنة الطي عليه.

فصل: لا يفرّد بعض المبيع في صفقة بالرد بالعيب قهراً، فلو باع بعضه ثم وجد العيب لم يرد [الباقى] ولا أرض؛ لعدم اليأس^(٩)، وإذا اشترى رجلان عبداً من رجل

(١) ولا ربا؛ لأن الحلي في مقابل الثمن، وهما متماثلان والعيب الحادث مضمون عليه، كعيب المأخوذ على جهة السوم.

(٢) عن العيب كعكسه. (٣) عن العيب كعكسه. (٤) المذّر: الشديد التغير، وفي (م): (المنزلة).

(٥) في (ق): (بالقشر). (٦) لوجود علة. (٧) كذا الشرح، وفي نسخ: (اللقطة) وهما بمعنى التحريك.

(٨) في (م): (وهي). (٩) في (ق): (أرضه؛ لتعذر الرد).

فأحدهما ردُّ نصيبه بالعيب وتبطل الشركة بينهما، وإن ورثاه فليس لأحدهما ردُّ نصيبه. فإن اشترى رجلان عبداً من رجلين فكلُّ مشترٍ من كلٍّ^(١) ربع العبد، وإن اشتراه ثلاثة من ثلاثة فكلُّ مشترٍ من كلٍّ تُسَعُّه، وإن اشترى بعضُ عبدٍ فرهته ثمَّ بانَ معيباً فاشترى الباقي ثمَّ فدَى المرهونَ فله ردُّه فقط.

فصل: وإن اختلفا في حدوثه وقدمه بأنَّ قالَ كلُّ: حدَّثَ عندك، ودعواهما ممكنة فالقول قولُ البائع، فإنَّ قالَ: لا يلزمُني الردُّ وحلفَ كذلك كفى^(٢)، ولو تعرَّضَ لنفي قدِّمه نفاؤه في اليمينِ بتاً لا علماً، وله الحلفُ على البتِّ اعتماداً على ظاهرِ السلامة إن لم يظنَّ خلافه.

فرع: اختلفا في وجودِ العيب أو في وصفٍ هل هو عيبٌ؟ فالقول قولُ البائع، ولا يكفي إلا قولُ عدلينِ عارفين.

فرع: اشترى معيباً وقبضه سليماً فلا ردَّ، بل مهما زالَ قبلَ الردِّ بطلَ الخيارُ.

فصل: الفسخُ يرفعُ العقدَ من حينه لا من أصله.

فرع: وطءُ الثيبِ لا يمنعُ الردَّ إلا أن يكونَ زناً ولو من البائع، واقتضاضُ^(٣) البكرِ تعيبٌ^(٤) وجنايةٌ، فهو قبلَ القبضِ من البائعِ هدرٌ، ومن المشتري قبضٌ للبكارة فقط، ومن الأجنبيِّ يوجبُ الأرضَ^(٥)، فإنَّ كانَ [بوطءٍ] شبهةً لزمه مهرُ بكرٍ للمشتري إنَّ أجازَ، وإلا فقدَرُ الأرضَ منه للبائعِ لعودِها ناقصةً.

فرع: الزيادةُ المتصلةُ كالسَّمَن والتعلُّمُ^(٦) تتبَّعُ الأصلَ في الردِّ، والمنفصلةُ كالأجرة والمهرِ للمشتري، وكذا الولدُ الحادثُ، ويجوزُ التفريقُ بينهما بالردِّ للحاجة.

فرع: اشترى حاملاً فوضعتْ فإنَّ نقصتْ بالولادةِ ثمَّ بانَتْ معيبةً لم يكنْ له الردُّ^(٧) وإلا [ردُّها مع الولدِ]^(٨) كثرةً أبرها؛ لأنَّ الحملَ يأخذُ قِسْطاً من الثمنِ، فإنَّ وضعتْ قبلَ القبضِ فللبائعِ حبسُهُ لاستيفاءِ الثمنِ، ولا يُباعُ قبلَ القبضِ كأمه^(٩)، وإذا حملَتْ قبلَ القبضِ وردَّتْ بالعيبِ^(١٠) حاملاً فالولدُ للمشتري، وكذا بعدَ القبضِ لكنْ حملُ الأمةِ بعدَ

(١) أي: من البائعين. (٢) في (ق): (كفاء). (٣) الاقتضاض - بالقاف. : جماع البكر، والقضة: بكارة الجارية.

(٤) في (م): (تعييب). (٥) إن كان وطنه غير وطئ شبهة. (٦) في (م): (التعليم). (٧) أي: قهراً كسائر العيوب.

(٨) وفي (ق): (ردُّ الولد معها). (٩) في (م): (كأمته). (١٠) في (م): (بعد العيب).

القبض يمنع الردَّ كُرْهاً وكذا غيرها إنْ نَقَصَ بِهِ^(١)، وإنْ أَطْلَعَتِ النَّخْلَةَ فِي يَدِهِ فَرَدَّهَا فَلِمَنْ الطَّلَعُ؟ وجهان^(٢). والصَّوْفُ الموجودُ عِنْدَ الْعَقْدِ يَرُدُّ مَعَ الْأَصْلِ، وكذا الْحَادِثُ بَعْدَهُ ما لَمْ يُجَزَّ، بخلافِ الْحَادِثِ مِنْ (أَصُولِ) الْكُرَاتِ^(٣) فَإِنَّهُ لِلْمَشْتَرِي.

فصل: الإقالة جائزة^(٤)، وتسَنُّ لِلنَّادِمِ^(٥)، وَهِيَ فسخٌ لا يَبْعُ، فيجوزُ تَفْرِيقُ الْمُتَقَابِلِينَ^(٦) فِي الصَّرْفِ قَبْلَ [التَّقَابُضِ]^(٧) وَلَا تَتَجَدَّدُ بِهَا شُفْعَةٌ، وَتَصَحُّ فِي الْمَبِيعِ وَالْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَ التَّلَفِ، وَيَرُدُّ مِثْلَهُ فِي الْمِثْلِيِّ، وَقِيَمَتُهُ فِي الْمُتَقَوِّمِ، وَيَنْفَدُ تَصَرُّفُ الْبَائِعِ بَعْدَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ، وَلَا تَنْفَسَخُ بِتَلَفِهِ عِنْدَ الْمَشْتَرِي بَلْ يَضْمَنُهُ بِأَقْلٍ قِيَمَتِي الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ، وَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ بَعْدَ الْإِقَالَةِ لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ، وَلَيْسَ فِيهَا رَدٌّ بَعِيْبٍ قَبْلَهَا، وَلِلْمَشْتَرِي الْحَبْسُ لَا اسْتِرْدَادَ الثَّمَنِ.

ولفظُها: تَقَايَلْنَا، أَوْ تَفَاسَخْنَا، أَوْ أَقْلُتْكَ وَنَحْوُهُ، فَيَقْبَلُ الْآخَرُ، وَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ الثَّمَنِ، وَلَا تَصَحُّ إِلَّا بِهِ، فَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ أَوْ شَرَطَ أَجْلاً أَوْ أَخَذَ صِحَاحَ عَنْ مُكْسَرَةٍ بَطَلَتْ، وَتَصَحُّ مِنَ الْوَارِثِ وَفِي بَعْضِ الْمَبِيعِ أَوْ الْمُسْلَمِ فِيهِ لَكِنْ إِنْ عَجَّلَ بَعْضَ الْمُسْلِمِ [فِيهِ] لِيُقِيلَهُ فِي الْبَاقِي فَهِيَ فَاسِدَةٌ.

ولو تَقَايَلَا أَوْ تَفَاسَخَا^(٨) بَعِيْبٌ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ، وَكَذَا إِذَا احْتِاجَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ لِتَقْدِيرِ الْأَرْضِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْإِقَالَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْكِرِهَا، وَالزِّيَادَةُ الْمَنْفَصَلَةُ قَبْلَهَا لِلْمَشْتَرِي، وَإِنْ بَاعَهُ مَوْجِلاً وَتَقَايَلَا بَعْدَ الْحُلُولِ وَالْقَبْضِ اسْتَرَدَّ الثَّمَنَ بِلَا مُهْلَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ سَقَطَ وَبَرَأَ جَمِيعاً.

فصل في مسائل:

الأولى: الثَّمَنُ الْمَعْيَنُ كَالْمَبِيعِ فَيَفْسَخُ بَعِيْبِهِ، وَإِنْ خَرَجَ نَحَاساً وَقَدْ شَرَطَ كَوْنَهُ فَضْةً أَوْ ذَهَباً بَطَلَ الْعَقْدُ، أَوْ بَعْضُهُ تَفَرَّقَتِ الصَّفَقَةُ وَتَخَيَّرَ^(٩)، وَغَيْرُ الْمَعْيَنِ يَسْتَبْدَلُ بِهِ وَإِنْ خَرَجَ نَحَاساً وَلَا يُفْسَخُ.

(١) أي: كسائر العيوب الحادثة. (٢) أحدهما: للبائع تبعاً للنخلة، وثانيهما: للمشتري.

(٣) الكرات: هي بقلة معروفة خبيثة الريح، وكذا نحوها مما يتبع الأرض في بيعها.

(٤) هي رفع العقد المالي بوجه مخصوص. (٥) لخبر أبي هريرة عند أبي داود وابن حبان والحاكم بإسناد صحيح: «من

أقال مسلماً أقال الله عزته». (٦) أي: تفرقهما من مجلس الإقالة. (٧) في (م): (القبض).

(٨) في (م): (فسخا). (٩) أي: بين الإجازة والفسخ.

الثانية: وقع الصرفُ على العينِ على أنها فضةٌ أو ذهبٌ وخرج أحدهما أو كلاهما نحاساً بطل، أو بعضُهُ صحَّ في الباقي بالقسطِ، ولصاحبه الخيارُ. وإن خرج معيماً أو بعضُهُ تخييراً ولم يستبدل، وإن وقع في الذمة فخرج أحدهما نحاساً قبل التفريق استبدل، أو بعده^(١) بطل، أو معيماً أو بعضُهُ استبدل في مجلس الردِّ وإن فارق مجلس العقد، ورأسُ مالِ السلم كالصرفِ، فإن كان معيماً وبأن به عيبٌ بعد تلفهِ سقطَ من المسلم فيه بقدر نقص العيب، أو في الذمة غرم التالف واستبدل في مجلس الردِّ، ولو اشترى بمكسرةٍ وأدى صحاحاً وفسخ استردَّ الصحاح.

الثالثة: لو باع عبداً بألفٍ ثم أخذَ عنه ثوباً وردَّ العبدَ بعيبٍ رجع بالألف لا (ب) الثوب، وكذا لو مات العبدُ قبل القبض.

الرابعة: باعَ عصيراً فبانَ به عيبٌ وقد صارَ خمرأً تعينَ الأرضُ، فإن تخلَّلَ للبايع استردَّاهُ وردَّ باقي الثمنِ ولا أرضَ عليه، وإن اشترى ذميٍّ من ذميٍّ خمرأً [معييةً] بدراهم ثم أسلما أو أسلمَ البائعُ ثم علمَ بها عيباً فلا ردَّ بل للمشتري الأرضُ، وإن أسلمَ المشتري وحدهُ فله الردُّ [وحده].

الخامسة: مؤنة الردِّ بعد الفسخ على المشتري ويده ضامنة.

السادسة: لو أوصى ببيع عبدٍ وأن يُشترى بثمنه^(٢) جاريةً ويعتقها ففعلَ وردَّ العبدُ بعيبٍ فله يبعه ثانياً؛ لردِّ الثمن، ولو ردَّ^(٣) بالعيبِ على وكيلٍ لم يبعه إلا بإذنٍ جديدٍ، وكذا لو وكلَّ في بيع بشرط الخيار للمشتري فامتثل وردَّه المشتري. فلو باعه الوصيُّ بمثلِ الثمنِ الأوَّلِ فذاك، وإن باعه بأقلَّ فالغرمُ عليه، بل لو مات العبدُ في يده بعد الردِّ والحالة هذه غرمَ جميعَ الثمن، وإن باعه بأكثرَ لزيادة قيمته^(٤) أو لرغبةِ السِّلَمِ الثمنِ للمشتري والزيادة للورثة، وإلا بانَ أنَّ البيع الأوَّلَ باطلٌ للغبن، ويبطلُ شراءُ الجارية وعقُّها إن اشترى بعينِ ثمنِ العبدِ، وإن اشترى في الذمة وقعَ له وعقَّتْ عنه، ثمَّ إنَّ كانَ عالماً انعزل، وإلا اشترى جاريةً بثمنِ العبدِ وأعتقها عن الموصي.

(فرع): ولو اشترى سلعةً بألفٍ فسَلَّمَهُ عنه أجنبيٌّ ثمَّ ردَّ السلعةَ بعيبٍ ردَّ البائعُ الألفَ على المشتري، فإن بانَتْ مستحقةً ردَّ الألفَ للأجنبيِّ.

(١) في (م): (بعضه). (٢) في (م): (بقيته). (٣) في (ق): (لو فرض الردِّ). (٤) في (م): (قيمة).

فصل: وأسباب الفسخ سبعة:

١- خيار المجلس، و٢- الشرط، و٣- الخلف، و٤- العيب، و٥- الإقالة، و٦- التحالف، و٧- [] هلاك المبيع قبل القبض^(١).

ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للمشتري ثم وجد بالمبيع عيباً فهل له رده على البائع؟ وجهان^(٢)، ويجريان في الأرض.

باب حكم المبيع قبل قبضه وبعده

المبيع قبل القبض من ضمان البائع، فإن تلف بأفة سماوية انفسخ وسقط الثمن، وإذا أبرأه المشتري لم يبرأ^(٣)، وانفساخه قبيل التلف لا من العقد^(٤)، فتجهيزه على البائع^(٥)، وزوائده^(٦) وركاز يجده العبد للمشتري وهي أمانة في يد البائع لا خيار بتلفها، وإتلاف المشتري ولو جاهلاً قبض، ولا ينفسخ بإتلاف الأجنبي بل يتخير بين الفسخ والرجوع عليه بالقيمة، وليس للبائع طلب القيمة للحبس في الثمن، ومتى أتلّفه البائع أو أعتق بآقيه وهو موسر انفسخ كالآفة^(٧).

فرع: انقلب العصير خمراً قبل القبض بطل حكم المبيع فمتى عاد خلاً عاد حكمه، وللمشتري الخيار.

فرع: لا أجرة على البائع في استعمال المبيع قبل القبض.

فرع: إتلاف الأعجمي وغير المميز بأمر أحدهما كإتلافه، وإذن المشتري للأجنبي [أو للبائع] في إتلافه لغو؛ لعدم استقرار الملك بخلاف الغاصب فإنه يبرأ بذلك، وإتلاف عبد البائع كالأجنبي وكذا عبد المشتري بغير إذنه، فإن أجاز جعل قابضاً. فإن أتلّفته دابته نهاراً انفسخ، أو ليلاً فله الخيار، فإن فسخ طُلب بما أتلّف. وبهيمة البائع كالآفة^(٨).

فرع: لو صال المبيع^(٩) في يد البائع على المشتري فقتله دفعاً لم يضمن.

(١) وكذا. ٨- إفلاس المشتري، و ٩- تلقي الركبان، و ١٠- غيبة مال المشتري إلى مسافة القصر، و ١١- بيع المريض محاباة أو لوارث بزايد عن الثلث ولم يجزه الوارث. (٢) أحدهما لا؛ لخلوه عن الفائدة، والثاني: نعم؛ وذلك لرجوعه على البائع ببطل الثمن. (٣) لأنه إبراء عما لم يجب. (٤) كالفسخ بالعيب. (٥) لانتقال الملك فيه إليه. (٦) المنفصلة. (٧) لا يمكن تغريمه بدل المبيع، أما لو أتلّفه أو تلف بأفة بعد القبض- ولو في مدة الخيار- فلا انفساخ. وفي (م): (كإتلافه). (٨) في نسخة ذكرها في الشرح: (كإتلافه). (٩) صال: وثب وتعدى واستطال.

فرع: وإتلاف البائع المبيع في يد مشترٍ قبضه عدواناً بأن استحقَّ حبسه كاسترداده، لكن هل يفسخ أو يخير المشتري؟ وجهان، والظاهر - عند الإمام - الثاني^(١).

فرع: وقوع الدرة في البحر وانفلات الصيد المتوحش تلف، ولو غرقت الأرض أو سقطت عليها صخورٌ فهو عيبٌ لا تلف.

فرع: وإن أبق العبد أو غصب قبل القبض للمشتري الخيار، فإن أجاز لم يطل خياره ما لم يرجع ولم يلزمه تسليم الثمن، فإن سلمه لم يستردّه ما لم يفسخ^(٢)، ولو أتلفه الأجنبي فأجاز بطل خياره، وإن جحد البائع قبل القبض فله الخيار؛ للتعذر^(٣).

فرع: لو باعه البائع قبل القبض من آخر وغلب عليه انفسخ، فإن ادعى المشتري أولاً علم الثاني بشرائه أو قدرة البائع على انتزاعه سمعت.

فصل^(٤): وإن تعيب قبل القبض بأفة ثبت الخيار بلا أرشٍ، وكذا بجناية البائع، فإن قطع المشتري يده فيجعل قابضاً لبعض المبيع حتى يستقر عليه ضمانه، فإن تلف بعد الاندمال وقبل القبض لم يضمن المشتري اليد بأرشها المقدّر ولا بما ينقص [من] القيمة، بل بجزء من الثمن، فيقوم العبد صحيحاً ثم مقطوعاً، فيستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة، وإن قطعها أجنبيٌ فللمشتري الخيار ويغرم للمشتري إن أجاز وقبض، أو: للبائع إن فسخ العقد نصف قيمة العبد، ولو تلف سقف الدار ونحوه فكتلف أحد عبيد الصفة - وقد تقدّم^(٥) - لا كالتعيب^(٦).

فصل: لا يصح بيع المبيع قبل القبض، ولا الإشراف فيه والتولية، وكذا الكتابة والهبة والرهن والإجارة والإقراض، ولا جعله عوضاً ولو من البائع إلا إن اشتراه بمثل ما باعه، إذ هو إقالة بلفظ البيع فيصح، وينفذ قبل القبض العتق والاستيلاء والتزويج والوقف إن لم يحتج قبولاً، ويصير قابضاً لا بوطء الزوج، فإن لم يرفع البائع يده بعد الوقف ضمنه، ويصير^(٧) قابضاً كصبرة اشتراها جزافاً وأباحها للمساكين إن قبضوها.

فرع: باع عبداً بثوب فقبض الثوب وباعه، ثم هلك العبد قبل القبض انفسخ في العبد دون الثوب وإن لم يقبض الثوب مشتريه وضمن قيمته لمشتري العبد، فإن تلف الثوب

(١) والذي يؤخذ من الصحيح من أن إتلافه كالآفة تصحيح للأول. (٢) لتمكنه من الفسخ. (٣) أي: تعذر قبضه حالاً. (٤) في (ق): (فرع). (٥) أي: أنه يفسخ البيع فيه ويصح في الباقي. (٦) في (ق): (التعيب). (٧) أي: المشتري.

أَيْضاً فِي يَدِهِ (غَرِمَ قِيمَتَهُ لِبَائِعِهِ وَ) رَدَّ ثَمَنَهُ لِمَشْتَرِيهِ .

فصل : يَصْحُ بَيْعُ مَالِهِ تَحْتَ يَدِ الْغَيْرِ بِأَمَانَةٍ كَوَدِيعَةٍ وَمَالِ شَرَكَةٍ أَوْ قِرَاضٍ ، وَمَا تَحْتَ يَدِ وَكِيلٍ وَمَرْهُونٍ بَعْدَ [انْفِكَائِ] ^(١) وَمُسْتَأْجَرٍ انْقَضَتْ مَدَّتُهُ ، وَمَا فِي يَدِ الْقَيْمِ بَعْدَ بَلُوغِ الصَّبِيِّ رَشِيداً ، وَكَسْبِ الْعَبْدِ وَوَصِيَّةِ قَبْلَهَا ^(٢) وَالْمَوْصَى بِهِ لِمَنْ قَبْلَ بَعْدِ الْمَوْتِ ، وَإِثْرُ يَمْلِكُ الْهَالِكُ بَيْعَهُ ^(٣) ، وَمَا اشْتَرَاهُ مِنْ مَوْرَثِهِ وَمَاتَ قَبْلَ قَبْضِهِ فَلَهُ بَيْعُهُ وَإِنْ كَانَ مَدْيُوناً ، وَدَيْنُ الْغَرِيمِ مَتَعَلِّقٌ بِالثَّمَنِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ آخَرُ لَمْ يَنْفِذْ بَيْعُهُ فِي قَدْرِ نَصِيبِ الْآخَرِ حَتَّى يَقْبِضَهُ ، وَكَذَا مَا كَانَ مَضموناً بِالْقِيَمَةِ ، وَيُسَمَّى : ضَمَانُ الْيَدِ كَالْمَفْسُوخِ بَعِيْبٍ بَعْدَ رَدِّ الثَّمَنِ ، وَمَغْصُوبٍ لِقَادِرٍ ، وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ فُسِّخَ ، وَمَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ لَا الْمَضمونِ ضَمَانٌ عَقْدٍ ^(٤) كَالْمَبِيعِ ^(٥) وَنَحْوِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَكَذَا عَوَاضُ النِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالْقَوْدِ .

فرع : لَوْ أَفْرَزَ لَهُ السُّلْطَانُ عَطَاءً جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَكَذَا يَصْحُ بَيْعُ مَعْلُومٍ مَلَكَهُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ شَائِعاً ، وَمَوْهُوبٍ رَجَعَ فِيهِ الْوَالِدُ لِأَشْقَصٍ أَخَذَ بِشَفْعَةٍ ، وَلَهُ بَيْعُ مَقْسُومٍ قِسْمَةً إِفْرَازٍ ، وَيَبْعُ ثَمَرٌ عَلَى شَجَرٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ ، لَا يَبْعُ ثَوْبٌ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَصْبُغُهُ أَوْ يَقْصُرُهُ قَبْلَ الْعَمَلِ وَلَا بَعْدَهُ قَبْلَ آدَاءِ الْأَجْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ ^(٦) يَسْتَحِقُّ الْحَبْسَ لَهَا ، وَقِسْ عَلَيْهِ ^(٧) ، وَإِزَالَةُ امْتِنَاعِ الصَّيْدِ قَبْضٌ لَهُ .

فرع : لَهُ بَيْعُ زَوَائِدِ الْمَبِيعِ ^(٨) قَبْلَ الْقَبْضِ ^(٩) .

[**فرع :** يَبْطُلُ بَيْعُ الثَّمَنِ الْمَعْيَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَيَنْفَسَخُ الْبَيْعُ بِتَلْفِهِ وَرَدِّهِ بِالْعَيْبِ ، ثُمَّ الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ كَالْبَيْعِ مِنَ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ] .

فصل : يَجُوزُ الاسْتِبْدَالُ عَنْ كُلِّ دَيْنٍ [لَيْسَ بِثَمَنِ وَلَا مُثْمَنِ] ^(١٠) وَإِنْ كَانَ مُؤْجَلًا [بِحَالٍ لَاعَكْسُهُ] [وَكَذَا عَنِ الثَّمَنِ] فَيَجُوزُ الاسْتِبْدَالُ عَنِ الْقَرْضِ وَلَوْ لَمْ يَتْلَفْ لَا عَنِ الثَّمَنِ وَهُوَ الْمُسْلَمُ فِيهِ .

فرع : الثَّمَنُ هُوَ النِّقْدُ فَإِنْ كَانَا نَقْدَيْنِ أَوْ عَرْضَيْنِ فَمَا التَّصَقُّ ^(١١) بِهِ الْبَاءُ ، فَلَوْ قَالَ : بَعْتُكَ هَذِهِ الدِّرَاهِمَ بَعْدٍ وَوَصَفَهُ فَالْعَبْدُ مَبِيعٌ ، وَالدِّرَاهِمُ ثَمَنٌ ، أَوْ هَذَا الثَّوْبُ بَعْدٍ وَوَصَفَهُ فَالْعَبْدُ ثَمَنٌ [ثُمَّ] يَجُوزُ الاسْتِبْدَالُ عَنْهُ لَا عَنِ الثَّوْبِ .

(١) فِي (ق) : (الْفِكَائِ) . (٢) أَي : الْعَبْدُ وَلَمْ يَقْبِضْهَا لَهُ سَيِّدُهُ . (٣) وَلَمْ يَقْبِضْهُ الْوَارِثُ . (٤) فِي (ق) : (عَقْدُهُ) .

(٥) فِي (م) : (كَالْبَيْعِ) . (٦) فِي (ق) : (لِأَنَّهُا) . (٧) صَوغَ الذَّهَبَ ، وَرِيَاضَةُ الدَّابَّةِ ، وَنَسَجَ الثَّوْبَ . (٨) كَالثَّمَنِ .

(٩) بَنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَى الْبَائِعِ لَوْ عَرَضَ انْفِسَاخُ . (١٠) أَي : مَبِيعُ ثَمَنِ . (١١) فِي (م) : (التَّصَقَّتْ) .

فرع: يشترط تعيين بدل الدين في المجلس لا العقد، فلو اتفقت عليهما في الربا لم يكف^(١) التعيين عن القبض فيه، والاستبدال بيع الدين ممن عليه، وهو من غيره جائز بشرط قبض البدل و^(٢) الدين في المجلس.

فصل: الرجوع في حقيقة القبض إلى العرف، فما لم ينقل كالأرض والثمرة^(٣) فقبضه^(٤) التخليه مع تسليم [مفتاح] الدار وتفريغها من متاع لا زرع من أرض بلا إعجال فوق العادة، وإن جمع الأمتعة بمخزن منها فما سواه مقبوض، ولو خلى بينه وبين غائب غير منقول أو منقول في يده^(٥) ومضى زمان يمكن فيه القبض كفى، وما ينقل فبالنقل، فيأمر العبد بالانتقال من موضعه، ويقود الدابة ولا يكفي ركوبها واقفة ولا طء الجارية، فإن حوّل المبيع في مكان للبائع بإذنه فهو قبض وإلا فلا، بل يضمه. ولو اشترى الأمتعة مع الدار فلا بد من نقلها.

فرع: امتنع المشتري من القبض أجبر، فإن أصر نوب عنه الحاكم كالغائب، وإن وضع البائع المبيع أو المديون الدين بين يديه بأمره كفى، وكذا لو نهاه، ويدخل بهذا أيضاً في ضمانه لا إن خرج مستحقاً.

فرع: وإن جعل البائع المبيع في ظرف المشتري امتثالاً لأمره لم يكن مقبضاً ولا ضامناً للطرف، ويضمه في السلم، وكذا لو استعاره ليجعل المبيع فيه، ولا بد مع النقل من الكيل أو الوزن^(٦) في نحو [قوله]: بعثك عشرة أصع أو أرتال من هذه العشرين، فإن قبضه جزافاً أو وزن ما اشتراه كيلاً أو عكس أو أخبره المالك وصدق قبضه فهو ضامن لا قابض، وإن تنازعا نصب الحاكم كيلاً.

فرع: مؤنة الكيل والوزن على من أوفى^(٧)، والنقد^(٨) على المستوفي.

فرع: قال لغريمه: لي على زيد طعام فاكتله واقبضه لنفسك، أو احضر معي لأكتاله وأقبضه لك ففعل فسد القبض وضمنه القابض وبرئ زيد، وإن قال: اقبضه لي، ثم لنفسك، أو احضر لأقبضه لي ثم لك؛ صح القبض الأول دون الثاني، فإن اكتاله لنفسه ثم قبضه ثم كاله (له) وأقبضه صحاً، فإن زاد أو نقص بما يتفاوت بالكيل لم يؤثر أو

(١) في (ق): (يكفه). (٢) في (ق): (أو). (٣) أي: المبيعة على الشجر قبل أوان الجذاذ. (٤) في (م): (فقبضها).

(٥) أمانة أو مضموناً. (٦) لخبر البخاري ومسلم عن ابن عمر: «من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه»، وفي لفظ:

«يقبضه»: يكتاله كاملاً وأقياً. (٧) بانعاً كان أو مشترياً. (٨) مؤنته، في (م): (النقل).

بما لا يتفاوت فالكيل الأول غلط فيستدرك، وكذا لو قبضه في المكيال وسلّمه إليه فيه، وإن قال: اشترى بهذه الدراهم لي ما تستحقّه وأقبضه لي ثمّ لنفسك صحّ الشراء والقبض الأول فقط، أو أقبضه لنفسك فسدّ القبض وضمنه وبرئ الدافع، أو اشترى لنفسك فسدت الوكالة، والدراهم أمانة، فإن اشترى بعينها بطل، ولو قال لغريمه: اكنل حقك من صبرتي لم يصحّ.

فرع: لا يجوز أن يوكل في القبض من يده يد المقبض كعبدّه، بخلاف ابنه ومكاتبه، وإن قال: وكل من يقبض أو يشتري لي منك ففعل صحّ، وإن وكلّ البائع رجلاً في الإقباض ثمّ وكلّه المشتري في القبض لم يصحّ.

فرع: للأب أن يتولّى الطرفين في^(١) القبض كالبيع، ويحتاج النقل.

فرع: قبض الجزء الشائع بقبض الجميع، والزائد أمانة، ويجب طالب القسمة قبل القبض.

فصل: للمشتري الاستقلال بالقبض إن سلّم الثمن أو كان مؤجلاً وإلا فلا، إذ للبائع حبسه حتى يقبضه كلّ أو عوضه إن صالح عنه، وللمشتري حبس الثمن المعين لقبض المبيع كلّ، فإذا امتنع كلّ حتى يسلم الآخر أجبراً على التسليم إلى عدل، وإن كان في الدّمة أجبر البائع أولاً ثمّ المشتري، فإن غاب ماله عن المجلس حُجر عليه فيه وفي جميع أمواله إن لم يكن محجوراً عليه [وألزم التسليم، وهذا حجر لا يرجع فيه إلى العين ولا يتوقّف على ضيق المال، فإن كان معسراً فُسّخ، وكذا لو كان ماله على مسافة القصر] فإن صبر فالحجر باقٍ واختلاف المكري والمستأجر كذلك، وليس له الحبس بمؤجل حلّ ولا استرداده إن سلّمه للمشتري ولو^(٢) عارية، إلا إن أودعه، وإن اشترى^(٣) بوكالة اثنين فللبائع الحبس حتى يستوفي الكلّ، أو باع لهما^(٤) ولكل نصف، فأعطى أحدهما النصف^(٥) سلّم حصّته^(٦).

(١) في (م): (طري). (٢) في (ق): (لا).

(٣) في (ق): (اشترى). (٤) أي: منهما.

(٥) كذا في الشرح، وفي (م): (فإعطاء أحدهما النصف) أي: من الثمن فيسلم له البائع حصته من المبيع، وفي (ق): (فما أعطى).

(٦) وهذا مبني على أن الصفقة تتعدد بتعدد المشتري.

باب التولية والإشراك^(١)

مَنْ اشْتَرَى شَيْئاً ثُمَّ^(٢) قَالَ لِعَالِمٍ بِالثَّمَنِ: وَلَيْتَكَ الْعَقْدُ^(٣) فَقَبِلَ مَلَكَهُ دُونَ زَوَائِدِهِ^(٤) [المنفصلة] بِمَثَلِ [الثمنِ، أو بعضه إن حطَّ عنه البعض، فإن حطَّ الكلَّ قبل التولية لم تصحَّ، أو بعدها صحَّتْ وانحطَّ، ويلزِمُ في التولية جميعُ أحكامِ] البيع، لكنَّ العلمَ بالثمنِ يكفي عن ذكره، فتجددُ بها الشفعةُ.

فرع: يشترطُ كونُ الثمنِ مثلياً، فإن اشتراه بعوضٍ^(٥) لم يصحَّ^(٦) أن يوليَّه إلا من انتقل العوضُ إليه، فإن قال المشتري بالعرض^(٧): قام عليّ وذكر القيمةَ جازاً، فلو كذب فكالكذب في المُرَابَحَةِ.

فصل: والإشراك هو أن يقول: أشركتُك في المبيع، فإن صرَّحَ بالمنصفة أو غيرها صحَّ، وكذا لو أطلقَ ويحملُ عليها، وقوله: أشركتُك بالنصفِ يقتضي النصفَ، أو في النصفِ يقتضي الربعَ.

باب [بيع] المُرَابَحَةِ

مَنْ اشْتَرَى شَيْئاً وَقَالَ لِآخَرٍ^(٨) - بعد علمهما بالثمن، وعلمهما به شرطٌ -: بعتُك بما اشتريتُ أو برأسِ المالِ وربحَ دَهْ يازده^(٩)، أو ربحَ درهمٍ لكلِّ عشرةٍ، أو في كلِّ عشرةٍ [صحَّ بزيادةٍ درهمٍ في كلِّ عشرةٍ، فلو قال: بحطَّ دَهْ يازده، أو بحطَّ درهمٍ لكلِّ عشرةٍ، أو في كلِّ عشرةٍ] انحطَّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ دَرَاهِمًا دَرَاهِمٌ، فلو قال: بحطَّ درهمٍ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ فالمحطوطُ العاشرُ، وإن قال: اشتريتُ بمئةٍ، وقد بعتُك بمئتين وربحَ درهمٍ في كلِّ عشرةٍ جازاً، وكأنَّهُ قال: بمئتين وعشرينَ.

فصل: لا يدخلُ بقوله: بعتُ بما اشتريتُ أو برأسِ المالِ إلا الثمنُ^(١٠)، فإن قال: بما قامَ عليّ دخلَ فيه أَجْرَةُ الْكَيْالِ وَالْحِمَالِ وَالذَّلَالِ وَالْقَصَارِ وَسَائِرُ مَوْنِ الاسْتِرْبَاحِ حَتَّى الْمَكْسُ وَأَجْرَةُ بَيْتِ الْمَتَاعِ^(١١)، لا ما استرجعه^(١٢) [به] إِنْ غُصِبَ^(١٣) ولا نفقةٌ وكسوةٌ

(١) في (ق): (الاشتراك). (٢) في (ق): (و). (٣) أي: جعلتك والياً.

(٤) في (ق): (بعض). (٥) في (م): (يجز). (٦) أي: بسلعة قيمتها كذا.

(٧) في (ق): (بعض). (٨) في (ق): (لآخر).

(٩) في (ق): (الفاصلة ده: عشرة، يازده: أحد عشر. أي: كل عشرة ربحها درهم مثلاً).

(١٠) في (ق): (الاشتراك). (١١) أي: من المبيع، وفي (ق): (استرجعها).

وعلفٌ وسائسٌ^(١)، ويدخلُ علفُ التسمينِ وأجرةُ الطبيبِ لمرضٍ يومَ الشراءِ لا الحادثِ، ولا تدخلُ أجرةُ عملهِ وبيتهِ^(٢)، فإن أرادها قالَ: وعملتُ بكذا ويذكرُ الأجرةَ.

فصل: وليصدق في إخباره، فإن اشترى بثمانٍ وباعه ثم اشتراه بأقلٍّ أو أكثرَ أخبر بالأخيرِ ولو في لفظٍ قامَ عليّ، فلو بان الكثيرُ عن مواطاةٍ فله الخيارُ.

فرع: الثمنُ ما استقرَّ عليه العقدُ^(٣) فيلحقه الزيادةُ والنقصانُ قبلَ لزومه، فإن حطَّ بعدَ لزومه وباعَ بلفظٍ اشترتُ لم يلزمه الحطُّ، أو بلفظٍ قامَ عليّ أخبرَ بالباقي، فإن انحطَّ الكلُّ لم ينعقدَ بيعُهُ مرابحةً بلفظٍ قامَ عليّ بل ب: اشترتُ، والحطُّ بعدَ جريانِ المراجعةِ لم يلحق^(٤).

فرع: ويخبرُ بالعرضِ^(٥) وبقيمتِهِ معاً وبالدينِ على البائعِ إن اشترى به، لا وهو مليءٌ غيرُ مماتلٍ، ويخبرُ بالأجلِ.

فرع: وإن باعَ أحدَ عيني الصَّفقةِ مرابحةً بالقسطِ من الثمنِ الموزَّعِ على القيمتينِ يومَ الشراءِ جازَ.

فرع: ويخبرُ بالعيبِ القديمِ والحادثِ، فإن أخذَ أرضَ عيبٍ وباعَ بلفظٍ قامَ عليّ حطَّ الأرضُ، أو ما اشترتُ ذكرَ صورةَ الحالِ، فلو قطعتُ يدُ العبدِ فأخذَ نصفَ القيمةِ فالمحطوطُ الأقلُّ من أرضِ النقصِ ونصفِ القيمةِ إن باعَ بلفظٍ قامَ، فإن كانَ (نقصُ القيمةِ)^(٦) أكثرَ أخبرَ بقيامِهِ عليه بالباقي وبنقصِ القيمةِ^(٧)، وإن باعَ بلفظٍ ما اشترتُ ذكرَ صورةَ الحالِ^(٨) [بقبضِ القيمةِ].

[فرع]: ويخبرُ بالشراءِ من ابنهِ الطفلِ^(٩) وكذا بالغبنِ لو غُبِنَ، لابطوءِ الثيبِ وأخذِ مهرٍ وزياداتٍ منفصلةٍ حادثةٍ، ويحطُّ قسطاً ما أخذَ من لبنٍ وصوفٍ وحملٍ وثمرَةٍ^(١٠) حالَ العقدِ.

فصل: إذا بانَ كذبهُ بزيادةٍ ولو غلطاً سقطتِ الزيادةُ وربحُها ولا خيارَ لهما وإن لم يبيِّنِ الأجلَ والعيبَ فللمشتري الخيارُ.

(١) أي: مؤنته، ولا سائرَ ما يقصد به استبقاء الملك دون الاسترباح فلا تدخل، ويقع في مقابلة الفوائد المستوفاة من البيع.

(٢) وما تطوع به غيره. (٣) في (م): (بالعقد). (٤) من اشترى.

(٥) المراد بالعرض هنا: المتقوم، أما المثلي فيجوز بيعه مرابحة وأن يخبر بقيمته. (٦) في النسختين: (النقص).

(٧) في (م): (نقص). (٨) أي: الثمن والجناية؛ لأن الأرض المأخوذ جزء من الثمن. (٩) في (ق): (الصغير).

(١٠) إذا كان موجوداً.

فرع: لو غلطَ فنقصَ وصدقه المشتري فالبيع صحيحٌ وللبائع الخيارُ لا إلحاقُ الزيادة، وإن كذبه المشتري نظرتَ فإن ذكرَ لغلطه وجهاً كقوله: زورَ عني وكيلي أو راجعتَ جريدتي فغلطتُ من ثمنٍ إلى ثمنٍ سمعتَ دعواه للتحليف، وكذا بينته وإلا فلا، ولو ادعى علمَ المشتري حلفه يمين العلم، فإن نكلَ حلفَ هو ويثبتُ للمشتري الخيارُ.

فرع: الدراهمُ في^(١) قوله: وربح درهمٌ تكون من نقدِ البلدِ سواء كانَ الثمنُ منه أم لا.

فصل: اتَّهَبَ بشرطِ الثوابِ ذكره وباعَ به مرابحةً، أو اتَّهَبَ بلا عوضٍ ذكرَ القيمةَ، وله أن يقولَ في عبدٍ - هو أجره أو عوضُ خلعٍ أو نكاحٍ أو صالحٍ به عن دمٍ - قامَ عليّ بكذا، أو يذكرُ أجرَةَ المِثْلِ ومهره^(٢) والدية^(٣) ولا يقولُ: اشتريتُ^(٤).

بابُ بيعِ الأصولِ والثَّمَارِ

اللفظُ المتناولُ غيره^(٥) ستّة:

الأولُ: الأرضُ، ومثلها البقعةُ والسّاحةُ والعَرَصَةُ، فإن باعها أو رهنها^(٦) بما فيها من أشجارٍ وأبنيةٍ دخلتْ، وإن استثنّاها خرجتْ، وأن أطلقَ دخلتْ في البيعِ لا الرهنِ، ولا يدخلُ مسيلُ الماءِ وشربُها^(٧) من القنّاءِ حتى يقولَ بحقوقها^(٨).

فصل: لا يدخلُ في الأرضِ [ما يؤخذُ دفعةً كـ]: زرعٍ ونحوه من الفجلِ^(٩) والجَزْرِ، وما يؤخذُ دفعةً كـ: قطنٍ خراسانٍ^(١٠) وإن قالَ بحقوقها^(١١)، وله الخيارُ إن جهلَ ازدياعها، ويصحُّ قبضُها مزروعةً لتعذرِ التفريغِ ويتركُ إلى الحصادِ بلا أجرَةٍ وعليه تسويةُ الأرضِ وقلعُ^(١٢) عروقٍ مضرّةٍ [كالذرة].

فصل: وما يتكرّرُ ثمره في سنتين فأكثرَ كالقطنِ الحجازيّ والنَّرجسِ أو يجزُّ مراراً كالكراثِ والقتِّ^(١٣)، فالأصولُ منه كالشجرِ، والثمرةُ الظاهرةُ للبائع، وكذا الجزّةُ الموجودةُ، ويشترطُ على البائعِ قطعُها وإن لم تبلغْ أو أن الجزَّ^(١٤) بخلافِ الثمرة^(١٥).

(١) في (ق): (لو غلط فنقص). (٢) في الخلع والنكاح. (٣) في الصلح. (٤) لأنه كذب.

(٥) أي: في عقد البيع. (٦) في (م): (وهبها). (٧) الشرب: النصيب من الماء.

(٨) أي: الخارجة عنها. (٩) في (م): (كالفجل). (١٠) والثوم ونحوه.

(١١) لأنه ليس للدوام فأشبهه المنقولات. (١٢) في (ق): (قطع).

(١٣) القت: نبت الفصصة إذا يبس وجفّ بلغة اليمن. (١٤) لثلا تزيد فيشبهه المبيع بغيره. (١٥) التي لا يغلب اختلاطها.

قال في « التتمة »: إلا القصبَ فلا يكلفُ قطعهُ حتى ينفَع، وشجرُ الخلافِ كالقصبِ.
 فرع: للبذرِ في الأرضِ حكمُ ناتيهِ، فيدخلُ بذرُ النخلِ والقصبِ^(١) ونحوهِ، لا بذرُ ما
 يؤخذُ دفعةً^(٢) بل يثبتُ به^(٣) الخيارُ^(٤) إن جهلَ لا إن تركَ [ه] له^(٥)، أو قصرَ زمنُ
 التفريغِ، كما لو اشترى داراً ثم رأى في سقْفِها خللاً يسيراً يمكنُ تداركُهُ في الحالِ، أو
 كانت منسدةً بالوعدة، فقالَ البائعُ: أنا أصلحُها وأنقيها فلا خيارَ للمشتري.

فصل: وتدخلُ الحجارةُ المخلوقةُ والمثبتةُ في الأرضِ^(٦)، وقد تكونُ عيباً فيثبتُ
 الخيارُ إن أضرتْ بالغراسِ والزرعِ إن اشتريتَ لذلكِ^(٧)، ولا تدخلُ الحجارةُ المدفونةُ،
 وللمشتري المطالبةُ بقلعِها^(٨)، ثم إن كانَ عالماً فلا خيارَ له، لكنْ يجبرُ البائعُ على
 تفريغِ ملكهِ وتسويةِ الأرضِ ولا أجرَةٌ للمشتري مدّةَ القلعِ وإن طالَتْ، كما لو اشترى
 داراً فيها أقمشةٌ يعلمُها وإن كانَ جاهلاً، والحجارةُ لا تضرُّ تركاً ولا نقلاً^(٩) فلا خيارَ
 للمشتري، وللبائعِ النقلُ، وللمشتري إجبارُهُ عليه و^(١٠) أجرَةٌ مدّةَ النقلِ بعدَ القبضِ^(١١)،
 وله الخيارُ إن كانَ القلعُ يضرُّها، ولا يسقطُ بقولِ البائعِ: أنا أغرمُ لكِ الأجرةَ والأرضَ،
 فلو تركَ له الحجارةَ وتركها لا يضرُّ سقطَ خيارُهُ، [وهذا] التركُ إعراضٌ لا تمليكٌ فلهُ
 الرجوعُ فيه، ويعودُ برجوعِهِ خيارَ المشتري، فلو وهبها له بشروطِ الهبةِ حصلَ الملكُ
 ولا رجوعٌ، وإن كانَ التركُ والقلعُ مضرّينِ فللمشتري الخيارُ، سواءً جهلَ الأحجارَ أو
 ضررها.

ولو قالَ البائعُ: لا تنسخُ وأغرمُ لكِ أجرَةَ مدّةِ النقلِ [لم يسقطُ خيارُهُ، فإن أجازَ
 المشتري لزِمَ البائعُ التفريغُ والتسويةُ وأجرَةُ مدّةِ النقلِ] وأرشفُ عيبٌ إن كانَ بعدَ القَبْضِ
 لا قبْلَهُ، فإن أحدثَ المشتري غرساً وهو جاهلٌ ثم علمَ فلهُ المطالبةُ بالقلعِ، ويضمنُ
 البائعُ نقصاً حدثَ به في الغراسِ، ولا خيارَ له إن اختصَّ النقصُ بالغراسِ، فإن نقصتِ
 الأرضُ بالأحجارِ فلهُ القلعُ، والفسخُ إن لم يحصلَ بالغرسِ وقلعِهِ نقصٌ، وإلا فهو عيبٌ
 حدثَ يمنعُ الردَّ ويوجبُ الأرضَ، وإن أحدثَ الغرسَ عالماً بالأحجارِ فللبائعِ قلعُها، ولا

(١) القصب: القطع، والقضبة: الرطبة وهي الإسْفُسْتُ بالفارسية، والمراد: الفصفصة. (٢) كالقمح ونحوه.

(٣) في (ق): (له). (٤) أي: للمشتري. (٥) البائع. (٦) لأنها من أجزائها. (٧) في (ق): (كذلك).

(٨) في النسختين: (بنقلها). (٩) حيث قصر زمن القلع والتسوية والنقل، وفي (م): (لا يضرُّ تركها ولا نقلها).

(١٠) له عليه. (١١) قال الشارح: سهو؛ لأن الفرض أنه لم تمض مدة لئلا أجره.

يضمنُ أرشَ نقصِ الغِراسِ ، ولو كانَ فوقَ الأحجارِ زرعٌ لأحديهما تركَ إلى الحِصادِ بلا أجرة .

اللفظُ الثاني : البستانُ والباغ^(١) والكرمُ فيدخلُ فيه الأرضُ والأشجارُ والحائطُ وكذا بناءً فيه وعريشُ قُضبانِهِ .

فرع : اسمُ القريةِ والدسكرة^(٢) يدخلُ فيه السورُ وما فيه من الأبنيةِ والساحاتِ ، وكذا الأشجارُ فيها ، لا المزارعُ حولَها ولو قالَ بحقوقِها .

اللفظُ الثالث : الدَّارُ ، ويدخلُ فيه الأرضُ والأبنيةُ وكذا شجرُ فيه وما أثبتَ لتمامِها كالسقفِ والأبوابِ والمغلاقِ المثبتِ [بمفتاحِهِ]^(٣) وكذا ما أثبتَ ، وليسَ مِنْها كالدَّنانِ والأجاناتِ المثبتة^(٤) ، والسلالمِ المسمرةِ ، والأسفلِ مِنَ الرَّحى بأعلاهُ ، وقَدْرِ الحمامِ ، لا المنقولاتِ كالسريرِ والدُّلوِ والبكرةِ والدَّفائِنِ ، وتدخلُ ألواحُ الدكاكينِ^(٥) .

فرع : لا يدخلُ ماءُ البيرِ الحاصل^(٦) ، فلو لم يشرطْهُ فسَدَ العقدُ لاختلاطِهِ بالحادثِ ، ويدخلُ المعادنُ الباطنةُ كالذهبِ والفضةِ ، لا الظاهرةُ كالمِلحِ والنُّورةِ والكبريتِ ، وهي كالماءِ ، ويدخلُ في بيعِ الدارِ حريمُها بشجرِهِ^(٧) إن كانت في شارعٍ لا ينفذُ .

اللفظُ الرابع : الحيواناتُ ، فالعبدُ لا يملكُ ، فإن باعَهُ وما في يَدِهِ لزمَ في الحالِ^(٨) شروطُ المبيعِ : من نفي الجِهالةِ ، والرِّبا ، فيدخلُ فيه بَرَّةُ^(٩) الناقةِ ونعلُ الدَّابةِ إن لم يكونا ذهباً ، لا العِذارُ والسَّرجُ ولا ثيابُ العبدِ .

اللفظُ الخامس : الشجرُ ، وتدخلُ فيه الأغصانُ الرطبةُ ، والأوراقُ ولو من فرصادٍ^(١٠) وسدرٍ وحناءٍ ، والكمَامُ^(١١) والعُرووقُ ، ويجوزُ بيعُ الأشجارِ بشرطِ القطعِ ولا يدخلُ العرووقُ بخلافِ شرطِ القلعِ^(١٢) ، وإن أطلقَ وجبَ إبقاءُ الشجرِ الرطبِ فقطً ، والمغرسُ لا يتبعُ الشجرَ في بيعِهِ واستثنائِهِ ، لكنْ يجبُ إبقاؤها ولو بذَلْ (مالُكُهُ) أرشَ القطعِ ، وإن

(١) الباغُ : البستانُ بالأعجمية .

(٢) الدسكرة : القصرُ وحوله بيوت ، معرَّب .

(٣) في هامش (م) : والسباط الذي جدوعه من الطرفين عليها .

(٤) وكذا كل منفصل يتوقف عليه نفع متصل .

(٥) حالة البيع كالثمرة المؤبرة .

(٦) المغروس فيه . (٨) في (ق) : (لزوم في المال) . (٩) البرة : الحلقة التي تثبت في أنفها ، وقد تكون من الفضة .

(١٠) الفرصاد : هو شجر التوت الشامي ، وسمي باسم ثمره بلغة أهل البصرة .

(١١) الكمَام والكمامة - مثل سلاح وأسلحة - : أوعية الطلع . ومنه قوله تعالى : ﴿وَالنَّخْلَ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن : ١١]

وفسر بالطلع المتكَّم في كمامه . (١٢) في (ق) : (القطع) .

شرط إبقاء اليابسة بطل البيع.

فصل: أما ثمر المبيع فيتبع فيه الشرط، وعند الإطلاق إن أبر النخل أو تشقق ولو فحاله^(١)، أو برزت ثمرة العنب والتين ونحوه، أو تفتح كمام الورد، أو تثار نور نحو رمان ومشمش انعقد، [أو ظهر^(٢) يسمين للبايع، وإن كان قبل ذلك فللمشتري، ولا يعتبر تشقق القشر الأعلى من نحو الجوز، وإن أبرت نخلة ولو ذكراً تبعها في الحكم جميع الثمرة الحادثة إن اتحد بستان وعقد وجنس^(٣) وتشقق جوز عطي^(٤) يبقى سنين لا تشقق ورد كتابير النخل^(٥) وما لا يبقى أكثر من سنة إن بيع قبل تكامل قطنه لم يجز إلا بشرط القطع، أو بعد تكامله نظرت؛ فإن تشقق جوزة صح لظهور^(٦) المقصود، وإلا بطل العقد لاستتار قطنه، وغيرهما^(٧) كالقضاء ونحوه لا يتبع بعضه بعضاً، وما ظهر من التين والعنب للبايع، وغيره للمشتري، وفيه نظر.

فصل: ولا يكلف البائع قطع ثمرته^(٨) عن المبيع من غير شرط^(٩) قبل وقت العادة إلا إذا تعدر السقي وعظم الضرر ببقائها، أو أصابتها آفة ولم يبق في تركها فائدة، وليس له قطعها شيئاً شيئاً بعد وقت العادة^(١٠).

فرع: السقي لحاجة الثمار على البائع ويجبر عليه أو القطع إن تضرر الشجر، ويمكن^(١١) من الدخول إن كان أميناً، ولكل منهما السقي إن نفعهما، لا إن ضرهما. ولو ضر أحدهما ونفع الآخر وتنازعا فسخ العقد إن لم يسامح الآخر^(١٢).

اللفظ السادس: الثمار، فبيع ما لا يغلب اختلاطه منها دون الشجر بعد بدو الصلاح جائز من غير شرط القطع، لامع^(١٣) ما يحدث، ويستحق به الإبقاء إلى الجذاذ إن لم يشرط القطع، والشجرة أمانة في يد المشتري بخلاف ما لو اشترى سمناً فقبضه في ظرف فإنه مضمون عليه، وأما قبل بدو الصلاح فلا يجوز إلا في منتفع به بشرط القطع

(١) فحاله أي: ذكور النخل المبيع. (٢) في النسخين: (ظهور).

(٣) لأنه من ثمرة عام واحد. وفي (ق) زيادة: (وأدخلت في البيع). (٤) قال الشارح: (قطن) كما في نسخة.

(٥) فيتبع المستر غيره إن اتحد فيهما تشقق الورد لأن ما يظهر منه يجنى في الحال ولا يخاف اختلاطه.

(٦) في (ق): (لظهوره). (٧) كذا في النسخين، أي: القطن وما قبله، وفي الشرح: (غيره) وأشار إلى نسخة: (وغيرها).

(٨) في (م): (ثمرة). (٩) في (م): (شرطه). (١٠) ولا التأخير إلى نهاية النضج. (١١) أي: البائع.

(١٢) إذ ليس أحدهما أولى من الآخر، فإن سامحه فلا فسخ لزوال النزاع. (١٣) في (م): (بيع).

منجَزاً^(١) ولو مِنْ مالِكِ الشجرة، لكن لا يلزمُ المالكُ الوفاءُ، ولا يشترطُ القطعُ في ثمرةِ نخلةٍ مقطوعةٍ، ولا يغني اعتيادُ القطعِ عَنْ شرطِهِ، وإن شرطَ وتركَ عَنْ تراضٍ فلا بأسَ [ولو] باعَ الثمرةَ معَ الشجرةِ لم يَجْزُ بشرطِ القطعِ، فإن فصلَ الثمنَ وجبَ [ولو] استثنى البائعُ الثمرةَ غيرَ المؤبرةِ لم يجبَ شرطُ القطعِ.

فرع: بدوُ الصلاحِ في شجرةٍ يستتبعُ الكلَّ إذا اتَّحدَ البستانُ كما في التأبيرِ.

فرع: بدوُ الصلاحِ في الأشياءِ صيرورتُها إلى الصفةِ التي تُطلبُ فيها غالباً، ففي الثمارِ ظهورُ أوَّلِ الحلاوةِ بأنْ يتموَّةً ويلينَ، وفي المتلونِّ بانقلابِ^(٢) اللونِ، وفي نحوِ القثاءِ بأنْ يُجنى مثلهُ للأكلِ، وفي الحبوبِ باشتدادِها، وفي ورقِ الفرسادِ بتناهيهِ.

فرع: البطيخُ والبادنجانُ ونحوهُ لا يصحُّ بيعُهُ قبلَ بدوِّ الصلاحِ. فإن باعَهُ بعدَ بدوِّ الصلاحِ دونَ الشجرِ، أو الشجرَ دونَهُ وغلبَ الاختلاطُ لم يَجْزُ إلا بشرطِ القطعِ إلا إن أمِنَ الاختلاطُ^(٣)، ويشترطُ القطعُ في بيعِهِ قبلَ أن يثمرَ، وقال الإمامُ: إن باعَ البطيخَ ونحوهُ معَ أصولِهِ وجبَ شرطُ القطعِ^(٤) بخلافِ الشجرِ^(٥) إلا إن باعهما معَ الأرضِ، وهو مخالفٌ للمسألةِ قبلَها.

فرع: لا يصحُّ بيعُ نصفِ الثمرِ على الشجرِ مُشاعاً قبلَ بدوِّ الصلاحِ ولو مِنْ مالِكِ الشجرِ إن قلنا: القسمةُ بيعٌ، لأنَّ شرطَ القطعِ لازمٌ له^(٦)، ويصحُّ بيعُهُ معَ الشجرِ، وليسَ لأحدٍ الشريكينِ أن يشتري نصيبَ شريكِهِ مِنَ الثمرِ قبلَ صلاحِهِ بنصيبِهِ مِنَ الشجرِ إلا بشرطِ القطعِ، وتصيرُ كلُّ الثمرةِ له، وكلُّ الشجرِ للآخرِ، فيتعيَّنُ قطعُ جميعِ الثمرةِ، فإن اشتراها بغيرِ نصيبِهِ لم يصحَّ.

فرع: لا يجوزُ بيعُ زرعٍ لم يشتدَّ حبُّهُ، وبُقولٍ وإن كانت تجزُّ مراراً إلا بشرطِ القطعِ أو القلعِ أو معَ الأرضِ، فإن اشتدَّ حبُّ الزرعِ لم يشترطِ القطعُ.

فرع: يشترطُ ظهورُ المقصودِ، فلا يصحُّ بيعُ الحنطةِ والسَّمسمِ ونحوهِ في سنبلِهِ دونَهُ، ولا يبيعُها معها ولا يبيعُ الجَزَرَ والفجلِ ونحوهِ في الأرضِ، ويجوزُ بيعُ ورقِهِ بشرطِ

(١) في (م): (منجز القطع). (٢) في النسختين: (باختلاف). (٣) في (ق): (اختلافاً).

(٤) لتعرضهما للعاهة، وفي هامش (م): وقال السبكي: إن الصحيح الصحة من غير شرط القطع.

(٥) في (م): (لا). (٦) فلا يمكن قطع النصف إلا بقطع الكل فيتضرر البائع بقطع غير المبيع فأشبه ما إذا باع نصفاً معيناً من سيف، لكن لو كانت القسمة إفرازاً فالبيع صحيح لإمكان قطع النصف بعد القسمة. وفي (ق): (لا إن شرط القطع).

القطع، ويصحُّ بيعُ العنبِ والتينِ في الشجرِ والشعيرِ والسُّلتِ وكذا الذرةُ [في السنبِلِ وكذا المستورُ بما لا يزالُ إلّا عند الأكل ونحوه كالرُّمَان والعَدَسِ وكذا طلعُ النَّخلِ مع قشره]، والأرْزُ في سنبله وما يُزالُ أحدُ كماميه^(١) للادّخار كالجوزِ واللُّوزِ والباقلَا فلا يصحُّ بيعُهُ في الأعلى^(٢) ولو رطباً ومع الأرض، كما لا يصحُّ بيعُ البذرِ مع الأرض، فإن أُكِلَ بقشره الأعلى قبل انعقادِ الأسفلِ كاللُّوزِ صحَّ.

فصل: باعَ الحنطةَ في سنبليها بكيْلٍ معلومٍ [من الحنطة] لم يصحَّ ويسمَّى بيعَ المحاقلة. فلو باعَ شعيراً في سنبله بحنطةٍ خالصةٍ وتقابضاً في المجلسِ أو باعَ زرعاً قبلَ ظهورِ الحبِّ بحبِّ جازٍ، لأنَّ الحشيشَ غيرُ ربويٍّ.

فصل: [يصحُّ] بيعُ العرايا في الرُّطبِ والعنبِ على الشجرِ خرصاً بقدره من اليابسِ في الأرضِ كيلاً، لا^(٣) مِنَ الرُّطبِ فيما دُونَ خمسةِ أوسقٍ^(٤)، لا إذا بلغها^(٥) وبشرطِ التقابضِ قبلَ التفرُّقِ، فيسلَّم المشتري التمرَ اليابسَ بالكيلِ، ويُخلِّي بينهُ وبين النَّخلِ، وإن عقدا والتمرُّ غائبٌ فأحضره قبلَ التفرُّقِ جازٍ، فإن جُفِّفَ وبانَ تفاوت لا يقعُ مثلهُ في الكيلِ بطلَ، ولا يصحُّ في سائرِ الثَّمارِ، وله بيعُ الكثيرِ^(٦) في صفقاتٍ وتعدُّ بتعدُّ المشتري، وكذا البائع، ولا يختصُّ العرايا بالفقراءِ.

فصل: على مَنْ باعَ ثمرَ شجرٍ بعدَ بدوِّ الصَّلاحِ السَّقْيُ إلى الجَذاذِ^(٧)، فإن شرطَ على المشتري بطلَ العقدُ ويتسلَّطُ المشتري على الثمرة بتخلية^(٨) البائع، وإذا تلفت بجائحة^(٩) قبلَ التخليةِ فهي من ضمانِ البائع، أو بعدها فهي من ضمانِ المشتري، وإن تلفت من العطشِ انفسخَ، وإن تعيبت به فللمشتري الخيارُ، فإن آل^(١٠) إلى التلفِ وهو عالمٌ ولم يفسخْ فهل يغرمُ له البائعُ أم لا؟ وجهان^(١١)، وإن قبضَ جُزافاً ما اشتراه مكايلةً فتلفَ في يده ففي انفساخِ العقدِ وجهان^(١٢).

فرع: باعَ الثمرةَ مع الشجرِ فتلفت الثمرةُ قبلَ التخليةِ انفسخَ فيها، لافي الشجرِ.

(١) كماميه: قشريه. (٢) أي: القشر الأعلى، لا على الشجر ولا على الأرض. (٣) في (م): (إلا).

(٤) لخبر أبي هريرة في «الصحيحين»: (أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق).

(٥) في (م): (بلغها). (٦) أي: خمسة أوسق فأكثر، وفي (ق): (الكبير). (٧) الجذاذ: القطف.

(٨) في (ق): (للتخلية). (٩) أي: بحر أو برد أو حريق.

(١٠) في (م): (أدَّى).

(١١) أحدهما: نعم لبقاء علة الكيل بينهما فلم يحصل القبض المفيد للتصرف. (١٢) لا ترجيح فيهما والأوجه الثاني.

فرع: اشترى ثمرةً يغلبُ فيها الاختلاطُ لم يصحَّ إلا بشرطِ القطع، فإنَّ شرطه فلم تقطع أو كانت ممَّا يندرُ اختلاطُها واختلطتْ بالحادثة ولو بعدَ التخلية لم يفسخ العقد، بل يثبتُ له الخيارُ إن لم يسمح البائعُ بالحادثة، فإن تراضيا على قدرٍ [من] الثمر^(١) فذاك، وإلا فالقولُ قولُ صاحبِ اليد، وهَلِ اليدُ بعدَ التخلية للبائع أو للمشتري أو كليهما؟ فيه أوجه^(٢)، ويجري هذا الحكمُ في الحنطة ونحوها من المثليات يخلطُ بحنطة البائع قبلَ القبض، لكن اليدُ بعده للمشتري إلا إن أودعها البائعَ فاليدُ له، ولو اختلطَ نحو الثياب بمثلها انفسخ، ولو اشترى جزءاً من الرطبة^(٣) فطالت فاختلاط الثمرة^(٤).

فرع: فإن اشترى الشجرةَ وعليها ثمرةٌ للبائع وجرى الاختلاط - كما سبق - لم يفسخ، بل من سمحَ بحقه أجبرَ صاحبه، فإن تشاحا فسخ.

بابُ معاملاتِ العبيدِ (والإماء)

ليس للعبدِ أن يتجرَّ أو يتصرفَ إلا بإذنِ المولى لاسكوتيه، فإن أذنَ له في التجارة دخلَ لوازمُها كالمخاصمة والنشرِ والطَيِّ والرَدِّ بالعيب، ويؤجَرُ مالُ التجارة لانفسه^(٥)، ولا يتزوج ولا يوكل، فإن أذنَ له أن يتجرَّ في نوع أو زمن أو بلدٍ لم يجاوزهُ، فإن قال: اتجرَّ في هذا الألفِ لم يشترِ في ذمته بأكثر منه، أو اجعله رأسَ مالٍ تجارةً اشترى في ذمته ما شاء، ولو أذنَ المأذونُ لعبده في تصرفٍ معيَّن جاز، لافي التجارة إلا بإذنِ السيد، ولا يتبرع ولا يتخذُ دعوة^(٦)، ولا ينفقُ على نفسه من التجارة، ولا يعاملُ سيده، ولا يتجرَّ في أكسابه، ولا يعزلُ بالإباق. ولو أذنَ لأُمته في التجارة فاستولدها لم تعزل، وإقراره بدين التجارة مقبولٌ حتى لبعضه^(٧)، ولا يبيعُ بنسيئةً وغبنٍ، ولا يسافرُ، ولا يعزلُ نفسه، ومن له سيِّدان اشترطَ إذنُهما^(٨).

فرع: إذا لم نعرف رَقَّ [رجلٍ] فلنا معاملته، لا إن علمناه^(٩) حتَّى نعلمَ الإذنَ بالبيئة أو سماعَ السيد، وكذا بالإشاعة لا بقوله، فإذا عاملَ رقيقاً، أو من أنكرَ وكالته [وهو مخطئ] فبانَ مأذوناً أو وكيلًا صحَّ، ولا تصحُّ معاملته ولا الوكيلُ إن قال: حَجَرَ عليّ و[لو] كذبه

(١) في (ق): (الثمر). (٢) ثلاثة أوجهها الثاني لبنائه مع الأول على أن الجوائح من ضمان البائع أو المشتري،

وعلى الثالث يقسم القدر المتنازع فيه بينهما، ولكل تحليف صاحبه. (٣) في (ق): (الرطب).

(٤) في (ق): (الثمر)، وبالشرح: (الثمر). (٥) لأن الإذن لا يتناوله. (٦) أي: لطعام، والدال مثله، وفتحها أشهر.

(٧) أي: والد أو ولد. (٨) كما في النكاح. (٩) فلا نعامله.

السيد والموكل. ولمن علمه مأذوناً وعامله أن لا يسلم إليه حتى يثبت^(١) بالإذن.

فصل: خرج ما^(٢) باعه مستحقاً وقد تلف العوض في يده طولب وإن عتق، ويطالب به السيد أيضاً، ومثله الموكل ورب مال القراض، ولو غرم بعد العتق لم يرجع على السيد.

فصل: لو أعطاه ألفاً للتجارة فاشتري في ذمته لابعينه ثم تلف قبل تسليمه لم ينفسخ، بل للبائع الخيار إن لم يوفه السيد، وإن اشترى بعينه انفسخ.

فصل: تتعلق ديون التجارة بما في يده وكذا بإكسابه، ولا تتعلق برقيته وأرش جنائته ولا بمهرها إن كانت أمة، ولا بذمة السيد وإن أعتقه، ولا بكسبه بعد الحجر. فإن تصرف السيد في المال بغير إذن العبد أو الغرماء لم يصح وغرمه، أو بإذنهم جميعاً صح وتعلقوا بذمة العبد كما يفضل عليه من ديونها^(٣)، وإن لم يكن في يده مال [أ] وقتله السيد فلا شيء لهم بقتله، وللسيد بيع ما في يده^(٤) حيث لا دين^(٥).

فرع: لا يشتري من يعتق على سيده، فإن أذن [له] صح، وهل يعتق إن كان العبد مديوناً؟ فيه التفصيل في إعتاق الراهن للمرهون، ولو باعه أو أعتقه صار محجوراً عليه، وتحل ديونه المؤجلة بموته.

فرع: أذن له أن يتجر ولم يعطه مالاً ولم يعين من ماله نوعاً يتجر فيه جاز.

فصل: لو قبل الرقيق هبة أو وصية بلا إذن صح ودخل [في] ملك السيد قهراً، ولو اشترى أو اقترض لم يصح، وللمالك استرداده، وإن أتلغه تعلق بذمته، وإن قبضه السيد وتلف فله مطالبة السيد، وكذا العبد إن عتق، وإن أدى الثمن من مال السيد فله استرداده، ولا ضمان على سيد رأى المبيع فلم يأخذه من العبد.

فرع: للعبد تأجير نفسه بإذن السيد، وكذا بيعها ورهنها، ولو توكل لغيره فيما يلزم ذمته عهد^(٦) بلا إذن لم يصح.

فصل: إذا ملكه السيد مالاً لم يملكه، والمدبر والمعلق عتقه كالقن، وإن ملك بيعه الحر مالاً فاشتري به جارية ملكها ولم يحل له وطؤها، وليس للمكاتب التسري ولو بالإذن.

(١) أي: بيته؛ خوفاً من خطر إنكار الموكل. (٢) في (ق): (من).

(٣) فطالب به بعد عتقه، وفي (ق): (دونها). (٤) أي: المأذون. (٥) عليه. (٦) كشراء وبيع مثلاً.

باب اختلاف المتبايعين

[و] هُوَ أَنْ يَخْتَلِفَا أَوْ وَارِثَاهُمَا بَعْدَ صَحَّةِ الْعَقْدِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ جَنْسِهِ أَوْ الْخِيَارِ أَوْ الْأَجْلِ أَوْ الرِّهْنِ أَوْ الضَّمَنِ، وَكَذَا فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ بِأَنْ قَالَ: بَعْتُكَ الْعَبْدَ بِأَلْفٍ، فَقَالَ (الْمُشْتَرِي): بَلِ الْعَبْدُ وَالْجَارِيَّةُ، فَيَتَحَالَفَانِ لِأَيِّ زَمَنِ الْخِيَارِ^(١) إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَةً، فَإِنْ كَانَتْ قَضَى بِهَا، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ تَسَاقَطْنَا وَكَأَنَّهُ لَا بَيْنَةَ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ فَقَالَ: بَعْتُكَ الْعَبْدَ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: بَلِ الْجَارِيَّةُ وَالثَّمَنُ فِي الدِّمَّةِ لَمْ يَتَحَالَفَا، بَلْ يَحْلِفُ كُلُّ عَلَى نَفْيِ مَا يُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَا فَسَخَ. فَإِنْ كَانَتْ بِحَالِهَا وَأَقَامَ كُلُّ بَيْنَةً سَلِمَتِ الْجَارِيَّةُ لِلْمُشْتَرِي، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِهِ أَوْ يَتْرَكَ عِنْدَ الْقَاضِي حَتَّى يَدَّعِيَهُ؟ وَجَهَانِ^(٢)، وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِلَّا بَيْعَ إِنْ رَأَاهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَعِينًا تَحَالَفَا.

فَرَع: يَجْرِي التَّحَالُفُ فِي جَمِيعِ قَوَدِ الْمَعَاوِضَاتِ حَتَّى الْقِرَاضِ وَالْجَعَالَةِ وَالصُّلْحِ عَنِ الدِّمِ [ثُمَّ] فِي الْبَيْعِ^(٣) وَنَحْوِهِ يَفْسَخُ الْعَقْدُ بَعْدَ التَّحَالِفِ كَمَا سَيَأْتِي، وَبَعْدَ الْفَسْخِ يَرْجَعُ فِي الصَّدَاقِ وَالْخُلْعِ وَصُلْحِ الدِّمِ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ وَالذِّيَّةِ، وَفَائِدَتُهُ^(٤) فِي الْقِرَاضِ تَقْرِيرُ الْعَقْدِ بِالْثُّكُولِ.

[فَرَع]: قَالَ^(٥): بَعْتُكَ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: بَلْ وَهَبْتَنِي أَوْ رَهَنْتَنِي، فَلَا تَحَالَفَ بَلْ يَحْلِفُ كُلُّ لِلْآخِرِ وَيَسْتَرُدُّ الْعَيْنَ بِزَوَائِدِهَا، وَإِنْ قَالَ: رَهْنُكَ بِأَلْفٍ قَرْضًا، فَقَالَ: بَلْ بَعْتَنِي صَدَّقَ الْمَالِكُ وَلَا رَهْنٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِيهِ.

فَرَع: لَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا فَسَادَ صَدَّقَ مَدَّعِي الصَّحَّةِ، فَلَوْ قَالَ: بَعْتُكَ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: بَلْ بَزَقَ خَمْرٍ صَدَّقَ مَدَّعِي الصَّحَّةِ، وَإِنْ قَالَ: بَعْتُكَ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: بَلْ بِخَمْسِ مِثَّةٍ وَزَقَ خَمْرٍ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْمَفْسَدِ، ثُمَّ تَحَالَفَا.

فَصْل: رَدُّ الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ^(٦) الْمَعِينِ [بَعِيبٍ] فَأَنْكَرَ كَوْنَهُ مَالَهُ صَدَّقَ الْمُنْكَرُ بِيَمِينِهِ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ أَوْ الْمَبِيعُ فِي الدِّمَّةِ صَدَّقَ الْمَدَّعِي.

فَرَع: قَبْضَ الْمَبِيعِ مَكِيلًا فَادَّعَى نَقْصًا يَقَعُ مِثْلُهُ فِي الْكَيْلِ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ وَإِلَّا فَلَا، وَإِذَا

(١) أَي: خِيَارِ الشَّرْطِ أَوْ الْمَجْلَسِ. (٢) وَالثَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ. (٣) فِي (ق): (الْمَبِيعِ).

(٤) أَي: التَّحَالُفُ أَوْ طَلَبُهُ، وَفِي (ق): (فَائِدَةُ). (٥) فِي (ق): (وَقَالَ).

(٦) فِي (ق): (الْمُثْمَن).

باعه أو رهنه عصيراً فوجده خمرًا، أو وجد فيه فأرةً وقال: هكذا قبضته، فأنكر صدق البائع إن أمكن، ولو اختلفا في اشتراط كونه كاتباً تحالفًا، أو في انقضاء الأجل فالأصل بقاؤه.

فصل في التحالف: إذا تبادلا عيناً بعينٍ تساويها في البداءة، وإلا بُدئ^(١) بالبائع استحباباً، فيحلف يميناً واحدةً تجمعُ نفيًا وإثباتاً: مابعتُ بكذا، وإنما بعثُ بكذا. ثم يحلف المشتري ما اشترتُ بكذا، وإنما اشترتُ بكذا. والزوجُ في الصداق كالْبائع.

فرع: لو قَدِمَ الإثباتُ جاز، فإن نكلَ عن النفي والإثباتِ أو أحدهما قُضيَ للحالف، ولو نكلا جميعاً ولو عن^(٢) النفي فقط وَقِفَ أمرهما.

فصل: لا يفسخُ بالتحالفِ بل يعظهما^(٣)، وإن سمح أحدهما أجبر الآخرُ وإلا فسخَ القاضي، أو هما أو أحدهما، فإن فسخا انفسخَ ظاهراً وكذا باطناً [كالإقالة، وكذا إن فسخَ القاضي أو الصادقُ منهما]^(٤)، وإن فسخ^(٥) الكاذبُ لم يفسخُ باطناً، وطريقُ الصادقِ إنشاءُ الفسخِ إن أرادَ الملكُ فيما عادَ إليه.

فرع: إذا وقعَ الفسخُ لا يردُّ المشتري الزوائدَ المنفصلةَ قبلَ الفسخِ، فلو كان تالفاً أو زائلاً عن ملكه أو مكاتباً غرمَ قيمته يومَ التلفِ، والمعيبُ بنحوِ إباقٍ وافتضاضٍ يردُّه^(٦) بالأرشي، ووطؤه الثيبُ ليسَ بعيبٍ، وكلُّ أرشيٍّ وجبَ في مضمونٍ بالقيمةِ فهو ما نقص منها، أو: بالثمنِ فيما نقصَ منه وإن رهنه، فإن شاء أخذَ القيمةَ أو انتظرَ الفكاك، وإذا أجره^(٧) رجعَ فيه مؤجراً وللمشتري المسمى وعليه [للْبائع] أجره المثل ولو كان المستأجرُ البائع، والتلفُ قد يكونُ حقيقياً وقد يكونُ حكماً بأن وقفَ المبيعُ أو أعتقه أو باعه فتجبُ القيمةُ والتصرفاتُ صحيحةٌ، والتعيبُ قد يكونُ حكماً بأن زوجَ الرقيقَ فعليه ما بينَ قيمتهِ مزوجاً وخلياً ويعودُ إلى البائع، وإذا^(٨) فسخَ وهو أبقُ غرمَ المشتري

(١) أي: في الحلف، وفي (ق): (بدأ). (٢) في (ق): (من). (٣) الحاكم ويدعوها إلى الموافقة.

(٤) كما في الفسخ بالإفلاس، وعندها لكلُّ منهما التصرف فيما عاد إليه.

(٥) جاء في (م): (وإن فسخ أحدهما فلا، لكن الصادق منهما قد ظفر بمالٍ من ظلمة فيستوفي منه، وإن كان الفاسخ غيره ففسخ لم يحتج إلى بيع ما ظفر به).

(٦) في هامش (م): ولو من البائع.

(٧) في (ق): (متى)، وفي (م): (وفي الفسخ بالإباق يغرم).

قيمتُهُ؛ للحيلولة^(١)، فلو رجع الآبقُ ردُّهُ واستردَّ القيمةَ لا المرهونَ والمكاتبَ، فوروُدُ
الفسخِ فيهما على القيمةِ، ويتحالفُ الوكيلانِ، وفائدتُهُ الفسخُ إذْ لا فائدةَ في إقرارهما .
فصل: اختلفا في ثمنِ عبدٍ وحلفَ كلُّ بعْتَقِهِ أَنَّهُ الصَّادِقُ لم يحكَمْ بعْتَقِهِ، فإن عادَ
إلى البائعِ بفسخٍ أو غيره [وهو مكذَّبٌ^(٢) للمشتري] عتقَ عليه ظاهراً لا باطناً إن كَذَّبَ
لإعترافِهِ^(٣) بعْتَقِهِ على المشتري، وإن صدَّقَ عتقَ على المشتري ووقفَ ولاؤُهُ، وإن
صدَّقَهُ^(٤) نظرتُ^(٥):

فإن تقدمتْ يمينُهُ بالعتقِ على يمينِ المشتري لم يعتقْ (عليه)؛ لأنَّهُ لم يكذَّبِ
المشتريَ بعدَ أن حَلَفَ بالعتقِ، وإن تأخَّرتْ عتقَ عليه لتكذيبِهِ إِيَّاهُ يمينِهِ، ثُمَّ إن صدَّقَهُ
المشتري عتقَ عليه وبطلَ الفسخُ إن تفاسخَا ويثبتُ لَهُ الولاءُ كما لو ردَّ عبدٌ بعيبٍ
واعترفَ المشتري بعْتَقِهِ بطلَ الفسخُ وأخذَ الأرضَ وحكَمْ بعْتَقِهِ .
فإن كانَ المبيعُ بعضَ العبدِ وعتقَ على البائعِ بعودِهِ إِلَيْهِ لم يَقُومَ عَلَيْهِ لعدمِ مباشرتِهِ
العتقَ .

فصل: وللمشتري وطءُ الجاريةِ حالَ النزاعِ وقبلَ التحالفِ، وفيما بعدهُ وجهان^(٥) .
والقولُ قولُ البائعِ في قدرِ ثمنِ المبيعِ إن فسَخَ بإقالةٍ أو عيبٍ، وفي قيمةِ التالفِ من أحدِ
عبدَي الصَّفقةِ إذا رضيَ برَدِّ الباقي، وفي كونهِ باعَ النخلَ مؤبَّراً . والقولُ قولُ المشتري
[والمسلم إليه في بقاءِ أجلٍ اختلفَ في ابتدائه .
وإن قالَ الابنُ أو الموكلُ: باعَ أبي مالي في الصَّغَرِ أو وكيلى متعدياً، وقالَ
المشتري: بلْ لحاجتكِ أو بلا تعدٍّ] فالقولُ قولُ المشتري .

(١) ولتعذر حصوله أيضاً .

(٢) أي: باق على تكذيبه .

(٣) في (ق): (كاعترافه) .

(٤) في (م): (وإن صدق البائع المشتري) .

(٥) والأوجه جوازه .

كِتَابُ السَّلَمِ

وهو بيعٌ موصوفٍ في الذَّمةِ يبدلُ يجبُ تعجيلُهُ، وهو بيعٌ بشروطٍ:

الأوَّلُ: تسليمُ رأسِ المالِ في المجلسِ، ولو استوفى المسلمُ فيه، ويصحُّ السَّلَمُ والصرفُ وبيعُ الطَّعامِ بالطَّعامِ والعوضانِ في ذِمَّةٍ^(١) موصوفانِ بصفةِ السَّلَمِ، وإذا تفرَّقا بعدَ قبضِ البعضِ صحَّ فيه بقسطه، ولو قبضَهُ في المجلسِ وردَّه إليه عن ذينِ صحَّ - كما ذكره في الرُّبَا، وصحَّحَهُ في «المهمات»^(٢) - وإن أسلمَ إليه ما في ذِمَّتِهِ أو صالحَ عن رأسِ المالِ لم يصحَّ، ويجوزُ جعلُ المنفعةِ رأسَ مالٍ، وتسليمُها بتسليمِ العينِ.

فرع: أحوالُ برأسِ المالِ لم يصحَّ وإن وقَّاه في المجلسِ، وإن أمرَهُ المُسلمُ بالتسليمِ صارَ المُسلمُ إليه وكيلًا للمُسلمِ، وإن جَرَتِ الحوالةُ عليه بطلَ^(٣)، نعم: إن أمرَ المُسلمُ إليه المُسلمُ بالتسليمِ إليه^(٤) ففعلَ في المجلسِ صحَّ القبضُ.

فرع: لو كانَ رأسُ المالِ عبدًا فأعتقه المُسلمُ إليه قبلَ القبضِ لم يكنْ قبضًا، ثمَّ إن تفرَّقا [بعدَ القبضِ بأن صحَّه]^(٥) العقدِ، وفي العتقِ وجهان^(٦)، أو قبلَهُ بطلَ العقدُ.

فرع: وإن فسخَ السَّلَمَ تعيَّنَ ردُّ رأسِ المالِ ولو لم يعيَّنْ في العقدِ، وإن تلفَ فبدله، وإن قال المُسلمُ: أقبضتُكَ بعدَ التفرُّقِ فقال: قبلَهُ، وأقاما بينتَيْنِ قُدِّمَتِ بَيْنَةُ المُسلمِ إليه.

فرع: أسلمَ دراهمَ في الذَّمةِ حُمَلَ على غالبِ نقدِ البلدِ، فإن لم يكنْ بينَهُ أو عَرْضًا^(٧) وجبَ وصفُهُ، وإذا أسلمَ المعيَّنَ جُزْأً وكانَ جوهرةً صحَّ، والقولُ في قدرِهِ قولُ المُسلمِ إليه^(٨).

الشرطُ الثاني: كونُ المُسلمِ فيه دينًا، فإن قال: أسلمتُ إليك ألفاً في هذا أو هذا في هذا فليس بسَّلَمٍ ولا بيعاً^(٩)، وإذا قال: بعْتُكَ بلا ثَمَنِ فقبلَ لم يكنْ هبةً، وهل يضمُّهُ بالقبضِ؟ وجهان^(١٠). أو: بعْتُكَ وسكتَ ضمُّنُهُ، والسَّلَمُ بلفظِ البيعِ بيعٌ، لكنْ يجبُ تعيُّنُ رأسِ المالِ لا القبضِ في المجلسِ.

(١) في (ق): (الذمة). (٢) أُلْفَهُ العلامة عبد الرحيم السنوي - على «الروضة»، ويسمى: «التناقض الكبير» - المتوفى سنة: (٧٧٢) هـ. (٣) العقد، وفي (ق): (بطلت). (٤) أي: المحتال. (٥) في (م): (بعده صحت).

(٦) أصحهما نفوذ العتق. (٧) في الذمة. (٨) يمينه؛ لأنه غارم. (٩) قال شيخنا حسن حنكبة الميداني رحمه الله تعالى: اسم معطوف على المحل. (١٠) فإن اعتبرنا اللفظ ضمن، أو المعنى فلا.

فصل: يصحُّ السَّلمُ حالاً ومؤجلاً، ولو أُلْتُقَ فهوَ حالٌ، ويشترطُ:

أن يكونَ الأجلُ معلوماً فلا يؤقَّتُ بالحصادِ وقُدومِ الحاجِّ مطلقاً، ولا: بالشتاءِ والصيفِ والعطاءِ إلا أن يريدَ الوقتَ، ويجوزُ بشهورِ الرومِ وأعيادِ كُفَّارٍ إن عرفها المسلمونَ أو المتعاقدان، ولو وقَّتا بالنفَرِ وربيعِ والعيدِ^(١) صحَّ وحُمِلَ على الأوَّلِ، أو بالقرِّ^(٢) - وهو حادي عشرَ ذي الحِجَّةِ - صحَّ.

فرع: والسَّنَةُ تحمِلُ على الهالِيةِ^(٣)، فلو عَقَّدَا في آخرِ يومٍ من الشهرِ فكلُّ السَّنَةِ هالِيةٌ إن نقصَ الشهرُ الأخيرُ وإن كَمُلَ انكسرَ اليومُ الأخيرُ^(٤)، أو^(٥) بعد^(٦) لحظةٍ من أوَّلِ المحرمِ فهو منكسرٌ وحدهُ، وإن قال: شَمِسيَّةٌ أو روميَّةٌ^(٧) صحَّ.

فرع: وإن قال إلى الجمعةِ أو إلى رمضانَ حلَّ بأولِ جزءٍ منه، فلو قال: يحلُّ في يومِ الجمعةِ أو في رمضانَ، أو إلى أوَّلِ رمضانَ أو آخرِهِ لم يصحَّ، وإذا أسلمَ في جنسينَ إلى أجلٍ أو عكسَ صحَّ.

الشرط الثالث: القدرةُ على التسليمِ وقتَ الوجوبِ، فإن أسلمَ فيما يعدمُ فيه كالرُّطبِ في الشتاءِ أو يعزُّ^(٨) لقلَّتِهِ كالصيدِ حيثُ يفقدُ، واللَّلي الكِبَارِ لم يصحَّ.

ويجوزُ في الصُّغارِ إن عمَّ وجودُها كيلاً ووزناً، أو لاستقصاءِ الأوصافِ أو نُدرَةِ اجتماعِها^(٩) مع الوصفِ كجاريةٍ ولدها أو أختها، وشاةٍ وسخلتِها، وكذا حاملٌ وشاةٌ لبونٍ، أو للبعْدِ ككونِهِ بمسافةٍ لا يجلبُ مثلهُ منها في العادةِ للمعاملةِ لم يصحَّ، وكذا لو عَسَرَ تحصيلُهُ كالقَدْرِ الكثيرِ من الباكورةِ، فإذا انقطعَ الموجودُ بجائحةٍ قبلَ الحلولِ لم يضرَّ، أو بعدهُ أو عندهُ ولو بموتِ المُسلمِ إليه قبلَ حلولِ الأجلِ ثبتَ الخيارُ ولم ينفسخَ، فلو أجازَ لم يسقطِ الفسخُ وإن أسقطَهُ، ويجبُ تحصيلُهُ بتمنٍ المثلِ وإن غلا ولو مِن غيرِ البلدِ إلى دونِ مسافةِ القصرِ.

الشرط الرابع: بيانُ محلِّ تسليمِ المؤجَّلِ، وإنما يشترطُ بيانهُ فيما لِحَمَلِهِ مؤونةً أو مكاناً لا يصلحُ للتسليمِ، فلو عَيَّنَهُ فخرِبَ فأقربُ مكانٍ^(١٠) صالحٍ إليه. وفي السَّلمِ

(١) أي: بواحد منها ولم يقيدا بالأول ولا بالثاني. (١) أي: بقاء الحاج في منى. (٣) وتعادل: (٣٥٤) يوماً وخمس يوم، وتسمى العربية، والقمرية. (٤) فيكمل المنكسر. (٥) أو عقدا في آخر. (٦) في (م): والشرح: (أول). (٧) أي: سنة كل منهما وتعادل: (٣٦٥) يوماً وربيع. (٨) في (م): (عدم أو عز): بالماضي. (٩) في (ق): (اجتماع). (١٠) في النسختين: (موضع).

الحال يتعين موضع العقد مطلقاً، فإن عينا غيره جاز بخلاف المبيع، والمراد بموضع العقد تلك الناحية لانفس الموضع والتمن في الذمة كالمسلم فيه، والمعين كالمبيع، وفي « التتمة »^(١): كل عوض ملتزم في الذمة له حكم السلم الحال.

الشرط الخامس: التقدير بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العد، ويجوز السلم في المكيل بالوزن وكذا عكسه إن أمكن كصغار اللؤلؤ لا بهما معاً، ولا بالذرع والوزن في ثوب موصوف، والمعتبر في نحو البطيخ والرمان والبقول والبيض الوزن وإن ذكر معه العد فسد، ويصح في نحو الجوز بالكيل وكذا بالوزن إن لم تختلف قشوره غالباً، ويشترط في اللبن ذكر العد والطول والعرض والثخانة، وأنه من طين معروف، ويستحب ذكر وزن اللبن لأنها باختياره^(٢).

فرع: يبطل السلم ولو كان حالاً بتعيين مكيال غير معتاد بخلاف بيع ملئه من هذه الصبرة، ولو عين معتاداً جاز ولغا، ولو قال^(٣): في ثوب أو شعير مثل هذا لم يصح، أو: مثل ثوب قذ وصف ولم ينسب^(٤) صح، ولا يصح في ثمرة بستان وضعية وقرية صغيرة، ويجوز في ثمر ناحية ولو لم يفد تنوعاً.

الشرط السادس: الوصف، فلا يصح إلا فيما ينضبط وصفاً فلا يصح في المختلطات المقصودة التي لا تنضبط كالهريسة والحلوى والمعجنات والغالية والترياق المخلوط، والقسي^(٥) والنبل^(٦) بعد الخراط والعمل عليه، والخفاف والنعال، فإن انضبطت كالعنابي^(٧) والخز^(٨) والمعمول عليه بالإبرة من غير جنسه جاز، ولو لم يقصد الخليط كخل التمر والزبيب والجبن والأقط والسبك المملوح لم يضر لا الأدهان المطيبة^(٩)، فإن تروخ سمسماها بالطيب لم يضر، ولا مخيض فيه ماء^(١٠) ولا مصل^(١١)، ولو اختلط خلقة كالشهد صح.

(١) هو كتاب في الفقه - لخص فيه «الإبانة عن فروع الديانة» للفرواني، وجمع فيه غرائب المسائل ونوادرها - لأبي سعد المتولي عبد الرحمن بن مأمون المتوفى سنة: (٤٧٨هـ) وصل فيه إلى الحدود.
(٢) فلا يعز وجودها، والأمر في وزنها على التقريب. (٣) أي: أسلمت إليك. (٤) وصفه.
(٥) أي: المصنوعة من خشب وعظم ونحوها. (٦) أما النبل قبل الخراط والعمل فيجوز السلم فيه لتيسر ضبطه.
(٧) وهو مركب من قطن وحرير. (٨) المركب من إبريسم وحرير ووبر أو صوف.
(٩) بأن خالطها شيء من ذلك فلا يجوز السلم فيها. (١٠) فلا يصح لعدم انضباط الحموضة.
(١١) ولا كشك أيضاً. (١٢) في (م): (اختلفت). (١٣) لندرته.

فصل: ويجوزُ السلمُ في الحيوانِ، فلْيُذكرُ في الرقيقِ النوعُ، وكذا صنفه إذا اختلفَ، واللَّونُ مع صفته إن اختلفَ^(١)، والذكورة والأنوثة والسِّنُّ كابين سِتٍّ أو سبعٍ أو محتلمٍ تقريباً، فإن حَدَّهُ لم يَجزْ^(٢)، ويصدقُ البالغُ في سنِّه واحتلامه، و: السَّيِّدُ في سِنَّ صغيرٍ علمه، وإلا فالنَّخَّاسون^(٣).

ويستحبُّ ذكرُ مفلَّجِ الأسنانِ أو غيره و: جعدِ الشعرِ أو سبطه، وليذكرِ القَدَّ طويلاً أو قصيراً أو ربَعاً لاسائرِ الأوصافِ التي تودِّي إلى عزَّةِ الوجودِ والملاحيةِ والدَّعجِ، ويجب ذكرُ الثَّيَابَةِ والبَكَارَةِ ولو شرط كونه يهودياً أو كاتباً جاز، وكذا إن شرطه زانياً أو سارقاً أو قاذفاً لامغنيةً أو عوادةً.

فرع: لو أسلمَ جاريةً صغيرةً في كبيرة جاز، فإن كبرت أجزاءً، ويذكرُ في الدَّوَابِّ الجنسَ والنوعَ مع صنفه^(٤)، إن اختلفتْ، فيقولُ: مِن نتاجِ بني فلانٍ إن لم يعزَّ وجوده، أو بلدٍ^(٥) بني فلانٍ، والبغلُ والحمارُ ينسبانِ إلى البلدِ والذكورة والأنوثة والسِّنُّ واللَّونُ، ويندبُ ذكرُ الشَّيَاطِينِ^(٦) في غيرِ الإبلِ، كالأغرِّ والمُحَجَّلِ واللَّطِيمِ^(٧)، فلو أسلمَ في الطيورِ والسَّمَكِ ولحومها^(٨) جاز، ويذكرُ الجنسَ والنوعَ والجُثَّةَ وكذا السِّنَّ إن عُرفَ والذكورة والأنوثة إن أمكنَ وتعلَّقَ به غرضٌ، وموضعُ اللَّحْمِ في كبيرٍ، واللَّونُ في الطيرِ، ولا يلزمُه قبولُ الرأسِ والرَّجْلِ من الطيرِ، و: الذنبِ من السمكةِ، ويجوزُ في السمكِ والجرادِ حيّاً أو ميتاً، ويصفُ كلَّ جنسٍ من الحيوانِ بما يليقُ به.

فصل: يجوزُ في اللَّحْمِ جديدهُ وقديدهُ والشَّحْمُ والكبدُ ونحوه، ويذكرُ^(٩) جنسَ حيوانه ونوعه وذكورته وخصاه، و: كونه رضيعاً أو جذعاً أو ثنياً أو معلوفاً علفاً يؤثَّرُ، أو ضدها، وكون^(١٠) اللَّحْمِ من الفخذِ ونحوه، ويأخذه بعظمٍ معتادٍ إن لم يشترطَ نزعه، والعجفُ^(١١) عيبٌ ولا يصحُّ إن شرطه، ولا مدخلٌ للخصاءِ والعلفِ في لحمِ الصيدِ، وليذكر ما يصطادُ به، فصيدُ الكلبِ أطيبُ، ولا يجوزُ في الرؤوسِ والأكارعِ.

(١) في (م): (اختلفت). (٢) لندرت. (٣) هم بائعو الرقيق والدواب، وأصله من النخس: وهو الضرب باليد على الكفل.

(٤) في (م): (صفته). (٥) في (ق): (ولد).

(٦) أي: الألوان المخالفة لعظم ألوانها، كالبغل الأبيض مثلاً، وفي (ق): (الشباب).

(٧) هو الذي تسيل غرته على أحد شقي وجهه، أو أحدهما أبيض. (٨) في (ق): (ونحوهما)، و(م): (لحومهما).

(٩) في (ق): (وكذلك). (١٠) في النسختين: (أن). (١١) العجف: الهزال.

فصل: ولا يصح في مطبوخٍ وناضحٍ بالنارِ ولو خبزاً وسُكراً وفانيداً ولِباً^(١)، ويصح في الماوردِ والعسلِ المصفى بالنارِ، والشمع والآجر.

فصل: ويذكرُ في التمرِ والرُّطبِ والحبوبِ كالحنطةِ جنساً ونوعاً ولوناً وكبراً وبلداً، وكذا كونها جديدةً أو عتيقةً إلا في الرُّطبِ، ويذكرُ لونَ العسلِ وبلدهُ ووقتهُ كالصيفيِّ، فإن رقاً لا لعبٍ أخذه.

فصل: يشترطُ في اللَّبنِ والزُّبدِ والسَّمْنِ ذكرُ جنسِ حيوانه [ونوعه] ومأكوله ولونِ السمنِ والزُّبدِ لا اللَّبنِ، ويذكرُ في السمنِ أنه جديدٌ أو عتيقٌ، ولا يصحُّ في حامضِ اللَّبنِ إلا في مخيضٍ لا ماءً فيه، واللَّبنُ يحملُ على الحلوِّ وإن انعقدَ، ويذكرُ طراوةَ الزُّبدِ وضدها، ويجوزُ في اللَّبنِ كيلاً ووزناً، ويوزنُ اللَّبنُ برغوته^(٢)، ولا يكالُ بها، ويذكرُ نوعَ الجبنِ وبلدهُ ورطوبتهُ وبيسهُ، والسمنُ يوزنُ ويكالُ، وجامدُهُ يوزنُ كـ: [الجبنِ و] الزُّبدِ واللُّبِّ المجفَّفِ.

فصل: ويذكرُ في الصوفِ والوبرِ نوعَ أصله وذكورتهُ وأنثتهُ وبلدهُ واللُّونَ والوقتَ والطولَ والقصرَ والوزنَ، ولا يقبلُ إلا منقًى من بعيرٍ ونحوه، ويجوزُ شرطُ غسلِهِ إلا إن عيبه. وفي القطنِ وحليجهُ وغزلهُ يذكرُ البلدَ واللُّونَ وكثرةَ لحمه وقلتهُ ونعومتهُ وخشونتهُ ودقةَ الغزلِ وغلظهُ، وكونه عتيقاً أو جديداً إن اختلفَ به الغرضُ، ومطلقُ القطنِ يحملُ على ذي الحبِّ، ويجوزُ في حبِّه لافي القطنِ مع جوزه، وفي الأبريسمِ يذكرُ البلدَ والدقةَ والغلظَ واللُّونَ، ولا يجوزُ في القَزِّ بدوده^(٣).

فصل: ويذكرُ في الثيابِ جنسَ الغزلِ ونوعه وبلدَ النَّسجِ إن اختلفَ به، والطولَ والعرضَ والدقةَ والغلظَ والنعومةَ والخشونةَ، ويجوزُ شرطُ القِصارةِ، ومطلقه يحملُ على الخامِ، ويجوزُ فيما صبغَ قبلَ النَّسجِ لا بعدهُ، وفي القُمصِ^(٤) والسرَاويلِ إن ضبطه طولاً وعرضاً وسعةً وضيقاً، ولا يجوزُ في ملبوسٍ.

فصل: وفي الغزلِ يجوزُ شرطُ صبغِهِ إن بيَّنه، و: في الخشبِ الذي للحطبِ النوعَ والغلظَ والدقةَ وأنه من الشجرةِ أو أغصانها، والوزنَ، ويقبلُهُ ولو معوجاً، ومطلقُهُ

(١) اللَّبأ: أول ما يحلب من البقرة ونحوها ويسمى بـ: الصمغة، فيضاف إليه اللبن ويوضع على النار. وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه. (٢) الرغوة - بتثنية الراء - : ما يعلو الحليب عند الحلب، فيصح بيعه فيه؛ لأنه لا وزن له. (٣) أي: وهو فيه حياً أو ميتاً؛ لجهالة وزنه. (٤) في النسختين: (القُميص).

يحملُ على الجافِّ، فإنَّ كانَ للبناءِ والقسيِّ^(١) والغراسِ^(٢) ذكرَ نوعه وعدده وطوله وغلظه ودقته، لا وزنه، فإن ذكره جازَ لافي المخروط إن لم ينضبِط^(٣).

فرع: وفي الحديدِ والنحاسِ والرصاصِ يذكرُ الجنسَ والنوعَ والخشونةَ واللونَ واللينَ وذكورةَ الحديدِ وأنوثتهُ والوزنَ، وما لا يوزنُ بالقبانِ لكبرِهِ يوزنُ بالماءِ.

فرع: قد يغني ذكرُ النوعِ عن الجنسِ والبلدِ.

فصل فيه مسائل: السَّلَمُ في المنافعِ كتعليمِ القرآنِ جائزٌ، ويجوزُ إسلامُ غيرِ النقيدينَ فيهما لأحدهما في الآخرِ ولو حالاً، ويجوزُ في أنواعِ العطرِ، ويذكرُ الوصفَ والوزنَ والنوعَ، و^(٤) في الزُّجاجِ والطينِ والجصِّ والثورةِ وأحجارِ الرّحى والبناءِ والأواني، ويذكرُ نوعها وطولها وعرضها وغلظها، ولا يشترطُ الوزنَ، ولا يجوزُ في الحُبابِ^(٥) والكيزانِ والطَّساسِ^(٦) والقماقيمِ والطناجيرِ^(٧) والمنائرِ^(٨) والبرامِ^(٩) المعمولة، فإن صبَّ في قالبٍ أو كان^(١٠) سطلٌ مربعٌ جازَ، و[يجوزُ] في قطعِ الجلودِ وزناً لافي الجلودِ على هيئتها، ويبيِّنُ في الكاغِدِ^(١١) العددَ والنوعَ والطولَ والعرضَ^(١٢)، ويجوزُ في الدقيقِ لالعلسِ و [لا] الأرزِ في القشِرِ، ولا: في العقارِ^(١٣).

فصل: لا يشترطُ ذكرُ الجودةِ والرداءَةِ، فإن شرطَ حملَ على أقلِّ درجةٍ كالصفاتِ، ولو شرطَ رديَّ النوعِ أو الأردأَ جازَ، لا رديءَ بعيبٍ^(١٤) ولا الأجودَ.

فصل: معرفةُ العاقدَيْنِ الوصفِ^(١٥) والمكيالِ شرطُ، فلو جهلَهُمَا النَّاسُ فلا بُدَّ^(١٦) من معرفةِ عدلينِ^(١٧) بخلافِ ما قدَّمناه في الأجلِ.

فصل: وإن أدَّى المُسلمُ إليه ما عليه وجبَ قبولُهُ ولو أجودَ لا أردأَ، بل يجوزُ إن اتَّحدَ النوعُ لا إن اختلفَ، والرُّطْبُ والتَّمْرُ، وما سقيَ بماءِ السَّماءِ وماءِ الأرضِ، والعبدُ التركيُّ والهنديُّ؛ تفاوتُ نوعٍ لا وصفٍ.

- (١) أي: للسهم ونصب السكاكين والأدوية. (٢) أي: لواحد منها. (٣) في هامش (م): كباب، لا إن ضبط.
(٤) أي: ويجوز. (٥) الحباب: جمع حُبٍّ -: الخاية من الفخار. (٦) الطساس جمع طس أو طست. وفيه لغات -: الإناء الواسع كالطبق. (٧) جمع طنجير: الدست.
(٨) هي السرج.
(٩) البرام: حجارة تعمل منها القدور فلا يجوز فيها السلم؛ لندرة اجتماع الوزن مع الصفات. (١٠) أي: وُجد.
(١١) أي: الورق. (١٢) وكذا اللون والجودة والدقة والصنعة والزمن صيفاً أو شتاءً.
(١٣) ولو عين مكانه، والمعين لا يثبت في الزمة، وإلا فمجهول.
(١٤) أي: لا إن شرط رديء العيب؛ لعدم انضباطه، فإن بينه صح. (١٥) في النسختين: (لوصف).
(١٦) لصحة العقد. (١٧) ليرجع إليهما عند التنازع.

فرع: لا يقبضُ كيلاً ما أسلم فيه وزناً، ولا عكسه، ولا يزلزلُ المكيالَ، ولا يضعُ الكفَّ على جوانبه، ويسلمُ الحنطةَ نقيّةً من الزُّوَانِ وقليلُ التُّرابِ ودِقاقُ التُّبنِ يُحتملُ في الكيلِ لا الوزنِ، ويسلمُ التَّمْرَ جافاً والرُّطْبَ غيرَ مُشَدَّخٍ^(١)، فإنَّ عَجَلَ مُوجَّلاً فامتنع المسلمُ من قبوله؛ لغرضٍ: كحيوانٍ يُعلف، أو عَرَضٍ يحتاجُ مكاناً بمؤنةٍ، أو ما يُطلبُ أكله طرياً^(٢) لم يلزمه، وإلاَّ لزمه. ويُجبرُ على قبولِ كلِّ دينٍ حالٍّ أو الإبراءِ عنه، فإنَّ أصرَّ قبضَ له الحاكمُ، فإنَّ وجده في غيرِ مكانِ التسليمِ طالَبُه^(٣) إن لم يكنْ لحمله مؤنةً، وإلاَّ فلا يطالبُه به ولا بالقيمة بلْ له الفسخُ، ويخالفُ الغاصِبَ والمتلفَ^(٤) فإنَّهما يُطالبانِ بها، ولا يلزمُ^(٥) قبولُ ما لَه^(٦) مؤنةً، لاغيره بلا غرضٍ^(٧).

بابُ القَرْضِ

[و] هو قُرْبَةٌ، ويشترطُ الإيجابُ كأقرضتكَ وأسلفتكَ وخذه بردٌ مثله، وملكتكه ببدله، فإنَّ لم يذكرِ البدلُ فهو هبةٌ، والقولُ في ذكره قولُ الآخذِ، وكذا يشترطُ القبولُ وإنَّما يجوزُ القَرْضُ فيما يجوزُ السَّلَمُ فيه، واستثنى جوازُ قرضِ الخبزِ وزناً، ويحرمُ اقتراضُ الرُّوبةِ^(٨) وجاريةٍ تحلُّ له، وماءِ القناة؛ للجهلِ به.

فرع: يشترطُ العلمُ بالقدرِ والصفةِ، ويجوزُ اقتراضُ المكيلِ وزناً وعكسه.

فصل: ويبطلُ قرضٌ جرَّ منفعةً كشرطِ ردِّ الصحيح عن المكسَّرِ، أو ردِّه ببلدٍ آخرٍ^(٩)، [أ]و بعدَ شهرٍ فيه خوفٌ وهو مليءٌ، وكذا شرطُ زيادةٍ ولو في غيرِ الرُّبويِّ، فإنَّ فعله بلا شرطٍ استحبَّ ولم يُكرهْ أخذه، وفي كراهةِ القرضِ ممَّنْ تعودُ ردُّ الزيادةِ وجهانِ^(١٠) إن قصدَ ذلكَ. ولو شرطَ أجلاً لا^(١١) يجرُّ منفعةً أو أنْ يردَّ الأردأ، أو [أنْ] يقرضه قرضاً آخرَ لغا الشرطِ وحده، ويصحُّ بشرطِ رهنٍ وكفيلٍ وإشهادٍ وإقرارٍ به عندَ حاكمٍ لا بدينٍ آخرَ، وإذا قبضَ القرضُ ملكه وإن لم يتصرف فيه وعتق إن كان بعضه^(١٢)، لكن لو رجَّع فيه وهو ملكه لزمه ردُّه.

(١) المشدَّخ: البسر الذي يعالج ليطرب. (٢) في (ق): (رطباً). (٣) به. (٤) فيما إذا ظفر المالك بهما في

غير محلِّ الغصب والإتلاف. (٥) أي: الدائن في السلم. (٦) أي: لحمله. (٧) في (م): (عوض).

(٨) لاختلاف حموضتها. (٩) في (ق): (أخرى). (١٠) الأصح الكراهة. (١١) في (م): (أجل لم).

(١٢) وكذا تلزمه نفقة الحيوان.

فصل: وأداؤه كأداء المسلم فيه، لكن له مطالبته في غير بلد الإقراض بقيمة ما له مؤنة ببلد القرض يوم المطالبة، وينقطع بها حقه.

فرع: له ردُّ مثل ما اقترض (حقيقة^(١)) ولو في نقدٍ بطل، وصورة في المتقوم، والقول في الصفة [أو القيمة] قول المستقرض، وإن قال: أقرضتك ألفاً وقبل وتفرقاً ثم سلم إليه ألفاً قبل طول الفصل جاز وإلا فلا، وعَلَّله في «الروضة» فقال: لأنه لا يمكن البناء مع طول الفصل، ولا كراهة في قبول هديّة المستقرض، وإن قال: خُذ من مالي مع زيد ألفاً قرضاً وهو دينٌ لم يصحَّ، أو عَيْنَ كوديعة^(٢) صحَّ.

(١) أي: في المثلي، أضافها من الشرح شيخنا حسن رحمه الله تعالى مقابلة لقوله: صورة.

(٢) في (ق): (عن وديعة).

كتاب الرهن ، وفيه أربعة أبواب

الأول: في أركانه، وهي أربعة:

الأول: المرهون ، وله شرطان:

الأول: كونه عيناً فلا يصح رهن منفعة ولا دين، ويصح رهن المشاع ولو [في] بيت من دار بينهما ولو لم يأذن الشريك، فلو خرج عن ملكه بالقسمة غرم قيمته رهنأ مكانه. فرع: قبض المشاع بقبض كُله، وتجرى المهايأة بين المرتهن والشريك كالشريكين، ولا يشترط إذن الشريك إلا فيما ينقل، فإن امتنع وتنازعا وضعه الحاكم عند عدل ويؤجره.

فرع^(١): يصح ويكره رهن مصحف ومسلم من كافر، وسلاح من حربي، وجارية حسناء غير صغيرة من أجنبي، وتوضع كلها عند عدل، لا الجارية، بل إن كان المرتهن ثقة وله زوجة أو جارية أو [عنده] نسوة يؤمن معهن منه عليها تركت الجارية عنده، وإلا فعند محرم لها أو امرأة أو عدل بالصفة السابقة، والصغيرة كالعبد لا القيحة، والفرق ظاهر، والخنثى كالأنثى، لكن لا يوضع عند امرأة.

الشرط الثاني: جواز بيعه، فلا يصح رهن أم ولد ومكاتب ووقف كأرض السواد، فإن رهن غرساً ونحوه مملوكاً في سواد العراق فخرأجه على الراهن، فإن أدأه المرتهن بإذنه رجع به، وإلا فلا.

فصل: يصح رهن الجارية دون ولدها وهو عيب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن إن جهل كونها ذات ولد، فلو استحق بيعها بيعاً معاً، فإن كان هناك غرماء وزع الثمن على قيمتهما لأجلهم، أو ليتصرف في ثمن الولد، فتقوم وحدها حاضنة لأمفردة، فيقال: مئة، ثم تقوم مع الولد، فيقال: مئة وعشرون فقسط الجارية خمسة أسداس الثمن، وإن حدث الولد بعد لزوم الرهن قومت غير حاضنة، وإن رهنه أرضاً فنبت فيها نخل لم يقلع، لكن إن نقصت به وقت البيع ولم تف بالدين فللمرتهن القلع إلا أن يرضي الراهن ببيع النخل، أو كان محجوراً بفلس فيباع معاً، ويوزع الثمن عليهما، فإن حصل نقص فعلى الشجر لا الأرض، وتقوم هنا الأرض فارغة، فإن ارتهنها وقذ

(١) في الشرح: (فصل).

دَفَنَ فِيهَا النَّوَى عَالِماً أَوْ عِلْماً^(١) وَلَمْ يَفْسَخْ قَوْمَتٌ مَشْغُولَةً.

فصل: يصحُّ رهنُ [كُلِّ] ما يسرُّ إليه الفسادُ إنْ أُمِكنَ تجفيفُهُ، أو رهنَ بدينِ حالٍ أو يحلُّ قبلَ الفسادِ ولو احتمالاً وإلا لم يجز إلا إنْ شرطَ أنْ يبيعهُ عندَ خوفِ فسادِهِ، وأنْ يكونَ ثمنُهُ رهنًا، فلو أذنَ للمرتهنِ في بيعِهِ ففرضَ ضَمينَ، وإنْ رهنَ ما لا يسرُّ فسادُهُ فحدثَ قبلَ الأجلِ ما عرَّضَهُ للفسادِ لم يفسخْ ولو قبلَ القبضِ، بل يباعُ ويُجعلُ ثمنُهُ رهنًا.

فصل: رهنُ المرتدِّ^(٢) والمُحاربِ والجانيِ جنايةً توجبُ القصاصَ لا المالَ ولو درهماً صحيحاً، وللمرتهنِ الخيارُ في بيعِ شرطٍ فيه رهنُهُ إنْ ارتهنَهُ جاهلاً ولو عُفيَ عن الجاني؛ لأنَّ جنايته عيبٌ، ولو تابَّ^(٣) فوجهان^(٤). وإنْ كانَ عالماً فلا خيارَ لَهُ وإنْ قتلَ، وإنْ علِمَ بالجنايةِ قبلَ موتِ المجرى عليه فرضيَ ثُمَّ سرتْ إلى النفسِ لم يثبتَ لَهُ خيارٌ^(٥)، وإنْ عفا مستحقُّ القصاصِ على مالٍ يبيعُ بطلَ الرهنُ، لا إنْ فدى أو عفا مجاناً، وإنْ ارتهنَ مريضاً وهو جاهلٌ فماتَ سقطَ خيارُهُ.

فرع: رهنُ المدبِّرِ باطلٌ، ومثلهُ المعلقُ عتقُهُ بصفةٍ إلا^(٦) إنْ تيقَّنَ حلولَهُ^(٧) قبلَ وجودِها وبياعُ فيه، فإذا لم يبيعَ حتى وُجدتْ^(٨) عتقَ، وللمرتهنِ الخيارُ في البيعِ المشروطِ فيه الرهنُ إنْ جهَلَ كما في الجاني.

فرع: وإنْ رهنَ الثمرَ معَ الشجرِ صحَّ مطلقاً إلا إنْ كانَ الثمرُ لا يجفُّ^(٩) فَلَهُ حَكْمُ ما يسرُّ إليه الفسادُ، فلا يُخفى تفريقُ الصَّفقةِ، وإنْ رهنَ الثمرةَ مفردةً فإنْ كانتْ لا تتجفُّ فهي كما يتسارعُ فسادُهُ، وإنْ كانتْ تتجفُّ جازَ ولو قبلَ بدوِّ الصِّلاحِ وبغيرِ شرطِ القطعِ إنْ رهنَ بحالٍ أو بمؤجلٍ يحلُّ وقتَ الجذاذِ أو بعدهُ صحَّ، وإنْ كانَ يحلُّ قبلَهُ - والرهنُ مطلقٌ - بطلَ، أو بشرطِ القطعِ صحَّ، وإنْ كانَ بعدَ بدوِّ الصِّلاحِ صحَّ إلا إذا رهنه بمؤجلٍ يحلُّ قبلَ الجذاذِ وأطلقَ^(١٠) ويجبرُ الراهنُ على إصلاحِها فلو أهملها برضى المرتهنِ جازَ وليسَ لأحدهما منعُ الآخرِ من قطعِها وقتَ الجذاذِ، ولكلُّ المنعِ قبلَهُ، وإنْ رهنَ ثمرةً يُخشى اختلاطُها بدينٍ حالٍ أو يحلُّ قبلَ الاختلاطِ وكذا بعدهُ بشرطِ قطعِها قبلَهُ

(١) في (م): (أعلم) أي: بعد جهله. (٢) أي: العبد. (٣) أي: كلُّ منهم، وفي الشرح: (مات).

(٤) أحدهما: يعتبر الابتداء وهو القياس. (٥) أي: لرضاه بالعيب. (٦) في (م): (لا).

(٧) أي: الدين بأن رهن بحالٍ أو بمؤجلٍ يحلُّ. (٨) أي: بصفة. (٩) في النسختين: (يتجفف).

(١٠) أي: الرهن بأن لم يشرط القطع ولا عدمه فلا يصحُّ.

صَحَّ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَقَوْلَانِ^(١)، فَإِنْ اخْتَلَطَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ انْفَسَخَ، أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَنْفَسَخْ، بَلْ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى كَوْنِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ رَهْنًا فَذَٰكَ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ فِي قَدْرِهِ.

فرع: رهنٌ ما اشتدَّ حبُّه من الزَّرْعِ كبيعِهِ، فَإِنْ رَهْنُهُ وَهُوَ بَقْلٌ فَكَرِهِنِ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ.

فصل: متى استعارَ شيئاً ليرهنَهُ جازَ وكانَ ضماناً من المُعِيرِ في رِقْبَةِ الرهنِ^(٢).

فرع: لو أذنَ في رهنِ عبده فله الرجوعُ قَبْلَ قبْضِ المرتهنِ، ثُمَّ لِلْمُرْتَهِنِ فسخٌ يبيعُ شرطاً فيه إِنْ جَهِلَ^(٣)، أَوْ بَعْدَهُ فَلَآ، وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ إِجْبَارُهُ عَلَى فِكَاكِهِ وَالذَّيْنُ مُؤَجَّلٌ، فَإِذَا حُلَّ فَلَهُ ذَلِكَ، وَيَأْمُرُ الْمُرْتَهِنَ بِالْمَطَالِبَةِ أَوْ يَرُدُّ الرهنَ، فَإِنْ طَالَبَهُ وَامْتَنَعَ مِنْ فِدَائِهِ^(٤) اسْتَوْذَنَ الْمَالِكُ^(٥) فَقَدْ يَرِيدُ فِدَاءَهُ، فَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ يَبِيعْ وَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ مُوسِراً وَيَرْجِعُ^(٦) بِمَا يَبِيعُ وَلَوْ زَادَ عَلَى الْقِيَمَةِ.

فرع: لو تَلَفَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ يَبِيعُ فِي جَنَاحَةٍ فِي يَدِهِ فَلَا ضَمَانَ، وَمَتَى تَلَفَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ ضَمَنَهُ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ الْمَالِكُ فَكَإِعْتَاقِ الْمَرْهُونِ.

فرع: يَجِبُ أَنْ يَبَيَّنَ^(٧) لِلْمُعِيرِ جِنْسَ الذَّيْنِ وَقَدْرَهُ وَصِفَتَهُ مِنَ التَّاجِيلِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَا مِنْ يَرْتَهْنُهُ، وَمَتَى خَالَفَ بَطَلَ الرهنُ إِلَّا إِنْ رَهْنٌ بِأَقْلٍ مِمَّا عَيْنُهُ، فَلَوْ اسْتَعَارَ لِيَرَهْنَ عِنْدَ وَاحِدٍ فَرَهْنَ عِنْدَ اثْنَيْنِ أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَجْزُ، وَلَوْ قَالَ: أَعْرِنِي لِأَرْهَنُهُ بِأَلْفٍ أَوْ عِنْدَ فُلَانٍ فَكَتْقِيْدِ الْمُعِيرِ، وَلَوْ قَالَ: ضَمَنْتُ مَا لِفُلَانٍ^(٨) عَلَيْكَ فِي رِقْبَةِ عَبْدِي مِنْ غَيْرِ قَبُولِ غَرِيمِهِ كَفَى.

فرع: وَإِنْ قَضَى الْمُعِيرُ الذَّيْنَ أَنْفَكَ الرهنَ وَرَجَعَ عَلَى الرَّاهِنِ إِنْ سَلَّمَ بِالْإِذْنِ، فَإِنْ أَنْكَرَ [السَّيِّدُ] الْإِذْنَ فَشَهِدَ بِهِ الْمُرْتَهِنُ قُبْلَ، وَمَنْ رَهْنَ عَبْدَهُ عَنْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ صَحَّ وَرَجَعَ عَلَيْهِ إِنْ يَبِيعُ، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ وَلَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهِ.

الركنُ الثاني: المرهونُ به، وله شروطُ:

الأوَّلُ: كَوْنُهُ دِينًا، فَلَا يَصَحُّ بِالْأَعْيَانِ كَالْمَغْصُوبِ وَالْمَبِيعِ.

الثاني: كَوْنُهُ ثَابِتًا، فَلَا يَصَحُّ بِشَيْءٍ مَا سَيَشْتَرِيهِ أَوْ يَقْتَرِضُهُ^(٩)، وَيَصَحُّ مَزْجُ الرهنِ بِالْبَيْعِ أَوْ الْقَرْضِ بِشَرْطِ تَأْخُرِ طَرَفِي الرهنِ، وَلَوْ قَالَ: بَعْتُكَ أَوْ زَوَّجْتُكَ أَوْ أَجَرْتُكَ

(١) أحدهما: لا يصح لخوف الاختلاط. (٢) في (ق): (الراهن). (٣) أي: كونه معاراً، أو أن للمالكه

الرجوع فيه بخلاف ما إذا علم ذلك. من هامش (م) والشرح. (٤) فدائه: فكاكه. (٥) أي: في بيعه.

(٦) أي: المالك على الراهن. (٧) في (ق): (يعين). (٨) في (م): (مال فلان). (٩) في (م): (يقترضه).

بكذا على أن ترهنني كذا، فقال: اشتريت أو تزوجت أو تأجرت ورهنتُ صح؛ لتضمن هذا الشرط الاستيجاب.

الثالث: كونه لازماً، فلا يصح بدين كتابة ولا جعالة قبل الشروع، وكذا قبل الفراغ، ويصح بالأجرة قبل الانتفاع في إجارة^(١) العين، وبالمنفعة في إجارة الذمة لا العين، و: بالثمن قبل قبض المبيع وفي مدة الخيار وبمال المسابقة؛ لأن أصل هذه العقود اللزوم، لا بالدية قبل الحلول ولا بالزكاة.

فرع: ما جاز الرهن به جاز ضمانه وعكسه، إلا أن ضمان رد الأعيان المضمونة والعهدة جائز، لا الرهن بهما.

فرع: يجوز أن يزيد بالدين رهناً لا عكسه، لكن لو جنى العبد ففداه المرتها بالإذن ليكون^(٢) رهناً بالجميع جاز؛ لأنه من مصالح الرهن^(٣)، وإن اعترف أنه مرهون بعشرين، ثم ادعى أنه بعشرة ثم عشرة فالقول قول المرتها^(٤)، فإن قال [المرتة]: فسخرنا وارتهنت بالجميع صدق الراهن، فلو شهد أنه [رهناً] بألف، ثم بألفين لم تسمع حتى يقولوا^(٥)، وفسخرنا^(٦) الأول.

فرع: وإن رهن بعشرة ثم بعشرة وأشهد^(٧) بعشرين فشهدا بالإقرار جاز مطلقاً، وإن علما الحال واعتقدا فساده^(٨) لم يشهد إلا بالعشرة، ولو رهن الوارث التركة المستغرقة للدين من غريم الميت بدين آخر لم يصح.

الركن الثالث: الصيغة، ويشترط الإيجاب والقبول^(٩)، والقول في المعاطاة والاستيجاب فيه كالبيع. والرهن قسيما: رهن تبرع، ورهن مشروط في عقد.

فرع: شرط في الرهن ما يقتضيه كبيع في الدين أو ما فيه مصلحة للعقد كالإشهاد

(١) في (م): (أجرة). (٢) في (م): (يكون). (٣) أي: لتضمنه استبقاء.

(٤) أي: مع يمينه لأن اعتراف الراهن يقوي جانبه. (٥) أي: المتراهنان. (٦) في نسخة: (فسخ)، والشرح (فسخا).

(٧) في (ق): (اثنين).

(٨) في النسخين: (فشهدا بما سمعا حكم بشهادتهما وإن علما الحال لم يشهد إلا بالعشرة، فإن اعتقدا جوازه بينا الحال، وإن شهدا بالإقرار جاز مطلقاً). قال شيخ الإسلام: هذه النسخة وإن وافقت الأصل لكنهما معاً موهمان أنه يجوز للشاهد أن يشهد بالعقد إذا سمع إقرار العاقد به، وليس كذلك، ومتعارضان لجواز الحكم بما سمعه الشاهد أن حالة عدم علمها بالحال، وهو معلوم في بابه... فانظره.

وأثبتنا نسخة الشارح لنسلم من الإيهام وليكون الكلام في نوع واحد مستوفى: وهو جواز الشهادة بالرهن وعدم جوازها به.

(٩) أي: كالبيع.

لم يضر، وكذا ما لا غرض فيه كأكل الهريسة وما سوى ذلك مما ينفع أحدهما ويضر الآخر ك: شرط المنافع للمرتهن أو بشرط أن لا يباع يبطل به الرهن مع بيع شرط فيه، فإن قيد المنفعة بسنة فهو بيع وإجارة وهو جائز.

فرع: رهن الأصل وشرط كون الحادث من ولد وثمره وكسب مرهوناً بطل الرهن^(١) وبيع شرط فيه^(٢)، ولو أقرضه بشرط رهن تكون منافعه للمقرض بطل القرض والرهن، أو أن تكون^(٣) مرهونة بطل الرهن لا القرض.

فرع: أقرضه ألفاً وشرط أن يرهنه به وبألف قديم فالقرض باطل والرهن (به)^(٤) لا يصح، فإن رهنه بالآلفين وقد تلف ألف القرض صح فيهما^(٥)، وإلا ففي الألف القديم، ويكون جميعه رهنأ به^(٦)؛ لأن الرهن وثيقة بكل جزء من الدين.

فصل: كما لا يدخل الشجر والبناء في رهن الأرض لا يدخل المغرس والأس والثمر والصوف بطريق الأولى، وغصن الخلاف وورق الآس والفرصاد^(٧) كالتمر^(٨).

فصل: رهنه الظرف بما فيه وهو معلوم صح فيهما، وإلا ففي الظرف إن كان مقصوداً بالرهن وتفرقت الصفقة، وإن لم يقصد فالمرهون ما فيه فقط إن علم، وإن كان ما فيه لا يصح رهنه بطل فيهما، فإن رهنه دون ما فيه صح وإن قلت قيمته؛ لأنه جعله المقصود^(٩)، فإن أطلق رهن الظرف ولم يتعرض لما فيه ومثله يقصد فهو المرهون دون ما فيه، وكذا لو لم يقصد إن تمول، وإلا فهل يلغو أم يقع على المظروف؟ وجهان^(١٠)، ويأتي في بيع الخريطة بما فيها ما في الرهن^(١١) حرفاً بحرف.

الركن الرابع: العاقدان، وشرطهما نفوذ التصرف، فإن رهن ولي ولو أباً لمحجور عليه فشرطه المصلحة كأن يشتري له ما يساوي مئتين بمئة نسيئة ويرهن بها من أمين يجوز إيداعه ما يساوي مئة لا أكثر، وإن كان مملاً لا يتغير أو^(١٢) يخاف [تلفه] بنهب^(١٣) أو حريق فله أن يشتري له عقاراً ويرهن بتمينه إن اشترط الرهن وتعذر الإيفاء حالاً، [و]مثل أن يقترض لمؤنته أو مؤنة ماله مرتقباً لغلة وحلول دين ونفاق كاسيد، وإلا باع

(١) لأنه مجهول ومعلوم. (٢) أي: الرهن لذلك، ولأن الشروط استحقاقه فيصير جزءاً من الثمن وهو مجهول.

(٣) في (ق): (وإن تكن) لأن القرض مندوب إليه، فيغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره. (٤) أي: ألف القرض.

(٥) وذلك لصيرورة ألف القرض ديناً. (٦) في (ق): (مرهوناً). (٧) أي: التوت.

(٨) فلا يدخل في رهن أصلها. (٩) في (ق): (كالمقصود). (١٠) أوجهها الأول.

(١١) في (ق): (المرهون). (١٢) في النسختين: (ومثل). (١٣) في (م): (وقوع نهب).

ما يرهنه، ولا يرتهن له إلا إن تعدّر التقاضي أو باع ماله مؤجلاً لغيطة من أمين غني وبإشهاد بأجل قصير في العرف وبشرط كونه وافيًا بالثمن، وإن باع ماله أو أقرضه لنهب ارتهن جوازا، فإن خاف تلف المرهون والحاكم يرى سقوط الدين [يتلفه] فالأولى تركه، ولمتولي الطرفين أن يرهن للطفل ويرتهن من نفسه.

فصل: رهن المكاتب وارتهاؤه كرهن الولي، وكذا المأذون إن أعطي مالا، فإن أتجر بجاهه فكالملطي^(١) ما لم يربح.

الباب الثاني: في القبض

لا يلزم الرهن إلا بالقبض كقبض المبيع، ولا يستنبأ الراهن في القبض ولا رقيقه إلا مكاتبه، فإن لم يقبض المشروط في بيع فللبائع الخيار، ويشترط الإذن في القبض، فإن رهن [العين] من غاصب لها أو مستعير أو مودع أو وكيل صح، واشترط الإذن^(٢) في القبض، و: مضي^(٣) مدة إمكانيه ولو^(٤) من أب تولى الطرفين، وقصده للقبض كالإذن^(٥)، وكذا^(٦) في البيع، لكن لا يشترط^(٧) الإذن إلا فيما يستحق حبه^(٨).

فرع: ذهب ليقبض الرهن فوجده قد ذهب من يده وقد أذن في القبض بعد العقد فله طلبه وأخذه، وإلا فلا حتى يقبضه الراهن ويجدد الإذن.

فرع: لا يبرأ الغاصب بالرهن منه وكذا المستعير، ولا يحرم انتفاعه إلا بالرجوع، وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه ثم يستعيده بحكم الرهن، وليس للراهن إجباره على رد المرهون إليه لذلك، ولو أودع المغصوب من الغاصب برئ من الضمان لا^(٩) إن أبرأه وهو في يده أو أجره أو قارضه أو وكله أو زوجه إياه.

فصل: يحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف مزيل للملك، وبرهن^(١٠) بإقباض^(١١) وإحبال وكتابة، وكذا تدبير^(١٢) لا بتزويج ووطء ولا بإجارة ولو حل الدين قبل انتضاءها، ولا بموت عاقد بل يقوم الوارث مقامه، ولا بجنون وحجر سفيه وفلس

(١) أي: في التصرف بنحو بيع وشراء في الذمة حالا ومؤجلاً. (٢) أي: له من الراهن. (٣) في (ق): (معنى).

(٤) صدر الرهن. (٥) قوله: (ولو من أب) الخ. جاء في النسختين عقب قوله: (يستحق حبه).

(٦) أي: الحكم يجري. (٧) لجواز التصرف وانتقال الضمان.

(٨) بأن يكون الثمن حالا ولم يوف فيشترط الإذن فيه. (٩) في (م): (إلا).

(١٠) كبيع وإسقاط وهبة. (١١) لزوال محل الرهن. (١٢) لأن مقصوده العتق وهو مناف للرهن.

بلْ يَعْمَلُ الْوَلِيُّ [ب] المصلحة، فيجيزُ ما [لَهُ] فعلُهُ ابتداءً، فإنْ جُنَّ الرَّاهِنُ وخشيَ الوليُّ فسُخِّ بَيْعٌ شَرْطٌ فِيهِ^(١) وفيه غبطة^(٢) سَلَّمَ الرَّهْنَ.

فرع: يبطلُ حكمُ الرهنِ بانقلابِهِ خمرًا، فإذا تَخَلَّلَ عادَ رهنًا ولو قبلَ القبضِ، وللمرتهنِ الخيارُ في البيعِ المشروطِ فِيهِ^(٣) تَخَلُّلٌ أَمْ لَا^(٤)، إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ تَخَمَّرَ فِي يَدِهِ، فَلَوْ قَبْضُهُ خَمْرًا وَتَخَلَّلَ اسْتَأْنَفَ الْقَبْضَ لَا الْعَقْدَ، وَلَوْ مَاتَتِ الشَّاةُ فِي يَدِ الْمَرْتَهَنِ فَلَبِغَ الْمَالِكُ جَلَدَهَا لَمْ يَعْذْ رهنًا، وَلَوْ أَبَقَ الْمَرْهُونُ أَوْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَبْطُلِ الرَّهْنُ، وَتَخَمَّرَ الْمُبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ كَتَخَمَّرَ الْمَرْهُونُ بَعْدَهُ^(٥).

فصل: الخمرُ إِنْ قَصَدَ بَعْصِيرُهَا الْخَلَّ فِيهَا مُحْتَرَمَةٌ لَا تَرَأَى، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْخَمْرَ أَرِيقَتْ، فَإِنْ وَقَعَ فِي الْخَمْرِ خَلٌّ أَوْ عَيْنٌ وَلَوْ حَصَاةً ثُمَّ انْقَلَبَتْ خَلًّا لَمْ تَطْهَرْ، وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْعَصِيرِ فَتَخَمَّرَ^(٦) نَجَسَتْ، وَيَحْرُمُ الاسْتِعْجَالُ بِذَلِكَ^(٧). وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْعَصِيرِ خَلٌّ كَثِيرٌ يَمْنَعُهُ التَّخَمُّرَ لَمْ يَضُرَّ^(٨).

المَبَابُ الثَّلَاثُ: فِي حَكْمِ الْمَرْهُونِ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَطْرَافٍ

الأول: الرَّاهِنُ، فَبَيْعُهُ وَرَهْنُهُ وَتَزْوِيجُهُ لِلْمَرْهُونِ بَاطِلٌ وَكَذَا إِجَارَةُ يَحِلُّ الدِّينُ قَبْلَ انْقِضَائِهَا وَإِلَّا صَحَّتْ، فَلَوْ حَلَّ بِمَوْتِ الرَّاهِنِ لَمْ تَبْطُلِ الْإِجَارَةُ، فَيَصْبِرُ الْمَرْتَهَنُ وَيُضَارِبُ مَعَ الْغَرَمَاءِ، وَبَعْدَ انْقِضَائِهَا يَقْضِي بَاقِي دَيْنِهِ مِنَ الرَّهْنِ^(٩)، وَمِنْ ارْتَهَنِ شَيْئًا فَلَهُ اسْتِجَارُهُ كَعَكْسِهِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَلَّمَهُ عَنِ الْإِجَارَةِ لَمْ يَقَعْ عَنِ الرَّهْنِ، أَوْ: عَنِ الرَّهْنِ وَقَعَ عَنْهُمَا.

فرع: إِذَا أَعْتَقَ الْمَوْسَرُّ مَرْهُونًا مَقْبُوضًا عَتَقَ فِي الْحَالِ وَغَرَمَ [قِيمَتَهُ] وَتَصِيرُ^(١٠) رهنًا، أَوْ تَصَرَّفَ فِي قِضَاءِ دَيْنِهِ إِنْ حَلَّ. وَلَا يَنْفِذُ عَتَقُ مَعْسَرٍ وَلَوْ انْفَكَّ الرَّهْنُ، وَلَوْ عَلَّقَهُ

(١) أي: الرهن إن لم يسلمه. وفي (م): (أو خشي). (٢) أي: في إمضائه حظًا. (٣) الرهن بانقلاب العصير خمرًا سواء. (٤) لنقص الخل عن العصير في الأول، وفوات المالية في الثاني، هذا. (٥) في بطلان حكم العقد، وعوده إذ عاد خلًا، إلا في عدم ثبوت الخيار. (٦) في (م): (فتخمرت)، وفي (ق): (ثم تخمرت). (٧) لخبر أنس رضي الله عنه عند مسلم (١٩٨٣) قال: سئل النبي ﷺ أتتخذ الخمر خلًا؟ قال: «لا». ولخبر أبي طلحة رضي الله عنه عند أبي داود (٣٦٧٥): أنه سأل النبي ﷺ فقال: عندي خمور لأيتام، قال: «أهرقها» قال: أفلا أجعلها خلًا؟ قال: «لا». (٨) هذا جري على الغالب، والعبرة بما يمنع التخمر وعدمه.

(٩) في النسخين: (بل يباع المرهون للمرتهن فإن لم يف بالدين ضارب بباقيه مع الغرماء). قال الشارح: وهو لا يوافق ما في الأصل، ولم أر له فيه سلفًا وإن كان له وجه. (١٠) من حين غرمها.

بفكائك الرهن فانفك عتق، أو بصفة فوجدت وقد انفك عتق، أو وهو مرهون فكتعه^(١)، ثم وقفه^(٢) باطل، وإن رهن نصف عبد ثم أعتق نصفه المرهون عتق مع باقيه على الموسر، أو غير المرهون أو أطلق عتق غير المرهون وسرى على الموسر فقط، وينفذ عتق المرهون من الموسر عن كفارته لا كفارة غيره.

فصل: يحرم عليه وطء مرهونة ولو ثيباً لا تحبل، فإن وطئ لم يلزمه سوى أرش البكارة يرهنه أو يقضيه^(٣)، وإحباله كإعتاقه فيباع على المعسر منها بقدر الدين وإن نقصها التشقيص^(٤) بخلاف غيرها، لكن بعد أن تضع ولده وتسقيه اللبن وتوجد مرضعة، فإن استغرقتها^(٥) الدين أو عدم مشتري البعض يبعث كلها وليس له أن يهبها للمرتهن؛ لأن البيع [إنما] جور^(٦) للضرورة، فإذا ملكها بعد البيع نفذ استيلاؤه.

فرع: لو ماتت هذه بالولادة أو نقصت وهو معسر، فأيسر طولب بقيمتها أو بالأرض وموت أمة الغير بالولادة من وطء بشبهة لا [تكاح] وإنزاً ولو إكراهاً يوجب قيمة الأمة لادية الحرّة، والواجب قيمة يوم^(٧) الإحبال.

فصل: للراهن انتفاع^(٨) لا ينقص الرهن كركوب وسكنى واستخدام ولبس وإنزاء فحل لا ينقصانه^(٩)، وإنزاء على أنثى يحل الدين قبل ظهور حملها أو تلد قبل حلوله لا بعده؛ لامتناع بيعها دونة^(١٠)، وليس له السفر [به] وإن قصر سفره [لما فيه من الخطر بلا ضرورة] ولا البناء والغراس، وله زراعة ما يدرّك قبل حلول الدين^(١١) إن لم تنقص قيمة الأرض وإلا فلا، فإن حل الدين قبل إدراكه لعارض ترك إلى الإدراك، فإن بنى أو غرس لم يقلع إلا عند البيع إن زادت قيمتها بالقلع في قضاء الغريم، فإن حجر عليه بفلس فوجهان^(١٢).

فصل: اليد بعد القبض للمرتهن، وللمالك أخذه منه إن كان له منفعة لا يمكن

(١) بمعنى اعتاقه، فيعتق من الموسر. (٢) أي: الراهن للمرهون. (٣) كذا في الشرح و(ق)، وفي نسخ:

(أو يقبضه) أي: للمرتهن من دينه. (٤) رعاية حق الإيلاد وينفك الرهن عن باقيها ويستقر الإيلاد فيها والنفقة

على المشتري والمولد بحسب نصيهما والكسب بينهما. (٥) في (م): (استغرق). (٦) في (م): (يجوز).

(٧) في النسختين: (وقت). (٨) في (م): (الانتفاع). (٩) أي: المرهون. (١٠) أي: الحمل.

(١١) في هامش (م): أو معه.

(١٢) في الشرح: (فقد مر) في فصل - يصح رهن الجارية - : أنه لا يقلع لتعلق حق الغرماء بما في الأرض وأنهما يباعان معاً ويوزع الثمن عليهما.

استيفاؤها وهو معه، وله تكليفه الإشهاد أنه أخذه لذلك لا كل مرة إن كان عدلاً، ولا يعطي الجارية إلا إن أمِنَ مِنْ غشيانِه لكونه محرماً أو ثقة له أهل، وإن أراد أن يؤجره وأمكن في يد المرتهن لم تزل يده، فإن أراد استخدامه في شيء آخر يحوج إلى خروجه أجيب، وما لا يدوم استيفاء منافعه يرده عند الاكتفاء، فيرد الخادم والمركوب ليلاً والحارس نهاراً.

فرع: لا تزال يد البائع عن المحبوس بالثمن لاستيفاء منافعه بل يستكسب.

فرع: فإن أذن له المرتهن فيما منع منه لأجله نفذ تصرفه وإحباله وبطل الرهن، فإن رجع المرتهن قبل التصرف ولو لم يعلم الراهن لم ينفذ، وللمرتهن الرجوع فيما وهب الراهن بإذنه قبل [قبض] الهبة، لا فيما باع في مدة الخيار، ومتى أحبل أو أعتق وأدعى الإذن فالقول قول المرتهن، فلو^(١) نكل حلف الراهن، فإن نكل حلف العتيق والمستولدة، ويحلف ورثة المرتهن على نفسي العلم، وورثة الراهن على البت، ولا يثبت الإذن إلا بشاهدين.

فرع: أتت بولد فادعى الراهن استيلاذها بالإذن صدق بلا يمين^(٢) إن اعترف له المرتهن: بالإذن في الوطء، وبالوطء، وبمدة إمكان الولادة، وبالولادة، وإلا فالقول قول المرتهن.

فرع: أذن له في بيع الرهن والدين مؤجل فلا شيء [له]، أو حال قضى^(٣) منه، وإذا أذن [له] في البيع أو العتق بشرط كون الثمن أو القيمة رهناً بطل البيع والإذن وعتق المعسر، وكذا لو شرط أن يوفيه من الثمن والدين مؤجل.

ولو اختلفا في اشتراطه صدق المرتهن بيمينه، فإن كان الاختلاف بعد البيع وحلف المرتهن وصدقه المشتري فالبيع باطل، وإن أنكر أصل الرهن حلف وعلى الراهن رهن قيمته، فإن أقام المرتهن بينة بالرهن فهو كإقرار المشتري بالرهن.

فرع: قال الراهن للمرتهن: اضربه فضربه فمات لم يضمن، بخلاف قوله: أدبه.

فصل: التركة رهن بالدين وإن جهل^(٤)، فتصرف الورثة كتصرف الراهن ولو قل الدين، فلو تصرفوا ثم طرأ دين تقدم سببه كساقط في بئر حفرها الميت عدواناً لم

(١) في (ق): (فإن). (٢) في هامش (م): لأنه إذا أقر بكون الولد منه لم يقبل رجوعه، فلا فائدة في تحليفه.

(٣) أي: حقه. (٤) أي: الوارث وجوده.

يفسد، بل يطالبون، فإن امتنعوا فسخ، وللوارث أخذ التركة بقيمتها والدين أكثر إلا إن طلبت بزيادة وزوائدها له^(١).

الطرف الثاني: المرتهن، واليد له كما سبق، فإن شرطاً وضعه عند عدل أو عدلين جاز وليس لأحدهما أن ينفرد بحفظه إلا بإذن.

فرع: للعدل ردّه إليهما^(٢)، فإن غابا ولا وكيل فالرد كالوديعة، فإن ردّه إلى أحدهما بلا إذن قتلَ ضمن^(٣)، والقرار على القابض، ولو غصبه المرتهن من العدل أو غصبت العين من مؤتمن غيره^(٤) حصلت براءة الغاصب بالرد إليهما لا إلى الملتقط إن غصبت منه اللقطة، أو: من ضامن مأذون كالمستعير والمستام فوجهان^(٥).

فرع: لا ينقل إلى عدل آخر إلا إن اتفقا^(٦) وإن حدث به فسق ولو زيادة ونحوه^(٧) وتنازعا نقله الحاكم، وإن فسق المرتهن وهو في يده فللراهن طلب نقله، وكذا لو مات^(٨).

فرع: القول قول العدل في دعوى الهلاك والرد، فإن أتلفه خطأ أو أتلفه غيره أخذت منه القيمة وحفظها بالإذن الأول، أو: عمداً أخذت منه القيمة ووضعت عند آخر.

فصل: المرتهن مقدّم في الرهن على الغرماء وعند الحلول يجبر بالطلب الراهن على البيع أو الإيفاء، والمرتهن على الإذن أو الإبراء، فإن أصر أحدهما أو أثبت المرتهن بالحال في غيبة الراهن باعه الحاكم، فإن لم يجد بيّنة أو لم يكن حاكماً فالغيبة كالجحود وقد ظفر بغير جنس حقه فله بيعه.

فرع: لو باعه المرتهن في غيبة الراهن بإذنه^(٩) لم يصح، أو بحضوره صح^(١٠)، فإن قال: بعّه لي ثم استوف لي أو^(١١) لنفسك فكما سبق في باب المبيع قبل القبض إلا أنه يشترط حضور الراهن، فإن قبض الثمن للراهن^(١٢) ثم نوى إمساكه لنفسه لم يضمن، أو قبضه لنفسه صار مضموناً، وإذن الوارث والسيد للغرماء والمجني عليه في بيع التركة والعبد كإذن الراهن للمرتهن.

(١) أي: للوارث؛ لأنها حدثت في ملكه، والدين لا يمنع الإرث. (٢) أي: للعاقدين ونحوهما.

(٣) أي: ضمنه للآخر ببدله وإن زاد على الدين في ورده إلى المرتهن ليكون رهناً مكانه.

(٤) كمودع ومستأجر ومرتهن. (٥) لتعارض الضمان والإذن، والراجع الإبراء. (٦) أي: العاقدان.

(٧) كضغفه عن الحفظ وحدث عداوة أو موت. (٨) أو حجر عليه بفلس. (٩) ولم يقدر له القيمة ودينه حال.

(١٠) لعدم التهمة. (١١) في (ق): (ثم). (١٢) في (م): (الراهن).

فرع: وإن شرط أن يبيع العدل عند المحل احتاج (إلى) تجديد إذن المرتهن لا الراهن.

فرع: ينعزل العدل بموت^(١) الراهن وعزله، لا إن عزله المرتهن، بل يبطل إذنه، فإن جدده لم يشترط تجديد توكيل الراهن، فإن جدّد الراهن إذنًا له اشترط تجديد إذن المرتهن.

فرع: الثمن في يد العدل من ضمان الراهن، فإن تلف في يده قبل تسليمه للمرتهن [أ] وخرج المبيع مستحقاً كان العدل طريقاً في الضمان^(٢) إلا إن نصبه الحاكم، وإن ادّعى العدل تلف الثمن في يده صدق بيمينه، وإن سلّم الثمن للمرتهن ولم يشهد وأنكره وغرم الراهن رجع عليه. ولو صدّقه في التسليم، فإن قال: أشهدت وغابوا أو ماتوا وصدّقه لم يرجع وإلا فوجهان^(٣).

فرع: باع العدل مؤجلاً أو بغير نقد البلد أو بغبن لا يعتاد لم يصحّ وضمن بالإقباض، فإن استردّه فله يبعه بالإذن الأول ويصير ثمنه أمانة، وإن تلف مع المشتري فقرار الضمان عليه^(٤) والعدل طريق^(٥).

فرع: وإن أبى أحدهما البيع إلا بالدراهم والآخر إلا بالدنانير باع الحاكم بنقد البلد وأخذ به حقّه، أو: بجنس الدين إن رأى.

فرع: باع العدل فزاد راغب بعد اللزوم استحباب أن يستقيل، أو: في مدّة الخيار فليفسخ، فلو لم يفعل انفسخ^(٦)، فإن بدا للراغب قبل التمكن من بيعه فالباع الأول بحاله وإلا بطل واستؤنف، ولو باعه على الراغب من غير فسح كان فسحاً وصحّ البيع.

فصل: مؤنة الرهن على مالكة^(٧) حتى أجرة الحرز إن لم يتبرّع به من هو في يده، فإن غاب أو أعسر فكهرب الجمال، ويباع منه جزء لأجرة الحرز، ومتى أنفق المرتهن بإذن الحاكم ليكون رهناً بالدين والنفقة جاز، فإن فقد الحاكم وأشهد كفى، وللراهن لاعليه الفصد والحجامة والعلاج والختان إن لم يخفّ واندمل قبل الحلول، ولو غلبت السلامة في قطع السلعة والمداوة جاز وإلا فلا.

(١) في (ق) (بعزل). (٢) للمشتري، لكن القرار على الراهن. (٣) الأصح الرجوع؛ لأنه الأصل عدم الإشهاد.

(٤) لحصول التلف عنده. (٥) أي: في الضمان، لأنه لا يبيع إلا بثمن المثل من نقد البلد حالاً.

(٦) في (ق): (فلو لم يفسخ البيع)، وفي الشرح: (فلو لم يفسخ الفسخ). (٧) في (م): (الراهن).

ويتخيرُ في قطع اليد المتأكلة^(١) إن جرى الخطران^(٢)، وغلبت السلامة.

فرع^(٣): له^(٤) نقلُ المزدحم من النخلِ وقطعُ البعضِ لإصلاح الأكثرِ، والمقطوعُ رهناً بحالِهِ، وما يحدث من سَعَفٍ وجُفٍّ وليفٍّ وكَرْبٍ^(٥) غيرِ مرهونٍ، وفيما كانَ ظاهراً حالَ العقدِ خلاف^(٦).

فرع: لَهُ رَغْيُ الماشيةِ في الأمنِ نهاراً، ويردُّها ليلاً إلى المرتهنِ أو العدلِ، وله أن ينتجع^(٧) بها لعدم الكفايةِ، ويردُّها ليلاً إلى عدلٍ، فإن أراد المرتهنُ الانتجاعَ بها للضرورةِ لم يُمنع، وكذا لو أرادَ نقلَ المتاعِ من بيتٍ غيرِ محرزٍ إلى محرزٍ، فإن انتجعا إلى بلدينِ فلتكنْ مع الراهنِ ويتفقانِ على عدلٍ تبيتُ عندهُ.

فرع: الرهنُ أمانةٌ لا يسقطُ بتلفه شيءٌ من الدينِ، فإن استعاره أو تعدَّى فيه ضمنَ، كما لو مُنِعَ منه بعدَ الاستيفاءِ.

فرع: ارتهنَ بشرطٍ أن يضمنَ فسدَ ولم يضمنَ؛ إذ فاسدٌ كلُّ عقدٍ كصحيحهِ في الضمانِ وعدمِهِ.

فرع: رهنه أرضاً وأذنَ لَهُ في غرسها بعدَ شهرٍ فهي قبلَ الشهرِ أمانةٌ وبعدهُ عاريةٌ مضمونةٌ، وكذا لو شرطَ كونها مبيعةً بعدَ شهرٍ، فإن غرسَ قبلَ الشهرِ قلعَ أو بعدهُ لم يقلعَ في الأولى ولا في هذه مجاناً إلا إن علمَ فسادَ البيعِ.

فرع: يصدَّقُ المرتهنُ والمستأجرُ في دعوى التلفِ لا الردِّ، والمرتهنُ من الغاصبِ يضمنُ ويرجعُ عليه إن جهلَ.

فرع: أعطاهُ كيسَ دراهمٍ ليستوفي منه فهو أمانةٌ، فإن استوفى منه ضمنَ الجميعَ، وإن قال: خذهُ بدراهمك ضمنَ أيضاً^(٨) إلا إن علمَ أنه قدرُ ماله، وإن قال: خذْ هذا العبدَ بحقِّك فقبلَ ولم يكنْ سَلماً ملكه، وإن لم يقبلْ وأخذه ضمنَ.

فصل: والمرتهنُ في تصرفه كالأجنبيِّ، ووطؤه غيرُ إذنِ الراهنِ وبغيرِ شبهةٍ زناً^(٩)،

(١) الائتكال: التغير الناشئ من عوامل التأكل المختلفة. والأكال: الحكة. (٢) أي: خطر القطع وخطر الترك.

(٣) في (ق): (فصل). (٤) في (م): (لو). (٥) الكَرْب: أصول السعف العريضة التي تيبس

فتصير مثل الكتف، الواحدة كربة. والجُفّ: وعاء الطلع، يجمع على جفوف، والشرح: (لحف).

(٦) فقيل: مرهون، والأوجه: لا. (٧) انتجع: ذهب. (٨) في (م): (فكذلك).

(٩) كوطء المكترى فيوجب الحدَّ والمهر ما لم تكن مطاوعة عامة بالتحريم، ولولها ملك للراهن وغير نسب.

ولا يصدق في الجهل بتحريمه إلا إن نشأ ببادية أو أسلم قريباً، نعم: يصدق إن أذن له المالك في الوطء أنه جاهل بتحريمه فيسقط الحد، ثم يثبت النسب والحرية والمهر، إلا مهر مطاوعة في وطئها^(١)، وتجب قيمة الولد، وإذا ملكها لم تصر أم ولد، فإن ادعى أنه اشتراها أو اتهبها فحلف الراهن فالولد رقيق، فإن ملكها صارت أم ولد لإقراره.

فصل: أرشُ المرهون وقيمتُهُ إن ضمنَ رهنٌ ولو كان في ذمة الجاني، ويطلب به^(٢) الراهن، وللمرتهن الحضور^(٣)، فإن أعرض الراهن أو نكل لم يكن المرتهن قائماً مقامه، وللراهن أن يقتصر في العمد ويطلب حق المرتهن، و: أن يعفو عن القصاص مطلقاً ولا يجب مال، ولو أعرض عن القصاص والعفو لم يجبر على أحدهما، وإن كانت خطأ أو عفى على مال صار رهناً ولم يكن للراهن العفو عنه ولا التصرف فيه إلا بإذن المرتهن، وإن أبرأ المرتهن الجاني لم يبرأ ولم تسقط الوثيقة^(٤).

فصل: الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة، والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها، وكذا إذا انفصل لا الحادث، فلا تباع الأم للمرتهن حتى تلده إن تعلق به حق ثالث^(٥).

فرع: ضرب المرهونة فالقت جنيئاً ميتاً فالواجب عشر قيمة الأم للراهن يؤخذ منه أرشُ نقص الأم رهناً، وإذا ألقته حياً ومات وجب للراهن قيمته^(٦) وأرشُ نقصها مرهون، وليس في جنين البهيمة الميت إلا أرشُ نقص الأم.

الطرف الثالث: الفكاك، ويقع بفسخ المرتهن وتلف المرهون بأفة سماوية، فإن جنى قديم حق المجني عليه، فإن اقتصر منه^(٧) أو وجب مال قدر قيمته يبع ويبطل الرهن، أو بعضها يبع بقدره، فإن تعذر أو نقص بالتبعض باع الكل وبقي الفاضل رهناً، فإن عفى أو فداء السيد بقي رهناً، فلو بيع وعاد ملك الراهن فيه لم يعد رهناً، فإن أمره السيد بالجناية وهو مميّز فلا أثر لإذنه إلا الإثم، أو غير مميّز أو أعجمي يعتق وجوب الطاعة فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد مال ولا يقبل قوله^(٨): أنا أمرته^(٩) في حق

(١) فلا يثبت لها مهر؛ لأنها بغية حيث كانت عالة بتحريمه، بخلاف المكره والجاهلة بالتحريم.

(٢) أي: الأرش أو القيمة. (٣) عند المطالبة لتعلق حقه بالبدل. (٤) لعدم صحة الإبراء، كما لو وهب المرهون لغيره.

(٥) بوصية أو حجر أو تعلق دين برقة أمه. (٦) في (م): (قيمة الجنين).

(٧) أي: المستحق فيما إذا أوجبت الجناية قصاصاً. (٨) أي: السيد. (٩) بالجناية.

المجني عليه^(١)، بل يباع العبد فيها وعلى السيد القيمة^(٢) لإقراره.

فصل: وإن جنى على طرفٍ سيده أو عبده اقتصر منه، ولو عفى على مالٍ لم يثبت، وكذا إن قتل سيده. وإن جنى خطأً على طرفٍ من يرثه^(٣) السيد أو مكاتبه يثبت المال، ولو ورثه السيد فبيعه فيها^(٤)، وإن قتله فعفا السيد على مالٍ وجب المال، وإن قتل أحد عبديه الآخر وهما مرهونان من اثنين؛ فإن قتله عمداً فللسيد القصاص ويبطل الرهنان^(٥). وإن عفى على مالٍ أو كانت^(٦) خطأً وجب المال ولم يصح العفو عنه، فإن كان الواجب أكثر من قيمة القاتل أو مثلها بيع وجعل ثمنه رهناً، أو أقل من قيمة القاتل بيع منه بقدر الواجب وبقي الباقي رهناً، وإن تعدر بيع البعض أو نقصه التشقيصُ بيع الكل وجعل الزائد عند مرتتهن القاتل وحيث لم يزد الواجب على قيمة القاتل واتفق الراهن ومرتهن القاتل على النقل فليس لمرتتهن القاتل منازعته، وإن كانا مرهونين بدين واحد لواحد فلا كلام، أو بدينين له واختلفا تأجيلاً وحلواً أو أحدهما أطول أجلاً فله التوثق بدين القاتل بالقاتل، وإن اتفقا واستوى الدينان فإن كانت قيمة القاتل أكثر^(٧) فلا نقل^(٨)، وإن كانت قيمة القاتل أكثر نقل منه قدر قيمة القاتل إلى دين القاتل وبقي الباقي رهناً^(٩)، وإن اختلف قدر الدينين وتساوت قيمة العبدية أو كان القاتل أكثر قيمة وكان المرهون بالأكثر هو القاتل نقل أو بالأقل فلا، وإن كانت قيمة القاتل أقل وهو مرهون بأكثر نقل، أو بأقل قال في الأصل: لا نقل، والحق أنه ينقل إن كان فائدة، كما إذا كانت قيمة القاتل مئة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل مئتين وهو مرهون بعشرين، فينقل منه قدر قيمة القاتل وهو مئة ويبقى مئة مرهونة بالعشرين، وحيث قلنا: بالنقل^(١٠) فالمراد به يباع ويبقى ثمنه لا رقبته مرهوناً، ولا أثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير، وحيث قلنا: لا ينقل^(١١)، فقال المرتهن: يبعوه، فإني لا آمن جنائيته فهل يجاب؟ وجهان^(١٢).

فصل: وينفك براءة الدمة، فإن اعتاض عن الدين عيناً انفك، فإن تلفت قبل القبض عاد رهناً، ولا ينفك شيء منه ما بقي من الدين شيء إلا إن تعدد العقد أو مستحق

(١) لأنه يتضمن قطع حقه عن الرقة. (٢) لتكون رهناً. (٣) كأبيه، وفي (ق): (بأبه).

(٤) أي: الجناية، وفي (م): (فيه) أي: مالها فعمل أنه لا يسقط كما لو كان المجني عليه حياً.

(٥) لفواتهما. (٦) أي: الجناية. (٧) من قيمة القاتل أو مساوية لها.

(٨) للوثيقة لعدم الفائدة. (٩) بحاله. (١٠) للقاتل أو بعضه. (١١) القاتل.

(١٢) الظاهر ترجيح المنع كسائر ما يتوقع من المفسدات.

الَّذِينَ^(١) أَوْ الْمَدْيُونُ وَلَوْ اِتَّحَدَ الْوَكِيلُ^(٢) بخلاف البيع، فإذا استعارَ عبداً أو عبيدين استوت قيمتهما من مالكين ليرهنه أو ليرهنهما ففعلَ ثُمَّ قَضَى النصفَ قاصداً فكأنَّ نصفه أو أحدهما انفكَّ، وللمرتهن الخيارُ في البيعِ المشروطِ فيه الرهنُ إن جهلَ، ولو رهنه عبيدين في صفقةٍ وسَلَّم أحدهما كان مرهوناً بجميعِ المالِ، كما لو سَلَّمهما وتلفَ أحدهما.

فصل^(٣): وإن فدى أحدُ الوارثين حصَّتهُ مما رهنَ [المورث]^(٤) من زيدٍ لم ينفكَّ، أو حصَّتهُ مِنَ التركةِ انفكَّ.

(فرع): فإن أرادَ الراهنانِ أو مَن انفكَّ نصيبُهُ قسمةً مستوي الأجزاء جازَ وتعينَت الإجابةُ على الشريكِ، وإن لم ينقسمَ بالأجزاء كالثيابِ لم تلزم الإجابةُ، وإن كان أرضاً مختلفة الأجزاء لزم الشريكُ الإجابةُ^(٥) وللمرتهنِ الامتناعُ لضَرَرِ التشقيصِ، فإن قاسمَ^(٦) المرتهنُ بإذنِ المالكِ أو بإذنِ الحاكمِ عندَ امتناعِ المالكِ جازَ.

البابُ الرابعُ: في الاختلافِ

وإن اختلفا في الرهنِ: هل كانَ أم لا، أم هذا العبدُ أم الثوبُ، أو الأرضُ بالأشجارِ أو دونها، أو بألفٍ أو ألفين؟ صدَّقَ المالكُ بيمينه، فإن قال: لم تكنِ الأشجارُ موجودةً عندَ العقدِ، فإن لم يتصورْ حدوثُها فهو كاذبٌ وطولَبَ بجوابِ الدَّعوى، فإن أصرَّ على إنكارِ الوجودِ جعلَ ناكلاً وحلفَ المرتهنُ، وإن لم يصِرَّ واعترفَ بوجودِها وأنكرَ رهنها قبلنا منه وإن كانَ قد بانَ كذبُهُ في الأولى. وإن أمكن وجودُها [وعدمُها] فالقولُ قوله، فإن حلفَ فهي^(٧) كالأشجارِ الحادثةِ بعدَ الرهنِ في القلعِ وسائرِ الأحكامِ، فإن اختلفا في رهنٍ مشروطٍ في بيعٍ تحالفاً كما سبق^(٨).

فصل: وإن ادَّعى أنَّهما رهنَاهُ عبدَهُما [وأقبضَاهُ] فصدَّقَهُ أحدهما وشهدَ على الآخرِ قُبَلَ. وكذا لو كَذَبَهُ كُلُّ فِي حَقِّهِ وشهدَ على الآخرِ أيضاً فيحلفُ معَ شاهديه^(٩).

فرع: وإن ادَّعى أنَّه رهنهما عبدهُ وأقبضَهُما وصدَّقَ أحدهما قبلتْ شهادةُ المصدِّقِ للمكذَّبِ إن لم يكنْ شريكه فيه.

فرع: وإن ادَّعى اثنانِ أنَّ الشريكينِ رهنَاهما عبداً وأقبضَاهما إِيَّاه وصدَّقَ كُلُّ منهما

(١) كرهن حاجة من اثنين بدينهما صفقة واحدة. (٢) لأن المدار على اتحاد الدين وتعددته. (٣) في (م): (فرع).

(٤) في الشرح: (مورثه). (٥) بناء على الإيجاب في قسمة التعديل. (٦) في (م): (قسم). (٧) في (ق): (فهو).

(٨) في اختلاف المتابعين. (٩) أو يقيم شاهداً آخر معه فيثبت رهن الجميع.

واحداً قبلت شهادة أحد الشريكين على صاحبه، وكذا شهادة أحد المدعين للآخر حيث لا شركة، فإن ادعى كل منهما أن زيداً رهنه عبده وأقبضه فصدق أحدهما قضي له ويحلف^(١) للمكذب، وإن صدقهما ولكن قال: أحدهما أسبق (قبضاً) وعينه قضي له وإن كان في يد الآخر ويحلف^(٢) للآخر^(٣).

ولو قال: نسيت السابق أو رهنْتُ من أحدهما ونسيت فصدقه أو كذبه فحلف لهما: أنه لا يعلم بطل الرهن، وإن ردَّ عليهما فنكلا أو حلفا حكم بطلانه أيضاً، وإن حلف أحدهما قضي له، وإن اعترف لهذا بسبق العقد ولهذا بسبق القبض قضي للثاني.

فرع: اختلفا فقال^(٤): اقترض لك رسولك مئتي مئة في الرهن فقالا^(٥) جميعاً: بل خمسين حلفهما، فإن اعترف الرسول بالمئة وادعى تسليمها إلى المرسل فالقول في نفي الزيادة قول المرسل، ويلزم الرسول الغرم إلا إن صدقه المقرض في الدفع إليه.

فصل: ادعى المرتهن القبض بالإذن فأنكر الراهن وقال: غصبته، فالقول قول الراهن، وكذا لو قال: أعرتك أو أجرتك. ولو جرى القبض وادعى الراهن الرجوع قبله صدق المرتهن^(٦)، أو عدم القبض صدق من هو في يده^(٧).

فرع: أقر الراهن بإقباض غير ممكن لغا وإن شهد عليه بإقرار بقبض ممكن، فقال: أقرت باطلاً حلف له المقر له^(٨) ولو لم يذكر^(٩) تأويلاً ولو في مجلس القاضي بعد الدعوى^(١٠).

(فرع): فإن قال: لم أقر، أو اشهدوا على أنه قبض^(١١) فليس له التحليف.

فصل: المقر بالجناية على المرهون إن صدقه الراهن دون المرتهن فاز بالأرض، أو عكسه صار الأرض رهناً، فلو استوفى رده إلى المقر لا إلى القاضي، وإن أقر المرتهن أن المرهون جنى فالقول قول الراهن، والقول في عكسه قول المرتهن، فإن بيع في الدين فلا شيء للمقر له في الحالين، وإذا أقر الراهن أو المؤجر بجناية متقدمة أو قال: كنت غصبته أو بعته ونحوه وصدقه المدعي لم يقبل صيانة لحق الغير، فيحلف المرتهن

(١) في (ق): (وحلف). (٢) في (م): (ثم لا يحلف) وهذا يوافق ما في «الروضة»: فلا يحلف له.

(٣) وهذا على قياس ما مر له. (٤) المقرض. (٥) المرسل والرسول. (٦) أي: يمينه؛ لأن الأصل عدم الرجوع.

(٧) منهما يمينه. (٨) أنه قبض منه. (٩) لإقراره.

(١٠) أي: عليه لشمول الإمكان ذلك، والوثائق غالباً يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها. (١١) في (ق): (أقبض).

أو المستأجر^(١) على نفي العلم، ثم [يغرم] الرهائن أو المؤجر الأقل من قيمته والأرض للحيلولة، فإذا نكل حلف المجني عليه لا الرهائن وسقط خيار المرتهن في فسخ بيع شرط فيه^(٢)، [وكأنه اعترف بأنه ارتهنه جانباً فسقط حقه من الرهن]، فإن نكل المجني عليه سقطت دعواه^(٣).

فرع: أقر على عبده بما يوجب القصاص لم يقبل، فإن قال: وعفا على مال فكما سبق من إقراره بجناية توجب المال، وإقراره بالعتق والاستيلاء كإنشائه^(٤).

فرع: وطى جارية^(٥) ورهنها جاز، فإن أتت بولد يمكن كونه منه لحقه، فإن ادعاه وصدقه المرتهن أو ثبت^(٦) بطل الرهن، فإن شرط في بيع فله الفسخ، وإلا فكإقراره بأنها كانت مستولدة^(٧)، وإذا أقر باستيلاها بعد اللزوم نفذ إن كان موسراً.

فرع: باع عبداً أو كاتبه ثم أقر أنه غصبه أو باعه لم يقبل ويصدق المشتري بيمينه، فإن نكل حلف المدعي لا البائع.

فصل: أذن المرتهن في البيع وقال: رجعت، فأنكر الرهائن رجوعه فالقول قول الرهائن^(٨)، وإن صدقه لكن قال: رجعت^(٩) بعد البيع، وقال المرتهن: بل قبله صدق المرتهن^(١٠).

فصل: عليه لرجل دينان بأحدهما رهن فقصده بالقضاء وقع عنه والقول قوله، بل لو دفع ولم يقصد واحداً عينه لما شاء، ولو تباع مشركان درهماً بدرهمين وسلم درهماً ثم أسلما فإن قصد الزيادة لزم الأصل، أو عكسه برئ، أو^(١١) قصدهما ورع وسقط باقي الزيادة، ولو لم يقصد عينه لما شاء منهما، ولو سلم إلى وكيل غريمه وأطلق [روجع و] عينه لما شاء منهما، ولو أمر هذا الوكيل بالتسليم إلى أحدهما وعينه صار وكيلاً في الأداء له، لا لمن وكّله في القبض فللمديون تعيينه للآخر ما لم يقبضه الأول، وإن تلف

(١) في (ق): (الجاني). (٢) أي: الرهن؛ لأن فواته حصل بنكوله. وفي (ق): (شروط).

(٣) فلا يغرم له الرهائن ولا المؤجر شيئاً؛ لأن الحيلولة حصلت بنكوله. (٤) أي: يقبل من الموسر دون المعسر.

(٥) في (م): (جاريته). (٦) ببينته. (٧) في (م): (مستولدة).

(٨) بيمينه لأن الأصل عدم الرجوع. (٩) عنه.

(١٠) بيمينه لأن الأصل عدم البيع، والرجوع في الوقت المدعى إيقاع كل منهما فيه فيتعارضان ويبقى الرهن.

(١١) في (م): (ولو).

قبله^(١) تلف مع وكيله في الأداء، وإن اختلفا فقال: أبرأتني من دين الرهن، فقال: بل من الخالي صدق المبرئ^(٢).

فصل: ولو قبض العصير أو العبد المرهون ملفوفاً فقال: قبضته خمراً، أو فيه فارة، أو العبد ميتاً صدق الراهن، وكذا لو قال: رهنته وهو كذلك^(٣)، ولا يلزم المرتهن إحضار الرهن قبل القضاء ولا بعده بل عليه التمكين كالمودع، وعلى الراهن مؤنة إحضاره للمبيع^(٤).

ولو رهن معيماً وحدث مع المرتهن عيب آخر لم يلزم الأرش ولم يكن له فسخ بيع شرط فيه رهنه.

وإن رهن عبيدين وسلم أحدهما ومات أو تعيب وامتنع من تسليم الآخر لم يكن للمرتهن خيار^[في] فسخ البيع المشروط لتعذر رده على حاله.

(١) أي: قبل التسليم.

(٢) لأنه أعلم بقصده.

(٣) فالرهن باطل، ولو قال الراهن: بل حصل ذلك عندك فهو صحيح لما مر أن القول قول مدعي الصحة.

(٤) أي: في الدين إن احتاج له، وفي النسختين: (للمبيع).

كتاب التفليس

المفلس^(١) شرعاً من حُجِرَ عليه لنقص ماله عن دينٍ عليه لآدميٍّ و[مَنْ] ماتَ هكذا فله حكمُ المحجورِ عليه في الرجوع إلى الأعيان بخلاف غيره، ولا يحجرُ عليه إلا الحاكمُ بدينٍ حالٌّ زائدٌ على ماله إن التمسَّ الغرماءُ أو كانَ لغيرِ رشيدٍ، وكذا لو التمسَّ المفلسُ أو بعضُ الغرماءِ إذا لم يفِ ماله بدينِ الجميع^(٢)، والمؤجلُ لا يحجرُ به ولا يحلُّ بالحجرِ والجنونِ، ويباعُ مالُ المفلسِ - ولو ما اشتراه بمؤجلٍ - ويقسَّم على أصحابِ الحالِّ ولم يدخرْ شيءٌ للمؤجلِ، ولا يستدامُ له الحجرُ، فلو لم يقسَّم^(٣) حتى حلَّ التحقُّ بالحالِّ ورُجع في العينِ، ومن ساوى دينه ماله ولو بالأعيانِ المشتراة لم يحجرُ عليه ولو لم يكن كسوباً.

فصل: يستحبُّ للحاكم أن يشهدَ على حجرِ المفلسِ لتُحذَر معاملته، ويمتنعُ بالحجرِ كلُّ تصرفٍ ماليٍّ مفوتٍ في الحياة بالإنشاء مبتدأً، فيصحُّ نكاحُه وطلاقُه واستلحاقُه النسبَ ونحوُه، ويصحُّ احتطابُه وانتهابُه والشرأء في ذمَّتِه، ولا يصحُّ بيعُه وهبُه ورهنُه وكتابته، ويصحُّ تدبيرُه ووصيته لعدم الضَّررِ، ويصحُّ إقرارُه بالدينِ، ويثبتُ بنكوله مع حلفِ المدَّعي، فإذا عزاؤه إلى ما قبلَ الحجرِ أو إلى إتلافِ زَوْحَمِ به الغرماءُ، لا. إن أطلقَ وتعذَّرت^(٤) مراجعته^(٥)، وإذا أقرَّ بعينِ سُلِّمت لصاحبها.

ولو انتهبَ مالاً أو اشتراه^(٦) في الذِّمَّة وهو محجورٌ عليه دخلَ في الحجرِ وقسَّم في الغرماءِ [و] للبايع الخيارُ إن جهلَ، وإن جنى وهو محجورٌ عليه ضُورب^(٧) بالأرْشِ كدينٍ حادثٍ تقدَّم موجبُه، ومؤنة المالِ كأجرة الكيِّالِ والحمالِ مقدَّمة على الغرماءِ إن عَدِم متبرَّعٌ ولم يتسَّع بيتُ المالِ، وله الرُدُّ بالعيبِ إن كانَ غبطةً، فإن حدثَ عيبٌ آخرٌ امتنعَ الرُدُّ ووجبَ الأرْشُ ولم يملكْ إسقاطُه، وله الفسخُ بالخيارِ والإجازة مطلقاً^(٨).

فصل: غرماءُ الميتِ لا يحلِّفون إن نكلَ الوراثُ، وكذا غرماءُ المفلسِ.

فصل: ولصاحبِ الدينِ الحالِّ منعُ الموسرِ بالطلبِ من السفرِ حتى يوفيه، لاصحابِ

(١) لغة: المعسر، أو من صار ماله فلوساً. (٢) في (ق): (بدينه). (٣) في (م): (يُبع). (٤) في (ق): (لغذر).

(٥) فلا يزاحم به الغرماء بل ينزل الإقرار به على أقل المراتب وهو ما بعد الحجر؛ لأنه المحقق فيطال لاحتمال أنه عن معاملة

بعد الحجر. (٦) في (م): (اشترى). (٧) أي: ضارب مستحقُّ أرش الجنانية.

(٨) عن التقييد بالغبطة لعدم استقرار ملكه، ولأنه ليس تصرفاً مبتدأً.

المؤجِّل ولو كَانَ السفرُ مخوفاً، ولا يكلّفُ رهناً وكفيلًا ولا إسهاداً، وله السفرُ صحبته^(١) بشرط أن لا يلازمه^(٢).

فصل: يحرم حبسُ مَنْ ثبتَ إعساره وملازمته، ويجب إنظاره، وعلى المוסرِ الأداء إنْ طوَّب، [فإن امتنع أمره الحاكمُ به]، فإن امتنع باعَ الحاكمُ ماله أو أكرهه بالتعزير على البيع، ولو التمسَ غريمُ الممتنع الحجرَ عليه أُجيبَ لثلاثِ يَتلفَ ماله، فإن أخفاه (وهو معلوم) حبسَ حتّى يظهره، فإن لم ينزجرْ ورأى ضربه فعل، فإن أقامَ بينةً بتلفه قبلتْ، وكذا بإعساره من خبيرٍ بباطنه، ويعتمدُ قوله^(٣): أنه خبير^(٤)، وإن ادّعى المديون^(٥) الإعسارَ فإن لزمه الدّينُ في مقابلةِ مالٍ فهو كدعوى هلاكه، وإلا فيقبلُ قوله بيمينه.

فرع: يثبتُ الإعسارُ بشاهدين: أنّه معسرٌ لا يملكُ إلا قوتَ يومِهِ وثيابَ بدنيه، ولا يقتصرانِ على أنّه لا ملكَ له، ويجبُ تحليفُهُ باستدعاء الخصم، وله تحليفُ الغرماء: أنّهم لا يعلمون إعساره، فإن نكلوا حلفَ وثبتَ إعساره، وإن حلفوا حبسَ، وإن ادّعى ثانياً وثالثاً أنّه بانَ لهم إعساره حلفوا حتى يظهرَ أنّ قصده الإيذاء.

فصل: يأمرُ القاضي من يبحثُ عن حالِ الغريب^(٦) ليتوصّلَ بغلبةِ الظنِّ إلى الشهادة بإعساره كيلا يتخلّدَ حبسه، فإن وُجدَ في يدِ المعسرِ مالٌ، فأقرَّ به لرجلٍ وصدّقه أخذه، ولا يحلّفُ المعسرُ أنّي ما واطأته، وإن كذّبَ أخذه الغرماءُ ولم يُلْتَفَتْ إلى^(٧) إقراره به لآخر، وإن أقرَّ به لغائبٍ انتظرَ قدومه، والوالدُ لا يحبسُ بدينِ الولدِ.

فرع: لا يأنّمُ المحبوسُ المعسرُ بتركِ الجمعة، وللقاضي منعُ المحبوسِ منها إن اقتضته المصلحةُ ومن الاستمتاع بالزوجة لا دخولها لحاجة^(٨) و^(٩) من شَمَّ الرياحين للترفه لا: من عملٍ صنعةٍ، ونفقته على نفسه^(١٠).

وإن حبستِ امرأةٌ في دينٍ لم يأذنَ فيه الزوجُ سقطتْ نفقتها ولو ثبتَ بالبيّنة، ويخرجُ المحبوسُ لسماعِ الدّعوى فإن لزمه حقٌّ آخرُ حبسَ بهما ولم يطلقْ بقضاءِ أحدهما، ويُخرجُ المجنونُ والمريضُ فإن وُجدَ ممرضاً فوجهان^(١١)، ومن ثبتَ إعساره أخرجَ

(١) لأجل مطالبته عند حلوله. (٢) لأنّ فيه إضراراً به. (٣) أي: الشاهد بإعساره. (٤) بباطنه، وإن عرفه الحاكم كفى.

(٥) أي: المدين وهو أقعد. قاله شيخنا حسن رحمه الله تعالى. (٦) الذي لا يمكنه إقامة البيّنة بإعساره.

(٧) في النسختين: (على). (٨) كحمل طعام ودواء وثياب. (٩) له منعه. (١٠) وهي واجبة وكذا أجرة الحبس.

(١١) أصحهما: أنه لا يخرج.

بغير إذن الغريم.

فصل: ويبادر ندباً ببيع ماله وقسمته لثلاث يطاتل حبسه، ولا يستعجل فيباع ببخس، ويستحب البيع بحضور المفلس والراهن والغرماء أو وكيلهم، ويبيع أولاً ما يسرع فسادُهُ ثم^(١) المرهون والجاني، فإن بقي للمرتهن شيء ضارب به، ويقدم مال القراض ليؤخذ الربح المشروط، ثم الحيوان، ثم المنقولات، ثم العقار، كل شيء في سوقه، فإن باعه في غيره بثمان المثل صح، وإنما يبيع حالاً بنقد البلد، فإن كان غير دينهم اشتراه أو عاوضهم به إن رضوا إلا إن كان سلفاً، ولا يسلم ما يبيع قبل قبض الثمن، فإن فعل ضمن.

فصل: والأولى أن يقسم ما نص^(٢)، فإن تعسرت قسمته لقلته فله التأخير، ولو طالبوا، فيقرضه أميناً موسراً، فإن فقد أودعه ثقة يرتضيه الغرماء، فإن اختلفوا فمن رآه القاضي، فإن تلف معه فمن ضمان المفلس ولو بعد مماته.

فرع: لا يلزم الغرماء الإثبات بنفي غيرهم، فإن ظهر غريم لم تنقض القسمة بل يشاركتهم فيما قبضوه بالحصصة، فإن^(٣) أعسر أحدهم جعل كالمعدوم وشارك الباقين، فإن أيسر رجعوا عليه بالحصصة، فإن ظهر بعد فك الحجر مال قديم وحدث له مال وغرماء فالقديم للقدماء والحادث^(٤) للجميع^(٥).

فرع: خرج ما باعه قبل الحجر مستحقاً والثمن غير باق فكدين قديم ظهر، وإذا استحق ما باعه الحاكم أو أمينه - قبل القسمة - قدم على الغرماء، وليس الحاكم أو أمينه طريقاً في الضمان.

فصل^(٦): وينفق عليه وعلى قريبه^(٧) وزوجته القديمة من ماله يوماً بيوم نفقة المعسرين وكسوتهم إن لم يكن له كسب حتى تقسم^(٨) ويبيع مسكنه وخادمه ولو احتاجه ومركوبه، ويترك له أو يشتري دست ثوب لائق من قميص وسراويل ومنديل ومكعب^(٩)، ويزاد جبة في الشتاء ويترك له عمامة وطيلسان وخف ودرعة فوق القميص

(١) في (م): (و). (٢) يعني: ما قبضه من أثمان أمواله على التدرج لتبرأ منه ذمته ويصل إليه المستحق.

(٣) في (م): (فلو). (٤) لتعلق حقوقهم به قبل الفك ولأننا تبيننا بذلك بقاء الحجر. وفي (م): (وإن ظهر بالحجر مالان قديم وحديث، فالقديم للقدماء والحديث للجميع). (٥) المراد بهم أرباب الديون المتقدمة على حدوث المال، أما إذا

لم يظهر له مال قديم وحدث له مال بعد التلف فلا تعلق لأحد به فيتصرف فيه المدين كيف شاء. (٦) في (م): (فرع).

(٧) بعد الطلب. (٨) فيعد موسراً ما لم يزل الذي له. (٩) مكعب: حذاء ونحوه مما ما يلبس في القدم.

إِنْ لَاقَتْ بِهِ، وَيُرَدُّ إِلَى اللَّاتِقِ^(١) إِنْ تَعَوَّدَ الْأَشْرَفُ^(٢) فِي الْبُسِّ لَا التَّقْتِيرَ.

ويترك لعياله من الثوب مثله، ويباع البسط والفرش ويتسامح في حصير ولبدٍ حقيرين، ويترك لهم قوت يوم القسمة وسكناء وما يجهز به مَنْ ماتَ منهم [بعد] ذلك اليوم أو قبله مقدماً^(٣) على الغرماء.

فصل: لا يؤمر مفلس بكسبٍ إلا غاصب^(٤) ونحوه، ولا يمكن من تفويتٍ حاصلٍ [ولا يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل]، ولا يلزمه ترك القصاص للارش، وليس له العفو عن المال ولا المسامحة [بصفة] عند التقاضي^(٥)، وعليه أن يؤجر لهم مستولده موقوفاً عليه.

فصل: لا يفك هذا الحجر إلا الحاكم ولو رضي الغرماء، فلو باع ماله من الغرماء أو غيرهم بإذنهم^(٦) لم يصح إلا بإذن الحاكم^(٧)، [وإن باع منهم بغبن أو بيع بعض الدين لم يصح].

فصل: مَنْ وجدَ من الغرماء [عين] ماله قبل قبض الثمن أو عين ما أقرض فله الفسخ ولو بلا حاكم وهو على الفور كالرد بالعيب، فإن أخره جاهلاً جوازهُ فوجهان^(٨)، فإن صُلحَ عنه بمالٍ لم يصح وبطلَ حقه إلا^(٩) الجاهل، ولو حكم بمنع الفسخ حاكم لم ينقض^(١٠)، والفسخ: أن يقول: فسخت البيع أو نقضته أو رفعتَه. ولو قال: رددت الثمن أو فسخت البيع فيه كفى، فإن أعتقه أو باعه لم يكن فسخاً.

فرع: قال الغرماء أو الوارث: نحنُ نقدمك بالثمن ولا تفسخ لم تلزمه^(١١)، وكذا إن تبرَّع به أحدُ الغرماء أو أجنبي، فإن أجاب وقدموه ثم ظهر غريم لم يزاحمه، فلو قال وارث المشتري: أنا أعطيك من مالي لزم القبول.

(فرع): امتنع المشتري من تسليم الثمن أو غاب أو مات وهو مليء وامتنع الوارث لم يرجع في عين المبيع، ولا يرجع إن انقطع جنس الثمن؛ لأنَّ له الاعتياض عنه^(١٢).

(١) في (م): (إن لاق به ويرد إلى الأليق). (٢) في (م): (الإسراف). (٣) في (م): (مقدم). (٤) في (ق): (الغاصب).

(٥) في (ق): (القاضي). (٦) في النسختين: (بدينهم). (٧) لاحتمال غريم آخر.

(٨) أوجههما: أنه لا يبطل حقه كالرد بالعيب بل أولى. (٩) في الشرح: (لا).

(١٠) لأن المسألة اجتهادية. (١١) أي: الإجابة للمنة وخوف ظهور مزاحم.

(١٢) لأن المقصود عليه معين وفات باتلاف الأجنبي قبل القبض فساغ الفسخ، وفي قول: إن العقد يفسخ كالتلف بأفة سماوية.

فرع: لو كَانَ بَشْمَنِ الْمَبِيعِ ضَمِينٌ مِلْيَةً لَمْ يَرْجَعْ وَلَوْ بَلَإِ إِذْنٍ، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِهِ رَهْنٌ يَفِي بِهِ وَلَوْ [أَصْلُهُ] مُسْتَعَارًا.

فصل: لَهُ الْفَسْخُ فِي كُلِّ مَعَاوِضَةٍ مُحْضَةٍ، يَفْسُخُ الْمُسْلِمُ إِنْ وَجَدَ رَأْسَ مَالِهِ، فَلَوْ فَاتَ لَمْ يَفْسُخْ بَلْ يَضَارِبُ بِقِيَمَةِ الْمُسْلِمِ فِيهِ ثُمَّ يَشْتَرِي لَهُ^(١)، فَلَوْ انْقَطَعَ الْمُسْلِمُ فِيهِ فَلَهُ الْفَسْخُ وَالْمُضَارَبَةُ بِرَأْسِ الْمَالِ، فَلَوْ قَوْمَنَا الْمُسْلِمَ فِيهِ عَشْرِينَ وَالدَّيُونُ ضِعْفُ الْمَالِ فَأَفْرَزْنَا لَهُ عَشْرَةً وَرَخَّصَ السَّعْرُ اشْتَرِي لَهُ بِجَمِيعِ^(٢) حَقِّهِ وَالْفَاضِلُ لِلْغَرْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَزَ كَالْمَرْهُونِ [فَلَوْ تَلَفَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَا يَخْصُ بَلْ بِذِمَّةِ الْمَفْلَسِ]، وَلَوْ ارْتَفَعَ السَّعْرُ لَمْ يَزِدْ، وَإِنْ حَدَثَ لِلْمَفْلَسِ مَالٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَزَوَالَ الْحَجَرِ ثُمَّ أُعِيدَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ وَقَدْ أُعْطِيَ الْمُسْلِمَ قَدْرًا مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَوْمَانَهُ بِقِيَمَتِهِ^(٣) وَقَتَ الْحَجَرِ الثَّانِي وَأَخَذَ حَصَّتَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ عَبْدًا أَوْ ثَوْبًا اشْتَرِي [لَهُ] بِحَصَّتِهِ شِقْصًا، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَلَهُ الْفَسْخُ، فَلَوْ تَلَفَ بَعْضُ رَأْسِ الْمَالِ^(٤) رَجَعَ فِي الْبَاقِي وَضَارِبَ بِيَاقِي الْمُسْلِمِ فِيهِ.

فصل: إِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً أَوْ أَرْضًا وَأَفْلَسَ فَلِلْمُؤْجَّرِ الْفَسْخُ، فَإِنْ أَجَازَ أَوْ فُسِخَ فِي أَثْنَاءِ الْمَدَّةِ ضَارِبَ بِكُلِّ الْأَجْرَةِ أَوْ الْبَعْضِ، وَيُؤْجَّرُ الْحَاكِمُ الْعَيْنَ لِلْغَرْمَاءِ وَإِنْ فُسِخَ مُؤْجَّرُ الدَّابَّةِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ أَوْ مُؤْجَّرُ الْأَرْضِ وَهِيَ مَزْرُوعَةٌ فَعَلَيْهِ حَمْلُ الْمَتَاعِ إِلَى الْمَأْمَنِ^(٥) بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ يَقْدُمُ بِهَا عَلَى الْغَرْمَاءِ^(٦) وَيَضَعُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، فَإِنْ وَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ بَلَإِ إِذْنِ الْحَاكِمِ فَوْجَهَانِ^(٧) كَنْظَائِرِهِ، وَعَلَيْهِ تَبْقِيَةُ الزَّرْعِ إِلَى الْحَصَادِ، وَلِلْمُؤْجَّرِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ^(٨) يَقْدُمُ بِهَا عَلَى الْغَرْمَاءِ إِنْ أَرَادَ الْمَفْلَسُ وَالْغَرْمَاءُ إِيْقَاءَهُ، فَإِنْ^(٩) أَرَادَ بَعْضُهُمُ الْقَطْعَ وَلِلْمَقْطُوعِ قِيَمَةٌ أَجِيبَ وَإِلَّا فَلَا، فَإِنْ كَانَ الْمُؤْجَّرُ لَمْ يَأْخُذِ الْأَجْرَةَ الْمَاضِيَةَ فَهُوَ غَرِيمٌ فَلَهُ طَلَبُ الْقَطْعِ وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى الزَّرْعِ لِيَرْجَعَ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ أَوْ بِاتِّفَاقِ الْغَرْمَاءِ وَالْمَفْلَسِ، وَحِينَئِذٍ يَقْدُمُ بِهِ^(١٠)، فَلَوْ أَنْفَقُوا^(١١) ثُمَّ ظَهَرَ غَرِيمٌ قَدَّمُوا بِمَا أَنْفَقُوا، فَلَوْ أَنْفَقُوا^(١٢) مِنْ مَالِ الْمَفْلَسِ جَازَ، وَإِنْ أَنْفَقَ أَحَدُهُمْ بِإِذْنِ الْمَفْلَسِ لِيَرْجَعَ لَزِمَ ذِمَّتُهُ وَلَا يَضَارِبُ بِهِ، أَوْ بِإِذْنِ بَاقِي الْغَرْمَاءِ لِيَرْجَعَ رَجَعَ فِي مَالِهِمْ.

(١) مِنْهُ مَا يَخْصُهُ؛ لِامْتِنَاعِ الْإِعْتِيَاظِ عَنْهُ. (٢) فِي (ق): (جَمِيعَ). (٣) فِي (ق): (بَقِيَمَةُ).

(٤) وَكَانَ مِمَّا يَفْرُدُ بِالْعَقْدِ. (٥) لِنَلَا يَضْبِعُ. (٦) لِأَنَّهُ لَصِيَانَةُ الْمَالِ وَإِيصَالُهُ إِلَى الْغَرْمَاءِ فَاشْبَهَ أَجْرَةَ الْكِيَالِ.

(٧) الْأَصْح: الضَّمَانُ، كَالْوَدِيعَةِ. (٨) عَنْ الْمَدَّةِ الْبَاقِيَةِ. (٩) فِي (م): (فَلَوْ). (١٠) الْمُنْفَقِ.

(١١) عَلَيْهِ بِقَدْرِ دِيُونِهِمْ لِيَرْجِعُوا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ. (١٢) فِي (م): (صَرَفُوا).

فصل: يشترط قبض عوض إجارة الذمة في المجلس وبعد قبضه لا أثر للفلس^(١)،
فلو فُرض الفلس في المجلس صحَّ فيما قبض بقسطه.

فصل: وإذا أفلس مؤجر العين فلا فسخ، ويقدم المستأجر بمنفعتيها، وتباع للغرماء مؤجرة، فإن التزم في ذمته عملاً ثم أفلس والأجرة في يده للمستأجر الرجوع فيها، فإن تلفت لم يفسخ وضارب بأجرة المثل وحصل له بعض المنفعة الملتزمة إن كانت تتبع بلا ضرر، وإلا فسخ وضارب بالأجرة المبذولة، فلو سلم عيناً ليستوفي منها فلها^(٢) حكم المعينة.

فصل: باع عيناً واستوفي ثمنها وامتنع من تسليمها أو هرب فهل للمشتري الفسخ؟ وجهان^(٣)، وإن انهدمت الدار المستأجرة ولو بعد قسمة ماله انفسخت الإجارة وضارب بالأجرة إن لم يمض بعض المدة وإلا فيما^(٤) بقي، ولو باع جارية بعد وتقابضا فأفلس مشتري الجارية وهلك أو وهبها لبائعها فردَّ العبد بعيب ضارب بقيمتها ولم يقدم.

فصل: شرط الرجوع في العوض بقاؤه في ملك المفلس، فلو تلف أو أتلَف أو بيع أو أعتق أو رهن [أو وهب أو أقرض أو كوتب أو استولدت] فلا رجوع، وكذا لو كان صيداً فأحرم البائع، وإن دبر^(٥) أو زوج رجع، وكذا لو أجز إن رضي به بلا منفعة.

فصل: لو زال الملك ثم عاد لم يرجع فيه، فإن انفك المرهون أو الجاني أو عجز المكاتب رجع، ولو أفلس مشتري الشقص أخذه الشفيع لا البائع وثمرته للغرماء كلهم وإن حصل نقص لا يفرد بعقد ولا يتقسط عليه الثمن بأفة سماوية، وكذا بجناية المشتري أخذه البائع معيباً أو ضارب، أو بجناية البائع أو الأجنبي^(٥) فللمفلس الأرض وللبيع أخذه معيباً ويضارب بمثل نسبة ما نقص من القيمة من الثمن، وإن تلف ما يفرد بعقد ويتقسط عليه الثمن كعينين فله الرجوع في الباقية^(٦) بحصتها من الثمن والمضاربة بالأخرى، وإذا كان قد قبض نصف ثمنها وقيمتها سواء رجع في نصفهما إن بقيا معاً وإلا [ف] في الباقية كلها ب^(٧): الباقي.

فرع: وإن أغلى زيتاً أو عصيراً فنقصه فكتلف بعضه، فإن أغلى أربعة أرتال قيمتها

(١) في (م): (للمفلس). (٢) في الشرح: (فله). (٣) أصحهما: لا لعدم غيب الإفلاس كما لو هرب المشتري.
(٤) في النسخين: (فيما). (٥) في (م): (وبجناية أجنبي). (٦) في (م): (إحداهما). (٧) في (ق): (في).

ثلاثة دراهم فرجعت ثلاثة أرطال ضارب ربع الثمن مطلقاً، ثم لو ساوت^(١) أربعة دراهم وقلنا: الصنعة عين فالمفلس شريك بدرهم، أو ساوت ثلاثة فثلاثة أرباع درهم، أو درهمين فلا أثر له.

وانهدأ الدار عيب، فإن تلف^(٢) بعض الآلة فكتلف أحد العينين.

فصل: ويرجع في العين بالزيادة المتصلة كالسمن لا الزيادة المنفصلة الحادثة كاللبن والولد والثمرة، فلو كان ولد الجارية صغيراً بيعاً معاً إن لم يبذل البائع قيمته وأخذ حصّة الأم والعبرة بالانفصال وقت الرجوع، ولو باعه بذراً أو بيضاً أو عصيراً أو زرعاً أخضر رجع فيه نباتاً وفراخاً وخلاً ومشتد الحب، وإذا اشتراها حاملاً فولدت أو حائلاً فحملت رجع فيها مع الولد والحمل.

فرع: التأبير في الثمرة كالوضع في الحمل، وإن اختلفا هل رجع قبل التأبير أو بعده فالقول قول المفلس ويحلف على نفي العلم، فإن أقر البائع: أن المفلس لم^(٣) يعلم لم يحلف، ومتى نكل حلف البائع لا الغرماء^(٤)، وأخذها، فإن نكل فكتلف^(٥) المفلس، وإن صدق الغرماء البائع فلا حق لهم فيها، وللمفلس إجبارهم على أخذها إن كانت من جنس حقهم أو الإبراء [عن قدرها]، فإن أخذوها فللبائع أن يستردّها لإقرارهم، فلو باعها^(٦) لهم^(٧) بجنس حقهم لم يأخذ بائع النخل بل عليهم ردّها إلى مشتريها^(٨)، فإن رده فمال ضائع، فلو شهد بعض الغرماء للبائع قبل تصديقه إياه قبلت شهادته، فلو لم يصدقه إلا بعضهم لم يجبر على الأخذ بل يخص بها^(٩) المكذبين، وإن بقي لهم شيء ضاربوا المصدقين.

فصل: متى رجع في الأصل [أو الأرض] وبقيت الثمرة أو الزرع للمفلس فلهم تركها إلى الجذاذ بلا أجر، والقول في قطع ماله قيمة على ما سبق^(١٠).

فرع: حيث ثبت الرجوع في الثمرة مع الشجرة فتلفت الثمرة أخذ الشجرة بحصّتها وضارب حصّة الثمرة فتقوم ثمرة، فيقال: منة مثلاً، وغير ثمرة، فيقال: تسعون، فيضارب بعشر الثمن، والمعتبر في الثمرة أقل قيمتي يوم العقد والقبض، ولا عبرة بما

(١) كذا في هامش (م) والشرح، وفي النسختين (سويت) في الموضوعين. (٢) في (م): (تلفت). (٣) في (ق): (لا).

(٤) في (م): (للغرماء). (٥) في (ق): (فيحلف). (٦) أي: الحاكم. (٧) لأجلهم.

(٨) في (م): (إلى مشتريه). (٩) في (م): (يخص به). (١٠) أي: في فصل: إذا استأجر دابة.

بينهما، والمعتبر في الشجر أكثر القيمتين، فلو كانت قيمة الشجر يوم العقد عشرين والثمرة عشرة فنقصتا يوم القبض النصف ضارب بخمس الثمن، وإن لم ينقصا ضارب بالثلث.

فصل: غرس في الأرض أو بنى ثم رجع البائع، فإن اتفق المفلس والغرماء على القلع لزهم^(١) أرش نقص الأرض وتسويتها، وهل يقدم به^(٢) أو يضارب به^(٣)؟ وجهان^(٤)، وإن اختلفوا عمل بالمصلحة، وليس للبائع أخذ الأرض وحدها بل يتخير بين المضاربة بالثمن، ويملك الجميع بالقيمة، والقلع بالأرض، فإن رضوا بأخذه الأرض وباعوا ما فيها وامتنع من بيع الأرض معهم^(٥) فتخيرته باقي، وللمشتري الخيار إن جهل، وإن اشترى الأرض من رجل والغراس من آخر فلكل الرجوع، فإن قلع صاحب الغراس فعليه تسوية الأرض وأرش نقصها، أو صاحب الأرض ضمن أرش الغراس، فإن أراد القلع مجاناً فهل يجاب؟ وجهان^(٦).

فصل: له الرجوع في مثلي خلط بمثله وبأردأ منه لا أجود، ولا في زيت خلط بشيرج، وله الإجبار على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه.

فصل: وإن اشترى حنطة فطحنها أو ثوباً فقصره أو خاطه بخيوط منه فللبائع الرجوع ولا شيء له إن نقصت القيمة أو ساوت، وإن زادت فالمفلس شريك بالزيادة، وكذا لو اشترى دقيقاً فخبزه أو لحماً فشواه أو شاة فذبحها أو أرضاً فضرب من ترابها لبناً أو عرصة [أ] أو آلات البناء فبنى فيها^(٧) داراً أو علم العبد القرآن أو الحرفة.

والضابط^(٨): أن كل صنعة يجوز الاستتجار عليها ويظهر لها أثر تعدد عينا لا أثراً، فلا أثر لسياسة الدواب وحفظها^(٩)، فإن كانت قيمة الثوب غير مقصور خمسة ومقصوراً ستة رجع بسدس الثمن، فإن ارتفع السوق بقيمة أحدهما اختص بالزيادة أو بهما بالنسبة. وللأجير^(١٠) على القسارة ونحوها حق الحبس ليستوفي الأجرة.

فصل: وإن صبغ الثوب بصبغ [هـ] أو لت السويق ولم تزد القيمة^(١١) ورجع البائع فلا

(١) في الشرح: (لزم). (٢) نعم يقدم به؛ لأنه لتخليص ماله ثمرة. (٣) كسائر الغرماء فيه.

(٤) الأكثرون: على الأول، وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة البناء والغراس ليملكها مع الأرض. (٥) في (م): (معه).

(٦) أصحهما الثاني. (٧) في (م): (بها). (٨) لذلك. (٩) في مشاركة المفلس.

(١٠) في (م): (لأجير). (١١) أي: بالصنعة على قيمته بدونها.

شيء للمفلس، وإن زادت ووفت بالقيمتين أخذ كل حقه، وإن لم يف فالنقص على الصبغ ولو زادت عليهما فالزيادة^(١) والصبغ للمفلس، وللبائع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس^(٢) من قيمة الصبغ والقسارة، فإن اشترى الصبغ من بائع الثوب أو من آخر أو كان الثوب للمفلس فإن لم تزد قيمة الثوب فالصبغ مفقود [و] يضارب به صاحبه، وإن زادت ولم تف بقيمتها فالصبغ ناقص، فإن شاء قنع به وإن شاء ضارب بقيمته^(٣)، وإن زادت عليهما فالزيادة للمفلس، ويجوز له وللغرماء قلع الصبغ إن اتفقوا ويغرمون نقص الثوب، وكذا لصاحب الصبغ قلعه ويغرم نقص الثوب أيضاً. واعلم: أن القصار يضارب بما نقص.

مثاله: ثوب قيمته عشرة وقيمة صبغه أو قصارته درهم فيقوم خمسة عشر، فلصاحب الثوب عشرة وللصبغ أو القسارة درهم، وأربعة للمفلس. فلو كانت القسارة خمسة وسأوى مقصوراً أحد عشر فإن فسخ الأجير^(٤) فللبائع عشرة وللأجير درهم ويضارب بأربعة وإلا ضارب بخمسة والدرهم للمفلس، ولا يزيد حق القصار بزيادة راغب بخلاف صاحب الصبغ، فلو رغب راغب في مثالنا فاشترأ بثلاثين؛ فلصاحب الثوب عشرون، وللصبغ درهمان، أو القسارة درهم^(٥)، وثمانية للمفلس^(٦) أو تسعة^(٧).

فلو قال الغرماء للقصار: نقدمك بالأجرة أجبر على القبول^(٨).

فصل: وإن أخفى رجل ماله فحجر عليه وتصرف القاضي ثم بان أنه لا يجوز الحجر عليه لم ينقض^(٩) إذ للقاضي بيع مال الممتنع، ورجوع البائع في العين لامتناع المشتري^(١٠) مختلف فيه وقد حكم القاضي معتقداً نفوذه^(١١).

(١) في (م): (في). (٢) في (م): (مال المفلس). (٣) في الشرح: (بمنه).

(٤) الإجارة، وفي (م): (الآخر) في الموضعين.

(٥) في (ق): (دراهم). (٦) في الأولى.

(٧) في الثانية لما مر.

(٨) كالبايع إذا قدمه الغرماء بالثمن.

(٩) من أداء الثمن. (١٠) أي: جوازه بخلاف ما إذا لم يعتقد ذلك فينقض تصرفه.

كتاب الحجر^(١)

والمحجور عليهم لمصلحتهم ثلاثة: المجنون، والصبي، والسفيه^(٢).

فصل: وينقطع حجر المجنون بالإفاقة، ومن له أدنى تمييز فكالصبي المميز^(٣)، وينقطع الحجر عن الصبي بالبلوغ رشيداً، [والبلوغ] باستكمال خمس عشرة سنة قمرية، أو بخروج المني لإمكانه، وأقله تسع سنين، وإنبات شعر العانة الخشن دليل في حق الكفار لا المسلمين، لا شعر الإبط واللحية لدورهما دون خمس عشرة [سنة]، ويجوز النظر إلى العانة للشهادة، وتزيد المرأة^(٤) بالحيض وبالولادة، ويحكم بالبلوغ قبلها لسنة أشهر وشيء، فلو أتت المطلقة بولد يلحق الزوج حكمنا بالبلوغ قبل [الطلاق].

فرع: لو أمنى الخنثى من ذكره وحاض من فرجه حكمنا ببلوغه، لا إن وجد من أحدهما.

فرع: الرشد لإصلاح الدين والمال حتى من الكافر، ويعتبر دينه فلا يرتكب محرماً يسقط العدالة ولا يضيّع المال باحتمال الغبن الفاحش، وليس صرفه في الخير تبذيراً، ولا في الثياب والأطعمة النفيسة، وشراء الجواري والاستمتاع بهن.

فرع: ولا بد من الاختبار، فليختبر ولد التاجر في المماكسة، وولد الزراع^(٥) في الإنفاق على القوام^(٦) بها، والمرأة في القطن والغزل وصون الأطعمة عن الهرة والفأرة وحفظ متاع البيت مرات، وكل^(ب) ما يليق به بحيث^(٧) يغلب على الظن بالرشد وذلك قبل البلوغ، ويسلم المال إليه ليماكس لا ليعقد، فإن تلف في يده لم يضمه الولي.

فصل^(٨): لو بلغ مصلحاً لماله لا دينه لم ينفك حجره، فلو أصلحهما انفك بلا حاكم، فلو عاد مبذراً حجر عليه القاضي وهو وليه دون الأب والجد، [ولا يعود الحجر] ولا يرتفع [الحجر] إلا به^(٩)، ولا حجر بعود الفسق ولا بالغبن^(١٠) في تصرف

(١) المنع من التصرفات المالية.

(٢) لعموم قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل» رواه بالفاظ عن علي وعائشة رضي الله عنهما أصحاب السنن. قال النووي عنه في «خلاصة الأحكام» (٦٧٩): هذا حديث صحيح. (٣) في الحجر عليه. (٤) على ما ذكر. (٥) في (ق): (الزراع). (٦) كالحرث والحصد والحفظ. (٧) في الشرح: (حتى). (٨) في (ق): (فرع). (٩) أي: بالقاضي. (١٠) في (م): (بغبن).

دونَ تصرفٍ ولا (ب) الشَّحَّةُ^(١) على النفسِ.

فصل: ولا يصحُّ من السفِيهِ المحجورِ عليه عقدٌ ماليٌّ ولو بإذنِ الوليِّ أو الموكلِ ولو قدر^(٢) العوضُ، ويصحُّ قبولُهُ الهبةَ لا الوصيةَ، ويضمنُ القابضُ من السفِيهِ وإن كان جاهلاً، لا هو^(٣) إن أقْبَضَهُ رشيدٌ وتلفَ قبلَ المطالبةِ بردهُ ولو انفكَّ عنه الحجرُ، وإلا ضمنَ ويلغو إقرارُهُ بمالٍ^(٤)، وكذا بجنايةٍ توجبُ مالاً^(٥)، لا بما يوجبُ حداً أو قصاصاً وإن عفى على مالٍ، ويقبلُ في السرقةِ للقطعِ لا للمالِ، وفي الوطءِ للنسبِ لا الاستيلاءِ والنفقةِ، وإن ادَّعى عليه دينَ معاملةٍ قبلَ الحجرِ، فإن لزمه بالبيِّنةِ ثبتَ، وإلا فلا.

فصل: يصحُّ طلاقُهُ ورجعُته وخلعُهُ وظهارُهُ ونفيهُ النسبِ، فإن كان مطلقاً سُريَّ بجاريةٍ إن احتاجَ، فإن كرهها أبدلتَ، وحكمه في العباداتِ لا صرفَ الزكاةِ كالرشيدِ، وإحرامه بالحجِّ قد سبقَ فيه.

وينعقدُ نذرُهُ في الذِّمَّةِ بالمالِ لا بعينِ مالِهِ، ويكفِّرُ [عندَ الحنثِ] [في غيرِ القتلِ] بالصومِ، فإذا لم يصمُ حتَّى انفكَّ الحجرُ لم يجزِ [ه] إن كان موسراً.

فصل: يلي أمرَ الصبيِّ ومن به جنونٌ ولو طراً الأبُ ثمَّ الجدُّ، ثمَّ وصيُّهما، ثمَّ القاضي، ويكفي في الأبِّ والجدِّ العدالةُ الظاهرةُ، ولا ولايةٌ للأُمِّ، ويُتصرفُ لهما بالمصلحةِ، ولو جدٌ بما اشتراه عيباً وبِهِ غبطةٌ أمسكه، ويشترى له العقارُ إن لم يخفُ جوراً أو خراباً أو ثقلَ خراجٍ، ويبنى لهما بالآجرِ والطينِ لا اللَّبنِ والجِصِّ، واختارَ كثيرُ البناءِ على عادةِ البلدِ، ولا يبيعُ عقارهُ إلا لثقلِ خراجٍ أو خوفِ خرابٍ، وله بيعُهُ لحاجةٍ نفقةٍ وكسوةٍ إن لم يجدْ قرضاً ينتظرُ معه غلَّةً أو لغبطةٍ كزيادةِ الثمنِ وهو يجدُّ مثلهُ ببعضِهِ، ولا يبيعُ بعرضٍ^(٦) ونسيئةٍ إلا لمصلحةٍ، ويُشهدُ على النسيئةِ وزيادتها ويرتهنُ رهناً وافياً وإلا ضمنَ^(٧)، ولا يجزئُ الكفيلُ، ولا يلزمُ الأبُّ والجدُّ الارتهانُ لَهُ، والذَّيْنُ عليهما^(٨)، ويسجلُ القاضي بيعَهما وإن [لم] يثبتا بالمصلحةِ، وفي وجوبِ إثباتهما بالعدالةِ وجهانٍ^(٩)، بخلافِ الوصيِّ والأمينِ، ويقبلُ قوله بعدَ البلوغِ عليهما: أنهما باعا

(١) في (م): (للشحة). (٢) في الشرح: (وتقدير) وأشار لنسخة: (أو بتقدير). (٣) أي: السفِيهِ.

(٤) وإن أسنده إلى ما قبل الحجر. (٥) في الشرح: (توجهه)، وفي (م): (مال). (٦) في (ق): (بعوض).

(٧) وبطل البيع، لكن قال الإمام: الأصح: أنه لا يبطل إذا كان المشتري مليئاً. (٨) كان باعاً ماله لنفسهما نسيئة؛

لأنهما أمينان في حقه. (٩) أحدهما: لا، اكتفاء بالعدالة الظاهرة؛ والثاني: نعم، وهو الأصح.

بلا مصلحةٍ لا على الأب والجدّ، ودعواه على المشتري من الوليّ كدعواه على الوليّ.
 فرع: لا يعاملُ الطفلُ وصيّ، ولا يقتصُّ له وليّ، ولا يعفو، ولا يعتق، ولا
 يكتب، ولا يهبُ بثوابٍ ولا غيره، ولا يطلّق زوجته ولا يخالعهَا، ولا يشتري له إلا
 من ثقة، ويأخذُ له بالشفعة عند المصلحة، فإن تركها مع الغبطة لاعدمها وبلغَ أخذها،
 والقولُ قوله إلا على أب أو جدّ قال: إنها تركت لغير غبطة، ولا أجرة للوليّ، فإن كانَ
 فقيراً وشغلُهُ^(١) عن الاكتساب أخذ الأقلّ من الأجرة والنفقة بالمعروف، ولا يضمُّه،
 وعليه استتماء ماله قدر المؤن إن أمكن بلا مبالغة، وليسَ عليه أن يشتري له إلا بعدَ
 استغنائه عن الشراء لنفسه، وإن تضجّر الأبُ فله الرفعُ إلى القاضي لينصب قيماً بأجرة،
 وله ذلك بنفسه.

فصل: وللوليّ خلطُ ماله بمالِ الصبيّ ومؤاكلته.

ويستحبُّ للمسافرين خلطُ أزواجهم وإن تفاوتوا في الأكل، وينفقُ عليه الوليُّ
 ويكسوه بالمعروف، ويخرجُ الزكاة من ماله وأرشَ الجناية وإن لم يطلب، ونفقةَ
 القريب إن طلبت^(٢).

فرع: [و]يجوزُ السفرُ والتسفيرُ بماله مع ثقة ولو بلا ضرورة في طريق آمن، لا
 بحرٍ، ولا يركبُ بالصبيّ البحرَ كماله.

[فرع]^(٣): لا يجوزُ لغيرِ القاضي إقراضُ مالِ الصبيّ إلا لضرورة كسفرٍ ويقرضه مليئاً
 أميناً، ويأخذُ به رهناً إن رأى، ولا يودعه أميناً إلا إن عدمَ ذلك.

فصل: ويستحبُّ أن يُشهدَ على حجرِ السفية، وإن رأى النداءَ عليه ليُجْتَبَ^(٤) فعل،
 ويجبرُ الصبيُّ والسفيهُ على الاكتساب^(٥)، وللسفيه أن يقتصَّ وأن يعفو^(٦)، فإن عفى على
 مالٍ قبضه وليُّه^(٧).

(١) في (م): (أو شغل)، وفي الشرح: (وشغل).

(٢) منه لسقوطها بمضي الزمان، أما لو كان القريب طفلاً وعاجزاً أخرجها بلا طلب.

(٣) في الشرح: (فصل).

(٤) في المعاملة.

(٥) وإن كان لهما كسب ليرتقبا به في النفقة وغيرها.

(٦) بمال ويدونه.

(٧) لاهو؛ لأنه ممنوع من التصرف المالي.

كتاب الصلح، وفيه ثلاثة أبواب

الأول في أحكامه: فلا يصح مع الإنكار ولو في صلح الحطيطة^(١)، ولا^(٢): من غير سبق خصومة إلا إن نوى به البيع، وهو نوعان:

الأول: صلح معاوضة، وهو بيع فمن خوصم في دار وأقر بها ثم صالح عنها بشوب ونحوه فقد اشتراها به فليلتزم أحكام البيع كلها من البطلان بالغرر والجهل وحكم الربا والزرع الأخضر، فإن كان العوض منفعة مدّة معلومة فهو إجارة، وإن صالح عن دين صح ولو بدين، لكن بشرط تعيينه في المجلس، ولو لم يقبض إن اجتنب الربا^(٣).

الثاني: صلح الحطيطة، فمن صالح على^(٤) عين أو دين بالنصف أو الثلث فهو في العين هبة للبعض فيشترط القبول والقبض بالإذن، وفي الدين إبراء، ويصح هذا الإبراء بلفظ الصلح^(٥)، فلو قال: صالحتك عن الألف الذي عليك بخمس مئة صح واشترط القبول، بخلاف لفظ الإبراء. ولا يشترط تعيين الباقي في المجلس، فلو كانت الخمس مئة معينة لم يصح، وأما^(٦) على الإنكار فلا يصح في الحالين، ولا يصح بألف حال أو صحيح عن ألف مؤجل أو مكسر، ولا عكسه، لكن من عجل مؤجلاً جاز قبوله، ومن صالح عن ألف حال بخمس مئة مؤجلة فليس بمعاوضة فيصح الإبراء لا التأجيل، وفي عكسه يبطل.

فرع: لا يصح صلح الحطيطة ولا الصلح عن القصاص ولا صلح الكفار على مال بلفظ البيع، بخلاف غيرها، ولو صالح عن إبل الدية^(٧) لم يصح. فرع: وإن ترك الوارث حقه لأخيه من التركة قبل لم يصح، وإن صالح عن ألف درهم وخمسين ديناراً معينة بألفي درهم لم يجز، وإن كانت ديناً جاز لاستيفاء الألف والاعتياض عن الذهب بالألف الآخر.

فرع: صالحه عن الدار المدعاة بسكنائها سنة فعارية لها يرجع فيها ولا أجرة، أو على سكنائها سنة بمنفعة عبده سنة فإجارة بمنفعة.

فصل^(٨): الصلح على الإنكار باطل، ولو قال: صالحني عن العين لم يكن مقراً،

(١) لاستلزامه أن يملك المدعي ما لا يملكه، ويملك المدعى عليه ما يملكه. (٢) في (ق): (ولو). (٣) وذلك بأن لم يكن العوضان ربويين، ولا اشترط القبض فيه. (٤) في الشرح: (عن). (٥) لأن خاصيته سبق الخصومة قد وجدت. (٦) أي: الصلح. (٧) لجهل صفتها. (٨) في (ق): (فرع).

وإن قال: بعني أو زوجني أو أبرئني منه فإقراراً، أو أعزني أو أجزني فوجهان^(١)، ويصح إبراء المنكر ولو بعد التحليف، ولو تصالحا بعد التحليف لم يجز، ولو اختلفا هل اصطلحا عن^(٢) إقرار^(٣)؟ صدق المنكر بيمينه^(٤).

فصل: وإن صالح عن المقر أجنبي عن بعض العين^(٥) أو عن كلها بعين للمدعى عليه أو بعشرة في ذمته بوكالة صح، وإلا فلا، فإن كان على عين والمال للوكيل فكشراه لغيره بمال نفسه وقد سبق، وإن صالح لنفسه صح، وإن كان المدعى ديناً فقال الأجنبي: وكنتي بمصالحتك على نصفه أو ثوبه هذا صح، أو على ثوبي هذا لم يصح، ولو صالح الوكيل عنه لنفسه لم يصح، فإن صالحه أجنبي عن ألف بخمس مئة صح، وإن صالحه عن المنكر فقال: أقر عندي ووكتني (في) مصالحتك صح، فلو قال: أنكر وهو مبطل فصالحني له بعدي هذا صح عن الدين لا العين، أو: لنفسي والمدعى عين فكشراه المغصوب.

فرع^(٦): وإن استوقف مال إلى التبين أو إصلاح^(٧) المتنازعين فيه؛ كمال وقف لزوجتين طلقت إحدهما، أو لشخصين أشكل على الوديع مستحقه منهما فاصطلحا على أن يأخذ أحدهما ويعطي الآخر من غيره لم يجز، أو على أن يتفاضلا فيه جاز. مسائل: صالحه عن الدار على عبد فردّه بعب أو استحقّ انفسخ العقد، فإن تعذر الرد بتلف ونحوه رجع في جزء من الدار، وإن كان العوض في الذمة استبدل به ولا فسخ، وإن وقف أرضاً وأقر بها لمدع غرم له القيمة، فإن أنكر وصالح عنه أجنبي جاز، لأنه بذل مال في قربة، وإن صالح متلف العين بأكثر من قيمتها أو بمؤجل لم يصح، وإن أقر له بمجمل فصالحه عنه وهما يعرفانه^(٨) صح وإن لم يسمه، وإنكار حق الغير حرام، فلو بذل للمنكر مالاً ليقرّ ففعل لم يصح، بل بذله وأخذ حرام، وهل يكون بذلك مقراً؟ وجهان^(٩)، فلو وكل في الصلح عنه جاز كالوارث يجهل أمر التركة فله التوكيل في الصلح؛ لإزالة الشبهة.

(١) أحدهما: إقرار، والثاني: لا.
(٢) لأن الأصل عدم الصحة.
(٣) أي: صلح، وفي الشرح: (اصطلاح).
(٤) لأن الأصل عدم الصحة.
(٥) أي: صلح، وفي الشرح: (اصطلاح).
(٦) في (ق): (على).
(٧) في (ق): (الدين).
(٨) في (م): (يعلمانه).
(٩) أوجههما: لا؛ لأنه إقرار بشرط.

الباب الثاني: في التزامهم على الحقوق

الطريق النافذ مباح لا يملك، فلكل فتح باب إليه، ولكل مسلم إشرع جناح وسباط فيه لا يشق ظلامه ولا يضر بالمار المنتصب تحته وكذا بالمحمل مع كنيسة^(١) على البعير إن كانت جادة، ولو^(٢) أحوج إلى وضع الرمح على الكتف لم يضر، ولا يحدث فيه دكة^(٣) وشجرة ولو اتسع، ولو انهدم جناحه فسبقه جاره إلى بناء جناح صار أحق، وله إخراج جناح تحت جناحه^(٤) [أ] و فوقه إن لم يضر بالمار عليه، أو مقابله إن لم يبطل انتفاعه، ومن سبق إلى أكثر الهواء لم يكن للآخر منعه.

فرع: الطريق: ما جعل عند إحياء البلد أو قبله، أو وقفه المالك^(٥)، فحيث وجدنا طريقاً اعتمدنا الظاهر، وليجعل سبعة أذرع إن اختلفوا عند الإحياء في تقديره، فإن كان أكثر لم يغير، ويجوز إحياء ما حوله. ويمنع الذمي من إشرع الجناح في شارع المسلمين، ويهدم إن فعل.

فصل: الطريق غير النافذ ملك من نفذت أبوابهم إليه، وشركة كل منهم إلى بابه، وليس لغيرهم ولا لمن داره (ب) أعلى السكة إشرع جناح فيه إلا برضاهم، ويجوز للأقرب إلى آخر السكة إشرعه، ولهم قسمة صحبه^(٦)، فلو أراد الأسفلون لا العلون سد ما يليهم أو قسمته جاز، ولو اتفقوا على سد رأس السكة لم يفتحه بعضهم، فإن وقف أحدهم داره مسجداً شاركهم المسلمون في المرور، ولو فتح أحدهم باباً أو ميزاباً أسفل بابه منع، أو أعلى اشترط^(٧) [صلاح] سد الأول^(٨). وليس له فتح باب بين داريه، وإن كان بأبهما جميعاً أو أحدهما إلى طريق غير نافذ، وليس لمن لاحق له لإحداث جناح أو باب، فلو سمره جاز، ولو أذنوا فلهم الرجوع كالعارية، ويجوز مصالحتهم على الباب لا الجناح؛ لأن الهواء لا يباع^(٩) ويكون شريكهم إلا إن قدر مدة فهي إجارة، ويجوز لمن داره في آخر السكة تقديم^(١٠) بابه فيما يختص به، وجعل^(١١) ما بينهما

(١) الكنيسة: شبه هودج يغرز في المحمل. أو أعواد مرتفعة معدة لأن يوضع عليها سترة تقي الراكب من الحر وتستره من البرد.

(٢) في (ق): (وإن). (٣) مسطبة، وهي مرتفع على جانب الطريق. (٤) في الشرح: (جناح صاحبه).

(٥) بلفظ حتى يصير وفقاً. (٦) أي: صحن الطريق غير النافذ كسائر المشتركات القابلة للقسمة. (٧) لجوازه.

(٨) وجاز له لأنه ترك بعض حقه. (٩) أي: منفرداً بل هو تابع. (١٠) في (م): (لمن بابه في آخر السكة نقل).

(١١) في (م): (يجعل).

دهليزاً، وإن صالحه ليجري نهراً في أرضه فهو تملك له لمكان النهر، بخلاف إجراء الماء على السقف وفتح باب إلى دار الجار فإنه يصح وليس تملكاً؛ لأن المقصود منهما عين الإجراء والاستطراق، ومشتري [ي] حق إجراء النهر فيهما كمشتري حق البناء^(١).
 فرع: للمالك إحداث الكوات والشباك وحفر سرداب أحكمه بين داريه تحت الطريق^(٢) النافذ لا المسدود.

فصل: له منع جاره من وضع جذع على جداره، ولو أعاره فله الرجوع، فيقلع بالأرض، أو يقي بالأجرة، وليس له التملك؛ لأن الأرض أصل فلا تتبع البناء، بخلاف من أعار أرضاً^(٣) للبناء، ويجوز الصلح على وضعه بخلاف الجناح؛ لأنه هواء محض وإن وجدناه موضوعاً فالظاهر أنه بحق فلا ينقض ويقضى باستحقاقه.

فصل: ليس للشريك ترتيب^(٤) الكتاب من الجدار [المشترك]، و: إحداث كوة وتد فيه، وله الاستناد وإسناد المتاع، وإلصاق جدار به لا يثقله ولو منع^(٥)، وهكذا جدار الغير^(٦)، ولهما قسمته عرضاً في كمال الطول وعكسه بالتراضي فقط، والارتفاع سماً لا طول وعرض، وهل يشق أو يعلم؟ وجهان^(٧)، ويجبر على قسمة عرضه ولو عرضاً في طول ليختص كل بما يليه.

فصل: ولو هدمه أحدهما [لزمه الأرض]^(٨)، ولا إجبار على إعادة الجدار المشترك بين المالكين^(٩) ولا: البيت المشترك إذا تهدم ولا على سقي النبات^(١٠) ولا على إعادة السفلي لصاحب العلو، بل للشريك في الجدار بين المالكين بناؤه بماله، فإن كان لشريكه عليه جذع^(١١) خير الباني بين تمكين الشريك من إعادته أو نقض بنائه، ولصاحب العلو بناؤه بماله فقط ويكون ملكه^(١٢)، ولصاحب السفلي السكنى، وللأعلى هدمه، وكذا للأسفل إن بناه قبل امتناعه ما لم يبن علوه، فإن بناه فللأسفل تملك السفلي بالقيمة.

(١) أي: أن العقد ليس بيعاً ولا إجارة خالصين، بل فيهما شائبة بيع وإجارة، وفي تعبيره بالنهر هكذا تجوز.

(٢) الطريق لفظ عام يشمل الصحاري والبيانات والنافذ وغيره، والشارع خاص بالبيانات والنافذ.

(٣) في (م): (أعاره الأرض)، وفي (ق) بدله: (فاستباح البناء والجدار تابع لا مستبغ). (٤) في النسختين: (ترب).

(٥) لأنه لا يضره ومنعه هذا محض عناد. (٦) فله الاستئذاء بسراج غيره والاستظلال بجداره.

(٧) الظاهر جواز كل منهما. (٨) جاء في (ق) زيادة: (ولو أنفق على البئر والنهر فله منع الآخر من

الانتفاع بدولاب وبكرة محدثين، لامن الانتفاع بالماء لسقي زرع وغيره). (٩) في النسختين والشرح: (المالكين).

(١٠) من شجر وغيره. (١١) في (ق): (جذوع). (١٢) أي: المعاد.

فرع: تعاون الشريكان في العِمارة بنقصيه وشرطا التفاضل لم يجز، فلو أعاده أحدهما به أو بآلة نفسه بإذن الآخر ليكون له الثلثان جاز إن شرط له السُدس من النقص في الحال وعلمت الآلة ووصف الجدار^(١).

فصل: لصاحب العلو وضع الأثقال المعتادة على السقف، وللآخر التعليق [المعتاد] ولو بوتد يتد به بخلاف الجدار، وفي جواز الوتد لصاحب العلو وجهان^(٢).

فرع: تجوز إعاره العلو للبناء عليه وإجارته، فإن باعه حق البناء أو العلو للبناء عليه بضمن معلوم استحقه، وهو متردد بين البيع والإجارة، فلو عقد بلفظ الإجارة صح وتأبد إن لم يؤقت، ومن هدم السفل طوب بقيمة حق البناء؛ للحيلولة مع الأرض ويستحقه الأعلى [إن كان قد بنى، فإن أعيد السفل استعيدت القيمة].

فرع: يشترط بيان مكان البناء، وكذا سمكه وطوله وعرضه وصفته [إن بنى على العلو لا الأرض]، وكيفيته السقف المحمول [عليه]، سواء كان بعوضي أم لا، وتغني مشاهدة الآلة عن كل وصف، فإن بنى على الأرض كفى بيان مكان البناء.

فصل: تنازعا في سفل عليه علو للمدعى عليه فأقر به للمدعى فاصطلحا على أن يبني على العلو فهو بيع للسفل بحق البناء [على العلو]، أو ادعى عليه بيتاً فأقر به وتصالحا على أن يبني المقر على سطحه فهو عارية^(٣).

فصل: يجوز بيع حق إجراء ماء المطر لا غيره على السطح، وإجارته وإعارته إن عرفت السطوح التي يجري منها وإليها، فإن بنى ما يمنع النفوذ نعبه المشتري والمستأجر لا المستعير [فإنه رجوع] ولا يجب على مستحق إجراء الماء في ملك غيره مشاركته^(٤) في العِمارة، وأما الأرض [المعارة] فلا حاجة إلى^(٥) بيان؛ لأنه يرجع [فيه] متى شاء والأرض تحمل^(٦)، وإن استأجرها وجب بيان موضع الساقية وطولها وعرضها وعمقها وقدر المدّة، وليس (ل) المستحق دخول الأرض من غير إذن مالِكها إلا للتنقية^(٧)، وعليه أن يخرج من أرضه ما يخرج من النهر، وليس لمن أذن له في إجراء المطر طرح الثلج، [ولا أن يجري ماء الغسالات^(٨)]، ولا يجوز الصلح عليهما، ومن أذن

(١) وسعة البناء. (٢) أحدهما: نعم كالأسفل وهو الظاهر، والثاني: لا؛ لندرة حاجته. (٣) في (م): (مشاركة).

(٤) كذا في (م)، وفي (ق) والشرح: (فلا حاجة في العارية). (٥) في (ق): (نحل). (٦) لغير مثلاً.

(٧) لأن ذلك غير مأذون فيه.

لَهُ فِي إِقَاءِ الثَّلَجِ] لَا يَجْرِي الْمَطَرُ.

فرع: المُصَالِحَةُ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَطَرَحِ الْقُمَامَةِ فِي مَلِكٍ الْغَيْرِ عَلَى مَالٍ إِجَارَةٍ بِشُرُوطِهَا^(١)، وَكَذَا عَلَى الْمَبِيتِ عَلَى سَقْفٍ، وَلَمْشْتَرِي الدَّارِ مَا لِبَائِعِهَا مِنْ إِجْرَاءِ الْمَاءِ لَا الْمَبِيتِ.

فرع: لَهُ تَحْوِيلُ أَغْصَانِ شَجَرَةٍ أَمْتَعَ الْمَالِكُ مِنْ تَحْوِيلِهَا عَنْ هَوَائِهِ وَقَطْعُهَا بِلَا قَاضٍ إِنْ لَمْ تَتَحَوَّلْ، وَلَا يَصِحُّ الصِّلَحُ عَنْهَا، وَكَذَا لَوْ اسْتَنْدَتْ^(٢) إِلَى جِدَارٍ لَزِيَادَتِهَا بِخِلَافِ الْيَابِسَةِ، وَانْتِشَارِ الْعُرُوقِ كَانْتِشَارِ الْأَغْصَانِ، وَكَذَا مِيلُ الْجِدَارِ إِلَى هَوَاءِ الْجَارِ.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي التَّنَازُعِ

مَتَى ادَّعَى عَلَى اثْنَيْنِ دَاراً فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَصَالِحُهُ بِمَالٍ فَلِلْمَكْذِبِ الشُّفْعَةُ، إِلَّا^(٣) إِنْ صَدَرَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الشَّرِيكَ مَالِكٌ فِي الْحَالِ، وَإِنْ ادَّعَا^(٤) عَلَيْهِ مَلِكٌ دَارٍ فِي يَدِهِ بِالْإِثْرِ أَوْ الشَّرَاءِ مَعاً فَأَقْرَأَ أَحَدَهُمَا بِنَصْفِهَا اشْتَرَكَ فِيهِ، لَا إِنْ كَانَا ادَّعَا الْقَبْضَ، وَحَيْثُ شَرَكْنَا فَصَالِحَهُ الْمَصْدَقُ بِإِذْنِ الْمَكْذِبِ صَحَّ، وَإِلَّا بَطَلَ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكَ وَتَفَرَّقَتِ الصَّفَقَةُ، وَإِنْ أقرَّ أَحَدُهُمَا بِالْكَلِّ وَقَدْ اعْتَرَفَ الْمَقْرَأُ لَهُ أَنَّهُ بَيْنَهُمَا شَارِكُهُ، وَإِلَّا أَخَذَ الْجَمِيعَ إِنْ صَدَّقَ الْمَقْرَأُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ^(٥)، وَلَا يَضُرُّ اقْتِصَارُهُ عَلَى دَعْوَى النِّصْفِ أَوَّلًا، وَإِنْ لَمْ يَصَدِّقْهُ فِي النِّصْفِ بَلْ أَقْرَبَ بِهِ لِمَالِكِهِ أَخَذَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ لَهُ بِهِ وَقَفَ النِّصْفُ فِي يَدِ الْمَدَّعَى عَلَيْهِ.

وَإِنْ تَدَاعَا جِدَاراً بَيْنَهُمَا وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِجِدَارٍ أَحَدُهُمَا اتَّصَلَ تَدَاخُلٍ فِي جَمِيعِ السَّمَكِ أَوْ عَلَيْهِ أَرْجُ^(٦) قَدْ أُمِيلَ مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ بَنِيَ عَلَى خَشْبَةٍ طَرَفُهَا^(٧) فِي مَلِكِهِ فَالْيَدُ لَهُ، وَإِلَّا فَلَهُمَا، وَلَوْ اتَّصَلَ بِجِدَارِيَهُمَا فَهُوَ فِي يَدِهِمَا، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ^(٨)، وَلَا تَرْجِيحُ بِالنَّقْشِ،

(١) الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: عَقْدٌ فِيهِ شَائِبَةٌ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ. (٢) فِي (ق): (اسْتَمَدَّتْ) كَعَرِيشَةِ الْعَنْبِ.

(٣) فِي (ق): (لَا). (٤) أَي: اثْنَانِ مِثْلًا عَلَى ثَالِثٍ، وَفِي (ق): (ادَّعَى). (٥) بِالْكَلِّ.

(٦) أَرْجُ: وَهُوَ عَقْدُ كَقَوْسٍ مِنْ حَجَرٍ. (٧) فِي (م): (طَرَفُهَا).

(٨) تَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمَ، فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً قَضَى لَهُ بِهِ، وَإِلَّا حَلَفَ كُلُّ مَنِهَا لِلْآخَرِ عَلَى النِّصْفِ الَّذِي يَسْلَمُ لَهُ، فَإِنْ نَكَلَا

أَوْ حَلَفَا جَعَلَ الْجِدَارَ بَيْنَهُمَا لظَاهِرِ الْيَدِ.

(٩) جَمَعَ الْقَمْطُ قَمْطٌ، كَجَبَلٍ يَشُدُّهُ الْجَرِيدُ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْ خَشَبٍ وَحَدِيدٍ، وَلَمْ يَرْجَحْ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِأَنَّ كَوْنَ الْجِدَارِ بَيْنَ الْمَلِكَيْنِ عَلَامَةٌ قَوِيَّةٌ فِي الْإِشْتِرَاكِ فَلَا يَغْيِرُ بِأَسْبَابِ ضَعِيفَةٍ.

والطاقات، والجُدُوع، وتوجيه البناء، ومعاقِد القِمَطِ^(١).

وإن تنازعَ صاحبُ العلوِ والسُّفلِ في سقفٍ لا يمكنُ إحداثُهُ كالأُزجِ فاليدُ للأسفلِ، وإلا فلهما، أو في الدَّهليزِ أو العُرْصَةِ فمنَ البابِ إلى المرقى^(٢) بينهما، والباقي للأسفل، والسُّلَّمُ في المرقى للأعلى ولو لم يسمَّ، والبيتُ تحتَ الدرجةِ بينهما، فلو كانَ تحتَها موضعُ حُبٍّ^(٣) أو جَرَّةٍ^(٣) فللأعلى.

(١) أي: الدرج المشترك .

(٢) الحُبُّ: خابية من فخار، وغطاؤها يدعى كرامة، فيقال على سبيل الدعابة: لك عندنا حُبٌّ وكرامة .

(٣) الجرة: إناء من الخزف - تجمع على جرٍّ وجرار - أصغر من الحُبِّ. وفي (ق): (أجرَّة) وهي طوب مشوي يبنى به، فارسي معرَّب .

كتاب الحوالة^(١)

يستحبُّ قبولُها على مليءٍ وهي^(٢) بيعُ دينٍ، بدينٍ جَوَزَ للحاجةِ^(٣) لا استيفاءً. وشروطُها ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: رضا المحيلِ والمحتالِ لا المحالِ عليه^(٤)، والرِّضا: هُوَ الإيجابُ والقبولُ، وقوله: أحلني كقوله: بعني.

الثاني: أن تكونَ بدينٍ لازمٍ يجوزُ الاعتياضُ عنه، أو أصله اللزومُ، فلا تصحُّ بدينِ السَّلَمِ ولا عليه، وتصحُّ بدينٍ مبيعٍ لم يُقبضَ^(٥) وعليه^(٦) ولو في مدَّةٍ الخيارِ. ويبطلُ الخيارُ في الحوالةِ بالثمنِ وكذا عليه، لافي حقٍّ مشتَرٍ لم يرضَ، فإن فسخَ بطلتْ، وتصحُّ بمالِ الكتابةِ لا عليه، ولو أحوَّلَ بدينٍ معاملةً على مكاتبةٍ جازَ، والحوالةُ بإبلِ الدِّيَّةِ وعليها لا تصحُّ للجهالةِ، ولا: للساعي بالزكاة؛ لامتناعِ الاعتياضِ عنها، ولا: الجعالةُ^(٧) قبلَ التمامِ.

فرع: أحوَّلَ على من لا دينَ عليه لم تصحَّ ولو رضي^(٨)، فإن تطوَّعَ كانَ قاضياً دينَ غيره وهو جائزٌ.

الثالثُ: اتفاقُ الدينينِ^(٩) جنساً [وقدراً] وحلواً وتأجيلاً وصحَّةً وتكسُّراً وجُودةً ورداءةً، ولو شرطَ رهناً أو ضميناً جازَ^(١٠).

فصل: المحيلُ يبرأ بالحوالةِ ويلزُمُ الدَّيْنُ المحالَ عليه، فإن أفلسَ أو ماتَ أو جحدَ فلا رجوعَ على المحيلِ، فإن شرطَ الرجوعَ بذلك لم تصحَّ الحوالةُ^(١١)، ولو بانَ المحالُ عليه معسراً فلا خيارَ ولو شرطَ يسارهُ وكذا إن بانَ عبداً لغيره، بل يطالبه بعدَ العتقِ. فرع: لو صالحه أجنبيٌّ من دينٍ على عينيٍّ ثمَّ جحدَهُ رجعَ على صاحبه^(١٢).

(١) عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة، وتطلق على انتقاله. والأصل فيها خير «الصحيحين»: «مطل الغني ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مليءٍ فليتبّع». أي: «فليحتل» كما رواه البيهقي. (٢) في النسختين: (وهو).

(٣) فلم يعتبر التقاوض في المجلس. (٤) لأنه محل الحق والتصرف. (٥) كان يحيل المشتري البائع على آخر. وفي (م) زيادة: (وكذا بالثمن). (٦) بأن يحيل البائع غيره على المشتري. (٧) بدينها أو عليه.

(٨) جاء في حاشية (م): والأصح أنه يصير ضامناً بالرضا، ويبرأ الكفيل، وينفك الرهن بالحوالة. (٩) في (م): (الدين).

(١٠) وهو تفريع على أن الحوالة بيع عين بدين، والأصح أنها بيع دين بدين، وعليه فالأقرب عدم جواز ذلك.

(١١) في هامش (م): فقط دون الشرط.

(١٢) أي: المدعي وحلف لكل الرجوع على غريمه إن فسخ الصلح كنظيره في البيع.

فرع: وإن فسخ العقد وقد أحيل^(١) بالثمن بطلت الحوالة وعاد الثمن ملكاً للمشتري ويردُّه البائع إليه إن كان قد قبضه أو بدله إن تلف، وإن لم يقبضه فليس له قبضه، فإن قبضه ضمن، وإن أحال البائع بالثمن لثالث لم تبطل الحوالة، لكن لا يرجع المشتري على البائع إلا بعد التسليم، بل له مطالبته بطلب القبض ليرجع عليه.

فرع: لو أحالها بصدقها ثم طلقها قبل الدخول أو انفسخ النكاح بردتها أو بعيب لم تبطل الحوالة، ويرجع الزوج عليها بالنصف^(٢) إن طلق، أو الكل إن انفسخ.

فرع: أحال عليه بضمن عبد فتصادق هو والمشتري على حرّيته لم تبطل الحوالة^(٣) (ويرجع) إلا إن صدّقهما المحتال، أو شهدت بينة^(٤) للعبد^(٥) أو^(٦): حسبة لا للعاقدين؛ لأنهما كذباها بالبيع^(٧)، ولهما تحليف المحتال يمين العلم، فلو سلّم المشتري رجع على البائع، فإن نكل المحتال حلف المشتري وبطلت الحوالة، فلو قال البائع: الحوالة بدين [غير] الثمن فإن أنكر المشتري أصل الدين فالقول قوله، وإن صدّقه وأنكر الحوالة فلا عبرة بإنكاره.

فصل: قال^(٨): أحلّني، فقلت: بل وكلتك^(٩) فالقول قولك^(١٠)، وكذا لو قلت أردت الوكالة بقولي: أحلتك، وقد قلت بمئة لا إن قلت بالمئة التي لك عليّ، فلو حلفت لم يسقط حقّه^(١١)، ومنع القبض، فإن كان قد قبض برئ المحال عليه ولزم ردّ المقبوض إليك، فإن خشي امتناعك من التسليم فله أخذه وجحدك، ولو تلف معه بلا تفريط لم تطالبه لزعمك^(١٢) الوكالة، ولم يطالبك لزعمه الاستيفاء، أو: بتفريط طالبته وبطل حقّه، وإن قلت: أحلتك، فقال: [بل] وكلتني فالقول قوله^(١٣) جرى لفظ الحوالة أو لا^(١٤)، فإن حلف طالبك، ولا يسقط حقك، فإن كان [قد] قبضه فله أخذه بحقه^(١٥) وإن تلف بلا تفريط لم يضمن، أو بتفريط ضمن وتقاصاً.

(١) في (م): (أحال). (٢) أي: من الصداق. (٣) لتعلقها بثالث، فللمحتال أخذ المحال به من المشتري.

(٤) بحرّيته. (٥) بأن يقيمها. (٦) أو: أي: أن تشهد له بطلت الحوالة.

(٧) ظاهره إذا لم يذكر تأويلاً كان قال: أعنته ونسيت أو اشتبه عليّ بغيره فينبغي سماعها كنظيره فيما لو قال: لا شيء لي

على زيد ثم ادعى عليه ديناً وادعى نسيانه أو اطلع عليه بعد. (٨) من له دين عليك. (٩) لتقبضه لي.

(١٠) يمينك، لأن الأصل بقاء الحقين. (١١) عنك سواء أقبض أم لا. (١٢) في (ق): (بزعمك).

(١٣) أي: يمينه سواء. (١٤) في (م): (ولو جرى لفظ الحوالة).

(١٥) إن كان باقياً لأنه من جنس حقه وتزعم أنه ملكه.

مسائل: للمحتال أن يحيل ويحتال، وكذا فُروعه.

ولو أقرضتهما مئةً وتضامنا فأحلت بها لرجلٍ على أن يأخذها مِنْ أَيُّهما شاءَ جازَ.
ومَنْ أقامَ بَيِّنَةً أَنَّ غريمَه أحوالَ عليه فلاناً^(١) الغائبَ سُمعتُ، وهلْ يقضى بها للغائبِ
إنْ قدم؟ وجهان^(٢).

(١) في (ق): (فلان).

(٢) أحدهما: لا، لأنه لا يقضى للغائب بالبيينة، والثاني: نعم، لأنه إذا قدم يدعي على المحال عليه لا المحيل وهو مقر له فلا حاجة إلى إقامة بيينة.

كتاب الضمان، وفيه بابان

الأول: في أركانه، وهي خمسة:

الأول: المضمون عنه، ولا يشترط رضاه فيصح عن الميت وكذا عمن لم يعرفه.

الركن الثاني: المضمون له، ومعرفته شرط لارضاه، ولو ضمن أو قضى دين رجل بإذنه لا بغيره لزم الغريم^(١) قبول المال.

الركن الثالث: الضامن، وشرطه صحة العبارة وأهلية التبرع، فيصح ولو بإشارة الأخرس المفهمة وكتابته عند القرينة المشعرة، وكذا كتابة ناطق نوى، فإن قال: ضمنت وأنا صبي أو مجنون صدق بيمينه. إن أمكن صباه أو سبق له جنون، ويصح ضمان سكران بمحرّم لا بمباح، ولا يصح من محجور^(٢) عليه بسفه وإن أذن له^(٣)، ويصح ضمان المفلس في الدّمة [والمريض إن ضمن بلا إذن فمن الثلث، أو بإذن فمن رأس المال لا يرجع به.

فرع: لو ضمن العبد بلا إذن لم يصح، أو بإذن صح حتى عن السيد لا له، فإن عيّن^(٤) السيّد للأداء جهة تعيّنت، وإلا تعلّق بحادث كسبه مع مال تجارة في يده وربحها^(٥)، فلو كان مديوناً فبالفاضل عن الغرماء، وأم الولد والمبعض كالقن^(٦)، فإن جرت مهابة صح^(٧) في نوبة المبعض، ويصح ضمان المكاتب بالإذن فقط، والمرأة بغير إذن الزوج.

فرع: لو أدى ما ضمنه عن الأجنبي بالإذن بعد العتق فحق الرجوع له، أو عن السيد فلا رجوع، ويضمن عن عبده لاله إلا إن كان مأذوناً^(٨).

الركن الرابع: المضمون [به]، ويشترط كونه ثابتاً لازماً معلوماً، فلا يصح [ضمان] دين لم يجب، وكذا نفقة ما بعد اليوم للزوجة وخادمها، ويصح بنفقة اليوم وما قبله، لا نفقة القريب^(٩) لمستقبل، وليوميه وجهان^(١٠).

(١) رب الدين. (٢) في (م): (محجور). (٣) لأنه تبرع وتبرعه لا يصح. (٤) في (ق): (عتق). (٥) إن كان مأذوناً له فيها. (٦) أي: فيما يتعلق فيهم من الضمان. (٧) الضمان. (٨) أي: له في معاملة وثبت بها دين فيصح كالأجنبي. كذا في الشرح، وفي النسختين: (إلا إن كان عليه دين تجارة [فيصح]). (٩) في الشرح: (مطلقاً) أي: سواء أكانت عن اليوم أم غيره لأن سبيلها سبيل البر والصلة فلا تسقط بمضي الزمان ونحوه. (١٠) الأصح، الضمان.

فصل: يصح ضمان العهدة^(١)، وهو ضمان الثمن للمشتري إن خرج المبيع مغصوباً أو أخذ بشفعة سابقة، وضمان نقص الصنعة والرداءة للبائع، ولو اختلف الضامن والبائع في نقصها صدق الضامن بيمينه، أو: البائع والمشتري صدق البائع، فلو حلف^(٢) طالب المشتري لا الضامن، ولو ضمن عهدة فساد البيع أو العيب أو التلف قبل القبض صح، ولا يندرج تحت ضمان العهدة.

فروع: (أحدها)^(٣) وكيفيته: أن يقول للمشتري: ضمنت لك عهدة الثمن، أودركه، أو خلاصك منه. فإن قال: خلاص المبيع لم يصح وإن شرط في البيع كفيلاً بخلاص المبيع بطل، وإن ضمن العهدة وخلاص المبيع معاً صح ضمان العهدة لا خلاص المبيع^(٤)، ولو خص ضمان العهدة بنوع كخروج المبيع مستحقاً فلا يطالب بجهة أخرى، وإن عيّن غير الاستحقاق لم يطالب عند الاستحقاق.

(الفرع) الثاني: يشترط أن يضمن بعد تسليم الثمن والعلم به.

(الفرع) الثالث: يصح ضمان عهدة المسلم فيه بعد الأداء إن استحق رأس المال لا عكسه، ولو بان فساد العقد بشرط أو غيره، أو فسخ بعيب أو وجب به أرش أو انفسخ البيع قبل القبض لم يطالب^(٥) ضامن العهدة^(٦)، وإن خرج بعض المبيع مستحقاً طوّل الضامن بقسط المستحق.

(الفرع) الرابع: ضمن عهدة الأرض وأرش نقص ما يغرّس ويبنى فيها إن قلع باستحقاقها لم يصح ضمان الأرض، وفي العهدة قولاً تفريق الصفقة، ولو شرط على البائع بهما كفيلاً في البيع فكشطر رهن فاسد في المبيع.

فصل: لا يصح ضمان غير اللازم كنجوم المكاتب، ويصح عنه غيرها لا للسيد، ويصح بالثمن قبل قبض المبيع ولو في مدة الخيار، و: بالصدّق قبل الدخول لا^(٧) مال الجعالة ولو شرع^(٨)، وضمان المنفعة في الدّمة كالمال.

فصل: لا يصح ضمان المجهول ولا الإبراء عنه، لأنّه تملك لا إسقاط، فيشترط علمهما بالدين^(٩)، وإن ملكه ما في ذمته برئ ولو لم يقبل كالإبراء، ولو أبرأ أحد

(١) ويسمى الدرك، وهو التبعة والمطالبة. (٢) أي: البائع. (٣) أضفتها من «الأسنى». (٤) تفريقاً للصفقة.

(٥) بالثمن أو الأرش؛ للاستغناء عنه بإمكان حبس المبيع. (٦) بل البائع وحده. (٧) ضمان.

(٨) أي: في العمل كالرهن به. (٩) كعاقدي الهبة.

خصميه^(١) لم يصحَّ، أو: عن دينٍ مورثٍ لم يعلم موته صحَّ.

فرع: استحلَّ منه من غيبه لم يبيِّنها فأحلَّه فهل يبرأ^(٢)؟ وجهان^(٣)، ويصحُّ ضمانُ الأرض كالإبراء عنه ولو إبلاً^(٤)، ويرجعُ بمثلها لا القيمة^(٥)، ولا يصحُّ ضمانُ الدية عن العاقلة قبل الحلول، ولو ضمنَ أو أبرأ من درهمٍ إلى عشرةٍ أو ما بين درهمٍ وعشرةٍ صحَّ وتعيَّن ما يلزم المقرَّ، وإن قال جاهلاً^(٦): ضمنتُ دراهمك عليه فهل يصحُّ في ثلاثةٍ منها؟ وجهان^(٧).

فرع: لو ضمنَ عنه زكاته [صحَّ] ويعتبرُ الإذن عند الأداء.

فصل^(٨): تصحُّ الكفالة بيدن من عليه مالٌ يصحُّ ضمانُهُ ولو جهل، أو^(٩): عقوبةٌ لأدميٍّ لا لله.

والضابطُ: صحَّتْها بالإذن بمن^(١٠) لزمته إجابةً إلى مجلسِ الحكم أو استحقَّ إحضارُهُ كدعوى زوجيتها وعكسه، وكذا الكفالة بها لمن ثبتت زوجيته، وبيدن أبقي وأجير، ومن ادَّعى عليه ولو أنكر، وكذا: ميت^(١١) وصبيٍّ ومجنونٌ بإذن الوليِّ والورثة ليشهدَ عليهم ويطالبون بالإحضار^(١٢).

فرع: كفَّلَ بأحدِ الرجلين^(١٣) لم تصحَّ^(١٤).

فصل: يصحُّ ضمانُ ردِّ كلِّ عينٍ مضمونةٍ كمغصوبٍ أو مبيعٍ لم يقبضَ ومستعارٍ، ويبرأ بردها وكذا بتلفها، ولو ضمنَ القيمة إن تلفت لم يصحَّ، ولو تكفَّلَ بعبدٍ^(١٥) تعلقَ برقبته مالٌ جاز، وأمَّا غيرُ المضمونة كالوديعة فلا يصحُّ ضمانُها، ولا: ضمانُ تسليم المرهون^(١٦)، وضمنَ العهدة والثلث معيَّن^(١٧) ضمانُ عينٍ، فإن ضمنَ قيمته بعد تلفه فكما في الذمَّة.

فصل: وإن عيَّن لإحضارِ المكفولِ به مكاناً تعيَّن، ومتى أطلقَ حَمِلَ على موضع العقد، فإن أحضره في غيره فامتنع لغرضٍ جاز، وإلا تسلمه الحاكمُ عنه^(١٨)، فإن لم

(١) مبهماً. (٢) أي: أو لا؟ (٣) جزم في «الأذكار» بالثاني. (٤) حتى ولو كانت إبل دية؛ لأنها

معلومة السنِّ والعدد، ويفتر جهل صفتها لثبوتها في ذمة الجاني فكذا ضمانها، ويرجع في صفتها إلى غالب إبل البلد.

(٥) كالقرض، وقيل: بالعكس. (٦) أي: بقدر الدين. (٧) في هامش (م) زيادة: الأصح الصحة.

(٨) في (ق): (فهل). (٩) بيدن من عليه عقوبة. (١٠) في (ق): (لن). (١١) قبلت ذمته.

(١٢) عند الحاجة مع إذن الورثة. (١٣) مبهماً. (١٤) كالضمان، وفي (م): (يجز). (١٥) في (ق): (العبد).

(١٦) أي: قبل قبضه. (١٧) وهو باق في يد البائع في نفس العقد. (١٨) لأنه لازم.

يَكُنْ حَاكِمُ سَلْمُهُ إِلَيْهِ وَأَشْهَدَ، وَيَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ مَحْبُوساً بِحَقِّ لَامِعٍ مُتَغَلِّبٍ، و^(١): بِتَسْلِيمِ الْمَكْفُولِ نَفْسِهِ عَنْ جِهَتِهِ، لَا: عَنْ غَيْرِهَا، وَ: بِتَسْلِيمِ أَجْنَبِيٍّ لَهُ عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ [أ]وْ بِإِذْنِهِ، وَلَا يُلْزَمُ قَبُولُهُ إِنْ سَلِمَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْكَفِيلِ، وَلَوْ كَفَلَ بِهِ رَجُلَانِ مَعاً فَأَحْضَرَهُ^(٢) أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْرَأَ الْآخَرُ، وَإِنْ قَالَ: سَلَّمْتُهُ عَنْ صَاحِبِي فَإِنْ تَكَافَلَا بَرِئَ مُحَضَرُهُ مِنَ الْكَفَالَتَيْنِ، وَالْآخَرُ مِنَ الْآخَرِ فَقَطْ، وَإِنْ قَالَ الْمَكْفُولُ لَهُ: أَبْرَأْتُكَ بَرِئَ أَوْ لَاحِقْتُ لِي عَلَى الْأَصِيلِ فَوْجَهَانٍ. أَحَدُهُمَا: يَبْرَأُ الْأَصِيلُ وَالْكَفِيلُ، وَالثَّانِي: يَرَجِعُ، فَإِنْ فَسَّرَ شَيْءٌ قَبْلَ، فَإِنْ كَذَّبَهُ حَلَفَ، وَيَطَالِبُ بِأَحْضَارِ غَائِبٍ عِلْمَ مَكَانِهِ وَلَوْ بَعْدَ أَوْ مَاتَ مَا لَمْ يَدْفَنَ لِيَرَاهُ الشُّهُودُ، وَيَمَهْلُ مَدَّةَ إِحْضَارِهِ، فَلَوْ مَاتَ أَوْ تَسَرَّعَ لَمْ يُلْزَمْهُ الْمَالُ، بَلْ لَوْ شَرَطَ التَّزَامُ إِيَّاهُ بَطَلَتْ، وَلَوْ مَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ لَمْ تَبْطُلْ، فَإِنْ خَلَفَ وَرَثَةٌ وَغُرَمَاءُ وَوَصِيَاءٌ بِتَفْرِيقِ الثَّلَاثِ لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْجَمِيعِ، وَهَلْ يَكْفِي الْمُوصَى لَهُ عَنِ الْوَصِيِّ؟ وَجَهَانٌ^(٣).

فصل: يَشْتَرُطُ رِضَا الْمَكْفُولِ بِهِ لَا الْمَكْفُولِ لَهُ، فَلَوْ كَفَلَ بِهِ بَلَا إِذْنٍ لَمْ تَلْزَمْهُ إِجَابَتُهُ إِلَّا إِنْ سَأَلَهُ الْمَكْفُولُ لَهُ إِحْضَارَهُ إِلَى الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَلَا حِسَّ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ.

الركن الخامس: صِغَةُ الْإِلْتِزَامِ، كَضَمَنْتُ مَالَكَ عَلَى فُلَانٍ، أَوْ تَكَفَّلْتُ بِيَدْنِهِ، أَوْ أَنَا بِأَحْضَارِ بَدْنِهِ، أَوْ أَنَا بِالْمَالِ، أَوْ بِأَحْضَارِهِ، [أَوْ بِأَحْضَارِ الشَّخْصِ كَفِيلٌ، أَوْ زَعِيمٌ، أَوْ ضَامِنٌ، أَوْ جَمِيلٌ، أَوْ قَبِيلٌ^(٤)]. وَقَوْلُهُ: خَلَّ عَنْهُ وَالْمَالُ عَلَيَّ صَرِيحٌ، لَا عِنْدِي وَإِلَيَّ، وَقَوْلُهُ: أَوْدِي وَأَحْضُرْ^(٥) وَعَدًا لَا يُلْزِمُ، وَقَوْلُ كَفِيلٍ: أَبْرَأُهُ^(٦) الْمُسْتَحَقُّ (و) أَنَا بَاقٍ عَلَى الْكَفَالَةِ كَافٍ.

فصل: وَيَبْطُلُ الضَّمَانُ وَالْكَفَالَةُ بِشَرَطِ الْخِيَارِ لِلضَّامِنِ وَالْكَفِيلِ^(٧) وَبِالتَّوْقِيتِ وَالتَّعْلِيقِ، وَلَوْ أَقْرَبَ بَأَنَّهُ ضَمَنْ بِشَرَطِ خِيَارٍ^(٨) وَتَوَقَّيْتُ صَدَّقَ الْمُسْتَحَقُّ، وَإِنْ قَالَ: لَا حَقَّ عَلَى مَنْ كَفَلْتُ بِهِ صَدَّقَ الْمُسْتَحَقُّ يَمِينِهِ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْكَفِيلُ وَبَرِئَ وَحْدَهُ، وَيَبْطُلُ بِشَرَطِ زِيَادَةِ عَلَى الْمَالِ لَا تَحْسَبُ مِنَ الدِّينِ، وَيَقُولُهُ: كَفَلْتُ زَيْدٍ فَإِنْ أَحْضَرْتُهُ وَإِلَّا فَبَعْمَرُو، وَيَقُولُهُ: أَبْرَأُ الْكَفِيلَ وَأَنَا كَفِيلُ الْمَكْفُولِ.

(١) يبرأ. (٢) أوجههما: الأول؛ لأن للموصى له أن يستقل بأخذ ما أوصى له به. (٣) وكذا: أو صبير أو ضمين أو كافل، وكلها صرائح. (٤) في (ق): (أو أحضره). (٥) في النسخ: (أبرأه)، ولعلّ الثبت هو الصواب. (٦) أي: ويطلقان. (٧) أي: مفسد.

فصل: لو^(١) نَجَزَ الْكَفَالَةَ وَأَجَلَ الْإِحْضَارَ بِمَعْلُومٍ جَازٍ، فَإِنْ أَحْضَرَهُ قَبْلَهُ فَكَمَا سَبَقَ فِي الْمَكَانِ^(٢)، وَلَوْ ضَمِنَ الْحَالُ مُؤَجَّلًا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ أَوْ عَكْسَ صَحٍّ وَلَزِمَ الْوَفَاءُ بِالتَّأَجُّلِ لَا التَّعَجُّلِ، أَوْ بِأَجَلٍ أَقْصَرَ فَكَالْمُؤَجَّلِ حَالًا، وَيَحِلُّ عَلَيْهِ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ، وَلَوْ تَكْفُلَ بِالْبَدَنِ أَوْ النَّفْسِ أَوْ الرُّوحِ، وَكَذَا بَعْضُ^(٣) لَا يَبْقَى دُونَهُ كَالرَّأْسِ وَالْقَلْبِ (أ) وَجُزْءٍ شَائِعٍ كَالرُّبْعِ وَالثُّمْنِ صَحٍّ، لَا كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ.

الباب الثاني: في أحكامه، وهي ثلاثة

الأول: مطالبة المستحق لهم، فلو شرط براءة الأصيل بطلت وإن ضمن به أو كفّل آخرَ وبالأخرِ آخرَ وهكذا طال بهم، فإن برئ الأصيل برئوا، أو غيره برئ^(٤) (و) مَنْ بَعْدَهُ لَا مَنْ قَبْلَهُ، وَيَحِلُّ الْمُؤَجَّلُ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا فَقَطْ، وَلِلضَّامِنِ مَطَالِبَةُ الْمُسْتَحَقِّ بِإِبْرَائِهِ أَوْ طَلْبُ حَقِّهِ مِنَ التَّرَكَةِ، وَلَيْسَ لَوَرِثَةِ ضَامِنٍ سَلَمُوا^(٥) مَطَالِبَةُ^(٦) قَبْلَ الْحُلُولِ (لِلدَّيْنِ).

الحكم الثاني: للضامن بالإذن المطالبة بخلاصه إن طوّل، لا بالمال ما لم يسلم، ولو حُبَسَ لم يحبسْهُ، ولو أبرأ الضامن الأصيل أو صالحه عمّا سيغرم أو رهنه الأصيل أو كفّل لم يصحّ، ولو شرطه في الضمان فسد.

الحكم الثالث: الرجوع، ولا يرجع ضامنٌ بغيرِ إذنٍ ومتبرّعٌ أدّى بلا إذنٍ، فلو أدّى بالإذن رجع المتبرّع لا الضامن إلا إن أدّى بشرط الرجوع، والضامن بالإذن يرجع ولو أدّى بلا إذنٍ^(٧).

فرع: من الأداء أن يحيل الضامن أو يحال عليه أو يصير إرثاً له أو يصلح عنه، فلو صالح عن الألف بعد رجوع بأقلّ الأمرين، ولو باع العبد بالدين رجع بالدين، ولو أدّى مكسرةً عن صحاح رجع بالمكسرة لا عكسه.

مسائل: صالحه الضامن على البعض، أو أدّى البعض وأبرأه من الباقي رجع بما أدّى وبرئ الأصيل عن الباقي في صورة الصلح فقط، ولو ضمن ذميٌّ لذميٍّ عن مسلمٍ ديناً فصالحه صاحبه على خميرٍ لغا، ولو وهب للضامن ما أدّى رجع به، ولو ضمن

(١) في (م): (فلو). (٢) أي: الذي شرط التسليم فيه. (٣) في (م): (العضو). (٤) أي: هو. (٥) الدين لمستحقه. (٦) للمضمون عنه. (٧) لأنه أذن في سبب الأداء.

رجلٌ عن الضامنِ وأدَّى فرجوعُهُ عليه كرجوع الضامنِ الأوَّلِ على الأصيلِ، فلو ضمن الفرعَ بإذنِ الأصيلِ رجعَ عليه، أو [عنهما] بإذنهما رجعَ على مَنْ شاء، فإنَّ ضمنَ اثنانِ عن رجلٍ عشرةً كُلُّ خمسةٍ وتضامنا فسَلَّم أحدهما العشرةَ طالبَ الأصيلِ بخمسةٍ وصاحبهُ بخمسةٍ، وإنَّ أدَّى خمسةً رجعَ إلى^(١) مَنْ أداها عنه^(٢).

وإنَّ ضمنَ الثمنَ بالإذنِ وأدَّاهُ ثُمَّ انْفَسَخَ العقدُ رجعَ على الأصيلِ، والأصيلُ على البائعِ بما أخذه، وليسَ لَهُ إمساكُهُ وردُّ بدله، وليسَ للضامنِ مطالبةُ البائعِ؛ لأنَّ الأداءَ يتضمنُ إقراضَ المضمونِ عنه وتمليكهُ، وإنَّ ضمنَ بلا إذنٍ لم يرجعْ على الأصيلِ وعلى البائعِ ردُّه، ولمَنْ يردُّ؟ فيه الخلافُ في الصداقِ المتبرَّع به.

وإنَّ أقرضهما عشرةً وتضامنا بالإذنِ فَلَهُ مطالبتُهُما، فإنَّ أداها أحدهما برئنا وطالبَ صاحبهُ بخمسةٍ، وإنَّ أدَّى كُلُّ خمسةٍ عن نفسه برئ، أو: عن صاحبه تقاصاً، ولو أدَّى أحدهما خمسةً ولم يقصدْ شيئاً صرفهما عمَّن شاء، ولو قالَ المستحقُّ: قصدتُ صاحبك فحلفَ لَهُ المؤدِّي لم تسقطْ عنه خمسةٌ صاحبه، فإنَّ أبرأ أحدهما عن العشرة بقيَ على صاحبه خمسةً فإنَّ أبرأه عن الخمسة المتأصلة طالبَ بالخمسة الباقية مَنْ شاءَ منهما، أو^(٣): عن خمسة الضمان^(٤) وبقيَ عليه خمسة الأصل^(٥) وعلى صاحبه الجميعُ، أو جعلها عن الجهتين^(٦) طالبهُ بسبعةٍ ونصفٍ، وإن ادَّعى ألفاً مِنْ ثمنٍ عبدٍ على حاضرٍ وغائبٍ وأنهما تضامنا فسَلَّم الحاضرُ الألفَ رجعَ على الغائبِ بالنصفِ إن لم يحصلْ منه تكذيبٌ للبيَّنة^(٧).

فرع: أدَّى^(٨) الضامنُ ولم يُشهد^(٩) لم يرجعْ ولو صدَّقه الأصيلُ، فإنَّ كانَ بحضوره أو أقرَّ^(١٠) الغريمُ رجعَ وإلا فلا، وكذا يرجع^(١١). (و) لو أشهدَ واحداً ليحلفَ معه أو مستورين فبانا فاسقينِ فلو قال: أشهدتُ وماتوا فكذبهُ الأصيلُ فالقولُ قولُ الأصيلِ، وإنَّ كذبهُ الشهودُ فكما لو لم يشهد، وإن قالوا: نسينا فتردَّد^(١٢)، ولا يكفي إشهدُهُ مَنْ يسافرُ قريباً، فإنَّ حلفَ المستحقِّ وأخذَ مِنَ الأصيلِ فذاك، أو مِنَ الضامنِ ثانيةً رجعَ بأقلِّهما.

(١) في الشرح: (على). (٢) منهما أو من أحدهما. (٣) أي: : أبرأه. (٤) برئ منها. (٥) في (ق): (الأصيل). (٦) أي: الأصل والضمان. (٧) في (م): (ليبيته). (٨) في (ق): (ادعى). (٩) لا إن قال: اتركه فتركه. (١٠) في (ق): (إلى). (١١) أي: إن أشهد. (١٢) الراجح عدم الرجوع.

فصل: ضمان المريض من رأس المال إلا عن معسرٍ أو حيث^(١) لا رجوع فإنه من الثلث، فإن خرج بعضه من الثلث صح فيه فقط، ويبطل باستغراق الدين التركة.

فإن ضمن المريض تسعين ثم مات وخلف مثلها وخلف الأصيل نصفها فإن شاء الغريم أخذ تركة الأصيل وأخذ ثلث تركة الضامن وهي ثلاثون وفات الباقي^(٢).

وإن شاء أخذ من تركة الضامن ستين وضارب بها ورثته^(٣) في تركة الأصيل فيأخذون ثلاثين ويأخذ خمسة عشر.

وإن خلف الأصيل ثلاثين فأخذها^(٤) أعطي من تركة الضامن ثلاثين.

وإن أخذ من تركة الضامن أخذ خمسة وأربعين ورجع به ورثته في تركة الأصيل بخمسة عشر والباقي للغريم.

فإن خلف الأصيل ستين وأخذها أخذ من تركة الضامن ثلاثين، أو أخذ كل تركة الضامن وأخذ ورثته كل تركة الأصيل.

(١) في (ق): (حنث).

(٢) وهي خمسة عشر.

(٣) مع الغريم.

(٤) أي: الغريم.

كتاب الشركة

هي كلُّ حقٍّ مشاعٍ بينَ عددٍ مشتركٍ (من) عينِ مالٍ ومنفعةٍ وغيره، وقد تحدثُ قهراً كالإرث، [أ] و باختيارٍ كالشراء وهو مقصودُ البابِ هنا، ولا يصحُّ مِنَ الشَّرِكِ^(١) إلا شركةُ العنانِ^(٢)، وأركانها ثلاثةٌ:

الأولُ: العاقدان، وشرطهما أهليةُ التوكيلِ والتوكُّلِ، وتكرهُ مشاركةُ ذميٍّ ومَنْ لا يحترزُ من الربِّا ونحوه.

الثاني: الصيغة، ولا بدَّ من لفظٍ يدلُّ على الإذنِ في التصرفِ، فإنَّ قالَا: اشتركتنا، لم يكنْ إذنًا^(٣) ولم يتصرَّفْ كلُّ منهما إلا في نصيبه، فإنَّ شرطَ أنْ لا يتصرَّفَ أحدٌ في نصيبِ نفسه لم يصحَّ، فإنَّ قالَ أحدهما للآخر: اتَّجرْ؛ اتَّجرَ في الجميعِ فيما شاءَ ولو لم يقلْ فيما شئتَ، ولا يتصرَّفُ الآخرُ إلا في نصيبه ما لم يأذنْ له.

الثالثُ: المالُ، وتجاوزُ الشركةِ في الدراهمِ والدنانيرِ ولو مغشوشةً راجتْ، وكذا المثلياتُ ومنها التَّبرانِ لافي^(٤) المتقومَات، ويشترطُ خلطُ [المالين] بحيثُ لا يتميَّزانِ لا كدراهمٍ سودٍ ببيضٍ، وحنطةٍ حمراءَ ببيضاءَ، فإنَّ لم يخلطا وتلفَ نصيبُ أحدهما؛ تلفَ عليه فقط، وتعدَّرت الشركةُ في الباقي، وأنَّ يتقدَّم الخلطُ على العقدِ، والورثةُ شركاءُ في العُروضِ وغيرها، ومَنْ أرادَ الشركةَ في العُروضِ باعَ أحدهما نصفَ عَرْضِهِ بنصفِ عَرْضِ صاحبه وتقابضا وأذنَ كلُّ للآخرِ في التصرفِ، ولو خلطا مجهولاً معرفتهُ ممكنةٌ صحَّ ولو تصرَّفَا قبلَ المعرفةِ، فلو خلطا قفيزاً^(٥) بمئةٍ بقفيزٍ^(٦) بخمسينَ فالشركةُ أثلاثٌ، وإن كان لهذا دنانيرٌ وهذا دراهمٌ فاشترى بها شيئاً قومَ غيرُ نقدِ البلدِ بنقدِ البلدِ وعرفَ التساوي والتفاضلُ.

وأما شركةُ الأبدانِ: وهي على ما يكتسبانِ بأبدانهما.

وشركةُ المفاوضةِ: على أن يكونَ ما يكتسبانِ ويربحانِ وما يلتزمانِ مِنْ غُرمٍ ويحصلُ مِنْ غُرمٍ^(٧) بينهما.

(١) في (م): (الشركة). (٢) بكسر العين من عن الشيء ظهر، أو من عنان دابة فرسي الرهان؛ لحبس الشريك نفسه من التصرف بالمال في سائر الجهات إلا ما اتفق عليه الشريكان. (٣) في هامش (م): إلا إن نوبا بذلك الإذن في التصرف. (٤) في (ق): (من). (٥) مكيال: يعادل ثمانية مكايك، وكل مكوك يعادل ثلاث كيلجات، ويختلف قدره في البلاد. (٦) أي: كل مقوم. (٧) في (ق): (غرم)؟

وشركة الوجه: على أن [ما] يشترى بوجهيهما^(١) بمؤجل^(٢)، أو على أن يشتري الوجه في الذمة ويبيع للخامل^(٣) وهو في يده، أو يعمل الوجه والمال للخامل^(٤) وكلها باطلة إلا إذا وكل أحدهما أن يشتري في الذمة لهما عيناً وقصد المشتري ذلك فإنهما يصيران شريكين في العين المأذون فيها، فإن أراد^(٥) [بلفظ] المفاوضة شركة العنان جاز.

فرع: أخذ جملاً لرجل ورواية لآخر ليستقي والحاصل بينهم^(٦) لم يصح، والماء للمستقي إن كان ملكه، أو مباحاً وقصده لنفسه^(٧) وعليه الأجرة، ولو قصد الشركة في الاستسقاء فالمباح بينهم [وقسمته] على قدر أجر أمثالهم بلا تراجع، وإن استأجر رجل الجمل والرواية والمستقي والماء مباح كلاً في عقد صح، وإن استأجرهم في عقد واحد فسدت؛ ولكل أجر (ة) مثله والماء للمستأجر ولو قصد المستقي نفسه. وإن ألزم ذمتهم الاستسقاء بمال صح، وإن ألزم ذمة^(٨) الطحان وملاك بيت الرحي والرحى والبغل طحن^(٩) بر في عقد في الذمة صح وكان المسمى بينهم أربعاً ويتراجعون بأجر المثل، وإذا استأجر الأعيان وكل واحد في عقد صح بالمسمى، أو معاً فسد، والحكم كما سبق^(١٠)، ولو اشترك مالك الأرض والبذر وآلة الحرث مع رابع يعمل على أن الغلة بينهم فالزرع لمالك البذر، ولهم عليه الأجرة إن حصل من الزرع شيء وإلا فلا.

فصل: الشريك كالوكيل في التصرف، فلا يسافر ولا يئضع^(١١) بلا إذن، وإن اشترى بعين المال أو باعه بغبن فاحش صح في نصيبه فقط وصار المشتري شريك شريكه، وإن اشترى بالغبن في الذمة اختص به.

فصل: لكل فسحها، فإن فسح أحدهما بطلت وانعزلا، وإن عزل صاحبه لم ينعزل العازل.

فصل: تنفسخ بموت أحدهما وجنونه وإغمائه، وعلى ولي الوارث والمجنون استئنافها لهما عند الغبطة بعد قضاء دين^(١٢) ووصية لغير معين أو لمعين فهو كأحد الورثة^(١٣).

(١) في (ق): (بوجههما) وبالشرح: (بوجههما) وكل سائغ. (٢) في (م): (مؤجل). (٣) في (ق): (الخامل). (٤) وفي صورتين يكون الربح بينهما، وفي الشرح جاء هنا زيادة: (وهو في يده) والربح بينهما. (٥) أي: كل منهما. (٦) في (م): (بينهما). (٧) وكذا لو أطلق. (٨) في (ق): (الزمة). (٩) في (م): (يطحن). (١٠) في مسألة استتجار الجمل والرواية والمستقي من أن لكل عليه أجرة مثله.

(١١) أي: يدفعه لمن يعمل فيه متبرعاً ولا يبيع نسيئة ولا بنقد غير البلد، ولا يبيع أو يشتري بغبن فاحش.

(١٢) لأن المال كالرهون. (١٣) لكن جاء في الشرح بدلها: (وللمعين إن عرفت مشاركتهم فيها).

فصل: الرِّبْحُ فيها على قدرِ المَالينِ لا العملِ، فشرطُ التفاضلِ يبطئُها، ولو شرطَ زيادةً للأكثرِ عملاً بطلَ الشرطُ ووجبَ لكلٍّ أجرُهُ عملٍ صاحبه^(١)، وكذا عند فساد الشركة لبقاء الإذنِ في التصرفِ، فإن تساويا في أجرِ العملِ وقعَ التقاصُّ، ولو استويا مالا لا عملاً وشرطَ زيادةً لمن عملَ أكثرَ قاصصَ ورجعَ بما زادَ، فإن شرطتْ لواحدٍ إن زادَ عمله فزادَ عملُ الآخرِ لم يستحقَّ شيئاً وإن تفاوتتا في المالِ.

فصل: يدُ كلٍّ واحدٍ منهما يدُ أمانةٍ كالمودعِ في دعوى الردِّ والخيانةِ وغيرهما، ويصدقُ يمينه في تخصيصه بما في يده وما اشتراه للشركة أو لنفسه، لا إن ادَّعى ملكه بالقسمة، وإن ادَّعى كلُّ ملكَ العبدِ بالقسمة وحلفاً جعلَ مشتركاً [بينهما] وإلا فللحالفِ.

فرع^(٢): ادَّعى المشتري من شريكٍ مأذونٍ تسليمَ الثمنِ فصدقَهُ شريكُهُ سقطَ حَقُّهُ عن المشتري والقولُ قولُ البائعِ، فإن حلفَ أو ردَّ اليمينَ على المشتري فنكلَ أخذَ حَقَّهُ منه، ولا يشاركُهُ فيه صاحبه بلْ له مطالبةُ شريكِ البائعِ وتحليفُهُ: أَنَّهُ ما قبضَ من المشتري إلا ما قبضَ بالخصومة، فإن نكلَ البائعُ وحلفَ صاحبه غرمَ لَهُ البائعُ ولم يرجعْ على المشتري، وللبائعِ أن يحلفَ^(٣) هنا وإن كانَ قد نكلَ هناك؛ لأنَّ هذه خصومةٌ أخرى، وإن ادَّعى المشتري أَنَّهُ سلَّم إلى الذي لم يبعْ وصدقَهُ البائعُ^(٤)، فإن كانَ مأذوناً^(٥) لَهُ في القبضِ^(٦) فالبائعُ هنا كصاحبه هناك يسقطُ حَقُّهُ، وإن كانَ غيرَ مأذونٍ لم يسقطْ حقُّ البائعِ فيطالبُ به، ثُمَّ إن كانَ البائعُ مأذوناً له في القبضِ لم يكنْ لَهُ قبضُ الجميعِ؛ لأنَّهُ انعزلَ بإقرارِهِ على الشريكِ بقبضِ نصيبِهِ، فإن قبضَ حَقَّهُ لم يشاركهُ الشريكُ؛ لأنَّهُ معزولٌ بلْ يطالبُ المشتري بحقِّ نفسه، وإن كانَ البائعُ منهيّاً عن القبضِ قبلتْ شهادتُهُ للمشتري، ولو باعا عبدهما صفقةً فلكلُّ قبضُ نصيبِهِ، وإن أزالَ غاصبٌ يدَ أحدهما عنه فباعَهُ الغاصبُ والشريكُ صحَّ في نصيبِ الشريكِ لتعدُّدِ الصفقةِ بالبائعِ.

(١) كما في القراضِ الفاسدِ، وفي (ق) : (عمله لصاحبه).

(٢) في (م) : (فصل).

(٣) في الشرح : (يحلفُهُ) أي : في خصومته مع صاحبه.

(٤) أي : مع إنكار الذي لم يبع.

(٥) في (ق) : (أذن)، وفي (م) : (بمأذون لنا).

(٦) للثمن.

كتاب الوكالة، وفيه ثلاثة أبواب

الأول في أركانها، وهي أربعة:

الأول: ما يجوز فيه التوكيل وله شروط:

الأول: الملك، فلا يصح في طلاق من سينكحها وتزويج من ستنقضي عدتها ونحوه.

الثاني: قبول النيابة، فلا يصح في الشهادات والأيمان ولو ظاهراً والنذر وتعليق الطلاق والعتاق وملازمة مجلس الخيار والمعاصي وما لا يقبلها من العبادات، ويجوز في عقود المعاملات والفسوخ والإبراء والوصية وما يقبل النيابة من العبادات^(١) كالحج والصدقة والزنا، وفي النكاح وتجزير الطلاق والرجعة لا في التعيين للطلاق والنكاح ممن طلق إحدى نسائه أو أسلم عن خمس إلا إن عيّن له^(٢)، ويجوز في القبض والإقباض ولو مسلماً في جزية، وفي تملك المباحات وإحياء الموات لا الالتقاط ولا التوكيل^(٣) في الإقرار، لكن التوكيل فيه إقرار، ويصح في الخصومات وفي استيفاء العقوبات وكذا الحدود لا إثباتها [لله تعالى]^(٤).

الشرط الثالث: العلم به بوجه ما، فقوله: وكلتكَ في كلِّ أموري أو تصرف في أموالي كيف شئت باطل، ويجوز في بيع أموالي واستيفاء ديوني واسترداد ودائعي ومخاصمة خصمائي ولو جهل الخصوم وما فيه الخصومة، لا بيع^(٥) بعض مالي، ولا^(٦): هناك أو هذا، ولو قال: بيع^(٧) أو هب من مالي ما شئت أو أعتق من عبيدي من شئت صح لا في الجميع^(٨)، ويصح تزوج لي من شئت.

فرع^(٩): لا يكفي في شراء الرقيق قوله: اشتري لي رقيقاً حتى يبين النوع والذكورة والأنوثة، وتبين الأثمان ليس شرطاً^(١٠)، ولا يصح: اشتري لي عبداً كما تشاء، ولا يشترط استقصاء الأوصاف فإن تباينت أصناف نوع ذكر الصنف، ويبين في الدار المحلّة والسكّة، وفي الحانوت السوق، وإذا علم الموكل في الإبراء قدر الدين صح ولو

(١) في (م): (العبادة). (٢) أي: للتوكيل. (٣) في (م): (والالتقاط لا)، وفي (ق): (التوكيل).

(٤) لبنائها على الدرء. (٥) في (م): (بيع). (٦) بيع، وفي (م): (أو). (٧) أحد هذين.

(٨) في هامش (م): ولو قال: طلق من نسائي من شئت فله أن يطلق من نسائه من شاءت الطلاق.

(٩) في (ق): (فصل). (١٠) في (ق): (بشرط).

جَهْلِيَّةُ] الوكيل والمديون^(١)، وإن قال: أبرئته عن شيء من ديني أبرأه عن قليل منه، أو عما شئت منه فليبق شيئاً منه، أو عن الجميع فأبرأه عنه أو عن بعضه صح.

الركن الثاني والثالث: الموكل، والوكيل، ويشترط صحة مباشرتهما، فلا يصح توكيل امرأة ومُحَرَّم في نكاح ولا إنكاح ولا عبد [وفاسق] في إيجابه، ويصح في قبوله ولو بلا إذن، وجوز توكيل الأعمى لغيره في عقد البيع ونحوه للضرورة، ويوكل الأب والوصي في بيع مال الطفل عن الطفل وعن نفسه، وتوكيل^(٢) غير المَجْبَر قبل الإذن مذكور في النكاح، ويجوز توكيل الصبي في إذن الدخول وإيصال الهدية، فيوكل الصبي فيهما حيث للوكيل التوكيل، ولا يصح توكيل الرقيق والسفيه والمفلس فيما لا يستقل به إلا بإذن^(٣)، ويصح توكيل المفلس ولو لزمته عهدة^(٤)، وتوكيل السكران بالمحرم^(٥).

فرع: ولو وكل امرأة في طلاق غيرها لا في رجعة [نفسها أو غيرها] [مطلقاً] جازاً لا اختيار فراق خامسة من أسلم، و^(٦) توكيل المرتد كتصرفه، ولو وكله أحد صح تصرفه، ويصح توكيل كافر في نكاح كتابية وكذا طلاق مسلمة لا في نكاحها ولا في قصاص مسلم، ولا يصح توكيل المكاتب في التبرعات بلا إذن وكذا توكيله بجعل لا يفي بأجرته. الركن الرابع: الصيغة، فيشترط الإيجاب كوكلتك وفوضت إليك، وبغ وأعتق، ويصح القبول بالرضا، والامتنال على التراخي ولو لم يتلفظ، فإن ردّها وندم جدت، ولو وكله ولم يعلم صح، وتصرفه قبل العلم كبيع من ظن حياة أبيه، وتكفي الكتابة والرسالة ولو علّقها بشرط فسدت^(٧) ونفذ تصرف صادف الإذن، ولا يضر تعليق التصرف.

فرع: قال: ومتى عزلتْ فأنت وكيل صحت في الحال، فلو عزله لم تنعقد إلا أنه إن تصرف نفذ للإذن^(٨)، وإن كرر عزله انعزل، ففائدة فساد الوكالة سقوط المسمى^(٩) ووجوب أجرة المثل، فإن قال: كلما عزلتْ فأنت وكيل تكرّر الإذن بتكرّر العزل، فطريقه: أن يوكل غيره في عزله، أو يقول: كلما عدت وكيلي فأنت معزول، وتعليق العزل كالوكالة وهو^(١٠) أولى بالصحة، ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهراً.

(١) في هامش (م): سبق في الضمان خلافة أي: في المديون، وما ذكر هنا هو الأصح. (٢) في (ق): (يوكل).

(٣) في (ق): (بالإذن). (٤) كما يصح شراؤه. (٥) في (ق): (بمحرم) أي: كسائر تصرفاته.

(٦) في (ق): (أو). (٧) في الشرح: (بطلت). (٨) في (ق): (هذا للإذن)، وفي (م): (الإذن).

(٩) في الشرح: (لا إن كرر عزله ففائدة صحة الوكالة استقرار المسمى). (١٠) في (ق): (وهي).

الباب الثاني: في أحكام الوكالة، وهي أربعة

الأول: الموافقة لمقتضى اللَّفْظِ أو القرينة، فيبيع^(١) عند الإطلاق بضمن المثل حالاً من نقد البلد، فإن كان نقداً فأغلبهما، ثم أنفعهما، ثم يتخير^(٢)، فإن خالف ضمن بعد قبض المشتري، ولا يضرب غبنٌ يسيرٌ في العرف كبيع ما يساوي عشرة بتسعة لا بثمانية، ويختلف العرف باختلاف الأعيان، ولا يصح بضمن المثل إن وجد زيادة - والفسخ^(٣) لأجلها ذكرناه في الرهن - فإن وكله في الصيف في شراء جمدٍ لم يشتره في الشتاء لمقتضى القرينة.

فرع: قوله: بع بكم شئت إذن في الغبن الفاحش فقط، وبما شئت إذن في العرض، وكيف شئت إذن في النسيئة، وبما عزّ وهان إذن في [الغبن]^(٤) والعرض^(٥).

فرع: لو باع الوكيل أو اشترى من أصوله أو فروعه البالغين أو مكاتبه جازاً، ولا يجوز من نفسه وطفله ولو أذن، وكذا لو وكل في الهبة والتزويج واستيفاء الحد والقصاص من نفسه، أو يوكل في الطرفين وله اختيار طرف، ويصح^(٦) في إبراء نفسه^(٧) وإعتاقها والعفو عنها.

فرع: وإن وكله في البيع نسيئةً جازاً ولو لم يبين المدة، ويعتمد العرف، ثم الأنفع^(٨)، ولا يطالب بالثمن بل عليه تسليم المبيع، أو في البيع مطلقاً فله قبض الثمن [الحال] إن لم يمنعه ويسلم المبيع بعده، ولو قال: امنع المبيع منه [فسدت الوكالة] وصح البيع بالإذن^(٩)، وإن قال: لا تسلّم لم تفسد ويسلمه عنه.

فرع: وإن سلم [ال] مبيع قبل قبض [الثمن] الحال لم يغرم الوكيل إلا القيمة، ثم إن قبضه سلمه واسترد ما غرم، ومن وكل في إثبات حق لم يستوفه وكذا عكسه. فرع: من أمره بالشراء وأعطاه الثمن فله تسليمه بعد قبض المبيع.

(١) في (ق): (والبيع). (٢) قال الشارح: أي: بينهما، فإن باع بهما معاً قال الإمام والغزالي: جاز وإن كان

في عقد واحد. (٣) أي: في زمن الخيار. (٤) أي: الفاحش.

(٥) يبيع بهما لا بالنسيئة؛ وذلك لأن كم للعدد فتشمل القليل والكثير، وما للجنس فتشمل النقد والعرض، لكنه في الأخيرة لما قرن بعزّ وهان شملهما عرفاً، وكيف للحال فتشمل الحال والمؤجل. (٦) أي: توكله.

(٧) بناء على أنه لا يشترط القبول في الإبراء.

(٨) أي: للموكل، ثم يتخير. (٩) في (م) بدل قوله: فسدت إلى آخره (فشرط فاسد).

فصل: اشترى معيياً عالماً ولو بتعيين الموكل لم يقع عن الموكل وبطل إن كان بعين مال الموكل وإلا وقع عن الوكيل ولو ساوى الثمن، وإن اشتراه جاهلاً وقع للموكل ولو لم يساوِ الثمن، وللموكل وكذا الوكيل^(١) الرد لا إن اشترى بعين مال الموكل^(٢)، فإن اشتراه في الذمة ورضي به الموكل أو قصر لم يرده الوكيل^(٣)، وإن رضي به الوكيل أو قصر رده الموكل إن سمّاه أو نواه وصدقه البائع، وإلا وقع للوكيل.

فرع: قال البائع: أخر الرد حتى يحضر الموكل لم تلزمه^(٤)، فإن فعل فقد قصر، فإن ادعى البائع رضا الموكل بالعيب واحتمل فحلف الوكيل على نفي العلم رد، فلو حضر الموكل وصدق البائع فله استرداده، وإن نكل الوكيل حلف البائع ولم يرد [الوكيل]؛ لتقصيره^(٥).

فرع: للمشتري الرد بالعيب على الوكيل والموكل، ولو حط الوكيل الأرض لم ينحط، فلو أنكر الموكل قدم العيب واعترف الوكيل لزمه وحده، ولو اشترى معيياً يعتق على الموكل فله رده.

فرع: للوكيل التوكيل فيما لا يحسنه أو لا يليق به، فلو كثر وكّل [أميناً] فيما لا يمكنه فقط، فإن^(٦) قال له: وكّل عن نفسك كان الوكيل وكيله فينعزل بعزله وانعزاله، وكذا بعزل الموكل، أو: وكّل عني فهما وكيلان، وكذا لو لم يقل عني ولا عنك، فلو وكّله [هو] عن نفسه لم يصح، ولو [وكّل أميناً ثم] فسق لم يعزله إلا الموكل، وحيث ملك التوكيل اشترط أن يوكل أميناً إلا إن عين له.

فرع: ليس قوله للوكيل: افعل ما شئت إذناً في التوكيل.

فصل: في التقييد، قال: بع من زيد لم يبع على عمرو، أو: بع أو أعتق يوم الجمعة لم يجز قبله ولا بعده، وكذا الطلاق، وإن عين للبيع مكاناً تعين ولو لم يكن غرض^(٧)، فإن قدر الثمن لم يتعين المكان إلا إن نهاه، وإن عين للبيع بلداً [أو أطلق التوكيل في البيع في بلد] فنقله إلى غيره ضمن المضمن والثمن.

فصل: قال: بع بمئة درهم لم ينقص، فلو بذل راغب أكثر لم يقتصر على المئة إلا

(١) في (ق): (للكيل). (٢) فلا رده بالعيب؛ لأنه لم يقع له بحال فلا يتضرر به.

(٣) بخلاف نظير الأولى في الفسخ بخيار المجلس لا خصاصه بالوكيل. (٤) أي: إجابته لتضرره ولأنه حقه.

(٥) بالنكول. (٦) في (ق): (فلو). (٧) ظاهر كثرة الراغبين ونحوه.

إن نهأه أو عيّن شخصاً أو: اشترى بمئة لم يزد، نعم: يشتري من المعين بأقل من المئة بخلاف البيع.

فرع: قال: لا تبع [أو لا تشتري] بأكثر من مئة [فاشتري أو] باع بثمان المثل وهو مئة أو دونها لا أكثر جاز^(١)، وإن قال: بع بمئة لا بمئة وخمسين لم يجز النقص عن المئة ولا استكمال المئة والخمسين، ولا الزيادة عليهما^(٢).

فصل: قال: بع مؤجلاً فباع حالاً، أو بأجل دون المقدّر^(٣) بقيمة المؤجل، أو [بـ] ما رسم ولا غرض له صح، وإلا فلا، وكذا لو قال: اشتر [حالاً] فاشترى مؤجلاً بقيمة حالاً.

فرع: وإذا وكله في شراء شاة موصوفة بدينار فاشترى شاتين تساوي كل واحدة ديناراً صح، وكذا إن ساوت إحدهما ديناراً، وإلا فلا، وليس له بيع إحدهما. فرع: متى قال: بع العبد بمئة فباعه بمئة وثوب أو دينار صح، ولو قال: بع بألف درهم فباع بألف دينار لم يصح^(٤).

فصل: وإقرار الوكيل في الخصومة بالإبراء أو بالاعتراف^(٥) ونحوه لا يصح، وينعزل به، ولا ينعزل بإبرائه الخصم، ووكيل المدعي يقيم البيّنة، ويثبت بالعدالة، ويحلف الخصم، ويطلب الحكم. ووكيل المدعي عليه ينكر، ويطعن في الشهود، ويدافع جهده، ولا يصح تعديله بيّنة المدعي، وتقبل شهادة الوكيل على الموكل، وكذا له^(٦)، [لا] فيما هو وكيل فيه، فلو عزل قبل الخصومة قبلت لا بعدها، ولو وكل رجلين في الخصومة أو الحفظ أو غيرهما لم ينفرد أحدهما إلا بإذن.

فرع: تثبت الوكالة باعتراف الخصم وله الامتناع عليه كالمديون يعترف للوكيل ولا بيّنة، وللوكيل إثبات الوكالة في غيبة الخصم ولو لم ينصب القاضي مسخراً^(٧)، ولا ينعزل من وكل في مجلس القاضي بانقضائه، لكن إن كان الموكل عند القاضي مجهولاً وغاب أثبت المدعي أن الذي وكله هو فلان ابن فلان، ولو أثبت المدعي المال في وجه وكيل غائب فحضر وادّعى عزله لم يسمع منه.

(١) العبارة في (ق) مشوشة. (٢) للنهي عن ذلك، ويجوز ما عداه. ولو قال: اشتر بمئة لا بخمسين جاز الشراء بالمئة وبما بينها وبين الخمسين لا بما عدا ذلك. (٣) في (م): (القدر). (٤) إذ المأني به ليس مأموراً به ولا مشتملاً عليه. (٥) أي: من موكله بما يطل حقه من قبض وتأجيل كالإبراء والمصلحة. (٦) فيما ليس وكيلاً فيه لعدم التهمة. (٧) ينوب عن الغائب؛ ليقم المدعي البيّنة في وجهه.

فصل: وكُلُّهُ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ لَغَا، أَوْ فِي الْخُلْعِ أَوْ الْعَفْوِ عَنِ الدِّمِ عَلَى خَمَرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ ففَعَلَ صَحَّ وَوَجِبَتْ^(١) الدِّيَةُ وَمَهْرُ الْمَثَلِ، فَلَوْ خَالَفَ وَعَقَدَ عَلَى غَيْرِهِ لَغَا.

فرع: أَعْطَاهُ أَلْفًا وَقَالَ: اشْتَرِ بَعِينَهُ فَاشْتَرَى فِي الدِّمَةِ لَمْ يَقَعْ لِلْمَوْكَلِّ، وَكَذَا عَكْسُهُ، وَلَوْ أَطْلَقَ تَخْيِيرَ، فَإِنْ اشْتَرَى فِي الدِّمَةِ وَقَعَ عَنِ الْمَوْكَلِّ، ثُمَّ إِنْ سَلَّمَ الثَّمَنُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ فَمَتَّبِعٌ لَا يَرْجَعُ بِهِ، وَإِنْ تَصَرَّفَ [لِنَفْسِهِ] فِيمَا أَعْطَاهُ الْمَوْكَلُّ ثُمَّ اشْتَرَى لَهُ بَغِيرَهُ أَوْ فِي الدِّمَةِ لَمْ يَقَعْ عَنْهُ، فَإِنْ عَادَ وَاشْتَرَى [لَهُ]^(٢) بِهِ جَازَ.

فصل: يَشْتَرُ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ: بَعْتُكَ، أَوْ بَعْتُكَ لِمَوْكَلِّكَ، فَإِنْ قَالَ: بَعْتُ مَوْكَلَّكَ لَمْ يَصَحَّ بِخِلَافِ النِّكَاحِ، وَإِنْ وَكَّلَهُ لِيَبْعَ مَنْ زَيْدٍ فَبَاعَ مِنْ وَكِيلِهِ لَمْ يَصَحَّ بِخِلَافِ النِّكَاحِ، وَعِنْدَ الْمُخَالَفَةِ إِنْ اشْتَرَى بَعِينَ مَالِهِ بَطُلَ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ^(٣) وَقَعَ لِلْوَكِيلِ وَلَوْ سَمَّى الْمَوْكَلَّ. **فرع:** وَكَيْلَ الْمُتَهَبِ يَسْمَى^(٤) فِي الْقَبُولِ وَلَا تَجْزِي النِّيَّةُ^(٥) بِخِلَافِ الشِّرَاءِ.

الحكم الثاني: الْأَمَانَةُ، وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ وَإِنْ كَانَ بِجُعْلٍ، فَإِنْ تَعَدَّى فِي الْعَيْنِ ضَمْنَهَا وَلَمْ يَنْعَزِلْ، فَإِنْ عَاوَضَ بِهَا فَالْعَوَضُ أَمَانَةٌ، فَإِنْ رَدَتْ بِعَيْبٍ عَادَ الضَّمَانُ. **فرع:** يَضْمَنُ الْوَكِيلُ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّخْلِيَةِ.

الحكم الثالث: فِي الْعَهْدَةِ، الْمَلِكُ يَقَعُ ابْتِدَاءً لِلْمَوْكَلِّ^(٦) لَكِنْ أَحْكَامُ عَقْدِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مِنَ الْخِيَارِ وَالتَّقَابُضِ وَنَحْوِهِمَا^(٧) تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ فَلَهُ الْفَسْخُ وَإِنْ أَجَازَ الْمَوْكَلُّ. وَإِنْ اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَالثَّمَنُ فِي يَدِهِ طَوْلَبَ^(٨) وَإِلَّا فَلَا^(٩) إِنْ اشْتَرَى بِمَعْيَنٍ، فَإِنْ اشْتَرَى فِي الدِّمَةِ فَلِلْبَائِعِ مَطَالِبَتُهُمَا إِنْ صَدَّقَ الْوَكِيلَ، وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ بِيَدِ الْوَكِيلِ وَالْوَكِيلُ فِي الرَّجُوعِ قَبْلَ الْغَرَمِ وَبَعْدَهُ كَالضَّامِنِ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ مَا اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ بَعْدَ تَلْفِهِ فِي يَدِهِ فَلِلْمُسْتَحَقِّ مَطَالِبَةُ الْبَائِعِ وَالْوَكِيلِ، وَكَذَا الْمَوْكَلُّ وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ، أَوْ^(١٠): مَا بَاعَهُ الْوَكِيلُ وَتَلَفَ الثَّمَنُ فِي يَدِهِ طَوْلَبَا بِهِ، وَالْقَرَارُ عَلَى الْمَوْكَلِّ.

وَإِنْ^(١١) بَاعَ الْوَكِيلُ بِثَمَنِ فِي الدِّمَةِ وَقَبْضَهُ^(١٢) فَإِنْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا أَوْ رَدَّهُ الْمَوْكَلُّ بِعَيْبٍ

(١) فِي (ق): (وَوَجِبَ). (٢) أَي: لِمَوْكَلِّهِ. (٣) فِي (ق): (الدِّمَةُ). (٤) وَجَوَابًا.

(٥) فِي وَقْعِ الْعَقْدِ لِمَوْكَلِّهِ؛ لِأَنَّ الْوَاهِبَ قَدْ يَسْمَحُ بِالتَّبَرُّعِ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ، لَكِنْ إِنْ نَوَاهِ الْوَاهِبَ وَقَعَ عَنْهُ.

(٦) كَمَا فِي شِرَاءِ الْأَبِ لَطْفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ ابْتِدَاءً لَعَتَقَ عَلَيْهِ أَبُوهُ إِذَا اشْتَرَاهُ لِمَوْكَلِّهِ وَلَا يَتَقَطَّعُ.

(٧) كَالرَّوْيَةِ وَالتَّفَرُّقِ، وَفِي (ق): (الْخَيْرِ). (٨) أَي: بِهِ سَوَاءٌ اشْتَرَى بَعِينَهُ أَوْ فِي الدِّمَةِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِهِ،

وَالْعَرَفُ يَقْتَضِيهِ فَلَهُ مَطَالِبَةُ الْمَوْكَلِّ أَيْضًا. (٩) أَي: لَا يَطَالِبُ بِهِ. (١٠) أَي: اسْتَحَقَّ، وَفِي (م): (وَمَا بَاعَهُ).

(١١) فِي الشَّرْحِ: (وَلَوْ). (١٢) وَدَفَعَهُ لِلْمَوْكَلِّ أَمْ لَا.

فَلَهُ مَطَالِبَةُ الْمُشْتَرِي وَالْوَكِيلِ ، وَهَلْ يَطَالِبُ الْوَكِيلُ بِقِيَمَةِ الْعَيْنِ أَمْ بِالثَّمَنِ؟ وَجِهَانٌ^(١) .
فَإِنْ قُلْنَا بِالْقِيَمَةِ^(٢) فَأَخَذَهَا طَالِبُ الْوَكِيلِ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ وَدَفَعَهُ لِلْمُوَكَّلِ وَاسْتَرَدَّ الْقِيَمَةَ
وَإِنْ أَمَرَهُ^(٣) أَنْ يَشْتَرِيَ بِمَعْيْنٍ فَتَلَفَ قَبْلَهُ أَنْعَزَلَ ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْقَبْضِ أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ ، أَوْ
فِي الذَّمَّةِ لَمْ يَنْفَسَخْ وَلَنْ يَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ .

فرع : المقبوض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل ويرجع على الموكل .

فرع : وكيل المستقرض كوكيل المشتري فيطالب ويرجع بعد الغرم .

الحكم الرابع : الجواز ، فلكل منهما العزل إن لم يكن باستئجار ، وإن قال : عزلتُ
نفسي ، أو فسخت الوكالة ، أو خرجت منها ونحوه ، أو عزله الموكل أو فسخا وعلم
انعزل ، وكذا إن لم يعلم . ولا يصدق بعد التصرف إلا بيئته ، وينعزل بموت أحدهما ،
[أ]و بالحجر عليه فيما لا ينفذ منه ، وبالإغماء ، وبخروج ما وكل بيعه عن الملك بالبيع
ونحوه ، وكذا بتزويج الجارية والإجارة لا بتوكيل^(٤) آخر ، وفي انعزاله بطحن الحنطة
وجِهَانٌ^(٥) ، ولو ردّها ارتدت بخلاف المباح له إذا ردّ الإباحة ، ولو وكل عبده ثم أعتقه أو
باعه انعزل ، لا عبد غيره ، لكن العبد يعصي إن لم يستأذن مشتريه ، ولو جحد أحدهما
الوكالة عامداً ولا غرض فهو عزل ، وإلا فلا .

وإن عزل أحد وكيليه لم يتصرفا حتى يبين .

مسائل منثورة : وإن وكلّه ببيع فباع ثم فسخ البيع لم يبع ثانياً ، وليس للوكيل شرط
الخيار لمبايعه ، وله شرطه لنفسه وللموكل ، وإن أمره باشتراطه [فتركه] لم ينعقد
[مطلقاً] ، فإن أمره ببيع عبد أو شرائه لم ينعقد^(٦) على بعضه ، أو أن يشتري به ثوباً
فاشتري ببعضه جاز ، فإن قال : بع الأ عبد فرّق وجمع ، فإن قال : صفقة لم يفرّقها ، أو
بألف لم يبع واحداً بأقل من ألف ، ثم له بيع الباقي بثمان المثل .

وإن قال : اطلب حقّي من زيد فمات لم يطالب وارثه ، أو الذي على زيد طالبهم ، فإن
لم يمت جاز القبض من وكيله ، وإن أمره بالبيع مؤجلاً فعليه بيان الغريم لا مطالبته .

(١) أصحابهما : الأول . (٢) القياس : يطالبه بالقيمة . (٣) في (م) : (توكيل) .

(٤) الراجح الانعزال . كما لو حلف لا يأكل حنطة فأكلها دقيقاً - لبطلان اسم الحنطة ولشعار طحنها بالإمساك وهما

علتان . والأصل عدم تركيب العلة . (٥) في (ق) : (يعقد) .

وإن قال: أعطِ هذا الذهبَ صائغاً فأعطاهُ ثم امتنع من تبينه صارَ ضامناً له، ولو قال: بعْ عبدك من زيدٍ بألفٍ عليّ لم يصحَّ التزامه، أو بألفٍ وأنا أدفعه فهذا وعدٌ لا يلزم، أو اشتري [لي] عبدَ فلانٍ بثوبك هذا ففعلَ ملكهُ الأمرُ ورجعَ المأمورُ بقيمة الثوب، وليسَ لو كيلٍ غرمَ الثمنَ حبسُ المبيعِ وإن استحقَّ الرجوعُ، وإن قالَ لو كيلٍ غريمه: خُذْ واقضِه^(١) صارَ وكيلاً للمديون، أو خُذْ عما تطلبني به لغريمي برئ، وكذا لو قال: خذْ^(٢) قضاءً.

وإن أعطى^(٣) وكيله ليتصدقَ فنوى عن نفسه وقعَ للأمر، ولو وكلتَ عبداً يشتري لك نفسه صحَّ ولزمه التصريحُ باسمك كما يلزمك التصريحُ باسمه إن وكلتَ في شرائه لنفسه وإلا وقعَ عقدهُ له وعقدك لك.

ولو قال: أسلم لي في كذا من مالك وارجعْ عليّ لم يصحَّ، وإن أبرأ وكيلُ المسلم المسلمَ إليه بلا إذن لم يبرأ، فلو قالَ له المسلمُ إليه: لستَ وكيلاً والسلمُ لك نفذَ الإبراءُ ظاهراً، وتعطلَّ حقُّ المسلمِ وغرمَ الوكيلُ رأسَ المالِ للحيلولة.

وإن قال: اشتري لي طعاماً حُمِلَ على العرفِ إن كان، وإن قال: أبرِ غرمائي لم يُبرِ نفسه، أو أعطِ ثلثي الفقراءِ أو نفسك إن شئتَ لم يعطِ نفسه لتولِّي الطرفين. وإن قال: بعْ هذا ثم هذا لزمه الترتيبُ، ويستحقُّ الوكيلُ جعله وإن تلفَ المالُ معه. وإن بلغه أن زيداً وكَّلهُ وصدق^(٤) تصرفَ لا إن كذبَ وإن قامتَ بينة^(٥)، وإن سأل^(٦) من الموكِّلِ الإشهادَ [بتوكيلٍ]^(٧) حيثُ يضمنُ بجحوده لزمه^(٨)، وإلا فلا. وإن وكَّلهُ في شراءٍ جاريةٍ ليطأها لم يشتري له من تحرُّمٍ عليه.

(١) أي: به، وفي النسختين: (اقضه).

(٢) في (ق): (أعطاء).

(٣) أي: المخبر، وفي (ق): (فصدقه نفذ).

(٤) عند الحاكم بمضمون الخبر، وكذا إذا لم يصدقه ولم يكذبه بل تردد.

(٥) الوكيل.

(٦) أي: على نفسه.

(٧) بعد التصرف أو إن أراد بقاء الوكالة.

الباب الثالث: في الاختلاف (في الوكالة وصفتها)

وإن اختلفا في الوكالة أو في صفتها فالقول قول الموكل.

فرع: اشترى الوكيل جاريةً بعشرين، فقال الموكل: إنما أذنت بعشرة صدقَ بيمينه، وبطلَ الشراء إن حلفَ الموكلُ والشراء له بعين ماله وسماء^(١) في العقد، وقال: المأل له، وكذا^(٢) إن نواه وصدقَه البائع، وإن كذبه البائع وحلفَ فيحكم بالصحة ظاهراً للوكيل، ويسلم له الوكيل الثمن المعين، ويرد للموكل مثل ما له، وإن كان في الدمة ولم يسمه بل نواه وقع له ظاهراً وإن سماء، فإن صدقه البائع بطل، وإلا وقع له ظاهراً، ثم إن كان الوكيل صادقاً فالملك باطلاً للموكل، أو: كاذباً والشراء في الدمة فالملك له، أو: بالعين فللبائع، ويستحب للحاكم أن يرفق بالموكل فيبيعها منه بالعشرين ولا يكون إقراراً، ولو قال الموكل: إن كنت أذنت لك بعشرين فقد بعْتُها بعشرين صحَّ واحتمل للضرورة، فلو امتنع فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها، وكذا إن اشترى جارية وقال الموكل: أمرتُ بغيرها.

فرع: باع مؤجلاً وحلفَ الموكل ما أذن له، وحلفَ المشتري ما علمه وكيلاً، أو نكلَ الموكل عن^(٣) المردودة^(٤) قرر^(٥) البيع وغرم الوكيل للموكل القيمة، وعند الحلول يطالب بالثمن ويستوفي منه ما غرم، فإن زاد فهو مقرٌ بالزائد لمن لا يدعيه، وسيأتي حكمه، وإن رجع الوكيل وصدقَ الموكل لم يأخذ من المشتري إلا أقلَّ الأمرين من الثمن والقيمة، وإن اعترف المشتري بالوكالة وصدقَه^(٦) الموكل أو كذبه وحلفَ الموكل حكمٌ بطلانِ العقد.

فصل: ادعى الوكيل التصرف فالقول بعد عزله قول الموكل وكذا قبله، وإن اتفقا على التصرف وقال: عزلتُك قبله فكدعوى أنه راجعها قبل البيونة وهي تنكرها^(٧)، وإن قال الموكل: بعته على^(٨) زيد فأنكر الوكيل وصدقَ زيد الموكل حكمٌ بالبيع، وإن كذبه

(١) أي: الوكيل. (٢) أي: يبطل الشراء. (٣) اليمين.

(٤) عليه من المشتري. (٥) في (ق): (قدر). (٦) في (ق): (صدق).

(٧) أي: المراجعة قبل انقضاء عدتها، وفي النسختين بدلها: (وقالت: بعدها)، فيقال: إن اتفقا على وقت العزل كيوم

الجمعة، وقال الوكيل: بعته قبله، فقال الموكل بعده: صدق الموكل في أنه لا يعلم أن البيع قبل.

(٨) في (م): (من).

فالقولُ قوله^(١).

فرع: قول الوكيل ولو بجعلٍ مقبول^(٢) في التلفِ وردَّ المعوِّضِ والعِوضِ على الموكلِ لا على رسوله^(٣).

فصل: قال الوكيلُ في قبضِ الدَّيْنِ: قبضتُهُ وتلفَ، فكذبهُ، حلفَ الموكلُ على نفي العلمِ بالقبضِ، وطالبَ الغريمَ، ولا رجوعَ للغريمِ على الوكيل^(٤)، ولو باعَ الوكيلُ وادَّعى قبضَ الثمنِ وتلفهُ^(٥) فإنَّ كانَ قبلَ تسليمِ المبيعِ صدَّقَ الموكلُ أو بعدهُ والثمنُ حالٌ صدَّقَ الوكيلُ؛ لأنَّ الموكلَ يدعي خيانتَهُ بالتسليمِ قبلَ القبضِ، بخلافِ ما إذا أذنَ له في إقباضِهِ قبلَ، أو كانَ الثمنُ مؤجَّلاً وأذنَ له في قبضِهِ، فإذا حلفَ ففي براءةِ المشتري وجهان^(٦)، فإن خرجَ مستحقاً رجعَ على الوكيلِ فقط، ولا رجوعَ للوكيلِ على الموكلِ؛ لأنَّ يمينَهُ لا تثبتُ له حقاً على غيره، وإن قلنا براءةِ المشتري وبأنَّ معيباً وردَّه (المشتري) على الموكلِ وغرمَ لم يرجعْ على الوكيلِ، وكذا عكسُهُ، وإن قالَ الموكلُ: قبضتُ الثمنَ فالقولُ قولُ الوكيلِ، وليسَ للموكلِ مطالبةُ المشتري؛ لاعترافِهِ بقبضِ وكيلِهِ، لكنَّ إن تعدَّى الوكيلُ بتسليمِ المبيعِ قبلَ قبضِ الثمنِ غرمَ[ه].

فصل: وكله في قضاء دينه فقضاءه في غيبته فأنكرَ الغريمُ^(٧) ضَمَنَ للموكلِ إذا لم يشهد^(٨) لا^(٩) إن دفعَ بحضرته، والقولُ قولُ الموكلِ: إنه لم يحضر، وإن أشهدَ وغابوا فعلى ما سبقَ في رجوعِ الضامِنِ، ولو ادَّعى وليُّ اليتيمِ^(١٠) ردَّ مالِهِ إليه بعدَ البلوغِ لم يقبلُ إلا ببيِّنَةٍ، ولو امتنعَ من يقبلُ قوله في الردِّ من التسليمِ إلا بالإشهادِ لم يلزمه^(١١) ذلك، وللغاصِبِ ومن لا يقبلُ قوله الامتناعُ.

فصل: مَنْ عليه دينٌ أو في يده عينٌ لغيرِهِ يلزمُهُ تسليمُها لمن صدَّقَ بأنَّه وارثٌ أو محتالٌ أو وصيٌّ أو موصىٌ له، لا إن أنكرَ، ولا يلزمُهُ التسليمُ للوكيلِ حتى يقيمَ بيِّنَةً، لكنَّ يجوزُ إن صدَّقَهُ^(١٢)، فإن سَلَّمَ إليه وأنكرَ وكالتهُ فإنَّ كانَ عيناً وتلفتَ طالبُ بها مَنْ شاءَ، ثُمَّ لا يرجعُ أحدهما على الآخرِ لاعترافِهِما أنَّ الظالمَ غيرُهُما، إلا إن قصَّرَ القابضُ

(١) أي: زيد. (٢) بيمينه. (٣) لكن يقبل قول رسوله بيمينه. ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل لأنه يدعي الرد على

من لم يأتمنه فعليه البينة. (٤) لاعترافه بأنه مظلوم. (٥) في يده، أو دفعه إلى موكله فكذب الموكل.

(٦) أحدهما: نعم. (٧) صدقت دعواه بيمينه لأنه لم يأتمن الوكيل. (٨) في (ق): (إلا).

(٩) ولو حاكم. (١٠) في النسخين: (يكن له). (١١) في (ق): (أن يصدق).

فتلفت وغرم الدافع فإنه يرجع عليه، وإن كان ديناً لم يطالب إلا غريمه، فإن ألزم تسليمه ثانياً فله استرداده من القابض؛ لأنه مالٌ من ظلمه، فإن تلف بلا تفريط لم يغرمه، هذا إن صرح بتصديقه وإلا فله المطالبة والرجوع، وإن بان المستحق حياً وطالبه رجع على الوارث والوصي والموصى له.

وجحد المحيل الحوالة كجحد الموكل الوكالة.

فصل: وإن صرح الوكيل بجحود الوكالة أو القبض ثم ادعى الرد مطلقاً أو التلف قبل الجحود لم يصدق، بخلاف قوله: لاحق لك عليّ ونحوه، فلو أقام المصريح بينة سمعت، ولو ادعى بعد الجحود التلف صدق بيمينه لئلا يتخلد في الحبس. فرع: لا تسمع دعوى الخيانة حتى يبينها.

فصل: ولو صدق الموكل مدعي التسليم إلى وكيله المنكر لم يغرمه لتركه [هـ] الإشهاد^(١)، ويجوز عقد البيع والنكاح بالمصادقة على الوكالة، ثم إن كذب الوكيل نفسه لم يؤثّر وإن وافقه المشتري^(٢)، إلا إن أقام بينة بإقراره بأنه لم يكن مأذوناً.

(١) بخلاف ترك الوكيل الإشهاد بقضاء الدين فإنه يغرمه؛ لأن الوكيل يلزمه الاحتياط للموكل.

(٢) أي: في مسألة البيع على التكذيب؛ لأن فيه حقاً للموكل.

كتاب الإقرار ، وفيه أربعة أبواب

الأول في أركانه ، وهي أربعة :

الأول : المقر ، ولا يصح إقرار صبيٍّ وزائل العقل بعذرٍ ، وسنذكر السكران في الطلاق ، ويصدق في دعوى البلوغ بالاحتلام أو الحيض الممكن بلا يمينٍ ، ولا يقبل بالسنن إلا بيّنة ولو كان غريباً^(١) ، ولو طلب غازٍ سهمه وأدعى البلوغ بالاحتلام حلف ، وإقرار المفلس [بالنكاح] مقبول (كما سبق)^(٢) لا : السفية ، ويقبل إقرار السفية^(٣) بالنكاح ، والرشيء بجنائته في الصغر ، وإن أقر العبد بمالٍ وكذبه السيّد اختصّ بذمته إلا بدين^(٤) معاملةٍ صرحَ بها المأذون قبل الحجر ، وإقرار العبد بموجب الحد والقصاص مقبول والدّعى عليه فيه^(٥) ، وحيث لا يقبل إقراره فالدّعى على السيّد إلا إن^(٦) قال المدّعي : لي بينة فتسمع عليهما^(٧) ، فلو عفا المقتص بمالٍ تعلق برقبته وإن كذبه السيّد ، وإذا أقرّ بسرقةٍ توجب القطع قطع ولم ينزع المال من يده إلا بتصديق سيّده ، فإن تلف وصدقه السيّد بيع في الجناية ولا يتبع بعد العتق بما زاد عن قيمته ، ومن نصفه حرٌّ يلزمه نصف ما أقرّ بإتلافه .

فرع : لا يقبل إقراره على عبده بموجب عقوبةٍ ودينٍ معاملةٍ ، ويقبل بدينٍ جنائيةٍ ويتعلق برقبته ، وإقرار العبد بعد العتق بإتلافٍ قبله يلزمه^(٨) ، وبالبيّنة يلزم السيّد الأقل من قيمته والأرض ، والدّعى^(٩) بما يتعلق بذمة العبد كالدّعى بالمؤجل .

فرع : يقبل إقرار المريض للأجنبي [ويساوي البيّنة] ، وكذا للوارث ، ولو بهبةٍ مقبوضة في الصحة^(١٠) ، ولا يقدم إقرار الصحة ، بل لو أقرّ الوارث أو حدث ضمان من حفر تعدى به حياً شارك صاحبه الغرماء ، وإن صدّق الوارث مدّعي [الوصية] ثم مدّعي الدين المستغرق أو بالعكس أو صدقهما معاً قدّم الدين ، وإن أقرّ المريض بدينٍ ثم بعينٍ قدّم صاحبها أو بإعتاق أخيه في الصحة عتق وورث ، أو بإعتاق عبدٍ في الصحة وعليه دينٌ مستغرق عتق ، ولا يصح إقرار المكره ، فلو ضرب ليصدق فأقرّ لزمه ، ويكره إلزامه

(١) لإمكانها ويختار استفساره . (٢) أي : في بابه ، وفي (م) : (مقبول في النكاح) . (٣) لمن صدقها كالرشيء .

(٤) في النسختين : (دين) . (٥) أي : فيما يقبل إقراره به . (٦) في (م) : (لا إذا) .

(٧) لانتفاء التهمة ؛ والراجح أنها لا تسمع على العبد . (٨) أي : ولو ثبت . (٩) أي : على العبد .

(١٠) فتصح لتحصيل البراءة بتقدير صدقه وكذا إقراره بهبة في المرض مقبوضة لكن تتوقف على إجازة الورثة .

حتى يراجعَ ويقرَّ ثانياً.

الركنُ الثاني: المقرُّ له، وشرطُه أهليةُ الاستحقاقِ، فالإقرارُ للدابةِ باطلٌ، فلو قال: عليّ لمالكها بسببها ألفُ قُبَل، والإقرارُ للعبدِ لإقرارٍ للسيّدِ وإن أقرَّ لحملٍ وأسندَه إلى إرثٍ أو وصيةٍ لزمه، وكذا إذا أطلقَ لا^(١) إن أسندَه إلى جهةٍ باطلةٍ كالبيع، فإن انفصلَ ميتاً فلا حقَّ له في الوصيةِ والإرث، ويكونُ^(٢) لورثته، أو حياً لدونِ ستّةِ أشهرٍ من وقتِ الإقرارِ استحقَّ، وكذا لدونِ أربعِ سنينَ إن لم تكن أمه فراشاً، فإن ولدتْ أنثى وهو وارثٌ من أبٍ أعطيتِ النصفَ، أو ذكراً أو وصيةً فالكُلُّ، وفي مطلقِ الإقرارِ بالمالِ يستفهم، فإن مات^(٣) قبلَ البيانِ فكمنَ أقرَّ لإنسانٍ فردّه، أو بالإرثِ وقد ولدتْ ذكراً و^(٤) أنثى سئلُ عن جهةِ الإرث، فإن تعدّرَ سوىَ بينهما.

فرع: وإن أقرَّ بحملٍ دابةٍ فإن أسندَه إلى وصيةٍ صحَّ، وكذا إذا^(٥) أطلق، لا إلى جهةٍ فاسدةٍ، وانفصائلُ للإمكانِ على ما سبق، ويسألُ عن حملِ البهيمةِ أهلَ الخبرة، ولو أقرَّ بالأمِّ لآخرَ جازَ، وإقراره لمسجدٍ ومقبرةٍ كإقراره لحملٍ إذ لهما غلةُ الوقفِ.

فصل: يشترطُ عدمُ تكذيبِ المقرِّ له، فلو كذبه بطلَ، وتُركَ مع المقرِّ، فلو صدّقه لم ينزعُ إلا بإقرارٍ جديدٍ، وينزعُ القاضي عيناً أقرَّ بها لمجهولٍ، ولو رجَعَ المقرُّ في حالِ إنكارِ المقرِّ له وقال: كذبتُ أو غلطتُ صحَّ رجوعُه، ولو أقرَّ له بعبدٍ فردّه لم يحكمْ بعتقه، وإن أقرَّ له بأحدِ العبدَيْنِ وعينه فردّه وعينَ الآخرَ لم يصدّقْ إلا ببينةٍ، أو أقرَّ له بقصاصٍ وحدّ قذفٍ وكذبه سقطا^(٦)، وكذا حدُّ سرقةٍ، وفي المالِ حكمُ المالِ وإن أقرتْ بالنكاحِ وأنكر سقطَ في حقِّه.

فرع: أقامَ بينةً على إقرارِ غريمه بالاستيفاءِ، وأقامَ الغريمُ بينةً على إقراره بعدَ ذلكَ بعدمه سمعتُ وطالبه، ولو قال: عليّ مالٌ لرجلٍ من أهلِ البلدِ لم يصحَّ، فإن قال رجلٌ: أنا هو لم يصدّقْ.

الركنُ الثالثُ: المقرُّ به، ويشترطُ (فيه) أن لا يكونَ ملكاً للمقرِّ، فإن^(٧) قال: داري أو ثوبي هذا لزيدٍ لا يصحُّ، أو مسكني أو ملبوسي صحَّ، وكذا يصحُّ إن قال: هو لفلانٍ وكانَ ملكي إلى أن أقررتُ، وإن شهدتْ بينةٌ هكذا لم تقبلْ، وقوله: ديني على

(١) في (ق): (إن أطلق إلا). (٢) أي: المقرُّ به. (٣) المقرُّ. (٤) في (ق): (أو). (٥) في (ق): (إن).

(٦) في النسختين: (سقط) والمراد كلُّ منهما. (٧) في (ق): (فلو).

زيدٍ لعمرٍ باطلٌ، أو الذي كتبتهُ على زيدٍ لعمرٍ صحيحٌ، لافي نحو صدّاقٍ وخُلْعٍ وجنايةٍ عقب^(١) ثبوتها، فإن شاء عمرو أثبت بإقراره: أن (الدين) الذي كتبتهُ^(٢) على زيدٍ [له]، ثم يثبت^(٣) على زيدٍ^(٤) بالدين، وإن شاء عكس^(٥).

فرع: لا ينفذُ إقراره بما في يد الغير حتى يصيرَ في يده، فإن كانَ قالَ: هذا - وهو في يد غيره - رهنٌ زيدٍ فحصلَ في يده بيعٌ في دين زيدٍ، وإن قالَ^(٦): هو حرٌّ، ثم اشتراه^(٧) نظرتَ؛ فإن قالَ: أعتقه^(٨) عتقَ وكانَ ذلكَ^(٩) منه فداءً، ومنَ البائعِ بيعاً فيثبتُ للبائع لا للمشتري الخيارانِ والفسخُ بالعيب؛ لأنَّ المشتريَ إنما فداؤه وولاؤه موقوف^(١٠)، فإن ماتَ بلا وارثٍ فصَدَّقَ البائعُ بعتهِ ورثتهُ^(١١) وردَّ الثمنَ للمشتري، وإلا فللمشتري أخذُ قدرِ الثمنِ من تركتهِ ويوقفُ الباقي^(١٢)، وإن كانَ قالَ: هو حرٌّ الأصل، أو حرٌّ قبلَ أن يشتريه فهو افتداهُ، فإن ماتَ فماله لورثتهِ أو لبيت المال، وإن ماتَ قبلَ القبضِ استردَّ الثمنَ من البائع.

فرع: أقرَّ بحريةِ أمةٍ لغيره فاستأجرها أو نكحها لزمته الأجرة والمهر، وليس له استخدامها وكذا وطؤها، إلا إن كانَ نكحها بإذنها وهو عندهُ وليٌّ بالولاءِ^(١٣)، وإن أقرَّ أنَّ عمرًا غصبَ عبدًا من زيدٍ ثم اشتراه صحَّ^(١٤)، وأخذَه زيدٌ.

فرع: لو أقرَّ بعبدٍ في يده لزيدٍ وأقرَّ العبدُ أنه لعمرٍ سلّمَ لزيدٍ، فإن أعتقه فولّاهُ له، وهل اكتسابه لعمرٍ وجهان، وجهُ المنع^(١٥): أن الاكتسابَ فرعُ الرّقِّ^(١٦).

الركن الرابعُ: الصيغةُ، فلا إقرارَ بالدين: عليّ، وفي ذمتي، وبالعين: عندي ومعِي، وبهما: لزيدٍ كذا أو قبلي^(١٧)، فإن قالَ: لي عليك ألفٌ، فقال: خذهُ [أو زنه] أو اجعله في كيسك أو هي صحاحٌ فليس بإقرار؛ لأنه استهزاء، فإن قالَ: نعم، أو بلى،

(١) في (م): (عقب). (٢) في (م): (كتبته). (٣) في (ق): (لم يثبت). (٤) أي: يقيم بينة عليه.

(٥) أي: أنه يقيم بينة الدين، ثم بينة الإقرار. (٦) في عبد في يد غيره. (٧) صح تنزيلاً للعقد على قول من صدقه الشرع وهو البائع وصاحب اليد. (٨) أي: من كان في يده، وفي (م): (أعتقه).

(٩) (الشراء).

(١٠) لأن البائع لم يعترف بعته، والمشتري لم يعتقه. (١١) (البائع).

(١٢) لأنه إن كان كاذباً في حريته فالكسب له، أو صادقاً فالكل للبائع إرثاً بالولاء وقد ظلم المشتري بأخذ الثمن منه.

(١٣) كأن عتقت ولا عصة لها فينبغي صحة تزويجه إياها بإذنها بالملك أو بالولاء.

(١٤) (الشراء استنفاداً لملك الغير لا تملكاً). (١٥) هو أصحهما.

(١٦) ولم يثبت، فيستحقه العتيق وهو المرجح. (١٧) لصلاحيته لهما.

أو صدقت^(١) فإقراراً، إلا إن صدر بصورة الاستهزاء فيها تردّد^(٢)، [أو قال: لي عليك ألف، فقال مستهزئاً: لك علي ألف ففيهما تردّد]. وقوله: أنا مقرّ به، أو لست منكراً له، أو لا أنكر دعواك إقراراً، لا إن ترك الصلّة أو المفعول، أو قال: لا أقرّ لك به ولا أنكر^(٣)، وكذا لو قال: أنا أقرّ لك به، وقولك^(٤): أبرأتني منه، أو قد قضيتك إقراراً^(٥)، لا: قد أقررت بالبراءة^(٦) والاستيفاء، ولا أظنّ وعسى أو لعلّ، [أو أحسب أو أقدر]^(٧) بخلاف له علي ألف فيما أعلم أو أشهد^(٨)، وقوله: بلى أو نعم في جواب أليس لي عليك؟ إقراراً، واشتريتها وملكتها منك أو من وكيلك^(٩) إقراراً، لا ملكتها على يدك، ونعم، إقراراً لمن قال: اشتر عبي لا العبد؛ لأنه لم يعترف إلا بكونه يملك بيعه لانفسه، أو: ما لك علي أكثر من ألف فليس بإقرار^(١٠)، وجوابك للمتقاضي بنعم، أو أقضيك غداً، أو أمهلني يوماً أو حتى أقعد أو أفتح أو أجد إقراراً^(١١)، ولو قال: كانت لك، أو كان لك عندي دار فليس بإقرار، أو أسكنتك الدار حيناً ثم أخرجتك إقراراً له باليد، ولو قال معسر: لزيد علي ألف إن أيسرت، وأمکن استفهامه استفهم، وإلا^(١٢) [فإقرار]. وقوله لمن شهد عليه: هو صادق أو عدل ليس بإقرار حتى يقول: فيما شهد به، وقوله: إذا شهدا علي بكذا فهما صادقان لا صدقتهما إقراراً وإن لم يشهدا، وإن قال: أقرضتك كذا، فقال: كم ثمن علي به، أو [والله] لا اقترضت منك غيره فإقراراً، لا: لزيد علي أكثر من ما لك فلا شيء عليه لواحد منهما، ولو^(١٣) كتب لزيد علي ألف، أو كتبه غيره فقال: اشهدوا علي بما فيه لغاً، وكذا قوله: له علي ألف إن مت أو قيم زيد، فلو قال: إلا أن يبدو لي لزمه، وإن لقن إقراراً أو غيره بغير لغته فقال: لم أفهمه وأمکن حلف، وإن قال: أقررت صيباً أو مجنوناً أو مكرهاً وأمکن أو عهد أو كانت أمانة صدق يمينه، لا إن [قال]: قامت البيّنة بكونه حينئذ بالغاً أو عاقلاً أو مختاراً، ولا يشترط التعرّض لذلك، ولا^(١٤) للحرية والرشد في الشهادة، فإن قامت بينة بالإكراه اشترط تفصيلها وقدّمت.

(١) في (ق) زيادة: (أو أجل، أو لعمرى). (٢) لتعارض اللفظ والقربة. (٣) في الجواب.
(٤) وادّعاء الإسقاط الأصل عدمه وعليه بينة للإبراء أو القضاء. (٥) في (م): (أو). (٦) لأنه لا جزم فيه.
(٧) فهو إقرار لأنه التزام. (٨) في (م): (وكيله). (٩) حيث نفى الزائد عليه فلم يثبت شيء.
(١٠) لأنه المفهوم عرفاً. (١١) بأن تعذر استفساره. (١٢) في (م): (أو). (١٣) في (م): (مع الحرية). (١٤) في (م): (أو).

الباب الثاني: في الإقرار بالمجهول^(١)

فيصح الإقرار بالمجهول مثل: له علي شيء، ويفسره بما شاء ولو حبة شعير، وحدّ قذف، وحق شفعة ووديعة، ونجساً يقتنى ككلب وخمر محترمة، لاردّ سلام وعبادة، إلا إن قال: له علي حق، وأما ما يحرم اقتناؤه كالخنزير، وما لا ينفع كجلد الكلب، والكلب الذي لا ينفع، والخمر غير المحترمة فلا يُقبل تفسيره بها^(٢).

فرع: قال: غصبت منه شيئاً قبل^(٣) بما في الصور السابقة إذا احتمل (هـ) اللفظ احترازاً من حق الشفعة والوديعة، ويقبل^(٤) بالخمر والخنزير، قالوا: ولو قال: له عندي شيء وفسره بخمر وخنزير قبل، ولو قال: غصبتك ما تعلم لغا إذ قد يريد نفسه، لا غصبتك شيئاً.

فصل: لو امتنع من تفسير المبهم حبس^(٥)، وإن فسره ببعض الجنس المدعى كمئة ودعواه مئتان، وقال المدعي: أرادهما حلف على نفي الزيادة ونفي الإرادة يميناً واحدة، فإن نكل حلف المدعي على الاستحقاق لا إرادته، وإذا مات^(٦) وقفت التركة حتى يفسر الوارث، ويمينه على نفي الإرادة بخلاف تفسيره الوصية، فإنه يحلف فيها على نفي علم الاستحقاق لا الإرادة، فإن فسره المقر بغير الجنس المدعى وصدق في الإرادة وقال: ماديني إلا غيره فهو رد للإقرار، وإن قال: أردت ما ادعيت حلف المقر على نفي المدعى والإرادة، ثم إن لم ينف المقر له ما فسره به ثبت له، فلو ادعى الإرادة فقط لم يسمع حتى يدعي المال كما أنه لا يسمع منه دعوى الإقرار بكذا.

فصل: قال: له علي مال، أو مال عظيم [أو خطير] أو حقير أو أكثر من مال فلان، أو ممّا في يده، أو ممّا شهد به الشهود عليه، وكذا ممّا حكم به الحاكم، ثم فسره بأقلّ متمول قبل.

فرع: قال: له علي أكثر من مال فلان فالإبهام في الجنس والنوع والقدر^(٧)، أو: أكثر منه عدداً فالإبهام كذلك إلا في القدر^(٨)، أو: من الذهب أكثر من مال فلان فالإبهام في

(١) في الشرح: (بالجمل) وفسره بالمجهول، وفي (ق): (بالجمل).

لمضطر. اهـ من حاشية (م). (٣) أي: تفسيره.

(٤) أي: المقر قبل تفسيره وامتنع الوارث.

(٥) أي: لو كان مال فلان مئة دينار ففسر بأكثر من مئة درهم قبل.

(٢) إلا إذا كان ذمياً فإنه يقبل فيها وكذا ميتة

(٤) في (م): (في). (٥) لأنه واجب عليه.

(٧) في (ق) هنا زيادة: (على فلان).

النوع والقدر، أو: من صحاح الذهب فالإيهام في القدر فقط، وإن قال: أكثر من دراهم فلان فهل يجب أدنى شيء أو أكثر من عددها من أي جنس فسر؟ وجهان^(١)، ولو قال: من الدراهم أكثر من دراهمه ومعهُ ثلاثة دراهم لزمته، أو أكثر وقال: ظننتها ثلاثة^(٢) صدقَ بيمينه.

فصل: قوله: [له] عليّ كذا مثل له عليّ شيء، وكذا [كذا] بلا عطف تأكيد، ومثله: شيء شيء، فإن عطف فسيان، ويجب بقوله: كذا درهم - بالرفع - درهم، وكذا لو نصب أو خفض أو أسكن أو كرّر كذا بلا عاطف، ومتى كرّرها وعطف بالواو أو بشمّ ونصب الدرهم تكرر، لا إن خفضه أو رفعه^(٣).

فصل: قال: له خمسة عشر درهماً فالكلُّ دراهم، أو له ألف ودرهم، أو: ألف وثوب فالألف مجمل، ولو قال: خمسة وعشرون درهماً، أو ألف ومئة وخمسة وعشرون درهماً، أو: ألف ونصف درهم فالكلُّ دراهم، أو نصف [و] درهم فالنصف مجمل، أو ألف وأربعة دنانير أو ثلاثة أثواب فالكلُّ دنانير أو ثياب، أو: ألف وقفيز حنطة فالألف مجمل، أو: ألف درهم - منونين موفوعين - وجب ما عدده ألف وقيمتُه درهم.

فصل: المعتبر دراهم الإسلام، فإن فسرها بفلوس لم يقبل، أو بناقصة^(٤) عنها أو مغشوشة - ودراهم البلد كذلك - قبل متصلاً وكذا منفصلاً، أو تامة أو [هي] نقرة^(٥) قبل متصلاً لا منفصلاً، أو فسره من الفضة بجنس رديء أو سكّتها غير جارية في البلد قبل تفسيره، وقوله: دريهم (أ) و درهم صغير أو كبير كدرهم، والجمع كالجمع.

فرع: يجب بقوله: دراهم كبيرة أو قليلة ثلاثة، ولا يشترط تساويها في الوزن، وبقوله: أقلُّ عددِ الدراهم درهمان^(٦)، وبقوله: مئة درهم عددٌ أن تكونَ وازنة بوزن الإسلام صحاحاً إلا أن يكون نقد البلد ناقصاً فيقبل منه، وبمئة عددٍ من الدراهم العدد فقط.

فرع: قوله: من درهم إلى عشرة لزمه تسعة، ومن الجدار إلى الجدار^(٧) ما بينهما، والفرق: أن المقرَّ به الساحة، وليس الجدار منها^(٨)، بخلاف الدراهم، وما بين درهم وعشرة أو^(٩): إلى عشرة ثمانية^(١٠)، ودرهم في عشرة لمريد الحساب عشرة، ولمريد

(١) أحدهما: إلزام العدد، والثاني: إلزام زيادة، فإن عرف عددها لزمه مثل قدرها، فإن لم يكن مع فلان شيء لزمه أقلّ ممتوّل. (٢) أو علمت ونسيت عند الإقرار. (٣) أو سكّته. (٤) في (ق): (بناقصها).

(٥) النقرة: السبيكة من الفضة الخالصة، أو القطعة المذابة منها. (٦) لأن العدد متعدد. (٧) يلزمه به.

(٨) في (ق): (منهما). (٩) أي: ما بين درهم. (١٠) بإخراج الطرفين.

مع^(١) أحد عشر، ولمريد الظرفية أو المطلق درهم^(٢).

فصل: الظرف والمظروف لا يتبع أحدهما الآخر، فيجب بقوله: سيف في غمدٍ وزيت في جرة المظروف لا الظرف، وبعبكسه عكسه، وكذا فرس عليه سرج، وعبد عليه عمامة، وخاتم فيه فص، وجارية في بطنها حمل، وفرس في حافرها نعل، وقمقة عليها عروة وعكسه، أو له عندي جارية أو خاتم دخل الفص لا الحمل، فإن قال: فرس بسرجه أو عبداً بعمامته لزم الجميع، وكذا ثوب مطرز لافرس مسروج، وبقوله: له علي ألف في هذا الكيس يلزمه ألف وإن لم يكن فيه شيء ويتممه^(٣) لو نقص، أو الألف الذي في الكيس فلا تتميم^(٤) ولا غرم لو لم يكن.

فصل: قال: لفلان ألف في هذا العبد أو منه^(٥) أو من ثمنه وفسره بجناية منه قبل، أو وصى^(٦) له من ثمنه بألف قبل وبيع لأجله وتعين ثمنه، أو أقرضني في ثمنه ألفاً قبل، وكذا إن قال: هو رهن عنده به، وإن قال: وزنها في ثمنه ولم آذن فالعبد للمقر له، أو: وزنت مثله ولكن له العشر قبل إن قال: اشتريناه دفعتين، وإلا كان بينهما، [وإن قال: أعطاني ألفاً واشتريته له فإن صدقه فالعبد له، وإن كذبه بطل في العبد ولزمه الألف، فإن قال: علي ألف في هذا العبد فألف بكل حال.

فرع: قوله: درهم في دينار كألف في العبد إلا أن يريد ههما معاً^(٧)، فإن لم ينو شيئاً فدرهم [فقط].

فصل: قال: له في ميراث أبي ألف، أو في هذه الدار نصفها فإقرار على الأب ونصف الدار، [أ] وفي ميراثي من أبي أو داري أو مالي وعد لا يلزم، فإن كان بصيغة ملزمة كقوله: له علي في ميراثي أو له في مالي ألف بحق لزمني أو ثابت لزمه سواء بلغ الميراث ألفاً أو نقص عنه؛ لاعترافه بلزومه.

فرع: التكرار بلا عاطف تأكيد، فيلزمه بقوله: درهم درهم وإن زاد التكرير درهم، وبقوله: درهم ودرهم ودرهم ثلاثة، فإن أكد الثاني بالثالث فدرهمان، لا إن قال: أردت تأكيد الأول، والعطف بشم كالواو [ولا يؤكد أحدهما بالآخر]، ومتى^(٨) قال: درهم مع أو فوق أو معه أو فوقه درهم وجب درهم، أو قال: درهم قبل، أو قبله أو بعد أو بعده

(١) أي: درهم مع عشرة، يساوي بالجمع. (٢) عملاً باليقين. (٣) في (ق): (ينمه). (٤) في (ق): (ينم).

(٥) في (ق): (ثمنه). (٦) في (ق): (أوصى). (٧) لزماء. (٨) في (ق): (زيادة: (ما)).

درهم فدرهمان، ومتى قال: عليّ درهم فدرهم، أو درهم فقفيز حنطة وجب درهم إن لم يرد العطف، وفي: بعثك بدرهم فدرهم الثمن درهمان؛ لأنه إنشاء، وإن قال: درهم بل درهم، أو لا بل درهم فدرهم، أو لا بل درهمان فدرهمان، فإن عنيهما أو اختلف الجنس مثل: له عندي [هذا بل هذان، أو درهم بل دينار فالكُل، أو عشرة بل تسعة ف عشرة، أو درهمان بل درهم فدرهمان، أو] درهم ودرهمان، أو قفيز وقفيزان فثلاثة.

فصل: لا يتعدّد^(١) بالتكرار، فالإقرار^(٢) أمس بألف واليوم بألف يوجب^(٣) ألفاً وإن كتب لكل صكاً، فإن عزا كلاهما لا أحدهما إلى سبب أو وصف تعدّد، وإن أقرّ أمس بخمسة مئة وغداً بألف دخل الأقل في الأكثر، فإن قال: طَلَقْتُ أَمْسٍ وَطَلَقْتُ الْيَوْمَ، أو قبضت منك اليوم وقبضت أمس [تعدّد]، أو إن شهد واحد أنه أقرّ بألف^(٤) أمس وآخر أنه أقرّ به اليوم لفقت شهادتهما لا إن اختلف الوصف أو السبب، ولا يلفق في الإنشاء كالبيع والطلاق والقرض، ونلفقها^(٥) في الإقرار، فلو أقرّ يوم السبت أنه طلقها طلاقاً ويوم الأحد طلاقين لم يلزمه إلا طلاقان، وتلفق الشهادتان وإن اختلف اللغتان، لا في الشهادة بنفس القذف^(٦)، ولا فيما إذا شهد واحد على إقراره أنه يوم السبت قذفه، أو قذفه بالعربية والآخر على إقراره أنه يوم الأحد قذفه أو قذفه بالعجمية، ولا تلفق شهادة الإيفاء والإبراء، وفي تلفيق شهادتي الإبراء والبراءة تردّد^(٧).

فرع: ادعى ثلاثين فشهد أحدهما بثلاثين وآخر بعشرين ثبتت العشرون وله الحلف مع^(٨) الأوّل^(٩)، فلو كانت الدعوى بعشرين فشهد^(١٠) بثلاثين ردت شهادته في العشرة، فلو أعادها^(١١) بعشرة قبلت وإن ادّعاها في المجلس.

مسائل منثورة: قال: ما ينسب إليّ أو ما في يدي لزيد، ثم قال: لم تكن هذه العين في يدي صدّق المقرّ بيمينه، فإن قال زيد: لاحق لي فيما في يد عمرو، ثم قال زيد: لم أعلم كون هذه العين في يده حين الإقرار صدّق بيمينه، وإن قال: له عليّ درهم أو دينار لزمه أحدهما وطولّب بالتعيين، وإن قال: له عليّ ألف أو على زيد لم يلزمه شيء، وإن قال: أنت طالق أو لا على سبيل الإقرار لم تطلق، أو: الإنشاء طلقت، أو

(١) المقرّ به. (٢) في النسختين: (فالإقرار). (٣) في (م): (وجب). (٤) في (م): (بالألف).

(٥) في (ق): (نلفقهما). (٦) لأن القذف إنشاء فلا تلفق الشهادتان. (٧) وأرجعهما: التلفيق.

(٨) أي: الشاهد. (٩) في (م): (الآخر). (١٠) في (ق): (فشهدت). (١١) أي: الشهادة.

لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَإِلَّا فَلَعَمْرُو أَلْفُ دِينَارٍ لَزِمْتُهُ^(١) الدِرْهَامُ فَقَطُّ، وَإِنْ أَقْرَ لَا يَنْبَغُ بَعِيْنُ
فَلَهُ الرِّجْوَعُ، وَلَوْ أَقْرَ أَنَّهُ لَا دَعْوَى لَهُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ خَصَّصَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَقْبَلْ وَلَهُ
تَحْلِيفُهُ مَا عَلِمَهُ قَصْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ أَقْرَ بِمَجْهُولٍ تَمَكَّنَ مَعْرِفَتُهُ كَوْزَنِ هَذِهِ الصَّنَجَةِ^(٢) دِرْهَامٍ
وَقَدَرٍ مَا بَاعَ بِهِ فَلَانَ فَرَسَهُ صَحَّ، وَكَقَوْلِهِ: لَزَيْدٍ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا نِصْفَ مَا لِعَمْرُو، وَلِعَمْرُو
عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا ثُلُثَ مَا لَزَيْدٍ، فَلَزَيْدٍ سِتُّ مِائَةٍ وَلِعَمْرُو ثَمَانُ مِائَةٍ، لِأَنَّ السِتَّ مِائَةُ أَلْفٌ إِلَّا
نِصْفَ ثَمَانٍ مِائَةٍ، وَثَمَانُ مِائَةُ أَلْفٌ إِلَّا ثُلُثُ سِتِّ مِائَةٍ.

وَإِنْ قَالَ: لَزَيْدٍ عَلَيَّ عَشْرَةُ إِلَّا ثُلَاثِي مَا لِعَمْرُو، وَلِعَمْرُو عَشْرَةُ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مَا
لَزَيْدٍ؛ فَلَزَيْدٍ سِتَّةٌ وَثَلَاثًا وَاحِدٍ، وَلِعَمْرُو خَمْسَةٌ.

وَإِنْ قَالَ: لَزَيْدٍ عَلَيَّ عَشْرَةُ إِلَّا نِصْفَ مَا لِعَمْرُو، وَلِعَمْرُو سِتَّةٌ إِلَّا رُبْعَ مَا لَزَيْدٍ [فَلَزَيْدٍ
ثَمَانِيَّةٌ، وَلِعَمْرُو أَرْبَعَةٌ، وَلَوْ قَالَ: لَزَيْدٍ عَشْرَةُ إِلَّا نِصْفَ مَا لِعَمْرُو، وَلِعَمْرُو عَشْرَةُ إِلَّا
رُبْعَ مَا لَزَيْدٍ]، فَلَزَيْدٍ خَمْسَةٌ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ، وَلِعَمْرُو ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ، وَإِنْ قَالَ
زَيْدٌ: لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا نِصْفَ مَا لَكَ عَلَى عَمْرُو، وَقَالَ عَمْرُو: لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا ثُلُثَ
مَا لَكَ عَلَى زَيْدٍ صَحَّ وَخَرَجَ عَلَى ذَلِكَ.

الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي تَعَقُّبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يُغَيِّرُهُ

فَإِنْ قَالَ: لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمْنٍ خَمِيرٍ أَوْ كَلْبٍ - وَقَدَّمَ الْأَلْفَ لَا إِنْ أُخْرَاهُ - لَزِمَهُ إِنْ
انْفَصَلَ وَكَذَا إِذَا اتَّصَلَ، وَإِنْ قَالَ مُتَّصِلًا: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمْنٍ عَبْدٍ ثُمَّ ادَّعَى - مُتَّصِلًا أَوْ
مُنْفَصِلًا - أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ (لَا إِنْ فَصَلَ^(٣) مِنْ ثَمْنٍ عَبْدٍ) وَإِنْ أَقْرَ بِالْأَلْفِ ثُمَّ قَالَ:
هُوَ ثَمْنُ خَمِيرٍ وَظَنَنْتُهُ يَلْزَمُنِي فَلَهُ تَحْلِيفُهُ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ، أَوْ لَا
يَلْزَمُنِي، أَوْ أَلْفٌ لَا، لَزِمَهُ^(٤)، أَوْ أَلْفٌ أَوْ لَا^(٥)، أَوْ أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِنْ شِئْتَ لَمْ
يَلْزَمُهُ، سَوَاءٌ تَقَدَّمَ الْأَلْفُ أَوْ تَأَخَّرَ، أَوْ كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ لَمْ يَلْزَمُهُ، أَوَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ
إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا إِنْ قَصَدَ التَّأْجِيلَ، وَمَنْ عَقَّبَ إِقْرَارَهُ بِذِكْرِ أَجَلٍ صَحِيحٍ
مُتَّصِلًا ثَبَتَ الْأَجَلُ.

فَصْلٌ: وَإِذَا قَالَ: بَعْتُكَ أَوْ أَعْتَقْتُكَ أَوْ خَالَعْتُكَ بِكَذَا فَلَمْ تَقْبَلِي، فَقَالَتْ: قَبِلْتُ

(١) فِي (ق): (لَزِمَهُ). (٢) قُرْصٌ مَدْرُورٌ مِنْ نَحَاسٍ يُضْرَبُ بِهِ عَلَى آخِرِ فَيْحُودٍ صَوْتًا ذَارِنِينَ. (٣) قَوْلُهُ.

(٤) أَيِ: الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ عَقَّبَ إِقْرَارَهُ بِمَا يَرِفَعُهُ. (٥) فِي (ق): (إِلَّا).

صَدَّقَتْ يَمِينَهَا^(١)، ولو واطأ الشهودَ على الإقرار بما ليس [لَهُ] عندهُ ثم أقرَّ لزَمَهُ، وإن قال: لَهُ مَعِيَ، أو عَلَيَّ أَلْفٌ وَفَسَّرَهُ ولو منفصلاً^(٢) بَوَدِيعَةٍ قُبِلَ^(٣)، فَإِنْ قَالَ الْمَقْرُّ لَهُ^(٤): لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ آخَرُ دِيناً وَهُوَ الَّذِي أَرَدْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَقْرِّ يَمِينِهِ، وكذا لو قال: أَخَذْتُهُ مِنْهُ ثُمَّ فَسَّرَ بِالْوَدِيعَةِ، فَإِنْ تَلَفَ لَمْ يَضْمَنْ^(٥)، لَا إِنْ قَالَ: فِي ذِمَّتِي، أو دَيْنٌ عَلَيَّ. وَإِنْ قَالَ: وَدِيعَةٌ دِيناً أو مضاربةً دِيناً لَزِمَهُ مَضْمُوناً، فَإِنْ قَالَ مَنْفَصَلاً: أَرَدْتُ أَنَّهُ أَوْدَعَنِي بِشَرْطِ الضَّمَانِ لَمْ يَقْبَلْ، وَإِنْ اتَّصَلَ^(٦) قُبِلَ، وَإِنْ قَالَ: وَهَبْتُهُ لَهُ وَخَرَجْتُ إِلَيْهِ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ إِقْرَاراً بِالْقَبْضِ إِلَّا إِنْ قَالَ: وَأَقْبَضْتُهُ وَأَمَكَنْ، وَالْإِقْرَارُ بِالْقَبْضِ هُنَا كَالْإِقْرَارِ بِهِ^(٧) فِي الرِّهْنِ، أو: لَهُ عِنْدِي أَلْفٌ عَارِيَةٌ ضَمَنَهُ، وَمَتَى قَالَ: هَذِهِ الدَّارُ لَكَ عَارِيَةً، أو هَبَةٌ عَارِيَةً، أو هَبَةٌ سَكَنِي بِالإِضَافَةِ فَهِيَ عَارِيَةٌ، وَإِذَا أقرَّ بِعَقْدٍ وَادَّعَى فُسَادَهُ فَلَهُ التَّحْلِيفُ، فَإِنْ أقرَّ بِاتِّلَافٍ وَقَالَ: أَشْهَدْتُ لِعَزْمِي عَلَيْهِ^(٨) لَمْ يَسْمَعْ قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْقَرْضِ فَإِنَّهُ يَسْمَعُ لِلتَّحْلِيفِ، وَإِنْ قَالَ: هَذِهِ الدَّارُ لَزِيدٍ بَلْ لَعَمْرُؤِ أو غَضِبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ وَغَضِبَهَا زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو وَسَلَّمَهَا لَزِيدٍ وَغَرَمَ لَعَمْرُؤِ الْقِيَمَةَ وَصَلَ أو فَصَلَ^(٩).

فَرَعَ: بَاعَ ثُمَّ أقرَّ بَعْدَ الْخِيَارِ بِالْبَيْعِ لِآخَرٍ أو بِالْغَضَبِ مِنْهُ لَمْ يَبْطُلْ وَغَرَمَ لِلْآخِرِ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَ بِهِ^(١٠) الْمُشْتَرِي فَلِلْمَقْرِّ لَهُ دَعْوَى الْقِيَمَةِ عَلَى الْبَائِعِ مَعَ بَقَائِهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، أو: هَذِهِ فِي تَرَكَةِ مَوْرَثِي لَزِيدٍ بَلْ لَعَمْرُؤِ سَلِمْتَ لَزِيدٍ، وَفِي غَرَمِهِ لَعَمْرُؤِ خِلَافُ^(١١)، أو: لَزِيدٍ و [ل-]عَمْرُؤِ قَسَمَتَا (فَهِیَ نَصْفَانِ) بَيْنَهُمَا، وَمَتَى انْتَزَعَتْ [ت] عَيْنٌ مِنْ رَجُلٍ يَمِينٍ بَنَكُولِهِ ثُمَّ اثْبَتَ بِهَا آخَرَ^(١٢) غَرَمَ لَهُ. وَإِنْ قَالَ: غَضِبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ وَهِيَ مِلْكُ عَمْرٍو سَلِمْتُ لَزِيدٍ وَلَا غَرَمَ لَعَمْرُؤِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ زَيْدًا مُسْتَأْجِرٌ، وَلَوْ شَهِدَ الْمَقْرُّ بِهَا لَعَمْرُؤِ لَمْ تَقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ، أو غَضِبْتُهَا مِنْ أَحَدِكُمَا وَجَهِلْتُ حَلْفَ لَهُمَا عَلَى ذَلِكَ وَوَقَفْتُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أو يَصْطَلِحَا^(١٣)، وَإِذَا عَيَّنَ أَحَدَهُمَا^(١٤) حَلْفَ لِلْآخَرِ، فَإِنْ نَكَلَ وَحَلْفَ الْآخَرُ غَرَمَ (لَهُ) الْقِيَمَةَ.

(١) لَأَنَّهُا أَعْرَفَ بِذَلِكَ، وَلَأَنَّهُ عَقَبَ الْإِقْرَارَ بِمَا يَرْفَعُهُ. (٢) فِي (م): (مُتَصَلًّا). (٣) أَيْ: قَوْلُهُ يَمِينِهِ.

(٤) أَيْ: هُوَ وَدِيعَةٌ، لَكِنْ. (٥) أَيْ: كَمَا فِي سَائِرِ الْوَدَائِعِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ضَمَانٍ أَوْ دَيْنٍ.

(٦) ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ. (٧) فِي (م): (بِالْقَبْضِ)، وَفِي (ق): (هَنَّاكَ الْإِقْرَارَ).

(٨) أَيْ: عَلَى الْإِتِّلَافِ، وَفِي (م): (لِغَرَمِي)، وَفِي (ق): (لِغَرَمِي). (٩) سَلِمَهَا لَزِيدٌ بِنَفْسِهِ أَوْ سَلِمَهَا لَهُ الْحَاكِمُ

لِلْحِيلُولَةِ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ، وَالْحِيلُولَةُ تَوْجِبُ الضَّمَانَ كَالْإِتِّلَافِ. (١٠) فِي (م): (لَهُ).

(١١) أَيْ: طَرِيقَانِ أَحَدَهُمَا: أَنَّهُ كُنْظَاثَرُهُ السَّابِقَةُ، وَالثَّانِي: الْقَطْعُ بِأَنَّهُ لَا غَرَمَ؛ وَالْفَرْقُ هُنَا أَنَّهُ مُعْذَرٌ لِعَدَمِ كَمَالِ إِطْلَاعِهِ.

(١٢) بَيِّنَةٌ. (١٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ: (يَصْطَلِحَانِ). (١٤) سَلَّمَهَا لَهُ.

فصل: الاستثناء جائز إن اتصل ولم يستغرق، فإن فصله بأجنبي - ولو استغفر الله - بطل، فعشرة إلا عشرة باطل، وعشرة إلا تسعة^(١) صحيح.

فرع: الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، فإن قال: عشرة إلا تسعة إلا ثمانية لزمه^(٢) تسعة، فإن قال: إلا سبعة وهكذا إلى الواحد لزمه خمسة، وإن قال: ليس علي شيء إلا خمسة لزمته، أو: ليس علي [عشرة] إلا خمسة لم يلزمه شيء، ويلزمه بعشرة إلا خمسة إلا خمسة^(٣) خمسة، فلو قال: عشرة إلا عشرة إلا أربعة وجبت أربعة، أو عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة لزمه اثنان، ولو قال: عشرة إلا سبعة وثلاثة لزمه^(٤) ثلاثة، ولا يجمع مفرق في المستثنى أو المستثنى منه، فقلوه: درهمان ودرهم إلا درهماً يوجب ثلاثة، أو: ثلاثة إلا درهماً ودرهمين لزمه درهمان، وفي عكسه درهم، أو: درهم ودرهم ودرهم إلا درهماً ودرهماً فثلاثة.

فرع: قال: عشرة إلا خمسة أو ستة لزمه أربعة، و: درهم غير داتق كإلا داتق^(٥) ولو رفع غير^(٦).

فرع: ويصح من غير الجنس كألف درهم إلا ثوباً وتخرج قيمته، فلو فسّر بثوب يستغرق^(٧) لزم الألف، وإن قال: ألف إلا شيئاً أو عكس فالألف والشيء مجملان فيفسرهما ويجتنب الاستغراق، فإن قال: ألف^(٨) إلا درهماً فالألف مجمل، فلو فسّره بما قيمته درهم فما دون لغا الاستثناء والتفسير، وكذا شيء إلا شيئاً.

فرع: قال: هذا الخاتم إلا فصّه لفلان، أو هؤلاء العبيد [له] إلا واحداً صح، فإن ماتوا إلا واحداً وقال: هو المستثنى قبل يمينه، وقوله: هذا^(٩) الدار لفلان وهذا البيت منها لي مقبول كالاستثناء.

فصل - فيه مسائل - : قال: بعثك الجارية، فقال: بل زوجتيها وحلف كل للآخر سقط الثمن والنكاح ولا مهر وإن وطئها، وترد إلى مدعي البيع، ثم هل يملكها كالمعادة للإفلاس فيفسخ أم يكون ظافراً بمال من ظلمه فيبيعها؟ [فيه] وجهان^(١٠)، وإن

(١) في (م): (سبعة). (٢) في (م): (لزمته). (٣) أو إلا عشرة إلا خمسة إلا عشرة. (٤) في (م): (لزمته).

(٥) الأولى داتقاً، فيلزمه خمسة داتق؛ لأن الدرهم ستة داتق، ويزن الداتق: (٥٢٠، ٥) غرام.

(٦) أي: لا يضر الخطأ في الإعراب فيما يظهر. (٧) في (ق): (ليستغرق). (٨) في (ق): (أو ألف).

(٩) في «العباب» (٩٥٢/٣): (هذه) وهي أولى. (١٠) أقرهما الأول.

نكل مدعي الثمن حلف الآخر وحكم له بالنكاح وبرقتها^(١) للآخر، فإن ارتفع النكاح حلت للبائع ظاهراً لا باطناً إلا إن كان كاذباً، وإن نكل مدعي الزوجية على^(٢) نفي الشراء حلف المدعي ووجب الثمن، فإن أولدها مدعي النكاح صارت أم ولد، والولد حر؛ لا اعتراف المالك بالبيع، فإن كان المستولد قد حلف على نفي الشراء فهل يلزمه الأقل من المهر والثمن أم لا؟ وجهان^(٣)، وإن نكل وحلف المالك استحق الثمن ولم تنزع من يده وله وطؤها باطناً وكذا ظاهراً ونفقتها عليه^(٤)، فإن ماتت قبل المستولد ماتت قته، وللبائع أخذ الثمن من إكسابها^(٥) إن لم يكن أخذها، ويوقف الفاضل؛ لأنه لا يدعيه أحد، وإن ماتت بعد المستولد لم يأخذها من تركتها؛ لأنها حرة بزعمه بل توقف إن لم يكن لها وارث، هذا إن أصر^(٦)، فإن رجع المالك وصدق صاحب اليد لم يبطل الاستيلاء والحرية وملك إكسابها.

وإن رجع صاحب اليد وصدق البائع لزمه الثمن وكان الولاء له^(٧).

وإذا أقر أحد الوارثين على التركة بدين أو وصية لم يلزمه إلا قسطه، ولا يجاوز في الوصية ثلث نصيبه، فتقبل شهادته، نعم: إن كانت الوصية بعين وخرجت للمقر أخذها الموصى له، وإن خرجت للمنكر فللموصى له أن يغرم المقر نصف القيمة، وإن شهد المقر وانتزعت غرم للمنكر نصف القيمة؛ لأنه بان أنها مستحقة، ولو مات المنكر فورته المقر لزمه جميع الدين.

فرع: لو أقر أحد الشريكين بنصف الألف المشترك تعين في نصيبه، ومن ادعى أنه باع من عبد نفسه أو من حر أباه بألف فأنكر وحلف المدعي عليه عتق عليه^(٨) وسقط المال، ولو ادعى عليه ألفاً بضماني فقال: بل بإتلاف لزمه، وإن أقر بدار مبهم ومات ولم يعين الوارث عينها المدعي، فإن أنكر الوارث وحلف أنها غير ما أراد لزمه التعيين وحبس له^(٩)، وإن باع داراً وادعى أنه باعها وهو لا يملكها وأنها الآن ملكه سمعت إن لم يكن قال: بعثك داري أو ملكي^(١٠)، وإن قال: غصبت داره، وقال: أردت داره الشمس

(١) في (ق): (وكل رقتها)، وفي (م): (وكان رقتها). (٢) في (م): (عن). (٣) أصحهما الأول؛ لأن الأقل

مستحق للمالك بكل حال، والاختلاف في الجهة لا يضر. (٤) في هامش (م): (ونفقة الولد على المستولد).

(٥) في (ق): (اكسابها) وكذا في الموضع الآتي. (٦) في (ق): (أصر) بالإنفراد.

(٧) في هامش (م): وكذا لو مات وصدق وارث المستولد. (٨) أي: على المدعي.

(٩) أي: إن امتنع عن التعيين حتى يعين. (١٠) وكذا نحوه مما يقتضي أنها ملكه وإلا لم تسمع.

لم يُقبل، وإن أقرَّ أو أوصى بشيَابِ بَدْنِهِ دَخَلَ كُلُّ مَا يَلْبَسُهُ حَتَّى الْفِرْوَةُ لَا الْخَفُّ، وَإِنْ أقرَّ بِالْمَبِيعِ فِي مَلَّةِ الْخِيَارِ لِأَحَدٍ انْفَسَخَ الْبَيْعُ.

الباب الرابع: في الإقرار بالنسب

يَشْتَرُطُ صَدُورُهُ مِنْ أَهْلِ الْإِقْرَارِ، وَهُوَ قِسْمَانِ:

الأول: أَنْ يُلْحَقَ الْمَنْسُوبُ بِنَفْسِهِ^(١) فَيَشْتَرُطُ أَنْ لَا يَعْلَمَ نَسَبُهُ^(٢) مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنْ يُمْكِنَ كَوْنُهُ مِنْهُ، فَإِنْ قَدِمَتْ كَافِرَةٌ بِظُلْمٍ وَادْعَاهُ مُسْلِمٌ وَأُمُكِنَ اجْتِمَاعُهُمَا لِحَقِّهِ^(٣)، وَإِنْ اسْتَلْحَقَ كَبِيرًا^(٤) فَلَا بَدَّ مِنْ تَصْدِيقِهِ أَوْ الْبَيِّنَةِ، فَإِنْ كَذَّبَهُ وَلَا بَيِّنَةَ حَلْفُهُ، فَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفَ الْمُدَّعِي ثَبَتَ النَّسَبُ، وَكَذَا الْحَكْمُ لَوْ ادَّعَاهُ أَبًا فَكَذَّبَهُ^(٥)، وَلَوْ اسْتَلْحَقَ صَغِيرًا أَوْ ذَا جَنُونَ وَلَوْ طَرَأَ فَلَمَّا بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ كَذَّبَهُ لَمْ يَنْدَفِعِ النَّسَبُ، وَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيفُهُ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَ مَيْتًا وَلَوْ كَبِيرًا لِحَقِّهِ وَوَرَثُهُ، وَلَا قِصَاصَ إِنْ قَتَلَ صَغِيرًا^(٦) ثُمَّ اسْتَلْحَقَهُ.

فِرْع: ادَّعَى جَمَاعَةٌ بِالْغَا لِحَقِّ مَنْ صَدَّقَهُ، أَوْ صَغِيرًا أَوْ كَانَ الْمُسْتَلْحَقُّ عَبْدًا أَوْ امْرَأَةً فِسْأَتِي فِي اللَّقِيطِ [إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى].

فِرْع: اسْتَلْحَقَ عَبْدٌ غَيْرَهُ أَوْ عَتِيقُهُ لَمْ يُقْبَلْ^(٧)، فَإِنْ صَدَّقَهُ الْكَبِيرُ قُبُلًا، أَوْ: عَبْدُهُ^(٨) وَلَمْ يُمْكِنْ لَغَا وَإِلَّا لِحَقِّهِ الصَّغِيرُ وَالْمُصَدِّقُ لَا ثَابِتُ النَّسَبِ^(٩) وَالْمَكْذِبُ^(١٠) وَيَعْتَقَانِ^(١١) وَلَا يَرِثَانِ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَ بِالْغَا وَصَدَّقَهُ ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَسْقُطِ النَّسَبُ.

فصل^(١٢): قَالَ لَوْلِدِ أُمَّتِهِ غَيْرِ الْمَرْجُوعَةِ: هَذَا وَلَدِي مِنْهَا ثَبَتَ النَّسَبُ لَا الْاسْتِيلَادُ، فَإِنْ مَاتَ وَرَثَهَا الْإِبْنُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ قَدْرَ مَا وَرِثَ وَلَمْ يَسِرْ^(١٣)، فَإِنْ قَالَ: عَلَقْتُ بِهِ أَوْ اسْتَوْلَدْتُهَا فِي مِلْكِي، أَوْ قَالَ: هُوَ وَلَدِي مِنْهَا وَلَهَا فِي مِلْكِي عَشْرَ سَنِينَ وَكَانَ ابْنُ سَنَةٍ ثَبَتَ الْاسْتِيلَادُ وَلَوْ فِي الْمَرَضِ.

فِرْع: اسْتَلْحَقَ أَحَدُ^(١٤) وَلَدِي أُمَّتِيهِ وَهُمَا مَرْجُوعَتَانِ لَغَا، أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ هُمَا غَيْرُ مَرْجُوعَتَيْنِ وَلَا مُسْتَفْرَشَتَيْنِ لَزِمَهُ التَّعْيِينُ، فَإِنْ قَالَ: هَذَا وَلَدِي مِنْ أُمَّتِي ثُمَّ زَادَ مِنْ زَنَا

(١) كَهَذَا ابْنِي وَأَنَا أَبُوهُ، مِنْ هَامِشِ (م). (٢) فِي (م): (نَسَبْتُهُ). (٣) فِي (م): (صَدَّقَ). (٤) حَيًّا عَاقِلًا.

(٥) أَوْ سَكَتَ وَلَا بَيِّنَةَ لَمْ يَثْبُتِ الْاسْتِلْحَاقُ. (٦) فِي الشَّرْحِ: (قَتَلَهُ). (٧) إِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا.

(٨) اسْتَلْحَقَ عَبْدًا كَانَ بِيَدِهِ. (٩) مِنْ غَيْرِهِ. (١٠) لَهُ فَلَا يُلْحِقَانَهُ. (١١) مُوَاخَذَةً لَهُ بِاعْتِرَافِهِ بِحَرِيَّتِهِمَا.

(١٢) فِي (ق): (فِرْع). (١٣) إِلَى بَقِيَّتِهَا لِدُخُولِ مَا وَرِثَهُ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا. (١٤) فِي النَّسَخَتَيْنِ: (إِحْدَى).

لينفیه لم یقبل^(١) وإن اتصل^(٢)، وإن مات^(٣) عینَ الورثة^(٤) وتعیینهم کإقراره فی ثبوت الاستیلاء والنسب، فإن قالوا: لا نعلمُ فالقائفُ، فإن فقدَ أو أشکل علیه أو ألحقهما به أو نفاهما عنه فالقرعة لیعرفَ الحرَّ، أما النسبُ فلا یثبتُ بها ویثبتُ [بها] الولاءُ ولا یوقفُ نصیبُ ابنٍ، والاستیلاءُ یثبتُ بالقرعةِ إن صدرَ من السیدِ ما یقتضیه.

فرع: حیثُ یثبتُ الاستیلاءُ فالولدُ حرُّ الأصلِ، وكذا إن کانَ قال: من وطءِ شبهةٍ، هذا إن لم تكن إحداها فراشاً له، فإن كانت^(٥) فعینَ ولدَ الأخری لحقاه^(٦) جميعاً.

فرع: لأمته ثلاثة أولادٍ ولم تكن فراشاً ولا مزوجةً فقال أحدهم: ولدي، فإن عینَ الأوسط ولم یکن إقراره یقتضی الاستیلاء فالآخرانِ رقیقان، وإن اقتضاهُ بأن اعترفَ باستیلادها فی ملكه لحقه الأصغرُ أيضاً؛ للفراشِ إلا إن ادَّعی استبراءَها فإنه لا یلحقُه حیثُذ ویكونُ كأمِّه^(٧)، وإن ماتَ قبلَ التعینِ عینَ الوارثِ^(٨) فإن تعدَّر^(٩) فالقائفُ، فإن تعدَّرَ فالقرعةُ، ثم إن کانَ إقراره لا یقتضی الاستیلاء وخرجتِ القرعةُ لواحدٍ عتقَ وحدهُ ولم یثبتُ نسبهُ، ولا یوقفُ نصیبُ ابنٍ^(١٠) وإن اقتضاهُ^(١١) - ولم يدَّعِ الاستبراءَ - فالصغیرُ نسبٌ علی کلِّ تقدیرٍ، ویدخلُ فی القرعةَ لیرقَّ غیرهُ إن خرجتِ القرعةُ له، فإن خرجت لغيره عتقَ معه.

القسم الثاني: إلحاق النسب بغيره كأبيه أو جدّه جائزٌ بالشروطِ المتقدّمة، وبأن یكونَ الملحقُ به میتاً لا مجنوناً، وأن یكونَ الملحقُ وارثاً حائزاً فیصحُّ ولو نفاه المیتُ، ولا یصحُّ^(١٢) من غیر وارثٍ كالقاتلِ والكافرِ، ولا تعتبرُ موافقتهُ، ویصحُّ إلحاقُ المسلمِ الكافرَ بالمسلم، وعكسه^(١٣)، ولابدُّ من موافقةٍ من ورثَ ولو بزوجةٍ وولاءٍ، وینتظرُ الصغیرُ والغائبُ، فإن ماتا فموافقةُ وارثهما، وكذا: وارث (وارث) أنكرَ، ولو ورثهُ المسلمونَ فلإمام أن یلحق^(١٤) ویوافق^(١٥) غیر الحائزِ^(١٦).

(١) قوله: من زنا. (٢) بإقراره فیثبت النسب دون الاستیلاء. (٣) السید ولم یعین. (٤) فی (م): (وارثه).

(٥) فی النسخین: (کان). (٦) أحدهما: المعین بالإقرار، والآخر: بالفراش. (٧) فاعتق بموت السید؛ لأنه ولد أم ولد.

(٨) لأنه خليفته. (٩) التعین. (١٠) من میراث السید بین من خرجت قرعته والآخرین.

(١١) أي: إقراره بالاستیلاء. (١٢) أي: الاستلحاق.

(١٣) أي: إلحاق الكافر المسلم بالكافر. (١٤) النسیب بالمیت.

(١٥) فیهِ. (١٦) إن ورث معه كبنت، وصورة المسألة إذا كان المیت مسلماً.

فرع: لو أقرَّ الابنُ الحائزُ بأخٍ مجهولٍ فأنكرهُ المجهولُ لم يؤثّر، فلو أقرَّ (١) بشالٍ فأنكرَ الثالثُ نسبَ الثاني سقطَ، ولو أقرَّ بهما معاً فكذبَ كلُّ منهما الآخرَ ثبتَ نسبُهما، وإن صدّقَ أحدهما الآخرَ فكذبهُ سقطَ المكذبُ إن لم يكونا توأمين، لأنَّ المقرَّ بأحدِ التوأمينِ مقرٌّ بالآخر.

فرع: لو أقرَّ أحدُ الابنينِ دونَ الآخرِ بثالثٍ لم يجبُ على المقرِّ مشاركتهُ ظاهراً^(٢)، لكنَّ تحريمُ عليه بنته^(٣)، وفي عتق^(٤) حصّته إن كان من التركة وجهان^(٥)، وعليه مشاركتهُ باطناً بثلث ما في يده.

ولو أقرَّ بنسبٍ من يحجبهُ كأخٍ أقرَّ بآبٍ ثبتَ النسبُ لا الإرثُ للدور^(٦)، فإنَّ أقرَّ به الأخُ والزوجةُ لم يرثُ معهما، وإن خلّفَ بنتاً اعتقتهُ فأقرتُ بأخٍ لها فهل يرثُ؟ وجهان^(٧)؛ لأنّه لا يحجبها بل يمنعها عصوبةُ الولاء.

فرع: ادّعى على أخ الميتِ أنّه ابنٌ للميتِ فأنكرَ الأخُ ونكل^(٨)، فحلفَ المدّعي ثبتَ النسبُ ولم يرث.

فرع: إقرارُ الورثةِ بالزوجيّةِ مقبولٌ، فإن أنكرَ بعضهم فالتوريثُ كما في النسبِ.

فرع: [لو] أقرَّ بأخٍ و^(٩)قال: أردتُ من الرّضاع لم يقبل، ومن أقرَّ على أبيه بالولاءِ ثبتَ عليه إن كان المقرُّ حائزاً، وإن أقرَّ اثنانِ بأخٍ وشهدا له عند إنكار الثالثِ قبلت^(١٠).

(١) أي: جميعاً.

(٢) لأن الإرث فرع النسب ولم يثبت.

(٣) وإن لم يثبت نسبها مؤاخدة له بإقراره، ويقاس بالثبت ما في معناها أيضاً.

(٤) في (ق): (عين).

(٥) أحدهما: نعم؛ لإقراره، وهو الأوجه، والثاني: لا، لأنه فرع النسب ولم يثبت، والأول أوجه لتشوّف الشارع إلى العتق.

(٦) أي: الحكمي، وهو أن يلزم من إثبات شيءٍ نفيه. فهنا يلزم من إرث الابن عدم إرث الأخ، فلو ورث لحجب الأخ، فلا يعدُّ وارثاً ولا يصحُّ إقراره.

(٧) علّهما بقوله.

(٨) عن اليمين.

(٩) في (ق): (ثم).

(١٠) شهادتهما بشرطها، وهي أولى بالقبول من شهادة الأجنبيين؛ لأن عليهما ضرراً.

كتاب العارية ، وفيه بابان

الأولُ في أركانها^(١) ، وهي أربعة :

الأولُ : المعيرُ ، ويشترطُ صحَّةَ تبرُّعه وملْكُهُ للمنفعةِ ، فتصحُّ من المستأجرِ لا المستعيرِ ، لكنَّ له استيفاءُ المنفعةِ بنفسه وبوكيله ، وليس للأبِ أن يعيرَ ولده الصغيرَ في خدمةٍ لها أجرَةٌ أو تضربُ به .

الركنُ الثاني : المستعيرُ ، وشرطُهُ صحَّةُ عبارتهِ والتبرُّعُ عليه .

الركنُ الثالثُ : المعارُ ، وشرطُهُ وجودُ الانتفاعِ المباحِ مع بقاءِ عينه ، فلا يعارُ المطعومُ ولا النقدانِ إلا للتزئين ، وحيث لم نصحَّحها ضمنَتْ ، وقبضُ مالِ الغيرِ بإذنٍ لغيرِ انتفاعٍ أمانةٌ ، وتحريمُ إعارَةِ جاريةٍ لأجنبيٍّ لا صغيرةٍ وشوهاء يؤمَّنُ منه عليها ، ولو استعارَ أو استأجرَ والدًا للخدمةِ أو : كافرٌ مسلمًا جازَ وكره .

فرع : لو استعارَ الحلالُ من المُحرَّمِ صيداً فتلفَ لم يضمَّنْهُ ، وعلى المحرَّمِ الجزاءُ ، فإن استعارَهُ المحرَّمُ منه ضمنَ الجزاءَ والقيمةَ .

فرع : تجوزُ إعارَةُ فحلٍ للضرابِ ، وكلبٍ للصيدِ ، ولو أعاره شاةٌ وملْكُهُ الدرَّ والنسلَ لم يصحَّ ولم يضمَّنِ الدرَّ والنسلَ^(٢) ، ويضمَّنُ الشاةَ^(٣) ، فلو أباحهما واستعارَ الشاةَ لأخذَ ذلكَ جازَ ، فإن شرطَ علفها فذلكَ بيعٌ وإجارَةٌ فاسدانِ فيضمَّنُ الرِّيعَ^(٤) دونَ الشاةِ كمن أعطى سقاءً شيئاً ليشربَ فانكسرَ الكوزُ في يده يضمَّنُ الماءَ لا الكوزَ ، فإن سقاه مجاناً فعكسه^(٥) .

فرع : قال : أعرني دابةً ، فقال : خذْ إحدى دوابي صحَّتْ .

الركنُ الرابعُ : الصيغةُ ، ويكفي لفظُ من جانبٍ يدلُّ على الإذنِ^(٦) ، فلو قال : أعرني ، فأعطاهُ ، أو [قال] : أعرتك فأخذَ صحَّتْ ، فلو رآه عارياً فألبسه قميصاً أو فرشَ له مصلًى أو وسادةً فهو إباحةٌ^(٧) ، وإن أكلَ هديةً من ظرفها ضمَّنْهُ ، لا إن كانَ لها عوضٌ وجرتِ العادةُ بالأكلِ منه .

(١) في (م) : (أركانها) . (٢) لأنه أخذهما بهبة فاسدة . (٣) لأجل العارية الفاسدة .

(٤) من الدر والنسل والصوف بحكم البيع الفاسد . (٥) أي : فيضمَّنُ الكوزَ ؛ لأنه أخذه بعارية فاسدة ، لا الماءَ لأنه

أخذه بهبة . (٦) في الانتفاع . (٧) كذا في نسخة والشرح ، وفي النسختين : (عارية) .

فرع: قال: أعرُتَكَ حماري لتعيرني كذا [أو لتعلمها] أو بعشرة دراهم فإجارة فاسدة، فإن قَدَرَ مع الدراهم مدَّةً فعاريةً فاسدةً أو إجارة صحيحة؟ وجهان^(١).
 فرع: أعطاه حانوتاً ودراهم أو أرضاً وبذراً وقال: اتجر [فيه] أو ازرع^(٢) فيها لنفسك فالأرض أو الحانوت عارية، وهل الدراهم والبذر قرض أو هبة؟ وجهان^(٣).

الباب الثاني: في أحكامها، وهي ثلاثة

الأول: الضمان (لها) ولو للأجزاء، فيضمنها إن تلفت بأفة أو أتلَّفها أو قرَّحَ ظهرها تعدياً، فإن تلفت باستعمال مأذون كاللبس والركوب المعتاد لم يضمن الأجزاء والعين، وتضمن العارية بقيمة يوم التلف، وكذا: المقبوض بالسوم، واشترط كونها أمانة لغو^(٤).
 (فرع): ولو ولدت^(٥) فالولد أمانة، ولو ساقها المستعير فتبعها ولدها والمالك ساكت ينظر فالولد أمانة [أيضاً].

فرع: مؤنة الرد على المستعير، وإنما يبرأ بالرد إلى المالك أو وكيله لا ولده وزوجته بل يضمنان^(٦)، فإن أرسلها لمرعى وتلفت فالقرار عليهما، ولو استعار من مستأجر لم يضمن، وعليه المؤنة إن ردَّ على المستأجر، وتجب على المالك إن ردَّ إليه.
 فرع: على المستعير من الغاصب قرار^(٧) ضمان قيمتها يوم التلف، وكذا قرار منافع استوفائها، ولا يضمن زيادة [قيمة] في يد المعير^(٨) ولا في يده إن تلفت بنفسها، وإن استعار من مستأجر من غاصب ضمن ورجع^(٩) على المستأجر، ويرجع المستأجر على الغاصب.

فرع: لو أركب دابته وكيله أو حافظ متاعه عليها أو الرائض^(١٠) وتلفت بلا تقريط لم يضمن، أو منقطعاً^(١١) لله تعالى^(١٢) ضمن، وإن أردفه فنصف الضمان، وإن وضع متاعه على دابة رجل وقال: سيرها ففعل فتلفت ضمنها، وإن كان عليها متاع لغيره ضمن منها قسط متاعه عليها، وإن سيرها بغير أمره^(١٣) لم يضمن الواضع، بل يضمن المالك متاعه

(١) مبنيان على اعتبار اللفظ أو المعنى، وصحح الثاني. (٢) في الشرح: (ازرعه). (٣) أرجحهما الأول، والقول قوله في القصد. (٤) أي: العارية، فيلغى الشرط وتبقى مضمونة. (٥) في يد المستعير.
 (٦) بالرد إليهما لعدم إذن المالك، وفي (م): (يضمنها). (٧) في (ق): (إقرار). (٨) له، وفي (م): (المستعير).
 (٩) بما غرمه. (١٠) في (م): (زيادة: دابته). (١١) في الطريق تقريباً. (١٢) فتلفت.
 (١٣) أي: المالك بغير أمر من واضع المتاع فتلفت.

إذ له طرحة عنها ، وإن حملَ صاحبُ الدَّابةِ متاعَكَ بِسؤالِكَ فهو معيرٌ [للدَّابةِ] ، أو بِسؤالِهِ فهو وديعٌ .

فرع : وإن جاوزَ المستعيرُ المكانَ ضمنَ أجرَةَ ذهابِ المجاوزة وإيابها ، ثم هل له الإيابُ بها؟ وجهان^(١) . فإن قلنا : لا ، سلّمها إلى حاكمِ البلدِ الذي استعارَ إليها .

فرع : وإن أودعَهُ ثم أذنَ في اللبسِ فليسَ صارَ عاريةً ، وإن استعارَ صندوقاً فوجدَ فيه دراهمَ فهي أمانةٌ ، فإن أتلّفها ولو جاهلاً ضمنَهَا بالإتلافِ .

الحكمُ الثاني : التسليطُ على الانتفاعِ المأذونِ ، فإن استعارَ أرضاً لزرعٍ معيّنٍ زرعَهُ ومثلهُ فما دونَ إلا أن ينهأ^(٢) ، فإن خالفَ قلعَ مجاناً ، أو : لمطلقِ الزراعةِ زرعَ ما شاء ولم يغرسْ ولم يبنِ ، أو : للغراسِ أو للبناءِ زرعَ ، أو لأحدهما لم يأتِ بالآخرِ ، ولا يجبُ التصريحُ بجهةِ الانتفاعِ في نحوِ بساطٍ لا يصلحُ إلا للفرشِ ، وإن تعددت^(٣) كالأرضِ وجبَ التصريحُ بالجهةِ أو بالتعميمِ ؛ كقوله : انتفعُ كيف شئتَ ، وينتفعُ بما هو العادةُ فيه^(٤) .

الحكمُ الثالثُ : الجوازُ ، فلكلُّ الرجوعُ لا في مقبرةٍ قبل الاندراسِ^(٥) ، وله سقيُّ شجرها إن أمنَ ظهورَ الميتِ ، وعليه^(٦) مؤنةُ حفرٍ ما رجعَ فيه قبل الدفنِ ، ولا يلزمُ الوليُّ الطمِّ والرجوعُ في حائطٍ لوضعِ الجذوعِ كما (تقدّم) في الصلحِ ، ولا^(٧) : في ثوبٍ كفّنَ فيه أجنياً أو أحرمَ فيه عارٍ بمكتوبة^(٨) ، وتلزمُ [من جهة] المستعيرِ في إسكانِ معتدّةٍ ، وتنفسخُ بموتِ واحدٍ^(٩) وجنونٍ وإغماءٍ وحجرٍ سفهِ ، وعلى المستعيرِ أو الورثةِ ردُّها فوراً .

فصل : إذا أعارَ للبناءِ أو الغراسِ ولم يذكرْ مدّةً فعَلَهُما ما لم يرجعْ ، لكن مرّةً واحدةً ، فإن فعلَ عالماً أو جاهلاً برجوعِهِ قلعَ مجاناً وكُلّفَ تسويةَ الأرضِ وما بني وغرسَ قبلَ الرجوعِ إن لم ينقصهُ القلعُ قُلْعَ ، وإن نقصهُ فلا يقلعُ^(١٠) مجاناً ، ولا يلزمُهُ القلعُ مجاناً [والتسويةُ] إلا باشتراطٍ أو باختيارِ القلعِ^(١١) ، فإن لم يكنْ ذلكَ خيرَ^(١٢)

(١) أحدهما : لا ؛ لأن الإذن قد انقطع بالمجاوزة ، وثانيهما : نعم . (٢) في (م) : (ينهى) . (٣) جهة الانتفاع .

(٤) أي : المعار ، ولو كانت الإعارة مطلقة فليس له أن يدفن فيها ميتاً . (٥) للميت المحترم حتى لا يبقى منه شيء .

(٦) أي : المغير لولي الميت . (٧) يرجع أحد العاقدين وتلزمهما الإعارة . (٨) لما في ذلك من هتك الحرمة .

(٩) أي : من العاقدين . (١٠) في (م) : (قلع) . (١١) في (ق) : (القطع) وكذا في التي قبلها .

(١٢) في (ق) : (يخير) .

المعيرُ بينَ القلْعِ وضمَانِ الأرضِ والتَمَلُّكِ بالقيمة، وإن طلبَ^(١) الأجرةَ لم يلزمَ المستعيرُ^(٢)، وبالتَمَانُعِ^(٣) يعرضُ عنهما، وللمعيرِ الدخولُ والاستِظلالُ بالبناءِ لا للمستعيرِ^(٤)، فلو دخلَ لسقيٍّ أو إصلاحٍ جازَ^(٥) وعليه أجرَةٌ مدَّةُ الدُخُولِ إن تعطلتِ المنفعةُ بدخوله، ولكلُّ بيعٍ ماله من الآخرِ بل لثالثٍ أيضاً، وللمشتري الخيارُ إن جهلَ ولهُ حكمٌ مَن باعَ منه^(٦)، ومتى باعاً من^(٧) واحدٍ جازَ للضرورةِ ووَزَّعَ على قيمةِ الأرضِ مشغولةً بالغراسِ^(٨)، وقيمةٌ ما فيها وحدهُ، وما بناه أحدُ الشريكينِ بلا إذنٍ قُلِعَ مجاناً.

فرع: ليسَ لشريكٍ رجَعُ بعدَ الإذنِ في البناءِ إلا الأجرةُ، فلو لم يرضَ بها أعرَضَ عنهما، وإن كانتِ العاريةُ مقيدةً بمدَّةٍ غرسَ وبنى^(٩) إلى أن تنقضيَ أو يرجعَ المعيرُ، ومتى انقضتْ أو رجَعُ فالحكمُ كما سبقَ.

فصل: ولو رجَعُ المعيرُ قبلَ إدراكِ الزرعِ بقاهُ بأجرةٍ إلى الحصادِ إن لم يعتدَّ قطعهُ، وكذا إن انقضتِ المدَّةُ، لا إن قصَّرَ بالتأخيرِ^(١٠)، وإن أعارهُ لفسيلٍ^(١١) يعتادُ نقلهُ فكالزرعِ وإلا فكالبناءِ.

فرع: لو حملَ السيلُ حباتٍ أو حبةً أو نوىً [وكذا مالا قيمةً له كحبةٍ] لم يعرضَ عنها المالكُ لزمهُ ردُّها للمالكِ^(١٢)، وإن غابَ فللقاضي^(١٣)، وإن نبتتْ في أرضهِ لم يملكها وعلى مالِكها القلْعُ والتسويةُ^(١٤).

فصل في الاختلافِ: قالَ المالكُ: آجرتُكَ، وقال المتصرفُ: [بل] أعرتني، صدَّقَ إن لم تمضِ مدَّةٌ لها أجرَةٌ ويحلفُ: ما آجرتني، ومتى مضتْ (مدَّةٌ) صدَّقَ المالكُ، ويحلفُ: ما أعرتكَ بل آجرتكَ، ويستحقُّ أجرَةَ المثلِ، فلو نكلَ لم يحلفِ المتصرفُ، لأنَّهُ لا يدعي إلا الإعارةَ وهي لا تلزمُ، فإن تلفتْ فالراكبُ مقرُّ بالقيمةِ لمنكرٍ لها يدَّعي الأجرةَ^(١٥)، فيعطى قدرها منها بلا يمينٍ، [ويحلفُ للزائدِ ومتى قالَ: غصبتني وهناك

(١) المعير. (٢) إيجابته. (٣) أي: بأن يمتنع المعير من التخيير والمستعير من بذل الأجرة وقد طلبها المعير.
(٤) بلا إذنٍ إلا ضرورة له. (٥) صيانة للملك عن الضياع ولقطف الثمار. (٦) أي: ثبت له ما كان لبائعه من معير أو مستعير. (٧) في (ق): (بشمن). (٨) في (ق): (الغرس) وهما بمعنى.
(٩) مرة بعد أخرى. (١٠) أي: لا يلزمه ذلك، فعلى المستعير القطع مجاناً وتسوية الأرض. (١١) أي: صغار النخل.
(١٢) إن حضر أو عرفه. (١٣) يدفعها. (١٤) وفي «المطلب»: لا أجرَةٌ عليه للمدة التي قبل القلْع - وإن كثرت - لعدم الفعل منه، أما إذا أعرض عنها مالِكها - وكان ممن يصح إعراضه - فهي لملك الأرض.
(١٥) بعد مضي مدة لها أجرَةٌ.

مدّة صدّق، فلو تلفتْ فله أخذُ قيمة يوم التلفِ بلا يمينٍ، ولا يأخذُ الأجرةَ والزائدَ إلا بيمينٍ، ولو قالَ المالكُ: غصبتني، وقالَ الراكبُ: أجرّني صدّقَ المالكُ [وله أخذُ المُسمّى بلا يمينٍ ويحلفُ لباقي أجره المثل].

وإن قالَ الراكبُ: أجرّني، وقالَ المالكُ: أعرّتك صدّقَ المالكُ [بيمينه، فإن نكلَ حلفَ الآخرُ واستوفى المدّة].

وإن حلفَ وهناك مدّة فقد أقرّ له بأجرة ينكرها، وإن اختلفا بعدَ التلفِ ومضى^(١) مدّة لها أجرة فإن كانتِ الأجرة أكثرَ أخذَ منها قدرَ القيمة [أو مساوية] أو أقلَّ أخذها بلا يمينٍ، فإن نقصتْ حلفَ للباقي.

وإن قالَ المالكُ: غصبتني، فقال: بل أودعتني صدّقَ المالكُ بيمينه.

فرع: ركبَ جاهلاً برجوع المعيرِ لم تلزمه أجرة، وبموتِهِ يلزمُ الوارثُ الرّدُّ^(٢).

(١) في (م): (هناك).

(٢) للعارية وإن لم يطالبه المعير؛ لانفساخها.

كتاب الغصب

هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً، وفيه بابان :

الأول: في الضمان، وفيه أربعة أطراف:

الأول: في موجب الضمان، ولا ينحصر في الغصب بل الإتلاف^(١) والاستعارة والاستيلاء وغيرها مضمونة، وإن فتح رأس زق غير منتصب فسال، أو منتصب فسقط بفعله، أو بتقاطر مماء فيه وابتلال أسفله به ولو بإذابة شمس ضمن، لا إن أسقطته ريح عارضة [أو جهل الحال]، فلو أذابه آخر بنار أو نكسه وهو يتقاطر فالضمان من حينئذ [على الثاني]^(٢)، وكذا يضمن بالتسبب^(٣) كما لو أزال ورق العنب ففسدت عناقيده، أو ذبح شاة رجل أو حمامته^(٤) فهلك الفرخ أو السخلة، أو قرب النار إلى جامد فذاب وخرج.

فرع: حل رباط سفينة فغرقت بحله ضمن، أو بحادث ريح فلا، فإن لم يظهر حادث فوجهان [جاريان]^(٥).

فرع: فتح قفصاً عن طائر فطار في الحال ضمن وإلا فلا، وإن أخذته هرة بمجرد الفتح أو طار فصدمه جداراً أو كسر قارورة أو القفص ضمن، وحل رباط البهيمة والعبد المجنون كفتح القفص، لا العاقل ولو أبقاً^(٦)، ولو حل رباطاً عن شعير فأكله في الحال حماراً بجنيته ضمن، ولو خرجت البهيمة ليلاً فأتلقت زرعاً لم يضمنه^(٧)، وإن رمى طائراً ضمنه، لا إن نفره عن جدار^(٨)، وإن فتح الحرز وأخذ غيره أو حبس رجلاً عن ماشيته فهلك أو دل عليها اللصوص فلا ضمان، وكذا لو منع من سوق الماء إلى زرعته فتلف، ولو غصب بقرة أو هادياً^(٩) فتبعه العجل أو القطيع لم يضمن [التابع]^(١٠).

فرع: لو نقل صبيّاً حرّاً إلى مسبعة فافترسه سبع لم يضمن.

(١) الإتلاف: هو التفويت بمباشرة قتل أو بما نشأ عن فعل ونحوه. (٢) في الشرح: (عليه) أي: دون الفاتح.

(٣) في الشرح: (السبب). (٤) في (ق): (حمامة). (٥) في الضمان، أحدهما: المنع كما في الزق للشك

في الموجب، والثاني: يضمن لأنه متلف. (٦) لأنه صحيح الاختيار.

(٧) أي: من فتح الباب للدابة. قال الشارح: إن كان نهراً لم يضمن أو ليلاً ضمنه كدابة نفسه، وفي النسختين: (ضمنه)

وهو قول البلقيني؛ لأنه متعد بإخراجها. وهي موافقة للأصل، والمثبت من هامش (م) والشرح.

(٨) للقطيع وهو الذي يمشي أمامه. (٩) في هامش (م): وقال في «المطلب»: الأرجح الضمان.

فصل: يضمنُ الأصلُ وزوائدهُ المنفصلة كالسَّمَن وتعلُّم الصنعة بإثبات اليدِ عدواناً على الأصل بنقل المنقول، وكذا لو جلسَ على دابةٍ أو فراشٍ ولم ينقل^(١) أو أضاف إلى ملكه ملكاً لغيره بيناءً ونحوه أو أزعجَ المالكَ عن داره [أو لم يكن فيه]، ودخلها بعياله على هيئة الساكن وإن لم يقصد الاستيلاء، أو أزعجه وإن لم يدخلها بقصد الاستيلاء، أو دخلَ ولم يكن فيها^(٢)، فإن منعه شيئاً منها فغاصبٌ له، أو شاركه في الاستيلاء فغاصب لنصفها، لا إن دخل؛ لينظر هل تصلحُ له^(٣) ولو تلفت وهو فيها^(٤)، وشرط غصب الضعيف الدارَ دخوله في غيبة المالك بقصد الاستيلاء.

فصل: يدُ مَنْ ترتبتْ يدهُ على يدِ الغاصبِ ضامنةٌ، وإن علمَ فغاصبةٌ، فلا يرجعُ بما ضمنَ، ولا يضمنُ ما نقصَ قبل وقوع يده، فإن تلفت مع الثاني الجاهل وكانت يدهُ في الأصل ضامنةً كالمشتري والمقترض والمتهب فقرارُ ضمانِ يدهُ عليه، أو غيرَ ضامنة كالمستأجر والوكيل والمودع فالقرارُ على الغاصبِ دونهُ، لكنه طريق^(٥) إلا الزوج^(٦).
فرع: أضافه طعاماً مغصوباً فقرارُ الضمان^(٧) على الضيف إن علم^(٨)، وكذا إن جهل^(٩)، وكذا إن قال (له): هو ملكي، لكن بهذه إن ضمنَ الغاصبُ لا يرجعُ عليه؛ لاعترافه أن ظالمه غيره، وإذا قدمه لعبدٍ فالأكل جنايةٌ يباعُ فيها، لا لبهيمة فإنه لا يرجعُ على المالك إن لم يأذن، ومطيعُ الغاصبِ في ذبح الشاة لا (في) قتلها جاهلاً يرجعُ عليه.

فرع: يبرأ من المغصوب بإطعامه المالك، (أ) وإعارته إياه ولو جاهلاً، وتمكينه بالوضع بين يديه عالماً لا بإيداعه [ورهنه] وإجارته وتزويجه جاهلاً ما لم يستولدها^(١٠)، ولا إن صالَ فقتله المالك دفعاً.

ولو قال الغاصبُ للمالك: أعتقه أو أعتقه عنك فأعتقه ولو جاهلاً عتق وبرىء، وكذا لو قال: عني، وكذا إن أمره المالك.

الطرفُ الثاني: في المضمون، المضمون مالٌ وغيره، وهو الحرُّ فيضمنُ بالجناية

(١) فهو غاصب لحصول غاية الاستيلاء بصفة الاعتداء. (٢) فهو غاصب لها وإن كان ضعيفاً والمالك قوياً.

(٣) أو ليتخذ مثلها فلا يكون غاصباً ولا يضمنها. (٤) بخلاف ما لو رفع المنقول من بين يدي مالكة فتلف في يده

فإنه يضمنه؛ لأن يده عليه حقيقة فلا يحتاج في إثبات حكمها إلى قرينة. (٥) أي: في الضمان.

(٦) فليس طريقاً فيه، فلو تزوج المغصوبة من الغاصب فتلفت عنده بالولادة لم يضمنها، وإلا فيضمنها.

(٧) في (م): (الضامن). (٨) أنه مغصوب. (٩) لأنه التلف، فإن ضمن الغاصب رجع على الأكل.

(١٠) فإن استولدها وتسلمها برئ الغاصب.

- وسيأتي في الديّات - والمال أعيانٌ ومنافعٌ، فالأعيانُ تضمنُ بالإتلافِ وبالذُّخولِ تحتَ اليدِ العاديةِ، فيضمنُ الغاصبُ جزءَ الرقيقِ غيرِ المقدَّرِ من الحرِّ بنقصِ القيمةِ^(١)، و: المقدَّرُ كيدِ العبدِ^(٢) بأكثرِ الأمرينِ مِنْ أرشِهِ^(٣) ونصفِ قيمَتِهِ إن جنى عليه^(٤).

[فرع]: وإن تلفت بأفةٍ سماويةٍ فيما نقصَ من قيمَتِهِ، وإن أتلَفَهَا غيرُ غاصِبٍ ضمنَهَا بنصفِ قيمَتِهِ، والمنافعُ بالتفويتِ^(٥)، وكذا بالفواتِ تحتَ اليدِ العاديةِ^(٦) إلا منفعةَ الحرِّ والبُضعِ^(٧) - وسيأتیان - فمن غصبَ عيناً ضمنَ منفعتها وإن لم يستوفها، كما يضمنُ عينها وإن لم يتلفها حتى^(٨) المسك والكتاب^(٩)، وتجبُ أجرُته وإن لم يشمهُ ولم يطالعه، ويجبُ أعلى أجره صنائعِ المغصوبِ.

وإن غصبَ أرضاً تنقصُ بتركِ الزراعةِ لنبتِ الحشيشِ فلم يزرعْ فعليه قلعُهُ مع الأجرةِ وأرشِ النقصِ، وأما الحرُّ والبُضعُ فلا تضمنُ منفعتُهما إلا بالتفويتِ؛ لأنَّهما لا يدخلانِ تحتَ اليدِ، نعم: لو استأجرَ الحرَّ فله تأجيرُهُ، ويستحقُّ الأجرةَ بتسليمِ نفسه ولو لم يستعمله.

فرع: على ناقلِ الحرِّ قهراً مؤنة ردِّهِ إن كانَ له غرضٌ في الرجوعِ^(١٠)، ولو غصبَ جارحةً أو شبكةً أو قوساً فالصيدُ له وعليه الأجرةُ لافي الكلبِ، بل يجبُ ردُّه، وإن غصبَ عبداً فاصطادَ له فالصيدُ لسيِّده، ويضمنُ الغاصبُ أجرته.

فرع: يجبُ أرشُ [نقص] المغصوبِ وأجرته وضمنانُ جنايته وزوائده، وإن أبقَ وسلِّمتِ القيمةُ للحيلولة^(١١)، وتكونُ بعدَ النقصِ أجره ناقصٍ، سواءً حدثَ النقصُ بالاستعمالِ الموجبِ للأجرة^(١٢) أم لا^(١٣).

فصل: لا يضمنُ خمرأً وخنزيراً، ويجبُ ردُّ المحترمةِ وخمرٍ ذميٍّ غيرِ متظاهرٍ بها. فرع: يلزمُ المكلفُ القادرُ كسرُ الأصنامِ وآلاتِ الملاهي كسراً تصيرُ به إعدادُتها كإحداثِها، فلو رضها^(١٤) أو أحرَقَهَا ضمنَ ما سوى^(١٥) المشروع، ويعذرُ في الزائدِ إن

(١) كذهاب البكارة والهزال وكذا في سائر الحيوانات. (٢) بعد الاندمال، فإن لم ينقص فلا شيء عليه.

(٣) في (م): (أرش). (٤) لاجتماع السبين. (٥) كسكنى الدار وركوب الدابة. (٦) كأن لم يفعل

ذلك وهي مضمونة بالعقد الفاسد كالأعيان. (٧) فلا تضمن بالفوات. (٨) لو غصب. (٩) ضمن منفعتيها.

(١٠) إلى مكانه لتعديده. (١١) أي: حالة إبقائه لبقاء حكم الغصب. (١٢) كأن لبس ثوباً فأبلاه.

(١٣) كنفسه بأفة سماوية. (١٤) رضها: كسرهما، والرض: الدق. (١٥) أي: الكسر.

دفع^(١)، وللصبي وغير الكامل^(٢) كسرهما، ويثاب الصبي كالبالغ [المكلف].

الطرف الثالث: في قدر الواجب، فالمثلي يضمن بمثله، والمثلي ما حصره كيل أو وزن أو جاز السلم فيه، فالتراب والنحاس والحديد والتبر^(٣) والمسك والعنبر والكافور والثلج والجمد والقطن والعنب والرطب والفواكه الرطبة والدقيق واللحم الطري كلها مثلية، لا الخبز^(٤)، ثم الماء والحبوب والخلول والأدهان والسمن والمخيض والدراهم والدنانير مثلية، وكذا المغشوش والمكسر والسيكة.

فصل: غصب مثلياً فتلف، أو أتلفه بلا غصب، والمثل موجود فلم يغرم حتى عدم المثل فيما دون مسافة القصر لزمه أقصى القيم من الغصب أو الإتلاف إلى الإعواز، فإن قال المستحق: أنا أصبر إلى وجود المثلي أجيب، ولو تلف أو أتلفه والمثل مفقود وهو غاصب فأقصى القيم من الغصب إلى التلف، أو غير غاصب فقيمته^(٥) يوم التلف، فلو غرم ثم وجد المثل لم يرجع إليه.

فرع: غصب مثلياً ونقله إلى بلد آخر طولب بالرد وبالقيمة للحيلولة، وحين يرده يستردّها^(٦)، فإن تلف^(٧) طالبه بمثله في أي: البلدين شاء، فإن فقد أو وجد بزيادة غرم قيمته في أكثرهما قيمة، وإن ظفر به في بلد ولم ينقله إليه وهو مما لا مؤنة في نقله كالدرهم طالبه بالمثل، وإلا فلا يلزمه تحصيله^(٨) ولا: المالك^(٩) قبوله، بل يلزم الغاصب قيمة بلد التلف^(١٠)، ثم لو اجتمعا في بلد التلف لم يرجعا إلى المثل، وإن وجد^(١١) المثل فحدث غلاء أو رخص لم يؤثر، نعم: إن خرج عن أن يكون له قيمة كمن غصب جمداً في الصيف أو [ماء] في مفازة^(١٢) فاجتمعا في الشتاء أو على شط نهر لزمه قيمة المثل في الصيف أو في مثل تلك المفازة^(١٣).

فصل: لو غصب حلياً وزنه عشرة دنانير وقيمته عشرون ديناراً وتلف ضمن التبر بمثله والصنعة من نقد البلد، فإن كانت^(١٤) الصنعة محرمة كالإناء ضمنه بوزنه كالسيكة.

فصل: لو صار المثلي متقوقماً وعكسه، أو مثلياً آخر كجعله الشاة لحماً والدقيق

(١) عن كسره. (٢) أي: المكلف، كما في نسخة ذكرها الشارح. (٣) فتات الذهب والفضة أو ما كان غير

مضروب ولا مصاغ. (٤) وكذا كل ما دخلته النار. (٥) في (ق): (القيمة). (٦) في (ق): (فيستردّها).

(٧) في (م): (تلفت). (٨) لوجود الضرر. (٩) أي: المثل عند المؤنة أو الخوف، وفي (ق): (وللمالك).

(١٠) لتعذر المالك الرجوع إلى المثل. (١١) في النسختين: (وجب). (١٢) أو أتلفه. (١٣) ثم لا ترداد.

(١٤) في (ق): (كان).

خبزاً والسَّمْسِمَ شيرجاً ثم تلف أخذ المثلَ إلا أن يكون الآخرُ أَعْبَطَ .

فصل: جنى على غير مثلي ضمَنهُ المتلفُ غيرُ الغاصبِ بقيمته يومَ التلفِ إن لم ينقصَ بالجنائيةِ، وإلا فيومَ الجنائيةِ، ويضمنُ بعضُهُ بما نقصَ منها، وأمَّا الغاصبُ فيضمنُ التالفَ بأكثرَ قيمةٍ من الغصبِ إلى التلفِ^(١) مِنْ نَقْدِ بَلَدِ التَّلْفِ^(٢)، فلو غصبَهُ وقيمتُهُ^(٣) مئةٌ فصارتُ بالغلاءِ مئتينِ ثم مئةٌ ثم مئتينِ ثم تلفَ ثم صارت ثلاثَ مئةٍ لزمَهُ مئتانِ، ولا أثرٌ للتكرُّرِ ولا للزيادةِ بعدَ التلفِ، ويضمنُ كلُّ مدَّةٍ بأجرةٍ مثلها .

فصل: أبقى المغصوبُ أو سرقَ المثليَ فللمالكِ تضمينُ الغائبِ القيمةَ للحيلولةِ أقصى ما كانت من الغصبِ إلى المطالبةِ، ويملكُها^(٤) ولا يلزمُهُ قبولُها^(٥)، ولا يصحُّ الإبراءُ عنها، فلو ظفِرَ الغاصبُ بالأبقي أو المسروقِ لم يحبسَهُ للقيمةِ بل يردُّه، فلو كانت القيمةُ باقيةً ردَّها بزوائدها المتصلةِ دونَ المنفصلةِ، ولم يجزُ إبدؤها^(٦) وإلا وجب^(٧)، فإن أفلَسَ المالكُ فالغاصبُ أحقُّ بالقيمةِ .

الطرفُ الرابعُ: في الاختلافِ، (و) لو اختلفا في تلفِ المغصوبِ أو كونهِ كاتباً أو محترفاً أو في مالِكِ ثيابِ العبدِ^(٨) أو في تخلُّلِ الخمرِ المحترمةِ قبلَ تلفِها صدَّقَ الغاصبُ، وكذا لو اختلفا في قدرِ القيمةِ، ولا تسمعُ بينةُ المالكِ إلا إن قَدَّرَتِ القيمةُ، ولا تقبلُ على الوصفِ، لكن إن قَدَّرَها الغاصبُ بحقيرٍ ينافي مقتضى الوصفِ لم تسمعُ، فإن قال الغاصبُ: لا أعرفُها لكنَّها دونَ ما ادَّعى لم يسمعُ، أو قال شهودُ المالكِ: هي أكثرُ ممَّا قَدَّرَ سمعتُ وكلفَ الزيادةَ إلى حدٍّ لا يقطعونَ بزيادةٍ عليه، ولو وصفَهُ الغاصبُ بعيبٍ خلقي كالكمه صدَّق^(٩) إن تلفَ المغصوبُ، أو اختلفا^(١٠) في حادثٍ كالعمى صدَّقَ المالكُ، ولو ردَّه الغاصبُ أعمى وقال: هكذا غصبتُهُ صدَّقَ الغاصبُ، وإن أقرَّ بغصبِ دارٍ بالكوفةِ أو بجاريةٍ فقال: لا بل بالمدينةِ أو عبداً حلفَ الغاصبُ وسقطتْ دارُ المدينةِ أو العبدُ يمينه، و: دارُ الكوفةِ أو الجاريةُ بردُ الإقرارِ، ولو قال المالكُ^(١١): طعمامي جديدٌ، وقال الغاصبُ: عتيقٌ، صدَّقَ الغاصبُ، فإن نكلَ حلفَ المالكُ وله أخذُ العتيقِ؛ لأنَّهُ دونَ حقِّه .

(١) لتوجه الردِّ عليه حال الزيادة فيضمن بدله . (٢) لأنه محل وجوب الضمان . (٣) في (ق): (قيمه) .

(٤) المالك وينفذ تصرفه فيها . (٥) لأنها ليست حقاً ثابتاً في الذمة . (٦) بغيرها كنظائرها في القرض واللقطة .

(٧) أخذ قيمتها إن لم تكن باقية . (٨) أهو مملوك له أو غاصبه ؟ (٩) أي: الغاصب يمينه ؛ لأن الأصل براءة ذمته .

(١٠) في الشرح: (لا إن تلف المغصوب واختلف) . (١١) للغاصب .

فصل: استحقَّ المبيعَ باعترافِ المشتري أو بنكوله عن يمينِ العلم مع يمينِ المدَّعي لم يرجعْ على البائع، فإنَّ استحقَّ ببيِّنَةٍ أو بتصديقهما رجعَ، وإن صدَّقاه وقدَّ أعتقَهُ المشتري لم يبطلِ العتقُ وإن وافقهما العبدُ، بخلافِ موافقةِ المكاتبِ لهما؛ لأنها تقبلُ الفسخَ وللمدَّعي مطالبتهما بالقيمةِ والقرارُ على المشتري، لكن لا يطالبُ بزيادةِ قيمتهِ في يدِ البائع، فإن ماتَ العتيقُ وقد اكتسبَ فهو للمدَّعي، لأنه خالصُ حقٍّ آدميٍّ، لكن لا يطالبه بكسبٍ يفتقرُ إلى إذنِ السيد؛ لأنه لم يأذنْ فيه، وإن اختلفا في ردِّ المغصوبِ حيًّا وتعارضتْ بينتانِ سقطتا وصدَّقَ المالكُ يمينه، وإن قال: غصبنا ألفاً، ثم قال: كنَّا عشرةً^(١) صدَّقَ^(٢).

البابُ الثاني: في الطوارئ على المغصوب، وفيه ثلاثة أطرافٍ

الأول: في النقص، ولا يُضمنُ نقصُ القيمةِ بالرخصِ إلا^(٣) عندَ التلفِ أو ذهابِ جزءٍ أو صفةٍ، فإن غصبَ ثوباً أو عبداً قيمته عشرةُ فعاتدَ بالرخصِ ديناراً ثم تلفَ لزمه أقصى القيم من الغصبِ إلى التلفِ، وإن لم يتلفْ بلُ عادت^(٤) باللبسِ أو بنسيانِ الصنعةِ إلى نصفِ دينارٍ لزمه مع ردِّه خمسةٌ، وإن عادتِ العشرةُ بالرخصِ إلى خمسةٍ و[بعد] باللبسِ أو النسيانِ إلى دينارينِ وردَّه لزمه ستةٌ؛ لأنَّ الذاهبَ ثلاثةُ أخماسِهِ، فلو عادتِ العشرةُ باللبسِ إلى خمسةٍ ثم بالغاءُ إلى عشرينَ لزمه خمسةٌ؛ لامتناعِ تأثيرِ الزيادةِ بعدَ التلفِ، وإن اختلفا هل حدثَ الغلاءُ قبلَ التلفِ أو بعده صدَّقَ الغاصبُ.

فصل: وإن نقصتِ الصفةُ فقط كمن ذبحَ شاةً أو طحنَ حنطةً ردَّها مع الأرضِ، فإن فعلَ ما يسري إلى التلفِ كحنطةٍ بلها فتعفنتْ أو جعلها هريسةً فكالتالف^(٥) فيغرمُ البدلَ، وهل يملكها الغاصبُ؟ وجهان^(٦)، ولا يلحقُ بذلك مرضُ العبدِ، ولو نجسَ زيتُه غرمَ بدلهُ، والمالكُ أحقُّ بزيتِه، ولو تعفَّنَ الطعامُ بنفسِه أخذَه المالكُ مع الأرضِ.

فصل: وإن تعلَّقَ برقبتهِ مالٌ فدها الغاصبُ بالأقلِّ من الأرضِ وقيمتِه، وإن تلفَ في يدهِ قبلَ الفداءِ غرمَ للمالكِ أكثرَ القيمِ، وغرمَ للمجنيِّ عليه الأقلَّ من الأرضِ والقيمةِ، وللمجنيِّ عليه التعلُّقُ ممَّا غرمَ للمالكِ بقيمتِه يومَ الجنايةِ فقط، ثم^(٧) للمالكِ الرجوعُ

(١) وخالفه أحدهم. (٢) صدق الغاصب بيمينه؛ لأن الأصل براءته مما زاد. (٣) في (ق): (لا). (٤) قيمته.

(٥) لإشرافه على التلف، وفي (ق): (فكالتالفة).

(٦) ورجَّح الأول. (٧) أي: إذا أخذ المجني عليه حقه من القيمة يكون.

بما أخذ منه^(١) كما يرجع حين يرده إذا بيع في الجناية، ولو كان أرش جنايته أكثر^(٢) وزادت قيمته بعد يوم الجناية فليس له إلا ذلك، وإن تخلل الغصب والرد بين الجناية والبيع فلا شيء على الغاصب.

فرع: جنى المغصوب جنايتين كل منهما تستغرق قيمته والأولى في يد المالك يبيع للمجنى عليهما واقتسماه، ثم يرجع المالك على الغاصب بنصف القيمة، وللمجنى عليه أولاً أخذها ولا يرجع بها على الغاصب، ولو جنى في يد الغاصب أولاً ثم في يد المالك وهما مستغرقان يبيع وقسم بينهما، وللمالك الرجوع بالنصف، وللأول^(٣) التعلق به، ثم يرجع [به] على الغاصب مرة أخرى، وإن غصبه ثانياً في هذه الصورة [أ] وقلته أو مات معه أخذت منه القيمة وقسمت، ثم يرجع عليه المالك بالنصف فيأخذ^(٤) الأول، ثم يرجع مرة أخرى ويسلم له وقد غرم قيمتين.

فصل: وإن ارتد أو قتل المغصوب إنساناً فقتل لزم الغاصب أقصى قيمة من الغصب إلى القتل [وإن قطع أو سرق فقطع في يد الغاصب غرم نقص القيمة] كما لو تلف بأفة سماوية، وإن كانت الجناية أو الرد^(٥) في يد المالك والعقوبة في يد الغاصب لم يضمن، ويضمن في عكسه، وإن قتل عبداً واقتصر المالك برئ الغاصب، وإن قتل حرّاً طالبهما، وقرار ضمان قيمته يوم التلف على الجاني، والزائد على الغاصب^(٦)، وإن قتل عبداً خطأ تعلق برقبته وبالغاصب، والقرار في رقبته، والزائد على الغاصب، وكذا في الجراحة القرار على الجاني، وفي النقص الزائد على المقدرة^(٧) [على الغاصب] بخلاف ما ذهب بأفة سماوية، فإن الزائد عن نقصان القيمة يسقط عن الغاصب^(٨)، وإن لم تكن مقدرة فالمعتبر نقص القيمة بعد الاندمال، وفي المطالبة بأرش المقدرة قبل الاندمال القولان في^(٩) الحر^(١٠)، وإن قطعت يده قصاصاً أو حداً فكالآفة أو الجناية؟ وجهان^(١١).

فرع: وإن قتل المغصوب إنساناً ثم قتل في يد الغاصب عبداً لآخر [عند الآخر] فاقتصر السيد سقط الضمان [عن الغاصب] وبطل حق ورثة المقتول. نعم: إن [أ] حدث

(١) لأنه لم يسلم له بل أخذ منه بجناية مضمونة على الغاصب، وهذا. (٢) أي: من قيمته يوم الجناية.

(٣) في (م): (وللمجنى عليه أولاً). (٤) أي: وقعت. (٥) بحكم اليد. (٦) أي: أرش الجراحة.

(٧) فلا يطالب به كما علم مما مر في الطرف الثاني. (٨) الجناية على. (٩) ويرجع المنع؛ لاحتمال حدوث نقص.

(١٠) الراجع الأول، أي: يجب عليه أرش النقص.

فيه عيبٌ بعدَ الجنايةِ غرمهُ الغاصِبُ وتعلَّقَ بِهِ الورثةُ، أو قبلها فازَ بهِ المالكُ^(١). وإن عفا^(٢) على مالٍ أو كانَ الواجبُ مالاً تعلَّقَ بِهِ الورثةُ ورجعَ بهِ على الغاصِبِ ثانياً^(٣) ويسلَّمُ لَهُ، وإن قتلَ غاصِبُهُ [وهربَ إلى سيِّده] فقتلَهُ ورثتُهُ أو أخذوا الدِّيةَ من رقبتهِ غرموا قيمتهُ مِنَ التَّركَةِ، وإن عفوا عن القصاصِ والدِّيةِ سقطَ^(٤) الضمانُ عن الغاصِبِ في المالِ، وإن قتلَ سيِّدَهُ وهو في يدِ الغاصِبِ ثُمَّ اقتصَّ ورثتُهُ منه رَجَعُوا بِقِيَمَتِهِ على الغاصِبِ، وإن صالَ المَغصوبُ^(٥) على إنسانٍ فقتلَهُ دفعاً فالضمانُ على الغاصِبِ فقط.

فصل: وإن نقلَ ترابَ أرضٍ غيرهَ أجبرَهُ المالكُ على ردِّهِ كما كانَ، وإن تلفَ فمثلهُ^(٦)، فإن لم يطالبْ فليسَ لَهُ ردُّهُ إلا إن ضَيَّقَ^(٧) ملكُهُ أو ملكَ غيرهِ أو شارعاً وخشيَ التعثرُ بِهِ فلهُ أن يستقلَّ بردِّهِ وإن منعهُ المالكُ، وكذا إن زالَ بِهِ نقصُ الأرضِ إلا إن أبرأهُ عن الأرشِ، فلو كانَ المحفورُ بئراً فللغاصِبِ طمُّها، فإن طالبَ المالكُ بِهِ لزمَهُ وإن رضيَ باستدامتها، فإن كانَ لا ضررَ إلا خوفَ ضمانٍ مَنْ يَقَعُ فيها اندفعَ عنه الضمانُ برضاهُ ولم يكنْ لَهُ طمُّها، فإن منعهُ مِنَ الطَّمِّ^(٨) فهل يكونُ كالرِّضاهِ؟ وجهان^(٩). وإن طوى الغاصِبُ البئرَ فلهُ أخذُ آلَتِهِ، وللمالكِ تكليفُهُ أخذها^(١٠)، ولو تركها^(١١) لَهُ وعليه أجرَةُ الأرضِ لمدَّةِ الحفرِ والردِّ^(١٢) وأرشٍ نقصٍ إن بقي^(١٣)، وحيثُ قلنا: لَهُ الردُّ من الشارعِ وملكُهُ فوجدَ في طريقهِ مواتاً اقتصرَ في الردِّ عليهِ إلا إن طلبَ المالكُ الردَّ^(١٤).

فصل: إذا خصى الغاصِبُ العبدَ لزمَهُ قيمتهُ إلا إن حصلَ ذلكَ بآفةٍ، لكن إن نقصتْ قيمتهُ ضمنَ النقصَ وإلا فلا، ولو أغلى الغاصِبُ دهنًا فنقصَ عينه^(١٥) دونَ قيمتهِ ردُّهُ وغرمَ مثلَ الذاهِبِ، أو عكسهُ غرمَ الأرشِ، أو معاً غرمَ مثلَ الذاهِبِ ونقصَ القيمةِ إن كانَ أكثرَ، وإن كانَ عَصيراً فنقصَ عينهُ دونَ قيمتهِ لم يضمنْ، وكذا الرطبُ يصيرُ تمرًا.

فصل: لو هزُلَتْ ثُمَّ سمنتْ فعادتِ القيمةُ لم ينجرْ، وكذا لو كسرَ الحليَّ ثُمَّ أعادهُ، ولو تذكَّرَ الصنعةَ ولم ينقصْ عن قيمتهِ الأولى انجبرتْ لا بتعلمِ صنعةٍ أخرى، فلو

(١) لأن الجزءَ المقابلَ للأرشِ كانَ مفقوداً عندَ الجناية. (٢) المالك. (٣) لأنه أخذَ بسببِ جنايةٍ مضمونةٍ عليه.

(٤) في (ق): (يسقط). (٥) في (م): (الغاصِب). (٦) أي: فيجبره على ردِّ مثله كما كان، فإن تعذرَ مثله غرمَ الأرش.

(٧) في الشرح: (يضيق). (٨) ولم يقل: رضيت ببقائها، وفي (ق): (عن الظلم). (٩) أوجههما الأول.

(١٠) تزييفاً للملك. (١١) هبة، وفي (ق): (تملكها)؟ (١٢) لأنَّهُ فَوَتْ مُنْفَعَةً بتعديهِ.

(١٣) لا اختلافَ سببهما. (١٤) في (ق): (طالب المالك بالردِّ). (١٥) في (ق): (عليه).

سمنتُ ثم هزلتُ مرتين ضمن السمين، وإن كانت قيمتها مئة فبلغت بالسمن ألفاً، ثم بتعلم الصنعة ألفين فنسيتها وهزلتُ فعدتُ مئة ضمن ألفاً وتسع مئة، ولا يُضمن سمن مفراطٌ بجارية لا ينقص فوائده القيمة.

فرع: لو تعلمت الغناء ثم نسيتهُ لم يضمه، أو أتلَفَ ديكَ الهراشِ ضمنه غير مهارش^(١).

فرع: مرضُ الرقيقِ وتمعُّطُ^(٢) شعره وسقوطُ سننه ينجرُّ بعوده كما كان ولو بعد الرد، لاصوفُ الشاةِ وورقُ الشجرِ.

فصل: غصبَ عصيراً فتخمرَ ضمنه وعليه إراقتهَا، فلو عادتُ خلاً ردهً بالأرَشِ واستردَّ ما غرم، ولو غصبَ بيضةً فتفرَّختْ أو بذراً فزرعه أخذهُ المالك^(٣) ويغرمُ أرشَ النقصِ إن كان، ولو أخذَ خمرأً أو جلدَ ميتةٍ فتخللتْ [أو] دبغهُ لزمهُ رُدُّهُمَا إلا^(٤) إن أعرضَ عنهما.

الطرف الثاني: في الزيادة، وهي عينٌ وأثرٌ.

فالأثرُ لاحقٌ للغاصبِ فيه، وهو كالقِصارةِ والحيَاكةِ والخياطةِ بخيطٍ للمالكِ وغزلِ القطنِ وضربِ النقرةِ دراھم، وللمالكِ إجباره على إعادته كما كان إن أمكن، وإن رضي به أجبرَ على تسليمه وأرشِ النقصِ، فإن نسجَ الغزل^(٥) أو ضربَ النقرة [دراهم] كان للمالكِ أخذهُ^(٦)، ولا يكلفُ نقصَ النسجِ إلا في الخَزِّ إن رضي به المالكُ؛ لأنَّهُ ممكنٌ وعليه أرشُ نقصِ الغزلِ، لا الصنعة إلا إن نقضها^(٧) بغيرِ إذنِ المالكِ فإنه يضمُّها، ولو خشي ضرراً كمن ضربَ الدراهم بغيرِ إذنِ السلطانِ فلهُ إبطالُها وإن لم يرض^(٨). وأما العين^(٩)، فكالصَّبْغِ ونقدُّمٍ عليه صورتين^(١٠):

إحدهما: أن يغصبَ أرضاً فيبني فيها أو يغرسُ فيقلعُ مجاناً وتلزمهُ الأجرة، وفي الأرضِ والتسوية ما سبقَ في نقلِ الترابِ. ولو أرادَ المالكُ التملك^(١١) بالقيمة أو الإبقاء بالأجرة لم يُجبَ إليه، وإن غصبَ أرضه وبذرهُ وبذرَها به فللمالكِ تكليفُهُ إخراجِ البذرِ

(١) لأن ذلك محرم. (٢) مَط الشعر - من باب تعب - : سقط، وتمعَّطَ : تساقط. (٣) لأنه فرع ملكه.

(٤) في (ق): (لا). (٥) في (م): (الثوب) أي: من الغزل، وكلاهما سائغ. (٦) مع الأرض إن كان نقصه.

(٧) في النسختين: (نقصها). (٨) به المالك. (٩) في عمل المؤلف لفٌ ونشرٌ مشوش.

(١٠) لاحتياجه إليهما. (١١) في (ق): (التمليك).

وأرشد النقص، وإن رضي به لم يخرج.

الثانية: لو زوّق الدار المغصوبة بما لا يتحصل منه شيء لم يجز قلعُه إن^(١) رضي به المالك، وليس للمالك إجباره عليه، فإن تحصلَ فله قلعُه، وللمالك إجباره، ولو تركه للمالك - ففي إجباره على قبوله وجهان^(٢).

عدنا^(٣) إلى الصبغ، فإذا صبغ الثوب بصبغ - وكان تمويهاً لا يحصل منه بالانصباع عين مال - فكالنزويق، وإن حصل ولم يمكن فصله اشتراكاً، ولو حصل نقص أو زيادة لانخفاض سعر أحدهما أو ارتفاعه عمل به، أو بسبب اجتماعهما فالنقص على الصبغ والزيادة بينهما، وإن نقصت به قيمة الثوب غرم الأرض، وللغاصب فصله إن أمكن - ولو نقص الثوب وعليه الأرض - بل يجبر عليه لو طلبه صاحب الثوب، وإن تراضيا على إبقائه بقي مشتركاً كما سبق.

فرع: لو وهب له الصبغ لم يلزمه قبوله، ولو بذل صاحب الثوب قيمته لم يجب إليه، ولو أراد أحدهما الانفراد ببيع ملكه لم يجز. نعم: لو أراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب البيع معه، لآعكسه، وإن كان الصبغ مغصوباً من آخر اشتراكاً، فإن حصل نقص باجتماعهما اختص بالصبغ - كما سبق - وغرم الغاصب لصاحب الصبغ^(٤)، وإن أمكن فصله فلهما تكليف الغاصب^(٥)، وكذا لصاحب الثوب^(٦)، وإن لم يمكن بأن كان تمويهاً فكما سبق في النزويق، وإن طيرت الريح ثوباً إلى مصبغة رجل فانصبغ اشتراكاً ولم يكلف أحدهما البيع والفصل والأرض.

فرع: حيث كان الصبغ لمالك الثوب فالزيادة له والنقص على الغاصب، وللمالك إجباره على فصله إن أمكن.

فرع: غصب ثوباً قيمته عشرة وصبغه بصبغ له قيمته عشرة، فبلغت باجتماعهما ثلاثين، ففصله بإذنه غرم نقص الثوب عن العشرة، أو بلا إذن فعن الخمسة عشر، فإن عادت قيمته عشرة للرخص فيهما على نسبة واحدة فهما فيه سواء، ولا يضمن الغاصب تفاوت القيمة مع رد العين، فإن فصله عدواناً فساوى الثوب أربعة لزمه خمس الثوب من أقصى قيمة وهي^(٧) خمسة عشر، وإن فصله بإذن^(٨) فخمس العشرة^(٩).

(١) في (ق): (وإن). (٢) أصحابهما المنع، كما سيأتي بيانه. (٣) أي: إذا ثبت هذا عدنا. (٤) قيمة الصبغ.

(٥) بالفصل. (٦) وحده. (٧) في الشرح: (وهو). (٨) أي: من مالك الثوب. (٩) يلزمه.

فصل: ومتى خلط الغاصبُ الزيتَ أو الشيرجَ بجنسه وتعدَّرَ التمييزُ صارَ^(١) كالهالكِ وملكهُ، ولهُ إيداله أو إعطاؤه ممَّا خلطه [بمثله] أو بأجودَ لا بأردأ إلا برضاهُ، ويسقطُ الأرضُ، وكذا الحكمُ لو غصبَ من اثنين وخلطهما، ولو اختلطا بائثال^(٢) ونحوه أو برضاهما فمشتركُ، فإن كان أحدهما أردأ أجبرَ صاحبه على قبولِ المختلطِ، لأصاحبِ الأجودِ أخذًا وبذلاً، فإن أخذَ فلهُ الأرضُ^(٣) وإلا بيعَ وقسَّم الثمنُ بنسبةِ القيمةِ، فإن أراد^(٤) قسمةَ المتفاضلين في القيمةِ على نسبةِ القيمةِ لم تجز؛ للتفاضلِ في الكيلِ ونحوه، وإن خلط^(٥) [بغير جنسه كزيتٍ بشيرجٍ ودقيقٍ حنطةٍ بدقيقٍ شعيرٍ فهالكٌ يملكهُ الغاصبُ، فلو لم يكن غصبٌ واثثال فمشتركُ، فإن اتفقا على قسمةِ أو بيعه وقسمةِ الثمنِ جاز^(٦)، ولتُ السويق^(٧) كصبغِ الثوبِ وإن أمكن التمييزُ؛ كإخراجِ الحنطةِ الحمراء من السمراءِ والزيتِ من الماءِ وجبَ، ووجبَ أرشُ النقصِ، فإن سرى إلى التلفِ فكما سبقَ، وإن غصبَ لوحاً وبنى عليه وجبَ إخراجُهُ إن بقيَ له قيمةٌ ويردُّ معه الأرضُ والأجرة، وتبغفنه إن لم تبغ^(٨) له قيمةٌ يصيرُ هالكاً، فلو كان في سفينةٍ في البحرِ لم ينزعُ حتَّى يؤمِّنَ عليها وما فيها من نفسٍ محترمةٍ ومالٍ ولو للغاصبِ، بل يأخذُ القيمةَ للحيلولة^(٩).

فرع: وإن خاطَ بمغصوبٍ نزعَهُ إن لم يبل، لامن جرحٍ محترمٍ يخافُ به هلاكُهُ أو ما يبيعُ التيمُّمَ، إلا أنَّه لا يؤثِّرُ الشينُ في غيرِ الآدمي، ولا يذبحُ لنزعِهِ مأكولاً ولو للغاصبِ ويضمُّنهُ، وإن خيطَ به لآدمي فالقرارُ عليه، ولو جهلَ كمن قُرِّبَ له الطعامُ المغصوبُ فأكلهُ، وينزعُ من الميتِ ولو آدمياً ومن حيٍّ غيرِ محترمٍ ككلبٍ لا ينتفعُ به ومرتدٍّ وكذا: الزَّاني المُحصَنُ، وحيثُ لا يجوزُ نزعُهُ من المحترمِ يجوزُ غصبُهُ له إن لم يوجدَ خيطٌ حلالٌ.

فرع: وإن وقعَ فصيلٌ في بيتٍ أو دينارٌ في محبرةٍ ولم يخرجْ إلا بكسرٍ أو^(١٠) هدمٍ كسرٍ وهدمٍ، فإن كان بفعلٍ صاحبهما^(١١) فلا غرمٌ على المالكِ^(١٢)، وإلا غرم^(١٣).

(١) في (ق): (و صار). (٢) بانصباب. (٣) لوجود النقص بتعديه. (٤) لأن التفاضل جائز مع اختلاف الجنس. وفي (ق) بذلها: (فإن كان أحدهما أردأ أجبر صاحبه على قبول المختلط)؛ لأن بعضه عين حقه، وبعضه خير منه.
(٥) بزيت ونحوه. (٦) في النسختين: (تكن). (٧) إن تيسر النزاع.
(٨) في النسختين: (لم) بلا واو، وكذا: (وهدم). (٩) أي: البيت والمحبرة، وفي (م): (صاحبها).
(١٠) للفصيل والدينار. (١١) الأرض؛ لأن الكسر أو الهدم إنما فعل لتخليص ملكه.

فرع: وإن أدخلت بهيمة رأسها في قدرٍ كسرت لتخليصها ووجب الأرض إن صاحبها مالِكها، وإلا فإن تعدى بوضع القدر بموضعٍ لاحقٍ له فيه فلا أرض ولا وجب، وإن ابتلعت جوهرة لم تذبح بل يغرم القيمة للحيلولة إن فرط، وإن ابتاعها بطعامٍ معينٍ فأكلته قبل القبض بوجهٍ مضمونٍ على البائع استقرَّ العقد، أو غير مضمونٍ انفسخ، أو بعد قبضه فقد أتلفت مالا للبائع.

فصل: ولو أتلَفَ خفًّا فنقص الثاني وجب أرشُهُ وقيمة التالف، فإن كانت قيمتها عشرةً فبقيت قيمة الثاني ثلاثةً لزمه سبعة، وكذا^(١) لو غصبهما وردَّ واحداً، ولو أتلَفهما رجلان معاً لزم كلاهما^(٢) خمسة، وإن تعاقبا لزم الأول سبعة ولا يتمُّ لسارقه النصاب بالأرض.

الطرف الثالث: فيما يترتب على تصرف الغاصب فيبعه وشرائه بعين المغصوب باطل، فإن نقدَهُ عمّا اشتراه في الذمة ملكه ولم يبرأ [من ثمنه].

[فصل]: وإن وطئ المغصوبة جاهلين لقرب عهدٍ أو بعد [بلد] عن الإسلام، أو عالمين وأكرهها، أو جاهلةً وجب المهر لا إن طاوَعته عالمةً، ولو جهل^(٣). فلو كانت بكرًا فمهرٌ ثيبٍ وأرض البكارة ولا يسقط أرضها بمطاوعتها^(٤)، ويلزم العالم^(٥) الحد لا المكره^(٦). ووطئ المشتري من الغاصب كوطئه، لكن جهله بغصبه ممكنٌ مطلقاً ويطلبان^(٧) بالمهر، ولو تكرَّر وطئ المكره العالم تكرَّر المهر^(٨) لا: الجاهل.

فرع: أحلبها المشتري عالماً بالتحريم فالولد رقيقٌ غير نسيب، فلو انفصل حيًّا ومات ضمنه، أو ميتاً بجنایة فبدله لسيده، وإن أحلبها الغاصب جاهلاً فهو حرٌ نسيبٌ ويضمن قيمته يوم انفصاله حيًّا لاميته، إلا إن كان بجنایة فإنه يجب على الجاني غرة، وللمالك مطالبة الغاصب بعشر قيمة الأم [كاملاً] فيأخذها المالك إن ساوى قيمة الغرة، وإن كانت الغرة أكثرَ فالزائد لورثة الجنين، وإن كانت أقلُّ ضمن الغاصب للمالك عشرَ قيمة الأم كاملاً، وإن مات [الغاصب]^(٩) قبل الجنایة فالغرة لأبيه، وهل يضمن؟ وجهان^(١٠).

(١) في (ق): (كما). (٢) في النسختين: (كل) وكلاهما سائغ. (٣) أي: الرجل التحريم فلا مهر للزانية؛ لسقوطه بالحرمة بزناها. (٤) كما لا يسقط أرض طرفها بإذنها في قطعه. (٥) بالتحريم. (٦) على الوطء.

(٧) أي: الغاصب والمشتري منه. (٨) لتعدد الإلتاف مع تعدد الشبهة.

(٩) أو المشتري منه. وفي هامش (م) أي: المحيل. (١٠) الأوجه: الضمان.

ودعوى الجهل منهما بتحريم وطء المغصوبة لا تقبل إلا من قريب عهد بالإسلام ونحوه. [و] أما دعوى الجهل بكونها مغصوبة فتقبل من المشتري ، ويضمن أرش الولادة ، فإن ماتت بها ولو بعد ردّها سقط كلُّ الأرش^(١) وضمن القيمة^(٢).

فرع: إذن المالك بالوطء هل يسقط المهر؟ قولان ، أو^(٣) قيمة الولد؟ فيه طريقتان^(٤).

فصل: فيما يرجع به المشتري الجاهل على الغاصب ، فالمشتري يضمن أكثر القيم في يده ، ولا يرجع إلا بالثمن ولو نقص عنها ، ويرجع إذا غرم منافع وفوائد لم يستوفها ، ويرجع بنقص الولادة وقيمة الولد المنعقد حرّاً^(٥) ، لا ما ضمن من أرش عيب وتلف عضو ، ولو قلع المالك غراسه وبناءه رجع بالأرش على الغاصب ، لابنفقة عبد وخراج أرض ، وفي رجوع المتهب منه بقيمة الولد وجهان^(٦).

فرع: يطالب زوج مغصوبة وطئها جاهلاً بمهر مثلها ولا يرجع به ، وكذا بأجرتها عنده ، فإن لم يستخدمها رجع ، والضابط: أن ما غرمه وقد أثبتت^(٧) يده على يد الغاصب جاهلاً فإن دخل على أن يضمّنه لم يرجع [به] ، وإلا رجع إن لم يستوفه ، لا^(٨) إذا استوفاه ، وله الرجوع بلبن رضعته سخلة المالك ، فلو استرضع مشتري الجارية ولده منها أو غيره غرم للمالك الأجرة ولم يرجع بها على الغاصب ، ويرجع مستأجر غرم أجرة المثل بالمسمى ، وعلى المستعير من الغاصب أجرة المثل ، ويرجع [بـ] ما لم يستوفه.

فرع: ما يرجع به المتلقي^(٩) على الغاصب لا يرجع به الغاصب عليه إن غرمه^(١٠) ، ويرجع بما لا يرجع به عليه.

مسائل منثورة: أسند خشبة إلى جدار غيره بلا إذن فسقط بإسناده ضمن [هـ] ، وما يحدث منه من تلف ، وكذا ما وقعت عليه في الحال وإن كان الجدار ملكه ، وإن غصب داراً وهدمها فهل يضمن الأجرة إلى الهدم أو إلى الرد؟ وجهان^(١١) ، ولو ولدت المغصوبة

(١) في (ق): (أرش) . (٢) كالمهر والأجرة . (٣) أي: يسقط .

(٤) في التعبير تسمع ، ورجح ابن القطان عدم سقوط المهر . والمراد: هل يجب ذلك أو لا؟

(٥) وغرمهما للمالك لأنه شرع في العقد ، وقوله في «الروضة»: لا يرجع بقيمة الولد حرّاً سبق قلم .

(٦) الأوجه: أن المتهب كالمشتري . (٧) في (م): (أثبت) . (٨) في (م): (إلا) . (٩) للمغصوب .

(١٠) للمالك كقيمة الولد وأجرة المنافع الفائتة تحت يده .

(١١) وجزم بالأول المحاملي والعمراني ، وبأنه يضمن بعد ذلك أجرة مثلها عرصه .

رقيقاً [ردّهما]^(١) وضمن أرشَ النقصِ بالولادة، والغاصب^(٢) يضمنُ نقصَ الشبابِ بالكِبَرِ وتدلّيِ الثديِ الناهدِ وبالتحاءِ الأمرِ ونقصِ الفحلِ^(٣) بالضرابِ ونحوه، ثمّ الولدُ لمالكِ الأمّ ولا شيءَ عليه، وإن جعلَ المغصوبَ باباً بمساميرَ له ونزعها [ضمنَ نقصَ قيمتهِ، فلو بذلّها لم يجب^(٤) قبولها.

وإن غصبَ ثوباً فتنجسَ لم يجزَ له تطهيره ولا يكلفُ تطهيره، فإن طهره [ضمنَ النقصَ، وإلا فعليه مؤنته وأرشه^(٥)، وتنجيسُ مائع لا يمكنُ تطهيره إهلاكاً، فيضمنه. وإن غصبَ من الغاصبِ فأبرأ المالكُ الأوّلُ صحَّ الإبراء، أو ملكه العينُ المغصوبةَ برئٍ وانقلبَ الضمانُ على الثاني، فإن باعه^(٦) لغاصبِ الغاصبِ أو أبرأه عن الضمانِ^(٧) أو وهبه له وأقبضه^(٨) وكذا لو أودعه برئ^(٩) الأوّلُ لأن رهنه، ولو ردّ الدابةَ إلى الإصطبلِ فعلمَ المالكُ^(١٠) برئ.

وإن شغلَ بمتاعه بقعةً من المسجدِ لزمه أجرُها، فإن أغلقه لزمه أجره الكلّ، وعلى المشتري ضمانُ ما ولدته^(١١) المغصوبةُ حيّاً وثمارِ الشجرة^(١٢)، فإن أكلها لم يرجع^(١٣)، وإن تلفت رجع.

(١) في (ق) : (ردّها).

(٢) لشاب ونحوه.

(٣) في (م) : (عن)، وفي (ق) : (من) بدل الباء، وحروف الجر تتعاور.

(٤) أي : للمغصوب منه.

(٥) إن نقص بالتطهير.

(٦) أي : المالك المغصوب.

(٧) أي : ضمان التالف.

(٨) الموهوب بأن أذن له في قبضه.

(٩) الغاصب.

(١٠) ولو بخير ثقة.

(١١) في (م) : (ولدت).

(١٢) تبعاً لأصليهما.

(١٣) يبدلها.

كتاب الشفعة، وفيه ثلاثة أبواب

الأول: فيما ثبت به، وله ثلاثة أركان:

الأول: المأخوذ، فلا تثبت إلا في أرضٍ وتوابعها المثبتة للدوام كالبناء وتوابعه الداخلة في مطلق البيع من الأبواب والرفوف وحجري الطاحونة والأشجار، ويأخذها بشمرة حادثة لم تؤبر لا إن أبرت، ويأخذ الداخلة في العقد بالشرع ولو لم يتفق الأخذ حتى أبرت، ولا يأخذ الداخلة بالشرط، فتخرج الثمرة المؤبرة المشروطة بحصتها كالزرع، والجزء الأولى مما يتكرر ويبقى إلى الجذاذ، فإن باع البناء والشجر دون الأرض ولو بالأس والمغرس فلا شفعة فيها، ولا في علوٍ بلا سُفلٍ فلو كان السُفلُ مشتركاً والعلوُ لأحدهما فباعه نصيبه من السُفلِ فالشفعة في نصيبه لافي العلو، ولا حق للشفيع فيه، وكذا لو اشتركا في أرضٍ وفيها شجرٌ لأحدهما فباعه مع نصيبه منها، فالشفعة في الأرض بحصتها لا^(١) في الشجر.

فصل: ولا تثبت فيما لا يجبر الشريك فيه على القسمة وهو ما لا تبقى منفعة المعتادة بعد القسمة، وإن بقي غيرها كحمام لا ينقسم حمامين، وتثبت لمالكٍ عشر الدار الصغيرة إن باع مالك تسعة الأعشار^(٢) لا عكسه، ولو باع نصيبه^(٣) من أرضٍ تنقسم وفيها بئر لا تنقسم سقى منها ثبتت^(٤) في الأرض دونها.

الركن الثاني: الأخذ، فتثبت للشريك في رقة العقار لا للجار، ولو قضى بها حنفي لم ينقض ولو لشافعي، وتثبت لذي على مسلم ومكاتب على سيد [ه].

فرع: ولو باع نصيباً ينقسم من ممرٍ لا ينفذ فلاهله الشفعة، ولو باع داراً ممرها المشترك ينقسم^(٥) فلا شفعة لهم في الدار، وكذا في الممر إن لم يمكن تحصيل ممر، ولصحن بيوت الخان ومجرى النهر حكم الممر.

فرع: ترفع ذميان بعد أخذ الشفعة والتمن خمر أو خنزير لم نقضها، أو قبله لم نثبتها، ولو ارتد مستحق الشفعة لم تبطل ووقفت، فإن مات شفع الإمام، ويرد بعيب إن كان، وإن ارتد المشتري فالشفيع على شفيعته.

(١) في (ق): (لا). (٢) نصيبه. (٣) في (م): (نصيباً). (٤) أي: الشفعة.

(٥) في (م): (منقسم).

فرع : للمسجد شقصٌ مملوكٌ له بشراءٍ أو هبةٍ ليصرفَ في عمارته، ثمَّ باعَ شريكه^(١) فللمقيم أن يشفعَ إن رآه مصلحةً، ولا شفعةً لصاحبِ شقصٍ موقوفٍ عليه.

فرع : لمأذون - لم يمنعه السيد - أخذ الشفعة، وكذا لسيدهِ، وله^(٢) منعه وإن أحاطت به الديون وفيه غبطة^(٣).

الركن الثالث : المأخوذ منه، ويشترط أن يكونَ ملكه طارئاً لازماً بعوضٍ، فلا شفعةٌ إن اشترياً معاً ولا في مدة الخيار، إلا إذا شرطَ الخيارَ للمشتري فقط فيأخذه منه؛ لأنَّ الملكَ له، فإن باعَ الشريكُ الثاني نصيبه بئاً قبل انقضاءها لم يبق^(٤) على العقد الأول شفعةٌ؛ لزوال ملكِ البائع الثاني، وتثبت في العقد الثاني لمن له الملكُ، فإن وقفَ فالشفعةُ موقوفةٌ، فلو أخذه من حكم له بالملكِ منهما ثم فسخَ العقدَ لم تنفسخ شفعتهُ.

فصل : للشفيع المنع من الفسخ بعيب أحدِ العوضين إذا رضي بأخذه^(٥)، و^(٦) من الإقالة، وله الأخذ ولو فسخ^(٧)، لا إن انفسخَ بتلفِ الثمنِ المعين قبل قبضه، والشفيعُ أولى بالشقص من مصدقٍ يرجعُ لفرقةٍ، ولو كانت لشفيعين فالشقصُ بينهما وإن تخلَّل الطلاقُ بين أخذيهما في النصف^(٨) و^(٩) من بائعٍ يرجعُ لفلسٍ، ولا يخصُّ البائعُ دونَ الغرماءِ بالثمنِ، ولا شفعةٌ في مملوكٍ بلا عوضٍ كالإرثِ والهبةِ فلو اقتضتْ ثواباً ثبتت^(١٠) ولو لم يقبضِ الموهوب^(١١)، وتثبت إن جعلَ الشقصَ أجرَةً وكذا جعلاً بعدَ العملِ، ولو أقرضهُ الشقصَ ثبتت فيه الشفعةُ وكذا لو جعلهُ رأسَ مالٍ سلمٍ أو عوضاً عن نجمٍ كتابةً، فإن عوضه عن بعضها ثم عجزَ ورقٌ لم تبقَ شفعةٌ لخروجه عن العوضِ.

فرع : لو قال لمستولده : إن خدمتِ أولادي شهراً بعد موتي فلكِ هذا الشقصُ فخدمتهم فلا شفعةَ فيه؛ لأنَّه وصيةٌ.

فصل : لقيِّم باعَ شقصَ أحدِ الطفلينِ الشفعةُ للآخر، لأنفسه إلا إن اشترى للطفل أو كان أباً أو جلاً.

(١) أي : نصيبه . (٢) أي : لسيدهِ . (٣) وكذا له منعه من سائر الاعتيادات .
(٤) أي : للثاني وهو البائع ، ولا للمشتري منه . (٥) أي : الشقص المشفوع ؛ لأنَّ حقَّه سابق لثبوته بالبيع ، ولأنَّ غرض العاقد استدراك الظلامة وتحصيل العوض . (٦) أي : له المنع . (٧) يعني : العقد بإقالة أو عيب أو إفلاس لذلك .
(٨) أي : المشفوع إن وقعت فيه المعاوضة . (٩) أي : والشفيع أولى بالشقص . (١٠) أي : الشفعة .
(١١) لأنه صار يبعأ .

فرع : الوكيل ولو في البيع يشفعُ لنفسه، وإنَّ وكلَّ شريكه في بيع نصف نصيبه فباع نصفَ المشترك بالإذنِ شفعَ الموكلُ وكذا الوكيلُ.

فرع : باع أحدُ الثلاثة نصيبه من الثاني اشترك المشتري والثالث في الشفعة، فلو قال له المشتري : خذِ الكلَّ وقد أسقطتُ حقِّي لك لم تلزمه الإجابة ولم يسقط حقُّ المشتري، ولو كانت الأرض بين اثنين فباع أحدهما نصف نصيبه لثالث ثم باع منه النصف الآخر فهو كما لو باعه من أجنبي، وسيأتي حكمه^(١).

فصل : باع المريضُ شقصاً لا يملكُ غيره يساوي ألفين بألفٍ والمشتري والشفيعُ أجنبيان وردَّ الوارثُ؛ صحَّ في ثلثي الشَّقَصِ - وقيمتُهُ ألفٌ وثلاث مئةٍ وثلاثة وثلاثون وثلاث - بثلثي الثمن وهو نصفُ هذا، فيبقى للورثة ثلثُ الشَّقَصِ وثلاثا الثمن، وذلك ضِعْفُ المحاباةِ فيأخذه الشفيعُ بذلك، ولو كانا وارثين أو المشتري وارثاً فيبطلُ البيعُ ولاشفعة، وينبغي أن يفرَّقَ بين الإجازة والردِّ، وإنَّ كان الشفيعُ وارثاً دونَ المشتري صحَّ البيعُ وأخذَ الوارثُ بالشفعة.

فصل : وإنَّ زعمَ كلِّ من الشريكين أنَّ شراؤه سابقٌ يستحقُّ به الشفعة على الآخرِ وأدعى أحدهما؛ حلفَ الثاني كما أجاب مَنْ نفى السبقَ أو الاستحقاق، ولا يكفي المدعي أن يقول : شرائي سابقٌ، بل يزيدُ وأنا أستحقُّ الشفعة، وفي الجواب يكفيه : لا يلزمني لك شيءٌ، فإنَّ حلفَ استقرَّ ملكه ثم يدعي على الأول، فإنَّ حلفَ استقرَّ ملكه أيضاً، ومن نكلَ منهما فحلفَ الآخرُ قضي^(٢) عليه، وإذا أقام كلُّ بينة تعارضتا وسقطتا، فإنَّ عينا وقتاً واحداً حكِمَ بأنَّ لاسبق.

الباب الثاني: في كيفية الأخذ والنظر في أطراف

[الأول]: فيما يحصلُ به الملكُ، فيشترطُ بعدَ الرؤيةِ والعلمِ بالثمن أن يقولَ : تملكتُ بالشفعة أو أخذتُ بها ونحوه، ويجبُ تمكينه من [الرؤية]، ولا يكفي أنا مطالبٌ، ولا يملكه حتى يقبضَ المشتري العوض^(٣) قبضاً كقبضِ المبيع أو يرضى بذمته حيث لا ربا، بنحو صفائحٍ من ذهبٍ والثمنُ فضةٌ، ولو لم يسلمَ الشَّقَصَ [أو بأنَّ يملك عند القاضي ويحكم له لا عند الشهود، ويتوقَّفُ وجوبُ تسليمِ الشَّقَصِ] على تسليمِ الثمنِ،

(٣) في (م) : (الثمن).

(٢) أي : له على الناكل .

ويمهل ثلاثاً إن غاب ماله، ثم يفسخه القاضي، وليس للشفيع خيار مجلس.
 فرع: الشفيع يرد بالعيب، ولا يتصرف قبل القبض، ولو سلم الثمن، فإن قبضه بالإذن وأفلس رجع فيه المشتري، ويتصرف المشتري بعد الطلب وقبل التملك.

الطرف الثاني: فيما يأخذ به، فإن باع الشقص أو أسلمه^(١) أو صالح به عن دين أو نجم كتابة أخذه بمثل الثمن أو المسلم فيه أو الدين أو النجم^(٢) إن كانت مثلية بمعيار^(٣) الشرع، فإن قدر بغيره كمئة رطل حنطة أخذ به^(٤)، فإن عدم المثل [ة] وقت الأخذ أو كان متقوماً فالقيمة، والمعتبر في المتقوم قيمة يوم البيع، وإن صالح به عن دم أو استأجر به أو أصدقه أو خالع عليه أو أمتعته^(٥) أخذه بقيمة الدية يوم الجناية^(٦)، أو: أجرة المثل أو مهره أو متعته^(٧) حال النكاح والخلع والإمتاع، وإن (أ) جعله^(٨) أو أقرضه أخذه بعد العمل بأجرته^(٩)، أو بعد ملك المستقرض^(١٠) بقيمته^(١١).

فصل: إذا باع بمؤجل تخير هو أو وارثه بين تعجيل المال ويأخذ^(١٢) في الحال، أو يصبر إلى حلوله ويأخذ به، ولو تعجل بموت المشتري^(١٣)، وليس عليه إعلامه بالطلب، فإن باعه في المدّة أخذه حينئذ بأي الثمنين شاء، أو أخر وأخذ بالأوّل.

فصل: وإن اشترى شقصاً وسيفاً صفقة أخذه بحصته من الثمن من قيمتهما يوم البيع ولا خيار للمشتري.

فرع: وإن تعيب الدار أخذ بالكل أو ترك، وكذا لو انهدمت بلا تلف، فإن وقع تلف فبالحصّة^(١٤).

فصل: ما زيد أو حط من الثمن في مدّة الخيار فقط يلحق بالثمن، فإن حط الكل فلا شفعة^(١٥).

فصل^(١٦): لو اشترى الشقص بعبد ثم ردّ البائع العبد بعيب بعد أخذ الشفيع غرم له المشتري قيمة الشقص، فلو زادت أو نقصت عن قيمة العبد لم يرجع بأدّل الزيادة، ومتى عاد الشقص إلى المشتري بشراء أو غيره لم يلزم ردّه ولا استردّاده، ولو حدث عند البائع

(١) أي: بأن جعله رأس مال سلم. (٢) في (م) زيادة: (والتحمل). (٣) في (ق): (بمعتاد). (٤) أي: بمثله وزناً.

(٥) لمطلقته. (٦) صوابه يوم الصلح. (٧) في (ق): (متعة). (٨) أي: جعله جعلاً على عمل.

(٩) في (ق): (إمرته). (١٠) أي: الشقص. (١١) في الثاني: لأن المقرض يرد المثل الصوري.

(١٢) أي: بالشفعة. (١٣) فإنه يتخير ولا يأخذه مؤجلاً؛ لأن الدّم تختلف، ولا يبطل حقّه بالتأخير.

(١٤) في (م): (فالحصّة). (١٥) لأنه صار هبة. (١٦) في (ق): (فرع).

عيبٌ في العبدِ فأخذَ الأرضَ فإنْ شفعَ بقيمتهِ سليماً [لم يرجع] ^(١) المشتري عليه، وإلا رجعَ عليه بالأرضِ، فلو رضيَ البائعُ بأخذِ العبدِ معيياً لزمَ الشفيعُ قيمتهُ معيياً، فإنْ سلمَ قيمتهُ سليماً استردَّ قسطَ السلامة، وللمشتري ردُّ الشقصِ بعيبٍ على البائع، وكذا للشفيع ردُّه بعيبٍ سابقٍ على الأخذِ، وبعدَ أنْ يشفعَ لا ردُّ للمشتري ولا أرضَ إلا إنْ عادَ إليه، ولو حدثَ عندَ المشتري عيبٌ في الشقصِ منعهُ الردُّ، ثمَّ إنْ أخذَ الأرضَ حطَّ عن الشفيع.

فصل : قال : اشتريتهُ بصيرةً مجهولةً لم يكلفِ البائعُ إحضارَها، فإنْ تلفتْ تعذرتْ الشفعةُ للجهلِ، فلو ادَّعى [عليه] علمه لم تسمع، ولو عيَّنَ قدرًا فقال المشتري : لا أعلمُ قدره كفي، أو لم أشتري به حلفَ كذلكَ وللشفيع أنْ يزيدَ ويحلفه وهكذا ثانيًا وثالثًا وأكثرَ حتى ينكل، فيستدلُّ بنكوله، فيحلفُ على ما عيَّنه ويشفعُ، وقوله : نسيْتُ لا يكونُ عذرًا ^(٢).

فصل : خرجَ ثمنُ الشقصِ المعيَّنِ مستحقًّا بطلَ البيعُ، أو بعضُه بطلَ فيه فقط، وكذا الشفعةُ، وإنْ كانَ في الدَّمةِ صحًّا، وللبيعِ استردادُ الشقصِ للحبسِ، وكذا لو خرجَ رديئاً، وإنِ استحقَّ ما سلمه الشفيعُ أو خرجَ نحاساً لم تبطلْ ولو كانَ عالمًا، نعم : إنْ شفعَ بالعينِ احتاجَ تملُّكاً ^(٣) جديداً، لا إنْ شفعَ في الدَّمةِ أو خرجَ رديئاً، ولا يلزمُ المشتري قبولُ الرديءِ ^(٤) ولو قبلَ ^(٥) منه.

فصل : بنى المشتري أو غرسَ ولم يعلمِ الشريكُ قلعَ مجَّاناً؛ لعدوانِهِ، لا إنْ بنى بعدَ القسمةِ ثمَّ شفعَ، ويتصوَّرُ بأنْ أظهرَ المشتري أنَّه هبةٌ أو بضمنٍ كثيرٍ أو ظنُّه وكيلاً للبائعِ أو سألَ القسمةَ مِنَ الحاكمِ في غيبتهِ، وله ^(٦) إجابتُهُ ولو علمَ بالشفعةِ، ولبنائه حكمُ بناءِ المستعيرِ، إلا أنَّه لا يكلفُ التسويةَ إنْ اختارَ القلعَ، ويبقى زرعُهُ إلى الحصادِ بلا أجرٍ، وللشفيع تأخيرُ الشفعةِ إلى الحصادِ، وفي جوازِ التأخيرِ إلى جدادِ الثمرةِ وجهانِ ^(٧).

فصل : وقفَ المشتري الشقصَ أو باعَهُ للشفيع نقضُ الوقفِ وكذا البيعُ إنْ شاء، وإنْ شاء أخذَ مِنَ الثاني.

فصل : لا يصدِّقُ المشتري في دعوى عفوِ الشفيع وتقصيره، ويصدِّقُ في قدرِ الثمنِ

(١) في (م) : (رجع)؟ (٢) له في الاكتفاء به بل يطلب منه جواب كاف. (٣) في (م) : (تمليكا).

(٤) أي : من الشفيع. (٥) أي : قبله البائع. (٦) أي : للحاكم.

(٧) والفرق أنَّ الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالمأخوذ بخلاف الزرع.

وقيمة إن تلف، فإن نكل وحلف الشفيع أخذه بما حلف عليه، وترد شهادة البائع ولو للشفيع، ولو أقام كل بينة تعارضتا، وإن اختلف البائع والمشتري في الثمن لزم الشفيع ما ادعاه المشتري. وإن ثبت خلافه، وتقبل شهادة الشفيع للبائع دون^(١) المشتري، وإن فسخ البيع بالتحالف بعد الأخذ أقرت الشفعة وسلم المشتري قيمة الشقص، ولو تحالفا قبل الأخذ أخذ بما حلف عليه البائع والعهد عليه، وإن أنكر المشتري شركة الطالب أو تقدم ملكه [عليه] حلف على نفي العلم، فإن نكل حلف الطالب على البت وأخذ بالشفعة، وإن أقام الشريك بينة على ثالث أنه اشترى الشقص من الغائب وأنه يستحق الشفعة سمعت وأخذ، ثم إن أصر المشتري على إنكاره بقي الثمن في يد المدعي، وإن أقام الثالث بينة أنه ورثه أو اتهمه تعارضتا، أو على أنه أعاره أو أودعه فلا منافاة إلا إن تأخر تاريخ الإيداع وشهدت البينة أنه أودعه وهو ملكه فيراجع الشريك، فإن صدقه سقط حكم الشراء، وإن قال: لاحق لي قضي بالشفعة، فلو لم يكن بينة وادعى عليه الشراء فصدقه شفع وسجل القاضي أنها ثبتت بتصادقهما. وإن أنكر الشراء أو أنه لا يستحق الشفعة أو لا يلزمني ذلك حلف على ما أجاب، فإن نكل حلف الطالب وشفع، ولو اعترف الشريك القديم والشقص في يده بالبيع من الثالث ثبتت الشفعة وأخذ الشقص منه وسلم الثمن إليه إن لم يعترف بقبضه وعليه العهدة، فلو امتنع من قبضه من الشفيع فهل له مطالبة المشتري؟ وجهان^(٢)، فإن اعترف بقبض الثمن ثبتت الشفعة وبقي الثمن في يد الشفيع^(٣)، وإن قال الثالث: اشتريته لغيري فسيأتي حكمه في الدعاوي.

الطرف الثالث: في التزاحم، فالشفعة^(٤) على قدر الحصاص لا الرؤوس وكذا إن ورثوها^(٥).

فرع: مات عن ابنين ثم أحدهما عن ابنين فباع أحدهما فالشفعة للعم والأخ، وكذا الحكم في كل شريكين ملكا بسبب وغيرهما من الشركاء بسبب آخر، مثاله: بينهما دار فباع أحدهما نصيبه أو وهبه لرجلين، ثم باع أحدهما نصيبه فالشفعة بين الأول

(١) في (ق): (لا). (٢) أوجهما: نعم، لأنه قد يكون ماله أبعد عن الشبهة والرجوع عليه بالدرك أسهل، ثم إن حلف المشتري فلا شيء عليه، وإن نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكانت عهده عليه. (٣) في (م): (المشتري).

(٤) في النسختين: (بالشفعة). (٥) لأنها من مرافق الملك فتقدر بقدره ككسب المشترك ونتاجه.

والثاني، وإن مات عن بنتين وأختين وخلف داراً فباعت إحداهن نصيبها شفعن كلهن، وإن باع أحد الشريكين نصف نصيبه من زيد ثم باقىه من عمرو فإن شفع الشريك على الأول انفرد بالثاني وإلا شاركه الأول.

فصل: لو عفا عن بعض الشفعة سقط الكل، ولو عفا أحدهما أخذ الآخر الكل أو ترك^(١)، ولو مات كل من الشفيعين عن ابنين فعفا أحدهم صارت للثلاثة أثلاثاً. فرع: لو ادعى عفو الشفيعين الوارثين فنكلا حلف المشتري وسقطت، أو حلف أحدهما لم يحلف المشتري، وللحالف مخاصمة أخيه، فإن حلف الناكل اشتركا^(٢)، أو نكل وحلف الآخر أخذ الجميع.

فصل: استحقها ثلاثة بالسواء فحضر أحدهم أخذ الكل أو ترك^(هـ)^(٣)، ولو أخر الأخذ لحضورهما جاز، فإن أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه، ويأخذ الثالث إن حضر من كل ثلث ما بيده^(٤)، فإن رد الأول بعيب فللثاني أخذ الكل، وإن خرج الشقص مستحقاً رجع الأول على المشتري، والثاني على الأول، والثالث على الأول والثاني، كل بما دفع إليه، وإن حضر الثالث وأراد أخذ ثلث ما في يد أحدهما فقط جاز، ولو بنى الأول أو غرس فيما أفرزه له الحاكم ثم حضرا لم يقلعا عليه، فلو حدث^(٥) معه [فوائد] فكالْمشتري.

واعلم: أن للثاني أخذ الثلث من الأول، فإن حضر الثالث وأخذ نصف ما في يد الأول أو ثلث ما في يد كل وكان الثاني قد أخذ النصف استووا، أو ثلث الثلث الذي في يد الثاني فله ضمه إلى ما في يد الأول ويقتسمانه بالسوية، وإن شفع الحاضرين ثم غاب أحدهما فحضر الثالث ولم يقض له على الغائب فهل يأخذ نصف ما في يد الحاضر أو ثلثه؟ وجهان^(٦)، فإن حضر الغائب وغاب الحاضر وقد أخذ منه النصف أخذ من هذا السدس، أو: الثلث فالثلث، ولو استحقها اثنان فعفا الحاضر ومات الغائب فلورثة الحاضر أخذ الكل.

(١) لأن حق الشفعة ثبت لكل واحد في جميع الشقص لوجود مقتضيه وهو الشركة، وقسم عند التزام لمدم الترجيح، فإن أسقط أحدهما حقه زالت الزمة بالنسبة إليه فخيرناه بين الأمرين كالمفرد، وليس له الاقتصار على نصيبه لما فيه من تبعيض الصفقة على المشتري. (٢) في الشفعة ولا يمنع الناكل من الحلف نكوله في جواب المشتري.

(٣) لثلاث تبعض الصفقة على المشتري ولو لم يأخذ الغائبان. (٤) إن شاء. (٥) في (م): (حدث).

(٦) ينبغي جوازهما.

فصل : إنما منع التبعض لتفريق الصفقة، فإن اشترى الشقص اثنان جاز أخذ نصيب أحدهما، ولو اشترياه من اثنين جاز أخذ ربه فما فوقه أرباعاً، فلو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة بالإذن لم يفرقها الثالث، ولو كانت بين اثنين فوكل أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مع صاحبه صفقة فللموكل إفراد نصيب الوكيل بالأخذ، وإن باع شقصين من دارين صفقة جاز أخذ أحدهما ولو اتحد الشفع.

الباب الثالث: في مسقطاتها

الشفعة بعد العلم على الفور، ولا يكلف غير المبادرة المعتادة ولا : الإشهاد إذا سار أو وكل، ولا يغنيه الإشهاد عن الرفع، فإن أخرج بلا عذر بطلت، ويشترط توكيل مريض تعذر طلبه وخائف ومحبوس غير مقصر كغير المليء، فلو لم يفعلوا أو عجزوا ولم يشهدوا على الطلب بطلت، فإن غاب المشتري رفع إلى القاضي وأخذ^(١)، وله ذلك مع حضوره^(٢)، فإن فقد القاضي خرج لطلبها هو أو وكيله، لا إن كان الطريق مخوفاً ولم يجد رفقة تعتمد، أو كان حرّاً وبرد مفرطاً^(٣)، وليشهد، فإن عجز لم يجب التلفظ بالتملك، فإن علم الحاضر وحضرت صلاة أو أكل أو لبس أو قضاء حاجة أو كان في حمام أو ليلاً فأخر لذلك جاز، وإن لقيه فأخر إلى بلد الشقص بطلت.

فصل : وإن قال : لم أصدق وقد أخبره شاهدان، وكذا مقبول الرواية، أو جمع كثير لا يمكن تواطؤهم بطلت.

فرع : وإن كذب المخبر في جنس الثمن أو نوعه أو زيادته أو حلوله^(٤) لا عكسهما^(٥)، أو في قدر المبيع، أو في أن المشتري زيد، أو بأنهما^(٦) اثنان فبان واحداً، أو عكسه فعفا لم تبطل^(٧)، ولو قال : باع كله بألف فبان بعضه [به] بطل.

فرع : وإن بدأه بالسلام لم يكن مقصراً، وكذا لو سأل عن الثمن أو دعا له بالبركة في الصفقة، فإن قال : اشتريت رخيصاً ونحوه بطلت^(٨).

فرع : ادعى الشفع العذر بغيبة أو حبس أو مرض صدق يمينه إن علم ذلك^(٩) أو :

(١) بالشفعة. (٢) كما في الرد بالعيب. (٣) فكان تامة وإلا فيلزم أن تكون مفرطين. (٤) في (م) : (حله).

(٥) كذا في النسخ، والمراد عكسها. (٦) في النسختين : (زيداً)، والأولى هنا : أو أنه أي المشتري.

(٧) شفعتها لاختلاف الغرض بذلك. (٨) شفعتها : لأنه في الأولى فضول، وفيما عداها رضى بتقرير الشقص في يد المشتري.

(٩) أي : العذر، وإلا فالصدق المشتري.

الجهل ببنوتها أو بفوريتهما فكما سبق في الرد بالعيب.

فصل : باع الشفيع نصيبه أو وهبه ولو جاهلاً بطلت شفيعته، وكذا لو باع البعض لا جاهلاً.

فصل : الصلح عنها بمال كالصلح عن الرد بالعيب، فإن صالحه على أخذ البعض بطل الصلح وكذا الشفعة إن علم بطلانه، وإلا فلا.

مسائل منثورة : للمفلس الأخذ بالشفعة ولا يزاحم المشتري الغرماء، وللعامل في القراض أخذها ثم للمالك^(١)، فلو اشترى العامل بمال القراض من شريك المالك لم يشفع [المالك]، فإن كان العامل شريك البائع فله الأخذ لنفسه^(٢) ولو ظهر ربح، وللشفيع تكليف المشتري القبض ليأخذ^(٣) منه، وله الأخذ من البائع وعهدته على المشتري، وشرط البراءة من عيب الشقص كعدمه، ولارد لشفيع علم بالعيب وإن جهله المشتري، وعفو الشفيع قبل البيع وشرط الخيار [له]^(٤)، وضمائه العهدة للمشتري لا يسقط شفيعته، وإن عفا بعض الشفعاء ثم شهد على بعضهم أنه عفا قبلت إلا إن كان قد شهد قبل عفوه وردت، ولا تقبل شهادة البائع بعفو الشفيع، ولو استوفى الثمن فوجهان^(٥)، وتقدم بينة العفو على بينة الأخذ ولو كان معها اليد، وتقبل شهادة السيد للمشتري (بشراء) [شقص]^(٦) فيه شفعة لمكاتبه، وإن باع شريك الميت فللوارث أن يشفع لا الحمل، بل لو انفصل^(٧) بعد لم يشارك^(٨)، وإن وجبت الشفعة للميت وورثها الحمل أخرت لانفصاله، وإن استحق الشقص فالشفيع كالمشتري من الغاصب، وللوارث الشفعة ولو استغرق الدين التركة، وإن باع الورثة في الدين بعض دار الميت لم يشفعوا ولو كانوا شركاء.

فصل : الحيلة في دفع الشفعة مكروهة لافي شفعة الجار، وهي مثل: أن يبيعه الشقص بكثير ثم يأخذ به عرضاً^(٩) يساوي ما تراضيا عليه، أو يشتري البائع العرض

(١) في النسخين : (وللعامل في القراض أخذها فإن لم يأخذ فللمالك الأخذ) .

(٢) جاء في الشرح هنا زيادة : (وإن باع المالك شقصه فلا شفعة للعامل) أي : الذي ليس بشريك .

(٣) أي : للشفيع . (٤) ويرجح القبول ؛ لأنه ربما يتوقع العود إلى العين بسبب ما .

(٥) في (م) : (شقصاً) .

(٦) في هامش (م) : حياً . (٧) في (م) : (عوضاً) .

بالكثير ثُمَّ يعطيه الشقصَ عما التزم، أو يشتري منه جزءاً بقيمة الكلِّ ثُمَّ يهبه الباقي^(١)،
أو يبيع بمجهول مشاهد^(٢) ويخلطه بغيره بلا وزنٍ، أو يهب كلَّ للآخر^(٣)، ثُمَّ إن خشيا
عدم الوفاء وكلا أمينين^(٤) ليقبضاهما معاً^(٥).

(١) وفيها غرر.

(٢) ويقبضه.

(٣) في (م) : (الآخر).

(٤) في (م) : (ثم يوكلان إن خشيا عدم الوفاء اثنين).

(٥) في (ق) : (ليقبضا لهما).

كتاب القراض ، وفيه ثلاثة أبواب

الأول : في أركان صحته ، وهي خمسة :

الأول : رأس المال ، ويشترط كونه نقداً معلوماً معيناً مسلماً للعامل ، فلا يصح إلا على الدراهم والدنانير لا المغشوشة ، فإن قارضه على عرض أو على ثمنه إن باعه أو على ما في ذمة فلان لم يصح ، ولو قارضه على ألف وعينه في المجلس جاز ، وإن قال : اعزل مالي الذي في ذمتك فعزله ولم يقبضه وقارضه عليه فاشترى له بعينه فكالفضولي يشتري بعين ماله للغير ، ولو اشتراه له في الذمة وقع للامر وكان الربح له وللعامل أجره المثل ، ولو أعطاه ألفين وقارضه على أحدهما لم يصح ، ويصح قراضه على الوديعة وكذا المغصوب ويبرأ بإقباضه البائع منه ، وإن شرط كون [المال في يد] المالك أو : عمله معه أو : مراجعته لم يصح ، ولو شرط عمل عبده معه معيناً لا شريكاً في الرأي جاز كشرط بهيمة^(١) ، وإن شرط له ربحاً جاز وإن لم يشرط عمله معه .
 فرع : يصح في المشاع فإن خط ألفين بألف^(٢) لا آخر وشاركه بأحدهما وقارضه بالآخر جاز^(٣) وتصرفاً ، وانفرد العامل بالثلث .

الركن الثاني : العمل ، ويشترط كونه تجارة^(٤) غير مضيقّة ولا مؤقتة ، فإن قارضه على أن يشتري الحنطة ويطحنها^(٥) أو يشتري النخل لثمرته أو شبكة ليصطاد بها والصيد بينهما لم يصح ، [فيملك الصيد وعليه أجره الشبكة] فلو طحن الحنطة بلا شرط لم يفسخ القراض ، لكن عليه الضمان ، فإن باعه لم يضمن ثمنه ولا يستحق أجره الطحن والربح بينهما ، وإن عين له التجارة فيما يندر وجوده لم يصح ، فإن لم يندر صح ولو كان ينقطع كالرطب ، وإن شرط أن لا يشتري إلا من زيد أو : هذه السلعة لم يصح ، فإن نهاه عنهما صح ، ولا يشترط تعيين ما يتصرف فيه وعليه الامتثال إن عين^(٦) . فالإذن في البز يتناول ما يلبس لا الأكسية ، ولو قارضه سنة لم يصح ، أو : على منعه من الشراء لا البيع بعدها^(٧) صح .

فصل : وإن علق القراض وكذا تصرفه بطل .

(١) له ليحمل عليها . (٢) في (ق) : (بألف) . (٣) لأن الإشاعة لا تمنع التصرف . (٤) في (م) : (تجارية) .
 (٥) في (ق) : (ليطحنها) . (٦) أي : كما في سائر التصرفات المستفادة بالإذن . (٧) أي : بعد سنة مثلاً .

الركن الثالث: الربح، ويشترط اختصاصهما به بشركة معلومة بالأجزاء^(١)، فإن شرط [المالك] إدخال ثالث^(٢) ليس بعامل ولا مملوك لأحدهما بطل^(٣)، وإن شرط [المالك] إعطاء الثالث من نصيبه لانصيب العامل صح ولم يلزمه، ولو قال: خذ المال وتصرف والربح كله لك فقرض صحيح، أو: لي فبضاع^(٤). ولو قال: قارضتك والربح كله لك أو لي، أو: أبضعتك ولك نصف الربح فقرض فاسد، وإن قال: على أن لك جزءاً أو شيئاً من المال أو ديناراً أو النصف وديناراً أو إلا ديناراً أو على أن توليني دابة تشتريها أو تخصني بركوبها أو بربح أحد الألفين ولو كانا مخلوطين أو إن ربحت ألفاً فلك نصفه أو ألفين فربعه لم يصح. فإن قال: قراض فلان وهما يعلمانه صح. وكذا لو قال: والربح بيننا - ويتناصفانه، أو: ولك ربع سدس العشر صح؛ لسهولة معرفته.

الركن الرابع: الصيغة، كقارضتك أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح بيننا نصفين، ويشترط القبول فوراً ولو في قوله: خذه و^(٥) أتجر فيه، ولو قال: على أن نصف الربح لي لم يصح، أو: لك صح وتناصفاه، سواء سكت أو قدر لنفسه أقل^(٦).

الركن الخامس: العاقدان، وهما كالوكيل والموكل^(٧)، ويصح من الوصي لطفل ومجنون، ومن المريض ولا يحسب ما زاد على الأجرة من الثلث بخلاف مساقاته.

فصل: وإن قارض اثنين أو قارضاه صح إن بين ما يعطي كلاً أو: كل ما يعطيه^(٨) وإن تفاوت، مثل: أن يشترط لواحد النصف ولواحد الربع، أو يشترط أحد المالكين للعامل النصف وللآخر^(٩) الربع إن عرف قدر مالهما، ويقسم المالكان ما فضل من الربح على قدر نسبة المالين، فإن شرطاً^(١٠) قسمة الباقي على غير ذلك فسد.

فصل: وإن تصرف والقراض فاسد صح بأجرة المثل إلا^(١١) إن شرط الربح كله^(١٢) للمالك فلا يستحق أجرة، ولو لم يقل: قارضتك وقال: اشتري كذا [أو كذا]، ولك نصف الربح ولم يتعرض للبيع لم يصح، ويصح شراؤه والربح فيما اشتراه للمالك.

(١) كنصف وثلث، لا بالتقدير كدينار ودرهم. (٢) في الربح. (٣) أي: العقد؛ لأن الربح يستحق بالمال أو بالعمل، وليس للثالث المذكور مال ولا عمل. أما لو كان عاملاً أو مملوكاً لأحدهما فيصح. (٤) أي: توكيل بلا جعل. (٥) في (م): (أو). (٦) كأن قال: علي أن لك النصف ولي السدس وسكت عن الباقي صح، والمشروط دوماً للعامل، والمالك يستحق بالمالك لا بالشرط.

(٧) فتشترط أهلية التوكيل في المالك، وأهلية التوكيل في العامل وأنه يتعزل ولا يتصرف إلا بالمصلحة. (٨) أي: للواحد.

(٩) في (ق): (الآخر). (١٠) في (م): (شرط). (١١) في (م): (لا).

الباب الثاني: في أحكام القراض، وهي ثلاثة

الأول: التصرف بالمصلحة كالوكيل، فلا يعامل بنسيئة وعليه حبس المبيع للثمن ويلزمه الإشهاد إن أذن له في النسيئة^(١)، وفي الثمن الحال لا يلزمه الإشهاد، فإن سلم المبيع قبل قبضه ضمن إلا إن أذن له في ذلك، ويختص^(٢) دون الوكيل بجواز البيع بالعرض^(٣) وشراء المعيب ولو بقيته للمصلحة، وليس لأحدهما رده، فإن جهله وفقدت المصلحة فلكل رده، وإن اختلفا فيها رفع إلى الحاكم، وحيث ينقلب للوكيل ينقلب للعامل، ولا تصح^(٤) معاملته^(٥) لعامله كعبد.

فرع: لا يشتري للقراض إلا بقدر ماله، فإن اشترى له عبداً بقدره ثم اشترى آخر بالمال بطل ووقع الأول للمالك، فإن عقد الثاني في ذمته وقع للعامل، فإن سلم المال فيه ضمنه وكان العبد الأول في يده أمانة، فإن تلف المال والشراء الأول بعينه انفسخ، أو في الذمة فالثمن على المالك وله على العامل مثله^(٦)، فإن سلمه^(٧) العامل بالإذن ليرجع حصل التقاض، أو بلا إذن برئ المالك دونه وفاز المالك بالعبد.

فصل: وإن اشترى من يعتق على المالك بلا إذن لم يصح بخلاف الوكيل في شراء عبدٍ مطلق، وكذا لو اشترى زوجته، فإن كان في الذمة وقع للعامل، أو: بإذن صح وعق إن لم يظهر ربح، وكذا إذا ظهر^(٨)، ويغرم المالك نصيب العامل من الربح، والحكم هكذا لو أعتق المالك عبداً من مال القراض.

فرع: لا يصح شراء المأذون له في التجارة عبداً يعتق على سيده إلا بإذن، فإن كان على المأذون دين ففي عتق العبد تفصيل.

فرع: اشترى العامل للقراض أباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق، وليس للعامل أن ينفرد بالمكاتبه، فلو كاتباً معاً فالنجوم قراض، فإن عتق وثم ربح شارك المالك في الولاء بالحصة.

الحكم الثاني: أن لا يقارض غيره، فإن أذن له ففعل لم يصح إلا إن صار وكيلاً

(١) ولو بشاهد واحد ويمستور العدالة، فإن ترك ضمن.

(٢) أي: العامل. (٣) لأن القصد هنا الاسترباح.

(٤) أي: المالك؛ لأنه يؤدي إلى بيع ماله بماله.

(٥) (م): (سلمها) والمراد: القيمة أو الثمن.

(٦) في (ق) زيادة: (مع).

(٧) أي: الثمن؛ لأنه ضامن.

(٨) أي: الربح فيه؛ لأن العامل لا يملك الربح بالظهور.

وانسلخ^(١)، فإن شرط لنفسه شيئاً فسد وأجره الثاني على المالك، وإن قارضَ بلا إذن فسد، فإن اشترى الثاني بعينه بطل، أو في الذمة صحَّ ووقع للأول كالغاصب وعليه للثاني أجره عمله، ولو تلف في يده فالقرار إن جهل على الأول^(٢).

الحكم الثالث: أن لا يسافر به ولا يركب بحراً، فإن فعل بلا إذن ضمن [وإن عاد من السفر]^(٣)، وإن تصرف صحَّ تصرفه لا^(٤) بدون ثمن بلد القراض بقدر لا يتغابن بمثله، ويستحق الربح ويضمن الثمن وإن عاد من السفر^(٥)، وإن سافر بالإذن فوجده رخيصاً لم يبع إلا إن توقع ربحاً فيما يعتاض أو كانت مؤنة الرد أكثر، ولا يسافر في البحر إلا إن نصَّ له عليه^(٦).

فصل: ويتولى ما جرت به العادة من نشر وطى ونحوه ويستأجر لغيره من مال القراض، فإن تولاه بنفسه أو استأجر لِمَا يلزمه^(٧) فلا شيء له.

فرع: ليس للعامل التصدق ولا النفقة على نفسه من مال القراض وإن سافر، بل لو شرطها فسد القراض، وعليه أن ينفق على مال القراض منه.

فصل: ويملك العامل حصته بالقسمة ويستقر بالفسخ معها، وكذا لو نضَّ وفسخ بلا قسمة، وبنضوض رأس المال واقتسام الباقي والفسخ لا بظهور الربح، لكن يثبت له بالظهور حق يورث عنه، ويقدم به على الغرماء، وله ترك العمل ويسعى في^(٨) التضريض ليأخذه، ويغرم المالك بإتلافه حصته ولا يستقر بقسمته عرضاً^(٩)، ولا بقسمة الربح قبل الفسخ فيجبر بما أخذه^(١٠) خسران حدث.

فرع: يحرم وطء جارية القراض وتزويجها، وليس وطء المالك فسخاً ولا موجباً مهراً، واستيلاده كإعتاقه، فإن وطئها العامل عالماً ولا ربح حد، وإلا فلا حد^(١١) ويثبت المهر ويجعل في مال القراض^(١٢)، لا الاستيلاد^(١٣).

فصل: ثمرة مال القراض وتناجه ومهر إماءه وبدل منافعه ونحوه^(١٤) يختص به

(١) أي: من القراض والمال نقد فيصح كما لو قارضه المالك بنفسه. (٢) كالمستودع من الغاصب؛ لأن يده يد أمانة، فإن علم الحال فغاصب. (٣) وذلك لتعديه. (٤) في (ق): (ولا). (٥) لأن سبب الضمان هو السفر ولا يزول بالعود. (٦) لخطره. (٧) أي: توليه، فيكون متبرعاً به. (٨) في نسخة: (ويستحق). (٩) ولو فسخ العقد إذ لم يتم العمل. (١٠) في الشرح: (فيرد جبر خسران)، وفي نسخة: (نقصان) بدل خسران. (١١) للشبهة. (١٢) خشية الخسران فيحتاج إلى الجبر. (١٣) فلا يثبت لعدم الملك. (١٤) من سائر الزوائد الحاصلة بغير تصرف العامل ككسب الرقيق وولده.

المالك، ونقص المال بخسرانٍ وعيبٍ وكذا تلفٌ بعضه بعد التصرف ولو بعد [أ]، وإن^(١) تعذرَ بدله يجبرُ بالربح، فلو تلفَ قبلَ التصرفِ بالبيع والشراء لم يجبر، فإن كان رأسُ المالِ ألفين فتلفَ ألفٌ قبلَ التصرفِ فيه صارَ رأسُ المالِ ألفاً، وإن تلفَ الكلُّ أو البعض ولو بفعلِ العاملِ انفسخَ فيه لا الأجنبي، بل يستمرُّ في البدل، والخصم^(٢) هو المالك إن لم يكن ربحاً، وهما^(٣) إن كان.

فرع: وإن قتلَ عبدُ القراضِ وقد ظهرَ ربحٌ فالقصاصُ بينهما، فإن عفا العاملُ سقطَ القصاصُ وفيه إشكالٌ ويستمرُّ القراضُ في بدله، ولو لم يكن في المالِ ربحٌ فللمالك القصاصُ والعفو مجاناً.

فرع: وإن تلفَ^(٤) مالٌ قراضٍ اشترى بعينه ثوباً^(٥) انفسخَ البيعُ والقراضُ، ولو اشتراه في الذمة وتلفَ قبلَ الشراء انقلبَ للعاملِ.

الباب الثالث: في فسخ القراض (والاختلاف فيه)، وفيه طرفان

الأول: في فسخه، وينفسخُ بفسخ أحدهما وموته وجنونه وإغمائه وقول المالك: لا تتصرف، واسترجاعه المال وإعتاقه لايّعه وحسبه العامل، وإنكاره القراض كإنكاره الوكالة.

فصل: والعاملُ بعدَ الفسخ يبيع ولا يشتري، فلو كان رأسُ المالِ صحاحاً ومعه مكسر^(٦) فباعها بعرضٍ ليأخذَ به صحاحاً جازاً إن لم يجدَ من يبدلها بوزنها صحاحاً، وعليه تقاضي الدين، وتنضيضُ قدرِ رأسِ المالِ بنقدِ البلد، فإن كان من غيرِ الجنسِ باعَ بالأعْطِ من نقدِ البلد ومن رأسِ المال، فإن باعَ بنقدِ البلد حصلَ به رأسُ المال، ويجبُ ذلك ولو لم يكن في المالِ ربحٌ أو كان وتركه ولا يمهلُ إلى الغلاء، ولو رضي المالك [بأخذ] العروض منه بالقيمة ولم يزدَ راغبٌ أجيب، فلو حدث غلاء بعد ذلك لم يؤثّر.

فرع: وإن مات المالك أو جُنَّ فللعاملِ التنضيضُ بغيرِ إذنِ الورثة أو الولي، بخلاف ما لو مات العاملُ فإنه لا يملكُ ورثته البيع دون إذنِ المالك، فإن امتنعَ تولاهُ أمينٌ من جهة الحاكم، ولا يقرُّ ورثة المالكِ العاملِ على العرض^(٦) كما لا يقرُّ^(٧) المالكُ ورثة العاملِ عليه، فإن نص^(٨) جازَ تقريرُ الجميع، فيكفي أن تقولَ الورثة: قررناك على ما

(١) كان من أجنبي. (٢) أي: في البدل. (٣) أي: المالك والعامل. (٤) في (ق): (أنلف).

(٥) كان وقع تلفه قبل تسلمه. (٦) في (ق): (العوض). (٧) في (ق): (يقرب)؟ (٨) ولو من جنس غير رأس المال.

كنت، أو يقول^(١) المالكُ لورثةِ العاملِ : قررْتُكم على ما كانَ أبوكم ، وكذا لو قالَ البائعُ بعدَ الفسخِ للمشتري : قررْتُك على البيعِ فقبلَ بخلافِ النكاحِ^(٢) [ولو فسخَ في الحياة لم تجزِ التقرير] ، ويجوزُ التقريرُ قبلَ القسمةِ فيختصُّ العاملُ بربحِ نصيبهِ ، مثاله : المالُ مئةٌ وربُّها مئتانِ مناصفةً [وقررَ العقدُ كذلك] فالعاملُ شريكٌ بمئةٍ ، فإنْ بلغَ ست مئةٍ فلكلٍّ ثلاث مئةٍ .

فصل : وما استردَّه المالكُ فالربحُ والخسرانُ شائعٌ فيه لا يلحقه حكمُ الباقي ، فإنْ كانَ المالُ مئةً فربحَ عشرينَ واستردَّ عشرينَ فالربحُ سدسُ المالِ ، فسدسُ المستردِّ ربحٌ ، للعاملِ منه درهمٌ وثلثانٍ لا يجبرُ منه خسرانٌ يحدثُ ، وإنْ حصلَ خسرانٌ فعادتِ المئةُ ثمانينَ واستردَّ عشرينَ فالخسرانُ الخمسُ ، وحصَّةُ المستردِّ^(٣) خمسةٌ لا تجبرُ ، فيصيرُ رأسُ المالِ خمسةً وسبعينَ .

الطرفُ الثاني : في الاختلافِ ، والعاملُ كالوديعِ في دعوى التلفِ والردِّ ، وإنْ أقرَّ بربحٍ ثم ادَّعى غلطاً أو كذباً لم يقبلُ ، فإن ادَّعى بعدَ ذلكَ الكذبَ خسارةً ممكنةً أو تلفاً صدَّقَ بيمينِهِ وهو على أمانتِهِ ، والقولُ قولُهُ في قدرِ المالِ وصفتهِ ، ومشتراه للقراضِ أو لنفسِهِ وفي عدمِ النهي^(٤) ، فإن قامتِ بينةٌ بسرائِهِ بمالِ القراضِ لم يحكمْ بها فيبطلُ العقدُ ، وإن قالَ العاملُ : قارضتني ، فقال : بل وكُنتُك صدَّقَ المالكُ ، وكذا لو قالَ بعدَ تلفِ المالِ : قارضتني ، فقال المالكُ : بل أقرضتُك ، وإن أقامَ كلُّ بينةٍ فمَنْ يُقدِّمُ؟ وجهان^(٥) .

فرع : قارضهُما على النصفِ وأحضر[ا] ثلاثة آلافٍ ، فقال : رأسُ المالِ ألفانِ وصدَّق[هُ] أحدهما وحلفَ الآخرُ أنه ألفٌ فللمنكرِ خمسُ مئةٍ ، وللمالكِ ألفانِ وثلثا خمس مئةٍ ، والباقي للمقر^(٦) .

فصل : فإن اختلفا في الربحِ المشروطِ لَهُ تحالفاً ووجبتِ الأجرةُ .

مسائل منثورةٌ : لو اشترى العاملُ ولو ذمياً خمراً (أ) و أمٌ ولدٍ وسلَّم الثمنَ ضمنَ ، ولو قارضهُ ليجلبَ من بلدٍ إلى بلدٍ لم يجزُ ، أو : على الصرفِ مع الصيارفةِ فهل

(١) في (ق) : (يقوله) . (٢) فلا يكفي فيه التقرير ؛ لأنه لا بد فيه من لفظ التزويج . وكالتقرير : تركت وأبقيت .

(٣) في (ق) : (المشتري) . (٤) أي : من جهة المالك له عن شراء مثلاً .

(٥) أوجههما : بينة المالك ؛ لأن معها زيادة علم .

(٦) لاتفاقهم على أن ما يأخذه المالك من الربح مثلاً ما يأخذه كل من العاملين ، وما أخذه المنكر كالتالف .

يتعينون؟ وجهان^(١).

وإن قارضه على مالين في عقدين فخلطهما ضمن^(٢)، [بل إن شرطَ بعد التصرفِ ضمَّ الثاني إلى الأولِ فسد]، وإن أعطاه ألفاً وقال (له) : شاركني بألفٍ آخرَ واعملُ والربحُ بيننا أثلاثاً لم يصحَّ.

وإذا اشترى بألفين لمقارضين عشرين فاشتبهها وقعا له وغرم الألفين لاقيمتهما، ولو دفع له مالاً وقال : إذا متُ فتصرف فيه قراضاً لغا ولو قارضه بنقدٍ وأبطل ردَّ مثله. وإن مات العاملُ واشتبه [مالُ] القراضِ بغيره فكالوديع يموتُ، وسيأتي في بابه. فإن جنى عبدُ القراضِ فهل يفديه العاملُ من مالِ القراضِ؟ وجهان^(٣).

(١) الأوجه منهُما الأولُ إن ذكر على وجه الاشتراط، وإلا فالثاني.

(٢) لتعديه في المال. وجاء في (ق) بعدُ : (ولو دفع إليه ألفاً قراضاً ثم ألفاً وقال : ضمه إلى الأول وكان قبل التصرف جاز وإلا لم يجز في الثاني ولا الخلط). والمثبت من (م) والشرح.

(٣) أوجههما : لا.

كتاب المساقاة، وفيه بابان

الأول: في أركانها، وهي خمسة:

الأول: العاقدان، وشرطهما كما في القراض، ويساقى الولي للصبي والمجنون.

الثاني: متعلق العمل، ولا تصح إلا على مغروسٍ معينٍ مرئيٍّ من النخل والعنب لا غيرهما، فإن ساقاه على ودي^(١) يغرسه في أرضه والثمر^(٢) بينهما لم يصح، فإن كانت الثمرة متوقعة فله الأجرة [لا] إن كان الغراس^(٣) للعامل بل يلزمه أجرة الأرض، فإن كانت الأرض للعامل استحق أجرة عمله وأرضه، وإن ساقاه على أحد الحائطين لم يصح.

الركن الثالث: الثمار، ويشترط كونها لهما، فإن شرط جزءاً لثالث لم يصح، أو قال: لك نصفها، أو لي أو لك صاع أو ثمرة نخلة فكالقراض.

فصل: ساقاه على نوع بالنصف وآخر بالثلث صح إن عرفاهما^(٤)، وإن ساقاه بالنصف على أن يساقيه في آخر بالثلث فسد الأول^(٥)، وكذا الثاني لو عقده جاهلاً على النصف^(٦) فإن سقى بالمطر فبالثلث بطل^(٧).

فرع: ساقى شريكه المناصف على الثلثين صح، أو: النصف فما دونه فلا، ولا أجرة له، أو: على الكل بطل وله الأجرة، فإن شرط معاوته فسدت، فإن استوى عملهما فلا أجرة لهما [ولا إن زاد عمل المعاون، بخلاف الآخر]^(٨) وإن ساقيا ثالثاً لم تشتط معرفته بحصة كل إلا إن تفاوتوا في المشروط.

فصل: ساقى اثنين صفقة هذا بالنصف وهذا بالثلث جاز.

الركن الرابع: العمل، ويشترط انفراد العامل باليد والعمل، فلو شرط المالك دخول البستان أو أحدهما معاونة عبيد المالك المعيّنين أو الموصوفين ولا يد لهم لم يضر ونفقتهم على المالك، ولو شرطت في الثمرة لم يجز، أو [على] العامل جاز ولو لم

(١) الودي: صغار النخل، ويسمى الفسيل. (٢) في (ق): (الغرس). (٣) أي: النوعين، مع قدر كل منهما

وإلا فلا؛ لأن فيه غرراً. (٤) أي: للشرط الفاسد.

(٥) أي: لو سقى بالكلفة. (٦) أي: العقد للجهل بالعمل والعوض.

(٧) في (ق): (وإن زاد عمل من شرط له الأقل فلا أجرة له).

تقدَّر فالعرفُ كافٍ، وإن شرط العاملُ عملهم في حوائجِه أو استئجارِ معاونٍ من الثمرة بطلتْ، وإن شرطَ الثلثَ للعاملِ والثلثَ للمالكِ والثلثَ يصرفُ^(هـ) في نفقةِ عبيدِ المالكِ صحَّ، وكأنَّه شرطُ للعاملِ الثلثَ والثلثانِ للمالكِ.

فصل : يشترطُ تقديرُ مدَّةٍ يثمرُ فيها غالباً، فلو قدَّرَ دونها سقطتْ أجرتهُ إن علمَ أنَّها لا تثمرُ كمنَ قدَّرها ولم تثمرْ، فإن استوى الاحتمالانِ [أو جهل] لم تسقطْ، وتصحُّ في الثمرة قبلَ بدوِّ الصلاحِ، ولو قدَّرَ بإدراكِ الثمرة لم يصحَّ، وإذا ساقاهُ أكثرَ من سنةٍ صحَّ كالإجارة وإن لم يبيَّن حصَّةً كلَّ سنةٍ، وإن فاوتَ بينَ السَّنينِ في المشروطِ لم يضرَّ، وإن شرطَ ثمرةً سنةً منها بطلتْ، كأن ساقاهُ عشرَ سنينَ على أنْ لَهُ ثمرةَ العاشرةِ، ولو ساقاهُ عشرَ سنينَ لتكونَ الثمرةُ بينهما - ولم تتوقَّعْ إلا في العاشرةِ - جازَ، فإنْ أثمرَ قبلها فلا شيءَ فيه للعاملِ، والسَّنةُ عربيَّةٌ، فإن شرطاً روميةً وعرفها جازَ، وإن انقضتِ المدَّةُ وعلى النخيلِ^(١) طلعُ فللعاملِ حصَّتهُ وعلى المالكِ التَّعهُّدُ، وإن أدركَ الثمرُ^(٢) قبلَ انقضائها لزمَ العاملُ أنْ يعملَ البقيةَ بلا أجرٍ، وإن لم يحدثِ الثمرَ إلا بعدَ المدَّةِ فلا شيءَ للعاملِ.

الركنُ الخامسُ : الصيغةُ، وهي ساقيتك على هذا النخلِ^(٣) بكذا أو ما في معناه، كاعملُ نخيلي [أ] و تعهدها بكذا ويقبلُ.

فرع : لو عقداها^(٤) بلفظِ الإجارة لم يصحَّ وكذا عكسه^(٥)، فإن وجدتِ الإجارة بشروطها كأن استأجره بنصفِ الثمرة أو كلَّها مع بدوِّ الصلاحِ وكذا قبله بشروطِ القطع ولم يكن شائعاً صحَّ، وإن قال: ساقيتك بالنصفِ ليكونَ أجره لك لم يضرَّ، ولو ساقاهُ ولم يفصلِ الأعمالَ صحَّ، ويحملُ في كلِّ ناحيةٍ على عرفها إن عرفاهُ.

(١) في (م) : (النخل) .

(٢) في (م) : (الثمرة) وكذا التي بعدها .

(٣) في (ق) : (النخل) .

(٤) في (م) : (عقدها) .

(٥) أي : بأن يعقد الإجارة بلفظ المساقاة .

الباب الثاني: في أحكامها، وجمعها حكمَان

الأول: ما عليهما، فكلُّ ما يحتاجُ لتنمية الثمرة ويتكرَّر كلَّ سنة فهو على العامل كـالسَّقِي وإصلاح مجاريه والأجابين وتنقية الأنهار والأبار وإدارة الدُّولاب وفتح رأسِ الساقية وسدّها وتقليب الأرض بالمساحي وكرابها^(١) في المزارعة وتقويتها بالزبل إن اعتيدَ والتلقيح وقطع الحشيش^(٢) والجريد، وصرفه^(٣) على العامل، وكذا التعريش للعنب وحفظ الثمرة والجداً وتجفيف الثمر إن اعتيدَ أو شرطاً، [وإذا لزمَ وجباً]^(٤) تسوية البيدر^(٥) ونقلها إليه وتقليبها في الشمس وصونها عن الشمس إن احتيجَ. والأعيان على المالك كطلع التلقيح وقصب التعريش وظروف العناقيد، وكذا المنجل والمِعول والثور^(٦) والخراج^(٧) وما لا يتكرَّر^(٨) ك: حفر البئر وما انهارَ منها، وبناء الحائط ونصب الدُّولاب على المالك. وأما وضع الشوك على الجدار والترفيغُ اليسيرُ فبحسبِ العادة، وإن شرطَ على أحدهما ما على الآخرِ بطلتْ، وله استجاره عليه ولا أجره إن عمله بلا إذن.

الحكم الثاني: لزومُ، فهي عقدٌ لازمٌ يملكُ العاملُ فيها حصَّةً بالظهور^(٩).

فصل: وإن هربَ العاملُ أو مرضَ قبلَ التمامِ لم يبطلْ عمله بل يُثبت^(١٠) عندَ الحاكمِ ليتِمَّ من ماله وإلا باعَ نصيبه أو بعضه إن بدا صلاحه، وإن لم يبدُ الصلاحُ استقرضَ إن لم يجدَ مَنْ يعملُ بأجرة مؤجَّلة، فإن لم يكنْ حاكمٌ فعملٌ أو استأجرَ وأشهدَ وشرطَ الرجوعَ رجعَ، وإلا فلا ولو عدمَ الشهود^(١١)، ولو استأجرَ الحاكمُ المالكَ أو أذنَ له فأنفقَ ليرجعَ رجعَ، فلو تعذَّر الاستقراضُ وغيره قبلَ خروجِ الثمرة فله الفسخُ، وللعاملِ أجره ما عملَ، ولو تطوَّعَ آخرُ بنبابةِ العاملِ لم يلزمَ إجابته^(١٢)، وإن تعذَّر بعدَ خروجِها وقبلَ الصلاحِ لم يفسخَ لأجلِ الشركة ولا تباعَ بشرطِ القطعِ للشيوعِ إلا إن رضيَ المالكُ ببيعِ الجميعِ أو اشتراه، لأنَّ لصاحبِ الشجرِ أن يشتريَ الثمرَ قبلَ

(١) كرابها: أي: قلبها؛ لأجل تسميدها، ثم حرثها. (٢) المضرب بالزرع. (٣) عن وجوه العناقيد والثمر لتصبيها الشمس وليتيسر قطفها عند الإدراك. (٤) في (م): (مع) بدلها. (٥) والجرين. (٦) وآلة الحراثة ونحوها. (٧) إذا كانت الأرض خراجية. (٨) كل سنة. (٩) في هامش (م): نعم إن عقدت المساقاة بعد ظهور الثمرة ملكها. (١٠) أي: المالك. (١١) لأنه عذر نادر. (١٢) لأنه قد لا يأتمنه أو لا يرضى بدخوله ملكه.

بدوّ الصلاح بغير شرط القطع^(١)، وإن لم يرغب في ذلك وقف الأمر حتى يصطلحاً.

فصل: وإن مات المالك لم يفسخ أو العامل وهي^(٢) على عينه انفسخت أو في ذمته فلا^(٣)، وللوارث لا عليه أن يتم^(٤) وعلى المالك تمكينه إن كان عارفاً أميناً، وإلا استأجر الحاكم من تركته، ولا يستقرض إن لم يكن تركه، وعند التعذر الحكم كما سبق.

فرع: لو تلف الثمار أو لم تثمر لم يفسخ بل يتم العمل ولا شيء له، فإن تلف بعضها فله الفسخ إن سمح بترك الباقي.

فصل: ادعى خيانة العامل لم تسمع^(٥) حتى يبينها وتثبت، فإن ثبت حفظ بمشرف إن أمكن حفظه وإلا استؤجر عليه ورفعت يده وأجرتهما من ماله.

فصل: وإن استحققت الأشجار للعامل الأجرة على الغاصب، ويسترد المالك الثمرة بأرضها إن نقصت بالتجفيف، فإن تلفت^(٦) أو الشجر طولب الغاصب وكذا العامل بالجميع، بخلاف الأجير يعمل في الحديقة المغصوبة^(٧) ويرجع (العامل)^(٨)، لكن قرار^(٩) نصيبه عليه.

فصل: اختلفا في قدر المشروط ولا بينة أو سقطتا تحالفاً، وللعامل الأجرة إن فسخ بعد العمل، فإن عمل لشريكين وقال: شرطتما لي^(١٠) النصف وصدقه أحدهما فالتحالف في نصيب المكذب وتقبل شهادة المصدق على شريكه وله^(١١)، وحكم اختلافهما^(١٢) في قدر المعقود عليه وردّه وهلاكه كما في القراض^(١٣).

فصل: لو لم يثق أحدهما بيد صاحبه وخرصت^(١٤) الثمار بعد بدوّ الصلاح وضمن أحدهما نصيب صاحبه تمراً أو زيبياً جاز، وإن (وثق) ترك إلى الإدراك فيقسم، أو يبيع أحدهما من الآخر، (أ) ويبيعان لثالث.

فرع: سواقط السعف والكرب^(١٥) للمالك، والقنو وشماريخه بينهما.

(١) وكذا في «الروضة» وهو سبق قلم، لكن الأصح في بابه عدم الصحة. (٢) أي: المساقاة، وفي (ق): (هو). (٣) كالإجارة. (٤) أي: بنفسه أو بنائيه، وفي (ق): (يتم). (٥) أي: دعواه. (٦) أي: الثمرة وكذا الشجر بجائحة. (٧) فإن المالك لا يطالبه بل يطالب الغاصب فقط، لأن اليد عليها للغاصب لا للأجير. (٨) أي: على الغاصب بما غرمه. (٩) ضمان. (١٠) في (ق): (إلي). (١١) إذ لا تهمة. (١٢) أي: المالك والعامل، وفي (ق): (حكم لاختلافهما). (١٣) وتقدم بيانه. (١٤) في (ق): (خرجت). (١٥) ويسمى أيضاً: الكرناف، وكذا اللبف كما قال الأذري.

فصل : لو انقطع الماء لم يكلف المالك رده، وتلف الثمر به كالجائحة.

فصل : أعطاه دابةً ليعملَ عليها أو ليتعهدها وفوائدها بينهما لم يصح، أو ليعلفها بنصف درهما ضمن المالك العلف والآخر نصف الدر لا الشاة، أو ليعلفها بنصفها فالنصف مضمونٌ بحكم الشراء الفاسد.

فصل : للمساقي في ذمته أن يساقي غيره، فإذا شرط له أكثر من نصيبه صح ولزمه للزائد^(١) أجره المثل، فإن كانت على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل ولا شيء للعامل الأول، وللثاني حكم من عمل في مغصوب^(٢).

فصل : بيع نخل المساقاة قبل خروج الثمرة لا^(٣) يصح، وبعده صحيح، ويكون العامل مع المشتري كما كان، وليس له بيع نصيبه بشرط القطع لشيوعه.

باب المزارعة والمخابرة

المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها؛ إن كان البذر من المالك فهي مزارعة، فيضمن فيها إذا صحت بترك سقيها عمداً، أو: من العامل فمخابرة، وهما إن أفردتا عن المساقاة باطلتان فتكون الغلة لصاحب البذر.

فإن كان^(٤) للعامل فلصاحب الأرض أجرها، أو للمالك فللعامل أجره عمله وما يتعلق به، أولهما فعلى كل أجر^(٥) عمل الآخر في حصته.

فإن أراد صحة ذلك فليستأجر العامل نصف الأرض^(٥) بنصف منفعه ومنافع الآلة ونصف البذر إن كان منه، وإن كان من المالك استأجره بنصف البذر ليزرع له نصف الأرض ويعيره نصف الأرض، وإن شاء استأجره بنصف البذر ونصف منفعة تلك الأرض ليزرع له باقيه في باقيها^(٦).

وإن كان البذر لهما أجره نصف الأرض بنصف منفعته وآلته.

وتصح المزارعة ولو على زرع موجود لا المخابرة تبعاً للمساقاة في البياض بين الشجر إن اتحد العقد والعامل وانتفع الشجر بعمل المزارعة ولو كثر البياض، ويشترط تقديم

(٢) أي : له الأجرة إن جهل الحال .

(٤) أي : البذر .

(٦) في (ق) : (باقيه)

(١) في (م) : (بالزائد) .

(٣) في (ق) : (له) ؟

(٥) في (ق) : (الأرض) ؟

المساقاة، فلو قال: زارعتك وساقيتك أو فصل بينهما لم يصح، والمعاملة تشملهما.
فإن^(١) قال: عاملتك على النخل والبياض بالنصف جاز، وكذا لو جعل أحدهما أقل
أو شرط البقر على العامل.
فإن خابره لم يصح والزرع للعامل وعليه الأجرة، وله حكم المستعير في القلع،
ولو ساقاه على شجر غير النخل^(٢) والعنب تبعاً لهما جاز كالْمزارعة.

(١) في (ق): (فلو).

(٢) في (ق): (النخيل).

كتاب الإجارة ، وفيه ثلاثة أبواب

الأول : في أركانها ، وهي أربعة :

الأول : العاقدان ، كما في البيع .

والثاني : الصيغة ، كأجرتك أو أكريتك هذه الدار كذا بكذا ، وكذا منفعة الدار فيقول متصلاً : قبلت أو اكتريت ، وكذا ملكتك منفعتها شهراً لابتعتك ، وإن قال في إجارة الذمة : ألزمت ذمتك [كذا] كفى ، والإجارة تكون على العين كاستئجار دابة معينة أو شخص معين لخياطة ثوب ، وتكون في الذمة كاستئجار دابة موصوفة أو إلزام ذمته خياطة كذا ونحوه . واستأجرتك لكذا إجارة عين ، وإجارة العقار لا تكون في الذمة .

الركن الثالث : الأجرة ، ولا يجب تسليمها في المجلس في إجارة العين^(١) ، وإن كانت في الذمة - أعني الأجرة - فلها حكم الثمن في الاستبدال والجنس والجهالة والضبط بالوصف والتعجيل والتأجيل والتنجيم ، وإن أطلق فمعجلة ويملكها المكري^(٢) بنفس العقد^(٣) واستحق استيفاءها إذا سلم العين إلى المستأجر .

(فرع) : ويجوز أن تكون طعاماً إن جاز السلم فيه ووصف بصفته ، ولو أجر داراً بعمارتها أو دابة بعلفها أ [وإن] شرط أن يعمر الدار بأجرتها لم يصح^(٤) ، فإن [فعل] رجع^(٥) ، وإن أطلق ثم أذن بصرفها في العمارة وتبرع به جاز ، وإن اختلفا في قدر الإنفاق فمن يصدق؟ قولان^(٦) ، وإذا حلت المؤجلة وقد تغير النقد وجبت من نقد يوم العقد لأيوم تمام العمل^(٧) ولو في الجعالة^(٨) .

فرع : الأجرة المعينة كالبيع في الشروط ، فتصح بصبرة مريئة لا بجلد شاة قبل سلخه .

فصل : أما إجارة الذمة للأجرة فيها حكم رأس [مال] السلم ، فيجب قبضها في المجلس ، ولا يحال بها ولا عليها ولا تؤجل ولو كانت بغير لفظ السلم .

(١) لأنها كالثمن في المبيع . (٢) أي : بالعقد ملكاً مراعى - بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان أن المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك - لاستقرار كما سيأتي ، وفي السختين : (المكثري) .
(٣) أي : وكذا يملك المكثري المنفعة بالعقد ؛ لأنها عوض في معاوضة ، يتعجل بشرط التعجيل وكذا عند الإطلاق كالثمن .
(٤) العقد للجهل بمقدار الأجرة . (٥) بأجرته وبما صرفه لأنه أنفعه بالإذن بشرط العوض .
(٦) أشبههما : المنفق إن ادعى محتملاً . (٧) في (ق) : (الجعل) . (٨) كما في البيع .

فرع : يجوزُ كونُ الأجرة منفعةً، فإن أُجرَ داراً بمنفعة دارين أو حلي ذهبٍ جارٍ، ولا يشترط القبضُ في المجلس، ولو أعطاه ثوباً وقال : إن خطته اليوم^(١) أو رومياً فلك درهم، أو غداً أو فارسياً فنصف لم يصح^(٢)، فإن خاطه كيف اتفق فله^(٣) أجرة المثل.

فصل : لا يصح جعلُ الأجرة ممّا عمل فيه كالطحن والرضاع بجزءٍ من الدقيق والرقيق بعدَ الطعام، ويصح بجزءٍ منه في الحال ولو كانت المرضعة شريكة، فإن استأجره على طحن البرّ بربعه [صح]، فإن طحن الكلّ اقتسماه دقيقاً.

الركن الرابع : المنفعة، ولها خمسة شروط :

الأول : كونها متقومة^(٤)، كاستئجار دار^(٥) للسكنى والمسكن والرياحين للشم لا تفاعية ولا الدراهم والدنانير والطعام ولو لتزيين حانوت، ولو استأجر الشجرة لظلّها أو للربط^(٦) بها أو طائراً للأنس بصوته أو لونه جارٍ، لا يباعاً على كلمة لا تعب فيها، لكن إن تعب فيها بتردد أو كلام فله أجرة المثل، ويصح فيما يقتضي التعب، ويصح في الهرة لنفع الفأر، والشبكة والفهد للصيد لا الكلب.

الشرط الثاني : أن لا يتضمّن استيفاء عين قصداً، فاستئجار البستان لثمره والشاة لصوفها لا يصح، ولو استأجر امرأة للإرضاع ونفى الحضانة جارٍ، والعقد على الإرضاع واللبن تابع. ويجوز استئجار القناة للزراعة بمائها لا القرار دون الماء والبئر للاستقاء لا الفحل للضراب.

الشرط الثالث : القدرة على تسليم المنفعة، فإجارة الأبق لا تصح، وكذا الأعمى للحراسة وغير القارئ لتعليم القرآن في إجارة العين ولو اتسعت المدة لتعليمه^(٧)، ولا يصح استئجار الأرض للزراعة قبل السقي إلا أن يكون لها ماء موثوق به، وكذا لو غلب حصوله كالتي تُسقى بماء مطر الجبل، ويجوز استئجار الأرض للزراعة قبل انحسار الماء عنها وإن سترها إن وثق بانحساره وقت الزراعة، وإن كانت على شطّ نهر والظاهر أنه يغرقها وتنهار في الماء لم يصح استئجارها، وإن احتمل ولم يظهر جارٍ^(٨)، وإن استأجر أرضاً [للزراعة] لا يوثق بسقيها فإن قال : أجزتكمها على أنها أرض بيضاء لا ماء

(١) في (م) : (في اليوم)، والمراد الثوب المطلوب خياطته رومياً مثلاً. (٢) أي : العقد للإبهام.

(٣) ليحسن بذل المال في مقابلتها. (٤) في (م) : (الدار). (٥) في (ق) : (الربط).

(٦) قبل تعليمه ؛ لأن المنفعة مستحقة من عينه، والعين لا تقبل التأجيل. (٧) استئجارها ؛ لأن الغالب السلامة.

لها - ولم يقل: لتنتفع [بها] - فسيأتي حكمه أنه^(١) لابد من البيان، وإن استأجر أرضاً للزراعة وأطلق دخل الشرب إن اعتيد دخوله، وإلا فسيأتي في الباب الثاني.

فصل: لا يصح إيراد إجارة العين على مستقبل كأجرتك الدابة سنة من غد أو لتخرج غداً^(٢) بخلاف إجارة الذمة فإنه يجوز فيها تأجيل العمل، كألزمت ذمتك حملي إلى مكة غرة شهر كذا بكذا بالشروط المذكورة، فإن أطلق فهي [إجارة] حالة، فلو أجز من زيد داراً سنة، ثم أجزها في أثنائها السنة الأخرى منه لأمّن غيره جاز، فإن فسخت الأولى لم يؤثر، وإن استؤجرت من المستأجر فللمالك أن يؤجزها من الثاني، وفي إيجارها من الأول وجهان^(٣). ولا يجوز للمشتري إيجار ما أجزه البائع، وفي إيجار الوارث ما أجزه الميت تردّد^(٤)، وهذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنين^(٥).

فرع: وإن أجزه الحانوت ونحوه مما يستمر الانتفاع به أيام شهر لا ليليه لم يجز، بخلاف العبد والدابة؛ لأنهما عند الإطلاق يرفهان كالعادة^(٦)، ولو أجزه معاينة ليركب المكثري أولاً صح لا عكسه، ولو أجز اثنين ليتعاقبا صحاً^(٧) ويستحق الركوب^(٨) في الحال، والتأخير من ضرورة التسليم، فإن جرت للعقب عادة^(٩) فذاك، وإلا وجب بيانها: كهذا يوماً أو فرسخاً وهذا مثله، وليس لأحدهما أن يطلب النوبة ثلاثاً، وإن تنازعا في البدأة أقرع، وإن أطلقا استئجار دابة لا تحملهما حمل على التعاقب، وإن اكرت كل الدابة إلى نصف المسافة [أو نصف الدابة إلى المسافة] صحت مشاعة ويقسمان.

فرع: استئجار جحش لا يركب الآن فاسد^(١٠).

فرع^(١١): العجز الشرعي كالحسي، فالإجارة قلع سن صحيحة باطل^(١٢)، ولو استأجره لفصد أو حجامه وقلع سن صعب ألمها وقال الأطباء: يزول به جاز.

فصل: استأجرها لكنس المسجد اليوم فحاضت انفسخت؛ لفوات المنفعة شرعاً

(١) في (م): (لأنه)؟ (٢) في (م): (من غداً)؟ (٣) أحدهما: لا؛ لأنه الآن غير مستحق للمنفعة. والثاني: نعم، لأن المعاقلة وقعت بينهما.

(٤) وفيه احتمالان، الأول: الجواز وهو الأقرب، والثاني: المنع.

(٥) وإلا فلا يصح قطعاً، وفي الشرح: (الستين). (٦) حيث لا يطيقان العمل دائماً فلا بد من الراحة والنوم.

(٧) في الشرح: (صح) أي: العقد. (٨) لهما. (٩) أي: مضبوطة بزمان أو مسافة.

(١٠) في النسخين: (فاسدة) أي: الإجارة، لأن أمرها موضوع على تعجيل المنافع. (١١) في (ق): (فصل).

(١٢) لحزمة قلعهما.

بخلاف الذمة، ولو استأجره لقلع سن فبرأت انفسخت أيضاً، فإن لم تبرأ ومنعه من قلعيها لم يجبر ويستحق الأجرة بالتسليم^(١) وإمكان العمل غير مستقرة حتى لو سقطت رد الأجرة، كمن مكنت الزوج فلم يطأها^(٢) ثم فارق^(٣)، وفي الباب الثالث عن الإمام ما يخالفه.

فصل: لو أجزت نفسها بغير إذن الزوج لم يجز^(٤)، وإن تزوجها مستأجرة لم يمنعها الإيفاء، وليس لمستأجر المرضعة منع الزوج وطأها بعد فراغها، وله تأجير أمته المزوجة، واستئجار زوجته مطلقاً حتى لإرضاع ولده ولو منها، ويصح إجارة الولد لوالده وعكسه.

الشرط الرابع: حصول المنفعة للمستأجر، فالقربة المحتاجة للنية لا يستأجر لها إلا إن دخلتها النيابة، ك: الحج و تفرقة الزكاة وما لا نية فيه إن كان فرض كفاية شائعاً - في الأصل كالجهاد - فلا يستأجر له مسلم، أو غير شائع ك: تجهيز الميت وتعليم القرآن جاز ولو تعين على الأجير، ويصح^(٥) لشعار كالأذان، والأجرة عليه بجميع صفاته لا على الصوت ولا رعاية الوقت، ولو استؤجر للإمامة ولو لنافلة كالترابيح لم يصح^(٦).
 فرع: الاستئجار للقضاء لا يجوز^(٧) وكذا للتدريس، فلو عين أشخاصاً ومساءل^(٨) جاز.

الشرط الخامس: معرفة المعقود عليه عيناً وصفة وقدر المنفعة، فإجارة أحد هذين لا تصح وكذا ما لم يره، فإن كان للعين منافع وجب التبيين ثم التقدير، إما بالزمان كسكنى سنة أو بالعمل كخياطة الثوب، وقد يسوغان معاً كاستئجار شخص ودابة فلتقدر^(٩) بأحدهما، فلو جمع بينهما لم يصح^(١٠)، وما يستأجر غير محصور، فلنذكر منه ثلاثة أنواع يقاس عليها^(١١):

الأول: الأدمي، فالزائم ذمته الخياطة شهراً لا يصح^(١٢)، بخلاف استأجرك للخيطة شهراً، (أ) و ألزمت ذمتك خياطة هذا الثوب، أو استأجرك لخياطته جائز إن بين الثوب

(١) أي: ومضي مدة. (٢) فترد نصفه، والمهر يجب تسليمه بالتمكين.

(٣) لأن أوقاتها مستغرقة لحقه، أما في الذمة فيجوز من غير إذن. كما في هامش (م). (٤) الاستئجار.

(٥) لأن فائدتها لا تحصل للمستأجر بل للأجير. (٦) لتعذر ضبطه. (٧) مضبوطة يعلمهم إياها.

(٨) أي: المنفعة. (٩) للفرق. (١٠) أي: غيرها. (١١) لأنه لم يبين صفة العمل ونوع محله.

وكونه قميصاً أو قباءً، وطوله وعرضه، ونوع الخياطة إن اختلفت.

فرع : لو استأجره ليعلمه عشر آيات من سورة كذا لم يصح حتى يعينها ويكون المتعلم مسلماً أو يرجى إسلامه، فلو قال : لتعلمني شهراً جاز ولو لم يبين قراءة نافع ونحوه.

فرع : لو كان ينسى فهل عليه إعادة تعليمه؟ يرجع إلى العرف.

فرع : الإجارة للقراءة على القبر جائزة؛ للارتفاع بنزول الرحمة حيث يقرأ القرآن.

فصل : لا يتقدر^(١) الرضاع إلا بالمدّة، ويجب تعيين الصبي وموضع الإرضاع، ويتقدر الحفر^(٢) وضرب اللبن والبناء [بالزمان]، كاستأجرتك لتحفر^(٣) لي أو تبني أو تضرب اللبن لي شهراً أو بالعمل، فيبين في الحفر طول النهر والبئر والقبر وعرضها وعمقها ويعرف الأرض، فلو انتهى إلى صلب لزمه الإتمام، فإن لم يعمل فيه المعول أو نبع الماء وتعذر الحفر انسخ في الباقي، ولا يجب إخراج ما ينهار من الجوانب، ولا : رد التراب على الميت، ويبين في اللبن العدد والقالب إن لم يكن معروفاً، و : الموضع، ولا يلزم إقامته للتجفيف، ولا : إخراجُه إن استأجره لطبخه، ويبين في البناء الموضع والطول والعرض والسّمك وما يبنى به، ولا يتقدر التطيين والتجصيص إلا بالزمان، وتقدر مداواة المدّة لا بالبرء والعمل^(٤)، فإن برئ انفسخت في الباقي، [والبين في الرعي المدّة وجنس الحيوان ولو لم يبين العدد اكتفي بالعرف^(٥)، فإن حصل نتاج لزمه رعيه، لا إن عقد على (رعي) حيوان معين^(٦)، وفي النساخة عدد الأوراق وأسطر الصفحة وقدر القطع والحواشي، ويجوز التقدير بالمدّة.

فصل : ويجوز لاستيفاء الحدّ والقصاص ونقل الميتة والخمر لتراق، لا لمحرم : كالنياحة، وكما يحرم أخذ الأجرة على المحرم يحرم الإعطاء إلا لضرورة كفك الأسير.

النوع الثاني : العقار، ولا يشترط معرفة من يسكن الدار اكتفاء بالعرف، ويشترط رؤية^(٧) أبنيتها، وفي الحمام معرفة بيوته وبئر الماء وموضع الوقود [والأواني] والوقيد^(٨)

(١) في (ق) : (يقدر). (٢) أي : لبئر مثلاً. (٣) في النسختين : (تحفر). (٤) لأن قدر المداواة لا ينضب.

(٥) أي : فيما يرعاه الواحد. (٦) فلا يلزمه رعي غيره، لأن العقد لم يتناوله.

(٧) في النسختين : (معرفة). (٨) موضع الوقود : الإيقاد، والوقيد : كالحطب ونحوه.

ووجهي الدّست^(١) إن أمكنَ ومنتقع الماء^(٢) ومطحّر الرمادِ، ولا يدخلُ الوَقودُ والأزُرُّ والأواني في إجارة الحَمَّامِ وبيعِهِ.

فرع : إذا قدرَ الإجارةَ بمدةٍ تبقى فيها العينُ غالباً [جاءَ]، كالثوبِ بسنةٍ بل ما يليقُ بِهِ، والدَّابةُ بعشرِ سنينَ، والعبدِ بثلاثينَ، والأرضِ ولو وقفاً بمئةِ سنةٍ فأكثرَ، ويوزَعُ لكلِّ سنةٍ قيمةٌ منفعتها^(٣).

فرع : أجرُهُ شهراً وأطلقَ صحَّ وجُعِلَ من حينئذٍ، لا شهراً من هذه السنةِ وفيها غيرهُ، وأجرتُكَ شهراً من هذه السنةِ أو كلَّ شهرٍ بدرهمٍ فاسدٌ، وكذا لو قالَ : كلَّ شهرٍ منها^(٤)، لا : هذه السنةِ كلَّ شهرٍ بدرهمٍ^(٥)، وصفةُ الأجلِ المذكورِ^(٦) في السَّلَمِ.

فصل : يجب التّبيينُ^(٧) في الأرضِ إن صلحتُ للزّرعِ والغراسِ، لافي الدَّارِ لتقاربِ السكَنِ ووضعِ المتاعِ ويحملُ على المعهودِ منها، ولو أجرَهُ الأرضُ لينتفعَ كيف شاءَ صحَّ وفعلَ ما شاءَ، أو : ليزرعَ وأطلقَ [صحَّ] وزرعَ ما شاءَ، وكذا لو أجرَهُ ليغرسَ أو ليبنِي وأطلقَ غرسَ وبنَى ما شاءَ، ولو قالَ : أجرتُكَ إن شئتَ فاغرسَ أو ازرعَ صحَّ وتخيّرَ، لا إن قالَ : لتزرعَ أو تغرسَ، أو فازرعَ [أ]و اغرسَ، أو : لتزرعَ نصفاً وتغرسَ نصفاً إن لم يخصَّ كلَّ نصفٍ بنوعٍ.

فرع : يشترطُ بيانُ طولِ البناءِ وعرضِهِ وموضِعِهِ لا ارتفاعِهِ إلا على سقْفٍ.

النوع الثالث : الدَّوابُّ للركوبِ، ويشترطُ معرفةُ الراكبِ ولو بالوصفِ التامِّ للجثّةِ، فإن كانَ مجرداً حملَهُ على ما يليقُ بدابَّتِهِ^(٨)، أو : معهُ محمِلٌ أو سرجٌ أو إكافٌ وجبَ رؤيتهُ^(٩) أو وصفُهُ ووزنُهُ إن لم يتماثل في العادةِ، ويشترطُ رؤيةُ وطاءٍ أو وصفِهِ وكذا الغطاءُ^(١٠) إن شرطَ إلا إن اطرَدَ فيه عرفٌ فيكفي الإطلاقُ، فإن كانَ للمحمِلِ ظرفٌ^(١١) فكالغطاءِ، وإن شرطَ المعاليقُ كالقِدْرِ والإداوةِ اشترطَ رؤيةُ أو وصفٌ [أ]و وزنٌ.

فصل : وإن استأجرَ دابةً معينةً اشترطَ الرؤيةَ، أو : للركوبِ في الذِّمّةِ ذكرُ^(١٢) الجنسِ والنوعِ والأنوثةِ والذكورةِ وصفةَ سيرِها، وقدرُهُ كلَّ يومٍ مكاناً أو زماناً إن لم يكنِ منازلُ

(١) الذي يسخن فيه الماء . (٢) في (ق) : (مستنقع) والمراد : حوضه أو صهريجه . (٣) لينقطع النزاع .

(٤) أي : السنة بدرهم ؛ لأنه لم يعبأ المدة . (٥) فيصح ؛ لأنه أضاف الإجارة إلى جميع السنة بخلاف الصورة قبلها .

(٦) في (ق) : (التعيين) . (٧) من سرج ونحوه . (٨) مع امتحان الزاملة . (٩) ما يستظل به .

(١٠) من لبد أو آدم . (١١) وجوباً .

معتادة، فإن زادا في يومٍ أو نقصاً^(١) فلا جبران، ولو أراد أحدهما ذلك لخوفٍ أجيب إن غلبَ على الظنَّ الضررُ به [أو لخصبٍ فلا].

فرع: ويتبعُ الشرطُ^(٢) وإلا فالعرفُ في مسير الليل والنهار والنزول في القرى أو الصحراء [أ] و سلوك أحد الطريقين.

فصل: لا بدَّ في الحمل من رؤية المحمول أو امتحانه باليد^(٣)، فإن غاب قدره بكيلى أو وزن، والوزن أولى. ويشترط فيه ذكرُ الجنس^(٤)، نعم لو قال: مئة رطل ممّا شئت صحَّ وحسبَ الظرفُ كقوله: مئة رطلٍ حنطةً بظرفها، فإن قال: مئة رطلٍ حنطةً لم يحسبَ الظرفُ، فتشترطُ معرفته إن كان يختلفُ، أو قال: لتحملَ عليها ما شئت أو لتحملَ عليها مئة صاعٍ ممّا شئت لم يصحَّ.

ولو قال: استأجرتك لتحملَ صاعاً^(٥) بدرهمٍ من هذه الصبرة على أن تحملَ منها كلَّ صاعٍ بدرهمٍ، أو على أن ما زادَ فبحسابه لم يصحَّ^(٦)؛ لأنَّه شرطُ عقدٍ في عقدٍ، أو لتحملَ هذه الصبرة وهي عشرة أصعٍ كلَّ صاعٍ بدرهمٍ، فإن زادَ فبحسابه صحَّ في العشرة فقط.

فرع: لا يشترطُ ذكرُ جنسِ الدابة و صفتها في الحمل إلا للزجاج^(٧) ونحوه، ويشترطُ رؤية المعينة.

فرع^(٨): وتقسمُ الأجرةُ في حملِ الصبرة على صيعانها كتقسيمِ الثمنِ عليها في البيع، وقد سبقَ بيانه.

فصل: وإن استأجره^(٩) لسقي حائطٍ من بئرٍ اشترطَ معرفة الدُّولاب والدَّلوى والبئر وعمقها^(١٠) بالمشاهدة أو وصفٍ ما تنضبُ [به] لاجنسِ الدابة، وفي المعينة تشترطُ رؤيتها^(١١) وتتقدَّر^(١٢) بالزمان أو بالدَّلاء لا بالأرض.

ويشترطُ في الحرائة معرفة الأرض، فإن [وردتْ على العين]^(١٣) أو [قدَّرَ الحرثُ فيها بزمانٍ وجبَ معرفة الدابة، لا إن قدَّرَ بالأرض].

وفي الدِّياسة والطحنِ معرفة جنسٍ ما يداسُ ويطحنُ، وفي اشتراطِ معرفة الدابة مامراً

(١) عن المشروط، وفي (م): (زاد في يوم أو نقص). (٢) أولاً. (٣) لاختلاف ضرره. (٤) أي: المحمول الغائب لاختلاف تأثيره كما في الحديد والقطن. (٥) في (ق): (لحمل صاع). (٦) أي: العقد. (٧) في (م): (الزجاج). (٨) في (ق): (فصل). (٩) في (ق): (استأجرها). (١٠) في (ق): (ونحوها). (١١) في (ق): (معرفتها). (١٢) أي: المنفعة، وفي (ق): (بتقدير). (١٣) أي: الإجارة على عين أو على ما في النمة.

وعلى الجملة : فكلُّ ما يتفاوت [به] الغرضُ ولا يتسامحُ به في المعاملةِ يشترطُ^(١) تعريفه .

فصل : المعقودُ عليه [هو] المنفعةُ لا العينُ المستوفى منها .

الباب الثاني : في أحكام الإجارة [الصحيحة] ، وفيه طرفان

الأولُ : فيما يقتضيه لفظُ العقدِ ، فعلى المستأجرة للحضانة حفظُ الصبيِّ وتعهُّدهُ بغسلِ رأسه وبدنه وثيابه وتطهيره وتدهينه وتكحيله وإضجاعه وربطه وتحريكه للنوم ، ولا يستتبعُ واحدٌ - من الإرضاع والحضانة - الآخر^(٢) ، ولو عقدَ عليهما فانقطعَ اللبنُ انفسخَ الرضاعُ لا الحضانةُ ، وعلى المرضعةُ الغذاءُ بما يدرُّها وتطالبُ به ، والمعتمدُ في حبرِ النساخِ وخيطِ الخياطِ وصبغِ الصباغِ وذرورِ الكحَّالِ وطلعِ التلقيحِ العرفُ ، فإن اختلفَ وجبَ ذكره ، فإن لم نوجبهُ فشرطهُ بلا تقديرٍ بطل^(٣) .

فصل : فإن استأجرَ داراً فحدثَ فيها عيبٌ ينقصُ المنفعةَ أو قارنَ العقدَ ولم يعلم به المستأجرُ فلهُ الخيارُ إلا إن بودرَ إلى إصلاحه^(٤) ، ولو وكف^(٥) من المطر^(٦) فلهُ الخيارُ ، فإن انقطعَ سقطَ الخيارُ ، ولا يجبرُ المالكُ على الإصلاحِ ولو قلَّ كتعسرَ الغلق^(٧) ، ولو غُصبتِ المعينةُ وقدرَ المالكُ على الانتزاعِ لزمه ، فإن كانت في الذمة ولم ينتزعها أبدلَ بها .

فرع : والمفتاحُ على المؤجرِ ، والمستأجرُ أمينٌ عليه ، وإن ضاعَ ولم يبدلهُ المالكُ ثبتَ الفسخُ ، ولا يستحقُّ القفلُ^(٨) ومفتاحه وإن اعتيد^(٩) ، ولا يثبتُ بمنعه الفسخُ .

فصل : تنظيفُ الأتونِ من الرمادِ والدَّارِ من كناسةٍ حدثتْ بفعلِ المستأجرِ لا بهبوبِ الرياحِ على المستأجرِ في الدَّوامِ والانتهاء^(١٠) ، وتفريغُ الحشِّ والبالوعةِ ومستقعِ الحمامِ من وظيفةِ المالكِ ابتداءً وانتهاءً لافي الدَّوامِ ، وكسحُ ثلجِ السطحِ لا العرضةِ في الدَّوامِ على^(١١) المالكِ [وهل رُمادُ الحمامِ كمستقعه أو كالكناسة؟ وجهان^(١٢)] .

(١) في (ق) : (فيشترط) . (٢) لأن إجارة كلِّ على حده ، وتفرد بعقد كسائر المنافع . (٣) العقد .

(٤) فلا خيار له . (٥) أي : قطر سقف البيت . (٦) لترك التطيين ونحوه . (٧) أي : فتحه .

(٨) أي : المستأجر القفل المنقول . (٩) لأن الأصل عدم دخول المنقول في العقد على العقار .

(١٠) حصول ذلك بفعله ووجوده . (١١) في (م) : (فعلى) . (١٢) أفقهما : الثاني .

فرع : يمنع المستأجر للسكنى من طرح التراب في أصل حائط الدار وربط الدابة فيها^(١)، لا وضع الأمتعة ولو ما يسرع إليه الفار^(٢).

فصل : لو استأجر أرضاً للزراعة لم يدخل شربها إلا بشرط أو عرف، فإن اضطرب العرف أو استثنى الشرب لم يصح إلا إن وجد غيره، فإن عيّن الزرع وانقضت المدة قبل إدراك الزراعة لتقصير بالتأخير أو بزرع أبطأ ممّا عيّن أو بزرعه ثانياً ما^(٣) أكله الجراد قلع وسوى الأرض لا قبل مضيّ المدة، وله منعه من زرع الأبطأ مطلقاً لا من المعين إن ضاق الوقت فقد يقصد القصيل^(٤)، وإن تأخر لعذر ك: حر أو برد أو مطر أو أكل الجراد لبعضه^(٥) بقي بالأجرة إلى الحصاد، وإن قدر بمدة لا يدرك فيها وشرط القلع^(٦) [فيها] صح، أو شرط الإبقاء فسد، فإن زرع لم يقلع للإذن^(٧) ويلزمه أجرة المثل لجميع المدة، وإن لم يشترط شيئاً صح وبقي بأجرة المثل للزائد، فإن استأجر مدة للزراعة مطلقاً وحصل التأخير^(٨) فكالمعين، إلا أنه يمنع من زرع يتعذر إدراكه في المدة، فإن زرع لم يقلع إلى انقضائها.

فصل : وإن قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قلع ولا أرض عليهما، ولو شرط الإبقاء بعدها أو أطلق صحت ولا أجرة عليه بعد المدة، فإذا رجع فله حكم العارية بعد الرجوع، وإذا آل الأمر إلى القلع فهو على المستأجر، وإذا عيّن خصلة فأبأها المستأجر كلف القلع مجاناً، وفاسد الإجارة يوجب أجرة المثل، ثم هو كصحيحها في التأخير ومنع القلع مجاناً.

فصل : وإن استأجر لزراعة جنس زرع مثله ودونه في الضرر لا ما فوقه، فالحنطة فوق الشعير، والذرة والأرز فوقهما. ولو قال : لتزرع هذه الحنطة صح وله إبدالها، ولو نهاه عن غيرها فسدت الإجارة، وإن استأجر دابة للركوب في طريق [مكة] فله إبدال الطريق بمثله لا أصعب، ومن استأجر للقطن لم يحمل الحديد وكذا عكسه.

فرع : وإن أجر [ه] للحنطة فزرع ذرة وحصدتها وتخاصما بعد انقضاء المدة فهو بالخيار بين أجرة مثل الذرة والمسمى مع بدل زيادة ضرر الذرة، مثاله : أجرة المثل

(١) إلا إن اعتيد فلا يمنع. (٢) في الشرح : (الفساد) لأنه معتاد. (٣) في (م) : (مما).

(٤) كجز الشعير وهو أخضر للعلف. (٥) في (ق) : (بعضه). (٦) في النسختين : (القطع).

(٧) في (م) : (الآذن). (٨) في (ق) : (بالتأخير).

للحنطة خمسون وللذرة سبعون وكان المسمى أربعين، فبدل النقص عشرون^(١)، وإن تخاصما قبل حصدها قلع، ثم إن أمكن في المدة زراعة الحنطة زرعها وإلا فله منعه ولزمه جميع الأجرة إن لم تمض مدة تتأثر بها الأرض، وإن مضت تخير بين أجرة المثل وقسطها من المسمى مع بدل النقصان ولا يضمن^(٢) الأرض، وتخير أيضاً إن أجره ليسكن فأسكن حدادين، أو: دابة ليحمل عليها قطناً فحمل بقدره حديداً، فإن تميز المستحق كمن استأجر ليحمل خمسين فحمل مئة، أو إلى موضع فجاوزه تعيين للزائد أجرة المثل، ومتى عدل عن الجنس بغرس^(٣) والإجارة للزرع فأجرة المثل^(٤).

فزع: على المستأجر بعد المدة قلع أصول زرع من الأرض.

فصل: ولو استأجر دابة للركوب لزم المؤجر ما يتوقف عليه الركوب كالإكاف والبردعة والبزة^(٥) ونحوه، ويتبع في سرج [الفرس^(٦)] العرف، والمحمل والحب^(٧) والغطاء والوطاء على المستأجر^(٨)، والشد على المؤجر، وكذا شد أحد المحملين إلى الآخر وحبهما على المستأجر، فإن اكرت الدابة عرباً فلا شيء عليه، ووعاء المحمول وآلة الاستقاء في إجارة الدابة لا العين على المؤجر.

فصل: يشترط معرفة الزاد لا قدر ما يؤكل كل يوم وله إيداله ولو لم يخف غلاء أو لم ينقذ، وعلى ملتزم الركوب الدليل والبذرة^(٩) والسائق والقائد وإعانة الراكب والنازل بالإناحة للمرأة والعاجز وإن كان قوياً حال العقد، وتقريب الدابة من نشز^(١٠) وإيقافها لنزوله^(١١) لقضاء الحاجة وأداء الفرض، ولا يلزمه قصر ولا جمع ولا تأخير الوقت ولا المبالغة في التخفيف، وليس له التطويل ولا إيقافها لنافلة وأكل وشرب^(١٢)، وعليه في التزام المحمل^(١٣) الرفع والحط والحفظ^(١٤) في المنازل، ولو أجره عين الدابة فالواجب التولية.

(١) في (ق): (العشرون). (٢) أي: المستأجر، لكن ظاهر نص «المختصر» أنه يضمنها. قاله الزركشي.

(٣) أي: وكانت. (٤) أي: تلزمه لتصرفه فيه بما لا يستحقه.

(٥) البردعة: ما يلقي تحت الرجل، أو ما يركب عليه، والبزة: حلقة تجعل في أنف الحمل من نحاس وغيره.

(٦) المؤجرة. (٧) الذي يشد به الحمل على الدابة، ونحوها اليوم ما يلزم في الحافلة عادة.

(٨) لأنها تتراد لكمال الانتفاع وهو غير مستحق بالإجارة، والعادة مطردة بكونها على المستأجر.

(٩) هم جماعة تقدم للحراسة. (١٠) مرتفع. (١١) في (م): (النزول). (١٢) لإمكانها على الدابة.

(١٣) في (ق): (الحمل). (١٤) للمناع.

فرع : وليتوسط عند الاختلاف بين شديين وجلسين يضر أحدهما بالراكب والآخر بالدابة، وليس له النوم عليها في غير وقته المعتاد، وعلى القوي النزول إن اعتيد في العقاب^(١) الصعبة لا الضعيف والمرأة وذوي المنصب^(٢) إلا بالشرط.

فرع : وإن اكرى إلى بلد أوصله العمران لا المنزل، أو إلى مكة لم يتم الحج عليها، أو للحج ركب إلى منى، ثم عرفة، ثم مزدلفة، ثم منى، ثم مكة للإفاضة، وكذا إلى منى للرمي والمبيت، وليس لأحدهما فراق القافلة.

فرع : وتنفسخ بتلف الدابة المعينة، وله الفسخ إن تعينت بعشوان^(٣) وعرج معوق^(٤) ونحوه، لا خشونة مشي، والملتزم [ة] في الذمة يبدلها^(٥) للتلف والتعيب، لا بغير إذن المكثري^(٦)، إذ للمكثري تأجيرها بعد قبضها والاعتياض عن منفعتها، لا قبل قبضها عما التزم^(هـ) [له؛] لأنها كالسلم^(٧).

فصل : يجوز إبدال^(٨) المستوفى والمحمول بمثله، لا المستوفى منه كالدابة المعينة والدائر^(٩)، ولا المستوفى به^(١٠) كالثوب^(١١) في الخياطة والصبي في الرضاع.

فصل : ليس له النوم ليلاً في ثوب استأجره للبس، وينام فيه نهاراً ساعة أو ساعتين، لافي القميص^(١٢) فوقاني بل إنما يلبسه عند التجمل وينزعه في الخلوة، وإن استأجر إزاراً فله الارتداء به لا عكسه^(١٣)، [وله التعمم بالرداء]، أو : قميصاً^(١٤) منع من الاتزار، ولو استأجر للبس ثلاثة أيام دخلت الليالي، أو : يوماً [أ] أو أطلق فمن وقته إلى مثله، أو قال : كاملاً فمن الفجر إلى الغروب، أو نهاراً فمن طلوع الفجر أو الشمس؟ وجهان^(١٥).

الطرف الثاني : في حكم يد المستأجر والأجير^(١٦)، فيد المستأجر يد أمانة ولو بعد المدة ولا يلزمه الرد، فإذا انفسخت بسبب ولم يعلم المالك^(١٧) ضمنها ومنافعها^(١٨)، وإن حمل قادراً للرد^(١٩) على دابة فانكسر بتعثرها، فإن كان لا يستقل بحمله لم يضمن ولو

(١) جمع عقبة : الرقى الصعب في جبل أو مرتفع . (٢) الذين يخل المشي بمكانتهم عادة .

(٣) أي : بعدم إصهارها بالليل . والمرض هو العشا . (٤) لها عن السير مع القافلة .

(٥) المؤجر . (٦) لأن له فيها حقاً ، في النسختين : (المكري) . (٧) فلا يجوز الاعتياض فيه .

(٨) في (م) : (استبدال) . (٩) فلا يجوز كالمبيع بل تنفسخ الإجارة بتلفه، ويثبت الخيار بتعييه .

(١٠) في إيجارتي العين والذمة . (١١) المعين . (١٢) في (ق) زيادة : (و) .

(١٣) أي : ليس له الاتزار بما استأجره للارتداء . (١٤) في (م) : (القميص) . (١٥) أولهما : بطلوع الفجر .

(١٦) أي : في الأمانة والضمان . (١٧) بالانفساخ بعد علمه به . (١٨) لتقصيره بعدم إعلامه .

(١٩) أي : بعد مضي مدة استئجارها، وفي (ق) : (قدر الزاد) .

ترك الانتفاع وقته فتلفت بسبب لو انتفع بها لسلمت ضمن، ولو غصبت^(١) لم يضمن ولو تخلف عن رُقعة سَعَوْا في الاسترداد^(٢)، ويدُ الأجير كالراعي والخياط يدُ أمانة ولو مشتركاً، فلو تعدى أو فرط ضمن بأقصى القيم من التعدي إلى التلف، والتعدي مثل: أن يسرف في الإيقاد للخبز، أو يلصقه قبل وقته، ويصدق بيمينه إلا إن قال خبيران^(٣): إن هذا سرف^(٤).

ولو ضرب الصبي للتأديب والتعليم فمات فمتعد، ثم الأجير إن لم ينفرد باليد كمن يعمل^(٥) للإنسان في بيته أو يكون المستأجر عنده حالة العمل ثم يحمله إلى بيته لم يضمن قطعاً^(٦).

فرع: وإن ختن الأجير حرّاً أو فصده وكذا عبداً أو بزغ^(٧) دابةً بلا تقصير فماتت لم يضمن.

فصل: لو دفع ثوباً إلى قصّار ونحوه بلا استئجار ليقصره فقصره فالثوب أمانة ولا أجره له، ولو قال: اقصره كما لو قال: أطعمني، بخلاف داخل الحمام بلا إذن، لأن القصّار صرف منفعة والدخل^(٨) استوفاهما بسكوته، ولو قال: اغسله وأنا أرضيك فأجره المثل. فرع: ما يأخذه الحمامي أجره الحمام والآلة وحفظ المتاع لا ثمن الماء، فهو مؤجر^(٩) وأجير مشترك^(١٠).

فصل: استؤجر في قصارة ثوب أو في صبغه بصبح لصاحب الثوب فقصره أو صبغه وانفرد فتلف في يده بعد القصارة والصبغ سقطت أجرته، لا إن عمل في ملك المستأجر أو بحضرته حتى تلف، فإن أتلّفه ضمنه غير مقصور أو مصبوغ، ومتى أتلّفه أجنبي فللمالك الفسخ والإجازة^(١١)، فإن أجاز لزمته الأجرة وعلى الأجنبي قيمته مقصوراً أو مصبوغاً، وإن فسخ فلا أجره عليه وطالب^(١٢) الأجنبي بقيمته غير مقصور أو مصبوغ مع بدل الصبغ.

فرع: لو قصر الثوب ثم جحدّه استقرت الأجرة، أو جحدّه ثم قصره لا لنفسه^(١٣).

(١) أي: الدابة من المستأجر. (٢) من الغاصب. (٣) عدلان. (٤) فيعمل بقولهما، ولا يصدق.

(٥) في (ق): (يعلم). (٦) في نسخة: (مطلقاً). (٧) شرط. (٨) في (ق): (منفعة) والدخل أي: للحمام.

(٩) للآلة وهي غير مضمونة. (١٠) في الأمانة فلا يضمنها كسائر الأجزاء.

(١١) أي: للإجازة كما في إتلافه المبيع قبل القبض. (١٢) في (ق): (يطالب). (١٣) أو أطلق.

استقرت، وإن قصره لنفسه سقطت^(١).

فصل : والمستأجرُ يضمنُ بالتعدي، فإن نامَ في الثوبِ بالليلِ أو نقلَ فيه تراباً أو ألبسه من دونه كعصار^(٢) أو أسكنَ البيتَ أضراً منه كحدادٍ ونحوه ضمن، أو^(٣) ضربَ الدابةَ أو كبَحَها^(٤) فوقَّ العادةَ أو أركبها أثقلَ منه^(٥)، لا إن ماتت بالضربِ المعتادِ، بخلافِ الزوجةِ والصبيِّ لإمكانِ تأديبهما بغيره والقرار^(٦) على^(٧) الثاني إن علمَ وإلا فعلى الأول^(٨).

وإن أركبها مثله [في العادة] فتعدى^(٩) اختصَّ بالضمانِ لتعديهِ، وإن اكرتْ لمئة رطلٍ حنطةً فحملَ وزنها شعيراً أو عكسه ضمن؛ لأنَّ الشعيرَ أخفُّ والحنطةُ يجتمعُ ثقلُها، ويبدلُ بالقطنِ الصوفُ لا الحديدُ، وبالحديدِ الرصاصُ لا القطنُ، أو (اكرتها) لقفيز^(١٠) شعيرٍ فحملَ حنطةً ضمنَ لا عكسه، أو ليركبَ بسرجٍ فركبَ عُرياً أو عكسه ضمن، أو ليركبَ بسرجٍ فركبَ بإكافٍ ضمنَ أو عكسه فلا، إلا أن يكونَ أثقلَ، أو ليحملَ بإكافٍ فحملَ بسرجٍ ضمنَ لا عكسه، إلا إن كانَ أثقلَ.

فرعٌ : وإن زادَ فوقَ ما يقعُ بينَ الكيلينِ بأن اكرتْ دابةً لتسعةِ أصعٍ فكالَ عشرةً وحملها بنفسه فعليه أجره المثل للزائد، وإن تلفت معه وصاحبها غائبٌ ضمنها مطلقاً، أو حاضرٌ وتلفتَ بالحملِ لا بغيره ضمنَ العشرَ، وإن حملها^(١١) المؤجرُ مغروراً وجبَ ضمانُ العشرِ أيضاً، وإن علمَ وقالَ له المستأجرُ: احملْ هذه الزيادةَ فقد أعاره إيَّها لحملِ الزيادةِ فلا أجره لها، فلو تلفتَ ضمنَ العشرَ أيضاً، وإن لم يأمره فحملها وهو عالمٌ فهو كما لو كال^(١٢) الزيادةَ وحملها فلا أجره لها فيها سواء غلطَ أو تعمَّدَ، وسواء جهلَ المستأجرُ أو علمَ وسكتَ؛ لأنَّه لم يأذنْ [له] في نقلِ الزيادةِ ولا يضمنُ المستأجرُ [البهيمة]^(١٣) وله طلبُ المؤجرِ بردَّ الزيادةِ إلى مكانها، ولا يردها استقلالاً ويطالبُ

(١) لأنه عمل لنفسه بخلاف صرف الأجير الحج لنفسه بعد انعقاده عن المستأجر فلا يقبل الصرف ولا تسقط أجرته.

(٢) ونحو دباغ.

(٣) أي: (فإن).

(٤) أي: جذبها باللجام لتقف. والضرب يختلف عادةً فلكل على حسب، فضرب الراكب غير الرائض وغير الراعي.

(٥) أي: ضمن أيضاً. (٦) أي: للضمان.

(٧) المستعمل.

(٨) إن كانت في يد الثاني أمانة كالمستأجر، فإن كانت يد ضمان كالمستعير فالقرار عليه.

(٩) في (ق): (لتعدى)؟ (١٠) مكيال يسع اثني عشر صاعاً.

(١١) في (ق): (حملة). (١٢) في (ق): (كان). (١٣) في (ق): (الزيادة).

بالبدل للحيلولة، ولو كاله المؤجر وحمله المستأجر والمؤجر عالم فكما لو كال وحمله، فإن جهل فكأكل المالك طعامه المغصوب جاهلاً، ولو كاله المستأجر وحمله والدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فكحمل^(١) المؤجر عليها، وإن كاله أجنبي وحمله بلا إذن فهو غاصب للزائد وعليه أجرته للمؤجر والرد إلى المكان، وضمان البهيمه^(٢) على ما ذكرناه في المستأجر، وإن حملة بعد كيل الأجنبي أحد المتكاريين ففيه التفصيل^(٣)، وإن اختلفا في الزيادة أو قدرها فالقول قول المنكر.

فرع: وإن كان المحمول ناقصاً نقصاً يؤثر وقد كاله المؤجر حطاً قسطه من الأجرة إن كانت في الذمة أو لم يعلم المستأجر^(٤).

فرع: ولو ارتد مع المكثرين^(٥) ثالث عدواناً ضمن الثلث إن تلفت، وإن سخر رجلاً وبهيمة فماتت في يد صاحبها فلا ضمان.

فصل: ومتى اختلفا فقال: خطته قباء بأمرك، فقال: إنما أمرتك بقميص صدق المالك يمينه واستحق الأرض^(٦)، ف قيل: ما بين قيمته صحيحاً ومقطوعاً، وقيل: ما بين قيمته مقطوعاً للقميص أو للقباء^(٧) وسقطت الأجرة، وله^(٨) نزع خيطه، ومنع المالك من شد خيط فيه يجره^(٩) مكانه.

فرع: وإن قال: إن كان يكفيني قميصاً فاقطعه ضمن إن لم يكفه، [لا] إن قال: هو يكفيك، فقال له: اقطع^(١٠).

فصل^(١١): وإن اختلفا في الأجرة أو المدة أو قدر المنفعة تحالفا وفسخت^(١٢)، ووجب أجرة المثل لما استوفاه.

(١) في (ق): (فحمل). (٢) في (ق): (القيمة). (٣) بين عذره وعدمه.

(٤) في إجارة العين النقص، فإن علمه لم يخط شيء من الأجرة، لأنه لا يؤثر فلا عبرة له.

(٥) في (م): (المكثرين)؟ (٦) لثبوت قطعه قباء. (٧) في (ق): (القباء).

(٨) أي: الخياط. (٩) لأجل درزه.

(١٠) فلا يضمن لأن الإذن مطلق، وفي (ق): (اقطعه).

(١١) في (ق): (فرع).

(١٢) أي: الإجارة.

الباب الثالث: في الطوارئ الموجبة للفسخ، وهي قسمان

الأول: ما يقتضي الخيار، وهو ما ينقص منفعة العين نقصاً يؤثر كمرضها وانهدام بعض دعائم الدار واعوجاجها وتغير البئر بحيث يمنع الشرب [منه] وإن كان بتعديده، لكن إن قبل الإصلاح في الحال وبودر إليه فلا فسخ، [وإلا فله الفسخ، ومنعه المتولي بعد مضي مدة لها أجره وهو الوجه] وحيث^(١) امتنع الفسخ فله الأرض وتبدل^(٢) في إجارة الدمة^(٣).

فصل: وإن مرض مستأجر الدابة أو تلف متاعه لم تنفسخ في الباقي، وكذا إن هلك الزرع بجائحة، إلا إن تلفت الأرض، فلو تلف الزرع وتعذر إبداله قبل الانفساخ بتلفها لم يسترد من المسمى لما قبل التلف شيئاً، أو بعد تلفها استرد حصّة ما بعد تلفها؛ لأنه لو بقيت الأرض لاستحقّ المنفعة.

القسم الثاني: ما يقتضي الانفساخ، وهو فوات المنفعة، إما شرعاً وقد بيناه، وإما حساً ك: من أجر دابة معينة فتلفت ولو بفعل المستأجر فإنها^(٤) تنفسخ في الباقي فقط، لا الماضي إن كان له أجره، بل لاختيار له فيه، وله من المسمى قسط الماضي موزعاً على قيمة المنفعة لا الزمان.

فرع: تنفسخ بانهدام الدار، ويثبت الخيار بانقطاع ماء الأرض إلا إن أبدله ماء^(٥) ووقت الزراعة باق، وإن غصبت العين في إجارة العين فله الخيار، فإن أجاز^(٦) والتقدير بالعمل استوفاه حين يقدر، أو بالزمان انفسخت فيما انقضى منه، فإن لم يفسخ فانقضت المدة انفسخت وليس للمستأجر والمرتهن مخاصمة الغاصب [كالمستعير والمودع].

فرع: يقبل إقرار المالك بالعين المؤجرة، ولا يبطل حق المستأجر من المنفعة.

فصل: الإجارة تنفسخ بتلف المستوفى به المعين، كالرضيع^(٧) والثوب في الخياطة لا العاقلين، فلو امتنع من تمكينه من الخياطة لم يكلف تمكينه، لكن بتسليم الأجير نفسه وإمكان العمل تستقر أجرته قاله الإمام والثوب محبوس لتسليمها، فيمتنع بيعه قبل تسليمها، فإن التزم عملاً ومات وله تركه استؤجر منها، وإلا فإن لم يتمها الوارث ثبت الفسخ، والموصى له بالدار^(٨) مدة حياته تنفسخ إجارته بموته^(٩).

(١) في (ق): (فإذا). (٢) أي: العين المعينة. (٣) ولا فسخ فيها، لكن إن عجز عن إبدالها فللمستأجر الفسخ.

(٤) في (ق): (فإنه). (٥) من مكان آخر. (٦) أي: في الرضاع. (٧) بمنفعتها. (٨) لانتهاء حقه.

فصل : وإن هرب المكري [بجِمالِه] والإجارة في الذمة أكثرى الحاكمُ عنه من ماله لا المستأجر^(١) ولو بإذنه، ثم اقترض [وكذا للإنفاقِ عليها] ثم باعَ منها إن لم يهرب بها وتبقى في يد المستأجر إلى انقضاء المدّة، فإن تعذر ذلك كله فسخ^(٢) أو صبر في الصورة الأولى^(٣)، وإذا أذن للمستأجر^(٤) في الصورة الثانية^(٥) لينفق^(٦) ويرجع^(٧) جازاً، ويصدق في إنفاق معتادٍ، وإن لم يكن حاكمٌ أو عسر إثبات الواقعة عنده فأنفق وأشهد على ما أنفق ليرجع رجعاً ويحفظها الحاكم بعد المدّة، أو يبيع منها بقدر ما اقترض، فإن خشي أن تأكل نفسها باع الكلّ.

فصل : وإن سلّم المؤجر العين وكذا الأجير الحر نفسه استقرت الأجرة بمضي مدّة الإجارة أو العمل (مطلقاً)^(٨)، وإن لم يستعملها اختياراً أو لخوف الطريق، وليس له ردها إلى تيسر العمل ولا الفسخ، ويستقر بذلك في الفاسدة أجرة المثل^(٩).

فرع : وإن حبس المؤجر العين حتى انقضت المدّة انفسخت^(١٠)، أو بعضها انفسخ في الماضي ويثبت الخيار، ولو قدرت بالعمل لم تنفسخ كالتّي في الذمة، ولا يثبت فيها خيارٌ.

فصل : لو أجر البطن الأول^(١١) الوقف مدّة^(١٢) ثم مات انفسخت^(١٣) لا فيما مضى، ولا تنفسخ إجارة الناظر بموته.

فرع : وإن أجر الولي الطفل أو ماله^(١٤) مدّة يبلغ في أثنائها بالسن بطلت في الزائد، فلو بلغ فيها بالاحتلام لم تنفسخ في الزائد ولا خيار له، وإفاقة المجنون كالبلوغ بالاحتلام.

فصل : وإن أجر عبده ثم اعتقه نفذ ولم يثبت للعبد خيار ولا رجوع بأجرة ولا نفقة على السيّد، وينفق^(١٥) من بيت المال^(١٦)، فلو فسخ فيها المستأجر بعيب ملك منافع نفسه، وإن مات المؤجر فاعتقه الوارث فلا شيء عليه، وإجارة أم الولد كإجارة البطن

(١) في (ق) : (المستأجرة). (٢) المستأجر الإجارة. (٣) فيما لو هرب بالجمال حتى يحضر.

(٤) في (م) : (المستأجر). (٥) حيث لم يهرب بها لوجود المقصود عليه فيخير بين الفسخ والصبر.

(٦) عليها من ماله. (٧) على المكري. (٨) سواء أكانت الإجارة إجارة عين أم ذمة. (٩) سواء انتفع أم لا.

(١٠) الإجارة لفوات المفقود عليه قبل القبض. (١١) أي : من الموقوف عليهم. (١٢) من البطن الثاني.

(١٣) لتبين بطلانها. (١٤) في (م) : (مال الطفل) فقط.

(١٥) حتى تنقضي المدّة كسائر الأحرار العاجزين.

الأول، وكذا المعلق عقته بالصفة^(١)، لكن وجودها كبلوغ الصبي بالسن فلا يؤجره مدة توجد الصفة فيها.

فصل : لاتصح مكاتبه المؤجر، وإن أجر داراً بعيد ثم قبضه وأعتقه ثم انهدمت فالرجوع إلى قيمته.

فصل : بيع العين من المستأجر صحيح، فيجتمع الملك والإجارة، فإن انفسخ أحدهما بقي الآخر، فلو أجره العين فله أن يستأجرها منه ولو قبل التسليم، ولو أجرها أبوه منه ثم مات أحدهما وورثه الآخر لم تنفسخ وتظهر الفائدة حين يستغرق الدين التركة، ولو خلف ابنين أحدهما غير مستأجر فالرقبة بينهما والإجارة مستمرة، وبيع العين المستأجرة وهبتها والوصية بها لغير المستأجر صحيح ولا تنفسخ، وللمشتري الخيار إن جهل^(٢) ولو فسخت بيع أو إقالة فالمنفعة للبائع.

فصل فيه مسائل تتعلق بالباب الأول : ألزم^(٣) ذمته نسج ثوب على أن ينسجه بنفسه لم يصح التزامه، والأجرة في الإجارة من نقد بلد العقد، فإن وقع فاسداً فبلد إتلاف المنفعة، وتصح إجارة مصحف وكتاب^(٤)، لا بركة لصيد سمك، وتصح لحبس ما فيها ليصطاد منه، وليسير^(٥) فرسخين إن بين الجهة، وله إبدالها بمثلها، وإن استأجر حماماً على أن مدة تعطّلها محسوبة^(٦) على المستأجر بمعنى انحصار الإجارة في الباقي، أو على المؤجر بمعنى استيفاء مثلها بعد المدة لم تصح^(٧)، وكذا لو أجر حانوتاً خراباً على أن يعمره، وما أنفقته محسوب من أجرته^(٨).

ولو أعاره ليؤجر^(٩) لم يصح^(١٠)، وإن استأجر رجلاً لشراء موصوف صح، أو لشراء معين لم يصح^(١١)، أو لبيعه صح لا من معين، أو : للتظلم وعين البلد والمدة؛ ليخرج إلى السلطان ويسعى في نفعه صح^(١٢)، وله استعماله فيما مشنقته مثله، ولا تصح إجارة أرض مستورة بالزرع، ولا : دار مشحونة بالأمعة إلا إن أمكن تقيعها في مدة لا أجرة لمثلها، ولو كانت بعيدة لا يمكن قبضها إلا بعد مدة جاز، ولو استأجره للخدمة مطلقاً

(١) في (م) : (صفة). (٢) في (ق) : (جهله).

(٣) في (م) : (ألزمت). (٤) للمطالعة والقراءة.

(٥) في (ق) : (يسير). (٦) في (م) : (محسوباً).

(٧) في (ق) : (بمعنى). (٨) لجهالة المدة، وعدم الانتفاع به عند الإجارة.

(٩) عقد الإعارة؛ لفساد الشرط.

(١٠) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

(١١) للعلم بالمدة وإن كان في العمل جهالة؛ كما لو استأجره يوماً لخاصم غرماءه.

(١٢) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

(١٣) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

(١٤) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

(١٥) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

(١٦) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

(١٧) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

(١٨) لأن رغبة مالكه في البيع غير مظنونة.

صحَّ وحملَ على العرفِ في المستأجر والأجير، وإن استأجره للقيام على ضيعةٍ قامَ ليلاً ونهاراً كالعادة، أو للخبزِ بينَ أنه أرغفةٌ غلاظٌ أو رقائق، وأنه في فرنٍ أو تنورٍ. وحطبُ الخبزِ كحبرِ النَّسَاجِ^(١).

فصل فيه مسائلُ تتعلقُ بالبابِ الثاني: زمنُ الطهارةِ والمكتوبةِ ولو جمعةً والراتبةِ مستثنى في الإجارة، وكذا سبْتُ اليهودِ إن اعتيدَ، والأجيرُ لحملِ الحطبِ إلى الدَّارِ لا يطلعه السقف^(٢)، وفي إدخاله والبابُ ضيقُ قولان^(٣)، وعلى الأجير لغسلِ الثيابِ أجره من يحملها إليه إلا إن شرطَ خلافه، ولا أجره للمسافةِ إلى شجرٍ استوَجَرَ لقطعه، ولمستأجر الدَّابةِ لحمل^(٤) متاعٍ مقدَّرٍ منعُ المؤجِّرِ من تعليقِ شيءٍ، ولو اُكْتَرى دابةٌ إلى بلدٍ فرجوعه بها كالسفرِ [بالوديعة]، ولو استعارها ردَّها ولو راكباً، ولو استأجر لنقلِ حنطةٍ يوماً مراراً فركب في رجوعه ضمن، وإن جاورَ المستأجرُ المكانَ فإن^(٥) جاورَ قدرَ رجوعٍ يستحقُّه لم يضمنْ وإلا ضمنها بأقصى القيمِ من حينِ جاورَ ولا يبرأ بردها إلى ذلك المكان، وإن كانَ مالُكُها معها نظرت؛ فإن تلفت تحتَه بتوالي التعيينِ لزمه القسطُ، وإن خرجَ بعدَ زوالِ التعبِ أو تلفتَ بسببِ آخرَ ضمنَ الكلَّ، وإن تلفتَ بعدَ نزوله وقبضِ المالكِ فلا ضمان، وإن رجعَ من نصفِ المسافةِ استوفى، وإن وقفَ بالدَّابةِ يوماً ثم سارَ أو تردَّدَ في الطريقِ ليستقي حُسب^(٦) من المدة، وإن استأجرها ليركبَ ويعودَ استحقَّ الرجوعُ، وإن وقفَ أكثرَ من وقوفِ [مدة] المسافرينِ حسبَ من المدة، ولو استأجره لكتب^(٧) [صك] وكتبه غلطاً أو بلغه أخرى أو غيرَ النَّاسِخِ ترتيبِ الكتابِ بحيثُ لا يمكنُ البناءَ عليه سقطتْ أجرتهُ وضمنَ نقصانُ الورقِ، ولو تركَ السقيَ في المساقاةِ الصحيحةِ ضمنَ، وإن هلكَتِ المستأجرةُ بعدَ الردِّ بسببِ تعدِّي المستأجرِ ضمنَ.

فصل فيه ما يتعلقُ بالبابِ الثالث: وإن تلفَ ثوبٌ خاطَ نصفه استحقَّ النصفُ، لا إن تلفت جرةٌ حملها نصفُ الطريقِ، وغرقَ الأرضُ كانهدامِ الدَّارِ، فإن توقَّعَ انحساره فكفصها، وإن غرقَ بعضها انفسخَ فيه وله الخيارُ في الباقي في بقيةِ المدة، وتنفسخُ بتعطيلِ ماءِ الرَّحَى والبئرِ، فإن استأجرَ طاحونين^(٨) فبقي ماءٌ يديرُ أحدهما ولم يفسخْ

(١) فيعتبر فيه العرف، وسائر آلات الخبز على الأجير إن كانت إجارة ذمة وإلا فعلى المستأجر، وليس على الأجير إلا تسليم نفسه. (٢) أي: لا يكلف الصعود إلى السطح. (٣) أحدهما: نعم للعرف، والثاني: لا، بل يفسد الإجارة إلا أن يشترط الإدخال. (٤) في (ق): (يحمل). (٥) في (ق): (فإنه). (٦) في (ق): (حسبت). (٧) في (ق): (للكتب). (٨) متفاوتي الأجرة ونقص الماء، وفي (م): (استأجره لطاحونتين).

لزمه أجره أكثرهما، وإن استأجره لنسج غزل مسدىً ثوباً عشرة أذرع في عرض معلوم فجعل سده أحد عشر أو تسعة لم يستحق شيئاً؛ للمخالفة، فإن جعل السدى^(١) عشرة واللحمة تسعة استحق القسط، وإن استأجره والغزل مسدى^(٢) فحابه^(٣) في العرض المشروط أطول^(٤) استحق المسمى، أو أقصر فقسطه منه، وإن زاد في العرض أو نقص لمخالفة المشروط من الصفاقة والرقّة لم يستحق شيئاً، وإلا استحق^(٥)، إذ الخلل من السدى، وإن رضي المستأجر ببيع متوقع زواله لم ينقطع خياره وإلا انقطع، وإن استبدل المستأجر عن المنفعة في إجارة العين لا الذمة بعد^(٦) القبض جاز، وضمان^(٧) العهدة للمستأجر جائز^(٨).

وإن توجه الحبس على أجير العين ولم يمكن العمل في الحبس أخرجه القاضي مدته مستوثقاً عليه إن رآه^(٩).

ويلزم المستأجر لا المؤجر ما يلزم الوديع من دفع^(١٠) ضرر عن العين، فإن وقعت الدار على متاع المستأجر فلا ضمان على المؤجر^(١١)، وإن استأجره لبناء فلما أكمله انهدم وكان الخلل في الصنعة لا في الآلة ضمن، ومن أكره رجلاً على غسل ميت ليس له تركة ولا في بيت المال سعة لزمته الأجرة^(١٢) إلا^(١٣) الإمام، وللاب استئجار ابنه الصغير لإسقاط نفقته عنه^(١٤).

(١) السدى : - وزان الحصى - ما يمد من الخيوط طولاً في النسج . واللحمة خلافه .

(٢) ودفع إليه ما يحتاجه من اللحمة .

(٣) فسامحه .

(٤) في «العباب» : (١٠٨٧/٣) : وزائداً طولاً فله المسمى فقط .

(٥) إن أتى بالمشروط .

(٦) في النسختين : (قبل)، وفي نسخة (م) والشرح : (بعد) وتأويلها : لو أجز العن المؤجرة للمؤجر بعد قبضها جاز ، وعلى نسخة قبل : صحح النواوي جواز ذلك قبله . قال الشارح عن المثبتة : هي المعتمدة والحكم في إجارة الذمة بعدم الجواز مطلقاً المعلوم بالصريح من مفهوم الأولى .

(٧) في (ق) : (ضمن) .

(٨) في (ق) : (جاز) .

(٩) كان خاف هربه ، وخرج بأجير العين أجير الذمة ، فيطالب بتحصيل العمل بغيره .

(١٠) في (ق) : (وضع) ؟

(١١) فلا يلزمه بدله ولا أجرة تخليصه .

(١٢) له ؛ لأنه مما يستأجر عليه .

(١٣) أي : إن أكرهه الإمام فلا تلزمه أجرة ؛ لأن غسله فرض كفاية فإن فعله بأمر الإمام وقع عن الفرض .

(١٤) كما يشتري ماله .

كتاب الجعالة ، وأركانها^(١) أربعة

الأول : الصيغة الدالة على الإذن في العمل بعوض يلتزمه ، ولا يشترط القبول ، كقوله : مَنْ رَدَّ عَيْدِي [أو عَبْدِي] فَلَانُ فَلَهُ كَذَا ، فَإِنْ رَدَّهُ مَنْ سَمِعَهُ لَا غَيْرُهُ اسْتَحَقَّ عَلَى الْقَائِلِ ، وَلَوْ رَدَّهُ مَنْ أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ فَلَا شَيْءَ عَلَى الثَّقَةِ مطلقاً ولا على المالك إن كذبه لا إن صدقه ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْخَبَرَ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةُ الثَّقَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَالَ : إِنْ رَدَّهُ زَيْدٌ فَرَدَّهُ عَمْرُو ، أَوْ : زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرٍو لَمْ يَسْتَحَقَّ ، أَوْ : عَبْدٌ زَيْدٌ اسْتَحَقَّ كَزَيْدٍ ، وَإِنْ قَدَّرَ الرَّدَّ بِشَهْرٍ لَمْ يَصَحَّ .

الثاني : المتعاقدان ، ويشترط في الملتزم نفوذ التصرف ، وفي العامل المعين أهلية العمل .

الثالث : العمل ، فتصح الجعالة على معلوم أو مجهول عسر عمله^(٢) ، فإن سمع النداء وهو في يده فردّه وفي الرَدِّ كلفة استحق وإلا فلا ، وإن جعلَ لِمَنْ دُلَّ عَلَيْهِ فدلّه عليه استحق ، لا إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ ، أَوْ لِمَنْ أَخْبَرَهُ فَأَخْبَرَهُ فَلَا إِلَّا إِنْ تَعَبَ وَصَدَّقَ وَكَانَ لِلْمُسْتَخْبِرِ غَرَضٌ^(٣) .

الرابع : الجِعْلُ ، ويشترط كونه معلوماً كالأجرة ، فلو كان مجهولاً أو خمراً أو مغصوباً فأجرة المثل ، فإن قال : مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ ثِيَابُهُ وَهِيَ مَعْلُومَةٌ اسْتَحَقَّهَا ، أَوْ مَجْهُولَةٌ فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ ، وكذا لو قال : فَلَهُ رُبْعُهُ .

فصل : قال : مَنْ رَدَّ عَيْدِي مِنْ بِلَدٍ كَذَا فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ مِنْ نِصْفِ الطَّرِيقِ اسْتَحَقَّ النِّصْفَ ، [أو : الْعَبْدَيْنِ مِنْ كَذَا فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُمَا مِنْ نِصْفِ الْمَسَافَةِ اسْتَحَقَّ النِّصْفَ] ، أَوْ إِنْ رَدَّدْتُمَا الْعَبْدَيْنِ فَرَدَّهُمَا وَاحِدٌ فَلَهُ النِّصْفُ ، أَوْ رَدَّ وَاحِدًا فَلَهُ الرَّبْعُ ، أَوْ مِنْ أَعْدٍ فَالزَّائِدُ هَدْرٌ ، وَإِنْ قَالَ لَزَيْدٍ : رَدَّهُ وَلَكَ كَذَا فَأَعَانَهُ آخَرُ فَالْكُلُّ لَزَيْدٍ وَلَا شَيْءَ لِلْمَعَاوِنِ إِلَّا إِنْ التَّزَمَ لَهُ زَيْدٌ أَجْرَةً ، وَإِنْ عَمِلَ الْآخَرُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِلْمَالِكِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَزَيْدٍ النِّصْفُ ، وَإِنْ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ يَرُدُّ^(٤) عَيْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ اثْنَانِ اقْتَسَمَاهُ ، وَإِنْ قَالَ لِكُلٍّ مِنْ ثَلَاثَةٍ : رَدَّهُ وَلَكَ دِينَارٌ فَرَدُّهُ فَلَكَ ثُلُثُهُ تَوْزِيْعاً عَلَى الرُّؤُوسِ ، فَإِنْ شَارَكَهُمْ رَابِعٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، فَإِنْ قَصَدَ الْمَالِكُ^(٥) [أو أَطْلَقَ] ، أَوْ قَصَدَ أَخَذَ الْجِعْلَ مِنْهُ فَلِكُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ رُبْعٌ^(٦) ، فَإِنْ أَعَانَ

(١) في (ق) : (أركانها) . (٢) في النسختين : (علمه) ؟ ، والمراد ما قاله الشارح : لإخراج ما لم يعسر فيعتبر ضبطه

إذا لا حاجة إلى احتمال جهالة الجعالة ، ففي بناء حائظ يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به .

(٣) في المخبر به فيستحق الجعل . (٤) في (ق) : (قال : من رد) . (٥) أي : بالعمل . (٦) في (ق) : (الرابع) .

أحدهم فللمعاونِ النصف وللآخرين^(١) النصف، أو اثنين منهم فلكلّ منهما ربعٌ وثمانٌ وللثالث ربعٌ، فإن شرطَ لأحدهم مجهولاً فله ثلثُ أجرَةِ المثل ولهما ثلثا^(٢) المُسمّى، وتوكيلُ العاملِ المعيّنِ في الردِّ كتوكيلِ الوكيلِ، وغيرِ المعيّنِ كالتوكيلِ في الاحتطابِ.

فصل : الجعالةُ جائزةٌ قبلَ تمامِ العملِ، لازمةٌ بعدهُ، فلو فسخها المالكُ في أثناءِ العملِ لزمه أجرَةُ المثلِ فيما عملَ، أو : العاملُ فلا، وإن عملَ بعدَ الفسخِ ولو جاهلاً فلا شيءَ له.

فرع : وتنفسخُ بالموتِ، فإن ماتَ المالكُ بعدَ الشروعِ فردّه إلى وارثِهِ وجبَ قسطُهُ من المُسمّى.

فرع : وإن زادَ أو نقصَ اعتبرَ النداءُ الأخيرُ، فلو لم يسمعه أو كانَ بعدَ الشروعِ وجبَ أجرَةُ المثلِ، وإن ردّ^(٣) أبقأ لم يحبسهُ للاستيفاءِ، وإن هربَ في الطريقِ أو ماتَ فلا شيءَ له، وإن خا ط نصفَ الثوبِ فاحترقَ أو لم يتعلّمَ الصبيُّ لبلادتهِ فلا شيءَ له، [أ] و ماتَ الصبيُّ في أثناءِ التعليمِ وجبَ القسطُ لوقوعِهِ مُسَلِّماً^(٤)، وإن منعه أبوه^(٥) أو المالكُ وجبَ أجرَةُ المثلِ.

فصل : وإن اختلفا^(٦) في شرطِ الجعلِ أو الردِّ صدّقَ المالكُ^(٧)، أو في قدرِ المشروطِ أو في كونه على عبدٍ أو عبيدين تحالفاً ووجبَ أجرَةُ المثلِ.

فرع : قال : بعهُ [بكذا] أو : اعملْ كذا ولكَ عشرةٌ، فإن ضبطَ العملَ فجارةٌ وإلا فجُعالةٌ.

فرع : يدُ العاملِ يدُ أمانةٍ، فإن خلاه بتفريطٍ ضمونَ، وإن أنفقَ فمتبرّعٌ، ومن وجدَ مريضاً بباديةٍ لزمه المقامُ^(٨) معه لا إن خافَ على نفسه، وإذا أقامَ فلا أجرَةَ له، ولو ماتَ أو عُشي عليه لزمه إن كانَ أميناً حملُ مالِهِ إلى ورثتهِ ولا يضمّنه^(٩)، والحاكمُ يحبسُ الأبقَ لسيدِهِ، فإن أبطأ باعَهُ وحفظَ ثمنَهُ، وإن سرقَ الأبقَ قطعَ كغيرِهِ.

(١) في (م) : (الآخران)، و(ق) : (للآخران). (٢) في (ق) : (ثلث)؟

(٣) في (ق) : (زاد)؟ (٤) أي : بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف ردِّ الأبق .

(٥) من تمام التعلم . (٦) في (ق) : (اختلف) .

(٧) يمينه . (٨) في النسختين : (القيام) .

(٩) في الحالين، وليس حكم المغشي عليه حكم الميت .

كتاب إحياء الموات

هو مستحبٌ، وفيه ثلاثة أبواب:

(الباب) (١) الأول: في الأرض الموات.

فإن كانت ببلد الإسلام للمسلم (٢) تملكها بالإحياء (٣)، ولو كان بالأرض (٤) أثر عمارية جاهلية لم يعرف مالها فكذلك (٥)، [أ] و: إسلامية فأمرها إلى الإمام، وإن أحيى ذمي (٦) أرضاً ميتة نزعته منه ولا أجره عليه، فلو نزعها منه مسلم وأحيها بغير إذن الإمام ملكها، فلو زرعها الذمي وزهد فيها (٧) صرف الإمام الغلة في المصالح ولا يحل لأحد تملكها (٨).

فرع: للذمي والمستأمن الاصطياد والاحتشاش ونقل تراب لا ضرر فيه من موات، وللکافر إحياء موات بلد الكفار (٩) وكذا للمسلم إن لم يذبوا عنها (١٠)، فإن ذبوا واستولينا عليها (١١) فالغنائم أحق بإحياء أربعة أخماسه، وأهل الخمس بالخمس (١٢)، وكذا بعض كل إن أعرض بعض، فإن أعرض كل الغنائم فأهل الخمس أحق بالمتحجر، فإن صالحناهم على أن البلد لنا فالمتحجر على الموات أهل (١٣) الفيء ويحبسه الإمام لهم، أو على أن البلد لهم فالمتحجر في ذلك الموات لهم، وإن فني الذميون فكنايسهم في دار الإسلام في (١٤).

فصل: يملك المحيي والمشتري منه الحريم (١٥)، لكن لا يفرد بالبيع، فإن حفرا بئراً لتكون لأحدهما وللآخر الحريم؛ فالحريم لصاحب البئر وللآخر أجره المثل.

فرع: الحريم ما يتم به الانتفاع، فحريم (١٦) [في] القرية مرتكض الخيل وملعب الصبيان والنادي، ومناخ الإبل ومطرح الكناسات [والمرعى المستقل والمحتطب القرابين، وفي البعيد (١٧) تردد (١٨)، وحريم الدار في الموات مطرح الكناسات] ونحوها (١٩)، والممر

(١) أضفته للتناسب مع ما يأتي. (٢) ولو غير مكلف. (٣) وإن لم يأذن له فيه الإمام اكتفاء بإذن الشارع، لكن يستحب استئذانه. (٤) في (ق): (بها). (٥) أي: للمسلم تملكها بالإحياء وإن لم تكن مواتاً كالركاز. (٦) في (ق): (أحياء في)؟ (٧) فتركها تبرعاً. (٨) أي: الغلة، فهي للمسلمين. (٩) في الشرح: (وإن كانت ببلد الكفار فللكفار إحيائها). (١٠) يذبوا - بضم الذال وكسرها - يدفعوا، وفي (ق): (عنه). (١١) في (ق): (عليه). (١٢) في (م): (إحياء الخمس). (١٣) أي: لأهل. (١٤) أي: حريم المعمور تبعاً؛ لأنه من مرافقه. (١٥) الموات. (١٦) إذا لم يفحش بعده. ومن حريم القرية مراح الغنم والطريق ومسيل الماء. (١٧) المختار القريب دون البعيد. (١٨) كالرماد والثلج.

صوبَ البابَ وإنْ انعطَفَ، وهلْ فناءَ الجدرانِ^(١) حريمٌ؟ وجهان^(٢)، لكنْ يمنعُ ممَّا يضرُّ بها كحفرِ بئرٍ بقربِها، وحريمُ البئرِ مطرحُ ترابِها ومتردّدُ النوازح^(٣) ومجتمعُ الماشيةِ، والتقديرُ^(٤) بالحاجةِ، وحريمُ القناةِ ما ينقصُ ماؤها أو ينهارُ ترابُها بحفرٍ، وما لا مواتٍ حولهَ لا حريمَ له كالذورِ المتلاصقةِ^(٥).

فرع: لو اتخذَ دارهُ حماماً أو طاحونةً أو حانوتَ حدادٍ وأحكمَ جدرانَهُ أو مدبغةً جازَ، فلو خالفَ العادةَ بأنْ^(٦) أضرتِ النداءُ والدقُّ بجدارِ الجارِ مُنْعَ. ولو حفرَ بملكِهِ بالوعةً تفسدُ بئرَ جاره جازَ وكرةً، أو بئراً تنقصُ ماءَ بئرِ جاره جازَ، فإنْ كانَ لدارِهِ حريمٌ فلهُ المنعُ منَ الحفرِ فيه.

فرع: مواتُ الحريمِ يملكُ بالإحياءِ لا عرفاتٍ ومنى ومزدلفة^(٧).

فصل: من شرعَ في الإحياءِ أو نصبَ علامةً صارَ متحجراً لا مالكاً فوارثه ومن نقله [إليه] أحقُّ به، ولو تحجّرَ فوقَ كفايته أو ما يعجزُ عنه فلغيره إحياءُ الزائدِ، فإنْ تحجّرَ ولم يعمرْ أمرُهُ السلطانُ^(٨) فإنْ اعتذرَ أو استمهلَ أمهلَ^[هـ] ما يراه، فإنْ مضتِ المهلةُ بطلَ حقُّه، [ولو بادرَ أجنبيٌّ فأحيا متحجراً ملكهُ وأثمَ، ولو باعه^(٩) المتحجّرَ لم يصحَّ^(١٠)، فإنْ أحيا (ها) المشتري ملكها ولا يصحُّ تحجُّرُ عاجزٍ. فرع: إقطاعُ الإمامِ كالتحجّرِ فلا يُقطعهُ ما يعجزُ عنه.

فصل: والإحياءُ يختلفُ، فللزريبةِ بالتحويطِ ونصبِ البابِ، وللسكنى بذلكِ وتسقيفِ شيءٍ وللزراعةِ بجمعِ الترابِ ونحوِهِ حولها وتسويتها وحرثها وترتيبِ الماءِ حيثُ لم يكفها ماءُ السماءِ ولو لم تزرعْ^(١١)، فإنْ لم يمكنَ ترتيبُهُ كأرضٍ بجبلٍ^(١٢) ففي تملكها بدونه وجهان^(١٣)، ويشترطُ غرسُ البستانِ وتحويطُهُ وتهيئتهُ كالعادةِ^(١٤)، و^(١٥): في البئرِ خروجُ الماءِ وطْيُ^(١٦) الرخوةِ، وفي القناةِ إجراءُ الماءِ، فإنْ حفرَ نهراً إلى النهرِ

(١) هو ما حوالها. (٢) الراجح الأول، وهو ميل الأكثرين، وعلى الثاني لو أراد محيي أن ينيي بجنبها لم يلزمه أن يبعد عن فئتها. (٣) من نحو آدمي أو بهيمة. (٤) أي: يحدّد بحسب الحاجة، وبه يقاس حريم النهر المحفور في الموات (٥) فلا أولوية لبعضها على بعض. (٦) في النسختين: (فإن)؟ (٧) فلا تملك بالإحياء لتعلق حق الوقوف والرمي والمبيت بها. (٨) بالإحياء والإعمار أو برفع يده عنه؛ لأنه يضيق على الناس في حق مشترك. (٩) في الشرح: (باعها) أي: الأرض المتحجرة. (١٠) لعدم ملكه له، وحق التملك لا يباع كحق الشفع. (١١) فإن ذلك يكفي. (١٢) في (م): (نخل)؟ (١٣) أحدهما: لا، إذ لا مدخل للإحياء فيها، وثانيهما: نعم، فيحصل بالحرث وجمع التراب على أطرافها كالزراع. (١٤) للماء ونصب الماء. (١٥) أي: ويشترط. (١٦) البئر للأرض.

القديم بقصد التملك ليجري فيه الماء ملكه ولو لم يجره، ولو شرع في الإحياء لنوع فأحياء لنوع آخر ملكه.

فصل: للإمام ونائبه أن يحمي لخیل الجهاد ومواشي الصدقة والضعفاء موتاً لا يضيّق على الناس. وحمى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغير ولو استغني عنه، فمن بنى فيه أو زرع قلع، ويغير حمى غيره؛ للمصلحة، لكن لا يحيي بغير إذن الإمام، ولينصب أميناً يدخل فيه دواب الضعفاء لا الإمام؛ لأنه قوي، فإن رعاه قوي منع منه ولم يغرّم ولا يعزّر، وليس للإمام أن يحمي الماء أو يعتاض عن رعي الحمى وإحياء الموات.

الباب الثاني: في المنافع المشتركة

من جلس للمعاملة في شارع ولم يضيّق لم يمنع، وفي الذمي وجهان^(١)، وله التظليل^(٢) لا البناء، ويختص الجالس بمكانه ومكان متاعه وآلته ومعامله ولا يضيّق عليه، فيمنع واقفاً إن منع رؤية متاعه أو وصول الواصلين إليه، ولو أقطعه إياه الإمام جاز لا بعوض ولا تملكاً، وإن سبق اثنان أقرع بينهما.

فرع: لو قام المعامل ليعود فهو أحق بمكانه ما لم يمض زمن ينقطع فيه عنه الألف^(٣)، وكذا المجالس بأسواق يجتمع لها في وقت، فإن جلس غيره مدة غيبته القصيرة ولو معاملاً جاز، ومن ضيق الشارع بآلة بناء ونحوها يضر ضرراً ظاهراً منع وإلا^(٤) انتقل إلى مكان آخر، أو كان جلوسه للاستراحة بطل حقه بقيامه.

فصل: من جلس في المسجد لتدريس وإفتاء وإقراء و:^(٥) درس بين يدي مدرّس فكجالس بمقعد سوق أو لصلاة واستماع وقام بلا عذر بطل حقه، أو لعذر كقضاء حاجة أو تجديد وضوء وإجابة داع وعاد فهو أحق حتى تقضى صلاته أو مجلسه، ولو نوى اعتكاف أيام فخرج لما يجوز عاد إلى موضعه.

فرع: ويمنع من الجلوس لمبايعة^(٦) وحرفة في المسجد، وارتفاق بحريمه ضار بأهله، فإن لم يضر جاز، وهل يشترط إذن الإمام؟ وجهان^(٧)، ويمنع استطراق حلق

(١) الراجع منهما عدم المنع. (٢) على موضع جلوسه بما لا يضر بالمارة.

(٣) للمعاملة؛ لخبر مسلم: «من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به».

(٤) في (م): (وإن). (٥) سماع. (٦) في (م): (للمبايعة). (٧) أوجههما: المنع.

الفقهاء والقراء^(١)، وهل يترتب المدرّس والمفتي في كبار المساجد بغير إذن الإمام والإذن معتاد؟ وجهان^(٢).

فصل : مَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ مِنْ رِبَاطٍ وَخَرَجَ لِحَاجَةٍ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ، وَإِنْ سَكَنَ بَيْتاً مِنْهُ وَغَابَ وَلَمْ تَطُلْ غَيْبَتُهُ عَرَفاً فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ سَكَنَهُ غَيْرُهُ. وَلِكُلِّ دُخُولِ الْمَدَارِسِ وَالْأَكْلِ وَالنَوْمِ فِيهَا لَا السُّكْنَى إِلَّا لَفْقِيهِ أَوْ بِشَرَطِ الْوَاقِفِ.

فرع : النازلون في البادية في غير مرعى البلد لا يمنعون ولا يزاحمون على المراعي والمرافق إن ضاقت، فإن استأذنوا الإمام في استيطانها ولم يضرّ نزولهم بالسابلة^(٣) راعى الأصلح، وإن نزلوا بغير إذنه وهم غير مضرّين لم يمنعهم، ونهاهم^(٤) عن إحداث زيادة إلا بإذنه.

فصل : لو طَالَ مَقَامُ الْمُرْتَفِقِ فِي شَارِعٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَزْعَجْ إِلَّا فِي الرُّبُطِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى الْمَسَافِرِينَ، فَلَا يَزَادُونَ عَلَى مَدَّةِ السَّفَرِ^(٥) إِلَّا لَخَوْفٍ أَوْ مَطَرٍ وَلَا : عَلَى الْمَدَّةِ الْمَشْرُوطَةِ^(٦) لِلْجَمِيعِ، وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَعْمَلُ بِالْعَرَفِ، فَيَقِيمُ الطَّالِبُ فِي الْمَدْرَسَةِ حَتَّى يَنْقُضِيَ غَرَضُهُ أَوْ يَتْرُكَ التَّعْلَمَ^(٧) وَالتَّخْصِيلَ فَيَزْعَجُ^(٨)، وَلِلْخَانَقَاهُ^(٩) حُكْمُ الشَّارِعِ^(١٠).

الباب الثالث: في الأعيان الخارجة من الأرض، وفيه طرفان

الأول : في المعادن، وهي قسمان :

الأول : الظاهرة، كالنّفْطِ وأحجار الرّحى والبرام^(١١) والكبريت والقار^(١٢) والملح المائي وكذا الجبليّ إن لم يحوجّ إلى حفرٍ وتعَبٍ.

الثاني : الباطنة، وهي المبتوثة في باطن الأرض المحتاجة إلى علاج كالذهب والفضة والفيروزج والياقوت والنحاس والرصاص والحديد، ولقطعة ذهب أبرزها السيل^(١٣) أو أتى بها حكم المعدن الظاهر فلا يملكان بالاحياء، وإذا أقطع الإمام من الباطنة رجلاً ما يقدر عليه جاز لا الظاهرة^(١٤).

(١) توفير ألها . (٢) أحدهما : لا . (٣) أي : أبناء السيل . (٤) في (م) : (و) يمنعهم .

(٥) وهي ثلاثة أيام بلياليها مطلقاً . (٦) أي : من الواقف . (٧) في (م) : (التعليم) . (٨) ليؤخذ منه . (٩) قاف الخانقاه مبدلة من الكاف كما قال جماعة ؛ منهم كمال الدين الدميري ، وهي ديار الصوفية . وفي (م) : (للخانقات) .

(١٠) لأنه لا يمكن فيها الضبط . (١١) جمع برمة وهي حجر تعمل منه القدور . (١٢) الزفت .

(١٣) كمقاعد الأسواق ؛ لـ : (أنه ۞ أراد إقطاع ملح مأرب أو أقطعه ، فلما قيل له : إنه كالماء المعدّ امتنع منه) .

فرع : أما البقاعُ التي تحفرُ بقرب الساحل ويساقُ الماءُ إليها فينعدُّ ملحاً فيجوزُ إحياءُها وإقطاعُها .

فرع : يقدِّمُ في المعدنين^(١) بالسبق إن لم يتسعْ، ثم^(٢) بالقرعة، ويأخذُ قدرَ حاجتِه عُرْفاً، فلو زاد^(٣) أزعجَ إن زوحم^(٤) .

فرع : من أحيا أرضاً وفيها معدنٌ باطنٌ ملكه^(٥) وإن علمَ به حال الإحياء^(٦)، وليسَ لمالكِه بيعُه^(٧)، فإن قالَ لرجلٍ : ما استخرجتُه فهو لي فلا أجرَةَ له، أو : بيننا فله أجرَةُ النصفِ، أو : لك^(٨) منه كذا (أو : الكلُّ) فله أجرَتُه، والحاصلُ في الجميعِ للمالكِ .

الطرفُ الثاني : المياه، وهي قسمانِ : مختصةٌ وغيرها .

فغيرُ المختصةِ : كالأودية والأنهار فالناسُ فيها سواءٌ، فإن ضاقَ المشرعُ وقد جاءَ معاً قدَّم العطشانُ، ثمَّ السابقُ، ومن حازَ منه شيئاً في إناء أو حوضٍ^(٩) ملكه، وإن دخلَ الماءُ ملكه لم يجزِ الدخولُ إليه بلا إذنٍ، ولو أخذَه رجلٌ بلا إذنٍ ملكه^(١٠) .

فرع : (و) لو تزاحموا على سقي الأرض (به)^(١١) سقى الأولُ إلى الكعبيين، والأولى التقديرُ بالحاجة في العادة، ثمَّ يرسلُه إلى الثاني وهكذا، فإن انخفضَ بعضٌ بحيثُ يأخذُ فوقَ الحاجة قبلَ سقي المرتفع أفردَ كلاً بسقي، فإن احتاجَ الأولُ مرةً أخرى قدَّم، ولو تنازعَ متحاذيانِ فالقرعة، وإن أرادَ إحياءَ أرضٍ أقربَ إلى رأسِ النهرِ فإنَّ ضيقَ على السابقِ منع^(١٢) وإلا فلا .

فرع : وعمارةُ هذه الأنهارِ من بيتِ المالِ، ولكلُّ بناءٍ قنطرةٍ ورحىٍ عليها إن كانت في مواتٍ أو في ملك^(١٣)، فإن كانت بينَ العمرانِ فالقنطرةُ كحفرِ البئرِ للمسلمينِ في الشارعِ، والرحى يجوزُ بناؤها إن لم تضرَّ بالملاكِ^(١٤) .

فصل : ومن أخذَ من الوادي (ماءً) في نهرٍ حفره في ملكه فهو أحقُّ بالماءِ ما دام فيه ،

(١) أي : الظاهر والباطن ما دام مائتاً في المكان، فإن انصرف فغيره أولى . (٢) عند التشاح يقدم .

(٣) أي : على قدر الحاجة . (٤) لأن عكوفه كالتحجير المانع من الأخذ، فإن لم يزاحم لم يزعم، وإذا اتسع

مكانهما فكل يأخذ من جانب . (٥) لأنه من أجزاء الأرض وقد ملكها بالإحياء، وفي (م) ونسخة : (لا إن علم به

حال الإحياء) فيوافق الثاني، والترجيح من المؤلف . (٦) وفي (م) : (لا إن علم) . قال الشارح : قيل : لا يملكه

لفساد القصد . والراجح ما أثبت . (٧) لأنه لم ينله، وهو متفرق في طبقات الأرض مجهول القدر والصفة .

(٨) في (م) : (ولك) . (٩) أو بركة . (١٠) لكن إن أغلق عليه باباً فالظاهر أنه لمن حازه أولاً كالصيد .

(١١) أي : بالماء غير المختص . (١٢) من الإحياء . (١٣) وإلا فلا ؛ كإشراع الجناح في الشارع فيها .

ولغيره الشربُ وسقيُّ الدَّوَابِّ والاستعمالُ منه ولو بدلٍ، ومَنْ حفرَ نهراً فوقَه يضيِّقُ عليه مُنعَ، وإن حفرَ النهرَ جماعةً اشتركوا فيه بقدرِ أعمالهم، فإن شرطوها على ملكهم فليكن العملُ كذلك، فإن زادَ أحدهم فمتبرِّعٌ إلا إن أكره أو شرطوا له عِوضاً فإنَّهُ يرجعُ بأجرةِ المثل للزائد، ولا يقدِّمُ الأعلى ها هنا، فإن اقتسموه مياومةً جازَ، ولكلُّ الرجوعُ، فإن رجعَ وقد أخذَ نوبتهُ ولم يأخذِ الآخرُ فعليه أجرُها - وسنذكرُ قسمةَ الماءِ - ويمنعُ أحدهم من توسيعِ النهرِ وتضييقه، وتقديم رأسِ الساقية، و: إجراء ما يملكه فيه، ومن بناءِ قنطرةٍ ورحىٍ عليها، وغرسِ شجرٍ على حافتهِ إلا برضاها، وعمارتهُ بحسبِ الملكِ.

فرع: كلُّ أرضٍ وجَدَ في يدِ أهلها نهرٌ لا تسقى^(١) إلا منه حكمَ لهم بملكه، ولو تنازعوا في قدرِ أنصباهم^(٢) جعلناه على قدرِ الأرضِ.

الثاني: المختصةُ: فمن حفرَ بئراً في مواتٍ للتملكِ ملكها وماءها إذ الماءُ يملكُ، لكن يجبُ بذلُ الفاضلِ منه عن^(٣) شربه ليشربَ غيره، وعن ماشيته وزرعِهِ لماشيةٍ غيره^(٤)، ولو أقامَ إن كانَ هناكُ كلُّ ولم يجدْ ماءً مبذولاً ولم يحرزهُ^(٥) في إناءٍ فإن أضرَّ به ورودها استقى لها^(٦) وحملَ [إليها]، ولا يجبُ بذلُهُ لزراعِ الغيرِ، فإن حفرها^(٧) للارتفاقِ؛ اختصَّ بها كالمالكِ ما لم يرتحلْ، أو: للمارة فهو كأحدهم، وكذا لو لم يقصد شيئاً، ولا يصحُّ بيعُ ما وجبَ بذلُهُ، ولا يجبُ إعارَةُ آلةِ الاستقاءِ، ويشترطُ في بيعِ الماءِ التقديرُ^(٨).

فصل: القناةُ كالبئرِ، فإن ملكها جماعةٌ وأرادوا قسمةَ الماءِ عرضتُ فيه خشبةٌ مستويةٌ فيها ثقبٌ بمقاديرِ الحقوقِ، ويصنعُ كلُّ^(٩) بمائه ما شاء، لكن لا يسوقهُ لأرضٍ أجنبيةً ولا يتصرفُ قبلَ القسمةِ، ولكلُّ الرجوعُ متى شاءَ إن اقتسموا مهايأةً.

فصل^(١٠): ماءُ البئرِ والقناةِ لا يصحُّ بيعُهُ؛ لأنه يزيدُ ويختلطُ، فلو باعَ صاعاً من ماءِ بئرٍ راكداً لا جاريٍّ صحَّ لقلَّةِ زيادتهِ (كالرطوبةِ)^(١١)، فإن اشترى البئرَ وماءها الظاهرَ أو

(١) الأرض، وفي (م): (نهرًا). (٢) انتهى ما سقط من (ق). (٣) في (ق): (على). (٤) في (م): (ماشيته وزرعهُ للشرب ولماشيته غيره). (٥) في (ق): (يحوزهُ). (٦) أي: جاز للرعاة استقاء فضل الماء لها. (٧) في موات. (٨) بكيل أو وزن، لا بري الماشية أو الزرع. (٩) في (م): (كلا). (١٠) في (م): (فرع). (١١) مثل بيع القت والبرسيم في الأرض بشرط القطع.

جزأها^(١) الشائع وقد عرفَ عمقَها صحَّ، ومتى باعَ ماءَ القناةَ مع قراره والماءُ جارٍ بطلَ في الجميع للجهالة، وفي «الروضة» خلافُه^(٢)، أو: واقفٌ^(٣) صحَّ.

فرع: وإن سقى زرعُه بمغصوبٍ^(٤) ضمنَ الماءَ والغلةَ له، فإن تحلَّلَ مِن صاحبِ الماءِ كانَ الطعامُ أطيبَ.

وإن أضرمَ نارهُ في حطبٍ مباحٍ لم يمنعَ النفعَ بها^(٥)، فإن ملكه فله المنع^(٦).

(١) قال الشارح: جزأهما أولى.

(٢) عملاً بتفريق الصفقة.

(٣) وعرف العمق صح البيع إذ لا مانع.

(٤) في (ق): (بمغصوبه).

(٥) لخبر أبي عبيد في «الأموال» وأحمد وأبي داود وغيرهم: «الناس شركاء في ثلاثة: النار، والماء، والكلأ». وفي (ق): (به).

(٦) من الأخذ، أما الاصطلاء والاستصباح بها أو منها فلا منع منه لما مرَّ في الخبر.

كتاب الوقف ، وفيه بابان

الأول : في أركانه وشروطه ، وفيه طرفان : الأول : في أركانه ، وهي أربعة :
الأول : الوقف ، وشروطه أهلية التبرع .

[و] الثاني : الموقوف ، وهو كل عين معينة مملوكة تقبل النقل ويحصل منها فائدة أو منفعة يستأجر لها غالباً ، فلا يصح وقف مطعوم ، ويصح وقف العقار والمشاع ، ولا يسري كما لا يسري إليه العتق ، والأشجار والمنقولات لريعتها ، ووقف عبد وجحش صغيرين وزمين يرجى وحلي للبس لا النقدين والرياحين ، ولا أم ولد ومكاتب ، ويصح وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة ، لكن يعتقان لو وجدت ، ولا يصح وقف نفسه والملاهي ولا كلب صيد ولا أحد عبديه ولا منفعة دون عين ولا عبد في الذمة^(١) ، ويصح وقف المغصوب ، والعلو وحده^(٢) ، والفحل للضراب^(٣) ، ولو وقف ما لم يره^(٤) أو : المؤجر أرضه أو : الوارث الموصى بمنفعته مدة أو : المستأجر بناءً^(٥) صح ، فإن قلع بقي وقفاً ، فلو لم ينفع فهل يصير للوقف أو للموقوف^(٦) عليه؟ وجهان^(٧) . وأرش الموقوف^(٨) كالوقف^(٩) .

الركن الثالث : الموقوف عليه ، وهو قسمان : معين وغيره .

فالأول : المعين ، ويشترط صحة تملكه ، فيصح على ذمي لا مرتد وحرابي وجنين وعبده ولا عبد غيره إن قصده ، وإن أطلق صح ووقع لسيده وإن استقل بالقبول^(١٠) .
فرع : لو وقف على مكاتب (غيره) صح ، فإن عجز بان^(١١) منقطع الابتداء ، وإن عتق وقد قيده بمدة الكتابة بان منقطع الانتهاء^(١٢) ، ولا يصح على بهيمة وإن أطلق^(١٣) .
فرع : ولو وقف على نفسه أو على الفقراء على أن يأخذ معهم لم يصح ، فلو وقف على المسلمين أو الفقراء فافتقر فله تناول معهم ، ولو شرط لنفسه النظر بأجرة المثل

(١) لعدم تعيينه كما لا يصح عتقه ، ولا يصح وقف الحمل وإن صح عتقه . (٢) ولو مسجداً .

(٣) بخلاف إجارتها له ؛ لأن الوقف قرية يحتل فيها ما لا يحتل في المعاضات . (٤) وكذا الأعمى .

(٥) أي : الذي بناه أو غرسه . (٦) في النسختين : (الموقوف) . (٧) الصحيح غيرهما ، ويقرب أن

يقال : يباع ويشترى بثمنه من جنسه ما يوقف مكانه . (٨) في (ق) : (الموقوفة) . (٩) في (م) : (وقف) .

(١٠) أي : العبد على القول باشتراطه كما في الهبة والوصية . (١١) أي : الوقف .

(١٢) فيبطل استحقاقه وينتقل الوقف إلى من بعده . (١٣) لأنها ليست أهلاً للملك بحال .

صح^(١)، ولو وقفَ على أحدِ هذينِ لم يصح^(٢).

القسمُ الثاني: غيرُ المعينِ، وهو الجهةُ العامةُ، فإنَ كانَ معصيةً كالسلاحَ للقطّاعِ والوقفَ على الكنائسِ لم يصحَّ ولو مِن ذمي فنبطلُهُ إن ترفعوا إلينا، لاما وقفوه قبلَ المبعثِ، أو^(٣): قريةٌ كالوقفِ على المساكينِ صحَّ، ويصحُّ على مَنْ يملكُ كالأغنياءِ إلا إن تضمّنَ إعانةً على المعصيةِ كاليهودِ والفُسّاقِ.

فصل^(٤): لو وقفَ على سبيلِ البرِّ أو الخيرِ أو الثوابِ فليعطَ أقرباءَ الواقفِ ثمَّ أهلَ الزكاةِ، أو على سبيلِ الله فالغزاةَ الذينَ همُ أهلُ الزكاةِ، فإن جمعَ بينَ سبيلِ الله وسبيلِ البرِّ وسبيلِ الخيرِ فثلثٌ للغزاةِ وثلثٌ لأقاربه وثلثٌ لباقي أصنافِ الزكاةِ غيرِ العاملينَ والمؤلفةِ، أو وقفَ على الفقهاءِ فمنَ حصَّلَ في علمِ الفقهِ (شيئاً) وإن قلَّ، أو: المتفقهة^(٥) فالمشتغلُ به، أو: الصوفيةَ فالنساكُ الزاهدونَ وإن ملكَ أحدهمَ دونَ النصابِ ولا يفي دخلُهُ بخرجِهِ ولو خاطَ ونسجَ أحياناً في غيرِ حانوتٍ، وكذا إن درّسَ (أ) وعظَ أو لم يلبسُهُ الخرقةَ شيخ^(٦)، ويكفي التزيي^(٧) بزيّهم أو المخالطة، ويصحُّ على الأرقاءِ الموقوفينَ لخدمةِ الكعبةِ ونحوها، كالوقفِ^(٨) على علفِ الدوابِّ في سبيلِ الله، ولا يصحُّ على الدارِ إلا إن قالَ: لطارقها، ويصحُّ على المؤنِ التي تقعُ في البلدِ من جهةِ السلطانِ، لأعمارةِ القبورِ، وإن وقفَ بقرةً في الرباطِ ليشربَ لبنها مِن نزلِهِ أو ليباعَ نسلُها في مصالحِهِ صحَّ، وإن أطلقَ فلا.

الركنُ الرابعُ: الصيغةُ، ويشترطُ اللفظُ، وصريحُهُ: الوقفُ والتحيسُ والتسبيلُ، وقوله: حرّمتُ وأبديتُ داري للمساكينِ كنايةً، والصدقةُ صريحٌ إن وصفتُ بلفظٍ ممّا سبقَ أو بحكمٍ كلاً تباعُ ولا توهبُ، أو كانت على جهةٍ عامّةٍ ونوى.

فرع: قالَ: جعلتُ هذا المكانَ مسجداً صارَ مسجداً ولو لم يقل: لله تعالى، [أ]و: وقفتهُ للصلاةِ كنايةً، لا أذنتُ في الصلاةِ فيه.

فصل: لو وقفَ على معينينِ لاجهةٍ عامّةٍ ومسجدٍ ونحوه اشترطَ قبولُ^(٩) متصلٍ من البطنِ الأولِ^(١٠) فقط، وأمّا الثاني فلا يشترطُ إلا عدمُ ردِّهم^(١١)، فإن ردُّوا فمقطّعُ الوسطِ،

(١) لاستحقاقه لها من جهة العمل لا الوقف. (٢) لعدم التعيين. (٣) كان الوقف. (٤) في (م): (فرع).

(٥) في (م): (المتفقه). (٦) فلا يقدح شيء منها في كونه صوفياً. (٧) الزّي: الهيئة. وزي المسلم يخالف زي الكافر.

(٨) في (ق): (كما لو وقف). (٩) في (م): (القبول). (١٠) لأنه تملك.

(١١) لا قبولهم؛ لأن استحقاقهم لا يتصل بالإيجاب.

فإن ردَّ الأوَّل بطل^(١)، وقوله: جعلته للمسجد كنايةً تملِكُ فيشترطُ قبولُ القِيمِ وقبضه.

الطرفُ الثاني: في شروطه، وهي أربعة:

الأوَّل: التأييدُ، كالوقفِ على الفقراءِ أو على من ينقرضُ، ثمَّ على الفقراءِ، والعلماءِ كالفقراءِ، ولا يجبُ استيعابُهم بل يكفي من كلِّ نوعٍ ثلاثة، ولو وقفَ سنةً بطل^(٢)، ومنقطعُ [الآخر] كالوقفِ على عقبه صحيحٌ، ويكونُ بعدهم للأقرب رَحِمًا إلى الواقفِ، ويختصُّ به فقراؤهم، وسنوضحُ الأقربَ إن شاء الله تعالى في الوصية^(٣).

الشرطُ الثاني: التنجيزُ، فإنَّ علَّقه بطلَ، وإنَّ وقفَ على مَنْ سيولدُ أو مسجدٍ سيبنى أو على وارثه في المريض ولم تُجزِ الورثةُ أو على زيدٍ وردَّه ثمَّ على الفقراءِ فهو منقطعُ الأوَّل وهو باطل^(٤)، ومنقطعُ الوسطُ كوقفتُ على زيدٍ ثمَّ على العبدِ نفسه، ثمَّ الفقراءِ جائزٌ، فيصرفُ في الوسطِ لأقرباءِ الواقفِ.

فإنَّ قالَ: على زيدٍ، ثمَّ على رجلٍ، ثمَّ على الفقراءِ فهو بعدَ زيدٍ للفقراءِ.

الشرطُ الثالثُ: الإلزام، فمتى شرطَ الخيارَ فيه أو عودَه إليه بوجهٍ ما بطلَ، وكذا لو شرطَ أن يزدَ فيه أو ينقصَ مَنْ شاء أو يقدمُ [أ] أو يؤخِّرَ.

فصل: [لو شرطَ أن لا يؤجَّرَ الوقفُ صحَّ ولزمَ الشرطُ، ولو وقفَ مسجدًا أو مقبرةً على الشافعية أو الحنفية صحَّ وتخصَّصُ كالمدارسِ.

الشرطُ الرابعُ: بيانُ المصروفِ، وإذا لم يبيَّنْ بطلَ^(٥).

فصل فيه مسائل: لو وقفَ على اثنين معيَّنين ثمَّ الفقراءُ فماتَ أحدهما^(٦) أخذَ الآخرُ الجميعَ، أو وقفَ عليهما وسكتَ ثمَّ ماتَ أحدهما فهل نصيبُه للآخر أم لأقرباءِ الواقفِ؟ وجهان^(٧). ويجوزُ^(٨) على ذوي القربى، وقوله: داري وقفٌ على المساكين بعد موتي وصيةٌ فله الرجوعُ، وإنَّ قالَ: وقفْتُها ليصرفَ من غلَّتْها كلَّ شهرٍ إلى فلانٍ كذا ولم يزدْ؛ فوجهان^(٩)، فإنَّ صحَّحنا صرفَ الفاضلِ إلى الواقفِ أو قرابته أو المساكين ثلاثة أوجه^(١٠).

وإن وقفها على زيدٍ والفقراءِ فهو كأحدهم، وإن وقفها على المسجدِ صحَّ ولو لم يبيَّن المصروفَ وكان منقطعُ الآخرِ إن اقتصرَ عليه ويحملُ على مصلحِهِ، وإنَّ قالَ: جعلتُ داري خانقاه لم يصحَّ.

(٣) في (م) زيادة: (لهم)؟

(٧) أوجههما: أنه للآخر.

(١٠) أقربها الثاني.

(١) أي: الوقف قطعاً، فلورجع بعد الردِّ لم يعد له. (٢) كالهبة.

(٤) لا تقطاع أوله. (٥) الوقف. (٦) في (م): (أحدهم)؟

(٨) أي: الوقف. (٩) في صحة الوقف وعدمه، وأصحهما الصحة.

الباب الثاني: في أحكام الوقف، وفيه طرفان

الأول: في أحكامه اللفظية، فقوله: وقفتُ على أولادي وأولاد أولادي يقتضي الشريك، ولو قال: بطناً بعد بطن^(١)، فإن قال: الأعلى^(٢)، فالأعلى، أو الأول فالأول، أو الأقرب فالأقرب، أو قال: ثم أولاد أولادي ما تناسلوا ترتبوا، فلا يأخذ بطنٌ وهناك من البطن الأول أحد^(٣)، فإن جاء بضم للبطن الثاني والواو فيما بعده فالترتيب له دونهم، وإن عكس انعكس [الحكم].

فرع: وإن جمعهم بالواو ثم قال: ومن مات فنصيبه لولده فمات أحدهم اختص ولده بنصيبه وشارك الباقي^(٤)، ولو قال: على أولادي أو بني أو بناتي لم يدخل أولادهم، فإن لم يكن غيرهم [حمل اللفظ عليهم، ولو وقف على البنين والبنات دخل الخنثى لا^(٥) على أحدهما، ولو قال]: على بني تميم دخل نساؤهم، ولا يدخل المنفئ حتى يستلحق، والنسل والعقب والذرية [وأولاد الأولاد] يشمل أولاد البنين والبنات وكذا الحمل الحادث إلا في الأخيرة^(٦)؛ لأنه لا يسمى ولداً، لكنه يأخذ من ثمرة خرجت بعد الانفصال^(٧). ولو قال: على من ينسب إلي من أولاد أولادي لم يدخل أولاد البنات، والعشيرة كالقربة - ومطلق القرابة يأتي ذكرها في الوصية - والحادثون يشاركون الموجودين، والمولى: اسم للأعلى^(٨) والأسفل^(٩)، فلو اجتمعوا اشتركوا.

فصل: يراعى شرط الواقف في التسوية والتفاضل والتخصيص بوصف وزمان، فإن قال: على فقراء الأبناء وأرامل البنات أعطي الفقير ومن افتقر والأرملة ومن تطلقت [لا الرجعية] أو: على أمهات الأولاد إلا من تزوجت لم يعد استحقاقها بالطلاق، ولو خصص كل واحد بغلة سنة جاز^(١٠).

فرع: لو وقف على أولاده فإن انقرضوا هم وأولادهم فعلى الفقراء فمنقطع الوسط^(١١)

فرع: وقف على أربعة على أن [من] مات فنصيبه لأولاده وإلا فلأهل الوقف، فمات

(١) أي: فهو كذلك. (٢) بدلاً مما قبلها. (٣) ولا وجه لتخصيص ما تناسلوا بالأخيرة؛ لأنه لا يفيد الترتيب.

(٤) فيما عداه. (٥) إن وقف. (٦) أي: أولاد الأولاد فلا يشملهم. وفي (ق): (ولا الحمل حال الوقف،

ولا يستحق هو والحادث ثمرة قبل الانفصال). (٧) كما في الولد الحادث علوقه بعد الوقف. (٨) من له الولاء.

(٩) من عليه الولاء. (١٠) وتابع عملاً بشرطه.

(١١) وحكمه ما مر؛ لأنه لم يجعل لأولاد الأولاد شيئاً وإنما شرط انقراضهم لاستحقاق الفقراء.

ثلاثة أعقبَ منهم اثنين نصيبُ الثالث بينَ الرابع وبينَ عقبيهما^(١) على الرؤوس .

وإن قالَ : وقفتُ على أولادي ومن سيولُد لي على ما أفصلُهُ ، ففصلُهُ على الموجودين وجعلَ نصيبَ مَنْ ماتَ (منهم) بلا عقبٍ لمن سيولُد له جازَ وأعطي^(٢) نصيبَ مَنْ ماتَ بلا عقبٍ فقط .

فرع : وإن وقفَ على سَكَّانِ بلدٍ فغابَ أحدهم سنةً ولم يبعْ دارَهُ ولا استبدلَ أخرى أعطيَ ، وقولُهُ : وقفتُ عليه إن سَكَنَ هنا^(٣) ثُمَّ على الفقراءِ منقطعُ الأوَّلِ .

فصل : الاستثناءُ والصفةُ يلحقانِ الجميعَ في مثلِ قولِهِ : على أولادي وأحفادي وإخوتي المحتاجين أو (إلا) الأغنياءَ منهم ، أو إلا مَنْ يفسقُ منهم ، فإن عطفَ جَمَلًا بـ ثُمَّ أو فَرَّقَ بكلامٍ طويلٍ اختصَّتْ بهما الأخيرة^(٤) ، وتقديمُ الصفةِ كتأخيرها .
فرع : البطنُ الثاني يتلقون^(٥) مَنْ الواقفِ .

الطرفُ الثاني : في الأحكامِ المعنوية ، وحكمُ الوقفِ اللزومُ وإن أضافَهُ إلى ما بعدَ الموتِ ، وينتقلُ ملكُهُ إلى الله تعالى ، وجعلُ البقعةِ مسجدًا أو مقبرةً تحريراً لها .

فصل : الفوائدُ للموقوفِ عليه كالدرِّ والصوفِ والثمرةِ لا الأغصانِ إلا من خلاف^(٦) ونحوهِ ، والحملُ المقارنُ كالأمِّ ، والحادثُ كالدرِّ ، ولو وقفَ دابةً للركوبِ ففوائدها^(٧) للواقفِ .
فرع : الموقوفُ للإنزاعِ لا يحترُّ عليه ، وإن قطعَ بموتِ الموقوفةِ المأكولةِ ذبحتُ وفعلَ الحاكمُ بلحمِها ما رآه مصلحةً ، فإن ماتَ فالموقوفُ عليه أحقُّ بجلدِها ، فلو دبغَهُ عادَ وقفاً .

فصل : مالكُ المنفعةِ بالوقفِ المطلقِ يستوفيها بنفسِهِ وبغيرِهِ بإجارةٍ وإعارةٍ ، نعم : للنَّاظرِ منعهُ مِنَ السُّكنى ليؤجِّرَها للعمارةِ ، أمَّا الموقوفةُ ليعطى المؤذنُ أجرَتَها لا يسكنُها ، أو : ليسكنُها لا يؤجِّرُها^(٨) .

فصل : مهرُ الموقوفةِ^(٩) للموقوفِ عليه ، ووطؤها^(١٠) حرامٌ ، وهو من الأجنبيِّ والواقفِ والموقوفِ عليه كوطءِ أمةٍ غيرِ ، لكن لا مهرَ على الموقوفِ عليه^(١١) ، ولا قيمةً ولديها^(١٢) ؛ لأنَّهُ له ، ويلزمُهُ الحدُّ حيثُ لا شبهةَ كالواقفِ والأجنبيِّ .

(١) أي : الاثنين . (٢) من ولد له . (٣) فالفقراء يستحقون بعد انقراضه واستحقاقه مشروط بشرط قد يتخلف . والذي يظهر القطع بالصحة . (٤) في (م) : (بها الآخرة) . (٥) أي : الوقف . (٦) أي : مما يعتاد قطعه . (٧) أي : من درّ ونحوه . (٨) عملاً بشرط الواقف . (٩) إذا وطئت مكروهة أو بشبهة . (١٠) أي : من الواقف والموقوف عليه . (١١) بحال ؛ لأنه لو وجب لوجب له . (١٢) كذا النسخ أي : الحادث بتلفه أو بانقضاءه حرأ .

فرع : يجوزُ تزويجُ الموقوفة ووليّها السلطانُ وإذنُ الموقوفِ عليه شرطٌ، ولا يلزمه^(١)، ولا يحلُّ له نكاحُها، بل لو وقفتُ عليه زوجتهُ انفسخَ النكاحُ^(٢).

فصل : النظرُ في الوقفِ لمن شرط^(٣) الواقفُ وإلا فللحاكم.

فرع : يشترطُ في الناظرِ الأمانةُ والكفايةُ؛ فإن اختلَّت إحداهُما نزعَ وإن كانَ هو الواقفُ، ولقبوله حكمُ قبولِ الوكيلِ.

فرع : وعلى الناظرِ العمارةُ والإجارةُ وجمعُ الغلّةِ وحفظُها وقسمتها، وإن جعله لعدلينِ من أولادِهِ وليسَ [منهم] إلا عدلٌ نصبَ الحاكمُ آخرَ، وللناظرِ ما شرطه (له) الواقفُ، فإن عملَ بلا شرطٍ فلا شيءَ له، فإن شرطَ له عُشرَ الغلّةِ أجره لعمله جازٌ، ثم إن عزله بطلَ استحقاقُهُ، وإن لم يتعرضْ لكونِهِ أجره استحقَّ.

فرع : ليسَ للناظرِ أخذ^(٤) شيءٍ من الوقفِ على وجهِ الضمانِ، فإن فعلَ ضمنه، ولا يجوزُ إدخالُ ما ضمنه فيه، وإقراضه إياه كإقراضِ مالِ الصبيِّ.

فرع : للواقفِ أن يعزلَ مَنْ ولّاهُ لا مَنْ شرطَ نظره أو تدريسه أو فوضه^(٥) إليه حالَ الوقفِ، بل لو عزلَ الناظرُ بالشرطِ نفسه أو فسقَ فتوليةً غيره إلى الحاكم، فإن شرطَ النظرَ لزيدٍ بعدَ انتقالِ الوقفِ من عمرو إلى الفقراءِ فعزلَ زيدٌ نفسه أو استتابَ قبلَ انتقالِ الوقفِ إلى الفقراءِ لم يصحَّ؛ لأنّه غيرُ ناظرٍ في الحالِ^(٦)، وإن جعلَ النظرَ للأرشدِ من أولادِ أولادِهِ فأثبتَ كلُّ أنَّهُ الأرشدُ اشتركوا بلا استقلالٍ إن وجدتِ الأهليةُ فيهم؛ لأنَّ الأرشديةَ قد سقطتْ وبقيَ أصلُ الرشدِ^(٧)، وإن وجدتِ الأرشديةُ في بعضٍ اختصَّ بالنظرِ، ويدخلُ فيه أولادُ البناتِ^(٨)، والناظرُ في أمكنةٍ إن أثبتَ أهليةَ النظرِ في مكانٍ ثبتَ في سائرِها من جهةِ الأمانةِ لا الكفايةِ حتى^(٩) يثبتَ^(١٠) بها في كلِّ مكانٍ منها، وإن نصبَ الواقفُ ناظرًا ثم ماتَ لم يبدلْ ويجعلُ كالوصيِّ.

فصل : نفقةُ الموقوفِ ومؤنُّ تجهيزه وعمارته من حيثُ شرطتْ، وإلا فمن منفعه، فإذا تعطلتْ فالنفقةُ لا العِمارةُ من بيتِ المالِ.

(١) أي : الإذن في تزويجها وإن طلبته ؛ لأن الحق له . (٢) إن قبل الوقف على القول باشتراط القبول ، وإلا فلا حاجة إليه .

(٣) في (ق) : (بل بشرط) . (٤) في (ق) : (أجر) . (٥) أي : كلاً منهما .

(٦) ولا يملك الواقف عزل زيد في الحال ولا بعده . (٧) في (ق) : (الأرشد) . (٨) أي : الأرشد منهم لصدقه به .

(٩) في (م) : (حيث) . (١٠) أي : يقيم بيته .

فصل : لو جعلَ النظرَ للموقوفِ عليهم اشتروا (فيه)، ولو أجزَّ الناظرُ الوقفَ فزادت الأجرةُ أو ظهرَ طالبٌ بزيادةٍ بعدَ ذلكَ لم ينقضْ ولو أجزَّه سنينَ.

فصل : اندرسَ شرطُ الواقفِ وجُهلَ الترتيبُ أو المقاديرُ قسمت الغلَّةُ بينهم بالسوية^(١)، وإن تنازعا في شرطه ولأحدهم يدٌ صدقَ يمينه، فإن كان الواقفُ حياً عملَ بقوله، فلو فقدَ ولا يدَ سويَ [بينهم] ولو جهلَ المستحقُّ صرفَ لأقرباءِ الواقفِ ثمَّ للمصالح.

فصل : وإن قتلَ العبدُ الموقوفُ فلإمام أن يقتصَّ، وإن وجبَ قيمةٌ أو أرشٌ اشترى الحاكمُ^(٢) مثله^(٣)، فلو زادت أخذَ بالزائدِ شيقصاً^(٤).

فرع : لا يشتري صغيرٌ عن كبيرٍ ولا ذكرٌ عن أنثى وكذا عكسهما، ولا يصيرُ المشتري وقفاً حتى يوقفه الحاكمُ.

فرع : وإن جنى الموقوفُ اقتصَّ منه، ومتى وجبَ مالٌ أو عُفي عليه فداهُ الواقفُ بأقلَّ الأمرين، وله إن تكررت الجنايةُ حكمُ أمِّ الولدِ، فإن مات الواقفُ ثمَّ جنى فمن كسبِ العبدِ أو بيت المالِ؟ وجهان^(٥)، لا من تركه الواقفِ.

ولو مات العبدُ بعدَ الجنايةِ لم يسقط الفداء.

فصل : لو^(٦) تعطلتِ المنفعةُ بسببِ غيرِ مضمونٍ كشجرةٍ جفت لم يبطل الوقفُ ولا تباعَ لو انتفع^(٧) بها مع بقاء عيْنِها وإلا صارت ملكاً للموقوفِ عليه، والحصْرُ الموهوبةُ للمسجدِ تباعُ للحاجةِ لا الموقوفةُ، فلو ذهبَ جمالُها ونفعُها بيعتْ، وكذا جذعُ المنكسرِ إن تعذرَّ جعله باباً ونحوه، وجمادارُ داره المنهدمُ^(٨) كذلك^(٩)، والمشرفُ على التلفِ كالتالفِ^(١٠) ويشتري بما^(١١) بيعَ مثلهُ، وإن تعطلَّ مسجدٌ بتعطيلِ البلدِ لم ينقضْ لإمكانِ الصلاةِ فيه، فلو خيفَ عليه نقضٌ، نقضَ وبنى الحاكمُ به مسجداً إن رأى ذلكَ وبقربه أولى، لا بئراً كعكسه.

فرع : غلَّةُ وقفِ الثغرِ تحفظُ في الأمنِ^(١٢)، ويدخِرُ من زائدِ غلَّةِ المسجدِ ما يعمرُه

(١) لعدم الأولوية . (٢) بالبدل . (٣) ليحمله وقفاً محافظة على غرض الواقف .

(٤) لتعذر التصحية به . (٥) أوجههما الأول . (٦) في (ق) : (فلو) . (٧) في (م) : (بل ينتفع) .

(٨) في (ق) : (المنهدمة) . (٩) أي : يجوز بيعه إن تعذر بناؤه .

(١٠) أي : يجوز بيعه . (١١) في (ق) : (لا) . (١٢) لاحتمال عوده ثغراً .

بتقدير هدمه ويُشترى له بالباقي عقاراً لامن الموقوف على عمارته، وتقدم عمارة عقاره على حق الموقوف عليهم، ويجوز إن احتيج نقل قطرة^(١) عطل الوادي مكانها^(٢).

فصل فيه مسائل: وإن وقف على قبيلة كالتالبيين أجزاء ثلاثة منهم. فإن قال: على أولاد علي وجعفر وعقيل اشترط ثلاثة من كل، وفي دخول مقر شجرة ودار وقفهما وجهان^(٣). ويصرف^(٤) الموقوف على المسجد مطلقاً، أو على عمارته في البناء والتجسيص المحكم والسلم والبواري^(٥) والمكانس والمساحي وظلة تمنع إفساد خشب الباب إن لم تضر بالمارة^(٦) وأجرة القيم، لا المؤذن وإمام وحصر وذهن إلا إن كان الوقف لمصالحه فيصرف لافي التزويق والنقش، بل لو وقف عليهما لم يصح، ولا يصرّف لحشيش السقف مالحشيش الحصر وعكسه. ويصدق الناظر في إنفاق محتمل^(٧) ولأهل الوقف المهايأة لا قسمته ولا تغييره^(٨) كجعل البستان داراً إلا إن شرط الواقف العمل بالمصلحة، وإن انقلعت أشجاره أجرت أرضه وغرست بأجرتها، وللناظر الاقتراض بإذن الإمام أو الإنفاق من ماله ليرجع، وليس له الاقتراض دون إذنه، والوقف أمانة في يد الموقوف عليه فإن استعمل كوز الماء في غيره ضمن؛ لتعديه، وإن انكسر المرجل^(٩) فإن تطوّع بإصلاحه فذاك، وإلا أعيد صغيراً ببعضه، فإن تعذر فقصة أو مغرفة ولا حاجة^(١٠) إلى إنشاء وقفه^(١١)، ويدخل في الفقراء الغرباء وأهل البلد إلا مكتف^(١٢) بأب أو زوج، ويدخل أرباب صنائع تكفيهم ولا مال لهم، ولو نبتت شجرة بمقبرة فثمرتها مباحة وصرفها إلى المقبرة أولى، لاثمرة شجرة للمسجد بل يصرّف الإمام عوضها لمصالحه، وتقلع منه إن رآه، بل إن تعذر جعل البقعة مسجداً وفيها^(١٣) شجرة فللإمام قلعتها إن أدخلها^(١٤) في الوقف.

ويجوز وقف ستور لجدران المسجد، فإن وقف لإسراج المسجد أسرج كل الليل إن لم يكن مغلقاً مهجوراً^(١٥).

(١) موقوف عليها. (٢) كان تعطلت أو انهدمت جاز نقلها إلى محل آخر يحتاج فيه إليها.

(٣) صُحح دخولهما، والأشبه المنع. (٤) في (م): (مصرف). (٥) للتظلل بها. (٦) ولأن ذلك يحفظ العمارة.

(٧) في (م): (المحتمل). (٨) في (م): (تعميره). (٩) أي: القدر ونحوه بلا تعد.

(١٠) في (م): (يحتاج). (١١) فإنه عين الموقوف، ويستعمل فيما يمكن. (١٢) في الشرح: (لا مكفي).

(١٣) في (ق): (فيه). (١٤) الواقف. (١٥) بأن يتنفع به من فيه من مصل ونائم ونحوهما، أما

المهجور فلا يسرج فيه؛ لأنه إضاعة مال، ولا مانع من تنوير المسجد احتراماً له، وتنزيهاً عن وحشة الظلمة.

كتابُ الهبة، وهي ثلاثة أنواع

الهبة: تملك بلا عوض، ثمَّ الهدية: وهي ما يحمل غالباً إكراماً، ومنها: الهدى المنقول إلى الحرم، ولا يقع اسمُ الهدية على العقار بل على المنقول، والصدقة: وهي^(١) ما يعطى للفقير؛ لثواب الآخرة، فكلُّ هدية وصدقة هبة ولا عكس، فلو حلف لا يهب فتصدق^(٢) [حَتَّ لا إن عكس، والكلُّ مستحب، وإلى الجيران والأقارب أفضل]، ولا يحتقر المهدى^(٣) ولا المهدى إليه القليل^(٤)، ويستحب أن يدعوا كلُّ منهما للآخر.

وفي الكتاب بابان، الأول في [أركانها، وهي أربعة]:

الأول والثاني: العاقدان، وأمرهما واضح.

والثالث: الصيغة، فالإيجاب^(٥) المتصل به القبول شرط في الهبة، ولا يشترطان في

الهدية والصدقة.

فرع: لا يجوز تعليقها ولا توقيتها، وفي الرقبي كلام يأتي، ويقبل للصغير وليه، فإن لم يقبل انعزل الوصي والقيم^(٦)، و^(٧): للعبد نفسه، فإن وهب للصغير ونحوه ولي غير الأب والجد قبل له الحاكم، وهل يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الخصمين^(٨) نصفه^(٩)؟ وجهان^(١٠)، وإن غرس وقال عنده: أغرسه لطفلي لم يملكه، ولو قال: جعلته له صار ملكه إن اكتفينا بأحد الشقين^(١١) من الوالد، ولو عمل دعوة لختان ولديه فالهدايا المطلقة للأب، وليس الظرف هدية إن جرت العادة برده بل أمانة، فإن تناول منه والعادة ذلك فعارية، وإلا وجب تفرغه.

والكتاب إن لم يشترط الجواب على ظهره هدية، ولو أعطاه دراهم وقال: اشتر لك عمامة، أو ادخل بها الحمام تعينت إن قصد ستر رأسه وتنظيفه وإلا فلا، وكذا لو طلب

(١) في (ق): (وهو). (٢) في (م): (لا يتصدق فوهب). (٣) لثلاث تمتع من إهدائه.

(٤) بامتناعه من القبول، وذلك لخبر البخاري: «لا تحرقن جارة لجارتها ولو فرسن شاة». الفرسن للبعير كالقدم من الإنسان.

(٥) في (م): (والجواب). (٦) وأما لتركهما الحظ. (٧) يقبلها.

(٨) قال الشارح: لعله محرف من أحد الشخصين. (٩) أي: نصف ما وهب لهما، وفي (ق): (للصيغة؟)

(١٠) والراجع المنع. (١١) أي: الإيجاب والقبول، فإن لم نكتف به - وهو الأصح - لم يصر ملكه.

الشاهدُ مركوباً فأعطاه أجرته، وإن وهبَ له درهماً بشرط أن يشتري به خبزاً فيأكله لم تصح^(١) قاله القاضي^(٢)، وإن أعطاه كفوفاً لأبيه فكفنه في غيره فعليه ردُّه إن كان قصدَ التبرك بأبيه، وما يحصلُّه خادمُ الصوفية لهم يملكه دونهم^(٣) ووفاءهُ مروءةً، فإن لم يفعلْ فلهم منعه من إظهار الجمع لهم^(٤)، ويجوز قبولُ هدية الكافر^(٥)، وما يحمله الصبيُّ المميزُ منها، ويحرمُ على العمالِ هدايا رعاياهم.

فصل : قال : أعمرتك هذا العبدُ أو الدارُ^(٦) أو ما عشتَ فإذا متَّ فهي لورثتك فهذه الهبةُ بعينها، وكذا إذا قال : أعمرتك أو جعلته لك عمرك، فإن زاد : فإن متَّ [صارَ حرّاً أو عادَ إليَّ صحَّ ولغا الشرطُ.

وتصحُّ الرقبي وصورتهما : وهبتها لك عمرك فإن متَّ قبلي عادتُ إليَّ أو إلى زيدٍ، وإن متَّ قبلك استقرتْ، أو يقول : أرقبتك هذه الدارُ أو جعلتها لك رقبى، فلو وقَّتَ الواهبُ بعمر نفسه أو أجنبى فسدتا.

فرع : جعل رجلان كلَّ واحدٍ داره للآخر عمره على أنه إذا مات قبله عادتُ إلى صاحبِ الدارِ أو غيره صحَّتْ وهي رقبى من الجانبين، ولو باعَ بصورة العمرى لم يصحَّ، ولا يجوزُ تعليقُ العمرى فإن علَّقها بموته فوصيةٌ، ولها بعد الموتِ والقبولِ حكمُ المنجَزِ في الأحوالِ الثلاثة.

الركنُ الرابعُ : الموهوبُ، فما جازَ بيعه جازتْ هبته، ومالا^(٧) فلا في الغالبِ، وقد يختلفان فتجوزُ هبةُ أرضٍ مزروعةٍ [مع زرعها] و^(٨) : أحدهما دون الآخر ولو قبل الصلاح بلا شرط قطع، وهبةُ مشاعٍ لا ينقسمُ ومغصوبٍ لقادرٍ، فإن لم يقدرْ؛ فوجهان^(٩)، فإن وكلَّ المتهبُ المستعيرَ أو الغاصبَ في القبضِ وقبلَ ومضتْ مدةٌ يتأتى فيها^(١٠)؛ قال أبو حامدٍ وغيره : ملكه وبرئنا^(١١) من الضمانِ، وقاعدتهم في القبضِ تخالفه^(١٢).

(١) أي : الهبة . (٢) أي : الحسين بن محمد المروزي وهو من كبار الشافعية له مؤلفات ، توفي سنة : (٤٦٢) هـ .

(٣) لأنه ليس بولي لهم ولا وكيل عنهم . (٤) والإِنفاق عليهم .

(٥) للاتباع . (٦) في (ق) زيادة : (أو لدار) . (٧) أي : مالا يجوز بيعه .

(٨) أي : هبة . (٩) والراجع المنع . (١٠) أي : القبض .

(١١) أي : المستعير والغاصب ، وفي (م) : (برئ) . (١٢) من عدم جواز اتحاد القابض والمقبض .

ولو وهبَ مرهوناً وكتباً وخمراً محترمةً وجلدَ ميتةً قبلَ دبعه لم يصح^٥، وهبةُ الدين إبراء لا تحتاجُ قبولا، وهبتهُ للأجنبي باطلة^(١)، وتمليكُ المسكين الدين ولو على غيره عن الزكاة لا^(٢) يصح.

فصل^(٣): الموهوبُ له لا يملكُ إلا إذا قبضَ بالإذن، فالزيادةُ الحادثةُ للواهب^(٤)، وقد سبقَ بيانُ القبض^(٥)، إلا أنه لا يكفي هنا الوضعُ بينَ يديه بلا إذنه، ولو ماتَ أحدهما قبلَ القبض لم يفسخْ وقامَ الوارث^(٦) مقامه، فإن رجعَ في الإذن أو ماتَ قبلَ القبض بطلَ الإذن.

فرع: وإن ماتَ المُهدي أو المهدى إليه قبلَ القبض فليسَ للرسولِ إيصالُها.
فرع: قبضُ المشاع بقبضِ الجميع، فإن كانَ منقولاً ومنعَ منه الشريكُ ووكله الموهوبُ له في القبض جازاً، فإن امتنعَ من توكيله قبضَ له الحاكمُ ويكونُ (في) يدِهِ لهما^(٧).
فرع: ليسَ الإتلافُ قبضاً إلا إن أذنَ له في الأكلِ أو العتقِ، ويصحُّ بيعُ الواهب^(٨) قبلَ القبض، وإن ظنَّ لزومَ الهبة^(٩)، وليسَ الإقرارُ بالهبةِ إقراراً بالقبضِ^(١٠) إلا إن قال: وهبتهُ له وخرجتُ منه إليه^(١١)، وهذا إن كانَ في يدِ المتهبِ وإلا فلا^(١٢)، وقوله: وهبتهُ له وأقبضتهُ إقرارٌ بالجميع^(١٣).

(١) لعجزه عن تسليمه؛ لأن ما يقبض من الدين عين لا دين، وقيل: تصح، وجعله في «الشامل» الأقيس؛ لأن الذمم تجري مجرى الأعيان بدليل صحة البيع والشراء فيها.

(٢) في (م): (لم).

(٣) في (ق): (فرع).

(٤) لبقائه على ملكه.

(٥) أي: في باب المبيع قبل القبض.

(٦) بالإقباض أو بالإذن في القبض وكذا وارث المتهب.

(٧) لأنه لا ضرر عليهما.

(٨) أي: للموهوب.

(٩) وحصول الملك بالعقد؛ لأنه قد تبطل الهبة، ولا عبرة بالظنَّ البين خطؤه.

(١٠) أي: للموهوب لجواز أن يعتقد لزومها بالعقد، والإقرار يحمل على اليقين.

(١١) فيكون إقراراً لأنه نسب إلى نفسه ما يشعر بالإقباض.

(١٢) ومرَّ بيانه في الباب الثالث من كتاب الإقرار.

(١٣) أي: بالهبة والقبض.

الباب الثاني: في حكم الهبة في الرجوع والثواب، وفيه طرفان

الأول: في الرجوع، ويكره أن يهب لأحد ولديه أكثر ولو ذكراً، وأن يرجع في عطيتهم إن عدل إلا لمصلحة، والعدل أن يسوي بين الوالدين، فإن فضل أحدهما فالأُم^(١).

فصل: للأب وكذا سائر الأصول لاغيرهم الرجوع من دون الحاكم في الهبة والهدية والصدقة للولد وعبد غير المكاتب، لافي الإبراء^(٢)، ولا في الهبة^(٣) لولد تنازعا فيه، فلو ألحق بأحدهما رجع، وإن وهب لولده ثم مات ولم يرثه الولد^(٤) لم يرجع الجد الحائز.

فرع: يتمتع الرجوع بزوال ملك الولد عنه ولو عاد، وبرهن مقبوض وبجناية وبحجر فلسي^(٥) لاسفه^(٦)، وباستيلاذ لاوطي، وبكتابة لاتدبير وتزويج وإجارة، ولا يفسخها إن رجع، ويمكن^(٧) من فداء الجاني؛ ليرجع فيه لا المرهون.

ولو وهب لولده فوهب الولد للجد، ثم الجد لولد ولده فالرجوع للجد فقط. ويرجع^(٨) في مرهون ومكاتب انفكا، وعصير تخمر ثم تخلل، ومتى ارتد الولد فالرجوع موقوف^(٩)، ولو وهب لولده والولد لولده فلا رجوع للأول^(١٠).

فصل: يرجع بالزوائد المتصلة غير الحمل الحادث، لا المنفصلة غير ولد الحمل القديم، وهل يرجع في الأم قبل الوضع أم عليه الصبر إلى الوضع؟ وجهان^(١١). ولو زرع الحب أو تفرخ البيض فلا رجوع^(١٢)، وإن صبغ الولد الثوب شاركه بالصبغ، ولو قصره وزادت قيمته فكذلك^(١٣)، ويتخير في الغرس^(١٤) بين قلعه بأرشي، أو تملكه بقيمة، أو تبقية بأجرة.

فرع: يحصل الرجوع بـ: رجعت في الهبة وأبطلتها ونقضتها ونحوه، فلو باع أو أتلّف لم يكن رجوعاً، فيلزمه بالإتلاف والاستيلاذ القيمة، وبالوطء المهر وتحرم به على الولد، وموطوءته^(١٥) عليهما، والموهوب بعد الرجوع أمانة^(١٦)، ولا يصح تعليق

(١) لخبر رواه ابن منده في «معركة الصحابة»: «إن لها ثلثي البر». (٢) أي: لولده عن دينه، فلا يرجع فيه كيفما قلنا؛ هل هو إسقاط أم تملك؟ إذ لبقاء للدين، فأشبه ما لو وهبه شيئاً فتلف. (٣) من قبل اثنين. (٤) لما نفع. (٥) على الولد كالرهن. (٦) لأنه لا يتعلق به حق غيره. (٧) أي: الوالد. (٨) الواهب. (٩) حتى يعود إلى الإسلام. (١٠) لأن الملك غير مستفاد منه. (١١) أصحهما: الأول. (١٢) لأن الموهوب قد استهلك. (١٣) أي: يشاركه في الزائد. (١٤) في (ق): (الغراس). (١٥) أي: موطوءة الولد التي وطئها الولد. (١٦) يعني: في يد الولد.

الرجوع بشرط^(١)، ولو اتفقا على فسخها حيث لا رجوع فهل تنفسخ كما لو تقايلا أو لا كالخلع؟ وجهان^(٢).

الطرف الثاني: في الثواب، وهو لا يلزم بمطلق الهبة والهبة^(٣)، ولا^(٤): إذا أهدى الأدنى للأعلى^(٥)، فإن أنابه هبة مبتدأة للأب الرجوع فيها^(٦)، وإذا قيدها بثواب معلوم لامجهور صح العقد بيعاً، وثبت فيه أحكامه بالعقد لا القبض^(٧)، فلا رجوع للأب، ويجنب فيه الربا^(٨)، ويرد بالعيب، ويسترد ثوابه إن خرج الموهوب مستحقاً^(٩)، ولو اختلفا في ذكر البذل صدق المتهب^(١٠).

فصل فيه مسائل: وهب له منافع الدار فهل الدار عارية؟ وجهان. ولو فسدت الهبة لم يضمن المقبوض، فإن جدد له الهبة وهو يعتقده صحة الأولى^(١١) فكمّن باع مال أبيه يظنه حياً^(١٢)، وقوله: كسوتك الثوب كناية، بخلاف ما إذا قال: منحتك فقبل وأقبضه^(١٣)، وإن وهب لولده عينا وأقبضه في الصحة فشهدت بينة أن أباه قد رجع فيما وهب له مطلقاً لم تسمع^(١٤)، ولو اختلفا هل كانت في مرض الوهاب أو صحته صدق المتهب بيمينه، وإن تصدق عليه بثوب فظنه أودعه ملكه^(١٥).

وأفضل البربر الوالدين بالإحسان إليهما^(١٥)، ومن برهما الإحسان إلى صديقهما^(١٦)، ومن الكبائر عقوق كل منهما^(١٧): وهو أن يؤذيها أذى ليس بالهين.

(١) كقوله: إذا جاء رأس الشهر فقد رجعت؛ لأن الفسخ لا يقبل التعليق. (٢) صحح الزركشي الإقالة.

(٣) لأنه لا تقتضيه العادة ولا اللفظ. (٤) يقع ذلك. (٥) في الشرح: (ولو من الأدنى إلى الأعلى) كما في إعارته له.

(٦) أي: له حق الرجوع ولو أعطاه مقابلها. (٧) في (ق): (بالقبض).

(٨) أي: الزيادة، كما في نسخة أشار لها الشارح.

(٩) بيعاً، فلو خرج بعضه مستحقاً تخير بفسقه من الثواب، أي: القيمة. (١٠) لأنهما اتفقا على أنه ملكه.

(١١) في النسختين: (الأول). (١٢) فإن ميتاً صح.

(١٣) له فإنه صريح، لكن قال الزركشي: إنه كناية لعدم الشروع. (١٤) ولا تنزع الهبة.

(١٥) اعتباراً بنية الدافع، فلو رده عليه لم يحل له أخذه.

(١٦) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنُوا﴾ [النساء: ٣٦] و: [الإسراء: ٢٣]. وكذا قرن الله سبحانه الشكر للوالدين مع الشكر له

في قوله: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] وناهيك به رفعة ومكانة وبياناً وحضاً.

(١٧) لخبر ابن عمر عند مسلم: «إن من أبر البر أن يصل الرجل أهل وُدَّ أبيه بعد أن يولي» أي: يموت.

(١٨) لخبر أنس في «الصحيحين»: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالها ثلاثاً، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين...».

وصلة الرَّحِمِ مأمورٌ بها^(١)، وتكونُ بالمالِ^(٢)، وقضاءِ الحوائجِ، والزيارة، والمكاتبة، والمراسلةِ بالسلام.

ويتأكدُ استحبابُ وفاءِ الوعدِ^(٣)، وكراهةُ إخلافِهِ^(٤).

-
- (١) كما في خبر ابن عمرو عند البخاري: «ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها».
- المكافئ: المعطي صاحبه نظير ما أعطاه.
- (٢) لحديث ميمونة أم المؤمنين المتفق عليه: «أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك»؛ لأنها صدقة وصلة.
- (٣) قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: ٣٤] وقال أيضاً: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].
- (٤) لخبر أبي هريرة المتفق عليه: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»، والدلائل على ما تقدم كثيرة معلوم أكثرها. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧] وإنما لم يجب الوفاء بالوعد ولم يحرم إخلافه لأنه في معنى الهبة وهي لا تلزم إلا بالقبض.

كِتَابُ اللَّقْطَةِ ، وَفِيهِ بَابَانِ

الأوَّلُ فِي أَرْكَانِهَا ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ :

الأوَّلُ : الِاتِّقَاطُ ، وَلَا يَجِبُ بَلْ يَكْرَهُ لِفَاسِقٍ ، وَيَسْتَحَبُّ لِأَمِينٍ يَثِقُ بِنَفْسِهِ ، وَالْإِشْهَادُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ ، وَيَشْهَدُ عَلَى بَعْضِ الصِّفَاتِ ، وَلَا يَحْرَمُ اسْتِعَابُهَا .

الرَّكْنُ الثَّانِي : الْمَلْتَقَطُ ، وَالْمَغْلَبُ فِيهَا ^(١) الْاِكْتِسَابُ لَا الْوَلَايَةَ ، فَيَصِحُّ التَّقَاطُ ذِمِّيٌّ وَفَاسِقٌ وَمَرْتَدٌّ إِنْ قُلْنَا : لَا يَزُولُ مُلْكُهُ ^(٢) ، وَتَنْزَعُ مِنْهُمْ إِلَى عَدْلٍ ^(٣) وَيَجْعَلُ عَلَيْهِمْ مَشْرِفٌ فِي التَّعْرِيفِ ، فَإِنْ تَمَّ تَمَلُّكُهَا ، وَلَا يَصِحُّ التَّقَاطُ عَبْدٌ بِلَا إِذْنٍ وَلَوْ لِسَيِّدِهِ وَيُضْمِنُهَا فِي رَقَبَتِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوْلَدَةً ضَمِنَ السَّيِّدُ ، فَلَوْ انْتَزَعَهَا مِنْهُ أَجْنَبِيٌّ صَارَ مَلْتَقَطًا وَسَقَطَ عَنِ الْعَبْدِ الضَّمَانُ ، وَإِنْ عَلِمَ السَّيِّدُ وَانْتَزَعَهَا مِنْهُ فَكَذَلِكَ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَحْفَظَ [ه] بِهَا وَهُوَ أَمِينٌ إِذْ يَدُهُ كِيدُهُ ، وَإِنْ اسْتَحْفَظَهُ وَهُوَ غَيْرُ أَمِينٍ أَوْ أَهْمَلَهُ ^(٤) ضَمِنَ السَّيِّدُ [مَعَ الْعَبْدِ] ^(٥) ، وَلَوْ رَأَى عَبْدُهُ يَتَلَفُ مَالًا وَلَمْ يَمْنَعُهُ ضَمِنَ مَعَ الْعَبْدِ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الِاتِّقَاطِ صَحَّ ، وَهَلْ الْإِذْنُ فِي الْاِكْتِسَابِ إِذْنٌ فِي الِاتِّقَاطِ؟ وَجِهَانٍ ^(٦) . وَلَوْ عَتَقَ مَلْتَقَطٌ بِلَا إِذْنٍ ^(٧) فَكَأَنَّهُ التَّقَطُّ حِينَئِذٍ ^(٨) .

فَرَعٌ : وَيَصِحُّ التَّقَاطُ صَحِيحُ الْكِتَابَةِ وَمِبْعُضٌ ، وَصَبِيٌّ ، فَإِنْ تَمَلَّكَهَا الْمَكَاتِبُ ^(٩) فَبَدَلَهَا فِي كَسْبِهِ ، وَهَلْ يَقْدَمُ بِهِ الْمَالِكُ عَلَى الْغُرَمَاءِ؟ وَجِهَانٍ ^(١٠) ، فَلَوْ عَجَزَ نَفْسُهُ قَبْلَ التَّمَلُّكِ لَمْ يَأْخُذْهَا السَّيِّدُ بَلْ يَحْفَظُهَا الْحَاكِمُ لِلْمَالِكِ ، وَهِيَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَمِبْعُضِ التَّقْطِهَا ^(١١) ، فَلَوْ تَنَاقَبَا فَلصَاحِبِ النُّوبَةِ حَالَةَ الِاتِّقَاطِ ، وَيَنْزَعُهَا الْوَلِيُّ مِنَ الصَّبِيِّ وَيَعْرِفُهَا لِأَمِنْ مَالِ الصَّبِيِّ بَلْ يَرْفَعُ إِلَى الْقَاضِي وَيَتَمَلَّكُ لَهُ الْوَلِيُّ حَيْثُ يَقْتَرِضُ لَهُ ، فَإِنْ قَصَرَ فِي انْتِزَاعِهَا فَتَلَفَتْ أَوْ أَتْلَفَهَا الصَّبِيُّ ضَمِنَ الْوَلِيُّ ، كَمَا لَوْ قَصَرَ فِي حِفْظِ مَا احْتَطَبَهُ ، وَإِلَّا ضَمِنَ الصَّبِيُّ بِالْإِتْلَافِ لَا التَّلَفِ ، وَيَعْرِفُ الْوَلِيُّ تَالِفَةً ضَمِنَهَا ، وَيَتَمَلَّكُ لِلصَّبِيِّ الْقِيَمَةَ ^(١٢) بَعْدَ قَبْضِ الْحَاكِمِ لَهَا ، وَالسَّفِيهُ وَالْمَجْنُونُ كَالصَّبِيِّ ، لَكِنْ السَّفِيهُ يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ .

الرَّكْنُ الثَّالِثُ : فِي الْمَلْتَقَطِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

(١) أَيُ : اللَّقْطَةُ . (٢) وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ مَالُهُ ، أَمَا الذِّمِّيُّ وَالْفَاسِقُ فَكَاصْطِيَادِهِمْ .

(٣) لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلْحِفْظِ . (٤) بَغِيرُ أَنْ يَسْتَحْفَظَهَا لَهَا ، وَفِي (ق) : (أَهْمَلَهُ)؟ (٥) لِتَعْدِيهِمَا .

(٦) الْأَصَحُّ : نَعَمْ . (٧) مِنْ سَيِّدِهِ . (٨) أَيُ : لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ بَعْدَ التَّعْرِيفِ . (٩) بَعْدَ تَعْرِيفِهَا وَتَلَفَتْ .

(١٠) الظَّاهِرُ الثَّانِي . (١١) فَيَعْرِفَانَهَا وَيَتَمَلَّكَانَهَا . (١٢) فِي (ق) : (بِالْقِيَمَةِ) .

جمادٍ، وكله يلتقط ولو غير مالٍ للاختصاص^(١).

وحیوانٌ، فمنه الرقيقُ يلتقطُ للتملكِ منه غيرُ المميزِ إلا وقتَ نهبٍ^(٢)، فإن كانت أمةً فتملكُها كاقتراضِها^(٣)، وينفقُ على الرقيقِ من كسبه وإلا فعلى ما سيأتي، فلو بيعَ وقالَ المالكُ: كنتُ أعتقته أبطلنا البيعَ. وما سواه من الحيوانِ إن امتنعَ من صغارِ السباع كالإبلِ والبقرِ والحميرِ والظباءِ امتنعَ التقاطُهُ في الأمنِ للتملكِ من المفاوزِ لا البلدان والقرى أو قريبٍ منهما^(٤) [و] لا وقتَ نهبٍ مطلقاً، ولو وجدَ بعيراً مقلداً^(٥) التقطهُ ونادى عليه، فإن خشيَ فواتَ أيامِ منى نحره، والأولى أن يستأذنَ الحاكمَ، ولكلٌّ - ولو غيرَ الحاكمِ^(٦) - الالتقاطُ للحفظِ، فلو التقطَ الممتنعُ للتملكِ في مفازةٍ آمنةٍ ثم سلّمهُ إلى الحاكمِ برئ، وما لا يمتنعُ كالكسيرِ والفصلانِ والغنمِ يلتقطُ مطلقاً، فإن شاء عرفهُ، وإن شاء باعهُ وتملكَ ثمنهُ بعدَ التعريفِ، وله أكلُهُ في الحالِ في المفازةِ لافي العمرانِ، أمّا غيرُ المأكولِ فلهُ فيه الخصلتانِ الأوليانِ^(٧)، لا التملكُ في الحالِ.

فرع: لو أمسكه وأراد الإنفاقَ ليرجعَ اشتراطُ إذنِ الحاكمِ، فإن لم يجدهُ أشهدَ، ولو أرادَ بيعَ كلِّها^(٨) في الحالِ ولم يجدَ (ثم) حاكماً استقلَّ به، وإن وجدَهُ استأذنه، ولا يستقرضُ على المالكِ.

فرع: الضالةُ في^(٩) يدِ الحاكمِ يسمُّها بِسِمَةِ الضوالِّ ويسرِّحُها في الحمى، فلو لم يكنِ حمىً باعها ويتأنَّى^(١٠) إن توقَّعَ وصولَ المالكِ على قربٍ، ولو التقطَ كلباً عرفهُ سنةً ثم اختصَّ به، فإن ظهرَ صاحبهُ أخذه، وتُعرفُ الخمرُ المحترمةُ.

فصل: [و] لا يلتقطُ للتملكِ إلا ما ضاعَ بسقوطٍ أو غفلةٍ وكانَ في أرضٍ غيرِ مملوكةٍ^(١١) في بلدٍ فيه [المسلمونَ، فإن ألقَتِ الرياحُ أو هاربٌ ثوباً في حجره أو خلفَ مورثه وديعةً وجُهْلَ المالكِ لم يَتملكِ (ه) بل يحفظُ، وما وُجدَ في مملوكةٍ^(١٢) فلذي اليدِ، فإن لم يدَّعِهِ فلمنَ قبلَهُ إلى المحيي، ثمَّ يكونُ لقطَةً وما وُجدَ في دارِ الحربِ فغنيمَةً، الخمسُ منها لأهلِهِ، والباقي للواجِدِ.

(١) كجلد ميتة. (٢) كحرب وغرق وحريق فيجوز التقاطه للتملك صيانة، والمميز لا يلتقط زمن الأمن.

(٣) أي: فيجوز كاقتراضها حيث لا تحل له كمجوسية. (٤) فيجوز التقاطه خشية ضياعه أو تلفه. (٥) أيام منى.

(٦) في (م): (الحكام). (٧) وهما الإمسك والبيع. (٨) أي: اللقطة. (٩) أي: الحاصلة.

(١٠) يبيعها أياماً بحسب ما يرى. (١١) كموات أو شارع ومسجد. (١٢) كأرض وعقار.

الباب الثاني: في أحكام الالتقاط الصحيح، وهي أربعة

الأول: في الأمانة والضمان، فإن أخذ للحفظ فهي أمانة، فإن بدا له أن يتملك عرقها من حينئذٍ، ولا يعتد بما سبق^(١)، فإن سلمها للحاكم لزمه القبول، وإن التقطها بنية الخيانة فهو غاصب، فلو أراد التعريف للتملك لم يجز، لكن لو سلمها [إلى] الحاكم برئ، وإن أخذها للتملك فهي أمانة ولو بعد السنة حتى يتملك، فلو أحدث قصد خيانة لم يضمن، أو خيانة ضمن، فلو ألق وعرف ليملك جاز، وإن أخذها ولم يقصد شيئاً، أو قصد ونسي لم يضمن وله التملك بشرطه.

الحكم الثاني: في التعريف، وينبغي أن يحيط علماً بالعفاص^(٢) والوكاء^(٣) والجنس^(٤) والنوع^(٥) والقدر^(٦)؛ ليعرف صدق مدعيها، ويندب كتبها، ويجب التعريف سنة ولو قصد الحفظ، ولا يشترط الفور، فلو فرق السنة جاز، ولا يجب الاستيعاب، فينادي في كل يوم مرتين في طرفيه في ابتداء، ثم في كل يوم [مرة] ثم في كل أسبوع مرة أو مرتين، ثم في الشهر.

ويستحب في التعريف ذكر بعض الأوصاف كالجنس والعفاص والوكاء ولا يستوفها، فلو استوفها ضمن.

فرع: من قصد التملك فمؤنة التعريف عليه تملك أم لا، ومن قصد الحفظ فهي على بيت المال أو المالك.

فرع: التعريف في الأسواق ومجامع الناس وأبواب المساجد لانيها، ويجوز في المسجد الحرام، ويجب في بلد اللقطة وليكثر منه حيث وجدها، فإن سافر استتاب بإذن الحاكم من يحفظها ويعرفها وإلا ضمن، ولو التقط في الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف وإلا ففي بلد يقصدها، ولا يكلف العدول عنها^(٧). ولا يجزئ^(٨) تعريف مشهور بالخلاعة والمجون^(٩).

(١) من تعريفه لها. (٢) الوعاء. (٣) الخيط يشد به. (٤) كالذهب. (٥) كسورية مثلاً.

(٦) العدد أو الوزن؛ لقوله ﷺ لسائله عن اللقطة: «اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرقها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها» رواه عن زيد بن خالد الجهني مع مالك والشافعي الشيخان. (٧) أي: إلى أقرب البلاد.

(٨) في الشرح نسخة: (ولا يكفي)، وهما بمعنى. (٩) لأنه غالباً مكلف، والمجون: أن لا يبالي الإنسان بما صنع.

فصل : مالا يتموّل لقلّة^(١) كحبة برّ لا يعرف، وإن تموّل فالقليل منه لا يعرف سنة بل إلى أن يُظنّ إعراض صاحبه عنه غالباً، والقليل ما يُظنّ أن فاقده لا يكثُر الأسف عليه، ولا يطول طلبه غالباً.

فرع : التقاط السنابل في الحصاد إن علم إعراض المالك عنها أو رضاه بأخذها جاز وإلا فلا، وما يفسد كقول ورطب لا يتمّر فملتقطه بيعه ثم يعرفه؛ لئتملك ثمنه، وله تملكه^(٢) في الحال، ثم أكله مطلقاً^(٣) (وبيعه كما سبق)، ثم يعرفه إن وجدته ببلد^(٤) ولا يجب إفراز قيمته، فإن فعل فالمفرز أمانة لا يضمن إلا بالتفريط، ويتملكه بعد التعريف، والمعتبر قيمة^(٥) يوم الأخذ إن قصد الأكل^(٦) وإلا^(٧) فيوم الأكل، ويعمل بالمصلحة في رطب يتمّر من بيع وتجفيف ومؤنته^(٨) على المالك.

الحكم الثالث : التملك، وتملك باللفظ بعد تمام التعريف، كتملكت ولو لم يتصرف.

فرع : لا يلتقط بحرم مكة إلا للحفظ^(٩)، وتجب الإقامة ليعرفها أو يدفعها إلى الحاكم، وقد يجيء هذا في كل ما التقط للحفظ.

الحكم الرابع : وجوب الردّ بعد التملك، إن أثبت بها المالك، ومتى وصفها وأقام شاهداً لم يجب التسليم، فإن قال : يلزمك تسليمها إليّ فله الحلف أنه لا يلزمه^(١٠)، لكن يجوز الدفع إن ظن صدقه، ويجب إن علم، ويلزمه العهدة^(١١)، لا إن ألزمه تسليمها بالوصف حاكم^(١٢)، إن سلّمها أو بدلها إلى الواصف^(١٣) باختياره^(١٤) ثم تلفت عنده وأثبت بها آخر^(١٥) وغرم الملتقط رجوع على الواصف إن سلّم، أو غرم البدل^(١٦)، ولم يقرّ له^(١٧) بالملك^(١٨)، وللمالك مطالبة الواصف أيضاً إن قبضها بعينها لا إن قبض ثمنها.

(١) في (م) : (لقلته) . (٢) في (ق) : (تملكها) . (٣) مع غرم قيمته . (٤) في الشرح : (في غير الصحراء) .

(٥) المأخوذ . (٦) لا يوم الأكل . (٧) أي : إن قصد التعريف . (٨) أي : التجفيف أو التبريد .

(٩) خبر البخاري : «إن هذا البلد حرمه الله تعالى لا تحل لقطته إلا لمشدد» أي : لمعرف على الدوام .

(١٠) ولو قال : تعلم أنها ملكي فله الحلف أنه لا يعلم ؛ لأن الوصف لا يفيد العلم .

(١١) أي : الضمان . (١٢) يرى ذلك كمالكي وحنبلي فلا تلزمه العهدة لعدم تقصيره في التسليم .

(١٣) في (ق) : (للاوصف) ؟ (١٤) أي : بغير إلزام . (١٥) حجة . (١٦) كما هو الفرض . (١٧) الملتقط .

(١٨) لحصول التلف عنده .

فرع : شهدَ لمَدَّعي اللُّقطة فاسقانِ فليسَ للحاكم إلزامُ الملتقطِ التسليمَ ولو اعترفَ بعدالتيهما^(١).

فصل : وإنْ ظهرَ المالكُ بعدَ التملكِ وهي تالفةٌ ردَّ مثلها أو قيمةَ يومِ التملكِ، ولو كانتَ باقيةً تعيَّنَ ردُّها مع الأرضِ إنْ تعيبتَ^(٢) بعدَ التملكِ بالزوائدِ المتصلةِ لا المنفصلةِ، وإنْ جاءَ المالكُ وقد بيعتْ فلهُ الفسخُ في زمنِ الخيارِ، لا إنْ شرطَ للمشتري.

فصل فيه مسائل : وإنْ أخذها اثنانِ فتركَ أحدهما حقَّه للآخرِ لم يسقطْ، وإنْ أثبتَ كلُّ أنَّهُ الملتقطُ ولم يسبقْ تاريخُ تعارضتا، ولو سقطتْ من الملتقطِ فالتقطها آخرُ فالأوَّلُ أولى، والمأمورُ بالالتقاطِ بصيغةِ هاتِها^(٣) إنْ أخذها فهي لهُ، إلا إنْ قصدَ بها الأمرُ^(٤)، وإنْ رآها فدفعها [برجلِهِ] ليعرفَها وتركها لم يضمنْ، ولو دفعها للحاكم ثمَّ استقال^(٥) ليعرفَها مُنْعَ.

وإنْ أخذَ خمرًا أراقها^(٦) صاحبُها فتخللتْ ملكها بلا تعريفٍ، وقبلَ التخلُّلِ عليه إراقتها إلا إنْ علمَ أنها محترمةٌ فيعرفُها^(٧). [والله أعلم].

(١) لأن التعديل حق لله تعالى فلا يكفي فيه اعتراف الخصم.

(٢) في الشرح : (نقصت).

(٣) أو نحوها.

(٤) وحده أو مع نفسه فتكون للأمر.

(٥) أي : طلب الإقالة منه.

(٦) فيه يسقط حقُّ مريقها، وقيل : هي لمريقها.

(٧) كالكلب المحترم.

كتاب اللقيط

ويسمى ملقوطة ومنبوذة [أيضاً]، وفيه : بابان :

الأول : في الأركان وأحكام الالتقاط ، فالأركان ثلاثة :

الأول : الالتقاط ، والتقاط المنبوذ فرض كفاية ، ومتى التقط وجب الإشهاد عليه^(١) وعلى ماله ، فيجوز الانتزاع منه إن لم يشهد .

الثاني : اللقيط ، وهو كل صبي منبوذ لا كافل له ولو مميزاً ، فلو وجد الكافل أو فقد النبذ وجب رده إلى الكافل أو القاضي .

الثالث : المتلقط ، ويشترط فيه تكليف وحرية ورشد وإسلام وعدالة ، فلا يصح من عبد إلا بإذن سيده أو تقريره ، ويكون السيد المتلقط ، وإلا انتزع من العبد ، ولا^(٢) من مكاتب إلا لسيد قال : التقطه لي ، وفي مبعوض التقط في نوبته وجهان^(٣) ، وينزع من سفيه وفاسق وكافر وكذا من لم يختبر وظاهره الأمانة إن سافر به ، ويراقب في الحضر سرّاً ثلاثاً يتأذى ، فإن وثق به فكعدل ، وللمسلم والكافر التقاط كافر .

فصل : وإن تنازعا^(٤) قبل أخذه اختار الحاكم ولو غيرهما^(٥) ، أو بعد الأخذ وهما أهل للالتقاط فالسابق بالأخذ ، فإن استويا قدم الغني^(٦) لا الأغني ، و: ظاهر العدالة والمقيم على فقير ومستور ومسافر ، ثم يقرع ولا يقدم مسلم على ذمي في كافر ، والمرأة والرجل سواء^(٧) فيقرع ولو اختار اللقيط أحدهما^(٨) ، ولو أثر أحدهما صاحبه قبل القرعة لابعده^(٩) جاز .

فصل : وأما أحكامه ؛ فعلى المتلقط حفظ اللقيط ورعايته لانفقتة وحضائته ، فإن عجز فالقاضي ، وله تسليمه إليه^(١٠) ولو قدر ، ويحرم نبذه وردّه إلى ما كان^(١١) .

فرع : لو نقله بسكنى أو غيرها^(١٢) من بادية إلى قرية ، أو من قرية إلى بلد جاز لا عكسه ، ولو نقله إلى مثلهما جاز ، وإن^(١٣) وجد بدوي في حلة^(١٤) وأهل حلتاه

(١) خوفاً من أن يسترقه . (٢) أي : ولا تصح . (٣) أصحهما عدم الصحة . (٤) أي : اثنان .

(٥) إذ لاحق لهما قبل الأخذ . (٦) حيث يواسيه بماله ، أو الجواد منهما ؛ لأنه الأحظ للطفل .

(٧) أي : في الالتقاط . (٨) أي : فيقرع أيضاً . (٩) أي : لا يعدها ، وفي (ق) : (بعده) .

(١٠) لأجل تبرم ونحوه . (١١) بالاتفاق . (١٢) في (م) : (لغيرها) . (١٣) في (ق) : (ولو) .

(١٤) كمجمع سكني .

مستقرون بأخرى أقرّ في يديه، وكذا لو تنقلوا، ويقدم بلدي^(١) أو قرويّ على طاعنٍ لا إلى بلدةٍ بل يستويان، واختار النواوي تقديم قرويّ مقيم بها على بلديّ طاعنٍ، ويقدم حضريّ على بدويّ إن وجداه بمهلكة.

فرع: ويحكم بملكه للباسه ومهاده وذاره^(٢) ومربوط فيها أو عليه^(٣) والدنانير المنشورة عليه وفوق فراشه وتحت ودارٍ هو فيها وحده^(٤)، وفي البستان وجهان^(٥)، لآمالٍ بقربه بخلاف البالغ^(٦)، ولا^(٧): مدفون تحت ولو شهدت به رقعة في يده^(٨)، وهو مع الراكب لدابةٍ مربوطة في وسطه كالقائد مع الراكب^(٩).

فرع: نفقة اللقيط وحضائنه من ماله أو موقوفٍ على اللقطاء أو موقوفٍ عليه أو موصى له به، ويقبل له القاضي، وإلا ففي بيت المال، فإذا عدم اقترض عليه من أغنياء بلده، فإن تعذر قسطها^(١٠) على الأغنياء، فإن تعذر فعلى من رآه^(١١) منهم، فلو ظهر له سيد^(١٢) رجع عليه، أو: مالٌ أو اكتسبه فالرجوع عليه، فإن لم يظهر ولا كسب فعلى بيت المال، فإن بلغ فمن سهم المساكين أو الغارمين.

وللقاضي أن يأذن للملتقط في الإنفاق ليرجع، ولو كان له مالٌ استقل الملتقط بحفظه ولا يخاصم لو نوزع فيه، وينفق عليه بإذن القاضي، فإن استقل ضمن كما لو أنفق وديعة يتيم^(١٣) عليه، ولو أذن القاضي لغير الملتقط في الإنفاق فأسرف ضمن الزائد، وإن كان سلمه إلى الملتقط فقرار الزائد على الملتقط ونزعه الحاكم، والقول قوله في دعوى إنفاق بالاذن لا تقي، فإن ادعى فوقه ضمن الزائد، وإن^(١٤) لم يكن قاضي أنفق منه وأشهد.

(١) في (ق): (بدوي). (٢) ما يغطي به من لحاف أو كساء. (٣) كحلي وكيس نقود.

(٤) وكذا خيمة لا يعرف لها مستحق كصاحبها. (٥) أحدهما: نعم كالدار.

(٦) فيحكم بملكه له. (٧) يحكم له بمال.

(٨) فإنه لا يحكم له به، قال الشارح: وصح الغزالي أنه له بقرينة الرقعة، وتابعه النووي وقال: مقتضاه أن يجعله للقيط.

(٩) فتكون للراكب فقط. (١٠) في (م): (فرضها). (١١) في (ق): (يراه).

(١٢) أو قريب. (١٣) كانت عنده. (١٤) في النسختين: (وإذا).

الباب الثاني: في أحكام اللقيط، وهي أربعة

الأول: في الإسلام، فإن وجد في دار الإسلام أو كانت للإسلام وفيها مسلمٌ حكمَ بإسلامه، وكذا في دار كفرٍ وفيها مسلمٌ، وإلا فكافرٌ، ولا أثر لعابري السبيل، فإن كانوا ملأاً جعلَ من أقربهم إلى الإسلام، وإن ادعى ذميُّ نسبهُ لحقَّه، [لكن] إن لم تُقمَ بينةٌ لم يحكم بكفره، وينفقُ على المحكوم بكفره من بيت المال.

فصل: يصحُّ الإسلامُ بالنطقِ والإشارة للعاجزِ لامن مجنونٍ وصبيٍّ ولو مميزاً، ويدخلُ المميزُ به الجنةَ إذا أسره^(١) كما أظهره، ويحالُ بينه وبين أبويه استحباباً، فإن بلغَ كافراً هُددَ، فإن أصرَّ ردَّ إليهما.

فصل: ويحكمُ بإسلامٍ صغيرٍ وذِي جنونٍ ولو طرأ في الكبرِ تبعاً لأحدِ أبويه، وكذا لسائرِ أصوله كجدٍّ أو جدَّةٍ لأبٍ أو أمٍّ، وإن كانَ الأقربُ حيّاً.

فصل: وإن سبى مسلمٌ لاذميٍّ صبيّاً دونَ أبويه حكمَ بإسلامه تبعاً للسَّابي، فإن سبى معَ أحدِ أبويه في جيشٍ واحدٍ تبعه في دينه، فإن سبى الذميُّ الصبيَّ وباعه أو باعه السَّابي المسلمُ دونَ أبويه من مسلمٍ لم يتبعه؛ لفواتِ الوقتِ^(٢)، وإن بلغَ المحكومُ بإسلامه تبعاً للسَّابي [أ]و للأبوين كافراً فمرتدٌ، ولا تنقضُ الأحكامُ الجاريةُ عليه قبلَ الحكمِ بردِّه من إرثٍ وغيره من الأحكام، فإن ماتَ بعدَ البلوغِ وقبلَ الإفصاحِ لم ينقضْ ما حكمَ به من إسلامه في الصِّبا، وإن حكمَ بإسلامه تبعاً للدَّارِ فبلغَ وأفصحَ بالكفرِ فأصليُّ، وإن لم يفصحْ بشيءٍ منه أمضيتُ عليه الأحكامُ الجاريةُ في الصِّبا.

الحكمُ الثاني: الجناية، فإن جنى اللقيطُ المحكومُ بإسلامه خطأ فموجبها في بيتِ المالِ، أو عمداً وهو بالغٌ اقتصَّ منه، وإلا فالدِّيةُ مغلظةٌ في ماله كضمانٍ ما أتلفه، ثُمَّ في ذمِّه، وإن قتلَ خطأ ففيه ديةٌ كاملةٌ توضعُ في بيتِ المالِ، وأرشُ طرفه له، وإن قتلَ عمداً فللإمام أن يعفوَ على ماله^(٣) لا مجاناً وله أن يقتصَّ لابعْدَ البلوغِ وقبلَ الإفصاحِ بالإسلام^(٤)، بل تجبُ ديةُ^(٥) ويقتصُّ لنفسه في الطرفِ إن أفصحَ، فيحبسُ له إلى البلوغِ

(١) في (م): (أضمره). (٢) لأن التبعية تثبت ابتداءً. (٣) إن رأى المصلحة في العفو، وإلا التحق بالحدود المتحتمة.

(٤) بعد التمكن منه فلا يقتص له صيانة للدم مع احتمال الكفر، وحكم التبعية يطل بالبلوغ. (٥) للحكم بإسلامه.

والإفاقة، ويأخذ الوليُّ لوصيِّ الأرض لمجنونٍ فقيرٍ لاغنيٍّ^(١) ولا صبيٍّ فقيرٍ، فلو أفاق وردهً ليقصرَ مُنعَ.

الحكمُ الثالثُ: النسبُ، فمن استلحقَ اللَّقِيطَ لحقه، وقد سبقتُ شروطُ الاستلحاقِ في الإقرار، وإن كانَ المستلحقُ كافراً وكذا عبداً أقرَّ ولو بأخٍ أو^(٢) عمٍّ، وسواءً صدقهُ السيدُ فيما استلحقَ^(٣) أو كذبه، ولا يسلمُ إلى العبدِ لعجزه عن نفقته وحضاته، وإن كانَ عتيقاً فأولى بأنَّ يلحقهُ لاستقلاله بالنكاح والتسري، وإن استلحقَ حرٌّ عبدَ غيره وهو بالغٌ فصدقهُ لحقه، وإن استلحقهُ ملتقطهُ استحبَّ سؤالُهُ عن السَّببِ^(٤).

فرع: استلحقته امرأةٌ بلا بينةٍ لم يلحقها، أو بينةٌ لحقها، وكذا زوجها إن شهدت بوضعيه على فراشه وأمكن، وإلا فلا، والأمة كالحرَّة، لكن لا يحكمُ برقُّ الولدِ لمولاهَا باستلحاقها.

فصل: وإن استلحقهُ مسلمٌ وكافرٌ أو حرٌّ وعبدٌ تساويا، ولا تقديمَ لبينةٍ يبيد^(٥)، فإن استلحقَ اللَّقِيطَ ذو يدٍ ثمَّ آخرٌ لم يلتفتْ إليه^(٦) إلا إن كانَ الأوَّلُ هو الملتقطُ، فإنَّ حكمه سيأتي قريباً، وإن لم يستلحقهُ ذو اليدِ إلا وقد استلحقهُ آخرٌ استويا، فتعتمدُ البينةُ، فإن لم تكن بينةٌ أو تعارضتا وأسقطناهما فالقائفُ، فإن عدمَ أو تحيرَ أو ألحقهُ بهما أو نفاهُ عنهما انتظرنا بلوغه واعتبرنا ميلَ طبعه الجبليِّ^(٧)، ولا يقبلُ رجوعه وينفكان عليه، والقرارُ على مَنْ لحقه النسبُ، فإن فقدَ الميلَ^(٨) وقفَ أمره، فإن انتسبَ إلى ثالثٍ وصدقهُ لحقه، ثم متى وجدَ قولَ قائفٍ أبطلَ الانتسابَ، أو وجدتِ البينةُ أبطلتهما^(٩).

فرع: لو تنازعتِ امرأتانِ لقيطاً أو مجهولاً وأقامتا بينتين تعارضتا [أو عرضَ معهما على القائفِ، فلو ألحقه بإحدهما^(١٠) لحقَ زوجها أيضاً.

فرع: ألحقهُ القائفُ بأحدهما ثمَّ بالآخرِ لم ينقلْ إليه^(١١)، نعم: من ادعى لقيطاً استلحقهُ ملتقطهُ عرضَ معه على القائفِ، فإن ألحقهُ به عرضَ مع الملتقطِ، فإن ألحقهُ به أيضاً تعذرَ العملُ به^(١٢).

(١) لعدم الحاجة. (٢) في هامش (م): أم.

(٣) في (م): (استلحقه).

(٤) في (م): (٤) في (م): (النسب)؟

(٥) لأن اليد إنما تدلُّ على الملك لا على النسب.

(٦) لثبوت النسب من الأول معتضداً باليد.

(٧) فلا يكفي فيه مجرد التشبه.

(٨) في (ق): (المثل).

(٩) لأنها حجة في كل خصومة بخلافهما.

(١٠) في النسختين: (بأحدهما).

(١١) لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد.

(١٢) أي: بقوله فيوقف، وإن نفاه عنه فهو للمدعي.

فصل : ادعى كلُّ أنه الملتقطُ قَدَّمَ ذو اليد ، فإن استويا في اليدِ وعدمِها فحلفا أو نكلا جعله الحاكمُ عند أحدهما أو غيرهما^(١) ، فإن أقام كلُّ بيّنةً فالأسبقُ تاريخاً^(٢) .

الحكمُ الرابعُ : الحريةُ ، فمن ادعى رَقَّهُ أو رَقَّ صغيرٍ مجهولٍ ولا يد له فعليه البيّنةُ ، وكذا^(٣) إن كانت^(٤) يدُ التقاطِ ، وإلا فالقولُ قوله^(٥) ولو كانَ مميّزاً منكرّاً ، فلو بلغَ وأدعى الحريةَ لم يقبلَ منه إلا بيّنةٌ وله تحليفُ السيّد^(٦) .

فرع : رأى في يدِ إنسانٍ صغيراً (أ) يستخدمه وينسبه هو أو غيره إلى ملكه وشهد له بالملكِ جازاً ، وإن ادعى نكاحَ صغيرةٍ تحتَه لم يحكم به في الصغيرِ ، فلو بلغتْ وأنكرتْ نكاحه قبلَ قولها وعليه البيّنةُ ، فلو حلفتْ بأن لا نكاحَ .

إذا شهدت البيّنةُ بملكٍ صغيرٍ لم تقبلَ حتى تبينَ سببُ الملكِ مِنْ إرثٍ وشراءٍ وكذا في الدّعوى ، فإن شهدتْ بأنّه ولدته أمته كفى ، وإن لم تذكرِ الملكَ فيكفي شهادةُ أربعِ نسوةٍ : أنّه ولدته أمته ، ويثبتُ الملكُ ضمناً شهدتْ به أم لا .

فرع : ومتى شهدتْ بيّنةٌ باليدِ لمُدّعي رِقِّ اللّقيطِ أنّه^(٧) [كان] في يده قبلَ التقاطِ الملتقطِ سمعتْ وثبتتْ يده ، ثمَّ يصدّقُ في دعواه^(٨) ، ولا يُسمعُ من الملتقطِ إلا إن أقامَ البيّنةَ على سببِ [الملكِ] ، وإذا بلغَ [اللّقيطُ] وقامتْ بيّنةٌ برَقِّه فهو عبدٌ ، وإن [كانَ قد] تصرفَ فكعبدٌ تصرفَ بغيرِ إذنِ [سيّده] فينقضُ^(٩) ، ويتعلّقُ ما أنفقَ عليه من بيتِ المالِ برقبته ، وإن لم تقمَ بيّنةٌ لكنْ أقرَّ بالرقِّ قبلنا إقراره إن لم يسبقَ منه اعترافٌ بالحريةِ ولم يكذّبه المقرُّ له ولم يتصرفْ ، ومتى سبقَ منه اعترافٌ بالحريةِ أو كذبه المقرُّ له صارَ حراً ، فإذا عاد^(١٠) وصدّقه أو ادّعاهُ غيره وصدّقه لم يلتفتْ إليه ، وإن سبقَ منه تصرفٌ قبلَ إقراره في المستقبلِ ، وأمّا الماضي فيقبلُ فيما يضرُّ به^(١١) لا بغيره .

فروع : نكحَ ثمَّ أقرَّ بالرقِّ ؛ فإن كانَ أنثى لم ينفسخَ النكاحُ لكنْ للزوجِ الخيارُ إن شرطتْ الحريةَ ، فإن فسخَ بعدَ الدّخولِ لزمه الأقلُّ من المسمّى ومهرِ المثلِ ، وإن أجاز

(١) بحسب ما يراه . (٢) منهما مقدّم به . (٣) لا يقبل قوله إلا بيّنة . (٤) له يد وهي . (٥) مع بيّنه .

(٦) لأنه حكم برقه . (٧) في (ق) : (الرق اللقيط به) . (٨) أي : الرّق .

(٩) أي : ما تصرف به ، ويسترد ما قبضه من زكاة وميراث . (١٠) في (م) : (ادعى) ؟

(١١) كما لو أقر بمال على نفسه وعلى غيره ، فإنه يقبل عليه لا على غيره .

لزمه المسمى، وإن كان قد سلّمه إليها أجزأه، فلو طلقها قبل الدخول سقط، وأولادها قبل الإقرار أحراراً، وبعده أرقاء، وتسلم إلى الزوج تسليم الحرائر، ولو طلقها بعد الإقرار اعتدت [بثلاثة] أقرء، وله الرجعة فيها، وتعتد للوفاة كالأمة.

وإن كان ذكرًا انفسخ النكاح ولزمه المسمى، أو نصفه إن لم يدخل بها يؤديه ممّا في يده أو كسبه في الحال والاستقبال، ثم في ذمته.

الثاني: تقضى ديونه ممّا في يده، فإن نقص تعلق بدمته، فإن فضل شيء فللمقرّ له، ولا يبطل بيعه وشراؤه بل يسلم ممّا في يده [ثمن ما اشتراه]، وإن لم يكن معه شيء رجع البائع في المبيع، فإن تلف لزم ذمته ويستوفي المقرّ له ثمن ما باعه إن لم يكن استوفاه.

الثالث: جنى عمداً ثم أقر بالرق اقتصر منه حراً كان المجني عليه أو عبداً، وإن جنى خطأ فالأرش ممّا في يده، فإن لم يكن فبرقيته، وإن أقر بعد ما قطعت يده عمداً اقتصر من العبد فقط، أو خطأ وجب الأقل من نصفي القيمة والدية.

فرع: ادعى رق اللقيط فأنكر كونه له لا الرق ثم أقر له قبل، وللمدعي تحليفه إن أنكر، وإن كان أنكر أصل الرق لم يقبل ولم يحلف^(١).

فصل: إذا قذف لقيطاً كبيراً أو جنى عليه وادعى أنه رقيق فالقول قول اللقيط فيجب الحد والقصاص، ومتى كان اللقيط قاذفاً وادعى الرق حدّ حدّ الأحرار إلا أن يصدقه المقدوف.

(١) لأن التحليف لطلب الإقرار، وإقراره غير مقبول.

كتاب الفرائض ، وفيه أبواب

الأول: في الورثة ، وقدر استحقاقهم . ويقدم [عليه] أنه يبدأ من التركة بحق تعلق بعين : كمرهون وجان ومال زكاة ومبيع اشتراه ومات مفلساً ، ثم بمؤنة تجهيزه بالمعروف ، ثم تقضى ديونه ، ثم وصاياه من ثلث الباقي^(١) ، والباقي للورثة ، ولهم إمساکها والقضاء من غيره ، وقد سبق في الرهن .

فصل : أسباب التوريث أربعة : قرابة ، ونكاح ، وولاء ، وجهة الإسلام .

فالمسلمون عصبة من لا وارث له ، فيضع الإمام تركته في بيت المال ، أو يخص بها من يرى لا المكاتبين والكفار والقاتل^(٢) ، فإن أسلموا أو عتقوا بعد موته جاز إعطاؤهم^(٣) ، ولو أوصى لرجل فأعطي منه بالوصية جاز أن يعطى أيضاً بالإرث .

فصل : الفروض المقدرة ستة : النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .

فالنصف فرض خمسة : الزوج ، والبنات ، وبنات الابن ، والأخت للأبوين ، والأخت للأب .

والرابع فرض اثنين : [فرض] الزوج ، والزوجة فما فوقها .

والثلث فرض واحدة : للزوجة فما فوقها .

والثلثان فرض أربع : وهن اللواتي لواحدتهن النصف .

والثلث فرض ثلاثة : الأم وأولادها والجد .

والسدس فرض سبعة : الأم ، والجدّة ، والأب^(٤) ، والجد ، وبنات الابن مع البنات ،

والأخت للأب مع الأخت للأبوين ، وواحد ولد الأم .

فصل : والوارثون من الرجال خمسة عشر : الابن ، وابنه وإن سفل ، والأب ، وأبوه

وإن علا ، والأخ (ل) لأبوين ، و (ل) لأب ، وابناهما ، والأخ للأم ، والعم للأبوين ،

وللأب وهو أخو الأب ، أو الجد وإن علا ، وابناهما^(٥) ، والزوج ، والمعتق .

(١) وقدمت على الإرث للآية ولصلحة الميت . (٢) لأنهم ليسوا بوارثين . (٣) لأنه استحقاق بصفة

فلا يعتبر في وجودها الاقتران ، كما لو أوصى بثلث ماله للفقراء فإنه يجوز صرفه لمن طرأ فقره بعد موت الموصي .

(٤) مع الفرع الآية : ﴿ وَلَا يَوْرِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ [النساء : ١١] . (٥) أي : ابن العم للأبوين ، والعم للأب .

ومن النساء عشر: البنت، وبنت الابن وإن سفل، والأُم، والجَدَّتَانِ^(١) وإن علتَا، والأخت للأبوين، وللأب، والأخت للأُم، والزوجة، والمعتقة.

فرع: فإن اجتمع الرجال ورث الابن والأب والزوج، أو: النساء فالبنت، وبنت الابن، والأُم، والزوجة، والأخت للأبوين. فإن اجتمع الكلُ فلا أبوان، والابن، والبنت، وأحد الزوجين.

ولنبداً بأهل الفرض: وهم كلُّ مَنْ لَهُ سَهْمٌ مَقْدَرٌ.

فمنهم من لا يرث إلا بالفرضية وهم [سبعة]: الزوجان، والأُم، والجدة^(٢)، وولد الأُم.

ومنهم مَنْ يرث إماً بالفرضية أو بالعصوبة وهم [أربعة]: البنات، وبنات الابن، والأخوات للأبوين، والأخوات للأب.

ومنهم من يرث بهما جميعاً وانفراداً: وهما [اثنان]: الأب والجَدُّ.

وأما العصبَةُ: وهم كلُّ معتنٍ أو ذكرٍ نسيبٍ ليسَ بينَهُ وبينَ الميتِ أنثى، وفي النساءِ مَنْ يعصبُ^(٣) مع غيرها وسيأتي. ولا يحوزُ المالُ مِنَ النساءِ إلا المعتقة.

فصل: وأما ذَوو الأرحام: وهم كلُّ قريبٍ ليسَ بذِي فرضٍ ولا عصبَةٍ فلا يرثونَ بلْ لبيتِ المالِ. نعم: لو لم يستجمعْ شرائطُ الإمامةِ رَدُّ الباقي على أهلِ الفرضِ غيرِ الزوجين، فإن فقدوا صرفَ لذوي الأرحام.

فصل: للزوج النصف، فإن خلقت ولداً أو ولدَ ابنٍ فالربع، ولزوجةٍ فأكثرُ نصفٌ ما للزوج.

فصل: وللأُم الثلث، فإن وجدَ للميتَ ولداً أو ولدَ ابنٍ أو اثنانِ من إخوةٍ أو أخواتٍ فالسدسُ، ولها مع أبٍ وزوجةٍ أو زوجٍ ثلثٌ ما يبقى، وأما الجدةُ فترثُ إن كانتَ أُمَّ أُمٍّ، أو أُمَّ أبٍ، ثمَّ أمهاتها المدلياتُ بالإناثِ وكذا أمهاتُ آبَاءِ الآباءِ وأمهاتُهن، لا من تدلي بذكرٍ بينَ اثْنَيْنِ ك: أُمَّ أبي الأُم، فللجدةِ السدسُ وكذا الجداتُ^(٤) يشتركنَ فيه بالسوية،

(١) أي: من جهة الأُم ومن جهة الأب.

(٢) (٤) في (ق): (للجدات).

(٣) في هامش (م): عصبَة.

ولو أدلت إحداهنَّ بجهتينِ كمنَّ زوجتِ ابنَ إحدى بنتيها بنتِ الأخرى فولدَ لهما ولدٌ^(١).

فصل: وللأب الكلُّ بالتعصيب، فإنَّ وجدَ ابنٌ أو ابنٌ [ابنٍ] فالسدسُ، وله معَ البنتِ أو بنتِ الابنِ السدسُ فرضاً والباقي بالتعصيب، والجدُّ كالأب إلا في ثلاثِ مسائلٍ:
الأولى: أنه لا يسقطُ الإخوةُ - كما سيأتي - والأب يسقطهم.

الثانية: أنه لا يردُّ الأمُّ معَ أحدِ الزوجين عن الثلثِ إلى ثلثِ الباقي، والأب يردُّها.

الثالثة: أنَّ الجدَّ لا يسقطُ أمَّ الأب، والأب يسقطها.

فصل: والابنُ يحوزُ الجميعَ، والبنتُ النصفَ، وللبنتينِ فصاعداً الثلثانِ، فإنَّ اجتمعوا فللذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين^(٢).

فرع: لاشيءَ لابنِ الابنِ معَ الابنِ^(٣)، وله ما زادَ عن^(٤) فرضِ البنتِ والبناتِ يعصَّبُ فيه مَنْ في درجته أو أعلى منه ممَّن لا فرضَ لها، ولبنتِ الابنِ وبناته معَ بنتِ الصلبِ لابناتِهِ السدسُ تكملُهُ الثلثينِ^(٥)، وأولادُ الابنِ عندَ أولادِ ابنِ الابنِ بمنزلةِ أولادِ الصلبِ عندهم، وكذا كلُّ درجةٍ^(٦)، وليسَ مَنْ يعصَّبُ أخته وعمَّته وعمَّةُ أبيه و: جدُّه وبناتِ عمِّه وبناتِ عمِّ أبيه و: جدُّه إلا الأسفلُ من أبناءِ الأبناءِ.

فصل: الإخوةُ والأخواتُ للأبوين عندَ الانفردِ كأولادِ الصلبِ. والإخوةُ والأخواتُ للأب عندَ الانفردِ كهُما للأبوين إلا في المشرَّكة^(٧): وهي زوجٌ وأمٌّ وأخوانِ لأمٍّ وأخٌ لأبوين؛ للزوجِ النصفُ، وللأمِّ السدسُ، وللأخوينِ للأمِّ الثلثُ يشاركهما فيه الأخُ أو الإخوةُ للأبوين لا للأب^(٨) ويتساوون.

وشرطُ المشرَّكة^(٩) أن يكونَ ولدُ الأبوين ذكراً أو فيهم ذكرٌ، وإن انفردَ الإناتُ فرضَ لهنَّ وعالتُ وكذا الأختُ أو الأخواتُ للأب، فإنَّ كانَ لها أخٌ سقطا، وأن يكونَ ولدُ الأمِّ

(١) فتكون هذه المرأة أم أم أبيه وأم أم أمه، فلو مات هذا وخلف جدة أخرى هي أم أبي أبيه لم تفضل عليها، وكذا لو تزوج الولد بنت بنت بنت أخرى لتلك المرأة فولد لهما ولد فهي جدته من ثلاث جهات؛ لأنها أم أم أمه، وأم أم أبيه، وأم أم أبي أبيه. والجدة لا تأخذ عند تعدد الجهة إلا بأقوى الجهات فقط. (٢) للآية وللإجماع. (٣) لحجه به لأنه أقرب.

(٤) أي: على. (٥) لأن البنات ليس لهن أكثر من الثلثين، فالبنت وبنات الابن أولى بذلك وإنما لم يأخذن شيئاً مع بنات الصلب لأنه لا فرض لهن ولا عصوبة. (٦) أي: عالية مع درجة سافلة فإن حكمها ما ذكر.

(٧) بفتح الراء المشددة وبكسرهما على نسبة التشريك إليها مجازاً، وفي النسختين: (المشتركة) والمشهور الأول، أي: المشترك فيها بين أولاد الأبوين وأولاد الأم، فإن أولاد الأبوين ينقلون إلى الفرض وأولاد الأب يسقطون.

(٨) في (ق): (لا الأب). (٩) في النسختين: (المشتركة).

اثنين^(١) فأكثر، وإلا أخذ العصبَةُ السدسَ.

فرع: الإخوة للأب مع الإخوة للأبوين كأولاد الابن مع ولد الصلب إلا أن الأخت للأب لا يعصبها إلا من في درجتها، فإن خلف أختين لأبوين وأختاً لأب وابن أخ لأب فلهما الثلثان وله الباقي، وسقطت الأخت للأب.

فرع: للواحد من ولد الأم^(٢) السدس، ولما فوقه الثلث، وخالفوا غيرهم في: أن ذكرهم كأثامهم، وأنهم يرثون مع من يدلون به، وأنهم يحجبونه^(٣)، وأن ذكرهم يدلي بأثني ويرث.

فصل: بنو الإخوة من الأبوين والأب كل كأييه. لكن الإخوة يردون الأم إلى السدس، ويقاسمون الجد، ويرثون في المشتركة^(٤)، ويعصبون أخواتهم بخلاف أبنائهم.

فصل: الأخوات للأبوين [أ]و للأب مع البنات وبنات الابن عصبَةٌ كالإخوة يأخذون الباقي عن فرضهن، فالأخت^(٥) للأبوين مع البنت تحجب الأخ للأب، والعُم للأبوين يحجب العُم للأب.

الباب الثاني: في (بيان) العصبَةِ (وترتيبهم)

والأقربُ منهم يُسقطُ الأبعدَ، وأقربُهم الابنُ ثم ابنه وإن سفلَ، ثم الأب، ثم الجد وإن علا، وفي درجته الإخوة للأبوين وللأب^(٦) وسيأتي. فإن لم يكن جدًّا فالإخوة للأبوين ثم للأب^(٧)، ثم بنوهم كذلك^(٨)، ثم العُم للأبوين ثم للأب، ثم بنوهم كذلك، ثم عُم الأب، ثم بنوه كذلك وهكذا، فإن عَدِمُوا^(٩) فللمعتق^(١٠) ثم عصباته، ثم معتقه ثم عصباته، كما في الولاء، والبعيد من الجهة المقدِّمة يقدِّم على القريب من الجهة المؤخِّرة، فابن الابن وإن سفلَ يقدِّم على الأب، وإن اتحدت الجهة قَدِّم الأقرب ثم ذو الأبوين.

فرع: خلف ابني عمٍّ أحدهما أخٌ لأمٍّ لم يقدِّم ولو حجبتُه بنت^(١١) عن فرضه^(١٢) بل يستويان في العصبَةِ كابني عمٍّ: أحدهما زوجٌ فيأخذ الفرض ثم يقتسمان، ويقدِّم

(١) في النسختين: (اثنان). (٢) في النسختين: (من الإخوة للأم). (٣) أي: حجب نقصان.

(٤) في النسختين: (المشركة). (٥) في (ق): (فلأخت). (٦) في (ق): (والأب).

(٧) في (ق): (الأب). (٨) في الشرح عقبها: (ويسقطون أي: بنو الإخوة بالجد وإن علا؛ لأنه ليس لهم قوة

الإخوة لعدم تعصيبهم أخواتهم. (٩) أي: عصبية النسب والميت عتيق. (١٠) في (ق): (فالمعتق).

(١١) للميت. (١٢) لأن إخوة الأم إن لم تحجب فلها فرض وإلا صارت بالحجب كأنها لم تكن.

أحد^(١) ابني عمّ المعتق بالأخوة من الأم.

فصل: وإن قُعدَ المعتقُ فالمستحقُّ عصبانته الذكورُ، فلا تَرثُ امرأةٌ بولاءٍ إلا من عتيقها أو المنتمي إليه بنسبٍ أو ولأئ^(٢)، وترتيبهم في الولاء كالنسب، إلا أن هنا يقدمُ أخُ وابنه على الجدِّ والعمِّ، وابنه على أبي الجدِّ بخلافِ النسبِ^(٣).

الباب الثالث: في (بيان ميراث) الجدِّ مع الإخوة

(والأخوات لأبوين أو لأب)

فالجدُّ لا يسقطُهم، فإن انفردوا فله الأغبطُ من الثلثِ والمقاسمة [كأحدهم، والمقاسمة] أغبطُ ما لم يكن أخوانٍ أو أربع أخوات.

وضابطه: أن الأخ والأخوات إذا كانوا مثليه كأخوين أو أربع أخوات فهما سواء لكن الفرضيون يقولون: له الثلث؛ لأنه أسهل، وإن كانوا دون مثليه فالمقسمة أوفر، أو فوق مثليه فالثلث أوفر، فإن كان معهم ذو^(٤) فرض^(٥) وبقي السدسُ انفرد به، أو: أكثرُ فله الأغبطُ من السدسِ والمقاسمة وثلث ما يبقى^(٦)، وحيث لم يبقَ إلا السدسُ فما دونه سقط الإخوة وأخذ الجدُّ السدسَ وإن كان عائلاً، ويعُدُّ أولادُ الأبوين أولادَ الأب على الجدِّ^(٧). ويحجبونهم إن كان فيهم ذكرٌ، وإن كانوا إناثاً أخذت الثلثين، ولا يبقى لولدِ الأب شيءٌ، وللواحدة النصفُ والباقي^(٨) لولدِ الأب إن لم يحزه الفروض^(٩).

فرع: ولو كان غير المقاسمة أغبطَ كجدٍّ وأختٍ لأبوين أو أخوين أو أربعٍ لأبٍ؛ فلأختِ النصفُ، وللجدِّ الثلثُ، والباقي لأولادِ الأب للذكر كالأنثيين.

فرع: الأخوات مع الجدِّ كهنَّ مع الأخ فلا يفرضُ لهنَّ إلا في الأكرية^(١٠)؛ وهي زوجٌ وأمٌ وجدٌّ وأختٌ لأبوين أو لأبٍ؛ فللزوجة النصفُ، وللأم الثلثُ، وللجدِّ السدسُ،

(١) في (ق): (أحدا). (٢) أي: كابنه وعتيقه. (٣) جرياً هنا على القياس في أن النبوة أقوى من الأبوة. وخولف في النسب للإجماع. (٤) في (ق): (دون)، وفي (م): (دوا). (٥) يتصور إرثه معهم وهو بنت وبنت ابن وأم و جدة وزوجان. (٦) بعد الفرض. (٧) في القسمة إذا اجتمعا معه. (٨) عنها وعن الجد.

(٩) كجد وشقيقة وأخ وأخت وأخت لأب، فهي من ستة، وتصح من ثمانية عشر: للجد ستة، وللشقيقة تسعة، والباقي هو ثلاثة: للأخ اثنان، وللأخت واحد. فإن حازته الفروض ك: زوجة وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب فلا شيء للأخ والأخت للأب إذ للزوجة الربع، وللجد ثلث الباقي، وللشقيقة الباقي لأنه تمام فرضها. وقضية كلامه: أن الأخت تأخذ ذلك بالفرض. وهو ما صوّبه ابن اللّبان. (١٠) نسبة إلى أكر: وهو اسم السائل أو المسؤول، أو لأنها كدرت على زيد مذهبه.

ثم يفرضُ للأختِ النصفُ وتعولُ من ستةٍ إلى تسعةٍ، ويجمعُ نصيبُ الجدِّ والأختِ ويجعلُ بينهما أثلاثاً؛ فتصبحُ من سبعةٍ وعشرين: للزوج تسعةٌ وهي ثلثُ المالِ، وللأمِّ ستةٌ وهي ثلثُ الباقي، وللأختِ أربعةٌ وهي ثلثُ الباقي، وللجدِّ ثمانيةٌ وهي كلُّ الباقي، فإنَّ كانَ مكانَ الأختِ أخٌ سقطَ، أو أختانِ؛ فللزوج النصفُ، وللأمِّ السدسُ، وللجدِّ السدسُ، والباقي لهما^(١) ولاعولُ.

الباب الرابع: في (بيان) الحَجْبِ^(٢)

وهو حرمانٌ ونقصانٌ، والمقصودُ الأوَّلُ، فلا حاجبَ للأبوين والزوجين والأولادِ^(٣)، ثمَّ الأبُ^(٤) فمن فوقه يحجبُ مَنْ فوقه حتى أمه، والأمُّ لا الأبُ تحجبُ كلَّ جدَّةٍ من الجهتين، ثمَّ كلُّ جدَّةٍ تحجبُ مَنْ فوقها وعلى هذا القياسُ^(٥)؛ أنَّ القُربى من جهةِ أمهاتِ الأبِّ كأمِّ أمِّ الأبِّ تسقطُ البُعدي من جهةِ آباءِ الأبِّ: كأمِّ أمِّ أبي الأبِّ، والقُربى من جهةِ الأمِّ تحجبُ البُعدي من جهةِ الأبِّ لا عكسه^(٦)، وقدُ ترثُ الجدَّةُ وأمُّها: كمن أُولدَ [بنت] بنتَ خالتهِ فأُمُّ أمِّ أمِّ الولدِ لا تحجبُ أمُّها؛ لأنها أمُّ أمِّ أبيه^(٧).

فصل: الابنُ فمن تحتهِ يحجبُ من تحتهِ، والبنتانِ يحجبانِ كلَّ بنتِ ابنٍ لا عصبَةَ لها.

فصل: وأولادُ الأمِّ يحجبُهُم أربعةٌ: الولدُ، وولدُ الابنِ، والأبُّ، والجدُّ.

ويحجبُ الأخُ والأختُ للأبوين بالأبِّ والابنِ وابنِ الابنِ.

ويحجبُ الأخُ للأبِّ بهؤلاءِ وبالأخِ للأبوين.

[وتحجبُ الأختُ للأبِّ بالأربعةِ وبالأختينِ مِنَ الأبوينِ إنَّ لم تجدْ معصباً.

ويحجبُ ابنُ الأخِ للأبوينِ] بأبيه وبمَنْ يحجبهُ وبالجدِّ والأخِ للأبِّ.

ويحجبُ ابنُ الأخِ للأبِّ بهؤلاءِ و(ب)ابنِ الأخِ للأبوينِ.

ويحجبُ العمُّ للأبوينِ بهؤلاءِ وبابنِ الأخِ^(٨) للأبِّ، وقسْ عليه.

والمعتقُ يحجبهُ عصبَةُ النسبِ.

وأصحابُ الفروضِ المستغرقةِ يحجبونَ العصباتِ^(٩).

(١) أي: للأختين. (٢) الحجب: المنع من الإرث كلاً أو جزءاً. (٣) للإجماع. (٤) من الأصول.

(٥) أي: الضابط. (٦) أي: إن القُربى من جهة الأبِّ كأمِّ الأبِّ لا تحجبُ البُعدي من جهة الأمِّ.

(٧) فهي متساوية معها من جهة الأبِّ فترث من غير جهتها. (٨) في (م): (أخ).

(٩) ذكوراً وإناثاً ما لم ينقلبوا إلى الفرض.

فرع: لا يحجب من لا يرث لمانع كالقتل والرق، فإن منع لتقدم غيره فقد يحجب حجب نقصان ك: الأخ للأب معدود على الجد، وكأم مع أب وأخوين، أو مع جد وأخوين لأم؛ للأم السدس، والباقي للأب أو الجد.

الباب الخامس: موانع الميراث خمسة

الأول: اختلاف الدين، فلا يرث مسلم، كافراً ولا عكسه، ويتوارث الكفار كالوثني من اليهودي، لا حربي من ذمي، والمعاهد والمستأمن كالذمي، والمرث لا يرث^(١) ولا يورث، وماله فيء.

المانع الثاني: الرق، فلا يرث رقيق ولو مبعوضاً، ويورث المبعوض لا الرقيق.

المانع الثالث: القتل، والقاتل لا يرث، عمداً كان القتل أو خطأ، بمباشرة أو سبب^(٢) وإن لم يضمن كالمقتول بحق.

فرع: قد يرث المقتول من القاتل بأن يجرحه ويموت قبله.

المانع الرابع: إبهام وقت الموت، فإن ماتا بغرق أو هدم ولم يعلم السابق أو علم وجهل أو ماتا معاً لم يتوارثا، فلو علم ونسي وقف إلى البيان أو الصلح.

المانع الخامس: الدور، كأخ أقر بابن للميت أو أنكر فحلف مدعي النبوة، وقد سبق في الإقرار. وكمرض اشترى أباه، وسيأتي في الوصايا إن شاء الله تعالى، ولو ملك أخاه فأقر في المرض أنه كان أعتقه في الصحة ورث.

الباب السادس: في موجبات التوقف، وهي أربعة

الأول: الشك في الحياة، فمن فقد بعد غيبة أو حضور قتال أو انكسار سفينة أو أسر عدو وجعل حاله؛ وقف ماله مدة يعلم أنه لا يعيش إليها ولو بغلبة الظن، فيحكم بموته ويقسم ماله وتعتد زوجته، ولا يرثه من مات قبل الحكم بموته بلحظة، وكذا الرقيق المنقطع خبره لا تجب بعد ذلك فطرته، ولا يجزئ عن الكفارة^(٣).

ولو مات قريبه وقف ميراثه حتى يتبين هل كان حياً (أو ميتاً)؟ ويقدر في حق غيره الأسوأ من موته وحياته.

(١) وإن عاد إلى الإسلام؛ للإجماع، ولخبر أسامة الحب في «الصححين»: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم».

(٢) في (ق): (تسبب). (٣) لعدم تحقق حياته.

مثاله: أخ لأبٍ مفقودٌ وأخ لأبوينٍ وجدٌ حاضراً؛ فلأخ الثلثان وللجدِّ الثلث إن كان حياً، وإن كان ميتاً اقتسماه نصفين، فيعطى الأخ النصف بتقدير موته والجدُّ الثلث بتقدير حياته.

الثاني: الشك في النسب، فيوقف ميراث الولد إلى البيان إن مات أحد المتنازعين فيه، وميراث أبٍ إن مات الولد.

الثالث: الحمل الوارث، فيوقف له وإن لم يكن من الميت، سواء ورث مطلقاً^(١) أو بتقدير [فحمل^(٢) الأخ والجد لا يرث] إلا بتقدير الذكورة، وفيه من لا يرث إلا بتقدير الأنوثة، كمن ماتت عن زوج وأخت لأبوين وحمل من الأب، ولو ادعت المرأة صدقت ولو بعلامة خفية، ولو لم تدعه واحتمل لقرب الوطء ففي الوقف له تردد^(٣) وأعطى من له فرضٌ مقدّر^(٤) لا يحجب عنه، وإن أمكن العول أخذه عائلاً.

مثاله: زوجة حامل وأبوان؛ يدفع إليها ثمن عائلاً وإليهما السدسان عائلان^(٥)؛ لاحتتمال كونه أنثيين^(٦)، ولو لم يتقدّر نصيبهم كالأولاد وقف الجميع، فإن خلف ابناً وزوجة حاملاً؛ أعطيت الثمن ويوقف نصيب الابن.

فرع: مات كافر عن حملٍ فأسلمت أمه قبل الوضع؛ ورث وإن حكم بإسلامه لأنه محكوم بكفره يوم الموت.

فصل: لتوريث الحمل شرطان:

الأول: أن يعلم وجوده عند الموت، بأن تلده لمدة يلحق فيها بالميت بتقدير كونه منه، وإن كانت مزوجة فأت بولدٍ فحكمه حكم حرٍّ يموت عن أبٍ رقيق تحت حرة حامل، فإن ولدته قبل ستة أشهر من الموت ورث، وإلا فلا؛ لاحتتمال حدوثه لا إن اعترف الورثة كلهم بوجوده عند الموت، ويستحب أن يمسك الأب عن الوطء حتى يتبين^(٧).

الثاني: أن ينفصل حياً، ويستدل بالاستهلال والعطاس وقبض اليد وبسطها، وفي الحركة والاختلاج تردد^(٨). ولو جنى عليها بعد انفصال بعضه حياً فسقط^(٩) ميتاً لم يرث

(١) كالحمل من الميت. (٢) زوجة. (٣) ويرجح الوقف، وفي (ق) زيادة: (له). (٤) في (م): (المقدر).

(٥) في (ق): (عائلات). (٦) في (ق): (اثنتين)، فإذا كان يحجب عنه الحمل فلا يأخذ شيئاً عملاً بالأحوط.

(٧) أي: الحال. (٨) أي: فيما لا تعلم به الحياة ويمكن. (٩) في (ق): (فيسقط).

ووجب فيه غرة لادية، وورثت عنه الغرة، ولا يرث مذبوح مات أبوه وهو يتحرك^(١).
 فرع: مات عن ابن وزوجة حامل^(٢)، فألقت ذكراً وأنثى استهل أحدهما وجهل،
 ووجدا ميتين أعطي كل وارث الأقل ووقف الباقي إلى البيان أو الصلح.
 الرابع: الخنثة، فيؤخذ في حق الخنثى وباقي الورثة، باليقين، فإن كان لا يرث هو
 أو غيره إلا بكونه ذكراً أو أنثى وقف، وإن ورث بأحدهما أقل أعطيه ووقف الباقي، فلو
 قال: أنا رجل أو امرأة صدقناه بيمينه [لا^(٣) وهو] مجني عليه.
 فرع: الموقوف للخنثى لا يقسم بموته حتى يصطلحوا أو يتواهبوا، ومن وهب منهم
 للباقيين حقه مع الجهل بالحال جاز للضرورة.

الباب السابع: في ميراث ولد الزنا^(٤) والمجوس

ولد الزنا لا يستلحق، بخلاف الولد الملعن عليه وإن كان توأمان ولو من الملائكة لم
 يتوارثا^(٥) إلا بقرابة الأم، ولا عصبه له إلا من صلبه أو بالولاء بأن يكون عتيقاً أو أمه
 عتيقة فيثبت الولاء لمولاهما عليه دون عصبتهما؛ لأنهم ليسوا عصبه له، وإذا استلحق من
 نفاه ولو بعد موته لحقه ونقضت القسمة، والتوأمين من مجهول وطىء شبهة يتوارثان
 بالعصوبة.

فصل: اجتمع في شخص قرابتان ككناح المجوس ورث بأقواهما، وتعرف القوة
 بالحجب، كنبت هي أخت لأم تترث بالبنوة؛ لأنها حاجة للإخوة، وكأم هي أخت
 تترث بالأُمومة^(٦)؛ لأنها تحجب ولا تحجب، أو تكون أقل حجباً كأم هي أخت.
 فترث بالجلودة دون الأخوة؛ لأن أم الأم لا تحجبها إلا الأم، والأخت يحجبها
 جماعة.

(١) لأنه في حكم الأموات.

(٢) في (م) : (حامل).

(٣) يعني إن قال: أنا رجل.

(٤) أي: وولد الملاعة.

(٥) أي: فلا توارث بينهما، ولا مع الزاني، ولا مع النافي، ولا كل من أدلى بهما؛ لانقطاع النسب.

(٦) في النسختين: (فبالأُمومة).

الباب الثامن: في الرد وذوي الأرحام

وحيث قلنا بالردّ لفساد بيت المال وكان ذوا الفرض زوجاً أو زوجةً فلا ردّ، أو واحداً غيرهما ردّ عليه الباقي، أو أكثر فعلى قدر الفروض.

فصل: يعمل في توريث ذوي الأرحام بمذهب أهل التنزيل، وهو: أن ينزل كل فرع منزلة أصله، ويقدم الأسبق إلى الوارث^(١)، فإن استووا^(٢) قدر، كأن الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل واحد للمدلين [به] على حسب ميراثهم لو كان هو الميت.

مثاله: بنت بنت وبنت بنت ابن يجعلان بمنزلة بنت وبنت ابن فيحوزان المال بالفرض والردّ أرباعاً^(٣)، وفي بنت ابن بنت وبنت بنت ابن: المال للثانية؛ لأنها أسبق إلى الوارث، وفي بنت بنت وابن وبنت من بنت أخرى؛ للبنت النصف، والنصف بين الابن وأخته أثلاثاً، وفي بنت بنت بنت وبنت ابن بنت يحكم بالمساواة، وفي بنتي بنت بنت وثلاث بنات ابن [بنت] أخرى؛ للبنتين النصف، وللثلاث النصف أثلاثاً، وعلى هذا.

فصل: بنات الإخوة وأولاد الأخوات وبنو إخوة الأم ينزل كل منزلة أبيه أو أمه، فمن سبق إلى وارث قدم، وإلا قسم^(٤) المال بين الأصول ثم حصّة كل لفروعه، ويسوى بين [أولاد] الإخوة والأخوات من الأم كأصولهم بخلاف غيرهم، ففي ثلاث بنات إخوة متفرقين؛ السدس لبنت الأخ من الأم، والباقي لبنت الأخ من الأبوين^(٥)، وفي ثلاثة بني أخوات متفرقات المال بينهم على خمسة كما هو بين أمهاتهم بالفرض والردّ، وإن كانوا بنات^(٦) ف كذلك، وإن اجتمع البنون الثلاثة والبنات الثلاث فنصيب الأخت من الأبوين لولديهما أثلاثاً، والأخرى كذلك، ونصيب الثالثة لولديها بالسوية.

فصل: والأجداد والجندات الساقطون كل بمنزلة ولده، ويقدم من انتهى إلى الوارث أولاً كما سبق.

فصل: اجتمع أم أبي أم وأبو أم أم فالمال لأبي أم الأم؛ لأنه أسبق، أو: أبو أم أب

(١) لا إلى الميت، واعتبار القرب إليه أولى. (٢) في السابق إليه. (٣) كنسبة إرثهما.

(٤) في (ق): (قسموا المال). (٥) اعتباراً بالأباء، وبنت الأخ من الأب محجوبة لحجب أبيها بالشيقة.

(٦) هذا هو الفصحح، وفي (م) والشرح: (بناتاً).

وأبو أب أم فالمال للأول، أو: أبو أم [أم وأبو أم] أب فنصفان، أو: أبو أب أم وأم أب أم وأبو أم أم فللثالث^(١)، وعلى هذا.

فصل: والخالات والأخوال بمنزلة الأم، والعمات مطلقاً والأعمام من الأم بمنزلة الأب، فإن انفردوا فكأن الميت [خلف] من ينزلون منزلته^(٢).

فرع: خلف ثلاث خالات وثلاث عمات متفرقات؛ للخالات الثلث، وللعمات الثلثان كل يقسم حصته أخماساً كإرثهن ممن يدلن به، وإن كان مكان الخالات أخوال فللخال من الأم السدس، ومن الأبوين الباقي، ويسقط الثالث.

فرع: وأولاد الأخوال والخالات والعمات والأعمام من الأم كأبائهم^(٣) وأمهاتهم يسقط الأبعد بالأقرب^(٤) إلى الوارث كما سبق، فإن كان في درجتهم بنت عم لأب أخذت المال لسبقها إلى الوارث.

فرع: أخوال الأم وخالاتها بمنزلة أم الأم، وأعمامها وعماتها بمنزلة أب الأم، وأخوال الأب وخالاته بمنزلة أم الأب، وعماته بمنزلة أب الأب، وهكذا كل خال وخالة بمنزلة الجدة التي هي أختها، وكل عم وعمّة بمنزلة الجد الذي هو أخوها، وإن ترك ثلاثاً من عمات أبيه وخالاته متفرقات ومثلهن لأمه؛ فلخالات الأب^(٥) نصف السدس، ومثله لخالات الأم؛ لأنهن كالجدتين^(٦)، والباقي^(٧) لعمات الأب دون عمات الأم؛ لأنهن كأب الأب وأب الأم.

فصل: اجتمع في ذي رحم جهتا قرابة، كبنت بنت بنت هي بنت ابن بنت، وكبنت خالة^(٨) هي بنت عمّة، فإن سبقت جهة إلى وارث ورث بها، وإلا ورث بهما.

فرع: لو كان مع ذوي الأرحام زوج اقتسموا ما زاد على فرضه كاقسامهم الجميع.

(١) أي: المال لذلك.

(٢) فيقسم المال بينهم على حسب إرثهم من تركة الأم لو كانت هي الميتة.

(٣) في (م): (كأبيهم). (٤) في (م): (من الأقرب).

(٥) في (ق): (الابن). (٦) فلها السدس.

(٧) أي: خمسة أسداس. (٨) في هامش (م): خال.

الباب التاسع : في الحساب

الفروض ستّة: النصف، ونصفه، ونصف نصفه، والثلاثان، ونصفهما، ونصف نصفهما. وقد مضى مستحقوها، فمخرج النصف اثنان، والثلاث ثلاثة، وعلى هذا. والفرضان: إمّا متمثلان أو متداخلان أو متوافقان أو متباينان.

فإن تداخل فأصل المسألة أكثرهما، أو توافقا ضرب وفق^(١) أحدهما في الآخر، أو تباينا ضرب كل في الآخر، أو تماثلا اكتفي بأحدهما. فإن كان الورثة عصابات فمسألتهم من عدد رؤوسهم ويقدر كل ذكر اثنين، فإن اجتمع أهل فرض وعصبة أعطي ذو الفرض فرضه والباقي للعصبة. وتصحيح المسائل معروف. والأصول سبعة: اثنان، وثلاثة، وأربعة، وستة، وثمانية، واثنان عشر، وأربعة وعشرون.

وكذا: ثمانية عشر، وستة وثلاثون في مسائل الجد إذا افتقر إلى مقدر وثلاث ما يبقى بعد المقدّر.

وتعول منها: الستة إلى عشرة أشفاعاً وأوتاراً، والاثنان عشر تعول بالأوتار إلى سبعة عشر، والأربعة وعشرون إلى سبعة وعشرين.

الباب العاشر: في الملقبات والمُعَايَا^(٢)

فالملقبات: المشتركة^(٣)، والأكدرية^(٤) وقد ذكرناهما، والخرقاء: وهي أم وأخت وجد؛ للأم الثلث، والباقي بين الجد والأخت أثلاثاً. وأم الفروع: وهي زوج وأم وأختان لأب وأخوان لأم، أصلها من ستّة وتعول إلى عشرة؛ للزوج النصف ثلاثة، وللأختين الثلثان أربعة، وللأم السدس واحد، وللأخوين للأم الثلث اثنان^(٥). وأم الأرامل: وهي ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وثمانية^(٦) للأب^(٧)، أصلها من

(١) أي: ما يوافق المخرج أو المقام. (٢) أي: المتبعات والمعجزات.

(٣) في النسختين: (المشتركة) وتلقب بالحمارية لخبر الحاكم: (أن زيداً قال لعمر في حق الأشقاء: هب أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب إلا قرباً)، وتلقب بالحجرية واليمنية لما روي: أنهم قالوا لعمر: هب أن أبانا كان حجرألمقى في اليم، وقيل:

إن عمر سئل عنها وهو على المنبر. (٤) وتلقب بالغراء.

(٥) وتلقب أيضاً بالشريحية وكان جعلها من عشرة، وبالبجاء لوضوحها.

(٦) أي: أخوات. (٧) في (م): (لأب).

اثني عشرَ وتعولُ إلى سبعةَ عشرَ؛ للزوجاتِ الربعُ ثلاثةً ، وللجدتينِ السدسُ اثنانِ ، وللأخواتِ للأمِّ الثلثُ أربعةً ، وللأخواتِ للأبِ الثلثانِ ثمانيةً .

ومنها مربعاتُ ابنِ مسعود: وهي بنتٌ وأختٌ^(١) وجدٌ، قال: للبنتِ النصفُ، والباقي بينَ الجدِّ والأختِ نصفين^(٢)، وقلنا^(٣): أثلاثاً، زوجٌ وأمٌّ وجدٌ، قال: للزوجِ النصفُ والباقي بينَ الأمِّ والجدِّ مناصفةً، وقلنا: للأمِّ الثلثُ والباقي للجدِّ. زوجةٌ وأمٌّ وجدٌ وأخٌ، قال: المالُ بينهم أرباعاً، وقلنا: للزوجةِ الربعُ، وللأمِّ الثلثُ، والباقي للجدِّ والأخ. زوجةٌ وأختٌ وجدٌ، قال: للزوجةِ الربعُ، وللأختِ النصفُ، والباقي للجدِّ، وقلنا: للزوجةِ الربعُ، والباقي بينَ الجدِّ والأختِ أثلاثاً، وتسمَّى الأخيرةُ مربعةَ الجماعةِ .

ومنها المثمنةُ: وهي زوجةٌ وأمٌّ وأختانِ لأبوينِ وأختانِ لأمٍّ وولدٌ لا يرثُ لمانعٍ، أصلُها من اثني عشرَ، وتعولُ إلى سبعةَ عشرَ؛ للزوجةِ الربعُ، وللأمِّ السدسُ، وللأختينِ الثلثانِ، وللأختينِ للأمِّ الثلث. وفيها ثمانيةُ مذاهبٍ^(٤).

ومنها تسعينيةُ زيد: أمٌّ وجدٌ وأختٌ لأبوينِ وأخوانِ وأختٌ لأبٍ، أصلُها من ثمانيةَ عشرَ؛ للأمِّ ثلاثةً، وللجدِّ خمسةً، وللأختِ لأبوينِ تسعةً، وسهمٌ لأولادِ الأبِ فتصحُّ من تسعينَ .

ومنها النصفيةُ: زوجٌ وأختٌ لأبوينِ .

ومنها العمريتانِ^(٥): زوجٌ وأبوانِ، أو زوجةٌ وأبوانِ؛ للزوجينِ فرضُهما، والباقي للأبوينِ أثلاثاً .

ومنها: مختصرةُ زيد: وهي أمٌّ وجدٌ وأختٌ لأبوينِ وأخٌ وأختٌ لأبٍ؛ أصلُها من ثمانيةَ عشرَ؛ للأمِّ ثلاثةً، وللجدِّ خمسةً، وللأختِ تسعةً، ولولدي الأبِ سهمٌ، وتصحُّ

(١) لغير أم. (٢) فتصح من أربعة. (٣) أيها الجمهور: الباقي بينهما.

(٤) قول الجمهور، وهو ما ذكره، وقول ابن عباس: الفاضل عن الزوجة والأم ولديها للشقيقتين فتصح من أربعة وعشرين، وعنه قول آخر: الفاضل عن الزوجة والأم والأخوات أثلاثاً فتصح من اثنين وسبعين، وقول معاذ: للأم الثلث بناءً على أنه لا يحجبها بالأخوات فتعول إلى تسعة عشر، وقول ابن عباس في رواية: يسقط ولد الأم، وفي أخرى: تسقط الشقيقتان، وفي أخرى: يسقط الصنفان معاً والباقي للعصبة، وفي أخرى وهي المشهورة عنه: للزوجة الثمن بناءً على أن من لا يرث من الأولاد يحجب الزوجة والأم، فهي من أربعة وعشرين وتعول إلى أحد وثلاثين؛ ولهذا تلقب أيضاً: بالثلاثينية .

(٥) وتسمى أيضاً: بالغراوين والغريبتين .

من أربعة وخمسين.

ومنها مسألة الامتحان: أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة إخوة لأب، من أربعة وعشرين؛ للزوجات الثمن، وللجدات السدس، وللبنات الثلثان، وللإخوة مابقي، وتصح من ثلاثين ألفاً ومئتين وأربعين.

ومنها الغراء: وهي زوج وأختان لأب وأخوان لأم، من ستة وتعول إلى تسعة؛ للزوج ثلاثة، وللأختين أربعة، وللأخوين سهمان.

ومنها المروانيّة: وهي أربع زوجات وأختان لأبوين وأختان لأم، أصلها من اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر؛ للزوجات الربع، وللأختين للأبوين الثلثان، وللأختين للأم الثلث.

ومسائل المباهلة^(١): وهي مسائل العول.

ومنها الناقضة^(٢): وهي زوج وأم وأخوان للأم، أصلها من ستة؛ للزوج ثلاثة، وللأم واحد، وللأخوين اثنان.

ومنها الدينارية: وهي زوجة وأم وابنتان واثنا عشر أخاً وأخت من أب وأم، من أربعة وعشرين؛ للزوجة الثمن، وللأم السدس، وللابنتين الثلثان، وللإخوة والأخت ما بقي وهو سهم، وتصح من ست مئة، للأخت منها واحد.

فصل في المعاياة^(٣): المعاياة قالت حبلی: إن ولدت ذكراً ولو مع أنثى ورث دونها^(٤) أو أنثى فلا؛ فهي كل زوجة عصبية^(٥) غير الأب والابن.

وإن قالت: إن ولدت ذكراً، أو ذكراً وأنثى ورث لا أنثى فقط؛ فهي زوجة أب وهناك أختان لأبوين، أو زوجة ابن وهناك بنتا صلب.

وإن قالت: إن ولدت ذكراً لم يرث أو أنثى ورثت؛ فهي زوجة ابن وهناك زوج وأبوان وبنت، أو زوجة أب وهناك زوج وأم وأختان لأم.

وإن قالت: إن ولدت ذكراً أو أنثى لم يرث، وإن ولدتهما ورثا؛ فهو شخص هلك

(١) وسميت بذلك لأن ابن عباس قال لزيد رضي الله عنهم وكان راكباً: انزل تباهل، أي: تتلاعن، وذلك لإنكاره العول.

(٢) في (ق): (الناقضة). (٣) هي أن تأتي بمسألة لا يهتدى إليها. أو يعجز أو يتعب حلها.

(٤) في (م): (دونها). (٥) كأخ وعم.

وخلف أماً وأختاً لأبوين وجداً وزوجةً أبٍ حامل^(١).

نوع آخر، قالت: إن ولدتُ ذكراً ورثَ وورثتُ، أو أنثى لم ترثْ ولم أرثْ؛ فهي بنتُ ابنِ الميتِ وزوجةُ ابن^(٢) ابنه الآخرِ وهناك بنتا صلبٍ.

[أ]و: إن ولدتُ ذكراً لم يرثْ ولم أرثْ، أو أنثى ورثنا؛ فهي بنتُ ابنِ [ابنِ] الميتةِ وزوجةُ ابنِ ابنِ آخرٍ وهناك زوجٌ وأبوانِ وبنتُ ابنِ.

وإن قالت: إن ولدتُ ذكراً فليَ الثمنُ والباقي لهُ، أو: أنثى فالمالُ بيننا سواء، أو ميتاً فليَ الكلُّ؛ فهي امرأةٌ تزوجتْ عتيقها فأحبها وماتَ.

نوع آخر، قال: إن كانتِ امرأتي الغائبةَ حيّةً ورثتُ دوني، أو ميتةً ورثتُ أنا؛ فهو أخو الميتِ لأبيه وهي أخته لأمه، وهناك أمٌّ وأختانِ لأبوين.

وإن قال: إن كانتِ حيّةً ورثتُ دونها أو ميتةً فلا شيءَ لنا؛ فهذا أخو امرأةٍ لأبيها ماتتْ وقد نكحَ أختها من أمها، وباقي الورثةَ زوجٌ وأمٌ وجدٌ.

نوع آخر: امرأةٌ وزوجها أخذوا ثلاثةَ أرباعِ المالِ وأخرى وزوجها أخذوا الربعَ؛ صورتُهُ: أختٌ لأبٍ وأخرى لأمٍّ وابنا عمٍّ، أحدهما: أخٌ لأمٍّ هو زوجُ الأختِ للأب، والآخر: زوجُ الأختِ للأمٍّ؛ فللأختِ للأبِ النصفُ، وللأخِ والأختِ للأمِّ الثلثُ، والباقي بينَ ابني العمِّ.

زوجانِ أخذوا ثلثي المالِ وآخرانِ ثلثه؛ صورتُهُ: أبوانِ وبنتُ ابنٍ في نكاحِ ابنِ ابنِ آخر.

رجلٌ وبنتُهُ ورثا مالاً نصفين؛ صورتُهُ: امرأةٌ ماتتْ عن زوجٍ هو ابنُ عمٍّ وبنتُ منه. رجلٌ وزوجتاه ورثوا المالَ أثلاثاً؛ صورتُهُ: بنتا ابنينِ في نكاحِ ابنِ أخٍ، أو ابنُ ابنِ آخر^(٣).

زوجةٌ وسبعةٌ إخوةٍ لها ورثوا مالاً بالسوية؛ صورتُهُ: نكحَ ابنُ رجلٍ أمَّ امرأتهِ فأولدها سبعةً وماتَ الرجلُ بعدَ موتِ الابنِ؛ فلزوجتهِ الثمنُ، ولبني ابنه السبعةُ الباقي.

(١) في الشرح بدلها: (فهي زوجة أب مع أم وأخت لأبوين وجد).

(٢) في (م): (ابن ابن).

(٣) في (م): (ابن ابن ابن)، وفي (ق): (ابن ابن آخر).

كتاب الوصايا

الوصية^(١) واجبة على مَنْ عليه حقُّ الله تعالى أو الآدميين بلا شهودٍ، وهي بالتطوُّع مستحبةٌ ولو قلَّ المالُ وكثرَ العيالُ. وصدقته صحيحاً ثمَّ حياً أفضلُ.

والوصيةُ للأقربِ غيرِ الوارثِ فالأقربِ، ثمَّ ذي رضاعٍ، ثمَّ صهرٍ، ثمَّ ولأٍ، ثمَّ جوارٍ أفضلُ. وفيه^(٢) أربعةُ أبوابٍ.

الأولُ: في أركانها وهي أربعةٌ.

الأولُ: الموصي، وشرطه التكليفُ والحريةُ، فتصحُّ من سفيهٍ لاعبدٍ ومكاتبٍ ولو ماتَ حرّاً، وتصحُّ من الكافرِ كالمسلمِ.

الركنُ الثاني: الموصى له، فلا تصحُّ في معصيةٍ كذميٍّ أوصى ببناءِ كنيسةٍ أو إسراجها تعظيماً، وتصحُّ بعمارةِ المساجدِ وقبورِ الأنبياءِ والعلماءِ والصالحين^(٣)، ولفكِّ الكفارِ من أسرنَا، وبنائِ رباطٍ أو دارٍ يسكنُها أو يستغلُّها الذمِّيُّون.

فصل: وتصحُّ لمعيَّن يتصورُ له الملكُ^(٤) كالحملِ، لكنَّ يشترطُ أنْ ينفصلَ حياً لاميئاً وإنْ كانَ بجنايةٍ، وأنْ يعلمَ وجودَهُ حالَ الوصيةِ بانفصالِهِ لدونِ ستَّةِ أشهرٍ، وكذا لدونِ أربعِ سنينَ إذا لم تكنْ فراشاً، فإنْ أوصى للحملِ من زيدٍ اشترطَ أيضاً لحوقَهُ [به] وعدمَ نفْيِهِ، فإنْ أتتْ لدونِ ستَّةِ أشهرٍ مِنَ الوصيةِ بولدٍ ثمَّ بعدهُ لدونها من الولادةِ بآخرِ استحقاقِ.

فرع: يقبلُ للحملِ وليُّه بعدَ الانفصالِ لأقبله، ولو أوصى لحملٍ يحدثُ لم تصحَّ^(٥).

فصل: الوصيةُ لعبدٍ الغيرِ وصيةٌ لسيِّدهِ لكنَّ يشترطُ قبولُ العبدِ، ولا يكفي قبولُ السيِّدِ ويتبيَّنُ بالقبولِ^(٦) الملكُ بعدَ الموتِ^(٧) ولو نهاهُ سيِّدُهُ. فإنْ أعتقه^(٨) أو باعهُ بعدَ الموتِ وبعدَ القبولِ فالملكُ للسيِّدِ، وكذا بعدَ الموتِ وقبلَ القبولِ، أو قبلَ الموتِ

(١) لغة: الإيصال، وشرعاً: تبرع بحق مضاف لما بعد الموت؛ لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه.

(٢) في (ق): (وفيها). (٣) أي: كبناء القباب ونحوها إذا كان الدفن في مواضع مملوكة لهم أو لمن دفنهم فيها، لانباء القبور نفسها للنهي عنه، ولا فعله في المقابر المسبلة، لأن فيها تضييقاً على المسلمين. (٤) وقت موت الموصي؛ لأنها تملك.

(٥) الوصية وإن كان موجوداً حالة موت الموصي؛ لأنها تملك، وتمليك المعدوم ممتنع، ولا متعلق للعقد في الحال فأشبهه الوقف على مسجد سبيني. (٦) أي: من العبد.

(٧) في (ق) والشرح: (بالموت) أي: بعد موت الموصي يصير الموصى به للسيِّد. (٨) في نسخة في (م): (أعتقها).

فالملك بالقبول للمشتري أو للعتيق.

فرع: لو أوصى أو وهبَ لمن نصفه حرٌّ ونصفه لأجنبيٍّ قاسمه السيّد، فإن كانت مُهايأةً فلصاحب النوبة يوم الموتِ في الوصية أو القبضِ في الهبة. ولو خصَّ بها نصفه الحرُّ أو الرقيقَ تخصصَّ. ولو أوصى لعبده بثلثِ ماله نفذت في ثلثِ رقبته وباقي الثلث وصيةً لمن بعضه ملكٌ للوارث. ولو أوصى له بمالٍ ثمَّ اعتقه فهو له، أو باعه فللمشتري وإلا فوصيةً للوارث وسيأتي حكم ذلك.

وإن أوصى له بالثلثِ وشرطَ تقديمَ عتقه فازَ بباقي الثلث. وتصحُّ الوصية لأُمٍّ ولديه ومكاتبه ومدبره، فإن عتق المكاتبَ فهي له وإلا فوصيةً للوارث^(١)، أو^(٢): المدبرُ وخرجَ مع وصيته من الثلثِ استحقَّها، وإن لم يخرج منه إلا أحدهما قدَّم العتق، وإن لم يفِ بالمدبرِ عتقَ منه بقدرِ الثلثِ وصارتِ الوصية لمن بعضه للوارث.

فصل: الوصية للذَّابة غيره باطلة، فإن فسَّرَ بعليها فوصيةً لمالكها كالوصية لعمارة داره، ويشترطُ قبوله ثم يتعيَّن لعلفها، ويتولَّى الإنفاق الوصيُّ ثم القاضي أو نائبه، فلو باعها انتقلتِ الوصية للمشتري.

فرع: وإن أوصى للمسجدِ صرفَ في عمارته ومصالحه ولو أراد تملكه^(٣).

فصل: تصحُّ الوصية لكافرٍ ولو حربياً ومرتداً، وكذا القاتل^(٤) ولعبده ولعبدٍ قتله لا لمن يقتله^(٥).

فرع: تعتقُ مستولدةٌ ومدبرةٌ قتلا السيّد، ويحلُّ دينٌ مؤجَّلٌ للقاتل^(٦).

فصل: الوصية بالزيادة على الثلثِ إن كانت، ممَّن لا وارثَ له خاصٌّ فباطلة، وإلا فموقوفة على إجازة الورثة، وكذا الوصية للوارث، فإن أجازوا فلا رجوعَ لهم، وولاءٌ من أجازوا عتقه للميت.

فرع: الهبة للوارثِ في المرضِ كالوصية له ولا أثرٌ للإجازة قبلَ موته ولا مع جهلٍ قدرِ المالِ، نعم: إن كانت بعبدٍ معيَّنٍ صحَّت فيه وإن ادَّعى الجهلُ بالتركة^(٧) في غير

(١) لأنه المالك له وقت الملك. (٢) عتق. (٣) صحَّ؛ لأنَّ له ملكاً وعليه وفقاً.

(٤) كمن أوصى لجارحه ثم مات، أي: تصحُّ الوصية له؛ لعموم الأدلة ولأنها تملك بصيغة فهي كالبيع.

(٥) فلا تصح؛ لأنها معصية. (٦) أي: على قتيله وإن استعجل؛ لأن الحظ في تعجيل براءته.

(٧) في النسختين: (بباقي التركة) والمراد: جهل قدرها.

المعِين، ويصدق في دعوى الجهل وينفذ فيما ظنه^(١) إن لم تَقُمْ بَيِّنَةٌ بعلمه عند الإجازة.
 فرع: أوصى لغير وارثٍ فصار وارثاً بطلت، أو عكسه صحَّت. ولو أوصى للورثة
 [لـ] كلٌّ بقدر حصته^(٢) بطلت، ولو خصَّ كلاً بعينٍ قدر حصته اشترطت الإجازة،
 وتصحَّ الوصيةُ ببيع العين من شخصٍ معيَّن، ولو أوصى لكلٍّ من أجنبيٍّ ووارثٍ بثلثه أو
 نصفه وردَّ الورثةُ الزائدَ مطلقاً فثلثٌ للأجنبيِّ، وإن أجاز بعضهم نفذ في حقه.
 فرع: وإن أوصى لوارثٍ ولو بأكثر من نصيبه فأجاز الورثةُ قاسمهم في الباقي.
 فرع: لو وقفَ المريضُ داره على ابنٍ حائز، أو ابنٍ وبنتٍ أثلاثاً واحتملها^(٣) الثلثُ
 صحَّ، وإلاَّ فله^(٤)، أو لهما^(٥) إبطالُ الزائد^(٦)، فإن وقفه عليهما نصفين والثلثُ يحتملهُ
 فليس للبنتِ إلا نصفُ ما للابن؛ فلهما إبطالُ الوقفِ في الربع، فيبطل الأخُ السدسَ فقط
 ويبقى ثلثُ الدارِ وقفاً عليها إن أجازت، ولها إبطالُ نصفِ السدسِ ويصيرُ ما أبطل^(٧)
 ملكاً بينهما، فإن وقفَ ثلثها على الابنِ وثلثها على البنتِ فقد نقص^(٨) الابنَ نصفَ
 نصيبه وكان حقه أن ينقصَ البنتَ^(٩) كذلك، فللابنِ الخيارُ في الثلثِ [فقط]^(١٠) ولها^(١١)
 في السدسِ.

الركن الثالث: الموصى به، وشرطه أن يكون مقصوداً يحلُّ الانتفاع به، وأن لا
 يزيدَ على الثلثِ، وأن يقبلَ النقلَ، فلا تصحُّ بقصاصٍ وحقَّ شفعةٍ، بل إن ثبتتِ الشفعةُ
 لصاحبِ شقصٍ فأوصى به بقيت للوارثِ.

فصل: وإن أوصى بحملٍ ولو غيرَ موجودٍ جاز^(١٢)، ويصحُّ القبولُ قبلَ الوضع، ولا
 تبطلُ بانفصاله ميتاً مضموناً. وتجوزُ بثمرةٍ وصوفٍ ولبنٍ [وولد] سيحدثُ، ويصحُّ
 بمنافعٍ عينٍ دونها وتنابدُ إن أطلق.

فصل: وتصحُّ بما يعجزُ عن تسليمه كالأبقِ وبالمجهولِ كعبدٍ.

فرع: تصحُّ بأحدِ العبدَيْنِ والتعيينُ على الوارثِ، ولو قال: أوصيتُ بهذا الألف لأحدٍ

(١) في (م): (خلفه). (٢) أي: مشاعة. (٣) في (م): (احتملهم). (٤) أي: للابن في الأولى.

(٥) أي: له وللبنْتِ في الثانية. (٦) على الثلث إذ للمريض نفوذه عليهم.

(٧) أي: الربع الحاصل من السدس ونصفه. (٨) أي: الموصي. (٩) لفظ البنت هنا وما قبلها في (ق): (الثلث)؟

(١٠) لأنه تنمته حقه. (١١) أي: الخيار لما مرَّ في نصفه، وفي (ق): (لهما).

(١٢) وإنما جوزت رفقا بالناس فاحتمل فيها الغرر والمعدوم والمجهول.

الرجلين لم تصحَّ، أو أعطوا هذا الألف أحدهما صحَّ.

فصل: تصحُّ بنجسٍ يحلُّ الانتفاعُ به ك: كلبٍ صيدٍ ولو جَرواً يرجى وخمرٍ محترمةٍ وشحمٍ ميتةٍ لدهنِ السفنِ، لا بما لا يحلُّ كخنزيرٍ وخمرٍ وكلبٍ عقورٍ.

فصل: وتصحُّ بنجومِ الكتابةِ، ولو أوصى بالمكاتبِ إن عجزَ نفسه، وبعبدٍ غيره إن ملكه صحَّ، والوصيةُ بالسلاحِ لحربيٍّ والمصحفِ لكافرٍ كالبيعِ منه^(١).

فرع: قال: أعطوه كلباً من كلابي، أو من مالي وله كلابٌ ينتفعُ بها أعطي، وإلا بطلت، أو قال: أعطوه كلابي ولا مالَ له أعطي ثلثها عدداً، وفي أجناسٍ ككلابٍ وخمرٍ محترمةٍ وشحمٍ ميتةٍ أوصى بواحدٍ منها يعتبرُ الثلثُ بفرضِ القيمةِ. وإن أوصى بهذه كلها وله مالٌ وإن قلَّ أعطوها^(٢). ولو أوصى بثلثِ ماله لزيدٍ وبالكلابِ لعمرٍ لم يعطَ إلا ثلثها.

فصل: وإن^(٣) أوصى بطبلٍ لهوٍ أو عودٍ صحَّتْ إن صلحاً لمنفعةٍ مباحةٍ مع بقاء الاسمِ وإن غيرتِ الهيئة^(٤)، وإلا بطلتْ ولو كان نفيساً.

فصل: إنما تنفذُ في الثلثِ وإن أوصى في الصحَّةِ، ويستحبُّ أن ينقصَ منه، والاعتبارُ بيومِ الموتِ. فلو أوصى بثلثِ ماله ثم كثرَ لزمه ثلثه، ولا تنفذُ إلا في الثلثِ الفاصلِ عن الدينِ، فإن أبرئ [أ] وقضاهُ آخرُ فكانَ لادينِ.

فرع: التبرعاتُ المنجزةُ في مرضٍ مخوفٍ متصلٍ بالموتِ من الثلثِ كالوصيةِ.

فصل: في بيانِ المرضِ المخوفِ وما في معناه: فإن انتهى إلى القطعِ بالموتِ عاجلاً كمن شخصَ بصره وبلغتْ روحه الحنجرةُ في النزعِ أو ذبحٍ أو شقٍّ بطنه وأخرجتْ حشوتهُ أو غرقَ فغمره الماءُ وهو غيرُ سابحٍ فلا عبرةٌ بوصيتهِ وإسلامه فهو كالميتِ، ويحجرُ عليه في غيرِ الثلثِ لمرضٍ يخافُ منه الموتُ عاجلاً وإن لم يكنْ غالباً ك: القولنجِ وذاتِ الجنبِ والرُعافِ الدائمِ والإسهالِ المتواترِ لا إسهالٍ يوميٍّ إلا أن ينضمَّ إليه عدمُ استمساكٍ وخروجُ طعامٍ غيرِ مستحيلٍ، أو بزحيرٍ معه وجعٌ أو تقطع^(٥) أو دمٌ من نحوِ الكبدِ لا من نحوِ بواسيرٍ أو يعجلَ ويمنعَ النومَ، وكالفالجِ في ابتدائه لا السلَّ مطلقاً. وكالحمى الشديدةِ المطبقةِ أو الوردِ^(٦)، أو الثلثِ^(٧)، أو حمى الأخوين^(٨) أو الغبِ^(٩) لا

(١) فلا يصحُّ.

(٢) لأنَّ المعبرَ أن يبقى للورثة ضعفُ الموصى به.

(٣) في (ق): (وإذا).

(٤) حملاً على المباح. (٥) أي: للخارج. (٦) التي تأتي كل يوم.

(٧) هي التي تأتي يومين وتقلع يوماً.

(٨) هي التي تأتي يومين وتقلع يوماً.

(٩) فتأتي يوماً وتقلع يوماً.

الرَّيْعُ^(١)، ولا حمى يومٍ أو يومينِ إلا إن اتَّصلَ بها قبلَ العَرَقِ موتٌ فقدْ بانَتْ مخوفةٌ والدَّقُّ^(٢) مخوفٌ.

ومن المخوفِ: هيجانُ الصفراءِ أو البلغمِ والدَّمِ والطاعونِ والجراحةِ^(٣) إن كانت إلى الجوفِ أو على مقتلٍ أو موضعٍ كثيرٍ اللَّحمِ أو معها ضربانٌ شديدٌ أو تأكلٌ أو تورمٌ، والقيءُ الدائمُ أو^(٤) بخلطٍ أو دمٍ، والبرسامُ^(٥)، لا وجعُ العينِ والضَّرْسِ والصُّدَاعِ، وألحقَ بالمخوفِ: التحامُ قتالٍ متكافئين، والتقديمُ للرجمِ، وهيجانُ البحرِ بالريحِ، وأسرُ كافرٍ يعتادُ القتلَ، وكذا التقديمُ للقصاصِ، وكذا ظهورُ طاعونٍ وفاشي وباءٍ^(٦)، والطلقُ إلى انفصالِ المشيمةِ، أو انفصلتْ وحصلَ^(٧) من الولادةِ جرحٌ، أو ضربانٌ شديدٌ، (أ) وورمٌ، لا قبلَ الطلقِ، ولا إلقاءً علقَةً ومضغةً، وموتُ الجنينِ مخوفٌ، وما أشكلَ رُوجَعَ فيه طبيبانِ من أهلِ الشهادةِ ذكرانٍ، فإن لم يطلعْ عليه إلا النساءُ فأربَعٌ، أو رجلٌ وامرأتانِ. والقولُ في كونه غيرَ مخوفٍ قولُ المتبرِّعِ عليه.

فرع: وإن برئ من المخوفِ نفذَ تبرُّعُهُ، أو ماتَ في غيرِ المخوفِ وأمكنَ موتهُ منه لم ينفذَ. والقتلُ في المخوفِ كالموتِ [به].

فصل: إنما يحسبُ من الثلثِ ما أزاله^(٨) عن ملكه أو اختصاصه مجاناً، فديونُ الله تعالى كالزكاةِ والحجِّ، وديونُ الآدميينَ تخرجُ من رأسِ المالِ، [ولو أوصى بتقديمِ غريمٍ لم تنفذَ] وقضاءُ المريضِ^(٩) دينَ بعضِ الغرماءِ ينفذُ ولو عن نذرٍ ولا يزاخمُهُ غيرهُ وإن لم تفِ التركةُ بجميعِ الديونِ، وكذا^(١٠) البيعُ بثمنِ المثلِ، فإن حابى^(١١) الوارثُ بما لا يتغابنُ بمثلهِ فوصيةٌ له، أو غيرهُ حسبَ من الثلثِ، ويحسبُ من الثلثِ كلُّ الثمنِ في مؤجلٍ باعَهُ وماتَ قبلَ حلولِهِ وإن كانَ بثمنِ المثلِ أو أكثرَ، فإن لم يحتملْهُ الثلثُ وردَّ الوارثُ ما زاد فللمشتري الخيارُ، فلو أجازَ المشتري لم يزدْ بهِ المالُ.

ولو نكحَهَا بأكثرَ من المهرِ وورثتهُ فالزائدُ وصيةٌ لوارثٍ، وإن كانتَ غيرَ وارثةٍ فمنَ

(١) هي التي تأتي يوماً وتقلع يومين . (٢) داء يصيب القلب يقطع الحياة غالباً كالجلطة . (٣) في (م) : (الجراحة) .

(٤) أي : المصحوب . (٥) هو ورم في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره إلى الدماغ .

(٦) في البقرة وإن لم يصيبا المتبرع ، والوباء : المرض العام ، وقيل : الموت الذريع ، وهو السريع .

(٧) في (ق) : (وحصلت) . (٨) في (م) : (أزال) .

(٩) في (ق) : (الغريم) ؟ (١٠) أي : ينفذ . (١١) أي : زاد .

الثلث، فإن ماتت قبله فإن وسع [الثلث] الزيادة أخذتها^(١) وإلا حصل الدور^(٢)، وإن تزوجت المريضة بأقل وورثها فوصية لوارث، وإن لم يرثها لم يعتبر النقص من الثلث؛ لأنها لم تفوت^(٣) بل امتنعت من الكسب.

ومن المحاباة إعارة المريض عبده للخدمة لانفسه. وإن أجر عبده بدون أجره المثل فقد المحاباة من [الثلث]، وكذا قيمة من كاتبه في المرض لا الصحة. نعم: إن أبرأه أو أعتقه في المرض فالمعتبر من [الثلث] الأقل من النجوم والقيمة، وإن أولدها في المرض أو قال لعبده: أنت حر قبل مرض موتي بيوم أو قبل موتي بشهر ومرض دونه لم يعتبر من الثلث، وإن مرض شهراً فقد وجدت الصفة في المرض، وفيه قولان^(٤).

فرع: باع بمحاباة ثم مرض وأجاز في مدة الخيار؛ إن قلنا: الملك للبائع فمن الثلث، وإلا فكمين اشترى بمحاباة ثم مرض ووجده معيباً ولم يرد^(٥)؛ لأنه امتناع من الكسب فقط، نعم: إن تعذر الرد فالإعراض عن الأرض تفويت يحسب من الثلث، وللإقالة حكم البيع، والخلع في المرض يأتي في الخلع.

فصل: ينفذ من التبرعات المنجزة الأول فالأول وإن كان الآخر عتقاً. ولا أثر لهبة قبل القبض وإن أبرأ أو وهب أو أعتق دفعة أو فعل الجميع بوكلاء دفعة اعتبرت القيمة ثم يقسط بها الثلث في غير العتق، ويقرّع في العتق ليعتق القارع، وإن فضل شيء فبعض الآخر، والكتابة كالعتق، وإن علق بالموت فالأول كالآخر وإن كان عتقاً، نعم: إن قال: أعتقوا بعد موتي سالماً ثم غانماً ترتب، ولو دبر عبداً وأوصى بعتق آخر فهما سواء، وقوله ف^(٦) المنجز: سالم حر وغانم حر ترتيب، لا سالم وغانم حران، ولو قال: إن أعتقت سالماً فغانم حر فاعتق سالماً وهو الثلث عتق بلا قرعة إذ لا فائدة. فإن قال: إن تزوجت فعبدي حر فتزوج في المرض بأكثر من المهر فقد بينا أن الزيادة من الثلث، فيقدم المهر على العتق، فإن قال: أنت حر حال تزويجي ورع الثلث عليهما.

وإن علق عتقها بعتق نصف حملها فاعتق النصف في مرض موتها سرى إلى باقيه وعتقت، فإن لم يحتمل باقي الثلث إلا نصفه الآخر، أو: الأم بأن كانت قيمة الحمل مثلي قيمتها أقرع^(٧)، فإن خرجت لباقي الحمل عتق^(٨) دونهما، أو لها عتق نصفها ونصف

(١) ورثتها، وارثاً كان الزوج أو لا. (٢) لأنه يرث منها فيزيد ماله فيزيد ما ينفذ من التبرع فيزيد ما يرثه، فيستخرج

بطريقه. (٣) شيئاً. (٤) أرجحهما أنه لا يحسب من الثلث. (٥) مع الإمكان فلا يعتبر من الثلث.

(٦) التبرع. (٧) أي: بينهما، أي: الأم وباقي الحمل. (٨) جميعه.

باقية، أو لها وقيمتها كقيمتها عتق^(١) ثلثها وثلث الباقي منه^(٢).

فرع: أوصى له بعين هي ثلث ماله وهي حاضرة وباقي المال غائب ملك ثلث الحاضر ومنع من التصرف فيه كمنع الورثة من باقيه، فإن تصرفوا وبأن تلف الغائب فكمن باع مال أبيه يظنه حياً.

الركن الرابع: الصيغة، كأوصيت له بكذا، وكذا أعطوه، أو ادفعوا إليه، أو وهبته له بعد موتي، وقوله: هو له إقرار، فإن زاد من مالي فكناية وصية، وكذا عبدي هذا له، أو عينته [له] لا وهبته له ولو نوى الوصية.

والوصية بالكتابة كناية إن اعترف بها نطقاً أو وارثه، فلو كتب: أوصيت لفلان بكذا وهو ناطق وأشهد أن الكتاب خطه وما فيه وصيته ولم يطلعهم عليه لم تنعقد^(٣).

فرع: من اعتقل لسانه فوصيته بكتابة أو^(٤) إشارة.

فصل: وأما القبول فيجب في الوصية لمعين لا لجهة عامة كالفقراء، فلا يصح قبل الموت قبول ولارد، ولا يشترط الفور في القبول، ويصح الرد بين الموت والقبول لابعدهما ولو لم يقبض، ولو أوصى لرجل بعين ولاخر بمنفعتها فردّها رجعت للورثة لا لصاحب العين. وإن أوصى بعتقه بعد خدمة زيد سنة فردّها لم يعتق قبل السنة، وللوارث مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد، فإن مات قبل الموصي بطلت^(٥)، أو بعده وقبل القبول قبل وارثه^(٦).

فصل: الملك في الوصية موقوف، فإن قبل تبيّن [ه] من الموت^(٧)، أما الموصى بعتقه فملكه للوارث حتى يعتق. والفوائد والنفقة^(٨) والفطرة تتبع الملك، ويطالب الموصى له بعد الموت بالنفقة إن لم يقبل ولم يرد. وإن أوصى بأمته لزوجها الحر فقبل تبين انفساخ النكاح من الموت، ولو أوصى بها لأجنبي والزوج وارث وقبل لم ينفسخ، فإن لم تخرج من الثلث أو أوصى بها لوارث آخر وأجاز الزوج فكذا^(٩).

فرع^(١٠): أوصى بأمته الحامل من زوجها لزوجها ولابن لها حرين موسرين وقبلها معاً

(١) في (م): (عتقت). (٢) توزيعاً عليها وعلى نصف باقية أثلاً، فيعتق منها الثلث، ومنه الثلثان.

(٣) وصيته، كما لو قيل له: أوصيت لزيد بكذا؟ فأشار بنعم. (٤) في (م): (كتابة و).

(٥) أي: الوصية؛ لأن موته قبل الاستحقاق يوجب البطلان. (٦) لأنه خليفته. (٧) في (ق): (بالموت).

(٨) في (ق): (المنفعة). (٩) في (م): (لم ينفسخ) بدلها. (١٠) في (ق): (فصل).

أو مرتباً وخرجت من الثلث عتقت على الابن بالملك والسراية ولزمه للزوج قيمة نصفها وعتق الحمل عليهما^(١) بالسوية ولا تقويم على أحدهما؛ لأنه عتق دفعةً وهو لهما، فإن قبل الزوج وحده عتق الحمل فقط، ولا تتبعه الأم كما يتبعها، ويلزمه قيمة نصفه لورثة الموصي، وإن قبل الابن وحده عتقا عليه وغرم قيمة نصفها^(٢) لورثة الموصي.

فصل: وإن أوصى له بمن يعتق عليه لم يلزمه القبول، وإن ملك ابن أخيه فأوصى به لأجنبي ملكه ولو ورثه أخوه، وإن أوصى لزيد بابنه ومات قبل القبول فقبل الوارث فهو كقبول الموصي له في أنه يعتق عنه، وإن كان الوارث أخاً والموصي به يحجبه لم يرث؛ لأنه يؤدي إلى إبطال عتقه، وكذا إن لم يحجبه للدور في بعضه.

فرع: متى أوصى له بمن يعتق عليه ومات قبل القبول وخلف ابنين فقبلا عتق عن الميت، وإن قبل أحدهما ورد الآخر عتق نصفه ثم يقوم الباقي على التركة من نصيب القابل فقط إن وفي به وإلا فلا، ويجري هذا الحكم فيمن أوصى له ببعض من يعتق عليه فمات وقبل وارثه. ثم ولأى ما عتق منه للميت، وهل يختص به القابل؟ وجهان^(٣). وإن أوصى بأمته لابنها من غيره فلم يحتملها الثلث فأعتق الوارث الزائد ثم قبل الابن تبين عتق ما قبله من الموت، ويبطل عتق الوارث ويقوم نصيبه على الابن، ولو كانت المسألة بحالها ووارث الموصي ابن آخر من هذه الأمة وأجاز الزائد عتقت على الموصي له، وإلا فالزائد يعتق على الوارث، ولا يقوم نصيب أحدهما على الآخر.

فرع: أوصى بعبده^(٤) لاثنتين أحدهما أبوه فقبل الأب قبل الأجنبي أو معه عتق عليه وغرم له قيمة نصفه، وكذا إن قبل بعد الأجنبي.

فصل: حمل^(٥) الموصي بها^(٦) الموجود حال الوصية باعتبار أقل مدة الحمل وصية، والحمل الحادث بين الموت والقبول ملك للموصي له إن قبل، والحادث بين الوصية والموت باق على ملك الموصي إن ولدته قبل الموت، وكذا بعده. فإن كان الحمل من أمة زوجها الموصي له وقبل؛ فالحادث بعد الموت يتبين انعقاده حراً وهي أم ولد، والموجود حال الوصية يعتق عليه بالملك ولاؤه له ولا تكون أم ولد^(٧).

(٣) أصحهما الثاني.

(٢) أي: حاملاً، وفي (ق): (نصفهما).

(١) في (ق): (عليها).

(٧) لأنها علقت منه بريق.

(٦) في (ق): (به).

(٥) الأمة.

ولو مات قبلَ القبولِ قامَ وارثُهُ مقامهُ، وإن قبلوا فالقولُ^(١) في حرّيةِ الحملِ كما سبقَ، ولا يرثُ معهم كما بيناهُ، وإن ردّوا بطلتِ الوصيّةُ.

ولو مات الموصي والحملُ داخلٌ في الوصيّةِ اعتبرَ يومَ الموتِ قيمتها^(٢) حاملاً من الثلثِ، أو: غيرَ داخلٍ فحائلاً، ولو عجزَ الثلثُ عنهما نفذتُ فيما يحتملُهُ مِنهما على نسبةٍ واحدةٍ بلا قُرعةٍ، ولسائرِ الحيوانِ حكمُ الأمّةِ، ويرجعُ في مدّةِ حملها إلى أهلِ الخبرةِ.

البابُ الثاني: في أحكامِ الوصيّةِ الصحيحةِ

وتنقسم إلى: لفظيّة، ومعنويّة، وحسابيّة.

القسم الأولُ اللَّفْظِيَّةُ، وفيهِ طرفانِ:

الأوّلُ: في اللفظِ المستعملِ في الموصى به، فالحملُ يصحُّ الوصيّةُ به وحدهُ، وبالحاملِ دونهُ، ولو أطلقَ تبعها. والوصيّةُ بالطبلِ تحملُ على المباح، فإن قال: مِنْ طبولي ولا مباح فيها بطلتُ، أو (قال): من مالي اشتري له مباحٌ.

فرع: أوصى له بـدَفٍّ له جلاجلَ وحرّمانها دفعَ دونها، فإن نصَّ عليها نزعَتْ وأعطِيها، وإن أوصى بعودٍ من عيدانه وليس له إلا أَعوادٌ بناءً وقسيٍّ أعطيَ واحداً، فلو كان فيها أَعوادٌ لهُوٍ تصلحُ لمباحٍ فكذلك^(٣)، أو لا حملَ عليها وبطلتُ^(٤)، و[كذا] لو^(٥) أوصى بعودٍ^(٦) ولا عودَ له، اشتري له عودٌ لهُوٍ يصلحُ لمباحٍ وأعطيه دونَ [الـ]وترِ والمضرابِ^(٧)، وكذا في المزمارِ إن صلحَ لمباحٍ لا يعطى المجمعُ الموضوعَ بينَ الشفتينِ، وإن أوصى له بقوسٍ حملَ على العربيّةِ والفارسيّةِ وقوسِ الحُسبانِ^(٨): وهي التي لها سهامٌ صغارٌ لا قوسٍ بندقيّ وندفٍ^(٩) إلا إن قال: ما يسمّى قوساً، ولو قال: من قسيٍّ^(١٠) وليس له إلا هُما^(١١) تعينَ البندقُ^(١٢)، فإن بينَ الغرضِ أتبع، بأن قال: ليندفَ أو يرميَ بها الطيرُ^(١٣).

فرع: لو أوصى بقوسٍ لم يدخلِ الوترُ ولا الجلدُ الزائدُ فيما^(١٤) يسمّى الطبلِ دونهُ،

(١) في النسختين: (فالحكم). (٢) في (ق): (فقيمتها). (٣) أي: يعطى واحداً من الجميع.

(٤) أي: الوصيّةُ إذ لا يقصدُ الانتفاعُ بها شرعاً. (٥) في (م): (إن). (٦) يصلحُ لمباح. (٧) وكذا توابعه.

(٨) اسم السهام الصغار. (٩) لاشتتهار القوس في الثلاثة الأولى.

(١٠) بكسر القاف جمع قوس وهو على القلب، والأصل على فُعُول، ويجمع على أقواس وقياس، وهو القياس مثل:

ثوب وأثواب وثياب. (١١) أي: قوساً بندقيّ وندف. (١٢) لأن الاسمَ إليها أسبق.

(١٣) وكذا ليقاتل بها. (١٤) في الشرح: (فيها) أي: الطبل.

ويدخل النصلُ والريشُ في اسم السهم. وإن قال: شاةٌ^(١) مِن شياهي أو مالي أجزأتُ معيبةً ومريضةً معزاً وضائاً ولو ذكراً لاسلخهً وعناقاً، وفي قوله: مِن مالي لاتتعينُ في غنمه بخلافٍ من شياهي فإنه إذا لم يكن له شياهٌ بطلتُ، وإن قال: اشتروا له شاةً تعينتُ سليمةً بخلافٍ قوله: أعطوه، وإن قال: يحلبها^(٢)، تعينتُ أنثى، أو: ينزبها، تعينتُ كبشٌ أو تيسٌ، والنعجةُ للأنثى مِنَ الضأنِ، والكبشُ للذكرِ منها، والتيسُ للذكرِ مِنَ المعزِ.

فرع: لو قال: شاةٌ من شياهي وليسَ له إلا ظباءٌ أُعطي منها؛ لأنها تسمى شياهَ البرِّ، والبعيرُ يشملُ الناقةَ والجمالَ البخاتي والعِرابَ والمعيبَ.

فرع: يختصُّ اسمُ الثورِ بالذكرِ، والبقرةُ والبغلةُ بالأنثى، وعشرُ بقراتٍ وأينقُ بالإناثِ^(٣)، وعشرٌ من الإبلِ والبقرِ والغنمِ للذكرِ والأنثى، والكلبُ والحمارُ [للذكرِ]، ويدخلُ الجواميسُ في اسم البقرِ.

واسمُ الدابةِ يتناولُ الخيلَ والبغالَ والحميرَ حتى الذكرَ والمعيبَ والصغيرَ، فإن قال: ليقاتلَ عليها خرجَ غيرُ الفرسِ^(٤)، أو لينتفعَ بظهرها ونسلها خرجَ البغلُ، أو ليحملَ عليها [خرجَ الفرسُ] لابرذونٍ اعتيدَ الحملُ عليه، أو^(٥): دابةٌ لظهرها ودرها تعينتُ الفرسُ^(٦).

وقال المتولي^(٧) - وقوؤه النواوي - : إذا قال: دابةٌ للحملِ دخلَ الجمالُ والبقرُ إن اعتاد[وا] الحملَ عليها. فلو قال: أعطوه دابةً من دوابي ومعهُ دابةٌ من جنسٍ تعينتُ، أو دابَّتَانِ مِن جنسينِ تخيَّرَ الوارثُ، فإن لم يكنْ (له) شيءٌ بطلتُ.

والرقيقُ يقعُ على الذكرِ والأنثى والخنثى والمعيبِ والصغيرِ والكافرِ، فإن قال: ليقاتلَ أو ليخدمهُ في السفرِ أُعطيَ ذكراً، أو: ليحضنَ ولدهُ فأنثى، ولو قال: أعطوه رأساً من رقيقي أو غنمي أو من حبشانٍ عبيدي وليسَ له إلا واحداً أُعطيهُ، فإن لم يكنْ شيءٌ^(٨) بطلتُ، فلو ملكهُ قبلَ الموتِ استحقَّ^(٩)، ولا يجوزُ أن يعطيَ من غيرِ أرقائه وإن تراضيا؛ لأنه صلحٌ على مجهولٍ.

(١) أي: أعطوه. (٢) في (ق): (يحلبها). (٣) بناء على اختصاص البقرة والناقة بالأنثى. ولا فرق بين التصريح بالبقرات والأينق بين تعبيره بعشرٍ وبعشرة. (٤) فتعين. (٥) أعطوه. (٦) إذا كان ممن يعتاد شرب لبن الخيل، وإلا فلا. (٧) هو عبد الرحمن بن مأمون صاحب «التتمة» توفي سنة: (٤٧٨هـ). (٨) يوم الموت. وفي (م): (شيئاً).

فرع: أوصى بأحد عبيده فقتلوا أو أعتقهم قبل موته بطلت أو إلا واحداً تعين، وإن قتلوا بعد الموت ولو قبل القبول تعين حقه في القيمة، فإن مات أحدهم أو قتل فللوارث تعيينه [للوصية^(١)] ويلزمه تجهيزه إن قبل.

فرع: قال: أعطوه رقيقاً أو رقيقاً من مالي لم يتعين من أرقائه ويجب شراؤه إن لم يكن له رقيق، فلو أوصى بعبد لم يعط أمة ولا خنثى، وكذا عكسه.

فصل^(٢): أوصى بإعتاق عبد أجزأه ما يقع عليه الاسم، وإن أوصى أن يشتري بثله عبداً ويعتقه فاشترأه بعينه^(٣) وأعتقه ثم ظهر دين^(٤) بطل الشراء والعتق، وإن اشترى في ذمته وقع عنه ولزمه الثمن ووقع العتق عن الميت، وإن قال: أعتقوا بثلي رقاباً فأقله ثلاث والاستكثار مع [عدم] الاسترخاص أولى، فإن صرفه في اثنتين^(٥) غرم ثلاثة، فلو لم يف إلا بربقتين وشقص أخذ نفيسين فقط، فإن فضل شيء فللورثة، وإن قال: أصفوه إلى العتق اشترى الشقص، وإن قال: أعتقوا عبداً بمئتين والثلاث مئة أخذنا بها عبداً.

الطرف الثاني: في اللفظ المستعمل في الموصى له، فإن أوصى لحمل هند فولدت ذكراً وأنثى استويا، أو حياً وميتاً فللحي، فإن قال: إن كان حملها أو ما في بطنها ذكراً فله كذا، أو أنثى فكذا؛ فولدت ذكراً وأنثى فلا شيء لهما^(٦).

ولو ولدت ذكرين قُسم بينهما، وإن قال: إن كان [حملها]^(٧) ابناً فله كذا فولدت ابنتين^(٨) فلا شيء لهما؛ لأن الذكر^(٩) للجنس، وإن قال: إن ولدت غلاماً أو إن كان في بطنك أو إن كنت حاملاً بغلام فله كذا، أو أنثى فكذا فولدتها أعطياه، ولو ولدت ذكرين^(١٠) أعطى الوارث من شاء منهما، كما لو أوصى لأحد الشخصين بأحد العبدین، وإن ولدت خنثى أعطى الأقل، وإن أوصى لجيرانه صرف إلى أربعين داراً من كل جانب على عدد الدور لا السكان، أو للقراء فحفظه القرآن لامن قرأ بالمصاحف بلا حفظ، أو: للعلماء أو لأهل العلم فأهل علوم الشرع من الفقه والتفسير والحديث إن علم طرقه ومثله وأسماء رجاله لا المعربون والأدباء ولا المتكلمون، ووصف الفقهاء والصوفية سبق في الوقف، وأعقل الناس أزهدهم في الدنيا^(١١)، وأجهلهم عبدة الأوثان. وإن

(١) وفي (م): (ولو ميت). (٢) في (م): (فرع). (٣) أي: الثلث. (٤) ولو غير مستغرق.

(٥) أي: رقتين، وفي (م): (اثنتين). (٦) لأن حملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى. (٧) أو ما في بطنها.

(٨) أو بنتين. (٩) وكذا الأنثى. (١٠) ولو مع اثنتين. (١١) وكذا أكيس الناس.

قال^(١): من المسلمين فمن يسب الصحابة.

وإن أوصى للفقراء والمساكين وجب لكل النصف، أو لأحدهما دخل الآخر، أو للرقاب أو غيرهم من الأصناف أو للعلماء لم يجب الاستيعاب، بل يستحب، ويكفي ثلاثة بخلاف بني زيد وعمرو فإنه يشترط استيعابهم، فإن دفع لاثني غرم للثالث أقل متمول، ولا يصرفه بل يسلمه للقاضي ليصرفه أو يرده إليه ليدفعه، ويجوز نقل الموصى به للفقراء بخلاف الزكاة، فإن رُق المكاتب استرد المال إن كان باقياً في يده أو يد سيده. فرع: أوصى لفقراء بلد محصورين اشترط قبول واستيعاب وتسوية، أو: لسبيل البر أو الخير فكما في الوقف، فإن فوض إلى الوصي لم يعط نفسه بل أقارب الموصي الذين لا يرثون أولى^(٢)، ثم إلى محارمه من^(٣) الرضاع، ثم إلى جيرانه.

وإن أوصى لأقارب زيد أو رحمه وجب استيعابهم إن انحصروا، ولو لم يكن إلا واحداً أعطي الكل، ويدخل الوارث وغيره والقريب والبعيد والكافر وكذا الأجداد والأحفاد كلهم لا الأبوان والأولاد. ولو أوصى لأقارب نفسه لم تدخل ورثته^(٤)، والمعتبر أقرب جد ينسبون^(٥) إليه وبعد^(٦) قبيلة، فالحسينيون لا يشاركون الحسينيون، ويستوي في الوصية للأقارب قرابة الأب والأم ولو كان عربياً كالرحم. وإن أوصى لأقرب أقارب زيد دخل الأبوان والأولاد، (و) تقدم الذرية مطلقاً الأعلى فالأعلى، ثم الأبوان، والأخ يقدم^(٧) على الجد^(٨) وكذا ذريته الأعلى فالأعلى، والأعمام والعمات والأخوال والخالات سواء، وكذا الأخ من الأب والأخ من الأم، وابن الأبوين مقدم على ابن أحدهما، والأخ لأم أولى من ابن أخ^(٩) لأبوين، ثم هكذا يقدم الأقرب درجة كيف كان عند اتحاد الجهة، [وإلا فالبعيد من الجهة] القريبة مقدم على القريب من الجهة البعيدة كابن ابن الأخ وإن سفل مقدم على العم.

فرع: أوصى لجماعة من [أقرب] أقارب زيد فلا بد من ثلاثة، فلو زادوا استوعبهم، وإن وجدنا ابناً وابن ابن تمنا من الدرجة الثالثة، ولأهلها الثلث، ويجب أن يستوعبوا. أو: لفقراء أقاربه لم يعط مكفي بنفقة قريب أو زوج.

(١) أوصى لأجهلهم يعني. (٢) أي: بالصرف إليهم؛ لأن القرية فيهم أكد. (٣) في (ق): (إلى).

(٤) بقرينة الشرع؛ لأن الوارث لا يوصى له عادة. وقد يحمل قريبه على من تلزمه نفقته، وفي هامش (م): الأرجح دخولهم، نقلها عن «الشرح الصغير». (٥) في الشرح: (ينسب) إليه، أي: الموصي لأقربائه. (٦) أي: وبعد الجد.

(٧) من الجهات الثلاث، وفي النسختين: (مقدم). (٨) لقوة جهة البنوة. (٩) في (ق): (الأخ).

فرع: أوصى لأقرب قرابته فالترتيب كما ذكرنا، فلو كان الأقرب وارثاً صرفناه للأقرب من غير الوارثين إذا لم يُجيزوا.

فرع: قد بينا آل النبي ﷺ في كتاب الزكاة، فلو أوصى لآل غيره صحت، وهل يحمل على القرابة أو على اجتهاد الحاكم؟ وجهان^(١)، ثم الحاكم يتحرى مراد الموصي^(٢)، ثم أظهر معاني اللفظ^(٣).

فرع: أهل البيت كالأل، لكن تدخل الزوجة فيهم، ولو أوصى لأهله من غير ذكر البيت فكل من تلزمه نفقته، وإن أوصى لأبائه دخل أجداده من الطرفين، أو: لأمهاته دخل جداته أيضاً من الطرفين، ولا تدخل الأخوات في الإخوة.

فصل: الأختان: أزواج البنات فقط، لا أزواج المحارم (مطلقاً)، وكذا أزواج الحوافد^(٤) إلا إن انفردن، والمعتبر حال الموت، والرجعية كالزوجة، والأحماء أبوا الزوجة، وكذا أبو زوجة كل محرم حمو، والأصهار تشمل الأختان والأحماء. فرع: المحارم: كل محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة.

فرع: أوصى لورثة زيد سوى بينهم، ولو خلف بنتاً فقط أخذت الجميع، فإن مات وزيد حي، أو ولا وارث له^(٥) بطلت، وإن أوصى لعصبة زيد أعطوا في حياته وكذا عقبه، وقد ذكرنا العقب في الوقف، والعصبة: من كان أولى بالتعصيب، والوصية للموالي كما في الوقف، ولا يدخل فيهم المدبر وأُم الولد.

فصل: اليتيم صبي مات أبوه، فلو أوصى لليتامى أو الأرملة أو الأيامي أو العميان وكذا للحجاج والزمنى وأهل السجون والغارمين ولتكفين الموتى وحفر قبورهم اشترط فقرهم، والأيتام^(٦) والأرملة من لا زوج لها، ويعطون بعد الفقر، إلا أن^(٧) الأرملة من بانت من زوجها بموت أو بينونة، ولو أوصى للأرملة أو الأبقار (أ) والثيب لم يدخل الرجال، والقانع: السائل، والمعتز: من يتعرض ولا يسأل.

فصل: الناس غلماناً وصبياناً وأطفالاً وذراي إلى البلوغ، ثم إنهم شباب^(٨) وفتيان إلى الثلاثين، ثم هم كهول إلى الأربعين، ثم شيوخ.

(١) لم يرجح الشارح أحدهما. (٢) في (ق): (القاصي). (٣) بالوضع والاستعمال.

(٤) لا يدخلون في الأختان. واحداهم حافد، وهو ولد الولد، وقيل: للخت وللصهر أيضاً. والحفدة: الأعوان والخدم.

(٥) أي: خاص. (٦) لا يشترط لها تقدم تزوج. (٧) في (ق): (لأن). (٨) في (م): (شبان).

فصل: أوصى لزيد والفقراء، أو^(١) [والفقراء^(٢) والمساكين؛ جعل كأحدٍهم وإن كان غنياً، فإن قال: لزيد الفقير وكان غنياً فيأخذ نصيبه الفقراء لا الوارث، وإن وصف زيدا بغير صفتهم^(٣) بأن^(٤) أوصى لزيد الكاتب والفقراء، أو لزيد الفقير والكاتبين استحق النصف، ولو أوصى لزيد ولجماعة محصورين أعطي زيد النصف واستوعب بالنصف الآخر جماعته، أو: لزيد بدينار وللفقراء بالثلث لم يعط أكثر منه وإن كان فقيراً.

فرع: أوصى لأمهات أولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين، جعل بينهم أثلاثاً.

فصل: الوصية لمعينين غير محصورين كالهاشمية^(٥) صحيحة، ويجزئ ثلاثة منهم بلا مساواة كالفقراء. والوصية لزيد وبني هاشم كهُوَ مع الفقراء، ولو قال: لبني فلان وهُم قبيلة كبني هاشم دخل إناهم وإلا لم يدخلن^(٦)، واشترط قبولهم واستيعابهم والتسوية.

فصل: لو أوصى لزيد وجبريل، أو لزيد والحائط أو الريح أعطي النصف، أو لزيد والملائكة أو الرياح أو الحيطان أعطي أقل متمول، ولو أوصى لزيد والله، فلزيد النصف ثم الباقي يصرف في وجوه (الخير و) القرب، ولو أوصى بثلثه لله صرف في وجوه البر، وإن لم يقل لله تعالى صرف للمساكين.

القسم الثاني: الأحكام المعنوية

وإن أوصى بخدمة عبد سنة غير معينة صحَّ. ويعين الوارث، ويجوز التقدير بمدة حياة زيد، وتصح بثمره بستانه هذا العام، فإن لم يثمر فالقابل، ويملك الموصى له المنفعة وتورث عنه، نعم قوله: أوصيت لك بمنافعه حياتك، أو بأن تسكن الدار، أو بأن يخدمك العبد إباحة لاتملك، فليس له الإجارة، وفي الإعارة وجهان^(٧). بخلاف قوله: أوصيت لك بسكنائها أو بخدمته أو بمنافعه، وقوله: أطعم زيدا رطل خبز من مالي تملك إطعام الكفارة، واشتر خبزاً واصرفه لجيراني إباحة.

فصل: للموصى له بالمنافع إثبات اليد والأكساب المعتادة وكذا المهر^(٨)، لا النادرة كالهبة واللقطة، وللولد حكم أمه، ويحرم عليه وطء الموصى له بمنفعتيها، فلو وطئها

(١) أي: أوصى لزيد. (٢) في (ق): للفقراء. (٣) أي: الموصى لهم معه. (٤) في (ق): (فإن).

(٥) في هامش (م): كالهاشميين. (٦) بأن لم يعدوا قبيلة كبني زيد وعمر ولم يدخلن. (٧) أصحهما المنع.

(٨) أي: له المهر من وطء شبهة أو نكاح لأنه من نماء الرقة كالكسب.

فالولد حرٌ نسيبٌ ولا حدٌّ^(١) ولا استيلاء^(٢) وعليه قيمةُ الولدِ، ويشتري به عبداً ويكونُ مثلها^(٣)، والموصى له بمنفعةٍ معينةٍ لا يستحقُّ غيرها، وبسكنى دارٍ لا يستحقُّ فيها عملُ الحدادين (والقصارين)^(٤).

فرع: لمالكِ المنفعةِ السفرُ بالعبدِ، ونفقتهُ وفطرتهُ على الوارثِ ولو مؤبداً^(٥)، وللوارثِ إعتاقه لاعتق كفاً، وتبقى منافعه مستحقةً ولا يرجعُ بقيمتها^(٦)، وفي الدارِ^(٧) لا يجبرُ أحدهما على العمارة ولا يمنعُ، ولو باعه من مالكِ المنفعةِ لغيره جازَ إلا ما قدر^(٨) بمدّةٍ فله حكمُ المستأجرِ، وكذا ما أوصى ببعض منافعه كالنّساجِ يجوزُ بيعُهُ.

فصل: ويحرمُ على الوارثِ وطءُ الموصى بمنفعتها إن كانت ممّن تحبلُ، فإن وطئَ فالولدُ حرٌ نسيبٌ وعليه قيمتهُ ويشتري به^(٩) مثله، وتعتقُ أمه بالاستيلاءِ مسلوبةَ المنفعةِ ويلزمه المهرُ.

فصل: وإن قتلَ فاقصَّ الوارثُ بطلتِ الوصيّةُ، ولو وجبَ مالٌ^(١٠) اشترى به مثله^(١١) ولو كانَ القاتلُ أحدهما^(١٢)، ولو قطعَ طرفه فالأرثُ للوارثِ، وإن جنى عمداً اقتصَّ منه، أو خطأً تعلّقَ المالُ برقبتهِ فيباعُ إن لم يفدياهُ، ولو زاد الثمنُ اشترى مثله، وإن فدياهُ أو أحدهما عادَ كما كانَ، أو فدى أحدهما نصيبه ببيعٍ في الجناية نصيبُ الآخرِ.

فصل: والمعتبرُ من الثلثِ - فيما أوصى بمنفعتهِ؛ كبيتانٍ أوصى بثمرتهِ مؤبداً^(١٣) - قيمةُ الرقبةِ والمنفعةِ، ولو أوصى بها مدّةً قوّمَ بمنفعتهِ ثمّ مسلوبَ منافعِ تلكَ المدّةِ فما نقصَ حسبَ من الثلثِ، فلو نقصَ نصفَ القيمةِ وكانَ^(١٤) كلُّ المالِ ردتِ الوصيّةُ في سدسِ العبدِ^(١٥)، ولو أوصى به دونَ منفعتهِ [لم يحسبَ من الثلثِ^(١٦)]، ولو غصبَ الموصى بمنافعه فأجرتهُ^(١٧) للموصى له.

فرع: أوصى لزيدٍ من أجره داره كلَّ سنةٍ بدينارٍ، ثمّ بعده للفقراءِ والأجرةُ عشرةُ

(١) للشبهة. كذا في الأصل، لكن جزم في الوقف بحده. وما صحّح هنا وافقه عليه ابن الرفعة والإسنوي، قال الشيخ زكريا: والوجه التسوية بين البابين. (٢) لها؛ لأنه لا يملكها. (٣) أي: أن رقبته للوارث، ومنفعتا للموصى له. (٤) إلا إن قامت قرينة. (٥) لأنه يملك الرقبة، فلو تضرّر به اعتقه. (٦) أي: المنفعة. (٧) الموصى بمنفعتها. (٨) الإيضاء فيه. (٩) في (ق): (بها)، لتكون رقبته للوارث، ومنفعته للموصى له. (١٠) بالعفو عن القصاص أو بجناية. (١١) أي: مثل الموصى بمنفعته. (١٢) أي: الوارث أو الموصى له لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى له؛ لأن القيمة بدل الرقبة، والمنفعة فتقام مقامها. (١٣) ولو في حياة الموصي له. (١٤) العبد مثلاً. (١٥) بمنافعه. (١٦) لجعلنا الرقبة الخالية عن المنفعة كالتالفة. (١٧) عن مدة الغصب.

دنانيرَ اعتبرَ من الثلثِ قدرُ التفاوتِ بينَ قيمَتِها معَ خروجِ الدِّينارِ مِنْها [و] ^(١) سالمةً ^(٢)، ثمَّ لا يجوزُ بيعُ شيءٍ مِنْها، فإنَّ باعَها مسلوبةُ المنفعةِ فقدَ بيَّنا أنَّه يصحُّ مِنْ مالِكِها ^(٣)، بخلافِ الوصيةِ بعشرِ الأجرةِ، فإنَّ لهُ بيعَ تسعةِ الأعشارِ، وإنَّ لم يخرجْ مِنَ الثلثِ فالزائدُ على الثلثِ تركه، وإذا أوصى لهُ بدينارٍ كلَّ سنةٍ صحَّتْ في السنةِ الأولى فقطُ.

فرع: لو انهدمتِ الدَّارُ الموصى بمنفعتِها وأعادها أحدهما ^(٤) بآلتِها عادَ الحكمُ ^(٥).

فصل: تصحُّ الوصيةُ بحجِّ التطوُّع، وتبطلُ إنَّ عجزَ الثلثُ أو ما يخصُّه منه عن أجره الحجِّ، ويحجُّ عنه لو أطلقَ من الميقاتِ ^(٦)، وإنَّ شرطه من دويرةِ أهلهِ وعجزَ الثلثُ فمِنْ حيثُ أمكنَ، وإنَّ جعلَ ثلثه للحجِّ واتَّسعَ لحجِّجٍ صرفَ فيها، فإنَّ فضلَ ما يعجزُ عن حجةٍ فهوَ للوارثِ، وإنَّ جعله لحجةٍ وهو أكثرُ من الأجرةِ فليكنِ الأجيرُ أجرياً لا وارثاً للمحاباة ^(٧).

والحجُّ الواجبُ ولو بالنذرِ يجبُ من رأسِ المالِ مِنَ الميقاتِ، لا إنَّ أوصى به مِنْ الثلثِ فيمتثلُ، ولو ازدحمتِ الوصايا لم يقدِّم الحجُّ، وإنَّ أوصى بحجةِ الإسلامِ مِنَ الثلثِ والأجرةِ مئةً وأوصى لزيد بمئةٍ والتركَةُ ثلاثُ مئةٍ وزَعنا الثلثَ ونتمِّمُ الحجَّ من رأسِ المالِ، فينقصُ الثلثُ وتدورُ المسألةُ فانزعَ ستينَ من رأسِ المالِ ثمَّ خذْ ثلثَ الباقي وهو ثمانونَ؛ لصاحبِ الوصيةِ أربعونَ، وللحجِّ أربعونَ فهيَ معَ الستينَ التي نزعتها من رأسِ المالِ تمامُ أجرَةِ الحجِّ، وإنَّ أوصى أن يحجَّ عنه من ثلثه بمئةٍ وما بقي منه لزيدٍ وأوصى بثلثِ ماله لعمروٍ ولم يُجزِ الورثةُ فلعمروٍ نصفُ الثلثِ، ثمَّ يُصرفُ مِنَ الباقي مئةً للحجِّ، فإنَّ فضلَ شيءٍ فلزيدٍ، ولو كانَ الثلثُ مئتينِ فما دونَ قُسمَ بينَ عمروٍ والحجِّ، ولا شيءَ لزيدٍ.

فرع: للورثةِ أو للأجنبيِّ ^(٨) إسقاطُ فرضِ الحجِّ عن الميتِ مِنْ غيرِ التركَةِ وإنَّ لم يوصِ به، ولو حُجَّ عنه تطوعاً بلا وصيةٍ لم يصحَّ ^(٩)، وأداءُ الزكاةِ عنه والدينُ كالْحجِّ. وأمَّا الكفَّارةُ فنسذكرها في الأيمانِ إن شاء الله تعالى.

فرع: الدُّعاءُ ينفعُ الميتَ، وكذا الوقفُ والصدقةُ عنه وبناءُ المساجدِ وحفرُ الآبارِ ^(١٠).

(١) أي: وقيمتها. (٢) أي: عن خروج الدينار منها. (٣) أي: المنفعة.

(٤) من أن كون الدار للوارث ومنفعتا للموصى له. (٥) لأنه استقر وجوبه في الشرع. (٦) أي: بالزائد.

(٧) في (ق): (والأجنبي). (٨) لعدم وجوبه على الميت. (٩) ونحوها. (١٠)

عنه، كما ينفعه ما فعله من ذلك في حياته، ولا ينقص من أجر المتصدق شيء، ولهذا يستحب أن يجعل صدقته عن أبيه، وفي جواز التضحية عن الغير^(١) وجهان^(٢)، وقد ذكرنا القراءة على القبر في الإجارة ولا يصلى عنه إلا ركعتا الطواف، وقد ذكرنا الصوم^(٣)، وفي الصوم عن مريض مأیوس من برئه وجهان^(٤).

فصل: ولو ورث من يعتق عليه أو وهب له في المرض عتق من رأس المال، ولو اشتراه فيه وهو مديون صح بيع في الدين وإلا عتق من الثلث، ولو اشتراه وحوي^(٥) فقدرها هبة يعتق من رأس المال، ولا يتعلق به الغرماء، ومتى حكمنا بعتقه من الثلث لم يرث، أو من رأس المال ورث^(٦).

فصل: ولو قال لعبده: أوصيت لك برقتك اشترط قبوله، لا إن قال: اعتقوه، وإن وهب لعبده نفسه اشترط القبول في الحال إلا إن نوى عتقه.

فصل: وإن أمر أو علق عتق بعض عبده بما بعد الموت فمات لم يسر إلى الباقي، بخلاف عتقه البعض في المرض والثلث يحتمله؛ لأنه مالك للباقي، ولو قال المريض لعبده الثلاثة - وقيمتهم سواء -: أعتقتكم، أو: ثلث كل منكم حر عتق منهم واحد بالقرعة، وإن علقه بموته عتق من كل ثلثه إذ لا سرياء، ولو قال لثلاثة: نصف كل منكم حر بعد موتي ولم يجز الورثة أقرع بينهم بسهم رق وسهمي حريّة فمن أصابه^(٧) الرق رق وعتق نصف كل من الآخرين، وإن أوصى بعتق نصف غانم وثلث سالم وقيمتهما سواء ولا يملك غيرهما أقرع، فإن خرج العتق لغانم عتق نصفه وسدس سالم، وإلا عتق من كل ثلثه، وإن أعتق نصفهما^(٨) معاً في مرضيه أقرع بينهما، فمن قرع^(٩) عتق ثلثاه ورق الباقي، كمن أعتق نصفه أولاً^(١٠).

فصل: أعتق حاملاً بعد موته تبعها الحمل ولو استثناه^(١١) إن كان^(١٢) ملكه، وإلا فلا.

فصل: متى أوصى [له] بثلاث عبد معين فاستحق ثلثاه فللموصى له الثلث الباقي إن

(١) بغير إذنه. (٢) أحصهما المنع. (٣) أي: عنه في بابه. (٤) وفي «الروضة» تشبيهاً بالحبس، وقضيته الجواز؛

لصحة خبر عائشة: «من مات وعليه صوم صام عنه وليه». (٥) بثمنه، كأن اشتراه بخمسين وقيمته مئة.

(٦) منه إذ لا يتوقف عتقه على إجازته. (٧) في (ق): (أصاب). (٨) في (ق): (نصفيهما).

(٩) أي: خرجت قرعته بالحرية. (١٠) فيعتق ثلثاه. (١١) لأنه كعضو منها، والعتق لا يثبت في بعض الأعضاء

دون بعض، ولأن الأم تستتبع الحمل كما في البيع. (١٢) أي: الحمل.

احتمله الثلث، وإن قال^(١): أحدَ أثلاثه نفذت^(٢) في الباقي إن احتمله.

فصل: نقل الموصى به للمساكين إلى بلد آخر جائز إن لم يخصص، فإن كانت لفقراء بلد معين ولا فقير بها بطلت.

القسم الثالث: في المسائل الحسابية

أوصى بمثل نصيب الابن الحائز وأجاز أعطي النصف أو كنصيب أحد أبنائه فهو كابن.

وضابطه: أن تصحح الفريضة ويزاد فيها مثل ما للذكور من سهم، فإن كانت^(٣) له بنت وأوصى بمثل نصيبها فالوصية بالثلث، أو بنتان فأوصى بمثل نصيب إحداهما فهي بالربع؛ لأن الفريضة كانت من ثلاثة لكل واحدة سهم، فزيد للموصى له سهم^(٤). وإن أوصى بمثل نصيبهما فالوصية بخمسي المال؛ لأنها من ثلاثة فتزيد سهمين مثل نصيبهما. ولو أوصى بنصيب بنت وله ثلاث بنات وأخ فالوصية بسهمين من أحد^(٥) عشر. ولو أوصى بنصيب ابنه صححت كما لو أوصى بمثل نصيبه. ولو أوصى بمثل نصيب ابنه ولا ابن له بطلت.

فرع: أوصى وله ابن أو ابنان بمثل نصيب ابن ثان أو ثالث لو كان فهي بالثلث في الأولى وبالربع في الثانية، وكذا لو قال: بنصيب ابن ثان أو ثالث لو كان ولم يقل: مثل، ولو أوصى وله [ثلاثة] بنين بمثل نصيب بنت لو كانت فالوصية بالثمن، وإن أوصى لزيد بمثل نصيب أحد^(٦) أولاده أو ورثته أعطي كأقلهم نصيباً، أو^(٧): بضعف نصيب ابنه وله ابن واحد فالوصية بالثلثين، أو بضعف نصيب أحد أولادي أعطي مثل نصيب أقلهم، فإن كانوا ثلاثة بنين فالوصية بخمسي التركة.

فصل: أوصى بنصيب من ماله أو بجزء أو حظ أو قسط أو شيء أو قليل أو كثير فالتفسير إلى الوارث، ويقبل بأقل متمول، فلو ادعى زيادة حلف الوارث أنه لا يعلم إرادتها، ولو أوصى بالثلث إلا شيئاً قبل التفسير بأقل متمول وحمل المستثنى على الأكثر، وكذا لو قال: إلا قليلاً.

(١) أعطوه. (٢) وصيته. (٣) في (م): (كان). (٤) في (ق): (سهما؟)

(٥) في النسختين: (إحدى) على اعتبار الوصية، وما هنا عائد على السهم.

(٦) في (م): (إحدى). (٧) أوصى.

فرع: لو قال: أعطوه من واحدٍ إلى عشرة، أو واحد^(١) في عشرة فكما في الإقرار، أو: أكثر مالي أو معظمه أو عامته فالوصية بما فوق النصف، [أ] و: أكثر مالي ونصفه فيما فوق ثلاثة^(٢) أرباعه، [أ] و: أكثر مالي ومثله فالوصية بالكل، أو: زهاء ألف فيما^(٣) فوق نصفه واستشكل^(٤)؛ لأنَّ زهاء ألف^(٥) قدره، أو: دراهم أو دنانير حمل على ثلاثة من غالب نقد البلد، فإن لم يكن غالب فسرهُ الوارث، وقوله: كذا درهماً ونحوه كما في الإقرار، وكذا كذا من دنانيري دينار، وكذا كذا منها^(٦) ديناران، أو كذا كذا من ديناري فحبة، أو كذا وكذا منه فحبتان، والحساب فنٌ طويل، ولذا جعلوه علماً برأسه وأفردوه بالتدريس والتصنيف، فالحواله في هذا المختصر على مصنفاته.

الباب الثالث: في الرجوع عن الوصية

يصح في التبرع المعلق بالموت لا المنجز الرجوع بالقول، كتنقضت الوصية وأبطلتها، وهي حرام على الموصى له^(٧)، أو هي لورثتي بعدي، أو ميراث عني لاتركتي، وإنكاره إن سئل رجوع. وصح^(٨) خلافه في التدبير، لا قوله: لا أدري، والتصرف في الموصى به بمعاوضة أو بهبة^(٩) أو رهن أو كتابة أو تدبير رجوع، وكذا بالعرض عليها، والوصية بالتصرف مثل: إذا مت فبيعه وكذا التوكيل فيه، والاستيلاء رجوع، لا الوطاء ولو أنزل، والإقرار بحريته وغضبه رجوع.

فرع: لو أوصى به لزيد ثم أوصى به لعمرو اشتراكاً، فإن ردّه أحدهما كان الجميع للآخر، وإن قال: أوصيت به لكما فرد أحدهما فلآخر النصف، وإن أوصى به للأول ثم بنصفه للثاني اقتسماه أرباعاً، فإن ردّه الثاني فالكل للأول، أو: الأول فالنصف للثاني. وإن أوصى به لزيد ثم بعته فيقدم العتق أو يقسم؟ وجهان^(١٠)، وكذا عكسه^(١١).

فرع^(١٢): قوله: أوصيت لزيد بما أوصيت به لعمرو رجوع، وإن قال: يبعوه واصرفوا ثمنه إلى المساكين ثم قال: يبعوه واصرفوا ثمنه إلى الرقاب اشتركوا، ولو أوصى لزيد

(١) في الشرح: (واحداً). (٢) في النسختين: (الثلاثة). (٣) في (م): (فيما).

(٤) أي: استشكله النواوي في «الروضة». (٥) معناه لغة. (٦) يلزم به.

(٧) كما لو حرم طعامه على غيره بعد إباحته. (٨) في «الروضة». (٩) في (ق): (هبة). (١٠) أرجحهما الأول.

(١١) كان أوصى بعته ثم أوصى به لزيد ففيه الوجهان، قال في «الروضة»: والقياس أن يصرف إلى الموصى له على الأول، وأن ينصف على الثاني. (١٢) في الشرح: (فصل).

بدار، ثمَّ لعمرٍو بأبنيتها، فالعَرَصَةُ لزَيْدٍ والأُنيَّةُ بينهما^(١)، فإن أوصى لعمرٍو بسكنها قال بعضهم: اختصَّ^(٢) بالمنفعة واستشكل^(٣).

فرع: هذا كُلُّهُ في المعينة، أما إذا أوصى بثلث ماله ثمَّ باعَ أَملاكَهُ أو هلكَتْ لم يكن رجوعاً وتعلقتُ بالحادث.

فرع: طحنُ الحنطة، وبذرُها، وعجنُ الدَّقِيقِ، وذبحُ الشاةِ، وخبزُ العجينِ، وإحضانُ البيضِ، ودبغُ الجلدِ رجوعٌ لمعنيين؛ أحدهما: زوالُ الاسمِ، والثاني: الإشعارُ بالإعراضِ ويُعزَى الأولُ إلى النصِّ، (والثاني إلى أبي إسحاق)^(٤). وعليهما يُبنى ما لو حصل ذلك بغيرِ إذنه^(٥).

ولو طبخَ اللحمُ أو شواههُ أو جعلهُ قديداً، أو الخبزَ فتيتاً، أو حشا بالقطنِ فراشاً، أو غزلهُ، أو نسجَ الغزلَ فرجوعٌ، ولو تمرَّ رطباً، أو قدَّدَ لحماً قد يفسدُ؛ فلا في الأشبهِ^(٦).

فرع: هدمُ الدَّارِ المبطلُ لاسمِها^(٧) رجوعٌ في النقضِ وكذا في العَرَصَةِ، وانهدامُها يبطلُها في النقضِ فقط إن بطلَ الاسمُ، وإلا بطلَ في نقضِ المتهدِّمِ منها، ولا أثرُ لانهدامِها بعدَ الموتِ.

فرع: قطعُ الثوبِ قميصاً وصبغُهُ وقصارُتُهُ رجوعٌ، لاغسلُهُ ولا نقلُهُ إلى بُعدٍ ولا خياطَتُهُ وهو مقطوعٌ، وجعلُ الخشبِ باباً كالثوبِ قميصاً.

فرع: أوصى بصاع حنطةٍ معيَّنٍ ثمَّ خلطَهُ فهو رجوعٌ، وكذا إن كانَ مِنْ صُبْرَةٍ وخلطَها بأجودَ لامثلها وأردأ، وإن خلطَها غيرُهُ؛ فوجهانِ^(٨)، أو بصاع حنطةٍ ولم يصفِها ولم يعيِّنِ الصاعَ أعطاهُ الوارثُ ممَّا شاء.

فرع: لو أوصى بمنفعةٍ عبدهِ سنةً ثمَّ أجرَهُ سنةً وماتَ فوراً بطلتْ، أو بعدَ ستَّةِ أشهرٍ بطلَ النصفُ، ولو حبَّسَهُ الوارثُ السنةَ بلا عذرٍ غرمَ الأجرةَ ولا أثرُ لانقضائها قبلَ موتهِ، وليسَ التزويجُ والخِتانُ والتعليمُ والإعارةُ [والإجارةُ] والركوبُ واللُبْسُ والإذنُ في التجارةِ

(١) أي: يشتركان فيها. (٢) أي: عمرو. (٣) لقول «الروضة»: يحتمل أن يشتركا في المنفعة.

(٤) المثبت من نسخة الشرح. (٥) فقياس الأول أنه رجوع، والثاني المنع، ولكل تعليله المستقل.

(٦) من الوجهِين؛ لأن ذلك صون للرطب واللحم عن الفساد فلا يشعر بتغيير القصد.

(٧) في النسختين: (اسمها). (٨) أوجههما أنه ليس برجوع.

رجوعاً^(١)، ولو بنى أو غرس فرجوع، لا إن زرع وكذا إن عمر، لا إن غير اسمه وأحدث فيه باباً من عنده.

فرع: أوصى لزيد بمئة معينة ثم بمئة أخرى معينة استحقهما^(٢)، وإن أطلقهما أو أحدهما^(٣) فمئة، فلو أوصى بمئة ثم بخمسين فخمسون، أو عكسه فمئة^(٤).

الباب الرابع: في الإيصاء

وينبغي الإيصاء في [قضاء الحقوق]^(٥) وتنفيذ الوصايا وأمر الأطفال، ويجب في رد المظالم وقضاء حقوق عجز عنها في الحال، فإن لم يوص فأمورها إلى القاضي وأركانها أربعة:

الأول: الوصي، ويشترط كونه حال موت الموصي حراً مكلفاً كافياً^(٦)، تقبل شهادته على الطفل ولو أعمى، فلو أوصى إلى مستولديه ومدبره جاز، ويصح من الذمي إلى ذمي^(٧) وإلى مسلم، لا عكسه^(٨)، ولو صلحت الأم^(٩) فهي أولى.

فرع: لو فسق الولي انعزل، وكذا القاضي، لا الإمام الأعظم، لكن يستبدل به إن أمنت الفتنة، ويجوز نصب الفاسق للضرورة، وبالتوبة تعود ولاية الأب والجد لاغيرهما، وإن لزم الوصي ضمان مال لم يبرأ إلا بتسليمه إلى القاضي، بخلاف الأب فإنه يتولى الطرفين.

فرع: تصرف الولي المعزول^(١٠) باطل، فإن أدى حقاً لصاحبه أو قضى ديناً من جنسه لم ينقض.

فرع: لو جن أو أغمي على غير الأصل والإمام الأعظم لم تعد ولايته بالإفاقة^(١١)، فإن أفاق الإمام وقد ولي آخر نفذ^(١٢) إن لم يخف فتنة، وإن ضعف منصوب القاضي عزله أو: الوصي ضم إليه من يعينه.

الركن الثاني: الموصي، وشرطه الحرية والتكليف، فإن أوصى بأطفال ومجانين

(١) في (ق): (رجوع). (٢) في (ق): (استحقها). (٣) في (ق): (أطلقها أو أحدهما).

(٤) كان أوصى له بخمسين، ثم بمئة فمئة. (٥) في (ق): (حقوق الآدميين). (٦) للتصرف في الموصى به.

(٧) في (ق): (الذمي). (٨) فلا يصح الإيصاء من المسلم إلى الذمي.

(٩) أي: للوصايا فهي أولى لأنها أشفق. (١٠) في (ق): (الوصي بالعزل).

(١١) لأنه يلي بالتفويض كالوكيل، بخلاف الأصل فإنه تعود ولايته وإن انعزل؛ لأنه يلي بلا تفويض.

(١٢) أي: توليته.

فليكن ولياً كآبٍ أو جدٌ، وليسَ لوصيٍّ أن يوصيَ بلا إذنٍ، فإذا قال له: أوصِ في تركتي مَنْ شئتَ صحَّ؛ ولو لم يضفِ التركة إليه^(١) لم يصحَّ، ولو قال: أوصيتُ إلى مَنْ أوصيتُ إليه إنْ متَّ أنتَ لم يصحَّ، والمنصوبُ لقضاءِ الدينِ يطالبُ الورثةَ بقضائه أو تسليمِ التركة، فإنْ عيَّنَ لغريمه عبداً تعيَّنَ، وكذا لو أمرَ ببيعِهِ [له]، فإنْ لم يوصِ فالجدُّ أولى من الحاكم إلا في تنفيذ الوصايا، وللأب الوصيةُ إلى غيرِ الجدِّ إلا في أمرِ الأطفالِ.

الركنُ الثالثُ: الموصى فيه، وهو التصرفاتُ الماليةُ المباحةُ كتففيذِ الوصايا وقضاءِ الحقوقِ ولو أعياناً، وأمورُ الأطفالِ^(٢) لا تزويجهم، ولا^(٣) في معصية.

الركنُ الرابعُ: الإيجابُ والقبولُ، كأوصيتُ إليك أو فوّضتُ، أو أقمْتُ مقامي، وفي الاكتفاءِ بالعملِ قبولاً^(٤) ما في الوكالةِ، وهل وليتُكَ بعدَ موتي كأوصيتُ إليك؟ وجهان^(٥)، ولو ردَّ^(٦) أو قبلَ قبلَ الموتِ لم يؤثرَ، ونصحٌ مؤقتةٌ ومعلّقةٌ، كأوصيتُ إليك^(٧)، فإنْ قدّمَ زيدٌ أو متَّ فهو الوصيُّ^(٨).

فرع: لو اقتصرَ على قوله: أوصيتُ إليك في أمرِ أطفالي فلهُ التصرفُ والحفظُ، أو: على: أوصيتُ إليك، فباطلةٌ، ونصحٌ بالإشارةِ المفهومةِ من العاجزِ عن النطقِ. فرع: الوصيُّ في أمرِ [الأطفالِ] لا يتعداهُ^(٩).

فرع: أوصى إلى اثنين لم يستقلَّ أحدهما إلا برّدِ الأعيانَ لمستحقّيها وقضاءِ دينٍ مِنْ جنسِهِ، فسَلِمَ الرافعي^(١٠): أنه^(١١) يقعُ الموقع^(١٢)، وأمّا أنه^(١٣) يباحُ ذلكَ فلم يكذُ يُسلّمُهُ، فإنْ قال: أوصيتُ إلى كلِّ منكما، أو قال: كلُّ واحدٍ منكما وصيي أو أنْتما أوصيائي، فلكلِّ منهما الانفردُ بالتصرفِ، ولو ضعفَ أحدهما انفردَ الآخرُ، وللإمامِ نصبُ مَنْ يعيْنُ الآخرَ، فإنْ تعيّنَ اجتماعُهُما واستقلَّ أحدهما لم يصحَّ تصرفُهُ وضمنَ ما أنفقَ، وعلى الحاكمِ نصبُ آخرٍ إنْ ماتَ أحدهما أو جُنَّ، وليسَ لهُ جعلُ الآخرِ

(١) أي: إلى نفسه كما في الشرح. (٢) المتعلقة بأموالهم. (٣) أي: ولا نصح الوصية. (٤) أي: عن قبوله.

(٥) الأرجح الانعقاد. (٦) الوصاية، وفي (ق): (زاد). (٧) مثلاً إلى قدوم زيد أو غوت أنت.

(٨) لأن الوصايا تحتمل الجهالات والأخطار والتأقيت والتعليق، والإبضاء كالإمارة؛ فقد أمرَ ﷺ زيداً على سرية وقال: «إن أصيب زيد فجعفر...». (٩) عملاً بالإذن كما في الوكيل والحاكم، والوصي أمين فلا تثبت أمانته في غير المؤتمن.

فيه كالمودع. (١٠) وكذا النواوي. (١١) أي: المدفوع. (١٢) فلا ينقض. (١٣) في النسختين: (أن).

مستقلاً، ولو ماتا جميعاً لزمه نصبُ اثنين، فلا يصدرُ تصرفٌ إلا برأيهما، فيوكلانِ أو يأذنُ أحدهما للآخر، وإن جعلَ المالكُ أحدهما مُشرفاً لم يتصرفِ الآخرُ إلا بإذنه.

فصل: أوصى إلى زيدٍ ثم أوصى إلى عمروٍ لم ينعزلُ زيدٌ إلا إن قالَ: فيما أوصيتُ فيه إلى زيدٍ، ثم لا يستقلُّ أحدهما بالتصرفِ إلا إن انفردَ بالقبولِ، وإن قالَ لزيدٍ: ضمنتُ إليك عمراً، أو لعمروٍ: ضمنتُك إلى زيدٍ وقبلاً مشتركاً، ولو قبلَ زيدٌ وحدهُ استقلَّ. قالَ الرافعيُّ: وفيهِ نظرٌ. أو^(١): عمرو^(٢) فلا، بل يضمُّ القاضي إليه آخرَ.

فرع: اختلفَ الوصيانِ فإن كانا مستقلينِ نفذَ تصرفُ السابقِ، أو غيرَ مستقلينِ ألزما العملَ بالمصلحة، وإن امتنعا لم ينعزلا، فيُنوبُّ^(٣) الحاكمُ عنهما اثنينِ أو واحداً إن امتنعَ أحدهما، وإن اختلفا في تعيينِ مَنْ يصرفُ إليه منَ الفقراءِ عيَّنَ الحاكمُ، وإن اختلفَ الوصيانِ في الحفظِ قسمهُ بينهما، فإن تنازعا في المقسومِ أقرعَ ولو لم يكونا مستقلينِ، ويتصرفانِ معاً في الكلِّ، فإن لم ينقسمْ جعلهُ الحاكمُ تحتَ يديهما^(٤)، وإن تراضيا بنائبٍ لهما فذاك، وإلا حفظهُ القاضي، هذا في وصيِّ التصرفِ، أما وصيَّا الحفظِ فلا ينفردُ أحدهما.

فصل: للموصي الرجوعُ، وللوصيَّ أن يعزلَ نفسه^(٥) إن لم تتعينَ عليه ولم يغلبْ على ظنِّه تلفُ المالِ باستيلاءِ ظالمٍ، ويقضي^(٦) دينَ الصبيِّ وغرمهُ وزكاتهُ وكفارةَ قتلهِ وينفقُ عليه وعلى مَنْ يمونهُ بالمعروفِ، ويشترى له خادماً إن لاق^(٧) واحتاجَ.

فرع: يقبلُ قولُ الوصيِّ في دعوى التلفِ والإنفاقِ وعدمِ الإسرافِ، لا إن عيَّنَ وكذَّبهُ الحسُّ، ولا يقبلُ^(٨) في تأريخِ موتِ الأبِّ^(٩)، ولا: في^(١٠) ردِّ المالِ وبيعهِ لحاجةٍ أو غبطةٍ^(١١)، وإن بلغَ مجنوناً أو سفياً استمرت ولايةُ الوصيِّ.

فصل: يدفعُ للمبذِّرِ نفقةً يومٍ أو أسبوعٍ على ما يراه ويكسوه، فإن كان يتلفُها هُدَّه^(١٢)، ثم قصرهُ في البيتِ على إزارٍ، وإن خرجَ كسأه ووكلَ به^(١٣).

(١) قَبْلَ. (٢) أي: وحده فلا يستقل به. (٣) المعروف: فينيب من أناب. (٤) في (ق): (يديهما).

(٥) متى شاء؛ لأن الوصية جائزة من الطرفين كالوكالة. (٦) الوصي. (٧) قول الوصي.

(٨) ناسب. (٩) لسهولة إقامة البينة على الموت. (١٠) دعوى.

(١١) لأن الأصل عدمها واستمرار ملكه. (١٢) ليرتدع. (١٣) من يراقبه.

فصل : ولا يزوج الوصي^(١) الطفل وإن أوصي^(٢) بذلك، ولا يبايعه^(٣)، ولا يبيع مال صبي^(٤) لصبي^(٥) يليهما، وتقبل شهادته على الطفل، لا له بمال، ولا بمال وصي إليه بتفرقة ثلثه^(٦).

فصل مسائل^(٧) منثورة : للوصي التوكيل المعتاد، ولا يخالط الطفل بالمال إلا في المأكول كالدقيق واللحم للطبخ^(٨) ونحوه، ولا يستقل بقسمة مشترك بينهما، ولو باع له حالاً لم يلزمه الإشهاد، ولو فسق الولي قبل انقضاء الخيار هل يبطل؟ وجهان^(٩).

ويقارض بماله ولو مسافراً إن أمن، ولو قال: أوصيت إلى الله تعالى وإلى زيد حمل على التبرك^(١٠)، وإن أوصى بشيء لرجل وقال: قد سميتُه لوصي [فسماه الوصي] فللورثة تكذيبه، فلو شهد له الوصي وحلف استحق^(١١)، فإن سماه لوصيين أعطي من عيناه، وإن اختلفا في التعيين هل يبطل أم يحلف كل مع شاهديه؟ قولان^(١٢).

وإن خاف الوصي على المال فله تخليصه بشيء منه^(١٣)، وإن قال: بع أرضي وأعتق عني رقبة من ثمنها وحج عني؛ ورع عليهما، فإن عجز وأمكن تنفيذها في واحد بعينه نفذها فيه ورد الفاضل للورثة، أو^(١٤) كل واحد على انفراده كأن قال: حجوا وأعتقوا عبداً من ثلثي ولم يف^(١٥) إلا بأحدهما أقرع بينهما^(١٦).

(١) في (م) : (الولي)؟

(٢) أي : له .

(٣) كأن يبيع ماله لنفسه أو عكسه .

(٤) فقط ؛ لأنه يثبت لنفسه ولاية .

(٥) في الشرح نسخة : (مسائله) .

(٦) في (ق) : (للطبخ) .

(٧) أشبههما الثاني وهو قضية كلامهم في جنون العاقد .

(٨) لظهور المراد فتكون الوصاية إلى زيد، وقيل : إلى زيد والحاكم .

(٩) وكذا في «العباب» (ص/١٢٤٨) أي : الموصى به بشرطه .

(١٠) الثاني يكون بينهما، وفي «العباب» : يستحقان ، أو يوقف إلى الصلح .

(١١) زاد في «العباب» : وجوز الشيخ عز الدين له تعيينه إذا خاف غصبه سليماً .

(١٢) أمكن تنفيذها في .

(١٣) الثلث .

(١٤) ولا يوزع ، فلو وزع لم يحصل واحد منهما .

كتاب الودیعة

وهي توكیلٌ بالحفظ، وقبولها مستحبٌ للأمينِ القادرِ على حفظها^(١)، واجبٌ عليه عندَ عدمِ غيره^(٢) بالأجرة، فإن لم يفعلْ عصى^(٣) ولم يضمن^(٤)، أو أكرهَ ففعلَ وتلفتَ بلا تقصيرٍ لم يضمن^(٥)، وحرامٌ^(٦) على العاجزِ، وفيمن لا يثقُ بأمانةِ نفسه وجهان^(٧).

فصل: يشترطُ الإيجابُ كأودعتكَ واحفظه ونحوه؛ لأنها عقدٌ، ولو علّقها فكالوكالة، والقبولُ ولو بالقبضِ، فإن لم يوجبْ له أو أوجبَ وردَّ ضمنَ بالقبضِ، لا بالتضييع وإن أتم، وذهب الوديع، والمالكُ حاضرٌ كالردِّ^(٨).

فصل: وديعُ الصبيِّ والمجنونِ ضامنٌ، فلو خشيَ ضياعها فأخذها حِسبةً^(٩) فلا (ضمان)، وضمانُ الوديعةِ يلزمُ الصبيِّ ورقبة [العبدِ] بالإتلافِ لا بالتقصيرِ، والسفيه كالصبيِّ، وولدُ الوديعةِ كأمِّه.

فصل: وأحكامها ثلاثة:

الأولُ: الجوازُ، فتفسخُ بموتِ أحدهما [أو إغمائه، ولو عزلَ نفسه لزمه الردُّ، فإن أحرَّ بلا عذرٍ ضمنَ.

الثاني: الأمانة، ويضمنُ بالتقصيرِ، وله أسبابٌ^(١٠):

أحدها، إيداعها بلا عذرٍ ولو عندَ القاضي، وله الاستعانةُ في حفظها وعلفها، ونظره عليها كالعادة، فإن كانت بمخزنه فخرجَ لحاجته واستحفظَ ثقةً يختصُّ به وهو يلاحظُ فلا بأسَ، وإن قطعَ نظره عنها ولم يلاحظها ففي تضمينه تردُّدٌ^(١١)، وإن كانت في غير مسكنه ولم يلاحظ [ضمن]^(١٢).

فرع: يجبُ ردها إلى المالكِ أو وكيله عندَ خوفِ ك: الحريقِ، واستهدامِ الحرزِ ولم يجدْ غيره، أو سفر^(١٣)، ثم إلى القاضي^(١٤) ويلزمه القبولُ ممن سافر^(١٥)، ولا يلزمه قبولُ الدَّينِ ولا المغصوبِ للغائبِ، ثم إلى أمينٍ، والترتيبُ واجبٌ، فإن تركه ضمن^(١٦)، فإن

(١) لأنه من التعاون المأمور به. (٢) كأداء الشهادة. (٣) لتركه الواجب. (٤) لعدم التزامه بحفظها.

(٥) كما لو قبضها مختاراً. (٦) قبول أخذها. (٧) أحدهما: يحرم عليه قبولها، والثاني: يكره.

(٨) لها فلا ضمان. (٩) صوتاً لها عن الضياع. (١٠) هي ثمانية. (١١) وصرح بال منع. (١٢) لتقصيره.

(١٣) في (ق): (سفره). (١٤) لأنه نائب عن كل غائب. (١٥) ويشهد على نفسه بقبضها.

(١٦) لعدوله عن الأقوى. وفي زماننا فلا يضمن بردها إلى ثقة مع وجود الحاكم لما ظهر من فساد أكثر الحكام.

دفنها بحرّ وسافرَ ضمنَ، لا إن أعلمَ بها أميناً ساكناً (حيثُ) يجوزُ إيداعُهُ؛ لعدم القاضي.

الثاني: السفرُ، فيضمنُ المقيمُ بالسفرِ بها، إلا إن عدمَ مَنْ ذكرناه على الترتيبِ وسافرَ في طريقِ آمنٍ فيجوزُ، بل يجبُ إنْ خافَ عليها، فإنْ حدثَ في الطريقِ خوفٌ أقامَ، فإنْ فوجئَ فطرحها بمضيعةٍ ليحفظَها ضمنَ، ولو أودعَ مسافراً فسافرَ بها؛ فلا ضمانَ لرضى المالكِ.

السببُ الثالثُ: تركُ الإيصاءِ^(١)، فعلى ذي مرضٍ مخوفٍ - إنْ تمكّنَ - الردُّ إلى المالكِ أو وكيله، ثم الوصيةُ إلى الحاكم، ثم إلى أمينٍ وإنْ كانَ وارثاً [أ] و الدفعُ إليهما^(٢)، والوصيةُ الإعلامُ بها^(٣)، ويجبُ تمييزُها، فإنْ قالَ: هي ثوبٌ ولم يصفه ضمنَ ولو لم يخلفْ ثوباً، ولو خلفه لم يتعينَ لها، فإنْ لم يوصِ وادّعى الوارثُ التلفَ وقالَ: إنما لم يوصِ لعلّةٍ^(٤) كانَ بغيرِ تقصيرٍ، فالظاهرُ براءةُ ذمّتهِ ولا أثرَ لخطأ^(٥) الميتِ إنْ أنكرَ الوارثُ.

فصل: يجوزُ نقلُها من حرزٍ إلى مثلهِ ولو في قريةٍ أخرى لاسفرَ بينهما ولا خوفَ، لا إلى حرزٍ دونَهُ إلا إنْ اتحدتِ^(٦) الدارُ.

السببُ الرابعُ: تركُ دفعِ الهلاكِ، فإنْ أودعه حيواناً فلم يطعمه حتّى مضتْ مدّةٌ يموتُ فيها صارَ مضموناً وإنْ لم يمتْ لادونها، إلا إنْ كانَ بها جوعٌ سابقٌ وعلمه^(٧) فيضمنُ القسَطَ، وإنْ نهاه لم يضمنَ ويعصي بطاعتهِ، وإنْ منعهُ لعلّةٍ^(٨) فأطعمه والعلّةُ موجودةٌ فماتَ ضمنَ، ويرجعُ بالإنفاقِ بالإذنِ ولو مِنَ الحاكمِ على المالكِ، وتفاريجه^(٩) كما في هَرَبِ الجمالِ، ولو أخرجَها في الأمنِ للسقي والعلفِ من دارِهِ ولو في يدِ غيره أميناً لم يضمنَ، وهل يضمنُ نخلًا لم يأمرهُ بسقيها؟ وجهان^(١٠).

فرع: يجبُ نشرُ الصوفِ ولبسهُ إنْ احتاجَ، ولو فتحَ قفلاً لذلك لم يضمنَ ولو نهاه، لكنْ يكرهُ امتثالُهُ.

(١) في (ق): (أيضاً). (٢) للإيداع. (٣) صوّأله عن الإنكار. (٤) كتلفها.

(٥) أي: كتابته على شيء: هذا وديعة فلان مثلاً. (٦) في (ق): (لا إنْ تحددت). (٧) في (ق): (علم).

(٨) به تقتضي المنع. (٩) من الاقتراض على المالك، أو بيع جزء من الحيوان، أو إيجاره وصرف الأجره في مؤنته.

(١٠) صُحِّح الثاني، وفُرّق بحرمة الروح. ومحل الوجهين فيما لا تشرب بعروقها أو إذا لم ينهه عن سقيها.

السبب الخامس: الانتفاع، والانتفاع بالركوب وغيره مضمنٌ، لاركوئها للسقي^(١)، إن لم تنقذ، وإخراجها للانتفاع مضمنٌ^(٢)، لامجرد [نية] الخيانة ولو بعد طلب المالك إلا عند القبض، ولو فتح قفلاً أو ختماً لارتباطاً أو خرق الكيس عنها لا^(٣) من فوق الختم، أو أودعه مدفونةً فنبشها ضمن، وهل يضمن بالعد للدرهم والذرع للثياب للمعرفة؟ وجهان^(٤).

فرع: وإن خان ثم رجع لم يبرأ إلا بالإيداع [ولو] لم يردّها^(٥)، ولو أبرأه عن الضمان بعد الخيانة لا قبلها صار أميناً.

فرع: لو قال: خذه يوماً وديعةً ويوماً غير وديعةٍ فوديعةٌ أبداً، [أ] و يوماً عاريةً لم يعد بعدّها^(٦) وديعةً.

فصل: خلطها فلم تتميز ضمن ولو بمال المالك، وإن أخذ منها درهماً وردّ بدله لم يملكه المالك، ثم إن لم يتميز ضمن الجميع، فلو ردّه بعينه لم يضمن سواءً وإن تلفت، وإن تلف نصفها ضمن نصفه، هذا إذا لم يفضّ ختماً، فإن فضّه ضمن الجميع، ولو قطع الوديعة يدها أو أحرق بعض الثوب خطأ ضمنه دون الباقي، أو عمداً^(٧) ضمنهما^(٨).

السبب السادس: المخالفة، وإن خالفه في وجه الحفظ وتلفت بسبب المخالفة ضمن وإلا فلا، فإن قال: لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر به ضمن، وكذا لو سرق في الصحراء من جانب كان يرقد فيه إن لم يرقد عليه، ولو قال: لا تقفل [عليه]، أو لاتجعل قفلين أو ادفنها ولا تبني عليها فخالف لم يضمن ولا يرجع بالبناء كأجرة النقل؛ للضرورة، وإن قال: اربط الدراهم في كمك فأمسكها بيده فإن تلفت بنوم أو نسيان ضمن، أو بغصب فلا، فإن جعلها في جيبه لم يضمن إلا إن كان واسعاً غير مزورور، أو: اجعلها في جيبك فربط في الكم ضمن، وإن امتثل وربطها في الكم لم يكلف إمساكها ب^(٩) اليد، بل إن كان الربط من خارج الكم فأخذها الطرار^(١٠) ضمن، لا إن استرسلت وقد احتاط بالربط، أو من داخله فبالعكس، وإن لم يأمره فالحكم كما لو

(١) لأنه يفعل لمصلحة المالك.

(٢) في (ق): (يضمن).

(٣) في (م): (إلا).

(٤) أي: يوم العارية.

(٥) أي: قبله إلى مالكها.

(٦) جزم بالثاني؛ لأنها أمانة شرعية.

(٧) في (م): (أو شبهه).

(٨) في (ق): (ضمنها).

(٩) في هامش (م): (أو شبهه).

(١٠) أي: القاطع، مأخوذ من طر الثوب.

أمره فيما سبق، وإن أودعه فوضعها في الكمّ بلا ربط وهي خفيفة ضمن أو ثقيلة فلا، أو في كور عمامته بلا ربط ضمن، وإن أعطاه في السوق وقال: احفظها في بيتك لزمه الذهاب بها فوراً، أو في البيت وقال: احفظها فيه لزمه الحفظ فيه، فإن أخرج بلا مانع ضمن، وإن لم يحفظها فيه وربطها في كمّه أو شدّها في عضده لا ممّا يلي أضلاعه ضمن، وإن قال: اجعلها في بيتك فوضعها في حرزٍ مثل بيتِه فماتت لم يضمن^(١)، وإن انهدم عليها ضمن للمخالفة، فإن سرقت منه فكذلك، وإن نهاه عن النقل فنقل ضمن، إلا^(٢) إن وقع خوف، بل يجب إلى حرزٍ ويتعين مثله إن وجد، إلا إن قال^(٣)، وإن وقع خوف لكن لو نقل لم يضمن، فإن اختلفا في الخوف أثبت به الوديع إن لم يعرف، وإلا صدّق بيمينه، ولا يخرجها من بيت المالك إلا لضرورة.

فرع: عين المالك لها ظرفاً من ظروفه فنقلها إلى غيره [منها] لم يضمن إلا إن كان دون المعين، وإن كانت الظروف للوديع فكالبيت، وإن نهاه عن دخول أحدٍ عليها أو عن الاستعانة بحارسٍ أو الإخبار بها فخالفه؛ ضمن إن أخذها الداخل والحارس أو بسبب الإخبار^(٤)، وإن أمره بوضع الخاتم في خنصره فجعلها في بنصره لم يضمن إلا إن جعلها في أعلاه أو انكسرت لغلظها؛ لأن أسفل الخنصر أحفظ من أعلى البنصر، ولو [لم] يأمره بشيء فوضعها في الخنصر لا غيرها ضمن؛ لأنه لبسها إلا إن قصد الحفظ، وغير الخنصر للمرأة كالخنصر.

السبب السابع: التضييع، فيضمنها به ولو ناسياً كتلافه أو انتفاعه بها خطأ أو غلطاً^(٥)، وإن أخذت قهراً لم يضمن، وإن أعلم بها هو لا غيره من يصادر المالك ضمن.

ولو أكره فسلمها ضمن، والقرار على المكروه، ويجب إنكارها على الظالم والامتناع جهده، وله أن يحلف ويكفر، وإن حلف بالطلاق مكرهاً حنث^(٦)، وإن أعلم اللصوص بمكانها ضمن لا بأنها عنده.

(١) حملاً لتعيينه على اعتبار الحرزية عند التخصيص الذي لا غرض فيه.

(٢) في (م): (لا). (٣) في «الأسنى»: له لا تنقلها.

(٤) بها، وإن لم يعين موضعها، فلو أخذها غير من ذكر أو تلفت لا بسبب الإخبار فلا ضمان.

(٥) وإن لم يكن متعدياً. (٦) لأنه فدى الوديعة بزوجه.

السببُ الثامنُ: الجحودُ، وجحودُها بعدَ الطلبِ لا قبلَهُ خيانةٌ، فلو قالَ بلا طلبٍ: لي عندكَ وديعةٌ فأنكرَ؛ لم يضمنُ.

فرع: وإن قامتَ بينةٌ على الجاحِدِ أو أقرَّ وادَّعى التلفَ أو الردَّ قبلَهُ نظرتَ؛ فإن قالَ في جحودِهِ: لا شيءَ لكَ عندي صدَّق، أو لم تودعني لم يصدَّق في الردِّ، لكن لو سألَ التحليفَ أو أقامَ بينةً على التلفِ أو الردِّ قبلَ منه، وإن ادَّعى التلفَ بعده صدَّقَ بيمينِهِ وضمنَ كالغاصبِ.

الحكمُ الثالثُ: الردُّ عليه - وهو أهلٌ للقبضِ - واجبٌ بعدَ الطلبِ، والمرادُ به التخليةُ، فإن أخرَهُ [ضمنَ] لا بعذرٍ كاحتياجهِ إلى الخروجِ وهو في ظلامٍ أو في حمائمٍ أو مطرٍ أو على طعامٍ ونحوِهِ.

فرع: إذا أودعاهُ مشتركاً لم يعطِ أحدهما حصَّتَهُ إلا بالحاكم، وإن قال: أعطِ وكيلِي وتمكَّنَ ضمنَ بالتأخيرِ ولو لم يطالبهُ، وكذا من عرفَ مالكَ الضالةِ وما طيرتُهُ الرِّيحُ، وإن أخرها عن وكيلٍ حتَّى يُشهدَ عليه لم يضمنَ، أو ليعطي آخرَ وقد قال: أعطِها أحدَ وكلائي ضمنَ، فإن قال مع ذلك: ولا تؤخرهُ عصي أيضاً، فإن قال: أعطِ من شئتَ منهم لم يعصِ بالتأخيرِ، وفي الضمانِ وجهان^(١).

فرع: أمرُهُ بإعطاءِ الوديعةِ وكيلَهُ، أو بإيداعِ مالِهِ فهل يلزمُهُ الإِشهادُ؟ وجهان^(٢)، فإن أوجبناه فالضمانُ على ما ذكرناه في التوكيلِ بقضاءِ الدينِ.

فصل: يصدَّقُ الوديعُ بيمينِهِ في دعوى التلفِ، ولا يلزمُهُ بيانُ السببِ، فإن بينَهُ فكانَ ظاهراً كموتِ الحيوانِ والنهبِ لا الغصبِ وعلمَ وعمَّ ولم يحتملْ سلامتها صدَّقَ بلا يمينٍ، أو لم يعمَّ أو جهلَ عمومُهُ صدَّقَ بيمينِهِ، وكذا يصدَّقُ في دعوى الردِّ على من اتَّمتَّه لا على وارثِهِ، فإن ماتَ المالكُ فعلى الوديعِ الردُّ إلى ورثَتِهِ ثمَّ إلى الحاكمِ، فإن ماتَ الوديعُ فعلى وارثِهِ ردُّها، فلو أخرّا^(٣) بعدَ التمكنِ ضمناً، ولو ادَّعى التلفَ قبلَ التمكنِ صدَّقاً، وإن ادَّعى وارثُ الوديعِ ردُّها لم يصدَّق، أو ردَّ مورثِهِ أو تلفها عندهُ صدَّقَ بيمينِهِ، ولا يصدَّقُ ملتقطٌ ومن ألقَتِ الرِّيحُ عليه ثوباً في الردِّ^(٤)، وإن أودعَ الوديعُ

(٣) أي: الوديع ووارثه.

(٢) أصحابهما الثاني.

(١) أشبههما المنع.

(٤) إلى المالك؛ لأنه لم يأتمنهما، والأصل عدم الردِّ.

أَمِيناً عِنْدَ سَفَرِهِ فَادَّعَى رَدَّهَا إِلَيْهِ لَا إِلَى الْمَالِكِ صَدَّقَ^(١)، فَإِنْ أودَعَهُ بِتَعْيِينِ الْمَالِكِ فَبِالْعَكْسِ، وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أودَعَهَا زَيْدًا بِتَعْيِينِ الْمَالِكِ فَصَدَّقَهُ زَيْدٌ وَأُنْكَرَ الْمَالِكُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ^(٢)، وَلَهُ مَطَالِبُهُمَا بِالْقِيَمَةِ^(٣) إِنْ فَاتَتْ أَوْ الرَّدُّ^(٤) إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً أَوْ الْقِيَمَةُ؛ لِلْحِيلُولَةِ إِنْ غَابَتْ، وَلَا رَجُوعَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِزَعْمِهِ أَنَّ الظَّالِمَ الْمَالِكُ، فَلَوْ اعْتَرَفَ بِالْإِذْنِ وَأُنْكَرَ الدَّفْعَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ زَيْدٌ^(٥)، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِمَا^(٦) وَأُنْكَرَ الْإِشْهَادَ فَلَا ضَمَانَ، فَإِنْ قَالَ لَهُ: أودَعَهَا أَمِينًا [مَا] ففَعَلَ وَادَّعَى الْأَمِينُ التَّلْفَ صَدَّقَ، لَا الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ^(٧).

فصل: ولو تنازعَ الوديعةَ اثْنَانِ، فَصَدَّقَ الْوَدِيعُ أَحَدَهُمَا فَلِلْآخَرِ تَحْلِيفُهُ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْآخَرُ وَغَرَمَ لَهُ، وَإِنْ صَدَّقَهُمَا فَالْيَدُ لهما، وَالْخَصُومَةُ بَيْنَهُمَا^(٨)، وَإِنْ قَالَ: هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَأَنْسَيْتُهُ ضَمَنْ [كَالْغَاصِبِ، وَالْغَاصِبُ إِذَا قَالَ: هُوَ لِأَحَدِكُمَا وَأَنْسَيْتُهُ] فَحَلَفَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْبَتِّ أَنَّهُ لَمْ يَغْصِبْهُ تَعَيَّنَ لِلْآخَرِ بِلَا يَمِينٍ، وَإِنْ قَالَ: هُوَ وَدِيعَةٌ وَلَا أُدْرِي أَلَكُمَا أَمْ لِغَيْرِكُمَا؛ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ [فَقَطْ] إِنْ ادَّعِيَاهُ وَتَرَكَ فِي يَدِهِ لِمَنْ يَثْبُتُ بِهِ^(٩)، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا تَحْلِيفُ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدٌ.

فصل مسائل (هـ) منثورة: تَعَدَّى فِي الْوَدِيعَةِ ثُمَّ^(١٠) بَقِيَ فِي يَدِهِ مَدَّةٌ لَزِمَهُ أَجْرُهَا، وَإِنْ رُبِطَ عِنْدَ صَاحِبِ الْخَانِ حِمَارًا وَقَالَ: احْفَظْهُ فَلَا حَظَّ فُخْرِجَ فِي بَعْضِ غَفْلَاتِهِ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ احْتَرَقَ مَنْزِلُهُ فَبَادَرَ بِإِخْرَاجِ مَالِهِ قَبْلَ الْوَدِيعَةِ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ ادَّعَى الْوَارِثُ عِلْمَ الْوَدِيعِ بِمَوْتِ الْمَالِكِ وَطَلَبَ الْوَدِيعَةَ فَلَهُ تَحْلِيفُهُ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَأَخَذَهَا، وَإِنْ قَالَ: حَبَسْتُهَا لِأَنْظَرَهُ هَلْ أَوْصَى فَهُوَ مُتَعَدٍّ ضَامِنٌ، وَإِنْ عَرَفَ الْمَلِيقُ الْمَالِكَ فَلَمْ يَخْبِرْهُ أَوْ عَزَلَ قِيَمَ نَفْسِهِ وَلَمْ يَخْبِرِ الْحَاكِمَ بِمَا تَحْتَ يَدِهِ حَتَّى تَلْفَ، أَوْ أَخَّرَ الْقِيَمَ بَيْعَ وَرَقٍ فَرَصَادٍ^(١١) طُفِلَ وَنَحْوَهُ حَتَّى مَضَى وَقْتُهُ ضَمَنْ، لَا إِنْ ارْتَقَبَ نَفَاقًا^(١٢) فَرَخَصَ^(١٣).

(١) بيمينه. (٢) بيمينه. (٣) لها للفيضولة. (٤) لها.

(٥) لأن الوديع يدعي الرد على من لم يأتمنه. فحيث لم يقبل قول زيد على المالك في الرد لا يقبل قوله عليه في التلف.

(٦) أي: بالإذن والدفع. (٧) فلا يصدق لأنه لم يأتمنه.

(٨) فإن حلف أحدهما قضي له ولا خصومة للآخر مع الوديع لنكوله، فإن نكلا أو حلفا جعل بينهما.

(٩) أي: يقيم بينة. (١٠) في (م): (و). (١١) التوت الشامي.

(١٢) رواجاً. (١٣) فلا يضمن.

وإن أعطاه خاتمه أمانة^(١) وقال: رده بعد قضاء الحاجة فوضعه في حرز لم يضمن،
إذ لا يجب إلا التخليه لا الرد^(٢).
ولو لم يستحفظ^(٣) الحمامي لم يلزمه حفظ الثياب^(٤).
وإن أودعه قبالة^(٥) وتلفت بتقصيره ضمن قيمة الكاغد مكتوباً وأجرة الكتابة.

(١) علامة لمن يقضي له الحاجة.

(٢) بمعنى النقل وتحمل المونة.

(٣) من دخل الحمام.

(٤) فلو ضاعت لا ضمان عليه.

(٥) أي: ورقة كتب فيها الحق المقر به.

كتاب قَسَمِ الْفِيءِ وَالْغَنِيمَةِ، وفيه بابان

الأول: الفيء، وهو ما أخذ من الكفار - بلا قتالٍ ولا إيجافٍ^(١) - من جزية وعُشورٍ وتركاةٍ مرتدٍّ وذمّيٍّ لا وارثَ له، أو: ماهرَبوا عنه^(٢)، أو صُولحوا عليه بلا قتالٍ فيخمسُ.

فصل: ويقسَمُ خُمُسُهُ على خمسةٍ أسهم^(٣):

سهم^(٤) لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ومصرفُهُ بعده في المصالح، ك: سدِّ الثغورِ وعمارةِ الحصونِ والقناطرِ والمساجدِ وأرزاقِ القضاةِ والأئمةِ الأهمِّ فالأهمِّ.

الثاني: لذوي القربى، وهم: بنو هاشم وبنو المطلب لامواليتهم، ويفضل بالذكورة^(٥) ويعمُّهم كالميراثِ ولا يختصُّ فقيرٌ وحاضرٌ، نعم: يجعلُ ما في كلِّ إقليمٍ لساكنتيه، فإنَّ عِدْمَهُ بعضُ الأقاليمِ أو لم يستوعبهم نقلُ إليهم حاجتهم، فإنَّ كانَ يسيراً لايسدُّ مسدلاً بالتوزيع قدَّمَ الأحوَجُ.

والثالث: لليتامى، وهم كلُّ صغيرٍ لا أبَ له، ويشترطُ فقرُهُم ويعمُّهم.

الرابع والخامس: للمساكين، وابنِ السبيلِ، ويعمَّمون^(٦) كما في القُرْبى، لكن يفاضلُ بين أفرادهم بقدرِ الحاجةِ كاليتامى، ولا يعطى كافرٌ.

فرع: يدخلُ الفقراءُ هنا في [أسهم] المساكينِ.

فرع: مَنْ قُدِّدَ من الأصنافِ أعطيَ الباقرَ نصيبَهُ، ويصدقُ مدَّعي المسكنةِ والسفَرِ لا اليتيمَ والقربةِ.

فصل: وأمَّا الأربعةُ الأخماسِ فهي للمرتزقة^(٧)، وهم المرصدون للجهادِ^(٨)، فيضعُ لأسمائيتهم وأرزاقهم ديواناً، ويستحبُّ لكلِّ قومٍ عريفٌ ويعطى كلاً^(٩) قدرَ حاجتِهِ وحاجةِ مَنْ يَمُونُهُ^(١٠) من أولادِ صغارٍ وكبارٍ وزوجاتٍ وعبيدٍ خدمةٍ لمعتادٍ إنَّ لم يكتفِ بواحدٍ، أو عبيدٍ لحاجةِ الغزوِ أو [ل]لجهادِ لاغيرِهما^(١١) من نفقةٍ وكسوةٍ، ويراعى حالُهُ في

(١) أي: إسراع خيل. (٢) لحوف أو ضرٍ. (٣) الأول منها. (٤) من الخمسة.

(٥) فللذكر مثل ما للأنثيين. (٦) في النسختين: (يعمَّون)، أي: بالعتاء وجوباً.

(٧) لعمل الأولين به، ولأنها كانت له ﷺ. (٨) بتعيين الإمام، وكانت للنبي ﷺ في حياته مضمومة إلى خمس الخمس، فجعلته ماله من الفيء أحد وعشرون سهماً، سهم منها للمصالح. (٩) في (م): (يُعطى كلُّ).

(١٠) وجوباً. (١١) في (ق): (صغيرهما).

مروءته وعادة البلد في المطعوم وما يعرض من غلاء ورخص، والفارس يُعطى فرساً إن احتاج ومؤنته لادواب زينة، ولايزاد لنسب وسبق في الإسلام وإن زاد عن حاجتهم قُسم عليهم على قدر مؤونتهم، ولو صرف منه إلى الكراع^(١) أو الحصون ليكون عُدّة لهم جاز.

فصل: يستحب أن يقدم في الديوان^(٢) قريشاً، الأقرب منهم فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣)، فيقدم بنو هاشم و[بنو] المطلب^(٤) على سائر قريش^(٥)، ويقدم من يدلي بأبوين كبنو عبد شمس أخو هاشم على بني أخيه نوفل، ويقدم بنو عبد العزى على بني أخيه عبد الدار؛ لمكان خديجة رضي الله عنها، وبنو تيم على بني أخيه مخزوم؛ لمكان عائشة رضي الله عنها، ثم [بنو] مخزوم، ثم عدي، ثم جمح وسهم، ثم عامر، ثم الحارث.

ثم بعد قريش الأنصار، ثم سائر العرب، فإن استويا فبالسبق إلى الإسلام، ثم بالدين، ثم بالسّن، ثم بالشجاعة، ثم رأي ولي^(٦) الأمر، ثم العجم، والتقديم فيهم إن لم يجتمعوا على نسب بالأجناس وبالبلدان، فإن كانت لهم^(٧) سابقة الإسلام ترتبوا عليها، وإلا فبالقرب إلى ولي الأمر، ثم بالسبق إلى طاعته، ولا يثبت في الديوان صبي وامرأة ومجنون وعاجز عن الغزو وكافر وأقطع، ويثبت الأعرج إن كان فارساً، والأصم والأخرس ويميز المجهول بالوصف، ولا يسقط اسمه إذا جنّ أو زمن، فإن لم يرج^(٨) محي اسمه وأعطى^(٩).

فرع: إذا مات أحدهم استمر رزقه^(١٠) لزوجته وأولاده إلى أن تتزوج هي وبناته^(١١) ويبلغ الذكور مكسبين^(١٢).

فصل: وليكن وقت العطاء معلوماً مسانهةً أو مشاهرةً، ومن مات بعد جمع المال

(١) أي: الخيل. (٢) لفظ معرب، المراد منه جريدة أو دفتر الحساب الموضوع لأجل العطاء.

(٣) لفضيلة القرب إليه ﷺ. (٤) شقيق هاشم. (٥) لأنه ﷺ سوى بينهم. (٦) في (ق): (أولي).

(٧) في (م): (له). (٨) زوال مرضه. (٩) بقدر حاجته وحاجة عياله الراحته، كما يعطى زوجات الميت وأولاده، بل أولى.

(١٠) أي: مرزوقه، وهو عطاؤه. (١١) أو يستغنين بكسب أو إرث أو هبة أو وصية.

(١٢) أوراغبين في الجهاد، فيثبت اسمهم في الديوان.

والحول فنصيبه لوارثه^(١) كالدين، أو قبل تمام الحول وبعد الجمع فقسطه^(٢)، أو عكسه^(٣) فلا.

فصل: وأما عقار الفيء فالإمام يوقفه^(٤) ويقسم غلته كالفيء، وإن رأى قسمته أو بيعه وقسمة ثمنه جاز، لكن لا يقسم سهم المصالح.

فصل مسائل مثورة: من سأل إثبات اسمه وهو أهل أجيب إن اتسع المال، ولا يحبس الفيء لتوقع نازلة بل يقسم وعلى المسلمين أمر النوازل، ويرزق من الفيء حكام الغزو وولاة الصلاة ومعلمو أحداثهم الفراسة^(٥) والرماية، والعرفاء إن عدم المتطوعون.

ويشترط في عامل الفيء الإسلام والحرية والاجتهاد ومعرفة الحساب والمساحة، ويجوز هاشمي، ولا يشترط الاجتهاد لمن ولي جباية أمواله، ويجوز إرسال العبد لجباية مال خاص لاستنابة^(٦) فيه، لا الذمي إلا في الجباية من أهل الذمة، وفساد ولاية العامل كفساد الوكالة، فيصح قبضه إن لم ينه عنه، وليس للإمام إسقاط أحد من الديوان بلا سبب، ولا لأحد احتيج إليه إخراج نفسه منه بلا عذر، وإن امتنعوا من قتال^(٧) أكفاء سقطت أرزاقهم، ومن جرد^(٨) أو تلف^(٩) سلاحه في الحرب أعطي عوض السلاح وأعطى مؤنة السفر إن لم يدخل في تقدير عطائه، ومن عجز بيت المال عن عطائه بقي ديناً عليه^(١٠)، ولا يغرمه ولي الأمر.

(١) لأنه حق لازم له فينتقل لوارثه.

(٢) أي: عطاؤه لوارثه كاجرته.

(٣) يعني بعد تمام الحول وقبل جمع المال.

(٤) في (م): (فلالإمام وقفه). والفصيح: يقفه.

(٥) في (ق): (للفراسة).

(٦) لأنه كالرسول المأمور.

(٧) في نسخة: (امتنع من القتال) نقلها الشويري.

(٨) في (م): (خرج).

(٩) في (م): (تلفت)، وفي (ق): (موت)؟

(١٠) فيطالب به كالدين.

الباب الثاني: في الغنيمة

وهي ما أخذناه من الكفار بقتالٍ أو إيجافٍ [خيالٍ] ولو بعد فرارهم، ولم تحلَّ إلا لنا^(١)، ولخمسها حكمُ خمسِ الفيءِ، وأربعة أخماسها للغانمين، وفيه أربعة أطراف: الأول: النفلُ، وهو أن يشترطَ الأميرُ زيادةً لمن يستعينُ به في مهمٍّ ك: طليعةٍ ودليلٍ^(٢) بشرطِ الحاجةِ إليه، إمَّا لشخصٍ أو أكثرَ، معيَّنٍ أو غيره، كمن فعلَ كذا، فإنَّ بذله من بيتِ المالِ فليكنَ معلوماً، أو ممَّا سيغنمُ قدرَ جزءٍ كالثلثِ والربعِ وليسَ لقدره ضبطٌ، بل يُجتهدُ فيه بقدرِ العملِ وهو من خمسِ خمسها، وإذا قالَ الأميرُ: مَنْ أخذَ شيئاً فهو له لم يصحَّ.

الطرف الثاني: الرضخُ، وإذا حضرَ صبيٌّ وعبدٌ وامرأةٌ وجبَ الرضخُ لهم، وكذا ذميٌّ وذميَّةٌ حضرا بالاذن^(٣) إن لم يستأجرا، فإنَّ حضرا بغيرِ إذنِ الإمامِ عُرِّا^(٤). فرع: يفاضلُ في الرضخِ بقدرِ النفعِ ولا يُبلَّغُ به^(٥) سهمُ راجلٍ^(٦) ولو لفارسٍ، وهو من أربعة^(٧) الأخماسِ ولو لذميٍّ.

فرع: ومن زاد قتله من المجاهدين رُضخَ له زيادةً من سهمِ المصالح. فرع: وإذا انفردَ أهلُ الرضخِ بغنيمةٍ خُمستْ وقُسِّمَ عليهم الباقي بقدرِ حاجتهم^(٨)، ويتبعهم صغارُ السبيِّ في الإسلامِ، فإنَّ حضرهم^(٩) كاملٌ فالغنيمةُ له ويُرضخُ لهم، ومن كملَ منهم في الحربِ أسهمَ له لأبعدها، ولا يخمسُ ما أخذَه الذمِّيُّونَ من أهلِ الحربِ^(١٠).

الطرف الثالث: السلبُ، ومن ركبَ غرراً من المسلمين ولو ناقصاً وتاجراً لامخذلاً^(١١) وذميًّا في قتلٍ كافرٍ في حالٍ^(١٢) القتالِ أو في إزالةِ امتناعه بأن يشخنه أو يعميه أو يقطعَ أطرافه والحربُ قائمةٌ استحقَّ سلبه، وكذا إذا قطعَ طرفيه أو أسره، فإنَّ قتله

(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، ولقوله ﷺ في خبر جابر: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي..» رواه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

(٢) في (ق): (قليل)؟ (٣) في الشرح: (بإذن الإمام). (٤) أي: إذا رأى الإمام، ولا يرضخ لهما.

(٥) في (ق): (بهم). (٦) في (ق): (رجل).

(٧) في (ق): (الأربعة). (٨) أي: في الغزو.

(٩) في (م): (حاجتهم)، والأنسب أن يقال: نفعهم. (١٠) لأن الخمس حق يجب على المسلمين كالزكاة.

(١١) في الشرح بدلها: (مقبِل على).

نائماً أو أسيراً أو مثخناً أو بعد الهزيمة أو رماءً في صفٍّ أو من حصنٍ لم يستحقَّ، ويستحقُّه بقتله مقبلاً وكذا مدبراً والحرب قائمة، وإن أمسكهُ ولم يضبطهُ فقتله آخرُ اشتراكاً، وإن ضبطهُ فهو أسيرُهُ، والجارحُ إن أثنى فالسلبُ لَهُ، وإلا فللمدْفَن، وللإمام قتلُ الأسيرِ، ولا حقٌّ لأحدٍ في رقبةِ أسيرٍ [٥].

فصل: السلبُ: ما عليه من ثيابٍ وسلاحٍ ومركوبٍ يقاتلُ عليه أو ماسكاً عنانَهُ، ومقاتلُ راجلاً وآلتهُ وكذا لباسُ زينةٍ كمِنْطَقَةٍ وسِوَارٍ وجَنْبِيَّةٍ^(١)، وهَمِيَانٍ [وما فيه]، وإن كثرتْ جنائبُهُ تخييراً واحدةً، لاحِقِيَّةٌ^(٢) على الفرسِ.

الطرف الرابع: القسمة، فيعطى القاتلُ السلبُ أولاً، ثم يخرجُ المؤنَ كأجرةِ حمالٍ وحارسٍ [ونحوه] ثُمَّ يُقَسَّمُ خمسةً، يخرجُ لأهلِ الخمسِ سهمٌ بالقرعة، ويقسَّمُ الأربعةُ بينَ الغانمينِ أولاً في دارِ الحربِ^(٣)، وتأخيرُها بلا عذرٍ إلى العودِ مكروهٌ، ويُعطى غائباً حضرَ للقتالِ قبلَ انقضاءِ ممَّا سيحارُ وإن لم يقاتلْ لا بعدهُ ولو قبلَ حيازةِ المالِ، فإن حاصروا حصناً شاركهم المَدَدُ ما لم يدخلوه آمنين، ولاحقَ لمنهزمٍ عادٌ بعدَ انقضاءِ الحربِ، فإن عادَ وأدركَ الحربَ فلا شيءَ لَهُ فيما حُزنَاهُ قبلَهُ بخلافِ متحيزٍ إلى فئةٍ قريبة وإن ادَّعى التحيزَ صدَّقناه بيمينِهِ إن أدركَ الحربَ، ولاحقَ^(٤) لرجلٍ أو فرسٍ ماتا قبلَ القتالِ لا بعدهُ ولو قبلَ حيازةِ المالِ، وإن ماتا^(٥) في أثناءِ القتالِ بطلَ حقُّ الرجلِ لا الفرسِ وإن جرحَ أو مرضَ في أثناءِ القتالِ استحقَّ ولو أزمَنهُ^(٦)، والمخذلُ يمنعُ الحضورَ، ولا يُرضخُ لَهُ^(٧)، ولا يمنعُ الفاسقُ.

فصل: وإن بعثَ الإمامُ سرايا إلى دارِ الحربِ فلكلِّ سريةٍ غَنَمُها، ولا يشتركون إلا إن تعاونوا أو اتَّحدَ أميرُهُم [أ] والجهةُ، فإن بعثهم الإمامُ أو الأميرُ من دارِ الحربِ فكلُّهم جيشٌ واحدٌ، فيشتركون ولو اختلفتِ الجهاتُ، ولو بعثَ جاسوساً فغنموا^(٨) لم يسقطَ حقُّهُ، ولا يشاركهم الإمامُ وجيشُهُ إن كانوا في دارِ الإسلامِ وإن قصدَ لحوقَهُم.

فصل: تجارُ العسكرِ ونحوهم يسهمُ لَهُمُ إن قاتلوا، وإلا رُضخَ لَهُم، والأجْرَاءُ يسهمُ لَهُمُ إذا حضروا، وإن أفلتَ أسيرٌ أو أسلمَ كافرٌ أسهمَ لَهُ إن حضرَ وإن لم يقاتلْ، فإن

(٢) أي: مشدودة.

(٥) في (ق): (مات).

(٨) قبل رجوعه.

(١) ما يقاد معه من دواب تنسب إليه ليركبها عند الحاجة.

(٤) في (ق): (لا شيء).

(٧) وإن حضر بإذن الإمام.

(٣) استحباباً لفعله ﷺ.

(٦) أي: الجرح.

كَانَ هَذَا الْأَسِيرُ مِنْ جَيْشٍ آخَرَ أُسْهِمَ لَهُ إِنْ قَاتَلَ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ^(١).

فصل: يعطى الراجلُ سَهْمًا^(٢) والفرسُ ثلاثة^(٣)، ولو قاتلوا في ماءٍ أو حصنٍ^(٤)، والعربيةُ والبراذينُ سواء، و^(٥)راكبُ البعيرِ والفيلِ والبغلِ والحمارِ راجلٌ، لكن يرضخُ لها، ويفضّلُ الفيلُ على البغلِ، والبغلُ على الحمارِ، ولا يُبلغُ بالرضخِ^(٦) سَهْمُ فرسٍ، ولا يُدخلُ الإمامُ دارَ الحربِ إلا فرسًا شديدًا لاقحماً^(٧) وأعجفَ رازحاً^(٨)، فإن أدخله أحدٌ لم يسهم له وإن لم ينهه الإمامُ، ومن حضرَ بفرسينِ أعطيَ لواحدٍ^(٩)، ومن حضرَ بفرسٍ يركبهُ أسهم له وإن لم يقاتلْ عليه وكان يمكنه ركوبه، لا إن حضرَ ولم يعلم به^(١٠)، ولو استعارَ فرسًا أو غصبه فأسهم له لا للمالك، وإن حضرا بفرسٍ لهما اقتسما سهميه^(١١) ولو ركباً فرسًا وقوي على الكرِّ والفرِّ بهما فأربعةُ أسهمٍ^(١٢)، وإلّا^(١٣) فسهمان^(١٤)، وإن ضاعَ فرسهُ أو غُصِبَ وقاتلَ عليه غيرهُ وحضرَ المالكُ الواقعةَ فأسهم^(١٥) له^(١٦)، وإن شرطَ الإمامُ لهم أن لا يخمّسَ عليهم لم يصحَّ، ومن استحقَّ

(١) أحدهما: يسهم له؛ لشهوده الواقعة، وثانيهما: لا؛ لعدم قصده الجهاد.

(٢) في (ق): (الرجل سهمان)؟

(٣) سهماً له، وسهمين لفرسه؛ للاتباع رواه الشيخان.

(٤) أي: وقد أحضر الخيل.

(٥) في (م): (أو).

(٦) في (ق): (ولا الرضخ).

(٧) أي: هرمًا.

(٨) يعني: بين الهزال.

(٩) فقط.

(١٠) أي: فلا يسهم له.

(١١) بحسب ملكيها، وفي (ق): (بفرسين لهما اقتسما سهمه).

(١٢) أي: سهمان لهما، وسهمان للفرس.

(١٣) بأن لم يقوَ على ذلك.

(١٤) لهما، وليس للفرس شيء؛ لأنه لا يقوى على الكر والفر. قال النشائي: وفي الفرق بين هذه والتي قبلها نظر لاسيما

وقد تقرر أن الحاضر به كالراكب.

(١٥) أي: الذي يخصُّ الفرس.

(١٦) أي: للمالكه لأنه شهد الواقعة ولم يوجد منه اختيار إزالة يد فصار كما لو كان معه ولم يقاتل عليه.

السهم استحقَّ السلبَ معَ تمامِ سَهْمِهِ^(١)، [والله أعلم]^(٢).

(١) لاختلاف الجهة .

(٢) جاء آخر نسخة (م) ما يلي :

وكان الفراغ من زيره ضحوة السبت لأربعة عشر - أو خمسة عشر للشك - خلت من ربيع الأول ، الذي هو أحد شهور السنة الحادية عشر من القرن العاشر بعد الهجرة النبوية على صاحبها [الصلاة و] السلام عفى الله عن كاتبه العبد الفقير الحقير المعترف بكثرة الذنب والتقصير أحمد بن عبد الله بن عمر بن سعيد مدرك ، عرف بأبي صبحي الصيرى الطنبلي ؛ ووالديه وأولاده وإخوانه والمالك له [و] المسلمين .

[ثم ذكر] أنه انتقل إلى ملك الفقير إلى الله حسين بن عبد الرحمن بن شهل عفى الله عنه سنة : (١٢٦٠) هـ . ثم من وقف السيد الحسين بن عبد الرحمن بن شهل (١٢٧٨) هـ ،

وجاء في طرف الصفحة اليمنى : ملكه - من فضل الله سبحانه وتعالى بالهبة الصحيحة - مولانا الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن - عفى الله عنهما وأبقاه الله تعالى - آخر شهر رمضان سنة إعدادة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ثم السيد علوي بن أحمد بن حسن الحداد .

وجاء على الطرف اليساري ما يلي : بلغ مقابلةً على حسب الطاقة والإمكان بعد الفراغ آخره بمدة سنتين ، والله المستعان ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ويجانبا : قال القفال في «فتاويه» : إذا اشترى المكاتب بعض أبيه يعتق بعقته ويكاتب عليه ما دام مكاتباً ، فإذا عتق لم يقوم عليه نصيب شريكه لأنه لم يقصد بالأداء إلا عتق نفسه ، وعتق الأب يقع بغير اختياره ، ثم تابع بمسألة أخرى .

فهرس محتوى
المجلد الأول
من
«روض الطالب»

الإهداء	٣
مقدمة التحقيق	٥
لمحة عن أصول كتاب «الروض»	٦
المعتنون بكتاب «الروض»	٨
مختصرات «الروضة»	٩
المؤلفات على «الروضة»	١٠
ترجمة المؤلف بقلم الحافظ السخاوي	١١
عملي في تحقيق «الروض»	١٨
مقدمة المؤلف	٢١
١ - كتاب الطهارة	٢٣
فصل : في الماء المتغير ، ويكره الشمس وشديد حرارة وبرودة	٢٤
باب بيان النجاسة ، والماء النجس .	
فرع : المبان من حي ، وحكم المترشح والمستحيل	٢٥
فصل : كثير الماء قلتان ، الإنفحة ، في كوثر قليل ، ينجس مني ، يعفى عن	
روث السمك	٢٦
فصل : في الماء الجاري ، وإذا قلّ ماء بئر	٢٧
باب بيان إزالة النجاسة ويطهر خمر ونجس استحالة ومتنجس	٢٧
فصل : لا يطهر متنجس	٢٨
باب الاجتهاد في المياه وغيرها من الأعيان	٢٩
فصل : ظن طهارة أحدهما ، أو محرم	٢٩
فرع : اغترف من دينين ، اشتبه بول ، غلبت النجاسة	٣٠
باب الآنية	٣٠
باب صفة الوضوء الأول : النية	٣١
فرع : لو نوى التبرد نسي لمعة	٣١
فصل : في سنن الوضوء : كالسواك والتسمية والمضمضة	٣٣

فصل : من لا كعب له.....	٣٥
باب الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة.....	٣٥
فصل : يجب الاستنجاء من خارج من معتاد.....	٣٦
باب الأحداث : نواقض الوضوء أربعة ، الأول : الخارج من السبيلين.....	٣٧
موجب الطهارة	٣٨
فصل : في ما يحرم بالحدث	٣٩
باب الغسل.....	٤٠
فصل : في كيفية الغسل	٤١
فرع : الحمام مباح.....	٤٢
باب التيمم ، وفيه ثلاثة أبواب : الأول : فيما يبيحه.....	٤٣
الثاني : الخوف ، الثالث : العطش	٤٤
الرابع : الجهل ، الخامس : المرض	٤٥
الباب الثاني : في كيفية التيمم ، وأركانه سبعة.....	٤٦
فرع : وسننه	٤٧
الباب الثالث : في أحكام التيمم.....	٤٨
فصل : في بيان وقت التيمم ، نسي صلاة من الخمس	٤٨
مسائل مثورة	٤٩
باب مسح الخفين.....	٥٠
فصل : في كيفية المسح	٥١
فصل : في حكم المسح ، ابتداء المدة	٥١
فصل : انقضاء المدة.....	٥١
٢ - كتاب الحيض ، وفيه خمسة أبواب ، الأول : في أحكامه.....	٥٢
فصل : يحرم به وبالنفس وما يحرم بالجنابة.....	٥٢
فصل : في الاستحاضة.....	٥٢
الباب الثاني : في بيان المستحاضات	٥٣
فرع : المبتدأة.....	٥٣
الباب الثالث : في المتحيرة ، وهي الناسية للعادة.....	٥٥

٥٦	فرع : المتحيرة ينفقها الزوج.....
٥٨	الباب الرابع : في التلفيق
٥٨	فرع : المبتدأة وغيرها
٥٩	الباب الخامس : في النفاس
٥٩	فصل : فإن جاوز الستين
٦٠	٣ - كتاب الصلاة ، وفيه سبعة أبواب ، الأول : في المواقيت
٦٠	فصل : تجب أول الوقت
٦١	فصل : تعجيلها . للبصير والأعمى الاجتهاد . ولا تصح إلا
٦٢	فصل : وتكره تحريماً الصلاة
٦٣	الباب الثاني : في الأذان والإقامة
٦٣	فصل : كلماته ، صفة الأذان والإقامة
٦٤	فصل : ويشترك كونه مسلماً
٦٥	فصل : ويستحب مؤذنان
٦٦	الباب الثالث : في استقبال القبلة
٦٦	فصل : النافلة وصلاة من لم يرج جماعة
٦٧	فرع : تعلم الأدلة
٦٨	الباب الرابع : في صفة الصلاة ، وأركانها سبعة عشر ، الأول : النية
٦٩	الثاني : تكبيرة الإحرام
٧٠	الثالث : القيام
٧٠	فرع : وسنّ رفع يديه ، لو شق القيام
٧١	الرابع : قراءة الفاتحة
٧١	فصل : وليأت بالاستفتاح
٧١	فرع : لو خاف العمى إلا
٧١	فرع : للقادر فعل غير الفرائض قاعداً
٧١	فرع : لو ناله مشقة
٧٢	فرع : لو خفف مشدداً ، وتجب موالاة الفاتحة
٧٣	الخامس والسادس : الركوع ، وطمأنينته

٧٤	السابع والثامن : الاعتدال وطمأنينته
٧٥	فصل : القنوت مستحب ، ويستحب رفع اليدين
٧٥	التاسع والعاشر : السجود وطمأنينته
٧٦	الحادي عشر والثاني عشر : الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه
٧٦	والثالث عشر والرابع عشر : التشهد الأخير والجلوس له
٧٧	الخامس عشر والسادس عشر ، الصلاة على النبي في الأخير ، والسلام
٧٨	السابع عشر الترتيب
٧٩	الباب الخامس : في شروط الصلاة وموانعها وهي ثمانية
٨٥	الباب السادس : في السجدة ، وهي ثلاث
٨٥	فصل : لا يتعدّد السجود لتعدد السهو
٨٧	فصل : في قاعدة مكررة
٨٨	فصل : وهو سجدتان محلّهما قبيل السلام
٩١	الباب السابع : في صلاة التطوّع
٩٢	فصل : لا حصر في التطوعات التي لا سبب لها
٩٤	٤ - كتاب صلاة الجماعة
٩٥	باب صفة الأئمة
٩٧	فصل للقدوة شروط
١٠٢	٥ - كتاب صلاة المسافرين
١٠٥	باب الجمع بين الصلاتين
	٦ - كتاب الجمعة ، وهي فرض عين ، وفيه ثلاثة أبواب .
١٠٧	الأول : في شروط صحتها
١١٢	الباب الثاني : فيمن تلزمه الجمعة
١١٣	الباب الثالث : في كيفية إقامة الجمعة
١١٥	٧ - كتاب صلاة الخوف
١١٨	باب ما يجوز لبسه للمحارب وغيره
١١٩	٨ - كتاب صلاة العيدين
١١٩	فصل : وهي ركعتان بنية صلاة العيد

١٢٢	٩ - كتاب صلاة الكسوف
١٢٣	١٠ - كتاب صلاة الاستسقاء
١٢٥	١١ - كتاب الجنائز
١٢٦	باب بيان غسل الميت
١٢٨	باب التكفين
١٢٩	باب حمل الجنائز
١٣٠	باب الصلاة على الميت
١٣٠	فصل : شرطهما تقدم الغسل والتيمم
١٣١	فصل : تجوز الصلاة على الغائب عن البلد
١٣٢	فصل : وأركانها سبعة
١٣٣	باب دفن الميت
١٣٥	فصل : يكره الجلوس والاستناد والوطء والبول على القبر
١٣٦	باب التعزية
١٣٧	فصل : البكاء جائز قبل الموت وبعده
١٣٧	باب تارك الصلاة
١٣٨	١٢ - كتاب الزكاة ، باب زكاة المواشي
١٣٨	فصل : أول نصاب البقر ثلاثون وفيها تبيع
١٣٨	فصل : وأول نصاب الغنم أربعون ، وفيها شاة
١٤٠	فصل ومن وجب عليه شيء من الإبل
١٤٠	فصل : أسباب النقص بالزكاة
١٤٢	باب الخلطة
١٤٢	فصل : يشترط في نوع الخلطة كون المجموع نصاب
١٤٨	باب أداء الزكاة
١٥٠	باب تعجيل الزكاة
١٥٢	باب تأخير الزكاة
١٥٣	باب زكاة المعشرات
١٥٧	باب زكاة الذهب والفضة

باب زكاة التجارة.....	١٥٩
باب زكاة المعدن والركاز.....	١٦١
باب زكاة الفطر.....	١٦٣
باب قسم الصدقات.....	١٦٥
باب صدقة التطوع.....	١٧١
١٣ - كتاب الصيام.....	١٧٣
فصل: يجب في الصوم نية جازمة معينة.....	١٧٣
فصل: ويفطر الصائم بالجماع عمداً والاستمناء.....	١٧٤
فصل: في شروط الصوم.....	١٧٦
فصل: يباح الفطر لخوف الهلاك.....	١٧٧
فصل: من تعدى بالفطر ، أو نسي النية في رمضان ؛ لزمه الإمساك.....	١٧٧
فصل ومن أفسد صومه في يوم من رمضان بجماع لزمه كفارة.....	١٧٨
باب صوم التطوع.....	١٨٠
١٤ - كتاب الاعتكاف.....	١٨٢
فصل: يستحب للمعتكف الصوم.....	١٨٢
١٥ - كتاب الحج والعمرة.....	١٨٦
باب مواقيت الحج والعمرة.....	١٩٢
باب بيان وجوه الإحرام وما يتعلق به.....	١٩٣
فصل: دم التمتع كدم الأضحية.....	١٩٤
باب الإحرام.....	١٩٥
باب دخول مكة.....	١٩٨
فصل: أعمال يوم النحر أربعة.....	٢٠٣
فصل: طواف الوداع واجب.....	٢٠٦
باب حجّ الصبي ونحوه.....	٢٠٧
باب محرمات الإحرام وهي سبعة.....	٢٠٨
فصل: ويضمن الصيد.....	٢١٢
فصل: ويحرم قطع الشجر ، وصيد المدينة.....	٢١٤

باب موانع إتمام الحج ، وهي ستة	٢١٥
فصل : لأقضاء على محصر	٢١٧
فصل : وإن وجد المحصر طريقاً	٢١٧
فصل : من فاته الوقوف	٢١٧
باب الدماء	٢١٨
فصل : في كيفية وجوب الدماء وما يقوم مقامها	٢١٨
فصل : في بيان زمان إراقة الدماء ومكانها	٢١٨
باب الهدى	٢١٩
١٦ - كتاب الضحايا	٢٢٠
فصل : في صفة الأضحية	٢٢٠
فصل : الأكل من أضحية التطوع ، وهدية مستحب	٢٢١
فصل : يسن تحديد الشفرة	٢٢٢
فصل : قال : جعلت هذه أضحية	٢٢٢
فصل : وأحكامها أنواع	٢٢٣
باب العقيقة	٢٢٦
فصل : يستحب لكل أحد أمور	٢٢٧
١٧ - كتاب الصيد والذبائح	٢٢٩
فصل : ويجب غسل معض الكلب	٢٣١
فصل : يملك الصيد ، لو أرسل صيداً مملوكاً	٢٣٢
فصل : لو اختلط حمام برجيها	٢٣٣
فصل : في مسائل منثورة	٢٣٥
١٨ - كتاب الأطعمة ، وفيه بابان	٢٣٦
الباب الأول : في المطعوم حال الاختيار	٢٣٦
فصل : يحرم ما استخبث ، ويستحب قتل المؤذيات	٢٣٧
فصل : يحرم النجس وما ضرّ ، وغيرها	٢٣٨
الباب الثاني : في المطعوم اضطراراً	٢٣٩

٢٤١	١٩ - كتاب النذر، وفيه فصلان، الأول: أركانه
٢٤٣	الفصل الثاني في أحكامه
٢٤٤	فصل: نذر صوم يوم، وإتمام التطوع
٢٤٥	فصل: نذر صوم الاثنين أبداً
٢٤٥	فصل: ويصح نذر صوم الدهر
٢٤٧	فصل: نذر أن يضحي بدنة، وستر الكعبة
٢٤٧	فصل: في مسائل منثورة
٢٤٩	٢٠ - كتاب البيوع، باب ما يصحّ به البيع
٢٥٣	فصل: ما كان من الثمن والتمن
٢٥٥	فروع: أن للأعمى والبصير العقد
٢٥٧	باب الربا
٢٥٨	فصل: في قاعدة مدّ عجوة
٢٥٩	فصل: اشتراط المماثلة
٢٦٠	فصل: في معرفة جنسية شروط التماثل
٢٦١	باب البيوع المنهي عنها
٢٦٤	فصل: المقبوض بالشراء الفاسد يضمن
٢٦٤	فصل: حذف المفسد للعقد، ويبيع الحاضر للباد
٢٦٥	فصل: يحرم التفريق بين الجارية ولدها
٢٦٦	باب تفريق الصفقة
٢٦٨	باب خيار المجلس والشرط
٢٦٨	فصل: الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله
٢٦٩	فصل: ينقطع بالتخاير
٢٧٢	باب خيار النقص
٢٧٤	فصل: إنما يثبت الردّ بعيب وجد
٢٧٥	فصل: وإن هلك المبيع في يد المشتري
٢٧٦	فصل: خرج المعيب عن ملكه، وخيار النقص فوري
٢٧٧	فصل: حدث مع المشتري عيب

٢٨٠	فصل : في مسائل : الإقالة جائزة
٢٨٢	باب حكم المبيع قبل قبضه وبعده
٢٨٤	فصل : يصح بيع ماله تحت يد الغير بأمانة
٢٨٤	فصل : يجوز الاستبدال عن كل دين
٢٨٥	فصل : الرجوع في حقيقة القبض إلى العرف
٢٨٦	فصل : للمشتري الاستقلال بالقبض
٢٨٧	باب التولية والإشراك
٢٨٧	باب بيع المرابحة والمخاططة
٢٨٧	فصل : لا يدخل بقوله : بعت بما اشتريت
٢٨٨	فصل : وليصدق في إخباره
٢٨٨	فصل : إذا بان كذبه بزيادة
٢٨٩	باب بيع الأصول والثمار
٢٩٢	فصل : أما ثمر المبيع
٢٩٢	فصل : ولا يكلف البائع قطع ثمرته
٢٩٤	فصل : على من باع ثمر شجر بعد بدو الصلاح
٢٩٥	باب معاملات العبيد والإماء
٢٩٦	فصول وفروع
٢٩٧	باب اختلاف المتبايعين
٣٠٠	٢١ - كتاب السلم
٣٠٣	فصل : ويجوز السلم في الحيوان
٣٠٣	فصل : يجوز السلم في اللحم جديده وقديده
٣٠٤	فصول : فيما يصح به السلم ، وما يشترط ، وما يذكر
٣٠٥	فصل : فيه مسائل ، وفصول
٣٠٦	باب القرض
٣٠٦	فصل : ويبطل قرض جر منفعة
٣٠٨	٢٢ - كتاب الرهن ، وفيه أربعة أبواب ، الأول :
٣٠٨	فصل : يصح رهن الجارية دون ولدها

٣٠٩	فصل: رهن المرتد والمحارب والجاني
٣١٠	فصل: استعار شيئاً ليرهنه
٣١٠	الركن الثاني: وله شروط
٣١١	الركن الثالث: كونه لازماً
٣١٢	فصل: لا يدخل المغرس، رهنه الظرف
٣١٢	الركن الرابع: العاقدان وشرطهما
٣١٣	الباب الثاني: في القبض
٣١٤	الباب الثالث: في حكم المرهون بعد القبض
٣١٥	فصل: يحرم وطء مرهونة، وله انتفاع لا ينقص الرهن، واليد بعد القبض للمرتهن
٣١٦	فصل: التركة رهن بالدين وإن جهل
٣١٧	فصل: المرتهن مقدم في الرهن على الغرماء
٣١٨	فصل: مؤنة الرهن على مالكة
٣١٩	فصل: المرتهن في تصرفه كالأجنبي
٣٢٠	فصل: أرش المرهون، والزوائد المتصلة
٣٢١	فصل: وينفك براءة الذمة
٣٢٢	فصل: وإن فدى أحد الوارثين حصته
٣٢٢	الباب الرابع: في الاختلاف
٣٢٣	فصل: ادعى المرتهن القبض، المقر بالجنابة على المرهون
٣٢٤	فصل: عليه لرجل دينان رهن بأحدهما
٣٢٥	فصل: لو قبض العصير أو العبد المرهون
٣٢٦	٢٣ - كتاب التفليس
٣٢٦	فصل: يستحب للحاكم أن يشهد على حجر المفلس
٣٢٦	فصل: غرماء الميت، لصاحب الدين الحال
٣٢٧	فصل: يحرم حبس من ثبت إعساره
٣٢٧	فصل: يأمر القاضي من يبحث عن حال الغريب
٣٢٨	فصل: يباع ماله، ويقسم، وينفق عليه
٣٢٩	فصل: لا يؤمر مفلس بكسب

فصل : لا يفك الحجر إلا حاكم	٣٢٩
فصل : من وجد من الغرماء عين ماله	٣٢٩
فصل : له الفسخ في كل معاوضة	٣٣٠
فصل : إذا استأجر دابة أو أرضاً	٣٣٠
فصل : يشترط قبض عوض إجارة	٣٣١
فصل : إذا أفلس مؤجر العين	٣٣١
فصل : باع عيناً واستوفى ثمنها	٣٣١
فصل : لو زال الملك ثم عاد	٣٣١
فصل : شرط الرجوع في العوض بقاؤه	٣٣١
فصل : ويرجع في العين بالزيادة المتصلة	٣٣٢
فصل : متى رجع في الأصل أو الأرض	٣٣٢
فصل : غرس في الأرض أو بنى ثم رجع البائع	٣٣٣
فصل : له الرجوع في مثلي خلط بمثله	٣٣٣
فصل : إن اشترى حنطة فطحنها	٣٣٣
فصل : وإن صبغ الثوب	٣٣٣
فصل : وإن أخفى رجل ماله فحجر عليه	٣٣٤

٢٤ - كتاب الحجر ٣٣٥

فصل : لو بلغ مصلحاً لماله لا دينه	٣٣٥
فصل : يصح طلاقه ورجعته ، ولا يصح عقد مال من السفه ، ويلى أمر الصبي الأب	٣٣٦
فصل : للولي خلط ماله بمال الصبي	٣٣٧
فصل : يستحب أن يشهد على حجر السفه	٣٣٧

٢٥ - كتاب الصلح ، وفيه ثلاثة أبواب ، الأول : ٣٣٨

فصل : الصلح على الإنكار باطل	٣٣٨
فصل : وإن صالح على المقر أجنبى	٣٣٩
مسائل	٣٣٩

الباب الثاني : في التزاحم على الحقوق ٣٤٠

فصل: الطريق غير النافذ ملك من نفذت أبوابهم	٣٤٠
فصل: له منع جاره من وضع جذع	٣٤١
فصل: ليس للشريك ترتيب الكتاب	٣٤١
فصل: لو هدمه أحدهما لزمه الأرض	٣٤١
فصل: تنازعا في سفل عليه علو	٣٤٢
فصل: يجوز بيع حق إجراء ماء المطر	٣٤٢
فصل: لصاحب العلو وضع الأثقال المعتادة	٣٤٢
الباب الثالث: في التنازع	٣٤٣
٢٦ - كتاب الحوالة:	٣٤٥
فصل: المحيل يبرأ بالحوالة	٣٤٥
فصل: قال: أحلّتي فقال: بل	٣٤٦
مسائل: للمحتال أن يحيل	٣٤٧
٢٧ - كتاب الضمان، وفيه بابان	٣٤٨
فروع: كفيته، ويشترط ضمان تسليم الثمن، ويصح ضمان عهدة المسلم فيه ...	٣٤٩
فصل: لا يصح ضمان غير اللازم	٣٤٩
فصل: لا يصح ضمان المجهول ولا الإبراء عنه	٣٤٩
فصل: تصح الكفالة بيدن	٣٥٠
فصل: يصح ضمان رد كل عين مضمونة	٣٥٠
فصل: إن عين لإحضار المكفول به مكاناً	٣٥٠
فصل: يشترط رضا المكفول به لا المكفول له	٣٥١
فصل: ويبطل الضمان والكفالة بشرط الخيار	٣٥١
الباب الثاني: في أحكامه، وهي ثلاثة، الأول:	٣٥٢
مسائل: صالحه الضامن على البعض	٣٥٢
فصل: ضمان المريض من رأس المال	٣٥٤
٢٨ - كتاب الشركة	٣٥٥
فصل: الشريك كالوكيل في التصرف	٣٥٦

فصل: لكل فسحها ، وتفسخ بالموت	٣٥٦
فصل: الريح فيها على قدر المالين	٣٥٧
فصل: يد كل واحد منهما يد أمانة	٣٥٧

٢٩ - كتاب الوكالة، وفيه ثلاثة أبواب، الأول: ٣٥٨

الباب الثاني: في أحكام الوكالة، وهي أربعة:	٣٦٠
فصل: اشترى معيباً عالمأً	٣٦١
فصل: في التقييد	٣٦١
فصل: قال: بع بمئة درهم لم ينقص	٣٦١
فصل: إقرار الوكيل، وبع مؤجلاً	٣٦٢
فصل: وكله في بيع فاسد لغا	٣٦٣
فصل: يشترط أن يقول البائع	٣٦٣
مسائل منشورة	٣٦٤

الباب الثالث: في الاختلاف في الوكالة وصفتها ٣٦٦

فصل: ادعى الوكيل التصرف	٣٦٦
فرع: قول الوكيل ولو بجعل مقبول	٣٦٧
فصل: قال الوكيل في قبض الدين	٣٦٧
فصل: وكله في قضاء دينه	٣٦٧
فصل: من عليه دين	٣٦٧
فصل: وإن صرح الوكيل بجحود الوكالة	٣٦٨
فصل: ولو صدق الموكل مدعي التسليم	٣٦٨

٣٠ - كتاب الإقرار، وفيه: أربعة أبواب، الأول: في أركانه ٣٦٩

الركن الثاني: المقر له	٣٧٠
فصل: يشترط عدم تكذيب المقر له	٣٧٠
الركن الثالث: المقر به	٣٧٠
الركن الرابع: الصيغة	٣٧١
الباب الثاني: في الإقرار بالمجهول	٣٧٣

فصل: لو امتنع من تفسير المبهم.....	٣٧٣
فصل: قال: له عليّ مال.....	٣٧٣
فصل: قوله: له عليّ كذا مثل: له عليّ شيء.....	٣٧٤
فصل: له خمسة عشر درهماً.....	٣٧٤
فصل: المعتبر دراهم الإسلام.....	٣٧٤
فصل: الظرف والمظروف لا يتبع أحدهما الآخر.....	٣٧٥
فصل: قال: لفلان ألف من هذا العبد.....	٣٧٥
فصل: قال: له في ميراث أبي ألف.....	٣٧٥
مسائل منشورة.....	٣٧٦
الباب الثالث: في تعقب الإقرار بما يغيره.....	٣٧٧
فصل: وإذا قال: بعثك أو أعتقتك.....	٣٧٧
فصل: الاستثناء جائز.....	٣٧٩
فصل فيه مسائل:.....	٣٧٩
الباب الرابع: في الإقرار بالنسب، وله أقسام الأول.....	٣٨١
القسم الثاني: إلحاق النسب بغيره.....	٣٨٢
٣١ - كتاب العارية، وفيه بابان، الأول: في أركانها.....	٣٨٤
الباب الثاني: في أحكامها، وهي ثلاثة.....	٣٨٥
فصل: إذا أعار للبناء.....	٣٨٦
فصل: لو رجع المعير.....	٣٨٧
فصل: في الاختلاف.....	٣٨٧
٣٢ - كتاب الغصب، وفيه بابان، والأول: في الضمان، وفيه أربعة أطراف.....	٣٨٩
فصل: يضمن الأصل وزوائده.....	٣٩٠
فصل: يد من ترتبت يده على يد الغاصب.....	٣٩٠
الطرف الثاني: في المضمون.....	٣٩٠
فصل: لا يضمن خمرأً وخنزيراً.....	٣٩١
الطرف الثالث: في قدر الواجب.....	٣٩٢

فصل : غصب مثلياً فتلف	٣٩٢
فصل : لو غصب حلياً وزنه عشرة	٣٩٢
فصل : لو صار المثلي متقوماً	٣٩٢
فصل : جنى على غير مثلي ضمنه المتلف	٣٩٣
فصل : أبق المغصوب	٣٩٣
الطرف الرابع : في الاختلاف	٣٩٣
فصل : استحق المبيع باعتراف المشتري	٣٩٤
الباب الثاني : في الطوارئ على المغصوب	٣٩٤
فصل : وإن تعلق برقبته مال فذاه الغاصب	٣٩٤
فصل : وإن ارتدّ أو قتل المغصوب	٣٩٥
فصل : وإن نقل تراب أرض غيره	٣٩٦
فصل : إذا خصى الغاصب العبد	٣٩٦
فصل : لو هزلت ثم سمت	٣٩٦
فصل : غصب عصيراً فتخمر ضمنه	٣٩٧
الطرف الثاني : في الزيادة	٣٩٧
فصل : ومتى خلط الغاصب الزيت	٣٩٩
الطرف الثالث : فيما يترتب على تصرف الغاصب	٤٠٠
فصل : ولو أتلف خفّاً فنقص الثاني	٤٠٠
فصل : وإن وطئ المغصوبة جاهلين لقرب عهد	٤٠٠
فصل : فيما يرجع به المشتري الجاهل على الغاصب	٤٠١
مسائل منثورة	٤٠١

٣٣ - كتاب الشفعة، وفيه ثلاثة أبواب، الأول : وله ثلاثة أركان

فصل : ولا تثبت فيما لا يجبر الشريك فيه على القسمة	٤٠٣
الركن الثاني : الآخذ	٤٠٣
الركن الثالث : المأخوذ منه	٤٠٤
فصل : للشفيع المنع من الفسخ	٤٠٤
فصل : لقيم باع شقص أحد الطفلين	٤٠٤

فصل: باع المريض شقصاً	٤٠٥
فصل: وإن زعم كل من الشريكين	٤٠٥
الباب الثاني: في كيفية الأخذ والنظر في أطراف	٤٠٥
الطرف الثاني: فيما يأخذ به	٤٠٦
فصل: إذا باع بمؤجل تخير هو أو وارثه	٤٠٦
فصل: وإن اشترى شقصاً وسيفاً صفقة	٤٠٦
فصل: ما زيد أو حط من الثمن	٤٠٦
فصل: لو اشترى الشقص بعبد ثم ردّ البائع	٤٠٦
فصل: قال: اشتريته بصبرة مجهولة	٤٠٧
فصل: خرج ثمن الشقص المعين مستحقاً	٤٠٧
فصل: بنى المشتري أو غرس ولم يعلم الشريك	٤٠٧
فصل: وقف المشتري الشقص	٤٠٧
فصل: لا يصدق المشتري في دعوى عفو الشفيع	٤٠٧
الطرف الثالث: في التزام	٤٠٨
فصل: لو عفا عن بعض الشفعة سقط الكل	٤٠٩
فصل: استحقتها ثلاثة بالسواء فحضر أحدهم	٤٠٩
فصل: إنما منع التبعض لتفريق الصفقة	٤١٠
الباب الثالث: في مسقطاتها	٤١٠
فصل: وإن قال: لم أصدق وقد أخبره شاهدان	٤١٠
فصل: باع الشفيع نصيبه أو وهبه ولو جاهلاً	٤١١
فصل: الصلح عنها بمال، مسائل منثورة	٤١١
فصل: الحيلة في دفع الشفعة مكروهة	٤١١
٣٤ - كتاب القراض، وفيه ثلاثة أبواب، الأول: في أركانه	٤١٣
الركن الثاني: العمل	٤١٣
فصل: وإن علق القراض	٤١٣
الركن الثالث: الربح، الرابع: الصيغة، والخامس: العاقدان	٤١٤
فصل: وإن قارض اثنين	٤١٤

فصل : وإن تصرف والقراض فاسد صحّ	٤١٤
الباب الثاني : في أحكام القراض ، وهي ثلاثة ، الأول	٤١٥
فصل : وإن اشترى من يعتق على المالك	٤١٥
الحكم الثاني : أن لا يقارض غيره	٤١٥
الحكم الثالث : أن لا يسافر به ولا يركب بحراً	٤١٦
فصل : ويتولّى ما جرت به العادة	٤١٦
فصل : ويملك العامل حصته بالقسمة	٤١٦
فصل : ثمرة مال القراض ونتاجه	٤١٦
الباب الثالث : في فسخ القراض ، وفيه طرفان : الأول	٤١٧
فصل : والعامل بعد الفسخ يبيع ولا يشتري	٤١٧
فصل : وما استرده المالك فالربح شائع	٤١٨
الطرف الثاني : في الاختلاف	٤١٨
فصل : فإن اختلفا في الربح تحالفا	٤١٨
مسائل منثورة	٤١٨
٣٥ - كتاب المساقاة ، وفيه بابان : الأول في أركانها	٤٢٠
الثاني ، والثالث ، والرابع : متعلق العمل ، الشمار ، العمل	٤٢٠
فصل : ساقاه على نوع بالنصف	٤٢٠
فصل : ساقى اثنين صفقة	٤٢٠
فصل : يشترط تقدير مدة يثمر فيها غالباً	٤٢١
الركن الخامس : الصيغة	٤٢١
الباب الثاني : في أحكامها ، ويجمعها حُكمان الأول	٤٢٢
الحكم الثاني : اللزوم	٤٢٢
فصل : وإن هرب العامل	٤٢٢
فصل : وإن مات المالك لم يفسخ	٤٢٣
فصل : ادعى خيانة العامل لم تسمع	٤٢٣
فصل : وإن استحققت الأشجار فللعامل الأجرة	٤٢٣
فصل : اختلفا في قدر المشروط	٤٢٣

فصل: لو لم يثق أحدهما بيد صاحبه وخرصت.....	٤٢٣
فصل: لو انقطع الماء لم يكلف.....	٤٢٤
فصل: أعطاه دابة ليعمل.....	٤٢٤
فصل: للمساقي في ذمته أن يساقي غيره.....	٤٢٤
فصل: بيع نخل المساقاة قبل خروج الثمرة.....	٤٢٤
باب المزارعة والمخابرة.....	٤٢٤

٣٦ - كتاب الإجارة، وفيه ثلاثة أبواب، الأول في أركانها ٤٢٦

الثاني : الصيغة : والثالث : الأجرة.....	٤٢٦
فصل: أما إجارة الذمة.....	٤٢٦
فصل: لا يصلح جعل الأجرة ممّا عمل.....	٤٢٧
الرابع : المنفعة : ولها خمسة شروط.....	٤٢٧
فصل: لا يصح إيراد إجارة العين على مستقبل.....	٤٢٨
فصل: استأجرها لكس المسجد اليوم.....	٤٢٨
فصل: لو أجرت نفسها بغير إذن الزوج.....	٤٢٩
فصل: لا يتقدر الرضاع.....	٤٣٠
فصل: ويجوز لاستيفاء الحدّ والقصاص.....	٤٣٠
فصل: يجب التبيين في الأرض.....	٤٣١
فصل: وإن استأجر دابة معينة اشترط الرؤية.....	٤٣١
فصل: لا بدّ في الحمل من رؤية المحمول.....	٤٣٢
فصل: وإن استأجره لسقي حائط.....	٤٣٢
الباب الثاني : في أحكام الإجارة الصحيحة ، وفيه طرفان: الأول.....	٤٣٣
فصل: فإن استأجر داراً فحدث فيها عيب.....	٤٣٣
فصل: تنظيف الأتون.....	٤٣٣
فصل: لو استأجر أرضاً للزراعة لم يدخل شربها إلا.....	٤٣٤
فصل: وإن قدر البناء والغراس.....	٤٣٤
فصل: وإن استأجر أرضاً لزراعة جنس.....	٤٣٤
فصل: ولو استأجر دابة للركوب.....	٤٣٥

فصل : يشترط معرفة الزاد لا قدر ما يؤكل	٤٣٥
فصل : يجوز إبدال المستوفى والمحمول	٤٣٦
فصل : ليس له النوم ليلاً في ثوب استأجرة للبس	٤٣٦
الطرف الثاني : في حكم يد المستأجر والأجير	٤٣٦
فصل : لو دفع يوماً إلى قصار	٤٣٧
فصل : استؤجر في قصارة ثوب أو صبغه	٤٣٧
فصل : والمستأجر يضمن بالتعدي	٤٣٨
فصل : ومتى اختلفا فقال : خطته قباء بأمرك	٤٣٩
فصل : وإن اختلفا في الأجرة أو المدة	٤٣٩
الباب الثالث : في الطوارئ الموجبة للفسخ ، الأول : ما يقتضي الخيار	٤٤٠
فصل : وإن مرض مستأجر الدابة	٤٤٠
القسم الثاني : ما يقتضي الانفساخ	٤٤٠
فصل : الإجارة تنفسخ بتلف المستوفى	٤٤٠
فصل : وإن هرب المكري	٤٤١
فصل : وإن سلّم المؤجر العين	٤٤١
فصل : لو أجر البطن الأول	٤٤١
فصل : وإن أجر عبده ثم أعاقه نفذ	٤٤١
فصل : لا تصح مكاتبه المؤجر	٤٤٢
فصل : بيع العين من المستأجر صحيح	٤٤٢
فصل فيه مسائل تتعلق بالباب الأول	٤٤٢
فصل فيه مسائل تتعلق بالباب الثاني	٤٤٣
فصل فيه مسائل تتعلق بالباب الثالث	٤٤٣
٣٧ - كتاب الجعالة ، وأركانها أربعة	٤٤٥
فصل : قال : من ردّ عبدي من بلد كذا	٤٤٥
فصل : الجعالة جائزة	٤٤٦
فصل : وإن اختلفا في شرط الجعل	٤٤٦

٣٨ - كتاب إحياء الموات، وفيه ثلاثة أبواب، الأول: ٤٤٧

- فصل: يملك المحيي والمشتري منه الحريم ٤٤٧
- فصل: من شرع في الإحياء أو نصب علامة ٤٤٨
- فصل: والإحياء يختلف ٤٤٨
- فصل: للإمام ونائبه أن يحمي لخیل الجهاد ٤٤٩
- الباب الثاني: في المنافع المشتركة ٤٤٩
- فصل: من جلس في المسجد لتدريس ٤٤٩
- فصل: من سبق إلى مكان من رباط وخرج لحاجة ٤٥٠
- فصل: لو طال مقام المرتفق في شارع ٤٥٠
- الباب الثالث: في الأعيان الخارجة من الأرض وفيه طرفان ٤٥٠
- الطرف الثاني: المياه، قسمان مختصة وغيرها ٤٥١
- فصل: من أخذ من الوادي ماء ٤٥١
- فصل: القناة كالبر ٤٥٢
- فصل: ماء البر والقناة لا يصح بيعه ٤٥٢

٣٩ - كتاب الوقف، وفيه بابان، الأول: في أركانه وشروطه ٤٥٤

- فصل: لو وقف على سبيل البر ٤٥٥
- فصل: لو وقف على معينين لا جهة عامة ٤٥٥
- فصل: لو شرط أن لا يؤجر الوقف ٤٥٦
- فصل فيه مسائل ٤٥٦
- الباب الثاني: في أحكام الوقف، وفيه طرفان ٤٥٧
- فصل: الاستثناء والصفة يلحقان الجميع ٤٥٨
- فصل: الفوائد للموقوف عليه ٤٥٨
- فصل: مالك المنفعة بالوقف المطلقة يستوفيه ٤٥٨
- فصل: مهر الموقوفة للموقوف عليه ٤٥٨
- فصل: النظر في الوقف لمن شرط الواقف ٤٥٩
- فصل: نفقة الموقوف ومؤون تجهيزه ٤٥٩
- فصل: لو جعل النظر للموقوف عليهم ٤٦٠

فصل : اندرس شرط الواقف وجهل	٤٦٠
فصل : وإن قتل العبد الموقوف	٤٦٠
فصل : لو تعطلت المنفعة بسبب	٤٦٠
فصل فيه مسائل :	٤٦١

٤٠ - كتاب الهبة، وهي ثلاثة أنواع، الأول في أركانها، والثاني والثالث... ٤٦٢

فصل : قال أعمرتك، الركن الرابع : الموهوب	٤٦٣
فصل : الموهوب له لا يملك إلا إذا قبض	٤٦٤
الباب الثاني : في حكم الهبة في الرجوع والثواب	٤٦٥
فصل : للأب وكذا سائر الأصول الرجوع	٤٦٥
فصل : يرجع بالزوائد المتصلة غير الحمل الحادث	٤٦٥
فصل فيه مسائل	٤٦٦
وأفضل البر بر الوالدين	٤٦٦

٤١ - كتاب اللقطة، وفيه بابان، الأول : في أركانها

فصل : ولا يلتقط للتملك إلا ماضع	٤٦٩
الباب الثاني : في أحكام الالتقاط الصحيح	٤٧٠
فصل : ما لا يتمول لقلة	٤٧١
فصل : وإن ظهر المالك بعد التملك	٤٧٢
فصل فيه مسائل	٤٧٢

٤٢ - كتاب اللقيط، وفيه بابان، الأول : في الأركان

فصل : وإن تنازعا قبل أخذه	٤٧٣
فصل : وأما أحكامه	٤٧٣
الباب الثاني : في أحكام اللقيط، وهي أربعة	٤٧٥
فصل : يصح الإسلام بالنطق	٤٧٥
فصل : ويحكم بإسلام الصغير	٤٧٥
فصل : وإن سبى مسلم لا ذمي صبياً	٤٧٥

٤٧٥	الباب الثاني في أحكام اللقيط ، وهي أربعة الأول : في الإسلام
٤٧٥	فصل : ويحكم بإسلام الصغير ، وبالنطق والإشارة
٤٧٥	فصل : وإن سبى مسلم
٤٧٥	الحكم الثاني : الجناية
٤٧٦	الحكم الثالث : النسب
٤٧٦	فصل : وإن استلحقه مسلم
٤٧٧	فصل : ادعى كل أنه الملتقط
٤٧٧	الحكم الرابع
٤٧٧	فروع : نكح ثم أقر بالرق
٤٧٨	فصل : إذا قذف لقيطاً كبيراً

٤٣ - كتاب الفرائض ، وفيه أبواب ، الأول : في الورثة

٤٧٩	فصل : أسباب التوريث
٤٧٩	فصل : الفروض المقدرة سته
٤٧٩	فصل : والوارثون من الرجال خمسة عشر
٤٨٠	فصل : ذوو الأرحام
٤٨٠	فصل : للزوج النصف
٤٨٠	فصل : وللأم الثلث
٤٨١	فصل : وللأب الكل بالتعصيب
٤٨١	فصل : والابن يحوز الجميع
٤٨١	فصل : الإخوة والأخوات لأبوين
٤٨٢	فصل : بنو الإخوة من الأبوين والأب
٤٨٢	فصل : الأخوات للأبوين أو للأب مع البنات
٤٨٢	الباب الثاني : في بيان العصبية وترتيبهم
٤٨٣	فصل : وإن فقد المعتق فالمستحق عصباته الذكور
٤٨٣	الباب الثالث : في بيان ميراث الجد مع الإخوة والأخوات
٤٨٤	الباب الرابع : في بيان الحجب
٤٨٤	فصل : الابن فمن تحته

٤٨٥	الباب الخامس : موانع الميراث خمسة
٤٨٥	الباب السادس : في موجبات التوقف وهي أربعة
٤٨٦	فصل : لتوريث الحمل شرطان
٤٨٧	الباب السابع : في ميراث ولد الزنا والمجوس
٤٨٧	فصل : اجتمع في شخص قرابتان
٤٨٨	الباب الثامن : في الرد وذوي الأرحام
٤٨٨	فصل : يعمل في توريث ذوي الأرحام بمذهب أهل التنزيل
٤٨٨	فصل : بنات الإخوة وأولاد الأخوات
٤٨٨	فصل : والأجداد والجندات الساقطون
٤٨٨	فصل : اجتمع أم أبي أم وأبو أم أم
٤٨٩	فصل : والخالات والأخوال بمنزلة الأم
٤٨٩	فصل : اجتمع في ذي رحم جهتا قرابة
٤٩٠	الباب التاسع : في الحساب
٤٩٠	الباب العاشر : في الملقبات والمعاية
٤٩٢	مسائل المباهلة
٤٩٢	فصل : في المعاية
٤٩٤	٤ - كتاب الوصايا الركن الأول : الموصي
٤٩٤	الركن الثاني : الموصى له
٤٩٤	فصل : وتصح لمعين يتصور له الملك
٤٩٤	فصل : الوصية لعبد الغير
٤٩٥	فصل : الوصية لدابة غيره باطلة ، ولكافر
٤٩٥	فصل : الوصية بالزيادة على الثلث
٤٩٦	الركن الثالث : الموصى به
٤٩٦	فصل : وإن أوصى بحمل ولو غير موجود جاز
٤٩٦	فصل : وتصح بما يعجز عن تسليمه
٤٩٧	فصل : تصح بنجس يحل الانتفاع به
٤٩٧	فصل : وتصح بنجوم الكتابة

٤٩٧	فصل : وإن أوصى بطبل
٤٩٧	فصل : إنما تنفذ في الثلث
٤٩٧	فصل : في بيان المرض المخوف
٤٩٨	فصل : إنما يحسب من الثلث ما أزاله عن ملكه
٤٩٩	فصل : ينفذ من التبرعات المنجزة
٥٠٠	الركن الرابع : الصيغة
٥٠٠	فصل : وأما القبول فيجب
٥٠٠	فصل : الملك في الوصية موقوف
٥٠١	فصل : وإن أوصى له بمن يعتق عليه
٥٠١	فصل : حمل الموصى بها الموجود
٥٠٢	الباب الثاني : في أحكام الوصية الصحيحة
٥٠٤	فصل : أوصى بإعتاق عبد أجزاءه
٥٠٤	الطرف الثاني : في اللفظ المستعمل في الموصى له
٥٠٦	فصل : الأختان : أزواج البنات فقط
٥٠٦	فصل : اليتيم صبي مات أبوه
٥٠٦	فصل : الناس غلمان وصبيان
٥٠٧	فصل : أوصى لزيد والفقراء
٥٠٧	فصل : الوصية لمعينين غير محصورين
٥٠٧	فصل : أوصى لزيد وجبريل
٥٠٧	القسم الثاني : الأحكام المعنوية
٥٠٧	فصل : للموصى له بالمنافع إثبات اليد
٥٠٨	فصل : ويحرم على الوارث وطء الموصى بمنفعتها
٥٠٨	فصل : وإن قتل فاقتص الوارث بطلت
٥٠٨	فصل : والمعتبر من الثلث
٥٠٩	فصل : تصح الوصية بحج التطوع
٥١٠	فصل : ولو ورث من يعتق عليه
٥١٠	فصل : ولو قال لعبده : أوصيت لك

فصل : وإن أمر أو علق عتق بعض	٥١٠
فصل : أعتق حاملاً بعد موته	٥١٠
فصل : متى أوصى له بثلاث عبد معين	٥١٠
فصل : نقل الموصى به للمساكين إلى بلد آخر جائز	٥١١
القسم الثالث : في المسائل الحسائية	٥١١
فصل : أوصى بنصيب من ماله أو بجزء	٥١١
الباب الثالث : في الرجوع عن الوصية	٥١٢
الباب الرابع : في الإيصاء ، وأركانها أربعة الأول : الوصي	٥١٤
الركن الثاني : الموصي	٥١٤
الركن الثالث : الموصى فيه	٥١٥
الركن الرابع : الإيجاب والقبول	٥١٥
فصل : أوصى إلى زيد ثم أوصى إلى عمرو	٥١٦
فصل : للموصي الرجوع	٥١٦
فصل : يدفع للمبذر نفقة يوم	٥١٦
فصل : ولا يزوج الوصي الطفل	٥١٧
فصل مسائل منثورة	٥١٧

٤٥ - كتاب الوديعة

فصل : يشترط الإيجاب	٥١٨
فصل : وديع الصبي والمجنون ضامن	٥١٨
فصل : وأحكامها ثلاثة : ١ - الجواز ، ٢ - الأمانة ولها أسباب	٥١٨
فصل : يجوز نقلها من حرز إلى مثله	٥١٩
السبب الثاني ، والثالث ، والرابع	٥١٩
السبب الخامس ، والسادس	٥٢٠
فصل : خلطها فلم تتميز	٥٢٠
السبب السابع : التضييع	٥٢١
السبب الثامن : الجحود	٥٢٢
الحكم الثالث : الرد عليه	٥٢٢

فصل: يصدق الوديع يمينه.....	٥٢٢
فصل: لو تنازع الوديعة اثنان.....	٥٢٣
فصل مسائله منثورة.....	٥٢٣
٤٦ - كتاب قسم الفيء والغنيمة، وفيه بابان	٥٢٥
الأول: الفيء.....	٥٢٥
فصل: ويقسم خمسه على خمسة أسهم.....	٥٢٥
فصل: وأما الأربعة الأخماس.....	٥٢٥
فصل: يستحب أن يقدم في الديوان	٥٢٦
فصل: وليكن وقت العطاء معلوماً	٥٢٦
فصل: وأما عقار الفيء	٥٢٧
فصل مسائل منثورة.....	٥٢٧
الباب الثاني: في الغنيمة	٥٢٨
الطرف الأول، والثاني، والثالث.....	٥٢٨
فصل: السلب	٥٢٩
الطرف الرابع: القسمة	٥٢٩
فصل: وإن بعث الإمام سرايا إلى دار الحرب	٥٢٩
فصل: تجار العسكر ونحوهم يسهم لهم	٥٢٩
فصل: يعطى الراجل سهماً.....	٥٣٠
نهاية المجلد الأول من نسخة م.....	٥٣١